T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1198

هذا كتاب شرح المفصل المسمى بالإيضاح كاشف
المعضلات وموضح المشكلات للعالم الكامل والنحرير الفاضل
الشهير بابن الحاجب رحمه الله تعالى رحمة واسعة برسم
مطالعة سلطان سلاطين العرب والعجم ظل الله تعالى
على الامم وخليفته على الترك والديلم السلطان
محمد خان بن السلطان مراد خان خلد الله تعالى سلطانه
واوضح على العالمين برهانه

١٤٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الله احمد على طريقة اياك نعبد تقديما للاهم وما ينقل انه للحصر لا دليل عليه والتمسك فيه بمثل بل الله فاعبد لا ضعيف لانه قد جاء فاعبد الله الاية على ان جعلني جعلني من علماء العربية بنعمة تحقيق لما فيها من فهم معاني كتاب الله على وجهه وفهم معاني كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم والتوصل بها الى ادراك الاحكام الشرعية التي بها السعادة الاخروية هذا وان كل علم مفتقر اليه وكل عليه وجبلني طبعني على الغضب للعرب اى على الانتصار لهم لان الغضب من اجل هضم الشئ سبب الانتصار يقال غضب له وغضب به وقيل غضب له حيا وبه ميتا والعصبية الاجتماع وابى لي اى منعني ان انفرد عن صميم انصارهم اى خيارهم وامتاز اى اعتزل وانضوي اى انضم الى لفيف خلالط الشعوبية بضم الشين قوم متعصبون على العرب يفضلون عليهم العجم واركان الشعوب جل العجم الا انه غلبت النسبة اليه لهذا القبيل ويقال ان منهم معمر بن المثنى وله كتاب في مثالب العرب وقد انشد بعض الشعوبية للصاحب بن عباد يمدحه

غنينا بالطبول عن الطلول وعن عنس عذافرة ذمول
فلست تارك ايوان كسرى لتوضح او لحومل فالدخول
وضب بالفلا ساع وذيب بها يعوي وليث وسط غيل
اذا نحروا فذلك يوم عيد وان ذبحوا ففي عرس جليل
يسلون السيوف لراس ضب حراشا بالغدوة والاصيل
بايه رتبة قدمتموها على ذي الاصل والشرف الاصيل
اما العرب لم يكن للعرب الا بجار الصاحب العدل الجليل
لكان لهم بذلك خير عز وجيلهم لذلك خير جيل

فقال له العلامة ذلك ثم قال البديع اجبه فاجابه مرتجلا
اراك على شفا خطر مهول بما اودعت راسك من فضول
طلبت على مكارمنا دليلا متى احتاج النهار الى دليل
السنا الضاربين جزى عليكم ذات الجزى اقعد بالذليل
متى فرع المنابر فارسي متى عرف الاغر من الحجول
متى علقت وانت بها زعيم اكف الفرس اعراف الخيول
فخرت بملء ما ضغيتك فخرا على قحطان والبيت الاصيل
فخرت بان ماكولا ولبسا وذلك فخر ربات الحجول

تفاخرهن في خلاخيل وشعر عن مفارقة رسيل
فقال الصاحب للشعوبي كيف ترى فقال لو سمعت ما صدقت ثم قال له جايزتك جوازك ان وجدتك بعدها في مملكتي ضربت عنقك وانجازي عصمني من مذهبهم الذي لم يجد عليهم اى لم ياتهم بجدوى اى بنفع الا الرشق والرشق الرمي بالنبل بالسنة اللاعنين والمشق والمشق الطعن باسنة الطاعنين قوله والى افضل هو على طريقة الله احمد في تقديم المفعول لتعظيمه السابقين والمصلين اى الاولين والاخرين اخذه من السابق والمصلي في الحلبة للخيل يجيء للسابق ومنه قيل ابو بكر السابق وعمر المصلي اوجه افضل صلوات المصلين اى افضل دعاء الداعين محمد المحفوف المستدار حوله لان الحفاف الجانب من بني عدنان وعدنان بن اد ابو معد بجاجحها والجاجح الرؤس والسادة وارجائها والارجاء الثابتة لانهم لا يتحولون عن ارضهم الا لان من قريش في سرة والسرة الوسط بطحائها والبطحاء المسيل الواسع وقريش البطحاء من نزل بطحاء مكة وقريش الظواهر من خرج عنها والنازلون البطحاء خيرهم والنازلون وسطها خير الخير المبعوث الى الاسود والاحمر الاسود العرب والاحمر العجم لان السمرة عليهم اغلب ومنه الحديث بعثت الى الاسود والاحمر بالكتاب العربي المنور قوله ولا له الطيبين على طريقة الله احمد واصله الاهل وغلب على الاتباع ادعو الله بالرضوان بالرضاء وادعوه على اهل الشقاق العداوة والمجانبة لان كلا منهما يكون في شق وفي عدوة وفي جانب لهم والعدوان الظلم ولعل الذين يغضون من العربية يحطون من قدرها من غض اى نقص ويضعون من مقدارها ويريدون ان يخفضوا ما رفع الله من منارها من قدرها واصله العلم الذي يهتدى به في الطريق ثم قيل لكل ذي قدر مشهور رفيع المنار ويعني بالذين يغضون علماء ناحيته لانه غالب في كثير منهم حيث لم يجعل اى يغضون من اجل ذلك جعله الحامل لهم على الغض ولا يبعدون خبر لعل ولعمري لقد بالغ حتى نا قض لان ذلك يكون كفرا ومراغمة وقد اخبر بانهم لا يبعدون عن الشعوبية فاثبت لهم الكفر ثم جعلهم به دون الشعوبية وانما يغضون منها لانهم يرون غيرها اهم خيرة رسوله والخيرة بفتح الياء اسم المختار واصله الاختيار يقال محمد خيرة الله اى مختاره وقال الله تعالى ما كان لهم الخيرة اى الاختيار والخيرة بسكون الياء بمعنى الخير وخير كتبه اى افضلها واصله افعل ولذلك يقال هما خير القوم وهم خير القوم وقول الشاعر الا ابلغ لنا عني بحرى بني اسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد متاول بحرى تخفف في عجم خلقته ولكن في عربه لا يبعدون عن الشعوبية منابذة معاندة للحق الابلج والابلج المشرق من بلج يبلج ومنه الحق ابلج والباطل لجلج وزيغا ميلا عن سواء عن وسط المنهج الطريق الواضح ومنابذة وزيغا نصب على المفعول لاجله لما تضمنه لا يبعدون كانه قيل يقربون منه من اجل المنابذة او انتفى بعدهم لاجل المنابذة لا يسعدون فانه يفسد المعنى وكذلك لو قدرته حالا بمعنى منابذين والذي يقضي منه العجب يعني اى يبلغ نهايته من قضى حاجته او يفعل من قضيت كذا اذا فعلته او يحكم منه بالعجب من قضيت كذا اى حكمت به والعجب يكون للتعجب ولما يكون منه التعجب وقول الاصمعي العرب تقول ما اكثر ما افضى العجب والعامة تقول قضيت العجب لم يوافق عليه والتحقيق ياباه لان النفي مثبتا ما بعد كاد ولم يكن حال العجب وحال انقص من حاله وتباينت الحال الاكثر ويقال حالة ايضا والحاجة الحال كالحاجة وحاج في قلة انصافهم

الأنصاف النصفة وهو اعطاء الحق من النصف كأنه لزم النصف المخصوص به ولذلك سمى نصفا ايضا قال
الفرزدق ولكن نصفا لو سببت وسبنى بنو عبد شمس من مناف وهاشم وفرط جودهم الفرط تجاوز
الحد الجود الميل عن القصد واعتسافهم والاعتساف سلوك غير الطريق وذلك انهم لا يجدون علما من العلوم
الاسلامية فقهها وكلامها وعلمى تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع لا ينكر ويكشف
لا يتقنع لا يتستر ويرون الكلام فى معظم ابواب اصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الاعراب والتفاسير
اى مملوءة بالروايات عن سيبويه والاخفش والكسائى والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين
والاستظهار والاستعانة فى ماخذ النصوص بأقاويلهم والتشبث التعلق باهداب فسرهم باطراف وهو
جمع هدب وهدبة وهى الخملة وتأويلهم وبهذا اللسان مناقلتهم مفاعلة من النقل اى ينقل اليهم وينقلون
فى العلم ومحاورتهم مراجعتهم وتدريسهم ومناظرتهم والمناظرة اما من قولهم دور متناظرة اى متقابلة
لانهما متقابلان واما من النظر وهو البحث لان كلا ينظر فيما ينظر فيه الآخر واما من النظر وهو الرؤية
واما من النظر وهو المثل وبه تقطر فى القراطيس اقلامهم وبه يسود الصكوك والسجلات الكتب حكامهم
فهم ملتبسون متصلون واصله الاختلاط بالعربية اية سلكوا اى جهة سلكوا غير منفكين منها اينما
وجهوا اى موضع توجهوا كل عيال وثقل عليها حيث سيروا اى سادوا ثم انهم فى تضاعيف ذلك اى فى
اثناء ما ذكرت من مواضع استعمالهم العربية يجحدون فضلها وصفهم اما بالبله والغفلة او بانكار
الحق مع العلم به ويدفعون خصلها والخصل ما يراهن عليه فى الرمى ثم غلب فى الفضل والغلبة لكونه عنه ويذهبون
عن توقيرها اى يفارقون وتعظيمها او يغفلون وينهون عن تعلمها وتعليمها ويمزقون اديمها اى يخرقون
جلدها لذمهم لها ويمضغون لحمها اما كناية عن الذنب مثل ياكل لحمه فيكون مثل يمزقون اديمها واما
كناية عن الانتفاع فهم فى ذلك على المثل السائر والمثل السائر فى ذم المحسن الشعير يوكل ويذم و
وكذلك يجرى يليق ويذم ويدعون الاستغناء عنها وانهم ليسوا فى شئ منها فان صح ذلك فما بالهم لا يطلقون
اللغة رأسا والاعراب ولا يقطعون بينهما وبينهم الاسباب قطعت الاسباب بينى وبينه استعارة فى ازالة
الوصلة فيطمسوا فيمحوا من تفسير القرآن آثارهما وينفضوا من اصول الفقه غبارهما نفضت غبار كذا عنى
استعارة فى اذهابه البتة ولا يتكلموا فى الاستثناء فانه نحو وفى الفرق بين المعرف والمنكر وفى التعريفين فانه
نحو وفى الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظايرها وفى الحذف والاضمار وفى
ابواب الاختصار والتكرار وفى التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق بين ان وأن يعنى فى مثل
انت طالق ان دخلت الدار وأن دخلت الدار فقال ان الكسائى سئل ابا يوسف بحضرة الرشيد ولفظ
بأن مفتوحة فقال تطلق ان دخلت فقال الكسائى اخطأت وبين انها للتعليل ومحمد بن الحسن الشيبانى
صاحب ابى حنيفة رح له كتاب فى الايمان فيه مسائل كثيرة بناها على العربية ومن غرايبها انه قال لو قال
ان دخل دارى هذه احد فانت طالق فدخلها هو لم يحنث ولو قال هذه الدار فدخلها حنث وجعل الاضافة
الى قرينة تخصص احدا وتخرجه منهم ومنها انه لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثم قال لا بل هذه فدخلت

الاولى طلقتا معا ولو دخلت الثانية فقط لم تطلق واحدة منهما وهو صحيح ان لم يكن عرف دلالته واذا او
متى وكلما واشباهها مما يطول ذكره فان ذلك كله من النحو وهلا سفهوا راى محمد بن حسن الشيبانى رحمه الله فيما اودع
كتاب الايمان وما لهم لم يتراطنوا اى لم يتكلموا بالعجمية فى مجالس التدريس وحلق المناظرة وحلق جمع حلقة
وهو نادر وعن ابى عمرو حلقة وحلق وعن الاصمعى حلقة وحلق كبدرة وبدر ثم نظروا اهل تركوا العلم
جمالا قابهة والابهة العظمة وهل اصبحت الخاصة بالعامة مشبهة وهل انقلبوا هزأة والهزأة ما يهزئ به و
الهزأة الذى يهزئ كالضحكة والضحكة للساخرين وضحكة للناظرين هذا اى خذ هذا الذى ذكرت ثم ابتدئ فى
امر آخر فقال وان الاعراب يجوز فيها الفتح او هذا باب ثم ابتدئ فى باب آخر منه اجدى انفع من تفاريق العصى
مثل يضرب فى كثرة المنافع لكثرة منافعها لانها ينتفع بها فينكسر فيتخذ منه ساجورا فينكسر فيتخذ منه وتدا فينكسر
فيتخذ منه عرانا وهو عود يجعل فى انف البختى فينكسر فيتخذ منه تودية وهو عود النصرة واصله
ان امرأة كان لها ابن يخرج كثيرا فاتخذ ارشه حتى استغنت فقالت احلف بالمروة ثم بالصفا انك احدى
من تفاريق العصى واثاره الحسنة عند الحصى العديد العدد ومن يتق الله فى تنزيله فاجترى فاقدم على
تعاطى تأويله وتعاطى الشئ الاخذ فيه وهو غير معرب ركب عمياء العمياء العماية وهو الباطل وخبط عشواء
والعشواء الناقة التى لا تبصر امامها فتخبط كل شئ فقيل لمن ركب امرا من غير بصيرة يخبط خبط عشواء وقال
ما هو تقول وافتراء والتقول والافتراء الكذب وهراء الهراء القول الخطاء وكلام الله منه براء والبراء
بمعنى برئ وهو مصدر وصف به وهو اى الاعراب المرقاة الدرجة بفتح الميم وكسرها فالفتح على الموضع
والكسر على الآلة المنصوبة الى علم البيان هو العلم بالمعانى الحاصلة عن الاعراب المطلع على نكت نظم
القرآن الكافل بابراز محاسنه الموكل باثارة معادنه المطلع والكافل والموكل صفات لعلم البيان
لان تلك المعانى الحاصلة عن الاعراب هى المطلعة على نكت نظم القرآن الكافل الضامن الموكل المجعول وكيلا
والمعادن مواضع الذهب والفضة فاستعارة لذلك ونكت نظم القرآن المعانى الدقيقة المفهومة منه
فالصاد عنه فالصاد عن الاعراب كالساد لطرق الخير كيلا تسلك والمريد اى والمريد لموارده الموارد
جمع مورد وهو موضع ورود الماء اى لموارد الخير ان تعاف تترك ولقد ندبنى دعانى ما بالمسلمين من الارب
من الحاجة الى معرفة كلام العرب وما بى من الشفقة الشفقة الرقة والحدب العطف على اشياعى الاتباع
الاتباع من حفدة الادب والحفدة الخدم جمع حافد لانشاء كتاب فى الاعراب الانشاء الاختراع محيط
جامع كأنه تداحدق به بكافة الابواب مرتبة تهييبا والترتيب وضع كل شئ فى رتبته اى منزلته يبلغ بهم الامد
البعيد الامد الغاية باقرب السعى اقرب السعى ادناه ويملأ سجالهم دلاءهم باهون السقى وهذا تصريح منه
بافتقار الناس قبل كتابه الى تعلم العربية بكتاب صالح للتعلم فانشات اى فكان ما تقدم سببا للانشاء
هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الاعراب مقسوما اربعة اقسام الاول فى الاسماء القسم
الثانى فى الافعال القسم الثالث فى الحروف القسم الرابع فى المشترك وصنفت كلا من هذه الاقسام تصنيفا
وفصلت كل صنف منها تفصيلا حتى رجع كل شئ فى نصابه النصاب الاصل واستقر فى مركزه المركز الموضع

ولم ادخر فيما جمعت فيه من الفوايد المتكاثرة ونظمت من الفوايد المتناثرة مع الايجاز الا الاختصار
غير المخل بقصده لانه لايكاد ينفك عنه والتلخيص التبيين غير الممل بطوله لانه لايكاد ينفك عنه مناصحة لمقتبسيه
لمستفيديه يقال اقتبسته علما وقبسته نارا فاقتبسه وقيل اللغتان فيهما معا ارجو ان اجتني منها ثمرتي
دعاء يستجاب وثناء يستطاب والله عز سلطانه ولي المعونة كل خير والتأييد والملي بالتوفيق فيه وفي
التسديد ملي بكذا قادر عليه والهاء في له للكتاب في فانشاءت هذا الكتاب وللطالب لتقدم ما يدل عليه
وهو اعلم قال الزمخشري رح فصل في معنى الكلمة والكلام الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
قال الشيخ قدم الفصل قبل الشروع في الاقسام لكونه خليقا بالتقديم باعتبارها وتقدمته اولى
لتنجز الحاجة اليه لان الكلام في الانواع وتركيبها متوقف على معرفة الجنس واللفظ ما لفظ به الانسان
قلت حروفه او كثرت وقوله اللفظة ان اراد به اقل ما ينطلق عليه اسم اللفظ كضرب فهو فاسد لان اقله
حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس شيء يشعر به وان اراد بمعنى اللفظ كان اللفظ اولى
للاختصار ودفع الاحتمال وقوله الدالة على معنى حذر انما لا يدل على معنى كديز فانها لفظة ولا تدل
على معنى وقوله مفرد حذرا مما يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئيه او بجزء نحو قام زيد وقم وافعل
نحوهما ليس بكلمة وقوله بالوضع حذرا مما يدل على معنى مفرد بالعقل وذلك انا لو سمعنا لفظ ديز من وراء
جدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذات فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع
قوله وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف فالجنس هو الذي يدخل تحته انواع مختلفة
بحقيقة كلية فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها لكل واحد منها
وكل واحد منها نوع اذ حقيقة الجنس موجودة فيه وهي الكلمة والدليل على الحصر ان الكلمة اما ان
تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يدل على الاقتران باحد الازمنة الثلثة الاول
الفعل الثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها ومعنى قوله في نفسه اذ يستقل بالمفهومية والحرف
لا يستقل بالمفهومية ومعنى ذلك ان نحو من والى مشروط في وضعها دالة على معناها الافرادي ذكر
متعلقها ونحو الابتداء والانتهاء وابتدئ وانتهى غير مشروط فيه ذلك وقد اورد على ذلك نحو ذو و
الو واولات وقاب وقيد وقيس واي وبعض وكل وفوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء
فانها لا تستعمل الا كذلك فيجب ان تكون حروفا والجواب انها وان لم يتفق استعمالها الا كذلك
لعارض الا انها غير مشروط في وضعها دالة ذلك لان وضع ذو بمعنى صاحب التزم ذكر المضاف اليه
لكونها وضعت ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس ووضع فوق بمعنى مكان له علو على غيره فالتزم
ذكر المضاف اليه ليتضح المستعلى عليه كافعل بالنسبة الى المفضل عليه وكذلك البواقي ونحو عن وعلى
والكاف في الاسمية يجب رده الى ذلك بعد ثبوت الاسمية بخصايصها واولم يقو هنا التعريف فيه
اجراء للبابين على ما علم من لغتهم فيهما قوله والكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
يعني بالاسناد اسنادا ذا افادة لا اخبارا فقط بدليل قولهم هل زيد قايم فان الاسناد موجود وليس بخبر

قوله وذلك لا يتأتى الا في اسمين كقولك زيد اخوك وبشر صاحبك او في فعل واسم نحو قولك
ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة والدليل على الحصر فيما ذكرنا انا علمنا من كلامهم ما نخبر به ونخبر عنه
فسميناه اسما وما نخبر به ولا نخبر عنه فسميناه فعلا وما لا نخبر عنه ولا نخبر به فسميناه حرفا واذا
عرفنا ذلك من كلامهم تعين ذلك وذلك لان القسمة ستة اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف واسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف فالاسم مع الاسم احد القسمين والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المخبر عنه والحرف
مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا والاسم مع الفعل هو القسم الاخر والاسم مع الحرف لا يستقيم لعدم المخبر عنه
او المخبر والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه فاذا اورد يا زيد فهو حرف مع اسم وقد افاد فالجواب
ان يا قامت مقام الجملة على قول اكثر النحويين وعلى قول بعضهم ان يا اسم الفعل فعلى كلا القولين لا يرد
على ما ذكرناه وقد اورد على قول النحويين ان الحرف لا يخبر عنه انه تهافت لان قولهم لا يخبر عنه
خبر عنه وكذلك قولهم الحرف احد انواع الكلمة وذلك كثير وكثر الخبط فيه والجواب ان المراد ان نحو
صيغ الحروف مستعملة في معناها لا يخبر عنها فلا يوجد لفظة من ولا غيرها من نوع الحرف مستعملة
في معناها وهي مخبر عنها فاندفع الاشكال وهذا هو الجواب في ان الفعل ايضا لا يخبر عنه وقوله ويسمى الجملة
يجوز ان يكون بالتاء والياء وهذا بناء ان كل لفظين وضعا لذات واحدة واحدهما مؤنثة والاخرى مذكرة
وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنها ثم اخذ
يتكلم على الاقسام الاربعة فاولها قسم الاسماء ويسمى هذا النوع اسما من السمو وهو العلو كانه دفع او علا
كالعلم عليه ولانه تدفع مسماه عند ذكره الى الاذهان وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة وتصغيره على
سمي وجمعه على اسماء حجة واضحة للبصريين ثم قال في حد الاسم القسم الاول من الكتاب في الاسماء الاسم
ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فالحد لا بد وان يكون مركبا من جنس وفصل فالجنس
يحصر المحدود وغيره والفصل يفصله عن غيره فقوله ما دل على معنى حصر الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه
فصل الاسم والفعل عن الحرف فقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل الاسم عن الفعل قال الشيخ هذا الحد
يرد عليه امور احدها ان الغبوق والصبوح لا يدخل في هذا الحد لدلالته على الزمان وهو من قبيل
الاسماء بالاتفاق والجواب انه لا يدل على زمان من الازمنة الثلثة وانما يدل على الزمان الذي هو
اول النهار واخره وقد قيدنا الازمنة بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب دخوله في الحد فان قيل
فالافعال المضارعة لا دلالة لها على احد الزمانين بعينه فهي تحتمل الحال وتحتمل الاستقبال كالغبوق
والصبوح في احتماله بالنسبة الى الازمنة الثلثة فلتكن كالغبوق والصبوح فيدخل في حد الاسماء
وهي افعال بالاتفاق والجواب ان الفعل المضارع يدل على احد الزمانين ولا ينطق العربي ولا من
يتكلم بكلامه الا وهو قاصد بدلالته على احد الزمانين وانما اتفق ان دلالته مشتركة بينهما فيقع اللبس
عند عدم القراين على التعيين فيتوهم انه لا دلالة له وليس كالغبوق والصبوح فانه لا دلالة
لهما على احد الازمنة الثلثة البتة لا بتعيين ولا باشتراك وانما احتمالهما الازمنة احتمال الوجود

وغرضنا الدلالة اللفظية لا الاحتمالات الوجودية قال الشيخ واشكل ما يرد على هذا الحد الافعال التي لا تتصرف مثل نعم وبئس وحبذا وعسى فانها تدل على معنى في نفسها من غير زمان نحو دخولها تحت حد الاسم وهي افعال عند البصريين والجواب ان هذه الاشياء دالة على الازمنة في اصل الوضع دلالة تقديرا في بعضها وتحقيقا في بعضها والافعال اذا اخرجت عن دلالتها الاصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدها واعرابها الا ترى انك اذا قلت بعت وانت تريد الانشاء فانه لا دلالة لها على زمان اصلا ومع ذلك فانك تحكم بانه فعل ماض وكذلك اذا قلت ما احسن زيدا فانك تقول ما ابتداء واحسن فعل ماض وفيه ضمير فاعل وزيدا مفعول لوقوع الفعل عليه ولا يصح ذلك الا بتقدير اصل كان فيه كذلك والا فهو بعد ايراده للتعجب لا يفهم منه هذا المعنى اصلا اذ ليس لك غرض في ان تخبر بان شيئا احسن زيدا بل قصدك الى التعجب لا غير وانما ذلك شيء يقدر اصلا له ثم نقل عنه الى هذا المعنى فبقي اعرابه بعد النقل الى هذا المعنى على ما كان عليه في الاصل وكذلك قول من يقول ان اصله استفهام او اسم موصول ومن ثم كان المختار انه لا يلزم من كل مجاز ان يكون له حقيقة ولما قامت الدلالة على فعليتها بالخصائص كان هذا التقدير احوج لثبوت مثله وكذلك اذا قلنا ضارب فانه يدل على معنى في نفسه من غير زمان وقد يستعمل دالا على الزمان كقولهم مررت برجل ضارب زيدا ومع ذلك فلم يخرجه عن الاسمية لان اصل وضعه لا دلالة فيه على الزمان فكذلك هذه الافعال اصل وضعها الدلالة على الزمان ثم استعملت لمعانيها الخاصة مجردة عن معاني الزمان فلا يخرجها ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم يخرج ضاربا دلالته على الزمان عن حقيقة الاسم وقد اورد على حد الاسم قولهم المستقبل والماضي ونحوه فانها تدل على الحدث والزمان واجيب بانه من احدهما ان المستقبل والماضي يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل الفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة الثاني سلمنا انه للفعل لكن لا دلالة له على الزمان بالوضع وانما لزم الزمان المستقبل من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار ونحوه لان المستقبل انما يدل على ما يدل عليه قولكم متعلق الاستقبال فلو كان له دلالة على الزمان لكان للاستقبال في الكلام على قولهم في نفسه الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها وكذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه ومن قال الضمير في نفسه يرجع الى ما دل اي اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج اليها في دلالته الافرادية بخلاف الحرف فانه يحتاج الى الضميمة في دلالته على كمال معناه الافرادي يرد عليه انه لا يستعمل بهذا المعنى وان المقابل وهو الحرف لا يجري فيه النقيض فانه اذا قيل الحرف ما دل على معنى في غيره بعدما تجعل في غيره تتمة لقولك ما دل فيكون المعنى ما دل بغيره اي بلفظ آخر معه على معنى واذا جعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه فتطابق الحدان في مقصود التقابل قال صاحب الكتاب وله خصائص قال الشيخ الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لا بد

وان يكون في جميع افراد المحدود والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة قوله منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والاضافة يريد بالاسناد اليه هنا الاخبار عنه بان يقع مبتداء وما هو في معناه لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه واختص بلام التعريف لتخصص فيفيد الاخبار عنه وقول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ونحوه مردود لا يعتد به كانه لما رأى اللام هنا بمعنى الذي وصلها بما يوصل به الذي قال الشيخ لان الالف واللام منزلة منزلة الصفة والدليل على انها بمنزلة الصفة انك تقول رجل ثم تقول الرجل فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما والصفات لا تكون الا للاسماء والدليل عليه ان العرب وضعت الاسماء وضعا عاما وهو كونها مخبرا عنها وبها ووضعت ما سواها اعني الافعال وضعا خاصا فلم يحتج الى ذلك فيه وانما اختص بالجر لان المضاف اليه مخبر عنه من حيث المعنى والافعال وضعت لتخبر بها لا ليخبر عنها فلو اضفت اليها لاخرجتها من وضعها الاصلي والتنوين ايضا من الخواص كما ذكر والاضافة كذلك الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف واراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتاويله بالمصدر قال صاحب هذا الكتاب ومن اصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه قال الشيخ هذا الحد مدخول فان المعارف كلها غير العلم تدخل في هذا الحد اذ تصلح للشيء ولكل ما اشبهه والصحيح ان يقال ما علق على شيء لا بعينه قوله وينقسم الى اسم عين واسم معنى يعني باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ويعني باسم المعنى خلافه كعلم وهو ما لا يقوم بنفسه وهي عند النحويين مسماة بالمعاني ولا يسمونها صفات قوله وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر يعني بكليهما اسم العين واسم المعنى فالاسم غير الصفة من الاعيان رجل وفرس ومن المعاني علم وجهل والصفة من الاعيان راكب وجالس ومن المعاني مفهوم ومضمر ويعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود والاسم غير الصفة بخلافه فحصل من ذلك اربعة اقسام مثل لكل قسم بمثالين قوله ومن اصناف الاسم العلم قال ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه ولا يخلو من ان يكون اسما كزيد وجعفر او كنية كابي عمرو وام كلثوم او لقبا كبطة وقفة لو اقتصر على قوله ما علق على شيء بعينه لدخلت عليه المعارف كلها فميزه بقوله غير متناول ما اشبهه وهذا مما يؤكد ورود الدخل عليه في حد اسم الجنس ثم قال ان العلم ينقسم الى ثلاثة اقسام الى الاسم والكنية واللقب الدليل على حصرها انه لا يخلو هذا العلم اما ان يكون مضافا اليه اب او ام او لا فان كان فهو الكنية والا فلا يخلو اما ان يكون فيه دلالة على مدح او ذم او لا فان كان فهو اللقب والا فهو الاسم قوله وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة نحو برق نحره وتابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها ويزيد في مثل قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا

نحو معدي كرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى
ظاهر كلامه ان العلم ينقسم الى اربعة اقسام وليس كذلك بل اراد ان العلم ينقسم الى مفرد ومركب ثم شرع
بين ان هذا العلم ينقسم الى امر آخر وهو كونه منقولا ومرتجلا فالمفرد ما كان من كلمة واحدة والمركب
ما كان اكثر من ذلك وهو لا يخلو اما ان يكون بينهما رابطة قبل التسمية او لا فان كان بينهما ارتباط قبل
ذلك فلا يخلو اما ان يكون ارتباطا جمليا او لا يكون فان كان جمليا فهو نحو برق نحره وتأبط شرا وذرى
حبا وشاب قرناها وما شاكله وان كان غير جملي فهو تركيب الاضافة كغلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط
قبل ذلك فهو كبعلبك ومعدي كرب وهو التركيب المذكور في باب منع الصرف وقول الشاعر

نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد

لا يخلو يزيد اما ان يكون منقولا من قولك يزيد المال والمال يزيد فان كان من الاول فهو مفرد
ووجب ان يعرب اعراب المفردات ولم يفعل به هنا كذلك فدل ذلك على انه منقول من الثاني
فيكون جملة والجملة اذا سمي بها وجب حكايتها والدليل على وجوب حكايتها ان كل اسم علم مركب
حكمه بعد التسمية في الاعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة
ليس لها اعراب باعتبار الجملة فوجب بقاؤها وانما كانت الجملة لا اعراب لها باعتبار الجملة لان
المقتضي للاعراب مفقود فيه وذلك ان المقتضي للاعراب اعتوار المعاني المختلفة على المفردات والجملة ليس
كذلك ووجه ثان وهو ان المسمي بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها ولو اعربت لخرجت
عن صورة الجملية ووجه ثالث وهو انه يتعذر اعرابها لانها لو اعربت لم يخل ما ان يعرب الاول
او الثاني او هما جميعا وباطل اعراب الاول لانه في المعنى بمثابة الزاي من زيد والاعراب لا يكون وسطا
وباطل اعراب الثاني لانه يؤدي الى ان يكون الاول معربا مبنيا وباطل اعرابهما جميعا لان اعرابا واحدا
من وجه واحد لا يستقيم ان يكون لشيئين قوله بني يزيد لا يحسن ان يكون بدلا لان البدل هو المقصود
بالذكر ولو جعلته بدلا لاحتاج الى موصوف مقدر وهو الاخوال او ما يقوم مقامهم ولا حاجة الى هذا
التقدير مع الاستغناء عنه فتعين ان يكون صفة وقد يجوز البدل على قبحه وقوله علينا لهم فديد جملة
في موضع المفعول الثالث لنبئت وظلما مفعول من اجله والعامل فيه لهم او معنى قوله علينا لهم فديد اي يفدون
لاجل ظلم اي يصيحون وقد يكون منصوبا على الحال على ضعفه فيهما لان العامل معنى فعل وقد اجيز
ان يكون ظلما مفعولا ثالثا بمعنى ظالمين ويكون ما بعده كالتفسير له وكان يجري برق نحره له بيت قبل
برق نحره ثعلب وتأبط شرا جعل سيفه تحت ابطه يوما وخرج فسألت عنه امه فقالت لا ادري
الا انه تأبط شرا وخرج فسمي تأبط شرا وذرى حبا كان يذري حبا فغلب عليه ذلك قال الشاعر
ان لها مركنا ارزبا كان جبهة ذرى حبا وشاب قرناها سميت بذلك لقول الشاعر في ابياتها
كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب اي بني التي شاب قرناها اي شاب
جانبا راسها في الصر والحلب كعادة الراعيات فغلب عليها ذلك وقول بعضهم انما هو بيت اخوالي

بني يزيد بالتاء تنطع عنه وتبجح بانه قد علم ان في العرب يزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود
من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء والثاني ان تزيد بالتاء في كلامهم مفرد لا جملة قال
يعثرن في حد الظبات كأنما كسيت برود بني تزيد الاذرع فاستعماله
كالجملة خطاء ومثل يزيد في الجملة ما انشد ثعلب بنو يزيد اذا مشى وبنو يغر على الهشا
وعمرويه وسيبويه فيه وجهان اكثرهما البناء على الكسر كانهم اجروه مجرى الصوت لما اشبهه او لما كان
اعجميا لا معنى له عندهم او ليفرقوا بين التركيب مع الاعجمي وبينه مع العربي واليه اشارة سيبويه والثاني
ان يعرب آخره اعراب بعلبك قال الزمخشري والمنقول على ستة انواع منقول عن اسم عين كثور واسد
ومنقول عن اسم معنى كفضل واياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل اما ماض كشمر
وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت في قول الراعي اشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش اصمت في اصلابها اود واطرقا في قول الهذلي على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي
ومنقول عن صوت كببة وهو لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه
قال الشيخ المنقول ما كان موضوعا لشيء قبل ذلك ثم سمي به والدليل على حصره في ستة انواع انه لا يخلو
اما ان يكون منقولا عن مفرد او لا والثاني هو القسم السادس وهو المركب على اختلاف انواعه كقولك
تأبط شرا وذرى حبا وشاب قرناها وعبد الله وشبهه وان كان منقولا عن مفرد فلا يخلو اما ان
يكون اسما او فعلا او حرفا وقد تقدم حصرها فلا حاجة الى ذكره فان كان اسما فلا يخلو اما ان يكون صوتا
او لا الصوت هو القسم الخامس كببة وان كان غير صوت فلا يخلو اما ان يكون صفة او لا فان كان صفة
فهو القسم الثالث وان كان غير صفة فلا يخلو اما ان يكون اسم عين او اسم معنى فان كان اسم عين كثور فهو القسم
الاول وان لم يكن فهو القسم الثاني والفعل هو القسم الرابع والحرف لم يحصر فلم يذكره ونائلة اسم صنم قالوا
من نال ينال او منول واياس مصدر في الاصل من آسه اوسا واياسا اي اعطاه ولا يحسن ان يكون من
ايس مقلوب يئس لانه يصير المقلوب مما ياتي على الاصل ولولا ان اصل ايس يئس للزم ان يقال الآس
وفي العرب شمر قال فهل انا ماش بين شط وحية وهل انا لاق حي قيس بن شمرا
وهو غير منصرف باتفاق النحويين ويقال كعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا خطاه وهو منصرف عند
سيبويه واكثر النحويين خلافا لعيسى بن عمر النحوي وسنذكر مذهبه فيما بعد وقوله عن اصمت قال
الشيخ وهو اسم لبرية معروفة من صمت يصمت واستشهاده بالبيت مستقيم على وجهين احدهما ان فعل يأتي
على يفعل ويفعل والثاني ان يثبت صمت يصمت ولا يستقيم على غير ذلك وقول بعضهم يجوز ان يكون اصله
اصمت ثم غير ابابات لباب من غير ثبت واصله ان رجلا قال لصاحبه فيها اصمت تخويفا فسميت به
وقد قيل ان وحش اصمت علم على كل مكان قفر كاسامة وان كان وحش في اصله بمعنى خلاء ولا يخرج
بذلك عن ان يكون اصمت علما منقولا كبذر او مرتجلا كحاد قبان ونجوم من المنان يقود اشلى اي الكلاب
كلبة او كلابا سلوقية باتت هي اي الكلبة وبات ايضا هو بها اي بوحش اصمت واضمر لانه مقدم في المعنى

لاشلى او لبانت الاولى في اصلابها او داى في ظهورها اعوجاج ويجوز ان يكون وحش اصمت بكل
مكان قفر بمعنى مثل وحش اصمت وكذلك قولهم بلدا اصمت وبلدة اصمت وقوله على اطرقا باليات
الخيام الا الثمام والا العصى قال الشيخ قبله عرفنا الديار كرقم الدوى يزبرها الكاتب الحميرى
على اطرقا فاطرقا اسم لبقعة معروفة ايضا يقال ان اصله ان رجلا قال لصاحبيه فيها اطرقا تخويفا
فسمى باليات الخيام حال من الديار والا الثمام استثناء منقطع والا العصى معطوف عليه وبعضهم
ينشد باليات الخيام يجعلونه مبتداء وبعضهم ينشد الا الثمام والا العصى بالرفع وليس بصواب
وانما يجوز بناء على وجهين احدهما يجوز الاتباع على المعنى دون اللفظ فتقول اعجبنى ضرب زيد
العاقل بالرفع والثانى على قولهم ما جاءنى احد الا حمار على اللغة التميمية فقوله باليات الخيام الخيام
مرفوعة من حيث المعنى كانه قال باليات خيامها فيكون قوله الا الثمام على اللغة التميمية واما على
ان الا بمثابة غير وكل ضعيف اما اعجبنى ضرب زيد العاقل فلان زيدا معرب والتوابع انما يجرى على متبوعها
على حسب اعرابها واما ما جاء في احد الا حمار فلانه كما انما ثبت في النفى مع انه فيه ضعيف لان الحمار
ليس من جنس الاحدين فلا يكون بدلا لا بعضا ولا كلا ولا اشتمالا لان بدل الاشتمال انما يكون فيما
بينه وبين المبدل منه ملابسة وهذا ليس كذلك فصار بمثابة بدل الغلط فلا يخفى سقوطه واما كون
الا بمثابة غير فشرطه في الفصيح ان تكون تابعة لجمع منكر غير منحصر وذلك مفقود ههنا ويرد على
استشهاده باطرقا ان كل تقسيم صحيح ذكرت فيه انواع باعتبار صفات مصححة للتقسيم يجب ان يكون
صفة كل قسم منتفية عن بقية الاقسام والا لم يصح التقسيم باعتبارها مثال ذلك انك اذا قلت الجسم
ينقسم الى حيوان وغير حيوان فيجب ان يكون الحيوانية منتفية عن القسم الآخر وههنا التقسيم قد ذكر
فيه المركب فيجب ان يكون التركيب منتفيا عن بقية الاقسام فتمثيله بقوله اطرقا في غير قسم المركب ليس بمستقيم
وببه حكاية صوت الصغير يقال ان امة قالت وهى ترقص طفلا لا انكحن ببه جارية خدبه مكرمة محبة
تجب اهل الكعبة تغلب عليه قال الزمخشرى والمرتجل على ضربين قياسى وشاذ فالقياسى نحو غطفان
وعمران وحمدان وفقعس وحنتف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة قال
الشيخ القياسى ما كان على قياس كلام العرب والشاذ ما ليس كذلك فغطفان نظير نزوان وعمران
نظير سرحان وحمدان نظير سكران ونظير فقعس جعفر وان صح ما قيل من فقعس فقعسة اى خل
كان منقولا ونظير حنتف عنسل او جعفر والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة اما
محبب فقياسه الادغام لان كل مفعل عينه ولامه من جنس واحد يجب ادغامه فكان يجب ان
ان يقال محب واما موهب وموظب فكان ينبغى ان يقال بالكسر لانه ليس في كلام العرب مفعل
فاؤه واو ومكوزة كان يقتضى ان يكون بالالف لان كل مفعلة عينها واو وياء يجب قلبها الفا
وحيوة يقتضى ان تكون حية لانه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
قلبت الواو ياء وادغمت فيها وموظب اسم مكان قال صاحب الكتاب واذا اجتمع

للرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه فقيل هذا سعيد كرز وقيس قفة
وزيد بطة قال الشيخ لما ذكر العلم بما هو علم شرع يتكلم في احكام العلم وكان ينبغى ان يذكر ما بعد هذا الفصل عقيب
ذكر العلم لانه نوع منه وانما فصل بينهما بهذا الفصل لان هذا الحكم لا يكون للعلم المذكور بعده فلما كان
بينه وبين الاول ملائمة ذكره عقيبه قال الشيخ ذكر اللقب مطلقا والمراد بها اللقب الذى هو غير صفة
لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها وسنذكر تعليل امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
والموصوف الى صفته في المجرورات وترك تقييده اعتمادا منه على التمثيل فانه لم يمثل الا بغير الصفات
وقوله اضيف ظاهر في وجوب الاضافة كما اذا قيل الفاعل يكون مرفوعا وهو ظاهر كلام البصريين
وقد اجاز الزجاج الاتباع وروى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع وهو حجة كان صحيح المعنى
فلقب بذلك وقد جاء ابن قيس الرقيات منونا فيكون عطف بيان او بدلا فيكون ترك تقييده اما اعتمادا منه
على ظهور الوجه الآخر فذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنه واما لانه مذهبه
ووجه اشكاله انهما اسمان لذات واحدة يتعذر اضافة احدهما الى الآخر ودليله اتفاقهم
على منع اسد السبع او سبع الاسد وشبهه وسبب الامتناع ان الاضافة لغرض تخصيص الاول وتعريفه
فاذا كانا لشئ واحد تعذر ان تخصص احدهما بالآخر او تعرفه ووجه صحة الاضافة في هذا الكلام
امران احدهما ان اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ويطلق ويراد به المدلول دليله قولك ذات زيد
نزات للمدلول وزيد للفظ فكذلك يجوز ان يقال ان زيدا قصب به ههنا قصد الذات وبطة قصد به قصد
اللفظ فكانه قال مسمى هذا اللفظ الذى هو بطة وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فيصح الاضافة فيصير
بمثابة قولك غلام زيد والوجه الآخر انه لما توهم التنكير في زيد عند قصد اضافته للاختصاص صار
بمثابة قولك كل او غلام فاضيف للتبيين او التعريف كما اضيف كل وغلام وهذا يشبه باب زيد المعارك
من حيث انه اضافة للعلم الا ان هذا لازم او اولى وذلك ضعيف بابها وقد لزم عند الاضافة اضافة الاسم
الى اللقب ولا يجوز العكس لان اللقب انما يكون لقبا عند اشتهاره واضافة غير الاشهر الى الاشهر هو الوجه قوله
واذا كان مضافا او كنية اجرى اللقب على الاسم فقيل هذا عبد الله بطة وهذا ابو زيد قفة قال الشيخ يتعين الوجه القياسى
اما عطف البيان واما البدل ويتعذر الاضافة ووجه تعذرها انك لو اضفته لم يخل ما ان تضيفهما او احدهما
وكلاهما باطل وبيان تعذر اضافتهما من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان حق
المضافان يعتوره الاعراب لاختلاف العوامل فاذا اضفتهما جميعا في موضع الرفع فيجب ان ترفعهما
جميعا لاستحقاقهما ذلك باعتبار الفاعلية فيكون الثانى مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع واما
من حيث المعنى فلان الاسم انما يضاف الى الاسم المعرفة لتعريفه فيتعذر اضافتهما جميعا الى امر آخر
لكون الثانى لا فائدة فيه اذا اضافة الاول الى الثالث يستغنى بها عن الثانى ووجه ثالث وهو
ان الشيئين انما يضافان بواسطة الاشتراك بحرف العطف ولو جئت بحرف العطف ههنا لامتنعت
العلمية ولا يجوز اضافة الاول لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف وكذلك الثانى

فصل وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام
كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناسي وذلك نحو أعوج ولاحق
وشذقم وعُليان وخطة وهيلة وضمران وكساب أعوج فحل من الخيل كان لكندة أشهر خيلهم وأكثرها نسلا وإليه تنسب
بنات أعوج والأعوجيات ولاحق فحل في الخيل كثير لمعاوية وعلى وذيد الخيل وشذقم فحل
من الإبل كان للنعمان بن منذر وعليان لكليب بن وائل وخطة عنز سوء وفي المثل قبح الله معزى
خيرها خطة وهيلة كذلك وضمران كلب للنابغة وكساب كلب للبيد وقوله وما لا يتخذ ولا يألف
فيحتاج إلى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك فإن العلم فيه للجنس
بأسره ليس بعضه أولى به من بعض فإذا قلت أبو براقش وابن داية وأسامة وثعالة
وابن قترة وبنت طبق فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت قال الشيخ
هذا الفصل يرد على إشكالا على حد العلم لأن حد العلم هو الموضوع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه
وهذا يوضع لشيء وما أشبهه فقد فقدت منه حقيقة العلمية وأجيب عن ذلك بأجوبة منها
أنه وضع للجنس بأسره وإذا كان موضوعا للجنس بأسره فهو غير متناول لما أشبهه ولو كان الأمر
كذلك لكان الجواب مستقيما وإنما هو يوضع للجنس بكماله ويوضع لكل واحد واحد من آحاده
فإذا وضع لكل واحد من آحاده فهو وجه الإشكال والجواب المرضي فيه أن يقال إن العرب
وضعت هذه الألفاظ وعاملتها معاملة العلمية في منع الصرف فيما اجتمع فيه مع العلمية علة
أخرى ومنع الألف واللام والإضافة فلا بد من التحيل في تقديرها أعلاما قال سيبويه
كلاما معناه أن هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود
في الذهن بينك وبين مخاطبك وإذا صح أن تضع أسماء بالألف واللام للمعهود الذهني
فلا بعد أن تضع العلم له قال إذا قلت هذا أسامة فكأنك قلت هذا الذي من صفته
كيت وكيت يعني في الذهن وهو الذي أراده الزمخشري بقوله فإذا قلت أبو براقش فكأنك
قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت وإذا تحقق أنه لمعهود في الذهن فإذا أطلق على الواحد
في الوجود فإنما أرادوا الحقيقة المعقولة في الذهن وصح إطلاقه على الواحد لوجود
الحقيقة فيه وجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه ولا مشاحة في
أن الحقيقة الذهنية مغايرة للوجودية فإذا أطلق على الوجودية أطلق لغير ما وضع له
لأنا علمنا أنهم عاملوا الأمرين في التسمية معاملة المتواطئ بدليل قولك أكلت الخبز وشربت
الماء وأشباهه ولا معهود وإرادة الجنس باطلة وبدليل صحة قولك الإنسان حيوان ناطق
فالحد للذهني وشرط صحته على الوجودي إما المطابقة كل منهما للآخر في المعقولية
وإما على توهم أنهما أمر واحد والفرق بين قولك أسد وأسامة أن أسدا موضوع لواحد من
آحاد الجنس في أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته

على أصل وضعه وإذا أطلقت أسامة على الواحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار
الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار أصل الوضع ومن هذه الأجناس ما له
اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب وثعالة يعني بالأجناس الأشياء التي لا تتخذ ولا تؤلف
منها ما له اسم جنس واسم علم فأسد اسم جنس موضوع لواحد لا بعينه بأصل وضعه وأسامة علم للحقيقة
على ما تقدم قوله وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان وقد صنعوا في ذلك نحو
صنيعهم في تسمية الأناسي فوضعوا للجنس اسما وكنية فقالوا للأسد أسامة وأبو الحارث وللثعلب ثعالة
وأبو الحصين وللضبع حضاجر وأم عامر وللعقرب شبوة وأم عريط ومنها ما له اسم ولا كنية
له كقولهم قثم للضبعان وما له كنية ولا اسم له كأبي براقش وأبي صبير وأم رباح وأم عجلان
قال الشيخ استغنوا باسم العلم عن اسم الجنس لما علموا أنه يوضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير
مؤديا في المعنى ما يؤديه اسم الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس وكما وضعوا للأعلام
من الآدميين اسما وكنية وضعوا لهذا أيضا اسما وكنية والمضاف إليه في هذه الأعلام كلها مقدر
في كلامهم علما فيعامل معاملته في منع الصرف إن كانت فيه علة أخرى ومنع اللام إلا أن يكون سمي به وفيه
اللام كأنهم لما أجروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف إليه في الإعراب وهو معرفة قدروا الثاني علما
ليكون على قياس المعارف في الأصل الذي أجري مجراه إذ لا يضاف معرفة إلى نكرة فلذلك منع صرف قترة
في ابن قترة ونحوه وامتنعت اللام في طبق في بنت طبق ونحوه وإن لم يقع على انفراده مستعملا علما ولذلك

وأرثتهما وافتخارا بسعدها ... علا يرى منهم بعقوق ولا بجد
كأم جبين لم ير الناس غيرها ... وغاب جبين حيث غاب بنو سعد

وقولهم بنات الأوبر في بنات أوبر وهو علم الضرب من الكمأة وأم الحبين قال

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

قال

ترى التيمي يزحف كالقرنبى ... إلى تيمية كعصا المليل
يقول المجتلون عروس تيم ... شوى أم الحبين ورأس فيل

إما على أنه أصل كأم الحارث كأنهم وضعوهما معا وإما على نقل التنكير كاليزيد وإما على الضرورة
وقال الكوفيون اللام زائدة أبو براقش طائر متلون قال كأبي براقش كل يوم لونه يتحول ومنه برقشت
الشيء أي لونته وابن داية الغراب قال الشاعر ولما رأيت النسر عز ابن داية ... وعشش في وكريه جاشت له نفسي
لما كان يقع على دأية البعير كثيرا سمي بذلك وابن قترة حية قصيرة خبيثة وقيل ذكر الأفاعي وبنت طبق حية
إذا نامت كانت كالطبق وبها كنوا عن داهية فقالوا إحدى بنات طبق وابن مقرض قتال الحمام وحمار قبان
دويبة قال يا عجبا لقد رأيت عجبا ... حمار قبان يسوق أرنبا وأبو صبيرة
طائر يشبه لونه الصبر وأم رباح طائر في ظهره حمرة يأكل العنب فصل وقد أجروا المعاني
في ذلك مجرى الأعيان قال الشيخ وضعوا للأعيان أعلاما ووضعوا للمعاني أعلاما ومعناهما

في باب اسامة لانه يصلح لكل فرد منها باعتبار ما تقدم قوله فسموا التسبيح بسبحان قيل هذا ليس بمستقيم
وبيانه ان سبحان ليس اسما للتسبيح لان التسبيح مصدر سبح ومعنى سبح قال سبحان الله فمدلوله
لفظ ومدلول سبحان الله تنزيه لا لفظ فتبين انه ليس اسما للتسبيح واجيب بانه لو لم يرد التسبيح بمعنى
التنزيه لكان كذلك واما اذا ورد فلا اشكال والذي يدل على انه علم قول الشاعر قد قلت لما جاءني فخره
سبحان من علقمة الفاخر ولولا انه علم لوجب صرفه لان الالف والنون في غير الصفات انما تمنع مع العلمية
ولا يستعمل سبحان علما الا شاذا واكثر استعماله مضافا فاذا كان مضافا فليس بعلم لان الاعلام
لا تضاف وهي اعلام لانها معرفة والمعرفة لا تضاف وقيل ان سبحان في البيت في تقدير حرف المضاف
اليه وهو مراد للعلم به وقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد مصروف عند سيبويه للضرورة
قوله والمنية بشعوب يدل على كونه علما من امتناع صرفه ولا يؤثر التانيث المعنوي في منع الصرف الا
مع العلمية وامتناع اللام والاضافة قوله وام قشعم يدل على كونه علما امتناع دخول اللام عليه لاتفاق
ام القشعم ولو لم يكن علما لعرف باللام كما قيل ابن لبون وابن اللبون قوله والغدر بكيسان وهو في لغة بني فهم
قال اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر ادنى من شبابهم المرد ومنه كنوا الضربة
بالرجل على مؤخر الانسان بام كيسان القول فيه كالقول في سبحان قوله والمبرة ببرة قال النابغة
نحن اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والدليل على كونها علما
منع صرفها وليس فيها الا التانيث والتانيث لا يعتبر في منع الصرف الا مع العلمية وهو كشعوب قوله
والفجرة بفجار والذي يدل على ان فجار علم ان مدلوله مدلول الفجرة والفجرة معرفة فوجب ان يكون فجار معرفة
فاذا كان معرفة فتعريفه اما ان يكون باللام او بالقصد والاول معدوم فوجب ان يكون بالقصد وهو الذي يعني
العلمية ووجه اخر وهو ان فعال المبني الذي ليس بصفة لم يات الا علما كحذام وقطام وهذا كذلك فوجب ان يكون
علما اذا امكن واما على لغة بني تميم فواضح وقولنا الذي ليس بصفة احتراز من الصفة كقولك فساق فانها ليست بعلم
قوله والحلية بزبرة قال عرفت على زبرا يدل على كونها علما منع صرفها وليس فيها الا التانيث المعنوي
فوجب ان يكون العلمية معه ولا يجوز ان يكون زبرا متروكا صرفه للضرورة لانه لو كان كذلك لكان ممنوعا
من غير علة وهو لا يجوز بالاتفاق وانما موضع الخلاف فيما اذا كان فيه علة واحدة وبيان انه يلزم
ان يكون ممنوعا بغير علة ان التانيث المعنوي مشروط في كونه علة العلمية فاذا قدرنا انتفاء العلمية
زال كون التانيث علة لزوال شرطه وصدره وهو لابن احمر اذا قالت غاو من تنوخ قصيدة بها جرب
عرت على زبرا وبعد قوله اذا ما دعوا كيسان اذا كنت في سعد وامك منهم غريبا فلا يغررك خالك من سعد
فان ابن اخت القوم يصغي اناؤه اذا لم يزاحم خاله باب جلد قوله وقالوا في الاوقات لقيته
غدوة وبكرة وسحر وفينة قال الشيخ وضعوا للاوقات اعلاما كما وضعوا للمعاني
الموجودة وان لم تكن الاوقات شيئا موجودا اجراء لها مجرى الامور الموجودة ثم مثل
بغدوة والدليل على انه علم قولهم سير على فرسه غدوة فغدوة غير منصرف ولو لم يكن علما لوجب صرفه

اذ ليس فيه الا التانيث اللفظي والتانيث اللفظي بالتاء لا يمنع الا مع العلمية وقد يستعمل نكرة فيعرف باللام كغيره
واما بكرة فقد استعمل معرفة ونكرة كما استعمل غدوة الا انه لم يتصرف كتصرف غدوة فلا تقول سير على فرسك
بكرة ولا بكرة لانها غير متصرفة ومعنى قولنا متصرفة انها تستعمل ظرفا وغير ظرف وغير المتصرفة لا تستعمل الا ظرفا واما سحر فيستعمل
معرفة ونكرة واذا استعمل نكرة كان منصرفا واذا استعمل معرفة كان غير منصرف والذي يدل على انه علم قولهم
خرجت يوم الجمعة سحر غير منصرف وليس فيه ما يمنعه من الصرف الا ان تقدر العلمية مع العدل او قيل انه
مبني لتضمنه معنى الالف واللام لم يبعد عن الصواب كما ان امس على لغة اهل الحجاز مبني لتضمنه معنى الالف
واللام ولا يكون علما على هذا لان العلم انما يكون علما بالقصد لا بتقدير حرف التعريف واما فينة فيستعمل
معرفة ونكرة فاذا استعملت معرفة امتنعت من الصرف للتانيث والتعريف وامتنع تعريفها باللام فاذا
استعملت نكرة صرفتها وجاز تعريفها باللام ووضع الاعلام للاوقات كوضعها في باب اسامة لا كوضعها
في باب زيد وعمرو لانها يصح استعمالها لكل فرد من الاوقات المخصوصة كما يصح اسامة لكل فرد فرد
من الاساد ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد واحتاجت في الكل الى وضع ثان ووقع في بعض النسخ و
وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلثة وثمانية ضعف اربعة والظاهر انه كان اثبته ثم اسقطه لضعفه
ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انها علم لكنت مبتديا بالنكرة من غير شرط وايضا فانها مراد بها كل ستة
فلولا انها علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الاثبات للعموم واذا كان علما وجب منع صرفه ووجه ضعفه
انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا يصح استعمالها كذلك في مثل رجل
خير من امراة وتمرة خير من جرادة وهو باطل ويلزم ان يمنع الصرف في امراة في رجل خير من امراة
وفي تمرة وجرادة في قولهم تمرة خير من جرادة والمسموع خلافه وانما صح الابتداء لكونه بمعنى كل تمرة وذلك
جار في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص في جنسها حتى جاء ذلك في غير المبتدا مثل قوله
سبحانه علمت نفس ما احضرت ونحو فصل قوله ومن الاعلام الامثلة التي يوزن بها في قولك
فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة واصبع فعلة وافعل قال الشيخ هذه الامثلة
انما وقعت في اصطلاح النحويين وضعوها لموزوناتها اعلاما على طريق الايجاز والاختصار وهي في
الاعلام لموزوناتها بمنزلة باب اسامة على قوله ثم لا تخلو اما ان يستعمل وزنا للافعال على حدتها او لغير
ذلك فان استعملت للافعال كان حكمها حكم موزوناتها فتقول استفعل حكمه كذا وكذا واذا وقعت لغير
الافعال فلا تخلو اما ان توضع لجنس ما يوزن بها اولا فان وضعت لجنس ما يوزن بها سواء كانت
للاسماء او للاسماء والافعال كان حكمها حكم نفسها فان كان فيها ما يمنع الصرف منعت وان لم تستعمل
لجنس ما يوزن بها فلا يخلو اما ان توضع في الكلام كناية عن موزوناتها اولا فان وقعت كناية
عن موزوناتها كان لها حكم موزوناتها لا حكم نفسها على الاكثر وان لم يكن كذلك وكان موزوناتها
مذكورة معها كقولك وزن قائمة فاعلة فللنحويين فيه مذهبان منهم من يجريه مجرى الاول فيجعل له
حكم نفسه ومنهم من يجعل حكمها حكم الثاني فتقول على المذهب الاول وزن قائمة فاعلة لان فيه علتين

العلمية والتانيث وهو مذهب صاحب الكتاب ونقول على المذهب الثاني وزن قائمة فاعلة مصروفا
لان موزونه مصروف وقال صاحب الكتاب في تمثيله فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف نوصف
فعلان بالصفة التي تمنع موزونه الصرف لتخبر عنه بقوله لا ينصرف لان غرضه ان يبين كيفية استعمال
هذه الاوزان في كلام النحويين وكذلك تقييد افعل بكونه صفة واخبر عنهما جميعا بخبر واحد واكتفى
عن خبر الاخر فيعتقد مثله للاول فلو قال فعلان الذي يدخله الهاء ينصرف لكان في التمثيل مستقيما الا
انه وقع الاول في كلامهم اكثر فلذلك خصصه ولكل وجه اما وجه الاول فهو انه لما كان علما باعتبار الجنس
كاسامة وجب اجراؤه على كل واحد من مفرداته كما تجري اسامة فاذا اطلقته على واحد من مفرداته كان علما
كما اذا اطلقت اسامة على واحد من الاساد كان اسما علما له ووجه المذهب الثاني هو ان باب اسامة في
جريه علما على كل واحد من المشكلات التي تتحير فيها الاوهام لكونها في المعنى نكرة وحكمها حكم الاعلام حتى
اخيل في استقامتها بان قدرت اعلاما للحقايق المعقولة وصح اجراؤها على الاحاد لوجود الحقيقة
فيها ولولا ان العرب منعت صرف اسامة عند جريه على الواحد لم يرتب في انه نكرة واذا كان باب اسامة
خارجا عن باب الاعلام فاذا وضع النحويون الفاظا اعلاما فاعطوها حكم الاعلام القياسية اولى
من اعطائها حكم اسامة الخارج عن القياس فعلى هذا لا يكون افعل في قولك وزن اصبع افعل علما
ويرد على هؤلاء انه اذا لم يكن علما وجب ان يكون نكرة فيجب ان يقال وزن طلحة فعلة اذ ليس فيه مانع
الصرف الا لان العلمية مفقودة وتاء التانيث شرطها في التاثير العلمية فلا علة لهذا والجواب عنه ان
يقال هذا وان لم يكن علما فليس اللفظ مقصودا في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه فاجري مجرى
موزونه ومما اورده سيبويه كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف وقال قلت له يعني الخليل كيف تصرفه وقد
قلت لا اصرفه فقال افعل هنا ليس بوصف وانما زعمت انما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف
فظن بعض النحويين انه لما قال انه هنا ليس بصفة ينصرف وان كل وزن ليس بصفة ينصرف ولم يرد
هذا وانما اراد نفي التخيل في هذا المحل المخصوص لانه لما قال كل افعل لم تخيل العلمية لدخول كل وزن
الفعل تحقق فلا ينبغي تخيل في منع صرفه الا بتقدير الصفة فاجاب بنفي هذا التخيل لتحقيق صرفه فلا يلزم
على هذا ان لا يمنع من الصرف من الاوزان الا ما كان صفة ولهذا التخيل قال المازني في قول سيبويه
بعد ذلك افعل واتي به غير منصرف اخطاء سيبويه ويجب عليه ان يصرفه لانه غير صفة ولا النقض عليه جميع
ما قاله قال ابو علي لم يصنع المازني شيئا واراد به ابو علي ان المازني تخيل ذلك التخيل المتقدم ذكره
فصل وقد يغلب بعض الاسماء الشايعة على احد المسميين به فيصير علما له بالغلبة وذلك نحو ابن عمر وابن
عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من ابناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على
عبد الله دون غيره من ابناء الزبير وابن الصعق وابن كراع وابن رالان غالبة على يزيد
وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم الى احد من اخوتهم قال الشيخ غرضه في هذا الفصل
ان يذكر كيفية وضع الاعلام وانها تنقسم قسمين قسم يصنعه واضع وقسم يتفق غلبته والحكم فيهما واحد

والكثير الاول ولذلك قال وقد يغلب فاتى بحرف التقليل وانما ذكره لئلا يتوهم متوهم انه لا يكون علم الا بوضع واضع
خصوص وقوله الاسماء الشايعة يريد الاسماء التي يصلح ان توضع على آحاد متعددة باعتبار معناها
ولا يعني انها تكون نكرة لان الاسماء المضافة الى المعارف مشروط في استعمالها ان يكون معهودا بين المتكلم
والمخاطب باعتبار تلك النسبة كما يشترط في المعرف باللام ان يكون كذلك فابن عمر قبل غلبته كان صالحا
للاطلاق على كل واحد من اولاد عمر بشرط ان يكون بين المتكلم والمخاطب فمن يطلقه عليه معنى بالنسبة
اليه يتخصص بعينه كما في قولك الرجل والغلام اما باعتبار الوجود او باعتبار الذهن كما تقدم في نحو
اكلت الخبز وشربت الماء فاذا غلب على احدهم صار علما عليه غير منظور فيه الى التفصيل باعتبار جزئيه
ولا الى نسبة احدهما الى الاخر بل يصير كل واحد من جزئيه كاحاد حروف جعفر وقول النحويين في مثل
غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيد معرفة بالاتفاق وغلام لزيد نكرة بالاتفاق
ولا يستقيم ان يكون اللفظان بمعنى واحد واحدهما معرفة والاخر نكرة وانما قصدوا ان يبينوا ان عامل
الخفض في المضاف اليه راجع الى ذلك او انه مشتمل على ذلك المعنى وزيادة والفرق بينهما في المعنى
انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد واللفظ صالح للواحد لا بعينه من
جميع الغلمان المنسوبين الى زيد واذا قلت غلام زيد فانما تعني به واحدا مخصوصا من الغلمان باعتبار
عهد بينك وبين مخاطبك تخصصه به كما في قولك الرجل والغلام على ما تقدم وكما صح اطلاق الرجل
والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهني صح اطلاق المضاف الى المعرفة كذلك فصل وبعض
الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم في نحو النجم للثريا والصعق
وما غلب من الشايعة الا ترى انهما كانا معرفين باللام اسمين لكل نجم عهده المخاطب والمخاطب ولكل
معهود ممن اصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب فاللام
فيهما والاضافة في ابن رالان وابن كراع مثلان في انهما لا ينزعان قال الشيخ الاعلام باعتبار
الالف واللام على قسمين ضرب لا يدخله وضرب يدخله فالذي يدخله على ضربين ضرب يدخله لزوما
وضرب يدخله جوازا فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في اصل وضعه
كرجل سميته باسد او جعفر وما اشبهه واما الذي يدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا او سمي باللام
وليس بصفة ولا مصدر واما العلم الذي يدخله جوازا فهو كل ما وضع صفة في الاصل او مصدر
كما مثله ومنهم من قال الاعلام على ضربين ضرب لا يدخله وجوبا وضرب يدخله وجوبا فاما الذي
لا يدخله وجوبا فهو كل اسم سمي بغير الالف واللام والذي يدخله وجوبا كل اسم سمي وفيه الف ولام
وليس عند هؤلاء جوازا اصلا وليس بمستقيم لعلمنا انهم يقولون الحسن في حسن المسمى فاحسن ولو كان
على ما ذكروه لم يجز ان يقال الا اما الحسن واما حسن وقد علمنا انهم يقولون فيه بالوجهين فدل
على ان دخولها جائز واما من يقول ان نحو حسن يجوز فيه اللام فان سمي بالحسن كانت لازمة
فليس ببعيد والفرق بين من غلب عليه الصعق وبين من سمي بالصعق في لزوم اللام في الاول وجوازها

فى الثانى أنها فى الصعق الغالب فى اصطلاح مراده مقصودة للعهد فلزمت كلزوم أصلها والمسمى بالصعق كان
مستغنيا عن اللام فلم يجئ فيه مقصودة لامر لازم وأنما جاءت للمح معنى الصفة وليس ذلك بلازم فى
أعلام غير صفات فجاز حذفها والفرق بين الاسم والصفة اذا سمى بهما وفيهما الالف واللام فى لزوم الاول
وجواز الثانى ان اللام فى الاسم ليست على ما ذكر فى الصفة فلو لم يكن مقصودة قصد الجميع من جعفر
لم يؤت بها وقوله وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة
من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة يوهم انها صفات غالبة كالصعق وليس الامر
كذلك وانما هى اسماء موضوعة باللام فى الاصل اعلاما لمسمياتها ولا تجرى صفات فلزمت اللام لذلك ولما
فهم ان ذلك ملبس قال بعد وما لم يعرف باشتقاق من هذا النوع فلحوقها عرف وغير لازم فى نحو الحارث
والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة فى أصله او مصدرا افصل وتد تياول العلم
بواحد من الامة المسماة به فلذلك من التاول يجرى مجرى رجل وفرس فيجترا على اضافته وادخال
اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة وقال الشاعر

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم • بابيض ماضى الشفرتين يمان •

وقال ابو النجم باعدام العمرين اسيرها • حراس ابواب على قصورها •

وقال الاخر رايت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا باحناء الخلافة كاهله •

وقال الاخطل وقد كان منهم حاجب وابن امه • ابو جندل والزيد زيد المعارك •

وعن ابن عباس اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فاين الزيد الاول و
الزيد الاخر وهذا الزيد اسرف من ذلك الزيد وهو قليل قال الشيخ ناء وقال لعلم هذا التاويل
ولذلك أتى بقد التى تدل على التقليل مع الفعل المضارع وقد صرح به فى آخر الفصل بقوله وهو قليل
والدليل على ضعفه ان العلم انما وضع لشئ بعينه غير متناول لما اشبهه فاذا نكر فقد استعمل على خلاف
ما وضع له ووجهه ما ذكر من انه لما وضعه الواضع لمسمى ثم وضعه آخر لمسمى آخر صار نسبته الى الجميع
بعد ذلك نسبة واحدة فاشبه رجلا فى ان نسبته الى مسمياته نسبة واحدة فاجرى مجراه ومضر وربيعة
وأنمار ابناء نزار بن معد بن عدنان اضيف كل واحد الى ما ورثه من ابيه ورث مضر الحمراء وهى الذهب
وربيعة الخيل وانمار الغنم فصل وكل مثنى او مجموع من الاعلام فتعريفه باللام قال الشيخ
أدخل الفاء فى خبر المبتدا تنبيها على أن تثنية العلم وجمعه سبب لادخال لام التعريف عليه فلا يكون
مثنى او مجموع من الاعلام الا وفيه اللام وما ذكره الامام من ان الاعلام اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب
تنكيرها ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام غير مستقيم فانهم لم يستعملوها مثناة ولا مجموعة نكرات
اصلا والذى حمله على ذلك علمه بان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا
مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد المعنى العلمية منه فحكم على انهم استعملوه نكرة ثم عرفوه اذا
قصد تعريفه ولا شك ان تثنية الاعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين احدهما ما ذكر والاخر

ان التثنية فى الاسماء الحاق الاسم الزيادة المعلومة لتدل على ان معه مثله من جنسه ولا شك ان الاعلام
وان تعددت مسمياتها ليست موضوعة لها وضعا واحدا حتى يكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس
واحد ولكن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز والاختصار كراهة تكرار اللفظ الواحد اذا
تعددت ورأوا ان العلم احوج من ذلك لكثرته اغتفروا امر خروجه بالوجهين المتقدمين لما قصدوا فيه الاختصار
المقصود بالتثنية والجمع ثم التزموا ادخال اللام فيه تعويضا له عما ذهب من العلمية من مفرديه ومن اللام
التعريف التى للعهد وذلك ان العلم فى الحقيقة موضوع لمعهود الا انه لما كان موضوعا له باصل وضعه
لم يحتج الى زيادة تجعله له ولما كان نحو رجل وغلام موضوعا لواحد من اجناسه احتاج عند جعله
لمعهود ان يزاد فيه ما يجعله له ولما فقدت خصوصية الافراد عن تثنية العلم وبه كانت دلالته على
ذلك المعهود ادخلوا لام العهد باعتبارهما جميعا فلم يستعملوا العلم بعد تثنيته الا كذلك لئلا يؤدى
الى اخراجه عن وضعه من كل وجه فهذا معنى مناسب يقتضى لزوم اللام له وعليه جاءت لغتهم فالحكم على
لغتهم باستعمال العلم مثنى او مجموعا نكرة حكم على لغتهم من غير ثبت وذلك غير جائز نعم يجوز الاتيان به
منكرا على اللغة الضعيفة فى الزيد فينا وزيدكم فاذا ثنى زيد بعد تنكيره قيل زيدان وليس الكلام على هذه اللغة
هنا وقوله الا نحو ابانين وعمايتين وعرفات واذرعات قال الاسود بن يعفر وقبلى مات الخالدان كلاهما
عميد بنى جحوان وابن المضلل اراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل وقالوا الكعبين من كلاب
كعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عتاب وقيس بن هزمة الكعبان
والعامران والقيسان وقال رؤبة انا ابن سعد اكرم السعدينا وفى حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه
هؤلاء المحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات استثناء منقطع لا ترى ان ابانين
ليس تثنية لشيئين كل واحد منهما ابان كما كان قولك الزيدان وانما هو اسم لجبلين احدهما ابان و
الاخر متالع فوضعوا لهما جميعا ابانين فهو اسم لفظه لفظ التثنية وضع علما لهذين الجبلين كما لو
سموا رجلا بزيدان من اول الامر ولا يستقيم ان يقال يكون تثنيته على تقدير ان يكون الاسم الاخر ابانا فانهم
لو فعلوا نحو ذلك فى قولهم العمران والقمران وهذا مثنى وان كان مفرداه ليسا فى التحقيق على ما تقدم ولكنه
جعل كل واحد منهما كانه مسمى بعمر لانا نقول لو كان كذلك لوجب ان يقال الابانان على ما هو قياس
لغتهم فى مثله واذا احتمل الشئ تقديرين احدهما لا يؤدى الى محذور والاخر يؤدى الى محذور فارتكاب ما لا
يؤدى الى المحذور هو الواجب ولما كان هذا التقدير يؤدى الى تقدير الابانان وليس بجائز كان مؤديا الى ما لا
يجوز فلا يجوز فوجب ان يجعل استثناء منقطعا ولو قدر صحة ذلك فى ابانين فهو ممتنع التقدير فى مثل
أذرعات لانه ليس معنا اذرعة واذرعة واذرعة فجمعناها اذرعات بل ولا شئ اسمه اذرعة وانما
وضع اذرعات وضعا اولا لموضع مخصوص وكذلك عرفات فان قيل نعرفات يقال فيه عرفة فما المانع
من ان يكون عرفات جمعا له فالجواب ان عرفة وعرفات جميعا علمان لهذا المكان المخصوص ولو كان
جمعا له لوجب ان يكون له آحاد كل واحد منها اسمه عرفة وليس ثمة امكنة متعددة اسم كل واحد منها عرفة

ثم جمعت عرفات بل عرفة وعرفات مدلولهما واحد فعلم بذلك أنه ليس جمعًا وإنما أستثناه وأن كان منقطعًا تنبيهًا على أن هذه الألفاظ وإن كان فيها ألفاظ المثنى والمجموع لا يجوز دخول الألف واللام عليها وإن كان واجبًا فيما تقدم لأنها في الحقيقة غير مثناة ولا مجموعة ولو قيل أراد بقوله كل مثنى ما لفظه مثنى فيندرج فيه نحو أبانين ثم أستثناه يرد دخول اللام لكان وجهًا والمختار في نحو القمرين والعمرين مما جاء باللام أنه على باب الزيدين لا على باب أبانين وإن أشبهه من جهة إختلاف إسمي مسماه ويقدر أن الأسم الآخر سمي بالإسم المجوز به علامة المثنى لأن وضع الأعلام مثناة لحتلفي الإسم ولمتفقيه نادر ولو كان نحو أبانين اللام لا لحق به ولو قيل أن نحو العمرين علم عليهما كأبانين لكنه وضع في أصله باللام لم يكن بعيدًا لأن التثنية بإعتبار أسمين مختلفين لم تثبت وحمايان جبلان وأذرعات بلد بالشام ثم مثله ببعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الأعلام وجمعها وأنه لم يستعمل إلا باللام وهو قوله الخالدان والكعبان والعابران والقيسان والمحمدون والطلحات

وقع في المفصل قيس بن هرمه بفتح الهاء والراء وإنما هو قيس بن هذمه بذال معجمة مفتوحة والمحمدون محمد بن جعفر ومحمد بن أبي بكر ومحمد بن الحاطب ومحمد بن أبي حذيفة كان عمر رضي الله عنه يكرمهم لتسميتهم بمحمد فأتى بحلل فأراد أعطاءها لهم من عام فلما حضروا قيل له هؤلاء المحمدون بالباب فأمر لهم بها فاختار زيد بن ثابت لمحمد بن حاطب خيرها لكونه ربيبه فتمثل عمر رضي الله عنه بقوله ٥

أمرت لما صرع القوم نشوة خروجي منها سالمًا غير غارم

صحيحًا كأني لم أكن كنت فيهم وليس الخداع مرتضى في التنادم

ثم أمر بردها وخلطها وتغييبها ثم ببخل بين فيخرج واحدة واحدة بأسم واحد واحد والطلحات طلحة بن عبد الله الخزاعي لأنه فاق في الجود خمسة أجواد أسم كل واحد منهم طلحة وهم طلحة الخير وطلحة الفياض وطلحة الجود وطلحة الدراهم وطلحة الندى وقيل كان في أجداده جماعة أسم كل واحد منهم طلحة وابن قيس الرقيات عبد الله قال الأصمعي نكح قيس نساء أسم كل واحدة رقية وقيل كانت له جدات كذلك وقيل كان يشبب بثلث كذلك والأستشهاد على الوجه الضعيف في الأضافة في أصله على ذلك فأما إذا جعل الرقيات لقبًا لقيس كانت الأضافة من باب قيس قفة إما على الوجه وإما على الأفصح كما تقدم ورواية تنوين قيس يقوي الوجه الثاني وقوله تلك ابن قيس أخو الرقيات ما أحسن العرف في المصيبات يقوي الوجه الأول وإنما لم يستثن نحو عبد الله وأبي بكر إذا ثنى لكونه لا يدخل اللام لما علم أن المثنى والمجموع هو الأسم الأول وأنه مضاف إلى علم كما تقدم وأن حكم الأضافة باقية عليه فكان كالمعلوم قال وكذلك الأسامي والأسامات ونحو ذلك يعني أن الأعلام الموضوعة بإزاء المعاني الذهنية تجري مجرى الأعلام الموضوعة بإزاء الأشخاص في وجوب إدخال اللام عند تثنيتها وجمعها لأنهم لما أجروها أعلامًا بالتقدير الذي نبه عليه سيبويه وأوجبه ما علم من أعطائهم إياها حكم الأعلام أجروها أيضًا في التثنية والجمع مجراها لأنها

عندهم أعلام مثلها وكما أنها في الأفراد حكمها حكم الأعلام ومعناها معناها بالتاء ويل المذكور وجب أن يكون في التثنية كذلك قال المصنف وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنايات عن أسامي الأناسي وكناهم قال الشيخ يعني أنها وضعت أعلامًا لأعلام الأناسي والدليل على أنها أعلام منع فلانة من الصرف فلولا تقدير العلمية لم يجز منع الصرف فوجب تقديرها لذلك إذا وجب تقديرها في فلانة وجب تقديرها في فلان لأن نسبة فلانة إلى المؤنث نسبة فلان إلى المذكر والتذكير والتأنيث لا أثر له في منع العلمية ولا أثباتها وإذا لم يكن لهما أثر في ذلك وقد وجب لفلانة العلمية وجب لفلان أيضًا العلمية الثاني هو أنهم امتنعوا من دخول الألف واللام عليهما ولولا العلمية لجاز دخول اللام عليهما وإذا ثبت أنها أعلام فليست كوضع زيد وعمرو وإنما هي كوضع أسامة وبابه والدليل عليه صحة إطلاقها كناية على كل علم وكذلك باب أسامة بخلاف باب زيد وعمرو ومدلولها لما أعلام الأناسي وأعلام الأناسي لها حقيقة كحقيقة الأسد فكما صح أن يوضع لتلك الحقيقة علم صح أن يوضع لهذه الحقيقة علم ولم يثبت استعمالها إلا حكاية لأنها اسم اللفظ الذي هو علم لا اسم مدلول العلم فلذلك لا يقال جاءني فلان ولكن يقال قال زيد جاءني فلان قال الله تعالى يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانًا خليلًا فهو إذا إسم الأسم قال وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وأما هن وهنة فللكناية عن أسماء الأجناس ~~...الفلان والفلانة~~ كأنهم أرادوا أن يفرقوا بين كنايات أعلام الأناسي وبين كنايات أعلام البهائم بهذه الزيادة وكانت هذه أولى لوجهين أحدهما أن تلك أكثر وهذه أقل فناسب أن يكون الزيادة في الأقل الآخر أن تلك هي الأصل المحتاج إليه في التحقيق وهذه محمولة عليها وإذا كان كذلك والعلمية تنافي الألف واللام فإذا اضطررنا إلى دخولها على أحد القسمين فإدخالها على الفرع أولى من إدخالها على الأصل وزادوا الألف واللام دون غيرهما لأنه معرفة فلما اضطروا إلى زيادة أمر للفرق زادوا عليه ما لا ينافي معناه التعريف ألا ترى أنه في المعنى كالنكرة فلما كان كالنكرة وقصدوا إلى زيادة أمر فيه للفرق بينه وبين أعلام الأناسي كان الأولى به دخول اللام التي كان مقتضاه في المعنى دخولها لولا منع الصرف الذي ذكرنا أن تقدير العلمية لأجله وقولهم يا فل ليس ترخيمًا لفلان عند سيبويه وأنه اختص استعماله بالنداء إلا على شذوذ للضرورة كقولهم في لجة أمسك فلانًا عن فل م وإنما هو اسم مخفف عن فلان بالحذف كدم لأنه لو كان مرخمًا عن فلان لكان يا فلا ولم يقل يا فلة ويجاز يا فل بالفتح على المختار والكوفيون على أنه ترخيم لفلان على غير قياس لذلك قالوا الا تقول يا فلا أخذعني على القياس وأما هن وهنة فللتعبير وإنما هو اسم بإزاء المستقبحات وقوله كناية في هن وهنة ليس كقوله كناية عن أسماء الأعلام في فلان لأن ذلك علم موضوع دال على أسم علم وهذا اسم موضوع بإزاء مدلول أسم آخر إلا أنه لوليه أسم ولذلك تقول كانت بينهم هنات وليست الهنات ألفاظًا وإنما تعني أشياء قبيحة ولذلك

يعني بهن عن تفسير الفرج لا عن لفظ الفرج وانما صح ان يقول كناية لانه يعدل عن ذكر اللفظ الى هنا لما في
ذلك من الاستهجان والاستقباح فهذا الذي سوغ اطلاق الكناية عليه وانما افرد ليعلم انه ليس من قبيل
الاعلام ولو كان علما لوجب منع الصرف من هنة ولوجب ان لا يضاف وان لا يدخله الالف
واللام ولا خلاف في صحة اضافته وادخال اللام عليه كالنكرات وقد يكنى به عما لا يراد التصريح به
لغرض كقوله يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله
وحسنا وابرهيم بن حسن كلهم كانوا وعدوه شيئا فوفى به حسن ومن ثم قال بعضهم يكنى به عن الاعلام
ايضا ونحو قولهم في النداء للمذكر ياهناه وللمؤنث ياهنتاه والهاء في ياهناه بدل عن الواو عند
البصريين كان اصله فعال وهاء السكت عند الكوفيين ضمت لما وصلت قال ومن اصناف الاسم
المعرب الكلام في المعرب وان كان خليقا من قبيل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب بان يقع في
في القسم الرابع الا ان اعتراض موجبين صوب ايراده في هذا القسم قال الشيخ قدم قبل الشروع
اعتذارا عن ذكره في قسم الاسماء من حيث كان حقه ان يذكر في المشترك لان المشترك موضوع لكل حكم
اشترك فيه ثلثة اقسام او اثنان منها والاعراب قد اشترك فيه اثنان منها فكان حقه ان يذكر في
المشترك واعتذر عنه باعتذارين احدهما قوله ان حق الاعراب للاسم في اصله والفعل انما
تطفل عليه فيه بسبب المضارعة وهذا اعتذار غير قوي فان فيه تسليم الاشتراك ولم يفرق بينهما الا
باعتبار كون ذلك اصلا وهذا فرعا وقد وقع في المشترك مثل ذلك فان الاعلال اصل في الافعال
وفرع في الاسماء ومع ذلك فقد ذكر في قسم المشترك ويقتضي هذا ان يذكر المعتل من الافعال في
الافعال لانه اصل فيه والمعتل من الاسماء في الاسماء لانه فرع كما ذكر ذلك في الاعراب الوجه الثاني
الذي ذكره انه لا بد من تقديم معرفة الاعراب للخصائص في سائر الابواب يعني ان الحاجة اليه لما كانت
لمن يشتغل بهذا العلم داعية الى تقدم معرفة الاعراب لانه لا حكم في كلامهم الا بتركيب جملة ولا تركيب الا باعراب
اقتضى ذلك تقديمه فان كان من قبيل المشترك وهذا ايضا غير سديد فانه لو كان كذلك لوجب ان يقدم ايضا
اعراب الافعال لان الحاجة اليه كالحاجة الى اعراب الاسماء ويعني بقوله في سائر الابواب في بقية الابواب
لان باب المعرب خرج اولا لان باب المشترك خرج او استعمل سائر بمعنى جميع وان كان تعليلا لانه لا حكم في
كلامهم الا بتركيب جملة ولا تركيب الا باعراب فكان الاولى تعليله بغير ذلك وذلك ان الاعراب في
الاسماء ليس هو الاعراب في الافعال في المعنى وان اشتركا في تسمية الاعراب وفي الفاظه وذلك ان
الاعراب في الاسماء موضوع بازاء معان يدل عليها فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة وليس الاعراب في الافعال موضوعا بازاء معان فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى فلذلك
ذكر كل اعراب في موضعه اعتذار ثان وهو ان الاعراب المقصود منه معرفة عوامله واذا كان المقصود
هي العوامل ولا مشاركة بين الاسماء والافعال في العوامل وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه واذا وجب
ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر اعرابه لانه اثره ولا يفرق بين ذكر الاثر وذكر المؤثر فاقتضى ذلك ان يذكر كل

اعراب في موضعه الآخر وهو ان من جملة اعراب الاسماء الجر ولا مشاركة بين الافعال والاسماء فيه واذا وجب
ذكر الجر في الاسماء لانه لا مشاركة فيه وجب ذكر اخويه معه لانه لا يحسن التفرقة بين انواع الاعراب فالجر
نوع من انواعه واذا وجب ذكره وجب ذكر اخويه معه ثم شرع في ذكر حد المعرب فقال فصل والاسم المعرب
ما اختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا بحركة او حرف لفظا او محلا واعترض على هذا الحد بانه حد الشيء
بما هو متوقف على حقيقته وذلك انه انما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا فاذا توقف
اختلاف آخره على معرفة كونه معربا وتوقف كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكونه عرف حقيقته
به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فلم تعلم
ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره فتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف
العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور لا يقال فلعلهما يحصلان معا فلا دور لانا نقول
قد بينا توقف التقدم وايضا فان ذلك لا يستقيم في الحدود لاستلزام نفي التعريف لان التعريف
يستدعي سبق المعرف على المعرف فان قيل نحن نعقل اختلاف الآخر لاختلاف امر مع الذهول عن حقيقة
المعرب قلت المقصود اختلاف يقتضيه وذلك متوقف وانما اوقعه في ذلك شيئان احدهما ان المعرب
يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف الآخر به من حركة او حرف فتوهم ان حقيقة المعرب ما حصل
فيه ذلك فعرفه به ولو كان الامر كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر الراء لا معربا الثاني ان المعرب اسم
مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فتوهم انه يصح تفسيره بذلك كغيره وهو غلط فان مفعول
اعربت تغاير المعرب لقبا بدليل صحة قولك ما اعربت الكلمة وهي معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر
باسكانهما وبالعكس في هؤلاء ولو كان كذلك لكان ذلك تناقضا نعم سمي المعرب المقصود معربا لاشتماله
ذلك في وضع اللغة ويجب ان يفرق بين حقيقة الشيء وبين تعليل تسميته فقد يسمى الشيء باعتبار امر
لازم متوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما لا يصح تفسيره به ولا يؤخذ من تعليل التسميات حقايق
المسميات ولا لوازمها نعم لو فسرنا المعرب الذي هو مفعول اعربت حقيقة بذلك لكان مستقيما لكنه
لا نه مسماه والاولى في حده ذو تركيب نسي غير شبه مبني الاصل فبقي التركيب تنبيه على السبب في البناء
تنبيه على المانع فالذي وجد فيه موجب الاعراب بانتفاء التغيير ثبت وهو التركيب وانتفى عنه المانع
هو الملقب بالمعرب في الاصطلاح والاعراب يطلق مصدر الاعربت وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر
المعرب به من حركة او حرف وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل
فان ارادوا ما اردناه فلا مشاحة في التعبير وان ارادوا خلافه فغير مستقيم لثبوت ما ذكرناه
ويدل على ذلك من وجهين الاول الاتفاق على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الضمة في قام زيد رفع
والفتحة في ضربت زيدا نصب والكسرة في مررت بزيد جر ونوع الجنس يستلزم حقيقته فوجب
ما ذكرناه الثاني ان الاختلاف امر معقول لا يحصل الا بعد التعدد فوجب ان لا يكون الحركة الاولى
في التركيب الاول في كلمتها اعرابا اذ لا اختلاف في حالة واحدة وهو باطل ولو قدر صحته فيتعين

مستغنى عنه قالوا الاتفاق على انها حركات الاعراب وحروف الاعراب وعلامات الاعراب يدل على انها غير
قلنا هذه من اضافة الاعم الى الاخص لان الحركات والحروف والعلامات تكون اعرابا وغيره فاضيفت
الى الاعراب تخصيصا وبيانا بانه المراد لامن اضافة الشيء الى نفسه وذلك جائز بالاتفاق وقد اعترض
على حد المعرب ايضا بامور قريبة احدها انه حد بحد يدخل فيه الفعل لانه قال ما اختلف آخره لاختلاف
العوامل والفعل ايضا يختلف آخره باختلاف العامل الثاني انه قد يختلف آخره باختلاف العامل
كقولك منا ومنو ومنى وليس بمعرب باتفاق الثالث نحو هذان وهذين يختلف العامل لاختلاف
رجلين وليس عند المحققين معربا واجيب عن الاول بانه لم يقصد الا الاسم فكانه قال هو الاسم الذي
اختلف آخره وعن الثاني بانه لم يرد الا الاختلاف باختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لا في لفظ غيره
والاختلاف منو ومنا ليس بعوامل في لفظ المتكلم بها وانما هي لقصد ان تحكى اعراب ما استفهمت
عنه وعن الثالث بان اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء فوجب ان يحمل على انها صيغ مختلفة
للمرفوع والمنصوب في اصل وضعها كالضمائر وكما لا يحسن في الضمائر ان يقال اختلف لاختلاف
العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء وقوله لفظا او تقديرا تقسيم بعد تمام الحد فلا يضر وان كان
باولانه بعد ان تم الحد وقوله بحركة او حرف تقسيم للفظا وقوله او محلا معطوفا على لفظا تقسيم للاختلاف
فصارت ثلاثة اقسام لفظي بحركة ولفظي بحرف ومحلي ثم شرع في ذكر كل واحد منها فقال فالاختلاف لفظا
بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحا او جاريا مجراه كدلو وظبي كقولك جاء الرجل ورايت الرجل
ومررت بالرجل ونعني بالصحيح ما ليس آخره الفا ولا ياء ولا واوا والجاري مجراه قسمان قسم يجري مجراه في
جميع وجوه الاعراب وهو كل ما كان آخره واوا او ياء قبلها ساكن وقسم يجري مجراه في بعض وجوه الاعراب
دون بعض وهو ما آخره ياء قبلها كسرة كقولك قاض وغاز فهذا في النصب يجري مجرى الصحيح في كونه
معربا بحركة لفظا بقولك رايت غازيا وقاضيا وفي الرفع والجر معرب تقديرا على ما سياتي ولم يتعرض
لتمثيل الجاري مجراه لانه سيذكره مفصلا ومبينا في صنف الاعلال ثم قال والاختلاف لفظا بحرف
وهو القسم الثاني فذلك في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاء في ابوه واخوه
وحموها وفوه وذو مال ورايت اباه واخاه وحماها وهناه وفاه وذا مال ومررت بابيه
وكذلك البواقية رفعها بالواو ونصبها بالالف وخفضها بالياء ولم يذكر ذلك اتكالا على
انه معروف لمن شرع في قراءة كتابه قال الشيخ اختلف الناس في هذه الحروف فمنهم من يقول هي حروف اعراب
ومنهم من يقول التي هي حروف اعراب ولا تحقيق في ذلك الا بالتفصيل فحرف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتوره الاعراب
لفظا او تقديرا كالدال من زيد والالف من عصا ويطلق على الحرف الذي يتغير للاعراب فظاهر
مذهب سيبويه انها اعراب تقديري بالحركات ولفظي بالحروف لانه قدر الحركة وانهم ضموا ما قبلها
للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وقال في الواو علامة الرفع فعلى هذا تكون حروف اعراب بالاعتبارين
معا وهو ضعيف لانه خارج عن قياس كلامهم لتقدير لم يعهد مثله واعراب في كلمة وقال

ابو الحسن الربعي اصله ابوك فنقلت الحركة الى ما قبلها استثقالا ونقلت في الجر وقلبت ياء ونقلت في النصب
وقلبت الفا وهو اضعف مما تقدم لان فيه زيادة ان الاعراب بالحركات على غير الآخر وتكون حروف اعراب
بالاعتبارين نظرا الى الاصل والحال وبالاعتبار الاول دون الاعتبار الاول نظرا الى الحال وقال ابو عثمان
الاعراب بالحركات والحروف للاشباع وهو ضعيف اذ لم يعهد مثل ذلك فصيحا فليست حروف اعراب
بالاعتبارين معا وقال الفراء والكسائي الضمة اعراب بالحركة والواو اعراب بالحرف وهو ضعيف
اذ لم يعهد مثله وتكون حروف اعراب بالاعتبار الثاني فقط والصحيح انها معربة بالحروف الاصلية والحروف
بدل عنها كاعراب التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع وانما اعربت بالحروف لشبهها بالتثنية والجمع
على حدها من حيث كان التعدد لازما لها وآخرها حروف علة يمكن ان تتغير لتغير العامل كالتثنية
وجمع السلامة ولا نعرف خلافا للمحقق في التثنية والجمع ومما يحكى عن الفراء انها حروف اعراب
في نية الحركة فان اراد ان الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا وجب ان يكون اصلها واوا او ياء
والف الحرف لا اصل لها باتفاق وايضا فانه يوجب ان ينقلب الياء في النصب والجر الفا وايضا فانه
لم يثبت تقدير في معرب والاختلاف فيه حاصل فصح تشبيهه بالتثنية وبطل قول المخالف وما
يحكى عن الزجاج لو كانت الالف دليل الاعراب وهي علامة التثنية لوجب ان يكون انتما وهما معربا
لوجود علامة التثنية قول لم يصدر عن فطانة وقول سيبويه انها حروف اعراب محمول
على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه لا على الاول كما حكي عن الفراء صريحا وقد تقدم بطلانه
واما التثنية فمن جعلها بالالف بنا فهي حروف اعراب على هذه اللغة لتقدير الاعراب عليها قال

ترودمنا بين اذناه ضربة دعته الى هابي التراب عقيم

قال ابو العباس ينكر هذه اللغة فان قيل اذا جعلتم حرف العلة نائبا للاعراب ادى الى ان يكون في
كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد فالجواب عنه من وجهين احدهما ان ذلك انما يكون اذا لم يكن
فيه بدل منه الا ترى انك اذا قلت فم كانت الميم بدلا فالواو في فوك ايضا بدل وان وافقت الحرف
الاصلي في اللفظ بدليل ما تقدم ولا بعد في ان يكون الشيء جيء به لمعنى مع انه بدل الا ترى ان
التاء في اخت للتانيث مع كونها بدلا عن المحذوف فلا بعد في ان يكون الواو في فوك للاعراب
مع كونها بدلا كما ان الالف في الزيدان حرف اعراب مع كونها للتثنية فظهر الفرق بينه وبين
ما الزم من ان يكون على حرف واحد والوجه الثاني ان ذلك انما ذكر في المعرب بالحركات و
هذا ليس معربا بالحركات والآخر انه معارض لان القول به يؤدي الى ان يكون في كلام
العرب ما آخره واو قبلها ضمة في اللفظ وهو مرفوض في الاسماء باتفاق وقوله مضافة احترازا
منها مفردة فان حكمها على غير ذلك وبعضهم يقول مكبرة احترازا عن التصغير وقول العجاج
خالط من سلمى خياشيم وفا مردود عليه ومن قال ان قوله هي اكتفي وتزعم اني لها حمو ونحوه غلط
فان الواو وههنا واضحة في الاطلاق فلا يحمل على ما لم يثبت وهنوك عند البصريين منها فلذلك

ذكر وكثير على أنها كيد وحمول بكسر الكاف لأن الأحماء أقارب زوج المرأة فالمخاطب بذلك النساء
ولهذه الأسماء فصل يأتي إن شاء الله   وفي كلا مضافاً إلى مضمر تقول جاءني كلاهما ورأيت
كليهما ومررت بكليهما اختلف الناس في أصل كلا هل أصله الواو أو الياء فمنهم من قال أصله الواو
والدليل عليه قولهم كلتا والواو تبدل منها التاء كثيراً وقول بعضهم أنها تاء التأنيث كما في أنه
مردود بأن تلك لا تكون وسطاً وقول بعضهم أنها للإلحاق مردود بما يلزم من كلتوي ومنهم من قال
أصله الياء والدليل عليه أمالتهم إياها إذ لا يميلون أسماء ثلاثياً على غير الشذوذ من الأمالة
من ذوات الياء ثم لها جهتان إحديهما الإضافة إلى الظاهر فإذا أضيفت إليه فأعربها بالحركات
تقديراً والدليل عليه أنها اسم مفرد آخره ألف فوجب أن يعرب بالحركات تقديراً كالعصا
والرحى والدليل على أنه مفرد أن حقيقة التثنية والجمع فيه مفقودة وأيضاً فإن الفصيح كلا الرجلين
جاءني ولو كان مثنى لوجب أن يقال كقولك الرجلان جاءاني قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها وأيضاً فإنه
كان يجب أن يقال رأيت كلي الرجلين بالياء وقال الكوفيون هو مثنى فإن أريد مدلوله فصحيح
وإن أريد أنه زيد في لفظه ليدل كالمثنى ففاسد بأنه لا يعرف كل ولا كلت من كلامهم لشيء مفرد
ولو سلم فكان يلزم أن يكون للاثنين من المسمى بكل وكلت وأما قوله في كلت رجليها سلامى واحدة
كلتاهما مقرونة بزائدة فمردود ولو سلم فالمراد كلتي والمعنى عليه فيه والمطلوب كلت للواحدة
ولو سلم فكان يلزم أن يكون معرباً بالحروف مطلقاً والأخرى إذا أضيف إلى المضمر وهو الذي ذكره
وفيه لغتان أقيسهما وهي أقلهما إجراؤه مجرى عصا ورحى كالحكم إذا أضيفا إلى الظاهر والأخرى وهي
أكثرهما أن يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجهه أنها لما أضيفت إلى مثنى مضمر متصل صارا كأنهما
كلمة واحدة فقوي أمر التثنية فيها لفظاً ومعنى فأجريت مجرى المثنى في الإعراب وقال أكثر
البصريين معرب تقديراً مطلقاً وقلبت ألفها في النصب والجر ياء تشبيهاً لها بألف لدى وعلى في لفظها
ولزومها الإضافة ولم يقلب في الرفع لأن لدى وعلى لا تقعان في الرفع فثبت على حالها وهو جيد
إلا أن ما ذكرناه أولى لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكروه ولأن قلب الألف في لدى وعلى على خلاف
القياس وأيضاً فإنها ألف في مبني فلا يلزم مثله في المعرب ولأنه اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف
العامل فوجب أن يكون أعراباً كغيره وكان ينبغي أن يذكر لفظ اثنين في أن حكمه هذا الحكم أيضاً
ولا يستقيم تركه فإنه لا يدخل في باب المثنى لأنه ليس بمثنى إذ حقيقة المثنى مفقودة فيه وهو مع
ذلك معرب بإعراب المثنى وكذلك البواقي ثم ذكر القسم الثالث فقال وفي التثنية والجمع على حدها
تقول جاءني مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين يعني بقوله
على حدها الجمع الصحيح وإنما كان على حدها لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في المثنى وكذلك المثنى
لا يكون إلا كذلك والجمع انقسم قسمين قسم كذلك وقسم ليس كذلك فعرف ما هو كذلك بأنه الذي على حد
التثنية وجعلهما قسماً واحداً وإن كانا في الحقيقة قسمين لاشتراكهما فيما ذكرناه من أنهما يزاد على الواحد

فيهما تلك الزيادة وإلا فإنهما مختلفان في الحقيقة معنى وإعراباً ولذلك كان ينبغي أن يذكر لفظ أولو لأنه
يرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء ولا يدخل في قسم من أقسامه لأنه ليس بجمع ولا مثنى وكذلك ينبغي
أن ينبه على عشرين وبابه لأنها ليست جمعاً لما اتصلت به الزيادة أما في عشرين فواضح وأما في غيره
فليست الثلاثون ثلاثاً مجموعة لما يلزم من صحة إطلاقها على تسعة وكذلك البواقي قال واختلافه
محلاً في نحو العصا وسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب   فالاختلاف
المحلي يكون تارة للتعذر وتارة للاستثقال فالتعذر في كل اسم آخره ألف فيكون متعذراً تقديراً
في جميع وجوهه لتعذر الحركة على الألف القسم الآخر ما آخره ياء متكلم وهو معرب بالحركات تقديراً كقولك
غلامي ودلوي فههنا قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجيء الإعراب فلما جاء الإعراب وجد محله
يأبى وجوده فوجب تقديره كالألف إذ لا يمكن أن يكون الحرف الواحد مضموماً مكسوراً ولا مفتوحاً
مكسوراً ولا مكسوراً بكسرتين فلما تعذر ذلك وجب تقديره ومن زعم أنه مبني غلط فإن الإضافة إلى المضمر
لا توجب بناء ولا تجوز على قياس لغتهم ومن زعم أنه في حال الخفض معرب لفظاً وفي غيره تقديراً فمعتمده
وجود الكسر ويبطله أن المفرد ثابت قبل التركيب وقد ثبت للمفرد كسرة لموجب فلا أثر لموجب طارئ والثاني
محلاً للاستثقال ما آخره ياء قبلها كسرة وذلك في حالتي الرفع والجر كقولك جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ
وكان يمكن أن يقال قاضيٌ ومررت بقاضيٍ إلا أنه مستثقل فرفض لاستثقاله وحذفت الضمة والكسرة عن الياء
فالتقى ساكنان هي والتنوين بعدها فحذفت لالتقاء الساكنين فصار قاضٍ في الرفع والجر جميعاً ولا
إعراباً حتماً ذكر الإعراب المحلي بالحرف وهو ثابت من غير شك في مثل ضاربيّ ونحوه في حال الرفع وبيانه
أن أصله ضاربون لي فاتفق وحذفت النون للإضافة ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه أصل الإعلال
في مثلها ثم أدغمت فتعذر التلفظ بحرف الإعراب للاستثقال وهذا هو المعنى بالمعرب تقديراً
بالحركات وأيضاً فلو لم يكن معرباً تقديراً وجب أن يكون معرباً لفظاً أو مبنياً وذلك منتف باتفاق

فصل

والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف
ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد وعمر إلا إذا أضيف
أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف والاسم المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأمكن قال الشيخ
ظاهر كلامه وكلام النحويين أن هذه القسمة في كونه منصرفاً وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب وتفسيرهم
كل واحد من القسمين ينفي الحصر وذلك أنهم فسروا المنصرف بأنه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين
لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بأنه الذي يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح
في موضع الجر فعلى هذا ستجيء أسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فإنه لا يدخله
الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفاً ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح فلا يكون
غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما أعرب بالحروف فإنه لا يدخل فيما ذكر فدل على أنهم
لم يريدوا الحصر وإنما أرادوا أن الأسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم

يتعرضوا لما عداها لما كان المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف اما لو قيل المنصرف الذي فيه علتان من التسع غير المنصرف
منها وثانيهما فيما لولاهما لكان فيه ثلث الحركات وتنوين التمكن كان حصرا فيكون على هذا رجلان
اسم امرأة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرف ووقع في بعض النسخ بعد قوله كاحمر وعمران الا
اذا اضيف او دخله لام التعريف وهو مستقيم غير مستغنى عنه وهو استثناء من قوله يحتزل عنه
الجر والتنوين أي في جميع الأحوال الا في هذه الحالة فانه لا يحتزل عنه الجر باتفاق ثم اختلف في كونه
منصرفا او غير منصرف بناء على ان تأثيرهما ذهاب الجر والتنوين او ذهاب التنوين وكان الجر تبعا له فاذا
التنوين لهما فلما زال التنوين بغيرهما فقد نقد موجب زوال الجر فذهب الزجاج ومتابعوه الى انه
منصرف لان ذلك من خواص الاسماء فبعد من شبه الفعل وكان مما نقا فرجع الى اصله وقد لزم اذا
وقع فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف خفض واجيب بان هذه من معنى العوامل فلا بد من انضمامها
الى ما ذكر لينصرف فاذا انفرد لم يؤثرا ايضا بان اللام والاضافة يقومان مقام التنوين فكانه منون
بخلاف غيرهما وايضا فان ذلك تغير به نفس المدلول والعوامل لا تغير عن مدلوله وذهب جماعة الى
انه غير منصرف لما تقدم وقال ابو علي لا اقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين
لم يذهب بهما وقول ابي علي قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف فصل والاسم يمتنع من
الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعة او تكرر واحد قال الشيخ كل واحد من هذه الاشياء
يسمى سببا في اصطلاح النحويين وان لم يكن مستقلا في اثبات الحكم والذي يدل عليه قولهم اذا اجتمع
فيه سببان ولو لم يكن كل واحد يسمى سببا لم يقل فيه سببان وانما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع
سببين من هذه الاسباب لان هذه الاسباب كلها فروع فاذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما
فرعا من جهتين فيشبه الافعال لانها فرع من جهتين احدهما ان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل
يخبر به ولا يخبر عنه وما اخبر به وعنه كان اصلا لانه يستقل كلاما فلو لم يكن افعال لاستقلت الاسماء
بالدلالة فهو مستغن والفعل غير مستغن او لانها لما وضعت للاخبار بها خاصة على جهة الايجاز والاختصار
فيما يستقل به الاسماء كانت داخلة عليها بعد استقلالها فكانت فرعا لذلك والوجه الثاني ان الافعال
مشتقة من الاسماء والمشتق فرع من المشتق منه فلما كان فرعا من جهتين اشبهت الاسماء التي هي فرع من جهتين فقطع
عما قطع عنه الافعال وهو الجر والتنوين او قطع عن التنوين وتبعه الجر لانه يلازمه واذا انتفى عن غير عوض انتفى
معه فان قيل كون الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغي على هذا ان انضم الى الاسم العامل سبب آخر ان يمتنع من
الصرف والجواب عنه من وجهين احدهما انا لا نسلم الفرعية بل هما سواء في اقتضاء العمل والعمل انما هو
باقتضاء الكلمة في المعنى وكما ان الفعل يعمل لانه يقتضي متعلقا فالاسم المقتضي متعلقا كذلك الا ترى ان
ضاربا في اقتضاء ضارب ومضروب كضرب في اقتضاء ذلك الثاني سلمنا ان كونه عاملا فرع الا انه لم
يعتبر الا معان يصير الاسم بها فرعا عن غيره لا معان اشترك فيها الاصل والفرع الا ترى ان العجمة انما اعتبر
لان الاسم اذا قامت به العجمة صار اعجميا فيكون فرعا على العربية والذي اعتبر انما هي معان فروع

تقوم بالاسم فيصير فرعا على ان ذلك المعنى غير موجود في الاصل وما ذكرتموه انما هو معنى اشترك فيه
الاسم والفعل جميعا فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعا عما اشترك فيه بل فرع عما ثبت فيه ذلك فاذا ثبت
البيان واما فرعية هذه الاسباب فالتعريف فرع التنكير معنى ولفظا اما المعنى فلان من تعرفه مسبوق
بجهله واللفظ واضح والتانيث فرع التذكير معنى ولفظا اما المعنى فلتغليب المذكر وان شيئا يطلق على
الاشياء كلها واللفظ واضح كقولك قائم ثم تقول قائمة ووزن الفعل فرع وزن الاسم والوصف وما
بعده واضح ثم اخذ يذكرها واحدا واحدا فقال هي العلمية وقد تقدم معناها وهي سبب لا شرط له بل اي
علم اتفق وجودها معها اثرت والتانيث اللازم لفظا او معنى ونعني باللازم الذي لا يفارق الكلمة
بوجه وذلك انما يكون اذا كان لفظا مقصورة او ممدودة او كان مع العلمية فان لم يكن كذلك لم يكن سببا
بدليل قولهم مررت بامرأة قائمة فلو كان التانيث بمجرده سببا لامتنع قائمة هنا من الصرف
لان فيه التانيث والصفة ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به ومعنى انتفاء لزومه انك تقول قائم
للذات التي قام بها القيام كما تقول قائمة للذات التي قام بها القيام ايضا فصار التاء تحذف
وتثبت والمعنى بحاله فلو سميت رجلا او امرأة بقائمة لكان التانيث معتدا به لانه صار لازما
للعلمية فصار اللزوم انما يحصل في مثل ذلك بالعلمية والمعنوي كذلك كقتيل للمؤنث فانه لا يكون
معتبرا فيه التانيث الا مع العلمية فثبت ان التانيث اللفظي بالتاء والمعنوي مشروط سببيته
بالعلمية فلو سميت مذكرا باسم موضوع في الاصل لمؤنث مجرد عن التاء علما او غير علم زائدا
على ثلثة احرف نحو زينب وعناق لم تصرفه بخلاف رجل سميته برباب لانه ليس للمؤنث في الاصل
لانه اسم للسحاب وكذلك حائض وطالق ونحوه لانه مذكر في الاصل فوصف به المؤنث فان
كثر استعماله لمذكر كذراع ساغ الوجهان وفي نحو شمال وجنوب وجهان بناء على انها صفات او
اسماء مؤنثة قوله ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو افعل فانه فيه اكثر منه في الاسم او يخصه في
نحو ضرب ان سمي به هذا قول المتأخرين واما المتقدمون فيقولون المعتبر اما وزن الفعل الذي اوله زيادة
من زيادات الافعال كاحمر والختصة وهذا اولى لانا اذا اخذنا الغلبة الفعلية فلا يثبت لنا
ان افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء بل ربما ثبت عكس ذلك فان افعل اسما يبنى من كل فعل ثلاثي
للتفضيل ما ليس بعيب ولا لون ويبنى من الالوان والعيوب لغير التفضيل وقد يكون من غير فعل كارنب
وشبهه وافعل في الفعل انما يكون عن بعض اوزان فعل وليس بالاكثر ويكون عن غير فعل نادرا قليلا
كاشكل واغد فثبت ان افعل في الاسم اكثر منه في الفعل وقد اعتبر اتفاقا وايضا فان فاعل في
الاسماء قليل كخاتم وفي الافعال كثير كضارب وقاتل ولم يعتبر اتفاقا فانك لو سميت رجلا
بخاتم صرفته باتفاق وقال او يخصه في نحو ضرب ان سمي به لانه لا يدخل في الاسماء الا بجعله
علما منقولا والا فليس مخصوصا بالفعل وانما ما جاء من نحو دئل اسم دويبة تشبه ابن عرس
وقد جاء في شعر كعب بن مالك يصف جيش ابي سفيان حين غزا المدينة بعد بدر بما تقى ذا كب

جاء ابجيش لو تبين معرسه ما كان الا كمرهل لذيل

عار من النصر والدعاء ومن ابطال هل لنكاء والأسل

فتسمية للجنس بما نقل عن الفعل او نعيرمعتد به لشذوذه واما اسم القبيلة فلايرد كضرب لجنس سمي به واما بذر وعثر وخضم فاعلام منقولة عن الفعل واما بقم فاسم جنس اعجمي ولو سميت به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة وقد ذهب عيسى بن عمر الى ان كونه فعلا في الاصل معتبر في الاسباب كضرب وعلم اذا سمي به واحتج بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وهو عند سيبويه محمول على تقدير الجملة اما بحكاية صفة لمقدر اي رجل جلا او سمي بها والمعتبر في وزن الفعل الصيغة حتى لو غيرت على جهة تخرج به عن الغلبة والاختصاص لم يعتبر كما لو سمي بضرب بعد تخفيفه باسكان الراء وكما لو سمي بقيل وبيع ورد ونحوه لان المعتبر الصيغة التي لا اسم عليها وقد رجع بالاعلال الى زنة الاسماء بخلاف نحو جب واشد واجيئ مما يهب فلا نر لم يرجع بالاعلال الى زنة اسم واما الثاني واجيئ فلان المعتبر زنة فعل وقله زيادة كزيادته وذلك باق لان الادغام والتصغير في نحو ذلك جائز سائغ وهو فعل ونحو آمر ويابسر ويسع ويهود ونحو انصلت قله زيادة لم تقرفه والاصرفته فلو سمي باسحاد بلقلة وادب لم تصرفه لانهما مثل احماد واحمر ولو سمي باعطي بضم الهمزة ماضيا او مضارعا لم ينون في حال الرفع والجر على قول سيبويه واذا سمي باضرب ونحو قطعت الالف ليكون مائلا للاسماء كما تمد بخلاف ابن وامرئ علما قوله والوصفية في نحو احمر المراد بالوصفية كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود وقد يغلب بعض الصفات في استعمالها اسما فيطرحها وصفيته فيكون الوصفية الاصلية معتبرة كقولهم ادهم للقيد وارقم للحية قال سيبويه لم يختلف العرب في منع صرفها واسود للحية مثلهما في التحقيق واما اجدل للصقر واخيل لطائر فيه خيلان وافعى للحية فقد نقل سيبويه ان بعض العرب ترك صرفه وهو وهم لانها ليست بصفات في الاصل فتوهمت الوصفية لكون اجدل من الجدل وهو القوة واخيل من الخيلان وتوهم ان افعى بمعنى خبيث واخيل وخيلان وجرى الخلاف في اول بناء على انه افعل كقول سيبويه او فوعل كقول بعضهم والوقيين ارمل واسود اسما للحية خلافا لسعيد الاخفش ان ارملا اسما اسم في الاصل وصف به كاربع بخلاف اسود فانه وصف في الاصل او وصف في الاصل بدليل التاء فكان كيعمل فان اودي اسودة للحية الانثى اجيب بانها طارئة بعد استعماله اسما قوله والعدل خروجه عن صيغته الاخرى في نحو عمر وثلاث العدل على ضربين ضرب تعلم عدليته بالنظر اليه في نفسه وضرب لا تعلم الا بحكم منعهم من صرفه فمن الاول قولهم احاد وثناء وثلاث ورباع وموحد ومثنى ومثلث ومربع فهذا تعلم عدليته لان الاصل في اسماء الاعداد الالفاظ المشهورة وهي واحد اثنان ثلاثة فكان قياس ذلك ان يقال ثلاثة ثلاثة فلما غيروا الصيغة كان عدلا محققا وقد اجازه قوم الى عشار فقالوا يصح قياسا على نحو قول الكميت

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا

وفي شعر خداش

تظل الطير عاكفة عليهم مرنقة وابجية عشادا

وزعم قوم انه يقال وحدان الى عشران وزعم قوم ان المانع في ذلك تكرير العدل لانه معدول في اللفظ عن اثنين وفي المعنى عن اسن اسن وقول بعضهم انه معرفة لامتناع اللام وقول الاخرين انه جمع لزيادة معناه على الواحد ردي ومنها افعل في التأكيد لجمع وكتع وبصع وبتع اما عن جمع وكتع فان قياسها على فعل اذ مفردها جمعاء كحمراء وحمر واما عن جمعاوات اذ مذكره اجمعون واعترض لي على انه لا يستقيم ان يكون عن جمع لان فعلاء المجموع مذكره بالواو والنون ليس قياسه فعلا واضح ومنها اخر وهو جمع لاخرى واخرى تانيث آخر وآخر من باب افعل التفضيل وقياس جميع بابه اذا قطع عن الاضافة ومن ان لا يستعمل الا باللام فاستعماله بغير لام عدول عما فيه اللام واعترض لي على انه لو كان كذلك لوجب ان يكون معرفة كسحر وغيره ظاهر والجواب بانه لا بعد في استعماله نكرة بعد حذف اللام المانعة والاولى ان يكون معدولا عن آخر من كذا لانه قياس ما قطع عن اللام والاضافة ويندفع الاعتراض وجميع الباب معدول على الآن لكنه لم يؤثر الا في اخر لكون غيره لا يقبل التأثير او يقبل ولكن فيه علتان غيره وجميعه معدول على الثاني الا آخر لمفرد المذكر فانه باق على صيغته وتجرده حذف من لا يوجب عدلا واخر بابه لما فيه من الاشتقاق اقتضى وضعه ان يكون بعد ذكر متقدم والتزم ان يكون من جنسه ولما كان المتقدم هو المراد بمنه لو اتوا بها كانوا في غنى عنها فالتزموا حذفها لذلك ولما التزموا حذفها عاملوه معاملة ما ليس فيه من الصفات والثاني من المعدول وهو الذي لا يعرف الا بمنعهم صرفه نحو قولهم عمر وزحل وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه وانما منع من الصرف ما منع منه ويصرف ما صرف فاذا منع حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الاسباب سوى العدل وذلك ظاهر فلو لم يقدر لوجب ان يكون السبب الواحد مانعا من الصرف وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد او صرفه وهو خلاف لغة العرب واذا صرف وجب ان يقدر اصلا غير معدول اذ تقدير المعدول تغيير مع الاستغناء عنه والاكثر في لغتهم منع صرف فعل علما وجاء الصرف قليلا كقولهم هذا ادد مصروفا وكذلك لبد اسم للنسر المعروف واما قزح اسم رجل وموضع بالمزدلفة وقوس قزح فغير مصروف فلو سمي بفعل ما لم يسمع في لغة العرب ولم يثبت كيفية استعماله فقيل الاولى منع صرفه اجراء له على الاكثر وقيل الاولى صرفه لانه القياس وتقدير العدل على خلاف القياس وفي كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا من فعل منع والا صرف ومنها سحر وهو معدول عن السحر الذي هو قياس تعريف مثله من النكرات قبل العلمية وجعل علما كما عند بني تميم في الامرين واما اهل الحجاز فبنوا امس لتضمنه معنى لام التعريف ووجب تقدير ذلك للاحكام الدالة عليه في اللغتين ولو قيل في سحر انه مبني كامس لم يكن بعيدا وان اختلف الحركتان واما نحو غدا وضحى وعشاء وعتمة ومساء وانت تريد ضحى يومك وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها وسحرا بعينه فلو قصد فيه الى تضمنه معنى الحرف لبني ولو قصد فيه الى العلمية مع العدل لمنع من الصرف ولكنهم جعلوه معدولا عما فيه الالف واللام لا علما فلذلك انصرف وانما لم يقدر العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتانيث وهي مصروفة باتفاق ومنهم من لم يقل ان المانع في جمع وبابه العدل والتعريف

لا يلزم من منع صرف عيشة على كل تقدير ولذلك اشترط المحققون ان يكون التعريف بالعلمية والمانع عندنا
العدل والصفة الأصلية المقدر فيه كان اصله معنى يجتمع قول الخليل في جمع وهو معرفة بمنزلة كلهم
يعني ان الاضافة في المعنى مقدرة بيان لصحة جريه على المعرفة توكيدا لا بيان للمانع من الصرف فاذا سمي
بنحو جمع واخر فعن سيبويه منع الصرف وعن الأخفش والكوفيين الصرف بناء على اعتبار عدله الأصلي
الا او ان سمي بسحر فعن سيبويه صرفه عكس ما تقدم ثم قال وان يكون جمعا ليس على زنته واحد كمساجد
ومصابيح قال الشيخ والأولى ان يقال والجمع الذي على صيغة منتهى الجموع من غير تاء تانيث ليخرج
ما على زنته واحد بتاء التانيث كفرازنة لأنه جمع على صيغة منتهى الجموع ولكنه بالتاء فاذا يكون على زنة
كراهية فيشبه المفرد فيضعف فيه صيغة منتهى الجموع وقوله وان يكون جمعا ليس على زنته واحد من قول
سيبويه وانما لم ينصرف لأنه ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء ومراد سيبويه وانما لم ينصرف الجمع الذي
هو صيغة منتهى الجموع لذلك ليخرج نحو فرازنة وفهم ذلك منه في موضع آخر ولا يرد على من جعل ذلك بمجرده
هو العلة النقض بنحو افعل وافعلة فانه ليس على زنته منهما واحد والجواب عن افعل بقولهم اصبع ضعيف
لاتفاقهم على انه لا يكون على زنته واحد فلم يعتد به لشذوذه كما تقدم في فعل والجواب بالاثمد اسم مكان
في قوله تطاول ليلك بالاثمد وباذرح اسم مكان في قوله وان ابا موسى عشية اذرح اضعف فانه كالمساجد لو
سمي به والجواب بانملة وابلمة لأن ذلك لغة فيهما اضعف لان الهاء اذا لم يعتبر في ذلك وجب ان لا يعتبر
في كراهية وفرازنة واما الجواب بانك وآدر واشد فاضعف لأن آنكا أعجمي وايضا فليس جملة افعلا باولى
من فاعل وآدر اعجمي وايضا فادر يعارضه واشد جمع شدة بدليل قوله بلغتها فاجتمعت اشدي فظاهر
ويكون هذه العلة لم تبلغ مبلغ غيرها في القوة جاء صرفها كثيرا في الشعر في الكلام للفواصل مثل قوله تعالى
الأولى وللتناسب مثل سلاسلا واغلالا وسعيرا ومثل قواريرا الثاني توهم بعضهم ان منع الصرف بها
غير متحتم قال ابن بابشاذ وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانيا تناهيا ومبالغة فقالوا صواحبات يوسف
وجرى الطير ايامنين جمع ايامن فكأنه نزل منزلة الآحاد تقديرا قبل ان يجمع لفظا وفي ذلك بعض العذر
لمن صرف سلاسلا وقواريرا وهذه طريقة ابي علي الفارسي رحمة الله عليه وصفة هذا الجمع المانع ان يكون
ثالثه الفا وبعد الالف حرفان فصاعدا او حرف مشدد ليس بعد ذلك تاء التانيث وقوله الا
ما اعتل آخره نحو جوار فانه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب شرحه لا خلاف في لفظه في حال
الرفع والنصب واما حال الخفض فاكثر العرب يقولون مررت بجوار ومنهم من يقول مررت بجواري واختار ذلك
ابو زيد والكسائي وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق   ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا   واما حال النصب فواضح لأن قولك رايت جواري مثل قولك
رايت مساجد فلا اشكال ولا خلاف وحال الخفض في اللغة الضعيفة واضح ايضا لانهم قدروا في اول
امره غير منصرف فوقعت حركته فتحة فاحتملها كما احتملها في النصب وحال الرفع وحال الجر في اللغة الفصيحة
يختلف في تقديرهما فمنهم من يقول اصله جاءني جواري ومررت بجواري لأن الأصل في الأسماء الصرف

ثم الاعلال قبل النظر في منع الصرف فلما اعل صار كقاض ثم نظر فلم يوجد بنيته على الزنة التي قررت اولا
فبقي منصرفا لانتفاء مانع الصرف لان لفظه كلفظ سلام وكلام فانصرف مثله ونقل عن سيبويه ان اصله
جواري بغير تنوين حذفت الياء للعلتين مع الاستثقال تخفيفا للعلة ثم عوض عن الياء التنوين وهو ضعيف
يستلزم الوجه الضعيف في الجر لانه يلزم ان يقدر بجواري كالمنصوب فلا وجه لتغييره كالمنصوب ونقل
عن ابي العباس ان اصله جواري فاعل باسكان الياء ثم عوض التنوين عن الاعلال فالتقى الساكنان فحذفت
الياء والتنوين تنوين العوض وهو اضعف ومنهم من يقول ان اصله جواري ومررت بجواري فاعل كما تقدم
في الاول ثم منع الصرف بعد الاعلال لانه على وزن ما لا ينصرف تقديرا فحذف منه تنوين الصرف وعوض
من الاعلال تنوينا آخر فامتنع تحريك الياء في الجر لحذفها لالتقاء الساكنين وفي الرفع واضح فهو عنده
الجميع غير منصرف والتنوين تنوين العوض وعلى الوجه الاول منصرف والتنوين تنوين الصرف وليس بصحيح
وقولهم انه ليس على زنته الجمع غير مستقيم لان المقدر فيه كالموجود والذي يدل عليه وجوب كسر الراء في
نحوها في حال الرفع ولو كان نحو سلام وكلام لقيل جوار كما يقال كلام فلما لم يقل دل على ارادتها وتقديرها
باعتبار الاحكام اللفظية وما نحن فيه حكم لفظي ولو كان ما ذكره صحيحا لوجب ان يقال في اعلى
اعلا بالتنوين لان اصله اعلي فاعلت الياء بقلبها الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وكان ينبغي
على قولهم ان يخرج عن زنة الفعل بذهاب الالف فيصير مثل ذين ولما اعتبرت الياء مع حذفها لفظا
حتى منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها في جوار والذي يدل على ان التنوين تنوين عوض عن اعلال الياء
لا تنوين الصرف اطباقهم في تصغير اعلى على انه هو اعيل منك وشبهه وقد ثبت ان التصغير في افعل
غير مضر في منع الصرف بدليل اجماعهم على انه هو افيضل منك غير منصرف وقد ثبتت الحروف
العلة في افعل في حكم الموجود بدليل هو اعلى منك فلولا ان التنوين تنوين عوض لوجب ان
يقال هو اعيلي منك ومررت باعيلي منك لوجود علة منع الصرف وهو الصفة ووزن الفعل
اذ لا اثر في التصغير ولا لاعلال الياء لانا قدرنا الغاءهما وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر
وسرواله يرد اعتراضا على هذا الجمع من وجهين احدهما قوله لا نظير له في الآحاد والآخر قولهم
ان علة منعه من الصرف الجمعية فاجاب عنهما بجواب واحد وهو انهما في التقدير جمع والجمع المقدر
كالجمع المحقق ويدل عليه انك لو سميت رجلا بمساجد لمنعته من الصرف بالجمع المقدر في الاصل وهو
جواب ظاهر الصحة في حضاجر لانه جمع محقق سميت به الضبع وهو جمع حضجر فهو كمساجد لو سمي
واما سراويل فلا يجب ان يكون مثله لانه نكرة والنقل في مثل ذلك انما جاء في الاعلام لا في
الاجناس فلذلك اختلف اجوبة العلماء فيه فمنهم من يقول هو اعجمي منصرف فلا يرد عليه السؤال الا انه يقول
اردت بقولي لا واحد على زنته في اوزان العرب وهذا اعجمي فلا يدخل تحت العموم ولا يرد عليه منع
الصرف لانه يصرفه ومنهم من يقول اعجمي غير منصرف فينفصل عن السؤال الاول بما انفصل به من قبله
وينفصل عن السؤال الثاني بان هذه اللفظة لما اشبهت من كلام العرب الممتنع من الصرف اجريت مجراه فقيل لهم

فالمانع الجمع او ما اشبه الجمع فالترنوم ومنهم من يقول هو عربي منصرف فانفصل عن الاول بكونه شاذا
لا اعتداد به كما تقدم في دخل ولا يرد عليه منع الصرف ومنهم من يقول عربي غير منصرف فلا جواب
الا ما ذكره الزمخشري وهو ضعيف لما تقدم وانما يقوى بعد ثبوت كونه عربيا وكونه غير منصرف لما
يؤدي اليه من منع الصرف بغير علة وهو معلوم الامتناع فكان ارتكاب ذلك لازما ونقل عن سيبويه
ان سراويل اسم اعجمي اعرب كما اعرب الآجر الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال فان حقرتها
جعلتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل فقيل ظاهره انه عنده غير منصرف وهو الصحيح
وقيل بالعكس من قوله كما اعرب الآجر وهو منصرف وهو فاسد لانه قال الا وقيل من قوله فان جعلتها
علما لم تصرفها وهو ضعيف لان الغرض بيان ان الجمع خلفه غيره واذا سمي بنحو مساجد فسيبويه والاخفش يقول
بصرفه وليس بمستقيم اما اذا صغر العلم منه فالقياس صرفه الا ان يكون مؤنثا كذا او يكون للعلمية
والتانيث قد يكون الاسم منصرفا مكبرا ومصغرا وغير منصرف فيهما او منصرفا مكبرا خاصة وعكسه كزيد واحمد وتحاصم وعمر
عن شراحيل وبراقش ومعافر لحضاجر وعن بلاكف انه تجعل الصيغة للجمع فكان كالجمع وينبغي
حمار حزابية بذكير حزابية وبجهان بناء على انه كيمان او جمع فيقال كبت خرابيا على الاول
وخرابي على الثاني وثمار باع وثمان وتمام ثيا ام للنسب وزيد الفا عوضا من احدى ياي
النسب فتر جاءه ثماني في النصب شاذا قال تجد ثماني مولعا بلقاحها حتى هم بنيته الارتاج
وذلك على التوهم قال والتركيب في معدي كرب وبعلبك التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما
ليس باضافي ولا اسنادي كقولك بعلبك ولا يكون الا مع العلمية لان المركبات من هذا الباب لا تجامع
العلمية وانما جاء في نحو خمسة عشر وياسين اذا سمي بهما البناء ايضا بناء على حكاية اصلهما وسياتي الكلام
على لغات بعلبك في باب البناء ان شاء الله تعالى قال والعجمة في الاعلام خاصة قال الشيخ شرط العجمة
في اعتبارها سببا العلمية الاصلية في كلام العجم حتى لو كان الاسم اعجميا ولكنه اسم جنس ثم طرات عليه
العلمية لم يعتبر العجمة كما لو سمي بديباج او ابريسم او لجام فانه منصرف وان كان اعجميا وانما اشترطت العلمية فيها
لانه اذا كان اسم جنس امتزج بكلامهم في احكام متعددة فضعف امر العجمة واذا كان مع العلمية لم يتعد تلك
الاحكام فاعتبرت العجمة حينئذ لقوتها واكثر النحويين يشترط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلثة وهولاء
لا يجيزون في نوح ولوط الا الصرف والاكثر على انه لا اعتداد بتحريك الوسط وبعضهم يعتبره وهو الصحيح بدليل
على اعتباره في سقر اتفاقا وقول سيبويه كل مذكر سمي بثلثة احرف من غير حرف التانيث منصرف اعجميا كان او عربيا الا ان يكون
فعلا ونحو تجد لو ضرب منقوض بسحر وليس فيه استثناء وقولهم التانيث اقوى ملغى بان العدل المقدر اضعف
العلل لانه امر تقديري يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء عمان ثلاث مصروفا واذا اعتبر في نحو سحر وباب
عمر فاعتباره في العجمة اولى فان قيل يجب ان يكون اعتبار العجمة في نوح وغيره مما سكن اوسطه اولى
كمذهب المصنف لانه اعتبر في نحو هند قلت قد ثبت الغاء قوة التانيث مع الحركة ولا يلزم من الغاء
قوتها مع الحركة الغاؤها مع السكون لضعف السكون لكون الكلمة به اعلى درجات الخفة ولذلك لم يجيء باب

نوح الا مصروفا وثبت في هند الوجهان والاسم الاعجمي اذا وافق لفظه عربيا وقصد اليه بالتسمية
فلا اعتداد بالعجمة كما لو سمي باسحاق وقصد المصدر او بيعقوب وقصد به ذكر الحجل ونحو ذلك ومذهب صاحب
الكتاب ان العجمة تمنع بجوازها مع سكون الاوسط كالتانيث المعنوي على ما سياتي في اخر الباب وقوله
والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث في نحو سكران وعثمان ومضارعتهما لهما كونهما زائدتين في
اخر الاسم يمتنع دخول تاء التانيث عليهما ثم الاسم الذي هي فيه اما ان يكون صفة واما ان يكون غير صفة فان كان
صفة نظرت فان كان مما جاء له فعلى في مؤنثه امتنع من تاء التانيث فامتنع من الصرف كسكران وغضبان
وان كان مما جاء له فعلانة صرفته لانه لم يمتنع من دخول تاء التانيث كندمان فان كان مما لم يثبت فيه واحد
منهما فقد اختلف فيه فمنهم من لم يصرفه وهم الاكثرون نظرا الى امتناع دخول التاء ومنهم من صرفه نظرا الى انه
من قياس فعلانة لامتناع فعلى في مؤنثه وذلك قولك الله رحمن رحيم وان كان غير صفة لم يخل من ان يكون علما
او غيره فغير العلم لا يكون الا منصرفا لانه لا يتفق اجتماع علة اخرى معه وان كان علما امتنع من الصرف لوجود
العلتين فعلى ذلك لو سميت رجلا بندمان لامتنع من الصرف اذ بعد العلمية يمتنع دخول التاء عليه فامتنع
من الصرف لوجود علتين واذا امتنع ندمان من الصرف بعد التسمية فنحو سكران وعمران اجدر واذا احتملت
النون بعد الالف الزيادة والاصالة وسمي به علما جاز معاملتها بالامرين كحسان اذ يحتمل ان يكون من الحس
ومن الحسن ودمان من دم او من دمن بمعنى اثام وشيطان من شاط اي هلك وشطن اي بعد قال والا اذا
اضطر الشاعر فصرف مستثنى من قوله والاسم يمتنع من الصرف وكل ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة ردا له
الى اصله وقد منع الكوفيون صرف باب افعل منك للضرورة واستدلوا بانه لم يسمع مع كثرته وعلل بان منك
قويت بها العلة لمعاقبتها اللام والاضافة اللذين يعاقبان التنوين ولا يندفع بخير منك فانه لا موجب لحذف
التنوين واما ما ليس فيه سبب فلا يجوز منع صرفه للضرورة بحال واما ما فيه سبب واحد فمختلف في منع صرفه
للضرورة والبصريون يمنعون جواز المنع والكوفيون يجيزون منع الصرف للضرورة وقوله واما السبب
الواحد فغير مانع ابدا وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه في الشعر ليس بثبت اي ليس بحجة والذي تعلق
به الكوفيون قول الشاعر وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فان اراد انه ليس بحجة لان
الرواية يفوقان شيخي في مجمع كما يقوله بعض البصريين في رده فليس بمستقيم وان صحت هذه الرواية لان
الرواية الاخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك رواية صحيحة وان
روى غيرها من جهة اخرى فلا ينفي اذ ليس بينهما تعارض وان اراد بقوله ليس بحجة لانه على خلاف القياس
واستعمال الفصحاء فمستقيم عند الاكثرين وقد استعمل ذلك في غير موضع وفيه نظر وقول من قال ان ثبوت
رواية شيخي لا في رواية مرداس فدل على بطلانه مستدلا بانه لو كان جائزا لم يعدل عنه الى شيخي
لكونه اتقد في المعنى ضعيف فان الشاعر الفصيح يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل
الكوفيون ايضا بقول ذي الاصبع وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض
وليس بثابت ايضا لصحة حمله على القبيلة واستدلوا ايضا بقول ابن الرقيات
ه

ونصعب حين جد الامر اكثرها واطيبها   وليس يثبت ايضا القول الا صمعي فيه
انسدت الحضرمية لغته قوله ومنا اجل بسببه او اسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كقولك
رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب وعلى سبب واحد وانما انصرف ما نكر مما لا ينصرف اذا كان
فيه العلمية قبل التنكير لانه لا يتفق ما فيه علل احدها العلمية وهي مؤثرة الا وهي شرط في جميعها او فيما
سوى واحد منها وذلك ان العلل تسع احدها العلمية بقيت ثمانية الوصف لا يكون مع العلمية لتضادهما
والتانيث شرطه العلمية ان كان بالتاء او معنويا وان كان بالالف فلا اثر للعلمية فسقط التانيث
ايضا والعجمة شرطها العلمية والتركيب كذلك والجمع لا يوثر معه العلمية فسقط ايضا والالف والنون
ان كان مما ليس مؤنثه فعلى فشرطه العلمية والا فلا تجامع العلمية فسقط ايضا بقي العدل ووزن الفعل
وهما لا يجتمعان وبيانه ان العدل في اوزان مخصوصة ليس منها شيء على وزن الفعل فلا يجتمع مع وزن
الفعل فاذا ثبت انه لا يكون مع العلمية مؤثر الا ما العلمية شرط فيه او واحد من العدل ووزن
الفعل ولا يطرأ بالتنكير اعتبار ما لم يكن معتبرا الا في باب احمر على خلاف وجب ان يكون ما علم
اذا نكر انصرف لبقائه بلا سبب ان لم يكن فيه عدل او وزن فعل او على سبب واحد ان كان فيه عدل
او وزن فعل ولا يرد نحو رجل سمي بمساجد وصحراء وما اشبههما لان العلمية في مثل ذلك لا اثر لها والحكم ثابت
بالجمع على انفراده والالف على انفرادها فيشترط اثره الا نحو احمر فان فيه خلافا بين الاخفش وصاحب
الكتاب فانه يستثنى من هذه القاعدة عند سيبويه لوجوب اعتبار الصفة بعد التنكير وجاز
عليها عند الاخفش فاذا سمي باحمر وشبهه مما فيه الصفة قبل العلمية ثم نكر فسيبويه يمنعه من
الصرف والاخفش يصرفه ووجه قول الاخفش ان العلمية تنافي الوصفية فاذا سمي به فقد خرج
عن الوصفية وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر زالت العلمية فبقي على سبب
واحد فانصرف على قياس ما ذكرناه ولذلك اتفقوا على منع صرف افضل اذا سمي به وصرفه اذا
نكر وهو مثل احمر ووجه قول سيبويه ان الصرف ومنعه من الاحكام اللفظية فيعتبر فيه امرها
الوصفية الاصلية كما اعتبرت في جمعه وادخال اللام عليه ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان
كان علما قالوا الاحمر فلولا اعتبار الوصفية لم يجز ذلك فيه ولذلك لم يجز ان يقال في جمع احمد
حمد ولا الاحمد بل قالوا الاحامد لانه ليس بصفة فقد ثبت انهم يعتبرون الوصفية الاصلية
فيجب اعتبارها ههنا ايضا لانها احكام لفظية مثلها والذي يحقق ذلك منعهم صرف ادهم وارقم واسود
بعد خروجه عن الوصفية الى الاسمية فلولا اعتبار الوصفية الاصلية لم يستقم ذلك وكان
يجب صرفه فاجماعهم على منع صرفه دليل واضح في باب احمر اذا نكر على مذهب سيبويه وقولهم
انا توافقنا في افضل العلم وهو مثله مغالطة فانه ليس مثله لان افضل لا يكون صفة حتى
يتصل به من فحينئذ يكون صفة وعند ذلك نحن وهم متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف فما جعلوه
حجة لهم فهو حجة عليهم قالوا لو كانت الوصفية الاصلية يصح اعتبارها في منع الصرف لصح اعتبارها

مع العلمية كما يصح اعتبارها في الجمع والالف واللام مع العلمية ولما لم يصح اعتبارها مع العلمية
لم يصح اعتبارها اصلا وبيانه انه لم يصح انك لو سميت رجلا بضارب وما اشبهه من الصفات لانصرف
بالاجماع ولو اعتبرت الوصفية الاصلية لوجب ان يكون غير منصرف فلما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح
اعتبارها بعد التنكير لانه اذا نكر نفس العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك
وهو مشكل والجواب عنه انه لم يعتبر الوصفية مع العلمية في حكم واحد لانا في ثبوتهما في التحقيق كرهوا
تقدير سببين متنافيين يثبتان حكما واحدا بخلاف الجمع ودخول الالف واللام فانه حكم باعتبار الوصفية
لا مشاركة للعلمية معها فيه فاذا نكر نحو احمر فقد زالت العلمية التي كانت تعذر اعتبار الوصفية معها
في الحكم الواحد وهو منع الصرف فلم يتعذر اعتبار الوصفية بعد التنكير لانه حينئذ صار مثل احمر
في الجمع ودخول الالف واللام بخلاف ما قبل التنكير فقد ظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية
وبينها بعد التنكير قال وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة
الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يجيزون على القياس فلا
يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد   ولم تسق دعد في العلب
واما ما فيه سبب زائد كماه وجور فان فيهما ما في نوح مع زيادة التانيث فلا مقال في امتناع صرفه
قال الشيخ اكثر الناس على صرف نوح ولوط وجوبا لما تقدم من اشتراط الزيادة او تحركها الاوسط
على الاصح وان كان الاكثر على اشتراط الزيادة تعيينا وخالفهم الزمخشري فيهما معا لشبهة وهو انهم
متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف وجواز صرفه لمقاومة السكون احد السببين
ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو كانت العجمة لا اثر لها في الساكن الاوسط لكان حكم
ماه وجور حكم هند ودعد في منع الصرف وجوازه ولما تخالفا دل على اعتبار العجمة في الساكن
الاوسط فثبت ان نحو هند كنوح ولوط وهو قوي جدا بالنظر الى المعنى الا انه لم يسمع منع صرف نحو
نوح ولوط مع كثرة استعماله والمختار منع صرف باب هند فوجب ان يتقيد في العجمة وهو ان يشترط
في اعتبارها الزيادة او الحركة على القول الاخر وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند والجواب
عن ماه وجور هو ان السكون انما يقاوم التانيث بشرط ان لا يتقوى بالعجمة فلا يلزم من كون
العجمة مقوية في امتناع مقاومة السكون ان يكون سببا فيما سكن وسطه فيندفع بذلك الشبهة
قوله والكسرة في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح نزل البناء على حرف تانيث لا يقع
منفصلا بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة تانيث ثان وجمع ثان اللام في النكرة لتعريف
العهد لما تقدم في اول الفصل من قوله او تكرر فواحد لان المعنى وحصل تكرر ويكون ذلك في
موضعين احدهما الف التانيث المقصورة او الممدودة نزلوا لزومها في الكلمة منزلة تانيث ثان
والثاني الجمع المتقدم صيغته وهو صيغة منتهى الجموع الا تراك تقول كلب واكلب ثم تجمع اكلبا
فتجمع اكالب لانه قد جمع مرتين فتكرر فيه الجمع فلذلك قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه

لمشاكلة في وزنه وامتناع جمعه وان لم يكن جمع جمعين بحقيقين تنزيلا له منزلته للمشاكلة المذكورة فلذلك تام
مقام علتين ا لقول في وجوه اعراب الاسم وهي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فا
لرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا واما المبتداء وخبره وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها
ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب كذلك
النصب علم المفعولية والمفعول خمسة اضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له واما الحال والتميز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب
بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالمفعول والجر علم الاضافة قوله والفاعل
واحد ليس الا قال الشيخ يريد ان نسبة الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف فلذلك
لم يتعدد الفاعل ونسبة الفعل الى المفعول ليست على جهة الاسناد وانما هي على جهة التعلق والتعلق
يختلف فتارة يتعلق به على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وتارة يتعلق به على انه الذي فعل به وهو
المفعول به وتارة يتعلق به على انه الذي فعل فيه وهو المفعول فيه وتارة يتعلق به على انه الذي فعل لاجله
وهو المفعول من اجله وتارة يتعلق به على انه الذي فعل معه وهو المفعول معه فلذلك لم يجئ الفعل الا بفاعل
واحد وقد جاء بمفاعيل متعددة قوله واما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت احكام
المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة وانا اسوق هذه الاجناس كلها
مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده قال الشيخ اختلف الناس في عامل التوابع فمنهم من يقول
ينسحب حكم العامل على القبيلين جميعا اعني التابع والمتبوع ومنهم من يقول يقدر عامل مثله في المتبوعات
كلها ومنهم من يقول هو في البدل والمعطوف بالحرف مقدر وفي غيرهما منسحب والفرق ان البدل في
حكم تكرير العامل بدليل مجيئه كذلك صريحا في قوله عز وجل للذين استضعفوا لمن آمن منهم والعطف بالحرف
فيما يقوم مقام العامل فكانه موجود فلذلك فرق بين هذين القسمين وبين ما عداهما وقيل العامل في الصفة
كونه صفة وقيل العامل عامل الصفة والموصوف معا وكذلك بقية التوابع والصحيح الاول لانه به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لان المعنى عليه بدليل اشتريت الجارية نصفها وجاءني غلام زيد
وعمرو الا ترى انه لو قدر الاول فسد المعنى وفساد غير البدل والعطف اولى وبرتبتين فساد القول
الثالث ومن صحح الثاني بدليل اعجبني قيام زيد وعمرو وقيام زيد لا ينسب الى عمرو مردود بان القيام لم ينسب
الى عمرو بعد نسبته الى زيد وانما نسبه المتكلم في اول الامر اليهما معا مثل قام الزيدون واذا وجب
صحة ذلك من غير تقدير وجب صحة الآخر ومن صحح الثالث بنحو قوله تعالى لبيوتهم سقفا من فضة يجاب
بان حروف الجر في نحو ذلك للتاكيد وضعف الرابع بلزوم لزوم اعراب واحد وبانه ليس مما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب والخامس قريب وترك ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه عنده فاعل وترك
ذكر المرفوع في باب كان لانه عنده فاعل لانه منسوب اليه الفعل ومن لم يسمه فاعلا لانه فعلها لا
دلالة لها على الحدث يلزم منه ان لا يكون فاعلا وسمي الرفع رفعا لاستعلاء الشفتين عنده كما ان الخفض

سمي خفضا لنزول الشفتين عما كانت عنده والجر اما لانه بمعنى الخفض من جر الحبل وهو اسفله واما لانه يدل
على جر معنى الفعل الى الاسم اي ايصاله فسمي باسم مدلوله واما النصب فلانه من الاعلام التي الانتصاب من صفتها
ذكر المرفوعات قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا كقولك
ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه قال الشيخ قوله ما كان المسند اليه من فعل او شبهه لم يقتصر
على قوله وهو المسند اليه من فعل او شبهه لئلا يرد عليه مثل قولك زيد قام فانه مسند اليه وليس بفاعل
فقال مقدما عليه ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة غير لازم لان زيدا في قولك زيد قام ليس بمسند اليه
الفعل او شبه الفعل وانما اسند اليه مع ما اسند اليه الفعل فالفعل او شبهه مسند الى ما هو مع غيره
وهو الضمير وهما جميعا مسندان الى زيد وانما تعرف ان الضمير الذي قام او في قائم في قولك زيد قائم
هو في المعنى زيد فتوهم انه وارد وليست هذه دلالة لغوية وانما هي دلالة عقلية ولذلك لم تختلف
في انه مسند الى الضمير لا الى زيد ويجاب عن ذلك باعتبار لفظ هذا الحد فان قوله من فعل او شبهه
لم يات به قاصدا الى انه من جملة الحد لما فيه من الترديد الذي هو مناف للحدود وانما اتى به كالفضلة
مبينا اقسام المسند فلما لم يكن ذلك مقصودا في الحد دخل عليه لو اقتصر عليه زيد قام وزيد قائم ابوه وشبهه
لانه مسند اليه فلو اقتصر على قوله هو المسند اليه لدخل ذلك في الحد فاحتاج الى ان يقول مقدما عليه لذلك
اما من قال الفاعل هو المسند اليه الفعل او شبهه فقد جعل ذكر الفعل او شبهه من جملة حده وعنده ذلك
لا يحتاج الى ذكر وجوب التقديم لما تبين انه لا يكون الا كذلك ثم مثل باسناد الفعل وشبهه لما قصده الى
ذكرهما اولا وسياتي ذكر ما يتنزل منزلة الفعل في ذلك في آخر قسم الاسماء قال الشيخ ومفعول
ما لم يسم فاعله عنده فاعل والذي يدل عليه انه داخل في الحد فانه لم يذكره في المرفوعات فدل
على انه داخل في حد الفاعل اذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه وانه قد صرح بذلك في بعض فصول
كتابه وهو قوله وتضاف الصفة الى فاعلها كقولك معمور الدار ومؤدب الخدام ومن لم يجعله
فاعلا احتاج في حد الفاعل الى حد لا يدخل هو فيه فيقول هو ما اسند الفعل اليه وقدم
عليه على طريقة فعل وعلى طريقة القيام به قال وحقه الرفع واراد ان ذلك امر
ناسبه لا على ان يخبر بانه مرفوع لان ذلك قد علم من اصل كلامه في المرفوعات والوجه الذي
استحق به الرفع انه لما احتيج الى الاعراب للمعاني الجارية على الاسماء وكان الفعل متحدا غير
متعدد وغيره متعددا كان المفرد اولى بالحركة المستثقلة ليقل الثقل والمتعدد اولى بالحركة الخفيفة
لذلك وقيل لانه الاول فاعطي الاثقل قبل الكلال مما بعده قال ورافعه ما اسند اليه يعني الفعل
او شبهه ويعني برافعه ما يسمى عاملا في اصطلاح النحويين ومعنى العامل هو الامر الذي يتحقق به المعنى
المقتضي للاعراب ومعلوم ان مقتضى الاعراب في الفاعل هي الفاعلية على ما تقدم ولا يتقوم
الفاعلية ولا يتحقق الا بمسند من الفعل او شبهه فعلم ان ما اسند اليه هو العامل ولا فرق
في الفاعل بين ان يكون منفيا او مثبتا فزيد في قام زيد فيما نحن فيه مثله في ما قام زيد لانه انما

كان فاعلاً باعتبار ذكر الفعل معه دالاً على من هو له وهو كذلك اثبتاً أو نفياً قال والأصل أن يلي الفعل
لأنه كالجزء منه ولهذا جاز توقعه بين لام الفعل وحركته في قولك يضربان لانه احد جزوي الجملة
المفتقر الى ذكرهما وقد وجب تقدم الفعل فينبغي ان يليه الجزء الاخر المفتقر اليه لا غيره من الفضلات
إذ المفتقر إليه اولى بالذكر من المستغنى عنه قال فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً وهو اثر ما تقدم ثم استدل على ذلك بمسئلتين احديهما
جائزة والاخرى ممتنعة ولا وجه للتفرقة بينهما الا باعتبار ما تقدم ذكره ووجه الدلالة هو انه
قد علم ان الضمير لا بد له من عوده على مذكور اما لفظا ومعنى واما معنى لا لفظا واما لفظا لا معنى
فإن كان غير عائد على شيء من ذلك كان ممتنعا وقد جاز ضرب غلامه زيدا فلو كان كل واحد منهما على
سواء لجازت المسئلتان او امتنعتا ولما جازت احديهما وامتنعت الاخرى ولا مصحح سوى ما ذكرنا
وهو مناسب وجب التعليل بها واما قول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فمردود عند المحققين او اراد رب الجزاء المدلول عليه بقوله
جزى ومنه قول سليط بن سعد جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
ومن يجيز ضرب غلامه زيدا يحتج به وهو ضعيف فصل ومضمره في الاسناد اليه كمظهره
تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلا وهو ضمير
يرجع الى زيد شبيه بالتاء الراجعة الى انا وانت في انا ضربت وانت ضربت قال الشيخ يريد انه
يصح وقوع المضمر فاعلا كما يصح وقوع الظاهر وهذا وان كان غير ملتبس الا انه ذكره لاشتماله على مسئلة
تلبس على المبتدئين وهي مثل زيد قام ولذلك اتبع الكلام فيها واستدل عليها ولان غرضه ان يسوق
باب الفعلين الموجهين الى شيء واحد فاحتاج الى الاتيان به بذكر الفاعل المضمر قبل الذكر باعتبار
احدى مسائله ثم يسوق المسائل كلها وكذلك فعل ثم قال فتقول زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع
الى زيد الى آخره وغرضه ان يثبت ان زيدا في زيد ضرب ليس فاعلا للفعل المتاخر ولان الفاعل محذوف
فان الامرين قد يتوهمان فاستدل على ذلك بوجوب انا ضربت وانت ضربت فلو كان زيد فاعلا لوجب
ان يكون انا فاعلا ولو كان انا فاعلا لوجب جواز انا ضرب ولما لم يجز دل على انه ليس بفاعل
وكذلك لو كان الفاعل محذوفا في زيد ضرب لجاز حذفه في انا ضرب ولما لم يجز علم باستوائهما
في مصحح الجواز والامتناع ولا يجوز اضماره مستترا في انا ضرب لفقدان شرط الاستتار في الماضي وهو
شرطه ان يكون لمفرد غائب وهذا ليس بغائب ولما فقد شرط الاستتار ولا بد من الفاعل وجب ذكره
على حسب ما يقتضيه الوضع له والذي وضع له لفظ بارز فوجب ان يؤتى به وسيأتي الكلام في
المضمرات بتفاصيله فصل ومن اضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا تضمر في الاول
اسم من ضربك وضربته اضمارا على شريطة التفسير لانك لما حاولت في هذا الكلام ان تجعل زيدا
فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين اليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من اعمال احدهما فيه

اعملت الذي وليته اياه ومنه قول طفيل انشده سيبويه جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وكذلك اذا قلت ضربت وضربني زيد رفعته لايلائك اياه الرافع وحذفت مفعول الاول استغناء
عنه وعلى هذا تعمل الاقرب ابدا فتقول ضربت وضربني قومك قال سيبويه ولو لم تحمل الكلام
على الاخر لقلت ضربت وضربوني قومك وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله
آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه واليه ذهب اصحابنا البصريون وقد يعمل
الاول وهو قليل ومنه قول عمر بن ابي ربيعة تنخل فاستاكت به عود اسحل وعليه الكوفيون
قال الشيخ الاضمار في هذه المسئلة من هذا الفصل ليس على باب الاضمار المتقدم بل هو اضمار قبل الذكر
ولذلك نبه عليه ولكنه لما كان اضمارا صح الاتيان به اذ كان كلامه في مثله باعتبار الاضمار ولما ساق هذه
المسئلة وتكلم عليها باعتبار توجيه فعلها مع فعل آخر الى ظاهر بعدهما ذكر ما كان مثلها من باب التوجيه
تجرد ذكر الاضمار احدى المسائل وتجرد ذكر المسئلة باعتبار امر اشتملت عليه من باب آخر ذكر جميع تلك
المسائل وهذا الباب ضابطه ان يذكر فعلان او شبههما موجهين في المعنى الى شيء واحد ذكر بعدهما ظاهر فقد
يكون توجيههما على جهة الفاعلية وقد يكون على جهة المفعولية وقد يكون الاول على الاول والثاني
على الثاني وقد يكون على العكس مثال ذلك قام وقعد زيد وضربت واكرمت زيدا وقام واكرمت زيدا
وضربت وقام زيد فان اعمل الثاني في الظاهر بعده فلا يخلو الاول من ان يكون موجها على جهة الفاعلية
او جهة المفعولية فان كان موجها على جهة الفاعلية وهي عين المسئلة التي هي اصل الفصل وجب
الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين فتقول ضرباني وضربت الزيدين وشبهه وقد
امتنعت على مذهب الفراء وجازت من غير اضمار على مذهب الكسائي والدليل على جوازها ورود
مثلها في كلام العرب كقوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ونظائرها واذا ثبت جوازها
وجب الاضمار لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل وليس ذلك من لغتهم فثبت ما ذكره المحققون
واما مذهب الفراء فانه لما رأى المسئلة لا تخلو من احد امرين كل واحد منهما على خلاف الاصول
حكم بمنعها لانه ان اضمر اضمر قبل الذكر وان حذف حذف الفاعل فاوجب اعمال الاول منهما وقال في نحو
قام وقعد زيد ان العامل في زيد الفعلان معا ولا ضمير في واحد منهما ويجيب عن مثل جرى فوقها بانه
على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فاما الكسائي فانه لما ثبت عنده الجواز راى انه يلزم من
الاضمار الاضمار قبل الذكر فراى ان الحذف اقرب وهو بعيد فان الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع
وحذف الفاعل لم يثبت بحال فاذا لم يكن بد من احدهما فالاضمار اقرب وان كان الاول يحتاج الى
مفعول وجب حذفه كقولك ضربت وضربني الزيدون ولا يقول ضربتهم وضربني الزيدون لان موجب
الاضمار مفقود وهو كونه فاعلا واما المفعول ففضلة في كلامهم فيجوز حذفه فلذلك وجب الحذف
لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة وقد استدل على ذلك بالمفعول الثاني من باب علمت
في مثل ظنني قائما وظننت زيدا قائما فانه يجب ذكر ظاهر الا انه ان اضمر اضمر مفعولا قبل الذكر

وان حذف حذف مفعول لا يستغني عنه وفيه نظر فان ذلك كخبر المبتداء فاذا جاز حذف خبر المبتداء
للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وان اعمل الاول فلا يخلو الثاني من ان يكون للفاعل او للمفعول فان
كان للفاعل وجب الاضمار ما تفاق وليس اضمارا قبل الذكر فيتوهم امتناعه كقولك ضربت وضربوني
الزيدين لان الزيدين معمول الفعل المتقدم فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني فكان الضمير
عايدا على مذكور في المعنى وان كان للمفعول فالاحسن ان يضمر ويجوز حذفه وانما حسن الاضمار
لان الحذف يودي الى لبس الاضمار ينفيه وبيان ذلك من مثل قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال
نوهم ان يكون طلب القليل ويجوز ان يكون لغيره ولو قال ولم اطلبه لانتفى ذلك اللبس فلما كان ذلك
ليس فيه اضمار قبل الذكر كان احسن من الحذف وهذا جار في غير هذا الباب لو قلت قام زيد وضربت
والضرب مفعوله زيد لكان الاحسن ان تقول وضربته فكذلك ههنا وجاز الحذف من حيث كان
المفعول فضلة يستغني عنه فلا حاجة تلجى الى ذكره وقد استدل على ذلك بالمفعول الثاني اذا كان غير
مطابق للمذكور آخرا نحو ظننت وظنّاني قائما الزيدين قائمين فانه لا يضمر ولا يحذف اما الاول
فلتعذر الاضمار لانك ان قلت وظنانيه جعلت ضمير المفرد للمثنى وان قلت وظننتهما جعلت المفعول
الثاني مثنى والاول مفرد او اما الثاني فلانه مفعول لا يستغني عنه فلا يحذف وفيه نظر اما الاول
فلان الاضمار تدتا ... تى على المعنى المقصود وان اختلفا فيما ذكر كما في قوله تعالى وان كانت واحدة
لما كان المعنى المقصود الوارث فلا بعد فيه ههنا لما كان المعنى نسبة القيام واما الحذف فكما تقدم
لقيام القرينة كخبر المبتداء كقولك زيد والعمران قايمان ولا خلاف في ان اعمال كل واحد من الفعلين
جايز على ما ذكرناه وان كان البصريون يختارون اعمال الثاني والكوفيون يختارون اعمال الاول
والدليل على ما ذهب اليه البصريون مجيئ ذلك في القرآن في مثل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا
وهاؤم اقرؤا كتابيه ولولا كان العمل للثاني لقال هاؤم اقرؤه كتابيه ووجه الاستدلال
هو انه لو اعمل الاول كان الاحسن اقرؤه ولم يات اقرؤه فدل على انه لم يعمل الاول ولا يستقيم ان
يقال جاء على احد الجايزين فانا لم نختلف في الجواز وانما اختلفنا في الاحسن واذا ثبت ان اعمال
الاول ليس بالاحسن وجب ان يكون اعمال الثاني احسن اذ لا قائل بثالث ولو كان في كلام غيرهم لا مع
غيرهم ولا يستقيم ان يقال جاء محذوفا منه المضمر وان كان على غير الاحسن ولا اعمال للاول
فانه يؤدي الى ان يكون الاجماع على قراءة ليست بالاحسن ومثل ذلك لم يات في القراءة المجمع عليها
اصلا فثبت ان ما صار اليه البصريون اولى ومن حيث المعنى هو ان اصل المعمول ان يلي عامله وهذا
الظاهر يلي الثاني فكان اولى بان يكون عاملا له مما فصل بينه وبينه فاصل وانشد سيبويه مستدلا
على ان الاول يحذف او يضمر استغناء عنه بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف وهو ح
ومن يك امسى بالمدينة رحله   فاني وقيار بها لغريب
ويقول ضابئ البرجمي   رماني بامر كنت منه ووالدي   بريا ومن اجل الطوى رماني

ويقول الفرزدق   اني ضمنت لمن اتاني ما جنى   وابي وكان وكنت غير غدور
واعترض بانه لا ينتهض لان فعيلا وفعولا صالح للمتعدد فلا حاجة الى تقدير الحذف ويقوى مذهب
الكوفيين انه يلزم من خلافه الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف فكان ضعيفا ثم قال وتقول على
المذهبين قاما وقعدا اخواك وقام وقعدا اخواك فذكر المسئلة الاولى على اختيار البصريين
والثانية على اختيار الكوفيين وليس يعني ان المسئلتين جميعا على المذهبين جميعا وانما جمعهما
في الذكر وقصدا الى التفصيل قال وليس قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال من قبيل
ما نحن بصدده اذ لم يتوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول وهذا البيت انشده سيبويه
قال ولو نصبت لفسد المعنى واورده صاحب الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين وما ذكره
سيبويه اظهر وبيانه انه لما كان لو تدل على امتناع الشيئ لامتناع غيره من حيث التقدير واذا اتى
ان يكون ذلك مقدرا وجب ان يكون غير حاصل فيجب على هذا ان يكون ما يذكر بعدها منفيا
ان كان مثبتا ومثبتا ان كان منفيا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منتفيان واذا قلت
لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان حاصلان واذا ثبت ذلك كان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة حبا
ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجها الى قليل
وهو داخل في سياق جواب لو لوجب ان يكون طالبا القليل فيكون قائلا في صدر البيت انه لا
يطلب القليل وفي عجزه انه طالب القليل وهو متناقض وايضا فانه قال بعده ولكنما اسعى لمجد
مؤثل وفهم من سياق كلامه انه لا يطلب الا الملك فلا يستقيم ان يكون لم اطلب موجها الى قليل لانه
يلزم ان يكون طالبا القليل فيكون قائلا في البيت الذي بعده انه لا يطلب الا الملك وفي هذا البيت
انه يطلب القليل وهو متناقض واذا ثبت انه ليس موجها للقليل ثبت انه ليس من هذا الباب اذ
شرطه ان يكون الفعلان موجهين الى شيئ واحد فهذا هو الذي قصده سيبويه وجرى الزمخشري على ما
اراده واما صاحب الايضاح فالظاهر انه قصد الى جهة اخرى وهو انه لم يعطف لم اطلب على قوله كفاني
ليلزم ما تقدم ولكنه جعلها واو الحال واذا كانت واو الحال لم يلزم ان يكون الطلب مثبتا بل يجب ان يكون
منفيا على ظاهره فكانه قال لو كنت ساعيا لادنى معيشة كفاني القليل غير طالب له فيكون الفعلان موجهين
الى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير يصح ان يكون من هذا الباب ويكون قد اعمل الاول والظاهر
مع سيبويه اذ استعمال واو العطف اكثر وايضا فانه قد فهم من سياق كلام الشاعر انه لم يقصد الا الى نفي طلب
الملك في سياق لو لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل فكانه تفسير للمفعول الذي حذفه في قوله ولم اطلب
ولو كان من هذا الباب لاقتضى ان يكون اعمال الاول اولى لان الفصيح قد عدل عن اعمال الثاني مع
امكانه الى اعمال الاول على وجه يستلزم ضعفا فلولا انه اولى لما اغتفر من اجله الضعف الذي لزمه
وهو حذف الضمير من ولم اطلب واذا اضمرت في نحو كسوت وكساني اياها او كسانيها دينا جبة
فان كانت الجبة واحدة فلا اشكال وان كانت متعددة وجب ان يكون التقدير مثلها نحو

المغنى للعلم به لان التقدير وكسا في جبة والضمير لها لما يلزم من كون الضمير نكرة وهو بعيد لان
التقدير فكسا في جبة والضمير لها وايضا فانه يؤدي الى ان يكون الضمير لغير من يعود عليه واضمار
منطلق في قولك ظننت وظنني اياه او ظننيه زيدا منطلقا اشكل لان الظاهر لغيره وفيه ضمير غيره واضماره
يوجب تعيينه والجواب انه لما لم يكن مقصودا بالذات واضمر مجردا عن الضمير صح جعله لغيره مضمنا
والمعتبر في ثلثة لم يجئ في هذا الباب مسموعا فمنعه الجرمي واجازه الاخرون وقالوا في لعل وعسى
زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لصحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة
وقالوا لو اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا
يستلزم حذف منصوب عسى قال ومن اضماره قولهم اذا كان غدا فاتني اي اذا كان ما نحن عليه غدا
وهذا اضمار جائز لقيام قرينة دلت عليه وليس اضمارا قبل الذكر لان القراين قائمة مقام تقدم الذكر فان
تقدم امر او حال جاز ان يكون في كان ضميره كما لو قال لا يكون كذا غدا وكان فعل مخصوص ذكرا او قرينة
فالمعنى اذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسره به لانه مستغن عما تقدم من القراين فلذلك فسره
بقوله اذا كان ما نحن عليه غدا ولو رفع غدا لكان جائزا وتعين ان يكون فاعلا وانما جاء وجوب
الاضمار ضرورة نصب غدا ويجوز ان يكون غدا متعلقا بكان فتكون التامة ويجوز ان يكون متعلقا
بمحذوف على ان يكون كان الناقصة فصل وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر يقال من فعل فتقول
زيد باضمار فعل ومنه قوله عز وجل يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن قرأها مفتوحة الباء
اي يسبحه رجال وبيت الكتاب ليبك يزيد ضارع لخصومة اي ليبكه ضارع والمرفوع في قولهم هل زيد
خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وكذلك في قوله عز وجل وان احد من المشركين استجارك وبيت الحماسة
ان ذو لوثة لانا وفي مثل العرب لو ذات سوار لطمتني انما ذكر الفعل لتعلق الفاعل به
اذ لم يعقل حقيقته الا به فلما فرغ عن ذكر المقصود ذكر حكم ما يتوقف عليه وهو الفعل ولم يذكر
وقوعه ظاهرا للعلم به وان كان ذلك مفهوما من قوله وقد يجيء وحذف الفعل على ضربين واجب
وجائز فالواجب ان تقوم قرينة تدل على خصوصية الفعل ويكون معه ما يمتنع بجامعته للفعل والجائز
فيما عدا ذلك ثم ذكر من الجائز قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال وليبك يزيد ضارع لخصومة
وشبهه وذلك انه لما قيل يسبح على ان يسبح كان ذاك دالا عليه فلما قيل بعد ذلك رجال علم ان المراد يسبحه
رجال وكذلك ليبك يزيد وتقديره فاعلا احسن من تقديره خبر مبتدا ولان القرينة فعلية فكان
تقديره الفعل اولى والبيت ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
والضارع الذليل والمختبط السائل لانه كان يجبرهما وقوله مما متعلق بمختبط اي بتداوم من دكك او
يختبط من اجل ذلك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة وقبله
سقى جدثا امسى بروهة ثاويا من الدلو والجوزاء غادٍ ورائح
وروي ليبك يزيد بفتح الياء وكسر الكاف ونصب يزيد وهو واضح ويخرج بذلك عن الاستشهاد به

وكذلك اذا قلت في جواب قول من قال من ضرب زيد فانه يفهم ان المعنى ضرب زيد فانه يفهم ان المعنى ضرب زيد وكذلك
ما اشبهه وذكر من الواجب هل زيد خرج وان كان موهما ان المسئلة لا شذوذ فيها وانها سائغة مثلها
في ان زيد خرج وليس الامر كذلك بل هل زيد خرج شاذ وهو على شذوذه متقدر على ذكره وانما لم يحسن عندهم
هل زيد خرج وشبهه اما لان هل بمعنى قد على ما يقوله سيبويه فكانت بالفعل اولى فاذا وقع بعدها
الاسم كان كوقوعه بعد قد ولا يسوغ ذلك فلا يسوغ هنا واما لان هل موضوع للاستفهام والاستفهام
مقتض للفعل في المعنى فكان ذكر الفعل بعده لفظا هو القياس ولا يرد عليه ازيد خرج فان الهمزة
تصرفوا فيها بما لم يتصرفوا في هل ولذلك جاء ازيدا ضربت ولم يجز هل زيدا ضربت ولذلك يحسن ان
زيدا كرمني اكرمته ولم يحسن متى زيد اكرمني اكرمته ولا في غيرها من ادوات الجزاء الا في ضرورة الشعر
كقوله صعدة نابتة في حاير اينما الريح تميلها تمل
وقال آخر فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي
والمرفوع بعد اذا الشرطية جائز فيه عند سيبويه الامران فاذا ثبت ذلك وجاء تخريج المسئلة على وجه
شذوذ فحملها على وجه مستقيم اولى من حملها على وجه آخر من الشذوذ فتقديرها بالفعل اولى من تقديرها
بالابتداء فانه اذا قدر الفعل وقد علتها ما يقتضيه واذا قدر الابتداء لم يوفر عليها ما يقتضيه
لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك اولى ونقل عن الجرمي انه مبتداء ونقل عن سيبويه جواز الامرين ومذهب
سيبويه في ان زيد خرج جواز الامرين وهو الصحيح وعنه في اذا الشرطية جواز الامرين ايضا وكذلك
لو انك جئتني ولو انتم تملكون والمختار انه فاعل في الجميع ومن ذلك قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فانه قد دلت القرينة على خصوصية الفعل ووقع معه ما لا يصح ذكر الفعل معه وهو الفعل المفسر
لانه لو ذكر لادى الى الجمع بين المفسر والمفسر فيصير الكلام مفسرا غير مفسر والاول مفسرا غير مفسر وقد صح بعضهم كونه مبتداء
وكذلك قوله تعالى ولو انهم صبروا وهو كل موضع وقعت ان المفتوحة فيه بعد لو وانما وجب حذفه
لقيام القرينة الدالة عليه وهو ما في ان من معنى الثبوت ومعه ما هو في المعنى مفسر فكان مثل
استجارك في قوله وان احد من المشركين استجارك ولذلك لو قيل ولو صبروا لم يجز ولو قيل ولو انهم صبروا
لكان جائزا فهذا مما يدل على ان تصرفهم فيه الى الفعل وقد ناعت العرب في خبر ان ههنا ان لا
يكون الا فعلا ان امكن محافظة على صورة الفعل من حيث اللفظ فيقولون لو ان زيدا قام
قمت ولا يقولون لو ان زيدا قايم قمت فاذا لم يمكن اغتفروه لانه راجع الى امر لفظي فاعتبار المعنى اجدر
فيقولون لو ان زيدا اخوك لاكرمته ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
وسيأتي حكمها في ذلك في فصل الحرف ومنه قولهم لو ذات سوار لطمتني ويحتمل ان تكون لو
للتمني وان تكون شرطية ولا تخرجه عن التمثيل فاذا قدرت شرطية قدر جوابها محذوفا واذا قدرت للتمني
لم يحتج الى تقدير وهو مثل للكريم يجني عليه لئيم كان اصله ان رجلا شريفا لطمته امة فقال ذلك
على معنى لكنت محتملة فتكون شرطية او على معنى التمني فيكون للتمني قال ومنه المثل الا حظية

فلا الية أي أن لا تكن لك في النساء حظية فأني غير الية وقوله تم ولو انهم صبروا على معنى ولو ثبت
يروى هذا المثل منصوبا ومرفوعا فاذا نصب فليس من هذا الباب فانما يكون من باب خبر كان المحذوف
عاملها على ما سيأتي واذا رفع كان من هذا الباب وتجوز حذفه لأن القرينة في اصل المثل دلت على المراد
وقد اشتملت على امر لا يجوز بجامعة الفعل معه وهو كونه مثلا وتقديره ان لا تكن لك حظية وتجوز
ان يقدر كان تامة وناقصة إذ لا يخل ذلك بالمعنى ويقال ان اصل ذلك ان رجلا كان لا تحظى عنده امرأة فلما
تزوج منهم لم تأل جهدا في ان تحظى عنده فطلقها ولم تحظ فقالت الا حظية فلا الية اي ان لم يثبت لك
حظية فاني لا آلو جهدا في قصد الحظوة او ان لم تكن لك حظية واذا نصبت فالتقدير ان لم اكن حظية فتكون
ناقصة لا غير وصار مثلا في المدارة والتحبب الى ذوات الغرض لا تقوله فلا الية ان نصب فظاهر ويكون نصبه
كنصب حظية بكان مقدرة واذا رفع جاز ان يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره فانا غير الية الا انه وضع
لا موضع غير من غير تكرار وذلك قليل وساغ لكونه مثلا وانما جاء ذلك فيهما مع التكرار ويجوز ان يكون
لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا الية حاصلة وهو ايضا قليل والله اعلم قوله المبتدأ والخبر هما الاسمان
المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق قال الشيخ حد المبتدأ والخبر بحد واحد بعد ذكرهما بخصوصية
اسميهما وقبل ذلك غير مستقيم اذ لا يستقيم ان يحد مختلفان بحقيقة واحدة كما يمتنع ان يقال الانسان والفرس
جسم متحرك ويقصد به تحديدهما فكذلك ههنا فان زعم انه حد باعتبار ما اشتملا عليه من الامر العام وهو
كون كل واحد منهما مجردا عن العامل لم يستقم الا على تقدير ان يذكرا باسميهما من تلك الجهة العامة ومثال
ذلك ان يقول الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الفرس والانسان فان اطلاق الاخص باعتبار مجرد الاعم
خطأ كاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا لانه لا دلالة له تضمن وهي غير مستعملة ويمكن ههنا ان
يقال المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان للاسناد وانما التكلف في ذلك لعلمه بما يرد عليه لو افرد وذلك
لانه لو افرد المبتدأ وقد علم ان النحويين انما يميزونه بكونه مسندا اليه لورد عليه اقائم الزيدان فانه
اسم ليس مسندا اليه وهو مع ذلك مبتدأ عندهم فيخرج عن الحد ما هو منه فلا ينعكس وكذلك اذا حد
الخبر بكونه مسندا به ورد عليه اقائم الزيدان لانه مسند به وليس بخبر فلا يطرد فلما لم يمكنه افرادهما
لذلك ولم ير الخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحد واحد لئلا يرد عليه ذلك فيه وكان يمكنه ان يجمع
بكونه مسندا اليه ويرد فيه القسم الآخر وهو الصفة التي بعد حرف النفي وحرف الاستفهام رافعة لظاهر
الا انه كره التنويع في الحد والتحقيق ان المعنى الذي كان به المبتدأ مبتدأ معنى واحد وهو كونه اسما
مجردا عن العوامل له صدر الكلام في الاصل فهذا هو المعنى الذي سمي باعتباره مبتدأ وانما عدل النحويون
عن تعريفه به كيلا يؤدي الى الدور في حق المبتدأ لانه لا يعرف ان المبتدأ له صدر الكلام في الاصل
حتى يعرف كونه مبتدأ في الاصل فاذا لم يعرف كونه مبتدأ الا بذلك كان دورا فعدلوا عنه لقلة
فائدته الى كونه مسندا اليه وان لزم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائدة للمتعلم لان ذلك القسم في
حكم العدم لقلته وندوره وخبر المبتدأ وان كان يكون فعلا وجارا ومجرورا وجملة اسمية راجع الى كونه

في التقدير ولذلك اغتفر قولهم فيه انه اسم لانه في المعنى مفرد يحكم به على المسند اليه والمفرد اما
ان يكون فعلا واما ان يكون اسما واما ان يكون حرفا لا جائز ان يكون حرفا لما تقدم من انه لا يكون احد
جزئي الجملة ولا ان يكون فعلا لما تقدم من ان الفعل انما يسند الى ما بعده فوجب ان يكون اسما وانما جاز
وقوع غيره في الصورة لانه بتأويله لان الفعل الذي وقع خبرا بتأويل الاسم قال والمراد بالتجريد
اخلاؤهما عن العوامل التي هي كان وان وحسبت واخواتها لانهما اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما
القرار على الرفع قال الشيخ قد ذكر اجناس العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر ثم بين ان دخولها
عليهما مما يخرجهما عن كونهما مرفوعين بما كانا معمولين لها وقال تلعبت بهما وان كان اكثرها انما تلعب بواحد
اما على ارادة ان الرفع الحاصل بعد دخولها غير الرفع الذي كان فيهما واما على معنى ارادة التفصيل بعد
الاجمال اي بعضها تلعب بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جائز بقولك الزيدان ضربا
العمرين فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضرب الاثنين جميعا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد
منهما ضرب واحدا وعليه قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وقالت
اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباؤه قال وانما اشترط في التجريد ان يكون من اجل
الاسناد لانهما لو جردا لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها ان ينعق بها غير معربة لان
الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد
تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه ونظيره
ذلك ان معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزئين وشبههما بالفاعل
ان المبتدأ مثله في انه مسند اليه والخبر في انه جزء ثان من الجملة لان المعنى الذي به يحصل
التركيب المقتضي للاعراب اذ لولا ذلك لكانا على ما ذكر حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب فيها وشبههما
بالاصوات في كونها غير معربة لانتفاء مقتضي الاعراب ثم ذكر في الاصوات في البناء ما يقتضي
ان بناها كان لمانع كغيرها من المبنيات فجاء من ذلك تناقض ظاهر وهو ان يكون نفي الاعراب لانتفاء
السبب لوجود المانع وانتفاء السبب في وجود المانع ويجوز ان يكون اراد بالاصوات التي ينطق
بها من غير تركيب مثل الف با واشباههما من المفردات التي لا يقصد فيها تركيب فيندفع الاعتراض
ثم ذكر العامل فقال وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما وقد تقدم ان العامل هو المعنى الذي
يتحقق به مقتضي الاعراب وللنحويين في تعيينه ههنا مذاهب فذهب البصريون المتأخرون الى ما ذكره
وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم الى ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل للاسناد
رافع له وهو والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل في الخبر
والخبر عامل في المبتدأ فوجه الاول انه معنى يقتضي الامرين جميعا اقتضاء واحدا في تحقيق
ما به ثبت الاعراب فوجب ان يكون هو العامل فيهما كما في ظننت ولا بد من اخذ التجريد
باتفاق لانه لولا التجريد لانتفى ذلك المعنى الذي يكون هنا الاعراب منه فوجب اعتباره ووجه

الثاني انه عدمي فوجب أن لا يصار اليه على انفراده الا لضرورة ولا ضرورة تلجئ باعتبار
الخبر فوجب ان يكون المبتدأ معه جزءًا في العمل وهذا ليس بشيء في التحقيق فانه وان كان عدميا
ففيه اعتبار الوجود فهو الاسناد فلم يكن عدميًا صرفا بل معه وجود فصار ثالزيادة التي اعتبروها
لاجل الوجود لا معنى لها ولو قدر عدميًا فليس هو ههنا موجبا ولا سببا في التحقيق وانما هو كالعلامة
للشيء وقد يكون العلامة عدما ثم تخصيص الخبر بزيادة مع استواء الاسناد اليهما تحكم محض فلو صح
اخذ المبتدأ عاملا في الخبر لصح ان يكون الخبر عاملا في المبتدأ ووجه قول الكوفيين ان كل واحد
منهما لا يكون مسندا او مسندا اليه الا باعتبار اخيه فوجب ان يكون احدهما عاملا في الاخر اذ لا يتحقق
ذلك المعنى الا به وهذا ليس بمستقيم فان المعنى الذي اقتضى أن يكون احدهما مبتدأ هو المعنى الذي اقتضى أن
يكون الآخر خبرا فصار المقتضي لمقتضى الاعراب فيهما واحدا فيجب ان يكون هو العامل فيهما أصله ظننت زيدا
قائما فانا متفقون على ان العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعا الاقتضاء الذي به
تقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا كذلك وايضا فان هذه العوامل كالعلامات فاذا جعل كل واحد
منهما علامة على رفع الآخر ادى الى ان تكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه وهو خلاف القياس
العقلي فان قيل فقد عمل أيا في تدعو وتدعو في أيا في قوله تعالى أيا ما تدعوا اجيب بان
اسماء الشرط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية فاختلفت الجهتان
وايضا فانا قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيد قائما وكان زيدا قائم فيجب ان يكونا مرفوعين
على ما كانا عليه لوجود الرافع لكل واحد منهما ولا يستقيم اخذ التجريد لهم في ذلك لانه يلزمهم ان قائم
مرفوع على ما كان مرفوعا به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه فلو اخذوا التجريد قيدا مع ما ذكروه
لا يغني عنهم هذا الاعتراض والذي حملهم على ان لا يأخذوه كونهم توهموا انه عدم محض فتركوه لذلك
فلزمهم ما ذكرنا . ثم شرع يشبههما بالفاعل على ما تقدم من ان المرفوعات كلها مشبهة بالفاعل فشبه المبتدأ
من حيث كونه مسندا اليه وشبه الخبر من حيث كونه جزءا ثانيا من الجملة وقد شبههما بافتقار كل واحد منهما
الى جزء ينضم اليه كافتقار الفاعل الى جزء ينضم اليه وكل ذلك قريب فصل والمبتدأ على
نوعين معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كالتي في قوله عز وجل ولعبد مؤمن واما غير موصوفة
كالتي في قولهم ارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وتحت رأسي سرج
وعلى ابيه درع قال الشيخ لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته فقوله ونكرة
يعني نكرة مقربة من المعرفة وتقريبها من المعرفة بوجوه منها ان تكون موصوفة لانها اذا اتصفت
تخصصت فقربت من المعرفة ومثل بقوله سبحانه وتعالى ولعبد مؤمن والمراد كل عبد مؤمن ومثل
ذلك ليست الصفة فيه مصححة للابتداء بل مثلها في قولك في الدار رجل عالم والذي يصحح ذلك صحة قولك
رجل خير من امرأة وقولهم تمرة خير من جرادة وذلك جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد مختص كان في
معنى العموم وذلك يصح مستقلا واما غير موصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وام

وام المتصلة فانها اذا دخلت عليها دلت على ان المتكلم عالم باثبات الحكم لاحدهما الا انه لا يعلمه بعينه
فهو يسأل عن التعيين واذا كان الحكم معلوما صار الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة
واما نكرة في سياق النفي كقولهم ما احد خير منك فان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كانت
للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة واما ان يكون في كلام مقدر بالفاعل كقولهم شر اهر ذا ناب فان معناه
ما اهر ذا ناب الا شر واذا كانت في معنى الفاعل صح الابتداء به لان الفاعل
محكوم عليه قبل ذكره فكانه موصوف فالوجه الذي صح الاخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي
في معنى الفاعل ومنه شر يجيئك الى مخة عرقوب مثل يضرب في شدة الضرورة المحوجة الى ما لا يليق ومنه
مأربة لا حفاوة اي حاجة جاءت بك لا عناية بنا وذلك جار في كل نكرة اخبر عنها بجملة فعلية على ما
ذكر من المعنى وقد قيل ان المصحح كونه موصوفا في المعنى اي شر عظيم ومأربة عظيمة وقيل لما فيه من معنى
التعجب وقال سيبويه وقد ابتدؤا بالنكرة على غير هذا وذلك قولهم أمت في حجر لا فيك اي على غير باب
شر اهر ذا ناب وسلام عليكم لانه ليس على معنى شر ولا معنى الدعاء وانما المعنى مدحه بانه لا اعوجاج
فيه قال وهو شاذ واما نكرة فقد تقدم عليها خبرها وهو ظرف وجار ومجرور وقد كثر كلام الناس فيه
فعامة البصريين لا يجوزون رجل في الدار واتفقوا على تجويز في الدار رجل فاما الكوفيون فقالوا
فاعل مثل في الدار زيد فان ارتفاع زيد عندهم ايضا بالفعل المقدر ورده البصريون بجواز ان في
الدار زيدا وبجواز في داره زيد لان الضمير يوجب ان يكون المقدر زيد في داره وذلك يمنع كونه فاعلا
وقال البصريون هو مبتدأ ثم اختلفوا في تعليله فقال قوم انما جاز في الدار رجل لانه تعين
للخبرية ولم يجز رجل في الدار لاحتمال ان يكون صفة فينتظر السامع الخبر فلا يلزم من جواز في الدار
رجل مع نفي الاحتمال جواز رجل في الدار مع بقاء الاحتمال وهذا غير مستقيم لان مثل هذا
الاحتمال لا يمنع بدليل قولهم زيد القائم فانه خبر له باتفاق مع انه يجوز ان يكون صفة
ويجوز ان يكون خبرا فينتظر السامع الجواب فلم يكن هذا الاحتمال مانعا الثاني ان الغرض ان يبين
قرب النكرة من المعرفة في الموضع الذي وقعت فيه النكرة مبتدأة وهذا الفرق لم يحصل للنكرة تقريبا
من المعرفة وقال قوم انما جاز في الدار رجل لان الخبر في معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره
فلم يات الا بعد ان صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما جاء معرفة
وجاء نكرة ويرد عليه جواز قائم رجل على انه خبر مقدم ويجاب اما بكثرة تصرفهم في الظروف
واما بقوة معنى الفعل فيه حتى قال كثير بان الفعل مقدر مرادا واما بان يكون الظرف تعين تقديمه للخبرية
فصل والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له
وذلك قولك زيد غلامك وعمرو منطلق والجملة على اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية
وذلك زيد ذهب اخوه وعمرو ابوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار قال الشيخ
الخبر الذي يتضمن الضمير هو كل اسم من اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات كلها وانما احتاجت

الى الضمير لانها تعمل عمل افعالها فان كانت في الحقيقة للمبتداء اسندت الى ضميره في المعنى وان كانت لغيره
فلابد من تعلق ذلك الغير بضميره والا كنت مخبرا بالاجنبي عن الاول واما غيرها فلا عمل لها فلم يحتج الى
ضمير وزعم الكوفيون ان كل خبر لمبتداء فيه ضمير ويا ولون غير المشتق بالمشتق وهو تعسف غير محتاج
اليه قوله والجملة على اربعة اضرب وانما هي على ضربين كما تقدم في اول الكتاب ولكنه قسم الفعلية فالمجردة
عن الشرط والجزاء سماها فعلية والمتضمنة للشرط سماها شرطية والمتضمنة للظرف سماها ظرفية والاكثر
على ان المتعلق المحذوف في الظرف فعل كما اختاره وتقديره استقر فيها لان الاصل التعلق للافعال
فاذا وجب التقدير فالاصل اقرب واستدل بانه يقع صلة فوجب تقديرا الفعل ليكون جملة واجيب بانه
انما تعين الفعل لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف غيرها وزعم قوم ان المتعلق اسم تقديره مستقر لانه
خبر مبتداء والاصل فيه ان يكون مفردا فكان اولى والذي يضعفه الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل
كل رجل في الدار فله درهم والوقوع فيها في مثل كل رجل عالم فله درهم ثم الاكثر على ان الظرف تضمن
الضمير ومعنى الاستقرار لما صار نسيا منسيا لا يذكر واستدل ابو علي على ذلك بامتناع قائما زيد في الدار
وشبهه بقولهم كلمته فاه الى في وبعته بابا بابا في ان الاصل جاعلا ومفصلا ولكنه مرفوض تضمنه
فاه بابا بابا حتى صار الضمير فيه واستدل ايضا بقول كثير

فان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر اجمع

اذا قلت هذا حين اسلو ذكرتها فظلت لها نفسي تتوق وتنزع

وتقريره انه لو كان الفعل مقدرا لكان الضمير محذوفا معه فيكون اجمع موكدا لغير مذكور واستدل بانه
كان يجب ان يرتفع زيد في الدار زيد بالفاعلية لا بالابتداء واتفقوا على انه لا يخبر بظرف الزمان عن
الجثث لوقوعه بلا فايدة بخلاف ظرف المكان وبخلاف المعاني وقولهم الليلة الهلال متاول اي حدوث
الهلال وكذلك قوله اكل عام نعم تحوونه واما مثل قولهم اليوم يومك فوجهه ان المعنى اليوم حصول
الحين المنسوب اليك لانه قد يطلق اليوم بمعنى الحين مثل قيمتك يوم فلان امير ونحو ما اجازه الكوفيون
من اليوم عشرون يوما اي حصول عشرين يوما واما ما اجازه بعض البصريين من قولهم اليوم الجمعة
واليوم السبت بتاويله على الاجتماع والسكون من معنى الجمعة والسبت فضعيف يا باه المنع في اجازة
بقية الايام اضعف فصل ثم قال ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المبتداء وذ
قولك في الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوما فيستغني عن ذكره وذلك في
مثل قولهم البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم وقوله ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
من ضمير يعود اليه وانما كان كذلك ليحصل الربط بين الخبر والمخبر عنه والا كان اجنبيا
وقد يكون الضمير معلوما لكثرة ذلك النوع من الكلام فيستغني عن التصريح به كما مثل فصل
ويجوز تقديم الخبر على المبتداء كقولك تميمي انا ومشنوء من يشنؤك وكقولهم سواء محياهم
ومماتهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قال الشيخ انما جاز تقديم الخبر على المبتداء

لان المتكلم اذا قال زيد من زيد قائم تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من انه قائم او قاعد الى ما لا يحصى
كثرة فاذا تقدم الخبر ارتفع هذا الاشكال وقول الكوفيين لا يجوز تقديم الخبر في غير ما اوجبه استفهام
ونحوه مردود بقولهم تميمي انا ومشنوء من يشنؤك وسواء محياهم ومماتهم ومثل بقوله سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم في تقديم الخبر وقال المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه وقد التزم تقديمه
فيما وقع فيه المبتداء نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل واما سلام عليك وويل لك
وخير بين يديك وما اشبهها من الادعية فمتروكة على حالها اذا كانت منصوبة منزلة منزلة
الفعل وانما ينتهض مثالا لما ذكره اذا جعل سواء خبر مبتداء مقدما واما اذا جعل سواء خبر ان
وانذرتهم ام لم تنذرهم فاعلا لها خرج عن هذا الباب وهو قول كثير من الناس ولكن الذي ذكره
هو قول الاكثر وهو الفصيح لان سواء ليس بصفة في اصل الوضع فاجراؤه على باب الاسمية اولى
من اجرائه على باب الوصفية ولو كان صفة في الاصل لكان تقديره فاعلا احسن الا ترى ان
قولك مررت برجل قايم ابوه احسن من قولك مررت برجل قايم ابوه وقولك مررت برجل سواء
هو وابوه احسن من قولك مررت برجل سواء هو وابوه فكذلك ههنا اذا جعلته غير فاعل فيكون
سواء خبرا مقدما كان اولى من جعله فاعلا فيكون سواء خبران واما قوله ءانذرتهم ام
لم تنذرهم فهو فعل مقدر بالمصدر واصله كما مثل وانما عدل به عن اصله تقوية لمعناه في غرض
التسوية فان همزة الاستفهام وام نص في استواء ما وقع بعدهما فلما قصد الى تقرير معنى الاستواء
استعمل ذلك اللفظ مجردا عن معنى الاستفهام منقولا للاستواء خاصة وهم ينقلون الكلام وان
كان في الاصل لمعنى الى معنى آخر لاجل بعض ذلك المعنى الا ترى انهم يقولون اما انا فافعل كذا
ايها الرجل ولا يعنون النداء وانما يقصدون الاختصاص لما في النداء من معنى الاختصاص
وتمثله بذلك مع تميمي انا يشعر بانه عنده من قبيل الجائز ولانه قطعه عن قوله وقد التزم حيث
ذكر قبله والظاهر انه مما التزم فيه التقديم لانه لم يسمع خلافه مع كثرته وسر ما فهم منه من المبالغة
في معنى الاستواء حتى نقلوا ما ذكرناه من التغيير فناسب تقديمه تنبيها على المبالغة وعلى التغيير
وقول ابي علي سواء مبتداء لان الجملة لا يكون مبتداء مردود بان المعنى سواء عليهم الاستغفار
وعدمه وبانه كان يلزم عود الضمير اليه ولا ضمير يعود عليه في هذا الباب كله وقد تقدم الكلام
على تقديم الخبر على المبتداء اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا واما قوله سلام عليك وويل له
فاورده اعتراضا على قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتداء نكرة والخبر ظرفا فهذا نكرة والخبر
ظرف ولم يلتزم تقديمه فقال هذا المصحح للابتداء به غير التقديم كما ان المصحح لقولك رجل عالم في الدار
غير التقديم ثم بين المصحح فيه لكونه لم يتقدم ذكره وان كان بابه ما تقدم وبين ان المصحح كونه في المعنى
بمنزلة المصدر المنصوب واذا كان في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب كان معلوما نسبته الى فاعل
فعله فتخصص لان معنى سلاما سلمت سلاما عليك فالسلام المذكور سلام فاعل الفعل المقدر وهو في الرفع

على ذلك المعنى فهو مخصص في المعنى اذ تقديره سلام مني او سلام مني فقد صار مقربا من المعرفة لذلك ثم
قال وفي قولهم اين زيد وكيف عمرو ومتى القتال عطف على قوله فيما وقع في قوله وقد التزم تقديمه
فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا فهذا مما التزم فيه تقديم الخبر على المبتداء ولا يكون الا متقدما وكلا
يكون الا خبرا وانما كانت متقدمة لانه قسم من اقسام الكلام وكل باب من ابواب الكلام فالقياس ان
يتقدم اوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والعرض والترجي والتنبيه والتشبيه
والنداء وانما كان كذلك لانهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السامع من اول الامر
ليتفرغ فهمه عما عداه لانه لو كان مؤخرا لجوز السامع عند سماعه اول كلامه ان يكون ذلك من كل واحد
من اقسام الكلام فيبقى في حيرة واشتغال خاطر وانما كانت خبرا لانك ما ان تجعل ان مبتدا وزيدا
الخبر او لا باطل ان يكون هو وامثالها مبتدا الا ان المبتدا والخبر شيء واحد والمبتداء يكون مرفوعا
ومحال ان يكون الابنية هي زيد او زيد هو الابنية واذا ثبت ذلك فلا يجوز الا ان يكون خبرا واذا كانت خبرا
كان ظرفا متعلقا بمحذوف وذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتداء المذكور فصل ويجوز
حذفها جميعا فمن حذف المبتداء قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شممت ريحا المسك والله او
رايت شخصا فقلت عبد الله وربي ومنه قول المرتش اذ قال الخميس نعم قال الشيخ الحذف على قسمين واجب
وجائز فالجائز ان تقوم قرينة لفظية او حالية دالة على الحذف فمن حذف المبتداء اذا قامت عليه
القرينة قول المستهل الهلال والله وذاك عند تراى الناس الهلال وشبهه والحذف الذي يكون واجبا
ان يقع مع ما تقدم لفظ موقع الخبر مستغن فحينئذ يكون الحذف واجبا وسياتي امثلة تدل على
ذلك ثم قال ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا انت ام ام سالم اذا ههنا للمفاجاة وهي تدل على الوجود فلا تخلو اما ان تريد
وجودا مطلقا او لا تريد ذلك فان اردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر وان لم ترد الوجود
ولكن اردت قياما او قعودا او ما اشبه ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس فيه ما يدل عليه كما اذا قلت زيد
في الدار فاما انه يريد الوجود او امر اخر كما تقدم فان اردت الوجود فلا تاتي به وان اردت
غيره لم يكن بد منه اذ ليس فيه ما يدل عليه وقوله عز وجل فصبر جميل يحتمل الامرين اي فامري صبر جميل او فصبر
جميل اجمل يعني من حذف المبتداء او حذف الخبر قال الشيخ الا ان حذف المبتداء اولى من اوجه
احدها ان حذف المبتداء اكثر وحمل الشيء على الاكثر اولى من حمله على الاقل والاخر ان الكلام سيق
للمدح بحصول الصبر له فجعل المبتداء محذوفا يحصل هذا المعنى وجعل الخبر محذوفا لا يحصله لانه
غير مخبر بان الصبر الجميل اجمل من قام به ولذلك يقول المتكلم الصبر الجميل اجمل ولم يرزق منه شيئا
الثالث ان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت ينبغي ان تكون على معناها وهي منصوبة وهي في النصب
اذا قلت صبرت صبرا جميلا فانت في حال النصب مخبر بالصبر واذا جعلت المبتداء محذوفا في حال
الرفع كنت مخبرا بالصبر فهو موافق للمنصوب فهو اولى والاخر هو ان المبتداء اذا كان محذوفا كانت

قرينة حالة وهو قيام الصبر به دليلا على المبتداء المحذوف فيحسن حذفه واذا كان الخبر هو المحذوف
وليس ثمة قرينة لفظية ولا حالية تدل على خصوص الخبر المحذوف كان ما ذكرته من حذف المبتداء اولى
ثم قال وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده وقد تقدم
ضابط ذلك وقد قيل في المرفوع بعد لولا انه فاعل بفعل مقدر اي لولا حصل او وجد وليس ببعيد والاستدلال
لهم بانه لو كان مبتداء لكانت ان مكسورة لا ينهض لانهم انما اوقعوها موقع الاسم المجرد لما كان الخبر ملتزما
حذفه والاستدلال عليهم بانه لو كان فاعلا لم تدخل ان لا ينهض لانها عندهم حينئذ واقعة موقع
الفاعل لا انها دخلت على الفاعل ثم قال ومما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسده قولهم اقائم
الزيدان وضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما وقولهم كل رجل
وضيعته قال الشيخ ليس هذا من باب المبتداء المحدود على الحقيقة كما تقدم الكلام عليه في اول المبتداء
وانما سماه مبتداء لما تقدم من ان المبتداء في التحقيق الاسم المجرد الذي له صدر الكلام ولا يحتاج في التحقيق
الى خبر لانه في معنى ايقوم الزيدان فقايم مخبر به كالاخبار بالفعل والزيدان فاعل مثله في ايقوم الزيدان
وانما ذكر الحذف على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدئين والتحقيق فيما ذكرناه ونحو قايم زيد يجوز
ان يرتفع على المبتداء فيكون زيد فاعلا ولا ضمير فيه ويجوز ان يكون خبر مبتداء مقدما فيه ضمير لزيد
واما نحو اكرم منك زيد فلا يكون مبتداء وزيد فاعلا لانه لا يرفع الظاهر ولكن خبرا مقدما على زيد او مبتداء
خبره زيد وعلى الوجهين يحمل اكرم منك الزيدان ايضا لصحة الاخبار باكرم منك عن التثنية والجمع و
غيرهما واما من جوز مررت برجل خير منك ابوه بالخفض في خير فيجوز ان يكون اكرم منك زيد من باب
اقايم الزيدان واختلف في مثل ان قايما الزيدان فاجازه ابو الحسن واما من منع قايم الزيدان فلا
لجوازه لانه فرعه واما من اجاز فيحتمل الجواز لكونه مبتداء ويحتمل المنع لان في المعنى الخبر عن الزيدين
ومن حذف الخبر لزوما قولهم لعمرك لافعلن ونحوه وتقديره قسمي او يميني لسد الجواب مسده كما ذكر
في لولا وقوله ضربي زيدا قايما واخواتها قال الشيخ ضابط هذا الباب ان يتقدم مصدرا وما هو
في معنى المصدر منسوبا الى فاعله او مفعوله ويقع حال منهما او من احدهما على معنى يستغني فيه بالحال عن
الخبر وللنحويين فيه ثلاثة مذاهب احدها مذهب اكثر المحققين من اهل البصرة ان التقدير ضربي زيدا
حاصل اذا كان قايما حذف متعلق الظرف على القياس المعروف وهو ان الظرف اذا وقع صلة لموصول
او صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا لمخبر عنه تعلق بمحذوف فاذا كان متعلقه عاما وهو مطلق
الوجود ثم لما كان الحال شبيها بالظرف حذف لدلالته عليه فبقي ضربي زيدا قايما المذهب
الثاني وهو مذهب الكوفيين ان التقدير ضربي زيدا قايما حاصل فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة
المبتداء وعلى القول الاول يكون الحال من تتمة الخبر المقدر والمذهب الثالث وهو مذهب بعض المتاخرين
واختاره الاعلم ان التقدير عنده ضربت زيدا قايما فضربي ههنا وان كان مصدرا قايم مقام الفعل
فاستقلت الجملة به وبفاعله كما استقلت في اقايم الزيدان والمذهب الصحيح هو الاول وبيانه ان

المعنى في قولك ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا إلا قائما وكذلك إذا قلت أكثر شربي السويق ملتوتا فإن معناه
ما أكثر شربي إلا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم كذلك إلا على تقدير البصريين وبيانه أن المصدر المبتدأ
أضيف وإذا أضيف عم بالنسبة إلى ما أضيف إليه كأسماء الأجناس التي لا واحد لها وجموع الأجناس
التي لها واحد إذا أضيفت أيضا إلى ما أضيفت عمت ألا ترى أنك إذا قلت ماء البحار حكمه كذا عم جميع مياه
البحار وكذلك إذا قلت علم زيد حكمه كذا عم جميع علم زيد فقد وقع المصدر أولا عاما غير مقيد بالحال
إذ الحال من تمام الخبر ثم أخبر عنه بحصوله في حال القيام فوجب أن يكون هذا الخبر للعموم لما تقرر
من عمومه لأن الخبر عن جميع المخبر فلو قدرت بعض ضربي زيدا ليس في حال القيام لم يكن مخبرا عن جميعه
وإذا تقرر ذلك كان معناه ما ضربني زيد إلا في حال القيام وعلى مذهب الكوفيين يكون الحال
من تتمة المبتدأ فيكون المخبر عنه مقيدا بالقيام فيتخصص فيكون المعنى الإخبار عن الضرب
في حال القيام أنه حاصل فلو قدرت ضربا في غير حال القيام لم يكن منافيا إذ لم تخبر إلا عن ضرب في
حال القيام بالحصول والإخبار عن شيء عام أو خاص بالحصول لا يمنع إخبارك عن غيره بإثبات الحصول
أو نفيه وأيضا فإنه إذا قال القائل أكثر شربي السويق ملتوتا وجعلنا ملتوتا من تتمة أكثر صار المعنى
الإخبار عن أكثر شرب السويق الملتوت أنه حاصل فيجوز على هذا أن يكون أكثر شرب السويق غير ملتوت
إذ لم يخبر إلا عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول وأكثر شرب سويق ملتوت إذا كان حاصلا لا يمنع
شرب سويق غير ملتوت أضعافا فوضحه أنا لو قدرنا أنه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير
ملتوت مائة مرة فأراد أن يخبر عن تسعة من الأول بالحصول لقال أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل
فتبين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الأول لا إخبار عن أكثر الشرب غير مقيد بالملتوت مخبرا عنه بحصوله
ملتوتا فلو قدرت أكثرية أخرى غير ملتوت لكان منافيا وعليه المعنى وأيضا فإنه يخرج عن هذا
الباب لأن الاتفاق على أن الحال المتعلقة بالمصدر المبتدأ لا يمنع من ذكر الخبر إذ لا خلاف في جواز
ضربي زيدا قائما خير من ضرب عمرو ونحوه فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر وكذلك ضربي زيدا قائما
يوم الجمعة فإن قلت فهذا يصح على كل تقدير قلت إنما يصح عندنا إذا كان يوم الجمعة متعلقا
بقائم لا أن يكون خبرا وفساد المذهب الثالث من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى أما اللفظ
فإنه لو كان المبتدأ قائما مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في قولك أقائم
الزيدان إذ لو قلت ضربي أو ضربي زيدا لم يكن كلاما وأما من حيث المعنى فإن الإخبار يقع بضرب
عن زيد في حال القيام ولا يمنع هذا المعنى من أن يكون ثمة ضرب في غير حال القيام ألا ترى أنك إذا
قلت ضرب زيد قائما لم يمنع من أن يكون ضرب قاعدا وهو عين ما ذكرناه في بطلان مذهب أهل
الكوفة وقد ذكر بعض النحويين لبعض هذه المسائل وجها رابعا وهو أخطب ما يكون الأمير قائما
وشبهها فزعم أنه يجوز أن يكون ظرفية فيكون أخطب زمانا ضرورة أن أفعل لا يضاف إلا إلى
ما هو بعض له ويكون الخبر إذن نفس إذا المقدرة من غير متعلق لأنها هي المخبر بها كما لو قلت أخطب ما

يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة ولو قيل هذا المذهب في جميع المسائل لاستقام على تقدير
حذف مضاف وتقديره زمان ضربي زيدا قائما فلا يحتاج إلى حاصل على هذا وإنما خصوه بما فيه ما لكثرة
وقوع ما المصدرية ظرفا ولم يجيزوه في غيرها فيه لقلة وقوع المصدر ظرفا فإن قيل لعل قائما خبر كان
فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لو كان خبرا لجاز تعريفه ولا يجوز تعريفه والآخر لو كان خبرا لكان لم يكن
فيه دلالة على الظرف والحال له دلالة عليه وقد أجيز في قوله الحرب أول ما يكون فتية تسعى بزينتها
لكل جهول أربعة أوجه رفع أول وفتية ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه وأشكلها نصبهما
والوجه أن يجعل الثاني الخبر وأول ظرفا وفتية حالا من الضمير في تكون قوله كل رجل وضيعته أي وحرفته
وفيه مذهبان أحدهما أن الخبر محذوف ويكون الواو ههنا بمعنى مع فتدل على المقارنة فيكون معناه
مقرونان الآخر أنه ليس ثم خبر محذوف أصلا بل هذه الواو بمعنى مع فكما أنك إذا قلت مع لم تحتج
إلى الخبر فكذلك ههنا فإن قيل لم لم نصب ههنا فالجواب أنها إنما ينصب إذا كان قبلها فعل أو معنى فعل ولا فعل
ولا معناه ولا نصب وكان ينبغي أن يمثل في حذف الخبر لزوما بمثل لعمرك لأفعلن أيضا وقالوا في أنت أعلم وربك
أنه منه فإن التقدير وربك مجازيك كأنه جرى مجرى المثل ويستغني بأعلم الأول فلما كان المعنى في المقدر
المجازاة قدره فصل وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك زيد المنطلق والله إلهنا ومحمد
نبينا ومنه قولك أنا أنت وقول أبي النجم أنا أبو النجم وشعري شعري ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما
قدمت فهو المبتدأ قال الشيخ يرد على هذا أن الإخبار هي محط الفوائد وذلك لا يحصل إلا بما يجهله
المخاطب إنما إذا كان معرفة فالإخبار به لا فائدة فيه إذ هو حاصل عنده والجواب أن الإخبار ههنا لم يقع
بالحكم الذي هو الانطلاق وإنما وقع بالذات وفائدته إخباره عما كان يجوز أنه متعدد بأنه واحد في الوجود
وههنا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف شيئين في ذهنه أو أحدهما في ذهنه والآخر في الوجود
فيجوز أن يكونا متعددين فإذا أخبر المخبر بأحدهما عن الآخر كان فائدته أنهما في الوجود ذات واحدة
وهذا فيما كان متغاير اللفظ نحو قولك زيد المنطلق وإن كان لفظه لفظا واحدا فلا يستقيم فيه
هذا التقدير وإنما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار حالين كقولك شعري شعري وأنا أنا ونحوه
شعري الآن مثل شعري فيما تقدم أي المعروف المشهور بالصفات التامة وبعده لله دري ما أجن صدره تنام عيني
وفؤادي يرعى مع العفاريت بأرض قفر وكذلك قولهم الناس الناس أي الناس كالذين تعرف فصل
وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا منه قولك هذا حلو حامض وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو
العرش المجيد فعال لما يريد قال الشيخ إن قيل كيف يصح الإخبار بأمرين متضادين في حالة واحدة
فالجواب أنه لم يرد أنه حامض من كل وجه وحلو من كل وجه وإنما أراد أن فيه طرفا من هذا وطرفا من ذاك
وهذا ليس بمتناف ولذلك وقع في بعض النسخ ويجمعهما قولك مز فالأخبار المتعددة على قسمين قسم لا يستقل
المعنى فيه إلا بالمجموع وقسم يستقل بكل واحد منها فتنبه على القسمين ومما يورد على نحو حلو حامض من أنه إن
كان في كل منهما ضمير ففاسد لأنه يؤدي إلى أن يكون كل خبرا على حياله وإن كان في أحدهما فتحكم وإن لم يكن

فاسد فالجواب ان نقول بالقسم الأول ولا يلزم ان يكون كل خبرًا على حياله لأن المقصود جمع الطعمين
والضميران على اصلهما والمعنى فيه حلاوة وفيه حموضة وكان القياس جمعهما بالعطف الا ان خبر المبتداء
من نحو عالم وعاقل سايغ فيه الامران مع الاستقلال فكان هنا اجدر وتضمنا باعتبار معنى من ضمير آخر
يعود على المبتداء واستشهد بقوله وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد على ان للمبتدا خبرين
لأن هو ضمير فلا يكون موصوفا فتعين ان يكون ما بعده خبرًا عنه فقد مثل بما هو متعين لما ذكر
فصل إذا تضمن المبتداء معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم
الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله وما بكم من نعمة فمن الله وكقولك
كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم فاذا دخلت ليت ولعل لم يدخل الفاء بالاجماع وفي
دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب قال الشيخ انما تضمن المبتداء معنى الشرط
في هذه الصور التي ذكرها من حيث كانت دالة على معنى العموم لأن الذي في قولك الذي ياتيني فله درهم
للعموم لا للعهد وكذلك النكرة في كل رجل ياتيني فله درهم وقوله اذا كانت الصلة او الصفة
فعلا او ظرفا لأن الفعل مشعر بالسببية وكذلك الظرف لأنه متعلق بالفعل على القول الصحيح
ثم مثل بقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم وبقوله وما بكم
من نعمة فمن الله قال الشيخ فيها اشكال من حيث ان الشرط وما شبه به يكون الأول فيه سببا
للثاني تقول اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة وههنا الامر على العكس وهو ان الاول
استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل فلا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا للثاني
من جهة كونه فرعا عنه وتا ويله ان الآية جيء بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها
او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل فيتحقق اذا ان الشرط
والمشروط على بابه وان ذلك صح من حيث ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون معنى الشرط فيه
اما مضمونها واما الخطاب بها فمثال المضمون قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار
ومثال الخطاب بها قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة
لقوله فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم هو مضمون الجملة وهو مسبب عن الانفاق والمعنى بالخطاب بها
ان يكون نفس الاعلام بها هو المشروط لا مضمونها الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله فمن الله المشروط لكان
المعنى ان استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط مسببا للمشروط وهو وهم من قال ان الشرط
قد يكون مسببا واذا جعلنا الاخبار او الخطاب بنفس الجملة هو المشروط ارتفع الاشكال قوله
فان دخلت ليت ولعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب
فحجة صاحب الكتاب ان يقال انه حرف يمتنع دخوله على الشرط فلا يدخل على المشبه بالشرط قياسا على
ليت ولعل وتقريره ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله لانه قسم من اقسام الكلام وقد تقدم ان ان لا يليها الا معمولها

فلو دخلت على الشرط فلا يخلوا اما ان تعمل اولا وكلاهما باطل ووجه بطلانه ظاهر وايضا فان كلا
منهما الصدر الكلام فتتنافيان وقال الاخفش دخولها في خبر ان جائز والدليل عليه وروده ذلك
في القرآن وكلامهم فالوارد في القرآن قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم
يتوبوا فلهم عذاب جهنم وما احتج به سيبويه انما يصح ان لو اعتبر الواضع ولما لم يعتبره
دل على انه ملغى وليس لمذهب الاخفش رد وعلة الاصل على مذهب الاخفش غير ما ذكر سيبويه
وهو ان ليت ولعل انشاآن وما يقع خبرًا لهما غير محتمل للصدق والكذب فلا يجوز الجمع بين
قضيتين متناقضتين من وجه واحد لانه يؤدي الى ان يكون ما وقع بعد الفاء محتملا غير محتمل
وعلة سيبويه في الاصل المقيس عليه انهما حرفان يقتضي كل واحد منهما ان يكون له صدر الكلام
فلا يجتمعان لانه يؤدي الى التناقض والجواب ان ذلك في المشبه بالشرط فلا يلزم مع انه
قد ثبتت الفاء واعتذر لسيبويه عن قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
باعتذارات ثلاثة احدها قالوا ان الفاء زائدة وهذا ليس بشيء لان سيبويه لا يقول بزيادة الفاء
فكيف يحتجون له بشيء لا يقول به الثاني ان ان لم تدخل على الذي ونحن كلامنا في ان التي
تدخل على الذي وليس ايضا بشيء لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا فرق بين ان تدخل
على الموصوف وتدخل على الصفة الثالث ان قالوا ان الفاء ليست بزيادة وانما هي عاطفة
جملة على جملة ويكون خبر ان قد تم بقوله قل ان الموت الذي تفرون منه
وهذا اقواها وهذا كله بحث المتأخرين الظاهر انه مبني على نقل الزمخشري وقد اوضحه مبطلا
في غير المفصل وهو بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه
بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما الفقه فيبعد منه وقوعه في
مخالفة الواضحات وقد يورد على مثل قل ان الموت ان الفرار ليس سبب الموت فكيف اجيب به
واجيب عنه من وجهين احدهما ان المعنى ان الفرار المظنون سببا للنجاة سبب لاخبارهم بملاقاة
الموت معه كما ذكر في غيره والثاني ان ما يلزم على كل حال يحسن ان يجي جزاء على ابعد الاحوال
فيجئ اثباته من طريق الاولى مثل نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله

ومن هاب اسباب المنية يلقها وان رام اسباب السماء بسلم

واذا جاز ذلك في صريح الشرط فالمشبه به اولى وفي دخول نحو المكرم لي فانا اكرمه في هذا
الباب نظر وكذلك كل رجل يكرم فانا اكرمه ونحوه مما وصل باسم فاعل او مفعول او نحوهما قال
صاحب الكتاب خبر ان واخواتها هو المرفوع في نحو قولك ان زيدا اخوك ولعل بشرا
صاحبك وارتفاعه عند اصحابنا بالحرف لانه اشبه الفعل في لزوم الاسماء والماضي
منه في بنائه على الفتح فالحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك ان زيدا
اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك وكان عمرا الاسد منزلة فرس عمرو الاسد

وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه

قال الشيخ إنما لم يحد خبر ان لأنه اما ان يحد باعتبار المعنى او باعتبار اللفظ فاما باعتبار المعنى فقد تقدم ما يرشد اليه وهو خبر المبتداء واما من حيث اللفظ فقد قال هو المرفوع والعامل عند البصريين هو ان والدليل عليه أنها اقتضت شيئين اقتضاء واحدا فكان عاملا كعلمت والكوفيون يقولون هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول ان وحجتهم ان زيدا كان عاملا في اخوك لاقتضائه إياه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء في أخوك باق ايضا في زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله لوجب ان لا ينصب زيد بان وقد انتصب فدل على انه ليس بباق قالوا ان ضعيفة عن معاني الافعال فلا تعمل في الجزئين عمل الافعال وبيان ضعفها قوله

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذا أهلك وأطيرا

بنصب أهلك وقولهم ان بك زيد ماخوذ وبمثل كانهن فتيات لعسا كان في ديار من الشمس ومثل ان لله در قوم يريدونك بالبيض والسمر شقا وقد اول اني إذا اهلك على معنى اني اقول والقول يحذف كثيرا او على حذف إذن والبنا على ضمير الشان وانما قدم منصوبها على مرفوعها لأوجه ثلثة أحدها للفرق بينها وبين ما شبهت به وشبهها بالافعال ظاهر فلم يحتج الى ذكره والثاني ان الفعل الذي شبهت به له عملان عمل اصلي وعمل فرعي فالاصلي ان يتقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي ان يتقدم منصوبه على مرفوعه وهذه فرع فعملت عمل الفرع الثالث انه انما قدم لئلا يودي الى محذور وهو الاضمار في الحروف لانك لو قلت ان قائم زيدا فقيل لك اجعل مكان زيد ضميرا لكنت اما ان تأتي به متصلا او منفصلا وكلاهما فاسد فالذي يودي اليه فاسد وبيانه انك لو اتيت به متصلا لم تخل ان يكون صورة ضمير النصب والرفع فان كان ضمير الرفع فهو فاسد لانه يودي الى الاستتار في الحروف وان اتيت به منصوبا لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع وان كان منفصلا لم تخل ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يستقيم لان المضمر اذا ولي عامله وجب ان يكون متصلا والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا فصل وجميع ما ذكر في خبر المبتداء من اصنافه واحواله وشرايطه قايم فيه ما خلا جواز تقديمه الا إذا وقع ظرفا كقولك ان في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم يعني باصنافه كونه معرفة ونكرة ومفردا او جملة وباحواله كونه متقدما ومؤخرا ومحذوفا وبشرايطه انه اذا كان جملة فلا بد له من ضمير واذا حذف فلا بد له من قرينة اما حالية او مقالية واذا كان ظرفا والمبتداء نكرة فلا بد من تقديم الخبر فان قيل يلزم من قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتداء من اصنافه واحواله وشرايطه قايم فيه ان يجيز ان زيدا اضربه لانه يجوز زيدا اضربه فالجواب عنه من وجهين احدهما انه

لم يذكر ذلك اصلا واذا لم يذكره فانما حكم باشتراكهما فيما ذكر لا فيما لم يذكره فقوله وجميع ما ذكر انما اراد جميع ما ذكرته لانه اراد وجميع ما يكون خبرا للمبتداء يصح ان يكون خبرا لان والثاني وهو الاقوى لشموله الجواب عن هذه الصورة وغيرها انه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر الى آخره الا ان خبر ان شارك خبر المبتداء في الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لان بشرايطه وانتفاء موانعه لا ان كل موضع صح ان يكون خبرا للمبتداء يصح ان يكون خبرا لان ولذلك لا يلزمه ان ابن زيد ولا ان من ابوك وان جاز من ابوك وابن زيد مبتدأ وخبرا بالاتفاق فان قيل فهذا يودي الى الدور لانه قصد الى تعريف خبر ان واذا لم يعرف خبرها الا بعد دخولها ودخولها لا يعرف الا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا سلمنا انه ليس بدور الا انه يبطل فايدة التعريف لانه اذا قصد الى تعريف خبر ان بكونه خبر المبتداء وكان خبر المبتداء منقسما باعتبار خبر ان في صحة بعضه وامتناع بعضه كان تعريفا للاخص بالاعم والجواب انه لا يتوقف كونه صالحا لان يكون خبر ان على دخول ان بل يعرف ذلك قبل دخول ان بان يقال لكل مبتدء وخبر لا منافاة بينهما وبين ان فصالح ان يكون خبر المبتداء خبرا لان وسمي الدور واما الثاني فانه انما يلزم لو كان قصد الى التعريف به ولا احد يعرف خبر ان بذلك وانما عرفه بكلام معناه ان الخبر الذي يصح دخول ان عليه وعلى مبتداه بقوله هو المرفوع في قولك ان زيدا اخوك ولعل بشرا صاحبك فلم يثبت انه خبر لان لا يلزم اعطاؤه احكام الخبر من حكمه لانه انما حكم باحكام خبر المبتداء بعد صحة كونه خبرا لان واما كل موضع يمتنع فيه ان يكون خبرا لان من اصله فلا يحكم عليه بشيء فصل وقد حذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عددا اي ان لهم مالا ويقول الرجل للرجل هل لكم احد ان الناس عليكم فتقول ان زيدا وان عمرا اي ان لنا وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر إذ مضوا مهلا وتقول ان غيرها ابلا وشاء اي ان لنا وقال يا ليت ايام الصبا رواجعا اي ليت لنا ومنه قول عمر بن عبد العزيز للقرشي مت اليه بقرابة فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اي فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل وهذا ظاهر على ما نبينه واما قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر إذ مضوا مهلا فواضح ايضا اي ان لنا محلا وموضع استشهاده اي ان لنا محلا في الدنيا وان لنا مرتحلا الى الآخرة وان في السفر راحلين عنها مهلا اي امهالا اي طولا وروى مثلا اي وان لنا فيهم مثلا وقد روى في كتاب سيبويه وان في السفر ما مضوا مهلا فيكون ما مصدرية فيكون تقديره مضيهم فيكون التقدير بدل الاشتمال وبعد ان محلا استأثر الله بالبقاء وبالعدل وولى الملامة الرجلا ويقولون ان غيرها ابلا وشاء لمن رأى لك امتعة وخيلا او غير ذلك فتقال هل لك غيرها فيقول ان غيرها ابلا وشاء اي ان لنا غيرها ويحتمل ان يكون ابلا منصوبا على التمييز من غيرها او بدلا من غيرها او موصوفا لغيرها وقد تقدم عليه فلا بد ايضا من تقدير تقديم الخبر لئلا يودي الى ان يلي ان ما ليس باسمها ولا خبرها وقال يا ليت ايام الصبا رواجعا وللناس فيه ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب البصريين ان رواجعا

منصوب على الحال وخبر ليت محذوف تقديره ياليت أيام الصبى لنا رواجعا فيكون حالا من الضمير في لنا
اى ياليت ايام الصبى مستقرة لنا في حال كونها رواجعا ومذهب الفراء ان ليت تنصب الاسمين جميعا على لغة
بعض العرب لان ليت بمعنى تمنيت وهم يقولون تمنيت زيدا قائما كذلك هذه ومذهب الكسائي ان
رواجعا منصوب باضمار تكون فيكون من باب ما اضمرت فيه كان قال ومذهب البصريين أولى
إذ قد ثبت حذف الخبر مع ارادته وهو عين ما حملوه عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت أن ليت عاملة
نصبا في الجزئين فيحمل عليه البيت ولا ثبت مثل ذلك لا اثبت واما مذهب الكسائي وان كان خيرا
من مذهب الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع الا ان مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار
كان وقد وقع في بعض النسخ وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري والظاهر انه اخذ اذا
اثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه وهذا الكلام بمجرده غير مستقيم اذ لم يسمع عن العرب ولا يستقيم
ان يقول احد ليت شعري مقتصرا من غير انضمام شيء آخر اليها وانما المعروف ليت شعري اى الرجلين
حاصل عندك أو ازيد عندك ام عمرو ونحو ذلك وقوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها
المحزون محمول على الحذف للقرينة والمعنى اجتمع ام لا او اتعود كما كنت ونحو لانه يرثيه ونصب
مسافر على النداء ومعنى ليت شعري من أبوك ونحو ليت علمي متعلق بما يجاب به هذا القول
الا ترى لمثل ذلك في كلامهم كقولك علمت من أبوك ولا خلاف ان من استفهام ههنا ويرادهما
علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فرأى اولا انه من قبيل ما حذف خبره وقام كلام آخر مقامه مثل لولا
زيد لكان كذا فاثبته فيما حذف فيه الخبر ثم رأى انه يصح ان يطلق عليه الخبرية كما يطلق على الجار
والمجرور انه خبر لكان لأنه على المتعلق الذي لا بد منه فكأنه مذكور فاسقطه او يكون الامر بالعكس

فصل خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل منك ولا احد
خير منك وقول حاتم ولا كريم من الولدان مصبوح يحتمل امرين احدهما ان يترك فيه
طائفة الى اللغة الحجازية والثاني ان لا يجعل مصبوحا خبرا ولكن صفة محمولة على محل لا مع
المنفي وارتفاعه بالحرف ايضا لان لا يحذف بها حذف ان من حيث انها نقيضتها ولا نه لا
لزومها فصل ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون لا اهل ولا مال ولا باس ولا فتى الا علي
ولا سيف الا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا اله في الوجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه في كلامهم أصلا اسم ما ولا المشبهتين بليس هو في قولك ما زيد منطلقا
ولا رجل افضل منك وشبههما بليس في النفي والدخول على المبتداء والخبر الا ان ما اوغل
في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعا
فقيل ما زيد منطلقا وما احد افضل منك ولم يدخل لا الا على النكرة فقيل لا رجل افضل
منك وامتنع لا زيد منطلقا واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

قال الشيخ لا يدل على اثباته عند الحجازيين اذ يحتمل ان يكون صفة على محل لا وكونه يجعل على
مذهب الحجازيين خبرا وعلى مذهب التميميين صفة تحكم وانما يثبت مذهب الحجازيين اذا كان المنفي
مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فيكون ذلك الدليل
الواضح على انها خبرا مرفوعا ولو كان صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب والذي يوضح
ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله ولا كريم من الولدان مصبوح وهو مثل ما استشهد
لاهل الحجاز وبعضهم يقول البيت لحاتم والجرمي يقول لابي ذويب وقبله

هلا سألت هداك الله ما حسبي عند الشتاء اذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفا مصرمة في الرأس منها وفي الاصلاب تمليح
اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

وفي كلام سيبويه ما يدل على ان رفع خبر لا بالابتداء الذي كان رافعا قبل دخول لا لان لا وما عملت
فيه في موضع رفع بالابتداء وهو ضعيف لازم في أن وذو الفقار سيف كان لمنبه بن الحجاج فاخذه
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وذو الفقار وعلى قوله لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي
لا يصح أن يكون خبرا لانه مستثنى من مذكور والمستثنى كذلك لا يصح أن يكون خبرا عن المستثنى
منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه ذكر المنصوبات قال صاحب الكتاب
المفعول المطلق هو المصدر سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث
والحدثان وربما سماه الفعل ولم يتعرض لحده في ظاهر كلامه استغناء عنه بما دل عليه من
اسمه في قوله المفعول المطلق هو المصدر لان معنى المفعول المطلق هو الذي فعل على الحقيقة من غير
تقييد فلما كان الاسم يدل على الحقيقة استغنى عنه لانه لو ذكره لم يزد عليه ثم قال هو المصدر
فذكر اسما من الاسماء التي هو اشهر اسمائه عند النحويين ولا سيما المتأخرين فانهم لا يكادون
يقولون الا المصدر ولا تكاد تسمعهم يقولون المفعول المطلق ويجوز ان يكون خصه بهذا
الاسم تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين في انه مشتق من الفعل ولذلك تعرض بعد قوله
هو المصدر فقال سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه واذا كان هو وغيره سواء في تعيينه فترجح هذا
الاسم بمعنى مقصود وان لم يكن متعلقا بما هو فيه كان اولى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة مقصودة
ثم ذكر بعدها الاسماء التي ليس فيها ما فيما تقدم وهو الحدث والحدثان ثم ذكر بعدهما الاسم الذي هو
اقلهما ذكرا وهو قوله الفعل ومقتضى مذهب الكوفيين ان يسمى المصدر صادرا والفعل مصدرا
لان المصدر محل الصدور وهو عندهم الفعل والصادر من حصل له الصدور وهو المصدر عندهم
واجاب ابن الانباري بانه مصدر بمعنى مفعول لانه اصدر عن الفعل مثل مركب بمعنى مركوب
ومشرب بمعنى مشروب واجيب بانه لم يجئ مفعل بمعنى مفعول ولو سلم فنادر بعيد وقال
بعضهم المصدر ما حصل به الصدور وكما حصل الصدور بمحل المصدر عنه يحصل للصادر واجيب عنه

بانه تخليط لاسم المكان بالفعل وقيل سمي مصدرا لانه ذو صدور واجيب بانه يلزم ان يسمي الفاعل
مفعلا لانه ذو فعل وهذا بحث لفظي وقد استدل البصريون بان معني الاشتقاق موافقة
لفظين في حروفهما الاصول وبمعنى الاصل فاذا جعل الفعل اصلا لم يستقم لانهما لم يتفقا
على معنى الاصل وان جعل المصدر اصلا استقام واذا لم يشترط في اللفظين معنى الاصل لم يستقم
معنى الاشتقاق لانه اما ان يعتبر معنى اي معنى كان او لا يعتبر معنى اصلا وكلاهما ظاهر الفساد
واستدل الزجاج بانه لو كان الامر كما زعموا لم يكن مصدر الا وله فعل لكون المصدر فرعه وليس
بواضح لانه مشترك الالزام اذ يقال لو كان الامر بالعكس لكان لكل فعل له مصدر لكون الفعل
فرعه وبحو نعم وبئس وليس افعال ولا مصدر لها واستدل ابن السراج بانه لو كانت المصادر
مشتقة من الافعال لم تختلف كما لم تختلف ابنية الفاعلين والمفعولين ونحوهما وهو ضعيف
ومشترك الالزام واستدل الكوفيون بان المصدر يعل لاعلال الفعل فكان فرعا واجيب
بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعية اصلية فان يكرم فرع اعلال اكرم وا عد فرع اعلال
يعد وليس فرعا في غيره قالوا اكد به والتاكيد فرع واجيب بما تقدم قالوا عمل في المصدر
والمعمول فرع واجيب بان الحرف عامل وليس معموله فرعا له ثم قال وينقسم الى مبهم نحو
ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين يعني المبهم ما لا يدل على اكثر مما يدل عليه
الفعل ولا يفيد سوى التاكيد ويعني بالموقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل
وهي على ضربين ضرب يستفاد منه النوع وضرب يستفاد منه العدد فصل
وقد يقترن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر
على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا
وقوله عز وجل وتبتل اليه تبتيلا وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا
وغير المصدر كقولك ضربته انواعا من الضرب واي ضرب وايما ضرب قال الشيخ نبه
على انه لا يشترط في المفعول المطلق ان يكون مطابقا للفعل الذي ينتصب به في اللفظ بل يجوز ذلك
ويجوز خلافه ولذلك كان الحد شاملا للمعنيين جميعا ولكن الشرط فيهما جميعا المعنى ثم قال وذلك على
نوعين مصدر وغير مصدر فاثبت اسم المصدر لانواع المصدر ونفاه ولا يستقيم ان يذكر نوع شيء
وينفي اسم جنسه عنه والجواب ان المصدر الثاني لم يرد به ما اريد بالمصدر في اول الباب
من قوله هو المصدر والمصدر يطلق باعتبارين احدهما كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل
ويطلق ويراد به كل اسم لحدث له فعل اشتق منه كقولك ضربت ضربا وقتلت قتلا فالاول
هو الذي يقصد في المنصوبات والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب اعمال المصادر فاذا
ثبت ذلك فقوله وهو على ضربين مصدر يعني به المصدر الذي له فعل اشتق منه فجاز ان ينفي
المصدر عن بعض اقسام الاول لانه لم يطلق باعتبار المصدر الاول فثبت ان الذي نفاه

غير الذي اثبته والتناقض انما يلزم اذا كان عين ما اثبت ...... هو عين ما نفي واما
اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضائر ولا يلزم منه تناقض باتفاق ثم قسم المصدر باعتبار
الثاني الى قسمين قسم يكون الفعل المذكور معه موافقا له في اصل الاشتقاق وقسم ليس كذلك
فالاول نحو قوله عز وجل والله انبتكم من الارض نباتا وقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا
لان تبتيلا وان كان له فعل يجري عليه فليس بمصدر لتبتل ولكنه يلاقيه في اصل الاشتقاق
اذ الجميع من باب واحد وهو الباء والتاء واللام وكذلك انبتكم من الارض نباتا وفي مثله
قولان احدهما ان تبتيلا بمعنى تبتلا وهو ظاهر قوله مما هو بمعناه وكذلك انبتكم من الارض
نباتا والثاني انه لما كان تبتل مطاوع بتل كان متضمنا له وكذلك انبت وان كان على العكس
تبتل ويلزم على الاول الوقوف على المسموع فلا يقال لكرته انكسارا ولا انكسر كسرا اذ لم يثبت
كونه بمعناه وعلى الثاني لا يلزم والثاني قعدت جلوسا وحبست منعا لان الجلوس وان كان
له فعل يشتق منه فليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق ولكنه بمعناه لانه لذلك شرط
في جميع الباب ثم قال وغير المصدر وقد تبين انه اراد بغير المصدر المفعول المطلق الذي ليس له
فعل يجري عليه مذكور ولا غير مذكور كقولك ضربته انواعا من الضرب لان الانواع ليست
مصدرا باعتبار ان لها فعلا يجري عليه اذ النوع انما هو موضوع لقسم من اقسام الشيء على
اي صفة كان ولكنه استعمل ههنا في هذا المحل المخصوص مرادا به ضرب مخصوص بيانا لما
فعله الفاعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لاشتماله على الحقيقة التي كان بها كذلك
وكذلك اي ضرب وايما ضرب ثم قال ومنه رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد
القرفصاء نبه على انه نوع من غير المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسما من اسماء الفعل لا
ينطلق على غيره بخلاف قولك انواع اذ الانواع يكون للفعل وغيره وبين النحويين اختلاف
في ان نصب القهقرى وشبهه على كونه مفعولا مطلقا هل لكونه اسما من اسماء الفعل قصد به
ههنا بيان ما فعله فاعله او صفة لرجوع مخصوص حذف موصوفها واقيمت مقامه فانتصب
نصبه وعوملت معاملته والاختيار الاول ولذلك نبه عليه فقال لانها انواع من
الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا والذي يدل عليه استعمالها كذلك مجردة
عن موصوفها مطلقا ولو كانت صفة لجرت على موصوفها اما لازما واما جائزا ولما لم تجر على
موصوف كانت كالاسماء التي ليست بصفات ثم قال ومنه ضربته سوطا تنبيها على ان
هذا يخالف ما تقدم من حيث ان وضعه للآلة المخصوصة الجسمية الا انه استعمل في هذا
المحل المخصوص لضرب به بيانا لما فعله فاعل الفعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لذلك
فصل والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة على ثلثة انواع ما يستعمل اظهار
فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له اصلا وثالثها يكون دعاء

وغيرُ عاءٍ فالنوع الأول قولك للقادم من سفره خير مقدم ولمن يقرمط في عداته مواعيد
عرقوب وللغضبان غضب الخيل على اللجم ومنه قولهم اوفرقا خيرًا من حُبّ بمعنى أو أفرقك
خيرًا من حبٍ منها ما يُستعمل اظهار فعله واضماره ومنها ما لا يُستعمل اظهار فعله ترك ذكر المنصوب
بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع ما تقدم فلم يبق الا المنصوب بفعل مضمر وذكر ثلثة أقسام
قال ما يستعمل اظهار فعله الى آخره وليس بجيد فان القسمين الاولين شاملان لجميع المقسوم والحصر معلوم بين
النفي والاثبات وليس بينهما درجة ثالثة فيجعل لها قسمًا لان هذا القسم الثالث إمّا ان يستعمل اظهار
فعله فيكون من الاول وأمّا ان لا يستعمل فيكون من الثاني ولعله اراد بالثاني ما لا يستعمل اظهار فعله وله
فعل مشتق منه فيكون الثالث ما لا يستعمل اظهار فعله ولا فعل له مشتق منه وتمثيله في التقسيم يدل
عليه لانه مثل في النوع الثاني بامثلة كلها لها أفعال مشتقة منها ولم يمثل في النوع الثالث الا بما
لا فعل له مشتق منه كقولك فرا وبهرا وشبهه تدل ذلك على انه مقصود فان قيل هذا يفسد من وجه
آخر وهو انه لم يلزم من كل ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المصدر ان لا يجوز اظهار فعله
ومعلوم ان ضربته سوطًا من ذلك واظهاره جايز باتفاق فالجواب ان هذا غير لازم لان النوع الثاني
قسم ما لا يستعمل اظهار فعله ولا يلزم ان يكون منهما ما يظهر فعله وما ذكر يكون من القسم الاول وهو
الذي يستعمل اظهار فعله واضماره فثبت انه غير لازم ولا يستقيم ان يكون اراد بقوله وما يستعمل اظهار
فعله ما له فعل نصبه وما لا يستعمل اظهار فعله ما لا فعل له ينصبه فانه فاسد من جهة انه لا مصدر الا
وله فعل نصبه في التقدير فالنوع الاول كقولك للقادم من سفره خير مقدم وهو ما قامت فيه قرينة
تدل على الفعل المحذوف من غير زيادة ولمن يقرمط في عداته اي يردد فيها ولا يفي مواعيد عرقوب
عرقوب بن من العمالقة سأله اخوه شيئًا فاستمهله الى اطلاع نخلة فلما اطلعت سأله فقال حتى تبلح ثم
حتى تزهي ثم حتى ترطب ثم حتى تصير تمرًا فلما صار تمرًا جذه ليلًا ولم يعطه شيئًا فضرب مثلًا في اخلاف
الوعد قال الشماخ وواعدتني ما لا احاول نفعه   مواعيد عرقوب اخاه بيترب وقال الاشجعي
وعدت وكان الخلف منك سجية   مواعيد عرقوب اخاه بيترب
وقال   كانت مواعيد عرقوب لها مثلا   وما مواعيدها الا الاباطيل
ويترب بنقطتين وفتح الراء موضع قريب باليمامة وانكر ابو عبيدة على من قال بيثرب بالثاء المثلثة لان
العمالقة لم تكن بالمدينة وغضب الخيل على اللجم يقال لمن غضب على من لم يبال به لان الخيل لا يبالي بغضبها على اللجم
وقولهم اوفرقا خيرًا من حب مثل لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره ويقال رهباك خير من رحماك
ورب فرق خير من حب ويقال ان الحجاج لما حبس غضبان بن القبعثري ثم جاء كتاب عبد الملك
بان يطلق كل مسجون احضره فقال انك لسمين فقال ضيف الامير يسمن فقال لاحملنك على الادهم
فقال مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال انت القائل لاهل العراق تعشوا الجدي
قبل ان يتغداكم قال ما نفعت قائلها ولا ضرت من قيلت فيه فقال اتحبني يا غضبان فقال

اوفرقا خيرًا من حب فذهبت مثلًا واذا ثبت ان المثل جرى كذلك ضعف اظهار الفعل في مثله والفرق
بينه وبين مواعيد عرقوب أن لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلًا وانما يذكر مع فعله او مع عزمه على
سبيل التمثيل والفرق بينه وبين غضب الخيل على اللجم انه يقال غضب غضب الخيل ثم اختصر فقيل
غضب الخيل فجاز الوجهان ولو ثبت ان الاصل في اصله غضب الخيل لكان القياس حذف الفعل
ايضًا ثم قال والنوع الثاني قولك سقيًا ورعيًا وخيبة وجدعًا وعقرًا وبؤسًا
وبعدًا وسحقًا وحمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا وافعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة
عين ولا افعل ذلك ولا كيدًا ولا همًا ولا فعلن ذلك ورغمًا وهوانًا وهو الذي يجب اضمار فعله
ولكنه له فعل نحو سقيًا ورعيًا الى اكثر من تمثيل هذا القسم من جهة ان امره سماعي وليس له ضابط كلي
يضبط ما انتشر وما طريقه ذلك ليس في الحقيقة من النحو وانما هو من اللغة واذا تعلق بالنحو امر من
اللغة على ذلك اكثر النحويون من تمثيله ليكون قد حصل لهم منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف
بالضوابط والقوانين فان الضابط يغني عن كثرة التمثيل وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف في
هذه المواضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره الا انه لا يصح ان يكون ضابطًا نحويًا لانه
يحتاج الى النظر في كل لفظة هل كثرت او لم تكثر وذلك من حظ اللغوي واستدل سيبويه على وجوب
الحذف في مثله بما معناه انه سمع كثيرًا من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لاحتياجهم الى الاوزان
والقوافي وغير ذلك فلم يظهر الفعل في كلام واحد منهم فلو كان من الجايز لقضت العادة بجريانه
في كلام واحد منهم ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرين لذلك فلم ينقل فلم يسمع فلم يجز اظهاره
قوله جدعًا الجدع قطع الانف وقطع اليد ايضًا وقطع الاذن ايضًا وقطع الشفة ايضًا وعقرًا
من قولهم عقره الله جسده وحلقًا من قولهم حلقه اي اصاب حلقه وبؤسًا من بئس اذا افتقر وسحقًا
من اسحقه الله فسحق سحقًا اي بعد وحمدًا وشكرًا من حمدت الله وشكرته وعجبًا من عجبت وكرامة
ومسرة من اكرمته وسررته ويقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين ونعمة العين قرتها من نعمت عينك
وكذلك نعام عين ونعامة عين ونعم عين ويقول المراد لا افعل ذلك ولا كيدًا ولا همًا من لا اكاد
ولا اهم اي لا أقاربه ويقال ولا كودًا ولا مكادة ولا كادة ويقول المراد على التناهي لافعلن ذلك
ورغمًا وهوانًا من رغم انفه رغمًا ورُغمًا ثم قال ومنه منثرًا الى النوع الاصلي وفصله من
نوعه لانه يعرف بضابط يجري عليه ما لا يسمع من مفرداته وهو قوله ما انت الا سيرًا سيرًا
وما انت الا قتلًا قتلًا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل واستغنى
بالتمثيل واتى فيه بما يوهم انه من الضابط وليس بشرط وهو تكراره سيرًا سيرًا فانه قد يسبق الى الذهن
ان التكرار قام مقام ذكر الفعل كما هو ثابت باتفاق في مثل زيد سيرًا سيرًا وقولك الطريق الطريق
وقد نقل الثقات ان العرب تقول ما انت الا سيرًا من غير تكرار كما تقول تكرارًا في انهم لا يظهرون
الفعل ابدًا فان قلت يندفع هذا الوهم بقوله ما انت الا سير البريد وليس فيه تكرار قلت

قد يتوهم المتوهم انه يشترط اما التكرار وأمّا الإضافة لأنه لفظ زايد فيه لكأنه قام مقام المحذوف
والضابط لهذا القسم ان يتقدم نفي وما هو في معنى النفي داخل على اسم وبعده اثبات لا يصح ان
يكون ما بعد الاثبات خبرا عن الأول فعند ذلك اذا نصبته على المصدر وجب الحذف ولو فقد
شرط مما ذكرناه لم يلزم هذا الحكم فلو لم يوجد النفي فقلت انت سيرا او انت سير البريد لم يجب حذف
الفعل بل تقول انت تسير سيرا باتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن منصوبا بفعل مضمر أصلا كقولك
ما تسير الا سيرا باتفاق ولو لم يكن مما لا يصح ان يكون خبرا عن الأول لم يصح نصبه باتفاق كقولك
ما سيرك الا سير وقيل ومعنى نفي لينتدرج نحو أنما انت سيرا ونحو مثل زيد ابدا سيرا وزيد سيرا سيرا
ثم قال ومنه قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء وفصله ليبين أنه نوع ثالث من
النوع الأصلي وهو ايضا باب له ضابط يحمل عليه أشباهه وضابطه ان يتقدم جملة متضمنة فوايد
فاذا ذكرت فوايدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها فحذفوا الفعل لقيام القرينة الأولى
وهي الجملة التي هذه فوايدها والزهو لان اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظا
ومعنى كقوله تعالى فشدوا الوثاق فان شد الوثاق متضمن لفوايد وجودية من منّ واسترقاق
او فداء او قتل فلما ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر لم يذكروا افعالها وقيل فاما منا بعد
واما فداء ولو قيل في مثله فاما تمنون منا واما تفدون فداء لم يجز ثم قال ومنه مررت فاذا
له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ الثكلى واذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل
وهو ايضا قسم قياسي وضابطه ان يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى من هو
منسوب اليه في المعنى كقولك لزيد صوت صوت حمار فقولك لزيد صوت جملة على الصفة المذكورة
استغنى عن الفعل بما في قولك صوت من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظا فاغنى عنه لفظا ومعنى
ولو قلت في الدار صوت صوت حمار كان ضعيفا لان الفعل الذي يقدر لا بد ان ينتسب الى فاعله
وهو غير معلوم فلذلك ضعف ولو قلت لزيد ثوب صوت حمار لم يجز لفقدان ما يدل على الفعل
وقال سيبويه لانك مررت به في حال تصويت يعني انه دال على الحدوث كالفعل فكان لك له
صوت بمنزلة فاذا هو يصوت فظاهر كلامه انه منصوب بمعنى قولك له صوت لانه بمعنى يصوت
والصحيح انه منصوب بفعل مقدر دل ذلك عليه اى يصوت صوتا مثل صوت الحمار ويجوز رفعه
على الصفة او البدل اى مثل صوت حمار واما نحو له علم علم الفقهاء فالوجه الرفع لما فقدت
فيه المعالجة الدالة على الفعل لدلالتها على الحدوث بخلاف العلم فانه يمدح به كالخصال
الثابتة كاليد والرأس الا ترى ان معنى قولك له علم علم الفقهاء وهدى هدى الصلحاء انما تريد
به ثبوته واستقراره ولم ترد فاذا هو يفعل كما اريد في فاذا له صوت صوت الحمار وله صوت
انما صوت نحو له صوت صوت حسن نقل سيبويه الرفع وجعل الثاني تاكيدا وحسن صفة
وكذلك له صوت مثل صوت الحمار وله صوت ايما صوت وقد اجاز الخليل له صوت صوتا حسنا

على المصدر والحال وكذلك مثل ايما وقد قال رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف بالنصب مع انه لم
يذكر صاحبه فكان اضعف قوله ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا
والحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وهذا ايضا موضع يعرف
بالقياس وضابطه ان يتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه فان احتملت غيره فهو توكيد
لغيره وان لم يحتمل في المعنى غيره فهو توكيد لنفسه وسمي توكيدا لغيره لانه جيء به لاجل غيره
ليرفع احتماله وسمي الثاني توكيدا لنفسه لانه لا معنى لغيره فلم يبق سواه وكان مدلوله هو مدلول
الاول ثم مثل في النوع الاول بقوله هذا عبد الله حقا لان المخبر بشيء عن شيء يحتمل ان يكون
الامر على ما ذكره ويحتمل ان يكون على خلافه فاذا قال حقا فقد ذكر احد المحتملين فلذلك كان توكيدا
لغيره وكذلك قوله الحق لا الباطل بعد قوله هذا عبد الله وشبهه وهذا زيد غير ما تقول
لان المخبر بقوله هذا زيد يجوز ان يكون موافقا لقول مخاطبه ويجوز ان يكون مخالفا
فاذا قال غير ما تقول فقد جعله لاحد المحتملين فكان توكيدا لغيره قوله واجدك لا تفعل كذا او لنفسه
كقولك له علي الف درهم عرفا وقول الاحوص اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل
صنع الله ووعد الله وكتاب الله عليكم وصبغة الله وقولهم الله اكبر دعوة الحق اصله
لا تفعل كذا جدا لان الذي ينتفي الفعل عنه يجوز ان يكون بجد منه ويجوز ان يكون بغير جد فاذا
قال جدا فقد ذكر احد المحتملين ثم ادخلوا همزة الاستفهام ايذانا بان الامر ينبغي ان يكون
كذلك على سبيل التقرير فقدم المصدر من اجل همزة الاستفهام فصار اجدك لا تفعل كذا ثم
لما كان معناه تقرير ان يكون الامر على وفق ما اخبر صار في معنى تاكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد
الى التاكيد وان كان ما تقدم هو الاصل الجاري على قياس لغتهم ويجوز ان يكون معنى اجدك
في مثله اتفعله جدا منك على سبيل الانكار لفعله جدا ثم نهاه عنه او اخبر عنه بانه لا يفعله
فيكون اجدك بجملة مقدرة دل سياق الكلام عليها ومما يدل على انهم يقولون افعله جدا قول
ابي طالب
اذا الا ابتعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل
ومن التوكيد لغيره فعله البتة ثم مثل في النوع الثاني بقولهم له علي الف درهم عرفا اي اعترافا و
معلوم ان من قال له علي الف درهم فقد اعترف ولا يحتمل غيره فاذا قال اعترافا فقد ذكر ما دل
عليه الاول وتعين له فكان توكيدا لنفسه على ما تقدم تفسيره ومنه قول الاحوص البيت
لان ان توكيد للجملة والقسم توكيد للجملة المقسم عليها فاذا قيل انني لاميل فقد علم انه اكد فاذا قال
قسما فانما ذكر ما تبين بالجملة الاولى وهو معنى قوله توكيدا لنفسه ومنه قوله سبحانه وتعالى
صنع الله بعد قوله وترى الجبال لان ذلك معلوم مما تقدم ومنهم من يزعم انه توكيد لما تقدم
قبل ذلك من قوله يوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض الا من شاء
الله وكيفما قدر فهو توكيد لنفسه وقولهم الله اكبر دعوة الحق كانهم كانوا يتداعون بها ليتحاثوا

سلامها من اهل الحوز اليهم فصح ان يكون توكيدا لنفسه قال ومنه ما جاء مثنى وهو حنانيك
ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك هذا النوع له جهتان سماعية وقياسية فالسماعية
ان يتبع كونه مثنى بهذا المعنى فلا يقاس عليه فيثنى غير ما سمع والقياسية أن كل ما جاء مثنى حذف
فعله وجوبا من غير ان يحتاج الى سماع ومعنى التثنية في ذلك التكرير والتكثير وقال الخليل في حنانيك
معناه كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولا بآخر ولبيك من الب على كذا اى اقام وكان المعنى ادوم دواما
بعد دوام على طاعتك وتدياني وسعديك مع لبيك خاصة بمعنى مساعدة بعد مساعدة ودواليك
من المداولة اى مداولة بعد مداولة قال اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس
وهذاذيك من هذ اى اسرع اى هذا بعد هذ قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا قال
ومنه ما لا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله ووقع في
بعض النسخ ما لا ينصرف وهو غلط وانما غلط فيه من جهة التمثيل بسبحان وقد ذكر ان سبحان
غير منصرف فتوهم انه ذكر من هذه الجهة وليس كذلك ولا يقال في سبحان ههنا انه منصرف
وانما ذلك اذا تكلم به مفردا على ما تقدم في باب سبحان ثم لو صح في سبحان تعذر في معاذ وعمرك
وقعدك وانما اراد انه لا يتصرف اى لا يستعمل الا منصوبا على المصدر كالظروف غير المتصرفة
وهى التى تلزم الظرفية واراد انها لا تستعمل الا منصوبا غير مقطوع عنها في اللغة الفصيحة
والا فقد استعمل سبحان في قوله سبحان من علقمة الفاخر وهو شاذ ومعنى سبحان الله اى سبحت الله
تسبيحا اى نزهته تنزيها ويكون سبحت ههنا بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله وعن ابي العباس
ابرئه من السوء براءة وعن ابي عبيد جاءتني امراة فقالت اكتب لي فقلت نعم فقالت اكتب
سبحان شهلة بنت عوف من اينق ادعاها عليها اختها بريرة بنت شهلة ومن كلامهم سبحان الله
وريحانه والمعنى استنزاهه اى واسترزقه استرزاقا من الروح لانه الته وجاءت الياء اما لان
اصله فيعلان واما لقلب الواو ياء تخفيفا وعمرك الله مصدر عند سيبويه وتقديره اي نعمرك
الله تعميرك الله اى سالت الله عمرك واذا صح ان عمرك الله بمعنى عمرتك وجب ان يكون مصدرا وقد
ثبت انهم يقولون عمرك الله وعمرتك الله بمعنى فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول او بالفعل المقدر
على قول وفيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به القسم السؤال وقيل منصوب بفعل مقدر
اى سالت الله عمرك اى بقاءك وفتح العين في القسم تخفيفا والفرق بينه وبين قول سيبويه وان
كان بمعنى سالت الله بقاءك ان عمرك على مذهب سيبويه بمعنى عمرتك الملتزم حذفه وهو الناصب لاسم
الله تعالى المفعول الثاني وعلى الآخر عمرك واسم الله مفعولان لسالت المقدر واجاز الاخفش
عمرك الله برفع اسم الله اى اسال بان يعمرك الله فيرتفع بعمرك حيث كان المعنى كذلك وقعدك الله عند
سيبويه مثل عمرك يجعله منصوبا بمعنى فعل مقدر معناه سالته ان يكون حفيظك وان لم يتكلم به
كانه قيل وحفيظك الله من قوله عن اليمين وعن الشمال قعيد اى حافظ ووضح ذلك في عمرك الله

لا استعمال فعله واذا تحقق ان معنى قعدك الله بمعنى الفعل المقدر المذكور وضح ايضا ويقال ايضا
قعدك الله بمعناه وفيه ايضا معنى السؤال كعمرك الله قال فقعدك الا تسمعيني ملامة
ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا والنوع الثالث نحو دفرا وبهرا وافة وتفة وويحك
وويسك وويلك وويبك وهو النوع الثالث من الذي يلزم اضمار فعله ولا فعل له من لفظه
بخلاف القسم الذي قبله فان له فعلا من لفظه على ما تقدم ثم مثل بالامثلة المذكورة وكلها على ما ذكر من
وجوب الاضمار ولا فعل لها من لفظها وبهرا بمعنى تبا هو المراد لا بهرا من بهره القمر اى غلبه ولا من بهر
اى غلبه كقول الشاعر تفاقد قومي اذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا
ودفرا وافة وتفة بمعنى نتنا وليس لذلك فعل وويحك وويسك وويلك وويبك كلها بمعنى الويل
ثم كثرت حتى صارت تستعمل من غير قصد دعاء وقيل ويحك وويسك ترحم ومما ينشد من قوله
فواها ولا وال ولا واس ابو هند مجهول فصل وقد تجري اسماء غير مصادر ذلك
المجرى وهي على ضربين جواهر نحو قولهم تربا وجندلا وفاها لفيك وصفات نحو
قولهم هنيئا مريئا وعائذا بك واقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب قال
الشيخ ذكر في هذا الفصل اسماء غير مصادر في الاصل تنتصب على المفعول المطلق وقد تقدم ذكر ذلك في
اول هذا الباب ولكنه ذكرها لغرض آخر وهو كونها انتصبت نصب المصادر ويلزم اضمار افعالها الناصبة
لها فالوجه الذي ذكرها لاجله ههنا غير الوجه الذي ذكرها من اجله اولا اذ لم يذكرها اولا باعتبار
ان فعلها محذوف بل ذكرها مظهرا فعلها في مثل قولك رجع القهقرى وضربته سوطا وذكرها ههنا باعتبار
لزوم اضمار الفعل وهو معنى قوله ذلك المجرى اشارة الى ما تقدم من لزوم اضمار الفعل ثم قسمها قسمين
الى ما هو في الاصل اسم لاجسام والى ما هو موضوع وضع الصفات ثم قصد بها الى قصد مدلول
الفعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لذلك فالنوع الاول نحو تربا وجندلا ومعلوم ان ذلك في
الاصل اسم لهذه الاجسام المعروفة الا ان المتكلم بقوله تربا في الدعاء لم يرد به الا الدعاء واذا
علم ذلك وجب ان يكون مصدرا اذ لا فرق بين قوله خيبة وبين قوله تربا وكذلك جندلا معناه اهلاكا
واذا علم ذلك وجب ان نحكم بالمصدرية وكذلك قوله فاها لفيك هنا في الاصل اسم للفم والضمير للداهية وقول
القائل فاها لفيك داعيا لم يرد به الفم وانما قصد الخيبة واصابة الداهية وقيل اصله جعل الله
فاها لفيك ثم كثر حتى صار عبارة عن اصابتها واذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدرية كانه قيل دهيت
دهاء والنوع الثاني قوله هنيئا مريئا لان اصله صفة اذ هو من قولك هنؤ ومرؤ فهو هنيء ومريء فاذا
قلت هنيئا مريئا فانما قصدت هناه الله ومراه كقوله هنيئا لارباب البيوت بيوتهم
وللعزب المسكين ما يتلمس اى هناهم الله واذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدر وقولهم اقائما وقد قعد
الناس اى اتقوم في الاصل من قام يقوم ولكنه لم يقصد ههنا الا معنى ايقوم وقد قعد الناس واذا
علم انه واقع موقع الفعل وجب الحكم بالمصدرية وقوله واقاعدا وقد سار الركب مثله في ان المعنى

ايقعد وقد سار الركب فصل قوله ومن اضمار المصدر قولهم عبد الله اظنه منطلق تجعل الهاء ضميرا
للظن كانك قلت عبد الله اظن ظني منطلق وما جاء في الدعوة المرفوعة قال الشيخ هذا الاضمار
على قياس باب المضمرات لتقدم ما يدل عليه وهو الفعل فحقه ان يذكر ثم لانه انما يتعلق بالاضمار في الاسماء
مخصوص بذلك الباب والذي حسن ذكره هنا التنبيه على انه يصح ان ينتصب نصب المفعول المطلق مع
كونه مضمرا لانه ربما يسبق الى الوهم خصوصية ذلك بالظاهر ثم مثل بقوله عبد الله اظنه منطلق وذلك
ان الضمير في اظنه لا يجوز ان يكون راجعا الى عبد الله لانه لو رجع اليه لكان منصوبا على انه مفعول اول
فيجب ان يكون منطلق منصوبا على انه مفعول ثان وهو مرفوع فبطل ان يكون الضمير لعبد الله واذا
بطل ان يكون لعبد الله تعين ضمير المصدر ويكون عبد الله مبتدا ومنطلق خبره والظن ملغى ويجوز الغاء
الظن اذا توسط او تاخر وهو متوسط فيجوز الغاؤه واضمار المصدر لا يمنع الالغاء لان للمفعولين تعلقا
آخر سواء ولا يزيد الفعل بذكر المصدر مفعولا ولا ينقص الا ترى انك اذا قلت اعطيت عطاء زيدا ثوبا او اعطيت
زيدا ثوبا كان تعديه مع ذكر المصدر مثل تعديه مع عدمه فصح ان يكون الضمير في اظنه ضمير المصدر على ما تقرر في الغاء
باب الظن مع ذكر المصدر ضعيف لاجل كونه تاكيدا وانما حسنه كونه مضمرا فلم يقو قوة الظاهر
واما قوله واجعله الوارث منا يحتمل عندي ان يتوجه الى هذا وانما قال فيه يحتمل ولم يقل في الاول
لان الاول متعين بخلاف الثاني وبيان الاحتمال ان قوله واجعله يجوز ان يكون ضميرا للمفعول الاول
راجعا الى ما تقدم من ذكر الاسماع والابصار ويكون الوارث هو المفعول الثاني ويدل عليه ان احد
ما روي من قولهم واجعلها الوارث منا وهذا تفسير وهو مفعول اول راجع الى ما ذكرناه والمعنى ان المقصود
ان تكون هذه الاعضاء المذكورة لازمة له عند موته لزوم الوارث لانه لما قال متعنا اللهم باسماعنا وابصارنا
فرع بان يكون كالوارثة في لزومهما واستقرارهما باعتبار العادة وهذا يبين احتمال كون الضمير لغير المصدر
وانما فر قوم من عوده الى المفعول وجعلوه للمصدر لامرين احدهما ان الاسماع والابصار جمع ولا يصح عود
الضمير المفرد الى الجمع ولو كان لها لكان الفصيح ان يقول واجعلهن او اجعلها فلما قال واجعله دل على انه
ليس له الثاني هو انه يلزم ان يكون الوارث مفعولا ثانيا فلا يستقيم في الظاهر ان يكون جمعا وارثة ولا
مثل الوارثة توهم انه اراد به الملازمة جوابه انه قد تقدم ما يدل على ذلك وهو قوله متعنا فجعله لمعنى
آخر من غير تاويل اولى من تكرير المعنى الاول بوجه من التاويل وهو ان يكون الضمير ضمير المصدر والوارث
مفعولا اول ومنا في موضع المفعول الثاني على معنى واجعل الوارث من نسلنا لا كلالة خارجا
عنا وهو معنى مقصود للعقلاء والصالحين ومنه قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث
من آل يعقوب واذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر على ما تقرر فمن اجل ذلك حمل صاحب
الكتاب الضمير على المصدر وقد اجيب عن عود الضمير المفرد الى الجمع بانه على معنى واجعل المذكور
كما صح ان يشار اليه بذلك وقوي بقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه
وهذا وان كان سائغا الا انه ليس بالظاهر وقوله عز وجل نسقيكم مما في بطونه ليس الانعام

عند سيبويه بجمع وانما هو اسم جمع فعلى ذلك جاء الضمير في بطونه قوله المفعول به هو الذي يقع
عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد قال الشيخ اراد بالوقوع التعلق المعنوي
المعقول لا الامر الحسي اذ ليس كل الافعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا كقولك علمت زيدا قادرا ته
وشاهدته وخاطبته وما اشبه ذلك والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه قال وهو
الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي وذلك ان الفعل المتعدي هو الذي له متعلق يتوقف
عقليته عليه فما كان متعديا الا باعتبار هذا المتعلق وهو الذي يسمى مفعولا به واذا كان كذلك وجب ان
يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي الا ترى انك لو قطعت النظر عنه كانت الافعال كلها سواء
في عدم التعدي ولو قدرتها جميعا كذلك كانت كلها متعدية وانما انقسمت باعتبار ان بعضها
له هذا التعلق وبعضها عري عنه فما ثبت له هذا التعلق فهو متعد وما عري عنه فهو غير
متعد فهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي على التحقيق وسمي هذا المتعلق به
المفعول به لانه اوقع الفعل به او لانه جواب من فعلت به هذا الفعل والكلام في كونه مفعولا او في
نصبه في مثل ما ضربت زيدا كالكلام في الفاعل قال ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ما
سيأتيك بيانه في مكانه ان شاء الله تعالى وذلك ان الفعل يتوقف عقليته تارة على متعلق
واحد فيجب ان يكون متعديا الى واحد كقولك اكلت وشممت ولمست وتارة يتوقف على اثنين فيجب ان
يكون متعديا الى اثنين كقولك اعطيت وكسوت ودخلت وجبت ونزعت وعلمت المتعلق بالنسب
وتارة يتوقف على ثلثة فيكون متعديا الى ثلثة كقولك علمت اذا قصدت تصيير عالما بالمركبات
وليس في الافعال ما يتوقف عقليته على اكثر من ذلك قال ويجيء منصوبا بعامل مضمر
مستعمل اظهاره او لازم اضماره قسم عامل المفعول به الى ظاهر ومضمر والذي تقدم تمثيل الظاهر
واستغنى عن ذكره على ما هو معتاد ترك في الاستغناء وذكر المضمر لكونه لم يتقدم له ذكر وقسمه
الى ما يجوز اظهاره والى ما لا يجوز اظهاره والذي يجوز اظهاره هو ان يكون مع قرينة تشعر بخصوصية
ذلك الفعل المحذوف مجردا من غير وقوع لفظ آخر في موضعه او ما يقوم مقامه مثل اهلا وسهلا
كالنائب عنه ثم مثله بامثلة فمنه قولهم لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب شر الناس زيدا
بدون اخذ قرينة حالية تشعر بمقصوده في قصد الفعل قوله المنصوب بالمستعمل اظهاره
وهو في الحقيقة راجع الى كل موضع قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس في موضع
الفعل لفظ يقوم مقامه ولا كثر بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل ثم شرع يمثلها بما ذكره قال
هو قولك لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب شر الناس زيدا باضمار اضرب ولمن قطع حديثه
حديثك ولمن صورت عنه افاعيل البخلاء اكل هذا بخلا باضمار هات وتفعل فصل
ومنه قولك زكنت انه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهما القرطاس والله وللمستهلين
اذا كبروا الهلال والله يصير ويعيب ابصروا ولرائي الرؤيا خيرا وما سر خيرا لنا وشرا

لعدونا اى رايت خيرا ولمن ذكر رجلا اهل ذاك واهله اى ذكرت اهله ومنه قوله لن تراها
ولو تاملت الا ولها فى مفارق الرأس طيبا اى وترى لها ومنه قولهم كاليوم رجلا باضمار لم ار وقال
اوس حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا فالقوم مفعول بضرب الملفوظ بها والمثال
انما هو زيد اولا يستقيم ان يكون القوم مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لامرين احدهما انه ليس بعدنا
قبل قوله او شيء يصلح ان يكون ما بعدها معطوفا عليه والثانى انه لو كان ذلك للزم ان يكون المثال
احد الامرين لا الامران جميعا لا يجاب وهذا المعنى والامر بخلافه لان الغرض التمثيل بانواع كلها
من ابواب لا ان احدها من ابواب وامثال الخلاء يعنى من منع واغلاق باب وتضييق ونحو وامثال
جمع امثال ولمن زكنت اى تقول عمن زكنت وكذلك لمن ترديتهما وللمستهلين والا كان التقدير تريدون
وابعثتم بالخطاب ومعنى زكنت علمت بالقرائن ويقع فى بعض النسخ وماشيئا اى وما رأيت شيئا واضمار
الفعل بعد النفى من غير تفسير ضعيف وهو فى قول سيبويه وما ستر ومثل بالقرائن الحالية والمقالية ثم اورد
البيت وهو لن تراها ولو تاملت الا ولها فى مفارق الرأس طيبا وقرينته لفظية
لانه لما اثبت بعد النفى ونصب بعد الاثبات علم ان المراد اثبات الفعل المنفى اولا وهو ترى والتقدير الا
وترى لها وابو العباس نكرت لن تراها وقال هو مجهول ومنه قولهم كاليوم رجلا والقرينة ههنا
تعبدية فى الاصل ثم كثر استعمالهم له حتى صار كان القرينة فيه موجودة وليس ذلك بمنزلة ما التزم
فيه الحذف اذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ ورجلا منصوب بالفعل المقدر فهو الممثل به فى
مقصود الباب وكاليوم فى موضع نصب صفة فى الاصل تقدمت فصارت منصوبة على الحال
وتقديرها كرجل اليوم ثم حذف رجل المخفوض بالكاف ثم اقيم الظرف الذى هو بعامله صفة
لرجل لان تقديره كرجل اراه اليوم مقامه فانخفض اليوم بالكاف ثم تقدم مع خافضه قبل المفعول
وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ويجوز ان يكون كاليوم هو المنصوب بالفعل نصب المفعول
اى ما رأيت رجلا مثل رجل اليوم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فصار ما رأيت كاليوم ثم فسر
برجلا انما تمييزا واما عطف بيان والظاهر ما تقدم لما فيه من كثرة التقديرات ومنه حتى اذا
الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا ذكر القنال لها فراجعها عن نفسه ونفوسها نزيا **فصل**
قال سيبويه وهذه حجج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعا وذئبا واذا سألتهم ما يعنون قالوا اللهم
اجمع فيها ضبعا وذئبا وسمع ابو الخطاب بعض العرب وقيل له لم افسدتم مكانكم فقال الصبيان
بابى اى لم الصبيان وقيل لبعضهم اما بمكان كذا وجذ فقال بلى وجاذا اى اعرف به وجاذا
ودل على انهم لم يلتبس عليهم انهم قد يظهرونه فيقولون اللهم اجمع فيها او اجعل فيها وقول بعض العرب وقيل له
لم افسدتم مكانكم فقال الصبيان بابى اى لم الصبيان اما التقدير لم افسدتم من معنى اللوم واما
لما فهم من قرينة الحال وقيل لبعضهم اما بمكان كذا وجذ فقال بلى وجاذا الان معنى ذلك اما تعرف فقال بلى
اعرف والوجذ هو الموضع الذى يستنقع فيه الماء وكانوا يسئلون عن ذلك ليسرحوا قال

المنصوب باللازم اضماره منه المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعنى
عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه ولا يخلو من ان ينتصب لفظا او محلا
فانتصابه لفظا اذا كان مضافا كعبد الله او مضارعا له كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا
زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين او نكرة كقوله

فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا

وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يا زيد ويا غلام ويا ايها الرجل او داخلة
عليه لام الاستغاثة او التعجب كقوله يا لعطافنا ويا لرياح وقولهم يا للماء ويا
للدواهى او مندوبا كقولك يا زيداه قال الشيخ لم يحترز لاشكاله وذلك لانه ان حد باعتبار المعنى ورد
عليه قول القائل يخاطبني معك وانت المراد بهذا الخطاب وما اشبهه وان حد باعتبار اللفظ ورد عليه
المندوب والمخصوص فى قولك انا افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم والتحقيق ان يقال فى حده هو
المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعوا لفظا او تقديرا فالمطلوب اقباله جنس له ولغيره وبحرف نايب
مناب ادعوا فاصل وخرج المندوب عنه باصل الجنس فانه ليس مطلوبا اقباله وسيأتى ذكره بحده ومما
يدل على انه اشكل عليه حده انه جعل المندوب منادى لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء فقال
فى آخر الفصل او مندوبا كقولك يا زيداه وقد اختلف النحويون فى المنادى هل هو مفعول به لفعل
التزم اضماره فيكون من هذا الباب وعليه الاكثرون او هو مفعول باسم فعل وهو يا وايا وهيا
بجعل هؤلاء حروف النداء اسماء افعال والمنادى منصوب بها لفظا او محلا على ما يقوله المحققون
فى النصب اللفظى والمحلى والوجه القول الاول لوجهين احدهما انه لا يستقيم ان يكون هذه
الكلمات اسماء الافعال لان اسماء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع ههنا فوجب ان لا يكون
اسماء افعال فان زعم زاعم ان الفاعل مضمر فيها مثله فى رويد زيدا واشباهه فغير مستقيم لانها
لا يخلو اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب لا جايز ان يكون لغايب اذ لم يتقدم له ذكر وليس
المعنى ايضا عليه ولا جايز ان يكون لمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا فى اسماء الافعال ولا
جايز ان يكون لمخاطب لانه ليس المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب هو الداعى وانما هو المراد انه
المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل والوجه الثانى هو ان اسماء
الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهى حرف واحد واذا
بطل ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقى اذ لا قائل بالفرق ولان الجميع فى معنى واحد باتفاق
فاذا وجب ان يكون بعضها ليس باسم فعل وجب ان يكون البواقى كذلك واما من جعل حرف النداء
مع المنادى نفسه استقل كلاما وليست اسماء افعال ولا فعل يقدر فقوله ليس بمستقيم لانا اذا علمنا
ان الجملة هى التى تتركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى وعلمنا ان وضع الحرف لان لا يسند ولا
يسند اليه علم بهاتين المقدمتين ان الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام واذا ثبت هذان الاصلان بانتفاء

فلا وجه لمن يقول ان الحرف مع الاسم كلام لانه تخالف لما علم ثبوته اذ يلزم منه ان يكون الحرف مسندا
اليه او مسندا به وكلاهما باطل او يلزم ان يكون كلام من غير اسناد وهو باطل فلما لزم منه بطلان
احد الاصلين المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل اذ ما ادى الى الباطل فهو باطل وقوله
من قال انه ليس بجملة ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من الكلام اذ المنادى انما ينادى بكلام يذكره
بعد ندائه فالجملة هي ما يذكره بعد النداء والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجمل وهذا هو قول
بعض اصحاب الاصول ليس بمستقيم فانه مختل من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فانا نقطع بان
القائل يا زيد قد تم كلامه فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق او جاءني زيد او يفعل كذا كان جملة مستقلة
مثلها في قولك افعل كذا من غير قولك يا زيد وقد يقول القائل يا زيد لا يخبر بشيء بل ليعلم حضوره او غيبته
ولذلك قال المحققون ان الوقف على الجملة الندائية جائز لانها جملة مستقلة وما بعدها جملة
اخرى وان كانت الاولى لها تعلق من حيث كانت تنبيها في المعنى واما من جهة اللفظ فهو ان الاسم
لا بد له من اعراب من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها على تقدير ان يكون
جزءا انما بطل ايضا لذلك الوجه فالوجه ما قاله النحويون في انه منصوب بفعل مقدر دل
عليه هذا الحرف الذي هو حرف النداء ولانه كان الاصل يا ادعو زيدا او انادي زيدا او نحوهما اشبهه
على معنى الانشاء فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفا واقتصروا عليه فكان الموجب لحذفه
كثرة استعماله ووقوع حرف يدل عليه في محله وحذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدع في اللغة بل
واقع كثيرا كما سيأتي في مواضع وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك ومثله انهم تكلموا به على الاصل
ثم خففوه لان ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المعنى انهم علموا انه يكثر استعماله
فعلوا ذلك به من اول الامر ان قلنا انهم الواضعون باصطلاحهم وان قلنا ان الله عز وجل علمهم ذلك
فذلك ما وضع واذا تقرر معنى المنادى في نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلق باعرابه وبنائه والاصل فيه
ان يكون منصوبا لانه مفعول به الا ان يعرض ما يوجب بناءه على الضم او بناءه على الفتح او اعرابه
بالخفض فاما ما يوجب خفضه فدخول لام الاستغاثة واما دخول لام التعجب عليه في التحقيق داخلة
على المنادى لما تقرر ان المنادى هو المطلوب اقباله والتحقيق ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي
هو ليس الماء ويا للدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولذلك سميت لام التعجب
بخلاف المستغاث به فانه في الحقيقة مطلوب الاقبال كما اذا قلت يا زيد وانما ادخلوا عليه اللام
تنبيها على انه مستغاث به ولم يتحقق مثل ذلك في الماء والدواهي اذ لا معنى لطلب من مثل ذلك واما
الموضع الذي بني فيه على الضم فهو ان يكون مفردا معرفة وانما بني على الضم لطروء سبب يوجب البناء وهو
مناسبة ما لا تمكن له في الاعراب وهو شبهه بالمضمر الا ترى انك اذا قلت يا زيد فاصله في المعنى ادعوك
او اناديك لانه مخاطب وموضع الخطاب ان يكون بضمير الخطاب فلما عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر
كان وضعا له موضع المضمر فلما اشبه المضمر كان سببا موجبا للبناء الا ترى الى قول بعض العرب يا اياك

وقول ابن داره: يا مر يا بن واقع يا انتا — انت الذي طلقت عام جعتا حيث
اوقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه وان كان شاذا وقد قيل مما اراد يا هذا انت ويا هذا
اياك اعني كما تقول يا زيد انت فعلت كذا ويا زيدا اياك ضربت ثم من النحويين من يزيد قيدا آخر وهو كونه
مفردا ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر لفظا ومعنى فلا يرد عليه المضاف ولا الطويل و
لا النكرة لانه اذا افرد المضاف والطويل اجيب بانه ليس مفردا فقد فقد منه احد جزئي العلة
ومن النحويين من يقتصر على العلة المعنوية فاذا اورد عليه يا عبد الله ويا رفيقا بالعباد وشبهه
اجاب بان فيه ما يعارض السبب وقد ينتفي الحكم لانتفاء السبب وقد ينتفي لوجود المانع ويجعل المانع
وجود الاضافة التي هي من خواص الاسماء وهي مناسبة لقوة الاعراب وثبوته فلم يقو السبب لاثبات
منافيا في الاضافة من البناء ومثاله عندهم بناء لا رجل واعراب لا غلام رجل وليس الا الافراد والا
فالذي منع البناء في لا غلام رجل مع وجود السبب هو الذي منع البناء في يا غلام زيد مع وجود السبب
وقد رد عليهم بان المبنيات لا يغيرها الاضافة ودخول الالف واللام عن بنائها واذا كان كذلك كان
ما ذكرتم خلاف ما عليه اللغة والذي يدل عليه الاجماع على ان قولك خمسة عشر والخمسة عشر وخمسة عشرك كمبني
اضفته او ادخلت عليه اللام او افردته واذا كان كذلك فلا معنى لاثباتكم ذلك منافيا من البناء مع وجود
البناء معه في جميع ما يضاف من المبنيات وما يدخله الالف واللام وقد اجيب عن ذلك بان البناء
فيه اصلي بسبب قوي والبناء ههنا عارض بسبب بعيد فلا يلزم من منع المانع عمل السبب الضعيف منعه عمل السبب
القوي وقد ورد ذلك مما تقرر من بناء لا رجل واعراب لا غلام رجل وقالوا السبب في المواضع كلها قوي الا انه
اتفق في بعضها استمراره فكان البناء لازما للازم سببه واتفق في بعضها انتفاؤه في بعض العقود
فانتفى سببه ولا يوصف السبب بالقوة والضعف لوجوده تارة وانتفائه اخرى كما لا يوصف بالقوة
لكونه دائما فرب سبب قوي يتفق وجوده تارة وعدمه اخرى ورب سبب ضعيف يتفق استمراره وقد
تقدم ان الاضافة لا تخل بالبناء ولا تعارض السبب الموجب له بما ذكرنا من ان كل مبني يصح دخول
ذلك عليه غير محل النزاع وما ذكره قوم من انه ضعيف ايضا من جهة كون الشبه بعيدا ليس بمستقيم فانا
نعلم ان اسماء الاشارة مشبهة بما لا تمكن له بوجه بعيد ومع ذلك فان الاضافة لا تخل ببنائها
بدليل وجوب ذلك في قولك رأيت غلام هؤلاء وما ذكروه من الاصل في لا غلام ولا غلام
ليس المانع عندنا ذلك بل المانع امر آخر وهو انه لو بني لادى الى امتزاج ثلث كلمات وهم لا يفعلون
ذلك فان زعم زاعم انه كذلك ايضا في باب يا غلام زيد لم يستقم له ذلك لما في لا من معنى ما بني له
لا رجل وهو اضمار الحرف فيه بخلاف يا غلام زيد فانه لا يحتاج الى يا في ذلك ويدل على ذلك
جواز حذف يا وامتناع حذف لا وايضا مما يضعفه ان لا غلام السبب فيه تضمنه معنى الحرف
وهو اقوى الاسباب فبطل ان يقال ان سبب البناء ضعيف فلذلك قابلته الاضافة واجيب
بان المعنى بضعفه كونه بني في هذا الموضع خاصة ولم يثبت مثل ذلك في لغتهم في المضاف وما ذكره قوم

بني بالأصالة في كل موضع وما ذكر تموه من غلام هؤلاء يفيد فان الكلام في المضاف لا في الثاني وما ذكرتموه
في لا غلام من التركيب بعيد مع انه مستغنى عنه بتضمن الحرف وما ذكرتموه من انه امتنع في لا غلام رجل من
البناء كراهة تركيب ثلث كلمات مردود على مذهبكم بمثل لا رجل ظريف ببنائهما معا وهو واضح في انهم
لم يركبوا الاسم رجل واذا لم يركبوا بطل ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه والامر في ذلك كله قريب وقول
الفراء انما ارادت العرب يا زيداه ثم حذفته وهو كالمضاف فكان كقبل وبعد ولما قام الاسم
الثاني مقام الزيادة نصبته اذ ليس بمنصوب بفعل ولا اداة اذ لو كان بفعل لصح الحال منه ضعيف
وامتنعت الحال لان المعنى عائد على كل حال لا مقيدا وقول الخليل انما نصبوا المضاف كما
نصبوا قبلك حين طال ورفعوا المفرد كقبل وبعد اضعف وقول الكسائي رفعوا المفرد بغير تنوين
فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صريح ونصبوا المضاف حملا له على اكثر الكلام للفرق بينه وبين
المفرد اضعف ولا تفاق على انه اذا اضطر الشاعر في المفرد نونه وقال الخليل وسيبويه
والمازني مضموما وقال عيسى ابن عمرو ويونس منصوبا ردا له الى الاصل وانشد سيبويه
سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام
وقال لم يسمع من العرب قول من يقول يا مطرا واستدل الناصب بقوله
فيا راكبا اما عرضت فبلغن ... ندامای من نجران ان لا تلاقيا
وقد صرح الفراء والكسائي بتجويز يا رجلا راكبا لمعين جعلوه من المشبه بالمضاف ومن ثم
اجاز يا راكبا لمعين وفي كلام سيبويه ما يشعر بجوازه وفيه اشكال فانه يستلزم جواز لا
رجلا راكبا واما نحو يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ويا رجلا تضرب عمرا فاتفاق والفرق
بينه وبين لا رجل ويضرب عمروا انه في يا رجلا تعذر جعله منادى مفردا لان تضرب لا يصلح
صفة ولا يجوز للحال بخلاف لا رجل وايضا فانه قد ثبت جعل الاسمين في النفي كاسم واحد بدليل
لا رجل منطلق بالفتح فيهما واما الموضع الذي بني على الفتح فيه فان يدخل الف الاستغاثة نحو
لقولك يا زيداه وهذه الالف تدل على ان الاسم مستغاث به كدلالة اللام في قولك يا لزيد ولذلك
لا يجمع بينهما فيقال يا لزيدا ووجب البناء على الفتح ضرورة ان الالف لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا والا فالضم فيه واجب لولا الالف الا ترى انك لو حذفتها لوجب ضمها ولم يحتج
الى ذكر نحو هؤلاء ويا حذام لانه مبني ولا يتغير بالنداء ولا الى ذكر يا غلام كانه مرها او مبنيا
على القولين فيه وقال صاحب الكتاب تمثيلا للمبني على الفتح او مندوبا كقولك يا زيدا
وليس بمستقيم لما تقدم من ان المندوب ليس بمنادى فلا ينبغي ان يذكر حكمه في باب المنادى وان
وافق بعض الفاظه لفظ المنادى ولذلك ذكر المندوب على حياله في فصل برأسه والتمثيل بما
ذكرناه هو الوجه فصل توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا افردت حملت على لفظه
ومحله كقولك يا زيد الطويل والطويل ويا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا

ويا عمرو والحارث والحارث وقرئ والطير رفعا ونصبا الا البدل قال الشيخ ذكر توابع المنادى
الموصوف بالصفة المذكورة في باب النداء وان كان للتوابع باب منفرد فكان حقها ان يذكر فيه لان ما ذكره
منها مخالف لحكم التوابع باعتبار الينا فكان ذكره في باب النداء اولى لانه من اثاره في التحقيق فقال توابع المنادى المضموم
احترازا من المنادى المنصوب فان تابعه على قياس باب التوابع وقال غير المبهم احترازا من المبهم فانه
لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المختار كقولك يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ولو لم يحترز منه لكان
داخلا في ان تابعه يجوز فيه الوجهان وليس كذلك الا عند بعض النحويين وليس بالجيد وسياتي ذكره
وقوله اذا افردت تقييد للتوابع فانها قد تكون مفردة وقد تكون مضافة والحكم الذي ذكره مختص بالمفرد
ولذلك وجب تقييدها به قال حملت على لفظه ومحله فذكر الحكم الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة
اما حملها على محلها فهو القياس لانه مفعول منصوب المحل فوجب ان يكون تابعه منصوبا كجميع
المبنيات كقولك ضربت هؤلاء الرجال لا يجوز غير ذلك واما حمله على لفظه فلانه لما كان فيه
البناء عارضا اشبه الاعراب في عروضه واشبه موجبه عامل الاعراب فهو حرف النداء الموجب
للحركة المشبهة بحركة الاعراب في متبوعه لانهم لما شبهوا موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها بحركة
الاعراب في متبوعه اجروا التوابع مجرى توابع المعرب فكان حكم ذلك المشبه بالعامل في الانسحاب
على التابع حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع كما شبهت الحركة في يا زيد بحركة جاء زيد شبه
الموجب لها وهو يا في يا زيد بالموجب لها في زيد في جاء زيد فكذلك شبهوا التابع في يا زيد العاقل بتابع
المعرب المحقق في جاء زيد العاقل وهو من مشكلات ابواب النحو من حيث كان تابعا معربا اعرب
بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه اعرابا مخالفا له وايضاحه بما ذكرناه وانما لم يلتزم ان الرفع
في العاقل على هو العاقل وان كان وجها مستقيما لما ثبت في يا تميم اجمعون فعلم جواز الرفع
فيه على الاتباع ووقع الاتفاق على ان هذه التوابع معربة قال على لفظ المتبوع المبني لعدم
الموجب للبناء فيها فلم تختلف لذلك في اعرابها ووجه ما تقدم ذكره من التشبيه المذكور والفرق
بينه وبين المتبوع هو ان المتبوع وجدت فيه علة البناء فوجب بناؤه والتابع لم يوجد
فيه فلم يجز بناؤه ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع اذا فقدت علة البناء فيه الا ترى انك
تقول جاءني هذا العاقل فيكون المتبوع مبنيا لوجود علة البناء فيه والتابع معربا لفقدان
العلة باتفاق وان كان هو في المعنى المشار اليه فكذلك اذا قلت يا زيد الطويل بني زيد لكونه
واقعا موقع المضمر المخاطب باعتبار ما ذكرناه ولم يبن الطويل لانه لم يرد ذلك الورود وانما
قصد به التوضيح والتبيين كما في قولك جاءني هذا العاقل ولا اعتبار بكونه هو الذات المنادى
في المعنى كما لا اعتبار بمثل ذلك في الطويل في قولك هذا الطويل لان هذه الصفات لم يقصد
بها قصد الذات فتكون واقعة ذلك الموقع وانما قصد بها المعاني خاصة ولذلك خرجت عن
المعنى الموجب للبناء في متبوعاتها وقد اعترض على ذلك بانهم قد بنوا الصفة لبناء موصوفها

في قولك لا رجل ضارب في الدار فلم لا يكون هذه الصفة ايضا مبنية بناء ضارب في قولك لا رجل ضارب
في الدار وفرق بينهما بان المراد ههنا نفي رجل على هذه الصفة لا نفي رجل مطلقا فلم ينف رجل مطلقا
اولا ثم وصف وانما نفي رجل موصوف بهذه الصفة فصارا لهذا الاعتبار كانهما شيء واحد لان
النفي لهما جميعا بخلاف يا زيد الطويل فانه قدم النداء في قولك يا زيد ولو قلت ثم لا رجل هو المقصود
لاختلف المعنى الا ترى ان نفي رجل ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقا فيختل المعنى عند تقديرك
ان النفي داخل على رجل مطلقا ثم تصفه فيصير نفيهما مخصصا وهو باطل بخلاف قولك يا زيد الطويل فانك
تعلم ان المنادى زيد ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل اليه وحذفه في كونه هو المنادى حتى يصح تقديره جزءا
معه فان قلت فما ذكرت من هذا المعنى يمكن مثله في مثل قولهم أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله
جرير ولكن في كليب تواضع وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء
اولا ثم يوصف بعد تمامه وانما قصد الى نداء يتحقق بالوصف قبل النداء فصارت الصفة والموصوف
في خصوص المنادى مثلهما في قصد النفي في قولك لا رجل ضارب في الدار فالجواب ان الارتباط فيهما حاصل
مثله فيما تقدم الا انه بالطول فات الموجب للبناء فوجب الاعراب لان المنادى اذا كان
مضافا او طويلا وجب اعرابه لفوات علة البناء فاتفق ان هذا الربط الحاصل لزم منه فوات علة البناء
فوجب اعرابه ولو كانت علة البناء قائمة لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى انه لو لم يبن لكان نقضا
مبطلا لما ذكرناه وتحمل في جواب عنه فان قيل لو كانت الصفة توجب طولا للمنادى لوجب نصب
مثل قولك يا رجل اذا وصف بالجملة وليس الامر كذلك واجيب بالتزامه كما تقدم وبالفرق بين ما وصف
بالمفرد وبين ما وصف بالجملة لانه اذا وصف بالمفرد امكن تمام الاول دونه وعرف الثاني وجعل وصفا له
واذا كان جملة لم يستتم الا ان يكون من تتمته لانه لو قدر استقلال الاول دونه وصفت المعرفة
بالجملة التي هي نكرة وهو باطل والخليل وسيبويه مختاران في يا زيد والحارث الرفع وابو عمرو
ويونس مختاران النصب وابو العباس ان كان اللام كلام الحسن فكالخليل والا فكابي عمرو
ثم مثل بالتوابع التي اراد بها ثم استثنى البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات وقوله
ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمها حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويا زيد وعمرو
بالضم لا غير وكذلك يا زيدا وعمرو ويا زيد لا عمرو يعني به كل معطوف امكن ان يدخل عليه حرف النداء
وانما اختص باب البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك لان البدل في حكم تكرير العامل فكان كانه موجود
في اللفظ فاجري مجرى المستقل بنفسه ان قلنا ان البدل يخالف التوابع في حكم تكرير العامل وان قلنا
انه مثلها فانما خالفها في ذلك لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطئة فكرهوا ان يجعلوا ما هو المقصود
محكوما له بحكم المقصود ويجعلوا غير المقصود محكوما له بحكم المقصود مع كونه اولى في الدلالة على الغرض
واما المعطوف المخصوص بما ذكرنا فلان حرف العطف كالقيام مقام العامل فصار بمنزلته فكانه مذكور
فجعل حكمه حكم المذكور معه اولا لان المعطوف والمعطوف عليه بالواو واخواتها في المعنى مشتركان متساويان

فكرهوا ان يجعلوا الاجزاء المتساوية شيئا ليس لتساويه وهذا ثابت في الواو والفاء وثم وحتى ثم اجريت
بقيتها مجراها لكونها من باب واحد ثم مثل في البدل بقولك يا زيد زيد وليس بمستقيم وقد مثل به ابو علي الفارسي
وهذا انما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيد او يا زيد عمرو على تقدير
ان يكونا اسمين فان قلت فاذا كان من باب التاكيد اللفظي بطل ان يكون التوابع غير البدل ونحو
زيد وعمرو معربة لفظا ومحلا فان هذا مبني فالجواب انا لم نقصد بالتاكيد المتقدم الا التاكيد
المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك
تقول يا زيد زيد اليعملات فتاتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل ونحو زيد
وعمرو لكان انفى للبس واسن للحكم فيه ثم ذكر القسم الاخر من التوابع للمنادى المفرد المذكور اولا وهو المضاف
فقال واذا اضيفت فالنصب كقولك يا زيد ذا الجمة وقوله ازيدا اخا ورقاء ان كنت ثائرا
فقد عرضت احناء حق فخاصم ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم او كلهم ويا بشر صاحب عمرو
ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله وانما نصبت لان متبوعها منصوب وانما وجب النصب
ولم يجز الاجراء على اللفظ كالتوابع المفردة لانها لما جاز ذلك فيها اجراء مجرى منادى انسحب حكم حرف
النداء عليه تقديرا وتشبيها له بعامل الاعراب ومعلوم انه لو قدر منسحبا عليها كانت حركتها حركة
المتبوع فلما شبه بعامل الاعراب جعلت حركته الاعرابية حركته التي كانت تكون له لو باشر هذا
المقدر عاملا واذا كان مضافا لم يكن ذلك فيه ووجب له النصب على كل تقدير اذ تقديره على اصل
التوابع للمبنيات يوجب نصبه وتقديره على انه منسحب عليه حكم ما شبه بالعامل يوجب له ايضا
النصب لان المضاف اذا قدر عليه حرف النداء لا يكون الا منصوبا فوجب له النصب على تقديره ثم مثل
بالتوابع المعربة وما استثنى ههنا بدلا ولا غيره لانه اذا وجب النصب في غير البدل ونحو زيد وعمرو من
المعطوفات اذا كانت مضافة مع كونها كان يجوز فيها الرفع اذا كانت مفردة فلان يجب النصب في البدل
ونحو زيد وعمرو اذا كان مضافا مع كونه كان في حكم المنادى اذا كان مفردا من طريق الاولى وتمام
ازيدا اخا ورقاء ان كنت ثائرا فقد عرضت احناء حق فخاصم ومثل بقوله يا تميم كلكم وكلهم واتى بحرف الخطاب
لجعله مخاطبا تارة وغائبا اخرى لانه باعتبار المعنى مخاطب فجاز الاتيان بضمير المخاطب لذلك وباعتبار
اللفظ ظاهر كالغائب فجاز الاتيان بضمير الغائب لذلك وهذا اصل مطرد في كل ما كان له جهتان
من حيث المعنى واللفظ كقولك انت الذي فعلت كذا وانت الذي فعل كذا والاعتبار بالمعنى اقوى اذا
كانا في حكم الجزء الواحد لانه المقصود واللفظ متوسل به اليه في التحقيق فكان الوفاء بالاهم اولى
ولذلك كان قولهم يا تميم كلكم اولى فان قلت ينبغي على هذا ان يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت
الذي فعل كذا والامر بخلافه فانهم لم يختلفوا في انه ضعيف فالجواب ان هذا جزء مستقل وانت
جزء اخر مستقل وليس كذلك يا تميم كلكم فانه توكيد له فهما جميعا كجزء واحد فصار ههنا كالغائب
لفظا ومعنى باعتباره في نفسه لانه مستقل فان قلت فلو قدرته تتمة للاول لا ان يكون جزءا

وجب فيه على هذا ما وجب في يا تيم كلكم من اختيار الخطاب قلت لو امكن ذلك لكان ولكنه لا يمكن فانه
لا يصلح المضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا مبدلا منه بدل الكل ولا معطوفا ولا موكدا فبطل جميع
التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلا فمن ثم جاءت المخالفة بينه وبين يا تيم كلكم فصل

قال صاحب الكتاب والوصف بابن وابنة كالوصف بغيرهما اذا لم يقعا بين علمين فان وقعا
اتبعت حركة الاول حركة الثاني كما فعلوا في ابنم وامرئ تقول يا زيد بن اخينا ويا هند ابنة عمنا
ويا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عاصم وقالوا في غير النداء ايضا اذا وصفوا هذا زيد ابن اخينا
وهند ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا نا
لتنوين كالا غير وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر كقوله جارية من قيس ابن ثعلبه

قال الشيخ ابن وابنة حكمه في نفسه واحد وانما يوجب حكما فيما قبله اذا وقع بين علمين صفة فالحكم فيه تخفيفه
وعلته كثرته في اللفظ والاستعمال اما اللفظ فلانه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة واما الاستعمال فلان
الاتيان بابن مضافا الى العلم صفة اكثر من مجيئه مضافا الى غيره فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بابدال
الضمة فتحة وتحقيق الخفة من وجهين احدهما ان الفتحة اخف من الضمة في نفسها والاخر ان فيها اتباعا
والاتباع اخف من مخالفة الحركات والصحيح ان حركة زيد في يا زيد بن عمرو حركة بناء وحركة ابن على حالها
وزعم قوم انهما حركتا بناء كانه لما كثر ذلك معه صار عندهم كالكلمة الواحدة كخمسة عشر وزعم قوم انهما
حركتا اعراب كانه لما كثر ذلك معه صار كانه قيل يا زيد عمرو ولما ذكر حكما تخفيفيا عند وقوع ابن بين
علمين في المنادى ذكر ايضا حكما تخفيفيا اوجبه وقوع ابن بين علمين صفة في غير المنادى وهو حذف
التنوين والعلة ما تقدم الا ان الحكم هاهنا حذف التنوين والحكم ثم الفتح والشرط وجود الامرين جميعا
بان يكون صفة واقعة بين علمين حتى لو انتفيا او احدهما لم يخفف فمثال انتفائهما قولك زيد ابن اخي ومثال
انتفاء الصفة قولك زيد ابن عمرو فهذا وان كان واقعا بين علمين الا انه ليس بصفة ومثال كونه صفة و
ليس واقعا بين علمين قولك جاءني زيد ابن اخي فهذا وان كان صفة فليس بين علمين ومثال حصول الشرطين قولك جاءني زيد بن عمرو
التخفيف لوجود الشرطين في غير الشعر كقوله جارية من قيس بن ثعلبه   قباء ذات سرة مقعبه   وزعم
قوم ان ابن ثعلبة بدل وقصد ان يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف كغيره وايضا فان خرج
عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا وظاهر كلامه يدل على تحتم الفتح في المنادى
اذا وقع ابن بين علمين وعليه بعض النحويين والصواب انه ليس بمتحتم فيكون ترك ذكره اما لان هذا
هو الافصح واما لان ذلك كالمعلوم وانشد سيبويه للعجاج يا عمر بن معمر لا منتظر بالفتح وروى
قوله يا حكم بن المنذر بن الجارود على الوجهين فصل والمنادى المبهم شيئان اي واسماء
الاشارة فاي يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الاشارة كقولك
يا ايها الرجل ويا ايهذا قال ذو الرمة   الا ايهذا الباخع الوجد نفسه
لشيء نحته عن يديه المقادر   قال الشيخ يجب في تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين

من النحويين واجاز المازني النصب قياسا وليس بشيء وتوهم بعضهم الفرق بين يا ايها الرجل ويا
هذا الرجل لجواز يا هذا كما جاز في يا هذا الرجل الوجهين فان اراد جواز النصب بتقدير اعني
فمستقيم وان اراد جوازه على الاتباع فليس بشيء وانما وجب الرفع لانه المقصود هو المنادى
في المعنى وما قبله وصلة لذكره جعلوا حركته الاعرابية حركته التي كانت تكون له لو كان مباشرا
بالنداء تنبيها على انه هو المنادى في المعنى وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على يا زيد الطويل لظهور
الفرق بينهما بما ذكرناه الوجه الاخر ان يقال لما كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء الواحد بخلاف
صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم صار
الرجل في قولك يا ايها الرجل كانه منتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية الحركة التي تكون له لو كان
منتهى الاسم حقيقة قال   واسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا
الرجل ويا هؤلاء الرجال وانشد سيبويه لخزز بن لوذان   ياصاح يا ذا الضامر العنس
والرحل والاقتاب والحلس   ولعبيد الابرص   يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه
حجر تمني صاحب الاحلام   وتقول في غير الصفة يا هذا زيد ويا هذان زيد وعمرو وزيدا
وعمروا وتقول يا هذا ذا الجمة على البدل   وانما كان كذلك لان وصف اسم الاشارة اصله
ان يكون باسماء الاجناس لانه مبهم الذات فكان وصفه بما يدل على ذاتيته اولا هو الوجه لان الوصف
بالمعاني الخارجة فرع على معرفة الذات ولذلك كان المبهم مستبدا بصحة الوصفية باسماء الاجناس
دون غيره لما فيه من الابهام واذا ثبت وصفه باسماء الاجناس وهو معرفة وجب تعريفها بالالف
واللام بقول الشاعر ياصاح يا ذا الضامر العنس   والرحل والاقتاب والحلس
قال الشيخ اورد عليه انه لا يستقيم رفع الضامر في المعنى لانه عطف على العنس قوله والرحل
والاقتاب فيصير المعنى الضامر العنس والضامر الاقتاب وهي لا توصف بالضمور واذ لا ينبغي يا ذا
الضامر بالخفض كما انشده الكوفيون ويسقط الاستدلال لانه يصير من باب آخر ليس من باب النداء
المبهم واجيب عنه بامرين احدهما ان الاستدلال بانشاده هذا النصف على انفراده وان كان غير شاعر
على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما تممه الاخر هو ان يكون الرحل معطوفا على العنس على سبيل التجوز لان
معنى الضامر العنس الذي ضعف وبلي عنسه فعطف الرحل باعتبار المعنى كانه قال الذي ضعف وبلي
عنسه ورحله وفي الضامر العنس اشكال في وجوب رفعه مع كونه صفة مضافة والصفة المضافة تكون
منصوبة على ما تقرر في اول المنادى في الفصل الثاني واجيب عنه بجوابين احدهما ان الضامر العنس
موصول والموصول في حكم المفرد لانه كالمركب فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت
عنسه يقبل حركة لم تكن الا رفعا فكذلك ما كان مثله الاخر هو ان الضامر العنس تابع صفة للموصوف
مفرد مرفوع لان صفة اسم الاشارة لا تكون الا كذلك على ما تقدم فيجب ان يكون هذا الوصف مثله
باعرابه واعرابه رفع فيجب ان يكون مرفوعا والكلام في قوله يا ذا المخوفنا كالكلام في البيت المتقدم

والاعتراض كالاعتراض والجواب كالجواب ومنه قول عبيد بن الأبرص يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الأحلام
لا تبكنا سفها ولا ساداتنا واجعل بكاءك لابن أم قطام ان قوم عبيد قتلوا أبا امرئ
القيس حجرا وهو ابن أم قطام فتوعدهم امرؤ القيس فقال له ذلك وتمام ألا أيها الباخع الوجد نفسه
بشيء نحته عن يديه المقادر وجاء في الوجد الرفع على الفاعل والنصب على المفعول
من أجله وإذا أجيز في مثل يا أيها الجاهل ذو التنزي النصب فإنما هو على معنى أعني لا على منع الإتباع
لأن الجاهل يرفع على كل تقدير قوله وقالوا في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا قال الشيخ لا يخلو إما أن
يريد عطف البيان أو البدل فإن أريد عطف البيان يجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المحل
أما اللفظ فهو اللفظ التقديري وإن أريد البدل فالضم ليس إلا وقوله يا هذا ذو الجمة على البدل لا
غير لأنه لا يصح أن يكون توكيدا لا لفظا ولا معنى أما المعنى فهو ألفاظ محفوظة وليس هذا واحدا
منها وأما اللفظ فهو إعادة الأول بعينه وليس هنا كذلك ولا يصح أن يكون عطفا لا بيانا ولا نسقا
أما النسق فلعدم الحرف وأما البيان فإنه يكون بأسماء الجوامد وهذا بمعنى المشتق ولا يصح أن
يكون صفة لأن أسماء الإشارة لا توصف إلا بالألف واللام على ما تقدم فتعين أن يكون بدل
كل من كل فصل ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده لأنهما لا يفارقانه كما لا يفارقان
النجم مع أنهما خلف عن همزة إله وقال من اجلك يا التي تيمت قلبي
وأنت بخيلة بالوصل عني شبهه بيا الله شاذ قال الشيخ علل بعلتين كل واحدة منهما
جزء إحديهما لزومها الكلمة والأخرى كونها بدلا من المحذوف إذ أصلها الإله فنقلت حركة الهمزة
إلى اللام فصار اللالاه فاجتمع المثلان فجاز الإدغام فصار الله فصارت الألف واللام عوضا من الهمزة ويعلل
أيضا بأنه لو قيل يا أيها الله أو يا هذا الله لا للملوق لفظهم يؤذن فيه أو لم يستقم لهم في المعنى أن يشيروا
إلى ما يستحيل عليه الإشارة في التحقيق ولو قيل يا الإله أو يا إله لغيروا الاسم وأزالوا ما قصد به
التعظيم وقال صاحب الكتاب من اجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني
شاذ لأنه ليس فيه الوجهان وإنما حصل فيه وجه واحد وأما قول الشاعر ه
فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا
فأكثر شذوذا منه إذ ليس فيه وجه منهما لا لزوم ولا عوض فصل وإذا كرر المنادى في
حال الإضافة ففيه وجهان أحدهما أنه ينصب الاسمان معا كقول جرير
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقول بعض
ولد باد يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
والثاني أن يضم الأول قال الشيخ وقع في بعض النسخ في حال الإضافة وهي ترجمة سيبويه
لأنه قال هذا باب تكرر فيه الاسم في حال الإضافة وكلاهما مستقيم في المعنى لأن معنى التكرير
ذكره مرة أولى ثم مرة ثانية وليس مخصوصا بأحدهما فيصح تقييده باعتبار الأولى فيقال في غير

حال الإضافة وباعتبار الثانية فيقال في حال الإضافة ويقوي ترجمة سيبويه أن المعنى وإذا كرر المنادى
ثانيا في حال الإضافة فتقييده المرة الثانية أولى لأنها المراد وهو الاسم مضاف فيها فكان في حال الإضافة
أظهر ففيه الوجهان النصب والضم فللنصب وجهان أحدهما أن يكون تيم الأول مضافا إلى عدي والثاني
مؤكدا للمضاف فوجب نصب الأول لأنه مضاف ووجب نصب الثاني لأنه توكيد المنصوب وهو مذهب
سيبويه والخليل وشبهه بقولهم لا أبا لك في أن اللام زيدت توكيدا ولولا زيادتها لقال لا أباك
وبقوله يا بؤس الحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا ولولا زيادتها لقال يا بؤسا الحرب
والوجه الثاني أن يكون كل واحد منهما نصبا لأنه مضاف إلا أنه حذف المضاف إليه من أحدهما استغناء
عنه بالآخر وبقيت أحكام الإضافة فيه كقوله إلا علالة أو بداهة سابح نهد الجزارة
ومثاله على نصف وربع درهم وما هو المحذوف منه فيه وجهان أحدهما أن المحذوف
منه المضاف إليه هو الأول وتيم الثاني مضاف إلى عدي وهذا هو الظاهر والدليل
عليه أنا لو قلنا إن المضاف إلى عدي هو الأول لأدى إلى أمرين محذورين أحدهما
التقديم والتأخير من غير فائدة والآخر الفصل بين المضاف والمضاف إليه والمذهب
الآخر أن تيم الأول مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف إلى عدي محذوف فقد حجة
أنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى أن يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على متقدم والمعقول أن
المتقدم يدل على المتأخر والجواب عن الأول أنا لما حذفنا المضاف إليه من الثاني بقي الاسم
غير تام فأخر المضاف إليه الأول ليكون تالثا من حيث اللفظ ويكون الأول تاما بما تقدم وما
الاسمان جميعا ألا ترى أنك إذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما لأنه لم يتم ولم تعوض عنه ما
وإذا أخرت وقلت يا تيم تيم عدي عوضت من عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة إلى
الأول كالتمام فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير وأما الرفع فعلى أن يكون ناداه علما مفردا
ثم أتى بالمضاف إما عطف بيان وإما بدلا وأنشد بيت جرير يا تيم تيم عدي لا أبا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر على الوجهين يريد عمر بن لجإ يحرض قومه عليه لأنه يقول أنا أهجوكم ببيته ويعني
أحين كنت سماما يا بني لجإ وخاضرت بي عن أحسابها مضر ه حاضرتنا أي غالبت تاجا
عمر بن لجإ لقد كذبت وشر القول أكذبه ما خاضرت بك عن أحسابها مضر
ألستم نزوة خوار على أمة لا يسبق الحلبات اللؤم والخور
ما قلت من مرة إلا سأنقضها يا ابن الأتان بمثلي تنقض المرر
وكذلك ينشد يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
والمبرد يقول هو لابن رواحة فصل وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم يا غلامي ويا غلام
وفي التنزيل يا عباد فاتقون وقرئ يا عبادي ويقال يا رب تجاوز عني وفي الوقف
يا رباه ويا غلاماه والتاء في يا أبت ويا أمت تاء تأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها

هاء في الوقف قال الشيخ في ياء الإضافة قولان أحدهما أن أصلها الفتح وجاء السكون تخفيفا وهو الأكثر والأظهر والآخر أن أصلها السكون ساكنة وفتحت تقوية لها لضعفها وخفائها ودليل الوجه الأول أنها اسم على حرف واحد فيجب أن تبنى على حركة كسائر الأسماء التي هي على حرف واحد كالكاف في ضربك وما أشبهه ولو قلنا مضمر على حرف واحد لكان أيضا حسنا ويرد على هذا القول أن في الأسماء أسماء مفردة مبنية على السكون كالواو في ضربوا وشبهه فنقول على هذا مضمر هو حرف مد ولين فوجب أن يبنى على السكون قياسا على الواو في ضربوا ويمكن أن يفرق بينهما من حيث أن الواو تستثقل عليها الحركة بعد الحركة وليس كذلك الياء ألا تراهم يقولون رأيت القاضي ولن يرمي في الأسماء والأفعال ولا يقولون رأيت تلنسوا ولكن يقولون لن يدعو في الأفعال دون الأسماء لأن الأفعال تحمل ما لا تحمله الأسماء فدل على أنه لا يلزم من تحريك الياء تحريك الواو فلما ظهر الفرق بينهما وقد توهم قوم أن شرط الحذف في نحو يا غلام أن لا يكون بعده ما يحصل به ست حركات وليس بمستقيم ثم علله بأن اجتماع ذلك معدوم في كلام العرب وهو غلط فإن ولو علل بأن تحذف الياء من مثل ذلك بثقل إثباتها لكان للتعليل وجه ولا يختلف في جواز عمر ضرب فرسه وكذلك كل عمرو ترى وهذه عشر حركات وإنما يمتنع خمس حركات فصاعدا في الشعر لفوات الوزن المقصود وزعم سيبويه أن بعض العرب يقول يا رب ويا غلام ومرادهم يا ربي ووجهه أنهم لما حذفوا شابه المفرد فجعلت حركته حركته قوله والتاء في يا أبت ويا أمت تاء تأنيث قال الشيخ للناس فيه مذهبان مذهب أهل الكوفة أن التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها كأنه قال يا أبتي ويا أمتي ومذهب البصريين أن تاء التأنيث عوض عن ياء الإضافة واستدلوا بوجهين أحدهما أنها تقلب هاء ولو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها لم يجز قلبها هاء لأنها حينئذ متوسطة والمتوسط لا تقلب هاء والآخر هو أنه لو لم يكن عوضا لجاز أن يجمع بينها وبين الياء فيقال يا أبتي كما تقول يا صاحبتي ولما لم يقولوا يا أبتي دل على أنها عوض عنها ومن كسر التاء وهو الأكثر فلأنها مناسبة للحرف المبدل منه الذي هو الياء فكانت أولى ومن فتح وهي قراءة ابن عامر فلأنها حركة الحرف المبدل منه وزعم قوم أن يا أبت فرع يا أبتا فحذفت الألف وليس بشيء

وقوله وقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي ويا ابن أم ويا ابن عم ويا ابن أما ويا ابن عما وقال أبو النجم يا ابنة عما لا تلومي واهجعي جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني أنهم جعلوا الابن المضاف إلى الأم والابن المضاف إلى العم لما أضافوهما إلى ياء المتكلم كاسم واحد أضيف إلى ياء المتكلم حيث عاملوهما بالتخفيف معاملتها لما كثر قولهم يا ابن أمي ويا ابن عمي بخلاف يا غلام عمي ويا غلام أمي لقلته وجاز الفتح في يا ابن عم ويا ابن أم لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه بأكثر من تخفيف يا غلام وزعم قوم أنه فرع على يا ابن أما فخفف بحذف الألف وهو ضعيف وقيل في تفسير جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني مزجوا ابن مع أم أو عم وصيروهما واحدا فبنيا كخمسة عشر ثم أضافوا كما أضيف خمسة عشر وليس بشيء وقيل جعلوهما كخمسة عشر حيث فتحوا آخر الاسمين ولم يفتحوا في يا غلام فبنوهما معا كابن خمسة عشر وكل ذلك بعيد عن الصواب

لأنا قاطعون بأن الحركة في يا ابن أم بفتح الميم مثلها في يا ابن أمي بإثبات الياء وكيف يستقيم أن يبنى الاسم مع التركيب بغير موجب فإن زعم أنهم قالوا في بادي بدي وذهبوا أيدي سبا بالبناء مع أن أصله معرب لما صار الاسمان كاسم واحد وكذلك هذا لما صار ابن أم عبارة عن القريب وإن لم يقصد إضافته جرى مجرى ذلك قيل له لولا السكون في بادي بدي وأيدي لم يقل أحد بذلك لكنهم لما سكنوا أمكن أن يقال وأيضا فإن مثل ذلك موجب لبناء الأول خاصة فأين موجب بناء الثاني

فصل

ولا بد لك في المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا وأنت في إلحاق الألف في آخره مخير فتقول يا زيداه أو وا زيداه أو وا زيد والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج وتلحق ذلك المضاف إليه فيقال وا أمير المؤمنيناه قال الشيخ هو المتفجع عليه بيا أو وا أو خص بوا وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى وتوابعه كتوابعه تقول وا زيد الظريف نصبا ورفعا كأنهم أخرجوه مخرج المنادى في اللفظ ليكون أبلغ في التفجع ولذلك كان الأفصح الإتيان بالمد في آخره وإنما قالوا ألف وقد تكون بغير الألف لأنها الغالب وإنما يعدل إلى غيرها لغرض ولا يخلو من أن يكون آخره حركة أو سكونا فإن كان حركة فلا يخلو إما أن يكون إعرابا أو بناء فإن كانت إعرابا فليس إلا الألف كقولك وا زيداه وا عبد المطلباه وا غلام أحمداه بخلاف من الأنكار فإنك تقول فيها عبد المطلبيه ومن التذكرة أيضا فإنك تأتي بها على حسب حركة الآخر كائنة ما كانت وإن كانت حركة الآخر حركة بناء اتبعتها من جنسها فقلت في حزام واحزاميه وفي أمير المؤمنين وا أمير المؤمنيناه وفي غلامك للمرأة المخاطبة واغلامكيه وإن كان آخره ساكنا فلا يخلو إما أن يكون مدة أو غير ذلك فإن كانت مدة استغني بها فيقال فيمن اسمه اضربي واضربيه وفي غلامه وا غلامهوه وفي غلامكما وا غلامكماه ولا فرق بين الواو الملفوظة والمقدرة والمحققة فلذلك قلت في وا غلامكم فيمن أسكن الميم وا غلامكموه لأن الواو مرادة عنده ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم برد الميم إلى أصلها كما وجب في منذ اليوم لذلك فأما إلحاق الألف في المعربات فلأنها أسماء بمنزلة زيد وعمرو ولا لبس فيها فألحقت الألف في آخرها كما ألحقت بزيد وعمرو وأما إلحاق الواو والياء فلخوف الالتباس ألا ترى أنك لو قلت في غلامك وا غلامكاه لالتبس المذكر بالمؤنث ولو قلت في غلامكم وا غلامكماه لالتبس المثنى بالمجموع ثم أجري بقية الآخر مجرى واحدا فأما اختيارهم في وا غلامي بإسكان الياء وا غلامياه فلأن أصله الفتح فردت إليه وجوز المبرد وا غلاماه وليس بجيد وفي وا غلاميه أوجه أما بناء على أن أصلها السكون فلا إشكال ألا ترى أنك لو قلت فيمن اسمه اضربي أو اضربوا لقلت وا اضربيه ووا اضربوه وأما بناء على أن السكون العارض كالأصلي في هذا الباب بدليل أنك إذا قلت فيمن اسمه مثنى أو معلى لقلت وا مثناه ووا معلاه ولا ترد الألف إلى أصلها فكذلك قياس الياء بعد سكونها بخلاف التثنية فإنك تقلبها للزوم ألف التثنية للاسم المثنى وأما قنسرون فقال سيبويه وا قنسروناه وقال الكوفيون وا قنسريناه وهما جائزان في التحقيق بناء على أن إعرابه بالحروف أو بالحركات ولو سميت باثني عشر فقال سيبويه وا اثنا عشراه لأنه عنده اسم مفرد فوجب أن يكون حاله حال المرفوع وقال الكوفيون وا اثني عشراه

لان عندهم في حكم المضاف فوجب ان يكون منصوبا والخلاف جار في ثلاثون واثني عشر الحقت الالف ولم تلحق
قال ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وازيد الظريفاه ويلحقها عند يونس لان الاسم
المتفجع عليه قد تم والصفة ليست من جملته وانما هو اسم آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح وليس كالمضاف
والمضاف اليه لانه جعل دالا على المسمى بجملته فالمضاف اليه مع المضاف كالدال من زيد وكما الحقت
العلامة الدال من زيد فكذلك هنا وليس كذلك الصفة وذهب يونس الى جواز ذلك وقال انهما كشيء واحد
كالمضاف مع المضاف اليه وقد ظهر الفرق بينهما وقال الخليل لو جاز وازيدا الظريفاه لجاز جاء زيد
الظريفاه وتقريره انه لو جاز الحاقه العلامة ما ليس باسم مندوب واذا لحقت العلامة ما ليس باسم مندوب
جاز الحاقها في جاء زيد الظريفاه وان لم يكن مندوبا وقد نقل عن يونس انه يجيز وازيدا انت الفارس
البطلاه وهذا ابعد وقد احتج يونس بقولهم واجمجمتي الشاميتيناه والجماجم الرؤس والشاميتين صفة
للجمجمتين وهذا لو صح فشاذ لا يعول عليه قال ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وارجلاه ولم
يستقبح وامن حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه اي الدال على المندوب بخصوص لفظه فاما
النكرات واسماء الاشارة فليست من هذا القبيل لان النادب غرضه الجوار بذكر من يتفجع عليه اما التعريفه
واما لاقامة عذره في ذلك ولا يحصل هذا المعنى الا ان يكون الاسم كما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون علما
او كالعلم وعلى ذلك نزل وامن حفر بئر زمزماه منزلة قولك واعبد المطلباه قال الخليل وكما لا يقال وا
لا يعني ابن ولا يعذر من تفجع بذلك لا يعذر من تفجع بمبهم يعني انه لا يعرف من يعنيه فصل
ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به اي قال الله يوسف اعرض عن هذا وقال رب ارني
انظر اليك وتقول ايها الرجل وايتها المرأة ومن لا يزال محسنا احسن الي ولا يحذف عما
يوصف به اي فلا يقال رجل ولا هذا وقد شذ قولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق
كرى وجاري لا تستنكري عذيري ولا عن المستغاث والمندوب وقد التزم حذفه في اللهم
لوقوع الميم خلفا عنه قال الشيخ ذكر القيد وهو مشعر بالعلة ووجه التعليل هو ان قولك يا رجل
اصله يا ايها الرجل ويا هذا اصله يا ايهذا الرجل فحذفوا الالف واللام استغناء عنها بيا وحذفوا اي
لانهم توصلوا بها الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فكرهوا ان يحذفوا حرف النداء
فيخلوا بحذف اشياء كثيرة وفي قولك يا زيد وشبهه لم يحذف منه الا حرف النداء فلا يلزم من جواز حذف
شيء واحد جواز حذف اشياء متعددة ومن الناس من قال لم يحسن الحذف في قولك يا رجل لبقائه مبهما
وفي قولك يا زيد جاز لكونه غير مبهم فلا يلزم من جواز الحذف في الموضع الذي يعلم المنادى فيه جواز الحذف
في الموضع الذي لا يعلم واورد على هذا قولهم هذا فانه فيه تعريف يرشدنا الى المقصود بالنداء فليجز
كما جاز قولك زيد واجيب عنه انا انما قلنا ذلك لانه اذا حذف بقي مبهما وهذا هو مبهم ايضا ولذلك سمي عند النحويين
مبهما وما ذلك الا لتردده بين اشياء متعددة عند الاشارة وليس بشيء لانا نجوز ان نقول غلام هذا
وان كان اقل تعريفا من قولك هذا لانه يتردد بين المشار اليهم والغلمان جميعا فكان بالمنع اولى ولذا

فلما لم يمنع دل على ان الجواب ليس بشيء واما اصبح ليل فجرى مثلا في شدة طلب الصبح وقيل اول من قاله
امرأة طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا فجعلت تقول اصبحت يا فتى فيقول لا فرجعت الى خطاب
الليل كانها تستعطفه لوداع تصبح فاصبح ليل وافتد مخنوق مثل يحض على تخليص النفس من الشدائد
واطرق كرى مثل لمن يتكلم وبحضرته اولى منه بذلك كان اصله خطاب الكروان بالاطراق لوجود النعام
ولذلك يقال ان تمامه اطرق كرى ان النعامة في القرى ويقال ان الكروان يخاف من النعامة وكرى
مرخم على لغة من يقول يا حار بالضم وقول العجاج شاذ يقال انه كان يصلح حلة فمرت به
جارية فالحت بالنظر اليه متعجبة فقال جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري
وحذف ما ليس بالمحذوف عذيري مبتدأ ما بعده خبره او مفعول لتستنكري وما بعده اما خبر محذوف
اي عذيري وما بدل من عذيري المذكور والتزموا حذفه في اللهم لان الميم عوض عنه عند البصريين
وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير ثم كثر حتى خفف وهو بعيد جدا وقوله اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما وقوله وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهما
اردد علينا شيخنا مسلما من حيثما وكيفما وانما فاننا من خيره لن نعدما محمول على الضرورة
مع كونه مجهولا وفي جواز وصف اللهم خلاف جعله سيبويه لما كان مخصوصا بالنداء بمنزلة يا هناه
وجوز قوم وصفه كما يوصف يا الله واستدلوا بمثل قل اللهم مالك الملك قل اللهم فاطر
السموات والارض وحمله سيبويه على نداء ثان فصل ومن كلامهم ما هو على طريقة النداء
ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا
ايها القوم واللهم اغفر لنا ايتها العصابة جعلوا ايا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح
ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الا انفسهم وما كنوا عنه بانا ونحن والضمير في لنا كانه
قيل اما انا فافعل متخصصا بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاقوام واغفر لنا
مخصوصين من بين العصائب ومما يجري هذا المجرى قولهم انا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان
كرماء وانا معاشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة الا انهم سوغوا دخول اللام هنا فقالوا نحن
العرب اقرى الناس للضيف وبك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم
الحمد لله الحميد والملك لله اهل الملك واتاني زيد الفاسق الخبيث وقرئ حمالة الحطب ومررت
به المسكين والبائس الفقير وقد جاء نكرة في قول الهذلي ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالي وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم
قال الشيخ اعلم ان في كلامهم جملا لمعان في الاصل ثم ينقلونها الى معان اخر مع تجريدها عن اصل معناها
الاصلي فهذا في ابواب منها ان افعل صيغة للامر في الاصل ثم نقلت الى التعجب كقوله تعالى اسمع بهم
وابصر اذ لم يقصد به هنا الى الامر وانما قصد التعجب وكذلك قولهم ما احسن زيدا اصله اما خبر واستفهام
على الخلاف ثم نقل الى التعجب وكذلك قولهم اقمت ام قعدت سؤال عن التعيين مع التسوية بينهما ثم نقل

لا الخبر بمعنى التسوية من غير سؤال كقولك سواء علي أقمت ام قعدت وكذلك قولهم أيها الرجل اصله
تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن معنى طلب الاقبال في قولك
اما انا فافعل كذا ايها الرجل وكل ما انتقل من باب الى باب فان اعرابه يكون على حسب ما كان عليه
فلذلك تقول في قولك اكرم بزيد اكرم فعل امر وتقول في ايها الرجل اي هنا منادى مفرد والرجل
صفة له كما تقول في المنادى الحقيقي ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون
لفظه لفظ النداء كقولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل ومنه ما ليس على لفظ النداء كقولك نحن
العرب فهذا لا يكون اعرابه الا بما يقتضيه في نفسه لانه لا يصح ان يكون منقولا عن النداء وفيه
ما يحتمل الامرين كقولك نا معشر العرب فجايز في اعرابه الامران جميعا الا ان الاولى ان يقال منصوب
نصب العرب اذ النقل على خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه مع صحته اولى من جعله منقولا
وقول من قال ايها الرجل هنا مبتداء والخبر محذوف اي المراد او خبر والمبتداء محذوف اي
المراد الرجل ليس بشي ويقع في بعض النسخ علامة قطع بين قوله الا انفسهم وبين وما كنوا عنه
وكان هؤلاء فهموا انه اتينا فخبرهم كانه قيل اي كانه قيل فيه والذي حملهم عليه ان عطفه على
انفسهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير وما ارتكبوه مفسد للمعنى لانه يكون قوله كانه قيل تفسير القول
وما كنوا عنه وليس هنا تفسير له باتفاق وانما هو تفسير لقولهم يا ايها الرجل واذا تبين جعله
لما تقدم وجب العطف ويحمل العطف على غير ظاهره في المغايرة او يجعل وما كنوا عنه خبر مبتداء
محذوف اي وهو ما كنوا فيستقيم قوله الا انهم سوغوا دخول اللام ههنا يعني من غير ان يذكرها بها لم يرد
ويلزم النصب على اصل الباب وذكر اسم الله ليعلم ان النصب لازم فيما يجوز دخول يا عليه وفيما لا
يجوز اذا لم يدخل يا عليه وقيل قوله ويا دي لي نوع عطل انا وردها صدا خافظا به ابن الدجى
لا طلبا كالطحال بغيدا بغيدا الاكل القيص ذا ناقة مثلها العيال ويا دي يعني اوردها العير الاثنين صدا
اي عطشانا يرصد به الصايد الوحش حافظا به ابن الدجى يعني الصايد ثم اخذ في صفته لا طيا
كالطحال اي ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد ثم وصفه بلزومه للصيد لفقره وقول بعضهم انه
قصد تعميم النوع الى عطل وشعث يا باه النصب لانهما حينئذ في معنى الصفة الواجب فلا يستقيم
حذف احديهما وقطع الاخرى فصل ومن خواص النداء الترخيم الا اذا اضطر الشاعر
فرخم في غير النداء قال الشيخ الترخيم رخم صوته اذا رققه وكلام رخيم اي ضعيف وعن الاصمعي
قال قال لي الخليل ما اسم الصوت الضعيف قلت الرخيم فعمل باب الترخيم وقد ضعف قول
الاصمعي بان قبل الخليل جماعة من النحاة كابي عمرو وابن ابي اسحق ولم ينقل عنهم اسم غيره ولا يضعف
بمجرد ذلك نعم ان صح انهم تكلموا فيه بهذا الاسم تبين ضعفه والا فيجوز انهم تكلموا فيه بغير هذا
الاسم او ما تكلموا فيه اصلا وان ثبت فيه ما روي عن ابن عباس انه لما سمع قراءة ابن مسعود
ونادوا يا مال قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان ضعيفا فالاتفاق بعيد قوله

الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء يعني فيجوز على الوجهين وهو مذهب سيبويه واجازه المبرد في
الشعر على لغة يا حار بالضم خاصة دون الاخرى وانكر ما اجازه سيبويه وغيره وقد انشد سيبويه

الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما

وهو واضح فيما ادعاه ورده المبرد بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته وجاء
ايضا انا ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امترجه فان الناس قد علموا ومن كسر ونون ونقل الحركة
تعسف قال عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في لبان الادهم
يروى بفتح الراء وضمها وليس بقوي لجواز ان يكون التقدير يا عنتر فيسقط الاستدلال وقال اودي ابن
جلهم عباد بصرمته ان ابن جلهم امسى حية الوادي فان ثبت انه اسم ابيه كما يقول سيبويه نهض وان ثبت
انه اسم امه كما يقوله المبرد لم ينهض لانه حينئذ لا ينصرف للعلمية والتانيث واما اللغة الاخرى فيه فاتفاق
قوله وله شرايط احدها ان يكون الاسم علما والثانية ان يكون غير مضاف والثالثة ان لا يكون
مندوبا ولا مستغاثا والرابعة ان تزيد عدته على ثلثة قال الشيخ منها شرطان عامان في كل شي احدهما
كونه غير مضاف والاخر كونه غير مستغاث ولا مندوب وشرطان خاصان في غير ما فيه تاء التانيث
وهما العلمية والزيادة اما كونه علما فلان الاعلام كثر نداؤها فناسب التخفيف واما كونه غير مضاف
فلان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانهما اسمان معربان باعرابين مختلفين فلو
رخمت فاما ان ترخم الاول واما ان ترخم الثاني الاول لا يستقيم لان الترخيم يبقى في وسط الكلمة من حيث
المعنى وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس بمنادى لان الذي وقع عليه النداء لفظا هو الاول
واما المندوب والمستغاث فلان المقصود بهما امتداد الصوت والترخيم يضاد ذلك واما الزيادة
على الثلثة فلانه لو رخم الثلاثي لبقي على صورة ليس مثلها في المتمكنات اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين
ولا سيما على لغة من يقول يا حار قوله الا ما كان في آخره تاء تانيث فان العلمية والزيادة على الثلثة
فيه غير شرط حتى تقول يا عاذل وجاري لا تستنكري ويا ثب قبلي ويا شا ارجعي واما قولهم يا صاح
واطرق كرى فمن الشواذ والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم اما ان يكون المحذوف
كالثابت في التقدير وهو الكثير او يجعل ما بقي كانه اسم براسه فيعامل بما يعامل به ساير الاسماء
فيقال على الاول يا حار ويا هرق ويا ثمو ويا بنو في المسمى بثمود وعلى الثاني يا حار ويا هرق
ويا ثمي ويا بني ولا يخلو المرخم من ان يكون مفردا او مركبا فان كان مفردا فهو على وجهين احدهما
ان يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني ان يحذف منه حرفان وهما على نوعين اما زايدتان
في حكم زيادة واحدة كالذين في اعجاز اسماء ومروان وعثمان وطايفي واما حرف صحيح
ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وان كان مركبا حذف آخر الاسمين بكماله فقيل
يا بخت ويا عمرو ويا سيب ويا خمسة في بخت نصر وعمرويه وسيبويه والمسمى بخمسة عشر واما نحو تابط
شرا وبرق نحره فلا يرخم فصل وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد

ومن أبيات الكتاب بيت يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار
وفي التنزيل الا يا اسجدوا فإن العلمية والزيادة على الثلثة فيه غير شرطين أما العلمية فلأنها خلعتها
غيرها فهو التأنيث لأن التأنيث يقتضي التخفيف لثقله كما يقتضيه العلم لكثرته وأما كونه ليس زائدا على
ثلثة أحرف فلأن اشتراطه كما كان لما يوحي إليه الترخيم من الإخلال وأما ما فيه تاء التأنيث
فإنما يحذف منه التاء وحذف التاء لا يؤدي إلى إخلال لأنها زائدة فلا إخلال بالترخيم فلا حاجة
إلى الزيادة وقد أجاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه لأنه يصير مثل يد فيقولون
فيمن اسمه كتف وقدم يا كت ويا قد وليس بالجيد فإن نحو يدا إنما صار كذلك بنوع من الإعلال ولا يلزم
منه جواز مثله في الترخيم ومن ثم قال الفراء في سعيد يا سع وفي ليس ثالم يحذف الحرفين معا وقوله في
قول أوس تنكرت منا بعد معرفة لمى وبعد التصابي والشباب المكرم أن الياء
للإلحاق يحكم وكذلك قوله وقالوا تعال يا يزي بن مخرم فقلت لهم إني حليف صداي
انه لا ياء فيه حذف لالتقاء الساكنين ومن مذهبه أن الساكن يحذف مع الآخر في نحو قمطر فيقال فيه
قم فيا يزي محذوفة عند سيبويه لالتقاء الساكنين وعند الفراء الياء محذوفة مع الدال للترخيم
كالطاء من قمطر وقوله والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ليخرج ما حذف لكونه حرف علة
لموجب مثل قاض وللتخفيف مثل القاض فيمن حذف وقال سيبويه ان نحو قائمة وقاعدة إذا كان غير علم
لا يجوز ترخيمه على لغة يا حار بالضم لئلا يلتبس بالمذكر والظاهر خلافه فأما ثمي وبني فلأنه كالآخر
والأولى وكذلك يقال في محذوة وعرقوة يا محذو ويا عرق وفي قطوان وكروان يا قطا ويا كرا
كعصا وفي سنور وبرذون يا سنا ويا برذا وفي شاة يا شاه بالهاء تردها إلى أصلها حين احتيج إلى
الرد إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما ألف وقد ثبت ردها إلى الأصل عند الاحتياج في
مثل شويهة وشياه وفي المثنى طيلسان يا طيلس وزعم أبو عثمان أنه لا يجوز لأنه ليس في كلامهم فيعل
في الصحيح قال وسألت الأخفش فأخطأ فلما نبهته تنبه وقد أجاز ذلك غيره إذ لا يعتبر وجود
نفس الزنة وإنما أراد جريه على قياس كلامهم وهو الصحيح ولذلك قيل في ترخيم سروس وفرزدق
وعنقوان علما يا سدي ويا فرزد ويا عنقو وليس من أبنيتهم وتقول في شقاوة وحمراوان علما يا شقا
ويا حمرا بالهمزة وفي حولايا يا حولاء بالهمزة وفي حيوة يا حيو ولا يدغم لما ثبت من شذوذه وفيه نظر وفي شية
ودية يا وشي ويا ودي لأن الرد لازم والبين بكسرة فتبقى والأخفش يقول يا وشي ويا ودي يكون رادا
إلى الأصل وفي إحار علما يا أحار بالفتح عند سيبويه على الفصيحة وبالكسر عند قوم أما نحو يا راد ويا قاد
علما فبالكسر لا غير إما على اللغة القليلة فبالضم يا أبا بين وقالوا في قاضون علما يا قاضي بإثبات الياء
على اللغتين وفي نحو أعلون يا أعلى بإثبات الألف ولو قيل بحذف ذلك على اللغة الكثيرة
لم يبعد وقالوا في محمر علما منقولا عن اسم فاعل أو غيره يا محمر بسكون الراء على الكثير
والفتح بكسرها عن اسم فاعل ويفتح في غيره وهو قياس من قال في قاضون يا قاضي بإثبات

الياء المرخم الذي يحذف منه حرفان كل اسم آخره زيادتان زيدتا معا أي للمعنى كالألف والنون في سكران و
عثمان أو حرف صحيح وقبله مدة قبلها ثلثة أحرف فصاعدا وقد أهمل قوله ثلثة أحرف فصاعدا
قبله لأنه قال وأما حرف صحيح وقبله مدة ولم يزد كما تقدم استغني بما مثل به في مثل منصور وعمار وبما
تقدم في مثل يا ثمو ولولا تقديم تصريحه في ثمود ونحوه بإثبات الواو لتوهم أن مذهبه كمذهب الفراء
وقد اختلف في أسماء هل هي مما آخره زيادتان أو حرف أصلي وقبله مدة فمذهب سيبويه أنها زيادتان
ووزنه عنده فعلاء من الوسم قلبت الواو همزة كما قلبت في أناة وأحد وقد ذهب غيره إلى أن أسماء
أفعال جمع اسم سمي به المؤنث وامتنع من الصرف للتأنيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون آخره
حرفا أصليا وقبله مدة فيكون مثل قولك عمار ومذهب سيبويه أقرب إلى هذا المعنى ومذهب غيره
أجرى على مقتضى الألفاظ وبيان المعنى أن أسماء الأعلام أكثرها صفات ولم يسم بالجمع إلا نادرا فإذا
تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة كان حمله على الوصفية أولى واعتقد سيبويه قلب الواو
همزة محافظة على هذا المعنى ووجه غيره أن قلب الواو همزة إذا انفردت مفتوحة على خلاف القياس كوعد
ووجد وأشباهه ولا ضرورة تلجئ إلى ذلك فإذا لم تكن الواو منقلبة وجب أن يكون أفعالا
وهذا وإن كان قويا فإنما خالفه سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلتها في الجموع فرأى أن قلب
الواو همزة أقرب من تسميتهم بالجمع وقوله وقبله مدة يعني زائدة وإلا فقد يجوز نحو مختار ترخيمه يا مختا
بإثبات الألف وأما المركب فإنه يحذف آخر الاسمين بكماله وعلة الفرق بينه وبين المضاف أن المضاف
مع المضاف إليه اسمان معربان بإعرابين مختلفين فظهر التعدد فيهما لفظا والترخيم حكم لفظي فلم يجز
في المتعدد لفظا وأما معدي كرب فلم يجر فيه التعدد اللفظي مجرى قولك جعفر وعثمان بدليل
إعرابه إعرابا واحدا آخره فلما لم يتعدد تعددا لفظيا جرى مجرى المفردات وحذف عند الترخيم آخر
الاسمين بكماله لأنها كلمة زيدت على الكلمة الأولى فأشبهت تاء التأنيث وألفي التأنيث وإذا قلت
يا خمسة في خمسة عشر وقفت على الهاء على اللغتين وكذلك لو رخمت نحو مسلمان قال سيبويه لأنها
تلك الهاء التي كانت في خمسة وتقول في اثنا عشر اسما يا اثن ويا اثن لأن عشر بمنزلة النون حيث
عاملوها معاملة اثنان فيتبعها الألف على قياس لغتهم وفيه نظر من جهة أن اثنا اسم برأسه ومن
جهة أن الألف لا يتحقق زيادتها ومن قال باثني عشر بالياء فقياسه يا اثني على الكثيرة ويا اثنا على
القليلة وأما تأبط شرا فهو أشبه شيء بالمضاف مع المضاف إليه لأن التعدد فيه مقصود
بعد التسمية ألا ترى أن شرا في قولك تأبط شرا منصوب في الحالين كلها فلما كان التعدد باقيا
تعذر الترخيم كما تعذر في المضاف والمضاف إليه وقال سيبويه ولو رخمت تأبط شرا لرخمت رجلا
يسمى بدا دعلة بالحواء تكلى وأما قولهم فا جروا تأبط قرصا لا أبا لكم
صاغا بصاح فإن الذل معيوب فترخيم على شذوذ وما عدا القسمين المذكورين هو الذي
يحذف منه حرف واحد وقد يحذف المنادى على ما ذكر وقوله تعالى ألا يا اسجدوا على قراءة الكسائي

بالتخفيف من ذلك لانه يقف على ثنا ويبتدئ باجدوا بضم الهمزة وقوله على ثمان من بجاد اي
جادا حالا او تمييزا اي على جيرته فصل ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير اياك والاسد
اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك ونحوه راسك والحائط وماز راسك والسيف وبعاد
اياي والشر واياي وان يحذف احدكم الارنب اي نحني عن الشر ونح الشر عني ونحني عن مشاهدة
حذف الارنب ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي والمعنى النهي عن حذف الارنب ومنه شانك
والحج اي عليك شانك مع الحج وامرا ونفسه اي دعه مع نفسه واهلك والليل اي بادرهم قبل الليل
ومنه عذيرك اي احضر عذرك او عاذرك ومنه هذا ولا زعماتك اي ولا اتوهم زعماتك وقولهم
كليهما وتمرا اي اعطني وكل شيء ولا شتيمة حر اي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومنه قولهم
انته امرا قاصدا لانه لما قال انته علم انه محمول على امر يخالف المنهي عنه قال الله تعالى انتهوا
خيرا لكم ويقولون حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك ومنه من انت زيدا اي تذكر زيدا او
ذاكر زيدا ومنه مرحبا واهلا وسهلا اي اصبت رحبا لا ضيقا واتيت اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا وان تأتني فاهل الليل واهل النهار اي فانك تأتي اهلا لك بالليل
والنهار فصل ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي اذا حذروه الاسد
والجدار المتداعي وايطاء الصبي ومنه اخاك اخاك اي الزمه والطريق الطريق اي خله وهذا اذا
ثني لزم اضمار عامله وان افرد لم يلزم قال الشيخ هذا القسم ينقسم الى قسمين منه ما هو سماعي وعلة
حذف فعله ما تقدم في قولك سقيا ورعيا ومنه ما هو قياسي فالقياسي ما بدأ به في قولك اياك
والاسد واياك عن الاسد وهو كل موضع كان الاسم فيه محذرا وذكر المحذر منه بعده بحرف العطف
او بحرف الجر كقولك اياك والاسد واياك عن الاسد واصله نحك الا ان الغرض من ذا كان لشيء واحد
وجب ابدال الكاف بالنفس في غير افعال القلوب فصار تقديره نح نفسك ثم حذف الفعل بفاعله فزال
الموجب لتغير اضمار الثاني فوجب رجوعه الى اصله الا انه لا يمكن الاتيان به متصلا لعدم ما يتصل
به فوجب ان يكون منفصلا وهذا المذكور بعد اياك ان كان بحرف الجر فظاهر تعلقه بالفعل المحذوف
وان كان بالواو فهو معطوف على اياك كانك قلت نح نفسك ونح الاسد ولا يجوز ان تقول اياك
الاسد كما يزعم بعض النحويين ونص سيبويه على ذلك لانه ان كان عن قولك اياك والاسد فلا يجوز
حذف حرف العطف وان كان عن قولك اياك عن الاسد فحرف الجر لا يحذف في مثل ذلك واما قولهم اياك
وان تقوم واياك عن ان تقوم فهذا جائز ان تقول اياك ان تقوم وحينئذ يجب حمله على اياك عن
ان تقوم ويجوز حذف حرف الجر لان حرف الجر يحذف عن ان قياسا ولا يجوز ان يكون عن قولك اياك وان
تقوم لان حرف العطف لا يحذف عن ان ولا عن غيرها وقد جاء في الشعر شاذا ٥

فاياك اياك المراء فانه … الى الشر دعاء وللشر جالب

وحمله الخليل على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال بعد تمام الكلام احذر المراء وحمله ابن ابي
اسحاق على ان اصله اياك عن المراء فحذف حرف الجر لما كان المراء بمعنى ان تماري فحمله عليه من حيث
المعنى على نحوه ومنه ماز راسك والسيف وماز ترخيم مازن وقيل ترخيم مازني وفيه شذوذ من حيث
ترخيم ما ليس بعلم وحذف حرف قبل ياء النسب والذي حملهم على ذلك ما ينقل ان كرا ما المازني اسر بجيرا
القشيري فجاء قعنب اليربوعي ليقتل بجيرا فحال المازني دونه فقال له قعنب ماز راسك والسيف فان كان المثل
متقدما او سماه مازنا باسم ابيه استقام والا فيتكلف لتخريجه ان يجريه مجرى المثل وقدر سيبويه اياي
والشر منصوبا بفعل المتكلم كانه آمر لنفسه يعني لاباعد نفسي عن الشر ولاباعد الشر عني وانكر غيره
وقال المعنى انه يخاطب غيره على معنى باعدني واليه ذهب الزمخشري وكلا التقديرين مستقيم وقول عمر رضي الله عنه
اياي وان يحذف احدكم الارنب مثله وقدره الزجاج باياي وباياكم واراد عمر رضي الله عنه النهي عن حذف الارنب
بالعصا لان ذلك يقتلها فلا تحل فقال ليذك لكم الاسل والرماح والسهام واياي ان يحذف احدكم الارنب
مبالغ في نهيهم بان قال باعدوني عن حذفه فجعله من الامر الذي يطلب منهم البعد عنه لفظه او يطلب من نفسه
البعد عنه وهو ابلغ من ان يقال لا تحذفوا الارنب وما بعد ذلك سماعي وقوله اهلك والليل اي بادر
اهلك وبادر الليل واحضر عذرك تفسير سيبويه وعاذرك تفسير المفضل بن سلمة كانه استبعد ان يكون فعيل
مصدرا لغير صوت كالنئيم والزئير والصهيل والصرير ومنه هذا ولا زعماتك كان المخاطب وعد باشياء
لم يف بها ثم رأى الموعود على حال دونها فقال الموعود هذا اي رضي هذا ولا زعماتك اي ولا اتوهم زعماتك
وقولهم كليهما وتمرا مثل يلزم حكايته كالامثال قيل اصله ان عمرا الجعدي كان بين يديه قرص وتمر وزبد
فقال له رجل اطعمني من قرصك وزبدك فقال عمرو كليهما وتمرا اي اطعمك كليهما وازيدك تمرا قال سيبويه
ومنهم من يقول كلاهما وتمرا اي كلاهما لك وازيدك تمرا وكذلك قال في كل شيء ولا شتيمة حر اي كل
شيء امم والمشهور فيها النصب ومنه انتهوا خيرا لكم قال سيبويه لانك حين قلت انته فانت تريد ان
تخرجه من امر وتدخله في آخر كانه قال وائت خيرا لكم قال الفراء المعنى انتهوا انتهاء خيرا لكم وقال
الكسائي المعنى انتهوا يكن خيرا لكم وما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك ظهر في مثل انته وائت امرا قاصدا
وقول الزمخشري ومنه انته امرا قاصدا على انه واجب فيه حذف الفعل غلط وقال انته امرا قاصدا قوله
تروحي اجدر ان تقيلي ووراءك اوسع لك مثل في الزجر عن الاقدام على الشيء يقال ان ابن الحمامة الشاعر
اتى جرولا الحطيئة فقال السلام عليك فقال كلمة تقال وليس لها جواب فقال الج فقال وراءك اوسع لك
فقال انا ابن الحمامة الشاعر فقال كن من اي طير الله شئت ومنه من انت زيدا يقال لمن ذكر عظيما
بسوء وقيل من شبه نفسه برجل عظيم وكان تغيير لفظ زيد فكانه يذكر اسم ذلك الرجل ومنه مرحبا
الى آخره وقد كثر ذلك حتى صار بمعنى الدعاء فلو قيل انها منصوبة على المصدر لكان صوابا وان تأتني
فاهل الليل والنهار اي فانك تأتي ومعناه الاكرام لان المرء يكرم في اهله ليلا ونهارا وتجمع ذلك
كله انه كثر حتى صار معلوما وجرى مثلا او كالمثل لكثرته فصل ومن المنصوب باللازم
اضماره ما اضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا ضربته كانك قلت ضربت زيدا ضربته

إلا أنك لا تبرز استغناء بتفسير قال ذو الرمة إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر ومنه زيداً مررت به وعمراً لقيت أخاه وبشراً ضربت غلامه بإضمار جعلت على طريقي ولابست وأهنت قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع أجود ثم إنك ترى النصب مختاراً أو لازماً فالمختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيداً مررت به وفي التنزيل يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً ومثله فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة فأما إذا قلت زيد لقيت أباه وعمراً مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحالة الأولى جذعة وفي التنزيل وأما ثمود فهديناهم وقرئ بالنصب والثاني أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام كقولك أعبد الله ضربته ومثله أالسوط ضرب به زيد وأالخوان أكل عليه اللحم وأزيداً أنت محبوس عليه وأزيداً أنت مكابر عليه وأزيداً سميت به ومنه أزيداً ضربت عمراً وأخاه وأزيداً ضربت رجلاً يحبه لأن لأن الآخر ملتبس بالأول بالعطف وبالصفة فإن قلت أزيد ذهب به فليس إلا الرفع وأن يقع بعد إذا وحيث كقولك إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيداً تجده فأكرمه وبعد حرف النفي كقولك ما زيداً ضربته قال جرير فلا حسباً فخرت به لتيم ولا جداً إذا ازدحم الجدود وأن يقع في الأمر والنهي كقولك زيداً اضربه وخالداً اضرب أباه وبشراً لا تشتم أخاه وزيداً ليضربه عمرو وبشراً ليقتل أباه عمرو ومثله أما زيداً فاقتله وأما خالداً فلا تشتم أباه والدعاء بمنزلة الأمر والنهي يقول اللهم زيداً فاغفر له ذنبه وزيداً أمر الله عليه العيش قال أبو الأسود فكلا جزاه الله عني بما فعل وأما زيداً فجدعاً له وأما عمراً فسقياً واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل كقولك إن زيداً تره تضربه قال النمر بن تولب

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وهلا وألا ولولا ولوما بمنزلة إن لأنهن يطلبن الفعل ولا يبتدأ بعدها الأسماء

قال الشيخ ضابطه أن يتقدم اسم ويعده فعل أو ما هو في معنى الفعل مسلط على ضمير ذلك الاسم من جهة المفعولية أو ما يتعلق بضميره لو سلط على الأول لكان مفعولاً ومهما رفعت فعلى الابتداء وإذا نصبت فعلى تقدير فعل فإذا نصبت في مثل زيداً ضربته فالتقدير ضربت زيداً ضربته وفي مثل زيداً مررت به جاوزت زيداً مررت به وفي مثل زيداً ضربت أخاه أهنت وفي مثل زيداً سميت به لابست فيقدر على ذلك ووقع الرفع إن الرفع في إذا ابن أبي موسى بتقدير فعل رافع كأنه قيل إذا بلغ لا على الابتداء ويلزمه أن يجيز مثله في غيره ثم هو ينقسم إلى أقسام ما يختار فيه الرفع وما يختار فيه النصب وما يستوي فيه الأمران

ومنه ما يجب فيه النصب فأما الموضع الذي يختار فيه الرفع فأن يكون مجرداً عن القرائن التي تذكرها في باقي الأقسام كقولك زيد ضربته وأما الموضع الذي يختار فيه النصب فأن يقع بعد الاستفهام وحرف النفي وإذا وحيث وأن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران فأن تعطف هذه الجملة على جملة ذات وجهين كقولك زيد ضربته وعمرو أكرمته وأما الموضع الذي يجب فيه النصب فأن يقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل كقولك إن زيداً تكرمه أكرمه فأما قولك زيد قام وزيد ضرب وشبهه فليس من هذا الباب وليس فيه إلا الرفع لأن الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وإنما تسلط على جهة الفاعلية وإنما اختير الرفع في القسم الأول لأنه إذا ارتفع ارتفع بالابتداء وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر دل عليه ما بعده وليس معه قرينة يقوى أمر الإضمار فكان حمله على ما لا إضمار فيه أولى فلذلك كان زيد ضربته أحسن من قولك زيداً ضربته وإنما حسن النصب في الوجه الثاني لوجود قرائن تقتضي تقدير الفعل فكان تقدير الفعل ليتوفر عليها ما يقتضيه أولى من ذلك الاستفهام كقولك أزيداً ضربته لأن الاستفهام بالفعل أولى فكان تقدير الفعل أولى فكان النصب أولى فلذلك كان أزيداً ضربته أحسن من قولك أزيد ضربته وليس مثل زيداً ضربته مثل أزيداً ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضائهما لفظاً الفعل فلذلك كان شاذاً انخلافه في الهمزة لتصرفهم فيها أولا ترى أنها في أصلها بمنزلة قد وأمثلة بقية القسم سواء ومنه عطف الجملة المتكلم فيها على جملة فعلية وذلك أنك إذا قدرت الفعل في الثانية تناسب الجملتان فكونهما فعليتين فكان تقدير الفعل أولى ليحصل التناسب فكان النصب أولى وإنما حسن الرفع مع أما مع تقدم الجملة الفعلية لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها وكذلك إذا التي للمفاجأة وإذا انتصب مثل قوله وأما ثمود فهديناهم على القراءة الشاذة فالتقدير وأما ثمود فهدينا فهديناهم لأن الفعل لا يليها وروى قوله فأما تميم تميم بن مر فألفاهم القوم روبى نياما بالرفع والنصب وقد توهم قوم أن النصب بعد أما لاقتضائها الفعل لما فيها من الشرط وليس بشيء لأنه يستلزم اختياره وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية فهو في غير ذلك أجدر وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران فأن يكون الجملة الأولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل الفعلية فإن زعم زاعم أن هذا المعنى يقتضي تقابلهما فيرجع الأمر إلى ما كان عليه وهو اختيار الرفع فالجواب أن قرينة النصب أولى من قرينة الرفع لقربها من الثانية لأن الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما رجحت عليها قابل ما فيها من الرجحان ذلك الأصل وقابلت هي باعتبار نفسها الجملة الاسمية فاستوى الأمران لذلك ولذلك كان زيد قام وعمرو أكرمته وعمراً أكرمته مستويين وأما القسم الرابع الذي يجب فيه النصب فلأنه ولي الجملة ما لا يجوز أن يكون بعده إلا الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما يقتضيه وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب إذ الرفع لا يكون إلا بالابتداء وقد تبين أن الموضع موضع لا يقع فيه المبتدأ كقولك إن زيداً أكرمته أكرمته ألا ترى أنك لو رفعت لوقع المبتدأ بعد حرف الشرط وهو غير جائز فوجب تقدير الفعل

والغرض انه متعد فوجب تقديره متعديا اليه فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المفعولية ولذلك وجب نصب مثل قوله
لا تجزعي ان منفسا اهلكته وكذلك هلا زيدا ضربته وما كان مثله واما قولهم زيد قام وزيد ضرب
فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول ولا على ما يتعلق به تسلط المفعولية وما كان كذلك فليس
من هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلا ان كان معه ما يرجح
تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني
كقولك ا زيد قام والثالث كقولك ان زيد قام فالذي اوجب النصب على جهة المفعولية في قولك ان زيدا ه
ضربته هو الموجب للرفع على الفاعلية في قولك ان زيد قام لان الموضع موضع يجب فيه تقدير الفعل
فاذا وجب تقدير الفعل كان الاسم معمولا على حسب ما يقتضيه فلذلك تعين النصب في ان زيدا ضربته
وتعين الرفع في ان زيد قام وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على ضربين احدهما
ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني ان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان فعله من جنس
الافعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول فمن الاول قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر وقوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لانه لا بد لهذا الموصول
من ان يرجع اليه ضمير من صلته مثل ما ترى في قوله الذي يتخبطه الشيطان من المس وترى قوله
تعالى مما عملته ايديهم وما عملت ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ومنه
قوله عز وجل واصلح لي في ذريتي وقول ذي الرمة وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها
الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي ومن حذف المفعول به حذف المنادى يقال يا بؤس
لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن ابيات الكتاب يا لعنة الله والاقوام كلهم ه
والصالحين على سمعان من جار وفي التنزيل الا يا اسجدوا قال الشيخ ذلك على نوعين
تارة يحذف فيعلم من يرجع اليه وتارة لا يعلم من يرجع اليه فالقسم الذي يعلم من يرجع اليه على ضربين ضرب
قد تقدم ما يقتضيه كالمضمر الواقع مفعولا في صلة الذي او خبر المبتدأ او صفة لموصوف او
حال لذي الحال ومفعول ظاهر غير مضمر فلا يكون الا في سياق النفي كقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله لانه اذا قدر لا تقدموا شيئا كان نكرة في سياق النفي فتعم الجنس والجنس معلوم واما
القسم الثاني فهو على ضربين ضرب يقدر المفعول به من حيث الجملة كقولك ضربت فهذا لا يعلم بالتخصيص
ولا بالتعميم ولكن يقدر مضروبا لا غير والقسم الآخر ان يكون المتكلم قصد الى نفس الفعل لا باعتبار
وقوعه كقولهم فلان يعطي ويمنع كانه قال يوقع الاعطاء ويوقع المنع فيجعل المفعول به نسيا
منسيا كانه من جنس الافعال غير المتعدية قال المفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان وكلاهما
منقسم الى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت
والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار انما لم يذكر حده لما في لفظ المفعول
فيه من الدلالة عليه كانه قال المفعول فيه هو الذي فعل فيه الفعل قوله وكلاهما ينقسم الى مبهم وموقت

فتقسم ظرف الزمان والمكان الى مبهم وموقت والذي يقع ظرفا من المكان ليس الا المبهم فلا يستقيم تقسيمه الظروف
الزمانية والمكانية مطلقا الى مبهم وموقت ثم اختلف عبارات النحويين في تعريف المبهم والموقت
فمنهم من ظن ان المبهم هو النكرة والموقت هو المعرفة وهذا فاسد ظاهر الفساد ووجه الفساد قولنا باتفاق
ضربته مكانك وهو معرفة ولو كان موقتا لم يصح ان يقع ظرفا ومنهم من ظن ان الموقت هو المحدود
والمبهم غير المحدود وهو غير مستقيم لان الفرسخ والبريد وما اشبههما من الظروف محدودة بقياس
مخصوص وهي تنتصب انتصاب الظروف بلا خلاف ولو كان الظرف الموقت هو المحدود لامتنع نصب هذه
على الظروف ومنهم من قال ان الموقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم
ما له اسم باعتبار ما ليس داخلا في مسماه وهذا هو الذي يطرد فالدار على هذا موقت والفرسخ
مبهم لان الدار لها اسم من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره والفرسخ له باعتبار ما
غير داخل في مسماه ثم لم يستثن من الموقت في كونه يقع ظرفا الا قولهم ذهبت الشام بلا خلاف ودخلت
الدار باعتبار كل موقت عند قول اكثر النحويين وقال بعضهم بل الدار مفعول به والخلاف مبني على ان
دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن قال هو غير متعد حكم بان الدار ظرف ومن قال انه متعد حكم بان
الدار مفعول به فمن قال انه غير متعد قال لان ضده خرجت وخرجت غير متعد باتفاق فكذلك دخلت
ومن قال انه متعد قال المتعدي هو الذي لا يعقل الا بمتعلق وغير المتعدي هو الذي يعقل بنفسه من غير
متعلق وهذا لا يفهم الا بمتعلق لانك لو قدرت انتفاء المدخول اليه عن الذهن لم يفهم معنى
الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك
لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام فليس الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار
الدخول عند هؤلاء اذ عقل معنى القيام مع الذهول عن الموضع ولم يعقل معنى الدخول مع الذهول عن
الموضع فدل على انه متعد ثم قال والمستعمل اسما وظرفا ما جاز ان تعتقب عليه العوامل والمستعمل
ظرفا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى وعشاء وعشية
وعتمة ومساء اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءها
ومثله عند وسوى وسواء ومنها ما يستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز ان تعتقب عليه العوامل كما ذكر
ومنها ما لا يستعمل الا ظرفا ولا يعرف الا بسماع ووجه الحكم عليه بانه لا يستعمل الا ظرفا هو انه كثر في استعمالهم
ولم يجئ الا منصوبا على الظرفية فدل ذلك على انه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلامهم غير ظرف كما
ان سقيا ورعيا في المصادر كذلك والامثلة قوله سرنا ذات مرة وشبهه وقوله ومثله عند وسوى
وسواء في الامكنة الا ان عند يدخل عليها من فلم تلزم الظرفية واما سوى وسواء فللناس فيهما مذهبان
احدهما انه بمعنى غير فيعرب كغيره ومذهب سيبويه انهما منتصبة على الظرف ابدا ولا يستعمل غير ظرف والدليل
على ذلك ان سوى لم تجئ الا منصوبة الا فيما شذ من قوله وما قصدت من اهلها لسوائكا واذا لم تستعمل الا
منصوبة لذلك اردنا من كونها غير متصرفة وسوى مثلها ولا قائل بالفرق وبيان الظرفية فيهما هو ان

ان العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية فيقولون جلس فلان مكان فلان وهو أن عندي
مكان فلان ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة فينصبونه نصب الظروف الحقيقية وكذلك إذا قالوا مررت
برجل سواك وسوائك إنما يعنون مكانك وعوضا منك من حيث المعنى فانتصب ذلك الانتصاب وأما حجة
من قال إنها بمعنى غير يعتورها الإعراب على اختلاف وجوهه فالنقل والمعنى أما المعنى فقولهم مررت برجل
سواك مثل قولهم مررت برجل غيرك وأما النقل فقول الشاعر • ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا •
وتقول ما ضربت سواك وما جاء في سواك والجواب ما ذكرناه من أن سوى لا تستعمل إلا منصوبة و
مجيئها بمعنى غير منصوبة شاذ ولا قائل بالفرق بينه وبين سواء وما ذكروه من المعنى فمردود لأنه يؤدي
إلى رفع سواء ولم يستعمل فرده إلى الظرف أولى ليوافق كلام العرب وإن كان يخالف الظاهر وأما البيت
وغيره من الكلام فهو صفة لموصوف محذوف ذلك المحذوف هو الذي دخل عليه العوامل ووجهه
ما تقدم لما يلزم من رفع سوا وخفضها ولم يأت محله على جهة توافق استعمالهم وإن كان بعيدا أولى
من حمله على جهة تخالف استعمالهم وإن كان قريبا ولا خلاف في هذا الأصل قوله وما
يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما
وحديثا قال إنما اختير فيه النصب لأن في مخالفة النصب خروجا عن القياس من وجهين
أحدهما حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والآخر وقوع الظرف موقع الفاعل إذا قلت سير عليه
كثير فصل وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم
وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه ترويحتين وانتظرته نحر جزورين وقوله تعالى
وإدبار النجوم قال الشيخ مقدم الحاج عندي لا يليق أن يمثل به ههنا لأنه يحتمل أن يكون مصدرا ويحتمل
أن يكون زمانا بأصل وضعه لأن مفعلا من يفعل يكون للزمان ويكون للمصدر فجعله ههنا للمصدر بالأصالة
معدولا عنه إلى الظرف خروج عن القياس والتمثيل بالمثال مستدلا به على حكم ادعاه لا يمثل بما هو
على خلاف ما ذكر ظاهرا بل ولا يحتمل وهذا هو على حذف المضاف مع كونه تجوزا فصل
وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعا فيجري لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي سرته
يوم الجمعة وقال ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله
قال الشيخ إنما ينتصب على الظرف الأسماء الظاهرة دون المضمرة كقولك خرجت يوم الجمعة ولا تقول
يوم الجمعة خرجته على أن يكون الضمير ظرفا وسره هو أنهم قصدوا إلى أن يكون في اللفظ إشعار بالظرفية
فعلى هذا إذا قلت يوم الجمعة خرجته كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع ولا يتسع إلا فيما كان لازمًا أو
مما يتعدى إلى مثله فلذلك اتسع في غير المتعدي تشبيها له بالمتعدي إلى واحد فقيل اليوم خرجته تشبيها
بقولك زيد ضربته وفي المتعدي إلى واحد تشبيها له بالمتعدي إلى اثنين فقيل اليوم ضربته زيدا تشبيها
بقولك زيدا أعطيته درهما ولم يتسع في المتعدي إلى ثلاثة فلا يقال اليوم أعلمته زيدا عمرا قائما
لأنه ليس في كلامهم متعد إلى أربعة حتى يشبه هذا به في الاتساع واختلف في المتعدي إلى اثنين هل يتسع

فيه الظرف أم لا فأجاز بعضهم اليوم أعطيته زيدا درهما تشبيها بقولهم زيدا أعلمته عمرا قائما ومنعه
بعضهم لأن المتعدي إلى ثلاثة قليل محصور بخلاف المتعدي إلى واحد أو اثنين فلا يلزم من اتساعهم فيما كان
شبهه كثيرا اتساعهم فيما كان مشبهه قليلا قال ويضاف إليه كقولك يا سارق الليلة أهل
الدار وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار ولولا الاتساع لقيل سرت فيه وشهدنا فيه فهذا يتمحض للمفعول
به اتساعا لأن المضاف إليه إما أن يكون فاعلا أو مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا فهذا مما
يقوي استعماله مفعولا به فصل وينتصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك متى سرت يوم
الجمعة ومن المثل أتسائرا سائر اليوم وقد زال الظهر ومنه قولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم زمانه حينئذ
الآن أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول
اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدرا سرت اليوم وأنطلق يوم الجمعة
قوله ويضمر عامله على شريطة التفسير ضابطه أن يتقدم ظرف وبعده فعل أو ما هو في معنى الفعل كقولك
يوم الجمعة أنت ضارب فيه مسلط على ضمير ذلك الظرف بإظهار في إذ لو لم يظهر في لكان متسعا
فيه كما تقدم في الفصل قبله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب
إذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

ومنه قوله عز وجل فأجمعوا أمركم وشركاءكم أو ما هو بمعناه نحو قولك ما لك وزيدا وما شأنك
وعمرا لأن المعنى ما تصنع وما تلابس وكذلك حسبك وزيدا درهم وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى
كفاك قال فما لك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال وقال فحسبك والضحاك سيف
مهند فصل وليس لك أن تجره حملا على المكني فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك
ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبر يسرقه والنصب جائز فصل وأما في
قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من ثريد فالرفع قال ما أنت ويب أبيك والفخر
وقال فما القيسي بعدك والفخار إلا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله
وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه لأن كنت وتكون تقعان ههنا كثيرا وهو
قليل ومنه فما أنا والسير في متلف وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصور على السماع
قال المصنف هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع قال الشيخ قوله هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع إنما
يكون ذلك مرتبا بما هو موجود فيما يتكلم به المتكلم فأما إذا قصد إلى تعريف حقيقته ليتميز عند متعلم الكلام
ليعطيه بعد تعقله ما يستحقه من الإعراب فيفضي ذلك إلى الدور لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفته كونه مفعولا
معه فإذا جعل النصب حدا له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر لأنه لا يعقله حتى يكون منصوبا ولا يكون
منصوبا حتى يتعقله وإنما قال هو المنصوب لأن ثم أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك ليس مفعولا معه

كقولك كل رجل وضيعته وماشأن زيد وعمرو نقال هو المنصوب ليتميز عن هذا قال الشيخ شرطه ان
يكون مشتركا بينه وبين فاعل قبله اما لفظا واما معنى فان كان لفظا فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا
فان صح العطف جاز الوجهان على السواء كقولك خرجنا انا وزيد وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه
كقولك خرجت وزيدا وان كان معنى فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف فهو اولى كقولك
ما لزيد وعمرو وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه كقولك ما لك وزيدا وان صح العطف على ضعف جاز
النصب على ضعف قوله وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار ان في
المعنى شركة بينه وبين فاعل اجمعوا وبيانه من وجهين احدهما انه لو لم يكن كذلك لكان معطوفا على امركم
فلو كان معطوفا على امركم لكان التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم ولا يقال الا اجمعت امري وجمعت
شركائي والاخر ما ثبت من قراءة يعقوب شركاؤكم بالرفع واذا اجتمع قراءتان لاحديهما تاويلان
احدهما موافق للقراءة الاخرى كان حمله على الموافق اولى لئلا يؤدي الى اختلاف المعاني والاصل اتفاقهما
المفعول له هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب لم وذلك فعلت مخافة الشر وادخار فلان
وضربته تاديبا له وقعدت عن الحرب جبنا وفعلت ذلك لاجل كذا وفي التنزيل حذر الموت
قال المصنف هو علة الاقدام على الفعل قال الشيخ قياس قوله في المفعول معه ان يقول ههنا هو المنصوب
لعلة الاقدام على الفعل لانه اذا لم يقل المنصوب دخل تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخصوص فيفسد الحد
لان كلامنا في المنصوبات قال الشيخ كل ما يذكر مفعولا من اجله فهو علة الاقدام على الفعل فاذا قلت
ضربته تاديبا فالتاديب سبب الضرب فان قلت كيف يكون الضرب سببا للشيء وذلك الشيء سببا
ونحن نقطع بان الضرب سبب للتاديب فالجواب ان للتاديب جهتان هو باعتبار احديهما سبب
وبالاخرى مسبب فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب
فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وانما يتناقض ان لو كان سببا مسببا للشيء
من وجه واحد وكل فعل هو سبب لوجود امر فان معقوليته هذا الامر سبب للاقدام على الفعل كقولك
اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة ومعقولية دخول الجنة وفائدته سبب للاقدام على
الاسلام وكذلك قولهم ابن بناء تستظل به فالبناء سبب الاستظلال ومعقولية الاستظلال هو
الحامل على البناء فصل وفيه ثلث شرائط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له في الوجود فان فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم
لمخاصمتك زيدا امس فصل ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما العجاج في قوله يركب كل
عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور قال المصنف وله ثلث شرائط
قال الشيخ انما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل فيصح حذف الحرف الدال عليه قوياته ودان الظرف
باعتبار حذف في شرطه ان يكون اسما ظاهرا ليقوى امر الظرفية فيصح حذف في ووجه قوة التعليل

عند هذه الشرائط انها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل فصح حذف اللام لما فيها من القوة
فاذا فات شيء منها ضعف دلالة التعليل واحتيج الى حرف التعليل كما انه اذا غير اسم الزمان الظاهر
بمضمر او اشارة وجب الاتيان بحرف الظرف كقولك يوم الجمعة خرجت فيه وخرجت في هذا اذا كان
الاشارة الى الزمان ولو قلت يوم الجمعة خرجته او خرجت هذا لم يستقم الا على الاتساع لا على
الظرف الحال شبه الحال بالمفعول من حيث انها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف
شبه خاص من حيث انها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل او المفعول وذلك قولك ضربت
زيدا قائما تجعله حالا من ايهما شئت وقد يكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين
قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا
ولقيته مصعدا ومنحدرا قال الشيخ قدم شبه الحال على حده واقسامه ولم يفعل ذلك في غيره لانه
اول المشبهات فنبه على ابتدائه بها فذكر الشبه اول الامر لذلك وحده بقوله ومجيئها لبيان هيئة
الفاعل والمفعول لان حد الالفاظ انما هو باعتبار موضوعها فبه يتميز بعضها عن بعض ولما كان
موضوع الحال هذا المعنى صح ان يجعله فصلا لها وان كانت العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم
الحدود الا انه على التحقيق مستقيم لان الغرض بالحد تمييز المحدود وهو حاصل بذلك حصوله من نظم
اصطلاح المتكلمين واذا قصد تجنيه على المصطلح قيل الحال هو اللفظ الدال على هيئة فاعل ومفعول
وقد اعترض على مثل ذلك بانه يدخل فيه الصفة فيكون غير مطرد وبيان دخولها انك اذا قلت جاني رجل
عالم فهو لفظ دال على هيئة فاعل واكرمت رجلا عالما فهو لفظ دال على هيئة مفعول فهذا وجد فيه الحد
وليس بالمحدود فحصل انه غير مانع واجيب عنه بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا
على ما ذكروا واذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان
قولك جاءني رجل عالم لا يدل الا على هيئة ذات وانما اخذ كونه فاعلا من غيره ولانها بخلاف الحال
فانها موضوعة دالة على هيئة فاعل ومفعول بنفسها ويتبين ذلك بانك تقول زيد رجل عالم فتجد دلالة عالم مثل
فيما تقدم ولا تقول زيد قائما اخوك لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت ان وضع الحال للدلالة على هيئة
الفاعل او المفعول دالة عليه والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا من غير تقييد وقد حد بعضهم الحال
بان قال هو اللفظ الذي تبين كيفية وقوع الفعل وهو في المعنى ايضا مستقيم وان كان الاول اوضح
في باب الحد لانه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع لان ماهية الالفاظ الموضوعة انما هو باعتبار موضوعاتها
وليس في هذا الا ذكر اللازم وهو كيفية وقوع الفعل والحال في قولك جاء زيد راكبا ليس ماهيتها
في الوضع بيان كيفية وقوع الفعل وانما موضوعها ذات تام بها المعنى المشتق منه ولكنه وضعها
وضعا مقيدا بالفاعل خاصة فجاء ذلك من لازمها لا انه من ماهية موضوعها واما قول بعض النحويين
في حدها كل نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها فمما لا حاصل له لان حد الالفاظ انما يكون
باعتبار مدلولها لانها حسب ما تقدم وهذا الحد عري عن المعنى واما قوله قد تم الكلام دونها فليس ايضا

بمعنى يتعلق بمدلول الحال وانما هو لأمر آخر يكون مع الحال وانما هو لأمر آخر يكون مع الحال فتبين ان هذا الحد
عري عن مدلول الحال من حيث هو ثم يفسد من حيث انا نجد كثيرا من الالفاظ موافقة لما ذكر وليس بحال
كقولك ضربت رجلا وضربت يوما وضربت تأديبا واشباه ذلك وكلها نكرة قد جاءت بعد معرفة قد تم
الكلام دونها وليست بحال فصل والعامل فيها اما فعل او شبهه من الصفات او معنى فعل كقولك
فيها زيد مقيما وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما ومالك واقفا وفي التنزيل هذا بعلي شيخا
وفما لهم عن التذكرة معرضين وليت ولعل وكان ينصبنها ايضا لما فيهن من معنى الفعل فالاول يعمل
فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثاني الا متقدما قال الشيخ نبه في هذا الفصل على ان العامل المقيد
نعله بحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لا لفظا وكذلك المفعول فقال العامل فيها اما
فعل او شبهه من الصفات او معنى فعل فالفعل معروف وشبهه اعني به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
بهما والمصدر وهي منزلة منزلة الفعل في ان الفاعل والمفعول يكون بها لفظا ومعنى واما معنى فهو
الذي يكون به صاحب الحال فاعلا معنويا ومفعولا معنويا لا لفظيا فمثال الفاعل كقولك زيد في الدار قائما
فقائما حال من الضمير في الدار لأنه في المعنى فاعل فصح ان يقيد باعتبار ما هو في المعنى فاعل له وكذلك قوله
فما لهم عن التذكرة معرضين لأن المعنى ما يصنعون فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا
في المعنى فصح تقييده لذلك ومثال المفعول قولهم هذا زيد قائما وهذا بعلي شيخا فقائما وشيخا حال
من المشار اليه لأنه مفعول في المعنى فصح تقييده لذلك لأنك تقيد ما اشرت اليه في حال كونه قائما ولولا ذلك
لم يستقم الحال الا ترى انك لو قلت زيد قائما اخوك لم يستقم ولو قلت هذا قائما اخوك لاستقام ومثل ايضا
في المعنوي بليت ولعل وكأن لأنها ليست بافعال وانما هي مشبهة بها فاذا قيد منصوبها او مرفوعها
بالحال كان تقييدا باعتبار معناها الذي اشبهت به الفعل فكان معنويا لذلك فاذا قلت كأن زيدا الاسد
راكبا كان راكبا حالا من زيد لأن المعنى اشبه زيدا بالاسد راكبا فلما كان كذلك صح تقييده ولولا
هذا المعنى لم يصح ثم حكم بأن الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه واما المعنى فلا يجوز تقديم الحال
عليه وانما تقدم على الفعل وشبهه لأنه الاصل في الفاعلية والمفعولية وهذا مشبه به ومحمول عليه
فلم يقو قوة الفرع قوة الاصل ولأنه عامل متصرف فتصرف في معموله وهذا غير متصرف وقد اختلف
في مثل زيد في الدار قائما فجوز بعضهم تقديمه والظاهر ان المجوزين له يذهبون الى ان العمل
لمتعلق الظرف وهو الاستقرار فالتقدير استقر او مستقر واذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقق او شبه
فعل فيكون من القسم الاول والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظرف ويجعلون الفعل وشبهه على التقدير
نسيا منسيا فصار الظرف هو العامل في المعنى عندهم فكلا القولين مستقيم والقول الثاني ارجح من
وجهين احدهما انه لم يثبت مثل زيد قائما في الدار في فصيح الكلام فدل ذلك على انه من قبيل المعنى اذ لو كان
من قبيل ما تقدم لوقع على كثرته مقدما كما في الاول والثاني انه اذا اضمر ونسي نسيا منسيا صار في حكم العدم و
صارت المعاملة للنائب عنه فدل على ان العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ولذلك كان مذهب المحققين

في قوله سقيا زيدا ان زيدا منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف لأنه صار نسيا منسيا بخلاف قولك ضربا زيدا
فانه منصوب بالفعل المقدر لا بالمصدر لصحة التلفظ به فرجح بذلك الوجه الثاني قال وقد منعوا
في مررت راكبا بزيد ان يجعل الراكب حالا من المجرور قال الشيخ تقديم الحال على المجرور اذا كان صاحب
الحال هو المجرور مختلف فيه فاكثر البصريين على منعه وكثير من النحويين على تجويزه ووجه الجواز انه حال عن معمول
فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم والتأخير كسائر احوال الافعال فيتمسكون في جوازه بدخوله تحت عموم
احوال الافعال وقد علم بالاستقراء جواز تقديمه الا ترى انك اذا قلت جاءني راكبا زيد لم يحتج في جواز التقديم
الى سماع مخصوص بل الحكم بالجواز نظرا الى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم كما في نحو جاء زيد ونصب
رأيت زيدا ووجه المنع هو انه كثر الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمه ولو كان تقديمه
جائزا لوقع في كلامهم مقدما فلما لم يقع دل على امتناعه واجاب عما ذكره المجوزون بأن الحكم بما ذكروه
من القياس مشروط فيه ان لا يختلف الانواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه وههنا معنى مناسب ليس في
الاصل يصح ان يخالف الاصل بسببه وهو ان حال المجرور صفة لصاحبها فهي معمولة في المعنى لحرف الجر
الا انهم نصبوها لغرض الفصل بينها بين الصفة والحال وكان معمول الجار لا يتقدم عليه ففرع معمول الجار
بان لا يتقدم على الجار والمجرور فثبت ان في هذا المعنى مناسبا يقطعه عن تلك القاعدة المذكورة من تقدم
الحال واذا صح ذلك انقطع الحاقه بذلك الى ان يثبت بوجه آخر او يمتنع وقد ثبت امتناعه بما ذكره من الدليل
السالم من الاعتراض فثبت ان الوجه امتناعه فصل وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة
مصدرا في قولهم قم قائما وفي قوله ولا خارجا من في زور كلام وذلك قتلته صبرا ولقيته
فجاءة وعيانا وكفاحا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا واخذت سمعا اي مسموعا
ومفاجأة ومعاينا وكذلك لبولى فى وليس عند سيبويه بقياس وانكر اتانا رجلة وسرعة و
اجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل قال الشيخ بين في هذا الفصل انهم استعملوا الفاظ المصادر
واقعة في معنى الحال كما اوقعوا الفاظ الحال واقعة مصادر ثم مثل بوقوع الفاظ الاحوال مصادر
كقولهم قم قائما ومعناه قياما لأن قائما لا يستقيم ان يكون حالا لتعذر تقدير الحال فيه لأنك اذا جعلته حالا لم يكن
الا من المضمر الفاعل في قم واذا جعلته حالا من المضمر وجب ان يكون مقيدا ولا يستقيم ان يكون قائما
مقيدا للقيام لأنه هو فكيف يكون مقيدا له فوجب ان يعدل به الى معنى المصدر فيكون التقدير قم قياما
والمصدر يؤتى به تأكيدا للفعل فيصح تقديره به وكذلك قوله ولا خارجا من في زور كلام تقديره ولا
يخرج خروجا لأن قوله ولا خارجا معطوف على قوله لا اشتم وهو الذي حلف عليه فلا بد ان يكون جملة
واذا وجب ان يكون جملة وجب ان يكون المعطوف عليه جملة ولا يكون جملة الا بتقدير ولا يخرج فوجب
تقدير ذلك فصار مثل قولهم قم قائما فوجب تقدير ذلك ولا يخرج خروجا فصار المعنى حلفت لا اشتم
مسلما ولا يخرج من في زور كلام ثم اكد يخرج خروجا ثم وضع خارجا موضع خروجا وقد زعم بعض النحويين
المتقدمين ان خارجا حال على بابه وجعل قوله لا اشتم حالا من قوله عاهدت اي عاهدت ربي وانا على

منه الحال ثم عطف حال الأخرى التي هي خارجا فكأنه قال عاهدت ربي في حال كوني غير شاتم وغير خارج
من في زور الكلام والأول أظهر وهو قول سيبويه لأن الثاني إذا جعلته حالا كان المحلوف
عليه غير مذكور وغرضه ان يبين انه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور ولا يستقيم
هذا المعنى إذا جعل حالا لأن المعنى حينئذ أنا عاهدته على هذه الحالة فيجوز ان يكون المعاهد عليه على ضده
وعلى غيره مما الأمر فإنه لو قال عاهدت ربي في هذا الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قائلا
زورا اني بعد ذلك لا اترك الشتم لكان مستقيما في القول وكذلك لو قال عاهدته وأنا في هذه الحالة على
الصوم والصلوة وغيرهما كان مستقيما فدل ذلك على ان مقصود هذا القائل ذكر المعاهد عليه
وانه ترك الشتم وقول الزور لا انه عاهد في هذه الحال على شيء لم يذكره فالوجه اذن مذهب سيبويه
ثم مثل بالمصادر الواقعة أحوالا وقد اختلف النحويون في هذه المصادر على وجهين الأول ان هذه
المصادر أنفسها استعملت بمعنى الحال وهي على حذف مضاف والوجه الثاني ان هذه المصادر المستعملة في هذا
الاستعمال هل هي قياس او مخصوصة بما سمع منها فذهب الاكثرون الى انها موضوعة بمعنى الحال لا على
حذف المضاف فاذا قلت جاء زيد مشيا فمعناه ماشيا لا على ان التقدير ذا مشي وهو مذهب المصنف
لانه صرح بذلك وجعله في هذا الموضع كالحال الواقعة مصدرا ولا خلاف ان الحال بمعنى المصدر نفسه
لا على حذف يصيره مصدرا وذهب الاكثرون في الوجه الثاني الى انها سماعية لا قياسية وذهب المبرد
ومن تابعه الى انها قياسية بشرط أن يكون في الفعل دلالة عليها ومعنى دلالة الفعل عليها ان يكون في
المعنى من تقسيمات الفعل كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المجيء فيجيز جاءني زيد عدوا ومشيا وركوبا
وجريا واشباه ذلك لانها في المعنى اقسام المجيء ويمنع جاء زيد ضحكا وبكاء واكلا وشربا مما اشبهه لانها
ليست في المعنى من اقسام الفعل ولذلك جاز اتانا رجلة وسرعة لانه بمثل قولك اتانا ماشيا ولم يجز
سيبويه لانه مخصوص عنده بالسماع ولم يسمع ذلك فصل والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها
في هذا الباب تقول هذا بسرا اطيب منه رطبا وجاء البر قفيزين وصاعين وكلمته فاه الى فيه و
بايعته يدا بيد وبعت الشاء شاة ودرهما وبينت له حسابه بابا بابا يعني بمنزلة الصفة والمصدر
في صحة وقوعه حالا وذلك تنبيه منه على ان المقوم للحال كونها دالة على هيئة فلا ينظر الى ما يقوله
كثير من النحويين من انها مشتقة ولذلك جاز هذا بسرا اطيب منه رطبا ونظائره من الأسماء الدالة
على الهيئات ومعنى هذا بسرا اطيب منه رطبا تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بسرا عليها في حال كونها رطبا
وقد اختلف النحويون في العامل في بسرا فقال بعضهم العامل فيه الاشارة وقال بعضهم العامل كان فيه
مقدرة متعلقة بظرف كأنه قيل هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا والعامل في اذا الاشارة
وقال بعضهم العامل في بسرا اطيب وقال بعضهم العامل كان والعامل في اذا اطيب فالخلاف في الحقيقة
هل العامل اسم الاشارة او اطيب فاذا قدر اذا كان رجع الخلاف في العامل في اذا هل هو الاشارة
او اطيب فقد قال ابو علي الفارسي وكثير من النحويين أن العامل هنا وذهب آخرون الى ان العامل

وهذا هو الصحيح والقول الأول وهم محض والدليل على ان العامل اطيب من وجوه احدها انا متفقون على
جواز زيد قائما احسن منه راكبا وتمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والمعنى فيه كالمعنى سواء في المفضل و
المفضل عليه ولا عامل سوى اطيب واحسن واذا وجب ان يكون الاطيب هو العامل والمسئلة الاخرى
بمعناها وجب ان يكون العامل فيها ايضا اطيب الوجه الثاني هو انه لو كان العامل هنا لوجب
ان يكون في حال الخبر عنه بسرا لانه حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حالة الاشارة اليه
كذلك ونحن قاطعون بانه يجوز ان يكون على غير ذلك بدليل قولك له وهو رطب هذا بسرا اطيب منه رطبا
وكذلك لو كان بلحا والوجه الثالث انه لو كان العامل فيه هنا لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا
لان تقييد المشار اليه باعتبار الاشارة لا يوجب تقييد الخبر بدليل قولك هذا قائما ابي فالخبر بالابوة
وقعت مطلقة عن الذات المشار اليها واذا ثبت ذلك وجب ان يكون الخبر باطيب فاحسن وقع عن
المشار اليه مطلقا فكانك قلت هذا اطيب منه رطبا اذ وجود الحال وعدمها اذا كان العامل الاشارة باعتبار
الخبر على سواء واذا ثبت ذلك فسد المعنى لانك فضلت الشيء على نفسه من غير تقييد له يحصل به الافضلية
والوجه الرابع هو انه اذا لم يكن العامل احسن لم تكن الاحسنية مقيدة بالبسرية لان المقيد بالحال هو
العامل فيها والعامل فيها هو المقيد بها واذا لم تكن الاحسنية مقيدة بالبسرية فسد المعنى لان الغرض تقييد
الاحسنية بالبسرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل في الحال واذا ثبت ان الاحسنية مقيدة بالبسرية
وجب ان يكون معمولا لاحسن فثبت بما ذكرناه ان القول الصحيح قول من قال ان العامل اطيب فاما من قال
ان العامل هنا فشبهتهم انه لو كان احسن هو العامل في بسرا فقد ثبت انه العامل في رطبا لادى الى ان
يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفين في الحال وهو محال وهذا ليس بشيء فان لاحسن جهتين لان
معناه زاد حسنه فيعمل في بسرا باعتبار زاد وعمل في رطبا باعتبار الحسن حتى لو فككت هذا لقلت هذا
زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا فيستقيم المعنى المطلوب فثبت ان ما ذكروه وهم محض وشبهة
اخرى قالوا لا يتقدم معمول افعل عليه بدليل امتناع زيد منك احسن واذا لم يتقدم منك لم تتقدم الحال
واذا لم يتقدم فالعامل هنا اذ لا عامل سواه وهذا عندنا ايضا غير مستقيم لان امتناع تقديم منك بعده
تليه انما كان لانه في معنى المضاف اليه بدليل ان قولهم زيد احسن منك كقولهم زيد احسن الناس في
قيام احدهما مقام الآخر ولما قام مقام المضاف اليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا
تقديم المضاف اليه على المضاف لانه خلاف لغتهم وان كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع تقديم
معمول هو كالمضاف اليه امتناع المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل وايضا
فان العرب في الشيء اذا فضلوه على نفسه باعتبار حالين من تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا
يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك غرضا في التنبيه بالتقديم على انه المفضل وكذلك اذا فضلوا ذاتين باعتبار
حالين وكذلك اذا شبهوا باعتبار حالين فيقولون زيد قائما احسن منه قاعدا وزيد قائما احسن منك قاعدا
وزيد قائما مثله قاعدا وزيد قائما مثلك قاعدا ويقولون زيد قائما كعمرو قاعدا واذا جاز تقديم هذا المعمول

على الحال التي هي بعد في العمل من باب احسن بتقديم معمول احسن كبو قاعدًا وزيد قائمًا أجود وايضا فلانه يجوز تقديم الظرف وقوله جاء البر قفيزين وصاعين ذكره في الاحوال والاولى ان يكون ذلك من قبيل الانجاد والذي يدل عليه ان الحال فضلة وقفيزين ههنا ليس على معنى الفضلة وانما هو على معنى الضرورة تقول كلت البر فجاء قفيزين ويمكن ان يقال نسبة المجيء الى البر على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حالا من القفيزين والصاعين واشباههما كانه قال حصل البر على هذه الحالة ولا يريد الاخبار عنه بذلك والاول هو الظاهر وقوله كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد من اشكل مسائل النحو لان الاصل كلمته فوه الى في وبايعته يدا بيد بدليل ان الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا ينعكس ايضا فان الحال تغير الجمل لا يكون الا مفردة كقولك ضاربا وشبهه سوى ما كرر للتفصيل نحو بابا بابا وفاه الى في لم يفهم الهيئة الا من جميعه فدل على انه ليس من قبيل المفردات في النصب والوجه الذي نصب فاه هو انه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يفهم منه من غير نظر الى تفصيل بل صار فوه الى في بمعنى مشافها حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فم المتكلم ولا المتكلم ولا مدلولا ابجار فلما صار كذلك جعل كالمفردات فاعرب بما يقبل منه اعراب المفردات باعراب الحال وهو فاه فنصبوه وشبهوه بقولهم بابا بابا فهذا وجه قولهم فاه الى في واذا كانوا قد بنوا في قولهم ايدي سبا وافعل هذا بادي بادي مع كونه مضافا لتنزله للكثرة الاستعمال منزلة المفرد لم يستبعد من لغتهم اعراب ما نحن فيه باعراب المفرد وبايعته يدا بيد مثله واصله يد بيد كما ذكرناه وكذلك بعت الشاة شاة ودرهما اصله شاة بدرهم اي شاة مع درهم ثم كثر ذلك فنصبوا شاة نصب يدا ثم ابدلوا من باء المصاحبة واوا واذا ابدلت باء المصاحبة واوا وجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها كقولهم كل رجل وضيعته وقولهم امرأ ونفسه وقوله وبينت له حسابه بابا بابا والمعنى بينت له حسابه مفصلا لان العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر فاذا قلت جاء القوم ثلاثة ثلاثة فمعناه جاؤا مفصلين باعتبار هذا العدد المخصوص واذا قلت بينت له الكتاب كلمة كلمة فمعناه بينته مفصلا باعتبار كلماته وكذلك بينت له حسابه بابا بابا اي بينته مفصلا باعتبار ابوابه فلما كان ذلك يفيد هذه الهيئة المخصوصة صح وقوعه حالا فصل وحقها ان تكون نكرة وذو الحال معرفة واما ارسلها العراك ومررت به وحده وجاؤا قضهم بقضيضهم وفعلته جهدك وطاقتك فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه الى في موضع شفاها وعني معتركة ومنفردا وقاطبة وجاهدا ومن الاسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير وتنكير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله لعزة موحشا طلل قديم وذلك من وجهين احدهما ان لا تشتبه بالصفة والثاني ان الحال حكم كالخبر والاحكام يجب ان تكون نكرات لان التعريف بالمعروف هذر ولذلك تأولوا في زيد القائم انه ليس بخبر على الحقيقة وانما الخبر مقدر له بقولك زيد محكوم عليه بالقائم وذو الحال معرفة لانه مخبر عنه ومحكوم عليه وذلك انما يأتي بعد معرفة الشيء وليلا يشتبه بالصفة ايضا في قولك رأيت رجلا عالما واما ارسلها العراك واخواتها فاختلف النحويون

فيها فمذهب ابي علي الفارسي انها انتصبت باحوال وانما الاحوال الافعال التي عملت فيها فقولك ارسلها العراك اي ارسلها معتركة العراك وكذلك نظائرها ومذهب سيبويه وهو اختيار الزمخشري في كتابه انها مصادر معرفة وضعت موضع الاسماء النكرات فلا بعد في كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك وضارب زيد وقصدا الى ان يجعل الجميع مصادر استعملت للاحوال النكرات ليكون لفظا قد استعمل في غير موضعه الذي وضع التعريف له ولا بعد في ان يكون اللفظ في الاصل معرفة لشيء ثم ينقل مجازا الى شيء منكر ويجوز ان يقال ان التعريف في هذه الاشياء ليس تعريفا للمعهود في الوجود وانما هو للمعهود في الذهن والمعهود في الذهن يكون باعتبار الوجود في المعنى كالنكرات فجاءت هذه احوالا وان كان لفظها لفظ المعرفة باعتبار الوجود وهي معارف باعتبار الذهن كما ان اسامة معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود كما تقدم وانما وجب التقديم اذا كان صاحبها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في قولك ضربت رجلا قائما فحينئذ يقع اللبس واذا قدمت ارتفع اللبس لان الصفة لا تتقدم فصل والحال المؤكدة هي التي تجيء على اثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد ابوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا الا تراك كيف حققت بالعطوف الابوة وبالمعروف والبين ان الرجل زيد وان الامر حق وفي التنزيل وهو الحق مصدقا لما بين يديه وكذلك انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها وتقول انا فلان بطلا شجاعا كريما جوادا فتحقق ما انت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك ولو قلت زيد ابوك منطلقا او اخوك احلت الا اذا اردت التبني والصداقة والعامل فيها اثبته او احقه مضمرا وحدها ان يكون صاحبها متضمنا معناها وتكون بعد جملة اسمية لا عمل لها كما صرح به ههنا كقولك زيد ابوك عطوفا فان الابوة تتضمن العطف وكذلك البواقي وتقول انا فلان بطلا شجاعا كريما جوادا ولا يجوز ذلك الا لمن اتصف بهذه الصفات وعرف بها وشهر بامرها ليتنزل ذلك منزلة التضمن قال ولو قلت زيد ابوك منطلقا او اخوك احلت الا اذا اردت التبني والصداقة لان الابوة المحققة لا تقبل التقييد بحال الا اذا ذكرها مجازا وعنى بها التبني والصداقة قال الشيخ يرد على حد الحال بالنظر المذكور الحال المؤكدة من وجهين احدهما ان الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول وهذه ليست لواحد منهما وجوابه انها من مفعول وهو منا في الحقيقة وابتدأ من العامل المقدر على ما ذكر آخرا والآخر ان الحال تقيد الفاعل والمفعول باعتبار فعله وهذه الجملة لا تخلو اما ان يكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اختل معنى الحال من حيث شابهتها الصفة وان كانت مقيدة اختل معنى الكلام اذ لا يكون ابوه الا في حال العطوفة وهو ممتنع واجيب عنه بان من الافعال افعالا لا تقبل التقييد وهي افعال العلم كقولك تحققت الانسان قائما فلم يجئ بقائم لتقييد التحقق حتى ينتفي اذا فقد وانما ذكره لتعرفه اذ كل ذلك كان عند التحقق والتحقق مستمر واذا ثبت ذلك في هذه الافعال

فلا فرق بين الحال التي يصح انتقالها والتي لا يصح ولذلك جاءت الحال في هذا الباب غير منتقلة ومنهم من استشكله فجعل الحال قسمين كل واحد منهما مخرج بحد وهو ظاهر كلام صاحب الكتاب فاذا حد الحال المؤكدة قال هي تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحد منهما فيه والفرق بينه وبين الحال المقيدة ان المقيدة تأتي لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول عند تعلق الفعل به خاصة وهذه تأتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير تقييد ووجه آخر من الفروقات العامل فيها اما فعل او ما بمعنى فعل يجوز اظهاره والمؤكدة لا يكون عاملها الا مقدرا لا يجوز اظهاره وقوله انا عبد الله آكلا كما تأكل العبيد قال الشيخ ان قصد العلمية لم يستقم ان يكون حالا مؤكدة لان آكلا ليس فيه تقرير لانه عبد الله ولا نفي ان هو لم يرد هذا المعنى وانما اراده معنى العبودية من حيث الاضافة فكأنه قال انا عبد الله آكلا

فصل والجملة تقع حالا ولا تخلو من ان تكون اسمية او فعلية فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من قوله كلمته فوه الى فيّ وما عسى ان يعثر عليه في الندرة واما لقيته عليه جبة وشي فمعناه مستقرة عليه جبة وشي وان كانت فعلية لم تخل من ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا فان كان مضارعا لم يخل من ان يكون مثبتا او منفيا فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفي الامران وكذلك في الماضي ولا بد معه من قد ظاهرة او مقدرة

قوله والجملة تقع حالا وانما كان كذلك لانها نكرة والجمل تقع مكان النكرات فان كانت اسمية فلا بد من الواو ويجوز اسقاط الضمير ويجوز عروها عن الواو على ضعف ولا بد حينئذ من الضمير ولم يذكر في كتابه الا الوجه الاول ولذلك تكلم على لقيته عليه جبة وشي وتأوله بمستقرة ولم يكن عنده عليه جبة وشي مبتدأ تقدم عليه خبره **قال** وان كانت فعلية فان كان مضارعا مثبتا فبغير واو لوقوعه موقع ضارب وشبهه ولا بد من الضمير كما في ضارب وان كانت منفية فلا بد من الضمير وانت في الواو بالخيار اما الضمير فلانه كاسم الفاعل واذا كان اسم الفاعل لا بد له من الضمير فهذا اجدر واما جواز الاتيان بالواو فلان الحال في الحقيقة هو الانتفاء كقولك جاء زيد لا يتكلم معناه غير متكلم فالحال هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها في الموضع الذي صار الحكم للنفي لا لاسم الفاعل وانما جاز حذف الواو مع ذلك لان الفعل هو المصحح للحالية والنفي جيء به لغرض كون النسبة منتفية الا ترى ان قولك ضرب زيد وما ضرب زيد سواء بالنسبة الى اتصاف زيد باسناد الفعل اليه وان كان في احدهما مثبتا وفي الآخر منفيا فثبت بذلك ان المقوم للحالية هو الفعل واذا كان لا واو فيه في الاثبات صح ان يكون بغير واو في النفي بمجرد جريانه فيما ذكرنا

فصل ويجوز من انتصاب اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذي الحال اجراؤها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول اتيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم وقال وقد اغتدي والطير في وكناتها يعني بالجملة الجملة المذكورة لا الجملة من الفعل المضارع فان ذلك لا بد لها من ضمير وشبهها بالظرف لما تقدم

فصل ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل راشدا مهديا ومصاحبا معانا وباضمار اذهب للقادم مأجورا مبرورا اي رجعت وان انشدت شعرا او حدثت قلت صادقا باضمار قال قلت واذا رأيت من يتعرض لامر قلت متعرضا لعنن لم يعنه اي دنا منه متعرضا ومنه اخذته بدرهم فصاعدا او بدرهم فزائدا اي فذهب الثمن صاعدا وزائدا ومنه اتميميا مرة وقيسيا اخرى كأنك قلت اتحول ومنه قوله تع بلى قادرين اي نجمعها قادرين

قال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا وهذا الكلام انما يكون في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم وبعضها باكثر من درهم تقول اخذته بدرهم فصاعدا مثل قولك اخذت الاردب من القمح بدرهم فصاعدا والاردب متعددة وانتصاب فصاعدا لا يستقيم ان يكون للعطف على ما قبله ولا بالحال عما قبله اما العطف فلم يتقدم الا الفاعل والمفعول والدرهم وعطف صاعدا على الجميع فاسد لفظا ومعنى اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى واما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى اذ ليس الغرض انك اخذت المثمن والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم ترد انك اخذت الثمن والمثمن ولا يستقيم عطفه على درهم ايضا لا لفظا ولا معنى واما اللفظ فواضح واما المعنى فلانك لم ترد انه اخذ المثمن بدرهم فصاعدا وانما الغرض انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر واذا جعل عطفا صار مأخوذا بالدرهم والزائد جميعا **ثم** لو قدر انه كذلك لم يستقم العطف بالفاء لانها تؤذن بالتعقيب وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض لو قلت اشتريته بدرهم فربع لم يستقم فوجب ان يحمل على محذوف ويكون التقدير فذهب الثمن على تقدير الحال والمراد ذهب الثمن في البعض من الحال قوله اتميميا مرة وقيسيا اخرى ذكره في الحال وليس يقوى ان يكون حالا اذ لو كان حالا لكان المعنى اتحول في هذه الحالة ولم يرد انه تحول في حال كونه تميميا وانما اراد انه تنقل تنقلا متعددا كما في قوله

افي الولائم اولادا لواحدة ... وفي العيادة اولادا لعلات

اي يتحولون هذا التحول ويتنقلون هذا التنقل وانتصابه انتصاب المصدر وكذلك قوله

افي السلم اعيارا جفاء وغلظة ... وفي الحرب اشباه النساء العوارك

يريد انهم يتنقلون هذا التنقل فثبت انه لم يرد انه تنقل في حال كونه تميميا وانما اراد ان يتنقل هذا التنقل المخصوص من التميمية الى القيسية فوجب ان يحمل على المصدر لا على الحال وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه

قال صاحب الكتاب التمييز ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة او في مفرد بالنص على احد محتملاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما وابرحت جارا وامتلأ الاناء ماء وفي التنزيل واشتعل الرأس شيبا وفجرنا الارض عيونا ومثاله في المفرد عندي راقود خلا ورطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وثلاثون ثوبا وملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا وما في السماء موضع كف سحابا ٥

التمييز رفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله رفع الابهام يشمل التمييز وغيره وقوله المستقر يخرج به نحو قولك عين مبصرة لانه رفع الابهام عن ذات وليس بتمييز لان الابهام فيه غير مستقر بخلاف قولك عشرون فعشرون في اصل وضعه موضوع لذات مبهمة وعين وضع دالا على كل واحد من مدلولاته فان وقع ابهام

عما هو غامض فمن جهة خفاء القرائن على السامع في مراد المتكلم ولذلك يصح اطلاق لفظة العين قاصدا بها الى الدلالة
على المبصر وغيرها من مدلولاته ولو اطلق مطلق عشرين واراد به الدلالة على دنانير او دراهم كان مستعملا للفظ في
غير ما وضع له فتبين ان الابهام فيها مستقر وفي المشترك غير مستقر قوله محتملاته لا يصح ان يقال الا محتملا
بفتح الميم لان المحتملات بالكسر انما هي التي انتصب عنها التمييز الا ترى ان قولك عشرون وثلثون واربعون
محتملات لان تكون من الدراهم والدنانير فهي محتملات والدراهم والدنانير التي تذكر هي المحتملات بالفتح
لانها التي احتملها المنتصبة هي عنه وهي المرادة بقوله بالنص على احد محتملاته لانه يريد التمييز فيجب ان يكون
مفتوحا وقوله مذكورة او مقدرة تقسيم للتمييز بانه قد يكون عن ذات ذكرت مبهمة كعشرين وقد يكون
عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة كقولك حسن زيد ابا لان قولك حسن مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى
مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت ابا فقد دفعت الابهام في الذات
المقدرة اعني المتعلق كما دفعت الابهام بقولك درهما عن عشرين في الذات المذكورة والذات المذكورة لا تكون
الا مفردة باعتبار ابهامها كقولك عشرون وثلثون واكثر فيما كان مقدارا من جهة ان الغرض بالمقادير تعيين
المقدار ليجري على كل ما يقدر فوجب ان تكون الذوات فيها مبهمة فاحتاجت الى التمييز لذلك وقد يجيء فيما يشبهها
وهو كل اسم باعتبار هيئته فانه يجوز ان يميز بجنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وان كان الاكثر ان يقال
خاتم حديد وباب ساج والذات المقدرة انما تكون باعتبار النسب وذلك في الجمل وما يضاهيها من الصفة المنسوبة
الى معمولها والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه كقولك في الجملة حسن زيد ابا وفيما يضاهيها زيد حسن ابا
وفي الاضافة يعجبني حسن زيد ابا لانها جميعا تصدفها الى نسبة الحكم الى متعلق بالمذكور وهو مبهم فكان ما ذكر
تعيينا له وتمييزا كما في قولك عشرون وان كان عشرون ذاتا مذكورة وتلك ذاتا مقدرة وهذا الاسم الذي تميز به عن
الذوات المقدرة ان كان صالحا لان يجعل لما نسب اليه الحكم صح ان يجعل له ولمتعلقه كقولك حسن زيد
ابا فابا صالح لزيد في المعنى فجاز ان تكون اردت به نفس زيد فيكون الممدوح بحسن الابوة زيدا باعتبار ابوته
لغيره ويجوز ان يكون الممدوح اب زيد فيكون الابوة الممدوحة الابوة المتعلقة بزيد وكذلك قولك ان جيت
جارا ونظايره وان كان اسما غير صالح لما ذكرناه لم يكن الا للمتعلق خاصة كقولك حسن زيد دارا ثم لا يخلو
هذا التمييز في النسب اما ان يكون اسم جنس او غيره فان كان غيره طابق ما قصد مثنى او مجموعا وان كان اسم
جنس كان مفردا الا ان يقصد الانواع مثال الاول حسن زيد ابا اذا قصدت به الى ابوته لابنه او ابوة
ابيه خاصة له فان قصدت ابوة آبائه قلت حسن زيد آباء وكذلك اذا قلت حسن الزيدان وقصدت
الى ابوتهما لغيرهما قلت الزيدان ابوين وكذلك حسن زيد دارا واخا ودارين ودورا اذا قصدت
اثنين وجماعة ومثال الثاني حسن زيد ماء وعسلا وتمرا فهذا يجب افراده اذا قصد الى الحقيقة لانه
لا يستقيم تثنية ولا جمع فيه فان قصدت الى الانواع كان الامر فيه كما تقدم من جواز التثنية والجمع واما
تمييز المفرد فلا يخلو اما ان يكون جنسا او غيره فان كان جنسا افرد الا ان يقصد الانواع فيثنى ويجمع
وان كان غيره جمع لا غير تقول في الاول عندي راقود خلا ورطل زيتا فان قصدت الانواع قلت خلين

وزيتين وخلولا وزيوتا وتقول في الثاني عندي قنطار اثوابا او خواتم او ما اشبهه فيما ليس بجنس فلا بد من
جمعه وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اغنى عن التثنية والجمع وهذا لما كان مفرده لا دلالة له
على الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل عن لفظ افراده الى ما هو ادل منه على الجنس فقيل قنطار خواتم
وقنطار اثوابا قوله **وشبه المميز بالمفعول ان موقعه في هذه الامثلة كموقعه في ضرب زيد عمرا وانا
ضارب زيدا وضاربان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمرا** فشبه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول
لكونه بعد تمام الجملة وشبه انتصاب تمييز المفرد بما ينتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجمل كضاربان وضاربون
فالعامل على ذلك في درهما عشرون كما ان العامل في ضاربون زيدا ضاربون لان العامل هو الذي يتقوم
به المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول وشبهه بالمفعول انما يحصل لوقوعه
من تتمة عشرين كما ان عمرا من تتمة ضاربون فكما ان عمرا معمول لضاربون فدرهما معمول لعشرون

فصل **ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام والذي يتم به اربعة اشياء التنوين ونون التثنية
لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التام بنون الجمع والاضافة لانك تقول عندي مل عسل ولا
مثل زبد ولا عشر درهم** لم يخص المفرد لان تمييز الجملة يكون عن غير تمام وانما خصه بما يذكر بعد ذلك من جعل
الاضافة المختصة بتمييز المفرد والا فالتمييز عن الجملة وعن المفرد في كونه لا يكون الا عن تام سواء والذي
يتم به اربعة اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة ثم قسمه قسمين زايل ولازم يعني
بالزايل ما يجوز نقله الى الاضافة ويعني باللازم ما لا يجوز العدول عنه الى الاضافة فالزايل التام
بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في جميع الباب رطل زيتا ورطل زيت ومنوان سمنا ومنوا سمن
ولا يستثنى من ذلك الا قولهم مائة درهم والف ثوب ومائتا درهم والفا ثوب فان الاضافة في
ذلك هي الوجه وجايز ان يستعمل بالتمام والنصب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب اللذاذة والفتاء وانما اختيرت الاضافة اما لكثرة العدد في كلامهم
والاضافة اخف فاختيرت فيما كثر واما لان الاصل في تمييز العدد الاضافة بدليل قولهم ثلثة
اثواب الى عشرة اثواب وانما عدل الى النصب فيما تعذر فيه الاضافة فبقي ما عداه على الاصل و
اللازم التام بنون الجمع والاضافة يعني لا يكون مميزه الا منصوبا ولا يعدل فيه الى الاضافة انما
كان لتعذر الاضافة فيه اما ما فيه نون شبه الجمع فلا يكون الا في الاعداد كعشرون وثلثون
وذلك لا يضاف البتة لا الى مميزه ولا الى غيره فاذا تعذر اضافته الى غير مميزه مع مسيس الحاجة
في المعنى اليه كان تعذر اضافته الى التمييز الذي يمكن استغناء الاضافة عنه اجدر وبيان
تعذر الاضافة هو انه لو اضيف لم يخل اما ان تثبت فيه النون او تحذف ولو ثبتت لثبتت نون شبه
نون الجمع المحقق فكما ان نون الجمع المحقق لا يثبت فكذلك المشبه به ولو حذف لحذف نون ليست في
الحقيقة نون جمع فكرهوا الاضافة لادائها الى احد هذين الامرين فالتزموا في تمييز النصب و
تداوروا على ذلك الزيدون حسنون وجوها فقيل هنا تمييز عن اسم تام بنون الجمع وانت في اضافته

بالجياد وقد تقدم من قوله أن كل تمييز عن تمام بنون الجمع لازم نصبه لا يجوز الإضافة إليه والجواب
عن ذلك أن هذا ليس من تمييز المفرد في شيء وإنما ذكر من تمييز أيضا هي الجمل وقد تقدم أن حكم ذلك حكم تمييز الجملة
على الحقيقة لأن الحسن منسوب إلى الضمير العائد إلى المبتدأ وهو في المعنى لمتعلقه وهذا هو الذي فرق بين تمييز الجمل وتمييز
المفرد والكلام الآن في تمييز المفرد وإنما قوي الاعتراض من ذلك لكونه لم يفصل تمييز الجمل ولم يبينه بما يدفع
هذا السؤال وقد تقدم في الكلام عليه ما يندفع به ذلك واللازم التام أيضا بالإضافة كقولك على
التمرة مثلها زبدا لأنه تعذرت فيه الإضافة فلزم نصبه لذلك وبيان تعذر الإضافة هو أنه لو
أضيف لم يخل إما أن يضاف المضاف أو المضاف إليه أو كلاهما ولا يمكن إضافة المضاف من جهة
اللفظ ومن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فللفاصل وأما من جهة المعنى فلأن الغرض نسبة المثلية
إلى التمرة لا إلى الزبد ولو أضيف إلى الزبد فسد المعنى ولا يمكن إضافة المضاف إليه لفساد
المعنى ألا ترى أنك إذا قلت عندي مثل تمرة زبد فأضفت تمرة إلى زبد لم يكن له معنى إذ ليس الغرض
تبيين التمرة بالزبد وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الإضافة تؤدي إلى اللبس مقصودا في
المعنى ولا يستقيم إضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع إضافة كل واحد منهما وإذا امتنعت إضافة كل
واحد منهما بما ذكر كان امتناع إضافتهما جميعا أجدر فصل قوله وتمييز المفرد أكثره فيما كان
مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا كمنوان أو مساحة كموضع كف وعددا كعشرون أو مقياسا
كملؤه ومثلها وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا
وهذا كما ذكر لأن المقادير وضعت المقصود فيها النصوصية على المقدار وحقايق الذوات لا دلالة
لها عليها فاحتاجت إلى التمييز باعتبار الدلالة على أجناسها ثم قد جاء من تمييز المفردات
من غير المقادير بقوله لله دره فارسا وحسبك به ناصرا وهو غير مستقيم من جهة أن المعنى في لله دره فارسا
لله دره فروسيته فهو مثل قولك يعجبني حسن زيد أبا والمعنى حسن أبوته وإذا كان كذلك فهو من باب تمييز
الجمل لأنه من باب تمييز النسبة الإضافية وقد تقدم أن ذلك ليس من باب تمييز المفردات وكذلك حسبك به ناصرا
لأن المعنى حسبك نصرته فإذا تبين ذلك لم يكن للإيراد في تمييز المفردات معنى والأولى أن يقال موضعه كقولك
عندي خاتم حديدا وباب ساجا وإن كان الأكثر في مثل ذلك الإضافة وقد جاء التمييز فيهما منصوبا
تشبيها لها بالمقادير فهي تمييز عن مفرد فيما ليس مقدارا فصل ولقد أبى سيبويه تقدم المميز
على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجز زيتا منوان وزعم
أنه رأي المازني وأنشد قول الشاعر وما كاد نفسا بالفراق تطيب قال الشيخ لا خلاف أن
تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع فلا يجوز عندي درهما عشرون وكذلك ما أشبهه وإنما الخلاف
فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك طاب زيد نفسا وحسن زيد أبا فأجازه المازني والمبرد التقديم
ومنعه سيبويه وإنما لم يجز تقديمه لأنه في المعنى فاعل وكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هنا
ألا ترى أن قولك حسن زيد أبا معناه حسنت أبوة زيد أو حسن أبو زيد والثاني أن تقديمه يخرجه عن حقيقته

التمييز فكان في تقديمه إبطال أصله إذ حقيقة التمييز أن تميز ما أشكل وهو في المعنى تفسير والتفسير لا يكون
إلا للمفسر والمفسر لا بد في المعنى أن يكون مقدما على التفسير وإلا لم يكن تفسيرا له وفي تقدم التمييز إخراجه
عن ذلك فوجب امتناعه وقد تمسكوا بأنه معمول فعل منصوب فجاز تقديمه كسائر معمولات الأفعال
المنصوبة وقووا ذلك بما أورده من قوله وما كاد نفسا بالفراق تطيب والجواب عما أنشده من وجهين
أحدهما أن الرواية وما كاد نفسي بالفراق تطيب وليس بالقوي والثاني أن ذلك على خلاف القياس
واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود لا يحتج به وما ذكروه من المعنى لا ينهض لأنه معارض بمثله
في المنع وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت لنا عنهم سماعا نعتد به
إن لم يسمع لا ينهض على ما نسب إلى سيبويه فصل واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء
مزالة عن أصلها ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه ومنادية على أن الأصل
عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الإناء وزبد مثل التمرة وسحاب
موضع كف وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال وأن يقال
طابت نفسه وتصبب عرقه واشتعل شيب رأسي لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب
في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد وبين أن الأصل أن يكون التمييز موصوفا بما
انتصب عنه ألا ترى أن معنى قولك عندي عشرون درهما عندي دراهم عشرون وكذلك جميع تمييز المفردات
ثم قد تمييز الجمل لكونها في المعنى منسوبا إليها الفعل فإذا قلت حسن زيد أبا فالمعنى نسبة الحسن إلى
الأب فكأنك قلت أبو زيد حسن وإذا ثبت ذلك ثبت أنه في المعنى وصف له إذ لا فرق في المعنى بين
الصفات والأخبار وإنما يفترقان من جهة علم المخاطب وجهله فسمي الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا
وسمي باعتبار علمه له صفة فتبين أن تمييز الجملة كتمييز المفرد فيما قصد إليه وفي هذا الفصل تقرير
الدليل على امتناع تقديم التمييز لأنه إذا قدم خرج عن حقيقته لأنه إنما كان تمييزا بعد العدول
عن هذا الأصل الذي به يحصل التفسير بالتمييز وإذا قدم خرج بتقديمه عن حقيقته ثم بين بعد ذلك المعنى الذي
من أجله غير عن أصله بقوله والسبب في ذلك قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد يريد أنك إذا
ذكرت الشيء مبهما توفرت الدواعي إلى طلب علمه فكان في ذلك مبالغة وتعظيم وأيضا فإنك إذا ذكرت
الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فتبين أن في العدول عن
الأصل مبالغة وتأكيدا المنصوب على الاستثناء قال الشيخ رحمه الله ينبغي أن يكون بالمستثنى
لأنه تفصيل لما تقدم والذي تقدم إنما هو المستثنى حيث قال والمستثنى المنصوب والاستثناء مشكل باعتبار
عقليته وحده إما بيان إشكال معقوليته فإنك إذا قلت جاء القوم إلا زيدا لم يخل إما أن يكون زيد داخلا
في القوم أو لا فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم لأن إجماع أهل العربية في الاستثناء المتصل أنه إخراج
ما بعد إلا مما قبلها وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية وأيضا فإنا قاطعون إذا قال
العربي له عندي دينار إلا ثمنا ونصف ثمن أن نحسب المذكور بعد إلا ثم نخرجه من الدينار ثم نقطع بأن

المقدس هو الكبا، وقد قال القاضي لا اخراج وقول القائل عشرة الا ثلثة موضوعة بازاء سبعة حتى كأنهما
عبارتان عن معبر واحد وقد تبين بطلانه قطعا واما ان نقول الاخراج ثابت وهو مشكل لان المتكلم
اذا قال جاء القوم وزيد منهم فقد وجب نسبة المجيء اليه لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك فقد نفى عنه
المجيء فيصير مثبتا منفيا باعتبار واحد فيؤدي الى ان لا يكون الاستثناء في كلامهم الا وهو كذب في
احد الطرفين وهو باطل فان القرآن مشتمل عليه قال الله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فلو جعل الالف بكمالها وقد نسب اللبث فيها لوجب ان يكون اللبث في جميعها ولم يصح بعد هذه النسبة
اخراج شيء منها ولهذه الشبهة فر القاضي الى مذهبه المذكور والصواب الذي يجمع دفع الاشكالين ان
نقول لا نحكم بالنسبة الا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم
القيام اولا بمفرده وفهم القوم بمفرده وان منهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم
بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم
وهو ان الاخراج حاصل بالنسبة الى المفردات وفيه توفية اجماع النحويين وتوفية انك ما نسبت
الا بعد ان اخرجت زيدا فلا يؤدي الى المناقضة المذكورة فاستقام الامر في الوجهين جميعا واما
حد فمشكل لان الاستثناء يجمع المتصل والمنفصل ولا يتميز المتصل الا بالاخراج ولا اخراج في المنقطع
وكل امرين فصل احدهما مفقود في الآخر يستحيل جمعهما في حد واحد فالاولى ان يحد المتصل على حدته
والمنقطع على حدته فنقول في حد المتصل هو كل لفظ اخرج به شيء من شيء بالا واخواتها فاذا اورد
قوله تعالى فاقتلوهم حيث وجدتموهم ثم قال لا تقتلوا اهل الذمة قلنا هذا ليس باخراج وانما هو
تبيين مراد المتكلم باللفظ الاول وكذلك لو قيل قام القوم لا زيد فليس زيد اخلافي القوم بل هو بمنزلة
قولك قام زيد لا عمرو قال وقد اختلف في عامل الاستثناء فقال قوم ان العامل الا نفسها لانها
بمعنى استثنى وقد رد ذلك بانه لو كان الامر كذلك لوجب ان لا ينفك عن النصب وقال قوم
العامل اذا نصبت ان واذا رفعت لا وهذا ليس بشيء لانه غير مستقيم لفظا ومعنى اما اللفظ فلانك
لو لفظت به لم يستقم واما المعنى فبلى خلاف ذلك وقال قوم العامل ان بعد الا كأنك قلت الا ان
زيدا وهذا ليس بجيد لان ان لا يضمر ولانه كان يجب ان تكون ناصبة ابدا وقال قوم العامل فيه
ما قبله بواسطة الا اذا كان فضلة وهو المذهب الصحيح لانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فقد
وقع زيد فضلة فقد وقع زيد فضلة وقد توصلت اليه في معنى الاخراج من قولك جاء القوم بالا
فقد صار لقولك جاء القوم بواسطة الا في زيد معنى هو معنى الاستثناء وهذا هو معنى العامل كما ان قولك
ضربت وزيدا وقع زيد فضلة متوصلا الى معناه على جهة المعية مع ما قبله بواسطة الواو فالذي اوجب
ان نقول في ضربت وزيدا العامل ما قبل الواو وبواسطة الواو وكذلك نقول هاهنا وانما قلنا اذا وقع
فضلة لانه اذا لم يقع فضلة صار اما احد جزئي الجملة فيكون له حكمه واما من باب آخر غير باب الاستثنا
كقولك ما ضربت الا زيدا ويرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء

وليس في جاء شبه اقتضاء للمخرج منه فان قيل اقتضاؤه له كونه مخرجا مما نسب اليه قيل قد تقدم
ان النسبة انما حكم بها بعد الاخراج والا لتناقض فلا يلتفت بعد ذلك ان يقال ان في جاء اقتضاء
للمخرج بالاعتبار الذي ذكر الثاني انهم مسائل ليس فيها فعل مثل القوم الا زيدا اخوتك
فان كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل كلها بغير عامل فالوجه ان يقال ان العامل
هو الذي اقتضى المخرج منه وهو ما ذكر ومنهم من يقول ان الاسم المتعدد الذي تناول المستثنى
هو الذي يقتضي صحة الاخراج منه فهو في المعنى العامل بواسطة الا فهذا يشمل المواضع
كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى وانما هذا في الاستثناء المتصل فاما المنقطع
فالعامل فيه نفس الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ومنهم من يقول
انه يظهر ومنهم من يجعله اذا كان ما مستأنفا ثم تكلم في الاعراب لانه هو المقصود فقال
المستثنى في اعرابه على خمسة اضرب احدها منصوب ابدا وهو على ثلثة اوجه ما استثنى بالا من
كلام موجب وذلك جاءني القوم الا زيدا ويعدوا وخلا بعد كل الاسم وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما
ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد فاما ما عدا وما خلا فالنصب ليس الا وكذلك ليس ولا
يكون وذلك جاءني القوم او ما جاءني القوم او ما جاءني عمرو خلا زيدا وما عدا زيدا وما
خلا زيدا قال لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زايل
وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال مضمر فاعلوها وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني الا
اخاك احد قال وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب
وما كان استثناء منقطعا كقولك ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية ومنه قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وقولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر
والثاني جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جاءني احد
الا زيدا والا زيد وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوبا او مجرورا والاختيار البدل قال الله تعالى
ما فعلوه الا قليل منهم واما قوله عز وجل الا امرأتك فمن قرأ بالنصب فمستثنى
من قوله فاسر باهلك والثالث مجرور ابدا وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء
والمبرد يجيز النصب بحاشا والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس
الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل
يروى مجرورا ومرفوعا وقد روي فيه النصب والخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء
وذلك ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد والمشبه بالمفعول منها هو الاول
والثاني في احد وجهيه وشبهه به لمجيئه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف
فصل وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه
البدل والنصب في غير الموجب التام وقالوا انما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لانها
اخرا من كل عمرو

وهو القسم الثاني من الخمسة كما سيجيء ولم يحترز عن الصفة واذا كان ما بعد الا يكون منصوبا لقوله ما استثني
واذا كان صفة لم يستثن بها الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يقصد
اخراج الله من الآلهة وانما قصد الوصف والآلهة على حالهم ولو قصد الاخراج بالا لم يكن مستقيما
وكان مثابة قولك عندي درهم الا دينارا وليس له حينئذ فايدة وبعدا وخلا بعد كل كلام ولم يعتبر الخفض
بعد خلا وعدا لشذوذه فجعله مما يكون منصوبا ابدا ولذلك ضعف كما نقول فقال لم يورد هذا القول
سيبويه ولا المبرد ونصبه بعدا وخلا على ان يكون فعلا اضمر فيهما فاعلهما مستترا كما اضمر في ليس ولا يكون
يكون تقديره عدا بعضهم زيدا اى جانب بعضهم ولم يقدر حرفا كالا للزوم النصب فيها بعد كل كلام وكذلك
ليس ولا يكون فاما اذا قلت ما عدا وما خلا فلا يكون الا النصب لانها حينئذ يجب تقديرها فعلا
من جهة ان ما ههنا لا يستقيم ان يكون موصولة فيصح تقدير الجار بعدها بل يجب ان يكون مصدرية فيجب
ان يكون عدا فعلا لان المصدرية لا يليها الا الفعل وانما لم يصح ان يكون موصولا لان الموصولة
موضوعة للصفة والموصوف جميعا وههنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الا ترى انك تقول اشتريت الكتاب الذي
يعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم والآخر انها لو كانت بمعنى الذي لصح ان يقع موضعها من في قولك جاء
القوم لانها لمن يعقل والآخر انها لو كانت بمعنى الذي لوجب ان يكون في الفعل اى متعلق الجار المقدر
عند تمام ضمير يعود عليها والضمير الذي ذكرنا ضمير بعض القوم واما كونها ليست من الاوجه البواقي فظاهر
فاذا تقدير جاء القوم خلوهم من زيد كانك قلت وقت خلوهم من زيد ووجب ههنا التقدير لما لم يكن
ثم مقتض للمصدر القسم الثاني من الثلثة شرطه ان يتقدم بعض الجملة كقولك ما جاءني الا اخاك
احد لانه كالمفعول معه عند المحققين فكما لا يتقدم المفعول معه فكذلك هذا القسم الثالث من
المنصوب ابدا هو المنقطع وهو كل لفظ من الفاظ الاستثناء لم يرد به اخراج سواء كان من جنس
الاول او من غير جنسه فلو قلت جاء القوم الا زيدا وزيد ليس من القوم كان منقطعا وكذلك اذا قلت
جاء القوم الا زيدا لم يجز الا النصب على مذهب اهل الحجاز واستشهاده بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر
الله الا من رحم وهو يحتمل على اربعة اوجه احدها وهو المشهور لا معصوم الا الراحم وعليه نحو الوجوه
الآخر اثنان منها متصل وليس فيه غرض وقد قيل بهما وواحد منقطع وهو لا عاصم الا المرحوم ولم
يقل به ولو قيل به لم يكن بعيدا والقسم الثاني من الخمسة وهو قوله ما استثني بالا من كلام غير موجب
قال الشيخ كان ينبغي ان يقول وذكر المستثنى منه والا ورد عليه ما ضربت الا زيدا فانه مستثنى
من كلام غير موجب ليس هو من هذا القسم ولا يصح ان يقال هو منه لتصريحه في القسم الخامس به
وايضا فان الاتفاق على انه مفعول وايضا فان البدلية لا يستقيم فيه اذ شرط البدل
منه ان يكون مذكورا والاختيار البدل لان النصب على الاستثناء في عقلية العامل فيه اشكال فاذا
امكن غيره من الواضح كان اولى ووزانه وزان المفعول معه فانه اذا امكن غيره كان اولى الا ترى
ان قولك ما لزيد وعمرو احسن من قولك وعمرا وما لك وعمرا لما تعذر العطف رجع اليه كذلك ههنا

لا ينبغي ان يصار الى الاستثناء الا عند تعذر البدلية قوله عز وجل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك
فيمن قرأ بالنصب مستثنى من قوله فاسر باهلك قال الشيخ جعل القراءة بالرفع محمولة على البدل من قوله ولا
يلتفت منكم احد الا امرأتك وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله فاسر باهلك وهذا التفصيل
باطل قطعا فان القراءتين ثابتتان قطعا فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والقضية واحدة فهو
اما ان يكون سرى بها او ما سرى بها فان كان قد سرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان
كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد التأويلين باطل قطعا فلا يصار اليه في
احدى القراءتين الثابتتين قطعا والاولى من هذا ان يكون الا امرأتك في الرفع والنصب مثل قوله
ما فعلوه الا قليل منهم ولا بعد ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى واكثرهم على الوجه الذي
دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى والقسم الثالث من الخمسة
يجب فيه الجر وهو ما اسم واما حرف فان كان اسما فما بعدها مضاف اليه وان كان حرفا فاعني حرف جر فما
بعده مجرور به والكلام في غير وسوى يأتي في فصل بعد هذا والكلام في حاشا اذا نصبت بها على غير المختار
كالكلام في عدا وخلا على المختار وقد تقدم والقسم الرابع جايز فيه الجر والرفع وهو ما استثني بلا سيما
قال الشيخ لا ينبغي ان يكون في الاستثناء لان الاستثناء اخراج شيء من شيء واثبات ضد الحكم له
وهذا ليس كذلك بل هو اثبات لذلك الحكم الاول بطريق الزيادة في معناه ومثاله قولك احسن الى القوم
لا سيما عمرو وانما افرده لما كان بينهما مخالفة ما لان الثاني ثبتت له زيادة فكأنه غير الحكم الاول ويجوز
في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الاكثر والرفع وهو قليل والنصب وهو الاقل ولم يذكره وقد وقع في
بعض النسخ فاما الجر فله وجهان احدهما ان يكون ما زايدة والاسم مجرورا بالاضافة فيكون التقدير
جاء القوم لا مثل زيد والوجه الثاني ان يكون ما نكرة بمعنى شيء فيكون زيد بدلا منها فيكون التقدير
جاء القوم لا مثل رجل زيد والرفع على ان يكون ما بمعنى شيء وزيد مرفوع خبر مبتدأ محذوف فيكون
التقدير جاء القوم لا مثل شيء هو زيد ولو قدرت ما موصولة وزيدا خبر المبتدأ المحذوف والجملة
صلة لم يكن بعيدا والقسم الخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وهذا لم يذكر له ضابطا
وضابطه ان يكون ما قبل الا غير موجب ولا مذكور معه المستثنى منه سواء كان فاعلا او مفعولا او
ظرفا او صفة او حالا الا كل ذلك واقع وفايدة الا في المعنى كفايتها لو ذكر المستثنى منه في ان الغرض حصر ذلك
المعنى لما ذكر بعدها فصل وحكم غير في الاعراب حكم المستثنى بالا تقول جاء القوم غير زيد وما جاءني
غير اخيك احد وما جاءني احد غير اخيك وغيره ما جاءني غير زيد واما سوى وسواء فلا يكونان الا
منصوبين لانهما ظرفان ولا يليهما عامل وقوله لسوائك فمن ضرورات الشعر قال الشيخ لما وقع غير
موقع الا وهي حرف غير معرب وغير اسم وجب ان يكون لها اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي
بعد الا وجعل ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها اسم يقبل الاضافة فوفي بمقتضى الامرين واذا وقعت
الا موقع غير في الوصفية جعل اعراب ما بعد الا اعراب غير نفسه وسيأتي ومثل ذلك الا اذا وقعت موقع غير

جعل أعراب ما بعدها أعراب لتعذر الاضافة فيقولون جيت لا راكبا ولا ضاربا غير راكب ولا ضارب
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا

واما سوى فقد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه فصل واعلم ان الا وغيرا يتقارضان
ما لكل واحد منهما فالذي لغير في اصله ان يكون وصفا يمسه اعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف
المماثلة ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد كان
الى ان مرورك كان بانسان آخر او بمن ليست صفته صفته وفي قوله عز وجل لا يستوي القاعدون
من المؤمنين غير اولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله الرفع صفة للقاعدون والجر صفة للمؤمنين
والنصب على الاستثناء ثم دخل على الا في الاستثناء وقد دخل عليه الا في الوصفية وفي التنزيل
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ومنه قوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا لو قلت لو كان فيهما آلهة الا الله كما
تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز وشبهه سيبويه باجمعون قال الشيخ جعل كل واحد منهما على
صاحبه ان ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها الا ان غيرا اذا وقعت موقع الا كثير وقوع الا موقع
غير قليل وسببه ان غيرا اسم وتصرفهم في الاسماء اكثر من تصرفهم في الحروف واستشهاده بقوله تعالى
لا يستوي القاعدون الآية قال الشيخ فان قيل غير اذا اضيفت الى المعرفة فهي نكرة فكيف جرت
على المعرفة صفته فالجواب ان غيرا اذا كانت في تقسيم حاصر كانت معرفة مثل قوله تعالى غير المغضوب
فلذلك جرت كذلك وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال بعضهم ليس على الوصفية
وانما هو على البدل وصح لانه في معنى النفي لان معنى قولك لو كان فيهما آلهة الا الله ما فيهما آلهة الا الله فلما
كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه وهذا ضعيف من اوجه احدها انه لو كان ذلك
لجاز ان يقول لو كان فيهما الا الله كما يقول ما فيهما الا الله لانه بمنزلته وليس الامر كذلك الثاني انه لا يجري
النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي الا ترى انك تقول ابى القوم الا زيدا بالنصب ليس الا ولو كان النفي المعنوي
كاللفظي لجاز ابى القوم الا زيد وكان المختار فهذا اولى لان النفي يحقق غير مقدر فيه
اثبات وفي لو مقدر ما بعدها الاثبات وانما قدر فيه النفي لما كان الاثبات مقدرا الثالث
انه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء لجاز ان يقول الا الله بالنصب ولا يستقيم المعنى
لان الاستثناء اذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله الا ترى انك لا تقول جاءني رجال الا زيدا فكذلك
لا يستقيم ان يقول لو كان فيهما آلهة الا الله قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فيه شذوذان احدهما انه وصف المضاف ههنا وهو كل والقياس ان توصف المضاف اليه في كل وهو مع
ذلك جايز وحمله على ذلك ضرورة الردف بالالف فانها لازمة وهو المعنى الذي حمله على الوصفية ولو جاز
له ان يقول الا الفرقدين من غير ضرورة لحمله لم يحمله على الخفض الذي هو ضعيف ويحمل على الاستثناء فالذي حمله
على ان يحمل الا صفة هو الحامل له على ان يكون صفة لكل والا لم يحصل له غرض والشذوذ الثاني انه

فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل فصل وتقول ما جاءني من احد الا عبد الله
وما رأيت من احد الا زيدا ولا احد فيها الا عمرو فتحمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ
وتقول ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به قال طرفة ابني لبيني لستم بيد
الا يدا ليست لها عضد وما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به بالرفع لا غير
قال الشيخ انما كان كذلك لتعذر الحمل على اللفظ من حيث ان من لا يصح تقديرها بعد الا لانها لا تزاد
الا في سياق النفي واذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على المحل والمحل رفع فوجب الرفع
على المحل لان تقدير جاءني زيد مستقيم وكذلك اذا قلت ما رأيت من احد الا عبد الله مستقيم ايضا
قوله لا احد فيها الا عمرو قال بعضهم انما لم يصح الحمل على اللفظ لانه يؤدي الى تقدير دخولها
على المعرفة وهي لا تدخل عليها وهذا غير مستقيم فانه لو قيل لا اله الا اله واحد لم يكن الا كذلك
فبطل تعليله بذلك وانما الوجه ان يقال انما امتنع لانه يؤدي الى تقديرها بعد الا لان البدل في
حكم تكرير العامل والعامل في الاول لا فوجب ان يكون كذلك في المبدل منه ولا يستقيم لفظا ولا
معنى اما اللفظ فانه لا يلفظ بها بعد الا واما المعنى فانه يتناقض لان الا للاثبات ولا للنفي
فيتناقضان ومما اشكل ما يرد عليه ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به ونظايره لانه يقال فليمتنع البدل
ههنا لان النصب انما يكون بعد النفي وهو لا يتقدر بعد الا لفساد المعنى اذ الغرض اثبات شيئا
لا يعبأ به فان اجيب بان قولهم لا اله الا الله مستثنى من احد الجزئين لا باعتبار انه الجزء الآخر
في قولك ليس زيد شيئا فليس مستقيم لا يرتاب احد انه لا اثر لكونه من الاول او الثاني لان العامل واحد
والآخر باطل لانه يقولك ليس القوم الا عمرو منطلقين فهذا مستثنى من الجزء الاول وهو جايز على
البدل فان قيل المستثنى في لا اله الا الله مستثنى من منفي وفي ليس من معرب فليس مستقيم
ايضا لانا نقول لا فرق بين قولنا لا اله الا الله ولا اله للناس الا الله والجواب الصحيح
ان يقال انما عملت لا لاجل النفي فلا يقدر عاملة الا مع النفي فبطل تقديرها عاملة بعد الا
لان الا للاثبات ولم يعمل ليس لاجل النفي وانما عملت لكونها فعلا في مشابهة ما وكان جميعا اي مشابهة
هنا المجموع وهو كقولنا ما كان فانه فعل وان كان نفيا كذلك ليس ولو قلت ما كان زيد شيئا الا شيئا
كان مستقيما لان العمل لكان وكان يصح تقديرها بعد الا وليس لما كانت فعلا معناه النفي توهم انه
بمشابهة لا في العمل وليس الامر كذلك بل عمله للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر
ولكن لما كان نفيا عن النفي متعذرا لفظا توهم ان التقدير متعذر كما تعذر في لا وسيجيء في باب
الافعال الناقصة هنا واذا تحقق ان عملها ليس لاجل النفي بل لاجل الفعلية تحقق تجويز تقدير
الفعلية بعد الا مجردة عن النفي وهذا السر هو الذي جوز ان يقول ليس زيد الا قائما ولم يجز ما
ما زيد الا قائما لان ما لم تعمل الا للنفي ولا يتقدر بعد الا فبطل العمل وليس لم تعمل لاجل النفي بل لاجل
الفعلية فكان عملها مع الا ومع غير الا على حد سواء فتحقق الفرق على وجه مستقيم واذا تحققت

ذلك علمت جواز ليس زيد بشيء إلا شيئاً بالنصب وامتناع ما زيد بشيء إلا شيئاً بالنصب لأن عملها لأجل النفي فلو قدرتها بعد إلا عاملة لم يكن إلا نافية فيختل المعنى بخلاف ليس فإن عملها ليس لأجل النفي فالوجه الذي هو نفي فيه غير الوجه الذي هي عاملة فيه

فصل وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحسنهما وهو اختيار سيبويه أنك لا تكترث للصفة وتحمله على البدل والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه وذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو وخير من زيد وتقول إلا أباك وإلا عمراً قال الشيخ يدل على صحة مذهب سيبويه أنه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب وبيان أنه غير مستثنى مما تأخر عنه أن زيداً لم يخرج إلا من الأحدين وهو متقدم وخيراً مما جيء به لبيان المراد بالأحدين فتقديمه وتأخيره على حد واحد فوجب أن لا يكون مستثنى متقدماً ووجهاً آخر وهو أن البدل يختار في كل كلام غير موجب وهذا مستثنى من كلام غير موجب فوجب اختيار البدل وبيانه أنك لو قلت ما جاءني أحد ويكون كلاماً تاماً والصفة ليست جزءاً من الكلام وإنما يقصد بها بيان المراد بالموصوف وإذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب فيجب اختيار الرفع فيه كما يجب فيما لم يوصف ووجه المخالف أنه توهم أن الصفة والموصوف امتزجا في المعنى وصارا كشيء واحد فكان تقديمه على أحدهما كتقديمه عليهما فوجب النصب عنده

فصل وتقول في تثنية المستثنى ما أتاني إلا زيد إلا عمراً أو إلا زيداً إلا عمرو ترفع الذي أسندت إليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو وتقول ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد منصوبين لأن التقدير ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشر على البدل من أحد فلما قدمته نصبته قال الشيخ يعني تثنية المستثنى تكرير المستثنى لا على الاصطلاح لأن حكم المستثنى المثنى وغيره سواء ثم مثل بقوله ما أتاني إلا زيد إلا عمراً وإلا عمراً إلا زيد ترفع الذي أسندت إليه وتنصب الآخر ترفع أحدهما لوجوب إذ لا بد من الفاعل وتنصب الآخر لأن التفريغ لا يكون من جهة واحدة إلا لشيء واحد ولو رفع الآخر لكان مفرغاً من جهة واحدة وهو غير مستقيم فإن قيل ارفعه على أنه بدل إلا عمرو من قولك ما أتاني أحد إلا زيد من أحد المخرج منه زيد فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفريغ لأن التفريغ قد أخذ حقه فلم يبق إلا أن تقول إن قولك ما أتاني أحد إلا زيد بمعنى ترك هؤلاء الإتيان فلذلك قال صاحب الكتاب لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو وتعرض لموقع الشبهة وبين أنك لو صرحت بما هو معناه الذي يرجع إليه لم يكن إلا نصباً المسألة الثانية ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد واضحة بعد ما ذكر لأن نصب أحدهما على أنه مقدم على المستثنى منه ونصب الآخر على ما كان عليه لو كان متأخراً وهذا الثاني لما تقدم ووضح لم يتعرض له والذي نصب لأجل التقديم تعرض له لأنه هو الذي حدث له النصب في هذه المسألة لأجل التقديم ولو قلت ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمرو كان جائزاً أيضاً ويكون قولك عمرو بدلاً من قولك أحد إلا زيداً فإن قلت قل ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمرو واجعل عمرو بدلاً من قولك أحد إلا زيد فقد تقدم ما يدل على دفعه وهو أن هذا قد أخذ بدله وهو فرع التفريغ فلا يكون له تفريغ آخر من جهة واحدة والذي قبله لم يأخذ تفريغاً لأن زيداً منصوب فيه فأما إذا قلت ما أتاني إلا زيداً أحد إلا بشر لم تخل من أن تجعل بشراً هو البدل وزيداً استثناء أو زيداً بدلاً ثم قدمته على المستثنى منه فإن قدرت الأول كان رفع بشر هو المختار ويكون قولك إلا زيداً استثناء من قولك أحد إلا بشر ويجوز النصب أيضاً على الاستثناء وإن قدرت الثاني نصبت بشراً أيضاً على الاستثناء لأن الذي كان يكون بدلاً قد قدمته وهو زيد ويكون بشراً استثناء من أحد تخرج منهم زيد وأما نصب زيد فواضح

فصل إذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد وإلا لغو في اللفظ معطية في المعنى إثباتها جاعلة زيداً خيراً من جميع من مررت بهم قال الشيخ هذا راجع إلى الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات لأن التفريغ جار في الصفات وغيرها قال الله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون والصفة قد تكون بالمفرد والجملة وحكمها واحد في الصحة فعلى هذا تقول ما جاءني أحد إلا عالم وما جاءني أحد إلا أبوه قائم وكل ذلك مستقيم فإن قيل فالاستثناء المفرغ معناه نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى كقولك ما جاءني إلا زيد وما ضربت إلا يوم الجمعة نفيت المجيء عن كل واحد وأثبته لزيد ونفيت الضرب في جميع الأوقات وأثبته في يوم الجمعة وهذا لا يستقيم في الصفة لأنك لو قلت ما جاءني أحد إلا راكب لم يستقم أن ينتفي جميع الصفات حتى لا يكون عالماً وحياً مما لا يستقيم أن ينفك عنه فالجواب من وجهين أحدهما أن الصفات لا ينتفي عنها إلا ما يمكن انتفاؤه مما يضاد المثبت لأنه قد علم أن جميع الصفات لا يصح انتفاؤها وإنما الغرض نفي ما ضاد المذكور بعد إلا لما كان ذلك معلوماً اغتفر استعماله بلفظ النفي والإثبات المفيد للحصر الثاني أن يقال إن هذا الكلام يرد جواباً لمن ينفي تلك الصفة ويجاب على قصد المبالغة والرد جواباً بما تقرر ما قاله والغرض إثبات اتصافه بتلك الصفة ووضوحها وإظهاره بها دون غيرها وقوله وإلا لغو في اللفظ معطية في المعنى إثباتها مستقيم وقوله جاعلة زيداً خيراً من جميع من مررت به غير مستقيم فإن ذلك مأخوذ من نفس خير زيد لا من إلا ألا ترى أنك لو قلت زيد خير من جميعهم كان هذا المعنى مستفاداً منه وليس فيه إلا وإنما معنى الإثبات هذه الصفة للأحدين دون غيرها على حسب أحد الوجهين المتقدمين

فصل وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله إلا فعلت والمعنى ما أطلب منك إلا فعلك وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت وعن ابن عباس رضي الله عنه بالإيواء والنصر إلا جلستم وفي حديث عمر رضي الله عنه عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً بمعنى إلا ضربت قال وقد أوقع الفعل موقع المستثنى في ألفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف للاختصار كقولك نشدتك بالله إلا فعلت وفيه اختصاران أحدهما وضع الإثبات والمراد معنى النفي والآخر وقوع الفعل موقع المصدر فقوله نشدتك بالله معناه ما أطلب وقوله فعلت معناه فعلك وجاز ذلك لأن باب القسم باب تسع فيه الاختصار لكثرته في الكلام فجاز فيه ما لا يجوز في غيره

فصل والمستثنى يحذف تخفيفاً وذلك قولهم ليس إلا وليس غير قال الشيخ وإنما يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف وإلا فلو قيل جاء القوم

الا لم يجز فاذا قلت ضربت زيدا ليس الا فهذا جايز لانه قد تقدم ما يشعر بالمستثنى المحذوف لان المعنى ليس المضروب الا زيدا وكذلك ليس غير لان المعنى ليس المضروب غير زيد وليس الضم في ليس غير رفعا وانما هو بناء لحذف المضاف اليه بها وسياتي ذكر ذلك في الظروف المبنية ان شاء الله تعالى فغير في موضع خبر ليس لان اعرابها اعراب الاسم الواقع بعد الا والاسم الواقع بعد الا هاهنا نصب فكذلك غير فلما حذف مضافها بنيت بناء الغايات فلذلك ضمت قال الجزو الاسم في بابي كان وان لما

شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول قال الشيخ جعل معمولي كان وان مشبهين بالفاعل والمفعول فلم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل وهذا الذي هو ظاهر كلامه هاهنا فانه مرفوع كان مشبه بالفاعل مذهب كثير من النحويين واسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث لم يذكره يدل على انه عنده فاعل وذكره هاهنا ان المعمولين في بابي كان وان يدلك على انه عنده مشبه بالفاعل فاما ان يكون اختار المذهب الاول ثمه وهو انه فاعل ثم لم يذكره واختار هاهنا انه مشبه بالفاعل فجاء الاختلاف في قوله واما ان يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره فيحمل قوله شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي الى ان شبهت بالفعل المتعدي باعتبار معموليها جميعا وكان شبهت به باعتبار مفعولها خاصة ويكون قوله شبه ما عمل فيه بالفاعل يعني خبر ان والمفعول يعني منصوب ان ومنصوب كان جميعا فعلى هذا يكون مرفوع كان فاعلا على ما تقدم ويكون قد ترك ذكره في المرفوعات لكونه داخلا في حد الفاعل ولم يذكر في هذه الترجمة حد اسم ان ولا خبر كان لان اسم ان هو المبتدا في المعنى وخبر كان هو الخبر في المعنى وانما نسب الى ان وكان من حيث وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدهما ثم لما كان خبر كان قد يكون محذوفا عنه عامله جعل له فصلا

فصل ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان خنجرا فخنجر وان سيفا فسيف اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان شرا فجزاؤه شر ومنهم من ينصبهما جميعا اي ان كان خيرا كان خيرا والرفع احسن في الاخر ومنهم من يرفعهما ويضمر الرافع اي ان كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر قال النعمن بن المنذر

قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا

ومنه الا طعام ولو تمرا واتني بدابة ولو حمارا

وان شئت رفعت بمعنى ولو يكون تمر وحمار وادفع الشر ولو اصبعا ومنه اما انت منطلقا انطلقت والمعنى لان كنت منطلقا انطلقت وما زيدت معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي

ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع ه وروي قوله

اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر ه

بكسر الاول وفتح الثاني وهذه المسئلة ونظايرها يجوز فيها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اجودها وعكسها وهو اردؤها ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا وهما متوسطان بين الاول

والثاني وانما اختير نصب الاول ورفع الثاني لانا اذا نصبنا فالتقدير ان كان عمله خيرا والمعنى عليه وجاز تقدير كان لانه فعل دل عليه سياق الكلام فكان حذفه جايزا وضعف الرفع لانك اذا رفعت فلا بد من تقدير رافع ولا يقدر الا كان ليكون المعنى عليه فاما ان يقدرها تامة او ناقصة فتقديرها تامة ضعيف لان التامة قليلة في الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وما كثر استعماله قوي حذفه وايضا فان تقدير التامة مخل بالمعنى لانه يصير كانه اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه به وذلك انما يكون في الناقصة وان قدرت الزام الناقصة وجب ان يكون الخبر مقدرا محذوفا ليكون خبرا لاسمها ولا يمكن ان يقدر الا مثل قولك ان كان في عمله خير وما اشبهه وهو ضعيف لفظا ومعنى اما اللفظ فلكثرة ما يقدر محذوفا واما المعنى فلانه يرجع مخصوصا وليس المعنى على الخصوص وانما المعنى فيه على الاطلاق والتعميم وانما كان رفع الثاني هو الوجه لانه اذا ارتفع كان خبر مبتدا محذوف بعد فاء الجزاء والمبتدا بعد فاء الجزاء جايز حذفه قياسا مستمرا اذا علم فهذا كذلك وضعف نصبه لانه لا بد ان يقدر له ناصب ولا ناصب ينبغي ان يقدر غير كان واذا قدرت كان فاما ان يكون التقدير ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا كما قدره سيبويه وهو ضعيف لانه يلزم منه حذف الفاء الثابتة في المسئلة وهو غير مستقيم وايضا فانه حذف الفعل على غير قياس من حذف المبتدا المذكور محذوف على قياس فكان اولى واما ان يكون التقدير ان كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا ففيه ضعف من حيث ان مجيء الفاء مع الفعل المضارع قليل وايضا فانه على غير قياس ورفعه على القياس على ما تقدم ولم يذكر المصنف رفع الاول ونصب الثاني وذكر نصب الاول ورفع الثاني ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا ويلزم من جواز رفعهما جميعا ونصبهما جميعا جواز رفع الاول ونصب الثاني وان كان اضعف فيجوز ان يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز ان يكون ترك ذكره لان في كلامه ما يرشد اليه ثم ذكر حذف كان في موضع يجب حذفها فيه وهو مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت واصله لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام على القياس الجايز في حذفها وحذفت كان للاختصار ثم وجب ان يكون الفاعل المتصل منفصلا لحذف ما يتصل به فصار ان انت منطلقا انطلقت ثم عوض من كان ما زايدة لتكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا فصار ان ما انت منطلقا فادغمت نون ان في ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا التقدير وان كان فيه استبعاد قريب بالنظر الى ما يلزم لو لم يقدر ولا يستبعد البناء بل اذا كان تركه يودي الى ما هو اشد منه وذلك انك اذا لم تتاول ذلك لم يستقم اعرابه وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان فارتكاب مستبعد اجود من ارتكاب ما يخرج عن القواعد المعلومة وقد روي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر بفتح الاول وكسر الثاني اما كسر الاول فلانه شرط فوجب كسره ودخول ما عليه كدخولها في قولك اما تكرمني اكرمك وفتح الثاني واجب لانه مثل قولك اما انت منطلقا وقد تقدم ذكره واما قوله فالله يكلا ما تاتي وما تذر فجواب للشرط معلل لقوله اما انت مرتحلا وصح ان يكون لهما جميعا من حيث كان الشرط والعلة في المعنى واحدا الا ترى ان

قولك ان اتيتني اكرمتك بمعنى قولك اكرمك لاجل اتيانك فاذا ثبت ان الشرط والتعليل بمعنى واحد صح ان يعطف
احدهما على الآخر ويجعل الجواب لهما جميعا في المعنى فصار مثل قولك ان اكرمتني واحسنت الى اكرمتك
الا انه وضع موضع احسنت الى لفظ التعليل فصار كانك قلت ان اكرمتني ولاجل اتيانك فانا
اكرمك وذلك سائغ

المنصوب بلا التي هي لنفي الجنس

قال صاحب الكتاب هي كما ذكرته محمولة على ان فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك اذا كان المنفي مضافا كقولك
لا غلام رجل افضل منه ولا صاحب صدق موجود او مضارعا له كقولك لا خيرا منه قائم هنا
ولا حافظا للقرآن غيرك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك فاذا كان مفردا فهو
مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل افضل منك ولا احد خير منك ويقول المستفتح ولا
اله غيرك واما قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع فعلى اضمار فعل كانه قال
ولا ارى خلة كما قال الخليل الا رجلا جزاه الله خيرا كانه قال الا ترونني رجلا وزعم يونس
انه نون مضطرا قال الشيخ ينبغي ان يذكر ما يتميز به المنصوب بلا لانه بوب له وهو ان يقال
هو المسند اليه بعد دخولها لا يليها نكرة مضافا او مشبها بالمضاف ولكنه استغنى عن ذلك بما ذكره في
اثناء فصول الباب فلنمش معه قال وذلك اذا كان المنفي مضافا وانما لم ينتصب الا اذا كان مضافا
لانه اذا كان مفردا تضمن معنى الحرف فوجب بناؤه وبيان تضمنه معنى الحرف ان قولهم لا رجل في الدار
ابلغ في النفي من لا رجل في الدار وليس رجل في الدار ولا يمكن تقديره بما يكون كذلك الا بحرف مؤكد
والحرف الذي يؤكد به النفي من فوجب تقديرها هنا مع ان الحكم منهم ببناء لا رجل في الدار
يوجب هذا التقدير ولو كان معناه كمعنى لا رجل في الدار لان البناء في لغتهم انما يكون بمثل ذلك فاذا
لم يكن ذلك ظاهرا وجب تاويله واما نصبهم بها فلانها محمولة على ان من حيث انها نقيضتها وهم يحملون
الشيء على نقيضه اما لانه في احد الطرفين كما ان الآخر في الطرف الآخر واما لانهما في الذهن
وليس بين النفي والاثبات درجة فلما تلازما اعطي احدهما حكما اعطي الآخر للتلازم مثله واما
قوله لا نسب اليوم ولا خلة فعلى اضمار فعل قيل هذا الكلام وقع منه وهما لانه لا نقول ولا خلة مثل
قولهم ولا حول ولا قوة سواء ولا ضرورة في مثل ذلك وسنذكر ان قولهم لا اب وابنا جائز ولا حول
ولا قوة الا بالله جائز واذا كان مثله فلا حاجة الى التكلف بجعله ضرورة وليس مثل قوله الا رجلا
لان هذا لا يمكن جعله من باب لا حول ولا قوة بل هو مثل قولك لا رجل مفردا وكما ان قولك الا رجلا
لا يكون الا لضرورة فكذلك الا رجلا فلذلك حمل الناس الا رجلا على ذلك واما ولا خلة فقد ذكره
الناس مستشهدين به على لا حول ولا قوة

فصل وحقه ان يكون نكرة قال سيبويه واعلم ان
كل شيء حسن لك ان تعمل فيه رب حسن لك ان تعمل فيه لا واما قول الشاعر لا هيثم الليلة للمطي
ولا فتى مثل ابن خيبري وقول ابن الزبير الاسدي ارى الحاجات عند ابي خبيب
نكدن ولا امية بالبلاد وقولهم لا بصرة لكم وقضية ولا ابا حسن لها فعلى تقدير التنكير واما

لا سيما زيد فمثل لا مثل زيد وانما وجب تنكيره لان الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة الى التعريف لانه
لو عرف لم يعرف الا تعريف الجنس كما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعا وايضا
فان الغرض بها نفي الواحد المتعقل في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل الا بالتنكير
وقولك لا رجال في الدار نسبة الجمع ههنا الى تفاصيل جمل الجنس رجالا رجالا كنسبة المفرد في قولك
لا رجل ثم استشهد بقول سيبويه واعلم الى آخره ولا ينهض لانه لا يلزم اذا حسن ان يدخل على كل ما يدخل
عليه رب ان لا يدخل الا على نكرة وان كانت رب لا تدخل الا على نكرة نعم لو قال ان كل شيء حسن ان
تعمل فيه لا حسن ان تعمل فيه رب ورب لا تدخل الا على نكرة لنهض ثم اورد اعتراضا على هذا الاصل
بقوله لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري
وقال فعلى تقدير التنكير وتقرير السؤال هو ان هيثم علم لحادي مشهور وكذا بصرة وابو حسن وامية
اعلام وقد دخلت عليها لا والجواب عن مثل ذلك ان يقدر فيه لا مثل هيثم وعلى ذلك يكون نكرة لان
مثلا لا تتعرف بالاضافة ملفوظا بها فلان لا تتعرف محذوفة اجدر

فصل وتقول لا اباك
قال نهار بن توسعة اليشكري ابي الاسلام لا اب لي سواه اذا افتخروا بقيس او تميم ولا غلامي لك
ولا ناصرين لك واما قولهم لا اباك ولا غلامي لك ولا ناصري لك فمشبه في الشذوذ بالملامح
والمذاكير ولدن غدوة وقصدهم فيه الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك وانما اقحمت
اللام المضيفة توكيدا للاضافة الا تراهم لا يقولون لا ابا فيها ولا رقيبي عليها ولا مجيري منها
وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها في صورة الانفصال وقد شبهت في انها مزيدة
ومؤكدة بتيم الثاني في يا تيم تيم عدي والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الاولى انه في
هذه معرب وفي تلك مبني فاذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا اب فيها لك امتنع الحذف والاثبات
عند سيبويه واجازهما يونس واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون
في الصفة والموصوف قال الشيخ وانما اورد ذلك وان كان معلوما على القياس المتقدم لاجل اللغة
الاخرى التي ذكرها بعد لكونها على خلاف القياس وهو قوله واما قولهم لا اباك ولا غلامي لك
ولا ناصري لك لغة قال الشيخ يعني ان هذه اللغة شاذة لانه اعطى احكام الاضافة وفيه ما يأباها من
اللفظ والمعنى قوله فمشبه بالشذوذ بالملامح لان ملامح جمع لمحة وقياسه لمحات او لماح ومذاكير جمع
ذكر وقياسه ذكور ولدن غدوة وقياس الخفض والنصب شاذ وقوله وقصدهم فيه الى الاضافة يريد انه مضاف على الحقيقة
باعتبار المعنى وجعل اعطاؤه حكم المضاف لذلك ثم اكد كونه مضافا بان جعل اللام اقحمت
لتوكيد الاضافة ثم ابدى معنى آخر في مجيئها وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال يريد انه لما تعذر
قضاء حق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ بادخال هذه اللام وكل
ذلك مؤذن من كلامه بانه مضاف حقيقة ثم اكد ذلك بقوله فقد شبهت في انها مزيدة ومؤكدة بتيم
الثاني في يا تيم تيم عدي وذلك غير مستقيم لانه لو كان مضافا لكان معرفة ولو كان معرفة لم يصح دخول

لا علة على ما هو عليه من كونه لم يكرر وايضا فان معنى لا اباك معنى لا اب لك ولا خلاف ان لا اب لك نكرة فيجب
ان يكون لا اباك نكرة لان التنكير امر معنوي واذا اتفق لفظان في الامر المعنوي واحدهما نكرة وجب ان
يكون الآخر كذلك والا لم يتفقا وايضا فانه لو كان مضافا لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعا
لان لا اذا دخلت على المعرفة بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سنذكره واذا ثبت انه غير مضاف بطل
جميع ما ذكره بناء على ذلك فيقول انما اعطي احكام المضاف على الوجه الشاذ لانه اشبه المضاف
لمشاركته له في اصل معناه لان قولك غلامك وغلام لك مشتركان في اصل النسبة وان كانا مختلفين
في الاخصية عند حذف اللام والاعمية عند وجودها فلما كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة
اعطي حكم المضاف لفظا على الوجه الشاذ ولذلك لم يقل لا ابا فيها ولا يدي عليها لان في على
لا مدخل لها في النسبة الاضافية الاخصية والاعمية ولذلك فارقتا هما واشباههما ما جاء
باللام فهذا هو الوجه السديد الذي لا يطعن عليه بمثل ما تقدم ولا غيره قال والفرق بين المنفي
في هذه اللغة وبينه في الاولى انه في هذه معرب وفي تلك مبني وهذا كما ذكروا انما يستقيم حق الاستقامة
على الوجه الذي ذكرته واما على الوجه الذي ذكره فينبغي ان يكون مرفوعا اذا كان معرفا لانه مضاف
الى المعرفة وقد يعرف بذلك ولا اذا دخلت على المعرفة وجب ان تكون مرفوعة فاذا فصلت فقلت لا يدين بها
امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه واجازهما يونس ووجه قول سيبويه ان كان علته انه مضاف
ان ذلك قد فصل بينهما بعد عن المضاف وعلى ما ذكرناه انه مشبه بالمضاف على وجه بعيد فلا يلزم من
تشبيهه تشبيهه بما هو ابعد والفصل بعد المضاف فلان يبعد البعيد اقرب واذا قلت لا غلامين
ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف يعني اذا وصفت المنفي ثم نسبته باللام
لم تعطه احكام الاضافة اما على قوله فلانه مضاف وقد تعذر فيهما جميعا لانه لا يمكن اضافة الاول
مع الفصل ولا اضافة الثاني لان الغرض به غير الذات فلا معنى لاضافته واما على سبيل التشبيه
بالمضاف فلانه بالنسبة الى الاول بعيد وبالنسبة الى الثاني غير مستقيم في معنى الاضافة لما ذكرناه

فصل وفي صفة المفرد وجهان احدهما ان تبنى معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها
والثاني ان تعرب محمولة على لفظه او محله كقولك لا رجل ظريفا فيها او ظريف فان فصلت
بينهما اعربت وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب فان كررت المنفي جاز في الثاني
الاعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء باردا وان شئت لم تنون فصل وحكم المعطوف
حكم الصفة الا في البناء قال لا اب وابنا مثل مروان وابنه وقال هذا لعمركم الصغار
بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب قوله وفي صفة المفرد وجهان احدهما ان تبنى معه على الفتح لتنزلهما
منزلة شيء واحد وليس صفة المنفي في الفضيلة كغيرها من الصفات الا ترى انك اذا قلت لا رجل
في الدار كان النفي لجنس الرجال عموما واذا قلت لا رجل ظريف في الدار كان النفي لنوع الظرفاء
خاصة بخلاف قولك يا زيد الطويل فان الصفة ثم لم تفد الا توضيحا في المنادى خاصة فلم يجعله
لنوع دون نوع والثاني ان يعرب وهو القياس محمولة على محله وهو القياس ايضا من جهة ان الاعراب في
التابع انما يكون على اعراب المتبوع ان امكن في اللفظ والمحل والا في المحل بدليل وجوب جاءني هؤلاء الكرام
ولا يجوز غيره وانما جاز الاعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة
شبهت لعروضها بحركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل الا ان النصب ههنا كالرفع ثم و
الرفع ههنا كالنصب ثم فان فصلت بينهما اعربت من جهة ان بناءه انما كان لتنزله معه كالشيء الواحد
والفصل يابى ذلك فتعين الاعراب واذا اعربت فالوجهان وليس في الصفة الزائد عليها الا الاعراب
كراهة كثرة التركيب في الكلم اذ ليس من جنس لغتهم فان كررت المنفي جاز في الثاني الاعراب والبناء
اما الاعراب فلانه تابع فجاز فيه الاعراب كالصفة واما البناء فاما لانه تاكيد لفظي والتاكيد
اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل والبدل حكمه حكم المبدل منه بدليل يا زيد زيد بالضم لا غير وحكم المعطوف
حكم الصفة يعني في الاعراب لانه قال الا في البناء وانما جاز الاعراب لفظا ومحلا كما جاز في
الصفة وكما جاز في قولك يا زيد الطويل والطويل وانما لم يجز البناء لان البناء فيه لم يخل اما ان
يكون على وجه الاستقلال واما ان يكون على التبعية اما على الاستقلال فلا يستقيم من جهة ان شرط
ذلك التلفظ بلا الا ترى انك لو قلت رجل في الدار وانت تعني لا رجل في الدار لم يستقم واما على
التبعية فلا يستقيم من جهة الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف ومن جهة انهما متغايران فلا يلزم
من بناء الصفة معها لتنزلهما منزلة شيء واحد بناء هذا التابع المغاير للمنفي الاول قال فان
تعرف فالحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس يعني ان تعرف المعطوف لم يكن فيه الا الرفع
كقولك لا غلام لك ولا العباس وانما وجب الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا
زيد ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب ذلك لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما جاز
اجراء لحركة البناء منزلة حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باشره فاعطي الحركة
التي كانت تكون له لو باشره والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم تكن الا مرفوعة فهي اذا كانت تابعة كذلك
فصل ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال وقال لا بيع فيه ولا خلة
فان جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امراة ولا
زيد فيها ولا عمرو وقولهم لا نولك ان تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك ان تفعل كذا وقوله حيوك
لا نعم ومنزلك فاجع وقوله ان لا اليناء رجوعها ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد اجاز
المبرد في السعة ان يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا يعني ويجوز رفع ما بعد لا في
الاول والثاني وما بعدهما اذا جعل التكرار كقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وانما جاز الرفع لانه مقدر جوابا
لسؤال السائل ارجل في الدار ام امراة فيقال له لا رجل في الدار ولا امراة فحسن ان يكون مطابقا
وان كان فيه مخالفة قياسه واذا جاز دعي من تقديرها ان لذلك فهو ههنا اجوز وانما تقدر جوابا
لسؤال كذلك فلم يقدر لا رجل في الدار كذلك لامرين احدهما انه لو كان لا رجل في الدار جوابا لسؤال

سائل لكان لا نغني وحدها الا ترى انه اذا قيل أفي الدار رجل فالجواب ان يقال لا او نعم بخلاف قولك ارجل في الدار ام امرأة اذا لم يكن فيها احدهما فلا يحصل المقصود الا بقولك لا رجل في الدار ولا امرأة الثاني ان قولك لا رجل في الدار ولا امرأة اذا قدرته جوابا كانت فيه مطابقة لشيئين وفي قولك لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم من مراعاة شيئين مراعاة شيء واحد فان جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير اما وجوب الرفع فلأن العامل مشبه بمشبه فاصل ان واذا كان الاصل لا يستقيم الفصل بينه وبين منصوبه فالفرع أجدر فلذلك بطل العمل عند الفصل فارتفع الاسم على الابتداء واما وجوب التكرير فلأنه جواب لمكرر فيه ذلك والذي يحقق كونه جوابا جواز الفصل بين لا وبين منفيها الا ترى انك لو قلت لا في الدار رجل لم يجز فلما كان السؤال كذلك فالفصل لما جيء به الا لأجله لأن التكرير المجوز للفصل فقيل لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واشباه ذلك وكذلك اذا كان المنفي معرفة فانه يجب التكرار اما لانه جواب على مثل ما ذكر الا ترى انك لو قلت لا زيد في الدار لم يجز من جهة كونه لا يصح تقديره جوابا اذ لو كان جوابا لاستغنيت بلا وانما يقدر جوابا عند التكرير فوجب التكرير لذلك واما لان اصل لا ان تدخل على الاجناس ولما تعذرت الجنسية في المعرفة قصد الى مجيء التكرار ليكون كالعاصي من حقها في اصل وضعها لما في التكرار من التعدد المشابه للاجناس واما قولهم لا نولك ان تفعل كذا فبمعنى لا ينبغي فهو الذي حسن وروده من غير تكرار مع كونه معرفة تنزيلا له منزلة ما هو بمعناه وهو الفعل وقوله حيوتك لا نفع وان كان الينا رجوعها شاذ ووجه شذوذه لا نفع انه نكرة مرفوع بعد لا ووجه شذوذ ان لا الينا رجوعها انه معرفة غير مكررة ومفصول بين لا ومنفيها وهو غير مكرر وقد اجاز المبرد في السعة ان يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا يعني في سعة الكلام فان غيره انما يجيز ذلك في الشعر للضرورة والمعنى بذلك انفراد كل مسألة على حيالها والا فهما على اجتماعهما جائزان في فصيح الكلام باجماع وانما الكلام فيما اذا انفردت كل واحدة منهما فقيل لا رجل في الدار ولا زيد في الدار على انفرادها فحينئذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر

فصل وفي لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه ان تفتحهما وان تنصب الثاني وان ترفعه وان ترفعهما وان ترفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس وتفتح الثاني وان تعكس هذا فهو ان يكون كل واحد منهما مستقلا وعطفت احدى الجملتين على الاخرى وذلك واضح انما الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانتا بمعنى كان كانه تكرر فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد والوجه الثاني ان تفتح الاول وتنصب الثاني على العطف على اللفظ كقولك لا اب وابنا وتكون لا بينهما للتاكيد والوجه الثالث ان تفتح الاول

وترفع الثاني ففتح الاول واضح ورفع الثاني على ان يكون معطوفا على المحل كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب والوجه الرابع ان ترفعهما على ما تقدم من قصد مناسبة السؤال بالجواب او لانه لما كرر صار في النظام كانه بني مع الاول فكره ان يوهم ما ليس من لغتهم من تركيب المتعددات فعدل الى وجه الجواز الى الاصل والوجه الخامس ان ترفع الاول وتفتح الثاني وقد ذكر الوجه في تعليله اما الوجه السادس فلا حاصل له لانه عكس الخامس والخامس لا حول ولا قوة فعكسه لا حول ولا قوة وهو الثالث بعينه وانما وقع ذكره وهما منه وقد توهم بعضهم ان ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس وهذا الاعتبار ليس بشيء فانه لم يقصد الى عدد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد الى عددها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذلك على خمسة وعلى ما ذكر هذا المعتذر يجب ان يزيد على ستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون على المناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس وعلى ان الاولى بمعنى ليس والثانية على مذهب ابي العباس وعلى العكس

فصل وقد حذف المنفي في قولهم لا عليك اي لا بأس عليك وعلم ذلك لانهم يظهرون فيقولون لا بأس عليك فعلم ان المضمر من جنس المظهر قال صاحب الكتاب وخبر ما ولا المشبهتين بليس هذا التشبيه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء قال الشيخ النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما ولا تدخل على القسمين فالقياس ان لا تعمل في احدهما فلذلك اختلف في اعمال لا التي لنفي الجنس اذ صح اعمالها الا بالاتفاق فلا يبعد في اعمالهما فان ادعى مدع ان لا التي غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من ان تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل قوله واما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤن ما هذا بشر الا من درى كيف هي في المصحف غير مستقيم لانه لا يحل ان يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم ينقل تواترا وقوله ويقرؤن ما هذا بشر الا من درى كيف هي في المصحف يؤذن بان لاهل كل لغة ان يقرؤا بلغتهم او يؤذن بان هذه القبيلة كانت تفعل ذلك وليس بمستقيم وقوله الا من درى كيف هي في المصحف يؤذن بان القراءة كانت سائغة ثم لما كتب في المصحف لم يبق الا على ما يوافقه فكلاهما غير مستقيم قال فاذا انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل فقيل ما زيد الا منطلق ولا رجل الا افضل منك وما منطلق زيد ولا افضل منك رجل اما اذا انتقض النفي بالا فانما بطل العمل من حيث كان العمل لأجل النفي فلو اعمل بعد الاثبات لناقض الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم فلو نصبت لوجب ان تقدر ما بعد الا ناصبا لقائما ووجب ان يكون قائما مثبتا لوقوعه بعد الا فيجتمع النفي والاثبات في محل واحد بعد الا وهو محال واما اذا تقدم الخبر فلان العامل ضعيف فلم يقو قوة الاصل فلما روعي التقديم ترك العمل فقيل ما قائم زيد واما اعمال لا هذا العمل فضعيف من الاصل على ما تقدم في المرفوعات

واستعمال الالصقة للمضاف وبنيناً معها المفرد هو الوجه واما الرفع بها ونصب الخبر فضعيف لا يجوز الا في الشعر الا على مذهب ابي العباس فصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق قلت هذا الاستدلال غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول الباء الا ترى انك تقول ما جاءني من احد ندخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم ان تقول جاءني من احد تكذلك ههنا فصل ولات التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم ابوا الا ان يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص قال الشيخ اختلف الناس في لا التي تلحق آخرها التاء فمنهم من قال انها بمعنى ليس وهو مذهب البصريين ومنهم من قال انها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين ومنهم من قال هذه التاء من حين وتحين لغتين فعلى هذا تكون النافية للجنس وهو مذهب ابي عبيدة فاما حجة الاولين فلانه دخلته تاء التانيث وهي من خواص الفعل فوجب ان يكون المشبهة بالفعل ليقوى وجه دخول التاء واما وجه من زعم انها لنفي الجنس فلانها الكثيرة في الاستعمال وتلك انما تكون في الشعر فوجب ان تحمل القرآن على الوجه الفصيح واما مذهب ابي عبيدة فضعيف وقد رجح البصريون بانه انما كان فصيحاً عند عدم دخول التاء فاما عند وجودها فليس بمستكثر ولحاق التاء بالنافية للجنس بعيد من حيث كانت شبيهة بالحرف وهذه شبيهة بالفعل فكانت التاء بها اولى وقد تمسك الكوفيون بانه يلزم الاضمار في الحرف ولم يعهد بمثل ذلك ولو جاز الاضمار في الحرف لجاز زيد ما قائماً وهو ممتنع فاجيب عن ذلك بامرين احدهما انه ليس باضمار وانما هو حذف والحذف سائغ اذا دل عليه الدليل والثاني ان الاضمار في ذلك سائغ لجريه مجرى الفعل في الحاق التاء ولا يلزم من الاضمار فيما قوي شبهه بالفعل الاضمار فيما لم يقو وكلا القولين جيد

ذكر المجرورات قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجروراً الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب قال الشيخ اختلف الناس في العامل في المضاف اليه كقولك غلام زيد فمنهم من زعم ان العامل الحرف المقدر ومنهم من زعم ان العامل هو الاسم الاول ومنهم من زعم ان العامل معنوي فاما من قال العامل الحرف المقدر فوجهه انه قد ثبت عمل الحرف للجر فجعل الحرف عاملاً ليكون ذلك باباً واحداً اولى من جعله مختلفاً ووجه ثان ان معنى قولك غلام زيد غلام لزيد فيجب ان تكون اللام عاملة وهذا لا يقوى لان اضمار الحرف ضعيف ولان ما ذكروه من المعنى غير مستقيم اذ معنى قولك غلام زيد ليس كغلام لزيد اذ احدهما معرفة والآخر نكرة واما من قال العامل المعنى فوجهه انه قد بطل ان يكون الحرف عاملاً ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وليس بجيد لان المعنى في العمل انما يصار اليه عند عدم عامل اللفظ ولم يعدم ههنا وعمل المعنى ابعد من القياس من عمل الاسم واما من قال العامل الاسم فوجهه انه اذا ابطل المذهبان تعين وقوله او معناه يحتمل ان يريد نفس المعنى فيكون المذهب الثالث

ويحتمل ان يريد ان العامل الحرف المقدر وذكر المعنى لينبه به عليه فلذلك قال او معناه يعني معنى الحرف وهو اقرب الى الصواب وقوله لا يكون الاسم مجروراً الا بالاضافة لما تقدم من انها احدى المقتضيات للاعراب ومقتضاها هو الجر قال والعامل ههنا غير المقتضي كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار وغلام زيد وخاتم فضة لان العامل هو ما يقوم به المعنى المقتضي فوجب ان يكون غيرها وهو ههنا حرف الجر او معناه يعني في المضاف اليه اذا كان اسماً كقولك غلام زيد فان المعنى على ما تقدم غلام لزيد والظاهر انه لم يرد بقوله او معناه الا ما قدمناه ذكره من ان المراد الحرف المقدر لا ان يجعل العامل معنوياً فانه ليس مذهب البصريين الا في المبتداء والفعل المضارع فصل واضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما افاد تعريفاً كقولك دار عمرو او تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا يخلو في الامر العام من ان يكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وارضه وابوه وابنه وسيده وعبده او بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج قال الشيخ يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فان ههنا افاد تخصيصاً ومع ذلك فليس بمعنوي وجوابه ان هذا لم يفد تخصيصاً بالاضافة وانما التخصيص حاصل قبل الاضافة اصله ضارب امرأة فبقي على ما كان عليه ولو قيل ما افاد تعريفاً على تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة لسلم من هذا الاعتراض وقوله في الامر العام الاولى ان يحمل على الاحتراز من مثل قولك ضرب اليوم ومكر الليل فان هذه بمعنى في لا يقوى ان تحمل على مثل قولك عند زيد ولدن حكيم وشبهه لان هذه في الحقيقة بمعنى اللام وانما امتنع تقديرها لان بعض الالفاظ لم يستعمل الا مضافة فلما التزم فيها عدم القطع جاء القطع فيها منافراً فتوهم انها لا يقدر وهي في المعنى مقدرة باللام كما يقدرها في تحت وفوق وشبههما وان كانت ايضاً لا تستعمل مقطوعة لانك تعلم ان تحت زيد بمعنى موضع ونسبة موضع الى زيد نسبة بمعنى اللام فيعلم ان نسبة تحت الى زيد نسبة بمعنى اللام ايضاً ويعرف ما كان بمعنى من ان يكون الاول نوعاً من الثاني ومعنى النوع ان يصح اطلاق اسم الجنس عليه قال واللفظية ان يضاف الصفة الى مفعولها في قولك هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً والى فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار وهند جائلة الوشاح بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب اخيه ولو قيل هي التي لا تفيد تعريفاً بتقدير تعريف الثاني لكان جيداً ليطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل فيها ايضاً عدول عن اصل في العمل الى لفظة الاضافة لافادة التخفيف لكان جيداً ايضاً ولا يكون ذلك الا في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعوله او الصفة بالنسبة الى فاعلها مثل قولك ضارب زيد وحسن الوجه وقوله في التمثيل ومعمورة داره هنا ذكره بناء على ما قرره من ان مفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ثم استدرك

على النكرة به وسيأتي ذلك **فصل** وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف
وما تقبّله الكوفيون من قولهم الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس
واستعمال الفصحاء قال الفرزدق فسما وأدرك خمسة الأشبار وقال ذو الرمة ثلاث
الأثافي والديار البلاقع وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الحاملة الوشاح
وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى والمقيمي الصلوة ولا تقول
الضارب زيد لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع وقد أجاز الفراء
وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه قال الشيخ الإضافة المعنوية فائدتها نسبة خصوصية
بين الأول والثاني راجعة إلى عهد بينك وبين مخاطبك فيه وهذا المعنى تعيين الألف واللام فالجمع بينهما
لا حاجة إليه ولا يجوز تعريفه وإضافته لمنكر من طريق الأولى وما تقبله الكوفيون هو منقول عن
بعض العرب وليسوا بفصحاء ووجهه أنهم رأوا أن الخمسة والأثواب لذات واحدة في المعنى وإنما جيء
بالأول لغرض العدد فلما فهم اتحاد الذات عرفوا الأول لأنه محل التعريف ولم يخلوا الثاني لأنه هو
المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وإن كان ضعيفا وأما اللفظية فلم تقصد تلك النسبة
المذكورة ولكن الأمر فيها على ما كان عليه من الانفصال وكما جاز تعريفه منفصلا جاز متصلا لزوال
المانع فنقول هذا الضاربا زيد فتجمع بين الألف واللام والإضافة وأما الضارب زيد فمن نظر
إلى أن الألف واللام سابقة والتنوين زال لأجلها حكم بمنع الإضافة لفوات الشرط الذي هو التخفيف
ومن نظر إلى أن الإضافة سابقة وقد حصل التخفيف بها بحذف التنوين جوز تعريفه والوجه هو
الأول لأن الألف واللام في أول الاسم سابقة على ما يشعر بالإضافة فوجب أن يكون حذف التنوين
لها لأنه موجبه موجبان يستوي أحدهما فيستند الحكم بالسابق كاللمس ثم بال فانتقاض الوضوء لل
السابق ولم يؤثر الثاني شيئا إذ لا يحصل الحاصل وأورد الضارب الرجل وسيأتي ذكره في باب الحسن الوجه

فصل وإذا كان المضاف إليه ضميرا متصلا جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما
شرعا في صحة الإضافة لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير
المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه لذلك تبعا فقالوا الضاربك والضارباك والضاربي والضاربانّي
كما قالوا ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربي وقال عبد الرحمن بن حسان

أيها الشاتمي لتحسب مثلي … إنما أنت في الضلال تهيم

وقوله هم الآمرون الخير والفاعلونه مما لا يعمل عليه قال الشيخ هذا يرد اعتراضا على مسألة الضارب
زيد إذ علة منعها موجودة ههنا وفيه خلاف منهم من يقول الكاف في موضع نصب فلا يرد على هؤلاء هذا
الاعتراض ومذهب صاحب الكتاب أنه في موضع خفض فاحتاج أن يستدل عليه واستدل بقياسه
على الضاربك من جهة أن الضاربك بالإجماع مضاف إلى المضمر ولم يفد خفة لأنك لا تقول
الضارب إياك فإذا وجب أن يكون الضاربك مضافا ولا خفة وجب أن يكون الضاربك مضافا وإن لم

تكن فيه خفة وإنما وجبت الإضافة في الجميع لأنهم لو اعتبروا تحقق التخفيف لأدى إلى تناقض إذ لو
جوزوا ضاربنك ليصح التخفيف في ضاربك والضاربانك ليصح التخفيف فيما يتصل في الضاربان لأدى إلى
الجمع بين ما يشعر بالتمام وهو التنوين والنون وبين ما يشعر بالاتصال وهو الضمير المتصل فلأجل ذلك كان
لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأن ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمر
من غير تخفيف لأجل هذه العلة جواز إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر مع انتفائها لحصول الفرق
بين مسألة الضارب زيد والضاربك ويحصل الدليل على أن الكاف في موضع خفض بالقياس الذي
تقدم وقول صاحب الكتاب جاء ما فيه تنوين يعني ضارب أو نون يعني ضاربان والضاربون وهي
الأصول التي قاس عليها وقوله وما عدم واحدا منهما يعني بقوله واحدا منهما التنوين خاصة لأن
النون لا يعدم لأجل شيء غير الإضافة وكلامه فيه قبل تغير الإضافة فلا وجه لقوله وما عدم واحدا
منهما إلا التنوين لأنه هو الذي يعدم لأجل الألف واللام وقوله شرعا معناه سواء وأورد هم الآمرون
الخير والفاعلونه اعتراضا على الأصل الذي ذكره وأجاب بأنه شاذ لا اعتداد به **فصل** وكل
اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت
إلى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فقيل مررت برجل غيرك ومثلك
وشبهك ودخل عليها رب قال يا رب مثلك في النساء غريرة اللهم إلا إذا شهر المضاف
بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل غير المغضوب عليهم أو بمماثلته قال الشيخ
قد تقدم أن تعريف الإضافة المعنوية بسبب ما يحصل من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي عين له
لفظ المضاف فإذا كانت تلك النسبة لا تختص انتفى التعريف فيها بها فلذلك لم يحصل تعريف في غير ومثل
لتعدد النسبة ولتعذر تخصيصها فإن فرضت على الندور خصوصية لشهرة أو مضادة جاء التعريف
المذكور ولذلك قال إلا إذا شهر المضاف بالمغايرة أو المماثلة واستدل على أنها نكرات بدخول خصائص
النكرات عليها من وصف النكرات بها ودخول رب عليها **فصل** والأسماء المضافة إضافة
معنوية على ضربين لازمة للإضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فا
لظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة
وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير
وقيد وقدى وقاب وقيس وأي وبعض وكل وكلا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه وألو وألات
وقد وقط وحسب وغير اللازمة نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف في حال دون حال
قال الشيخ اللازمة كل اسم لا يعقل مدلوله إلا بالنسبة إلى غيره فيذكر معه ذلك الغير على سبيل الإضافة
ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح وقد يتوهم أن هذا المعنى يلزم بسببه الإضافة مطلقا في كل اسم من
المتضايفة وليس الأمر كذلك فإن الأب والابن وما أشبههما لا يعقل إلا بالنسبة إلى غيره ومع ذلك فإنه
يستعمل كثيرا غير مضاف نعم الأكثر في مثل هذه الأسماء أن تستعمل مضافة وقد التزم فيما ذكر لزيادة بيانه

وهذه الأسماء وان التزم ذكر متعلقاتها كما يلتزم في الحروف في قولك من زيد والى عمرو وعلى الحصير فانها
تفارقها من حيث ان وضعها على ان يفهم تلك المعاني منها وذكر تلك المتعلقات لزيادة بيان بخلاف الحرف
فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه وايضا فانا علمنا ان الاسماء خصصت
من دخول حرف الجر عليها وغيره وقد وجدناها بعينها داخلة على هذا القبيل فدل على انها
من قبيل الأسماء وان معانيها مفهومة منها وعلى ان الائمة الأسماء التي تعقل في نفسها من غير توقف
على متعلق لها وغير ذلك مما استعملته العرب مفردا باعتبار معناه خاصة كما ذكرنا في الابتداء لابن

فصل واي اضافته الى اثنين فصاعدا اذا اضيف الى المعرفة كقولك اي الرجلين واي
الرجال عندك وايهما وايهم واي من رأيت افضل واي الذين لقيت اكرم واما قولهم اي وايك
كان شرا فاخزاه الله فكقولك اخزى الله الكاذب مني ومنك وهو بيني وبينك والمعنى اينا ومنا
وبيننا قال العباس بن مرداس فاني وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها
واذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنين والجماعة كقولك اي رجل واي رجلين واي رجال
قال الشيخ الحكم الذي ذكره في اي صحيح الا انه لم يبين المعنى في اضافتها الى المعرفة والمعنى في اضافتها
الى النكرة فاما معناها اذا اضيفت الى المعرفة فسؤال عن واحد من المذكور بعدها جنسا او جمعا
معرفا او مثنى معرفا باضمار او لام الجنس وعهد او اضافة او اشارة فاذا قال جاءني احد الرجلين
قلت اي الرجلين وكذلك ما اشبهه واذا اضيفت الى النكرة فمعناها السؤال عن عدد اضيفت
اليه واحدا كان او اثنين او جماعة كقولك اذا قال جاءني رجل اي رجل واذا قال جاءني رجلان
اي رجلين واذا قال جاءني رجال اي رجال والمعنى في هذه تقدير الجنس رجلين رجلين وجماعة
جماعة ثم سألته عن الواحد الملتبس منها فهي في التحقيق في هذا مضافة الى المسؤول عنه
على طبقه ووفقه وفي الاول مضافة الى جنس المسؤول عنه واحد منه وانما اضافوها الى عين
المسؤول عنه وان كانت سؤالا عن واحد من اعداد لانهم لما اضطروا الى السؤال عن مثل ذلك لم يمكنهم ان
يضيفوها الى جنس كل واليه او اليهما ولا يستقيم الاضافة اليهما اذ لا يضاف الى اثنين ولا الى
الجنس لئلا يوهم الوجه الاول فاضافوه الى النكرة مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض وكان في تنكيره
مناسبة للجنسية في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحية وان كان في المعنى الجنس مرادا لا يجوز
التصريح به كما لو قلت اي رجال من الرجالات لانك قدرتها لجنس رجالا رجالا واورد اي وايك
اعتراضا لانه اضيف الى المعرفة مفردا واجاب بانه لم يضف في التحقيق الا الى المتعدد وانما
كررت اي لامر لفظي وهو التزامهم ان لا يعطفوا على المضمر المخفوض الا باعادة العامل كما قالوا
المال بيني وبينك فلم يذكر بين لامر معنوي اقتضاها وانما ذكرت لما ذكرنا من اللفظ قال ولا
يقال ايا ضربت وباي مررت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله عز وجل ايا ما تدعوا
فله الأسماء الحسنى ولاستيجابه الاضافة عوضوا عنها توسيط المقحم بينه وبين صفته

في النداء يعني انك لا تستعمل ايا الا مضافة فاذا حذفت المضاف اليه فلا بد من قرينة تدل عليه ومثله بقوله
عز وعلا ايا ما تدعوا لتقدم ادعوا الله او ادعوا الرحمن ثم قال ايا ما معناه اذا كانوا قد دعوا عليها
صورة الاضافة مع خروجها عن هذا المعنى الذي قبضت به الاضافة فهي احق بالاضافة وهو قوله
ولاستيجابه الاضافة الى آخره

فصل وحق ما يضاف اليه كلا ان يكون معرفة ومثنى او ما هو في معنى المثنى كقوله
فان الله يعلمني ووهبا ويعلم ان سنلقاه كلانا وقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
ونظيره عوان بين ذلك ويجوز التفريق في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو وكلاهما يجب اضافته لان
الغرض بوضعه المضاف اليه لانه كالتأكيد له والتفصيل لاجزائه ككل في الجمع وانما وجب ان يكون مثنى
لانه وضعه كذلك كما كان وضع كل في الجمع وانما وجب ان يكون معرفة لان وضعه للتأكيد فناسب ان
يكون المضاف اليه معرفة كما في كل وانما اضيف كل في هذه الصورة الى النكرة كقولك كل رجل لافادته
الجنس وكان في معنى المعرفة ولم يصف كلا وكلتا لانه للتثنية فينافي ذلك معنى الجنس فلذلك امتنع اضافته الى النكرة بخلاف
كل وانما التفريق في المضاف اليه ضعيف لانه موضوع لتأكيد المثنى فنفس المثنى في المضاف اليه مقصود فيه
كما ان نفس الجمع في المضاف اليه في كل مقصود فكما لزم الجمع ثم لزم التثنية هاهنا والجواب في كل رجل هاهنا
كالجواب فيه فيما تقدم ووافق ذلك قولهم استوى الماء والخشبة وتضارب زيد وعمرو ولانه ليس الغرض
هاهنا الا ان ينسب الى متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا احدهما على الآخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد
بخلاف كلا وكل لما ذكرناه من قصد المثنى والمجموع فيهما قال وحكمه اذا اضيف الى الظاهر ان يجرى
مجرى عصا ورحى تقول جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا
اضيف الى المضمر ان يجرى مجرى المثنى على ما ذكر وفي العرب من يقر آخره على الالف في الوجهين فاما
اذا اضيف فقياسه ما هو مستعمل فيه لانه اسم مفرد فوجب ان يكون اعرابه بالحركة وآخره الف فوجب ان
يكون اعرابه تقديرا واما اذا اضيف الى الظاهر فقياسه ان يكون كذلك على ما هو مستعمل في اللغة الفصيحة
لانه اسم مفرد فقياسه اذا اضيف الى المضمر ان يكون حكمه حكمه اذا اضيف الى الظاهر واستعماله استعمال
المثنى على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف القياس ووجهه انه لما كان معناه مثنى وتأكد امر التثنية
يكون المضاف اليه ضميرا متصلا لان المضمر المجرور لا يكون الا متصلا صار كانه بمضمومه لاتصاله به
كلمة واحدة فاشتد امر التثنية فيه لفظا ومعنى فناسب ذلك ان يجرى مجرى المثنى فلذلك اعرب على
اللغة الفصيحة باعراب المثنى فقيل جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذلك تقول كلانا
فعل ورأيت كلينا ومررت بكلينا لانه ضمير تثنية فحكمه حكم غيره من مضمرات المثنى وان كان لفظه
موافقا المضمرات الجمع لان المتكلم في المثنى والمجموع في جميع ابواب المضمر سواء

فصل وافعل التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه اي تقول هو افضل الرجلين وافضل القوم وتقول هو
افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال والمعنى في هذا اثبات الفضل على الرجال اذا
فضلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة قال الشيخ يعني انك اذا قصدت التفضيل على

معروفا ضفتها الى معرفة ووجب ان يكون الاول واحدا من المذكورين على حسب ذلك المعنى وان قصدت
تفضيل عدد على عدد مثله من ذلك الجنس اضفته الى العدد الذي قصدته منكرا كما فعلت في اي حين
قلت اي رجلين فتقول الزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وعلته كعلته في اي ولذلك
قال والمعنى في هذا يعني عند اضافتك الى النكرة اثبات الفضل على الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا
واثنين اثنين وجماعة جماعة قال ولافعل معنيان احدهما ان يراد انه زايد على المضاف
اليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء والثاني ان يوخذ مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا
فالاول ظاهر وهو الكثير المستعمل والثاني ان يوخذ مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا فقوله ان يوخذ
يعني افعل باعتبار من هو له ففي يوخذ ضمير يعود على افعل ومطلقا حال والزيادة مرفوع
بمطلق وفيها ضمير الخصلة ثم قال ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف اليهم لكن لمجرد التخصيص كما
يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانك قلت عادلا
بني مروان ومثل بقوله الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه زعم انه ليس في بني مروان عادل
غيرهما وانما اضافه للتخصيص لانه لو لم يقصد ذلك للزم ان يكون من الوجه الاول
ثم قال فانت على الاول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وان لا تونثه قال الله تعالى
ولتجدنهم احرص الناس على حيوة وعلى الثاني ليس لك الا ان تثنيه وتجمعه وتونثه
يعني انه ليس بواجب وسياتي ذكر ذلك عند ذكر الاسماء المتصلة بالافعال المبينة في فصل ثم قال
وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيمة احاسنكم
اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني مجالس
يوم القيمة اساويكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون وعلى الوجه الاول لا يجوز ان يقول
يوسف احسن اخوته لانك لما اضفت الاخوة الى ضميره فقد اخرجته من جملتهم من قبل ان
المضاف حقه ان يكون غير المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت هولاء اخوة زيد لم يكن زيد في عداد المضافين
اليه واذا خرج من جملتهم لم تجز اضافة افعل الذي هو هو بعضهم اليهم لان من شرطه اضافته الى جملة هو بعضها
وعلى الوجه الثاني لا يمتنع ومنه قول من قال لنصيب انت اشعر اهل جلدتك كانه قال انت شاعرهم
فالظاهر انه اراد بالوجهين المعنى الاول والمعنى الثاني وهو غير مستقيم باعتبار المعنى وان حمل الوجهان
باعتبار قوله يجوز لان مضمونه ان فيه وجها اخر فهو ايضا غير مستقيم لانه غير مقصود ههنا اذ سياتي
في بابه ولانه اخره بعد ان ذكر المعنى الثاني والظاهر انه لم يقصد الا المعنيين وتوهم ان الجمع للوجه
الثاني وهو غير مستقيم لان الجمع لا ينافي ان يكون في الوجه الاول فلذلك وقع في بعض النسخ موضع
يجوز يجب بيان انه لا يمتنع ان يكون من الوجه الاول لان قوله احاسنكم للمخاطبين وهم المقصودون وقد
اشتركوا في حسن الخلق وعلى تقدير ان يكون من الوجه الثاني لا يكون الا احاسن المخاطبين ولكن غيرهم
ولا يكون الاشتراك في الحسن لازما وهو غير جيد فثبت ان حمله على المعنى الثاني غير مستقيم ثم مسئلة

يوسف احسن اخوته ترادفهما وقال ومنه قول من قال لنصيب انت اشعر اهل جلدتك لان اهل جلدته ليس هو
منهم فاذا اضاف اشعر اليهم فقد اضافه الى شيء ليس منهم وذلك انما يكون على الوجه الثاني فصل
ويضاف الشيء الى غيره بادنى ملابسة بينهما كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك وقال
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة اضاف الكوكب اليها لجدها في عملها اذا طلع وقال اذا قال
قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا للملابسة له في شربه وهو لساقي اللبن
قال الشيخ يعني انه لا يشترط في الاضافة ملك فيما يملك ولا خصوصية في ذلك المعنى بالنسبة الى المضاف
اليه ولكن يكتفي ادنى ملابسة تحصل خصوصية ما ثم مثله بكوكب الخرقاء وبقوله
اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا
وهذا البيت يحتمل معنيين احدهما ان يريد باضافة الاناء الى المخاطب والاناء ليس له وانما اضافه
للملابسة له في شربه فالضمير في ملابسته للمضاف اليه وفي له للاناء ويجوز العكس وفي شربه يجوز ان
يكون للشارب وللاناء واللبن والمعنى الاخر ان يكون موضع الاستشهاد اضافة ذا الى الاناء على
معنى انه صاحبه لملابسة اللبن للاناء فقوله وهو لساقي اللبن اي في الحقيقة وليس للبن وهو ضعيف
لانه قال للملابسة له في شربه واللبن ملابس للاناء في شربه وفي غير شربه فنقسم بقوله في شربه
يقوي الاول فصل والذي ابوه من اضافة الشيء الى نفسه ان تاخذ الاسمين المعلقين على عين
او معنى واحد كالليث والاسد وزيد وابي عبد الله والحبس والمنع ونظايرهن فتضيف احدهما
الى الاخر فذاك بمكان من الاحالة فاما نحو قولك جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه
فليس من ذلك قال الشيخ ان اضافة الشيء الى الشيء يفيد تعريفا او تخصيصا فاذا اضفت الشيء الى ما
هو نفسه لم يحصل تعريف ولا تخصيص فبطلت الاضافة فاما قوله نحو جميع القوم الى اخره فانما جاز
لما في الاول من الابهام فجاز اضافته للتخصيص كما في خاتم حديد ويجوز ان يقال في هذا ان المراد بالاول
الذات وبالثاني اللفظ كما في قولك ذات زيد كما سياتي ذكره فصل ولا يجوز اضافة الموصوف
الى صفته ولا الصفة الى موصوفها وقالوا دار الاخرة وصلوة الاولى ومسجد الجامع وجانب الغربي
وبقلة الحمقاء على تاويل دار الحيوة الاخرة وصلوة الساعة الاولى ومسجد الوقت الجامع وجانب
المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء وقالوا عليه سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب
وهل عندك جايبة خبر ومغربة خبر على الذهاب بهذه الاوصاف مذهب خاتم وسوار وباب
وما يكونها محتملة مثلها لتخص امرها بالاضافة كفعل النابغة في اجراء الطير على العايذات
بيانا وتخصيصا لا تقديما للصفة على الموصوف حيث قال والمومن العايذات الما امتناع اضافة
الموصوف الى الصفة فلانه يودي الى اضافة الشيء الى نفسه واما امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها فلانه ايضا يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة وخروج متبوعها
عن ان يكون متبوعا ولانه يودي الى اضافة الشيء الى نفسه ثم اورد اعتراضا يوهم اضافة الموصوف

الى صفته واعتراضا يوهم اضافة الصفة الى موصوفها واجاب عنها اما الاول فقوله دار الآخرة الى آخره
وجوابه انه متأول بحذف موصوف للمضاف اليه ليس هو المضاف على ما بينه والكوفيون يزعمون انه
اضافة الموصوف الى صفته ويحملونه على ظاهره واما الثاني فقوله عليه بحق عامة الى آخره واجاب عنه
بان هذه صفات في الاصل حذف موصوفها فصارت موضوعة للذات ثم رأوها مبهمة كالأسماء جامعة
وشبهه واضافوها الى ما يبينها فصارت في الصورة كأنها مضافة الى موصوفها وليس الامر كذلك
وشبهه بالمؤمن لعاينات الطير لا من جهة الاضافة لكن من جهة انك اجريت الطير على العاينات
عطف بيان بعد ان اردت بالعاينات نفس الذات بحذف موصوفها فلما صارت مبهمة جاز
بيانها بموصوفها فوجه تشبيهه بها انك اردت بالاول حذف الموصوف فصار مبهما فقصدت الى
تبيينه الا انك بينته في الاول بالاضافة وهنا بعطف البيان والجميع تأويل لانه ههنا ايضا
لو لم يتأول لكان تقديما للصفة على الموصوف فكما يمتنع اضافة الصفة الى الموصوف ثم فههنا
يمتنع تقديم الصفة على موصوفها فهذا وجه الجمع بينهما فصل وقد اضيف المسمى الى اسمه
في نحو قولهم لقيته ذات مرة وذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات اليمين وذات
الشمال وسرنا ذا صباح قال انس بن مدركة الخثعمي قال

عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود وقال الكميت
اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب

قال الشيخ يعني انك تأخذ اللفظ المراد به الذات فتضيفه الى اللفظ الذي لم يرد به الا اللفظ كقولك
ذات زيد ويسمى الاول مسمى لما قصد به الذات وهو كذلك بلا خلاف ويسمى الثاني اسما لما قصد به اللفظ
وفي ذلك خلاف منهم من يقول الاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة والنحويين وكثير من الفقهاء
ومنهم من يقول الاسم هو المسمى وهو مذهب الاشعري ولا خلاف انه يطلق الاسم على المسمى وعلى التسمية
وانما الخلاف هل هو في التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة او بالعكس فالاول مذهب الاشعري والثاني
مذهب المعتزلة وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة وفي القرآن ظواهر في المذهبين قال
الله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها وظاهر هذا على مذهب الاشعري وكذلك سبح اسم
ربك ونظائره وقال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين وقال اسمه المسيح عيسى
ابن مريم وظاهرها على مذهب المعتزلة وفي ذات يوم وشبهه تقدير آخر وهو ان يكون من باب قولك
عين الشيء ونفسه على ما ذكر على التشبيه بخاتم حديد فصل وقد قالوا في نحو قول لبيد
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ٥ وفي قول ذي الرمة داع يناديه باسم الماء مبغوم
وتداعين التي في منتلم ان المضاف بمعنى الاسم مقحم خروجه ودخوله سواء وحكوا
هذا حي زيد واتيتك وحي فلان قائم وحي فلانة شاهد وانشدوا يا قر ان اباك حي خويلد
قد كنت خائفه على الاحماق وعن الاخفش انه سمع اعرابيا يقول في ابيات

قالهن يحي دماج بالحام يحي

والمعنى هذا زيد وان اباك خويلد وقال هن دباج ٥
ومنه قول الشماخ ونفيت عنه مقام الذيب اي الذيب اورد هذا الفصل اعتراضا في اضافة اللفظ
الى المدلول ولا يستقيم او استعمال الاسم بمعنى المسمى وهو خلاف مذهبه فاختار ان يكون اسم زائدا
والمعنى على اسقاطه ليستقيم مذهبه ثم تعدد ذلك بقوله داع يناديه باسم الماء مبغوم والنداء انما هو
باللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى الذي يجعل الاسم للمسمى في قوله ثم اسم السلام يكون من باب
ذات يوم ويتأول قوله باسم الماء مبغوم على ان المراد بمسمى هذا اللفظ ويجعله دالا على قولك
وهو حكاية بغام الظبية وقولك ثيب وهو حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ويقوي ذلك
استعماله استعمال الجمل وقربه بادخال اللام عليه وخفضه واضافته ولولا تقديم اسما لذلك لم يجر
هذا المجرى ثم قرر صاحب الكتاب زيادتها بايراد اسماء وقعت زائدة كقولهم حي زيد ومقام الذيب
الى آخره فصل ويضاف اسماء الزمان الى الفعل قال الله عز وجل هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
وتقول جئتك اذا جاء زيد وآتيك اذا احمر البسر وما رأيتك منذ دخل الشتاء ومذ قدم فلان
قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت
وتضاف الى الجملة الابتدائية ايضا كقولك آتيك زمن الحجاج امير واذ الخليفة عبد الملك وقد اضيف
المكان اليهما في قولهم اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد جالس ومما يضاف الى الفعل آية لقرب معناها
من معنى الوقت قال بآية تقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما
وقال الا من مبلغ عني تميما بآية ما تحبون الطعاما ٥
وذو في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون اي بذي سلامتك والمعنى
بالامر الذي يسلمك قال الشيخ اتسعوا في ظروف الزمان حتى اضافوها الى الجمل بتأويل معنى بها فقالوا
آتيك يوم يقوم زيد وزمن الحجاج امير والمعنى قيام زيد وامارة الحجاج وقوله ويضاف الى الفعل
ثم قال وتضاف الى الجملة الابتدائية يجوز ان يكون اراد في الموضعين الجملة على ما ذكر ويجوز ان يكون
اراد بالاول الاضافة الى الفعل بتأويل المصدر وبالثاني تبيين الجملة فلذلك فرق بين العبارتين وقياس الاسماء
ان لا تضاف الا الى المفردات فلما خولف في هذه الاسماء القياس المذكور واضيفت الى الجمل كانت بتأويل معنوي
وهو في المعنى مفرد وقوله حنت نوار ولات هنا حنت محمول على الزمان لامور احدها ان لا التي لنفي
الجنس المكسوعة بالتاء لا تدخل الا على الاحيان الآخر ان المعنى انكار الحنين بعد الكبر وذلك انما يختص بالزمان
لا بالمكان والثالث انه لو جعل مكانا لم يصح اضافته الى الفعل اذ لم يضف من اسماء المكان الى الافعال
الا الظروف غير المتمكنة كحيث وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لامرين احدهما ان ظروف الزمان اكثر
استعمالا فاتسعوا فيها ما لم يتسعوا في المكان لقلة استعماله والآخر ان ظروف المكان في الجهات والجهات
اذا اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى المضمون فتصير مضافة الى المعنى فلا يستقيم المعنى اذ لا
يستقيم ان تقول خلف علمك وقدام علمك بخلاف الزمان فان نسبته المقيدة في الحقيقة انما هي الى المعاني

فلذلك صحت اضافة الزمان الى الجملة ولم تصح اضافة المكان وقوله وممّا يضاف الى الفعل آية فذكر بيتا
وقوله بآية ما تحبّون الطعاما اذا جعلت ما مصدرية استغنت عن تقدير آية مضافة الى الجملة وقولهم
اذهب بذي تسلم وفيه تاء وبلان كلاهما بمعنى صاحب الا ان احدهما الامر على ما ذكر كانه قال بالامر الذي هو
صاحب سلامتك والآخر ان يكون للزمان كانه قال في الزمان الذي هو صاحب سلامتك واختار ههنا
كثير من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف لاضافته الى الجملة فصل ويجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالظرف في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة لله در اليوم من لامها
اذا خاف يوما نبوة فدعاهما وقول درنا بنت عبعبة وهي ترثي اخويها هما اخوا في الحرب من لا اخا له
واما قول الفرزدق بين ذراعي وجبهة الاسد وقول الاعشى الا علالة او بداهة سابح
نهد الجزارة فعلى حذف المضاف اليه من الاول استغناء عنه بالثاني وما وقع في بعض نسخ
الكتاب من قوله فزججتها بمزجّة فسيبويه بريء من عهدته اذا اورد على مذهب سيبويه انه فصل
بين المضاف والمضاف اليه بغيره فجوابه ان مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة
الى المضاف اليه فهذا هو الوجه الذي حسن منه ذلك واما الفصل الممتنع اذا لم يكن كذلك ومذهب سيبويه ان
علالة مضاف الى سابح المذكور آخرا وحذف المضاف اليه وكانه اراد ان يجعل الدال على الحذف مقدما
في المعنى والدليل يجب ان يتقدم قبل المدلول وانما اخر عنه لانه لو وقع موضعه لجاء الثاني مضافا ليس
بعده مضاف ولا ما يقوم مقام مضافه فاخر ليكون كالعوض من المضاف اليه بعد ظاهر لا سيما وهو في
المعنى عين ما نسب اليه علالة ومذهبه في زيد وعمرو قائم ان خبر الاول هو المحذوف والمذكور لفظ هو خبر الثاني
وهو عكس ما قاله ههنا والفرق بينهما انه قد وضح ثم امر اوجب لنا تأخيره مع تحقيق الذي اوجب التقديم وههنا
لو كان خبرا عن الاول لوقع في موضعه من غير ضرورة وهو انه يجوز ان يكون خبر المبتدا محذوفا واستدل
على ان الخبر للثاني لا للاول بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ولو كان خبرا
عن الاول لقيل راضون قوله في البيت زج القلوص ابي مزاده يعني في المعنى على قراءة ابن عامر انما ذكر
على الشعر قصدا لنفي ما شنع عنه في التصريح برد القراءة والنحويون اكثرهم ينكرون ذلك ايضا لانه لم يثبت
الفصل عندهم الا بالظرف وهذا ليس بظرف وقد رده بعضهم بطريق آخر وهو ان الفصل انما
يجوز في الشعر للضرورة ولا ضرورة فيه اذ كان يمكنه ان يقول زج القلوص ابو مزادة فيضيف
المصدر الى المفعول ويرفع بعد الفاعل وقد قال سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا
فاخزى الله رابعة تعود كلاهما معناه ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الجملة
التي وقعت خبرا جائز على السعة وليس بضرورة اذ لا ضرورة تلجئه الى الرفع وحذف الضمير لامكان
ان يقول كلهن قتلت وهذا وان حصل المقصود بكلام سيبويه من ان الضرورة انما يكون عند تعذر
الوجه الواسع فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم اذ لا وجه يمكنه الا رفع كلهن فهو مضطر الى الرفع وبيان
ذلك ان كلا اذا اضيفتا الى المضمر يستعمل الا تأكيدا او مبتداة لا جائز ان تكون ههنا تأكيدا

تعين ان تكون مبتداة ولو نصبها لاستعملها مفعولة وذلك لا يجوز وانما كانت كل اذا اضيفت الى المضمر
تستعمل اما تاكيدا او مبتداة لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها
اجزاء الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى مضمر كانت الجملة متقدما ذكرها
او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداة حيث كان المبتدا لا عامل لفظي فيه يخرجها في الصورة
عما هي له ما جاز اذ كلا تسلطهم فيها فلم يجيزوا ذلك في غير المبتدا حيث كان العوامل فيها لفظية
يخرجها عن صورة التاكيد فلذلك قال الله تعالى ان الامر كله لله وان الامر كله لله ولا يقال
الا ان الامر كله لله لما فيها من اخراجها عن صورة التاكيد بادخال العامل اللفظي عليها فصل واذا
امنوا الالتباس حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه واعربوه باعرابه والعلم فيه قوله عز وجل
واسأل القرية لانه لا يلتبس ان المسؤل اهلها لا هي ولا يقال رأيت هندا يعنون رأيت غلام هند
وقد جاء الملبس في الشعر قال ذو الرمة عشية فر الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر
وقال اوس فهل لكم فيها الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اي
ابن هوبر وابن حذيم وكما اعطوا في هذا الباب للثابت حق المحذوف في الاعراب فقد اعطوه
حقه في غيره قال حسان يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل
فذكر الضمير في يصفق حيث اراد ماء بردى وقد جاء قوله عز وجل وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا او هم قائلون فعمل بالثابت والمحذوف قال الشيخ ذهب القاضي الى انه لا مجاز في القرآن وان مثل قوله
واسأل القرية محمول على ان القرية تطلق للاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك وليس بجيد لانه معلوم
ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة
تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم تكن كذلك وقوله وكما اعطوا ههنا الثابت حق المحذوف في الاعراب
فقد اعطوه حقه في غيره قوله فقد اعطوه حقه في غيره يعني في التذكير والتانيث والافراد والجمع
فالتذكير والتانيث مثل قوله بردى يصفق ولو قال تصفق بالتاء لكان عائدا الى بردى فلما قال يصفق
بالياء اراد المحذوف ومثل الافراد والجمع قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون
على ما الثابت والمحذوف جميعا اهلكناها على الثابت والمحذوف جميعا اهلكناها على الثابت واو هم قائلون على المحذوف فاعاد
الضمير على الثابت وجهان احدهما انك اقمته مقام المحذوف فصارت المعاملة معه والآخر انه يقدر
في الثاني حذف المضاف كما قدر في الاول فاذا قلت سألت القرية وضربتها فمعناه وضربت اهلها
فحذف المضاف كما حذف في الاول اذ وجه الجواز قائم فصل وقد يحذف المضاف
ويترك المضاف اليه على اعرابه في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة قال سيبويه كانك اظهرت
كل فقلت ولا كل بيضاء وقال ابو دؤاد اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
ويقولون ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه ومثله ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك
وهو في الشذوذ نظير اضمار الجار قال الشيخ اختلف الناس في مثل ذلك فقال سيبويه واصحابه ليس

عطفا على عاملين وهم لا يجيزون العطف على عاملين مطلقا ويحملونه على حذف المضاف وترك
المضاف إليه على إعرابه وإذا أورد عليهم جواز واسأل القرية بالخفض لم يجيزوه وفرقوا بينه وبين
هذا بأن يكون المضاف متقدما مضافا إلى شيء ثم يذكر بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف إليه
مثل الأول فهذا شرط جواز ترك المضاف إليه على إعرابه وغيرهم يجعله من باب العطف على عاملين ويجوز
العطف على عاملين مطلقا وكثير من النحويين المحققين يجعله عطفا على عاملين ويجيز من العطف
على عاملين ما كان مثله وهو ما تقدم فيه المجرور وتأخر غيره ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب
كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو وعلى هذا قوله عندهم واختلاف الليل والنهار آيات وآيات
نصبا ورفعا وعليه قوله للذين أحسنوا الحسنى ثم قال والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة فالذين
كسبوا السيئات في موضع خفض عندهم وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن وأشعار العرب
ولا حاجة إلى التعسف وأما الذين أجازوا العطف على عاملين مطلقا فإنهم لما رأوا جواز مثل
هذه المسائل وظهورها ظنوا أن الباب واحد فأجازوا الجميع وأما سيبويه الذي هو المانع
فإنه لما ظهر له امتناع زيد في الدار وعمرو الحجرة لفقدان قيده وظهور علته ظن أن الباب
واحد فمنع الجميع وهو أن النائب لا يزيد على قوة الأصل فإذا لم يعمل الأصل عملين فالنائب أولى
وأما استدلال سيبويه بقوله ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه وأختها ففيه جوابان أحدهما
أنه قليل شاذ فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثر وظهر والثاني أن قول العرب مثلك لا يقول كذا
إنما يعنون في الحقيقة المخاطب فكأنهم أرادوا أنت لا ينبغي لك أن تقول كذا وذكروا المثل مبالغة ولو كان
المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا فيفسد ذلك بفساد المعنى لأنه لا يمتنع أن يكون المراد حينئذ
مثلك لا يقول كذا ولكنك أنت تقوله كما تقول غلام زيد لا يقول كذا ولكن زيدا يقوله لما كان الغلام
مقصودا وإذا كان كذلك فالمراد هو الاسم المضاف إليه مثل في الحقيقة والمعطوف عليه في المعنى
وإذا كان كذلك فكأنك قلت ما أبوك ولا أخوك يقول ذاك فالعطف في الحقيقة إنما هو على
المضاف إليه مثل ولكن لما كان المثل غير مقصود في المعنى صار في المعاملة مع المضاف
إليه فجاز لذلك يقولان والعطف عليه وإن فصلت كأنك ما أخبرت إلا عن اثنين في المعنى
وما عطفت إلا على مرفوع في المعنى فهذا وجه الجواز واستدل سيبويه في مسألة ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة على أنه ليس عطفا على عاملين وإنما هو بتقدير كل وتقديره ولا كل بيضاء
شحمة فحذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه لا على أنه معطوف على سوداء بقولهم
ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه فإن منهم من حمله على أن المضاف محذوف والمضاف إليه
باق على إعرابه فلا يستقيم أن يكون ولا أخيه معطوفا على عبد الله من وجهين أحدهما أن المخفوض المعطوف
لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه بالأجنبي فلا تقول غلام زيد ضارب وعمرو ولو كان ولا أخيه
معطوفا على عبد الله لكان كذلك الثاني أن المعطوف الداخل عليه لا إنما يكون معطوفا على ما

عليه الحكم المنفي وههنا قد دخل لا على أخيه فلو كان معطوفا على عبد الله لكان قد دخل عليه حرف النفي
وليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي ألا ترى أنك لا تقول ضربني غلام لزيد وعمرو وما جاءني غلام زيد
ولا عمرو ولأن عمرا ليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي وأيضا فإن المراد ما كل واحد منهما يقول
ذاك ولو جعلنا أخيك معطوفا على أبيك لكان المعنى ما مثلهما جميعا يقول ذاك فيفسد المعنى واستدل
أيضا بقوله ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك وهذا لا يستقيم أن يكون معطوفا فيها أخوك على
أبيك لأوجه ثلاثة أحدها دخول النفي وهو أحد الوجهين المتقدمين والآخر أنه لو كان أخيك
معطوفا على أبيك لم يكن الإخبار إلا عن مثل وإذا كان الإخبار عن مثل وجب الإفراد في الخبر
فيقول ما مثل أبيك ولا أخيك يقول ذاك كما يقول ما غلام زيد وعمرو جاءني ولو قلت جاءني لم يجز
الثالث أنه لو كان معطوفا على أخيك لفسد المعنى لأن المعنى يكون ما مثل هذين الشخصين جميعا
يقولان ذاك وليس الغرض نفي القول عن المماثل للشخصين جميعا بل المراد نفي القول عن مثل كل واحد منهما
وهذا لا يستقيم إلا أن يكون معطوفا على مثل ولا يكون معطوفا على مثل إلا بتقدير مثل وهو أحد
الأوجه المتقدمة **فصل** وقد حذف المضاف إليه في قولهم كان ذلك إذ وحينئذ ومررت بكل قائما
قال الله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما وقال ورفعنا بعضهم فوق بعض وقال
لله الأمر من قبل ومن بعد وفعلته أول يريدون إذ كان كذا وكلهم وبعضهم وقبل كل شيء
وبعده وأول شيء قال الشيخ كل هذه أسماء لم تستعمل إلا مضافة لأنها إذا استعملت غير مضافة
فلا بد من قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف إليه فلذلك حكم بحذفه وإرادته بخلاف قولك ثوبا
وجبة فإنه لا يحكم بحذف شيء ثم منها ظروف وغير ظروف فالظروف تبنى عند الحذف على ما
سيأتي علته في المبنيات وغير الظروف لا تبنى قال وقد جاء المحذوفين معا في نحو قول أبي داود
يصف البرق أسال البحار فانتحى للعقيق
ألا من رأى لي رأي برق شريق
وقول الأسود وقد جعلتني من خزيمة إصبعا فأدرك إبقاء العرادة ظلعها
قال الفنوي أي أسال سقيا سحابه وذا مسافة إصبع وذلك إنما يكون عند وجود مضاف إليه
ثان للمضاف إليه ثالث المضاف فيحذف المضاف أولا ثم يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف إلى الثالث ويقام
الثالث مقامه كقوله في صفة البرق أسال البحار فانتحى للعقيق تقديره أسال سقيا سحابه فحذف
الأول الذي هو سقيا فبقي أسال سحابه ثم حذف سحاب فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه فوجب استتاره
لأنه صار ضميرا مفردا غائبا ولا يكون ذلك إلا مستترا ففي أسال ضمير مرفوع وهو ذلك الضمير الذي كان مجرورا
في سحابه وكذلك وقد جعلتني من خزيمة إصبعا أي ذا مسافة إصبع حذف ذا وبقي مسافة إصبع ثم حذف
مسافة فبقي إصبع **فصل** وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه
غلامي ودلوي إلا إذا كان آخره ألفا أو ياء متحركا ما قبلها أو واوا أما الألف فلا تتغير
إلا في لغة هذيل في نحو قوله سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

وفي حديث طلحة رضي الله عنه فوضعوا اللج على قفا يجعلونها اذا لم يكن للتثنية ياء ويرجعونها
وقالوا جميعا لدى ولديه ولديك كما قالوا على وعليه وعليك وياء الاضافة مفتوحة الا
ما جاء عن نافع محياي ومماتي وهو غريب واما الياء فلا تخلو من ان ينفتح ما قبلها كياء التثنية
وياء الانثيين والمصطفين والمرامين والمعلين او ينكسر كياء الجمع والواو ولا تخلو من ان
ينفتح ما قبلها كالاشقون واخواته او ينضم كالمسلمون والمصطفون فما انفتح ما قبله او انضم
فمدغم في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحتين وما انكسر ما قبله او انضم فمدغم فيها ياء ساكنة
بين مكسور ومفتوح قال الشيخ انما كرهوا ما لانهم ارادوا ان يكون ما قبل الياء من جنسها واما كراهة
ان ينقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ان قلنا ان اصله الفتح وهو الصحيح فهذا الاسم عند المحققين
معرب لان الاضافة الى المبني لا توجب بناء المضاف ولا تجوز الا في الظروف وفيما اجري مجراها كمثل وغير
فوجب ان يكون معربا على اصله الا ان اعرابه تقديري لتعذر اللفظي واستثقاله والكسرة في قولك
مررت بغلامي احد القولين انها كسرة لاجل الياء لا كسرة اعراب والدليل عليه انها ثابتة قبل
التركيب ولو عددت فقلت غلامي ثوبي لكانت ثابتة واذا وجب ثبوتها قبل الاعراب فهي بعد ذلك
وجب ان يحكم بانها ليست للاعراب فان كان آخر الاسم الفا فانها تبقى على حالها الفا في اللغة
الفصيحة لانها لا يمكن تحريكها بكسر ولا غيره فوجب ان تبقى الفا ولو قدر جواز تحريكها لوجب
ان ينقلب الفا فوجب ان تبقى الفا وهذيل يقلبونها ياء ووجهه انه لما تعذر كسرها لتناسب الياء بالكسرة قلبوها ياء
لتحصل المناسبة بالقلب ولا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين احدهما ان الف التثنية لم تكن مقدرا تحريكها
حتى يعوض عن كسرها القلب فلم يقلبوها بخلاف موسى وعصى وشبهه فان حكمه الكسر تقديرا فلما تعذر الكسر لفظا عوض عنه
القلب ما التثنية فليست كذلك والثاني انهم كرهوا ان يقلبوها ياء لئلا يغيروا حرفا جيء به لمعنى بخلاف الف موسى
وشبهه فانه لم يؤت به على انفراده لمعنى فلا يلزم من جواز تغيير تغيير ما ذكرناه وقالوا جميعا يعني على اللغات كلها
لدى ولديه ولديك كما قالوا على وعليه وعليك وانما قالوا عليه وعليك زيادة ان يفرقوا بين الفعل والحرف
اذ لو بقوا لالتبس ثم اجروا ما كان آخره الفا من الحروف والاسماء المبنية المضاف مجرى الجوى لشبهه به واما
قولهم على وان لم يكن فيه لبس فاجراء له مجرى عليه وعليك لشبهه به وياء الاضافة مفتوحة يعني بعد الالف واورد
قراءة نافع وقصد تضعيفها واما الياء فلا يخلو اليه الكلام لانها اذا كانت ياء قبلها فتحة
ادغمت في اختها فبقيت ساكنة بين مفتوحتين وكذلك اذا كانت واوا قبلها فتحة قلبت ياء وجعلت حكمها
حكم الياء فصارت ايضا ساكنة بين مفتوحتين فان كانت ياء مكسورا ما قبلها ادغمت في ياء المتكلم
فصارت ياء بين مكسور ومفتوح وكذلك اذا كانت واوا قبلها ضمة فانها تقلب ياء لاجتماعها مع
الياء ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء ساكنة فتصير ياء ايضا بين مكسور ومفتوح

فصل

والاسماء الستة متى اضيفت الى ظاهر او مضمر ما خلا الياء فحكمها ما ذكر
فاما اذا اضيفت الى الياء فحكمها حكمها غير مضافة اي تحذف لاواخرها الا ذو

فانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة وشذ في شعر كعب صبحنا الخزرجية مرهفات
ابان ذوي ارومتها ذووها وهو شاذ واللغة جريان اخيه مجرى اخواته وهو ان يقال
فمي والفصيح فيه في الاحوال الثلث وقد اجاز المبرد ابي واخي وانشد وابي مالك ذو المجاز بدار
وصحة حمله على الجمع في قوله وفديننا بالابينا تدفع ذلك قال الشيخ هذه الاسماء اذا اضيفت
الى الظاهر او مضمر غير الياء فحكمها ما ذكرنا من اعرابها بالحروف وبيان اعرابها بالحروف قد تقدم وهو
على خلاف القياس لما يحصل فيها من تشبيهها بالمثنى والمجموع لتعددها في المعنى لمضافها ولزوم حرف العلة
اواخرها واما ذو فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف بالاجناس
فلا تدخل الا عليها ولذلك لم يفرد واما غيرها فيضاف الى المضمر والظاهر ويفرد فاما حكمها اذا اضيفت
الى غير الياء فقد تقدم واما حكمها اذا افردت فهو ان تعرب بالحركات وتحذف حروف العلة فيقال
اخ واب وحم وهن ولما تعذر ذلك في الفم ابدلت من واوه ميم لتلحق باخواته وعلته انه لو حذفت
واوه كاخواته لبقي على حرف واحد فيختل ولو بقيت واوا لم تقبل الحركات فابدلت منها الميم
ليصح قبول الحركة وفي حم لغات احسنها ما ذكرنا واجراؤها مجرى يد ومجرى كوء ومجرى عصا
ومجرى دلو وفي فم لغتان احديهما ما ذكرنا والاخرى مثل يد واذا اضيفت الى ياء المتكلم على اللغة
الاولى حذفت واخرها على ما فعلت في الافراد فتقول هذا اخي وابي وفمي الا ان في الفم لغتين
احديهما فمي وهي اضعفهما والاخرى في وهي اقواهما واما من قال فمي فوجهه انه قد ثبت اجراء هذه الكلمة
مع ياء المتكلم مجراها في الافراد وهذه في الافراد ثم فيجب ان يقال فمي كما قيل في قولك اخ اخي وقد
من قال في في الاحوال الثلث فالعلة التي لاجلها قلبناها ياء مفقودة هنا وهو اداء الكلمة
الى الاخلال وذلك لا يلزم عند الاضافة لامكان الادغام فكان القياس ان يحرك هذه الواو
بالكسرة لانها بمثابة الخاء في اخ ولكنه لما كان تحريكها يؤدي الى قلبها الفا وهي اجنبية عن الكسرة
قلبوها حرفا من جنس الكسرة وهو الياء ثم كسروا ما قبلها لتحصل صورة الكسرة التي تعذرت على الواو
لتسلم الياء او نقول كان القياس ان يحرك ما قبل الياء بالكسر فلما تعذر تحرك ما قبل الواو وهي
الفا قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء في الاحوال الثلث واما علة التزامهم اخي وابي في الاحوال الثلث
على الفصيح خلافا للمبرد فانهم كرهوا ان يبقوا حروف الاعراب فيؤدي الى الاعلال واعرابه بالحروف
فرع غير اصل فلم يلزم المحافظة عليه كالاصول فرد الى صورته اذا اعرب بالحركات فقيل اخي وقال
المبرد يجوز ان يقول اخي وابي في الاحوال الثلث فلم يلزم المحافظة عليه كالاصول فرد الى صورته
اذا اعرب بالحركات فقيل اخي وقال المبرد يجوز ان يقال اخي وابي في الاحوال الثلث ولو صح
له النقل لكان له وجه ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال ان يكون جمعا وما يستدل به يجب
اصلا انما يدل اذا كان غير محتمل لغير ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا على القواعد المستقرة
واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد اولى وهو معنى قوله وصحة حمله على الجمع في قوله وفديننا

بالابنا ترفع ذلك يعني اذا كان ابٌ لجمع على ابين فمن المحتمل ان يكون قوله وابي اراد به ابين ثم حذف
النون للاضافة فاجتمعت الياء التي للاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها فاذا احتمل ذلك وضح كان جاريا
على القاعدة المستقرة في مثلها فلا وجه لحملها على ما يخالف ذلك مما لم يثبت قال صاحب الكتاب
ذكر التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة اضرب تاكيد
وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف التاكيد هو على وجهين تكرير صريح وغير صريح فالصريح
نحو قولك رأيت زيدا زيدا وقال أعشى همدان   مرّ اني قد امتدحتك مرّة
واثقان تثني وتسرا   مرّ يا مرّ مرّة بن تليد   ما وجدناك في الحوادث غمرا وغير
الصريح كقولك فعل زيد نفسه وعينه والقوم انفسهم واعيانهم والرجلان كلاهما ولقيت
قومك كلهم والرجال اجمعين والنساء جمع   قال الشيخ قد تقدم ان المذاهب ثلثة احدها
الانسحاب والآخر التقدير والآخر الفرق بين البدل والمعطوف وغيرهما ومن اخذ من هذا الخلاف
صحة الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل الأول فاذا قلت جاءني زيد العاقل فكان
تقديره جاءني العاقل كان جملة مستقلة فيستقيم الوقف دونها وهذا غير مستقيم فانه يؤدي الى
ما لا يتناهى لانه اذا كان التقدير جاءني العاقل كان تقدير العاقل في جاءني العاقل جاءني زيد
العاقل ثم تقدير العاقل كذلك الى ما لا يتناهى فظهر فساد ذلك واكثر الناس على انه لا يجوز الوقف
على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب في مثل قولك جاءني غلام زيد وعمرو
وقالوا لو كان التقدير صحيحا فسد المعنى اذ يتعدد الغلام وهو واحد فوجب القول بالانسحاب
وتمسك القائلون بالتقدير بقولك اعجبني قيام زيد وعمرو واذا لولا التقدير لم يستقم المعنى لان العرض
الواحد لا يقوم بمحلين فوجب ان يكون التقدير قيام زيد وقيام عمرو ومن قال بالتقسيم تمسك
في الانسحاب بما تمسك به اصحابه وتمسك في البدل والعطف بالتكرير صريحا كقوله للذين
استضعفوا الآية والصحيح الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقا ان تعدد
في المعنى ووجوب الانسحاب ان اتحد المنسوب الى المعطوف عليه وفي البدل بحرف الخفض والدليل
عليه انك تقول في المعطوف قام زيد وقام عمرو لما كان ذلك متعددا وتقول جاءني غلام زيد وعمرو
فيجب الانسحاب لما كان المنسوب متحدا وفي البدل تقول اعجبت من زيد من حسنه ولو قلت اعجبني زيد
اعجبني حسنه لم يستقم لان الاعجاب ليس منسوبا الى زيد في المعنى بدليل انه يصح نفيه عنه فيؤدي
الى اثباته مع صحة نفيه عنه في الكلام الواحد فاما ما يرد من قولهم قيام زيد وعمرو وانه لا بد
من التقدير لئلا يؤدي الى ان يكون قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال فالجواب ان نحو اسماء
وضعت لمعقولية مدلولها من غير نظر الى تعداد فيصح نسبتها الى المفرد والى متعدد فاذا نسبت
الى المفرد فهو واضح واذا نسبت الى متعدد علم بمدلولها ان المراد جنسها ومعقولها كقولك قام
الزيدان وما اشبهه لان المراد نسبته باعتبار خصوصيته بالمضاف اليه فلم يرد ان قيام

زيد منسوب الى عمرو ولكن نسبت القيام اليهما جميعا مطلقا كما لو قلت قيام الزيدين وانما جاء التعدد
من ضرورة التعبير ولم يذكر صاحب الكتاب حد التوكيد لان غرضه بسط المعنى فيه فخصص له فصلا وهو
قوله   ويجدي التاكيد انك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع
ومكنته في قلبه واماطت شبهة ربما خالجته او توهمت غفلة وذهابا عما انت بصدده فازلته
وكذلك اذا جئت بالنفس والعين فان لظان ان يظن حين قلت فعل زيد ان اسناد الفعل
اليه تجوز او سهو او نسيان وكل واجمعون يجديان الشمول والاحاطة   فصل   والتاكيد
بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر تقول ضربت
زيدا زيدا وضربت ضربت زيدا وان ان زيدا منطلق وجاءني زيد جاءني زيد وما اكرمني الا
انت انت   اذ حدود الالفاظ انما تحصل بدلالتها وجدواها   ثم قال   التاكيد على ضربين
صريح كما ذكر وقد يجعل الصريح اذا كان اسما بدلا في كلامه وكلام غيره من النحويين وهو غير بعيد
نظرا الى ان المقصود بالمدلول هل هو الاول او الثاني فان كان المقصود هو الاول فالثاني
تاكيد والا فهو بدل   والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي كل وكلا والنفس والعين واجمع واكتع
وابتع وابصع وهي منقسمة باعتبار لفظها قسمين قسم يختلف لفظه باعتبار المضاف اليه
وهو كل والنفس والعين وكلا وقسم يختلف بصيغته وهو اجمع واكتع وابتع وابصع فلذلك تقول
كله نفسه عينه كلاهما كلها نفسها عينها كلهم انفسهم اعينهم نفسهما اعينهما كلهن انفسهن اعينهن
وتقول اجمع اكتع ابتع ابصع جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
جمع كتع بصع بتع وهي تنقسم ثلثة اقسام قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا وقسم يؤكد به
غير المثنى وهو كل واجمع واكتع وابصع وابتع وقسم يؤكد به الجميع وهو النفس والعين فلذلك لا
تقول كلا الا في التثنية ولا تقول كلهما ولا اجمعان الى آخرها وتقول انفسهما اعينهما فتجري
على المذكورين لاجل اشتراك الضمير وانما لم يؤكد المثنى بكل واجمع الى آخرها لان قياسه ان لا يؤكد
بامثالها لانه نص باعتبار مدلوله في الاحاطة بما دل عليه الا ترى انك لو قلت جاءني الزيدان
وانت تريد واحدا لم يجز بخلاف قولك الرجال كلهم لجواز ان تريد البعض فان قلت فقياس الواحد ان
لا يؤكد فالجواب انه لا يؤكد بما يدل على الافراد لخصوصيته وانما يؤكد بما يدل على حقيقته فان قلت
تجوز في المثنى كذلك قلت هو كذلك فتقول انفسهما كما تقول نفسه فان قلت فقد قالوا اشتريت العبد
كله وهذا يدل على انهم يؤكدون المفرد بكل فالتثنية اولى قلنا انما يؤكد العبد وشبهه بكل نظرا الى تقدير
تفرق اجزائه بالنسبة الى ما وضع اليه من شرى او بيع فلولا تقدير الاجزاء المقدر تفريقها لم يجز ولذلك
امتنع جاءني العبد كله وقام العبد كله لامتناع تقدير تفريق الاجزاء فان قلت تجوز في المثنى كذلك باعتبار
الاجزاء قلت هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاهما فيقولون اشتريت العبدين كليهما و
استغنوا بها   فصل   ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعا ولا يخلو

المضمران من ان يكونا منفصلين كقولك ما ضربني الا هو هو او متصلا احدهما والآخر منفصلا كقولك زيد قام هو وانطلقت انت وكذلك مررت بك انت وبه هو وبنا نحن ورايتني انا ورايتنا نحن

قال الشيخ لا يؤكد المظهر بمضمر لان التاكيد تكملة والاول هو المقصود ولا يليق ان تكون التكملة اقوى من المقصود فلذلك لم يؤكد المظهر بالمضمر ثم قال ولا يخلو المضمران من ان يكونا منفصلين او متصلا احدهما والآخر منفصلا قلت لا يكون الامر الا كذلك من جهة ان القسمة يكون اربعة متصلين ومنفصلين والاول متصل والثاني منفصل والعكس اما المتصلان فلا يمكن لانه اذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني والاول منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق الاولى لانه لما فصلت بينه وبين ما يتصل بالمنفصل وكان الانفصال من اجله تعذر الاتصال بقي القسمان الآخران ثم قال

ولا يخلو المضمر اذا اكد بالمظهر من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر الا بعد ان يؤكد بالمضمر وذلك قولك زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم انفسهم واعيانهم والنساء حضرن هن انفسهن واعيانهن سواء في ذلك المستكن والبارز واما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة تقول رايته نفسه ومررت به نفسه

الاولى ان يقول المضمر المتصل وكذلك زاد ثم فرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور في ان المرفوع لا بد من تاكيده بمضمر منفصل قبل التاكيد بالظاهر وسره هو انه لما اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حكم الاستقلال كره جريها عليها اما خوف اللبس بالمفعول لما ثبت من انه لا يكون بعد الفعل والفاعل الا مستقل غير مفعول وكان هذا اقوى من دلالة الاعراب في النفس والعين فكان خوف اللبس منهما واما المنصوب والمجرور فلا يوقع في لبس ولم يشتد اتصاله واما كراهة ان يؤكد ما هو كالجزء بما هو مستقل ثم قال في الفصل الذي يليه والنفس والعين مختصان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين الثلاثة تقول الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم وخرجوا اجمعون فصل ومتى اكدت بكل واجمع غير جمع فلا تؤكد الا ما يصح تجزئته ويتبعض اجزاؤه كقولك قرأت الكتاب كله وسرت النهار كله واجمع وبخرت الارض وسرت الليلة كلها وجمعاء فصل ولا يقع اجمعون وكل تاكيدين للنكرات لا تقول رايت قوما كلهم ولا اجمعين وقد اجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدودا كقوله ٥ قد صرت البكرة يوما اجمعا فصل واكتعون وابتعون وابصعون اتباعات لاجمعون لا يجئن الا على اثره وعن ابن كيسان تبداء بايتهن شئت بعدها ومع اجمع ابصع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاء بي القوم اكتعون يعني بالتفصلة التفرقة بين المرفوع والمنصوب والمجرور في لزوم المرفوع المضمر المنفصل بين المؤكد والمؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز التاكيد من غير شريطة قال وفيما سواهما يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز بين المرفوع وصاحبيه ثم مثل بكل في حال الرفع واستغنى عن تمثيل النصب والجر لانه يجيء من طريق الاولى لانه اذا كانت النفس والعين مستغنية في

في النصب والجر فلان يستغني كل في النصب والجر مع استغنائها في الرفع اولى فاما اجمعون واخواتها فاكثر الناس لا يجيزها اذا ذكرت الا مرتبة وتقدم اجمعون واجب عندهم وقد اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكر اتباعها ثبت ولم يجز احد مع وجود اجمعين تاخيرها وسر وجوب تقديم اجمعين عند الجميع انه ادل على المعنى المقصود من غيره من التواكيد فتقديمه اولى ومن نظر الى وجوب ترتيب غيرها لم قربها من هذا المعنى ومن نظر الى الجواز استضعفه في غير اجمعين ومن جوز حذف اجمعين نظر الى انه لا يجب تقديمها مع كونها ادل الا عند وجودها قال صاحب الكتاب الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل واحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال انها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف فصل وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير كقولك فعل فلان الفاعل الصانع كذا وللتاكيد كقولهم امس الدابر وقوله عز وعلا نفخة واحدة قال الشيخ الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار التابع وهو ان يقال تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد فقولنا تابع يخرج منه الخبر اذ الخبر ليس بتابع وانما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فانها ليست مستقلة وقولنا من غير تقييد يخرج منه الحال فان الحال تدل على هيئة فاعل او مفعول قلت حد صاحب الكتاب غير مستقيم فانه ينتقض بالحال فانه يدل على بعض احوال الذات وليست بصفة بل الحد الصحيح ما تقدم قال ويرد على الحد الاول ان يقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية والمراة باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء والجواب ان يقال ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المقصود بها الذات وقد احترزنا عنه في الحد بقولنا هو المقصود فان قيل قولكم جاءني هذا الرجل فالرجل صفة باتفاق بين النحويين المحققين وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو صفة ومدلوله واحد فالجواب عنه من وجهين احدهما ان الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد فالحد المذكور اولا هو الحد العام واذا قصد جنس حد بحد آخر فقيل هي اسماء الاجناس الجارية على الاسماء المبهمة والآخر ان نقول هو مندرج تحت الحد الاول وبيان اندراجه هو ان الرجل في قولك جاءني هذا الرجل لم يجئ الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ثم تحمل ابهاما في الحقيقة التي تتميز به الذات فلم يات رجل هاهنا الا لتبيين المعنى الذي تتميز به الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما ذكرناه في الحد العام والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بثلثة رجال فهو عندهم اسم غير صفة بلا خلاف

ويقولون مررت برجال ثلثة فثلثة صفة بلا خلاف فانظر الى الاسم الواحد كيف جاء غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى بال صاحب الكتاب وهي في الامر العام اما ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة وقولهم تميمي وبصري على تاويل منسوب ومعزو وذو مال وذات سوار وقولهم مررت برجل اي رجل وايما رجل على معنى كامل في الرجولية وكذلك انت الرجل كل الرجل وهذا العالم جد العالم وحق العالم يراد به البليغ الكامل في شانه ومررت برجل رجل صدق ورجل رجل سوء كانك قلت صالح وفاسد والصدق هنا بمعنى الصلاح والجودة والسوء بمعنى الفساد والرداءة وقد استضعف سيبويه ان يقال مررت برجل اسد على تاويل جرئ قوله في الامر العام حذر من قولكم مررت برجل اي رجل وشبهه ووجه ذلك ان الصفة تدل على ذات باعتبار معنى والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى هي الالفاظ التي تسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة الا انهم وضعوا الفاظا تدل على ذات قايم بها معنى على غير ذلك النحو وهي على قسمين قسم قياسي وقسم سماعي فالقياسي باب المنسوب والسماعي ذو واي وجد وحق وصدق وسوء على النحو الذي ذكر ووجه استضعافهم مررت برجل اسد ان اسدا ليس موضوعا للذات باعتبار معنى وانما هو موضوع لحيوان مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ووجه تجويزه ان يكون ثم مضاف محذوف تقديره مثل اسد وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ليس بقياس فصل ويوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى وضرب هبر وطعن نتر ورمي سعر ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفيك وهمك ونحوك بمعنى محسبك وكافيك ومهمك ومثلك قال بتاويلين احدهما ان يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل او المفعول وهو الصحيح والاخر ان يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره ذو عدل وهو ضعيف من وجهين احدهما انه يلزم منه ان يوصف بجميع المصادر على هذا النحو والاخر انه يلزم منه حذف المضاف على ما ذكرناه فصل ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب واما قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط فمعنى مقول عنده هذا القول او نحوه لانه سمار ونظيره قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال وانما كان كذلك من جهة ان الصفات كلها قبل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات وكما ان الخبر لا يكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة ثم قال ولا يوصف بالجمل الا النكرات وانما كانت الجمل نكرات لانها تقدر باعتبار الحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم الذي سبك منها نكرة ولعمري انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقديره بقايم ابوه فتاخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه قايم كان تقديره مررت برجل قايم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فقد

يكون بعض الاحكام معارف في قولك زيد القايم فالجواب ليس القايم في زيد القايم مخبرا عنه بالقيام بل لا بد ان يكون القيام معلوما نسبته الى صاحبه عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه الذات هي هذه الذات واذا كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذي يدل على ذلك مررت برجل اخوه القايم فان قيل ايهما قلت مررت برجل محكوم عليه بان اخاه القايم فانظر كيف سبكته من قولك محكوم لان الحكم في الحقيقة كما سبكته في قولك قايم ابوه فصل وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله هو نحو قولك مررت برجل كثير عدوه وقليل من لا شيء بينه وبينه قال الشيخ انما كان كذلك من جهة انه لا فرق في الحقيقة باعتبار نسبته لا باعتبار افادته فاذا قلت مررت برجل قايم ابوه فالقايم ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم تصفه بالقيام المجرد فمن اجل ذلك صح جريه صفة عليه فصل وكما كانت الصفة وفق الموصوف في اعرابه فهي وفقه في الافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث الا اذا كانت فعلا لما هو من سببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها او كانت صفة يستوي فيها المذكر والمونث نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول او مونثة تجري على المذكر نحو علامة وهلباجة وربعة ويفعة قال الصفة تتبع الموصوف في عشرة اشياء كما ذكر الا انها اذا كانت لما هو من سببه نقصت خمسة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وسر ذلك ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتاخر عنه لا الموصوف فلاجل ذلك كان تذكيره وتانيثه باعتبار المتاخر لا باعتبار الموصوف وكذلك الافراد والتثنية والجمع في اسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت مفردة وان كان مضمرا مثنى كانت مثناة وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة وفاعلها هنا لا يكون الا ظاهرا فوجب ان تكون مفردة وان لا تثنى ولا تجمع باعتبار الاول ولكن يفرد باعتبار الثاني على ما ذكرناه اما الخمسة الاخرى وهي الاعراب والتعريف والتنكير فاحكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان تجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الاول لانه له باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الاخر فانها لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم بيانه فصل والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة والعلم مثله في انه لا يوصف به ويوصف بثلاثة بالمعرف باللام وبالمضاف الى المعرفة او بالمبهم كقولك مررت بزيد الكريم وبزيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الادهم وبزيد هذا والمضاف الى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف الى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم قال الشيخ انما كان كذلك اما كونه لا يوصف فلوضوحه ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهو الدلالة على المعنى فان المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للذوات ولذلك امتنع اضمار الحال والعلم لا يقع صفة لفقدان المعنى المذكور

ولكن يقبح وصفه لقبوله الايضاح ويوصف ببقية المعارف بشرط المعنى المذكور ويصح وصفه ببقية اجناس
المعارف لانه اقل تخصيصا اذ لا اخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة مثل العلم فيه نظر من جهة
ان قولك غلام الرجل مضاف الى المعرفة فيلزم ان تصح صفته بقولك ضاربك وهو اخص منه وقد صرح
بانك لو قلت مررت بالرجل ضاربك لم يجز في قوله والمعرف باللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف
الى مثله واذا امتنع ان تقول مررت بالرجل ضاربك فامتناع مررت بغلام الرجل ضاربك من طريق
الاولى فعلى هذا ينبغي ان يقول والمضاف الى المعرفة يوصف بما هو اقل تخصيصا بالنظر اليه ان كان غير
مضاف والى مضاف فان كان مضافا ثم قال والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما او صفة والاتصاف
بأسم الجنس بما هو مستبد به عن سائر الاسماء وذلك قولك بهذا الرجل وباولئك القوم ويا ايها
الرجل ويا هذا الرجل فصل ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها
ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف الى ما ليس معرفا باللام لكونهما اخص منه
ومن حق الصفة ان تصحب الموصوف الا اذا ظهر امره ظهورا يستغنى معه عن ذكره فحينئذ
يجوز تركه واقامة الصفة مقامه كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ
تبع وكقوله ربداء شماء لا يأوي لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل
وقوله عز وجل وعندهم قاصرات الطرف عين وهذا باب واسع ومنه قول النابغة يصف
كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن اي جمل من جمالهم
وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
اي ما في قومها احد ومنه انا ابن جلا اي رجل جلا وقوله مالك عندي غير سهم وحجر
بكفي كان من ارمى البشر يعني بكفي رجل وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم تقول ما منهما مات
حتى رأيته في حال كذا وكذا يريد ما منهما واحد مات وقد يبلغ من الظهور انهم يطرحونه رأسا
كقولهم الاجرع والابطح والفارس والصاحب والراكب والاورق والاطلس قال الشيخ
اما وصفه باسم الجنس فقد تقدمت علة ذلك وهي ان الغرض تبيين جنسه وانما تبيين جنسه باسم جنس واسماء
الاجناس كلها غير مضافة فوجب ان يكون اسم جنس عرف باللام لان الاول معرفة واما امتناع وصفه
بغيره فواضح لانها اقل تخصيصا واما الاشكال في وصفه بما اضيف الى المعرف باللام ووجهه
ان الغرض تبيين الذات وتبيين الذات باسماء الاجناس واسماء الاجناس الجارية عليها معرفة
باللام والصفة الجارية في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس المقدر صفة له ليدل على المعنى الذي كان
ذاتا مخصوصة باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا العاقل قويا وكان قولك مررت بهذا
الابيض ضعيفا لان في العاقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص والذي يدل على ان الغرض بصفة
المبهم انما هو المعنى الذي كان به ذاتا مخصوصة انهم صيروا اسم الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد
من جهة ان المقصود بهما جميعا ما يقصد بالاسماء ولذلك امتنع ان تقول مررت بهذا يوم الجمعة

القائل فاصلا بينهما وجاز مررت بزيد يوم الجمعة العاقل وامتنع مررت بهذين العاقل والطويل
وجاز مررت بالزيدين العاقل والطويل لان صفة غير اسم الاشارة ليست في الامتزاج كاسماء الاشارة
وقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني مذهب عيسى بن عمر هو انه متى سمي بالفعل
كان لكونه على صيغة الفعل سببا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف ولذلك منع صرف قتل وحرج اذا
سمي بهما لان فيه وزن الفعل والعلمية ومذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان المعتبر في وزن
الفعل اما خصوصية وزن لا يكون الا في الفعل واما ان يكون في اول الاسم زيادة كزيادة الفعل
سواء كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق بين دنب واخرج اذا سمي بهما في انهما غير مصروفين ولا فرق
بين جمل وقتل اذا سمي بهما في انهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات
عن العرب الفصحاء من صرف كعسب وهو في الاصل فعل يقال كعسب الرجل اذا مشى باسراع مع تقارب
الخطو وقد جاء في تفسير بعضهم مشى باسراع وجاء في تفسير آخرين مشى على بطؤ حتى ظنه قوم انه
من الاضداد وانما هو على ما ذكرناه وجاء الوهم للفريقين من الاسراع وتقارب الخطو واذا ثبت
ان كعسبا مصروف ثبت ما ذهبنا اليه وبطل مذهب عيسى بن عمرو وتمسك بقول الشاعر البيت
ووجه الاستدلال ان جلا اسم علم فلولا ان وزن الفعل معتبر لكان مصروفا وقد جاء غير مصروف
فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا غير ما ذكرتموه من القيد واذا امتنع جلا امتنع قتل ولا فرق بينهما
والجواب ما اشار اليه سيبويه في ان قوله انا ابن جلا ليس على ما توهم عيسى بن عمر وتبشر الى انه من باب
حكايات الجمل كان جلا فيه ضمير واذا كان فيه ضمير وجب حكايته كقوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما
وهذا وان كان تاويلا فواجب ان يصار اليه لئلا يؤدي الى التناقض في كلامهم لانه قد ثبت بالنقل
المقطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه ههنا لادى الى التناقض واذا كان كذلك
وجب تاويل ما يقبل التاويل منهما ولا تاويل يحتمله كعسب فهذا يحتمل ان يكون على ما ذكرناه فوق
حمله عليه جمعا بين الدليلين وفيه وجه آخر من التاويل وهو ان يكون جلا باقيا على فعليته
كان اصله انا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فيكون فعلا باقيا على فعليته
فلا مدخل للتعريف ولا لمنعه فيه وهذا الثاني هو الذي ذكره الزمخشري في فصل حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه البدل هو على اربعة اضرب بدل الكل من الكل كقوله اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين وبدل البعض من الكل كقولك رأيت قومك اكثرهم وثلثيهم وناسا منهم وصرفت وجوهها
اولها وبدل الاشتمال كقولك سلب زيد ثوبه واعجبني عمرو حسنه وادبه وعلمه ونحو ذلك مما هو منه
او بمنزلته في الملابسة وبدل الغلط كقولك مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك
الى رجل ثم تداركته وهذا لا يكون الا في بديهة الكلام وما لا يصدر عن روية وفطانة فصل
وهو الذي يعتمد بالحديث وانما يذكر الاول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تاكيد وتبيين
لا يكون في الافراد قال سيبويه عقيب ذكر امثلة البدل اراد رأيت اكثر قومك وثلثي قومك

وصرفت وجوه اولها ولكنه تثنى الاسم توكيدا وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه
الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك فصل
والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه انه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل
للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
ومنه بدل الاشتمال قال الشيخ رحمه الله تابع مقصود بالذكر ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد فقولنا
تابع يجمع التوابع كلها وقولنا مقصود بالذكر يفصل الصفة والتاكيد وعطف البيان وقولنا ذكر المتبوع
الى آخره يفصله عن المعطوف فانه لم يذكر للتوطئة وانما كل واحد منهما مستقل بنفسه وهذا الحد انما يكون
شاملا لغير البدل الغلط اذ بدل الغلط لم نذكر ما قبله لتوطئة ولا لتمهيد فان قصدت دخوله في الحد
قلت ذكر المتبوع وليس هو المقصود وانما ذكره النحويون في باب البدل وان كان الاول غلطا والاغلاط
لا يبوب لها لانا كالكلام وقع الثاني وليس بغلط ولما كان حكمه في الاعراب والقصد حكم البدل الذي
ليس بغلط كان اقعد بان يذكر هاهنا وانما لم يذكر حده في اول الباب لانه سنذكره بضبط وتبيين
ابلغ من الحد وللحد فيه اختصار فانه باب ملتبس لم يذكره الا مبسوطا في الفصل الثاني والدليل على
حصرها في اربعة هو انه لا يخلو اما ان يكون مدلوله مدلول الاول اولا فان كان فهو البدل الكل من الكل
وان لم يكن مدلوله مدلول الاول فلا يخلو اما ان يكون بعضا اولا فان كان بعضا فهو بدل البعض من
الكل وان لم يكن بعضا فلا يخلو اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة اولا فان كان بينه وبين الاول
ملابسة فهو بدل الاشتمال وان لم يكن فهو بدل الغلط واختلف في تسمية بدل الاشتمال فقيل لان الاول
مشتمل على الثاني وقيل لان الثاني يشتمل على الاول وليس بمستقيم وقيل لاشتمال المعنى عليه فانك
اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو
البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح فان قيل ان الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت
اعجبني زيد رأسه فالاعجاب بالنسبة الى الرأس مثله في النسبة الى الحسن في اشتمال المعنى عليه فالجواب
ان مثل ذلك لا يعتبر في الاصطلاح في التسمية فكم من مسمى سمي باسم جعل علما عليه لمعنى وهو غير مختص بذلك الاسم
واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان لاشتمال الاول على الثاني لامتنع اعجبني زيد سلطانه
ولو كان لاشتمال الثاني على الاول لامتنع ضرب زيد غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد فصل وليس
بمشروط ان يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بل لك ان تبدل اي النوعين شئت من الآخر
قال الله عز وجل وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله وقال بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة كناصية قال الشيخ هنا بخلاف الصفة والتاكيد
لان الصفة والتاكيد في حكم التتبع فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل
اما ان نقول في حكم تكرير العامل فيظهر الامر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان

نقول على ايلاء العامل الاول ولكن لما كان مقصودا الا الاول كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لوقوع
ما هو اصل وضعف ما هو فرع والبدل اصل لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة وانما لم يحسن ابدال
النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل فهي هو في المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمفضول
من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل
فان كان متصلا به رجع معرفة وان كان منفصلا عنه رجع موصوفا به وهما اتصل به كقولك اعجبني زيد
دابة له وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكر وهو في غير بدل الغلط فاما بدل الغلط فلا يجري فيه
ذلك لفوات المعنى المذكور اذ قد تغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا انهنا مما يدلك على ان بدل الغلط
عندهم مطرح فصل ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول رأيته
زيدا ومررت به زيد وصرفت وجوهها اولها ولا تقول في المسكين كان الامر ولا عليك الكريم
المعول والمضمر من المظهر نحو قولك رأيت زيدا اياه ومررت بزيد به والمضمر من المضمر
كقولك رأيتك اياك ومررت بك بك قال الشيخ قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه
لانه يجوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب ان كان بدل الاشتمال فتقول اعجبتني علمك
واعجبتك علمي ومن جوزه في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض لانه في معنى بدل الاشتمال
لانك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لعلمك فكذلك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك
في قولك اعجبتني وجهك فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض وانما امتنع في بدل
الظاهر من المضمر لان الاول اخص من الثاني والمقصود من البدل البيان والضمير اعرف الاشياء
اذا كان اعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير
المتكلم والمخاطب فجاز فيه ما لم يجز فيهما فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم
ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف منها وكان ذلك في النكرة اولى فالجواب انما جوزناه لاشعار
صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم فان قيل
جوزوه بشرط الصفة قلنا لو جوزناه لادى الى ان يوصف المضمر لان البدل هو المبدل منه اذا كان
بدل الكل من الكل واذا كان كذلك فكانا وصفنا الاول المضمر اذا وصفنا الثاني فافترقا وشاهد
بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
واما بدل المضمر من المظهر فجائز على كل حال لان الثاني هو المقصود وهو اعرف من الاول واما المضمر من المضمر
فجائز لما فيه من التاكيد كقولك رأيتك اياك والاحسن في مثل هذا ان يجعل تاكيدا لا بدلا عطف
البيان هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة
من الغريبة اذا ترجمت بها وذلك نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر
اراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه
بالشهرة دونها فصل والذي يفصله لك من البدل شيئان احدهما قول المرار انا ابن التارك

البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا لان بشرا لو جعل بدلا من البكري والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا على بشر والثاني ان الاول ههنا هو مما يمتنع الحديث وورود الثاني من اجل ان يوضح امره والبدل على خلاف ذلك اذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والاول كالبساط لذكره

قال الشيخ ويقال ايضا تابع غير صفة اتى به لبيان الاول والذي يفصله من البدل امران احدهما قول المرار وهذا الاستشهاد انما اورده من يلتزم الامتناع في الضارب زيد فاما من يجوزه فلا يرد شاهدا الا انه يلتزمه واما من لم يجوزه فله ان يقول ليس حكم التابع كحكم الاصل ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الاصل الا ترى انا متفقون على جواز كل شاة وسخلتها بدرهم ولو قلت كل سخلتها بدرهم لم يجز وتقول رب رجل وغلامه ولو قلت رب غلامه لم يجز فعلى هذا لا يلزم من امتناع التارك بشر تصريحا امتناع التارك بشرا تقديرا وجوابه ان يقال ليس البدل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع لان البدل في حكم التكرير في جميع امثلته والمعطوف وان كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع فاذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل

العطف بالحرف قال صاحب الكتاب هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت او جررت بتوسط الحرف بين الاسمين تشركهما في اعراب واحد والحروف العاطفة تذكر في مكانها ان شاء الله

فصل والمضمر منفصله بمنزلة المظهر يعطف ويعطف عليه تقول جاءني زيد وانت ودعوت عمروا واياك وما جاءني الا انت وزيد وما رأيت الا اياك وعمروا واما متصله فلا يتأتى ان يعطف ويعطف عليه خلا انه يشترط في مرفوعه ان يؤكد بالمنفصل تقول ذهبت انت وزيد وذهبوا هم وقومك وخرجنا نحن وبنو تميم وقال الله عز وجل فاذهب انت وربك وقول عمر بن ابي ربيعة

قلت اذ اقبلت وزهر تهادى ٥ كنعاج الملا تعسفن رملا

من ضرورات الشعر وتقول في المنصوب ضربتك وزيدا ولا يقال مررت به وزيد ولكن تعاد الجار وقراءة حمزة والارحام ليست بالقوية

قال الشيخ حده تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ثم العطف يطلق باعتبارين احدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص والاخر على نفس المعطوف وقوله العطف الظاهر انه المعطوف لانه تفصيل لما تقدم من قوله تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف فهو تفصيل التوابع فيجب ان يكون للمعطوف ثم المعطوف عليه لا يخلو اما ان يكون ظاهرا او مضمرا متصلا او مضمرا منفصلا فان كان ظاهرا لم يخل المعطوف من الثلاثة ايضا فيكون ثلثة في ثلثة تسعة فان كان الاول ظاهرا والثاني ظاهرا جاز العطف مطلقا وان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز عطفه ايضا ولا يكون الا في المرفوع والمنصوب اذ ليس في المجرور منفصل وان كان الثاني متصلا تعذر عطفه اذ لا يتصل بحروف العطف فان قصد اليه وجب اعادة العامل ليتصل به ان كان مما يمكن فهذه ثلثة اقسام وان كان الاول مضمرا منفصلا وكان الثاني ظاهرا جاز عطفه ولا يكون ذلك في المجرور لما ذكرنا وان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز ايضا وان كان الثاني مضمرا متصلا لم يجز عطفه البتة لانه لا يتصل بحرف العطف ولا يمكن التحيل اليه لانه اذا اعيد الاول وجب ايضا الانفصال فهذه ثلثة اقسام وان كان الاول مضمرا متصلا وكان الثاني ظاهرا لم يخل الاول من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان مرفوعا لم يعطف عليه الا بعد تاكيد بمنفصل على الفصيح وان كان مجرورا لم يعطف عليه الا باعادة الخافض وان كان منصوبا عطف عليه من غير شريطة وان كان الثاني مضمرا منفصلا كان حكمه في الرفع بالتاكيد وفي النصب بغير شريطة ولا يقع في المجرور فان كان الثاني ضميرا متصلا تعذر عطفه الا باعادة العامل على ما ذكر في غيره فهذه ثلثة اقسام فصارت الجملة تسعة وعلة امتناع العطف على المرفوع الا بشرط التاكيد بالمنفصل او ما يقوم مقام المنفصل انه في حكم الجزء وهم لا يعطفون على الجزء فاتوا في الصورة بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظا واما المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار لان المجرور اذا كان مضمرا اشتد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع وان لم يكن له مضمر منفصل فيفعل فيه كما يفعل في المرفوع فاعادوا العامل الاول ليكون في حكم الاستقلال ومنهم من قال المضاف اليه اذا كان مضمرا صار بمنزلة التنوين فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف اليه وبيان كونه مشبها للتنوين انه لا يستقل معه كلاما كما ان التنوين لا يستقل مع المنون كلاما فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على المضاف اليه واختيرت هذه العلة لانه يرد على الاول الزام تجويز مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف انه يجوز ان يقال مررت بك انت فيلزم ان يكون مصححا العطف المجرور كما كان مصححا لعطف المرفوع فيجيب هؤلاء بان المجرور اشد اتصالا لان المرفوع مع عامله مستغن والمضاف مع المضاف اليه غير مستغن فلما اشتد اتصاله اكثر من الفاعل خولف بينه وبينه في العطف ولو قيل انه لا يلزم لم يكن بعيدا وذلك من وجهين احدهما ان قولك مررت بك انت يخالف القياس فلا يلزم من مخالفة القياس لغرض مخالفته في كل موضع والثاني سلمنا انه غير مخالف القياس ولكن ثم مانع ههنا وهو انهم لو قالوا مررت بك انت وزيد لكانت ههنا مخالفة لفظية ومعنوية وفي قولك مررت بك انت ليس فيه الا مخالفة التقدير ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير الا ترى ان بعضهم يقول انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون فهذا جواب من تمسك بالوجه الاول الذي يجعله كالفاعل ولا يجعله كالتنوين

قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المبني وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل

قال الشيخ حد المبني وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثل الاعراب ثم اخذ يتكلم في سبب البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب على ما تقدم قال وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له بوجه قريب او بعيد بتضمن معناه نحو اين وامس او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال ومشاكلته للواقع موقعه كفجار وفساق او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه كقوله عز وعلا من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن قرأهما

بالفتح وقول قيس بن الخطيم رفاعة لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
وقول النابغة على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح والشيب وازع
ثم ماله مناسبة ولم يقل مشابهة لان بعض المبنيات ليس مشابها لما لا تمكن له كالمضاف الى المبني
وكباب فجار وفساق على ما سيأتي في مكانه فقال ما لا يمكن له ليدخل الحرف والفعل الماضي والامر
ولو قال مناسبة الحرف لورد عليه نزال وفجار واشباههما فانها لم تشبه الحرف ولذلك عدل الى
ما يدخل فيه الفعل ثم اخذ في تفصيل المناسبة فقال بتضمن معناه نحو اين وامس فيتضمن اين معنى
همزة الاستفهام وامس يتضمن لام التعريف على مذهب اهل الحجاز على ما سيأتي في موضعه او شبهه
كالمبهمات اشبهت المبهمات الحروف لاحتياجها الى ما ينضم اليها من لفظ او قرينة وكذلك المضمرات
او وقوعه موقعه كنزال يعني وقوعه موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه يعني مشاكلته لنزال
وسيأتي او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم يعني وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف
مثل قولك يا زيد وشبهه او اضافته اليه يعني الى ما اشبهه لانه اما ان يعني الى ما اشبهه او الى
ما لا يمكن له فان حملناه على الاول ورد علينا على حين عاتبت فانه مضاف الى ما لا تمكن له
وهو القسم الثاني وان حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فانه مضاف الى ما اشبهه يعني
ما اشبه ما لا يمكن له فكان الاولى ان يقول او اضافته اليه او الى ما اشبهه ولعله اراد او
اضافته الى ما اشبهه لتقدم ذكره وتؤخذ اضافته الى ما لا تمكن له من طريق الاولى قال
والبناء على السكون هو القياس والعدول عنه الى الحركة لاحد ثلثة اسباب للهرب من
التقاء الساكنين في نحو هؤلاء ولئلا يبتدأ بساكن لفظا او حكما كالكافين التي بمعنى مثل
والتي هي ضمير ولعروض البناء وذلك في نحو يا حكم ولا رجل في الدار ومن قبل ومن بعد
وخمسة عشر وسكون البناء يسمى وقفا وحركاته ضما وفتحا وكسرا وانا اسوق اليك
عامة ما بنته العرب من الاسماء الا ما عسى يشذ منها او قد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة
ابواب هي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات
والمركبات والكنايات وبعض الظروف لانه اخف ولا يعدل عن الاخف الى الاثقل
الا لمعارض فقال والمعارض ثلثة اسباب الهرب من التقاء الساكنين وهو ظاهر ولئلا يبتدأ
بالساكن لفظا او حكما فاللفظ يعني به كاف التشبيه لانها يصح تقديمها اول الكلام كقولك كزيد
اخوك فلو لم تبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن وهو متعذر وقوله حكما يعني كاف
الضمير نحو قولك اكرمتك فان الكاف ثم مستقل والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتأخير
فهي في حكم ما يصح تقديمه وانما عرض له معارض يمنع من تقديمه فهذا معنى قوله حكما ولعروض
البناء يعني ان يكون الاسم معربا وانما يعرض البناء في موضع لعارض فيبنى على حركة تشبيها
له بالمعربات المضمرات هي على ضربين متصل ومنفصل فالمتصل ما لا ينفك عن

اتصاله بكلمة كقولك اخوك وضربك ومر بك وهو على ضربين بارز ومستتر فالبارز ما لفظ
به كالكاف في اخوك قال الشيخ حد المضمر بانه ما كان لمتكلم او مخاطب وغايب بقرينة
فان اعترض عليه بان في الحد او فالجواب ان الغرض التعريف فاذا حصل باي طريق
كان فهو المقصود وقد يقال انما يقصد الحد في اصطلاح الحدود في ان الحد لا بد له من فصل
يجمع جملة انواعه ويوجد فيها دون غيرها قيل المضمر ما وضع لمدلوله بقرينة غير الاشارة الا انه
يبقى فيه ابهام بجمليته وفي ذلك تنبيه للتفصيل الذي فيه وكل جيد وقوله والمستتر ما
نوي كالذي في زيد ضرب والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده كقولك هو وانت فصل
ولكل من المتكلم والمخاطب والغايب مذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه ضمير متصل
ومنفصل في احوال الاعراب ما خلا حال الجر فانه لا منفصل لها تقول في مرفوع المتصل
ضربت وضربنا وضربت الى ضربتن وزيد ضرب الى ضربن وفي منصوبه ضربني ضربنا
وضربك الى ضربكن وضربه الى ضربهن وفي مجروره غلامي غلامنا وغلامك الى غلامكن
وغلامه الى غلامهن وتقول في مرفوع المنفصل انا نحن انت الى انتن وهو
الى هن وفي منصوبه اياي وايانا واياك الى اياكن واياه الى اياهن قال الشيخ
لا يخلو اما ان يكون الدال على الفاعل الفعل نفسه من غير تقدير او يقدر مضمر غير الفعل فان كان لفظ
الفعل هو الدال فهو فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى ان يضرب ليس فعليته باولى من اسميته
لانه كما دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شيء آخر وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان
فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وهما متضادان وهو فاسد والآخر الاطباق على
ان الجملة مركبة من لفظين منطوق بهما او مقدرين منسوب احدهما الى الآخر وعلى هذا لا يكون
الا على لفظ الفعل اذ لا تقدير عندكم فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمر مقدر فيجب ان يكون محذوفا
وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف والا لزم ان يكون كالمفعول والجواب ان الفاعل علم
من لغتهم انهم لا يحذفونه والمفعول علم من لغتهم انهم يحذفونه وقد يطرأ في المفعول المحذوف
ما يجعله في حكم الموجود وقد يطرأ على الفاعل ما يستغنى عن التلفظ به مثال المفعول المذكور
قوله وفيها ما تشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد له من ضمير عايد على الموصول ومثال
الفاعل المذكور ان يكون بعد تقدم الذكر وكون الفعل الماضي لواحد مذكرا ومؤنثا وكونه
مضارعا متكلما مطلقا او لغايب مفرد او لمخاطب وكونه امرا لمخاطب مذكر فهذه كلها قراين استغني لاجلها
عن التلفظ بالفاظ تدل على الفاعل والتزم الحذف فيها كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع ولكن
لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف
في كل موضع لما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عبر عند عدم التلفظ به بانه موجود
والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله فيها ما تشتهي الانفس واله

احد مما فاعلا والآخر مفعولا نثبت ان مذهب التقدير هو الصحيح والذي يدل عليه من حيث اللغة علمنا
بان كل قسم من اقسام الضماير للمخاطب خمسة كانت وبابه واياك وبابه وضربت وبابه وضربك وبابه
فلو لم يجعل المضمر مقدرا حين تقول زيد ضرب وهند ضربت وضربا وضربوا وضربن لم تكن خمسة
لان ضرب في المذكر هو ضرب في المؤنث فلو كان الدال هو الفعل لم يكن مختلفة ولم يعد الا واحدا فلمن
قلت تاء التانيث لازمة في احدهما صدرت باعتباره فليس بمستقيم لأن تاء التانيث لا مدخل
لها في الضماير والدليل عليه انا حينا لا يعد ضربا وضربتا جميعا الا قسما واحدا وعلى ذكرتما قسمان
وهو فاسد فصل والحروف التي تتصل باياه من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على
احوال المرجوع اليه وكذلك التاء في انت ونحوها في أخواته ولا محل لهذه اللواحق
من الاعراب انما هي علامات كالتنوين وتاء التانيث وياء النسب ومما حكاه الخليل
عن بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشوابّ مما لا يعمل عليه اختلف الناس
في اياك ونحوها فقايل بما ذكره وهم المتاخرون وقيل أن ايا اسم أضيف الى ما بعده كاصناف
بعض وكل وهو مذهب المبرد وقال بعضهم ايا اسم مضمر أضيف الى الكاف ولا يعرف اسم مضمر اضيف
الى الكاف غيره وهو مذهب الخليل ومنهم من قال ايا اسم ظاهر اضيف الى الكاف وهو مذهب
الزجاج وشبه قول المبرد ومنهم من قال ايا عمدة والكاف هو المضمر وهو مذهب الكوفيين ومنهم
من يقول اياك بكماله هو المضمر والصحيح هو الاول والدليل عليه انها الفاظ اتصلت مبنية لما
لفظة واحدة تبين بها من يرجع اليه الضمير فيجب ان تكون حروفا كالتاء في انت وسائر المضمرات
لوجهين احدهما انها اشبهت الحروف في احتياجها الى غيرها كاحتياج الحروف الى غيرها والثاني
انها لم يوجد فيها سبب الاعراب فان السبب هو اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة وهذه صيغها
مختلفة فيقوم اختلاف الصيغ مقام الاعراب فلم يوجد فيها سبب الاعراب فصل
ولان المتصل اخصر لم يسوغوا تركه الى المنفصل الا عند تعذر الوصل فلا تقول ضرب انت
ولا هو ولا ضربت اياك الا ما شذ من قول حميد الارقط اليك حتى بلغت اياكا وقول بعض
اللصوص كانا يوم قرى انما نقتل ايانا وتقول هو ضارب الكريم انت وان الذاهبين
نحن وما قطر الفارس الا انا وجاء عبد الله وانت واياك اكرمت الا ما انشد ثعلب

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ... الا يجاورنا الاك ديار

قال الشيخ تقدم ان المضمر متصل ومنفصل فالمنفصل لا يصار اليه الا عند تعذر المتصل لان
المتصل اخصر ويتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك ان يتقدم على عامله فلا يمكن
اتصاله مع تقدمه او يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله للفصل او لا يذكر
له عامل لفظي فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به ولذلك لم يقع المجرور الا متصلا لتعذر ما
ذكر فيه لانه لا بد من اللفظ بالجار المتقدم على المجرور فتعذر جميع ما تقدم من مجوزات الانفصا
ل فوجب ان لا يكون الا متصلا فمثال ما يتقدم قولك اياك اكرمت وضربت ومثال ما يفصل بينه وبينه
قولك ما قطر الفارس الا انا وجاء عبد الله وانت ومثال ما لا يذكر له عامل لفظي هو ضارب الكريم
انت وقد جاء المتصل في الموضع الذي تعذر هو فيه للضرورة وجاء المنفصل في الموضع الذي لم يتعذر
فيه المتصل فالاول مثل قولك الاك ديار والثاني مثل قوله حتى بلغت اياكا وقوله انما نقتل ايانا
اورده على انه وضع المنفصل موضع المتصل والقياس ان يقال في مثله نقتل نفسنا فاذ لم يضع ايانا
الا موضع النفس ولكنه نظر الى القياس الاصلي المطرح وهو ان القياس ان يقال نقتلنا فكانه وضع
ايانا موضع ذلك الضمير فصل واذا التقى ضميران في نحو قولهم الدرهم اعطيتكه والدرهم
اعطيتكموه والدرهم زيد معطيكه وعجبت من ضربكه جاز ان يتصلا كما ترى وان ينفصل الثاني
كقولك اعطيتك اياه وكذلك اخواته وينبغي اذا اتصلا ان تقدم منهما ما للمتكلم على غيره وما للمخاطب
على الغايب فتقول اعطانيك واعطانيه زيد والدرهم اعطاكه زيد وقال الله تعالى انلزمكموها
واذا انفصل الثاني لم تراع هذا الترتيب فقلت اعطاه اياك واعطاك اياي وقد جاء في الغايبين
اعطاهاه واعطاهوها ومنه قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
وهو قليل والكثير اعطاها اياه واعطاه اياها والاختيار في ضمير خبر كان واخواتها الانفصا
ل كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا ... عن العهد والانسان قد يتغير
وقوله ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه غريبا ... ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا
وعن بعض العرب عليه رجلا ليسني وقال اذ ذهب القوم الكرام ليسي ... عدد تقوى كعديد الطيس
قال الشيخ يعني ليس الاول منهما مرفوعا وتمثيله يرشد اليه والا ورد عليه ضربتك فانهما لا يا
الا متصلين قوله جاز في الثاني الاتصال والانفصال فالاتصال لامكانه والانفصال للبعد
وتشبيهه بالمتعذر لاداية الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل قولك اعطيتكه واذا جاء متصلين فحكمهما
ما ذكر من تقديم المتكلم على اخويه وتقديم المخاطب على الغايب تقديما للاهم فالاهم واذا انفصل
الثاني لم يراع هذا الترتيب المذكور لان المنفصل كالظاهر في الاستبداد بنفسه فلم يلزم فيه ما لزم في
المتصل الا ان يكونا في غايبين فان الاختيار في الثاني الانفصال لكراهة اجتماع الالفاظ المتماثلة وقد
جاء متصلا شاذا في قوله لضغمهماها واستشهد بالبيت ومعناه ان نفسه طابت لاصابة الشر من اجل
ان هذين القاصدين له بالشر اصابتهما مثلهما وفي البيت اشكال فان الضغم عبارة عن الشر فاذا
قدرنا مضافها الى المفعول وهو الظاهر وجب ان يكون ضميرها فاعلا في المعنى فلا يستقيم لوجهين
احدهما انها كينت من ضماير الرفع والآخر ان ضمير الفاعل لا ياتي بعد ضمير المفعول ابدا فالوجه
ان الضغم بمعنى الاصابة اضيف الى الفاعل الذي هو ضمير التثنية ثم ذكر بعده ذلك المفعول وكانه
قال لاصابة هذين الشر التي عبر عنها بالضغمة اولا قال والاختيار في ضمير خبر كان و
اخواتها الانفصال وان كان الاول مرفوعا لان خبر كان هو خبر المبتداء في المعنى فكما ان خبر

المبتداء لا يكون الا منفصلا فكذلك خبر كان والآخران كان ضعفت عن باب الافعال نقصت عن
اتصال ضميرين كما قصرت ان واخواتها ووجه ضعفها ان المنصوب فيها ليس مفعولا في المعنى وايضا
فان اكثر الناس على انها لا دلالة لها على الحدث فصل والضمير المستتر يكون لازما وغير
لازم فاللازم في اربعة افعال افعل ونفعل للمخاطب وافعل ونفعل وغير اللازم في فعل الواحد
الغائب في الغائب وفي الصفات ومعنى اللزوم فيه ان اسناد هذه الافعال اليه خاصة لا تسند
البتة الى مظهر ولا الى مضمر بارز ونحو فعل ويفعل يسند اليه والى غيره في قولك عمرو قام وقام
غلامه وما قام الا هو ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة في نحو قولك زيد ضارب لانك تسنده
الى المظهر ايضا في قولك زيد ضارب غلامه والى المضمر البارز في قولك هند زيد ضاربته هي والهندان
الزيدان ضاربتهما هما ونحو ذلك مما اجريتها فيه على غير من هي له قال الشيخ يعني بقوله اللازم ان
الفاعل لا يكون الا مضمرا متصلا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا والدليل على انه لم يرد باللزوم الا المتصل
مستكنا كان او بارزا انه مثل بما يصح ان يكون فيه بارزا مثل نفعل وتفعل للمخاطب لانك تقول
افعلا وتفعلون تدل على انه لم يرد المستكن خاصة كما وقع في بعض النسخ والدليل على انه لم يرد المنفصل
ان جميع امثلته في اللازم لا يستقيم ان يكون فيها المنفصل وايضا فانه مثل في غير اللازم بالمنفصل
بقولنا ما قام الا هو وقوله تفعل للمخاطب احترازا من تفعل للغائبة فانه لا يكون لازما وهو يتكلم
في اللازم وانما لم يقع الفاعل في هذه المواضع الا مضمرا من جهة انها الفاظ موضوعة بقرينة لانه
للمتكلم والمخاطب وهو موضع المضمر الا ترى ان المتكلم لا يقول عن نفسه الا انا وشبهه ولا يقول للمخاطب الا
انت وشبهه فلو وقع موضعها غير مضمر لاختل وضع باب المضمرات وغير اللازم في موضعين احدهما فعل
الواحد الغائب وفي الصفات لان فعل الغائب الواحد والصفات فيه يكون مضمرا بقرينة تقدم وتفقد
فان ثبتت وجب الاضمار والا وجب الاظهار ولذلك جاء الوجهان بخلاف الافعال الاول فان قرائنها
لازمة فلم يقع فاعلها الا مضمرا فلذلك كان لازما ثم لم يكن لازما ههنا ومن غير اللازم ما يستكن في
الصفات لما ذكرناه من انه كفعل الغائب باعتبار قرينة يجوز الخلو عنها فلذلك جاء فيه الوجهان
فاذا اجريت الصفة على غير من هي له جاء ضمير الفاعل منفصلا ولا يكون متصلا ويكون ذلك في الاخبار
والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام فمثال الاخبار قولك هند زيد ضاربته
هي ومثال الصفات مررت برجل ضاربه انا ومثال الاحوال ركبت الفرس طاردة انا ومثال
الموصولات بالالف واللام زيد الفرس الراكبة هو وله علتان احدهما ان اسماء الفاعلين تنقص في
القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمائر ما ليست بجارية عليه مع قوتها تحمل هذه مع ضعفها
والثانية ان الافعال يتصل في اكثرها صيغ الضمائر التي يعرف بها من هي له لان اكثرها بارزة
واما اسماء الفاعلين فلا يتصل بها مضمر بارز وانما يكون مستترا فلا يلزم من تحمل الافعال هذه
الضمائر مع وجودها بارزة في الاكثر تحمل اسماء الفاعلين هذه الضمائر مع عدمها فان قيل

اسماء الفاعلين وان لم تبرز ضمائرها فالحروف التي فيها تبين من هي له لفظا كما تبينه الضمائر
نفسها فانك اذا قلت ضاربان علم انه للمثنى كما يعلم بيضربان وان اختلفت الالفان وكذلك ضاربون مثل
يضربون واذا حصلت الدلالة فلا فرق بين ان يكون ضميرا او غير ضمير والجواب من وجهين احدهما
انه هنا وان وجد في آحاد الصور فهو مفقود في اكثرها الا ترى الى ضربت وضربت وشبههما اسم الفاعل
ضارب وان اختلفت الضمائر فقد تحقق في كثير من الصور الدلالة في الافعال دون الصفات والثاني
لو سلمنا ان ذلك في كل الصفات لكانت هذه الحروف في الصفات قراين وهي في الافعال
انفس الضمائر فلا يلزم من الاستغناء بما دل على الشيء نفسه بوضعه الاستغناء بما دل عليه
بقرينة لحصول الفرق بينهما فصل ويتوسط بين المبتداء وخبره قبل دخول العوامل
اللفظية وبعده اذا كان الخبر معرفة ومضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل
من كذا احد الضمائر المرفوعة المنفصلة ليؤذن من اول الامر بانه خبر لا نعت وليفيد ضربا من التوكيد
ويسميه البصريون فصلا والكوفيون عمادا وذلك في قولك زيد هو المنطلق وزيد هو افضل
من عمرو وقال الله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك وقال كنت انت الرقيب عليهم
وقال ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وقال ان ترن انا اقل منك
مالا وتدخل عليه لام الابتداء تقول ان كان زيد لهو الظريف وان كنا لنحن الصالحون
وكثير من العرب يجعلونه مبتداء وما بعده مبنيا عليه عن رؤبة انه كان يقول اظن زيدا هو خير
منك ويقرؤون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقل منك مالا قال رضي الله
عنه شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط وشرط ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس الا اذا كان
الخبر معرفة لانه اذا قال زيد منطلق لا يلتبس بانه نعت ولم يشترط في المبتداء ان يكون معرفة لانه لا يكون
الا معرفة وما وقع نكرة بتاويل لا يقع خبره معرفة وقد قيد الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص بان يكون
المبتداء معرفة وقوله في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا انما عنى افعل من كذا
فلذلك مثل به فعلى هذا لا يجوز ان تقول زيد هو غلام رجل وان كان ممتنعا دخول حرف التعريف عليه
والفرق بينهما ان افعل من كذا يشبه المعرفة شبها قويا من حيث المعنى حتى ان معنى قولك افضل من كذا
الافضل باعتبار فضيلة معهودة ولذلك تام مقامه وليس غلام رجل كذلك فاذا انما امتنع
دخول حرف التعريف عليه من جهة ان الاضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما
بخلاف افضل منك قال وهذه الضمائر لا تخلو اما ان يكون لها موضع من الاعراب او لا
باطل ان لا يكون لها موضع من الاعراب لانها كلها في التركيبات لها موضع من الاعراب فتعين
ان يكون لها موضع فاذا كان لها موضع فلا يخلو من ان يكون رفعا او نصبا او جرا ولا عامل
لواحد منها وانما قلنا ان لها موضعا من الاعراب لانها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات
اما النصب والجر فغير مستقيم لان لفظه لفظ المرفوع واما الرفع فلا يستقيم لان عوامل الرفع

اللفظية كلها منتفية والعامل المعنوي لا يصح لأنه لو كان مبتدأ لارتفع ما بعده وأنت تقول كان زيد هو المنطلق ولا يستقيم أن يكون حرفا لأن الحروف تلزم طريقة واحدة وهنا تتغير باعتبار من هو له بالتكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهذه أحكام الضمائر فدل على أنه ليس من قبيل الحروف وقد أجيب عن ذلك بأن تغيره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحرف في أولئك الأخير تقول أولئك وأولئكما وأولئكم ونحوه حرف باتفاق وأجيب عنه بأن حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب وهنا يتغير باعتبار المضمرات اعتذر عنه بأن مثله قد جاء في إياه وإياها وإياك وإيانا في الخطاب وغير الخطاب وهي حروف على المذهب الصحيح وأجيب عنه بأن هذه على هذا المذهب إنما جيء بها حروفا لتبيين صاحب المضمر الذي هو إيا وإنما حرف جيء به غير مبين مختلف كاختلاف الضمائر فليس معهود في اللغة فالصحيح إذن أنها ضمائر وموضعها على حسب ما قبلها توكيدا فإن كان مرفوعا فهو واضح وإن كان منصوبا كان لفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب ولا يبعد أن يؤكد المنصوب بالضمائر المرفوعة بدليل قولهم ضربتني أنا وضربتنا نحن وقوله وتدخل عليه لام الابتداء فيه تسامح لأن الاصطلاح في هذه اللام أن تسمى الفارقة لأنها تفرق بين إن المخففة والنافية ولكنه سماها لام الابتداء وإن كانت لازمة فارقة نظرا إلى أصلها لأن أصلها الابتداء وتسمية أهل البصرة له فصلا أقرب إلى الاصطلاح لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلا أحرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا إلى أن السامع أو المتكلم وهما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي إلى معناها وكانت تسمية البصريين أظهر فصل

ويقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحو قولك هو زيد منطلق أي الشأن والحديث زيد منطلق ومنه قوله عز وجل قل هو الله أحد ويتصل بارزا في قولك ظننته زيد قائم وحسبته قام أخوك وأنه أمة الله ذاهبة وإنه من يأته نأته وفي التنزيل وأنه لما قام عبد الله ومستكنا في قولهم ليس خلق الله مثله وكان زيد ذاهب وكان أنت خير منه وكاد تزيغ قلوب فريق منهم ويجيء مؤنثا إذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار وقوله أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل وقال على أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يعني

قال الشيخ تسمية البصريين أقرب لأنهم سموه باعتبار معناه لأن معناه الشأن والقصة والكوفيون لا يخالفون في أن معناه ذلك وإنما سموه باسم آخر ملازم له وهو كونه عائدا على غير مذكور ولا لكن على ما يفسره ثانيا فتسميته باسم معناه أولى ولا يخالف البصريون في أنه مجهول ولا يخالف الكوفيون في أنه يفسر بالجملة وإنما وقع أولا لأنه لو وقع آخرا عاد على ما تقدم ولم يحتج إلى تفسير فيخرج عما نحن فيه ولا يكون إلا في الموضع الذي يقع فيه الجملة لأن شرطه أن يفسر بالجملة

وإنما وضعوا ليعظموا القصة المذكورة بعده لأن الشيء إذا ذكر مبهما ثم فسر كان أوقع في النفس من ذكره مفسرا أولا وإنما لم يأتوا بالشأن الذي هو المظهر موضع المضمر لأن المضمر أبهم من المظهر ويكون متصلا ومنفصلا فالمنفصل يجب أن يكون مرفوعا بالابتداء غائبا أما كونه غائبا فواضح وأما كونه مرفوعا فلأنه لو كان منصوبا أو مرفوعا بغير الابتداء لم يكن له بد من عامل ولو كان له عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال فإذا لا يكون الا منفصلا عند عدم العوامل وإذا عدمت العوامل وجب الرفع على الابتداء ويكون متصلا في كل موضع كان ثم عامل في الجملة فالعامل لا يخلو إما أن يكون ناصبا أو رافعا فإن كان ناصبا وجب أن يكون متصلا بارزا أما اتصاله فلتقدم عامل يتصل به وأما بروزه فلأن ضمائر النصب لا تكون إلا بارزة كقولك إنه زيد قائم ولا يجوز في سعة الكلام أن زيد قائم لأنه ضمير منصوب فلا يجوز أن يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لأن الحرف لا يستتر فيه و فرق بين المحذوف والمستتر فإن كان العامل رافعا وجب أن يكون مستترا لأنه ضمير مرفوع لغائب مفرد فيجب أن يكون مستترا قياسا على سائر الضمائر مثله فقولك كان زيد منطلق فلو أبرزته لم يجز لأن الضمير المستتر لا يظهر ويكون مؤنثا إذا كان في الكلام مؤنث فكأنهم قصدوا المطابقة وإلا فالمعنى سواء مذكرا كان أو مؤنثا قال الله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب وقال أولم يكن لهم آية على قراءة ابن عامر وأما على قراءة الجماعة فليس من هذا الفصل أصلا لأن آية خبرها وأن يعلمه اسمها وليس أيضا من الحكم الآخر وهو التأنيث لأجل الآية لأن قراءتهم بالياء ولا يتحتم قراءة ابن عامر على هذا التأويل بل يجوز أن يكون التأنيث لأجل آية ويكون الخبر لهم لأن يعلمه لئلا يؤدي إلى أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ويكون أن يعلمه بدلا من آية أو مبتدأ ثانيا خبره محذوف على جهة التفسير لأن التقدير هو أن يعلمه وإنما حمل النحويون قراءة ابن عامر على هذا الوجه لما يلزمهم من تعسف ما في أن يعلمه لأنهم في حمله بين بعيد ومتعذر أما المتعذر فهو أن يكون خبرا وأما البعيد فهو أن يكون بدلا أو تفسيرا ومثل هذا الإبدال قليل والإضمار والتفسير على خلاف القياس وقوله كاد تزيغ قلوب فريق منهم لأنه لا يستقيم أن يكون من باب قاما وقعد الزيدان لأنك إن جعلت قلوب فاعلا لتزيغ وجب أن يكون في كاد ضمير القلوب وضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون إلا مستترا بالتاء وإما بارزا بالنون فكان يجب أن يكون كادت أو كدن و إن جعلت قلوب فاعلا لكاد كنت مؤخرا الاسم عن خبرها وهو خلاف وضعها فوجب أن يكون في كاد ضمير الشأن والجملة بعده مفسرة له فصل

والضمير في قولهم ربه رجلا نكرة مبهم يرمى به من غير قصد إلى مضمر له ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك عشرون درهما ونحوه في الإبهام والتفسير الضمير في نعم رجلا قال الشيخ اختلف الناس في هذا الضمير فالبصريون يفردون في جميع وجوهه فيقولون ربه رجلا وربه امرأة والكوفيون يقولون ربه رجلا وربها امرأة وربهم رجالا وربهن

البصريين هو الجاري على القياس لأنه مضمر مبهم فيجب أن يتخذ في جميع وجوهه قياسا على الضمير في نعم وبيان أنه مبهم هو ان وضع رب لا تدخل الا على النكرات فوجب ان يكون هذا الضمير مبهما لئلا يؤدي الى فوات وضعها واذا وجب ان يكون مبهما وجب ان يكون مفردا على ما تقرر في نعم والكوفيون اما ان يقولوا ليس بمبهم فيخالفوا وضع رب واما ان يقولوا هو مبهم فيخالفوا وضع المبهمات فاذن المذهب ما صار اليه البصريون وانما لم يوصف لامرين احدهما ان الصفة انما تكون بعد معرفة الذات والذات مبهمة وجب تفسيرها بما يدل عليها ثم يكون الصفة لذلك التفسير فيحصل المقصود من الصفة بوصفنا التفسير والثاني انه لما كان صورته صورة الضماير حمل على الضماير في انها لا توصف وان لم يكن فيه عين المانع من الصفة في المضمر لان الشيء قد يحمل على غيره لشبه بغير المعنى الذي كان لاجله الحكم الاصلي ومثاله ان العرب تقول اكرم واصله أأكرم هذا معلوم وعلته واضحة فحذفوا الهمزة الثانية كراهة اجتماع الهمزتين ثم اجروا نكرم وتكرم ويكرم مجرى اكرم في ذلك الحكم وهو حذف الهمزة وان لم يكن فيه تلك العلة وهو اجتماع الهمزتين ولكنهم اجروه مجراه لشبه آخر وهو كونه فعلا مضارعا مثله

فصل واذا كني عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى فالشائع ان يقال لولا انت ولولا انا وعسيت وعسيت قال الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين وقال فهل عسيتم وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاي وعساك وعساني

قال يزيد بن ام الحكم
وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... باجرامه من قلة النيق منهوي

وقال
اومت بكفيها من الهودج ... لولاك هذا العام لم احجج

وقال
تقول بنتي قد أنى اناكا ... يا ابتا علك او عساكا

وقال
ولي نفس اقول لها اذا ما ... تنازعني لعلي او عساني

واختلف في ذلك فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس ان الكاف والياء بعد لولا في موضع الجر وان للولا مع المكني حالا ليس له مع المظهر كما ان للدن مع غدوة حالا ليس له مع غيرها وهما بعد عسى في محل النصب بمنزلتهما في قولك لعلك ولعلي ومذهب الاخفش انهما في الموضعين في محل الرفع وان الرفع في لولا محمول على الجر وفي عسى على النصب كما حمل الجر على الرفع في قولهم ما انا كانت والنصب على الجر في مواضع قال الشيخ القياس ان يأتي بالضماير فيهما على قياس الضماير وهو ان يقع بعد لولا الضمير المنفصل المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع وقد روى الثقات عن العرب وقوع صور الضماير المجرورة بعد لولا وصور المنصوبة بعد عسى وقد اختلف في توجيه هذا المذهب القليل عن العرب فقال سيبويه الضماير بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب قال الاخفش لولا وعسى على ما كانا فالضمير بعد لولا وان كان صورته صورة الجر في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على المجرور والضمير بعد عسى في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على المنصوب وجه سيبويه انه يقول هذه المسائل اما ان يكون التغيير فيها في الكلمة الواقعة قبلها او فيها نفسها باطل ان يكون التغيير فيها نفسها فوجب ان يكون التغيير فيما قبلها وبيانه انه لا ينبغي ان يكون التغيير فيها نفسها انا اذا جعلناها متغيرة كانت تغيرات كثيرة تبلغ الى اثني عشر تغييرا فيما قبلها فاذا جعلنا التغيير فيما قبلها كان تغييرا واحدا تقديريا وذكر لدن تأنيسا بتغيير العامل وجه الاخفش انه يقول الاولى ان يكون التغيير فيها لان تغييرها فيما قبلها لا يعرف الا في مثل لدن وتغييرها نفسها لا يكاد ينحصر كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم ما انا كانت ووقوع المنصوب وعلامة نصبه الكسرة ووقوع المخفوض وعلامة خفضه الفتحة وكان تغييرها اكثر امثاله في كلام العرب فلحمله تقديرا ما لم يكثر وليس ما ذهب اليه بقوي اما قياسه على ما انا كانت فضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم مررت بك انت فضعيف لامرين احدهما انه لم يقع موقع ضمير آخر اذ لا ضمير منفصل للجر والآخر انه موضع ضرورة اذ لا يمكن الا كذلك واما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد وبين البدل فاذا قالوا ضربته اياه كان بدلا واذا قالوا ضربته هو كان تأكيدا فظهر انه انما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتأكيد فبقي قول سيبويه سالما

فصل وتعمد ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونا له من اخي الجر وتحمل عليه الاحرف الخمسة لشبهها به فيقال انني وكذلك البواقي كما قيل ضربني ويضربني وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من اربعة منها في كل كلام وجاء في الشعر ليتي لانها ليست منها قال زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي وقد فعلوا ذلك في من وعن ولدن وقط وقد ابقاء عليها من ان تزيل الكسرة سكونها واما قوله قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد فقال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي وعن بعض العرب مني وعني وهو شاذ فلم يفعلوه في علي ولدي والي لانه لا يلزم الكسرة فيها الحروف المحمولة على الفعل في دخول نون الوقاية عليها على ثلاثة اقسام قسم يستوي فيه الامران وهو كل كلمة كان في آخرها حرف مشدد وهي ان وكان ولكن وان اما علة الاثبات فلشبهها بالفعل واما علة الحذف فلاجتماع النونات فما ليس بفعل واما الموضع الذي الحذف فيه اولى فهو لعل وعلته تنزل اللام منزلة النون في قرب مخرجها مع لام اخرى قبل العين فلما كثرت المماثلات مع المتقاربات كان الحذف اولى وعلة اخرى وهو كون الحرف على اربعة احرف بخلاف ان فانه على ثلاثة احرف فلما طال هنا بالنون كان الحذف احسن وما لم تطل ان بالحروف استوى الامران وان اوردت لكن وكان فالجواب ان كان هي كاف التشبيه دخلت على ان فبقيت على اصليتها في استواء الامرين واما لكن فاصلها لكن ان فخففت والدليل عليه قوله ولكنني من حبها لعميد واللام لا تدخل الا مع ان فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والادغام على ما كانت عليه في جواز الاثبات والحذف على السواء

وان اوردت لكن على العلة الاولى فالجواب ان هذه كلمتان كما قلنا ههنا واما الموضع الذى
لا يحسن فيه الاثبات فهو ليت وعلته انه مشبه بالفعل ولم يعرض مانع من الاثبات وقد جاء بحذفها
شاذا نظرا الى انها ليست بفعل وقد فعلوا ذلك فى الكلمات المبنيات على السكون عند دخولها على ياء
المتكلم صونا لها من الكسر واذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحرك والاعراب عن الكسر فلان يصونوا
الحرف المبنى على السكون عن الكسر من باب الاولى فيقولون منى وعنى الى آخر ما ذكره ويقولون
حسبى لانه ليس بمبنى وهو بمثابة قولك ثوبى وقالوا قدنى شاذ تشبيها له بحسبى لانه بمعناه
ولم يفعلوا ذلك فى الى ولدى وعلى لانها تقلب الالف فيها ياء فيجتمع مع ياء المتكلم فتدغم وهى
ساكنة فقد امنت فيه الكسرة فلا حاجة الى النون اسماء الاشارة ذا للمذكر وللمثناة
ذان فى الرفع وذين فى النصب والجر ويجئ ذان فيهما فى بعض اللغات منه قوله تعالى ان هذان
لساحران وتا وتى وته وذه بالوصل وبالسكون وذى للمؤنث وللمثناة تان وتين ولم يثن
من لغاته الا تا وحدها ويجمعهما جميعا اولا بالقصر والمد مستويا فى ذلك اولوا العقل وغيرهم
قال جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
قال الشيخ هى كل اسم وضع لمشار اليه مدلولاتها باعتبار التقسيم العقلى ستة لان المشار اليه
لا يخلو من ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد منها لا يخلو من ان يكون مذكرا او مؤنثا
الا انهم وضعوا للاثنين منها مشتركا وهو اولاء للجماعة المذكرين والمؤنثين بقى اربعة وضعوا للواحد
منها الفاظا مترادفة وهو الواحد المؤنث الفاظه ذى وتا وتى وته وذه وته وذه
بقيت ثلثة وضعوا لكل واحد منها لفظا نصا وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين
وتان للاثنين المؤنثين وهى مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها الى معنى الاشارة كاحتياج
المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب وذلك انه قد
اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب ان يكون معربا قياسا على سائر المثنيات واجيب عن
ذلك باوجه احدها ان الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها فوجب الحكم عليها كلها بالبناء وهذا
تاويل مشكل ووجه آن يقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان يكون الفها منقلبة كما يقلب الف
عصا ورحا ولما لم تقلب دل على انها صيغة موضوعة للمشار اليه المرفوع تارة والمنصوب اخرى
كما وضعوا اياك للمنصوب فى المضمرات وانت للمرفوع ولكن لما كان ثم تغييرا لجميع الصيغة وضع اسم
ولما كان ههنا تغييرا لبعض الصيغة اشكل امره ولا فرق فى التحقيق فى تغيير الصيغة بين ان
يكون تغييرا للجميع او تغييرا للبعض الوجه الآخر انها يشدد نونها ولو كانت نون التثنية لم
يشدد نونها اذ لا يجوز ان يقال فى رجلان رجلانّ بالتشديد هذا كله على لغة من قال هذان فى
فى الرفع وهذين فى النصب والجر واما من قال هذان فى الاحوال كلها فلا اشكال فيه انه مبنى
وانما لم يحد اسماء الاشارة استغناء عنه باسمها فان الاشارة هى التى تميز عن غيره قوله

فصل ويلحق حرف الخطاب باواخرها فيقال ذاك وذانك بتخفيف النون وتشديدها
قال الله تعالى فذانك برهانان من ربك وذينك وتاك وتيك وذيك وتانك وتينك واولاك
واولئك ويتصرف مع المخاطب فى احواله من التذكير والتانيث والتثنية والجمع قال الله تعالى
كذلك قال ربك وقال ذلكما مما علمنى ربى وقال ذلكم الله ربكم وقال
فذلكن الذى لمتننى فيه فصل وقولهم ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام وفرق بين ذا
وذاك وذلك فقيل الاول للقريب والثانى للمتوسط والثالث للبعيد وعن المبرد ان ذانك
مشددة تثنية ذلك ومثل ذلك فى المؤنث تلك وتالك وهذه قليلة فصل وتدخلها
التى للتنبيه على اوائلها تقول هذا وهذاك وهذان وهاتا وهاتى وهذى وهاتيك وهؤلاء
فصل ومن ذلك قولهم اذا اشاروا الى القريب من الامكنة هنا وللبعيد هنا وقد حكى
فيه الكسر وثم ويلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه ههنا وهنا ويقال هنالك كما يقال ذلك
كاف الخطاب لغير من تشير اليه وتغييرها على حسب من تخاطب والفاظها خمسة وقد تقدم ان الفاظ الاشارة
خمسة فتكون خمسة وعشرين لفظا تقول من ذا اذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن فهذه خمسة مع ذا اذا كان المشار
اليه مفردا مذكرا ويجرى جميع الابواب على هذا المثال الموصولات الذى للمذكر ومن العرب من يشدد
ياءه واللذان للمثناة ومنهم من يشدد نونه والذين فى بعض اللغات اللذون لجمعه والاولى واللاء
فى الرفع واللذين فى الجر والنصب والتى للمؤنث واللتان للمثناة واللاتى واللات واللاء واللاى
واللواتى لجمعه واللام بمعنى الذى فى قولهم الضارب اباه زيد اى الذى ضرب اباه وما ومن فى
قولك عرفت ما عرفته ومن عرفته وايهم فى قولك اضرب ايهم فى الدار وذو الطائية الكائنة بمعنى
الذى فى نحو قول عارق لا نتحين العظم ذو انا عارق
وذا فى قولك ماذا صنعت بمعنى اى شئ الذى صنعته فصل والموصول ما لا بد له فى تمامه
اسما من جملة تردفه من الجمل التى يقع صفات ومن ضمير فيها يرجع اليه وتسمى هذه الجملة صلة ويسميها
سيبويه الحشو وذلك قولك الذى ابوه منطلق زيد وجاءنى من عندهم عمرو قال صاحب الكتاب
الذى للمذكر الى آخره قال الشيخ الموصولات من جملة المبنيات وعلة بنائها واضح وهو احتياجها
اليها بجملها كاحتياج الحرف الى متعلقه والكلام فى المثنى فيمن قال اللذان واللذين واللتان
اللتين فى اللغة الفصيحة كالكلام فى هذين وهذان فى الاعراب والبناء وكذلك الكلام فى الذين فيمن
قال اللذون والذين وهى اللغة القليلة ثم ذكر اللغات ثم عدد ذكر الموصولات من حيث الجملة ثم
ذكرها مفصلة وابتداء بالذى لانها اصل لكثرة استعمالها ثم ذكر الموصول من حيث الجملة فقال
وهو ما لا بد له فى تمامه اسما من جملة ومن ضمير فهذا كان ينبغى ان يكون اولا لانه حد الموصول و
التفصيل ينبغى ان يكون بعده وانما احتاج الى الجملة لانه وضع ليتوصل به الى تصيير الجملة المقدرة
نكرة معرفة فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد فثبت انه لا بد له من جملة وانما احتاج

الى ضمير يرجع اليه ليحصل ربطا بينه وبينه ثم قال وأسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو
مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ويرجع الذكر منها اليه كما يرجع الى الذي أورده اعتراضا على
قوله لابد من جملة والضارب ليس مع الالف واللام جملة فاجاب بانه في معنى الجملة وانما وقع
مفرد الارادة المشاكلة بين هذه الالف واللام والالف واللام التي للتعريف في قولك الرجل فسبكوا
من الجملة اسم فاعل ليوفروا على الالف واللام ما يقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه لكان نيته
وفاء بالغرضين وقوله وقد يحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليل عربيا يقول ما انا بالذي
قائل لك شيئا وترى تماما على الذي احسن بحذف شطر الجملة وقد جاءت الذي في قولهم بعد
اللتيا والتي محذوفة الصلة باسرها والمعنى بعد الخطة التي من فظاعتها شيئا نهاكيت وكيت
وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه فصل
والذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل يعني في فصل حذف المفعول به كثيرا لانه ذكر ثم ان المفعول
العايد على الموصول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف
وانما ضعف اذا لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزوي الجملة في غير الجر وفي الجر يلزم من حذفه
حذف الجار فيودي الى الاختلال او الحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فضلة مفرد قوله
وحق الجملة التي يوصل بها ان تكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه
ذلك ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا الذ بحذف
الياء ثم الذ بحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف
وقد فعلوا ذلك بمؤنثه فقالوا اللت واللت والضاربته هند بمعنى التي ضربته هند وقد
حذفوا النون من مثناه ومجموعه قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا
الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد وقال عز من قائل وخضتم كالذي خاضوا هذا
قياس الصفات كلها لان الصفة لم يؤت بها ليعلم المخاطب شيئا يجهله بخلاف الاخبار
وقد تبين ان الذي يجعله صفة فلا بد ان يكون معلوما كالصفات كلها ثم قال وحذفوه
راسا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وفيه نظر لان الذي بكمالها للتعريف
لا ان الالف واللام على انفرادهما للتعريف وقد صرح بذلك في قوله والذي وضع وصلة
فكيف يكون الذي بكمالها وصلة للتعريف ويكون الالف واللام وحدها للتعريف وانما
جاء الوهم من ان هذا الاسم مفيد للتعريف كما يفيد الالف واللام وحكم الفها حكم الف لام
التعريف وعند حذف الذال يسبك الجملة فتصير مفردا انما حكم بحذف الذال منها لانها ولفظها
لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف والداخلة عليه اسم مفرد كالداخل عليه حرف التعريف
حكم بانه حرف التعريف والاولى ان يقال الالف واللام في قولك الضارب حرف التعريف بمعنى الذي

لانه كان الذي فحذف الذال والياء وبقي حرف تعريفه لان الذي بكماله لا ينفصل بل هو بجملته للتعريف وقوله
مستشهدا بقوله وخضتم كالذي خاضوا ان جعل ضمير الفاعل عايدا على الذي فهو كما ذكر من ان الذي
بمعنى الذين ويكون المعنى وخضتم مشبهين الذين خاضوا او خوضا مثل خوض الذين خاضوا فيكون
على هذا التقدير مصدرا وعلى التقدير الاول حالا وان جعلنا الضمير العايد على الذي ضمير مفعول
محذوف وجب ان يكون الذي على بابه ويكون التقدير وخضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه و
يكون مصدرا لا غير فصل ومجال الذي في باب الاخبار اوسع من مجال اللام التي بمعناه
حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعا ولم يكن اللام مدخل الا في الفعلية وذلك
قولك اذا اخبرت عن زيد في قام زيد وزيد منطلق الذي قام زيد والذي هو منطلق زيد والقائم
زيد ولا يقول المنطلق زيد والاخبار عن كل اسم في جملة سايغ الا اذا منع مانع وطريقه
الاخبار ان تصدر الجملة بالموصول وتزحلق الاسم الى عجزها واضعا مكانه ضميرا عايدا
الى الموصول بيانه انك تقول في الاخبار عن زيد في زيد منطلق الذي هو منطلق زيد وعن
منطلق الذي زيد هو منطلق وعن خالد في قام غلام خالد الذي قام غلامه خالد والقائم غلامه
خالد وعن اسمك في ضربت زيدا الذي ضرب زيدا انا والضارب زيدا انا وعن الذباب في يطير الذباب
فيغضب زيد الذي يطير فيغضب زيد الذباب والطاير فيغضب زيد الذباب وعن زيد الذي
يطير الذباب فيغضب زيد والطاير الذباب فيغضب زيد ومما امتنع فيه الاخبار ضمير الشان لاستحقاقه
اول الكلام والضمير في منطلق في زيد منطلق والهاء في زيد ضربته ومنه في السمن منوان بدرهم
لانها اذا عادت الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد والمصدر والحال في نحو ضربي زيدا قايما
لانك لو قلت الذي هو زيدا قايما ضربي اعملت الضمير ولو قلت الذي ضربي زيدا اياه قايم اضمرت
الحال والاخبار انما يسوغ فيما يسوغ تعريفه قال الشيخ فايدة الاخبار في هذا الباب ان
ان تعلم اذا علمت نسبة حكم الى مبهم او منسوبا نسب اليه حكم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم الذي يقصد
به تبيين ذلك المبهم فيجب ان يصدر الجملة بالذي وما شاكلها لانه مبهم عندك لم تعلم غير نسبته
او منسوبه المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدا ويجب ان يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع الى
الذي ولا بد منه لانك في المعنى انما ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم نسب اليه او نسب هو لتعرفه
فلو لم يذكره لبقي النسبة الى غير منسوب او المنسوب من غير نسبة فيختل المقصود ولهذا المعنى احتاج
الموصول الى الصلة لان وضعه ان يصير الجملة معه بهذه المثابة المذكورة فاذا عرفت المقصود
من وضع الباب في المعنى فانما قالوا فيه اخبار عن الاسم الذي نذكره آخرا من جهة انه اوضح من
الاول لما ذكر من ابهام الاول وهو في المعنى نسب الخبر الى ما هو الاوضح لما كانا الشيء واحدا وكان
القياس ان يقال كيف تخبر بكذا وانما جرى على ما ذكرت لك من انه يكون اولا مبهما وهو
في المعنى زيد مثلا فيقال كيف تخبر عن هذا الذي هو زيد ثم كثر حتى قالوا كيف تخبر عن زيد

فذكر صاحب الكتاب الطريق فى الاخبار متضمنا ذكر الموانع فقال ان تصدر الجملة بالموصول
فعلم ان كل موضع لا يصلح ان يصدر الموصول فيه لا يصح الاخبار ثم قال فتزحلف اسم الى عجزها فعلم ان كل ما لا
يصح تاخيره لا يصح فيه الاخبار ثم قال واضعا مكانه ضميرا عائدا الى الموصول فعلم ان ما لا يصح اضماره
ولا يصح وضع ضمير مكانه لا يصح الاخبار عنه فامتنع الاخبار عن ضمير الشان لعدم جواز تاخيره و
امتناع تقدم الذى عليه وامتنع الاخبار عن كل ضمير يعود على المبتداء لانك تؤخره وتجعل مكانه
عائدا الى الموصول فيبقى المبتداء بلا عائد فيتعذر تاخيره فى المعنى وقوله لانها اذا عادت الى
الموصول بقى المبتداء بلا عائد فيه ابهام اذ لو كان ضميران لصح لان المبتداء لا يحتاج الا الى
ضمير واحد كقولك زيد ضربته فى داره اخوه فالمبتداء يحتاج الى الضمير منهما ولو اخبرت عن الاخر لم يصح
وانما لم يصح لان الغرض من الاخبار ان يذكرا ولا مبهما فى الجزء المخبر عنه ثم بعد ذلك يذكر
الجزء الاخر ليفيد بالتركيب النسبة فائدة وانت ههنا اذا اخبرت لم تخبر الا بضمير آخر يعود على
زيد وزيد مذكور فى الجزء الاول فلم تذكر شيئا فيه فائدة فامتنع لعدم الفائدة المقصودة بالاخبار
فهو داخل فى القيد الاول وهو قوله فتزحلف الاسم الى عجزها وههنا لا يتزحلف لانه يكون خبرا
بغير فائدة وامّا اذا كانت اسما على اربعة اوجه موصولة كما ذكر وموصوفة كقوله

ربما تكره النفوس من الامر   له فرجة كحل العقال

ونكرة فى معنى شىء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى فنعمّا هى وقولهم فى التعجب ما احسن زيدا
قال فاذا كانت موصولة لا يكون للصفة وحدها بل يكون للموصوف والصفة جميعا بخلاف
الذى فان الموصوف مقدر معها فلذلك يقول فى قولك اعجبنى ما صنعت معنا اعجبنى الشىء الذى صنعت
فتفسرها بالشىء والذى جميعا فهذا يدلك على انها للموصوف والصفة جميعا وموصوفة فى قوله ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال الحكم على كونها نكرة بدخول رب عليها وحكم بالجملة صفة على
قياس نكرة رب فى انها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد من ان يكون الجنس موصوفا
حتى يحصل النوعية وقد قيل انما ههنا مهيئة لوقوع الجمل بعد رب مثلها فى
قولك ربما قام زيد وربما زيد فى الدار فلا يكون فيه استدلال فيكون حرفا و
يخرج عن الاستدلال بها على ذلك وسياتى ذكر ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى
وكان الاول اولى لان الضمير العائد على الموصوف حذفه سائغ ومن الامر تبيين له
واذا جعلت ما مهيئة كان قوله من الامر واقعا موقع المفعول تقديره تكره النفوس
شيئا من الامر وحذف الموصوف وابقاء الصفة جارا ومجرورا فى موضعه قليل ونكرة فى
معنى شىء من غير صفة ولا صلة كقوله تعالى فنعما هى لان ما ههنا تمييز للضمير فى نعم والمضمر
بعد هو المخصوص بالمدح فوجب ان يكون اسما مستقلا وكذلك ما فى التعجب على مذهب سيبويه
لانها عنده فى معنى شىء احسن زيدا وسياتى ذكر ذلك فى بابه قال وتضمنه

معنى حرفى الاستفهام او الجزاء كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
وهى فى وجوهها مبهمة يقع على كل شىء تقول الشيخ من شبح رفع لك من بعيد لا تشعر به ما ذاك فاذا شعرت
ان له انسان قلت من هو وقد جاء سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده يعنى انها
لا تختص بما لا يعقل عند الابهام فلذلك يقول للشبح كما ذكر وقد جاء سبحان ما سخركن لنا الى آخره
وقد وجه بامرين احدهما صحة اطلاقها على اولى العلم وان لم يكن مبهما قال الله تعالى الا ما
ملكت ايمانكم والثانى انه لما كان البارى لا يدرك حقيقته صح التعبير باللفظ المبهم للحقيقة
عنه فصل ويصيبها القلب والحذف فالقلب فى الاستفهامية جاء فى حديث ابى
ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل
هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى الجزائية وذلك عند الحاق ما المزيدة باخرها كقوله تعالى
مهما تاتنا به من آية والحذف فى الاستفهامية عند ادخال حروف الجر
عليها وذلك قولك فيم وبم وعم ولم وحتام والام وعلام فالقلب فى الاستفهامية
كما ذكر وكذلك فى الجزائية على ما ذكر واستشهد بقوله مهما تاتنا به من آية على مذهب سيبويه
لان اصلها عنده ما ما فقلبت الالف الاولى هاء كراهة اجتماع المثلين وكانت اولى من الثانية
لئلا يتوهم ان التغيير للوقف او للتخفيف والحذف فى الاستفهامية على ما ذكره من الشرط لان الجار
مع المجرور كالجزء منه فجعلت ما مع الجار كالكلمة الواحدة وخففت بحذف الفها فقيل ما ذكر وكيفية
الوقف عليها والفرق بين لم ويجئ مر ياءتى فى باب الوقف ان شاء الله تعالى وكذلك نص من
سيبويه فى مهما فصل ومن كما فى اوجهها الا فى وقوعها غير موصولة ولا موصوفة
وهى تختص باولى العلم وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها
مذكر والحمل عليه هو الكثير وقد يحمل على المعنى وقرئ قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله
وتعمل صالحا بتذكير الاول وتانيث الثانى وقال ومنهم من يستمعون اليك وقال
الفرزدق تعش فان عاهدتنى لا تخوننى   نكن مثل من يا ذيب يصطحبان
قال الشيخ وهو الوجه الذى يكون فيه بمعنى شىء واما بقية الاوجه الاربعة فجارية
فيها وقوله غير موصوفة ولا موصولة وهو وجه واحد من وجوه ما وهو قولك فنعما هى
وما احسن زيدا فما ههنا غير موصوفة ولا موصولة فهذا الوجه لا يقع فيمن فبقيت الموصولة
والموصوفة والشرطية والاستفهامية وهى تختص باولى العلم هذا وضعه وتوقع على الواحد
والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث كما ذكر الا انك اذا حملت على اللفظ جاز ان تحمل بعد ذلك
على المعنى واذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعد على اللفظ وسره هو ان المعنى اقوى فلا يبعد
الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى ان يرجع الى الاضعف
فصل واذا استفهم بها الواقف عن نكرة فابل حركته فى لفظ الذاكر فى حروف المد

بما يجانسها تقول اذا قال جاءنى رجل منو واذا قال رأيت رجلا منا واذا قال مررت برجل
منى وفى التثنية منان ومنين وفى الجمع منون ومنين وفى المؤنث منه ومنتان ومنتين
ومنات والنون والتاء ساكنتان واما الفواصل فتقول فى هذا كله من يا فتى بغير علامة
وقد ارتكب من قال اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ضلاما
شذوذين الحاق العلامة فى الدرج وتحريك النون ومنهم من لا يزيد اذا وقف على الاحرف
الثلثة وحد ام ثنى ام انث ام جمع واما المعرفة فمذهب اهل الحجاز فيه اذا كان علما ان يحكيه
المستفهم كما نطق به فيقول لمن قال جاءنى زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا
ولمن قال مررت بزيد من زيد واذا كان المعرفة غير علم رفع لا غير تقول لمن قال رأيت الرجل
من الرجل ومذهب بنى تميم ان يرفعوا فى المعرفة البتة واذا استفهم عن صفة العلم قيل
اذا قال جاءنى زيد المنى اى القرشى ام الثقفى والمنيان والمنيون قال الشيخ شرطه
ان يكون واقفا وان يكون المستفهم عنه نكرة اما الوقف فلانها زائدة على خلاف الاصل فشرط كونه
الوقف لان الوقف محل يقبل التغير وشرط ان يكون المستفهم عنه نكرة لانه الذى يحتاج الى التبيين
بالاستفهام فى الغالب الا ترى انك اذا قلت جاءنى رجل وضربت رجلا ومررت برجل كان
اللفظ واحدا والمعنى مختلف فدل ذلك على ان النكرات تحتاج الى تمييزها فى الاستفهام عنها
اكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا اليق فزادوا حروف اللين ليدلوا على المستفهم عنه وعلى
اعرابه ثم لما كانت النكرة قد تكون مؤنثة ومذكرة ومثناة ومجموعة اختلف اصحاب هذه
اللغة فيهم وهم الاكثرون من يدل على ذلك بان يزيد فى التثنية والجمع نفس ما يكون آخر
المثنى والمجموع على حسب احوالهم من رفع ونصب وخفض فيفهم منه الاعراب والحال جميعا فاذا
قال منان علم انه مستفهم عن مرفوع مثنى وكذلك جميع الامثلة فان اتفق انه لا يمكن اجتماع الدلالتين
رجح الدلالة على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا قال ضربت امرأة فيقول
فى هذه منه وليس فيه الا ما يدل على التأنيث كانه جعل معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب واللغة
الاخرى لا يعتد الا بما يدل على الاعراب فهؤلاء استغنوا بالاحرف الثلثة عن غيرها لان المعنى
الذى قصدوه يحصل بها فيقولون منو ومنا ومنى فى كل منكر مستفهم عنه مذكرا ومؤنثا ومثنى
او مجموع فالواو للمرفوع والالف للمنصوب والياء للمخفوض كما يقولونه جميعا فى الواحد واما
المعرفة فقياسه انه غير محتاج احتياج النكرة على ما تقدم لانه فى الغالب غير محتاج الى الاستفهام
عنه وانما جرى فى العلم الحكاية عند اهل الحجاز لما تطرق اليها من الاجمال لكثرة المسميات بالعلم
الواحد فجرى فيها من اللبس المعتد مثل ما يجرى فى النكرة فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد
بالاستفهام عنه ولم يجعل العمل فيها كالعمل فى النكرة فرقا بين المعرفة والنكرة ولم يعكسوا لما
ذكرنا من ان الاكثر فى الاستفهام عن النكرة فلو عكسوا كثر اللفظ وقل الاختصار لان قولك

منوا خصر من قولك من زيد ولانه لا يمكن حكاية النكرة لانك ان حكيتها وهى على لفظها استعملت
اسم الجنس بعد تقدم ذكره غير معرف باللام وليس بجيد الا ترى انك لو قلت جاءنى رجل ثم
ثم قلت بعد ذلك ضربت رجلا وانت تعنى الدلالة عليه لم يكن مستقيما ولو حكيت بالالف واللام
لكنت حاكيا لفظا غير اللفظ الواقع فى كلام من تحكيه بخلاف العلم فان ذلك غير جار فيه ثم قال
واذا استفهم عن صفة العلم الى آخره وانما فعل اصحاب هذه اللغة ذلك لانهم رأوا ان الصفة اولى
بالاستفهام لان اللبس فى العلم انما جاء من اجلها الا ترى انك لو قدرت مسميات باسم علم وكان
تمييزها بكون احدهما قرشيا والآخر تميميا والآخر هذليا لكان اللبس انما جاءك باعتبار الصفة
فالاستفهام عنها اولى فلما قصدوا الى الاستفهام عن هذا الملبس على السامع اتوا فى من باللفظ
العام الذى يخص بالصفة من اولها وآخرها وهو الالف واللام وياء النسب فوسطوا من بينهما
فعلا المبنى وانما خصوا الصفات المنسوبة لانها هى التى كان التمييز عندهم فى الغالب بها فخصوها
لذلك والا فقد يكون الصفة بغير النسب وايضا فانهم لو استفهموا بالالف واللام ونحوهما لم
يعرفوا انه صفة اذ لا تختص الالف واللام بالصفة بخلاف الياء معها فانها مختصة بالصفة
فيعلم ان الاستفهام عن الصفة وناودوا همزة الاستفهام لما وسطوا من فادخلوا عليها
الالف واللام فكانهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذى لا يكون مثلها فى الاستفهام
فادخلوا الهمزة فى اوله لتقوى امر الاستفهام فصل واى كمن فى وجوهها تقول
مستفهما ايهم حضر ومجازيا ايهم يأتنى اكرمه وواصلا اضرب ايهم افضل وواصفا يا ايها
الرجل وهى عند سيبويه مبنية على الضم اذا وقعت صلتها محذوفة الصدر كما وقعت فى قوله
عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وانشد ابو عمرو الشيبانى
فى كتاب الحروف اذا ما اتيت بنى مالك فسلم على ايهم افضل فاذا كملت فالنصب كقولك عرفت ايهم
هو فى الدار وقد قرئ ايهم اشد قال الشيخ اى معربة فى الاستفهام والجزاء مبنية فى
الصفة منقسمة فى الصلة الى معرب ومبنى فاما اعرابها فى الاستفهام والجزاء دون بقية
اسماء الاستفهام فلانهم لم يستعملوها الا مضافة والاضافة من خواص الاسماء فقوى امر الاسمية
فيها فردت الى اصلها فى الاعراب واما بناؤهم لها اذا كانت موصوفة فلانها غير مضافة اى
لتاكيد الامر المقتضى للبناء بدخول حرف النداء عليها واما الموصولة فانها ان كانت
صلتها تامة فالاعراب وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية وان كانت صلتها محذوفة الصدر
فالبناء افصح كانها لما تضمنت معنى الجزاء صارت مشابهة للحرف من وجه آخر فقوى شبه
الحرفية فيها فبنيت والوجه الآخر انها اعربت لاجل الاضافة على ما تقرر فى الاستفهامية
ولم يعتد بهذا التضمن كما تجعل حذفا من غير تضمن كقولك من قبل ومن بعد فى الوجهين جميعا فانها
اذا ضمن المحذوف بنيت وان لم تضمنه اعربت وبناؤها الافصح فكذلك هاهنا فصل

وَاذا استفهم بها عن نكرة في وصل قلت لمن يقول جاءني رجل اي بالرفع ولمن يقول رأيت رجلاً ايّاً ولمن
قال مررت برجل أيّ وفي التثنية والجمع في الاحوال الثلث ايان وايون وايين وفي
المؤنث اية وايات وامّا في الوقف فاسقاط التنوين وتسكين النون قال الشيخ اما النكرة فلما
تقدم من ان النكرة هي التي يحتاج فيها الى الاستفهام غالبا وانما لم يشترط فيهما امر الوقف كما اشترط
في من في الزيادات لانها معربة في اصلها تقبل الحركات بخلاف من فانه لا تقبل لها الحركات فلذلك
جعل عوض الحركات حروف المد واللين وقد تقدم اختصاصها بالوقف ولما صح دخول الحركات
عليها جريها في الوصل لان الحركات لا تكون الا في الوصل ولما جرت الحركات فيها في الوصل
جرت ايضا علامة التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في الوصل لانه باب واحد يجري على قياس واحد
فاذا وقفت عليها جرت في الوقف كالاسماء المعربة بمثل ما فيها فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت وعلى
المنصوب ابدلت من التنوين الفا وعلى المثنى والمجموع باسكان النون وعلى المؤنث تقلب التاء هاء
وعلى المجموع بالالف والتاء ساكنة لان هذه احكام ماشية به وهذا كله على لغة من يقصد التفرقة
في الاعراب واحوال الذات باعتبار المثنى والمجموع والتذكير والتانيث كلغة من يقول منو ومنا
ومنه ومنات واما من لغته التفرقة في الاعراب خاصة دون الاحوال المذكورة فانه يقول
اي واي وايا في الاحوال كلها كلغة من يقول منو ومني ومنا في الاحوال كلها لان الحركة ههنا بمثابة
الحروف ثم قال وبجله الرفع على الابتداء في هذه الاحوال كلها وما في لفظه من الرفع و
النصب والجر حكاية وكذلك قولك من زيد ومن زيدا ومن زيد من والاسم بعده في موضع رفع المحل مبتدأ
وخبرا ويجوز افراده على كل حال وان يقال ايا لمن قال رأيت رجلين او امرأتين او رجالا او نساء
ويقال في المعرفة اذا قال رأيت عبد الله اي عبد الله لا غير هذا ظاهر لانه اسم جرد
عن العوامل اللفظية ليخبر عنه لان التقدير اي هو فوجب ان يكون مبتدأ ولا يستقيم ان يقال
انه معرب لفساد اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانه يؤدي الى ان يكون العامل في كلام المتكلم
من كلام غيره واما المعنى فلانه يصير تقديره ضربت ايا وليس المعنى كذلك ولو قيل في الافراد في قولك
اي وايا انه معرب لكان مستقيما ويكون التقدير اذا قال ضربت رجلا فقال ايا اي ايا ضربت
فلو قاله كذلك لكان معربا باتفاق فكذلك اذا صح تقديره واما في الرفع فواضح واما الخبر غيره لوجهين
احدهما ان من جملته المجرور فيودي الى اضمار الجار والآخر ان من جملة المسايل التثنية والجمع
والجميع في المعنى وجه واحد ولا يمكن ان يكون في ايان وايين معربا اذ لا يقال ايين ضربت فعلم انه حكاية
واما من زيد واخواته فواضح في انه حكاية والكلام في من زيد بالرفع واحتماله للاعراب كالكلام في
اي في النصب واحتماله للاعراب فان قيل فاذا جعلتموه حكاية وهو في موضعه فهل هو معرب او
مبني قلنا هو معرب تقديرا لتعذر الاعراب اللفظي والاعراب التقديري يكون للتعذر تارة
وللاستثقال اخرى واذا تعذر اعراب قاض لاستثقال الضمة عليه فاعراب من زيدا في من زيدا

بالضم على حرف قد وجب له الفتح لمعنى اولى بالتعذر لاستحالة اللفظ بحركتين على حرف واحد وهذا واضح
واما المعرفة فغير العلم لا اشكال فيه على ما مر في من واما العلم فانه ايضا لا يحكى بخلاف من وسره
هو انك مستغن عن حكايته بما يظهر في اي من الحركات فلا حاجة الى الحكاية التي هي على خلاف الاصل مع
وجود المغني عنها وايضا فانك لو حكيت فاما ان تحكي في الاثنين او في احدهما فان حكيت في الاثنين فليس
بجيد لكثرة مخالفة الاصل مع الاستغناء بالاول وان حكيت الاول كان فيه مخالفة في المعنى اذ حكيت غير
المحكي وتركت المحكي وان حكيت الثاني دون الاول غيرت ما لم تثبت فيه تغيره وتركت القابل للتغير فيتعذر تغيرهما
او تغير احدهما فصل لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي الا في قولهم ماذا وقد اثبته الكوفيون وانشدوا
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
اي والذي تحملينه طليق وهذا شاذ عند البصريين وذكر سيبويه في ماذا صنعت وجهين احدهما
ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وجوابه حسن بالرفع وانشد للبيد بيت
الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل والثاني ان يكون ماذا كما هو
بمنزلة اسم واحد كانه قيل اي شيء صنعت وجوابه بالنصب وقرئ قوله تعالى ماذا ينفقون قل
العفو بالرفع والنصب قال الشيخ ما ذكره الكوفيون ليس بثبت لخروجه عن القياس والقلة وذكر
في ماذا صنعت وجهين وقال احدهما بالرفع والآخر بالنصب على ما ذكر وهذا على سبيل الاختيار والا
فالوجهان جايزان في الوجهين والذي يدل عليه انه لو صرح بما يفسره كل واحد منهما لجاز الوجهان
واذا جاز مع الصريح الوجهان فهما مع المحتمل اقرب ووجهه في النصب ان تقدر الفعل المذكور
فينصب به وفي الرفع ان يقدر مبتدأ على حسب المعنى وانما حسن النصب في احد الوجهين لانه في كلام
السائل جملة فعلية فكان في تقدير المجيب لذلك اولى بالمناسبة وفي الرفع جملة مقدرة في كلام السائل
بالاسمية فكان الرفع ليكون اسمية اولى للمناسبة المذكورة وجاز غيرهما لصحة تقدير الفعل في الاسمية
والاسم في الفعلية وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في احد جزوئيه فحذفه ويستغني به
بدلا لذكر كلام السائل عليه مثل قوله ما كتبت وهو قد كتب فيقول له مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا
له في الفعل تعذر تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له
وقد سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فيقول له القايل هو صوت مناد فالنصب ههنا لا يستقيم
لانه قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى ومنه قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم
قالوا اساطير الاولين فلو نصب ههنا لم يستقم لانهم ليسوا مقرين بانزال من الله تعالى متعلق
باساطير الاولين بل منكرين الانزال من الله تعالى مطلقا وهو قوله اساطير الاولين هو في المعنى نفي
الانزال اي هذا الذي تقول انه انزل هو اساطير الاولين فيفسد تقدير الفعل على هذا الكلام على
اسماء الافعال والاصوات التي هي من جملة المبنيات هي على ضربين ضرب لتسمية الامر وضرب
لتسمية الاخبار والغلبة للاول وهو ينقسم الى متعد للمامور وغير متعد له فالمتعدي نحو قولك رويدا

زيدًا اى اروده وامهله ويقال تيد زيدا بمعنى تؤيد وهلم زيدا اى قربه واحضره وهات الشئ
اى اعطنيه قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم وهاذ زيدا اى خذه وحيهلا الثريد اى ايته وبله
زيدا اى دعه واتركها ومناعها اى اتركها وامنعها وعليك زيدا اى الزمه وعلى زيدا اى اولنيه
وغير المتعدى نحو صه اى اسكت ومه اى اكفف وايه اى حدث وهيت وهلم اى اسرع وهيك
وحيك وهيا اى اسرع فيما انت فيه قال فقد دجا الليل فهيا هيا ونزال اى انزل وفراك وقطك
اى اكتف وانته واليك اى تنح وسمع ابو الخطاب من يقال له اليك فيقول الى كانه قيل تنح فقال
اتنحى ودع اى انتعش يقال دعا لك ودعدعا وامين وآمين بمعنى استجب واسماء الاخبار نحو هيهات
ذاك اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وتباينا وسرعان ذا اهالة اى اسرع ووشكان ذا خروجا
اى وشكا واف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع فصل في رويد اربعة اوجه هو في احدها مبنى وهو اذا
كان اسما للفعل وعن بعض العرب والله لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر وهو في اعرابه معرب
وذلك ان يقع صفة كقولك ساروا سيرا رويدا وضعه وضعا رويدا وقولك لرجل يعالج شيئا رويدا اى
علاجا رويدا وحالا كقولك ساروا رويدا ومصدرا في معنى ارواد مضافا كقولك رويد زيد وسمع
بعض العرب رويد نفسه بجعله مصدرا كضرب الرقاب فصل هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم
محذوفة منها الالف عند اصحابنا رحمهم الله وعند الكوفيين من هل مع ام محذوفة همزتها الحجازيون
فيها على لفظ واحد في الجمع والتثنية والتذكير والتانيث وبنو تميم يقولون هلما هلموا هلمى
هلممن وهي على وجهين متعدية كهات وغير متعدية بمعنى تعال واقبل قال الله تعالى قل هلم شهداءكم
وقال هلم الينا وحكى الاصمعى ان الرجل يقال له هلم فيقول لا اهلم فصل ها بمعنى خذ
وتلحق الكاف فيقال هاك فتصرف مع المخاطب في احواله وتوضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء
وتصرف تصريفها وتجمع بينهما فيقال هاءك باقرار الهمزة على الفتح وتصريفها كالكاف ومنهم من يقول
هاءِ كرامِ ويصرف تصريفه [illegible] وحيهل مركب من حى وهل مبنى على الفتح ويقال حى
هلا بالتنوين وحيهلا بالالف ذكر هذه اللغات سيبويه وزاد غيره حيهل وحيهلا وحيهلا وقد
جاء متعديا بنفسه وبالباء وبعلى وبالى وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وقال لحيهلا يزجون
كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف وقال الآخر وهيج الحى من دار فظل لهم يوم
كثير تناديه وحيهله ويستعمل حى وحده بمعنى اقبل ومنه قول المؤذن حى على الصلوة
وهلا وحده قال الا ابلغا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا فصل
بله على ضربين اسم فعل ومصدر بمعنى الترك مضاف فيقال بله زيد كانه قيل ترك
زيد وانشد ابو عبيد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق
منصوبا ومجرورا وقد روى ابو زيد فيها القلب اذا كان مصدرا وهو قولهم بهل زيد

قال الشيخ اما اسماء الافعال فانما بنيت لوقوعها موقع ما لا اصل له في الاعراب وهو الامر
والماضى وقوله بعض النحويين انما هي تكون للامر والنهى راجع الى الامر لان الذى يقول بهذا القول
النهى عن الشئ عنده امر بضده والا فلا يليق به ان يقول لئلا يتعذر عليه علة البناء ولما تيقظ صاحب
الكتاب لذلك لم يتعرض لذكر النهى بل قال ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار ثم ذكر ما ذكر
منهما جملة ثم ذكر لكل فصلا فصلا واعلم ان هذه الاسماء معناها معنى المصادر المامور بها في الامر
او المخبر بها في الخبر كسقيا الا انا فهمنا منهم اعراب سقيا وبناء رويد وشبهه وامكننا ان نحمل كل واحد
من البابين على قياس لغتهم فحكمنا بان سقيا مصدر لسقى مقدرا غير واقع بريا موقعه وانما حذف
سقى معه لكثرة الاستعمال حتى صار كانه عوض عنه وقول سيبويه وغيره من النحويين ان سقيا
عوض جعلوا سقيا عوضا عن اللفظ بالفعل يعنى انه لازم حذف فعله لكثرة استعماله لا ان سقيا
واقع بريا موقع سقى او اسق وحكمنا بان رويد وشبهه واقع موقع فعل الامر فيتضح علة البناء ولولا بناؤهم
لاحد القسمين واعرابهم للآخر لم يكن للفصل بينهما معنى والذى يدلك على ذلك انه قد جاء في كلامهم بعض
الاسماء معربا ومبنيا كرويد فحكمنا في حال اعرابه كحكمنا على سقيا وحكمنا في حال بنائه كحكمنا على ها
وشبهه وكذلك بله وانه وفيها ونظائرها فقد اتضح لك ان التقدير مختلف والمعنيان متقاربان ثم
قال هلم وذكر الخلاف في تركيبها والذى حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل هذه المواضع وان كان
الظاهر انه كلمة برأسها انهم راوا العرب حكمت بالتركيب في مثله كقولهم في لما ان في قولهم سقيها او اعذر ان
وان من جهة نقل تعدها قال سيبويه هي ما النافية مخففة ونفيت ان واذا ثبت ان اما مركبة
مع بعد التركيب عنها صورة فلا بعد ان يكون هلم مركبا ويقويه ههنا لغة بنى تميم في قولهم هلما
هلموا لانهم لما تصرفوا تصرف الفعل دل على انه فعل ولا يكون فعلا الا بالتركيب على ان مذهب اهل
الحجاز يضعف التركيب لانه لو كان مركبا لوجب اللغة التميمية ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ كيف
يكون اسم فعل وهو فعل ومذهب بنى تميم يقوى التركيب ولكنه يضعف كونه اسم فعل للمنافاة الحاصلة
بين الفعل واسم الفعل واذا حكمنا بانه فعل تعذر ان نحكم بانه اسم فلا بعد ان يكون على مذهب اهل
الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بنى تميم فعلا لا اسما ويمكن ان يجاب عن ذلك بان يقال المركب
قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم فلا بعد
ان يكون هلم في الاصل على ما ذكرنا التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام اسماء
الافعال لذلك وبقى حكم اتصال الضماير على لغة بنى تميم على اصله ومذهب البصريين اقرب لبعد
معنى حرف الاستفهام من معناه وتحقيق هل على ما ذكره ثم استدل بقوله بحيهلا على انه يكون مفتوحا
منونا وان كان المراد ههنا اللفظ لان حرف الجر لا يدخل عليه بمعناه كما لا يدخل على الفعل
الذى بمعناه لتعذر معناه فيه الا انه استقام الاستدلال لان الحكاية فيه معلومة اذ لو لم يقصدها
لاعرب واذا كان محكيا علم انها لغة في المحكى واذا لم يعرب وجب ان يكون حكاية وانما قوله بعمر

كثير بناديه وحيهله فلا معنى لانشاده هاهنا لانه لا يستقل دليلا على لغة من لغات بنايه ولا على
التعدى بنفسه ولا على التعدى بحرف جر اذ كل ذلك لا يجوز تعديه اما الغاية فلانه لما قصد اللفظ ولم
يحكه اعربه فبقى احتمال لغات البناء على السواء والذى يدلك على اعرابه رفعه اذ ليس لغاية الفتح
واما تعديه بنفسه او بحرف جر فذلك انما يكون عند استعماله بمعناه او حكايته وقد تبين انه لم
يستعمله بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك اضافه ولم يحكه لانه اعربه فصار تقدير التعدى على اختلافه
على حد سواء فصل فعال على اربعة اضرب التى فى معنى الامر كنزال وتراك وبداد
ودراك ونظار وبداد اى ليأخذ كل منكم قرنه ويقال ايضا جاءت الخيل بداد اى
متبددة ونعاء فلانا ودباب للضبع اذنى وخراج لعبة للصبيان اى اخرجوا وهو قياس
عند سيبويه فى جميع الافعال الثلاثية وقد قلت فى الرباعى كقرقار فى قوله
قالت له ريح الصبا قرقار واختلط المعروف بالانكار وقال يدعو وليدهم بها عرعار
والتى فى معنى المصدر المعرفة كفجار للفجرة ويسار للميسرة وجماد للجمود وحماد للمحمدة ويقولون للظباء
اذا وردت الماء فلا عباب واذا لم ترده فلا اباب وركب فلان هجاج اى الباطل ويقال
دعنى كفاف اى تكف عنى واكف عنك ونزلت بوار على الكفار ونزلت بلاء على اهل الكتاب
والمعدولة عن الصفة كقولهم فى النداء يا خباث ويا فساق ويا لكاع ويا رطاب ويا دفار
ويا خضاف ويا حباق ويا خزاق وفى غير النداء نحو حلاق وجباذ للمنية وضرام للحرب
وكلاح وجداع وازام للسنة وحناذ للشمس وبراح وسباط للحمى وطمار للمكان المرتفع يقال
هوى من طمار وابنا طمار ثنيتان ووقع فى بنات طمار وطمار اى فى دواه ورماه
الله ببنت طمار وسبيته سبة تكون لزام اى لازمة ويقولون للرجل يطلع عليهم بكرهونه
طلعته بجاد حينه وكرار خرزة يؤخذن بها انواعهن يقلن يا همرة اهمريه ويا كرار
كريه وان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وفى مثل فشاش فشيه من استه الى فيه وقطاط فى
قوله اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط اى كانت تلك الفعلة كافية لى قاطعة
لثارى اى قاطعة له ولا تبل فلانا عندى بلال اى بالة ويقال للداهية صمى صمام وكوية وقاع
وهى سمة على الجاعرتين وقيل فى طول الرأس من مقدمه الى مؤخره قال وكنت اذا
منيت بخصم سوء دلفت له فاكويه وقاع والمعدولة عن فاعلة فى الاعلام كحذام وقطام
وغلاب وبهان للنسوة وسجاح للمتنبئة وكساب وخطاف لكلبتين وقثام وجعار وفشاح
للضبع وخصاف وسكاب لفرسين وعرار لبقرة يقال باءت عرار بكحل وظفار للبلد
الذى ينسب اليه الجزع ومنها قولهم من دخل ظفار حمر وملاع ومناع لهضبتين ووبار
وشراف للارضين ولصاف لجبل اما القسم الاول فعلة بنايه علة بناء اسماء الافعال واما
الثلاثة البواقي فى علتها تختلف فيها فمنهم من ذهب الى ان علة بنائها توقع شبهها بما وقع موقع المبنى

فيشبه يسار وجماد بنزال من وجهين احدهما انه معدول فى يسار عن الميسرة وجماد عن الجمدة كما
ان نزال معدول عن انزل والثانى ان لفظه فى حركاته وسكناته كلفظ نزال وهو مذهب صاحب
الكتاب والمذهب الثانى انها كلها بنيت لتضمنها معنى تاء التانيث فزعم ان يسار متضمنة لتاء التانيث
التى فى الميسرة لانه بمعناه فكانه تضمن معنى تاء التانيث واذا اورد عليه مثل هند وعين وقدر وشبهه
مما هو مؤنث فى كلامهم وليس فيه تاء التانيث اجاب بان هنا تاء التانيث مرادة محذوفة وفى مثل
يسار تضمنها الاسم فصار دالا عليها وزعم ان ذلك معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين واعرابهم
الآخر فاذا قدر هنا التقدير يجرى على قياس لغتهم والاول اولى لما فى هذا من التعسف وتقدير
اسماء مؤنثة لم ينطق بها فصل والبناء فى المعدولة لغة اهل الحجاز وبنو تميم يعربونها
ويمنعونها الصرف الا ما كان آخره راء كقولهم حضار لاحد المحلفين وجبار فانهم يوافقون
فيه الحجازيين الا القليل منهم كقوله ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار بالرفع فصل
هيهات بفتح التاء لغة اهل الحجاز وبكسرها لغة اسد وتميم ومن العرب من يضمها وقرئ بهن جميعا
وقد ينون على اللغات الثلاث وقال تذكرت اياما مضين من الصبى فهيهات هيهات اليك رجوعها
وقد روى قوله هيهات من مصبحها هيهات بفتح الاول وكسر الثانى ومنهم من يحذفها ومنهم من يسكنها
ومنهم من يجعلها نونا وقد تبدل هاؤها همزة ومنهم من يقول ايهات وايهان وايها وقد تقدم
علته وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ووجهه انه معدول علم فوجب ان يمتنع من الصرف كسائر
الاسماء المعدولة الممتنعة من الصرف وهذا وان كان جيدا فى معناه لو اطرد ولكنهم خالفوه فيما آخره
راء فبنوا فلولا انهم فهموا علة توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا واذا وجب بناء ما آخره راء وجب
بناء الباب كله اذ ليس لكونه راء اثر فى البناء ويمكن ان يقال عنهم التقديران مستقيمان لكن قد
يترجح احد التقديرين لغرض والغرض هاهنا قصد الامالة وذلك لا يحصل الا بتقدير علة البناء
لانه اذا اعرب لم يكسر واذا بنى كسر فالامالة فى مثله لا يكون الا للكسرة فلما كانت الامالة مقصودة
فى لغتنا ولا يحصل الا بالكسرة والكسرة لا يحصل الا بتقدير علة البناء كان تقديرها اولى من تقدير علة
منع الصرف وان كانت ايضا مستقيمة ولكن يترجح عليها علة البناء لما ذكرناه واما القليل من تميم فقد
جروا على قياس منع الصرف فى الجميع دون البناء ولم يحتاجوا الى تعسف فى الفرق ثم قال فى فصل
هيهات وقالوا ان المفتوحة مفردة وتاؤها للتانيث مثلها فى غرفة وظلمة ولذلك يقلبها الواقف
هاء فيقول هيهاه والفها عن ياء لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع
المفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات فصل المعنى فى
شتان تباين الشيئين فى بعض المعانى والاحوال والذى عليه الفصحاء شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد
وعمرو قال شتان ما يومى على كورها ويوم حيان اخى جابر وقال
شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد فى ظل الدوم واما نحو قوله

لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر بن حاتم
فقد اباه الاصمعي ولم يتبعه بعض العلماء عن القياس فصل اف يفتح ويضم ويكسر وينون
في احواله وتلحق به التاء منونا في الاحوال الثلثة لم ير نسبته اليه فقال وقالوا
لما فيه من تعسف والحق انه لغات فيها الا انهم لما راوها مفتوحة تارة ومكسورة اخرى وتقلب
تاوها وتثبت اخرى شبهوها في الموضعين بما ثلها فقالوا انما قالوا من ان المفتوحة أصلها
هيهية كزلزلة فقلبت الياء الفا وبقيت تاوها تاء تانيث في مفرد فحكمها ان تقلب هاء في الوقف
مثلها في زلزلة وان المكسورة اصلها هيهيات وهو جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على غير قياس
إذ قياسها الا تحذف كما لا يحذف في جمع مصطفاة ومعلاة اذا قلت مصطفيات ومعليات لان
الياء يجب اذا كان بعدها الف ما كراهة اجتماع الالفين واما خيفة اللبس كما في سلا وسريا لانك
لو بقيتها الفا لحذفت احديهما الساكنين فيبقى مصطفاة فيلتبس بالمفرد لان لفظه كلفظه فتاوها
اذن تاء جمع كتاء مسلمات فوقف عليها بالتاء وهذا كله تعسف لا حاجة اليه وقوله في فصل شتان
ما بين اليزيدين الى آخره فقد اباه الاصمعي لما يلزم من جعل فاعله المقصود به التفرقة بينهما في المعنى لفظا
واحدا لا افتراق فيه في اللفظ كانه فهم منهم انهم لما قصدوا التفرقة بينهما في المعنى قصدوا الى ان يكون
اللفظ ايضا مفترقا ليتناسب اللفظ والمعنى وكان المجيز لما فهم ان معنى قولك شتان زيد وعمرو شتان حالا
زيد وعمرو وكانهم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه راى ان اظهاره غير بعيد فجوزه
وان كان لفظه مفردا لان التقدير كذلك وايضا اذا كان الفاعل لا يعقل الا متعددا في المعنى جاز
ان يأتي في اللفظ متعددا لفظا ومتعددا معنى كقولك كلا الزيدين وكلا زيد وعمرو والجواب
ان ذلك لا يلزم اما تقديره حالا زيد وعمرو فمن وجهين احدهما ان التقدير حال زيد وحال عمرو فالتقدير ايضا
متعدد والثاني سلمنا ان التقدير غير متعدد ولكنه عند ذلك ملتزم الحذف حتى يحصل التعدد وعند
الاظهار لا يبقى تعدد واما الجواب عن الثاني فهو ان المعنى اذا لم يحصل الا بالتعدد نظرنا فان كان المعنى يقتضي
اجتماع المتعددات فكان اللفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان وان كان المعنى يقتضي افتراق
المتعددات فالوجه الاتيان بها في اللفظ متفرقة وما ذكرتموه حجة عليكم فان كلا الزيدين هو الحق
وكلا زيد وعمرو ضعيف ولا خلاف ان شتان زيد وعمرو قوي فلا بد من الفرق ولا يوجد فرق منا
سوى ما ذكرناه وكان ما ذكرناه اولى ثم قال في فصل اف يفتح ويضم ويكسر وينون في احواله
وتلحق به التاء منونا قال الشيخ اف ذا نون وفتح سواء لحقته تاء التانيث اولى فالظاهر
انه مصدر ولا حاجة الى تقديره اسم فعل لانه قد تقدم ان اسماء الافعال انما قدرت هنا اللفظ
لاظهار علة البناء فاما اذا كان ظاهره الاعراب فحمله على المصدر اولى ولذلك ذكر انه في
المصادر المنصوبة بافعال مضمرة ويجوز ان يقدر اسم فعل لما فهم من ان معناه في حال فتحه
كمعناه في بقية احواله فقد ثبت انه في بقية احواله اسم فعل فليكن هنا كذلك فصل

وهذه الاسماء على ثلثة اضرب ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك ايه وايه
وصه وصه ومه ومه وغاق وغاق واف واف وما لا يستعمل الا معرفة نحو بله وآمين وما التزم
فيه التنكير كايها في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب تقول واها له ما اطيبه ومنه نداء
لك فلان بالكسر والتنوين اي ليفدك قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم فصل ومن اسماء الفعل
دونك زيدا اي خذه وعندك عمرا اي الزمه وحذرك بكرا وحذارك ومكانك وبعدك اذا قلت
تأخر وحذرته شيئا خلفه وفرطك وامامك اذا حذرته من بين يديه شيئا او امرته ان يتقدم ووراءك
اي انظر الى خلفك اذا بصرته وهذه الاسماء على ثلثة اضرب ما يستعمل منونا وما يستعمل غير منون فقيل فيما
استعمل منونا ان التنوين للتنكير وانك اذا قلت صه فمعناه الامر بسكوت معهود واذا قلت صه فمعناه
الامر بسكوت ما كانهم قصدوا الى ان جعلوا التنوين في صه لمعنى وحكموا على المنون بانه نكرة وعلى
غير المنون بانه معرفة لما ذكرناه وينبغي اذا حكم بالتعريف ان يكون علما موضوعا اسما للفعل الذي
بمعناه فان قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى قلت اذا قدر معرفة
جعل علما المعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقوله في اسامة وغدوة واذا قدر نكرة كان لواحد من
آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فصار الامر بهذا التقدير مختلفا فصح ان يقدر معرفة وان
يقدر نكرة وبجيئه معرفة لا غير في بعض مواضعه كمجيء قولهم ابو براقش وبجيئه معرفة ونكرة
بالتأويلين المذكورين كما لو نكرت اسامة وبجيئه نكرة لا غير كقولك سير وشبهه وقولهم فداء لك
لا بد من تقديره اسم فعل والا وجب نصبه واذا جاء منصوبا كان مصدرا وهذه الاسماء كلها
اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب ولا فقال قوم لا موضع لها من
الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك ثبت فوجب ان لا يكون لها موضع من
الاعراب وقال غيرهم بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء وقعت مركبة وكل اسم وقع مركبا فلا بد من
اعرابه اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكرتموه من علة البناء لا يوجب ان لا يكون له موضع من
الاعراب لجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب فان كانت مبنية على اختلاف
وجوه البناء وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه قد يعدم اسما ان جرد اعن العوامل اللفظية اسند
احدهما الى الآخر كقولك قايم الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى
الى قايم الزيدان وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء نعم بنى لوقوعه
موقع المبني وهذا هو الوجه فصل ومن الاصوات قول المتندم والمتعجب وي تقول وي
ما اغفله ويقال وي لمه ومنه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون وصه
فما قال حس ولا بس ومعناه ان يتمطق بشفتيه عند التحاجج قال
سألتها الوصل فقالت مض وفي امثالهم ان في مض لمطمعا
ومه عند الاعجاب واخ عند الكراهة قال العجاج وصار وصل الغانيات اخا

وروى لها وهلا زجر للخيل وعدس للبغل وبه سمي وهيد بفتح الهاء وكسرها للابل
وهاد مثله ويقال انا هم فما قالوا له هيد مالك اذا لم يسألوه عن حاله ووجهه
وده مثله ومنه الاده فلاده وجوب وحاى وعاى مثله وبخ بخ لا بل
وجوت دعاء لها الى الشرب وانشد قوله دعى هن يرد ني فادعون صوته
كما زعت بالجوت الظماء الصوادي بالفتح محكيا مع الالف واللام وجي مثله وحل زجر
للناقة وحب من قولهم للجمل حب لا مشيت وهدع تسكين لصغار الابل ودوه دعاء للربع
ونخ مشددة ومخففة وصوت عند اناخة البعير وهيخ وايخ مثله وهس وهج
وماع زجر الغنم وبس وبس دعاء لها وهج وهجا خس للكلب قال سفيه نعلك الهاج فترقعت
فذكرت حين ترقعت ضبارا وهيج يصوت به الحادي وجه وعه وعيز زجر للضان
وثي دعاء للتيس عند السفاد ودج صياح بالدجاج وساء وتشوء دعاء للحمار الى
الشرب وفي مثل ذاق وقفا لحماد على الردهة فلا تقل له سا وجاه زجر للسبع وقوس دعاء
للكلب وطيخ حكاية الصوت للضاحك وعيط صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وشيب صوت
مشافر الابل عند الشرب وماء حكاية بغام الظبية وغاق حكاية صوت الغراب وطاق
حكاية صوت الضرب وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها ببعض وقب حكاية وقع السيف
واما اسماء الاصوات فعلة بنائها انها لم يوجد فيها العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب
لانها وضعت مفردة صوتا اما الحكاية واما لغيرها على ما ذكرت معانيها ولذلك
قال في المبتدا والخبر لانها لو لاجردا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها
ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب فهنا تصريح
بانها مبنية لعدم مقتضي الاعراب وهو التركيب نعم اذا وقعت هذه الاسماء في التركيب حكم على
ما كانت عليه وتكون لها حينئذ موضع من الاعراب كقولك غاق حكاية صوت الغراب وكذلك ما اشبهه وفي
هذه الاسماء اسماء لم يختلف في انها اصوات وانما يمكن ان يقدر اسماء افعال كالالفاظ التي يقال
للبهايم زجرا او دعاء او غيرهما كقولك نخ للبعير فان للقايل ان يقول انه اسم فعل لانه بمعنى نخ وهو
امر بالاناخة كما ان صه امر بالسكوت فيكون اسم فعل ويمكن ان يقال ان البهايم لا يقصد العقلاء
مخاطبتها وارادة معان في النفس بالخطاب يفهمها البهايم فان البهايم لا يفهم المركبات وانما فهمت
بعض المفردات وانما هي الفاظ يقولها قائلها عند ارادة اناخة البعير لعلمه ان العادة جرت
بانها اذا سمعها البعير اناخ لا انه يقوم بنفسه طلب الاناخة من البعير فعلى هذا يكون اصواتا وهنا
هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب وكذلك يحتمل ان يقال هو اسم فعل معناها معنى تعجبت
وانما بنيت لوقوعها موقع المبني وهي موضوعة للتعجب كما ان هيهات موضوعة للبعد ويجوز ان يقال
انها اسم صوت لان المتعجب يقول عند التعجب وي لا لقصد الاخبار بانه تعجب بل كما يقول المتالم آه ولذلك

يقولها المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب
وفي قوله ويكانه لا يفلح الكافرون قولان احدهما انه وي كلمة دخلت على كان والآخر
انه ويك كلمة دخلت على ان والاول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين والقراء البصريون
جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم وهو وفق مذهب الكوفيين وقراءة الكوفيين جاءت ايضا على خلاف
مذهبهم فابو عمرو بصري يقف على الكاف من ويك والكسائي كوفي يقف على الياء من وي فهذا
يدلك على ان قراءتهم لم يأخذوها من نحوهم وانما اخذوها نقلا حتى لو خالف النقل مذهبه في
النحو لم يقرأ الا بما نقل كما رأيته في هذا الكلام على بناء بعض الظروف قال منها الغايات
وهي قبل وبعد وفوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن عل وابتداء بهنا
اول ومن جاء بما ليس بظرف غاية نحو حسب ولا غير وليس غير والذي هو حد الكلام واصله ان ينطق
بهن مضافات فلما اقتطع عنهن ما يضفن اليه وسكت عليهن صرن حدودا ينتهي عندها فلذلك
سمين غايات وانما بنين اذا نوي فيهن المضاف اليه فان لم ينو فالاعراب كقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
وقد قرئ لله الامر من قبل ومن بعد وابدأ به اولا ويقال جئته من عل وفي معناه من عال
ومن معال ومن علا ويقال جئته من علو وعلو وعلو وفي معنى حسب بجل قال ردوا علينا
شيخنا ثم بجل علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف اليه والفرق بينها
اذا اعربت وبينها اذا بنيت والحذف في الحالين انها في البناء متضمنة للمحذوف تضمن اين لحرف
الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان شيئا يتضمنه فهو
كالظروف في قولك خرجت يوم الجمعة فان الحرف محذوف لا متضمن والا لوجب البناء وهو معرب
باتفاق فلما جاءت هذه الظروف على الوجهين ترد لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية وقوله
وحسب ولا غير وان لم يكونا ظرفين فقد اجريا مجراه في تضمنهما المعنى الذي بني الظرف من اجله
ولو كان حسب معربا لوجب تنوينه وكذلك غير في قولك لا غير تركه يدلك على انه مبني ولا علة
للبناء الا ما ذكرناه في الظروف وفي معنى حسب بجل قلت بجل كانت اولى بان يذكر في الاسماء
الافعال لانها مبنية ومعناها كفاك وليس بناؤها لقطعها عن الاضافة الا انهم يقولون
بجلك فيبنونها بخلاف حسب فانها يكون معربة عند الاضافة فيقولون حسبك الدرهم فدل ذلك على ان
بناءها ليس لقطعها عن الاضافة ولكن لما واخاها موافقة لحسب في المعنى حيث يقولون بجلك وبجلي
كما يقولون حسبك وحسبي ذكرها معها والاولى ذكرها في بناء اسماء الافعال لما ذكرناه وبناء
الظروف على حركة لعروض البناء او لالتقاء الساكنين في كثير منها وعلى الضم لانها حركة
لا يكون لها في حالة الاعراب فصل وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة
ويقال حيث وحوث بالفتح والضم فيهما وحكى الكسائي حيث بالكسر ولا يضاف الى

غير الجملة الا ما روي من قوله   اما ترى حيث سهيل طالعا   اي مكان سهيل وقد روى ابن الاعرابي بيتا عجزه حيث لي العمائم فيتصل به ما فيصير للمجازاة قال الشيخ ان قصد بهذا التشبيه انه علة البناء لم يستقم لان لزوم الاضافة لا يلزم منها البناء وان اراد انهما مضافان الى الجملة فلا يستقيم التشبيه لان الغايات غير مضافة الى الجملة وايضا فان مضافهن مذكور والغايات بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم ان يكون ما ذكر علة البناء وان قصد الى انه علة الضم فيه فهو مستقيم ولكن ذكر علة بنائها اهم لانه ملبس وعلة بنائها احتياجها الى الجملة معها كاحتياج الحرف الى الجملة معه وهي هذه علة بناء الذي وانما احتاج الى الجملة من جهة ان وضعه لكان منسوب الى نسبة وتلك النسبة لا تحصل الا بالجملة فلزمه في احتياجه الى الجملة كاحتياج الذي من حيث ان وضعه لمن قامت به النسبة فلما احتاج الى الجملة في تتمته اشبه الحرف

فصل   ومنها منذ ومذ اذا كانتا اسما على معنيين احدهما   اول المدة كقولك ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت فيها الرؤية ومبدأها ذلك اليوم والثاني جميع المدة كقولك ما رأيته منذ يومان اي مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعا ومذ محذوفة منها النون وقالوا هي لمذ كما دخل في الاسمية واذا لقيها ساكن بعدها ضمت ردا الى اصلها قال الشيخ علة بنائها احد الامرين اما ان يقال هي في احد وجهيها حرف وفي جهة الاسمية لفظها مثله واصل معناها فهي اشبه شيء بالحرف وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء عن وشبهها اذا وقعت اسما ولا وجه للاعراب والوجه الآخر ان يقال انها مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فالمضاف اليه متضمن لها كتضمن قبل وبعد عند الحذف الا انهم لم يأتوا بالابنية لان المضاف اليه لا يذكر ابدا معها فلم يصح تقديره محذوفا بخلاف قبل وشبهه فانه يصح ذكر مضافها فصح ان يقدر محذوفا فيعرب ومن ثم جاءت مذ مبنية ليس الا وقبل واخواتها مبنية تارة ومعربة اخرى

فصل   ومنها اذ لما مضى من الدهر واذا لما يستقبل منه وهما مضافان ابدا الا ان اذ تضاف الى كلتي الجملتين واختها لا تضاف الا الى الفعلية تقول جئتك اذ زيد قائم واذ قام زيد واذ يقوم زيد واذ زيد يقوم وقد استقبحوا اذ زيد قام وتقول اذا قام زيد واذا يقوم زيد قال الله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ونحو قوله اذا الرجال بالرجال التفت ارتفاع الاسم فيه بمضمر يفسره الظاهر قال   علة بناء اذ واذا ان وضعهما لزمان منسوب الى نسبة فهما محتاجان الى جملة تبين معناهما كاحتياج الحرف الى جملة معه وفي اذا امر آخر وهو تضمنها معنى الشرط وفي اذ امر آخر وهو وضعها على حرفين الذي ليس وضع المتمكن ولم تضف اذا الا الى الفعلية لما فيها من معنى الشرط واما اذ فاضيفت الى كلتا الجملتين لانه لا شرط فيها فان وقع بعد اذا اسم مرفوع او منصوب قدر معمولا لفعل ليوفر عليها ما تقتضيه من الفعل كقوله تعالى اذا السماء انشقت تقديره اذا انشقت السماء وقد اجاز بعض النحويين ان يكون جملة اسمية مبتدأ وخبرا واستدل على ذلك

باتفاقهم على جواز اذا زيد ضربته ضربته ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع كما لا يجوز ان زيد ضربته ضربته اذ لا يرفع الاسم الا بالابتداء والخبر فدل على صحة وقوع المبتدأ بعدها وهو استدلال قوي   ذكر المسائل فقال وقد استقبحوا اذ زيد قام وجه استقباحهم انه ان قصد الى الفعلية فالوجه قام زيد وان قصد الى الاسمية فالوجه اذ زيد قائم فلذلك قبح اذ زيد قام فان قيل   قصد الى الاسمية واتى بالماضي للدلالة على ان الحكم فيما مضى قيل   هذا معلوم من نفس اذ فلا حاجة الى ايقاع الفعل لهذا الغرض فان قيل   يلزم مثله في اذا في قولك اذا زيد يقوم فالجواب   ان يقوم مفسر للفعل المقدر بعدها وليست الجملة اسمية حتى يقال الوجه زيد قائم فان قيل فاذا قلنا ان اذا يصح وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال القوي فالجواب ان يقوم حينئذ لم يقصد بها الدلالة على المستقبل وانما قصد بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار بحيث لمعنى مقصود لا يؤخذ من اذا بخلاف اذ فانه للماضي ولذلك حسن اذ زيد يقوم لما كان بمعنى غير مأخوذ من اذ واذا انه يكون ظرفا غير متضمن للشرط في مثل قوله تعالى والليل اذا يغشى ونظائره لانه لو قدر شرطا لفسد المعنى من جهة ان الجواب لا بد ان يكون مذكورا او في معنى المذكور للدلالة ما تقدم عليه وههنا لم يذكر شيء يصلح جوابا فيجب ان يكون ما تقدم هو الدال فيفسد حينئذ المعنى اذ يصير اذا يغشى الليل اقسم فيصير القسم معلقا على شرط وهو ظاهر الفساد فيجب ان يكون ظرفا فان قيل   بم اذا يتعلق اذا كانت ظرفا مجردا عن الشرط قلت   بمحذوف تقديره والليل حاصلا في هذا الوقت فهو اذا في موضع الحال من الليل والعامل في الحال فعل القسم فاستقام حينئذ المعنى ولا يستقيم ان يكون ظرفا معمولا لاقسم لفساد المعنى اذ يصير اقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم بوقت بل معنى القسم مطلق والعامل في اذا اذا كانت شرطا مختلف فيه فمنهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون بخلاف متى فان الاكثرين على العكس فاما من قال العامل فيها جوابها فلما رآه من ان وضعها للوقت المعين ورأى انه لا يتعين الا بنسبته الى ما تبين به من شرط فيصير مضافا الى الشرط واذا صار مضافا تعذر عمل المضاف اليه في المضاف لئلا يؤدي الى ان يكون الشيء عاملا معمولا من وجه واحد فوجب ان يكون العامل هو الجواب   واما متى فلبثت لوقت معين فلا يلزم ان يكون مضافة فصح عمل ما بعدها فيها فان قيل   فقد عملت متى فيما بعدها وما بعدها على هذا القول عامل فيها فقد صار الشيء الواحد عاملا معمولا قلت   تعددت الوجوه وتعدد الوجوه كتعدد اصحابها ووجه التعدد ان متى انما عملت في فعلها لتضمنها معنى ان وما بعدها عمل فيها لكونها ظرفا له فالوجه الذي عملت به غير الوجه الذي عمل فيها فان قلت   فقدره كذلك في اذا قلت   لا يستقيم لانك اذا جعلت اذا مضافة الى فعلها كان عملها فيه باعتبار كونها ظرفا له اذ هو الذي جوز النسبة واذا جعلت الفعل عاملا فيها كان على معنى كونها ظرفا له فصار الوجه واحدا فهذا وجه قول الاكثرين والحق ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكروه من كونها للوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس ثم يحصل التعيين

ولا يلزم الإضافة وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط والذي يدل على ذلك قولك اذا اكرمتني
اليوم اكرمتك غدا وقوله تعالى ويقول الإنسان أئذا ما مت لسوف اخرج حيا ومعلوم
ان الجواب معنى قوله لسوف اخرج حيا فلو كان هو العامل واذا مضافة الى الموت يفسد المعنى
اذ يصير اذا المراد بها وقتا واقعا قبل الإخراج فيصير وقت الموت والإخراج واحدا لانه
ظرف عندهم للإخراج وهو قد نسب الموت على انه ظرف فلا يستقيم ان يكون ظرفا للموت والإخراج
جميعا وكذلك المثال في قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا وهذا ظاهر في ان العامل الفعل الذي
هو الشرط لا الجواب قوله ويأتي اذا بمعنى المجازاة دون اذ الا اذا كفت بما كقول العباس
بن مرداس رضي الله عنه اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس
قال الشيخ قد تقدم ما يدل على ان اذا قد تخلو عن الشرط ولكنها في الغالب كما ذكروا ما اذ فكما ما
ذكرنا اذا دخلت ما عملت عمل الشرط وهل هي اسم كمتى او حرف فيه خلاف فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ومن فهم الشرطية
مجردة حكم بالحرفية قوله وقد تقعان للمفاجاة كقولك بينا زيد قائم اذ رأى عمرا وبينما نحن بمكان كذا
اذا فلان قد طلع علينا وخرجت فاذا زيد بالباب وقال وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم وكان الاصمعي لا يستفصح الا طرحهما في جواب بينا وبينما
وأنشد فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راع وأمثالا لهم ويجاب الشرط بإذا
كما يجاب بالفاء قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فصل
ومنها لدى والذي يفصل بينها وبين عند انك تقول عندي كذا لما كان في ملكك حضرك او غاب
عنك ولدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك وفيها ثماني لغات لدا ولدن ولدن ولدن ولد بحذف نونها
ولدن ولدن بالكسر لالتقاء الساكنين ولد ولد بحذف نونها وحكمها ان تجربها على الإضافة
كقوله تعالى من لدن حكيم عليم وقد تنصب العرب بها غدوة خاصة قال لدن غدوة
حتى الاذ بخفها بقية منقوص من الظل قالص شبهها لنونها بالتنوين لما رأوها تنزع عنها
وتثبت وبين بالأمثلة مواضع وقوعها ولا يقع بعد اذا في المفاجاة الا المبتدأ والخبر والعامل
فيها معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه
والذي يدل على ذلك قولك خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو كان العامل خرجت لفسد اذ لا يفصل
بين العامل ومعموله بالفاء نعم قد يكون لعطف والسببية وكلاهما مستبعد واما بينا وبينما
فهو ظرف فيه معنى الشرط اجيب تارة بإذا وتارة بإذ وتارة بالفعل والاصمعي لما رأى
مجيء الفعل من غير اذا واذ مع استقلال المعنى ظن ان مجيئه زيادة لا فائدة فيها فحكم بان الفصيح
اسقاطها والجميع جيد الا ترى انك تقول ان تكرمني اذا انا اكرمك وان تكرمني اكرمك ولم يدل
ذلك على ان الاسقاط افصح قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
على ما ذكره واما لدا فلا يستقيم ان يقال علة بنائها احتياجها الى المضاف اذ لو صح ذلك لوجب

ان يبنى كل اسم يحتاج الى الإضافة كفوق وتحت وأمام وقدام وغير وبعض وما اشبهها اذ كلها يحتاج
الى الإضافة وانما الأولى ان يقال بنيت لدى ولدن لشبهها بالحرف لوضعهما على الصيغة التي ليست عليها
الأسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فاشبهت الحرف وبني لدا لأنه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بني فانه
يبنى وان اختلف لغاته بزيادة او نقصان مع بقاء الأصل والمعنى فبني لدن لشبه الحرف وبني لدا
لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه بانزل وبني فجار
لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه وهذا كثير في العربية في ابواب مختلفة فصل
ومنها الان وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في اول احوالها بالألف واللام
وهي علة بنائها ومتى واين فيما يتضمنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط تقول متى كان ذلك ومتى
تأتني اكرمك واين كنت واين تجلس اجلس ويتصل بهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما والفصل بين متى
واذا ان متى للوقت المبهم واذا للمعين وايان بمعنى متى اذا استفهم بها ولما في قولك لما
جئت جئت بمعنى حين وامس وهي متضمنة معنى لام التعريف مبنية على الكسر عند الحجازيين وبنو
تميم يعربونها ويمنعونها الصرف فيقولون ذهب امس بما فيه وما رأيته مذ امس قال
ولقد رأيت عجبا مذ امسا — عجائزا مثل السعالي خمسا
وقط وعوض وهما للزمان في المضي والاستقبال على سبيل الاستغراق تقول ما رأيته قط ولا
افعله عوض ولا يستعملان الا في موضع النفي قال رضيعي لبان ثدي ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نتفرق وقد حكي قط بضم القاف وقط خفيفة الطاء
وعوض مضمومة فصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد
اي على اي حال هو وفي معناها انى قال الله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم وقال
الكميت انى ومن اين آبك الطرب الا انهم يجازون بأنى دون كيف قال لبيد
فاصبحت انى تأتها تلتبس بها — كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
وحكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف تصنع علة بناء الآن تضمنها حرف التعريف ولا يقال ان الألف
واللام فيه للتعريف دليل هو ان دخلت عليه الألف واللام بل هو موضوع في اول احواله بالألف واللام
وليس حكم لام التعريف ذلك فوجب ان يكون تعريفه بأمر مقدر وهو تضمنه معنى لام التعريف وهو معنى
كلامه في قوله وقد وقعت في اول احوالها بالألف واللام وهو علة بنائها لانها لما وقعت كذلك وهي معرفة
وجب ان يكون معرفة بحرف تعريف مقدر فوجب بناؤها واما متى واين فعلة البناء فيهما واضحة في الشرط
والاستفهام جميعا وقوله متى للوقت المبهم لانك تستعملها لما لا يتحقق وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا
تقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم ولم يجزموا باذا لما لم يكن كالشرط
في الابهام فاشبهت الاحيان المضافات لاسيما على قول من يقول انها مضافة على الحقيقة واما لما
فبنيت لشبهها بالشرط او لاقتضائها جملة بينها كاقتضاء اذ واما امس فهي متضمنة معنى لام التعريف

عند الحجاز بين فبنيت لذلك واما بنو تميم فيعربونها فينبغي ان يقدر على مذهبهم معدولة عما فيه الالف
واللام والعدل لا يوجب البناء فيكون اسما ممنوعا من الصرف وكذلك يقولون واما قط فبنيت
اما لتضمنها معنى لام التعريف لان معناها استغراق الزمن الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين
واما ان يقال لتضمنها معنى المضاف اليه لانه بمعنى زمن المضي ونقول ان من لغاتها قط ساكنة
وهي موضوعة وضع الحروف وهذه مشبهة لها من حيث المعنى واللفظ فاجريت مجراها كما قلنا في لدن
بالنسبة الى لدى واما عوض فبنيت للعلتين المذكورتين في قط الا ان زمانها مستقبل فان
ورد ابدا فانها موضوعة للزمن المستقبل وهي معربة اجيب بانا بما يدخله لام التعريف
ولو كان متضمنا لها لم يدخله كما قلنا في اين وشبهه من المبنيات التي تضمنت معنى الحروف
المركبات هي على ضربين ضرب يقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا وضرب لا يقتضي
تركيبه الا بناء الاول منهما فمن الضرب الاول نحو العشر مع ما نيف عليها الا اثني عشر وقولهم
وقعوا في حيص بيص ولقيته كفة كفة وصحرة بحرة وهو جاري بيت بيت ووقع بين بين
واتيك صباح مساء ويوم يوم وتفرقوا شغر بغر وشذر مذر وخذع مذع وتركوا
البلاد حيث بيث وحاث باث ومنه الخاز باز والضرب الثاني نحو قولهم افعل هذا
بادي بدي وذهبوا ايدي سبا ونحو معدي كرب وبعلبك وقالي قلي فصل والذي يفصل
بين الضربين ان ما تضمن ثانيه معنى حرف بني شطراه لوجود علتي البناء فيهما معا اما الاول
فلانه نزل منزلة صدر الكلمة من عجزها واما الثاني فلانه تضمن معنى الحرف وما خلا ثانيه من
التضمن اعرب وبني صدره قال صاحب الكتاب هي على ضربين ضرب يقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا الى آخره
قال الشيخ انما لم يبن الاول من اثني عشر لانهم حذفوا نونه فاشبه المضاف مع المضاف اليه فكما ان
المضاف مع المضاف اليه غير مبني فكذلك ما اشبهه فصل والاصل في العدد المنيف على العشرة
ان يعطف الثاني على الاول فيقال ثلثة وعشرة فمزج الاسمان وصيرا فقيل احد عشر احترازا من
توالي المتحركات في كلمة وحرف التعريف والاضافة لا يخلان بالبناء تقول الاحد عشر والحادي عشر
الى التسعة عشر والتاسع عشر وهذه احد عشرك وتسعة عشرك وكان يرى الاخفش فيه الرفع
اذا اضافه وقد استرذله سيبويه وان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه الرفع والابقاء على الفتح
فصل وكذلك الاصل وقعوا في حيص بيص اي في فتنة تموج باهلها متاخرين و
متقدمين ولقيته كفة كفة اي ذوي كفتين كفة من اللاقي وكفة من الملقى لان كل واحد منهما
في وهلة التلاقي كاف لصاحبه ان يتجاوزه وصحرة بحرة اي انكشافا وابتاعا لا ستر بيننا
ويقال اخبرته بالخبر صحرة بحرة ويقولون صحرة بحرة نحرة فلا يبنون لان الاسم جعلوا ثلثة اشياء
وهو جاري بيت بيت اي بيتا الى بيت وبيت لبيت بهو جاري ملاصقا ووقع بين هذا وبين هذا قال عبيد
وبعض القوم يسقط بين بين واتيه صباحا ومساء ويوما ويوما اي كل صباح ومساء وكل

يوم وتفرقوا شغرا وبغرا اي منتشرين في البلاد ها بجين من اشتغرت عليه ضيعته اذا فشت وانتشرت
وبغر النجم هاج بالمطر قال العجاج بغرة نجم هاج ليلا فاتكه وشذرا وشذر اي التشذر
وهو التفرق والتبذير والميم في مذر بدل من الباء وخذعا مذعا اي متقطعين منتشرين من
الخذع وهو القطع ومن قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاسرار ونثرها وحيثا وبيثا من قولهم
فلان يستحيث ويستبيث اي يستبحث ويستثير فصل وفي خاز باز سبع لغات وله خمس معان
فاللغات خاز باز وخاز باز وخاز باز وخاز باز وخاز باء كقاصعاء
وخز باز كقرطاس والمعاني ضرب من العشب قال والخاز باز السنم المجود او ذباب
يكون في العشب قال وجن الخاز باز به جنونا وصوت الذباب وداء في اللهازم
قال يا خاز باز ارسل اللهازما اني اخاف ان تكون لازما والسنور فصل
افعل هذا بادي بدي وبادي بدي اصله بادئ بدئ وبادئ بداء فخفف بطرح الهمزة
والاسكان وانتصابه على الحال ومعناه مبتديا به قبل كل شيء وقد يستعمل مهموزا وفي حديث
زيد بن ثابت اما بادئ بدئ فاني احمد الله فصل يقال ذهبوا ايدي سبا وايادي سبا
اي مثل ايدي سبا بن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية
عن الابناء والاسرة لانهم في التقوى والبطش بمنزلة الايدي فصل في معدي كرب
لغتان احداهما التركيب ومنع الصرف والثانية الاضافة فاذا اضيف جاز في المضاف
اليه الصرف وتركه تقول هذا معدي كرب ومعدي كرب وكذلك قالي قلا وحضرموت
وبعلبك ونظائرها قال الشيخ لان القياس في الاعداد كلها ان يعطف الثاني على الاول وكان
قياس هذه كذلك فمزج الاسمان كما ذكر الى تسعة عشر ولم يمزج غيره كذلك لان العشرة فما دونها اكثر في
تعدد واما فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على اكثريته
ان كل ما تعداه فهو في ضمنه وحرف التعريف والاضافة لا تخلان بالبناء اما حرف التعريف
فمتفق على حكمه واما الاضافة فمذهب سيبويه لانها لا تخل بالبناء نظرا الى قيام العلة فيه
مع الاضافة فوجب البناء قائم بعد الاضافة كما هو قبل الاضافة ومذهب الاخفش ان
الثاني معرب لانه مضاف فقوي امر الاسمية قياسا على اثني في قولك اثني عشر والفرق بينهما
ان اثني عشر لما حذفت نونها وهو حكم من احكام الاضافة اعطي حكم المضاف لان علة بنائه
انما هي كونه منزلا منزلة جزء الكلمة فلما قدر مضافا والمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب
فاتت علة البناء فاجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر فان علة بنائه تضمنه معنى
الحرف وتضمنه معنى الحرف باق على حاله قبل الاضافة وبعدها فلا يلزم من اعراب اثني من اثني عشر اعراب
عشر في خمسة عشرك فان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه وجهان كما ذكر اما وجه البناء فلانه قبل النقل
كان مبنيا فاجري بعد التسمية مجراه قبلها كما اجري غلام زيد بعد التسمية مجراه قبلها في الاعراب

قياسًا على قم اذا سميت به وفيه ضمير في البناء واما وجه الاعراب فلانهما كلمتان مزجتا وصيرتا واحدًا وسمي بهما فاجري
مجرى ما هو كذلك من الاسماء كمعدي كرب وبنى لمن اعرب ان يجري فيه اللغات الثلث التي في معدي كرب
على ما يأتي بيانها في فصل معديكرب واما علة بناء الخاز باز فمشكلة ووجه اشكاله انه ان قدر مفردًا
فلا علة توجب البناء يمكن تقديرها وان قدر مركبًا فلا علة يمكن تقديرها الا الواو والعطف على
ان يكون الاصل خاز وباز مزجا وصيرا واحدًا كخمسة عشر ولا دليل يدل على ذلك بخلاف خمسة عشر
اذ قياسه خمسة وعشرة فاذا صح هذا التقدير فيه فليصح في معديكرب ولا قايل به وغاية ما يمكن
ان يقال فيه انه في الاصل قصد الى عطف احد الاسمين وهذا التقدير وان كان يمكن ان يقدر
مثله في معديكرب الا ان الاحكام من البناء في خاز باز والاعراب في معديكرب دلت على المخالفة
بين التقديرين فاذا كانت قواعد معلومة تقتضي احكامًا مختلفة وجاءت الاحكام مختلفة في
الفاظ يجوز ان يقدر في كل واحد منهما ما يجري على القواعد المعلومة وجب تقديره ذلك فيها
لئلا يؤدي الى ابطال ما علم بصحته فهذا اقصى ما يمكن ان يقال في خاز باز واما بادي بدي وايدي سبا
فهما من القسم الثاني عند من لم يتضمن ثانيه معنى حرف فهو عنده معرب الاول مبني كمعديكرب وهو
مشكل ايضًا ووجه اشكاله انه في الاصل اسم معرب منصوب على الحال لم يطرأ عليه الا التخفيف
والتخفيف لا يوجب بناء ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء
في ايدي سبا وفي بادي بدي بعد تخفيف الهمزة تخفيفًا لما جرت في كلامهم كثيرًا فصارت كالامثال
كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها وكذلك قول الشاعر حتى يلاقي مجمعًا وسيأتي
ذكر ذلك في المشترك لكان اقرب الى الصواب الا انهم حكموا بالبناء لما رأوا اسكان الاول
وهو في موضع نصب ورأوا صورة التركيب ثم توجيهه لم ان يقال كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير
حتى صار قولهم ايدي سبا يفهم منه التفرق من غير نظر الى معنى الايدي ومعنى سبا على التفصيل فلما
صارا جميعًا يفهم منهما معنى المقصود من غير نظر الى آحادهما كان بمنزلة معديكرب في دلالتهما على
مدلولهما من غير نظر الى تفصيل اللفظين فاجري مجراه لما صار في المعنى مثله واذا كانوا قد فعلوا مثل
ذلك في الجمل حتى اجري مجرى المفردات لما فهم منها معنى من غير تفصيل كقوله فاه الى في فاعرب اعراب
المفرد وعدل بها عن معنى الجملة فهذا اقرب الى ذلك وان كانت الاحكام قد اختلفت باختلاف
المقصود فيهما الا ان الجامع بينهما في التشبيه انها الفاظ متعددة يفهم منها معنى مقصود من غير
نظر الى مدلول كل مفرد حتى اجري كل واحد من القبيلين مجرى المفرد فهذا وجه المشابهة بينهما وحكم
بادي بدي في العلة حكم ايدي سبا وان اختلف المدلولان في ان ذلك التفرق وهذا للاولية
واما معدي كرب وبابه ففيه لغتان على ما ذكر اما اللغة الفصيحة فهي اعراب الثاني وجعل
الاول معه كالجزء ويكون غير منصرف وعلته واضحة وهي انهما لفظان مزجا وصيرا واحدًا الا
على معنى مفرد فالحق بالمفردات من كلامهم لانه اشبه بها من المركبات قبل النقل اذ المركبات قبل النقل كان

حكم في الاعراب

في الاعراب فبقي ذلك الحكم على حاله وهذا لم يكن له حكم قبل النقل فلا بد له من حكمه الآن وهو اشبه بالمفردات
من حيث المعنى انه مدلوله مفرد كما ان مدلول المفردات مفرد واللغة الثانية ان تضيف الاول الى
الثاني وعلتها انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه تشبيهًا لفظيًا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما
عقيب الآخر وهو ضعيف من وجهين احدهما انه انما ذكروه تشبيه لفظي وما ذكر في تلك اللغة
تشبيه معنوي واعتبار المعنى اقوى والآخر هو انهم يقولون ساكنًا في حال النصب فيقولون رأيت
معدي كرب ولو كان جاريًا مجرى المضاف على التحقيق لوجب ان ينصب كما ينصب المضاف فاذا
مثله في قولك رأيت قاضي مصر وشبهه فلما وجب التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون
اعتبار الاضافة ولولا اعتدادهم بالتركيب والمزج لم يكن للاسكان وجه ثم اصحاب هذه اللغة
انقسموا قسمين فمنهم من لا يصرف الثاني اعتدادًا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان معدي
كرب وهو وجه ثالث يضعف به هذه اللغة ومنهم من يصرفه وهو القياس بعد قصد الاضافة
اذ التركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف والله اعلم الكنايات
قال صاحب الكتاب وهي كم وكذا وكيت وذيت فكم وكذا كنايتان عن العدد على سبيل الابهام
وكيت وذيت كنايتان عن الحديث والخبر كما كني بفلان وفلانة عن الاعلام والاجناس تقول كم
مالك وكم رجل عندي وله كذا وكذا درهمًا وكان من القصة كيت وكيت وذيت وذيت فصل
وكم على وجهين استفهامية وخبرية فالاستفهامية تنصب مميزها مفردًا كمميز احد عشر والخبرية
تجر مفردًا او مجموعًا كمميز الثلثة والمائة تقول كم رجلًا عندك وكم رجال كما تقول ثلثة اثواب
ومائة ثوب قال الشيخ علة بناء كم الاستفهامية ظاهر وهو تضمنه معنى حرف الاستفهام
اما الخبرية فيجوز ان يكون لشبهها باختها لفظًا واصل معنى وهو كناية العدد او لوضعها
على حرفين كوضع الحروف او لانها نقيضة رب ولتضمنها معنى الانشاء وهو في الغالب بحرف
فكأنها تضمنت حرفًا مقدرًا ولذلك استحقت صدر الكلام ومعنى الكلام الانشائي ان لا يحتمل
صدقًا ولا كذبًا بل النوع من الكلام محقق في النفس ليس له اعتبار من خارج بموافقة له فيسمى صدقًا
ولا بمخالفة فيسمى كذبًا والخبر بخلافه فالنوع من الكلام في النفس له اعتبار من خارج بموافقه
فيسمى صدقًا وبمخالفة فيسمى كذبًا فمثال الانشاء قولك قم واقعد فانه لطلب محقق لا يعتبر
بامر من خارج فلا يقال له صدق ولا كذب والخبر كقولك زيد قايم فيعتبر بامر من خارج وهو
تحقيق النسبة الى زيد لا باعتبار النفس ان كانت محققة سمي صدقًا وان كانت منفية سمي
كذبًا واما كذا فعلة بنائها اما ان يقول لشبهها بكم في معناها فالحقت بها واما لانها كاف
التشبيه دخلت على ذا واستعملت كناية فبقي على اصلها في البناء واما كيت وذيت فعلة
بنائهما انهما كنايتان عن الجمل والجمل مبنية باعتبار الجملية فبنيت تشبيهًا لها بما كني بها عنه قال
ومميز الاستفهامية مفرد منصوب والخبرية مجرور مجموع او مفرد انما كان مميز الاستفهامية

منصوباً مفرداً الا انه لمطلق العدد من غير نظر لكثرة او قلة فجعل له تمييز مطابق للعدد المتوسط وهو
احد عشر ولم يجعل له القلة ولا الكثرة كمميز الثلثة والماية فيكون تحكما واما الخبرية فجعل لها لما كانت
للكثرة مميز موافق لمميز عدد الكثرة وهو المائة والالف وهو مفرد مخفوض وجاء فيه الجمع تقوية لمعنى
الكثرة اذ ليس في لفظة كم ما يشعر بخصوصية الكثرة المقصودة بخلاف الالف فان فيهما ما يشعر بها فاستغنت
عن الجمعية فصل وتقع في وجهيها مبتداة ومفعولة ومضافا اليها تقول كم درهما عندك وكم
غلام لك على تقدير اي عدد من الدراهم حاصل عندك وكثير من الغلمان كاين لك وتقول كم منهم
شاهد على فلان وكم غلام لك ذاهب تجعل لك صفة للغلام وذاهبا خبرا لكم وتقول في المفعولية
كم رجلا رايت وكم غلام ملكت وبكم رجل مررت وعلى كم جذعا بنيت بيتك وفي الاضافة رزق كم
رجلا وكم رجل اطلقت فصل وقد يحذف المميز تقول كم مالك اي كم درهما او دينارا مالك
وكم غلمانك اي كم نفسا غلمانك وكم درهمك اي كم دانقا درهمك وكم عبد الله ماكث اي كم يوما
او شهرا وكذلك كم سرت وكم جاءك فلان اي كم فرسخا وكم مرة او كم فرسخ او كم مرة فصل
وتمييز الاستفهامية مفرد لا غير وقولهم كم لك غلمانا المميز فيه محذوف والغلمان منصوبة
على الحال بما في الظرف من معنى الفعل والمعنى كم نفسا لك غلمانا قال الشيخ ولا يقال
مالك كم ولا يقع الا في صدر الكلام عند البصريين فلذلك لم يقع فاعلة ولا على صفة يلزم منها
تقديم العامل الا اذا كانت مضافا اليها فانه مغتفر تقديم المضاف عليها اما الا انه متعذر تاخيره
واما الا ان معنى الاستفهام ينسحب اليه فيصير الكلمتان للاستفهام فلم يبق الا ان تقع مبتداة او معمولة
لفعل بعدها ويعرف ذلك بان ينظر الى ما وقع بعدها فان كان اسما خبرا عنها وجب ان يكون مبتداء
كقولك كم مالك وشبهه وان لم يكن اسما هو خبر عنها وجب ان يكون ثم فعل فينظر فان كان مسلطا على كم
وجب ان يكون معمولة له على حسب ذلك التسليط مفعولا به او ظرفا او مصدرا كقولك كم رجلا
ضربت وكم يوما ضربت وكم ضربة ضربت وان لم يكن مسلطا عليه فلا يخلو اما ان يكون مسلطا
على ضميرها تسلط المفعولية اولا فان كان الاول فلك فيه وجهان كمسئلة زيد ضربته مثاله
كم رجلا ضربته الا انه اذا قدرته منصوبا وجب ان تقدر الناصب متاخرا عنها فتقول كم رجلا
ضربت ضربته لما تقدم من ان لها صدر الكلام وان لم يكن مسلطا عليها ولا على ضميرها وجب ان يكون
مبتداء كقولك كم رجل قام وكم رجل جاءك وشبهه ثم مثل المبتداء ثم مثل بعد بمثالين اخرين
للابتداء بين بهما انما يصلح صفة للمميز يصلح ان يكون خبرا وهو قوله كم منهم شاهد على فلان وكم
غلام لك ذاهب ثم مثل المفعولية والاضافة فصل واذا فصل بين الخبرية ومميزها
نصب تقول كم في الدار رجلا قال كم نالني منهم فضلا على عدم وقال توم سنانا وكم دونه
الى الارض محدودا باغارها وقد جاء الجر في الشعر مع الفصل وقال كم في بني سعد بن بكر سيد
ضخم الدسيعة ماجد نفاع فصل ويرجع الضمير اليه على اللفظ والمعنى تقول كم رجل رايته

ورايتهم وكم امراة لقيتها ولقيتهن قال الله تعالى وكم من ملك في السموات والارض لا تغني شفاعتهم
شيئا قال الشيخ جاز الفصل بين كم ومميزها ولم يجز في مثل عشرين رجلا من حيث ان عشرين رجلا الغرض
فيه تبيين الذات ولذلك انما جيء بعشرين ليتبين بها خصوصية العدد فيهما جميعا كانهما شيء واحد الا ترى
ان هذين المعنيين لما كان التعبير عنهما بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولهم رجل ورجلان وصار عشرون رجلا
بمثابة قولك رجلين فكما ان رجلين لا يفصل بين حروفه فكذلك عشرون رجلا بخلاف كم فانها في اصل
وضعها للابهام وليست مع مميزها كعشرين مع مميزه الا ترى انك لو قلت كم رجلا لم يتبين به خصوصية
العدد فقد ظهر الفرق بين البابين والمختار النصب عند الفصل لانه في التقدير الجار مضاف اليه
والفصل بين المضاف والمضاف اليه ضعيف فلما ضعف ان يكون مضافا اليه نقل الى اعراب عموم
التمييز وهو النصب وقد جاء الجر مع الفصل اما على جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما
على ان يكون مجرورا باضمار من فصل وتقول كم غيره لك وكم مثله لك وكم خير منه لك وكم غير
مثله لك تجعل مثله صفة لغيره فتنصبه نصبه قال الشيخ انما ذكر هذا الفصل ليعرف ان غير
ومثله وشبههما مما لا يتعرف بالاضافة يصح ان يقع مميزا لكم كما صح ان يقع مجرورا لرب فصل
وقد ينشد بيت الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري
على ثلثة اوجه النصب على الاستفهام والجر على الخبر والرفع على معنى كم مرة قد حلبت علي عماتك
والنصب كما ذكروا والجر كذلك والرفع على معنى كم مرة او كم مرة عمة لك حلبت علي عشاري فكم منصوب
على الظرفية بحلبت او على المصدر ان جعلنا المرات للحلبات بحلبت ايضا فتقديره على الاول حلبت
زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة ولا فرق في ان المعنى بين ان يقدر استفهاما ثما
او خبرا اذ معناه في الخبر كثيرا من الازمان او من الحلبات عماتك وخالاتك حلبت لي اي كانوا
خدما في اوقات كثيرة واذا جعلته استفهاما كان معناه اخبرني اي عدد من الازمان او من الحلبات
عمة لك وخالة لك حلبت علي عشاري اي ذلك كثيرة لا اعرف عدده فاخبرني عن عدده وهذا
المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء قوله تقديره كم مرة حلبت علي عماتك
ان اراد به تحقيق الاعراب لم يستقم لان عماتك فيما قدر فاعل وهي في البيت مبتداء لتاخر
الفعل عنها ولا يتقدم الفاعل على فعله وان اراد به تبيين المعنى وايضاحه فهو مستقيم لان عماتك
حلبت وحلبت عماتك سواء فصل والخبرية مضافة الى مميزها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف
اليه فاذا وقعت بعدها من وذلك كثير في استعمالهم منه قوله تعالى وكم من قرية وكم من ملك كانت
منونة في التقدير كقولك كثير من القرى ومن الملائكة وهي عند بعضهم منونة ابدا
والمجرور بعدها باضمار من فصل وفي معنى كم الخبرية كاين وهي مركبة من كاف
التشبيه واي والاكثر ان يستعمل مع من قال الله عز وجل وكاين من قرية اهلكناها
وفيها خمس لغات كأي وكاء بوزن كاع وكي بوزن كيع وكاي بوزن كعي وكاء بوزن كع

فصل ولكيت وذيت مخففتان من كيّة وذيّة وكثير من العرب يستعملونهما على الاصل ولا
يستعملان الا مكررتين وقد جاء فيهما الكسر والفتح والضم والوقف عليهما كالوقف على اخت وبنت
تقديره الاضافة هو الوجه لما لا يلزم من اضمار الجار ووجه القول الآخر ما ثبت من
اظهار الجار في كثير من كلامهم وهو مع حذفها بمعناها حملت عليها وهذا القول ليس كقول من
يقول العامل في زيد في غلام زيد حرف الجر المقدر في المعنى عاملا لان هنا يقدر الاسم الاول تاما
منونا في التقدير وبمن مضمرة وذلك يجعل الحرف المقدر في المعنى عاملا مع كون الاول مضافا لفظا ومعنى ومن
اصناف الاسم المثنى وهو ما لحقت آخره زيادتان الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة لتكون الاولى علما لضم واحد الى واحد والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين
الثابتين في الواحد قال الشيخ هذا الحد هو الذي يستقيم في حد المثنى واذا حددنا التثنية
قلنا هو الحاق الاسم زيادتين الى آخره وليس قول من قال ضم الشيء الى مثله في حد المثنى بشيء
لانك لو قلت زيد وزيد فهذا ضم شيء الى مثله وليس بمثنى وقوله ليكون الاول علما لضم واحد
الى واحد يعني الى واحد من جنسه المسمى بذلك الاسم كقولك في رجل رجلان وهل يجوز ان تأخذ
الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف
والظاهر جوازه شاذا والاكثر المستعمل خلافه وقالوا زيدان وعمران في الاسماء الاعلام وان
كانت باعتبار مسمياتها كالاسماء المشتركة لانها لم يسم بها باعتبار امر جامع في مسمياتها وهذا
مما يقوي قول من يقول ان الاسم المشترك يثنى وان اختلف مدلوله والجواب انها انما ثنيت بعد ان
اخطر المتكلم المسميات بباله وقدر انتفاء العلمية منها فصارت كانها اسماء اجناس كرجل باعتبار
ما تحته فثناها كما يثنى رجل بعد ان قدرها مثله وهذا المعنى هو الذي جوز ان يقال الزيد وزيد كذا
ولولا تقديرها نكرة لم يستقم تعريفها ومهما قدرت نكرة صارت كاسماء الاجناس المشتركة
في امر واحد الا ان اسماء الاجناس مشتركات في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر
وهو كونه مسمى بزيد فان قيل اذا كانت تثنيتها كما بتعريفها وتنكيرها باللام وذلك شاذ فليكن تثنيتها
ايضا شاذا وليس بشاذ بالاجماع دل على انه ليس مثله فالجواب ان زيدا اذا انكر وعرف
فقد استعمل على خلاف ما وضع له من غير ضرورة لانه يمكن استعماله علما في كل موضع
فجعله نكرة ههنا التقدير اخراج له عن اصله بغير ضرورة واما زيدان فلا يمكن استعماله
علما لان تثنيته تنافي علميته فلا يلزم من شذوذ ما يمكن جريه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه
على اصله قوله والثانية عوضا من الحركة والتنوين هو مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها
عوض من التنوين ويستدلون بقولك جاءني غلاما زيد بحذفها بدل على انها كالتنوين
والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع
اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع فاذا قلت رجلان

كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا فاذا قلت الرجلان كانت عوضا من الحركة فاذا قلت غلاما زيد
كانت عوضا من التنوين قال ومن شأنه اذا لم يكن مثنى منقوص ان تبقى صيغة المفرد فيه
محفوظة ولا تسقط تاء التانيث الا في كلمتين خصيان واليان قال كان خصيه من
التدلدل وقال ترتج الياه ارتجاج الوطب وتسقط نونه بالاضافة نحو غلاما زيد وثوبا
عمرو والفم بملاقاة ساكن كقولك لقيت حلقتا البطان يعني بالمنقوص ما آخره الف وهذا
غير في الاصطلاح واما المنقوص في الاصطلاح ما نقص من آخره حرف كقاض وعصا فيما نقص
بعض الاعراب كالقاضي واما اطلاق المنقوص على ما في آخره الف خاصة فليس بمعروف فصل
ولا يخلو المقصور المنقوص من ان يكون الفه ثالثة او فوق ذلك فان كانت ثالثة وعرفتها
اصلا في الواو او الياء رددته اليه في التثنية كقولك قفوان وعصوان وفتيان ورحيان
فان جهلت اصلها نظرت فان أميلت قلبت ياء كقولك متيان وبليان في مسميين بمتى وبلى والا
قلبت واوا كقولك لدوان والوان في مسميين بلدى والى وان كانت فوق الثالثة لم تقلب
الا ياء كقولك اعشيان وملهيان وحبليان وحباريان واما مذروان فلان التثنية
فيها لازمة كالتانيث في شقاوة وعظاية قال الشيخ المنقوص على اصطلاحه وهو ما في
آخره الف لا يخلو من ان يكون ثلاثيا او فوقه فان كان ثلاثيا وجب رد الالف الى اصلها لوجوب
حركتها لوقوع الالف بعدها والواو والياء لا تعلان اذا وقعتا قبل الالف كقولك غزوا
ورميا اما كراهة اجتماع الالفين او كراهة اللبس في الاصل وحمل الباقي عليه واذا لم تقبل وجب
ان تبقى على الاصل فتقول قفوان ورحيان وان جهل اصلها نظر الى الامالة كما ذكر وان كانت
فوق الثلاثة لم يقلب الا ياء وانما قلبت ياء فيما اصله واو لاحد الامرين اما لانها في اصل
الافعال تقلب بها ذلك فاجريت الاسماء عليها كقولهم اغزيت واستغزيت واما لاستثقالهم لها آخرا
فيما كثرت حروفه فابدلوا منها الياء لخفتها واما مذروان فلان التثنية فيه لازمة الى آخره
وجه اعتراضه انه اسم رباعي جاءت فيه الواو رابعة ولم يقلب ياء وجوابه ان مذروان لا يقال
في مفرده مذرى فان عللنا بالوجه الاول فليس آخره الفا منقلبة عن واو حتى يبدل عنها
ياء بل هذه لم تزل واوا للزوم التثنية فان عللنا بالثاني فالواو لم يقع متطرفة لان التثنية
لازمة فلا يقع متطرفة ولذلك شبهها بالواو الواقعة في شقاوة فصل وما آخره همزة
لا يخلو همزته من ان يسبقها الف او لا فالتي سبقتها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ووضاء
ومنقلبة عن حرف اصل كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلية كعلباء وحرباء ومنقلبة
عن الف التانيث كحمراء وصحراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كقولك حمراوان وصحراوان
والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب فيما والتي لا الف قبلها فبابها
التصحيح كرشا وحدا فصل والمحذوف العجز يرد الى الاصل ولا يرد فيقال اخوان

وابوان وبيمان ودمان وقد جاء يديان ودميان قال يديان بيضاوان عند محلم وقال
فلوا نا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
ثم قال في آخر الفصل فهمزة الأخيرة تقلب واوًا لا غير والباب في البواقي ان لا يقلبن قوله
والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب يعني ان ثلاثة الابواب مستوية في البقاء والقلب
وليس الامر كذلك بل الاولى الباب فيها الا يقلبن لقلب ضعيف جدا والقلب في الثانية اولى منه
في الاولى والقلب في الثالثة اظهر منه في الثانية وانما كان القلب ضعيفا في الاولى لانها
همزة اصلية لم يوجد ما يوجب تغيرها فكان بقاؤها على حالها اولى والثانية ليست بهمزة
اصلية ولكنها منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة والثالثة ليست
اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة وفوات الحرف الاصلي
المنقلبة عنه الهمزة واما الرابع وهو حمراء وصحراء فانما اوجبوا فيه القلب للفرق
بين همزة التانيث وغيرها وكانت اولى بالقلب لانها لا اصل لها ولا عن اصل وكان شبيهة بالزايد
وقلبت واوا لانه الذي ثبت لها في النسب فحمل عليه وان اختلفا لعلة وانما لانها عن همزة والواو
اقرب اليها لمشاكلتها لها في الثقل وانما كرهوا الادراج لجاء بين بعد القلب فقالوا جزائين كما
ليفرقوا بينها وبين الالف المقصورة اما من فيها والياء الالف قبلها لم يقلبوها ذلك القلب بالقلب
ثم الواجب والجايز انما كان لانها زايدة مع استثقال همزة بين الالفين كحمراوان واما استثقالها
بين الالفين فلم يوجد في هذه شيء من ذلك نعم قد يخفف الهمزة على ما يأتي في تخفيف الهمزة
وليس من هذا الباب فصل وقد يثنى الجمع على تاويل الجماعتين والفرقتين وانشد
ابو زيد لنا ابلان فيهما ما علمتم وفي الحديث مثل المنافق كالشاة العايرة بين الغنمين
وانشد ابو عبيد لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا
جمالين وقالوا لقاحان سوداوان وقال ابو النجم بين رماحي مالك ونهشل قال الشيخ
تثنية الجمع قليل وسبب قلته ان مفرده يعطى ما يعطى للتثنية فيقع ذكر التثنية ضايعا ولكن قد
قد يجري في بعض المعاني ما يحتاج الى ذكر الجمع مثنى مثل قوله كالشاة العايرة بين الغنمين فلذلك
يستحسن مثل ذلك فانه لا يمكن التعبير بمجرد الجمع بخلاف قولك عندي جمالان فانه ضعيف فصل
ويجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين كقولك ما احسن رؤسهما وفي التنزيل فاقطعوا
ايديهما وفي قراءة عبد الله ايمانهما وفيه فقد صغت قلوبكما وقال الشاعر
ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل ههنا يعني اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين
الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى عبر عن المضاف بلفظ الجمع وان كان مثنى في المعنى وسببه
كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى فعلى ذلك ههنا تقول اضرب رؤسهما
ولا فرق بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما او متعددا فلذلك كقوله قطعت اذنيهما

وانت تريد بهما من كل واحد منهما وقال الكوفيون شرطه ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما كقوله فقد صغت
قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما فبطلت شرطية الاتحاد وقال
ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل هنا والاصل معا يعني بقوله هنا وضع الجمع موضع التثنية
وهو اشارة الى الحكم هنا الفصل وهو قوله ظهور الترسين قوله والاصل معا ولم يقولوا
في المنفصلين افراسهما ولا غلمانهما وقد جاء وضعا رحالهما يعني لفظ المثنى الدلالة على التثنية
على القياس الاصلي وهو قوله ظهراهما ثم بين ان شرط الاتصال لامتناع افراسهما وغلمانهما
لفقد الاتصال ومن اصناف الاسم المجموع وهو على ضربين ما صح فيه واحده وما كسر فيه
فالاول ما آخره واو او ياء مكسور ما قبلها بعدهما نون مفتوحة او الف وتاء قال الشيخ
لما كان غرضه الدلالة على بيان لفظ السالم المذكر لاختلاف آخره بالحروف لاختلاف العامل لم
يمكنه حد المجموع المكسر معه لاختلافهما في هذا المعنى فجعل كل واحد على حدة ثم حد المجموع السالم
المذكر على نحو حد التثنية وذكر السالم المؤنث الالف والتاء لئلا يتوهم عموم السالم فيما ذكر
واستغنى عن ان يعيد لفظا آخر للمذكر السالم اذ لفظه فيه تنبيه فالذي بالواو والنون
لمن يعلم في صفاته واعلامه كالمسلمين والزيدين الا ما جاء من نحو ثبون وقلون وارضون
واحرون واوزون اراد بعض اعلامه وبعض صفاته والا فلا يستقيم التعميم فان طلحة
وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وهو من اعلام من يعقل واحمر وعلامة وجريح من صفات من يعقل
ولا يجمع بالواو والنون وانما يجمع بالواو والنون كل مذكر علم يعقل وصفة لمذكر يعقل ليست افعل
فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مؤنثة جارية على المذكر ولا مذكر يجري على المؤنث الا ما شذ من الذي
ذكره وما العلة وجد من غير وقوله والذي بالالف والتاء للمؤنث في اسمائه وصفاته
كالهندات والثمرات والمسلمات يريد بعض صفاته وهو كل صفة ليس فعلاء افعل ولا فعلى فعلان
ولا مذكر تجري على المؤنث كطالق وجريح كانه استغنى عن بيان ذلك ههنا بتفاصيل على ما ياتي في الباب
ثم قال والثاني يعم من يعلم وغيرهم في اسمائهم وصفاتهم كرجال وافراس وجعافر وفطراء
وجياد وحكم الزيادتين في مسلمون نظير حكمهما في مسلمان ان الاولى علم ضم الاثنين فصاعدا
الى الواحد والثانية عوض من التنوين وتسقط عند الاضافة وقد اجري المؤنث على المذكر
في التسوية بين لفظي النصب والجر فقيل رأيت المسلمات ومررت بالمسلمات كما قيل رأيت
المسلمين ومررت بالمسلمين فصل وينقسم الى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة العشرة
فما دونها وامثلتها افعل افعال افعلة فعلة كافلس واثواب واجربة وغلمة ومنه ما جمع
بالواو والنون والالف والتاء وما عدا ذلك جموع كثرة يعني المكسر وقوله في اسمائهم و
صفاتهم يريد في بعض الصفات اذ بعضها لا يجمع الا صحيحا كمكرم ومكرم على ما سياتي وحكم
الزيادتين حكمها في مسلمان على ما تقدم وقد اجري المؤنث على المذكر في التسوية الى آخره

علامة النصب والخفض اكثر حملا له على المذكر حيث جعل علامة الخفض والنصب الياء كراهة ان يكون للمؤنث
على المذكر مزية وانما اعرب الجمع الصحيح بالحروف لانه زيد في آخره حروف علة مع بقاء صيغته فاشبه
التثنية فاعرب كاعرابها وانما اعرب المثنى بالحروف لانه لما تكثر مدلوله جعلوا اعرابه بشيء هو اكثر
من اعراب المفرد وهو الحرف وكان القياس فيما يعرب بالحروف ان يكون الواو للرفع والالف للنصب
والياء للجر كما في اخوك واخواته فقياس الزيدون ان يقال في نصبه الزيدان وفي خفضه الزيدين
على ما هو عليه في الرفع وقياس التثنية ان يقال في الرفع الزيدون وفي النصب الزيدان
وفي الخفض الزيدين فجاء الجمع في الرفع والخفض على القياس وجاء التثنية في الخفض على
القياس لا غير وانما كان على خلاف ذلك من جهة ان الالف التي هي قياس النصب لو بقيت لهما لالتبس
التثنية بالجمع في قولك ضاربك لان النون تحذف وما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا فلا يفرق
بين كونه تثنية او مجموعا فلما جاء اللبس من الالف في النصب سقطت منهما جميعا في النصب ثم
لما كانت الالف اخف حروف العلة كره ان تخلي بالكلية فجعل عوضا من الواو في التثنية ثم حمل
في كل واحد منهما المنصوب على المخفوض اذ لم يبق غير ذلك فصار الامر على ما ذكر في حق الجمع والتثنية
وينقسم الى جمع قلة وجمع كثرة ونعني بجمع القلة ما ذكر وجمع الكثرة ما زاد عليه وصيغ جمع
القلة ابنية مخصوصة من جموع التكسير وهي ما ذكر وجميع صيغ الصحيح وصيغ جمع الكثرة ما عدا
ذلك فصل وقد يجعل اعراب ما يجمع بالواو والنون في النون واكثر ما يجيء ذلك في الشعر
ويلزم الياء اذ ذاك قالوا اتت عليه سنين وقال دعاني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال سحيم وماذا يدري الشعراء مني
وقد جاوزت حد الاربعين قال الشيخ جعل الاعراب في النون مع نقابه جمعا شاذ ولم
يات مع شذوذه الا في اسماء جمعت جمع التصحيح على غير قياس كانها لما كانت مستحقة للتكسير جرى
فيها اعرابه من ذلك قولهم سنين على ما ذكر ومنها اسماء الاعداد كقوله وقد جاوزت حد الاربعين
ولا بد من الياء لان الاعراب لا يكون بجهتين والتزام الياء دون الواو لخفتها وثقل الواو
فصل وللثلاثي المجرد اذا كثر عشرة امثلة افعال فعال فعول فعلان افعل فعلان
فعلة فعلة فعل فعل فافعال اعمها تقول افراخ واجمال وادكان واجمال واعجاز واعناق
وافخاذ واعناب وارطاب وآبال ثم فعال تقول زناد وقداح وخفاف وجمال
ورماح وسباع ثم فعول وفعلان وهما متساويان تقول فلوس وعروق وجروح
واسود ونمور وزيلان وصنوان وعيدان وجرذان وصردان ثم افعل تقول
افلس وارجل وازمن واضلع ثم فعلان وفعلة وهما متساويان تقول بطنان وذوبان
وحملان وغردة وقردة وقرطة ثم فعل تقول سقف وفلك ثم فعلة وفعل تقول جيرة وثمر
وقد جاء حجلى في جمع حجل قال ارحم اصيبيتي الذين كانهم حجلى تدرج في الشربة وقع

فصل والحقته من ذلك تاء التانيث فامثلة تكسيره فعال فعول افعل فعل فعل فعل
نحو قصاع ولقاح وبرام ورقاب وبدور وحجوز وانعم وانيق وبرد ولقح وبدر ومعد
ونوب وبرق ونجم وبدن فصل وامثلة صفاته كامثلة اسمائه وبعضها اعم من بعض
وذلك قولك اشياخ واجلاف واجرار وابطال واجناب وايقاظ وانكاد واعبد واجلف
وصعاب وحسان وجياع وقد جاء وجاعي ونحو حباطي وخزاي وضيفان واخوان
وغدان وذكران وكهول ورطلة وشيخة وورد وكحل ونصف وخشن وقالوا
سحاء في جمع سح والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غير ممتنع
كقولك صعبون وصنعون وحسنون وجنبون وحذرون ونديسون واما جمع المؤنث
منها بالالف والتاء فلم يجيء فيه غير ذلك نحو عبلات وحلوات وحذرات ويقظات
الا امثال فعلة فانهم كسروه على فعال كجعاد وكماش وعبال وقالوا علج في جمع علجة
ثم تعرض لابنية الجمع ولم يذكر المفردات ولم يذكر لكل مفرد ابنيته التي يجمع عليها لانه لا يفيد كثير
غرض اذ ذلك لا ينضبط الا بالسماع في كل لفظة وهو حفظ اللغة والذي ينضبط هو ان يعلم اوزان
الجمع واوزان المفردات ويعلم ان تلك المفردات لا تخرج عن قبيل هذا الجمع وهذا المعنى يحصل مما
ذكره فانه ذكر من الجموع عشرة في مثال علم ان عشرة الاوزان المفردة يجمع عليها وان جاءت ناقصة
علم ان ذلك المنقوص لم يات جمعه على تلك الزنة وبيانه انه ذكر في افعال جميع الامثلة فعلم
ان جميع الامثلة يجمع عليه ثم ذكر فعالا وذكر فيه امثلة فنقصت اربعة وهي فعل وفعل
وفعل وفعل فيعلم ان هذه الاربعة لم يجئ على فعال وكذلك بابها ههنا هو الذي كان يحصل
لو ذكر المفردات واحدا واحدا الا انه كان يطول الكلام فههنا اختصر فصل والمؤنث
الساكن الحشو لا يخلو من ان يكون اسما او صفة فاذا كان اسما تحركت عينه في الجمع اذا صحت
بالفتح في المفتوح الفاء كجمرات وبه وبالكسر في مكسورها كسدرات فان اراد بقوله اذا
صحت حروف العلة وحروف الادغام فهو جيد ولكنه ليس بالظاهر وحكمه حكم المعتل في
انه لا يحرك بقول شرة وشرات وقوله وبه وبالكسر في المكسورها كسدرات كان ينبغي ان ينبه
على المدغم العين والمعتل اللام فاما المدغم كقوله حجة وحجات فيجب اسكانه واما المعتل اللام
فالاسكان فيه جائز كذروة وذروات وقوله وبه وبالضم في مضمومها كغرفات
وقد تسكن في الضرورة في الاول وفي السعة في الباقين في لغة تميم فاذا اعتلت فلا اسكان
كبيضات وجوزات وديمات ودولات الا في لغة هذيل قال ابو ضحكها اخو بيضات رائح
متاوب وتسكن في الصفة لا غير وانما حركوا في جمع لجبة وربعة لانهما في الاصل اسمان
وصف بهما كما قالوا امراة كلبة وليلة غمة كان ينبغي ان ينبه على المدغم العين والمعتل اللام اما
المدغم فيجب اسكانه كقولك عزة وعزات واما المعتل اللام فيجوز اسكانه كغزوة وغزوات وخطوة

وخطوات ثم اورد اعتراضا على قوله ويكن في الصفة وقد قالوا لجبات وربعات وهي صفات
يقول شاة لجبات وهي الشاة التي جف لبنها وناقة ربعات للقصيرات واجاب ان ذلك في الاصل من قبيل
الاسماء فلما وصف بها لمح معنى الصفة بقي حكم الاسمية في التحريك فجوز ان يقال لجبات وربعات وهو
القياس ثم قوى ذلك بأن مثل باسماء لا لبس في اسميتها وقد اجريت صفات على خلاف اصلها
يقول امراة كلبة وليلة غمة ولو جمعت في مثل ذلك لقيل نساء كلبات وكلبات نظرا الى الاصل وكلبات نظرا الى
الوصف واما مثل ليلة غمة فلا يظهر في الجمع فرق بين كونه اسما او صفة لان المدغم فيهما سواء على ما تقدم
فصل وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء قالوا ارضات واهلات في جمع ارض
واهل قال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا في الليل يدعون كوثرا
وقالوا عرسات وعيرات في جمع عرس وعير قال الكميت عيرات الفعال والسودد العد
اليهم محطوطة الاعكام فصل واستغنوا فيما اعتلت عينه من افعل وقد شذ نحو اقوس
واثوب واعين وانيب واستغنوا في الواو دون الياء من فعول كما استغنوا في الياء دون
الواو من فعال وقد شذ نحو نووج وسووق فصل ويقال في افعل وفعول من المعتل
اللام ادل وايد ودلي ودمي وقالوا اخو ونتو والقلب اكثر وقد يكسر الصدر فيقال
دلي ونحي وقولهم قسي كانه جمع قسو في التقدير فصل وذو التاء من المحذوف
العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون وبا
الالف والتاء مردودا الى الاصل كسنوات وعضوات وغير مردود كثبات وهنات
قال الشيخ قوله عيرات في جمع عير انما يكون على لغة هذيل لانه معتل العين فكذلك البيت
عيرات الفعال والسودد العد واستغنوا فيما اعتلت عينه من افعل كراهة الضمة على الواو والياء
فلا يقولون عودوا عود ولا ادول ولا اديل الا ما شذ واستغنوا في الواو دون الياء من فعول كراهة
الضمتين والواوين فلا يقولون قووس الا ما شذ ولم يكرهوه في الياء لفقدان احد الواوين في
قوتها بالسكون بعدها ومنهم من يكره الاول في مثل ذلك كراهة الضمتين والواو فيقول عوز وبهه
وافعل من المعتل اللام يجب ان يكون من باب قاض فيصير لفظه على لفظ انفع في الرفع والجر وافعلا
في النصب لانه لو بقي ادى الى واو او ياء قبلها ضمة وليس من لغتهم فيبدل الضمة كسرة فيجتمع ساكنان
حرف العلة والتنوين فيحذف الاول لالتقاء الساكنين فيصير كما ذكر كقولك ادل وايد ورايت
أدليا وايديا وفعول من المعتل اللام يبدل فيه الضمة كسرة لشبهه بما في آخره حرف علة قبلها ضمة
كقولك دلي ودمي لان اصله دلو فقلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى ياء ثم ادغمت فيما بعدها
سواء كانت واوا او ياء على اصل الاعلال الذي سيأتي وقد جاء الضمة في مثله باقية فيما كان من
ذوات الواو مثل قولهم نحو وقد جاء في الياء نادرا قالوا فتو ويجوز كسر الفاء في المقيس كقولك
دلي ونحي كراهة الكسرة بعد الضمة في اول الكلمة في الاسم وقولهم قسي وهو جمع قوس جمعوه على فعول

فيكون قووسا فكرهوا اجتماع الضمتين والواوين فاخروا الواو الى موضع اللام فصار قسوو ففعلوا
فيه ما فعلوا في دلي فصار قسي فلذلك قال وكانه جمع قسو في التقدير كما ذكر قوله وعلى
افعل كآم وهو نظير اكم فصل والجمع الرباعي اسما كان او صفة مجردا من تاء التأنيث او غير مجرد مثاله
واحد فهو فعالل كقولك ثعالب وسلاهب ودراهم وهجارع وبراثن وجرائع وقماطر وسباطر
وضفادع وخضارم معناه ان آم وزنه افعل فيكون اصله اامو على وزن اجر وجب قلب الهمزة الثانية
الفا مثلها في آدم ووجب قلب الضمة كسرة مثلها في ادل لان الواو ينقلب ياء بالكسرة ثم يستثقل الضمة
والكسرة عليها مثلها في قاض فيجتمع ساكنان فيحذف حرف العلة لاجتماعهما فيصير آم ووزنه افع تقول
في الرفع والجر آم وتقول في النصب رأيت آميا فتثبت الياء لانكسار ما قبلها مثله في رأيت غازيا
قوله واما الخماسي فلا يكسر الا على استكراه ولا يتجاوز به ان يكسر هذا المثال بعد حذف خامسه
كقولهم في فرزدق فرازد وفي جحمرش جحامر ويقال دحامون وفي جرعون وصهصلقون خظلات
وبهصلات وسفرجلات وجحمرشات لانه مستثقل في مفرده فاذا جمع زاد استثقالا الا ان بقيت
حروفه او اخل به ان حذفت منها فان كسر على الاستكراه وجب الحذف وقياسه ان يحذف الخامس لانه
حصل به الثقل فيقال فرازد وجحامر وقياس من قال جحيرش وفريزق ان يقول فرازق وجحارش
قال وما كانت زيادته ثالثة مدة فللاسماء منه في الجمع احد عشر مثالا افعلة فعل فعلان
فعائل فعلان فعلة افعال فعال فعول افعلاء افعل وذلك نحو اتنية واحمرة واغربة وارغفة
واعمدة وقذل وحمر وقرد وكثب وذبب وغزلان وصيران وغربان وظلمان وقعدان وافائل
وذنائب وشمائل وذقان وقضبان وغلمة وصبية واغان وافلاء وفصال وعنوق والنصباء
والسن ولا يجمع على افعل الا المؤنث خاصة نحو عناق واعنق وعقاب واعقب وذراع
واذرع وامكن من الشواذ ولم يجي فعل في المضاعف ولا المعتل اللام وقد شذ نحو ذبب
في جمع ذباب ولما لحقته من ذلك تاء التأنيث مثالان فعائل وفعل وذلك نحو صحايف ودبايل
وحمايم وذوايب وحمايل وسفن جرى في هذا الفصل كالفصول الاول لاشتراك الآحاد في
الابنية المذكورة وهذا لا يكون الا في خمسة امثلة لان المدة اما الف او واو او ياء فالالف لا يكون
قبلها الا فتحة فيبقى اول الكلمة يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا فهذه ثلثة وان كانت المدة واوا
فلا يكون قبلها الا ضمة والاول لا يكون الا مفتوحا لان الكسر ليس من ابنيتهم والضم من ابنية
الجموع الا ما شذ من نحو سدوس للطيلسان الاخضر وقد ذكر الاصمعي بالفتح وقوله ولا يجمع على افعل
تخصيص له بالمؤنث وبين ان امكنا من الشواذ قال وان كان المدة ياء فلا يكون قبلها الا كسرة
والاول مفتوح والضم والكسر ليس من ابنيتهم اذ فعيل وفعيل ليس من ابنيتهم فثبت انها خمسة
فلم يجي فعل في المضاعف ولا المعتل اللام كانهم كرهوا ان ياتوا بالمثلين لانه فيه بين لبس
تقل لانهم ان ادغموا لم يعرفوا كونه فعلا او فعلا وان اظهروا استثقل النطق بالمثلين وقد جاء

قليلاً على فعل منفكوكا ادغامه قالوا سرير وسرر وأما المعتل اللام فكرهوا البتة لما يؤدي إلى الاعلال
لانه ليس في لغتهم ما آخره حرف علة وقبلها ضمة فاذا ادى اليه قياس قلبوا الضمة كسرة فلو
فعلوا ذلك هنا لقالوا في النصب فعلا فيؤدي إلى ما ليس من ابنية اسمائهم وقد جاء فعل قليلاً قالوا
ذباب وذب وأما المؤنث فنظاهر قال ولصفاته تسعة امثلة فعلاء فعل فعال
فعلان فعلان افعال افعلاء افعلة فعول وذلك نحو كرماء وجبناء وشجعاء
وودداء ونذر وصبر وصنع وكنز وجياد وهجان وثنيان وشجعان وخصيان
وشجعان واشراف واغنياء وأنبياء واشحة وظروف وتجمع جمع التصحيح نحو كريمون
وكريمات وأما فعيل بمعنى مفعول فبابه ان يكسر على فعلى نحو جرحى وقتلى وقد شذ قتلاء
واسراء ولا يجمع جمع التصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ولمؤنثها ثلثة امثلة
فعال فعايل فعلاء وذلك نحو صباح وصبايح وعجايز وخلفاء منها افعلاء
فلم يذكرها في الامثلة وموضعها بعد اغنياء فينبغي ان يكون بعده واصدقاء او نحوه ويجمع
التصحيح لوجود شرايطه وأما فعيل فبابه ما ذكر ولا يجمع جمع التصحيح لان فعيلا يكون بمعنى
مفعول ويكون بمعنى فاعل وكانهم ارادوا ان يجعلوا بينهما في الجمع فرقا فجمعوا الاحد جمع
السلامة والآخر جمع التكسير وكان ذلك اولى بالسلامة لانه الاصل وفعيل بمعنى مفعول ليس اصلا فلما
لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالالف والتاء لكونه فرعا عليه في الجمع ولمؤنثها ثلثة
امثلة وعد فعلاء وفعلاء وهي عند غيره لا يكون جمع فعيلة بل هي جمع فعيل وقولهم خلفاء
ظاهر فيما ذكر وغيره يزعم انه قيل خليف وخليفة وان خلفاء جمع خليف وخلايف جمع خليفة
واذا احتمل خلفاء ان يكون جمعا لخليف فلا يجعل اصلا في جمع فعيلة عليه اذ لا يثبت
باب بمثل هذا بالاحتمال بل لا بد من ثبت فصل وما كان على فاعل اسما فله اذا جمع
ثلثة امثلة فواعل فعلان فعلان نحو كواهل وجران وجنان ولمؤنثه مثال واحد فواعل
نحو كواثب وقد نزلوا الف التانيث منزلة تائه فقالوا في فاعلاء فواعل نحو نوافق وقواصع
ودوام وسواب وللصفة تسعة امثلة فعل فعال فعلة فعلة فعل فعلاء فعلان فعال فعول
نحو شهد وجهال وفسقة وقضاة وتختص بالمعتل اللام وبزل وشعراء وصحبان وتجار
وقعود وقد شذ نحو فوارس ولمؤنثه مثالان فواعل فعل نحو ضوارب ونوم وتستوي
في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه كحايض وحاسر لما كان هذا الوزن غير مشارك بمثله
في ابنية افرده وللصفة ثمانية وقع في بعض النسخ تسعة وعد منها فعول ومثل بقعود وليس بسعيد
عن الصواب فان قيل هو قليل فنعال اقل وقد ذكره وقد شذ نحو فوارس وهوالك ونواكس
فأما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة
وأما هوالك فقد جاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس

وأما نواكس فللضرورة فلا اعتداد به ويجوز في فاعل اذا كان لما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا
تقول في جمل ذكور تعارض وسوارم هو ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل تارة
في مفرده وتارة في صفاته واخباره واحواله ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت في ذلك
المجرى الا ترى ان فعل مذكر فعلى لا يجمع على فعل وفعلى في مؤنثه يجمع على فعل وقال الله تعالى من ايام اخر
واخر جمع آخر لانه للنوم ولكنه لما كان فيما لا يعقل اجري مجرى اخرى على ما ذكر ويستوي في ذلك ما فيه
التاء وما لا تاء فيه لان الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التاء
وعدمها كحايض وحاسر فصل وللاسم مما في آخره الف تانيث رابعة مقصورة
او ممدودة مثالان فعالى فعال نحو صحارى واناث وللصفة اربعة امثلة فعال فعل
فعل فعالى نحو عطاش وبطاح وعشار وحمر والصغر وحرامى ثم مثل بصحارى
واناث وقياس ترتيبه ان يمثل باربعة لان المفرد مثالان والجمع مثالان فيجي التركيب اربعة
والصفة اربعة امثلة ثم ذكر فعلا وفعلا وفعلا وفعل ليس بعام وانما تجمع على فعل فعلاء
افعل وعلى الفعل فعلى افعل ثم قال ويقال الذفريات والحبليات والصغريات والصحراوات
اذا اريد ادنى العدد ولا يقال حمراوات وأما قوله ليس في الخضراوات صدقة فلجريه
مجرى الاسم واذا كانت الالف خامسة جمع بالتاء كقولك حباريات وسمانيات
تنبيها على انه يجري فيه التصحيح الا فعلاء افعل وسببه ان افعل فعلاء نوعان لا فعل فعلى في اللفظ
فارادوا ان يفرقوا بينهما في الجمع فجمعوا افعل فعلى بالواو والنون واستغنوا في جمع افعل فعلاء فرقا
بينهما فلذلك جاز في فعلى افعل الفعليات حملا على مذكره ولم يجي في فعلاء افعل فعلاء واتى الامتناع
التصحيح في مذكره ثم اعترض بالخضراوات واجاب عنها بانها جعلتها حتى لا يذكر الموصوف معها
فصارت مثل صحراء فاجري مجراها قال واذا كانت الالف خامسة لم يجمع الا مصححا لانه اذا
كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلان يكره التكسير في المؤنث اولى فصل ولافعل اذا كان
اسما مثال واحد افاعل نحو اجادل وللصفة ثلثة امثلة فعل فعلان افاعل نحو حمر وحمران
والاصاغر وانما يجمع بافاعل افعل الذي مؤنثه فعلى ويجمع ايضا بالواو والنون قال الله
تعالى بالاخسرين اعمالا وأما قوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر
يا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فمنظور فيه الى جانبي الوصفية والاسمية فصل
وتجمع فعلان اسما على فعالين نحو شياطين وكذلك فعلان وفعلان نحو سلاطين
وسراحين وقد جاء سراح وصفة على فعال وفعالى نحو غضاب وسكارى ويقول بعض العرب
كسالى وسكارى وعجالى وغيارى بالفتح فصل ويفعل يكسر على افعال وفعال
وافعلاء نحو اموات وجياد وابيناء ويقال هينون وبينات فصل وفعال
وفعال وفعيل ومفعول ومفعل ومفعل يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير فيقال

سرابون وخنا نون وفيتعون ومضروبون ومكرهون وقد قيل عواوير وملاعين وشائم
ومياميين ومياسير ومعاطير ومناكير ومطافل ومشادن قال الشيخ وللصفة ثلثة امثلة
جمع بين الأمثلة الصفات وفعل وفعلان يختص بافعل الذي مؤنثه فعلاء وفاعل يختص بأفعل الذي للتفضيل
وهو الذي مؤنثه فعلى قوله وانما جمع بافاعل افعل الذي مؤنثه فعلى لايكون فانه يبقى فعل وفعلان
ويوهم انهما مطلقان وليس كذلك وافعل التفضيل يجمع ايضا بالواو والنون دون أفعل الآخر وقد
ذكر ذلك ثم اورد قول الشاعر • اتاني وعيد الحوص فالبيت كالاعتراض على الفصل فانه اذا كان أحوص
صفة فليجمع على حوص وان كان علما فليجمع على احاوص فقال هو منظور فيه الى الوصفية الاصلية فجمع
جمعها فقيل حوص والى الاسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها فقيل احاوص فهذا معنى قوله منظور فيه
الى جانبي الوصفية والاسمية فصل وكل ثلاثي فيه زيادة للالحاق بالرباعي كجدول وكوكب
وعثير او لغير الالحاق وليست بمدة كاجدل وتنضب وعين فجمعه على مثال جمع الرباعي تقول
جداول واجادل وتناضب ومداعس ويلحق بآخره التاء اذا كان اعجميا او منسوبا
كجواربة واشاعثة والرباعي اذا لحقه حرف لين رابع جمع على فعاليل كقناديل و
سراديح وكذلك ما كان من الثلاثي ملحقا به كقرواح وقرطاط تقول قراويح و
قراطيط وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة كمصابيح واناعيم ويرابيع وكلاليب
حكم الملحق بالرباعي ان يجمع جمع الرباعي كقولك جدول وجداول وحكم ما فيه زيادة غير مدة يكون بها
مماثلا للرباعي ان يجمع جمعه كاجدل واجادل قوله غير مدة احتراز من نحو فاعل وفعول وفعيل
واشباهها فان له جمعا مخصوصا على ما تقدم وحكم الرباعي اذا لحقه حرف لين رابع ان يثبت
في جمعه موضعه الا انه يقلب ياء ان لم يكن ياء لانكسار ما قبلها كقولك سرداح وسراديح
وما كان من الثلاثي ملحقا فحكمه في الجمع كذلك كقولك قرواح وقراويح وكذلك ما كانت فيه زيادة
يكون بها موافقا لذلك المثال وان لم يكن الالحاق كمصباح ومصابيح قوله وهذا وكذلك
ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة غير مستقيم ولا فرق بين ان يكون مدة او غير مدة وبيان ذلك
ان المدة لا يمكن ان يكون فيها الا ثانية لان الاول موضع حركة والثالث قبل حرف المد واللين موضع
حركة والرابع هو نفس حرف المد واللين الذي الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخامس حرف الاعراب
وهو موضع حركة فلم يبق الا الثاني واذا تعين لتغيير حرف المد واللين فحكمه حكم الصحيح
بدليل قولك طومار وطوامير وديماس وديماميس وساباط وسوابيط فلا معنى لاحترازه بقوله
غير مدة لما ثبت ان المدة وغيرها سواء فصل ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحده
بالتاء وذلك نحو تمر وتمرة وحنظل وحنظلة وبطيخ وبطيخة وسفرجل وسفرجلة واغلب
هذا في الاشياء المخلوقة دون المصنوعة ونحو سفين وسفينة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة
ليس بقياس وعكس تمرة وتمرة كماة وكمء وجباة وجبء قال مثله

تختلف فيه فاكثر الناس على انه اسم مفرد وضع باراء الجمع والذي يدل عليه افراد صفته وضمايره وانما
يكثر ذلك في الاشياء المخلوقة يعني التي سميت بذلك باعتبار خلقة اصلية لا باعتبار صنعة من
الآدميين ثم اورد نحو سفين واشباهها على وجه الشذوذ وعكس تمر وتمرة كمأة وكمء اي
ما فيه تاء الجمع وما جرّدت منه للمفرد فهو عكس تمرة فصل وقد يجيء الجمع مبنيا على غير
واحده لا مبنيا على واحده المستعمل وذلك نحو اراهط واباطيل واحاديث واعاريض واقاطيع
واهال وليال وحمير وامكن المستعمل نحو اراهط لان افاعل ليس من ابنية فعل واباطيل ليس
من ابنية فاعل واحاديث ليس من ابنية فعيل واعاريض ليس من ابنية فعول والمال على فعال زادوا فيه ياء للالحاق
فاعلت كما اعلت ياء جوار فلذلك تجري مجراه وليال مثله قال الله تعالى سيروا فيها ليالي
وليس في المفرد ياء بعد اللام الثانية فدل على انها للالحاق وامكن قد تقدم
ويجمع الجمع فيقال في كل افعل وافعلة افاعل وفي كل افعال افاعيل نحو اكالب واساود
واناعيم وقالوا جمايل وجمالات ورجالات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات
وطرقات ومعنات وعوذات ودورات ومصادين وحشاشين يعني انه قد يجمع
لا على انه يطرد قياسا ولكنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتاء وان كان الجمع لا
يثبت الا بالسماع ثم ذكر من كل ذلك مثله فصل ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه واحده وذلك
نحو ركب وسفر وادم وعمد وحلق وخدم وجامل وباقر وسراة وفرهة وغاز
وعزي وتوام ورخال قال هذا فيه خلاف والفصيح ما ذكره لان الجمع انما يثبت كونه
كونه صيغة جمع اذا كثرت جمعا فاما ابنيه نادر استعمالها جمعا فلا يثبت كونها جموعا والذي
يدل على انها ليست بجمع تصغيرها على صيغتها ولو كانت جمعا لم يجز ذلك فيها فصل ويقع الاسم الذي
فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد وذلك نحو حلفوة وبهمي وطرفاء وحلفاء وطرفة
التام فصل ويحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم مرضى وهلكى وموتى وجربى
وحمقى حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى ونحوها مما هو فعيل بمعنى مفعول وكذلك
ايامى ويتامى يحملان على وجاعى وحباطى فصل والمحذوف يرد عند التكسير وذلك
قولهم في جمع شفة واست وشاة ويد شفاه واستاه وشياه وايد وايدي والمذكر
الذي لم يكسر يجمع بالالف والتاء نحو قولهم سرادقات وحمامات وسجلات وسبطرات
ولم يقولوا جوالقات حين قالوا جواليق وقد قالوا بوانات مع قولهم بون
ومن اصناف الاسم المعرفة والنكرة فالمعرفة ما دل على شيء بعينه وهو على خمسة اضرب العلم الخاص
والمضمر والمبهم وهو شيئان اسماء الاشارة والموصولات والداخل عليه حرف التعريف
والمضاف الى احد هؤلاء اضافة حقيقية واعرفها المضمر ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل
عليه حرف التعريف واما المضاف فمعتبر امره بما يضاف اليه واعرف انواع المضمر

ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب والنكرة مما شاع في امته كقولك جاءني رجل وركبت فرسا
بمعنى فعيل فقياسه ان لا يجمع على فعلى وانما يجمع على فعلى اذا كان فعيل بمعنى مفعول ولكن لما وافقه في وزنه وكونه
صفة باعتبار انه اجريت مجراه فاجرى هلكى وشبهه مجرى صرعى قوله حملا على قتلى وجرحى وعقرى
ولدغى لانها هو الاول الذي يجمع على فعلى قوله ايامى ويتامى يحمولان على وجاعى وحباطى يهمان
وجعا وحبطا جمع على فعالى تشبيها لفعل بفعلان لانهما يشتركا نكثيرا كقولهم صدى وصديان وغرث
وغرثان وعطش وعطشان ولما كان فعلان يجمع على فعالى حمل عليه موافقه وهو فعل فجمع جمعه مع
موافقته في معنى الآفة واما ايامى ويتامى حملا على وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن لان فعيلا
وفعلا لا يفارقان فعلا الا بزيادة ياء فحملا عليه مع موافقتهما في كونهما آفة قال والمحذوف
يرد عند التكبير ولم يمثل الا بالمحذوف اللام لانه كثير وغيره نادر كقولهم ستر ولو جمع ايضا لقيل
استاه ومن اصناف الاسم المذكر والمؤنث قال صاحب الكتاب المذكر ما خلا من العلامات
الثلث التاء والالف والياء في نحو غرفة وارض وحبلى وحمراء وهذي والمؤنث ما وجدت فيه
احديهن قال الشيخ يعني خلا لفظا وتقديرا لانه سيبين ان المؤنث يكون مؤنثا لفظا او تقديرا
فان لم يكن المذكر كذلك رجع المؤنث المقدر مذكرا والتقدير مخصوص بالتاء على ما سياتي والياء
لا يكون للتانيث في الاسماء الا في نحو هذي عند بعضهم وبعضهم لا يثبت الياء ويزعم ان هذي كما لها
صيغة موضوعة للتانيث كهن وبعضهم يزيد في علامات التانيث الهاء بموضع قولهم التاء نظرا
الى قولهم هذه فيقول الياء والالف والهاء وهذه الياء ليست بهاء وان انقلبت هاء في الوقف
في اللغة الفصيحة ولذلك يقول الكوفيون هاء التانيث لانه قد ثبتت التلفظ بها تاء في الوصل
اجماعا وقلبها في الوقف هاء انما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل والوقف محل تغيير وايضا فان
تاء الفعل للتانيث وهذه محمولة عليها فهي اذن تاء فصل والتانيث على ضربين حقيقي
كتانيث المراة والناقة ونحوهما مما بازايه ذكر في الحيوان وغير حقيقي كتانيث الظلمة والنعل
ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح والحقيقي اقوى ولذلك امتنع في حال السعة جاء
هند وجاز طلع الشمس وان كان المختار طلعت فان وقع فصل استجيز نحو قولهم حضر القاضي
اليوم امراة وقول جرير لقد ولد الاخيطل ام سوء وليس بالواسع وقد رده المبرد واستحسن
نحو قوله عز وعلا فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
الاسم فاذا اسند الى ضميره فالحاق العلامة وقوله ولا ارض ابقل ابقالها متاول كان على قسمين غير
حقيقي كتانيث الظلمة والنعل ممثل بمؤنث بتاء لفظية وتاء مقدرة على ما سياتي ذكره ثم ذكر
احكام الفعل اذا نسب الى المؤنث عند ترجيحه الحقيقي على غيره والفعل اذا اسند الى ظاهر المؤنث
فلا يخلو اما ان يكون حقيقيا او غير حقيقي والحقيقي لا بد له من علامة التانيث وقع فصل
او لم يقع الا في لغة رديئة وهو مع الفصل ومنه قوله ٥ لقد ولد الاخيطل ام سوء ٥

وغير الحقيقي انت مخير في الفعل بين اثبات التاء وتركها وقع الفصل او لم يقع وقد جاء القرآن بذلك
كله وقول النحويين ان اثبات التاء مع عدم الفصل احسن ليس بسديد للاجماع على قوله وجمع الشمس
والقمر فاذن الامران مستويان فاذا اسند الى ضمير المؤنث استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم
العلامة فتقول هند قامت والشمس طلعت اما في الحقيقي فواضح واما في غير الحقيقي فلان
منها ان تاء التانيث انما جيء بها ليدل على ان الفاعل مؤنث فاذا اسند الى الظاهر والظاهر
نفسه يدل على التانيث فاستغني عنها وليس في الضمير ما يرشد الى ذلك فلم يستغن عنها الاخر
هو انه اذا كان مضمرا كان اشد اتصالا فناسب ان يكون الفعل له اكثر من كونه ظاهرا مستقلا
الاخر انه اذا تاخر علم انه فاعل برفعه واذا لم يتاخر وكان مضمرا فقد يتقدم هو وغيره من
المذكرات فلا يعلم هل هو للمذكر او للمؤنث الاخر هو انه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا في الفعل
لا لفظ يدل عليه بخلاف الظاهر ثم حمل اخواته في الاضمار عليه قوله ولا ارض ابقل ابقالها
متاول يريد ان ارض بمعنى موضع فاجرى مجرى موضع فصل والتاء تثبت في اللفظ وتقدر
ولا يخلو من ان تقدر في اسم ثلاثي كعين واذن او في رباعي كعناق وعقرب ففي
الثلاثي يظهر امرها بشيئين بالاسناد وبالتصغير وفي الرباعي بالاسناد
قال الشيخ يعني ان تاء التانيث يكون الاسم مؤنثا بها تقديرا وانما حكم بذلك لما استقر الاتيان
بها في كل مصغر ثلاثي فعلم انها مرادة اذ لو لم يكن مرادة لم يجز الاتيان بها لان التصغير لا يرد
شيئا لم يكن لما ثبت في الثلاثي علم ان الرباعي مثله وانما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع
فلذلك حكم بان التاء مقدرة في الجميع وان كانت في الثلاثي اوضح واما قوله ويظهر امرها
بالاسناد فغير مستقيم لانه ان اراد ظهور ان الاسم مؤنث فهذا يظهر باشياء كثيرة غير الاسناد
من الصفة وعود الضماير وبعض الجموع وغير ذلك وان اراد انه يظهر ان التاء في كونها
مقدرة فغير مستقيم اذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك فكانه قصد الى ان التاء في الاسماء القياسية
محمول على التاء التي في الفعل والتاء التي في الفعل بالنظر الى الاصل فيها دلالة على التاء
التي في الاسماء المؤنثة في الاصل لان التاء في الاسماء اصلها ان يكون في الصفات فرقا
بين المذكر والمؤنث ودخولها في الصفات في الموضع الذي يدخل التاء في الافعال كقولك
قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة فلذلك قالوا حايض لما لم يقصدوا معنى الفعل فاذا قصدوا
معنى الفعل قالوا حايضة فهذا وجه ذكر الاسناد في دلالته على التاء في خصوصيته دون
ما يدل على التانيث الغير وان دل على كونه مؤنثا ليست فيه دلالة على كون المؤنث فيه تاء
مقدرة وانما خص التاء بالتقدير دون الالف لانها التي ثبت ردها في قولنا اذن و
اذينة ولم يثبت رد الالف فلا ينبغي ان يقدر فصل ودخولها على وجوه للفرق
بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة وهو الكثير الشايع وللفرق

بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة وغلامة ورجلة وحمارة وأسدة وبرذونة وهو
قليل وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمرة وشعيرة وضربة وقتلة وللمبالغة
في الوصف كعلامة ونسابة وراوية وفروقة وملولة ولتأكيد التأنيث كناقة ونعجة
ولتأكيد معنى الجمع كحجارة وذكارة وخؤولة وصقورة وصياقلة وقشاعمة وللدلالة
على النسب كالمهالبة والاشاعثة وللدلالة على التعريب كموازجة وجواربة وللتعويض
كفرازنة وجحاجحة أكثر ما يدخل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات كما ذكر
وهو قياس إلا في الأبنية المستثناة وأما في غيره فيحتاج فيه إلى السماع وهو ثمانية أوجه
كما ذكر قال ويجمع هذه الأوجه أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث يعني الأول والثاني
والثالث للتفرقة أو للواحدة وفي الرابع للمبالغة وفي الخامس واضح وللجمعية والنسبة والتعريب
يعني إن كان أعجميا فيكون دلالة على العجمة والتعويض يعني أنه عوض عن الياء فالياء مؤنثة
فصل والكثير فيها أن تجيء منفصلة وقل أن تبنى عليها الكلمة ومن ذلك عباية وعظاية
وعلاوة وشقاوة يعني أنه يقدر وجودها كعدمها في الأحكام التي تثبت في الاسم قبلها
ويكون ما قبلها في حكم المتصرف في أحكام الطرف قوله وقل أن تبنى عليه الكلمة يعني يجعل معها
كأحد أجزائها حتى يكون ما قبلها كالوسط فيمتنع عليه أحكام الطرف ومن هذا القبيل قولهم
عباية وعظاية في الياء وعلاوة وشقاوة في الواو وكان القياس أن يكون موضع الياء والواو
همزة فصل وقولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جماعة جمالة وكذلك بغالة وحمارة وشاربة
وواردة وسابلة ومن ذلك البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية ومنه الحلوبة
والقتوبة والركوبة قال الله تعالى فمنها ركوبهم وقرئ ركوبتهم وأما حلوبة
للواحد وحلوب للجمع فكتمر وتمرة يعني أن هذه التاء ليست لمعنى آخر غير ما تقدم ولكنها
فيها بمثابة قولك ضاربة ولما كان ضاربة يصح جريه على كل جماعة صح أن يكون جمالة يجري
على الجمع أيضا إلا أن في جمالة من الدلالة على الجمعية ما لا تجده في ضاربة وبسبب كثرة استعماله للجماعة بحذف
موصوفه ولم يكن ضاربة فلو كثر ضاربة في الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه لكان مثله ومن ذلك البصرية والكوفية
وهذا أظهر في أنه من باب ضارب وضاربة لأنه ليس في الدلالة على الجمعية كبغالة لكونه دونه في
الكثرة ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة قال الله تعالى فمنها ركوبهم ومنها يأكلون وقد قرئ
ركوبتهم وهو موضع الاستشهاد وقد يقال الحلوبة وحلوب للحلوبة للواحد وحلوب للجمع وليس من باب
الحلوبة المتقدمة لأن تلك للجماعة فهو من باب بغالة وهذه المفرد فهي من باب تمرة فصل
وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان فعند الخليل أنه على معنى النسب كلابن
وتامر كأنه قيل ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض
كقولك غلام ربعة ويفعة على تأويل نفس وسلعة وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة فأما

الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث تقول حائضة وطالقة الآن وغدا ومذهب الكوفيين
يبطله جري الطامر على الناقة والجمل والعاشق على المرأة والرجل قال رضي الله عنه
مذهب الخليل أنه على معنى النسب وما كان على معنى النسب فقياسه أن يأتي بغير ياء كقولهم لابن وتامر أي
ذلك منسوب إليهما لا على معنى حدوثه حتى يدخل التاء لأن التاء إنما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل
على ما تقدم فإذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرده منسوبا إلى من قام به لم يؤت
بالتاء فلذلك قال الخليل على معنى النسب يشير إلى هذا وقال سيبويه إنه متأول بأنه إنسان
أو شيء حائض ومما ذكره الخليل أحسن لأنه رده إلى معنى يقتضي حذف التاء ومما ذكره سيبويه تأويل
بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التاء واتفاقهم على أنه إنما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة
دليل على صحة ما ذهب إليه الخليل إذ لو كان المصحح تأويله بأنه شيء لجرت في المحذوف وغيره على نحو
وقال الكوفيون إنما ذلك لأنه لا مشاركة بينه وبين المذكر والتاء جاءت للتفرقة فلا حاجة إليها
ويرد ذلك بأمور أحدها أنه لو كان كذلك لوجب أن يقول ناقة ضامر كقولهم جمل ضامر
ليحصل التفرقة وهذا الذي أشار إليه في الكتاب وهذا لا يلزمهم إلا أن يعمموا فهم إنما عللوا
نحو حائض وطامث والثاني أنه لو كان كذلك لوجب أن يقال امرأة مرضع لأنه لا مشاركة بينه
وبين المذكر ولما قيل امرأة مرضعة دل على فساد التعليل ولا يلزمهم أيضا الأمرين أحدهما أنهم إنما
جعلوه يجوز لا موجبا ويجوزون أن يقول مرضع كذلك الثاني أنهم إنما عللوا الواقع في كلام العرب
من نحو حائض وطامث وطالق ولا يلزمهم التعميم الثالث أنه قيل لو كان ما ذكرتموه صحيحا
لجاز أن يقول هند حاض إذ لا مشاركة بينه وبين المذكر وهذا أيضا لا يلزمهم لأنهم لم يعمموا في
الأسماء فضلا عن الأفعال وإذا لم ترد عليهم بعض الأسماء فلأن لا ترد عليهم الأفعال أولى
فصل ويستوي المذكر والمؤنث في فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جرى
على الاسم تقول هذه المرأة قتيل بني فلان ومررت بقتيلتهم وقد يشبه به ما هو بمعنى
فاعل قال الله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين وقالوا ملحفة جديد
قال الشيخ هذا الفصل راجع إلى السماع واشتراطهم جريه على المؤنث قصدا إلى الإيضاح
في كونه للمؤنث ليحصل الفرق بينه وبين المؤنث بقرينة جريه عليه قال ويشبه به
ما هو بمعنى فاعل يعني لما كان فعيلا قد تحذف منه التاء في المؤنث وهو بمعنى مفعول شبه به
فعيل وإن كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ وقد قيل إن قريب هنا ذكر لأن رحمة مصدر والمصدر
المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناها فالرحمة بمعنى الرحم والتذكرة في قوله فمن شاء ذكره
بمعنى الذكر وأما ملحفة جديد فالكوفيون يزعمون أنه بمعنى مفعول وإن حسبنا بمعنى محدود أي
مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كثر حتى قالوا جد الثوب فهو جديد فتوهم أن جديدا من
جد فهو جديد وإنما هو من جددت وليس بقوي لأن دعواهم أن جد الشيء فرع على جدته فهو جديد

لادليل عليه فصل وتانيث الجمع ليس بحقيقي ولذلك اتسع فيما اسند اليه الحاق العلامة و
تركها تقول فعل الرجال والمسلمات والايام وفعلت واما ضميره فتقول في الاسناد اليه
الرجال فعلت وفعلوا والمسلمات فعلت وفعلن وكذلك الايام قال
واذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت
وعن ابي عثمان ان العرب تقول الاجذاع انكسرن لادنى العدد والجذوع انكسرت
ويقال لخمس خلون ولخمس عشرة خلت وما ذاك بضربة لازب سواء كان مفرده بتانيث
حقيقي او لا لان التانيث الحقيقي انما يعتبر عند الافراد واما في الجمع لم يقصد الا النسبة الى
الجمع والجمع ليس فيه تاء تانيث حقيقي فلما كان كذلك جرى التانيث والتذكير به على المونث
غير الحقيقي واذا نسبت الى ضمير الجمع فان كان مذكرا يعقل اختص بضمير وعلامة لا يشركه غيره
فيها وجاز ان يا تي معه بضمير المفرد المونث وان كان غير ذلك من مذكر لا يعقل او مونثا
مطلقا كنت فيه بالخيار بين ضمير المفرد المونث وبين ضمير الجمع وهذا جاء في الصفات كما جرى في
الافعال فتقول الرجال ضربوا وضربت ولا تقول ضربن والنساء والايام فعلت وفعلن و لا
يقول فعلوا ويجري ايضا في الضمائر وان لم يكن للفاعل فتقول الرجال ضربتهم وضربتها والنساء
والايام اكرمتها واكرمتهن ولا تقول في الاول اكرمتهن ولا في الثاني اكرمتهم وعن ابي عثمان
الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت وخمس خلون وخمس عشرة خلت على سبيل الاستحسان لا الوجوب
ووجهه انك اذا قلت خمس خلون فاصله خمس ليال خلون فالليالي هي المقصودة بالذكر فحسن رجوع
الضمير اليها ضمير جمع لينا سبها واذا قلت خمس عشرة خلت فاصله ليلة فرجع الضمير الى ليلة مفردا كما
يرجع الى الليالي جمعا لكونه المقصود ثم حملوا الجموع على تقدير الاعداد وان لم يذكر نظرا الى المعنى فقالوا
الاجذاع انكسرن نظرا الى انه جمع قلة فيثبت على حاله مع تقدير الفاظ العدد فكانك قلت ثلثة اجذاع
او نحوها الى العشرة واذا قلت الجذوع انكسرت فهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد فكانك قلت
احد عشر جذعا او مائة جذع او الف جذع فحمل على تقدير وجود ما يكون تمييزا له فصل ونحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية
وقال منقعر ومونث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباسه بالواحد بالجمع
وقال يونس فاذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قضيته سماعية فمن كر
فلان اللفظ مذكر ومن انث فلانه في المعنى جماعة ويستوي المذكر والمونث الحقيقي في لفظ المفرد
من هذا الباب فيقال حمامة ودجاجة وشاة للذكر والانثى ولم يفرقوا كراهة اللبس بالجمع كما ذكر
وقال يونس اذا ارادوا ذلك يعني الدلالة على الذكورية قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر ودجاجة
ذكر فعلى هذا يجوز ان يقول غنت الحمامة وان كان ذكرا الا ان فيها تانيثا لفظيا فيجوز اعتباره
فقول من قال ان قوله تعالى قالت نملة يدل على ان النملة انثى غير مستقيم لجواز ان يكون

التانيث لما في لفظ نملة من التانيث والذي يدل على ذلك قولهم هذه حمامة ذكر ولو كان التانيث في
قالت ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذه حمامة ذكر الا الذي يجوز الاتيان باسم الاشارة المونث
المفرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير يجوز الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقد اورد
على ذلك لزوم ان قال طلحة ووجهه لان التانيث ملفوظ به فيه وهذا لا يلزم لما ذكرناه من الاتفاق
على تجويز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك
ان طلحة علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر
المعنى وليس كذلك باب شاة ونحوها على ان بعض الكوفيين يلتزم جواز هذه طلحة وقالت طلحة
وان كان لمذكر وليس ذلك بشيء فصل والابنية التي تلحقها الف التانيث المقصورة على ضربين
مختصة بها ومشتركة يعني بالابنية الصيغة التي يلحقها الف التانيث والالحاق دون الالف
لانك ان اخذت الالف في الابنية بعد ان يكون مشتركة لان البناء الذي فيه الف التانيث معتبا
الالف لا اشتراك فيه ابدا فدل ذلك على ان المراد الابنية دون تقدير الالف وقوله ومشتركة وقع في
بعض النسخ بالكسر وليس بجيد لان المشترك لا بد ان يكون فاعله متعددا متعلقا بمشترك فيه والمشترك
لا بد ان يكون متعلقا به اشتراك متعدد فاذا قلت مشتركة بالكسر وهو البناء فالبناء مفرد لا مثاله بينه
وبين غيره فتعذر ان يكون مشتركا فاذا قلنا مشتركة فالمشترك في البناء الفا التانيث والالحاق وهو متعدد كما
جميعا متعلقان بالابنية التي يلحقها على سبيل الاشتراك وان قال قائل المشتركة بالكسر هي الابنية وهي متعددة
فالمشترك فيه هما الالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه اذا ثبت تعدد المشترك على معنى الاشتراك قيل لا يستقيم
فانه يؤدي ذلك الى ان لا يكون مختصة في الابنية لان فعلى وفعلى مشتركة في الف التانيث ولا يضر اتحاد
المشترك فيه فان قيل المشتركة هي الابنية التي اشتركت في الالفين والمختصة الابنية التي اشتركت في الف
التانيث وحدها وسميت مختصة لاختصاصها بالف التانيث قيل لا يستقيم لان كل واحد من الابنية يقال انه
مشترك مع قطع النظر عن اخواته وهو على هذا غير مشترك لان المشترك لا يكون واحدا قال فمن
المختصة فعلى وهي تجيء على ضربين اسما وصفة فالاسم على ضربين غير مصدر كالبهمى والحمى والرؤيا وجزوى
ومصدر كالبشرى والرجعى والصفة نحو حبلى وخنثى وربى ومنها فعلى وهي على ضربين اسم كاجلى ودفرى
وبردى وصفة كجمزى وبشكى ومرطى ومنها فعلى كشعبى واربى وفعلى فعلى لا تكون الا للتانيث لانها لو كانت
للالحاق لوجب ان يكون في الاصول مماثل لها وليس في الاصول مماثل لهما لان معنى الالحاق ان يوجد حروف
ناقصة عن حروف بنية اخرى في الاصول فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم منه تلك
البنية المخصوصة وليس في الاصول مماثل لها فليس في الاصول فعلل عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل واما
الاخفش فلا ينتهض له هنا دليلا في فعلى لان عنده فعلل فيحتاج الى دليل غيره فيقول لو كان فعلى للالحاق
لكان مصروفا ولم يصرف فدل على انه للتانيث قال ومن المشتركة فعلى فالتي الفها للتانيث
اربعة اضرب اسم عين كسلمى ورضوى وعوى واسم معنى كالدعوى والرغوى والنجوى والتقوى و صفة

مفرد كالظماء والعلقى والسكرى وجمع كالجرحى والاسرى والتي الفها للالحاق نحو ارطى وعلقى
لقولهم ارطاة وعلقاة ومنها فعلى فالتي الفها للتانيث ضربان اسم عين مفرد كالشيزى والدفلى
وذفرى فيمن لم يصرف وجمع كالحجلى والظربى في جمع الحجل والظربان ومصدر كالذكرى والتي للالحاق
ضربان اسم كمعزى وذفرى فيمن صرف وصفة كقولهم رجل كيصى وهو الذي ياكل وحده وعزهى عن
ثعلب وسيبويه لم يثبته صفة الا مع التاء نحو عزهاة فما ذكره في التانيث يدل على ان الالف للتانيث
لكونه غير مصروف وما ذكره للالحاق دل عليه صرفه او لحاق تاء التانيث لان تاء التانيث لا يلحق الف التانيث
كما تقدم ذلك واما ارطى فالفه للالحاق في الاكثر كقولهم اديم مارطوط فلما حذفت الالف من مفعوله دل
على زيادتها واصالة الهمزة واذا ثبت زيادتها ثبت انها للالحاق لان كل الف رابعة وقعت آخرا وليست
للتانيث فهي للالحاق الا ان يمنع مانع كما في نحو قبعثرى ويجوز ان يكون الفه اصلية فيكون وزنه افعل
ويدل عليه قولهم اديم مرطي بحذف الهمزة من مفعوله دل على زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها
وان جاء ارطى غير مصروف في النكرة فيجب ان يكون للتانيث واما علقى فيجوز ان يكون الفه للالحاق لقولهم
علقاة ويكون منصرفا واما من قال علقى غير مصروف فالفه للتانيث فلا يستقيم ان يقال انها اصل
لما ثبت من ان الالف اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول لا يكون الا زيادة على ان منعهم الصرف في علقى يدل على
زيادتها لان اصول الكلمة عين وفاء ولام وتلك كلها ثابت معها محكوم بزيادتها انه لم يمنع مانع ومنها
فعلى فالشيزى الفه للتانيث لانه لم يصرف ولو كانت لغيره لصرف وكذلك الدفلى واما الذفرى فمن لم يصرف
فهي كالشيزى ومن صرف كمعزى ومعزى لم يات الا مصروفا فالفه للالحاق لا غير قوله وصفة هذا ليس
على راي سيبويه لان سيبويه يقول فعلى لا يكون صفة الا مع التاء ولذلك ذكره صاحب الكتاب في آخر
الفصل وقد اورد سيبويه قولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى وهو عند سيبويه فعلى لا فعلى وانما كسرت
فاوه ليسلم الياء لانه من ضاز يضيز وحاك يحيك ولو لم يكسر لانقلبت الياء واوا وقلبت الضمة كسرة اقرب
لانه تغيير حركة وذلك تغيير حرف واما من قال ضئزى بالهمز فوارد على سيبويه لانه لو كان فعلى لوجب
ان يقال ضوزى غاية ما يقال انه ابدل من الياء همزة على غير قياس وهو بعيد فصل والابنية
التي تلحقها ممدودة فعلاء وهي على ضربين اسم وصفة فالاسم على ثلثة اضرب اسم عين مفرد كالصحراء
والبيداء وجمع كالقصباء والطرفاء والحلفاء والاشياء ومصدر كالسراء والضراء والنعماء
والباساء والصفة على ضربين ما هو تانيث افعل وما ليس كذلك فالاول نحو سوداء والبيضاء
والثاني نحو امراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء والعرب العرباء ونحو دخضاء ونفساء
والسيراء وسابياء وكبرياء وعاشوراء وبروكاء وعقرباء وخنفساء واصدقاء وكرماء ودركاء
واما فعلاء وفعلاء كعلباء وحرباء وسيساء وجواء ومزاء وقوباء فالفهما للالحاق هذه
الابنية كلها مختصة اما بالف التانيث واما بالف الالحاق ففعلاء وفعلاء مختصان بالالحاق
وما عداه التانيث قوله وجمع يريد اسم جمع لان فعلاء ليست من ابنية الجموع وعد اشياء منها وهي

كذلك على مذهب الخليل وسيبويه واصلها عندهما شيئاء كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما الف فقلبوا
اللام الى موضع الفاء فقالوا اشياء فالذي يدل على ذلك انهم قالوا في تصغيرها اشيياء وفي جمعه
اشاوى وانه غير منصرف ولو كان جمعا لشيء لم يخل اما ان يكون افعالا كما يقول الكسائي او افعلاء
كما يقول الفراء والاخفش وان اختلفا في مفرده فقال الفراء اصله شيئ فخفف كما خفف هين
وقال الاخفش بل شيء فعل وجمع على افعلاء على غير قياس فلو كان افعالا كما قال الكسائي لا
نصرف لان افعالا مصروف باتفاق وهذا واضح وايضا فانه كسر على اشاوى وافعال لا يكسر
على افاعل اذ ليس في كلامهم افاعل واما الفراء والاخفش فلا يبطل عليهما بانه في التصغير يقال
فيه اشيياء ولو كان افعلاء لكان جمع كثرة وجمع الكثرة في التصغير يرد الى المفرد ثم يجمع على ما يذكر في
التصغير وايضا فانه قد كسر على اشاوى وافعلاء لا يكسر على افاعل ولا يرد على مذهب سيبويه شيء
من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيره على اشيياء لانه اسم جمع لا جمع وجمعه على اشاوى
لانه اسم على فعلاء وفعلاء يجيء على فعالى كقولهم صحراء وصحارى فان قيل يلزم سيبويه انه قلب
الهمزة الى موضع الفاء والقلب على خلاف القياس كما ان منع الصرف في افعال على خلاف القياس
وكذلك التصغير والجمع الذي ذكر فالجواب ان منع الصرف في افعال حكم لا يعرف اصلا فلا
يحال بخلاف القلب فانه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة وكان ارتكاب ما هو من لغتهم اولى
وايضا فانه يلزم الكسائي امران على خلاف القياس منع صرف افعال وجمعه على افاعل كما تقدم ولا
يلزم سيبويه سوى امر واحد واما الاخفش فانه يلزمه ثلثة امور منها جمع فعل على افعلاء وهو خلاف
القياس ومنها حذف الهمزة التي هي لام ومنها التصغير المذكور واما الفراء فيلزمه ثلثة امور منها
الامران الاخيران ومنها جعل الشيء اصله شيئ كهين ولو كان كهين لجاز فيه الاصل كما في هين فان التمام
والتخفيف مع ان الاصل ما ذكر على خلاف القياس فظهر ان القول ما ذهب اليه الخليل وسيبويه و
اما فعلاء وفعلاء فالفهما للالحاق لان فعلاء وفعلاء ليس من ابنيتهم الا ما جاء في قوباء شاذ
علباء وحرباء واضح وسيساء فان قيل لم لا يكون فعلالا بمثابة دماس فيكون الياء زائدة او فعلالا
بمثابة الزلزال فيكون الياء اصلية والهمزة عن ياء هي لام حتى يكون مضاعفا كالزلزال فالجواب
انك لو جعلت الياء زائدة لكانت الفاء واللام من جنس واحد وذلك بعيد فوجب ان يكون اصلية
واذا ثبت اصالتها فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء كزلزال لكان مضعفا الا ان ذلك مخصوص بالمصادر
وايضا فانه يكون جائزا فيه الفتح ولم يسمع فيه فتح فوجب ان يكون الهمزة زائدة وليست للتانيث
لما ذكرنا اولا فوجب الالحاق واما حواء فان قيل لم لا يكون فعالا كقولك ضراب فيكون الهمزة
منقلبة عن حرف اصلي او اصلية او فوعالا كقولهم طومار فالجواب انه ثبت بضرب كونه
الى الجموع والاشتقاق مرشدا الى ان الهمزة ليست اصلية ولا يجوز ان يكون اصله فعالا من الحوة
لان فعالا من ابنية الصفات ولا يكون فوعالا من الحوة لان فوعالا فيما عينه واو لم يات

ولوا ـتى لوجب ان يكون غير مدغم فرقا بين البابين كما تفرقوا بين تفعّل وتفوعل فقالوا استوير وتسيّر
فادغموا فى تفعّل ولم يدغموا فى تفوعل وهذا بيّن فى الاعلال وأما مِنزاء فوزنه فعلاء ايضا
فان قلت لم لا يكون فعالا من المزية او من المزي قلبت فيه الزاء ياء لاجل التضعيف فالجواب
انه لا يستقيم ان يكون من المزية لان فعالا من ابنية الصفات كما تقدم وهذا اسم وايضا
فانهم يقولون مزًّا مقصورا غير مصروف فدل على ان العين واللام زايان ولو كان من المزية لوجب
ان يكون الياء اصلية ولا يستقيم ان يكون من المزيز لما ذكرنا من ان فعالا من ابنية الصفات
وايضا فان حرف التضعيف انما تقلب فيما قلب عند الاجتماع وههنا قد فصل بالالف فيجب ان
يكون فعلا فاما مرقصى فلا يخلو اما ان يكون منع الصرف اولا فان كان منع الصرف فهو فعلى
من المزيز لا غير وان صرف لم يكن الفه الا عن الاصل ويكون وزنه فعل كزرق مشتقا اما من المزية
وهو ضعيف لما ثبت من انه مشتق من المزيز بدليل مزى غير منصرف فهو هو فالاولى ان يكون
فعلا مشتقا من المزيز قلبت فيه الزاء الثانية ياء فانقلبت الفا واصله مزز فان قيل لم لا
يحكمون بزيادة الالف فيكون وزنه فعلى ويدل على زيادتها ما ثبت من زيادتها فى مزى غير مصروف
وهذا انما يرد اذا قلنا انه من المزيز فاما اذا قلنا انه من المزية فاصالتها واضحة فالجواب
انه لا يمكن ان يقول فعلى لانا لو قلنا هو فعلى لوجب ان يكون الالف للالحاق فيجب ان يكون فى
الاصول فعلل وليس ذلك على مذهب سيبويه نعم يلزم الاخفش ذلك فيقول به وليس ببدع عند
من يثبت فعللا بل هو جار على قياس قوله والله اعلم ومن اصناف الاسم المصغر الاسم
المتمكن اذا صغر ضم صدره وفتح ثانيه ولحق ياء ساكنة ثالثة ولم يتجاوز ثلثة امثلة فعيل وفعيعل
وفعيعيل كفليس ودريهم ودنينير وما خالفهن فلعلة وذلك ثلثة اشياء محقر افعال كاجيمال
وما فى آخره الفا تانيث كحبيلى وحميراء والف ونون مضارعتان كسكيران ولا يصغر
الا الثلاثى والرباعى واما الخماسى فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه فان صغر
قيل فى فرزدق فريزد وفى جحمرش جحيمر ومنهم من قال فريزق وجحيرش بحذف الميم
لانها من الزوايد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء والاول الوجه قال سيبويه
لانه لا يزال فى سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع فانما حذفنا الذى ارتدع عنده وقال
الاخفش سمعت من يقول سفيرجل متحركا والتكسير والتصغير من واد واحد قال الشيخ قوله
الاسم المتمكن احتراز من الاسماء المبهمة فان تصغيرها يخالف فيه ذلك كالياء فى آخره ولم يتجاوز
ثلثة امثلة كانهم قصدوا الى ان يكون لهذا المعنى صيغ محصورة ليسهل امره وقوله فعيل وفعيعل
وفعيعيل انما يريد صورتها لا اعتبار الحروف الاصول ولو اعتبر الحروف الاصول لادى الى ذكر
اكثر ابنية الاسماء فى التصغير فلم يرد الا صور الحركات الضمة ثم الفتحة ثم ياء التصغير ثم ما بعدها
على اختلافه فى الحركات والعدد ثم قال وما خالفهن الى فعيعل وفعيعال وذكر فعيلى وفعيلاء

وأفيعال وفعيلان فان قصد الى انه على فعيعل حقيقة فهو باطل كما تقدم وان قصد الى اعتبار الحركات
والسكنات على ما فسر فلا ينحصر له ذلك لان الاوزان التى تثبت فيها الف التانيث والالف والنون كثيرة
غير هذه كقولك فى عقربا عقيربا وفى خنفسا خنيفسا وفى زعفران زعيفران وفى عقربان
عقيربان وهذا لا ينحصر كثرة وكان الوجه ان يقول وما خالفهن الى فعيعل وفعيعال وفعيعلا
انما يكون لاجل الف التانيث المقصورة والممدودة والالف والنون اللتان لا تقلب الفهما ياء فى الجمع
الكثير والف افعال اما الثلاثة الاول فكان يستغنى عنها بان يقول وما فى آخره الف تانيث مقصورة
من الثلاثى او الف تانيث ممدودة مطلقا او الف ونون زايدتان لا يقلب الفهما ياء فى التصغير
فالاعتبار فى ابنيته بدون ذلك فيكون فعيلى وفعيلاء وفعيلان من باب فعيل ويكون فعيعلى وفعيعلاء وفعيعلان
وشبهه من باب فعيعل ولم يبق الا افعال فيحتاج الى ذكره بخصوصيته وانما جاءت الثلاثة الاول
مخالفة لصيغ التصغير تشبيها لالف التانيث فى المثالين بتاء التانيث وفى المثال الثالث بالف التانيث
فى ترك الاعتداد بها فى الجمع ولذلك بقى ما قبلها مفتوحا فى جميعه على فعيل وفعيعل كما تقدم واما
المثال الرابع وهو ما جمع على افعال فانما خولف به محافظة على لفظ الجمع كانهم قصدوا الى الفرق بين حرف
الجمع وحرف الافراد فلو صغرت اعلاما لقلت اعيليم ولو صغرت اعلاما لقلت اعيلام فلولا بقاء الالف
لوقع اللبس فوجب الفتح عند المحافظة عليها لانها لا يكون قبلها الا فتحة ثم قال ولا تصغر الا الثلاثى
والرباعى يعنى فى الاتساع ولذلك ذكر تصغير الخماسى وفى تصغيره ثلثة اوجه احدها وهو الاجود ان يحذف
الخامس كما ثبت فى التكسير وعلته ما ذكرها سيبويه وهو واضح والثانى ان يحذف ما كان من حروف الزوايد
فى الجنس او فى الشبه كحذف الميم والدال على ما ذكر والثالث ان يبقى حروفه كلها فيقول سفيرجل كما ذكر عن
الاخفش قال والتصغير والتكسير من واد واحد يريد انه فى المعنى مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى
زايد فى الاسم غيروا صيغته تغييرا يؤذن بذلك ولذلك انهم حملوه عليه فى رد الاشياء الى
اصولها عندهم وفى امتناعهم من تصغير الخماسى فى السعة كما امتنعوا فصل وكل اسم على
حرفين فان التحقير يرده الى اصله حتى يصير الى مثال فعيل وهو على ثلثة اضرب ما حذف فاؤه او عينه
او لامه تقول فى عدة وشية وكل وخذ اسمين وعيدة ووشية واكيل واخيذ وفى مذ وسل اسمين
وسه منيذ وسويل وستيهة وفى دم وشفة وحر ويد وفم دمى وشفيهة وحريح ويدية
وفويه فصل وما بقى منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المحقر لم يرد الى اصله كقولهم فى
ميت وهار وناس مييت وهوير ونويس ولو رد لقيل مييت وهويير وانيس فصل
وتقول فى ابن واسم وبنى وسمى فترد اللام الذاهبة وتستغنى بتحريكها عن الهمزة وفى
اخت وبنت وهنت اخية وبنية وهنية ترد اللام وتونث وتذهب بالتاء اللاحقة
قال الشيخ الاسم الذى بقى من حروفه الاصول حرفان لا يخلو اما ان يكون من غير زيادة فيه او مع زيادة
فالاول هو الفصل الاول وحكمه ان يرد المحذوف لان فعيلا اذ لا يمكن الا برده لانك لو لم ترده

لوقعت ياء التصغير اخرا فكان فيه خروج عن بناء فعيل وتغير الياء لانها برجع متعقب حركات الاعراب
ثم مثل بما حذف فاؤه او عينه او لامه بتمثيل واضح وان كان فيه زيادة فلا يخلو اما ان يكون مما
يمكن جعل الاسم على فعيل بها اولا فالاول هو الفصل الثاني وحكمه ان يستغني بالزيادة عن الحرف
الاصلي المحذوف لامكان صيغة فعيل بها فيقال في يشوفة يفيل بيت يحصل الصيغة المطلوبة
ولا حاجة الى رد الاصل ولذلك تقول في تصغير هار وهاد اما ان يكون اصله فعل هود او فاعل
هاير او هاور مقلوب فيكون مثل قاض ولا يمكن الاول ههنا لانه اثبته محذوفا منه حرف اصلي ولا
يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رأيت
قويضيا فوجب ان يكون الثاني فاعلا حذفت عينه فاذا صغرته قلت هويرة واستغنيت بالزيادة
وناس مشتق من الانس نفاؤه محذوفة فاذا صغر قيل نويس واستغني بالزيادة ثم قال ولو ردوا
لم يكن على هذه الصيغ المذكورة ولوجب ان يقال في ميت مييت لانك كذلك يصغر ميتا ويقال في هاد
هوير ووقع في النسخة هوير وليس بجيد لان قياس اسم الفاعل من مثل قال وقام وهاد ان يقال قويم
قويل وكذلك هويد وقد اعتذر بان يقال انها محذوف منه الواو وقبلها همزة استثقالا وبقاء الهمزة
في التصغير فرع على التكبير فاذا لم يثبت في المكبر لم يثبت في المصغر الا ترى انهم يقولون في تصغير اسم الفاعل
من صيد وعود صويد وعوير لانهم لم يقولوا صايد وعاير فدل على ما ذكرناه واذا لم يقلب همزة
في هاد لم تقلب همزة في هوير وليس بجيد وان لم يمكن جعل الاسم على فعيل بها فهو قسمان احدهما
ان يكون الزيادة همزة وصل وتاء التانيث التي هي عوض عن اللام وهو الفصل الثالث وبيان انه
لا يمكن فيه بناء فعيل بالزيادة انك لو بنيت فعيلا من اسم وابن بالزيادة لضممت الهمزة وفتحت ما بعدها
فانتفى الدرج اما ان تحذفها فتخل بفعيل واما ان تثبتها فتخالف وضعها ونطقها مع الاستغناء
عنها وفي الابتداء تستغني عنها بتحرك ما بعدها ولو بنيت فعيلا من اخت وبنت وهنت لاعتددت
بتاء التانيث في بناء فعيل وهي في حكم كلمة اخرى بدليل قولهم شغيمة ونظائرها واذا لم يعتد بها لم يبق الاسم
على فعيل فاذا صغرت مثل هذا القبيل وجب الرد كما في الفصل الاول الا انك تحذف ههنا همزة الوصل
استغناء عنها لوجوب تحريك الفاء ولا تحذف التاء لان المعنى الذي اتى بها لاجله باق الا انك لا تجعل حكمها حكم
التاء التي كانت في اخت لخروجها عن التعويض برد المحذوف ولكن تجعلها تاء تانيث مثلها في قائمة لانها
في اخت عوض وتانيث فتشبهها بالعوضية حكم فاذا رددت المحذوف زالت العوضية فزال حكمها
فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها وهذه احكام غير العوض وهذا الذي اراد بقوله وتذهب
بالتاء اللاحقة فصل والبدل غير اللازم يرد الى اصله كما يرد في التكسير تقول في ميزان
مويزين وفي متعد ومتسر مويعد ومييسر وفي قيل وباب قويل وبويب ونييب
البدل اللازم فلا يرد الى اصله تقول في قائل قويئل وفي تخمة تخيمة وكذلك تراث وهمزة ادد
وتقول في عيد عييد لقولك اعياد قال الشيخ الاسم الذي يصغر لا يخلو اما ان يكون حروفه لم تغير

او غيرت والثاني هو هذا الفصل وهو ينقسم الى قسمين تغيرا لازما وتغيرا غير لازم وقد فسر بعض الشراح
البدل اللازم بانه الذي يلزم المكبر والمصغر وغير اللازم بانه الذي يلزم المكبر دون المصغر وليس بمستقيم لان
غرضنا ان نعرف كونه لازما قبل تصغيره لنثبته او نرده الى اصله فالاولى ان يقال البدل اللازم
كل ما كانت علة البدل فيه ثابتة في المكبر والمصغر وغير اللازم كل ما كانت العلة فيه ثابتة في المكبر دون
المصغر بيانه انك اذا اردت ان تصغر ميزانا فانت تعلم ان الواو انقلبت ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها وتعلم ان المصغر يضم اوله ويفتح ثانيه فزال الامران جميعا فاذن العلة المقتضية للبدل
في المكبر منتفية في المصغر فترده اذن الى اصله فيقول مويزين واذا اردت ان تصغر متعدا ومتسرا
واصله موتعد وميتسر من الوعد واليسر فتعلم ان الواو والياء قلبتا تاء لكونهما فائين ساكنين
مع تاء الافتعال طلبا للتخفيف وعند تصغير مفتعل تحذف تاء الافتعال وتحرك الاول بالضم
والثاني بالفتح فتزول العلة التي من اجلها قلبت تاء فهي غير لازمة فترد الى اصلها فلذلك قلت
مويعد ومييسر وفي باب وناب قلبتا الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وفي التصغير
تضم الاول فتذهب العلة فهو اذن غير لازم فيرد الى اصله وقيل كييزان وقال البدل اللازم
كقولك في قائل قويئل فان العلة في الاعلال في اسم الفاعل انما هو حمله على الفعل صغر او كبر
فلذلك قيل قويئل كما قيل قائل وقد يتوهم ان الواو في قائل انما قلبت همزة لوقوعها بعد الف
وليس بجيد لما بينهم من حكم المصغر ولو كانت تلك العلة لوجب ان يقال قويل ومن ذلك تراث
وتخمة وادد لان العلة في قلب الواو كونها مضمومة فيجب ان يبقى واورد تصغير عيد اعتراضا
وبيانه هو ان عيدا مشتق من عاد يعود قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فهو مثل قيل
وفي تصغيره تزول هذه العلة فكان يجب ان يقال عويد كما يقال قويل واجاب بان هذا القياس
خولف لغرض آخر وهو ان اجروا وهم المصغر مجرى الجمع المكسر وهم يقولون اعياد بالياء وكان القياس
اعواد بالواو ولكنهم خالفوا القياس ليفرقوا بين جمع عود وجمع عيد فلذلك خالفوا القياس
في عييد ولو قال انما قالوا عييد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود لكان اقرب فصل
والواو اذا وقعت ثالثة وسطا كواو اسود وجدول فاجود الوجهين اسيد وجديل ومنهم من
يظهر فيقول اسيود وجديول فصل وكل واو وقعت لاما صحت او اعلت فانها تنقلب ياء
كقولك عرية ورضيا وعشيا في عروة ورضوى وعشواء وعصية في عصا قال الشيخ
اما من قال اسيد فهو قياس العربية لانه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون كما في سيد
فلذلك كان الفصيح واما من قال اسيود وكان الداعي فيه امرين احدهما مراعاة البنية كما في قولك
سوير ليفرق بينه وبين سير اذ لو ادغم لالتبس والآخر ان ياء التصغير ياء عارضة والعارض لا اعتداد
به الا ترى انهم يقولون قالوا يا قوم ولا يدغمون ونادوا يا مالك لعروض مجيء الياء بعد الواو بخلاف
ما كان مجيئها اصلا في بنية الكلم قال وكل واو وقعت لاما صحت او اعلت فانها تنقلب ياء لانها

ان كانت ثالثة اجتمع مع ياء التصغير فتقلب ياءً سواء كانت مصححة او معلة فالمصححة كنحو عروة والمعلة كنحو عصا لان ياء التصغير اذا وقعت قبل الالف زال المعنى الذي من اجله قلبت الواو الفا فردت الى اصلها لانه بدل غير لازم كما تقدم في فصل البدل وان كانت رابعة وقعت بعد الكسرة التي بعد ياء التصغير فتقلب ياء مصححة في المكبر او معلة كقولك في قرنوة قرينية وفي شقا شقي

فصل واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الاخيرة وصار المصغر على مثال فعيل كقولك في عطاء واداوة وغاوية ومعاوية واحوى عطي وادية وغوية ومعية واحي غير منصرف وكان عيسى بن عمر يصرفه وكان ابو عمرو يقول احى ومن قال اسيود قال احيو وانما كان كذلك كراهة اجتماع الياآت وليس هذا حذفا اعلاليا بمنزلته في قاض ولكن حذفا اعتباطيا للتخفيف بمنزلته في يد ولذلك كان معربا بالحركات الثلث كاعراب يد الا ترى انك تقول هذا عطي ورأيت عطيا ومررت بعطي ولو كان كقاض لقلت هذا عطي ورأيت عطيا ومررت بعطي كما توهم ابو عمرو في احي على ما سيأتي فاما عطاء فقياس تصغيره عطي رددت الهمزة الى اصلها لزوال علة قلبها همزة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلث ياآت فحذفت الاخيرة تخفيفا واداوة مثله لان اصله اديوة كما تقول رسيلة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الياآت وغاوية اصلها في التصغير غويوية قلبت الواو الاخيرة ياء كما فعل في سيد وميت فصارت غويية فاجتمع ثلث ياآت فحذفت الاخيرة تخفيفا ومعاوية مثل غاوية لانك تحذف الالف لانها زائدة خامسة مع الميم فهو احق بالحذف على ما سيأتي فقياس تصغيره معيوية ثم فعل ما تقدم وقياس من قال اسيود ورأيت احيوي ان يقول معيوية لانها ثالثة ولم يجتمع عنده ياآت وكذلك ما اشبهه واحوى قياسه ان يقول احيو لانه من الحوة فانقلبت الاخيرة ياء لانكسار ما قبلها ثم ادغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما تقدم فصار احيي فاجتمع ثلث ياآت فحذفت الاخيرة على القياس المتقدم ثم منهم من منع الصرف نظرا الى ان التقدير في صيغة افعل كالمحقق الا ترى انك تمنع صرف اشد واشيد وان تغيرت صيغة افعل فكذلك هاهنا ومنهم من نظر الى ان الحذف هاهنا للبس كالحذف في قاض فيكون مرادا فيكون الكلمة كانها على هذه البنية فخرجت عن صيغة افعل وكذلك اذا صغرت احمر تصغير ترخيم قلت حمير على وزن فعيل بلا خلاف لانتفاء صيغة افعل وان كانت في التقدير عليه فكانهم فرقوا بين ما التغير فيه للاعلال موجب فلا يكون المحذوف مرادا مثله في اسيد وبين ما التغير فيه ليس للاعلال فلا يكون الاصل مرادا مثله في حمير والاول مذهب سيبويه والثاني مذهب عيسى بن عمر واما من قال احى فوهم محض لان اصله كما تقدم احيي فقد اجتمع ثلث ياآت فوجب حذف الاخيرة كما في عطي فان حذفها هاهنا حذف لا اعلال وقال هذا احي في الرفع ومررت باحي ورأيت احيي وجب عليه في جميع الباب ان يقول هذا عطي ومررت بعطي ورأيت عطيا ولا قائل به اذ لا فرق بين المسائل فظهر ان ذلك توهم اذ التسوية معلومة واما من قال اسيود فقياسه ان يقال احيو في الرفع والجر ورأيت احيوي في النصب واصله احيوي

فاعله كما اعل اعيل فقال احيو كما يقال اعيل ولم يجتمع ياآت فتحذف ولذلك قلنا ان قياس الباب عند من يقول معيوية وشبهه على ما تقدم اذ لم يجتمع ياآت على مذهبه

فصل وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عرس وعريب ولا تثبت في الرباعي الا ما شذ من نحو قديديمة ووريئة واما الالف فهي اذا كانت مقصورة رابعة ثبتت نحو حبيلى وسقطت خامسة فصاعدا كقولك جحيجب وقريقر وحويلي في جحجبى وقرقرى وحولايا

قال انما ظهرت التاء في تصغير الثلاثي المؤنث لانه لما كان فيه معنى الصفة وتاء التانيث قياسها ان يلحق صفة المؤنث الحقت بالمؤنث المصغر وان لم يكن في مكبره ولم تثبت في الرباعي استثقالا لكثرة حروفه وكان الرابع عوضا منها واما الالف فان كانت مقصورة فهي رابعة تثبت لخفة الاسم وان كانت على اكثر من ذلك حذفت استثقالا لها فتقول في جحجبى جحيجب وفي حولايا حويلي وحويل فاما حويلي فلانه لما حذفت الف التانيث بقي حولاي على خمسة احرف وقبل آخره حرف لين فثبت في التصغير الا انها تقلب ياء لانكسار ما قبلها فتدغم في الياء الاخيرة فيصير حويلي وحكم هذا الاسم غير الصرف لان منع الصرف انما كان لالف التانيث ولا الف تانيث واما من قال حويل وكذلك وقع في الاصل فانه اما ان يكون حذف الالف لزيادتها ثم صغر فقال حويلي ثم اعل الياء كما تعل ياء قاض واما ان يكون صغر اولا على حويلي ثم خففت الياء كما تخفف ياء صحاري فيقال الصحار فتعل كما اعلت ياء صحار وان كانت ممدودة ثبتت مطلقا ثلاثيا كان الاسم او غيره وانما ثبتت لانها زادت على حرف فاشبهت كلمة اخرى فثبتت كما ثبت بك في قولك بعلبك فان قيل فلم تحذف تاء التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي او ثبتت الف التانيث كما ثبتت التاء قيل الف التانيث مع الاسم كالجزء منه لانها لا تقدر منفصلة بخلاف تاء التانيث فانها تقدر كالمنفصلة فاشبهت الحرف من بنية الكلمة فحذفت كما حذف وثبتت رابعة لانها لو كانت حرفا من بنية الكلمة لثبتت فكذلك الف التانيث

فصل وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء فعيعيل وجب تبقيتها وابدالها ياء ان لم تكنها وذلك نحو مصيبيح وكريديس وقنيديل في مصباح وكردوس وقنديل وان كانت في اسم ثلاثي زائدتان ليستا احديهما اياها ابقيت اذهبهما في الفائدة وحذفت اختها فتقول في منطلق ومغتلم ومضارب ومتقدم ومقدم ومحمر مطيلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم ومقيم ومحيمر وان تساوتا كنت مخيرا فتقول في قلنسوة وحبنطى قلينسة او قليسية وحبينط او حبيط

قال لانها لا تخرج عن ابنية التصغير اذ الاسم يبقى على فعيعيل قوله وجب تبقيتها اي بقاؤها قوله وابدالها ياء ان لم تكنها يعني ان لم تكن ياء لانها ينكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء اذ لا يمكن النطق بالف او واو بعد كسرة وقوله وان كان في اسم ثلاثي زيادتان ليست احديهما اياها ابقيت اذهبهما في الفائدة وحذفت اختها اي ليست احديهما المدة التي قبل الآخر ابقيت اذهبهما في الفائدة اي اقواهما في الدلالة على المعنى الاصلي وحذفت الاضعف اختها اي ليست احديهما المدة التي قبل الآخر ابقيت اذهبهما الى الآخر فكل اسم فاعل ومفعول

من الخماسي بالزيادة فانك تبقي الميم وتحذف الاخرى لان الميم هي موضوعة لبناء اسم الفاعل والمفعول
وهو المقصود بالصيغة والزيادة الأخرى تماهي لما يعتور من معان آخر فالميم اقعد في الدلالة على
المقصود فوجب اثباتها وحذف اختها فلذلك تقول في منطلق وأشباهه ما ذكر وان تساوتا
كنت مخيرا او تساويهما بان لا يكون لاحدهما قوة في الدلالة على المقصود فيكون مخيرا في حذف
ايتهما شئت على ما مثل قال وان كن ثلاثا والفصل الاخير من حذفت اختاها تقول في مقعنسس
مقيعس واما الرباعي فيحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة تقول في عنكبوت
عنيكب وفي مقشعر قشيعر وفي احرنجام حريجيم لانه لا يمكن بقاء اكثر من اربعة احرف وفي
هذا الاسم اربعة احرف اصول فلا مقابلة بينه وبين الزوائد فالزوائد بالحذف اولى فاذا صغرت
مقرطسا قلت قريطس اذ لا يمكن بقاء شيء من الزوائد لذهاب صيغة التصغير ببقائه الا ان يكون مدة
قبل الآخر فانها تثبت كما تقدم في اول الفصل لبقاء صيغة التصغير معها وهو قوله ما خلا المدة
الموصوفة **فصل** ويجوز التعويض وتركه فيما يحذف من الزوائد والتعويض ان يكون على مثال
فعيعل فيصار زيادة الياء الى فعيعيل وذلك قولك في مغتلم مغيليم وفي مقدم مقيديم وفي
وفي عنكبوت عنيكيب وكذلك البواقي فان كان المثال في نفسه على فعيعيل لم يكن التعويض التعويض انما
يكون فيما حذف منه ثم هو على ضربين ضرب موضع التعويض مشتغل بما هو في حرف التعويض وضرب موضع
التعويض خال فالضرب الاول لا يمكن فيه هذا كما لو قيل في تصغير احرنجام حريجيم فلا يمكن في هذا
التعويض والضرب الثاني نحو قولك في منطلق مطيلق فهذا يمكن فيه التعويض بان تقول مطيليق
فصل وجمع القلة يحقر على بنائه كقولك في اكلب اكيلب وفي اجربة اجيربة وفي اجمال وولدة
اجيمال ووليدة واما جمع الكثرة فله مذهبان احدهما انه يرد الى الواحد فيصغر عليه ثم يجمع على ما
يستوجبه من الواو والنون او الالف والتاء او الى جمع بناء قلته ان وجد له وذلك قولك في
فتيان فتيون او فتية وفي اذلاء ذليلون او اذيلة وفي غلمان غليمون او غليمة وفي
دور دويرات او ادير وتقول في شعراء شويعرون وفي شسوع شسيعات وحكم اسماء الجموع حكم
الآحاد تقول قويم ورهيط ونفير وابيلة وغنيمة **فصل** ومن المصغرات ما جاء
على غير واحده كانيسيان ورويجل وآتيك مغيربان الشمس وعشيانا وعشيشية ومنه قولهم
اغيلمة واصيبية في صبية وغلمة الجمع على ضربين جمع كثرة وجمع قلة على ما تقدم في الجموع فجمع
القلة حكمه في التصغير حكم المفرد يصغر كما يصغر الا ان افعالا تحافظ عليها كما تقدم واما جمع
الكثرة فلا يحقر على صيغته لانه لما كان التصغير فيه معنى التقليل كرهوا ان يجمعوا بينه وبين صيغة الكثرة فعدلوا
الى احد امرين الى جمع القلة ان كان له جمع قلة او الى المفرد ثم جمعوه بالواو والنون او الالف والتاء
على حسب ما يستحق فاذا صغرت غلمانا فانت بالخيار ان شئت اخذت جمع قلته وهو غلمة وصغرته فقلت غليمة
وان شئت صغرت المفرد ثم جمعت فقلت غليمون فان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى المفرد كقولك في شسوع

شسيعات لفقد السماع في اشسع وانما جمع غليم بالواو والنون ورجل كذلك في التصغير لان فيه معنى الصفة
وقيل التصغير ليس فيه معنى الصفة كما ذكرناه في دخول تاء التانيث في مؤنثه في اذن صغرا واما منها
فيه مكبرا وحكم اسماء الجموع حكم الآحاد لان ذلك المعنى منتف اذ الفاظها الفاظ المفردات فلا معنى
للعدول عنها وجاء في بعض الاسماء تصغير على خلاف القياس على ما ذكر وحكمه السماع في انيسيان
زادوا ياء بعد الياء وفي عشيان زادوا الفا ونونا وفي عشيشية ابدلوا من الياء شينا
فردوا الياء التي كان قياسها ان تحذف لاجتماع الياآت وفي اغيلمة واصيبية زادوا همزة
فصل وقد يحقر الشيء لدنوه من الشيء وليس مثله كقولك هو اصيغر منك انما
اردت ان تقلل الذي بينهما وهو دوين ذاك وفويق هذا ومنه اسيد اي لم يبلغ السواد
ويقول العرب اخذت منه مثيل هاتيا ومثيل هاذيا وقد تقرر ان التصغير يدل على
ان الشيء عندهم مستصغر وقد جاء قليلا على معنى قرب الشيء من الشيء مثاله قولهم هو اصيغر
منك لا يستقيم ان يقال ان المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر فهو
مستغن عن التصغير بهذا المعنى وانما قصدوا الى ان المدة التي بينهما قريبة وكذلك ما مثل به
فصل وتصغير الفعل ليس بقياس وقولهم ما اميلحه قال الخليل انما يعنون الذي
تصفه بالملح كانك قلت زيد مليح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وانت تعني به شيئا آخر
نحو قولك بنو فلان يطؤهم الطريق وصيد عليه يومان وانما جاء في الفاظ يسيرة محفوظة
لان معنى التصغير الوصفية بالصغر لما صغرته والفعل لا يصح وصفه فيصغر وانما المعنى فيما صغر
لمن نسب اليه الفعل كما فسر **فصل** ومن الاسماء ما جرى في الكلام مصغرا وترك تكبيره
لانه عندهم مستصغر وذلك نحو جميل وكعيت وكميت وقالوا جملان وكعتان وكمت
فجاؤوا بالجمع على المكبر كانها جمع جمل وكعت وامكت يريد انه في الاصل وضع مصغرا كانهم
في اصل الوضع فهموا تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل فانه جميل وكعيت اسمان للطائرين
وكميت صغر للفرس فاذا جمعوه ردوه الى المكبر المقدر لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل
وكعيت جملان وكعتان فدل ذلك على ان المكبر في التقدير جمل وكعت لان فعلان جمعه وقالوا كمت
فدل على ان مكبره في التقدير اكمت لان فعلا جمعه وايضا فان كميت من صفات الالوان فهو
من باب احمر واسود فقياس مكبره بهذا الوجه يعلم انه افعل **فصل** والاسماء المركبة
يحقر الصدر منها فيقال بعيلبك وحضيرموت وخميسة عشر ولا يعتد بالكلمة الثانية كما لا
يعتد بتاء التانيث ولا يحذف كما لا يحذف تاء التانيث وهو ههنا اجدر لقوة الالتباس بتصغير
غير المركب وتركوا ما قبل الثاني مفتوحا تشبيها بتاء التانيث **فصل** وتحقير الترخيم ان تحذف
كل شيء زيد في بنات الثلاثة والاربعة حتى يصير الاسم على حروفه الاصول ثم تصغره كقولك
في حارث حريث وفي اسود سويد وفي خفيدد خفيد وفي مقعنسس قعيس وفي قرطاس قريطس

قال الشيخ هذا باب على حياله في التصغير سهل وهو ان يحذف الزوايد كلها وتصغر الاسم ويسمى تصغير الترخيم
لما الترم فيه من الحذف لان الترخيم في التقليل يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا ومنه سمي الترخيم
وليس بتصغير الترخيم بمعناه انك اضفت الى الترخيم الذي هو حذف الآخر وانما اراد حذف
الزوايد على ما قدم فصل ومن الاسماء ما لا يصغر كالضماير واين ومتى وحيث
وعند ومع وغير وحسب ومن وما وامس وغد واول من امس والبارحة وايام الاسبوع
والاسم الذي بمنزلة الفعل لا تقول هو ضويرب زيدا ثم ذكر اسماء كثيرة الاستعمال لم يوجد في
كلامهم الا مكبرة فدل ذلك على ان تصغيرها مطرح في لغتهم واما اسم الفاعل والمفعول اذا اعملتهما لم يات
في كلامهم تصغيرهما كراهة اجتماع العمل والتصغير لانه قوي شبه الفعل فيه فصل والاسماء المبهمة
خولف بتحقيرها تحقير ما سواها بان تركت اوايلها غير مضمومة والحقت باواخرها الفات فقالوا
في ذا وتا ذيا وتيا وفي اولا واولاء اوليا واولياء وفي الذي والتي اللذيا واللتيا وفي
الذين واللاتي اللذيون واللتيات يعني اسماء الاشارة والموصولات وخولف بالابنان
من اول الامر بانها غير متمكنة وقوله الحقت باواخرها الفات فيما سوى هولاء فان الالف ملحقة
قبل آخره وفيما سوى المثنى والمجموع فانك تقول في اللذان اللذيان وفي الذون اللذيون ولا الف
في ذلك فان زعم ان الالف في اللذيان واللتيان سقطت لالتقاء الساكنين فمردود بقولهم اللذيون
بضم الياء فلو كانت الالف مرادة لوجب ان يقال اللذيون فان ثبت اللذيون كان الانفصال
مستقيما وكان ينبغي ان يقول وزيد قبل آخرها ياء للتصغير لانه لا بد منها ومن اصناف الاسم المنسوب
هو اسم الاب او البلد الملحق باخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة اليه كما الحقت
التاء علامة للتانيث وذلك نحو قولك هاشمي وبصري وكما انقسم التانيث الى حقيقي وغير
حقيقي فكذلك النسب فالحقيقي ما كان موثرا في المعنى وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب نحو
كرسي وبردي وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذلك الياء نحو رومي وروم ومجوسي
ومجوس قال الشيخ وحده بما ذكره في ظاهره غير مستقيم وهو في الحقيقة مستقيم فاما ظاهره
فانه يقال لا يخلو اما ان يكون حد المنسوب او المنسوب اليه فان حد المنسوب كان غير مستقيم
لقوله علامة للنسبة اليه والمنسوب لم يلحق الياء علامة للنسبة اليه اذ ليس منسوبا اليه وان
حد المنسوب اليه كان غير مستقيم لان التبويب للمنسوب فكيف يحد غير ما بوب له وهو في الحقيقة
لم يحد الا المنسوب وقوله هو الاسم يريد الاسم قبل الالحاق ثم قال الملحق باخره ياء مشددة
علامة للنسبة اليه يعني الى الاسم قبل الحاق الياء والاسم الذي الحقت باخره ياء مشددة علامة للنسبة
اليه هو المنسوب وانما جاء الاشكال من جهة الضمير في قوله اليه فمن جعل الضمير راجعا الى الاسم
الذي الحقت باخره جاء فاسدا ومن جعله ضمير الاسم لا باعتبار الحاق الياء جاء مستقيما وهو
الذي قصد وشبهها بتاء التانيث من جهة تغيرها معنى الكلمة كما تغيرها التاء وشبهها بتاء والتانيث

فانها يكون للنسب المحقق ولمجرد اللفظ وفي انها يكون للمفرد كما يكون التاء وكما انقسم التانيث الى حقيقي
وغير حقيقي فكذلك النسب يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مونثا في المعنى بازايه ذكر في الحيوان
على ما تقدم وغير الحقيقي ما جرى على اللفظ فقط كقولهم ظلمة وضربة وشبهه وكذلك النسب منه ما كان
مدلوله منسوبا حقيقة كقولهم دمشقي ومصري وهو الكثير الشايع ومنه ما كان في اللفظ خاصة
دون المعنى كقولك كرسي اذ ليس كرسي منسوبا من حيث المعنى كما ان الظلمة ليس مونثا من حيث المعنى
قال والنسبة مما طرق على الاسم لتغييرات شتى لانتقاله بها عن معنى الى معنى وحال الى حال والتغيير
على ضربين جارية على القياس المطرد في كلامهم ومعدول به عن ذلك فصل فمن الجارية
على قياس كلامهم حذفهم التاء ونوني التثنية والجمع كقولهم بصري وهندي وزيدي في
البصرة وهندان وزيدون اسمين ومن ذلك تمري ونصيبي ويبرني فيمن جعل الاعراب
قبل النون ومن جعله معتقب الاعراب قال تمريني وقد جاء مثل ذلك في التثنية
قالوا خليلاني وجاء في خليلان اسم رجل وعلى هذا قوله الا يا ديار الحي بالسبعان
امل عليها بالبلى الملوان فصل وتقول في نمر وشقرة والدئل ونحوها مما كسرت
عينه نمري وشقري ودؤلي بالفتح قياس مطرد ومنهم من يقول يثربي وتغلبي بفتح
والشايع الكسر فصل وتحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة فيقال فيهما فعلي
نحو قولك حنفي وشنئي الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدة وطويلة فانك
تقول فيهما شديدي وطويلي ومن كل فعيلة فيقال فيها فعلي نحو جهني وغفلي لانها
غيرته من مدلول الى مدلول آخر مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم للبلد وقولك دمشقي للرجل المنسوب
اليه وغيرته من حال الى حال لانه كان معربا على الياء من فصار بهما مكان اعرابه على ما قبلهما فصار على آخرهما
قال وحذفهم الياء في النسب واجب لانهم لو اثبتوها لفسد المعنى الا ترى انك اذا نسبت رجلا
الى ضاربة فالرجل هو الاسم الذي فيه ياء النسب فلو بقيت فيه تاء التانيث لكنت مونثا للمذكر الثاني
انه كان يودي الى اجتماع تاءين اذا نسبت مونثا الى مونث فتقول اذا نسبت امراة الى ظلمة ظلمتية
والثالث انه يودي الى ان يكون تاء التانيث وسطا قال ونونا التثنية والجمع ينبغي ان تقول
وعلامة التثنية والجمع ونونيهما لان ذلك يحذف مع النون فتخصيصه النون يوهم بقاء ما قبلها
وانما حذف علامة التثنية لان المعنى يحصل بالنسب الى المفرد فيقع الزيادة ضايعة فلا حاجة
اليها وكل ما ذكرنا في التاء فنحوه جار في المثنى والمجموع فيكون اربعة اوجه فاذا سميت بالمثنى
والمجموع المصحح فلا يخلو اما ان يعربه اعراب المفردات او يجريه في الاعراب على حكم ما كان عليه
فعلى الاول تثبتهما لانك اخرجتهما عن صورتهما في احكامهما التي كانت لهما وكانهما الف ونون لغير التثنية كما
في عمران وعلى الثاني يحذفها كما قبل التسمية لان احكام علامة التثنية والجمع باقية فيهما كما جرت
بعد التسمية مجراها قبلها فتقول على الاول تمريني وعلى الثاني تمري وكذلك نصيبيني ونصيبي وكذلك

زيدي وزيداني وخليلي وخليلاني وسبعي وسبعاني في النسبة الى سبعان اسم موضع ومن الجارية على
القياس في التغيران يكون الاسم ثلاثيا ثانيه كسرة فانهم يكرهون اجتماع الكسرتين والياءين مع قلة
حروف الكلمة فيفرون الى فتح الوسط كنمري ودؤلي وابلي فان كان اكثر من ثلثة احرف وفي
آخره ما في نمري من الكسرتين والياء فالاحسن بقاء الكسرة لقوة الكلمة بالزايد على الثلثة كتغلبي
ويثربي ويجوز الفتح كراهة اجتماع الكسرتين والياء ومن ذلك حذف الواو والياء من فعيلة وفعولة
وفعيلة في الفصيح العين غير مضاعف فرقا بين المذكر والمؤنث فاذا نسب الى كريم قلت كريمي والى
كريمة كرمي والمؤنث اولى بالحذف لاستثقالهم ايا. واما المعتل العين فلم يفرقوا فيه لما يؤدي الى
استثقال البين من خزيل كلامهم لانهم لو قالوا طولي لادى لتحريك الواو وانفتاح ما قبلها فيكون
بين امرهنا استثقال وزيادة تغير وكذلك شديدي بالواشدي ويحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره
ياء ان مدغمة احديهما في الاخرى نحو قولك في أسيد وحمير وسيد وميت أسيدي وحميري
وسيدي وميتي قال سيبويه ولا اظنهم قالوا طائي الا فرارا من طيئي فكان القياس طيئي
كطيعي ولكنهم جعلوا الالف مكان الياء واما مهيم تصغيرهيم فلا يقال فيه الا مهيمي على
التعويض والقياس في مهيم من هيمة مهيمي بالحذف قال ومن ذلك حذفهم الياء
المتحركة اذا وقعت مشددة قبل الآخر كراهة اجتماع الياءين والكسرتين فيقولون في ميت ميتي
على ما ذكر واما ما في طائي فيه من الشذوذ وضع الالف مكان الياء الساكنة لا غير واما حذف الياء
المتحركة فقياس لانهم لو قالوا طيئي لم يكن فيه شذوذ وفرقوا بين مهيم مصغرا ومكبرا عند النسبة اليه
فاجروا مهيما المكبر على القياس بالحذف وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد المشددة فرقا بينهما وكان
اجراء المكبر على القياس اولى لانه حذف فيما لم يحذف منه شيء ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه
قبل النسب وانما لم يستغنوا ببقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع ان الفرق اذا حال
لان لفظ مهيمي اثقل من لفظ مهيمي ولانه امر جاز قبل النسب فجاز ان يبقى بعده على الحالة التي كانت تكون
له في المصغر فصل وتقول في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة من المعتل اللام فعلي
وفعلي كقولك غنوي وضروي وقصوي وأموي وقال بعضهم أميي وقالوا في تحية تحوي
وفي فعول فعولي كقولك في عدو عدوي ودفرق سيبويه بينه وبين فعولة فقال
في عدوة عدوي كما قالوا في شنوءة شنئي ولم يفرق المبرد فقال فيهما فعولي فصل
والالف في الآخر لا تخلو من ان يقع ثالثة او رابعة منقلبة او زايدة او خامسة فصاعدا
فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا كقولك عصوي ورحوي وملهوي فمرموي
واعشوي وفي الزايدة ثلثة اوجه الحذف وهو احسنها كقولك حبلي ودنيي والقلب نحو
حبلوي ودنيوي وان يفصل بين الواو والياء بالف كقولك دناوي وليس فيما وراء
ذلك الا الحذف كقولك مرامي وحباري وقبعثري وجمزي في حكم حباري قال الشيخ ومن

التغيرات الجارية على القياس حذفهم الياء الساكنة من فعيل وفعيلة وفعل وفعيلة وقلبهم الثانية
واوا وفتح الكسرة التي قبلها فيما هي فيه وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياآت ولم يفرقوا بين المذكر
والمؤنث لشدة الاستثقال ففروا فيهما جميعا ومن العرب من يقول امي ولا يقول في غني غنيي لما في
غنيي من زيادة الاستثقال بالكسرة وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشددة وان كان يخالفه في
البنية كقولهم في تحية تحوي لان الامر المستثقل موجود فيه فلا اعتداد بالوزن واما فعول كعدو فانه
ليس فيه الاستثقال الذي في عني فجرى مجرى الصحيح فقالوا عدوي بالاتفاق فاجروه مجرى الصحيح
لما انتفى فيه ذلك الاستثقال واما ما لحقته تاء التانيث فقال سيبويه فيه عدوي اجراء له مجرى شنوءة
وبابه وهذا هو القياس الذي لا ينبغي ان يعدل عنه وقال المبرد عدوي كما في المذكر وليس له وجه
في القياس لان عدوي اثقل من قوله عدوي فلا معنى لالتزامه قال ومما غير عن القياس ما آخره
الف وحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واوا سواء كانت عن واو او ياء لانها ان كانت عن واو فظاهر
وان كانت عن ياء كره بقاؤها لما يؤدي الجمع بين ساكنين او اخلال بالحذف وكره ردها الى اصلها
لما فيه من اجتماع الياآت فلم يبق الا ردها الى اختها وان كانت رابعة نظرت فان كانت اصلية قلبتها
كذلك محافظة على الحرف الاصلي وقد جاء حذفها استثقالا لها كحبلي وان كانت زايدة فالمختار
حذفها بخلاف الاصلية لان زيادتها يقوي حذفها واصليتها في الاولى تضعفه والثاني
قلبها واوا محافظة على البنية تشبيها لها بالاصلية والثالث ان يجعل قبل ياء النسب الف وواو
وعلى ان يكون الالف هي الف تانيث والواو زايدة او الواو الف التانيث انقلبت والالف هي الزايدة
كل ذلك يحتمل قال وان يفصل بين الواو والياء بالف فقوله يوهم انه لا يجري الا في دناوي
وعلياوي وشبههما فكان الاولى ان يقول ويفصل بين آخره وبين الواو بالف ليشمل نحو حبلي ولعله
قصد الى البنية على التعليل في ادخال الالف كراهة اجتماع الواو والياء قال وليس فيما
وراء ذلك الا الحذف استثقالا لها مع ياء النسب ثم قال وجمزي في حكم حباري جمزي وان كان
الالف فيه رابعة الا انها حملت على الخامسة لامرين احدهما تعذر حملها على مثل دعوي لانه محمول على
مثل معزي الذي الفه اصلية وليس في مثله فعلل فيحمل عليه جمزي فان ورد جبلي ارتكب رهبي الاخفش في
ثبوت حرب الثاني ان الحركة فيه نزلت منزلة الحرف الزايد على الاربعة كما في فرهاو سميت به امراة
بخلاف هند جعلوا الحركة منزلة الحرف لثقل الكلمة بها والياء المكسورة ما قبلها في
الآخر لا يخلو من ان يكون ثالثة او رابعة او خامسة فصاعدا فالثالثة يقلب واوا كقولك
عموي وشجوي وفي الرابعة وجهان الحذف وهو احسنهما والقلب كقولك قاضي وحاني و
قاضوي وحانوي وكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد
وليس فيما وراء ذلك الا الحذف كقولك مشتري ومستقي وقالوا في يحيى يحوي ويحيي كقولهم
أموي وأميي ومن التغيرات الجارية على القياس آخره ياء مكسور ما قبلها فحكمها ان كانت ثالثة ان

واوا ويفتح ما قبلها اما فتح ما قبلها فكما انفتح ما قبل آخر نمر واما قلبها واوا فكما انقلبت الف رحا وان كا
رابعة فالمختار حذفها استثقالا لها ويجوز قلبها واوا وفتح ما قبلها وانما كان المختار ههنا الحذف في الياء
وفي الالف القلب لامرين احدهما ان الالف اخف ولا يلزم من مراعاة الاخف مراعاة الاثقل والآخر
ان الالف ليس فيها الا تغير واحد وفي الياء تغير آخر وهو قلب الكسرة فتحة ولذلك كان الفتح في الياء
احسن من الالف وبالعكس وليس فيما وراء ذلك الا الحذف استثقالا لما زاد على الاربعة واذا كانوا قد
التزموا الحذف فيما زاد على الاربعة في الالف فالتزامهم الحذف في الياء اجدر لانها اثقل في الوجهين
فان كان الياء زائدة على الاربعة قبلها ياء مشددة وجب حذفها كما يجب حذفها من نحو قبل
ياء النسب اي مشددة قبلها فتحة فيكون في الاستثقال مثلها في امية فمن استثقلها قال اموي كما قال اموي
ومن لم يستثقلها قال اميي كما قال اميي قال وتقول في غزو وظبي غزوي وظبيي واختلف فيما لحقته
التاء من ذلك فعند الخليل وسيبويه لا فصل وقال يونس في ظبية ودمية وقنية ظبوي ودموي
وقنوي وكذلك بنات الواو كغزوة وعروة ورشوة وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات
الواو وعلى مذهب يونس جاء قولهم قروي وزنوي في قرية وبني زنية وتقول في طية ولية طووي
ولووي وفي حية حيوي وفي دو وكوة دووي وكووي فصل ويقول في مرمي مرمي تشبيها
بقولهم في تميمي وهجري وشافعي تميمي وهجري وشافعي ومنهم من قال مرموي وفي بخاتي
اسم رجل بخاتي مما آخره واو وياء من الثلاثي الساكن الحشو غزوي وظبيي بلا خلاف اذ لا استثقال لسكون
ما قبلها لانها تخف عند سكون ما قبلها الا ما لحقته تاء التانيث ففيه خلاف مذهب سيبويه
والخليل انه في حكم الاول فيقولان في غزوة وظبية غزوي وظبيي ايضا لانه ساكن
الاوسط فاستخف ومذهب يونس غزوي وظبوي وله شبهتان احداهما ان العرب يقول
في النسب الى بني زنية وقرية زنوي وقروي وهل محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به والاخرى
انهم يكرهون الثقل باجتماع الياآت في المؤنث كما كره ذلك في كريهة ولم يكره في كريم واذا كره
اجتماع الياآت قلبت الياء الاولى واوا وحرك ما قبلها بالفتح كما قلنا نحوي ومذهب
سيبويه اولى فما ذكر من المسموع نادر لا ينبغي ان يجعل اصلا والاستثقال الذي يشير اليه غير
معتد لمخالفة اكثر النسب فيه ثم هو باطل ببنات الواو اذ لا ياء يستثقل حتى يفتح ما قبلها
ولذلك عذره الخليل في بنات الياء دون بنات الواو لما كان شبهته الاستثقال المختصة
بها فان كان وسط الاسم ياء ايضا كقولك طية وليه نظرت الى اصل الياء الاولى
فرددتها اليه متحركة وقلبت الثانية واوا فيقول في طية طووي وليس ههنا مثل قولك ظبيي
لانه لو قيل فيه طييي لادى الى اجتماع اربع ياآت وكسرة مع قلة حروف الكلمة وفي حية
حيوي فان كان الاسم آخره واوا مشددة بقيته على حاله واجري مجرى غزو فقلت في دو دوي
اذ لا ياآت مجتمعة قال فان نسبت الى اسم آخره ياء مشددة مع ثلاثة احرف فصاعدا نظرت هل

زائدتان او لا فان كانت الثانية اصلية كنت فيها بالخيار ان شئت شبهتها بياء غني فقلت مرموي كما تقول
غنوي وان شئت شبهتها لزيادتها على الثلاثة بياء مصري اذا نسبت اليه فتحذفها فتقول مرمي فالياء
في مرمي ياء النسب وتلك الياء حذفت استثقالا لاجتماع ياء النسب وان كانتا الياء المشددة زائدتين حذفتها
لا غير اذ لا وجه في تشبيهها بغني لزيادتها فتقول في كرسي كرسي وفي بخاتي اسم رجل بخاتي وقوله
اسم رجل احترازا منه جمعا فانك ترده الى الواحد فتقول بختي على قياس الجموع فلذلك قال اسم رجل
والذي يدل على ان هذه الياء هي ياء النسب لا الياء التي كانت فيه هي المحذوفة انك تقول قبل
النسب بخاتي غير مصروف فاذا نسبت قلت بخاتي مصروفا ولو كانت هي تلك الياء لكان على حاله
فصل وما آخره الف ممدودة ان كان منصرفا ككساء وعلباء وحرباء قيل كسائي
وعلبائي والقلب جائز كقولك كساوي وان لم ينصرف فالقلب كحمراوي وخنفساوي و
معيوراوي وذكرياوي فصل وتقول في سقاية وعظاية سقائي وعظائي وفي
شقاوة شقاوي وفي راية رايي وفي راي راوي وكذلك في آية وثاية ونحوهما
وما كان آخره همزة قبلها الف نظرت فان كانت الف التانيث قلبتها واوا وان كانت غيرها ساغ فيه
الوجهان على ما ذكرناه في التثنية وهذا اولى من قوله ان كان منصرفا لانك لو سميت بكساء امراة
كانت غير مصروف ولا يجب قلب الهمزة وكان التنبيه على انه لا تقلب الا اذا كانت الف التانيث اولى من
اعتبار الصرف وعدمه لئلا يؤدي الى دخول كساء وشبهه اذا سميت به امراة فيما يجب قلبه لانه غير
منصرف حينئذ وتقول في سقاية وعظاية الى آخره سقائي وعظائي بالهمزة لانهم لو ابقوها ياء
لجمعوا بين ياآت بعد الف زائدة وهم يكرهونها بعد الالف الزائدة وان انفردت فكيف بها وقد صار
بعدها ياآت فان قيل قد قالوا سقاية واقروا الياء لما جعلوا التاء في حكم المتصلة فياء النسب
اجدر بالاتصال لتغيرها بمعنى الاسم على ما تقدم فالجواب انها في النسب انكرت فلا يلزم من
صحتها مفتوحة صحتها مكسورة والآخر انها في النسب اجتمعت مع ياآت فاذا قوي الاستثقال
والآخر ان صحتها في سقاية شاذ فلا يلزم من شذوذه مع تاء التانيث شذوذه مع ياء النسب
فان قيل فلم لم يقولوا سقاوي فيقلبونها واوا كما قلبوا في شقاوي اذا نسبوا الى الشقا
قلت لما كرهوا اجتماع الياآت ههنا نذروها متطرفة بعد الف زائدة فقلبوها همزة على قياسها
ثم لم يقلبوها واوا لانه وجب قلبها همزة لاجتماعها مع النسب وهم انما يقلبون الهمزة واوا اذا كانت
همزة قبل ياء النسب فلما لم يكن هذه همزة قبل ياء النسب لم يكن لقلبها واوا معنى فوجب ان يكون همزة
على ما ذكر وتقول في شقاوة شقاوي وكذلك ما اشبهه لانه لم يجتمع فيه ياآت مستثقلة اذا اخره ولو
بقيت على حالها ولم يقلب همزة لانها قد ثبتت مع تاء التانيث وهي اولى بالانفصال فثباتها مع ياء
النسب اجدر وتقول في راية وثاية وشبههما مما وقعت فيه الياء بعد الف التي ليست بزائدة رايي وثايي
وراوي اما رايي بالياء فلانه لم يقع فيه بعد الف زائدة فلم يستثقل استثقال سقائي بل اجريت مجرى

طيي لانها مثله فتركت على حالها ولم يجر مجرى طوى في رد العين الى اصلها لما يلزم من كثرة التغيير من غير حاجة بخلاف
طيي فانه لو ترك على حاله لاجتمعت فيه اربع ياآت واما رأيي بالهمزة فلانه اجتمعت فيه ياآت مع وقوع التاء
بعد صورة الالف فاشبه سقاية والياء اذا استثقلت بعد الالف فالوجه قلبها همزة واما ماوي
بالواو فلانهم لما استثقلوا الياآت فيما قلت حروفه وما قبله في حكم المتحرك قلبوها واوا كما فعلوه في رحوي
وقياس الياء اذا استثقلت في النسب ان تقلب واوا كما قالوا عموي وشجوي وبابه فصل وما كان
على حرفين فعلى ثلاثة اضرب ما يرد ساقطه وما لا يرد وما يسوغ فيه الامران فالاول نحو ابوي
واخوي وحنوي قال الشيخ وقد ضبط بعضهم بان كل موضع رد في التثنية وجب الرد في النسب وكل
موضع لم يرد في التثنية جاز الوجهان وكل موضع كان المحذوف غير لام لا يجوز الرد وليس بجيد لانه
رد الى عماية اذ لا يعرف ما الذي يرد في التثنية ومنهم من قال كل ما كان المحذوف غير الياء في
موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب الرد وكذلك ما كان المحذوف منه
ياء معتل اللام وما كان المحذوف منه غير لام مما ليس بمعتل اللام فانه لا يرد وما سوى ذلك جاز فيه الامران
واحترز بقوله ما كان المحذوف غير ياء في القسم الاول من دم فان اصله عند المبرد دمي ويجوز في
النسب اليه وجهان فلو لم يقل ما آخره غير ياء لورد عليه وجوب دموي وليس بواجب وعلى مذهب سيبويه
لا يحتاج الى ان يقول غير ياء لان اصل دم عنده دمي ولذلك قيل في جمعه دماء كدلو ودلاء وظبي وظباء
وقولهم الدميان وبقطر الدما لا ينهض لانه شاذ فلا اعتداد به بقي انه يقال فقد قيل اصله
دمو فعلى هذا يجيء اعتراضا على القولين جميعا والجواب انه لا اعتداد بهذا القول فانه مخالف
للظاهر فان باب الياء اكثر من باب الواو فرده الى الواو لا حاجة اليه مع جواز ان يكون من الياء
وهذا القائل زعم ان الياء في دمي لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الواو في رضي ثابتة بحجة وهو قولهم
الرضوان لم يحسن ان يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دمي لكن بلا دليل عليه وانما وجب الرد
في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في دم لانه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير ياء فينبغي ان
يرد لانه موضع يقبل التغيير بالرد من غير ثقل ولا يلزم دموي لانه محذوف منه ياء فلو اوجبوا الرد
لاوجبوا تغييرا كثيرا وهو رد الياء وقلبها الى الواو ولا يلزم من وجوب تغيير لمعنى وجوب تغييرين
واما مذهب سيبويه فلا يحتاج الى الاحتراز من دم اذ اصله دمي على ما تقدم فقصدوا ان يعوضوا
فيما كان متحرك الاوسط عوضا من حركته وليس لازم عنه حركة في الوسط حتى يجب التعويض قال
ومنه ستهي في است والثاني نحو عدي وزني وكذا الباب الا ما اعتل لامه في شية فانك تقول
فيه وشوي وقال ابو الحسن وشيي على الاصل وعن ناس من العرب عدوي ووقع في بعض
النسخ في است وليس بجيد لان استا يجوز فيه الوجهان استي وستهي لجريه على قياس ما يجوز فيه الامران
واما ست فاصله سته فهو قياس ما يجب فيه الرد فيجب ان يكون ستهي واما القسم الآخر الذي يجب فيه
الرد فهو ان يكون معتل اللام والفاء نحو شية فانهم كرهوا الابتداء فيكونون من ثقل

على غير قياس النسب فردوا فقالوا وشوي وابو الحسن يقول وشيي ووجهه انه لما ردوا الواو رجعت الكلمة
الى اصلها فصارت وشية ولو نسب الى وشية لقلت وشيي عند المخالف فكذلك ههنا ولذلك قال في القسم
الثاني يدبي وغدبي فاسكن لهذا المعنى والوجه غيره لانه تغير لاجل النسب فكان قياسه القلب وفتح
ما قبل الآخر كعموي وشبهه وحمله على النسب على ظبي وغزو وليس بجيد اذ ليس ذلك بتغيير في النسب بل
ابقاء الياء على ما كانت ولذلك كان يونس لما خالف بتغيير الياء في ظبية في النسب يمكنه ان يقول الا
ظبوي فثبت ان قياس تغييرهم في النسب ان يقلبوا الياء واوا ويفتحوا ما قبلها فلذلك كان يدوي وغدوي
اولى من يدبي وغديي واما ما لا يجوز فيه الرد فهو ان يكون المحذوف في غير موضع التغيير مما ليس مثل شية
كقولك عدي وزني لان المحذوف في موضع ليس موضع تغيير فلم يجز الرد ولا يلزم عليه شية لما ذكرنا مما يؤدي
اليه من الاخلال وقد جاء عن بعض العرب زيادة واو بعد العين في مثل عدي فيقولون عدوي كانهم
لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف اذ ليس في موضع التغيير قلبوا الى موضع التغيير وزادوا في موضع التغيير
قال ومنه ستهي في سه والثالث نحو غدي وغدوي ودمي ودموي ويدي ويدوي وحري
وحرحي وابو الحسن يسكن ما اصله السكون فيقول غدوي ويدبي ومنه ابني وبنوي
واسمي وسموي بتحريك الميم وقياس قول الاخفش اسكانها يعني ما لا يجوز فيه الرد لان اصله
سته فالمحذوف منه عين ولم يجز الرد على ما ذكر في عدة واما القسم الثالث وهو ما عدا هذين
القسمين على التفصيل المذكور اولا كقولك غدي وغدوي واخواته مما المحذوف منه لام ساكن الاوسط
او معوضا عند سيبويه او متحركة والمحذوف ياء عند المبرد على ما تقدم ولم يعوض ومهما رد ثم
عوض وجب حذف العوض اذ لا يجوز جمع العوض والمعوض فيقول سموي ومهما لم يرد وجب اثبات
العوض لانه ثابت قبل النسب فلا يحذف في النسب قال وتقول في بنت واخت
بنوي واخوي عند الخليل وسيبويه وعند يونس بنتي واختي وتقول في كلتا كلتي و
كلتوي على المذهبين عند الخليل وسيبويه لان التاء فيهما بمعنى التانيث فكان القياس لها
في النسب حذفها واذا حذفت وجب رد المحذوف واذا كانوا قد ردوا في اخ وهو غير معوض قبل
النسب فهو للرد عند حذف العوض الزم الا ترى انهم في اسم لما حذفوا منه العوض وجب الرد فقالوا
سموي وان كان مما لا يجب الرد فيه لو بقي عوضه فاخوي اجدر لانه مما يجب الرد فيه لو لم يكن معوضا واما
يونس فيقول اختي اجراء للتاء مجرى حرف اصلي لانه عوض عنه ومذهب سيبويه اقيس لانه لو جاز ان يقال
اختي لجاز ان يقال في التصغير اخيت ولما لم يجز في التصغير لم يجز في النسب وبيان الملازمة هو انها
انما لم تثبت في التصغير لانها بمنزلة تاء التانيث وهم لا يعتدون بتاء التانيث في مثال التصغير فكذلك
لم يعتدوا بما كان في معناه ولذلك لا يعتدون بتاء التانيث قبل ياء النسب فكذلك ما كان في معناها ويقول
في كلتا كلتي وكلوي ووقع في النسخ كلتي وكلتوي على المذهبين وليس بمستقيم لان المنقول من مذهب سيبويه
تحرك اللام والقياس جميعا كلوي فلا وجه لقوله كلتي وكلتوي على المذهبين وكلتا عند سيبويه فعلى

أصله كلوي أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ولم يكتف بالألف لأنها تنقلب ياء في قولك رأيت المرأتين
كلتيهما فلما قصدوا إلى النسب لم يبق لإثبات التاء وجه فحذفت فلما حذفت وجب أن يقال كلوي بتحريك
اللام على ما ذكر فيما تقدم ووجب حذف الألف كراهة اجتماع الواوين لو قلبت على أن اللغة الفصيحة
في مثل حبلى الحذف فهي ههنا أجدر ولذلك التزم الحذف لما ذكرناه من الاستثقال وقياس مذهب
يونس أن يقول كلتي كما يقول حبلي وكلتوي وكلتاوي كما يقول حبلوي حبلاوي ومذهب بعض النحويين
أن التاء للتأنيث غير عوض وأن الألف لام ووزنه فعتل فقياس النسب على قياس أول هؤلاء كلتوي
على الأفصح وكلتي على غير الأفصح وإن كان القول في أصله ليس بشيء إذ لا يعرف فعتل وإن كانت التاء
عندهم للتأنيث فهو أبعد لوقوعها متوسطة قال وينسب إلى الصدر من المركبة
فتقول بعلي وحضري وخمسي في خمسة عشر اسما وكذلك اثني أو ثنوي في اثني عشر اسما ولا ينسب
إليه وهو عدد ومنه تأبط شرا وبرق نحره تقول تأبطي وبرقي قال الشيخ لأن الثاني
من الاسمين بمنزلة تاء التأنيث فلذلك وجب الحذف كما تحذف التاء فيقال بعلي كما تقول طلحي ويقال في خمسة عشر اسما أي
ونسب إليه وهو عدد كراهة اللبس لأن النسب إلى خمسة عشر خمسي فلو نسب إليه وهو عدد لالتبس ولا يرد رجل يسمى بخمسة فإن
النسب إليه خمسي فيقع اللبس فإن وقوع ذلك نادر والعدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يؤدي إلى اللبس غالبا
الامتناع مما يؤدي إلى اللبس تقديرا نادرا وكذلك اثنا عشر نسب إليه اثني وثنوي كما تقول اسمي وسموي ومنه
نحو تأبط شرا وبرق نحره تأبطي وبرقي كما تقول بعلي وأخواته فصل والمضاف على ضربين
مضاف إلى اسم بيّنًا وليس مما على حياله كابن الزبير وابن كراع ومنه الكنى كأبي مسلم وأبي بكر
ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرئ القيس وعبد القيس فالنسب إلى الضرب الأول
زبيري وكراعي ومسلمي وبكري وإلى الثاني عبدي ومرئي قال ذو الرمة

ويذهب بينها المرئي لغوا ... كما ألغيت في الدية الحوادي

وقد يصاغ منهما اسم فينسب إليه كعبدري وعبقسي وعبشمي قال الشيخ إذا نسب إلى المضاف
نظر في المضاف إليه هل قصد الواضع به شيئا مقصودا ثم أضاف إليه الأول أو لا يكون الثاني مقصودا
فصح نسبة الأول فإذا نسب إلى الأول حذف المضاف فقيل زبيري في ابن الزبير لأن المضاف إليه
وهو الزبير مقصود مدلوله ونسبه الابن إليه وإذا نسب إلى الثاني حذف المضاف إليه كعبدي في
عبد القيس لأنه لم يقصد إلى القيس فأضاف العبد إليه وإنما حذفت الثاني ههنا لأنه لم يقصد
به مدلول على حياله فينزل منزلة بعلبك في أن الثاني ليس له مدلول على حياله فيفعل به ما فعل
ببعلبك وأما القسم الأول فلم يجر مجرى بعلبك لأن الثاني مقصود مراد ولم يضف إليه الأول إلا لقصد
المعنى فيه فلو نسب إلى الأول فيه لنسب إلى الأعم وترك الأخص وكان ملبسا فكان العكس أولى وإن
ورد على ذلك الكنى للأطفال ولمن ليس له ولد فإنه لم يقصد فيه بالثاني مسمى على حياله لانتفاء ذلك
في التحقيق والنسب فيه إلى الثاني والجواب أن الكنى أصلها القصد إلى الثاني وإنما أجريت في هذه

المواضع تفاؤلا والمراد بها ما هو أصلها فلذلك جرت في هذه المواضع مجرى وقوعها في التحقيق ألا ترى
أن ابن الزبير علم على عبد الله وأنه لم يخطر السامع بباله ابنا منسوبا إلى رجل مسمى بالزبير فالثاني
ههنا التقدير غير مقصود به مسمى على حياله وهو مع ذلك ينسب إلى الثاني فيه إجراء له على
قضية الأصل إذ أصل وضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب إلى رجل مسمى بالزبير وكذلك الكنى أولاده
أغراضنا قوله وقد يصاغ منها اسم وينسب إليه وهذا إنما يوجد سماعا فيما جاء عنهم فصل
فإذا نسب إلى الجمع رد إلى الواحد كقولك سمعي ومهلبي وفرضي وصحفي وأما الأنصاري والأنباري
والأعرابي فلجريها مجرى القبائل كأنماري وضبابي وكلابي ومنه المعافري والمدائني
فصل ومن المعدول عن القياس قولهم بدوي وبصري وعلوي وطائي وسهلي
ودهري وأموي وثقفي وبحراني وصنعاني وقرشي وهذلي قال هذلية تدعو
إذا هي فاخرت أبا هذليا من غطارفة نجد وفقمي ومليحي وزباني وعبدي وجذمي
في فقيم كنانة ومليح خزاعة وزبينة وبني عبيدة وجذيمة وخراسي وخرسي ونتاج
نحرفي وجلولي وحروري في جلولاء وحروراء وبهراني وروحاني في بهراء وروحاء
وخريبي في خريبة وسليمي وعميري في سليمة من الأزد وفي عميرة كلب وسليقي لرجل يكون
من أهل السليقة فصل وقد بني على فعال وفاعل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياء
كقولهم بتات وعواج وثواب وجمال ولابن وتامر ودارع ونابل والفرق بينهما
أن فعالا لذي صنعة يزاولها ويديمها وعليه أسماء المحترفين وفاعل لمن يلابس الشيء في
الجملة وقال الخليل إنما قالوا عيشة راضية أي ذات رضى ورجل طاعم كاس على ذا
قال الشيخ الجمع المنسوب لا يخلو إما أن يكون باقيا على معنى الجمعية فيه أو يصير علما بوضع أو غلبة
فإن كان الأول وجب رده إلى الواحد لأن الغرض من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا
الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا وأما الثاني فيجب بقاؤه على لفظه
إذ هذا المعنى الذي فعل من أجله الرد إلى الواحد منتف لأنه لم يقصد به قصد الجمع وإنما صار
المراد به كالمراد بالأعلام لقبا على ما وضع له فتقول في النسب إلى المساجد مساجدي في مساجد اسم رجل
مساجدي إذ لو قلت مسجدي لم يكن له معنى إذ ليس في مساجد دلالة على مسجد بخلاف الأول وكذلك
لو كان جمعا في الأصل وغلب لأنه لما غلب صار علما فلم يبق الجمعية ملموحة بل صار يفهم مدلوله وإن
لم يخطر كونه جمعا بالبال فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمي به مفرد والمفرد لو سمي به جمع لأنه لا يفهم
من اللفظ جمع فلذلك نسب إلى الأنصار أنصاري لأنه صار علما يفهم منه قوم بأعيانهم كما يفهم مثلا
من قولك الخزرج فوجب أن يكون النسب على اللفظ من غير تغيير وكذلك أعرابي بل هو في الأعراب أجدر
لأن الأعراب لم يتحقق كونه جمعا لأنه لو كان جمعا للعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفرد
وليس الأمر كذلك فإن العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا ساكن البادية أو الحاضرة والأعراب اسم لمن يسكن البادية

خاصة منهم فكيف يكون الجمع اخص من المفرد وهذا مما لا يستقيم ولذلك انه علل بعضهم امتناع عربي في النسب
الى الاعراب باختلاف المعنى اختار من هذا واذا كنا قد نسبنا الى الانصار انصاري مع تحقق اصل الجمع بمعناه لما
غلب وصار علما فلان ينسب الى الاعراب اعرابي مع انتفاء معنى الجمع اجدر وانما المعدول عن القياس فيما بهما
السماع وخراسي وخرسي منسوب الى خراسان وقد بني على فعال وفاعل ما فيه معنى النسب من غير الحاق الياءين وهذا
واضح ويكون معناه بمعنى الاسم المشتق منه هذه البنية لو الحقته ياء النسب فنبات بمعنى نبتي وعواج بمعنى عاجي
ولا يكون فعال ولا فاعل الا من ثلاثي لتعذر بنائه من غيره وقد كثر فعال حتى بعد دعوى القياس فيه وقل فاعل لانه لا يمكن حمله على
القياس فيه لندرته وفعال اكثر ما ياتي مشتقا من اسم الحرفة التي المنسوب اليها يحاولها كما ذكر في قولك بتات وفعال
ياتي للملابسة في الجملة لا على ان ذلك الشيء حرفته وقولهم طاعم كاس لا يحمل الا على النسب لانه لو ادعي
فيه اسم الفاعل لوجب ان يكون لفعل بمعناه ومعنى طاعم اي له طعام وكاس اي له كسوة وليس ثم فعل هو طعم
وكسي بمعنى له طعام وكسوة فلذلك وجب العدول الى معنى النسب لذلك قال الخليل في راضية ذلك
اذ لا يستقيم ان يكون راضية فاعلة من رضيت وهي العيشة اذ العيشة لا يقال فيها رضيت فعدل الى معنى
النسب بمعنى ذات رضى والله اعلم ومن اصناف الاسم اسماء العدد هذه الاسماء اصولها اثنتا
عشرة كلمة وهي الواحد الى العشرة والمائة والالف وما عداها من اسامي العدد فمتشعب منها وهي ما
تشفع باسماء المعدودات لتدل على الاجناس ومقاديرها كقولك ثلاثة اثواب وعشرة دراهم وا
حد عشر دينارا وعشرون رجلا ومائة درهم والف ثوب ما خلا الواحد والاثنين لانك لا تقول
فيهما واحد رجال ولا اثنا دراهم بل تلفظ باسم الجنس مفردا وبه مثنى كقولك رجل ورجلان
فيحصل لك الدلالتان معا بلفظة واحدة وقد عمل على القياس المرفوض من قال ظرف عجوز فيه
ثنتا حنظل قال الشيخ العدد مقادير آحاد الاجناس والواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد
وانما ذكرا في العدد لانه يحتاج اليهما فيما بعد العشرات فهما حينئذ مع ما معهما من العدد وان قلنا ان العدد
عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد ولما كانت الاسماء
التي وضعت لمقادير الآحاد لها احكام لفظية احتاج النحويون الى ترتيبها واسماء الاعداد على ما ذكره
اثنا عشر كلمة وما عدا ذلك فمتشعب عنها اما بتثنية كالفان ومائتان او بجمع قياسي كالآف وغير قياسي كعشرين
او معطوفا محققا كثلاث وعشرين او في حكم المعطوف كاحد عشر قال وعامتها تشفع باسماء المعدودات
اي تذكر اسماء المعدودات بعدها اذا قصد بيان جنسها ولم يتقدم ما يبينه الا فلو قيل رجال ثلاثة لا غنى عن
ذكر المميز بعده ثم قال ليدل على الاجناس اي باسم المعدود ومقاديرها باسم العدد لان اسم الجنس ليس له
دلالة على خصوصية العدد واسم العدد ليس له دلالة على خصوصية الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة الجنس
ودلالة العدد وقوله وعامتها يعني اكثرها لان الواحد والاثنين ليس كذلك على ما ياتي وقوله خلا
الواحد والاثنين غير مستقيم في النظام لان الواحد والاثنين قد احترز عنهما بقوله وعامتها فكيف
يستثني ما احترز عنه ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله فيجب ان يحمل على الاستثناء المنقطع وانما عمل

في الواحد والاثنين ما ذكر لان الدلالتين اللتين ذكرتا في اسمي العدد والجنس يحصلان جميعا باسم الجنس في الافراد
والتثنية الا ترى انك اذا قلت رجل علم به انه واحد وانه من جنس الرجال واذا قلت رجلان علم انهما اثنان
وانهما من جنس الرجال فاستغني بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس وقد جاء شاذا ثنتا حنظل للضرورة
فصل وقد سلك سبيل قياس التذكير والتانيث في الواحد والاثنين فقيل واحد واثنان
واحدة واثنتان وخولف عنه في الثلاثة الى العشرة فالحقت التاء بالمذكر وطرحت عن المؤنث فقيل ثلاثة
رجال وثماني نسوة وعشرة رجال وعشر نسوة وانما كان ذلك من جهة ان الثلاثة جماعة فانثوا
الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤوا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما ويقال لما جاؤوا الى المؤنث
كرهوا ان يجمعوا بين علامتي تانيث فيما هو كالشيء الواحد ولا يرد شيء مما ذكرنا على الواحد والاثنين
لانه ليس بجماعة فيقال انث المذكر فجاء كل واحد منهما على اصله ولا يقال يكره في المؤنث الجمع بين تانيثين
فيما هو كالشيء الواحد اذ لا يقال واحدة امراة فلذلك جاء الواحد والاثنان على القياس الاصلي
وخولف في الثلاثة الى العشرة فصل والمميز على ضربين مجرور ومنصوب فالمجرور
على ضربين مفرد ومجموع فالمفرد مميز المائة والالف والمجموع مميز الثلاثة الى العشرة والمنصوب
مميز احد عشر الى تسعة وتسعين ولا يكون الا مفردا فصل ومما شذ عن ذلك قولهم ثلثمائة
الى تسعمائة احترزوا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا
فان زمانكم زمن خميص وقد رجع الى القياس من قال ثلاث مئين للملوك وفى بها
ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم قال الشيخ اما من الثلاثة الى العشرة فالمميز مخفوض مجموع
اما جمعه فلانه هو القياس لان مدلوله جمع واما خفضه فلان الثلث لما كانت مبهمة يصلح لكل شيء
وقصد الى تبيينها اضيف كما يضاف نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصدت الى تبيينه فلذلك جاء
ثلاثة رجال الى العشرة واما مميزها بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب اما كونه منصوبا
فلتعذر اضافته الا ترى ان عشرين الى التسعين لا يصح اضافته لانه لو اضيف لم يخل اما ان ثبت نونه
او يحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس لانه اذا حذفها حذف حرفا من كلمة ليس كنون مسلمين
وان اثبتها اثبت نونا جنى بها للدلالة على الجمع فلما تعذرت اضافته وجب نصب المميز واما وجوب نصبه
رده الى المفرد اذ الغرض به التبيين فان قيل فلم لم يبق الجمع وان فات الخفض لان المدلول جمع فالجواب
عنه من وجهين احدهما انه لم يقصد ههنا بالذات الاسم المتقدم بخلاف الاول فانه قصد بالاسم
الثاني غير المقصود لانه بمثابة قولك نفس زيد على ما تقدم وليس العشرون كذلك لان رجلا منها كالصفة
بعد تمام الموصوف فلا يلزم من جمع قولك ثلاثة رجال مع كونه مضافا الى المقصود بمثابة ذات زيد
جمع رجلا بعد تعذر اضافته في قولك عشرون رجلا الآخر وان تمت المساواة الا انه اعتبر الجمع
في الاول لكونه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع كثرة وجمع الكثرة مستثقل رد
الى الواحد في الموضع الذي يغني ذكر الواحد عنه الا ترى انه فعل مثل ذلك في التصغير فقيل اجيمال في تصغير
اجمال

واعتبر لفظ جمع القلة. وقيل في تصغير جمال جميلات ولم يقل جميل استثقالا لجمع الكثرة ورد الى
الواحد واما مميز المائة والالف فيجب خفضه لصحة الاضافة كما خفض في اول العدد وافرد للوجه
الثاني المذكور في الافراد لا للوجه الاول لانه يضعف قوله وشذ في ذلك قولهم ثلثمائة الى تسع
وقال الشيخ وجه الشذوذ ان قياس الثلثة ان يضاف الى الجمع كما تقدم وقد اضافوا في المئات الى
المفرد فقالوا ثلاث مائة الى تسع مائة فكان قياسه ثلاث مئات او مئين الى تسع مئات او مئين وعلته
انه في نفسه جمع كثير مؤنث فاستثقل للكثرة والتانيث ولا يرد ثلثة رجال اذ لا كثرة ولا تانيث ولا
ثلث نساء اذ لا كثرة ولا ثلثة آلاف اذ لا تانيث فلما استثقل للتانيث والكثرة رد الى المفرد وشبهه
بقوله بعض بطنكم فان اراد بطونكم قال وقد قالوا ثلثة اثوابا وانشد صاحب الكتاب

اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء

وقوله عز من قائل ثلثمائة سنين على البدل وكذلك قوله اثنتي عشرة اسباطا
قال ابو اسحق ولو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة
قال لما ذكر الشذوذ في المميز الخارج عن القياس وهو ثلثمائة والخارج عن الاستعمال وهو ثلث
مائين اتبعه بما خرج من التمييز عن القياس والاستعمال جميعا فقال وقد قالوا ثلثة اثوابا وشذوذه
نصبه بترك الاضافة والقياس على ما تقدم الخفض وقالوا مائتين عاما وشذوذه نصبه بترك اضافته فقد
والقياس مائتي عام لان المائة والالف حكمهما الاضافة الى مميزهما مفردين كما نا او مثنيين فوجهه
كوجهه مفردا وقد تقدم وقوله تعالى ثلثمائة سنين فيمن قرأ بالتنوين وهي عن غير حمزة
والكسائي على البدل والا لزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع مميز مائة والاخر نصبه فاذا
جعل بدلا خرج عن الشذوذين واستقام الاعراب فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز
كانه قال ولبثوا سنين وكذلك قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ في الجمع المميز
لا غير واذا جعل بدلا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان
يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انهم قد فهموا من لغة العرب ان مميز المائة واحد من مائة
فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة فاذا كان كذلك وقلت ثلث مائة سنين فيكون
السنين واحدة من المائة وهي ثلث مائة واقل السنين ثلاثة فيجب ان يكون تسع مائة وهذا يطرد
في اثنتي عشرة اسباطا ويقال لو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على هذا النحو لان مميز اثنتي عشرة
واحد من اثنتي عشرة فاذا كان ثلثة كانت الثلثة واحدة من اثنتي عشرة فيكون ستة وثلثين قطعا
وهذا الذي ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك يرد على قراءة حمزة والكسائي اذ ليس لقراءتهما وجه
سوى التمييز لانهما قرآ باضافة مائة الى سنين ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحويين من قراءتهما
وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا
فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب على انا قد قدمنا ان الاصل

في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل الجمع استعمل الاصل لا على الوجه الذي لزمه
فان ذلك انما يكون لو كان المستعمل جمعا استعمل كالمستعمل مفردا فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما
وضع العدد له فلا ولسنا نخالف في ان الوجه نصب سنين على البدل واسباطا ايضا لان في
جعلهما غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس فالوجه حمله على ذلك وانما نخالف في ان تضعيف
العدد على الوجه المذكور غير لازم لو قصد التمييز كما انه غير لازم على قراءة حمزة والكسائي وان لم
يكن لها وجه الا التمييز فصل ويجب تمييز العشرة فما دونها ان يكون جمع قلة ليطابق
عدد القلة تقول ثلثة افلس وخمسة اثواب وثمانية اجربة وعشرة غلمة الا عند
اعواز جمع القلة كقولهم ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع واشساع وقد روي
عن الاخفش انه اثبت اشسعا وقرأت في ديوان عبيد بن ايوب العنبري بيت

يبر نعليه لان لا تفرقا يجعل اشساعهما نحو القفا

وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله عز وعلا ثلثة قروء قال الشيخ
ان العشرة فما دونها هي التي وضعت لها جموع القلة فاذا امكن الاتيان بها معها كان احسن
لموافقتها لها في المعنى وقوله وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة
قروء والذي حسنه ان قروءا في كلامهم كثير وكثرته استخف فوضع موضع اقراء وايضا
فان اقراء اثقل من قروء لان فيه همزتين وهو اكثر بحرف وكان قروء ههنا احسن لهذا
العارض فيه فصل واحد عشر الى تسعة عشر مبني الا اثني عشر وحكم آخر شطريه
حكم نون التثنية ولذلك لا يضاف اضافة اخواته فلا يقال هذه اثنا عشرك كما قيل هذه
احد عشرك فصل وتقول في تانيث هذه المركبات احدى عشرة واثنتا عشرة
وثنتا عشرة وثلث عشرة وثماني عشرة تثبت علامة التانيث في احد شطريه لتنزلهما
منزلة شيء واحد وتعرب الثنتين كما اعربت الاثنين وشين العشرة يسكنها اهل
الحجاز ويكسرها بنو تميم واكثر العرب على فتح الياء في ثماني عشرة ومنهم من يسكنها فصل
وما لحق باخره الواو والنون نحو العشرين والثلثين يستوي فيه المذكر والمؤنث ذكر
على سبيل التغليب كقوله دعتني اخاها بعدما كان بيننا من الامر ما لا يفعل الاخوان
قال الشيخ تكلم فيه في المركبات وقد تقدم في المركبات ذكر علة بنائها وقوله الا
اثني عشر انه معرب دون سائر اخواته وانما اعرب لانه جعل كالمضاف الى العشر بدليل حذفهم
نونه فلم يقدر فيه حرف العطف اذ تقدير حرف العطف والاضافة متناقض ولما ثبت
ذلك كان اعرابه هو الوجه وحكم احد شطريه حكم نون التثنية ولذلك لم يضف اضافة
اخواته لانه لما حذفوا نونه وهو غير مضاف في التحقيق لطوله صار عشر عوضا
فيها فلم يضيفوا لانهم لو اضافوه وحذفوا عشرا لاخلوا ولو بقوا عشر كانوا قد جمعوا

بين الاضافة وبين ما هو عوض عن النون وايضا فانهم لو اضافوا لم يخل اما ان يضيفوا الاسمين
او احدهما وكلاهما متعذر فتعذر وبيان التعذر هو انهم لو اضافوا الاسمين مع جعل الاول
كالمضاف في حذف النون والاعراب لم يستقم اذ المضاف والمضاف اليه لا يضافان جميعا
ابدا فكذلك ما اجرى مجراهما في احكام الاضافة لئلا يؤدي الى الجمع بين احكام الاضافة وما يضادها
ولو اضافوا احدهما اخل المعنى اذ ليس المعنى اضافة اثنين دون العشرة ولا العشرة دون الاثنين
فلذلك لم يقل هذه اثنا عشرك وقيل احد عشرك الى تسعة عشرك قال وحكم احد واثنان
حكم انفسهما في التذكير والتانيث على ما تقدم وهو ههنا المذكر فوجب التذكير وحكم الثلاثة
الى التسعة حكمها الذي تقدم ولذلك قيل ايضا ثلثة عشر الى تسعة عشر واما عشر فكان حكمها
ايضا ان يكون مؤنثا الا انهم لما انثوا الاول كرهوا تانيث الثاني مع استغنائهم عن ذلك
لانهما كالشيء الواحد وجرى عشر مع احد في احد عشر واثنا عشر مجرى بقية اخواته لانه باب واحد كرهت
المخالفة فيه واما المؤنث فقياسه في احدى واثنتان ما ذكر فحكمهما ان يؤنثا مع المؤنث والثلث
الى التسع حكمها كما كان ولذلك اتى بها من غير علامة وكان قياس عشر ان يكون عشر بغير علامة ولكن لما كان
الحاق العلامة لا يخل بالتبس بينه وبين المذكر ادخلت في اخر الشطرين فقيل ثلاث عشرة الى تسع عشرة
واجرى ذلك في احدى عشرة واثنتا عشرة لانه باب واحد كرهت المخالفة فيه واما شين عشرة
الى تسعة عشر فمفتوحة لا غير واكثر العرب على فتح العين ومنهم من يسكنها فيقول احد عشر وثلاثة عشر
واما سين العشرة فاكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يجئ تسكين العين وبعض العرب على كسرها
بكسر الشين كانه كره توالي الفتحات الاصلية وليس بقوي لا في النقل ولا في التعليل لانه عدل عن الفتح
الذي هو اخف الى الكسر الذي هو اثقل وليس بجيد واكثر العرب على فتح الياء من ثماني عشرة وهو الوجه
لانها وقعت في آخر الاسم الاول وهو مبني على الفتح والياء قابلة للفتح مثلها في رايت القاضي
ومن العرب من يسكنها استثقالا للحركة على حرف العلة ويقوي ذلك قولهم معدي كرب وقالوا
معدي فبنوا آخر الاسم الاول في معدي كرب على السكون لاجل حرف العلة فصل والعدد موضوع
على الوقف تقول واحد اثنان ثلثة لان المعاني الموجبة للاعراب مفقودة وكذلك اسماء حروف التهجي
وما شاكل ذلك فاذا عددت تعدية فاذا قلت هذا واحد ورايت ثلثة فالاعراب كما تقول هذا كاف
وكتبت جيما قال اذا ذكرته مفردا من غير تركيب لان الاعراب انما يستحق من المعاني الناشئة من التركيب
فاذا لم يكن تركيب فلا اعراب وليس هذا مخصوصا باسماء العدد بل كل المفردات اذا تتابع ذكرها
من غير تركيب فلا اعراب فيها ولذلك لو عددت اسماء لم تقصد فيها تركيبا لقلت حصير ثوب وكذلك اسماء
حروف التهجي وكذلك الاصوات التي تحكى كقولك غاق وقب وما اشبهه فاذا وقع التركيب جاء الاعراب
فصل والهمزة في احد واحدى منقلبة عن واو ولا يستعمل احد واحدى في الاعداد الا في
النيف قال هذا معلوم بالاشتقاق لانك تقول وحد فيعلم ان فاء الكلمة واو فاذا قلت احد

وهو مشتق منه علمت ان الهمزة عن الواو وذلك واضح فصل وتقول في تعريف الاعداد ثلثة
الاثواب وعشرة الغلمة واربع الادور وعشر الجواري والاحد عشر درهما والتسعة عشر دينارا
والاحدى عشرة والاحد والعشرون ومائة الدرهم ومائتا الدينار وثلثمائة الدرهم والف
الرجل وروى الكسائي الخمسة الاثواب وعن ابي زيد ان قوما من العرب يقولونه غير فصحاء
قال لا تخلو الاعداد اما ان تكون مضافة او غير مضافة فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف
اليه كما تقدم في فصول الاضافة كقولك ثلثة الاثواب ومائة الدرهم وان كان غير مضاف لم تخل
اما ان يكون ذا عطف او لا فان كان ذا عطف عرف المعطوف والمعطوف عليه جميعا كقولك
الثلثة والعشرون وان كان غير معطوف ولا مضاف عرف تعريفا واحدا كقولك الاحد عشر والثلاثة
عشر واما من قال الثلثة الاثواب فقد تقدم رده ووجهه ان الثلاثة هي المرادة بالذات
المقصودة بالتعريف فصح تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفة لافادة غرض آخر وهو تبيين جنس الذات
المبهمة فصار في الاضافة معنى غير التعريف فجاز الجمع بينهما وهذا وجه لمن قال الثلثة اثواب
وان كان قبيحا كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني واضافوه لبيان نوعه
وضعف من قال الاحد العشر الدرهم والاحد العشر درهما لانه لما كان اصله العطف اجري مجرى
العطف في تعريف الاسمين معا واما تعريف الدرهم فلانه هو المقصود بتبيين الذات فكان احق
بالتعريف وكل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فاما المعطوف فلا خلاف في ان
الاثنين يعرفان لان كل واحد منهما اسم مستقل بنفسه فلا يلزم من تعريف احدهما تعريف الآخر
فوجب عند قصد التعريف ان يعرفا جميعا كقولك جاء في الرجل والمرأة كما انه لا بد من تعريفهما
عند قصد التعريف ولا يستغني بتعريف احدهما عن تعريف الآخر فكذلك ههنا اما المركبات
فقد صيرا واحدا فجعلا كالاسم الواحد في الاحكام فعرفا تعريفا واحدا في اول
الاسمين كما يعرف الاسم المفرد ولذلك صحت اضافتهما جميعا فتقول احد عشرك ولولا جعلهما
كالشيء الواحد لم يجز اضافتهما فهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل فصل
وتقول الاول والثاني والثالث والاولى والثانية والثالثة الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
والثاني عشر بفتح الياء وسكونها والحادية عشرة والثانية عشرة والحادي قلب الواحد والثالث عشر
الى التاسع عشر تبني الاسمين على الفتح كما بنيتهما في احد عشر فصل واذا اضفت اسم الفاعل
المشتق من العدد لم يخل من ان تضيفه الى ما هو منه كقوله تعالى ثاني اثنين اذ هما في الغار
وثالث ثلاثة او الى ما دونه كقوله ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم وقوله خامسهم وسادسهم
فهو في الاول بمعنى واحد من الجماعة المضاف هو اليها وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد
الذي هو منه وهو من قولهم ربعتهم وخمستهم قال ٥ هذا الفصل لتعريف الاسماء الموضوعة
للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع تقول

الثالث اسم للواحد باعتبار الثلثة اما لكونها احدها او مصيرها ثلاثة او منكون الثالث وكذلك الى
العشرة على ما سيأتي وقال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد لو قالوه بهذا المعنى لكان اسم
العدد فغيروه الى لفظ الاول وكذلك ما زاد كقولك الحادي عشر والثاني عشر وللمؤنث الحادية عشرة
والثانية عشرة بالتاء فيهما ووقع في المفصل الحادية عشر بغير تاء في عشرة ولكن يحتمل لخروجه عن الاشتغال
عن القياس والاستعمال اما الاستعمال فالمنقول ثابتهما واما القياس فلان الاسم
الاول حكمه تانيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل قولك ثالث عشر في المذكر واما الثاني فلان
حكمه ان يبقى على حاله التي كان في العدد بدليل قولهم ثالث عشر في المذكر فتركوا عشر على ما كان
عليه في ثلثة عشر فثبت ان القياس ثالثة عشرة الى التاسعة عشرة قال والحادي مقلوب
الواحد لانه مشتق من الوحدة فلا بد ان يقدر القلب والا فلا يستقيم ان يكون مشتقا منه لان
المشتق من الشيء يجب ان يكون حروفه الاصول حروف المشتق منه على الترتيب فما لم يقدر القلب فات
الترتيب فامتنع الاشتقاق والحادي عشر والثاني عشر القياس فتح الياء كفتح ثماني عشرة وجاء
التسكين كاسكان ثماني عشرة استثقالا لتحريك حرف العلة وقد مضى قال واذا اضيف اسم الفاعل
المشتق من العدد الى الذي هو ليس المشتق منه جاز لك ان تضيفه الى العدد المضاف قال الشيخ اذا قصدت الى كونه واحدا من ذلك العدد المضاف
جاز لك ان تضيفه الى العدد المشتق منه كقولك ثالث ثلثة اي واحد من ثلثة ورابع اربعة الى عاشر عشرة
وجاز لك ان تضيفه الى عدد اكثر فتقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثها كذا ورابعها ومعناه الواحد
من العشرة الذي ذكر في موضع العدد المشتق هو منه ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهو جائز
ولا يجوز اضافته بهذا المعنى الى ما هو دونه فتقول هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من اثنين على
انفرادهما اذ ليس للثلاثة معنى فلا يستقيم تسميته ثالثا اذ الاثنان لا يستقيم تسمية احدهما
ثالثا بمعنى انه واحد منهما واذا قصدت الى كونه مصيرا للمضاف اليه على العدد المشتق هو منه
وجب اضافته الى ما دونه بواحد في العدد ليصير على العدد الذي اشتق هو منه كقولك ثالث اثنين ورابع
ثلثة فمعناه المصير للاثنين ثلثة وللثلاثة اربعة ولا يجوز اضافته الى اقل منه باثنين او اكثر ولا الى
مثله ولا الى اكثر منه اذ لا يستقيم ان تقول هذا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة وكذلك
ثالث ثلثة اذ الثلاثة لا يصيرها واحد يدخل معها ثلاثة لكونها تكون اربعة وكذلك لا تقول رابع خمسة
لانه بعد اذا الخمسة لا يستقيم ان يزيدها واحد فيصير اربعة وهي ستة قال فاذا جاوزت
العشرة لم يكن الا الوجه الاول تقول هو حادي احد عشر وثاني اثني عشر وثالث ثلثة عشر
الى تاسع تسعة عشر ومنهم من يقول حادي عشر احد عشر وثاني عشر اثني عشر وثالث عشر والله اعلم
يعني به ان يكون واحدا من العدد المضاف هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه
الثاني لانه مبني على الفعل الا ترى ان قولك رابع ثلاثة انما هو من قولك ربعت الثلاثة اذا كملتهم
بنفسك اربعة فجاء رابع ثلثة من ذلك فهو فرع على قولك ربع ثلاثة اي صير الثلاثة اربعة

اما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره فيبنى منه اسم الفاعل وانما هو اسم يحصل
فاذا اضيف كاضافة الاسماء وجب ان يكون على الوجه الاول الذي اضيف باعتبار الاسمية
لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول ثاني عشر اثني عشر ولا تقول ثاني عشر احد عشر لما تقدم
ثم لهم فيه عبارتان مشهورتان احديهما ان تذكر الاسمين جميعا في الاول والثاني فتقول
حادي عشر احد عشر وتبني الجميع لوجود علة البناء والاخرى ان تحذف الاسم الثاني فتقول
حادي احد عشر وثالث ثلثة عشر استغناء بعشر اخرا عن ان تذكرها اولا لانه معلوم وللاول
في هذا معرب لفقدان علة البناء والثاني مبني على اصله وقد قيل وجه ثالث وهو ان يقول
حادي عشر فيحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فبقي لفظه كلفظ الاولين في
الصورة ولم ينقل الا البناء لقيام الآخر من الثاني مقام الثاني من الاول والظاهر ان هذا
اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين وكذلك سائرها بخلاف ثالث ورابع فان له معنيين فلم يستغن اذا
قصد فيه احد المعنيين عن ذكر المضاف لتبيين المقصود به ومن اصناف الاسم المقصور والممدود
المقصور ما في آخره الف نحو العصا والرحى والممدود ما في آخره همزة قبلها الف كالرداء
والكساء وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس ومنه ما لا يعرف الا بالسماع قال الشيخ
انما سمي الممدود ممدودا لان الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولا يحذف بحال وسمي المقصور
مقصورا لان الالف ليس بعدها همزة فتمد ولانها قد تحذف لوجود التنوين او لساكن بعدها
فيقصر الاسم وهذا اولى في معنى التسمية لما فيه من مناقضة الممدود لانه يورد على انه نقيضه
وقول من قال في تفسيره هو الذي قصر عن الاعراب ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ثم
قال فالقياسي طريق معرفته ان ينظر الى نظيره من الصحيح فان انفتح ما قبل
آخره فهو مقصور وان وقعت قبل آخره الف فهو ممدود نعني بالقياسي ما علم قصره حملا له
على مماثله من ذلك الباب ولذلك لم يورد نعلى ولا نعلى ولا نعلى وفعيلى وفعالى وهذه لا تكون
الا مقصورات لانها ليست محمولة على نظيره وانما اتفق ان كانت مقصورة لان العرب لم تضع
وزنها وبعده همزة فلذلك علم قصرها الا بالقياس على نظير فاذا نظرت الى باب من الصيغ قياسه
ان يكون قبل آخره فتحة واردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون مقصورا
لانه يتحرك اللام بحركة الاعراب وينفتح ما قبلها فيجب قلبها الفا فيصير اسما آخره الف وهو معنى
المقصور واذا كان الباب قياسه في الصحيح ان يكون قبل آخره الف فاذا اردت بناء
تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل
يقع آخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل عليه هذه الجملة بابوابها
على التفصيل فصل فاسماء المفاعيل مما اعتل آخره من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
نحو معطى ومشترى ومسلقى مقصورات لكون نظائرهن مفتوحات ما قبل الاواخر

كمخرج ومشترك ومدخرج ومن ذلك نحو مغزى وملهى لقولك مخرج ومدخل ونحو العشا
والصدى والطوى لان نظايرها الحول والفرق والعطش والغزاء فى مصدر غزى فهو غير شاذ
هكذا اثبته سيبويه وعن الفراء مثله وقال الاصمعى يقصر ومن ذلك جمع فعلة وفعلة
نحو عروة وجزية فى عروة وجزية وذلك ان كل اسم المفعول مما ذكر مفتوح ما قبل الاخر كقولك مكرم
ومستخرج ومدحرج واذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت
الفا وهو معنى المقصور كقولك معزى ومستغزى ومصطفى ومن ذلك معزى وملهى لان اسم الزمان والمكان
من يفعل ويفعل على مفعل بفتح العين فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما
قبلها فقلبت الفا كقولك مغزى وملهى ولا فرق فى المعتل بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان
اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح وانما ذلك الفرق فى الصحيح ولكنه لم يمثل الا بما وافق الصحيح
كراهة ان يدخل احكام باب فى باب آخر وسنذكر ذلك عند ما نذكر اسم الزمان والمكان ومن ذلك
العشا والصدى والطوى وكل مصدر ماضيه فعل واسم الفاعل منه افعل او فعلان او فعل فان
مصدره على فعل واذا بنيت هذه الصيغة من معتل اللام وجب ان يكون على فعل فتحرك اللام وينفتح
ما قبلها فينقلب الفا وهو معنى المقصور ومثل بثلاثة امثلة فى المعتل لاختلافها فى اسم الفاعل وثلاثة
فى الصحيح لذلك فالعشا من عشى فهو اعشى نظيره من الصحيح حول فهو احول والطوى من طوى فهو
طيان نظيره من الصحيح عطش بالكسر فهو عطشان والصدى من صدى فهو صد نظيره من الصحيح
فرق فهو فرق ثم اورد الفراء على ذلك اذ قياسه غرى لانه من غرى فهو غر مثل قولك صدى فهو صد
فمده على خلاف القياس ولا بعد فى مجئ بعض الالفاظ خارجا عن القياس وقد اجراه الاصمعى
على القياس المسموع ما ذكر سيبويه من المد ومن ذلك جمع فعلة وفعلة اذ قياسهما فعل وفعل فاذا
جمع المعتل اللام من فعلة او فعلة جاء على فعل وفعل فتحرك الياء او الواو وينفتح ما قبلها فينقلب
الفا وهو معنى المقصور فصل والاعطاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء وما
شاكلهن من المصادر ممدودات لوقوع الالف قبل الاواخر فى نظايرهن من الصحاح كقولك
الاكرام والطلاب والافتتاح والاحرنجام وكذلك العواء والثغاء والدعاء وما كان صوتا
كقولك النباح والصراخ والصياح وقال الخليل مدوا البكاء على ذا والذين قصروه
جعلوه كالحزن ممدودة لان نظايرهن من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره الف زايدة فاذا بنيت
من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد الف زايدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود و
مثل بالاعطاء فى المعتل ونظيره الاكرام فى الصحيح وقياس افعل افعال ومثل بالرماء فى المعتل و
نظيره الطلاب فى الصحيح وهو مصدر فاعل وقياس فاعل فعال ومثل بالاشتراء فى المعتل ونظيره
الافتتاح فى الصحيح وهو مصدر افتعل وقياس مصدر افتعل افتعال ومثل بالاحبنطاء وقياسه
فى الصحيح الاحرنجام وهو مصدر افعنلل وقياس مصدر افعنلل افعنلال فوجب ان يكون قبل

آخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فينقلب همزة ومن ذلك اسماء الاصوات المضموم
الاوايل فان قياسها ان يقع قبل آخرها الف فينقلب حرف العلة همزة كما تقدم ثم مثل بالصحيح
والمعتل قال الخليل مدوا البكاء على ذا لانهم لما داوا لا يخلو عن صوت فى العادة اجروه مجرى
الصوت والذين قصروه جعلوه كالحزن لانه ليس بصوت على الحقيقة فلم يجروه مجرى الاصوات
فيكون مده قياسا وليس قصره بقياس ايضا اذ ليس له اصل فى الصحيح مفتوح ما قبل الآخر فيحمل عليه
قوله والعلاج كالصوت نحو النزاء ونظيره القماص يعنى الاسماء المضمومة الفاء
التى هى موضوعة لمزاولة الاشياء وعلاجها قياسها ان يكون قبل آخرها الف كالاصوات فاذا
وقع فى المعتل اللام صار حرف العلة متطرفا بعد الف زايدة فينقلب همزة وهو الممدود ومثل
المعتل بالنزاء يقال نزا الذكر على الانثى نزوا ونزاء المعروف فيه الكسر وانما النزاء اداء باخذ الشاة
ومثل الصحيح بالقماص يقال قمصت الدابة اذا رفعت يديها ورجليها على غير ترتيب قوله
ومن ذلك ما جمع على افعلة نحو قباء واقبية وكساء واكسية كقولك قذال واقذلة وحمار واحمرة
فان جمع مخصوصها قبل آخره حرف مد فاذا بنيت فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الالف فتنقلب
همزة ومثله باكسية واقبية ومفردهما كساء وقباء والصحيح كقولك قذال واقذلة وحمار واحمرة
وقوله في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا فى جمع نجد وكان
قياسه ان لا يقال فى جمعه اندية او يقال فى مفرده ندا بالمد كما قيل قباء فى مفرد اقبية وكذلك
قياس مفرد انجد نجاد وانجاد ولكنهم جمعوا فعلا فى الصحيح على افعلة وجمعوا ندا فى المعتل
على افعلة على غير قياس فصل واما السماعى فنحو الرجا والرجى والخفاء والاباء وما
اشبه ذلك مما ليس فيه الى القياس سبيل فهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة
مفتوح ما قبل آخرها فيكون مقصورا او واقع قبل آخره الف فيكون ممدودا كقولهم الرجا
والرجى فلو قصرناه لم يكن فيه خروج عن القياس وكذلك قصره
اذ ليس فيه اصل مطرد يحمل فيه على قصر ولا مد

والله تعالى اعلم بالحقيقة ۞ وقع الفراغ من تحريره الضعيف
[illegible] بن [illegible] المفضل الرحمن [illegible] فى العدد
عشر من شهر المبارك المحرم الحرام
فى سنة تسعة وستين وثمانمائة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الزاهرين

قال المصنف ومن اصناف الاسم الاسماء المتصلة بالافعال وهي ثمانية

اسماء المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسما الزمان والمكان واسم الآلة

المصدر ابنيته في الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة يرتقي ما ذكر سيبويه منها الى اثنين وثلثين بناء نحو فَعْل فِعْل فُعْل فَعْلَة فِعْلَة فُعْلَة فَعْلَى فِعْلَى فُعْلَى فَعَلان فِعْلان فُعْلان فَعَلان فَعَل فِعَل فُعَل فَعِلَة فَعَلَة فَعال فِعال فُعال فَعالَة فِعالَة فُعول فَعول فَعيل فُعولَة مَفْعَل مَفْعِل مَفْعَلَة مَفْعِلَة وذلك نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة فصل

ويجري في اكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سنن واحد وذلك قولك في افعل إفعال وفي افتعل افتعال وفي انفعل انفعال وفي استفعل استفعال وفي افعلّ افعلال وفي افعالّ افعيلال وفي افعوّل افعوّال وفي افعوعل افعيعال وفي افعنلل افعنلال وفي تفاعل تفاعل وفي افعللّ افعلّال وقالوا في فعّل تفعيل وتفعلة وعن ناس من العرب فعّال قالوا كلّمته كلّاما وفي التنزيل وكذّبوا باياتنا كذّابا

قال الشيخ معنى اتصالها بها انها لا ينفك عن معنا . فالمصدر اسم الفعل واسم الفاعل اسم من قام به الفعل كذلك الى آخرها على ما سيأتي ووقع في الاصل واسما الزمان والمكان وليس بجيد لانك ان جعلته قسما واحدا كان سبعة وان جعلته اثنا لجاءت اكثر من ثمانية ولا وجه لجعلها اثنين لان لفظه جمع فالاولى ان يقال واسما الزمان والمكان فيكون على ذلك ثمانية اما

المصدر فعلى ما ذكره من الثلاثي المجرد ابنية مختلفة وقد يكثر بعض الابنية في بعض الافعال كفعل في فعَل المتعدي وفعول في فعَل غير المتعدي وفعَل في فعِل غير المتعدي وفعالة في فعُل واما الثلاثي المزيد فيه والرباعي فلكل وزن مصدر يختص به يجري عليه قياسا على ما ذكر فقال في فعّل تفعيل وتفعلة وتفعيل وهو اكثر وعن ناس من العرب فعّال كأنهم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث تواحروا الفعل وزيادة الالف قبل الآخر كما قالوا في أفعل إفعال قالوا في فعّل فعّالا لان قياسه قال وفي فاعل مفاعلة وفعال ومن قال كلّام

قال قيتال وقال سيبويه في فعال كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ونحوها وقد قالوا ماريته مراء وقاتلته قتالا وفي تفعّل تفعّل وتفعّال فمن قال كلّام قالوا تحمّلته تحمّالا وقال ثلثة احباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل في فعلل فعللة وفعلال قالوا زلزلة ودحرجة وسرهفته وسرهاف وقالوا في المضاعف تلقال وزلزال بالكسر والفتح وفي تفعلل تفعلل

وبعضهم يقول فيعال وهو قياس من قال فعّال في فعّل لانه اذا كسر الاول وانى بحروف الفعل انقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فبقي فيعال ولما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول من قال فعال مبنيا على حذف الياء لانه قال كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ونحوها وقد جاء فاعلته فعالا قليلا كقولهم ماريته مراء وفي تفعّل تفعّل وهذا هو الكثير وقد جاء تفعّال وهو قياس من قال كلّام لانه كسر وزاد الفا قبل الآخر وفي فعلل فعللة اكثر وفعلال كقولهم سرهفته سرهافا بالكسر وفعللة اكثر وفعلال هو قياس على نحو افعل افعال واما المضاعف منه فجاء فيه فعللة وفعلال وفعلال بالفتح وهو قليل ووجهه انه لما كان مضاعفا والتضعيف مستثقل خفف بقلب الكسرة فتحة تقول زلزل زلزلة وزلزالا بالفتح وفي تفعلل تفعلل فصل

وقد يرد المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول كقولك قمت قائما وقوله ولا خارجا من في زور كلام وقوله كفى بالنأي من اسماء كاف وليس لحبها ما عشت شاف ومنه الفاضلة والعافية والكاذبة والدالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون في قوله تعالى بايكم المفتون ومنه المكروهة والمصدوقة والماوية ولم يثبت سيبويه المصدر الوارد على وزن مفعول والمصح والممسى والمجرب والمتحامل والمدرج قال الحمد لله ممسانا ومصبحنا بالخير صبحنا ربي ومسانا وقال وعلم بيان المرء عند المجرب وقال اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا وقال فان المندى رحلة فركوب وقال ان الموقى مثلها وقيت وما فيه متحامل وقال كان صوت الصبح في مصلصله فصل والتفعال كالتهدار والتلعاب والترداد والتجوال والتقتال والتسيار بمعنى الهدر واللعب والرد والجولان والقتل والسير مما يبنى لتكثير الفعل والمبالغة فيه فصل والفعيلى كذلك تقول كان بينهم رميا وهي لتامي الكبير والحجيزى والحثيثى كثرة الحجز والحث والدليلى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى كثرة النميمة اما وروده على وزن اسم الفاعل فعليل يحفظ ولا يقاس عليه ولم يجئ الا في الثلاثي كقولك قم قائما وقوله ولا خارجا من في زور كلام فقولك قائما وخارجا صيغة اسم الفاعل وضعت مصدرا في موضع قياما وخروجا وهو قليل ومن ذلك الفاضلة والعافية والكاذبة والدالة واما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلا يحفظ ولا يقاس عليه كالميسور والمعسور والمفتون واما المزيد فيه والرباعي فجاء منه اسم المفعول في موضع المصدر قياسا كقولك اخرجته مخرجا وانطلق منطلقا

على ما ذكر آخرًا وانما اشترك المصدر واسم المفعول والزمان والمكان لكونها مفعولًا وقوله
بايكم المفتون اوره على انه واقع موقع المصدر وانما يستقيم فيه ذلك على تقدير ان يكون
الباء غير زائدة وقد ذكر في فصل حرف الجر انها زائدة وعلى تقدير ان يكون زائدة لا يكون
المفتون الا اسم مفعول على ما به اذ لا يستقيم ان يقال ايكم المفتون بمعنى ايكم الفتنة وانما يستقيم
ان يقال بايكم المفتون على معنى بايكم الفتنة وذلك انما يكون اذا لم يكن زائدة والقولان المذكوران
فاستعمل احدهما في فصل حرف الجر والآخر استعمله ههنا وقوله فان المندى حلة فركوب
اى فان الندية والندية تردادا الابل الى الماء ليشرب عللًا بعد النهل فمفعول نوضع تنبيهًا
رحلتها فركوبها كقول القايل عتابك السيف اى موضع العتاب السيف لان العتاب ليس
السيف على الحقيقة كما ان الندية ليست الرحلة والركوب وانما هو على معنى موضعها وعوضًا
عنها وقوله فان الموت مثل ما وقيته اى ان التوقية على الحقيقة مثل توقيتي ولا يستقيم
ان يكون الموت اسم مفعول لانه اخبر عنه بالمصدر فدل على انه بمعناه اذ لا يقال ان
المضروب مثل ضربى وانما يقال ان الضرب مثل ضربى فوجب حمله على المصدر ومنه قوله اقاتل
حتى لا ارى لي مقاتلا اى حتى لا ارى لي قتالا وهو اولى ان يكون مقاتلا للمفعول لامرين احدهما
ان المستعمل قاتلت حتى لا يبقى قتال وهذا بمعناه والآخر انه اذا حمل على المفعول ضعف المعنى
لانه اذا ترك المقاتلة لم ير له مقاتلا ولم يورد الا في معنى المبالغة للشدة والشجاعة وهذا التقدير يرفعه
وتقديره بالمصدر يقويه والفصلان اللذان بعده ظاهران فصل وبناء المرة من المجرد
على فعلة تقول قمت قومة وشربت شربة وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم اتيته اتيانة
ولقيته لقاءة وهو ما عداه على المصدر المستعمل كالاعطاءة والانطلاقة والارتيابة والتروية
والتقلبة والتقاتلة واما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه تقول قاتلته مقاتلة واحدة
وكذلك الاستعانة والدحرجة يعنى اذا قصد الى واحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل
لا باعتبار خصوصية نوع وكان الفعل ثلاثيا مجردا بنيت فعلة له فقلت ضربت ضربة وقتلت قتلة
وقد جاء المرة الواحدة على لفظ المصدر المستعمل كقولهم اتيته اتيانة وهو قليل واما ما عدا المجرد
فالمرة منه على لفظ المصدر المستعمل واما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه هذا الكلام
وقع سهوا لانه مثله بما زاد على الثلاثة وقد ذكر ان ما زاد على الثلاثة لا يتجاوز به المستعمل فلا وجه لقوله
بعد ذلك واما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه وانما كان يصح لو ذكره مع الثلاثي
فان المرة من الثلاثي المجرد اذا كان في المصدر تاء لا يتجاوز فكان الصواب ان يذكر قبل قوله وما
عداه ومثله نحو طلبة ونشدة وكدرة وغلبة وسرقة ودراية وكذلك ما اشبهه فصل وتقول في النوع
من الفعل هو حسن الطعمة والركبة والجلسة والقعدة وقتله قتلة سوء وبئست الميتة والعذرة ضرب
من الاعتذار فصل وقالوا فيما اعتل عينه من افعل واستفعل واعتلت لامه من فعل أجازة

إجازة وأطاقة وتعزية وتسلية معوضين التاء من العين واللام الساقطتين اما فعلة
بكسر الفاء فموضوعة للدلالة على النوع من الفعل فاذا قلت الجلسة فمعناه النوع من الجلوس
واذا قلت الجلسة بالفتح كانت للواحدة من الجلوس اى جلوس كان واذا قلت الجلوس كان لجنس
الجلوس مطلقا ثم الجلسة يطلق ايضا على المرة باعتبار النوع وهى على لفظه فلذلك تقول
جلسة فتستعمله للنوع وان لم يكن المرة من غير تغيير لها كما في التاء وقالوا فيما اعتلت عينه من افعل
او اعتلت لامه من فعل الى آخره لانه اذا اعتلت عينه حذفت في المصدر لانك تقول في اقام
قياس مصدره افعال فاصله اقوام فاعلوا الواو كما اعلوها في الفعل وان لم يكن فيهما علة الاعلال
فانقلبت الفا فحذفت لالتقاء الساكنين هى والف افعال فبقى افال بحذف العين فعوضوا منه
تاء فقالوا اقامة اما ما اعتلت لامه من فعل فقياسه تفعيل فكرهوا اجتماع الياءين فحذفوا
احديهما فظاهر كلامه ان المحذوف اللام لقوله معوضين التاء من العين واللام الساقطتين فكانه جعل
الياء المحذوفة الثانية استثقالا لها والوجه ان يقال ان تعزية تفعلة لان فعل قياسه اما تفعيل او
اما تفعلة واذا استثقل تفعيل فالوجه ان يحمل تعزية على انه تفعلة ولا حاجة الى ان يحمل على
التفعيل ثم حذف اللام ثم عوض فانه تعسف من غير حاجة قال ويجوز ترك التعويض
في افعل دون فعل قال الله تعالى واقام الصلوة وتقول اريته اراء ولا تقول
تسليا ولا تعزيا وقد جاء التفعيل فيه في الشعر قال فهى تنزى دلوها تنزيا
كما تنزى شهلة صبيا قال الشيخ وانما يكون ترك التعويض عند وجود الاضافة
كانهم جعلوها عوضا واما اريته اراء فشاذ غير معمول عليه واما مصدر فعل فلم يجئ بترك التعويض
لا مضافا ولا غير مضاف وسببه انه اخذ بناء مصدره القياسى والتزم دون اخيه استثقالا لاخيه
فلا وجه لحذف تائه بخلاف قولك اقامة فان القياس حذف تائه فكان حذفها ردا له الى
اصله بخلاف تفعلة ثم لو سلم انها للتعويض في تعزية فالفرق بينها وبين اقامة ان الحذف
في اقامة لازم اعلالا كلزوم الحذف في نحو عصا والحذف في تعزية ليس على طريق الاعلال اذ
اجتماع الياءين لا يوجب حذفا وانما اغتفر للتعويض فلا يلزم من حذف ما يجيء به بعد وجوب
الحذف للعين كالتعويض حذف ما كان لا لاجل كونه عوضا لنزوله منزلة المحذوف بخلاف اقامة
فانه ليس منزلا منزلة المحذوف لوجوب الحذف بعينه وقد جاء التفعيل فيه في الشعر كقوله
فهى تنزى دلوها تنزيا وقياسه تنزيه كما تقدم فصل ويعمل المصدر اعمال الفعل مفردا
كقولك عجبت من ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيد ومضافا الى الفاعل او الى المفعول
كقولك اعجبنى ضرب الامير اللص ودق القصار الثوب وضرب اللص الامير ودق
الثوب القصار ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافة كقولك عجبت
من ضرب زيدا ونحوه كقوله تعالى او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما ومن ضرب عمرو ومن ضرب

زيدا اي من أن ضرب زيد او ضرب ونحو قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون ومعرفا باللام كقوله

ضعيف النكاية اعداءه ... يخال الفرار يراخي الاجل

وقوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وانما اعمل لانه في المعنى مقدر بان والفعل فلذلك لا يعمل الا في الموضع الذي يصح تقديره فلذلك اذا قلت ضرب ضربا زيد عمرا كان العامل الفعل وكذلك لو حذفت الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقولك ضربا زيدا لان المعنى اضرب ضربا زيدا فالعامل ههنا الفعل لا المصدر فان قيل فقولهم سقيا ورعيا وما اشبههما من المصادر التي لا يجوز اظهار رافعها ما العامل فيما بعدهما قيل فيه وجهان احدهما ان العامل ايضا الفعل المقدر الناصب لها ولا فرق بين اضماره واظهاره ووجوب اضماره لعارض فلا اثر له في منع تقدير العمل ومنهم من يقول العامل المصدر لا باعتبار كونه مقدرا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فعمله اذن ليس كعمل المصادر بل لقيامه مقام الفعل المقدر فوزانه في الوجهين وزان قولك زيد في الدار ابوه هل العامل في ابوه الاستقرار المقدر او قولك في الدار لقيامه مقامه والاكثر على ان في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستقر فكذلك ههنا والاكثرون على انه مثل ذلك ومنهم من يقول العامل الاستقرار المقدر ووجوب حذفه لا يمنع عمله الا ترى ان الاجماع على ان العامل في قولك في الدار ولم يكن حذفه مانعا وكذلك الاجماع على ان العامل الفعل المقدر ولم يكن حذفه مانعا من عمله فكذلك فيما كان معه والمصدر يعمل منونا او مضافا ومعرفا باللام وهو قليل لان الالف واللام لا يدخل على ما هو مقدر بان والفعل ولما دخلت عليه ضعف تقديره بان والفعل فضعف عمله ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافة اما جواز ترك المفعول فواضح لانه فضلة واما جواز ترك ذكر الفاعل فلانه لم يلزم مع الفعل الا لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه لتمام الجملة وليس هو ههنا احد جزئي الجملة فلم يلزم فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله احد جزئي الجملة في اكثر مواضعه كقولك زيد ضارب عمرا فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك زيد ضارب غلامه عمرا فلم لا يكون المصدر كذلك ويكون اسم الفاعل كالمصدر والفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوله او على حرف استفهام او حرف نفي فان اعتمد على موصوله وجب رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف الاستفهام او حرف النفي وجب الفاعل لانه حينئذ احد جزئي الجملة وكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتمادين المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل وايضا فان اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما انه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما حل محله بخلاف المصدر فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع زيد يضرب زيد ضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب لان ضاربا بمعنى يضرب وقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون يجوز ان يكون تمثيلا لحذف الفاعل خاصة لانه اورده بعد قوله او ضرب تفسيرا لقوله ضرب زيد ويجوز ان يكون اورده على المثالين جميعا لجواز التقديرين والاول اظهر لانهم ظاهر

في ضمير الروم وهم المغلوبون والضمير في غلبهم لهم فهو مضاف الى المفعول والضمير في سيغلبون للضمير الذي هو وهم لانه لم يتقدم لغيرهم ذكر ويجوز ان يكون الضمير في وهم للروم ايضا وفي غلبهم للمجوس فيكون مضافا الى الفاعل وسيغلبون عائد عليهم على كل تقدير لانه خبر عنهم فصل وبيت الكتاب

قد كنت داينت بها حسانا ... مخافة الافلاس والليانا

انما نصب المعطوف محمولا على محل المعطوف عليه لانه مفعول كما حمل لبيد الصفة على محل الموصوف في قوله طلب المعقب حقه المظلوم اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه فصل ويعمل ماضيا كان او مستقبلا تقول اعجبني ضرب زيدا امس واريد اكرام عمرو اخاه غدا ولا يتقدم عليه معموله فلا يقال زيدا من بكر خير له كما لا يقال زيدا ان تضربه خير له قال الشيخ الافلاس مفعول في المعنى لمخافة فكانك قلت مخافة الافلاس فعطفت على اصل العمل في التقدير وليس بقوي لانه مخفوض لفظا وتقديرا وانما جاز نظرا الى انه كان يصح ان يكون منصوبا على المفعولية وكذلك رفع المظلوم في قوله طلب المعقب وقوله ويعمل ماضيا كان او مستقبلا لان عمله بتقدير ان والفعل وهو يجري في الماضي والمستقبل ولا يتقدم معموله عليه لانه في معنى الموصول فكما لا يتقدم الصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم على ما هو بمعناه اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج قال الشيخ ان اراد بالجاري الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل اذا كان للماضي فانه ليس واقعا موقع يفعل وانما هو واقع موقع فعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعا وان اراد بالجاري في حركاته وسكناته ورد عليه ان [illegible] يجري على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم الفاعل كاسم المكان والزمان فانهما يجريان على يفعل بهذا التفسير وليست باسم فاعل ويجاب عنه بانه استغنى عن القيد الذي يخصصه بقوله اسم الفاعل فكانه قال هو الجاري على يفعل اسما لمن نسب اليه في الجميع واولى من هذا ان يقال هو المشتق من فعل لمن نسب اليه على نحو المضارع فهذا احترز وقوله من فعله احترز به على التفسير من قولك جالس في يقعد وقاعد في يجلس فانه اسم فاعل يجري على يفعل وليس باسم فاعل منه فلذلك قال من فعله فاذا قصد الى تبيين كيفية استعماله قيل لا يخلو من ان يكون من الثلاثي او غيره فان كان من الثلاثي فقياسه ان يجيء على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وان كان من غيره فقياسه ان يجيء على وزن المضارع الا ان موضع الياء ميم مضمومة سواء كانت الياء مضمومة او مفتوحة وما قبل الاخر مكسور سواء كان مفتوحا او مكسورا فتقول في اخرج يخرج مخرج وفي انطلق ينطلق منطلق بضم الميم وان كانت الياء مفتوحة وتقول في توعد يتوعد متوعد بكسر ما قبل الاخر وان كان مفتوحا في المضارع وقوله ويعمل عمل الفعل في التقديم والتاخير والاظهار والاضمار كقولك زيد ضارب غلامه عمرا وهو عمرا مكرم وهو ضارب زيد وعمرا اي وضارب عمرا قال سيبويه واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا في الامر مجراه

إذا كان على بناء فاعل بل نحو شرّاب وضروب ومنحار وأنشد للقلاخ إخا الحرب لبّاسًا إليها جلالها
وليس بولّاج الخوالف أعقلا وأنشد لأبي طالب ضروبٌ بنصل السيف سوق سمانها وحكى عن العرب أنه لمنحار بوائكها وأمّا
العسل فأنا شرّاب وأنشد لكميت رؤس القادة عين ضروب ويجوز هذا ضروب رؤس الرجال
وسوق الإبل قوله ويعمل الذي تقدمه من أمثلة المبالغة لأنها مغيرة منه ثم مثل بالجمع قال سيبويه وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر
إذا كان على بناء فاعل كأنهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائما مقام ما فات من نقصه فاعل فأعملوها عمله
ومثل بذلك في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كما مثل به في فاعل وقوله ضروب رؤس
الرجال وسوق الإبل هذا مثل ضارب زيد عمروًا في اسم الفاعل **فصل** وما ثُنّي من ذلك
أو جمع مصححًا أو مكسرًا يعمل عمل المفرد كقولك هما ضاربان زيدًا وهم ضاربون عمرًا وهم قطّان مكة
وهن حواجّ بيت الله وعواقد حبك النطاق وقال العجاج **فصل** أو الفًا مكة
من ورق الحمى وقال طرفة ثم زادوا أنهم في قومهم غُفُرٌ ذنبهم غير فُخُر وقال الكميت
شم مهاوين أبدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم قال
يريد منهما جميعًا أعني ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة سواء كان الجمع مصححًا أو مكسرًا كما ذكر
ثم مثل بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل والمبالغة وهو قوله مهاوين كأنه جمع
جمع مهوان للمبالغة وغفر جمع غفور للمبالغة **فصل** ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون
في معنى الحال أو الاستقبال فلا يقال زيد ضارب عمرًا أمس ولا وحشيٌّ قاتلٌ حمزة يوم أحد بل
يستعمل ذلك على الإضافة إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية كقوله عزّ اسمه وكلبهم باسط ذراعيه
أو أدخلت عليه الألف واللام كقولك الضارب زيدًا أمس ودليله استقراء لغة العرب وحكمته أنه
إذا كان للحال والاستقبال كان موافقًا له في اللفظ والمعنى وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقًا للمضارع
في المعنى ولا للماضي في اللفظ فلا يلزم من إعماله ما قوي شبهه بالفعل إعماله ما لم يقو قوته وقال الكسائي
يجوز إعماله وإن كان ماضيًا وتمسك بأمور أحدها مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنًا والشمس ومنها
مثل قولهم هذا معطي زيد أمس درهمًا ومنها إجماعهم على قولهم الضارب زيدًا أمس ومنها قوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه وأجيب عن ذلك بأنه لم يوجد في لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زيدًا أمس
مع كثرة التعبير عن معناه ولو كان جائزًا لوقع وأمّا وجاعل الليل سكنًا والشمس فبعد أن يسلم أن
جاعلًا للمضي فجائز أن يكون والشمس منصوبًا بفعل مقدر دلّ عليه ما قبله وإذا جاز ذلك ضعف أن
يقال إنه منصوب بجاعل لأن فيه إثباتًا لأصول الأبواب التي تثبت بما ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك
قولهم هذا معطي زيد درهمًا جائز أن يكون درهمًا جوابًا لقول قائل ما الذي أعطى فقيل أعطاه
درهمًا فصار مثل والشمس في الاحتمال وأمّا الضارب زيدًا أمس فهو نص في إعمال الماضي إلا أن
الفرق بينه وبين صورة الخلاف أنه لما دخل عليه اسم موصول وبيانه أن يوصل بجملة ولا يكون
اسم الفاعل مقدرًا جملة إلا بتقدير فعل فقوي تقدير الفعل فيه توفيرًا لما يقتضيه الموصول من الجملة

فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلا للّازم له وإن كان ماضيًا إعماله في الموضع
الذي انتفى عنه ذلك المقوي فثبت أن الوجه ما عليه الجماعة في ترك إعمال الماضي إذا لم يكن فيه لام التعريف
وأمّا قوله وكلبهم باسط ذراعيه وأمثاله فهو إنما يكون في موضع الأحوال والأحوال يقصد بها
التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنه واقع في الحال ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فيقول
جاءني رجل أمس يضرب عمرًا وتقول سرت أمس حتى أدخل البلد بالرفع ولولا قصد التعبير عن الحال
لم يستقم وقوع المضارع فنزل منزلة فعل الحال لأنه المقصود فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل في الحال
المدلول ماضيًا إذا قصد به الدلالة على حال وقوعه إعمال اسم الفاعل وهو ماض من كل وجه لحصول الفرق
بينهما **فصل** ويشترط اعتماده على مبتدإ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف
نفي كقولك زيد منطلق غلامه وهذا رجل بارع أدبه وجاءني زيد راكبًا حمارًا أو قائم أخواك
وما ذاهب غلاماك إلا عند الفرّاء فإنه يجيز إعماله غير معتمد وأمّا وجه اعتماده على الثلاثة الأول
فلأنه صفة يقتضي ما يكون له موصوفًا وكان قياسه أن لا يقع إلا مع الثلاثة وإنما وقع بعد حرف الاستفهام
وحرف النفي لأنه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ولذلك وحدوه في التثنية والجمع وسيقبل
الجملة بفاعله ولولم يكن كالفعل لم يكن كذلك لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد يحتاج إلى جزء آخر
ينضم إليه فإن قيل فمذهب الفرّاء إعماله من غير حرف استفهام وحرف نفي على الوجه الذي ذكر
من قيامه مقام الفعل فما الذي يرد عليه فنقول لم يثبت عن العرب مثل قائم الزيدون وثبت أقائم
الزيدون بالإجماع وحكمته أن حرف الاستفهام وحرف النفي يقتضيان الفعل فلا يلزم من وقوع
اسم الفاعل موقع الفعل في الموضع الذي تمام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء ما يقتضي الفعل
لحصول الفرق بينهما فلا وجه للإلحاق مع تحقيق الفرق المناسب فاحتمال الفرق كاف فلم يعلم التسوية بينهما
قوله فإن قلت بارع أدبه من غير أن تعتمد بشيء وزعمت أنك رفعت به الظاهر كذبت بامتناع
قائم أخواك وهذا يعرضها الخصم ويثبت عليها مذهبه فنقول اجمعنا على جواز مثل بارع أدبه فليجز
قائم أخواك قياسًا عليه فجوابه حينئذ مع ما ذكر لأنه يقال بارع أدبه إنما جاز عندنا لأن بارع
خبر مبتدأ مقدم وأدبه مبتدأ كأنك قلت أدبه بارع فالوجه الذي جاز به عندنا غير الوجه
الذي جاز به عندكم والذي يدل عليه امتناع قائم أخواك وجعلها أصلا في الرد وإن كانت
مسألة الخلاف لأحد أمرين إمّا لأنه استشعف جواز بارع أدبه وحمل قائم أخواك عليها
وجعلها شيئًا واحدًا فقيل له ليس كشيء واحد وهو معنى تكذيبه وإمّا لأنه لم يوجد مثل ذلك
في كلام العرب ولا ينبغي أن نحمله على وجه في مسألة أخرى لكن فيها عنه مندوحة لجواز أن
يكون بارع خبر مبتدأ وأدبه مبتدأ وإذا جاز ذلك فلا ينبغي أن يثبت أصل باب بالاحتمال
مع مخالفة ما ذكرناه من الاستقراء والمعنى جميعًا اسم المفعول هو الجاري من يفعل من
فعله نحو مضروب لأن أصله مفعل ومكرم ومنطلق به ومستخرج ومدحرج ويعمل عمل يفعل

تقول زيد مضروب غلامه وكريم جاره ومستخرج متاعه ومدحرج بيده الحجر وأسم على
نحو من أسماء الفاعل في إعمال مثناه ومجموعه واشتراط الزمانين والاعتماد والاولى
في الجاري مثله فيما تقدم في اسم الفاعل وقوله لان أصله مفعل ووقع في نسخة يفعل بالياء والصواب
مفعل بالميم لأن الجاري إن فسر بالمعنى الأول فليس هو في الحقيقة اصله يفعل ثم لو سلم أنه أصله
فتخصيصه بمضروب فاسد لأن أسماء المفاعيل على هذا المعنى كلها سوا وأيضا فلو كان المراد
ذلك على هذا التفسير لكان ذكره في اسم الفاعل أولى لأنه الأسبق والأصل فكان يقول نحو ضارب
لأن أصله يفعل ولا يستقيم على التفسير الثاني للوجوه المذكورة أيضا وإنما يستقيم مفعل
لان مضروب ليس جاريا على يفعل في لفظه فأراد أن يبين أن أصله مفعل على وزن الفعل وهذا
يقوي التفسير الثاني لانه ليس لذكره على التفسير الاول بالياء معنى على ما تقدم وهو بالميم ابعد وخص
مضروبا لان غيره من اسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير وأما مضروب وبابه فليس
جاريا على الفعل فقال أصله مفعل اثباتا لجريانه على الفعل وإنما غير إلى لفظ مفعول لأنه
لو بقي على مفعل لم يعلم أهو اسم مفعول لا فعل أو الفعل نفسه أو مفعول فعل ليتبين وكان أولى بالتغيير
لمزية الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديرا إذ أصل قولك مكرم مؤكرم
باتفاق ولما زادوه واوا نحوا الميم تخفيفا وكل ما ذكر في اسم الفاعل مذكور فيه الصفة المشبهة
قال صاحب الكتاب هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث
وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب وهي لذلك تعمل عمل فعلها فيقال زيد كريم حسبه وحسن وجهه
وصعب جانبه فصل وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غدا وكارم و
طائل ومنه قوله تعالى وضائق به صدرك وتضاف إلى فاعلها كقولك كريم الحسب وحسن الوجه
قال الشيخ إن قلنا الجارية على التفسير الأول فليست مثل اسم الفاعل لأنها تدل على معنى ثابت واسم
الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل وإن كان على التفسير الثاني فهو ظاهر لأنها ليست على وزن
الفعل المضارع وإنما عملت عمله لما ذكره قال وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث
قيل حاسن الآن أو غدا يعني أنك إذا قلت مررت برجل حسن فمعناه إثبات الحسن له من غير تعرض
للدلالة على حدوثه بخلاف قولك حاسن فإنه يدل على الحدوث كما في قولك ضارب كما يدل الحسن
ويضرب على ذلك وهذا على نحو ما ذكره سيبويه في حائض وحائضة وإن كان على وزن اسم الفاعل
وإنما الغرض تشبيهه به في الثبوت والحدوث وتضاف إلى فاعلها لأنه لما شبه باسم الفاعل في العمل
واسم الفاعل يضاف إلى معموله المفعول ولم يكن لها مفعول أضيفت إلى فاعلها فقيل حسن الوجه
وسيأتي الوجوه فيه قال وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك فيقال ضامر
البطن وجائلة الوشاح ومعمور الدار ومؤدب الخدام يعني في الإضافة إلى الفاعل بعد
اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول المتعدي فعله إلى واحد وإلا فلو قلت هذا ضارب زيد

في داره لم يكن زيدا إلا مفعولا وكذلك لو قلت هذا معطي العبد لم يكن العبد إلا مفعولا لأن إضافة
إلى المنصوب هو الوجه لانه مغاير له فإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل لأنه هو هو في المعنى
وإنما أضيفا إليه عند عدم المنصوب لأنه شبه به فأجري مجراه في الإضافة إليه كما أجري مجراه
في العمل وأيضا فإنه لو أضيفا إلى الفاعل وهو متعد لم يعلم هل هو مضاف إلى الفاعل أو إلى
المفعول بخلاف الصفة وغير المتعدي فإنه لا يلتبس إذ لا مفعول له فصل وفي مسألة
حسن وجهه سبعة أوجه حسن وجهه وحسن الوجه وحسن وجها قال أبو زيد
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة … محطوطة جدلت شنباء أنيابا
وحسن الوجه قال النابغة ونأخذ بعده بذناب عيش … أجب الظهر ليس له سنام
وحسن وجه قال حميد حيران هيفاء على الزهون … لاحق بطن بقرا سمين
وحسن وجهه قال الشماخ أقامت على ربعيهما جارتا صفا … كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما
وحسن وجهه قال أنعتها إني من نعاتها … كوم الذرى وادقة سراتها
قال الشيخ في مسألة حسن وجهه بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجها وذلك أن معموله لا يخلو من
أن يكون معرفا باللام أو مضافا إلى المضمر أو غيرهما فهذه ثلثة أقسام كل واحد منها يكون مرفوعا
ومنصوبا ومخفوضا فهذه تسعة أقسام وتكون الصفة معه غير موصوف باللام ومعرفة
باللام فيصير ثمانية عشر وصورها مررت برجل حسن وجهه ووجهه وحسن وجهه وحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها وحسن وجه فهذه تسعة فإذا عرفت
الأول جاء تسعة أخرى على هذا الترتيب ثم اعلم أن حكم المعمول إذا كان معرفا باللام حكمه
إذا كان مضافا إلى المعرف باللام أو مضافا إلى ما أضيف إلى المعرف باللام ما ساهى وما بلغ فحكم
قولك مررت برجل حسن الوجه حكم قولك مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه أبي الغلام
وكذلك لو زدت وحكم المضاف إلى المضمر حكم ما أضيف إلى ما أضيف إلى المضمر ما ساهى وما بلغ فحكم قولك مررت
برجل حسن وجهه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلامه وكذلك حسن وجه أبي غلامه وكذلك
لو زدت وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف إلى المضمر حكم ما أضيف إلى مثله أعني غير معرف
باللام ولا مضاف إلى مضمر ما ساهى وما بلغ فحكم قولك مررت برجل حسن وجه حكم قولك مررت
برجل حسن وجه غلام وكذلك حسن وجه أبي غلام وكذلك لو زدت وكل موضع رفعت بالصفة
كان فاعلا لها وكل موضع نصبت فإن كان نكرة فهو تمييز أو مشبه بالمفعول وإن كان
معرفة فهو مشبه بالمفعول وكل موضع خفضت كان مخفوضا بالإضافة وعند ذلك يجب
حذف التنوين من الصفة إن كان مما ينون أو خفضه إن كان غير منصرف وهو في موضع خفض
واعلم أن كل موضع رفعت بالصفة فلا ضمير فيها إذ لا يكون لها فاعلان فيجب حينئذ
إفرادها وتذكيرها إن كان ما بعدها مذكرا وتأنيثها إن كان ما بعدها مؤنثا كالفعل

فنقول مررت برجل حسنٍ وجهه ومررت برجلين حسنٍ وجههما وبرجال حسنٍ وجوههم وحسنين
وجوههما وضعيف وحسنين وجوههم ضعيف ضعفا كلوني البراغيث وأما مررت برجال
حسانٍ وجوههم فهذا ليس بضعيف لأنهم إنما كرهوا الإتيان بالعلامة التي تدل على ما يدل عليه
علامة الفعل وأما جمع التكسير فليس من ذلك وكل موضع نصب المعمول أو خفض ففي الصفة ضمير
يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه إن كان مذكرا فمذكر وكذلك في التأنيث والتثنية والجمع فيقول مررت برجل
حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسني الوجه وبامرأة حسنة الوجه وكذلك الشبهة لأنهم
لما نصبوا ما بعدها شبهوه بالمفعول وجعلوا حسنا كأنه في الحقيقة لما قبله ثم أتى بالمعمول للأمر الذي
كان به الأول حسنا فالحسن على هذا التقدير بجملة ما تقدم وذكر المعمول تبيينا للأمر الذي به حسن
لأن الشيء قد يكون حسن جملته بحسن أمر منضم إليه بخلاف الرفع فإن الحسن ليس منسوبا إلا لما بعده ولذلك
امتنع الإضمار مع الرفع ووجب مع النصب وإذا خفضت المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب بين
الإضمار فيه لما قبله فتقول مررت برجل حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسني الوجه
وحكمه في التغيير ما ذكر في المنصوب ثم في هذه المسائل الثماني عشرة مسألتان ممتنعتان وهما مررت
بالرجل الحسن وجهه وهي الثانية عشرة ومررت بالرجل الحسن وجهٍ وهي المسألة الثامنة عشرة
فامتناع الأولى لأنها لم تفد خفة بالإضافة وامتناع الثانية لأنها خلاف قياس وضع اللغة في
إضافة المعرفة إلى النكرة ومنها مسألة وقع فيها خلاف وهي مررت برجل حسن وجهه وهي الثالثة
فمن منعها نظر إلى أن حسنا للوجه فكأنه أضيف إلى نفسه قال الشيخ وهذا التعليل
لابن بابشاذ وليس بصحيح لأنه إنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه أن لو كان مدلولهما واحدا كالحبر
والمنع وأما إذا كانا متغايرين لفظا ومعنى فلا فالحسن هنا ليس هو الوجه وإنما هو معنى قائم بالوجه
فلا يلزم ما ذكر إلا أن الوجه مضاف إلى ضمير فكأنه مضاف إلى نفسه وكلاهما تعليل فاسد ولذلك
كان الوجه صحتها وإنما منعها صاحب الجمل فظن أن النحاة منعوها فقال وخالف سيبويه
فيها جميع النحاة وليس الأمر على ما ذكر أما التعليل الأول فباطل لجواز حسن وجهه بالاتفاق
وأما الثاني فلجواز ضارب غلامه باتفاق ثم هذه المسائل الست عشرة فيها القوي والضعيف
والمتوسط فكل مسألة كان الضمير في الصفة أو في معمولها فهي قوية وكل مسألة كان الضمير
فيهما جميعا فهي متوسطة وكل مسألة ليس فيها ضمير فهي ضعيفة فعلى ذلك يكون المسألة الأولى
والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر
قوية لأنه ليس فيها إلا ضمير واحد ويكون المسألة الثانية والثالثة على قول المجيز والحادية عشرة
متوسطة لأن في كل واحدة منهما ضمير ويكون المسألة الرابعة والسابعة والثالث عشر والسادس عشر
ضعيفة لأنه لا ضمير فيها وقد تقدم أن المسألة الثانية عشرة والثامن عشرة غير جائزتين فقد كملت
الثماني عشرة ولم يذكر صاحب الكتاب منها الضعيف وإنما ذكر القوي والمتوسطة فلذلك جعلها سبعة

وإن كانت عنده اثنتي عشرة إلا أنه استغنى بالتنكير عن التعريف لأنه هو هو فاستغنى بحسن وجهه عن الحسن وجهه
واستغنى بحسن وجها عن الحسن وجها وكذلك ما عداهما إلا أنه يسقط من التعريف مسألتان وهما غير الجائزتين
إحداهما تعريف حسن وجه والأخرى تعريف حسن وجهه وإذا كررت سبعة دون اثنتين منها علم أنها
اثنتا عشرة فلذلك قال وفي مسألة حسن وجهه سبعة حاصله راجع إلى اثني عشر وهي الحسنة والمتوسطة
وأما الضعيف فلم يذكره وهي الأربعة المتقدمة ويضبطها كل موضع ارتفع المعمول وهو عري
عن الضمير ويضبط الحسن كل موضع ارتفع فيه المعمول وفيه ضمير وانتصب أو انخفض عريا عن الضمير
ويضبط المتوسط كل موضع انتصب وانخفض وفيه ضمير وذلك بعد إسقاط المسألتين غير الجائزتين
والصفة إنما تعمل فيما كان من سببها لا في الأجنبي فلذلك احتيج في مسألة مررت برجل حسن الوجه
وأشباهها إلى تقدير الضمير وإن كانت ضعيفة فمنهم من يقول الألف واللام سدت مسد الضمير وهو
مذهب الكوفيين ومنهم من يقول الضمير محذوف تقديره حسن الوجه منه فهو مذهب البصريين
هذا إن قلنا الوجه مرفوع بحسن رفع الفاعل فأما إذا قيل إن في حسن ضميرا يعود على رجل
وإن الوجه بدل فعند ذلك تقوى المسألة ولا تضعف وعلى مثل ذلك حمل قوله تعالى مفتحة
لهم الأبواب ويكون لا احتياج إلى الضمير باعتبار بدلية الاشتمال وكذلك جاز حذفه إذا علم ولم يكن
حذفه في الجواز كحذف الضمير العائد على صاحب الصفة وأما مسألة حسن الوجه أو حسن الوجه
مما انتصب فيه المعمول أو انخفض فليس الحاجة فيه إلى الضمير كالحاجة في حسن الوجه لما بينا أن الضمير
عند النصب والخفض في الصفة وأن النصب يشعر على التشبيه بالمفعولية والخفض فرعه وكأنك
ضارب زيد الحسن حسن وجها وكذلك الخفض قوله أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالي
الأعالي جونتا مصطلاهما . استشهد به سيبويه على جواز إضافة الصفة إلى معمولها مضافا إلى
إلى ضمير موصوفه وهي مسألة مررت برجل حسن وجهه لأن جونتا صفة لجارتا مضافا إلى مصطلاهما
بدليل حذف نونه وهما في قولك مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف جونتا فتنوعين مسألة الخلاف
فقال المخالفون ليس الضمير في مصطلاهما راجعا إلى جارتا ليكون مسألة الخلاف بل نجعله عائدا
إلى الأعالي وهو غير الموصوف بجونتا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه على أن يكون الضمير في
ثوبه للغلام فيكون التقدير جميل ثوب الغلام وتخرج بذلك عن أن يكون دليلا على مسألة الخلاف
وأجيب عن ذلك بأن الأعالي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم أن يكون الضمير مثنى
الجمع وأيضا فإن المعنى على أنه تغير أعلى الحجرين لبعده عن موقد النار واسود موضع الاصطلاء وعلى ما
ذكرتموه يكون أسود ولم يسود وهو غير مستقيم وغاية ما يقولونه على الوجه الأول إنه إن كان لفظ
الجمع فهو في معنى المثنى فعاد الضمير إليه من حيث المعنى وليس بشيء لأنه جمع مستقيم أمكن حمله على ظاهره فلا
حاجة إلى حمله على غيره وأما إذا أفرد مصطلى فهو لازم على كل قول ووجهه أن يكون مصطلى إما مصدرا
على تقدير حذف مضاف أي موضع اصطلاء هما وإما أن يكون مفردا واقعا موقع التثنية كما قال كلوا

في بعض بطنكم لما كان معلومًا أوقع الواحد موقع الجمع فوقوعه موقع التثنية أجوز. أفعل التفضيل
قال صاحب الكتاب قياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب لا يقال أجاب
وانطلق ولا أسمر وأعور هو أجوب منه ولا أطلق ولا أسمر منه ولا أعور ولكن يتوصل إلى التفضيل
في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يميز بمصادرها كقولك هو أجود منك
جوابا وإجابة وأسرع انطلاقا وأشد سمرة وأقبح عورا **فصل** ومما شذ من ذلك هو أعطاهم
للدينار والدرهم وأولاهم للمعروف وأنت أكرم لي من زيد أي أشد إكراما وهذا المكان أقفر
من غيره أي أشد إقفارا وهذا الكلام أخصر وفي أمثالهم أفلس من ابن المذلق وأحمق من هبنقة
فصل وقد جاء أفعل منه ولا فعل له قالوا أحنك الشاتين وأحنك البعيرين وفي أمثالهم
آبل من حنيف الحناتم قال الشارح إنما لم يبنوا من المزيد فيه على الثلاثة لأنه إن بني على حروفه فلم يمكن وإن حذف
اختل فكره لذلك وأما اللون والعيب فقد اختلف في تعليله فقال قوم لأنه في الأصل أفعاله زائد على
ثلاثة فإذا أورد عليهم أدم وشهب وسود أجابوا بأن أصله أفعل وافعال ولذلك صحت عور وسود لأنها
في موضع يجب تصحيحها في القدر ومنهم من قال إنما لم يتعجب من اللون والعيب لأنهما خلق ثابتة في العادة
وإنما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان فجرت لذلك مجرى الأجسام الثابتة على حالة واحدة والحق
أنه إنما لم يتعجب منه لأنه يبنى منهما أفعل لغير التفضيل فكرهوا أن يبنوا منهما أفعل التفضيل فيلتبس كما
فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجمعوا كل واحد بجمع لم يجمع عليه الآخر ومما يدل على ذلك أنهم تعجبوا
من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل كقولك زيد أجهل من عمرو ولم يتعجبوا مما ليس بلون ولا عيب
إذا كان له أفعل لغير التفضيل كقولك أنثى وشبهه من الحلي فخرج العلة المستقيمة وينبغي أن ينضبط
بأن يقال كل موضع ليس بلون ولا عيب مما لا يبنى منه أفعل لغير التفضيل لأنه قد تبين أن كونه ليس بلون
ولا عيب لا يحصل به الضبط طردا ولا عكسا لصحة قولهم أجهل وأحمق وامتناع قولهم أنثى وإذا
قصد التعجب من هذه الأشياء بني أفعل مما يصح بناؤه على حسب المعنى الذي يقصد المتكلم ثم يميز
على ذلك وصحة التعجب يبطل تعليل من قال إنما لم يتعجب منها لأنها ثابتة كالأجسام فإن قال
لم يتعجب منها وإنما تعجب من معنى أفعل المذكور معها قيل قد علم أن المقصود في التعجب ليس إلا
وعلله إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن على علم أن معنى قولك ما أشد حمرته في أن
التعجب من الحمرة بمعنى قولك ما أحمره لو جاز كما أن قولك ما أكثر فضله وما أفضله بمعنى واحد
دل على أن التعجب إنما كان مما وقع بعد أشد وشبهه ولذلك يقول النحويون فإن أردت التعجب
في شيء من ذلك توصلت إليه بأشد وشبهه فهذا تصريح بأنه يتعجب منه من حيث المعنى **قال**
والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول وقد شذ نحو قولهم أشغل من ذات النحيين وأزهى من
ديك وهو أعذر منه وألوم وأشهر وأعرف وأنكر وأرجى وأخوف وأهيب وأحمد وأنا أسر
بهذا منك وقال سيبويه وهم ببيانه أعنى قال الشارح لأنهم لو فضلوا على المفعول دون الفاعل

لبقيت كثير من الأفعال لا يتعجب منها وغرضهم التعميم ولو فضلوا عليهما جميعا لأدى إلى اللبس فلم يبق إلا التعجب
من الفاعل ولأن الفاعل هو المقصود بالنسبة إليه في المعنى والمفعول فضلة فكان ما هو المقصود أولى
وهذا معنى قول سيبويه وهم ببيانه أعنى يعني أنهم يعنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكرون فعلا
إلا ويذكرون له فاعلا أو ما يقوم مقامه حرصا على بيان الفاعل عندهم فلما تعجبوا كان أولى عندهم
أن يجعل التعجب له لذلك **فصل** وتعتوره حالتان متضادتان لزوم التنكير عند مصاحبة
من ولزوم التعريف عند مفارقتها فلا يقال زيد الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل وكذلك مؤنثه
وتثنيتهما وجمعهما لا يقال فضلى ولا أفضلان ولا فضليان ولا أفاضل ولا فضليات ولا فضل
بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة كقولك الأفضل والفضلى وأفضل الرجال وفضلى
النساء أما لزوم التنكير عند مصاحبة من فصحيح وعلته أنهم لو عرفوه لا يخلو من أن يعرفوه
بالألف واللام أو الإضافة وكلاهما متعذر أما الإضافة فواضحة لأنهم إنما يضيفونه إلى ما هو
مفضل عليه وإنما يذكرون من ليبينوا بعدها المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثا لا فائدة فيه
ولو عرفوه باللام لم يكن إلا بلام العهد فيجب أن يكون معروفة أفضليته عند المخاطب ولا يكون
معروفا أفضليته إلا بالنظر إلى المفضل عليه فلو جمعت بينهما وبين من المذكور بعدها المفضل
عليه لجمعت أيضا بين أمرين يغنيك أحدهما عن الآخر كالإضافة المذكورة سواء وأما قوله
ولزوم التعريف عند مفارقتها فوهم لأنه يكون مضافا إلى النكرة وهو باق على تنكيره كقولك مررت برجل أفضل
رجل فهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريف لأنه أضيف إلى النكرة وإنما يلزمه عند مفارقة
من لام التعريف أو الإضافة **قوله** وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما معطوف على قوله
وتعتوره حالتان متضادتان وهو غير مستقيم في الظاهر لأنه إذا كان مؤنثا أو مجموعا لا يصحب أيضا
من وإنما أراد بقوله وكذلك أنه لا بد له مما يقوم مقام من تعريف وإضافة لأن حذف من
واجب فيها بخلاف الأول فإنه غير واجب بل أنت بالخيار فاشتركا في أنه إذا حذفت من
من القبيلتين فلا بد من الألف واللام أو الإضافة إلا أنك في الأول مخير في حذف من وفي التعويض
بالألف واللام أو الإضافة ومتى في المؤنث والمثنى والمجموع لازم حذف من وإثبات أحد الأمرين
قوله بل الواجب تعريف ذلك باللام أو الإضافة جريا على الوهم الأول في قوله ولزوم التعريف
عند مفارقتها وإنما الواجب اللام أو الإضافة وقد يكون الإضافة تعرف وقد لا تعرف على ما تقدم
فصل وما دام مصحوبا بمن استوى فيه الذكر والأنثى والاثنان والجمع فإذا عرف باللام
أنث وثني وجمع وإذا أضيف ساغ فيه الأمران قال الله تعالى أكابر مجرميها وقال ولتجدنهم أحرص
الناس على حياة وقال ذو الرمة ومية أحسن الثقلين جيدا وسالفة وأحسنه قذالا
لأنهم أجروه مجرى باب التعجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يبن إلا مما يبنى منه
فعل التعجب فلما أجروه مجراه لفظا ومعنى أفردوه كما أفردوا الفعل واستغنوا عن تثنيته وجمعه فإذا

عرفنا للام انث وثنى وجمع لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعلية فجرى على طبق من هو له في التانيث
والتثنية والجمع واذا اضيف ساغ فيه الامران يعني المطابقة والافراد اما المطابقة فلان الاضافة
تشبه اللام فاجرى مجراها واما الافراد فلان الاضافة فيه ليست الا للمفضل عليه فاشبهت من مع
ما بعدها الا ترى ان قولك زيد افضل الناس مثل قولك زيد افضل من الناس فلما كانت الاضافة
فيه لا تخرجه عن معنى من التي كان بها مفردا بقي مفردا مع الاضافة لانها بمثابة من مع مجرورها
وقول ذي الرمة ومية احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا على الافراد ولو جاء على
المطابقة لقال حسنى الثقلين وحسناه قذالا والضمير في احسنه عائد على الثقلين وان كان مثنى لانه في
معنى الخلق كانه قال ومية احسن الخلق فصل وقد حذفت من وهي مقدرة قوله عز وجل
يعلم السر واخفى اي واخفى من السر وقول الشاعر يا ليتها كانت لاهلي بلاد
او هزلت في جدب عام اولا اي اول من هذا العام واول من افعل الذي لا فعل له كما بل هو مما
يدل على انه افضل الاولى والاول ومما حذفت منه من قولك الله اكبر وقول الفرزدق
ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
قال قوله اول من افعل الذي لا فعل له كما بل هو مذهب البصريين وقال الكوفيون وزنه
فوعل كان اصله وول فقلبوا الهمزة الى موضع الفاء ثم ادغموا الواو في الواو وهو عندهم من قولهم
وال اذا نجا كان في الاولية النجاة وقال قوم اصله ووئل على فوعل وليس بشيء اذ يلزمه منه تغييرات كثيرة ولا
اصل له في الاشتقاق وهذا عند البصريين افعل المبني للتفضيل لقولهم اول من كذا ولقولهم في مؤنثه الاولى وفي
جمعه الاول كما ذكر وهذا هو الصحيح ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مؤنثه اولة فصل ولاخر شان
ليس لاخواته وهو انه التزم فيه حذف من في حال التنكير تقول جاءني زيد ورجل آخر ومررت به
وباخر قال ... كثر في كلامهم حتى صار لاحد الشيئين فاستغنوا حينئذ باستعمال الاسماء التي لا
تفضيل فيها فالتزموا فيه حذف من في حال التنكير وهو خلاف اصل وضعه فلاجل ذلك خالفوا به وهنا
هو ايضا الذي جوز استعمالهم اول كذلك الا تراهم يقولون الاول والثاني والثالث فالثاني
والثالث لا تفضيل فيه والاول مفيد ما يفيده احدهما باعتبار العدد فجرى مجراهما في صحة استعماله بغير
من في قولك هذا اول وثان قال ولم يستو فيه ما استوى في اخواته حيث قالوا مررت
باخر واخرين واخرى واخريين واخر واخريات قال المعنى ان افعل التفضيل اذا
كان غير معرف ولا مضاف فحكم المطابقة لا غير فقد خالف ايضا بابه ووجه المخالفة ايضا ما ذكرنا
انه استعمل استعمال ما لا تفضيل فيه فجرى مجرى ما لا تفضيل فيه فوجب المطابقة كسائر الصفات فلذلك
قالوا على ما ذكر واخر غير منصرف وهو جمع اخرى وفعل جمع فعلى في جميع باب التفضيل منصرف سوى
اخر وعلته ان فيه الصفة والعدل وبيان العدل ان الاصل لا يستعمل هذا الاستعمال فقد عدل
عن صيغة كان يستحقها الى صيغة اخرى وهذا معنى العدل وقد اورد ابو علي على ذلك اعتراضا

وقال المعدول عن المعرفة معرفة الا ترى ان سحر المعدول عن السحر معرفة واخر المعدول عن الاخر معرفة ايضا كان يستحق ان يقال الاخر
فلو كان معدولا عنه فوجب ان يكون معرفة وليس بمعرفة باتفاق لوصف النكرة به واذا لم يكن معرفة كان غير معدول
فليطلب له علة اخرى والجواب من وجهين احدهما انا نقول ليس معدولا عما ذكرت ولكنه معدول
عن قولهم آخر من كذا فاستعمالهم اياه مجموعا في موضع المفرد مع من عدول عن الصيغة التي كانت له بمصاحبة
من وعلى ذلك يتحقق العدول مع التنكير ويندفع السؤال الثاني سلمنا انه معدول عن الصيغة التي فيها
الالف واللام ومعنى كونه معدولا انه كان يجب ان لا يستعمل الا كذلك فلما استعمل على غير تلك الجهة
كان معدولا وما ذكره من قياس العدل صحيح الا انه قام الدليل هنا على التنكير وثم على التعريف فحكمنا
في كل موضع بموجب دليله فصل وقد استعملت دنيا بغير الف ولام قال العجاج في سعي دنيا
طال ما قد مدت لانها غلبت فاختلطت بالاسماء ونحوها جلى في قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة
واما حسنى فيمن قرأ وقولوا للناس حسنا وسوءى فيمن انشد ولا يجزون من حسن بسوءى
فلسنا بما يثني احسن ومن اسوء بل هما مصدران كالرجعى والبشرى وقد خطئ ابن هانئ في
قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب كما ذكر ومن ظاهره فصل
وقول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر بالتي نحن بصددها في نحو من في قولك انت
منهم الفارس الشجاع اي من بينهم يعني انهم لا يجمعون بين الالف واللام ومن من المذكورة للتفضيل
على ما تقدم فلا بد من تاويل منهم في قوله ولست بالاكثر منهم وتاويلها ان مثلها في قولك انت من بني
فلان الشجاع ومثل هذه يجوز ان يجتمع مع افعل الذي فيه الالف واللام لانك تقول انت الافضل من قريش
كما تقول انت من قريش الافضل لا على انك فضلت على قريش ويكون المفضل عليه معلوما من اللام التي
للعهد على حسب ما بين المتخاطبين وقد يكون هو المذكور بعد من وقد يكون غيره لانك قد تقول
لمخاطبك هذا افضل من تميم فالمفضل عليه تميم ثم تقول له بعد ذلك الافضل من تميم فليس بمعنى
هنا الا تلك الافضلية وتثبت له ايضا انه من تميم فهذا المذكور بعد من هو المفضل عليه في المعنى
ولكنك لم تفضل عليه بمن وانما عرف ذلك مما تقدم وذكر من للتبيين وقد تقول للتبيين فقد تقول
لمخاطبك هذا افضل من عمرو ثم تقول له ذلك الافضل من تميم فهنا انت تعني بالافضلية الا الافضلية
على عمرو لانه المعهود وذكرت من قريش على ما تقدم للبيان فهذا وجه من في هذه المواضع واشباهها
ولا تبالي باتفاق ذكر المفضل عليه بعدها وانما المقصود ان يكون الاتيان بها لغرض لا لاجل التفضيل
على ما بعدها فاما وقوع ذلك اتفاقا والمراد بها التبيين فلا يضر فصل ولا يعمل عمل
الفعل لم يجيزوا مررت برجل افضل منه ابوه ولا خير منه ابوه بل رفعوا افضل وخير بالابتداء
ليس على عمومه بل يعمل عمل الفعل في بعض المواضع وهو كل موضع كان فيه لسبب مفضل باعتبار من هو
له على نفسه باعتبار غيره فعند ذلك يعمل عمل فعله في ذلك السبب مثاله قولهم ما رايت رجلا
ابغض اليه الشر منه الى زيد وما اشبه ذلك فالبغض هنا في المعنى لسبب رجل وهو الشر مفضل باعتبار

الرجل على نفسه باعتبار غيره وهو زيد قال سيبويه في هذه المسئلة ونظايرها كلاما معناه
انك لو جعلت بعض خبرا عن الشر كان بحالا لا يعني انه يودي الى الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي
لان بعض اذا ارتفع بالخبر كان الشر مبتدا ومنه متعلق بالبعض وقد فصل بينه وبينه بالمبتداء وهو فصل
بالاجنبي وذلك غير جايز ولك ان تختصر فتقول ابغض اليه الشر من زيد فتحذف الضمير من منه وحرف الجر الذي
موالي وتدخل من على ما دخلت الى عليه ولك ان تقول ما رايت كزيد ابغض اليه الشر ويفيد ذلك المعنى
ومنه ما انشد سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا واذا عبرت بالعبارة
الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تئية منه بوادي السباع وعلى العبارة الثانية ولا ارى
واديا اقل به ركبا اتوه تئية من وادي السباع والتئية التي هي ما ذكرنا في البيت فاعل ههنا اقل جري لشي
وهو في المعنى لسبب هو الركب مفضل باعتبار ما هو له على نفسه باعتبار وادي السباع والتوه صفة
لركب وتئية اما مصدر على اصله لان الاتيان قد يكون بتئية اي بتوقف وتحبس وقد يكون بغيره واما
مصدر في موضع الحال اي متوقفين متلبثين وانما عرضنا الباب الذي قبلنا من المسائل فلا يجوز ان
يرفع به الظاهر بل يتعقان جميعا على الابتداء والخبر وتكون الجملة صفة الاول كقولك مررت برجل
افضل منه ابوه فابوه وافضل مبتدا وخبر والجملة صفة لرجل ولا يجوز الخفض صفة ورفع ابوه بافعل
بخلاف ما تقدم وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا العامل فيه مضمر وهو يضرب المدلول عليه باضرب
والله اعلم فايده اعتراضا لمن يتوهم ان القوانس منصوب باضرب وانما هو معمول لما دل عليه
اضرب وكانه قيل ماذا يضرب فقيل القوانس وهي بيضة الحديد وهو مثل قوله تعالى اعلم من يضل
عن سبيله فمن يضل في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم لا باعلم ولا يجوز ان يكون مخفوضا باعلم
لما يلزم من المحال وانما لم يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها به اذ لم يجر مجرى اسم الفاعل
في التثنية والجمع والتذكير والتانيث على ما تقدم في قولك زيد افضل من عمرو ولانه الاصل ه
قال صاحب الكتاب اسماء الزمان والمكان ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح
العين ومكسورها فالاول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كالمشرب والملبس
والمذهب او مضمومة كالمصدر والمقتل والمقام الا احد عشر اسما وهي المنسك والمجزر
والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والثاني بناؤه
من كل فعل كانت عين مضارعه مكسورة كالمجلس والمحبس والمبيت والمصيف ومضرب الناقة
ومنتجها الا ما كان منه معتل الفاء واللام فان المعتل الفاء مكسور ابدا كالموعد والمورد
والموضع والموجل والموحل والمعتل اللام مفتوح ابدا كالماتى والمرمى والماوى والمثوى
وذكر الفراء انه قد جاء ماقي الابل بالكسر قال الشيخ هو كل ما اشتق من فعل اسما لما فعل
فيه الفعل من زمان او مكان ولا يخلو من ان يبنى من ثلاثي او غيره فان كان ثلاثيا فلا يخلو
من ان يكون معتل الفاء واللام او لا فان لم يكن معتل الفاء واللام فلا يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر
او لا فان كان بالكسر فالاسم بالكسر ايضا وان لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعل وان كان معتل
الفاء فالاسم على مفعل بالكسر لا غير وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير فالاول مثل مضرب
والثاني مثل مقتل ومذهب والثالث مثل موعد وموجل والرابع مثل ماتى ومرمى وما جاء على غير
ذلك فشاذ وقد ذكر فكانهم كسروا تشبيها له بالمضارع لانه جار عليه وفتحوا فيما كان المضارع
مفتوحا او مضموما الا انهم حملوا المضموم على المفتوح لانه اخف وكسروا في المعتل الفاء مطلقا
لانه اخف مع الواو اذ موعد اخف من موعد وفتحوا مع المعتل اللام لما يؤدي الكسر فيه الى الثقل
المؤدي الى الاعلال فصل وقد يدخل على بعضها تاء التانيث كالمزلة والمظنة والمقبرة
والمشرقة وموقعة الطاير واما ما جاء على مفعلة بالضم كالمقبرة والمشرقة والمسربة فاسماء
غير مذهوب بها مذهب الفعل مع جريها على القياس ومع مخالفته فالجاري كالمزلة والمقبرة
وغير الجاري كالمظنة اذ قياسه مظنه بالفتح لانه من ظن يظن فالكسر فيه شاذ وموقعة الطاير
جار على القياس واما ما جاء على مفعلة بالضم فاسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة
وشبهها فصل وما بني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي فعلى لفظ اسم المفعول كالمدخل والمخرج
والمغار في قوله وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما ه
وقولهم فلان كريم المركب والمقاتل والمضطرب والمنقلب والمتحامل والمدحرج والمحرنجم قال العجاج
محرنجم الجامل والنوي وصاليات للصلا صلي فصل واذا كثر الشيء بالمكان قيل
فيه مفعلة بالفتح يقال ارض مسبعة ومأسدة ومذابة ومحياة ومفعاة ومقثاة ومبطخة قال
سيبويه ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة احرف من نحو الضفدع والثعلب كراهة ان يثقل
عليهم ولانهم قد يستغنون بان يقولوا كثيرة الثعالب فصل ولا يعمل شيء منها والمجر
في قول النابغة كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع ه
مصدر بمعنى الجر وقبله مضاف محذوف تقديره كان اثر جر الرامسات وكله على لفظ اسم
المفعول فيكون لفظ المصدر كما تقدم والزمان والمكان مشتركا في الجميع كالمخرج من اخرج و
المستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه فكانهم قصدوا مضارعته للفعل
في الزنة فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح
والفتح اخف ولان الاسم مفعول فيه في المعنى فكان استعماله لفظ المفعول لمطابقته لما ذكرنا ثم استعملوا صيغة
المفعول لقوله في البيت وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما
انشد سيبويه في ذلك وقد اخذ عليه من وجهين احدهما انه اعمله في قوله على حي خثعما واسم الزمان
والمكان لا يعمل والاخر ان الغرض تشبيه خفة ما عليها بابن همام عند غارته فكان المعنى وما هي
الا متخففة كتخفف ابن همام وهو وجه في الرد والجواب عن الاول ان الجار يتعلق بما دل

عليه مغار كاذ قال يغير على حي خثعما وأما الثاني فلا يبعد ان يكون ارادوها هي الا متحققه في زمان مثل زمان
اغارة ابن همام فوضع مغار موضع زمن اغارة وهو معنى اسم الزمان والمكان وفي الجميع تعسف قوله
ولا يعمل شيء منهما لانهما اسماء الاجسام فلم تعمل بخلاف المصدر فان اسم المعنى كالفعل وبخلاف اسم الفاعل
والمفعول فانهما صفة والمعنى في الصفة هو المقصود هو المصدر يجريا بمجرى الفعل في ذلك وليس اسم
الزمان والمكان كذلك لانهما اسمان لذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفة فيجريان بمجرى اسم الفاعل
ولا بمجرد المعنى فيجريان بمجرى المصدر من اجل ذلك امتنع العمل منهما واعترض بقول النابغة

كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع

وتقرير الاعتراض ان مجر ههنا اسم المكان وقد عمل في ذيولها وبيان كونه اسما للمكان انه اخبر عنه
بقضيم وهو الرق الابيض يكتب فيه فشبه موضع مرور الرياح بالرق المنمق بالكتابة ولا يستقيم
ان يكون للجر فيودي الى تشبيهه بالرق ولا معنى لذلك والجواب ان اسم المكان قد استقر باستقراء
لغتهم وتاكد ذلك بالمعنى فاذا وجد ما يخالفه وجب تاويله وله ههنا تاويلان احدهما ان يكون
ثم مضاف مقدر قبل مجر وتقديره كان موضع جر الرامسات فهو خبر من تقديرا ثيلا لا يحصل
ما هرب منه من الاخبار بقضيم اذ الاثر مشبه بالكتابة لا بالرق وغرضنا ههنا المشبه بالرق
لان الرق هو الذي وقع خبرا عن كان فوجب ان يكون اسمها هو المشبه به والوجه الثاني ان يكون
مجر موضعا على ظاهره والمضاف محذوف من الرامسات كانه قال كان مجر جر الرامسات وتاكد بامرين
احدهما مطابقة المشبه بالمشبه به لان فيه ذكر الموضع اولا والاثر ثانيا كما ان المشبه به ذكر فيه الرق
اولا والتنميق ثانيا والآخر ان المحذوف مدلول عليه بمجر لان مجر موضع الجر فلم يقدر الا ما دل عليه بخلاف
التقدير الاول فان المودي اليه امتناع استقامته في الظاهر وهو بعينه موجود ههنا مع الوجهين الاخرين
ويضعف من جهة ان ذيولها منصوب بمصدر مقدر والنصب بالمصادر المقدرة لا يكاد يوجد ومن اجل
ذلك تدم ذلك التقدير الاول اسم الآلة قال صاحب الكتاب هو اسم ما يعالج به وينقل ويجي على
مفعل ومفعلة ومفعال كالمقبض والمحلب والمكسحة والمصفاة والمقراض والمفتاح
فصل وما جاء مضموم الميم والعين من نحو المسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة
والمحرضة فقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت اسماء لهذه الاوعية والله اعلم
قال الشيخ اسم الآلة هو كل اسم اشتق من فعل اسما لما يستعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة
مفعل ومفعال كمفتح ومفتاح وما لحقته الهاء مسموع مثله في الزمان والمكان واما ما جاء
مضموم الميم والعين فليس بالجاري على القياس وانما هي الفاظ وضعت اسما للاوعية من غير
جريها على الفعل كله ومن اصناف الاسم الثلاثي المجرد منه عشرة ابنية امثلتها صقر وعلم وبرد
وجمل وابل وطنب وكتف ورجل وضلع وصرد ولم يجي فيه ابنية كثيرة ولعل الامثلة التي
انا ذاكرها تحيط بها او باكثرها فصل والزيادة اما ان تكون من جنس حروف الكلمة كالدال

الثانية في قعدد ومهدد او من غير جنسها كالهمزة في افكل واحمر او للالحاق كواو جوهر وجدول
او لغير الالحاق كالف كاهل وغلام فصل والزيادة المجانسة لا تخلو من ان تكون تكريرا
للعين كخفيفد وقنب او للام كخفيدد وجدب او للفاء والعين كمرمريس ومرمريت
او للعين واللام كصمحمح وبرهرهة وما عداها من الزيادة حروف اليتمونيها فصل
والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلثا واربعا ومواقعها اربعة ما قبل الفاء وما بين
الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة
كله عشرة ابنية وقسمة العقلية اثنا عشر اهملت العرب منها اثنين واستعملت عشرة بيان ذلك
ان اللام لا تعتبر باعتبارها لان اختلافها لاجل الاعراب بقيت الفاء والعين فاما الفاء فتكون
متحركة بالحركات الثلث فلا تكون ساكنة لما يودي الى الابتداء بالساكن واما العين فتكون بالحركات
الثلث وبالسكون فاذا ضربت ثلاثة في اربعة كانت اثني عشر مفتوح الفاء اربعة فعل وفعل وفعل وفعل
وكذلك مكسورها ومضمومها الا انه سقط من مكسورها فعل لانه ليس من ابنيتهم استثقالا له وسقط
من مضمومها فعل لانه بناء يختص بالفعل لما لم يسم فاعله وقد يلحقه الزيادة ويعرف الاصلي
من الزائد بان ينظر الى تصاريف الكلمة فما ثبت في جميع وجوهها فهو الاصلي وما سقط فهو الزوائد
والزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها فما هو من جنسها قد ذكر مفصلا وما هو
من غير جنسها فهو حروف سالتمونيها فاذا لا يكون زيادة من غير سالتمونيها الا وهي تكرير وحروف سالتمونيها
قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير الا انها اذا كانت تكريرا هي وغيرها لم توزن الا بلفظ الاصل
المكرر ولذلك تقول في علم منه فعل وفي ضرب فعل وفي خفيدد فعيلل واما اذا لم يكن الزيادة
تكريرا لم يذكر في الوزن الا بلفظها فتقول في وزن مضرب مفعل وفي تقدم تفعل وكذلك جميع ما ياتي
من غير تكرير والزيادة ايضا قد تكون للالحاق ولغير الالحاق فاما زيادة الالحاق فان تكون الزيادة
جي بها لغرض تصيير الكلمة الناقصة على مثال زنة اكمل منها كالحاقهم جوهرا بجعفر فلا يرد على هذا
مثل مضرب في انه يلحق بجعفر ولا مثل مضراب في انه يلحق بقرطاس لان شرط الالحاق ان يكون الغرض بها
ما ذكر واما هذا المعترض به فله غرض آخر واضح في غير ذلك المعنى فلا وجه لجعله الحاقا وموضع الزيادة
في الثلاثي اربعة اما ان يكون قبل ذكر الفاء او تلي الفاء او تلي العين ولا موضع غير ذلك واما في
غير الثلاثي فهو على حسب عدد الحروف فصل قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل
الفاء في نحو اجدل واثمد واصبع واصبع وابلم واكلب وتنضب وترداء وتتفل وتحلى
ويرمع ومقتل ومنبر ومجلس ومنخل ومصحف ومنخر ومخلع عند الاخفش قال
الشيخ كل همزة وقعت اولا وبعدها ثلثة احرف اصول فهي زائدة نحكم في اجدل الى الكلب بالزيادة لذلك
فان وقع مع الهمزة ما يحتمل ان يكون زائدا ويحتمل ان يكون اصليا جاز الوجهان كقولك اولق
وان وقع بعدها ثلثة احرف لا تصلح احدها ان يكون اصليا حكم باصالتها كقولهم امعة لان الهمز

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابن راغب
وكفى عبده ١١٧٥

لو كانتا اصليتين لأدى الى ان يكون من باب ببن وهو نادر فحكم بزيادة الثانية فوجب ان يكون الهمزة
اصلا واما تنضب وهو شجر تتخذ منه القسي فالتاء فيه زايدة لانها لو كانت اصلا لم يخل من ان يكون
٥ النون بعدها اصلا او زايدة وكلاهما يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم فوجب ان يكون التاء زايدة
فان قيل فانتم اذا حكمتم بزيادة التاء ادى الى ان يكون وزنه تفعلا وتفعل ليس من ابنية
الاسماء فالجواب ان الوزن اذا تردد بين ان يكون حروفه اصولا وليس من ابنيتهم وبين ان
يكون بعضها زايدا وليس من ابنيتهم كان الحكم بزيادة البعض اولى لوجهه هو ان الابنية
الاصول قليلة محصورة والابنية التي فيها الزيادة كثيرة لا تكاد تنحصر فاذا تردد هذا بين ان يكون
من قليل او من كثير كان جعله من الكثير اولى وهذا جار في كل ما ياتي مثل ذلك فاما تدرأ فالكلام
في التاء وزيادتها مع الهمزة آخرا كالكلام في تنضب مع النون الا انه انما نص على مذهب سيبويه
اذ ليس في الكلام عنده فعلل واما الاخفش فيحتاج الى وجه آخر من الدليل فيرجع الى الاشتقاق وهو مشتق من
درأته اذا دفعته لان التدرأ المدافعة فالاشتقاق يشهد بزيادة التاء واما تنفل فتاؤه زايدة
لان من لغاته تتفل فثبت ان التاء زايدة بمثل ما ثبت في تنضب ثم نقول التاء في تنفل هي التاء في تتفل
لانها هي لفظا ومعنى واذا ثبت ان يكون زايدة في احدى الصيغتين وجب ان يكون زايدة في
الصيغة الاخرى لاتفاقهما حرفا ومعنى واما تحلئ فتاؤه زايدة لانه من قولهم حلأت الاديم
اذا قشرته عند الخ فالاشتقاق دل على زيادة التاء واما يرمع فياؤه زايدة لانه عرف
باستقراء كلامهم ان كل ياء وقعت مع ثلثة احرف اصول فهي زايدة والميم في معتل وفي بقيتها كذلك
واما هبلع فالهاء فيه زايدة عند الاخفش اخذا من الاشتقاق لان الهبلع الشديد
البلع فكانه من بلع فالهاء زايدة وغيره يقول الهاء اصلية ولا اثر لمثل هذا الاشتقاق
الذي ليس على قياس كلامهم اذ لم يعهد زيادة الهاء اول الكلمة ولا بعد في ان يكون بنوا كلمة لشديد
البلع من الهاء والباء والعين واللام فتوافق بعض حروفها حروف بلع وليس هذا كقولنا ان النون
في عنسل زايدة اخذا من قولهم عسل اذا اسرع لان العنسل السريع لان النون قد ثبت زيادتها ثانيا كثيرا
فلم يكن الحكم بزيادتها ههنا اخذا من الاشتقاق وان كان فيه بعد مثل الحكم بزيادة الهاء
في هبلع اذ لم يثبت زيادتها اولا وقد بقي عليه من الامثلة الثلثة التي زيد فيها زيادة واحدة
قبل الفاء تفعل كقولهم تتفل وبقي عليه يفعل كقولهم يعفر ان احتج عن يعفر بان الضمة للاتباع
والاصل يعفر فقد ذكر من ابنيته ينخر وان كان الكسر للاتباع فكما لم يطرح ينخر كذلك لم يطرح يعفر

فصل وما بين الفاء والعين في نحو كاهل وخاتم وشامل وضيغم وقنبر وجندب وعنسل وعوسج

قال الشيخ الالف لا يكون مع ثلثة احرف اصول الا زايدة والهمزة في
شامل زايدة لانه من قولهم شمل الريح والياء في ضيغم زايدة لما تقدم من ان الياء اذا وقعت مع ثلثة
احرف اصول زايدة والنون في قنبر زايدة لما يؤدي اليه ان يكون فعلل وليس من ابنيتهم عند سيبويه

واما الاخفش فيحتج بغير ذلك فيقول من لغته قنبر فقصر فهم فيه بغير نون مع بقاء معناه يشعر بزيادة
ما حذف لان معنى الزايد وجندب النون فيه زايدة ايضا لانه ثبت ان النون في جخدب ثبت انها زايدة في
جندب واما الاخفش فيحتاج الى غير ذلك ولا نعرف له وجها ولعله يقول وزنه فعلل واما
عنسل فقد تقدم بيان زيادة النون فيه واما عوسج فواوه زايدة لان الواو مع ثلثة احرف
اصول لا يكون الا زايدة وقد بقي عليه من الامثلة في هذا الفصل فعل كجندب وجنعش للقصير
وحملص بمعنى دلامص اي براق وآجر بمعنى اجر اعجمي معرب

فصل وما بين العين واللام في نحو شمال وغزال وحمار وغلام وبعير وعثير وعليب وعرند وقعود وجدول وخروع وسدوس وسلم وقنب

في نحو شمال الهمزة زايدة وغزال وحمار وغلام لا اشكال فيه وبعير وعثير وعليب
كذلك واما عرند فنونه زايدة لانه من احدهما انهم يقولون العرد فوجب ان يكون زايدة والآخر
لو كانت اصلية لوجب ان يكون وزنه فعللا وليس في الكلام فعلل والجيم فاصول وقعود وجدول
وخروع وسدوس وسلم وقنب لا اشكال فيها وبقي عليه من امثلة هذا الفصل دلمص وميمه زايدة بمعنى
دلامص وحمصيص وتبع لغة في تبع

فصل وما بعد اللام في نحو علقى وبهمى وسلمى وذكرى وحبلى ودقرى وشعبى ودعشن وفرسن وبلغن وقردد وشربب وعندد وسردد ومعدد وخدب وجبن وبلز

بالنون ليكون للالحاق والاحبلى مثلها واذا نون لم يكن الا للالحاق كانه
قصد الى امثلة للالحاق والى امثلة لغير الالحاق وانما يجيء هذا على مذهب الاخفش والا فلا
الحاق على مذهب سيبويه لتعذر فعلل عنده ولذلك وقع بهمى ههنا غير منصرف فان لزم منه التكرار وسلمى
وذكرى وحبلى ودقرى وشعبى واضحة ودعشن النون زايدة بدليل الاشتقاق لانه من دعشة اذ
معناه المرتعش وفرسن النون زايدة لانه اسم لمقدم خف البعير من فرس اذا دق فارشد الاشتقاق
الى زيادته وبلغن النون زايدة لان معناه البلاغة فارشد الاشتقاق الى زيادته وقردد وشربب
وعندد وسردد ظاهر وهو تكرار ومعدد الدال الثانية زايدة سواء جعلته اسما للقبيلة او
اسما لموضع رجل الفارس من الدابة اذا ركب اما اذا كان اسما للقبيلة فدليله قولهم تمعددوا
اذا تشبهوا بمعد في خشونة العيش والميم لا يزاد في الفعل وان كان اسما لموضع رجل الفارس فيدل
على زيادتها ما تقدم لانه منقول عنه اذ الاسماء الاعلام اذا امكن فيها النقل كان اولى
واما لانهم يقولون معد اذا عدا فيقرب ان يكون معد منه لانه موضع رجل الفارس الذي
يبعثها على العدو وهذا اولى من ان تجعل من عد بعدا ذلين بينهما معنى قريب وخدب وجبن و
بلز لا اشكال فيه وبقي عليه من امثلة هذا الفصل ضهيأ والهمزة زايدة وزرقم والميم زايدة
لانه اسم للازرق ودلقم اسم للناقة المسنة لاندلاق اسنانها ودرج لغة في درجة وشجعم للشجاع
وهو عند سيبويه فعلم من الشجاعة

فصل والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو ادابر واجادل والنخ والندد ومنهما افنعل ومقاتل ومقايل ومما جد وتناضب وبراعيم

الهمزة والألف زايدتان لانه اسم لمن قطع رحمه وادبر عنها فالهمزة زايدة وهو منصرف وأجدل اسم موضع نجا بالزاء لا ينصرف واجادل جمع اجدل وقد ثبت زيادة همزة فى المفرد فكذلك فى الجمع مثل والنخ بهمزة وَ نونه زايدتان اما الهمزة فلأنهم يقولون يلنج فهذا دل على زيادتها لان الياء لا يقع بدلا عن الهمزة المفتوحة فيكون زايدة واما النون فلئلا يؤدى الى وزن ليس من ابنيتهم وهو افعلل والنزد مثل النخ للألد الخصومة والاشتقاق يرشد الى الزيادة ومقابل الى آخر الفصل ظاهر فصل وبينهما العين فى نحو عاقول وساباط وطومار وخيتام وديماس وتوراة وقيصوم الى آخر الفصل ظاهر وبقى عليه من هذا الفصل قنعاس وهو الشديد من الابل لانه من القعس وهو الشرع فالاشتقاق يرشد الى زيادته فصل وبينهما اللام فى نحو قصيرى وقرنى والجلندى وبلغنى وجبارى وخفيدد وجرنبة ظاهر زيادة الياء والألف وقرنى اسم دويبة من الحشرات معروفة الفه ونونه زايدتان اما الألف فواضح واما النون فلانها لو كانت اصلية لادى الى مثال فعللى وليس من امثلة الاسماء والجلندى اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام ينبغى ان يضبط عليهما ليحصل المثالان وفيه زيادة النون والألف والكلام فى الألف ظاهر والنون كالنون فى قرنى ووقع فى المفصل بالالف واللام وهو اسم علم فالأولى ان لا يكون فيه الألف واللام وبلغنى نونه والفه زايدتان لانه مثل قرنى ولانه جمع بلصوص اسم لطاير وانما كرره وان كان مثل قرنى لان ألف بلغنى للتانيث والف قرنى للالحاق بسفرجل وجبارى وقد علیهما الصرف وامتناعه جبارى نوع من الطير ظاهر وكذلك خفيدد ظاهر وهو الرامح وجرنبة نونه وتاؤه زايدتان اما التاء فواضح واما النون فلئلا يؤدى الى مثال ليس فى الاسماء مثل قرنى وبقى عليه من هذا الفصل سمى بباطل وصحار وصحارى وعلوة وحبوتن اسم واد فصل وبينهما الفاء والعين فى نحو اعصار واخريط واسلوب واذنون ومفتاح ومضروب ومنديل ومعرود وتمثال وترداد ويربوع ويعضيد وتنبيت وتنوب وتنوط وتبشير وتهبيط وهى بيع بنيرة اوشيرة وفيها نادرة اسلوب وهو الطريق يقال للمتكبر انه فى اسلوب قال انوفهم بالفخر فى اسلوب ووقع فى المفصل تنوط وليس بمستقيم لثلثة اوجه احدها انه لا يعرف تنوط اسم لشىء والآخر يلزم من سقوط مثال تفعل والثالث ما يلزم من التكرار من غير فايدة والصواب تنوط وهو مصروف وتبشر وهو طاير وجاء بشر فيضبط عليهما ليحصل المثالان والصواب صرفه وتهبط ظاهر من الاشتقاق وهو الهبوط وهو اسم ارض ووقع فى المفصل مصروفا ووقع فى ابنية الكتاب بالألف واللام وبقى من الامثلة اسروع لم يذكره فى الدبل ويضم همزته فيكون كاسلوب ويروع لغة فيه ويفتح ياؤه فيكون كيربوع وتوتور حرسة توسم بها الابل فصل وبينهما العين واللام فى نحو خيزلى وخيزرى وجنطار ويقال خوزرى وخوزلى ضرب من المشى فيه تبختر والأولى ان يقال خوذى لانها لغة فيه وخيزلى يغنى عنه والا فقد كرر المثال من غير فايدة واسقط نوعا

وخطاو نونه وواوه زايدتان اما الواو فظاهر واما النون فلئلا يؤدى الى ما ليس من ابنيتهم باعتبار الاصول بقى عليه كواكل للقصير قال ابن دريد كواكل فلا يكون منه واجر ظاهر فصل وبينهما الفاء والعين واللام فى نحو اجفلى واترج وازدب معنى جفلى للكثرة يقال دعا الجفلى اذا عم ولم يخص واترج وازدب وهو الغليظ قال ابن الهام كيا ازدبا كانه جبهة ذرى حبا وبقى من هذا الفصل بحتر وهو الباطل وتحلبة لغة فى تحلبة اذا خليت قبل ان يضربها الفحل فصل والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء فى نحو منطلق ومستطيع ومهراق وانقحل وانحجر واضح من حيث الاشتقاق ومسطيع من قولهم اسطاع بمعنى اطاع زادوا السين على غير قياس ثم صرفوه بها فقالوا اسطيع للفاعل ومسطاع للمفعول وهى فى تصريفهم للفعل كالمعدوم الا انهم يقولون يسطيع بضم الياء لانه مضارع اطاع ومهراق من قولهم اهراق بزيادة الهاء لانه اراق نادوا بعد الهمزة هاء كما زادوا سينا بعد الهمزة فى اسطاع هذا ان قلنا مهراق باسكان الهاء واما ان قلنا مهراق بفتح الهاء فهو من قولهم هراق ابدلوا من الهمزة هاء فصارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج ومدحرج ومدحرج قالوا يهريق ومهريق ومهراق وانقحل وهو المسن وانحجر وهو بمعناه الهمزة والنون زايدتان وكرر المثال لانه منحصر فيهما وبقى منطلق ومسطيع ومهريق ومهراق وانما تركه لانها الفاظ تجرى على الفعل قياسا فصل وبين الفاء والعين فى نحو جواهر وعيالم وجنادب ودواسر وصيهم الى آخره ظاهر وبقى دلامص فصل وبين العين واللام نحو كلاء وخطاف وحناء وجلواخ وجريال وعصواد وهبيخ وكدون وبلطيخ وتبيط وتيام وقيام وعقنقل وعثوثل وعجول وسبوح وقبريق وخطايط ودلامص فصل وبعد اللام فى نحو ضهياء وطرفاء وقوباء وعلباء وحمضاء وسيراء وجنفاء وسعدان وكروان وعثمان وسرحان وظربان والسبعان والسلطان وعرضنا ودفقى وهبيرة وسنبتة وقرنوة وعنصوة وجبروة وقسطاط وجلباء وحلبيت وصمحمح ودحرح فاما كلاء فانما يكون فيه زيادتان بين العين واللام اذا كان من قولهم كلا واما اذا كان من قولهم كل لانه موضع تكل فيه الرياح عن العمل فهو من باب ضهياء وخطاف وحناء واضح وكذلك جلواخ وجريال وعصواد وهبيخ ظاهر وكدون الواو والياء زايدتان وعقنقل فعلل فالنون زايدة والقاف كذلك لانها تكرير للعين وعثوثل مثله وخطايط الالف والهمزة زايدتان فان قيل انه فعالل لم يكن بعيدا وانما حكموا بزيادتهما نظرا الى الاشتقاق وان كان بعيدا لانه اسم للصغير وكانه حط عن جرم الكبير ودلامص الالف والميم زايدتان لانهم يقولون درع دلاص وتبع عليه ذارق جمع ذرق وفرهاس للاسد لانه من فرس وعطود للسفر البعيد وتنوم لنبت لا اشكال فى ان فيهما زيادتين بين العين واللام قوله وبعد اللام فى ضهياء وطرفاء الى آخره ومما مثاله يستغنى باحدهما عن الآخر وانما كرر المثال للاشكال فى ضهياء لانهم يقولون امراة ضهياء

فقد توهم الأصالة وقوباء الى عرضني ظاهر وعرضني نونه والفه زائدتان لانه اسم للمشية فيها معارضة
بالاشتقاق يرشد اليه ويقال عرضنة وعرضني ودفقي وهبرته واضح وسنبتة التاء الأولى والثانية
زائدتان واما الثانية فللالحاق واما الاولى فلأنهم يقولون مضى سنبة من الدهر بحذف التاء
الأولى فدل على ان التاء الأولى زائدة وترنوة وعنصوة الواو والتاء فيهما زائدتان واما
حكم بزيادة الواو الاولى دون النون فيهما لأن زيادة الواو اكثر فكان جعلها زائدة اولى
وجبروت الى آخره ظاهر وبقي عليه بلصوص لطائر ولردين ودعبوب وعرضني بمعنى عرضني
وحمصيص وثلنة وتنفة فصل والثلاث المفترقة في نحو أهجيرى ومخاريق وتماثيل
وترابيع الى آخره ظاهر بقي أباطيل فصل والمجتمعة قبل الفاء في مستفعل فصل
وبين العين واللام في سلاليم وقراويح الى آخره واضح وبقي مهريين فصل وبعد اللام في
صليان وعنفوان وعرفان وتيقان وكبرياء وسيمياء ومرحيا ظاهر وعرفان لانه
من المعرفة اذ هو بمعناها فالفاء الثانية والالف والنون زائدة وكذا في كبرياء وسيمياء
واضح لانه من الكبر والسيماء ومرحيا وبقي عليه حلبلاب حلبان وعمدان للطويل واجريا
بمعنى اهجيرى للعادة وبلهنية للعيش الهنى كانه من البلة وفيه نظر ثم وقد اجتمعت ثنتان حين
وانفردت واحدة في نحو انعوان واضحيان واروناب واربعاء وقاصعاء وفساطيط وترا
وثلاثاء وسلامان وقراسية وقلنسوة وخنفساء وتيحان وعمدان وملكعان
حكم بزيادة الهمزة الاولى هنا ولم يجعل كعنفوان لانه ذكر انفى وهو منصرف فوجب ان لا تكون الهمزة
اصلية لانها وقعت ومع ثلاثة اصول واضحيان واضح لانه من الضحاء لأن معناه المضيء و
اروناب للشديد واربعا لليوم لانه مشتق من الربع لانه اسم ليوم الرابع من الاحد يقال اربعاء
واربعا واربعا وقاصعا الى آخره ظاهر ووقع في بعض النسخ عمدان وان كانت لغة فيه الا انه لا
ينبغي هنا لانه يكون ثلثه بعد اللام فيكون من الفصل الذي قبله وملكعان لانه من قولهم يا
لكع وبقي عليه خيزران وخيسمان بمعنى الطويل اذا كان صفة وعجيساء للمشية وحوتنا
موضع بالتاء والثاء جميعا وقنداد موضع ومعيوراء للحمير لانه من العير ولعيز العقرب البعقرى المربوع وبهري
للباطل وبكودى للكبير الانف وبحترى وبشملان للمنبسط الشعر وصحارى ودماميين جمع دما
وبروكا بمعنى براكا للثبات في الحرب ودعارة لسوء الخلق وخضاري لطائر اخضر وحوصلاء
وحوصلة للحوصلة وخنفقيق للداهية وخندقوق بمعنى طويل مضطرب وقيل بمعنى مجنون وبقي عليه
ترغوت لانه بمعنى الترنم وتقدمية لاول تقدم الخيل فصل والاربعة في نحو اشهيباب
واحميراد ظاهر ومن اصناف الاسم الرباعي المجرد منه خمسة ابنية امثلتها جعفر ودرهم و
برثن وزبرج وقمطر وحيط بابنية المزيد فيه الامثلة التي اذكرها والزيادة فيه ان تقع قبل الفاء
فصل فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا يكون الا في نحو مدحرج فصل وبعد الفاء

في نحو قنفخر وكنتأل وكهبل قوله الا في نحو مدحرج ينبغي ان يقول الا في نحو مدحرج ومدحرج
ومتدحرج واما قنفخر فالنون فيه زائدة لانه يقال قفخر فلو كانت النون اصلية لادى الى مثال ليس في
الاسماء وهو فعلل ولانه يقال في معناه القفاخري للفائق فاذ شهد الاشتقاق بزيادة النون لما ذكر وكهبل نونه زائدة
والا لادى الى ما ليس من ابنيتهم وبقي عليه كنهبل شجر نونه زائدة لما ذكر في اللغة الاولى وكذا قنفخر نونه
زائدة لئلا يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم فصل وبعد العين في نحو عنافر وسميدع وفدوكس
وجحادج وخزنبل وقرنفل وعلكد وسمقع وشحنخ قوله بين الجحادج ظاهر وخزنبل نونه زائدة
وان لم يعرف له اشتقاق لعدم مماثلة بل لكثرة زيادة النون ثالثة فيما عرف اشتقاقه نحو جنبلى ولو قيل
انها اصلية لم يكن متعينا وقرنفل نونه زائدة لما يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وهو فعلل ولا يمكن ان يقال
انه لا نظير له في الاسماء لو كانت اصلية لمماثلته بسفرجل وعلكد الى آخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغة
شحنز بالزاء والظاهر انه الصواب وبقي عليه خفيتل لشجر وبقي عليه حمرش وهو عند سيبويه من ذلك عفنا
العين فيكون زيادته واحدة بعد العين وعند الاخفش اصله حمرش نحو وهو كلها اصول مثل جحمرش
فلا يكون من هذا الفصل وخوذش واو زائدة يقال جرو خوذش اي كبير فصل وبعد اللام الاولى في
في نحو قنديل وزنبور وغرنيق وفردوس وقربوس وكنهور وصلصال وسرداح وشفلح
وصفرق ظاهر وبقي عليه قرناس وهو ما شخص من الجبل والآلة التي يلف عليها ما يغزل وزرمح
فصل وبعد اللام الاخرى في نحو حبركى وجحجبى وهبيدى وهندى وسبطرى وسلهل
وقرشب وطرطب ظاهر ايضا وبقي عليه هندبا بمعنى هندبا فصل والزيادتان المفترقتان
في نحو حبوكرى وخيثعور ومنجنون وكنابيل وجنبار ووقع في هذا الفصل وليس
هو موضعه لانه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان لانك ان قدرت الميم اصلية
وهو الصحيح فنونه الاولى والواو والنون الاخيرة زوائد فيكون ثلاثيا وليس فيه زيادتان
مفترقتان وان قدرت الميم زائدة كان غير مستقيم لانه يؤدي ان قدرت النون زائدة ايضا او اصلا
الى مثال ليس في الاسماء وهو منفعول او منفعول ويكون بعد ذلك ثلاثيا وفيه زيادتان مجتمعتان
والظاهر انه تصحيف المنجنيق فانه من هذا الفصل وهو بمعنى منجنون وموافق له في اكثر الحروف
فغلط به لموافقته له في الحروف والمعنى والمنجنيق عند سيبويه فنعليل فالنون الاولى زائدة و
الميم والجيم والنون الثانية والقاف اصول فهو رباعي فيه زيادتان مفترقتان واما حكم
بزيادة النون لقولهم مجانيق فحكم باصالة الميم لئلا يجمع بين زيادتين في اول اسم ليس بجار على الفعل
ولئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وفنعليل كخندريس وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون
زائدتان لقول بعض العرب جنقناهم اذا رميناهم بالمنجنيق فادى الاشتقاق الى زيادتهما وما ادى اليه
الاشتقاق حكم به وان ادى الى مثال ليس في الاسماء وكنابيل اسم موضع وقع منصرفا والاولى ان
لا ينصرف وجنبار النون والالف زائدتان وهو الفرخ فصل المجتمعتان في نحو قنديل وتحدرق و
سلحفية وعنكبوت وعرطليل وطرماح وعقرباء وهندباء وشعشعان وعقربان وحزنبان وجندبان

بالدال والذال وهو اسم قبيلة والأولى ألا ينصرف وقد وقع في أمثلة السيرافي بالألف واللام وليس بجيد
وبقي عليه عرنقصان لغة في عرنقصان وهو دابة **فصل** والثلث في نحو عبوثران وعرنقصان
وخادباء وبرناساء وعقربان ظاهر. **ومن أصناف الاسم الخماسي** المجرد منه
أربعة أبنية أمثلتها سفرجل وجحمرش وقذعمل وجردحل وللمزيد فيه خمسة ولا يتجاوز
الزيادة فيه واحدة وأمثلتها خندريس وخزعبيل وعضرفوط ومنه يستعور وقرطبوس
وقبعثرى خندريس عند فنعليل وهو وزن لم يثبت فالأولى أن يكون فعليلا ولذلك حكم بمنجنيق
أن يكون فعليلا وقال بعض الناس النون أصلية نظرا إلى أنه لم يثبت عنده زيادة النون في
الرباعي ثانية فحكم على النون بالأصالة وهو الذي اختاره بأنه خماسي وأن زيادته واحدة فوجب
أن يكون نونه أصلية وخزعبيل واضح وعضرفوط واوه زائدة وإنما حكم أن منجنون ليس مثل
عضرفوط لأن نونه الأخيرة لا بد أن يكون زائدة فوجب أن لا يكون مثل عضرفوط فلذلك قيل
لئلا يؤدي إلى بناء ليس في الأسماء ويستعور مثل عضرفوط لئلا يؤدي إلى مثال ليس في الأسماء
من غير مزيج إذ يفعلول ليس من أبنيتهم وإذا جعل الياء أصلية كان مثل عضرفوط فلم يؤد إلا إلى
أمثلتهم فكان الأولى وقرطبوس ظاهر وقبعثرى منون لأن ألفه ليست للتأنيث لأنك تقول جمل
قبعثرى أي شديد ولأن ألف التأنيث لا يلحق مثل هذا الوزن فوجب صرفه وليست للإلحاق أيضا
لأنه لو كانت للإلحاق والخمسة التي قبلها أصول لوجب أن يكون ثم ملحق به هو على ستة أصول وذلك
ليس بموجود **فصل** فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو أجدل وإثمد وإصبع وأصبع وأبلم
وهو خوص المقل والكليب وتنضب وهو شجر يعمل منه القسي وتدرأ وهو المدافعة في حرب وخصومة
وتتفل وهو ولد الثعلب والأنثى تتفلة ويقال تتفل وتتفل وتتفل فأما تتفل وتتفل فيغني عنهما تنضب
وتدرأ وينبغي أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان ونخلي وهو ما خلي من الأديم أي قشر
أو بشر ويرمع وهو حجر رخو يتفتت إذا فرك ومقتل ومنبر ومجلس ومنخل ومصحف ومنخر وكسر الميم
فيه للإتباع **قال** سيبويه منتن ومغيرة كسروا الميم فيهما على الإتباع والأصل الضم وكذلك
منخر وقليع وهو السير أبلع **وعن** الأخفش جعله من الرباعي لكنهم بقي عليه يعفر اسم علم والضمة
للإتباع كمكر منخر **فأجيب** بأنه علم منقول من فعل فلا مدخل له في أوزان الأسماء كتغلب ويشكر فهو
مستقيم لو سلم من ضم الياء. فأما بعد ضم بأنه فهو أشبه بالمرتجل فلا وجه لإسقاطه **فصل**
وما بين الفاء والعين في نحو كاهل وخاتم الشامل والشمأل من الريح وضيغم وهو من
نعوت الأسد وقنبر وجندب يقال جندب وجندب وجندب فأما جندب فمغنية عنه قنبر فينبغي
أن يضبط على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان وعنسل وهو السريع وعوسج بقي عليه حيفس وهو
القصير ودملص وهو البراق بمعنى دلامص يقال دلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد
وآجر بمعنى آجر وهو أعجمي معرب **فصل** وما بين العين واللام في نحو شمال وغزال وحمار وغلام وبعير

وعثير وهو الغبار **قال** وعليب وهو اسم واد والصواب صرفه وعند وهو الشديد ويقال عرد وتعوج وجدول
وخروع وهو ما لان من الشجر وسدوس وهو ضرب من الطيالسة الخضر بالضم والقبيلة الكبيرة بالفتح والأصح
يعكس **وقال** ابن حبيب بعكس ما صح ابن نهان بالضم وسلم وقنب بقي عليه دلمص وحمص ونبع لغة في نبع
فصل وما بعد اللام في نحو علقى وهو نبت ينون ولا ينون ومعزى وبهمى وهو شوك الواحد والجمع سواء
وألفه للتأنيث **وقيل** للإلحاق فواحد بهماة وسلمى وذكرى وحبلى ودقرى وهي روضة باليمامة
قال الجرمي دقرى وغلى وضورى مياه بقرب المدينة وشعبى وهو اسم بلد ورعشن وهو المرتعش وفرسن
وهو مقدم خف البعير من فرسنه أذاذقه وبلغن وهو البلاغة وقردد وهو الأرض المستوية وشربب
وهو شجر واسم موضع وعندد ويقال ما لي عنه عندد أي بد ورمدد يقال رماد رمدد أتى عليه الدهر
وحال عن حاله ومعد وهو موضع رجل الفارس من الدابة إذا ركب واسم قبيلة وميمه أصلية
بدليل تمعدد إذا تشبه بمعد في خشونة العيش والميم لا تزاد في الفعل وتمدرع وتمكن قليل شاذ و
الفصيح تدرع وتكن وأيضا فإنه يقال معدا إذا عدا فهو أشبه أن يشتق منه معد لأنه موضع رجل
الفارس الذي يحثها على العدو من أن يجعل من عد يعد وخدب وهو الضخم الشديد وجبن بالتشديد
ويجوز تخفيفه وبلز وهو خبث الفضة بقي عليه ضهيأ بغير همز بمعنى ضهياء ممدودا وزرقم وهو الأزرق
ودلقم وهو الناقة المسنة والميم زائدة من الدلق وهو سرعة الخروج لأن الناقة إذا نهلت لعدم أسنانها
ودرج جمع درجة لغة في دراجة وشجع وهو الشجاع وهو عند غير سيبويه فعلم وذكر سيبويه
مع سلب وخلج **فصل** والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو أدابر لم يفسر غير الجرمي
فقال الذي يقطع رحمه ويدبر عنها فعلى هذا يكون مفردا **وقال** السيرافي غير مستنكر أن يكون اسم
موضع فعلى هذا يجوز أن لا ينصرف وأجادل وهو جمع أجدل للصقر والنجح وهو العود وجاليخ والنخج
ويلنجوج والندد للألد وهو الشديد الخصومة ومقاتل ومساجد وتناضب جمع تنضب وهو شجر يعمل منه
القسي ويرامع جمع يرمع وهو حجر رخو يتفتت إذا فرك **فصل** وبينهما العين نحو عاقول **قال**
الشيخ وهو الموضع إذا كانت فيه معاطف وساباط وطومار وخيتام يقال خيتام وخاتام للخاتم
وديماس وهو السرب بكسر الدال وفتحها وينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان وتوراب وهو التراب
وقيصوم وهو نبت بقي عليه تنعاس وهو الشديد من الإبل **فصل** وما بينهما اللام في نحو خيسرى
وقرنبى **قال الشيخ** وهي دويبة من الحشرات معروفة والجلندى اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام
فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ووقع في المفصل بلام التعريف **والصواب** إسقاطها ويلنجج
بنصوص على غير قياس وهو طاير وحبارى وهو طاير وحفيدد وهو السريع وحزنبل وبقي عليه تمهى
للباطل وصحارى وصحارى وعلوى للتربين وحبونن اسم واد **فصل** وبينهما الفاء والعين في نحو
إعصاد **قال الشيخ** وهي الريح الشديدة وقيل وفيها نار وإخريط وأسلوب من الطريق ويقال للكبر أنفه
في أسلوب **قال** أبو نعم يلغز في أسلوب شعر الأستاه في الجبوب أي في ظاهر الأرض وإدرون

وهو الوتح ويستعمل في الأمل الردى ومفتاح ومضروب ومنديل ومغرود المغرود والمغلوف ضرب من الكماة والمغثور والمغفور الصمغ وليس في الكلام غيرها وتمثال وترداد ويربوع ويعضيد وهو شجر ونبيت فهو ابنت على الأرض قال رؤبة صحراء لم ينبت بها تنبيت وعن ابن دريد كسر التاء فينبغي أن يضبط عليهما المحصل المثالان ولو قدمنا أن الكسر للإتباع لأنه قد ذكر يفعلا ومثله يمنخر والكسر للإتباع وتنتوب في هي البرة إذا أرطبت من أسفلها ولم يبلغ النصف وتنوط وهو طائر يعلق بيضته في أغصان الشجر فسمي تنوطا من نوط الشيء بالشيء ونوطته إذا علقته به ووقع في المفصل تنوط على مثال تنفل وليس مستقيم لثلاثة أوجه أحدها أنه لا يعرف في هذه اللغة ومنها ما يلزم من سقوط مثال تفعل ومنها لزوم التكرار من غير فائدة والصواب تنوط وهو مصروف وتبشر وهو طائر وجاء تبشر فينبغي أن يضبط عليهما المحصل المثالان والصواب صرفه وتهبط وهو اسم أرض فوقع في المفصل مصروفا ووقع في أبنية السيرافي بالألف واللام بقي عليه أسروع وهي دويبة تكون في الرمل ويضم همزته كأسلوب ويسروع لغة في أسروع ويفتح بائه فيكون كيربوع وتوتود وهي خشبة يوسم بها الإبل فصل وبينهما العين واللام في نحو خيزلى وخيزرى وخوزرى لضرب من المشي فيه تبختر وخيزرى معناه معنى خيزلى ووقع في المفصل بالياء والصواب أن يكون الخوزرى وإلا فقد كرر المثال بلا فائدة وأسقط توعلى وخنطاو والخنطاو العظيم البطن وقيل القصير النون والواو مزيدتان كزيادتهما في كنتاو وهذا أحسن ما قيل فيه بقي عليه كوألل وهو القصير وقال ابن دريد كوألل كأف وآجر الذي يبنى به أعجمي معرب فصل وبينهما الفاء والعين واللام في نحو أجفلى وأترج وأذرب أجفلى بمعنى جفلى يدل على أنها للكثرة يقال دعا الجفلى إذا عم ولم يخص وأترج وأذرب هو الغليظ قال أنها مركبا أذربا كأنجبة درى جيا بقي عليه يهير وهو الباطل وتحلبة وتحلبة لما حلبت قبل أن يضربها الفحل وآجر وهو أعجمي معرب وترعية بمعنى الرعي وتتدد باؤه وسندنى وهو الكذب الخفيف في الحاجة فصل والزايدتان المجتمعتان قبل الفاء في نحو منطلق ومسطيع قال الشيخ وهو اسم فاعل من اسطاع بمعنى أطاع والسين زائدة ملغاة فلذلك بقي ضم الميم على حاله ومهراق اسم مفعول من أهراق بمعنى أراق زيدت فيه الهاء أو كان أصله أراق قلبت الهمزة هاء فقيل هراق ثم توهم أصالة الهاء فزيدت الهمزة معها وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك وانقحل بالقاف المسن وانقحر مثله وهو تكرير فصل وما بعد الفاء في نحو خواجز قال الشيخ وقع في كتاب سيبويه التمثيل بحواجز بالزاء جمع حاجز وهو مثل الجوهر ذكرهما في الأسماء فيجوز أن يكون المصنف جعل موضعها جواجز ويجوز أن يكون تصحيفا وعيالم جمع عيلم وهي الحسناء والمرأة الحسناء والعيلم بالعين المهملة البئر الغزيرة الماء وجنادب جمع جندب وذوالشديد الماضي وصيتم وجاء مخففا القصير والذي يرفع رأسه وللغليظ بقي عليه دمالص بمعنى دلامص وهو البراق فصل وبين العين واللام في نحو كلاء قال الموضع الذي يحبس فيه السفن وخطاف ودخنا وجلواخ وهو النهر العظيم وجريال اسم للخمر وعضواد وهو موضع الحرب والفصيح كرعنه

قال الجري معناه الجلبة والضياج وهبيج وهو العظيم والصبي والانثى هبيجة وكريون وهو دردي الزيت وبطيخ وقيط وهو الناطف ويقال قباط وصوام وقيام وعقنقل وهو الجبل من الرمل وعقنقل الضب كشيته وهي شحمته وعثول هو العثول وهو المسترخي وعجول وهو العجل وسبوح وبروقة وهو شبيه بالعصفر وحطايط وهو الصغير كأنه حط عن جرم الكبير ودلامص وبقي عليه زرادق جمع زرزور لطائر وقرناس من نعوت الأسد أبل وعطود وهو السفر البعيد وتنوم وهو نبت يقال له شهدانج فصل وبين اللام في نحو ضهياء قال الشيخ وهي أرض لا نبات فيها والمرأة التي لا تنبت ثدياها وأيضا التي لا تحيض وجاء ضهيا مهموز مقصور وقطرنا بجر وأحمر طرفه وقوباء وعلبا وخصاء وسيراء وهو ضرب من ثياب الحرير وخنفاء موضع وسعدان وهو نبت وكروان وسرحان وهو الذيب وللأسد أيضا إلا أن يكون كروا تأمله وعثمان وظربان وهي دابة منتنة الريح إلى السبعان وهو موضع والسلطان وعرضنى وهي مشية في معارضة وجاء عرضنى وينبغي أن يضبط عليهما المحصل المثالان وجاء فيه العرضنى ودفقى وهو ضرب من السير وجاء بكسر العين وفتحها فينبغي أن يضبط عليهما المحصل المثالان وهبرية وهو الحزاز في الرأس وسنبتة من الدهر وسنبت مثله وقرنوه وهو نبت يدبغ به وعنصوة وهو النبت المتفرق وجبروت وقسطاط بالكسر الخيمة وجلباب وهو القميص وجلبيت وصمحمح وهو الغليظ والفراء يجعل صمحمحا مثل سفرجل ويبطل عليه بدرحرح إذ ليس في الكلام مثل سفرجل وخروج اللفظ عن أبنيته كلامهم أجل الأدلة على زيادة الحروف فيه ذرحرح وهي دويبة ذات سم إذا أكلت في طعام واحدة الذرابيح بقي عليه بلصوص وهو طير وجمعه بلنصى وكردين وهو جلة التمر ودعبوب للناعمة البدن وعرضى بمعنى عرضنى وحمصيص وهو نبت وتيقة وفيه نظر يقال حيتك على تيقة ذاك وتيقة ذاك أي بالقرب منه وتوهم نغنغة بدل أن التاء أصلية فيكون من هذا الفصل وقوله أما أن ذلك يدل على أن التاء زائدة فيكون وزنه تفعلة ولا يكون من هذا الفصل وتلية وهي الحاجة قال ابن مقبل يا حراجات لنا الضبا ذبت فلست منها على عين ولا أثر فصل والثلث المفرقة في نحو لجيرى وتخاديق وتماثيل ويرابيع قال الشيخ جمع يربوع وهو دويبة وبقي عليه أباطيل فصل والمجتمعة قبل الفاء في مستفعل قال الشيخ بكسر العين وفتحها ينبغي أن يضبط عليهما المحصل المثالان فصل وبين العين في نحو سلاليم وقراويح بقي عليه مرمريس فصل وبين اللام في نحو صليان وهو نبت واللام مشددة والياء مخففة وعنفوان وهو ابتداء الشباب وعرفان وهو المعرفة وقيل الكبرى كقوله كفاني العرفان الكري وكفيته كلا الفلاة والنعاس معانقة وتيفان وهو أول الشيء وقيل النشاط وكبرياء وهو الكبر وسيمياء وهي العلامة ويقال السيميا وهو على وزن كبريا ولا معنى لإعادته وهرخياء وهو زجر عند الري بقي عليه خلبان وهي بقلة وحلباب وهو نبت وأجريا بمعنى الجيرى ورعبوتا وبلهنية وهو العيش الذي لا كدر فيه قال وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة في نحو أفعوان قال الشيخ وهو الذكر من الأفاعي

وانخيان وهو المضي وأرونان يقال يوم أرونان أي شديد قال النابغة فصل لنوح النعمان منه
على سفوان يوم أرونان وبعض الناس يقول القافية مجرورة أولها . ألا ابلغ بني خلف رسولا
أحقا ان اخطلكم هجاني فيحتمل الأمرين أحدهما ان يكون أقواء والآخر ان يكون نعتا لنعت كقوله
والدهر بالإنسان دواري وأما هو دقار وأربعا اليوم الأربعاء الخناء عند ثعلب وقال
سيبويه فيه لغتان الأربعاء والأربعاء بفتح الهمزة والباء وكسرهما والأربعاء بالكسر عند سيبويه جمع ربيع
والأربعاء وقع في المفصل بضموم الهمزة والباء وهو غريب وينبغي ان يضبط هنا على الوجهين اللذين
ذكرهما سيبويه لا غير ليشمل الوزنين جاسعا القاصعاء والنافقاء من جحرة اليربوع وفناطيط وسراحين و
ثلاثاء وسلامان وهي في طي ومذحج وقضاعة وقيس وغيلان وسلمان في مراد رهط عبيدة السلماني
وقراسية وهو الفحل العظيم وتلنوع وخنفساء ويتحان وهو المتعرض لما لا يعنيه وعثمان وهو الطويل
وفي نسخة المبرد من كتاب سيبويه عثمان وينبغي ان ينضبط عليهما والا فقد أسقط فعلان وملكمان ويكمان
وسلامان أسماء تقع في البناء وملكمان ويكمان من العبودية والمجنة ومن الكلام سلامان من القوم بحي
عليه حيزران وحيسمان وهو نبت ويقال رجل حيسمان اي طويل بين آدم وعجينا وهو شبه
وجوثان وهو موضع بالشاء والتاء ومحلان وهو البسط الحجة وفرناد وهو موضع ومغبود اسم
لحمير ولغيزى بعض جحرة اليربوع ويهيرى للباطل ومكورى للعظيم روثة الأنف ومجبيرى وصحاري
ودياميس وبروكاء بمعنى براكاء وهو الثبات في الحرب وذعارة وهو سوء الخلق ويقال حمار لشر الحر
وصبارة لشدة البرد وليس في الكلام غيرها وخضارى وهو طائر أخضر وخوصلا وحوصلة للحوصلة
وخنفقيق وهو الداهية وجندقوق وهو نبت يقال له الذرق وهو بلطي معروف ولا يقال الحندقوقا
وبقي عليه ترموت وهو ترنم القوس عند النزع وتقرية وهو لغة في التقرية وهو اقلد تقدم الخيل
فصل والأربعة في نحو اشهيباب واخميراد والله أعلم ومن اصناف الاسم الرباعي
المجرد منه خمسة أبنية أمثلتها جعفر الأصول جعفر وزبرج وهو الذهب قيل الأحمر وقيل السحاب الرقيق
وبرثن وهو للسبع والطائر كالأصبع للإنسان ودرهم وقمطر والفطحل اسم زمان نزع العرب أن الحجارة
كانت فيه رطبة قال رؤبة فقلت لو عمرت عمر الحسل او عمر نوح زمن الفطحل فصل والزائد
الواحد قبل الفاء لا يكون الا في نحو مدحرج فصل وهو بعد الفاء في نحو قنفخر قال الشيخ القنفخر
والقنفخر والقفاخري الفائق في نوعه وكنابل وهو القصير وكنهبل وهو ضرب من الشجر فصل
وبعد العين في عذافر قال الشيخ وهو الغليظ الجانب وسميدع وهو السيد وفدوكس وهو الشديد
واسم حي من تغلب بن وائل وخبارج وحزنبل وهو القصير وبنات أيضا حكم بزيادة النون وان لم يعرف
أشتقاق لأن النون قد كثرت زيادتها ثالثة ساكنة فيما عرف بالاشتقاق نحو جحنظل وشبهه وكان
حمله على أكثر أولى من حمله على ما قل كسفرجل وقرنفل وعكبد وهو الغليظ وقال المبرد العجوز المسنة
كالعلكس وعمقع وهو نبت وشمخز وهو المتعظم وفي الكتاب شمخر بالراء بقي عليه جحفتل وهو تجد

وهمرش وهو عند سيبويه رباعي مضاعف العين ووزنه فعلل وعند الاخفش وزنه فعلل مثل جحمرش
واصله عنده هنمرش فادغمت النون في الميم وخورش يقال جرو نخورش اي كبر قال السيرافي انه ملحق
بجحمرش بزيادة الواو فصل وبعد اللام الأولى في نحو قنديل وزنبور وغرنيق قال الشيخ
وهو السيد وفردوس وهو الروضة وقربوس ووضع في موضعه في أمثلة سيبويه قرقوس وهو القاع
الأملس فيجوز أن يكون غيره بقربوس ويجوز ان يكون تصحيفا من الناقلين وكنهور وهو السحاب العظام
واحدة كنهورة وصلصال وسرداح وهي الأرض الواسعة وايضا الضخم وشفلح وهو ثمر الكبر والغليظ
الشفتين وصفرق وهو نبت ومثل به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب وقيل الفالوذ بقي عليه قرنات
وهو ما شخص من الجبل والآلة التي يلف عليها القطن وغيره فيغزل ومنسرح فصل وبعد اللام الآخرة
في نحو حبركى قال الشيخ وهو الطويل الظهر القصير الرجل وعن ثعلب العكس وحجبى وهندبى وهندبا يقال
هندبا وهندبا مقصورا وممدودا فيهما وهو هنا بفتح الدال مقصور لا غير لأن المد يخرجه عن الفعل
وكسر الدال يغني عنه هندبى وسبطرى وهي مشية فيها تبختر وسهلك وهو الفارغ وقرشب وهو المسن
وطرطب وهو العظيم الثديين فصل والزيادتان المفترقتان في نحو كركى قال الشيخ يقال حبو
كرى وحبوكر للداهية وخيتعور وهي الداهية أيضا وقيل ما يغر ويخدع قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها
آية الحب حبها خيتعور ومنجنون وقع في المفصل منجنون وليس هذا موضعه لأنه ليس من الرباعي في
ليست فيه زيادتان مفترقتان والذي اراه أن يكون موضعه منجنيق لانه عند سيبويه فنعليل ففيه زيادتان
مفترقتان وهو رباعي وحكم بزيادة النون لقولهم مجانيق وحكم بأن الميم أصلية لئلا يجمع بين زيادتين
في أول الاسم وليلا يؤدي الى مثال ليس في الأسماء وفنعليل لكنه ليس وبعض النحويين يزعم أن الميم
والنون زائدتان ويذكر أن من العرب من يقول جنقناهم اذا رميناهم بالمنجنيق وما أدى اليه الاشتقاق
الصحيح حكم به وان أدى الى مثال ليس في الأسماء وكنابيل وهو اسم ارض علم فينبغي أن لا يصرف وخنابير
وهو الضخم بقي عليه غرانيق جمع غرنيق وهو كثير كقولك قناديل وزنابير وفراديس وقراطيس فصل
والمجتمعتان في نحو قنديل قال الشيخ القندويل والقندل العظيم الرأس وقمحدوة
وسلحفية وعنكبوت وعرطليل وهو الطويل الغليظ وطرماح وعقرباء وهو معرفة وقد وقع بغير
عينه ورأيه وليس بمستقيم وان صح ذلك فينبغي أن يزاد برنساء فانه على ذلك قد أسقط فعللاء وهندباء
يقال الهندبا والهندبا مقصورا وممدودا فيهما وهو هنا بكسر الدال وفتحها معا ممدودا ليحصل المثالان
وشعشبان وعقربان وهو ذكر من العقارب وقيل دخال الأذن فصل والثلث في نحو عبوثران
عبوثران وعيشلان بمعنى عرنقصان وعرقصان دابة وعجادبا وعجادب وجحادباء
ضرب من الجراد وبرناساء برناسا وبراسا وبرنسا الناس يقال ما ادري اي البرناساء هو وعقربان
ومن اصناف الاسم الخماسي المجرد منه اربعة أبنية امثلتها سفرجل وجحمرش وقذعمل
وجردحل والملحق به خمسة ولا يتجاوز الزيادة فيه واحدة وامثلتها خندريس وخزعبيل

قال الشيخ وهو الباطل من كلام مزاح وعبض فوط فهو دابة ومنه يستعور وهو موضع بالحجاز
ويقال ذهب في اليستعور اي في الباطل وقوله عصيت لامري بصرم ليلى
وطارها في غطاة اليستعور يحتمل الامرين وقرطبوس وهي الداهية او الناقة الشديدة و
تبعثري وهو الجمل الضخم الشديد الكثير الوبر ٥ هذا اخر ما املاه على قسم الاسماء من كتاب
المفصل ولله الكريم الحمد والمنة ويتلوه القسم الثاني من الافعال
بعونه وتوفيقه والصلوة والسلام على خير الخلق
ومظهر الحق سيدنا محمد وآله الطيبين
اجمعين كرمهم سل بركات ختم الله
بالخير اعمالهم بمحمد وعترته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله اجمعين قال صاحب الكتاب الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التانيث ساكنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت قال الشيخ نقوله ما دل على اقتران حدث بزمان ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا فاذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن الدلالة ولا ينفعه كونهما متعلق الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو ودونهما فثبت باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل المقصود من الحد تميزه وهو تميزه بذلك سواء كان الحدث و الزمان من مدلوله اولا لحصول المقصود من الحد قلنا الاقتران ليس من مدلوله البتة وانما جاء لا انما لانه لما دل على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من حدود هذه الالفاظ هو ان يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه ولا شك ان الحدث والزمان مدلولان له باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار صناعة حدود الالفاظ هو الوجه الاليق قوله ولحوق المتصل البارز من الضمائر قال الشيخ اراد الضمير المرفوع والا فورد عليه غلامك وغلامي وشبهه فانه ضمير متصل بارز وقد اتصل بالاسم واذا اخذ المرفوع تبينا في ذلك استقام ولذلك مثله دون غيره فدل على انه المقصود

ومن اصناف الفعل الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاعلال ولحوق بعض الضمائر والضم مع واو الضمير قال الشيخ جرى في الحد على المنهاج الاول ويرد عليه ما يرد في الاول وانما بني على الحركة لانه مشبه لاخيه المضارع وقد اعرب فجعل له حظ من الحركات التي هي آلة الاعراب وبني على الفتح لانه اخف وشبهه به من حيث انه يقع موقعه قوله والسكون عند الاعلال يعني اذا كان آخره ياء او واوا مفتوحا ما قبلها فانهما ينقلبان الفا والالف لا يكون الا ساكنة قوله ولحوق بعض الضمائر يعني لحوق الضمير المتصل المرفوع المتحرك فاذا وجدت هذه الشرائط وجب سكونه فان فقد واحد منها رجع الى اصله في الفتح فمثال فقدان كونه متحركا قولك ضربا ومثال فقدان كونه مرفوعا قولك ضربني ومثال فقدان كونه متصلا قولك ما ضرب الا انا والضم مع واو الضمير ظاهر قال ومن اصناف الفعل المضارع وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب وللغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم افعل وله اذا كان معه غيره واحدا او جماعة نفعل وتسمى الزوائد الاربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل قال الشيخ ذكر المضارع ولم يصفه بالحال والاستقبال من جهة ان لفظهما واحد فبوب له وحده بما به كان كذلك وهو حروف المضارعة ولم يتعرض في الحد للمدلول لذلك وذلك نحو قولك للمخاطب والغائبة تفعل مجردا عن الضمير المتصل والا فهو في الغائبتين بالتاء ايضا كقولك المرأتان تخرجان وللغائب يفعل مثل ذلك والا ورد عليه يفعلان ويفعلون ايضا فانه للغائب وهو بالياء فلا يمكن حمله على العموم لذلك وان قصد تحقيق ذلك قيل التاء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقا دون الغائبة والغائبتين واما الهمزة والنون فامرهما ظاهر فالهمزة للمتكلم مفردا مطلقا والنون للمتكلم غير مفرد مطلقا وتسمى الزوائد الاربع هذا اصطلاح من النحو ويشترك فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات قوله واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال كالسين وسوف للاستقبال وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر قال الشيخ هذا مذهب الكوفيين جعله ههنا قوله فان كان يخالفه فقد صرح بذلك في قوله في الحروف ويجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون وانما قال به ههنا ليقوي امر المضارعة وذلك ان اسم الجنس نحو رجل يقع على آحاد متعددة على البدل فالمضارع كذلك ثم يتميز الاسم لكل واحد من آحاده اذا قصد اليه بحرف التعريف على البدل ايضا وكذلك المضارع يتميز لكل واحد من مدلوليه بحرف على البدل فيقوى المشابهة واذا لم يذكر اللام فلا يصح ان يقال انه تميز بحرف لكل واحد من مدلوليه لانه لا يتميز الا بحرف الاستقبال لاحد مدلوليه دون الآخر فلاجل ذلك اغتفر

جعل اللام للحال ولا يصح أن يقال هو تمييز بقرينة بنضم اليه من نحو الآن والساعة فيكون الأمر لمدلول الآخر بذلك ويستغنى عن كون اللام للحال لأن المشابهة إنما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحرف لا في تعيين أحد مدلوليه بقرينة من خارج على أن المضارع موضوع لكل واحد من مدلوليه وهما مختلفان دالا عليه كوضع المشتركات ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول اللام في الرجل يجعله دالا على ما لم يدل عليه قبل ذلك وهو الرجل المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في التحقيق قرينة يتضح بها مدلوله في قصد المتكلم من غير زيادة الا ان التشبيه بينهما في أمر جامع لهما وهو أنهما جميعا موضوعان لمتعدد على البدل ثم يصير كل واحد منهما لمتعين بحرف يدخل عليه بعد أن كان شائعا فهذا هو الوجه الذي تشابها فيه والا فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص من وجه على ما سبق ولما أشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له في الاعراب حظ فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر على ما ذكر فصل وهو اذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها كقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين وجعل في حال النصب كغير المتحرك فقيل لن يفعلا ولن يفعلوا كما قيل لم يفعلا ولم يفعلوا قال الشيخ الاشارة الى المضارع إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته يعني المضارع معه يعني مع الضمير في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف التي هي ضمير الاثنين ولم يعينها لذلك للعلم بها مفتوحة بعد أختيها يعني الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث قوله هو اذا كان فاعله ضمير اثنين يعني مخاطبين أو غائبين لأن الاثنين اذا كانا متكلمين فهو مضارع وفاعله ضمير اثنين ولا يلحقه شيء مما ذكر كقولك نحن نفعل وكذلك قوله أو جماعة الا أنه يستثنى من الجماعة جماعة المؤنث لأنه ليس كذلك وانما تركه عن استثنائه لأنه سيذكر بعد ذلك أنه مبني ثم مثل بقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين فعلم انه لم يقصد الا الغائب والمخاطب قوله وجعل حال النصب كغير المتحرك قال الشيخ يعني المجزوم وانما اختار هذا اللفظ لينبه على أن شبه حذفها بحذف الحركة في الجزم لأن الجزم بحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب لما كان ثبوت النون علامة للرفع جعل حذفها للجزم تشبيها لها بالحركة ولما حذفت في الجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم فكان في قوله كغير المتحرك تنبيه على التشبيه بالحركات وحذفها وعلى تعذر علامة النصب حتى حمل على الجزم وانما أعرب ما لحقه ضمير الاثنين والجماعة بالنون تشبيها له بالتثنية في الأسماء لأنه مثله في اللفظ فأجري مجراه ولم يمكن أن يجعل حروف العلة اعرابا لأنها ضماير فلو جعلت اعرابا والاعراب يختلف لأدى الى اختلاف الاسم الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب أن يلحق ما به يكون الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف العلة وهو النون وجعل الاعراب به ثبوتا وحذفا كما جعل اعراب المتحرك منه على ما تقدم في قوله كغير المتحرك

وانما اعرب المخاطب المؤنث بالحرف لشبهه بهما من حيث الحق آخره حرف علة هي ضمير فاجري مجرى يفعلون ويمكن ان يقال انما اعرب هذا القسم بالحرف لتعذر الحركة لانها لو جعلت على ما قبل الضمير لتعذر من غير وجه لان الفاعل مع الفعل كالجزء منه فلا يليق بالاعراب ان يكون قبله ولان الحركة قبل الالف لا يمكن اختلافها وقبل الواو لا يمكن مع السكون وقبل الياء كذلك ولا يمكن أن يكون الحركة على الضماير أنفسها لأنها أسماء فكيف يعرب باعراب الفعل ولانها مبنية فكيف يصح اعرابها ولان منها ما لا يقبل الحركة البتة وهو الالف ومنها ما يستثقل وهو الواو والياء فصل واذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنيا فلم تعمل فيه العوامل لفظا ولم تسقط كما لم تسقط الالف والواو والياء التي هي ضماير لا تهافتها وذلك قولك لم يضربن ولن يضربن ويبنى أيضا مع النون المؤكدة كقولك لا تضربن ولا تضربن اي صار وانما بني لما ذكرناه من تعذر الاعراب بالحركات في باب يفعلان وتعذر الاعراب بالحرف أيضا اذ لا حرف للأفعال الا النون ولا يمكن الجمع بينها وبين نون الجمع لأنه كان يؤدي الى اعراب آخر في كلمة ليست على مثال ضاربون وضاربين لأن اعراب الفعل بالحروف انما كان محمولا على مشابهة من أسماء الفاعلين في قولك ضاربون وضاربين فالتزم ان يكون آخره حرف علة كما كان ثم كذلك ولما كان يضربن ليس آخره حرف علة تعذر اعرابه بالحروف لعدم المشابهة وقد قال سيبويه انما بني لشبهه بفعلن ورد عليه ان يفعلن المقتضي للاعراب قائم وفعلن المقتضي للبناء قائم فكيف يشبه بما قام فيه مقتضي الاعراب بما قام فيه مقتضي البناء ورد عليه أيضا أنه لو صح أن يكون يفعلن شبيها بفعلن لصح أن يقال لم يفعلا شبيه بفعلا ولم يفعلوا شبيه بفعلوا وذلك غير مستقيم ويجاب عن ذلك أن يفعلن وان كان فيه مقتضي الاعراب الا أنه وجد مانع وهو مشابهة ما هو أصل في البناء ووجه المشابهة الحاق ضمير فاعل بارز وهو نون متحركة وأما البعض لم يفعلا ولم يفعلوا فيجاب عنه بأن لم يفعلا فرع ليفعلان وما جاء صورة لم يفعلا الا بعد الاعراب فكيف يستقيم تشبيهه بعد أن أعرب في وجه من وجوهه بالمبني ليبنى هذا مما لا يستقيم وأيضا فان الأصل يفعلان وليس بين يفعلان وفعلا مثل المشابهة التي ذكرناها وقوله ولم يسقط أي النون من تضربن كما لا يسقط الالف والواو والياء التي هي ضماير لاهابينه لأنها أي من الضماير وانما بني مع النون المؤكدة لما ذكرناه من تعذر الاعراب في نحو يفعلن ذكر وجوه اعراب المضارع هي الرفع والنصب والجزم وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه اعراب الاسم لأن الفعل في الاعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف قال الشيخ لأن الفعل تختلف صيغة لاختلاف معانيه وكان مستغنيا عن الاعراب بخلاف الأسماء فانها يعتورها معان مختلفة وهي على صيغها وانما اعربت لشبه لفظي على ما تقدم فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر وانما لم يجر لما تقدم وقد حمل الرفع والنصب وان كان مدلوله في الاسم الفاعلية والمفعولية وهما متعذران في الفعل الا ترى أن الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا وانما صح دخولهما دون الجر لمشابهة عاملهما بعاملهما في الاسم الا ترى أن عامل الرفع

في الفعل عامل معنوي نظير عامل المبتداء والعامل للنصب في الفعل أصله أن وعند قوم لا يكون إلا أن وأن
الناصبة للفعل يوافق أن الناصبة للاسم لفظا ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب اشتركا فيه
ولما تعذر عامل الجر من كل وجه تعذر الجر وعوض عنه الجزم وجعل العامل فيه أمرا مخصوصا به دون
الاسم وقوله بل هو فيه هو ضمير الفعل وفيه ضمير للإعراب ومن الاسم المشبه به بمنزلة الألف
والنون في الفعل من الألفين يعني الاسم في منع الصرف يعني الإعراب قال وما ارتفع به الفعل
وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب وهذا بيان ذلك يعني أن العامل غير المقتضي كما كان
ذلك في الأسماء وأن اختلف المقتضي في نفسه ثم ذكر العامل لكل واحد منها فابتداء بعامل الرفع
المرفوع هو الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتداء وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع
الاسم كقولك زيد يضرب رفعته كما تقول زيد ضارب لأن ما بعد المبتداء من مظان صحة
وقوع الأسماء كذلك إذا قلت يضرب الزيدان لأن من ابتداء كلاما مستقلا إلى النطوق عن الصمت
لم يلزمه أن يكون أول كلمة يقوم بها اسما أو فعلا بل يبتدئ كلامه موضع خيرة في أي قبيل شاء
فصل وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الأصل فيه أن يقال قائما
وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض وقد استعمل الأصل فيمن روى بيت الحماسة
فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ثم قيد ذلك المعنى بانه صحة وقوعه بحيث يصح وقوع الأسماء
ثم أورد اعتراضا وهو قولك يضرب الزيدان وشبهه وأجاب عنه ثم أورد في الفصل بعد ذلك
اعتراضا أشكل منه وهو الأفعال الواقعة خبرا في كاد وأخواتها وأجاب عنه بأن الأصل أن يكون اسما
وإنما عدل عن الأسماء إلى الأفعال لغرض والغرض الذي أراده أن هذه الأفعال لما كانت لمقاربة
حصول الشيء والأخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال ليكون تقوية للمعنى المراد كما أن عسى لما كان
للرجاء وهو مستقبل جعل المرجو معها داخلا عليه أن تقوية لذلك المعنى ثم قوى أن ذلك هو الأصل
بما ورد في الشعر من قوله وما كدت آيبا المنصوب قال صاحب الكتاب انتصابه بأن
وأخواتها كقولك أرجو أن يغفر الله ولن أبرح الأرض وجئت كي تعطيني وإذن
أكرمك قال الشيخ حصر أن لأنه متفق عليهما وفي غيرهما خلاف فمنهم من يقول
أصله إلا أن وإذا من إذ وأن وكي ناصبة بتقدير أن فهؤلاء لا ناصب عندهم إلا أن
وليس بمستقيم لأن لن وإذا لهما معنى مستقل ولو وضع موضعهما ما ذكروه لم يستقم وأما
كي فهي ناصبة بنفسها على ما ذكر بدليل الاتفاق على أنها ناصبة بنفسها في قولهم لكي يفعل
ويزعم هؤلاء أن كي في قولك كي يفعل غيرها في قولك جئتك كي يفعل وأنها في الأول مصدرية
وفي الثاني حرف جر وهو بعيد لأنه لم يثبت كونها حرف جر إلا في قولهم كيمه فلا يحمل الظاهر
فلا ينبغي أن يجعل أصلا ولأن المعنى في جئتك كي يفعل وكي يفعل واحد فصل وينتصب بأن
مضمرة بعد خمسة أحرف وهي حتى واللام وأو بمعنى إلى وواو الجمع والفاء في جواب الأشياء

الستة الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض وذلك قولك سرت حتى أدخلها وجئتك لتكرمني
ولألزمنك أو تعطيني حقي ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وائتني فأكرمك ولا تطغوا فيه فيحل
عليكم غضبي وما تأتينا فتحدثنا فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ويا ليتني كنت معهم فأفوز
فوزا عظيما ألا تنزل فتصيب خيرا قال الشيخ هذا مذهب البصريين والكوفيون يزعمون أنه منتصب
بنفس هذه الخمسة من غير إضمار والذي حمل البصريين على ذلك أنهم وجدوا اللام وحتى حرفي جر ومعناهما
ههنا كمعناهما ثم فوجب أن يقدر ما دخلتا عليه اسما ولا يقدر الفعل اسما إلا بحرف مصدري
المصدر أن وما وكي على الخلاف وأن لا جائز أن يكون أن إذ لا دخول لها على الفعل ولا ما
لأن الفعل منصوب وما لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مضمرة ولا جائز أن يكون كي أما عند من
ليست عنده مصدرية فظاهر وأما من قال هي مصدرية فلأن تقديرها ههنا يؤدي إلى تغير المعنى
في حتى وإلى التكرير مع اللام وذلك قولك سرت حتى تطلع الشمس فلو قدرت ههنا كي لفسد المعنى
لأنه ليس موضع تعليل وبعد اللام يؤدي إلى تقدير حرف بمعناها مع إمكان غيره وأما أو فلا يصح
أن يقال نصبت بنفسها لأنها لم تنصب مع اللام فدل على أنها بأن المضمرة فيها وفي غيرها لا ترد على القول
بكراهة الإضمار كي كيلا يؤدي إلى اجتماع حرفين بمعنى واحد ثم فعلوا ذلك مظهرا في قولك
جئت لكي تكرمني وإذا لم يكرهوه مظهرا فكيف يكرهونه مقدرا وكان ما ذكرناه ثانيا أولى وأما
الواو والفاء فلأنهما حرفا عطف تعذر حملهما على وجه العطف ههنا إلا بتأويل جعل الأول لما
وإذا جعل اسما فلا يعطف عليه الفعل إلا بتأويل الاسم ثم يقال لما تقدم وبيان تعذر العطف
أنك إذا قلت أكرمني فأكرمك كان الثاني مخالفا للأول ألا ترى أن الأول أمر والثاني أخبار وكيف
يستقيم أن يكون الخبر معطوفا على الأمر فوجب تقديره الأول بمعنى ليكن منك إكرام فإذا قدر الأول
إكراما وعطف فأكرمك عليه وجب تقديره بالاسم ولا يقدر اسما إلا بما تقدم فيتعين تقدير أن
وأما أو فإما أن تقدر عاطفة فالكلام فيها كالواو والفاء وإما أن تقدر بمعنى إلى فالكلام
فيها كالكلام في اللام وحتى وإما أن تقدر بمعنى إلا منقطعة وإلا المنقطعة لا يقع بعدها إلا
الاسم فيجب حمل المصدر على ما ذكره وذكر الواو ولم يذكر شرطها وهي مثل الفاء في أنها لا ينتصب
النصب بعدها إلا إذا وقعت بعد أحد الأشياء الستة كالفاء إلا أنها تفارقها في أن معناها
الجمعية ومعنى الفاء السببية فصل ولقولك ما تأتينا فتحدثنا معنيان أحدهما
ما تأتينا فكيف تحدثنا أي لو أتيتنا لحدثتنا والآخر ما تأتينا أبدا إلا لم تحدثنا
أي منك إتيان كثير ولا حديث منك وهذا تفسير سيبويه قال الشيخ أحدهما جار على
قياس أخواته وهو الذي ابتداء به على أن يكون الأول سببا للثاني وانتفى السبب فينتفي المسبب فهو
معنى قوله فكيف تحدثنا والآخر أن يقصد إلى أن الفعل الثاني لم يحصل عقيب الأول فكأنه نفى وقوعهما
بصفة أن يكون الثاني عقيب الأول كما تقول ما جاءني زيد وعمرو أي ما جاء بصفة الاجتماع فيجوز

ان يكون جميعا او كذلك ههنا يجوز ان يكون الاتيان وقع دون الحديث اذ لم ينف الا معاقبة الثاني الاول وكانه بقي الاول بصفة معاقبة الثاني الا انه بقي كل واحد منهما كما ذكر في مسألة الواو ولذلك قدر سيبويه المسألة بتقدير الاتيان على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضح ان النفي لم يرد الا على ما ذكر ولم يرد سيبويه ان مدلول الكلام ذلك في كل موضع وانما اراد به التمثيل لبعض صور لتحقق المعنى المذكور ه

وقد جاء في الحديث عنه عليه الصلوة والسلام لا يموت لاحد ثلثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم فهذا على الوجه الثاني لان المقصود من النفي نفي المس عقيب موت المذكور كما ان المقصود نفي الحديث عقيب الاتيان ولا يستقيم على الوجه الاول اذ لا يقصد موت الولد سببا للمس حتى ينتفي لانتفائه بل الامر بالعكس ولا يستقيم ان يحمل على تفسير سيبويه بالكثرة اذ ليس المقصود ان موت ثلثة من الولد يكثر واقع كثيرا ولكن لا يحصل معه مس وانما المقصود ان مس النار لا يكون مع موت ثلثة من الولد كما ان المقصود ثم ان الحديث لا يكون بعد الاتيان واتفق من صورة المسألة ان يقع الاول كثيرا ولا يقع الثاني فمثلها سيبويه ليتضح ويتبين الفصل بينه وبين المعنى الاول لانه مخالفه في ذلك لا على ان ذلك لازم له كما تبين من المعنى

فصل ويمتنع اظهار ان مع هذه الاحرف الا اللام اذا كانت لام كي فان الاظهار جائز معها وواجب ان كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك لئلا تعطيني واما اللام المؤكدة فليس معها الا التزام الاضمار يعني الخمسة المتقدمة الا اللام ونحوها فان الاظهار جاء معها جائزا مع غير لا ولازما مع لا فصارت على ثلثة اقسام قسم يجوز فيه الاظهار وقسم لا يجوز فيه الاظهار وقسم يجب فيه الاظهار فالجائز فيه الاظهار لام كي بغير لا والواجب فيه الاظهار لام كي مع لا والذي لا يجوز فيه الاظهار البواقي وانما اوجب الاظهار في مثل لئلا كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل لما ولان لان ذلك مع ما نسخ في تاء ويل الاسم فكانه لم يدخل الا على اسم وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينها وبين لام الجحود اذا قصد من قبل الامر وقد في البواقي الاضمار لان امرها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فحذفت تخفيفا ومما يجوز فيه اظهار ان حروف العطف اذا عطف بها فعل على اسم مثل يعجبني خروجك ويقوم وان يقوم الا انه لم يذكرها لانه لم يذكر حروف العطف المرجحة في العطف ههنا وسنذكرها في بعض الفصول التي تأتي مخلوطة مع هذه الواو والفاء

قال صاحب الكتاب وليس بحتم ان ينصب الفعل في هذه المواضع

قال الشيخ يعني بالمواضع ما بعد حتى واو والواو والفاء دون اللام لان اللام لا يكون بعدها الا المنصوب ولذلك لم يذكرها في تفصيل المواضع وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجهة باضافة معنى الى وجهة ووقع في بعضها من معنى وجهة بتنوين معنى وعطف وجهة عليه والصواب في الخط واحد و الوجهان متقاربان وقد تمسك الكوفيون بان الافعال موضوع اعرابها لمعان كوضع اعراب الاسما بمثل ما اشار به ههنا في ان المعنى يختلف باختلاف الاعراب ونحن لا ننكر انك اذا رفعت الفعل كان ثم معنى يخالفه اذا نصبت وكذلك اذا جزمت الا انا نقول هذه المعاني كلها معاني ما ينضم الى الافعال

الا ترى انك اذا قلت ان تكرمني فمعناه اثبات الاكرام في المستقبل واذا قلت لن تكرمني فمعناه نفي الاكرام في المستقبل واذا قلت لم تكرمني فمعناه نفي الاكرام في الماضي فهذه المعاني ليست بمعان معتورة على الفعل حتى يجعل الهاد لا له في الفعل كما فعل في معاني الاسم وانما هي معان لما ينضم الى الفعل فان قلت ما ذكرته من معاني الاسماء هي ايضا لما ينضم اليها الا ترى انك اذا قلت قام زيد كان المعنى نسبة القيام الى زيد فاذا قلت ضرب زيدا كان معناه وقوع الضرب على زيد وكذلك الجر فقد جعلت الاسماء بهذا الاعتبار فليكن الافعال كذلك قلت ليس المعاني في الاسماء ككونها في الافعال الا ترى انها لو لم تعرب لادى الى التباسها في مثل قولك ما احسن زيد وشبهه وذلك يحقق ما ادعى من المعاني وليس كذلك الافعال فانها لو لم تعرب لكان ما انضم اليها مما ذكرناه مغن عن المعاني فقد وضح لك ان المعاني يعتور على الاسماء انفسها وان كانت يتقوم بما ينضم اليها وان المعاني في الافعال المجرد ما ينضم اليها دون ان يعتور عليها فهذا معنى قوله بل للعدول به الى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ ثم ابتدأ به واحدا واحدا وبين الجهة التي يكون عندها منصوبا والجهة التي يكون بها مرفوعا فقال فله بعد حتى حالتان هو في احديهما مستقبل او في حكم المستقبل فينصب وفي الاخرى حال او في حكم الحال فيرفع وذلك قولك سرت حتى ادخلها وسرت حتى ادخلها تنصب اذا كان دخولك مترقبا لما يوجد كانك قلت سرت كي ادخلها ومنه قولهم اسلمت حتى ادخل الجنة وكلمته حتى يأمر لي بشيء او كان منقضيا الا انه في حكم المستقبل من حيث انه في وقت وجود السير المفعول من اجله كان مترقبا ثم قوله فهو مثله في النصب كانك قلت كي ادخلها توهم ان حتى لا تنصب الا بهذا المعنى وليس الامر كذلك بل تنصب بهذا المعنى وبغيره ونحو ان يكون لمجرد الغاية من غير تعليل كقولك سرت حتى تغيب الشمس وليس ههنا تعليل وقوله او كان منقضيا يوهم ما بعد حتى ويوهم انه في هذا الوجه لا بد ان يكون منقضيا وان التعبير عنه للمنقضي وليس الامر كذلك فيهما لان قولك سرت امس حتى ادخل المدينة لا يلزم منه تقضي الدخول ولا الاخبار عنه بالتقضي لو قدر منقضيا لان المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبلها ويكون متعلق حتى كان حينئذ مترقبا فانه يخبر بالسير وبدخول كان مترقبا عند السير مقصودا في التقدير لا في الوقوع ثم هذا الدخول المترقب قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا يتغير ذلك المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه فلذلك تقول بعد وقوع الدخول او تقديره كنت سرت امس حتى ادخل البلد فيجد المعنى في هذا الاخبار على كلا التقديرين واحدا لانه لا تعرض له في اثبات وقوع الدخول ولا نفيه وانما هو مخبر عن دخول كان مترقبا ولا تختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه فهذان المعنيان هما موضع النصب

قال وترفع اذا كان الدخول يوجد في الحال كانك قلت حتى انا ادخلها الان ومنه قولهم مرض حتى لا يرجونه وشربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه او تقضى الا انك تحكي الحال الماضية وقرئ قوله عز وجل وزلزلوا حتى يقول الرسول منصوبا ومرفوعا بالترتيب وغيره يعني ان الرفع يجب اذا قصد التعبير عن وقوع الدخول حالا وقد يكون الحال محققة وقد يكون مقدرة كما تقدم في الاستقبال في كلامه فالحال الحقيقيا

ان يكون قد سرت وانت داخل فتقول سرت حتى ادخل البلد مخبرا عن ان الدخول الحاصل حالا تحقيقا ومثال
الحال تقديرا ان يكون السير والدخول قد تقدما جميعا وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود
الا انك قصدت حكاية الحال وقت وجوده فتقول سرت حتى ادخل المدينة فيكون مخبرا عن سير
حصل عنه دخول في الوجود حاكيا للحال وبهذا حسن لكان قوله في النصب ومتقضيا غير مستقيم
لانه اذا كان متقضيا وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثاني وما بين حتى
في وجهي الرفع يجب به حصوله وما حسبان يكون مسببا عما قبلها ولم يذكر السببية فيها وهو لازم وذكر
في الناصبة وهو غير لازم وانما التزموا السببية ههنا لما كان الكلام جملتين فكانهم قصدوا الى
نوع الربط بينهما بمعنى السببية ههنا وفي الاول لم يلتزموها للربط الحاصل بالجزئية وذلك ان حتى
في الوجه الاول جار ومجرور فهو جزء مما قبله وفي الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جزءا مما قبلها
ولا يلزم من التزام السببية في الجملتين ليقوى الربط التزام السببية فيما الربط مقوى فيه بالجزئية
وانما نصبوا في موضع النصب المذكور لانه امكن فيه تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وان
تقديران فيه يتحقق لانها للاستقبال فصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان مع الحال
متناقض لانها للاستقبال فلا تجامع الحال فلذلك جاء النصب في موضع الاستقبال وفات في موضع الحال
ومثل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كدخول الجنة وفي الرفع بما يتحقق فيه الحال
كانتفاء الرجاء عند المرض فانه لو قدر مستقبلا فسد المعنى من جهة ان انتفاء الرجاء المقصود من كون
خطر المرض لا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصلا واذا كان حاصلا وجب الرفع وكذلك
شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه فلو قدر منصوبا لم يستقم لان الغرض بذكر جر البعير بطنه زيادة
الارتواء ولا يحصل ذلك الا ان يكون حاصلا فلذلك وجب الرفع ومثل بالاية في الرفع والنصب
واما النصب فعلى ان الاخبار بالزلزال والقول كان مترقبا عند الزلزال وليس فيه اخبار بوقوع
قول فان كان الوقوع قد ثبت بامر آخر واما قراءة الرفع فعلى ان الاخبار بالزلزال وبالقول
الحاصل في الوجود على حكاية الحال مسببا عن الزلزال ثم قال وتقول كان سيري حتى ادخلها
بالنصب ليس الا هذا اذا جعلت كان ناقصة واليه اشار بقوله وانما كان ذلك من جهة انها تحتاج الى الخبر
وليس معه ما يصلح خبرا الا قولك حتى ادخلها ولا يصلح ان يكون خبرا الا ان يكون في تقدير الجار
والمجرور واذا كان كذلك وجب النصب فتعين لذلك ولو رفعت لم يكن لكان خبر لان حتى ادخلها حينئذ جملة
مستقلة بالاخبار بها لا يصلح ان يكون خبرا لكان لفقدان الضمير العائد ولفصل حتى بين الاسم وما وقع
خبرا عنها قال فان زدت امس وعلقته بكان يعني جعلته خبرا او قلت سيرا متعبا وجعلته ايضا
خبرا او اردت كان التامة جاز فيه الوجهان لانكم تضطر ههنا الى الخبر حتى يجب النصب فلذلك
جاز الوجهان وتقول اسرت حتى تدخلها بالنصب ليس الا لان الرفع فاسد الا ترى انه لا بد ان
يكون مسببا عن الاول محققا فكيف يستقيم ان يكون المسبب محققا ثابتا والسبب مشكوك فيه مسؤول عن وقوعه

فلذلك لم يجز الا النصب وتقول ايهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع لان السير ههنا محقق
وانما المسؤول عنه صاحبه ويجوز ان يتحقق سبب السير والسير ويجهل صاحبه فيسال عنه فلذلك جاز الرفع
ههنا دون التي قبلها فصل وقرئ قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون بالنصب على اضمار
ان والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم او على الابتداء كانه قيل او هم يسلمون
قوله على اضمار ان ظاهر والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم على معنى التشريك بينهما في عامل
واحد حتى كانك عطفت خبرا على خبر وعلى الابتداء يعني بقوله او على الابتداء على الاستئناف بجملة
معربة اعراب نفسها غير مشترك بينها وبين ما قبلها في عامل واحد ومثلها بقوله او هم يسلمون ليظهر
الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله اذ الجملة الاسمية لا يكون معطوفة على جملة فعلية
باعتبار التشريك ولكن باعتبار الاستقلال ومثال التقدير الاول في غير الجملة الفعلية قولك
ان زيدا قايم وعمرو امنطلق عطفت عمروا على زيد على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله مستقلا
ومثال التقدير الثاني قولك ان زيدا قايم وعمرو منطلق عطفت عمرو منطلق على انه جملة مستقلة لا باعتبار
تشريك في عامل قوله وتقول هو قاتلي او افتدي منه وان شئت ابتدأته على اوانا افتدي منه
وقال سيبويه في قول امرئ القيس فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا او نموت فنعذرا
ولو رفعت لكان عربيا جايزا على وجهين على ان تشرك بين الاول والاخر كانك قلت انما
نحاول او انما نموت وعلى ان يكون مبتدا مقطوعا من الاول يعني او نحن ممن نموت
ولم يذكر للرفع الا تقديرا واحدا وهو الثاني لان التقدير الاول متعذر لانه عطف باعتبار
تشريك في اعراب وليس ههنا قبل او افتدي ما يصلح ان يكون افتدي مشتركا معه في الاعراب لان الفعل
لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني وهو الاستيناف ومثلها
بانا ايضا لتنفع واستشهد بقول امرئ القيس وقال في الرفع وجهان وهذان الوجهان في
الرفع مثلهما في قوله او هم يسلمون سواء لتقدم فعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه ولصحة
استيناف فاستقام تقدير الوجهين فصل ويجوز في قوله عز وجل ولا تلبسوا الحق
بالباطل وتكتموا الحق ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما كقوله
ولا تشتموا المولى وتبلغ اذاته فانك ان تفعل تسفه وتجهل ان يكون تكتموا منصوبا
ومجزوما فمما ظاهر ان اما النصب فعلى الجمعية على ما تقدم واما الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين
في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطف جملة مشتركة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها اما
التشريك فغير مستقيم لان الرافع للفاعل الاول غير الرافع للفاعل الثاني فكيف يستقيم التشريك والعامل
متعدد مختلف ولا يستقيم ان يكون منقطعة لانه لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور
ثم مثل بالبيت الذي يتعذر فيه تقدير الجمعية ليتضح به وجه العطف جزما قال وتقول
زرني وازورك بالنصب على معنى الجمعية ولذلك فسر بقوله يعني لتجتمع الزيارتان كقول

ربيعة بن جيشم فقلت ادعي وادعوا ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وبالرفع يعني
زيادتك على كل حال فلكن منك زيادة كقولهم دعني ولا أعود وقد وقع في المفصل
يجتمع بالنصب وهو غلط لان المعنى على انه يفسر قول زدني وازورك ولا يستقيم تفسيرهما مع النصب
لانه ان احدهما انها مستقلة ولا يكون جملة الامع الجزم لامع النصب والاخر ان معنى قولك زدني وازورك
ليجتمع الزيادتان وليس معناه ليجتمع الزيادتان فصح ان يكون الاول تفسيرا دون الثاني وايضا فان النصب
مفسد للمعنى من جهة اخرى وهو انه يصير تعليلا للاول وهو هو فكانه علل الشيء بنفسه وكانه قال
ليجتمع الزيادتان ليجتمع الزيادتان فكان مثل قولك ضربته لاضربه وهو فاسد ومثل النصب بما لا يستقيم
معه سواه لان الجزم والرفع في البيت غير مستقيم اما الجزم فقد ذكر واما الرفع فيدل على الاستيناف والغرض
الاجتماع بدليل قوله فان اندى لصوت ان ينادي داعيان ولا يحصل هذا المعنى الا بالنصب ثم قال
وبالرفع يعني في الحال الا في البيت لان الرفع يضعف معناه ثم مثل الرفع بما لا يستقيم معه سواه وهو قوله دعني
ولا اعود لتعذر النصب والجزم على العطف اما النصب فيفسد المعنى لانه يصير المعنى ليجتمع تركك لي وتركي لما تنهاني
عنه وقد علم ان طلبه لتركه انما هو في الحال بقرينة التاديب فيفوت مقصود طالب الادب والغرض من
هذا الكلام المراد به حصول مقصود مؤدبه ولا يحصل مقصوده الا بترك العود في المستقبل ولا يستقيم الجزم
لانه ان جزم عطفا كان فاسدا على ما يذكر بعد وان جزم بلا على انها للنهي ويكون جملة نهيية معطوفة على جملة
امرية وهي قولك دعني فكانه قال دعني ثم شرع في جملة اخرى ناهيا النفس عن العود كان فاسدا ايضا
من جهة المعنى لانه لا ينتهض الموجب لترك التاديب الا بالخبر عن نفي العود لا بنهي نفسه عن العود ولذلك لم يكن
بين النهي وبين العود تناقض الا ترى انك تقول انا انهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم افعله ولو قلت انا لا
افعل كذا ثم افعله كان تناقضا والغرض نفي وقوع العود في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالخبر وقوله
وان اردت الامر ادخلت اللام فقلت ولازرك والا فلا محمل لان تقول زرني وازرك لان الاول
موقوف وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقوول
النصب والرفع وقال الله عز وجل لنبين لكم ونقر في الارحام اي ونحن نقر نفصل
ويجوز في ما تاتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك ظاهرا كانك قلت ما تاتينا فما تحدثنا
ونظيره قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وعلى الابتداء كانك قلت ما تاتينا فتجهل
امرنا ومثله قول العنبري غير انا لم ياتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا اي
فنحن نرجي ومثله قال جميل الم تسال الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق
وقال سيبويه لم يجعل الاول سببا للاخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كانه قال فهو مما ينطق
كما تقول ائتني فاحدثك اي فانا ممن يحدثك على كل حال وتقول وددت لو تاتيه فتحدثه والرفع جيد
كقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وفي بعض المصاحف فيدهنوا وقال ابن احمر
يعالج عاقرا اعيت عليه ليلقحها فينتجها حوارا كانه قال يعالج فينتجها وان ثبت على

على الابتداء يريد انه لا يستقيم الجمع بينه وبين زدني في الاعراب لان زدني لا اعراب لها عند البصريين وازورك
معرب فكيف يشرك بين شيئين في الاعراب وهو منتف عن الاصل هذا تناقض فان قيل اجعله مشتركا
على الموضع كما يقول جاءني هذا وزيد وتشرك بين اثنين في الاعراب وان كان الاعراب منتفيا عن الاول
فهو غير مستقيم لامرين احدهما انه من قال زدني معرب فهو معرب لفظا لا تقديرا والاخر ان التشريك
باعتبار الموضع انما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما في الاسماء واما
فعل الامر فلا اعراب له البتة لا اصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه واستشهد بقول كعب الغنوي
وذكر النصب بالواو في هذا البيت وان لم يكن في الحقيقة مما هو فيه لان الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو
الجمع وانما هي واو العطف لمشاركتها لها في اللفظ والمعنى الاصلي ولا يستقيم ان يكون هنا واو الجمع لانها
انما تنصب بعد الاشياء الستة على معنى الجمعية وليس هاهنا منها سوى النفي ولو قدر الجمع بها بين المنفي وبين
ما بعدها كان فاسدا لان قوله ليس نافعي ويغضب اذا جعلتها ناصبة بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفع
ونفي الغضب فيفسد المعنى اذ الغرض ان الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا عكسه وكذلك اذا جعلته في
سياق وما انا للشيء ادى الى ذلك ايضا وفساد اخر وهو تاء خبر ما ذكرنا منفيا وهو قوله بقوول
وشرطه التقديم على واو الجمع فلم يبق الا ان يكون واو العطف ويكون عاطفه ليغضب على قوله للشيء
واذا عطف الفعل على الاسم وجب تقدير ان وقبل الاسم ولا يستقيم الا بان على ما تقدم فيكون المعنى وما انا
للشيء وللغضب صاحبي بقوول ويحتاج في استقامة المعنى الى تقدير مضاف محذوف اي لقول الشيء لان
الغضب لا يقال فيه مقول والتقدير وللغضب صاحبي بقوول لحذف المضاف لما كان معلوما والرفع اظهر
من وجهين احدهما ان عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف والاخر اذ لا تقدير يلزم فيه بخلاف النصب
لانه جملة معطوفة على ليس نافعي فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك احتيج فيها الى ضمير يرجع الى الذي ووصلها
بجملتين احديهما منفية والاخرى مثبتة ولا بعد في ذلك ثم مثل الرفع بما يتعذر فيه النصب وهو قوله
ونقر وان كان عاطفة في اللفظ بعد ما يتوهم العطف فيها على قوله لنبين لانه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى
اذ اللام في لنبين للتعليل لما تقدم وهو قوله تعالى فانا خلقناكم الى قوله لنبين فالمتقدم سبب للتبيين فلو جعل
ونقر معطوفا عليه لكان داخلا مع التبيين في سببية انا خلقناكم وليس ما ذكر من قوله انا خلقناكم
الى اخره سببا في الاقرار في الارحام ما نشاء فضعف النصب ثم انتقل الى ذكر الفاء الناصبة
في جواب الاشياء الستة فقال ما تاتينا فتحدثنا النصب واضح على المعنيين المتقدمين ويجوز الرفع
على الوجهين اللذين ذكرهما احدهما ان يكون عطفا للحديث على الاتيان مشتركا بينه وبينه في النفي
مرفوعا بما ارتفع كما تقدم مثله ومثله بقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون لان الظاهر فيه ذلك
اذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله لا تعتذروا اليوم ولانه نفي الاذن لهم والظاهر
نفي الاذن في الاعتذار فلا يقوى اثبات العذر بمجرده كذلك انه في المعنى مخالفه ويجوز ان يكون مثبتا نفيا
فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف اخر لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله

ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا واشاله ذلك ولكنه ضعيف والاولى ان يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وان ثبت انهم يعتذرون في موقف آخر والثاني ان يكون جملة مستأنفة بنفسها
ونفيها على غير التشريك فالجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ويكون المعنى على خلاف ما تقدم لأن فيما تقدم نفي الاتيان
والحديث وفي هذا نفي الاتيان واثبات الحديث ثم مثله بما لا يستقيم معها الا الاستقلال بنفسه والاثبات
حتى يثبت كون الجملة الاولى منفية والثانية مثبتة وان خالف التمثيل في المعنى وهو قوله ما تأتينا فانت
تجهل امرنا اذ لا يشك من قيل له ذلك ان قولك فانت تجهل امرنا مثبت بخلاف ما تقدم فانه يحتمل لمثل احد الاحتمالين
بما لا يحتمل سواه ليوضحه ثم مثل بقول العنبري غنانا في الرفع ايضا وهو ايضا لا يحتمل الا الرفع لان المعنى
على ان لا اتى لم يأت بيقين نحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما اتى ولا يستقيم على ذلك الا الرفع
لأنه لو جزم لدخل مع الاتيان في النفي فيفسد المعنى اذ المعنى اثباته ولو نصب لنصب على الجمعية فيجب ان يكون
ايضا منفيا معه فان قلت لم لا يستقيم النصب على المعنى الثاني للفاء ومعناه هنا لا يكون عقيب منا الاتيان عنا ما
انهما لا يجتمعان قلت يفسد المعنى ايضا لان ذلك المعنى على ان الاول لا يكون عقبه الثاني حتى كانه وصفه وانت
لو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول الاول فسد المعنى فيهما جميعا اذ المعنى نفي الاول واثبات الثاني معا عكسه
ثم مثل بقوله الم تسأل الربع القواء في الرفع فظاهر ايضا الرفع لانه اراد ان النطق حاصل لها على سبيل
التجوز لما هي عليه من احوالها ولم يقصد ان يدخل النفي الا على السؤال وعلى ذلك يكون الرفع وان كان
النصب والجزم غير ممتنعين ولذلك قال سيبويه لم يجعل الاول سببا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال وقوله
ولم يجعل الاول سببا للآخر نفي النصب وقوله جعله مما ينطق على كل حال نفي الجزم لانه قصد الى الاستئناف
وقوله ودّ لو تأتيه فتحدثه يجوز النصب على جواب التمني ويجوز الرفع على وجهين حسنهما الاشتراك والآخر
الاستئناف وقال ابن الاحمر البيت بالرفع والنصب اما النصب فظاهر عطفه على لحقتها ويكون الجملة واحدة ومعناها
وان لم يكن الفاء فيه فاء الجواب ولكنها فاء العطف فوجه بحيث بها كوجه بحيث بها في العطف في فاء الجمع
قال الشيخ اخبر ان هذا المذموم يعالج العاقر ليلحقها الناتج فاخبر عن حال من يصفه بقلة العقل
اذ بهذه الصفة والتعليل بالالقاح والنتاج انما هو في حق المهجو لأنه اخبر انه يفعل هذا الفعل الغرض
فالجملة واحدة واذا رفع فسد المعنى ظاهرا اذ ليس للرفع الا وجهان اما العطف واما الاستئناف فاذا عطف
على يعالج صار مخبرا بالعلاج والنتاج فيصير سوغا لا من العالج واذا كان قد ذم معالجا يقصد الى الالقاح
فذم من يخبر بالنتاج تحقيقا عن عدم المعالجة اولى وكذلك الاستئناف يوجب ان يكون مخبرا به فيفسد المعنى
فكان النصب هو الوجه ووجه الرفع ان يحمل على قصد الهزء والتهكم بهذا المعالج وهو باب يستعمل يقصد المتكلم فيه
الى ضد ما هو موضوع له بالاصالة فيقول لمن ظهر منه فعل من ابله ما قل ما هذا الا فعل العقلاء وعلى ذلك
حمل بعضهم قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد والعزيز الكريم ووجهه فيستقيم المعنى بهذا التقدير
دون غيره فصل وتقول اريد ان تأتيني ثم تحدثني ويجوز الرفع قال ثم ولم يوجد في هذه
الفصول الا لبيان وجوه غير النصب في واو الجمع وفاء الجواب ولكنه لما جر ذكر الواو والفاء اللتين للعطف جر
ذكر الواو

والفاء اللتين للعطف ذكر ثم لانها مثلهما فاذا نصبت فبالعطف على ما قبلها واذا رفعت فعلى الاستئناف كما ذكر في
واو العطف وفاء العطف على ما تقدم وقوله وخيّر الخليل في قول عروة العذري

وما هو الا ان اراها فجاءة ... فابهت حتى ما اكاد اجيب

بين النصب والرفع في فابهت ومما جاء منقطعا قول ابن ألجام التغلبي ٥

على الحكم المأتي يوما اذا قضى ... قضيته ان لا يجور ويقصد

اي عليه غير الجور وهو يقصد كما تقول عليه ان لا يجوز وينبغي له كذا قال سيبويه ويجوز
الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال فان نصب فعلى العطف على ما قبلها وان رفع
فعلى الاستئناف كما تقدم ومما جاء منقطعا قول ابن ألجام التغلبي لان العطف على يجور غير مستقيم
اذ غرضه ان ينفي الجور ويثبت القصد ليحصل المدح واذا شرك بينه وبين يجور دخل في النفي فيصير نافيا
للجور ونافيا للعدل ولا يحصل مدح بل يتناقض فوجب ان يحمل على الاستئناف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا والقصد
مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض ومثله بقوله عليه ان لا يجور وينبغي له كذا وكذا كناية عما ناقض
الجور فلا يستقيم ان يكون مشتركا منه وبين الجور لئلا يفسد المعنى ويحصل التناقض واذا جعل مستأنفا
حصل الجور منفيا وضده مثبتا فيستقيم المعنى ويزول التناقض وذكر في هذا الفصل الفاء والواو
جميعا مع ثم وان كان قد تقدم ذكرهما ليؤنس بانه ذكر ثم كان لاجلهما وقدم ثم لان الفصل لاجلها لا لاجلهما
المجزوم يعمل فيه حروف واسماء نحو قولك لم يخرج ولم يخرج وليضرب ولا تفعل وان تكرمني
اكرمك وما تصنع اصنع واياما تضرب اضرب ومن تأته آته قال الشيخ فالحروف لم ولما ولام الامر
ولا في النهي وان في الجزاء واذما على المختار وهي عند بعضهم من الاسماء والكتب للشرط بما لحقتها في اذا الظرف
ضمت اليها ما وليس بالقوي لفوات معنى الظرفية فيها اذ معناها في الظرفية لما مضى ومعنى الشرط ما يستقبل
الشرط والجزاء جميعا فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة الى فعل واحد ماضيا ومستقبلا هذا
مما لا يستقيم وغاية ما يقدرونه انه لا يبعد ان يزاد حرف فيغير بعض المعنى قبل دخوله كما في قولك لم
يخرج وان تخرج واما الاسماء فقد تقدم ذكر جميعها في صنف المبني لانها متضمنة معنى الشرط وذكر
منها اي وان لم يكن مبنية على ما تقدم وهي من وما ومهما وحيثما واين ومتى واي واني وكيفما
في قول بعض النحويين واذا واذا ما في لغة ضعيفة وهذه الاسماء العامل فيها شرطها على
الصحيح وقيل جوابها وليس بشيء لجواز اي رجل تضرب فاني اكرمه فهذا ليس له جواب يصح عمله في اسم الشرط
فوجب ان يكون العامل الشرط ولا يرد على هذا الا ان الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملا فيه لانا
نقول عمل كل واحد منهما من جهة وليس عملهما من جهة واحدة والممتنع ان يكون من جهة واحدة كما في قولك يوم القتال
جئت فانه لا يستقيم ان يكون العامل في يوم القتال لانه معمول اليوم من الوجه الذي يعمل فيه لو تقدم
بخلاف ما نحن فيه فان الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار
تضمنه حرف الشرط فالوجه الذي عمل به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه به فثبت ان العامل في اسم الشرط

الفعل الواقع بعده اذا كان متعلقا له فان وقع الفعل الذي بعده غير واقع عليه كان اسم الشرط مبتداء وما بعده
خبره وان دخل على اسم الشرط حرف جر او اسم مضاف كان الواقع في موضع خفض ويكون الاسم الذي قبله معمول الفعل
ان كان واقعا عليه ومبتداء ان كان غير واقع كقولك بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه وغلام من يخرج
اخرج معه فصل ويجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا للامر او نهي او استفهام او تمن او
عرض نحو قولك اكرمني اكرمك ولا تفعل يكن خيرا لك والا تأتني احدثك وان بيتك ازرك
والاماء اشربه وليت له عندنا يحدثنا والا تنزل تصب خيرا وجواز اضمارها لدلالة هذه
الاشياء عليها قال الشيخ لان هذه الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا
لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب علم انها هي السبب فحصل معنى الشرط والجزاء ولذلك
قال الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب نظرا الى المعنى المذكور
وهذا بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون الا لغرض آخر خارج
عنه والا كان عبثا ومن ثم لم تقل اكرمني زيد فاكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تأتينا تحدثنا
امرنا الا للتعليل الذي ذكر في الفصل الذي يأتي فصل وما فيه معنى الامر والنهي منزل منزلتهما في ذلك
تقول اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه معنا ليتق الله وليفعل خيرا وحسبك ينم الناس
قال لان الجزم انما كان لتضمنهما معنى الطلب فلا فرق بين ان يكون بصيغة الامر او بغيرها لحصول المعنى
المقتضى فصل وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر فلا يجوز ان تقول لا تدن من الاسد
ياكلك بالجزم لان النفي لا يدل على الاثبات يعني ان الشرط المقدر انما يكون من جنس الفعل المصرح
في الاثبات والنفي والعرض مسئلة لا تدن من الاسد ياكلك فانا اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر وجب
ان يكون نفيا فيكون التقدير انك لا تدن منه ياكلك لان الاول نفي فاذا قدر كذلك فسد المعنى اذ انتفاء
الدنو ليس سببا للاكل في العادة قال صاحب الكتاب ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما
تأتينا تحدثنا ولكنك ترفع على القطع كانك قلت لا تدن منه فانه ياكلك وان ادخلت
الفاء ونصبت فحسن وهذا الكلام غير مستقيم فانه لم يمتنع الاضمار في النفي لما ذكر من تعذر تقدير النفي
في المسئلة التي فرضها من قولك ما تأتينا تحدثنا فانه لو كان كذلك لجاز ما تأتينا تجهل امرنا لصحة تقدير
تقدير النفي ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد ياكلك لتعذر تقدير النفي
في هذه المسئلة وليس امتناع التقدير في مسئلة يفسد المعنى فيها بمانع للتقدير بالذي يمنع اصل
الباب مع استقامة المعنى فيجب التعليل بما ذكرنا آنفا من فوات معنى الطلب من النفي لانه خبر محض
فكان كالاثبات وقد تقدم الكلام على النصب بالفاء عقيبه واجرائه مجرى الطلب وقد اجاز
الكسائي لا تدن من الاسد ياكلك وشبهه ووجهه انه يقدر الاثبات نظرا الى قوة المعنى فجعل القرينة
المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية فجوز الجزم على معنى ان الدنو سبب لكن لا نفيه واذا ثبت ذلك في كلام
العرب فلا بعد فيه فصل وان لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على احد ثلثة اوجه

اما صفة كقوله فهب لي من لدنك وليا يرثني او حالا كقوله فذرهم في
طغيانهم يعمهون او قطعا واستينافا كقولك لا تذهب به تغلب عليه وقم يدعوك ومنه
بيت الكتاب دابيهم ارسوا نزاولها فكل حتف امراء يجري بمقدار فصل نحو يحتمل الامرين الحال والقطع
قوله ذره تقول ذاك ومره يحفرها وقول الاخطل كروا الى حرتيكم تعمرونهما
كما يكر الى اوطانها البقر وقوله عز وجل فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا
تخشى يعني بعد هذه الاشياء الخمسة لان وزانها في المجزوم وزان المنصوب بعد حتى و
اخواته فكان جائزا ان يعدل به الى جهة اخرى من الاعراب في تلك الجهة الرفع على الصفة ان كان قبله
ما يصلح وصفا له او على الحال ان كان كذلك وعلى الاستيناف وقد تقدر الثلاثة وقد تقدر
اثنان منها ومثل بقوله فهب لي من لدنك وليا يرثني فهذا يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع
على الصفة والاستيناف وبقوله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون وهذا ظاهر في الحال
لان المعنى ذرهم على هذه الحال التي هم عليها ولا يبعد ان يكون استينافا اخبارا بلعبهم على جهة
الاستيناف ومثل في القطع بقوله لا تذهب به تغلب عليه وهو لا يجوز فيه الا الرفع لان الجزم
لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك ان لا تذهب به تغلب عليه وهو عكس المعنى فيصير مثل لا تدن من الاسد
ياكلك والرفع على الحال غير مستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب به في حال كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار
بالغلبة بعد الذهاب لا النهي عن الذهاب في حال الغلبة فان قلت اجعله حالا مقدرة فهو
ايضا ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا
عن الذهاب في حال كونك مقدرا غلبتك وهما معنيان مختلفان وقوله قم يدعوك ايضا
الوجه الرفع على القطع لان المراد بذكر يدعوك تعليل الامر بالقيام فلا يحسن جعله مجزوما لئلا
ينعكس المعنى اذ يصير القيام سببا للدعاء وهو عكس المعنى ولا يستقيم ان يكون حالا لئلا يفوت معنى
التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المعنى المراد ومنه بيت الكتاب ارسوا نزاولها والكلام فيه
كالكلام في قم يدعوك اذ الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة للخمر فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا
كما تقدم قوله ذره يقول ذلك ومره يحفرها يجوز الامران والحال الظهر في ذره يقول ذلك اذ المعنى
ذره على هذه الحال والقطع اظهر في مره يحفرها لان المعنى لا يقوى اذا كان التقدير مره حافرا
لها الا على تأويل التقدير والجزم في هذين المثالين ظاهر وقول الاخطل كروا الى حرتيكم تعمرونهما
يجوز فيه الجزم على ان يكون الكر سببا للعمارة ويجوز القطع على ان يكون الخبر به مثبتا نفيا بعد
الامر بالكر وعلى ان يكون حالا مقدرة كما في مره يحفرها قوله فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا
لا تخاف يجوز ان يكون مجزوما على الجواب وعلى ان يكون لا ناهية ويجوز ان يكون مرفوعا على
الحال من الضمير في اضرب وعلى الاستيناف فصل وتقول ان تأتني آتك
اعطك وان تأتني تمشي امش معك ترفع المتوسط ومنه قول الحطيئة

متى تأتِه تعشو إلى ضوءِ نارِه تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقدِ

فصل وقد قال عبيد الله بن الحر متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأججا

تجزمه على البدل لأن الفعل المتوسط لم يدخل عليه جازم ولا انتصب ذلك شرطًا ولا جزاءً بل واقع

موقع الحال فيجب رفعه فإن كان الفعل صالحًا لأن يبدل مما قبله أو صالحًا أن يبدل منه ما بعده صح جزم الجميع

فمثال الأول ما ذكر من قوله متى تأتنا تلمم بنا فلولا أن الإلمام نوع من الإتيان لم يصح إبداله منه

لم يجز الجزم ومثال الثاني قولك إن تأتني آخذ إليك أعطك دينارًا فلولا أن الإعطاء إليك نوع

من الأخذ لم يصح الجزم فيهما فصل وتقول أن تأتني آتك فأحدثك بالجزم ويجوز الرفع

على الابتداء ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حرف العطف مقطوعًا جزمًا على ما ذكر في المنصوب

حيث ذكر بعد تلك الأفعال المنصوبة حروف العطف فكذلك فعل ههنا فيجوز ههنا ما جاز ثم فإن

جزمت في هذه المسألة فعلى العطف وإن قطعت فعلى الاستئناف وإذا استأنفت الجملة كان لك في

تقديرها وجهان أحدهما أن تجعلها مشتركًا بينها وبين الإتيان في السببية كما في معنى المجزوم إلا أنك

أتيت بأحد المسببين بالفعل الصريح بجزمته وأتيت الثاني بما مقصودك به الجملة المستقلة لا

العطف على مجرد الفعل فكان مثل قولك إن تأتني أكرمك وما أسيء إليك والثاني أن تجعله مقطوعًا

عن السببية وإنما أتيت به مخبرًا بوقوعه بعد الإتيان على معنى التعقيب لا على معنى أنه مسبب فهذان

الوجهان مستقيمان جاريان فيما أتى مثله قال وكذلك الواو وثم كقوله تعالى

من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم فقرئ ويذرهم وقال وإن تتولوا يستبدل

قومًا غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم وقال وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار

ثم لا ينصرون يعني في جواز الجزم والرفع ثم مثل بقوله ومن يضلل الله فلا هادي له

ويذرهم وقد قرئ بجزمها ورفعها فالجزم عطفًا على موضع فلا هادي له ويصح العطف على الموضع إذا امتنع

كما يصح على اللفظ فيكون التشريك بينهما في المسببية ومن قرأ ويذرهم بالرفع كان على وجهين

أحدهما أن يقصد إلى عطف الجملة بما هي جملة لا باعتبار عطف مجرد الفعل على موضع الجزم

المتقدم فعلى ذلك يكونا أيضًا مشتركين في المسببية ويجوز أن يكون إخبارًا بوقوع ذلك لا على

تشريك بينه وبين ما قبله كما ذكر في الفاء فصل وسأل سيبويه الخليل عن قوله عز وجل

رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين فقال هذا كقول عمرو بن

معدي كرب دعني فأذهب جانبًا يومًا وأكفك جانبًا وكقوله

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا

أي كما جر الثاني لأن الأول قد يدخله الباء فكأنها ثابتة فيه فكذلك جزم الثاني لأن الأول

يكون مجزومًا ولا فاء فيه فكأنه مجزوم فأجاب بمثل ما سأله عنه وقصد إلى تشبيهه بمثله

على أن موضع الأول جزم فعطف الثاني على الموضع كما في قوله فلا هادي له ويذرهم وهذا شائع

فصيح ثم مثله بما هو أبعد منه في التقدير وهو قوله ولا سابق شيئًا والفرق بينهما هو أن الأول محقق

فيه موضع الجزم لأنك لو جعلت موضع فأصدق فعلًا لكان مجزومًا والثاني غير محقق فيه موضع

الجر وهو قوله لست مدرك ما مضى إلا بتأويل بعيد وهو تقدير المعدوم موجودًا فلذلك كان الأول

فصيحًا والثاني ضعيفًا فصل وتقول والله إن تأتني لا أفعل كذا بالرفع والله

إن تأتني لا آتك بالجزم لأن الأول لليمين والثاني للشرط قال الشيخ غرضه هنا أنه إذا اجتمع

الشرط والقسم فإن تقدم القسم أول الكلام كان الحكم في الجواب له ووجب أن يكون الفعل ماضيًا

أو في حكمه كمسألة الكتاب وهو قوله والله إن أتيتني لا أفعل بالرفع إنما كون الجواب للقسم فلأنه تقدم أول الكلام

فدل على أنه المقصود عند المتكلم فجعل آخر الكلام لما هو المقصود أولى وإنما كون الفعل ماضيًا أو في

حكمه فلأنه لما امتنع عمل الشرط في الجزاء بجعله للقسم أرادوا أن يكون الشرط غير معمول في اللفظ ليتناسب

مع أخيه وإن توسط القسم وهو متقدم على الشرط فلا يخلو إما أن تجعله معترضًا أو تجعله معتبرًا

فإن جعلته معترضًا كان ما بعده لما قبله إذ وجود المعترض وعدمه في أحكام ما معه سواء وهي مسألة الكتاب

كقولك أنا والله إن تأتني آتك وإن جعلت القسم في هذه المسألة معتبرًا كان حكمه حكم المسألة الأولى

على السواء فإن تقدم الشرط على القسم كان الكلام في كونه معترضًا وغير معترض كذلك فإن جعلته معترضًا

قلت إن تأتني والله آتك بالجزم وإن جعلته معتبرًا قلت إن تأتني فوالله لآتينك ولا فرق بين أن يكون

القسم في المسألة الأولى مرادًا أو ملفوظًا به وملفوظًا بما يدل عليه فمثال الملفوظ بما يدل عليه قوله

لئن لم ينته المنافقون وشبهه ومثال ما هو مراد وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه قوله تعالى

وإن أطعتموهم إنكم لمشركون فلولا تقدير القسم لم يجز أن يقال إن أكرمتني إني أكرمك وإذا تقدم القسم

وجب ذلك لأن المعاملة له على ما تقدم وقول من قال التقدير فإنكم فحذف الفاء مردود فإن

ذلك ضعيف وبابه لا يكون إلا في ضرورة الشعر قال صاحب الكتاب ومن أصناف الفعل مثال الأمر وهو

الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب قال الشيخ فقوله على طريقة المضارع للفاعل المخاطب

هذا حد لصيغة الأمر ولما كان قوله على طريقة المضارع يحتاج إلى تبيين بينه بعد ذلك وكان ينبغي

أن ينبه على كيفية آخر هذه الصيغة فإنه لا يبقى على ما كان في المضارع مطلقًا بل على ما كان في

المضارع في حال الجزم صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه قال لا تخالف

بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في تضع ضع وفي تضارب ضارب وفي

تدحرج دحرج ونحوها مما أوله متحرك فإن سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل

فتقول في تضرب اضرب وفي تنطلق انطلق وفي تستخرج استخرج والأصل في تكرم

تأكرم كيدحرج فعلى ذلك خرج أكرم إلا في هذا الزائد فقد تحقق الحد أولًا وجاء في الكتاب

بتغيير بعض اللفظ الذي اشتمل عليه الحد ولا يعني بصيغة الأمر في اصطلاح النحويين والأصوليين

غير ذلك وإن كانت العبارات عن الأمر متعددة إلا أنهم خصوا هذا النحو بقولهم صيغة الأمر

وشرح هو ان هذه الصيغة لا يكون ظاهرة الا للامر ولا يستعمل في غيره ظاهرة وهي صيغة مخصوصة و
غيرها يستعمل في الامر والنهي وفي غيره فكانت هذه اولى بان يطلق عليها صيغة الامر ولا يكون الا
للمخاطب دون الغايب والمتكلم لانهم لو جعلوها لهما معه لادى الى اللبس فلم يعرف هل المامور مخاطب او
غايب فان قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغايب والمتكلم قيل لانهم لو جعلوها للغايب والمتكلم
لقل استعمالها لان المامور المخاطب هو الواقع كثيرا واما الغايب والمتكلم فقل ان يقع له امر فاذا
كان كذلك كان استعمالها اكثر لانها باب من ابواب الاختصار فكان استعمالها فيما لم يكثر اذا تعين
جعلها لاحد الامرين خوف اللبس كما تقدم ثم بين كيفية صوغ هذه الصيغة فقال اذا حذفت
الزيادة فان كان ما بعدها متحركا بقيته على حاله وان كان ما بعدها ساكنا زدت همزة الوصل لئلا يبتدى
بالساكن مضمومة ان كان بعد الساكن ضم مكسورة فيما عداه ثم اورد اعتراضا وهو ان الفعل المضارع
من الرباعي بالهمزة مضمومة انه اذا حذف حرف المضارعة وبعده ساكن وجب الاتيان بهمزة الوصل
وهنا كذلك مع همزة قطع واجاب عن ذلك بما معناه ان هذه الهمزة في التقدير ثابتة لان حروف المضارع
هي حروف الماضي بدليل دحرج يدحرج وجميع الافعال فوجب ان يكون الاصل يؤكرم وانما حذفت
لما دض وهو وجود حرف المضارعة فاذا قصد الى بناء الصيغة وجب حذف حرف المضارعة فيزول
المانع لاثبات الهمزة فيجب ردها لزوال المانع ووجود سببها واذا وجب ردها كان حكمها حكم الدال
من دحرج يدحرج فيستغني عن اجتلاب همزة وصل فهذا معنى قوله والاصل في يكرم يؤكرم فعلى ذلك خرج
اكرم فصل واما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لا ولم كقولك
لتضرب انت وليضرب زيد ولاضرب انا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك ليضرب
زيد ولاضرب انا نصل وقد جاء قليلا ان يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبي
صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا يعني اذا قصدت الامر لغير الفاعل المخاطب فانك لا تأمر
بهذه الصيغة لما تقدم من وجوب اختصاصها بالفاعل المخاطب فاذا قصدت الى امر ما ليس بفاعل ولا
مخاطب او الى فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر داخلة على المضارع وهو على
صيغته كقولك في الاول ليضرب زيد ولاضرب انا وفي الثاني ليضرب زيد ولاضرب انا وفي الثالث
لتضرب انت وقد جاء قليلا ان يؤمر الفاعل المخاطب باللام وسر الامتناع ما ذكرنا من طلب الاختصار
وحصوله بهذه الصيغة للفاعل المخاطب وجوازها لانتفاء اللبس لانهم امتنعوا من اجل صيغة
الامر للغايب والمتكلم خوف اللبس فلم يمتنعوا من امر الفاعل المخاطب باللام لانه لا لبس لان صيغة الفعل
المضارع تشعر بخصوصيتها من جهله بخلاف ما لو اجرى صيغة الامر على الغايب فانه كان يتحقق
اللبس فصل وهو مبني على الوقف عند اصحابنا البصريين يريد صيغة الامر التي ذكرها
في الفصل الاول وبه استغنى عن ان يذكر حال اخرها على ما بينا الا انه لا يكفيه الا ان يبين انه
يجري مجرى المجزوم مطلقا الا ترى ان قولك اضربا واضربوا واضربي واغز وارم واخش

ليس مبنيا على السكون فوجب الاحتياج الى التبيين على ما تقدم وقال الكوفيون هو مجزوم
باللام مضمرة وهذا خلف من القول قال وهذا خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة
الاعراب فاذا انتفى يجب انتفاء الاعراب كما ان الاسم اذا انتفى سبب اعرابه وجب انتفاؤه فهذا
اجدر فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة من جملة صيغة الكلمة
كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم كذلك لا يستقيم تقدير حرف المضارعة والله اعلم
ومن اصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي قال صاحب الكتاب فالمتعدي على ثلثة
اضرب متعد الى مفعول به والى اثنين والى ثلثة فالاول نحو قولك ضربت زيدا والثاني نحو كسوت
زيدا جبة وعلمت زيدا فاضلا والثالث نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وغير المتعدي ضرب واحد
وهو ما تخصص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك قال الشيخ كل فعل توقفت عقليته
معنا على متعلق كقتل وعلم فانه لا يعقل معنى مثل ذلك الا بمتعلق لانه من المعاني النسبية وكل معنى
نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه فمثل ذلك هو المعني بالمتعدي وغير المتعدي ما لا يتوقف عقليته
على متعلق ولا يرد على ذلك ان غير المتعدي بهذا التفسير يتوقف عقليته على فاعله لان فاعله
محله وليس متعلقا له ومن زعم ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا
نعقل العلم ولا يخطر بالنا من يقوم به ولذلك يقول في حده صفة تتعلق بالشيء على ما هو عليه من غير
ان يتعرض الى ذكر الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في عقليته لوجب التعرض في حده كما وجب
التعرض لمتعلقه ليس بمستقيم فان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر في حد العلم ونحوه
للاستغناء بقولهم صفة لان ذلك من معقولها واما الزمان والمكان فواضح فساد قول من زعم
انهما مما يتوقف عقلية الفعل عليهما فانا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقليته
لم يمكن عقلية حقيقته مع الذهول عن ذلك نعم هو لا يوجد الا كذلك كما ان الجسم لا يوجد الا في
مكان وزمان وان لم يكن ذلك في حقيقته فالمتعدي على ثلثة اضرب لان المتعلقات لا تزيد على ثلثة
فلذلك لم تزد الافعال المتعدية على ذلك فما يتوقف عقليته على واحد فهو المتعدي الى واحد وكذلك
المتعدي الى اثنين والى ثلثة قال وغير المتعدي ما تخصص بالفاعل قد تقدم في بيان غير المتعدي
ما هو اوضح من قوله لان تخصيصه بفاعله انما هو اثر ما ذكرناه فكان التبيين به اولى قال
وللتعدية اسباب ثلثة وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره
متعديا وبالمتعدي الى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين نحو قولك اذهبته وفرحته وخرجت
واحفرته بيرا وعلمته القرآن وغصبت عليه الضيعة وتتصل الهمزة بالمتعدي الى اثنين فتنقله
الى الثلثة نحو اعلمت يعني ان ثم الفاظا تزاد على الفعل فيصير بها في المعنى متوقفا عقليته على ما لم
يكن قبل ذلك لا انه لا يكون التعدي الا به لان الفعل يكون باصل معناه متعديا من غير شيء من هذه
الزيادات وليس يعني ايضا ان هذه الالفاظ باعتبار لفظها توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد

من اعتبار معنى التصيير فيها لان الفاظها تكون للتصيير وغيره فالتي للتصيير التي تكون للتعدية الا ترى انك تقول
اكب زيد ولا يوجب ذلك تعدية وموت المال ولا يكون ذلك تعدية وبحرت بالقدوم ولا توجب الباء تعدية
واما اذا كان معناها التصيير كانت للتعدية الا ترى انك اذا قلت في ذهب زيد اذهبت زيدا صار متعديا
بالهمزة بعد ان لم يكن لانها افادت التصيير مع بقاء المعنى الاول في اصله والتصيير لا يعقل الا بمتعلق هو مصير
فمهما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك ان يبقى الفعل على ما كان عليه قبل ذلك فلذلك اذا الحق غير المتعدي حرف
التصيير صار متعديا الى واحد والمتعدي الى واحد يصير متعديا الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير
متعديا الى ثلثة وقوله عصبت عليه الضيعة في التعدي بحرف الجر غير مستقيم اذ معنى التصيير فيه مفقود
الا ترى انك تقول غصبت الضيعة وغصبت عليه الضيعة فلا تجد على افادت تصييرا فبطل ان يكون من
قبيل ما نحن فيه نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه لا باعتبار هذا التعدي الذي نحن
فيه كما يقول يتعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني هذا التعدي وكان ذكر على التعدي في هذا المكان غير مستقيم
فصل والافعال المتعدية الى ثلثة على ثلثة اضرب ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي
الى مفعولين وهو فعلان اعلمت واريت وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت
وازعمت وضرب متعد الى مفعول واحد قد اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته
وهو خمسة افعال انبات ونبات واخبرت وخبرت وحدثت قال الحرث بن حلزة
من حدثتموه له علينا العلاء الاول المنقول بالهمزة وهو فعلان بالاتفاق اعلمت واريت وبقية
افعال القلوب مختلف فيها فالصحيح انها لا تجري هذا المجرى فان التعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس
فيما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان بابه الفاظا محصورة وغايتها
مع القائل بذلك الحاقه باعلمت واريت وليس بالجيد فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاطع
بالاستقراء فيما اكثر قال وضرب متعد الى مفعول واحد قد اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه فعدي
تعديته هذا الضرب متعد في الحقيقة الى واحد لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب
ان يكون من ذلك فان زعم زاعم ان الثاني والثالث بالنسبة الى انبات واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة
الى علمت لانك تجد تعلق القبيلين بهما تعلقا واحدا فتلك شبهة ووجه التبيين في ذلك ان الاعلام
منقول عن علمت وعلمت الداخل على المبتدأ متعلق باثنين فاذا عدي بالهمزة صار متعديا الى ثلثة فوجب
ان يكون متعلقا بثلثة واما المفعولان في باب انبات فهما نفس النبإ والخبر والحديث وهو نفس
الفعل وانما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر الا ترى انك اذا قلت رجع القهقرى فانما ينتصب
على المصدر لانه رجوع وان كان نوعا فكذلك هنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وان كان
لنوع مخصوص بخلاف قولك علمت فانهما من متعلقاته لا من الجهة والسر فيه ان الاعلام يتعلق
بمصير وبحديث هو مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منهما نوعا له فهو من متعلق العلم
لا نفس العلم ولا نوعه واما الانباء والاخبار فيتعلق بالمخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق

لانه نفس الخبر فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لبيان النوع بقي ان يقال كيف يمكن ان يقع ما
ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا
باعتبار كونه زيدا وقائما ولكن باعتبار كونه حديثا مخصوصا فالوجه الذي صح الاخبار به عن
الحديث اذا قلت حدثني زيد عمرو منطلق هو الذي صح وقوعه مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق
اذا قلنا انه قال غير متعد فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث
في باب انبات واخبرت فان قيل فاذا كان عندكم بمثابة ما يقع بعد القول والقول انما
فيما بعده الحكاية وليس ما نحن فيه كذلك فدل على المخالفة فالجواب ان القول اكثر ما يؤتى به لحكاية
ما تقدم ذكره فجاء الحكاية فيه على حسب القصد فيه بخلاف انبات واخبرت فانه ليس هو للشا
فان قلت فقد يكون القول لا على جهة الحكاية كقولك عن نفسك قلت زيد منطلق فالجواب
انه هنا وان قدر قليل فاجري مجرى اصل الباب بخلاف ما نحن فيه وقوله قد اجري مجرى اعلمته يريد في الصو
لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفرديهما لا يتحقق معنى المصدرية فيهما في الظاهر فاجري مجرى
مفعولي علمت في التسمية لموافقتهما له في الصورة والتقدير بوجه ما فان قيل فما المانع ان يكون انباء
كاعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات اعلم فتكون مفعولات على الحقيقة فالجواب ان الاعلام هو تصيير
غيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للعلم كتعلق الضرب بالمضروب ثم يحصل في
النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة اخرى غير المعلوم وان وافقته في نسبة شيء الى شيء فليست نسبة
شيء الى شيء من متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق للعلم
يدل ذلك على ان الحديث مع حدثت والخبر مع اخبرت ليس متعلقا للفعل بل هو هو وان المعلومات
مع اعلمت ليست العلم وانما هي متعلق للعلم فثبت الفرق بين اعلمت وحدثت قال وضرب متعد
الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه كقولك اعطيت عبد الله ثوبا اليوم وسرق زيد عبد الله
الثوب الليلة ومن النحويين من لا يرى الاتساع في الظرف في الافعال ذات المفعولين هذا
الضرب اذ جعل فيه الظرف مفعولا فهو على سبيل المجاز لا التحقيق مثله في قولك ضرب يوم الجمعة ولا
يتحقق الاتساع في مثل ذلك الا اذا بني للمفعول او اضمر من غير في والا فلا حاجة الى اخراجه عن
اصله مع استقامته من غير ضرورة ولا استحسان ومن النحويين من ابى الاتساع في الظرف
في الافعال ذات المفعولين وشبهه ان جعل الظرف متسعا فيه انما هو على التشبيه بالمفعول وانما
يحسن ذلك فيما كثر والمتعدي الى ثلثة لم يكثر كثرة المتعدي الى اثنين والى واحد فلذلك كره بعضهم
الاتساع فيه مع المفعولين واما المتعدي الى ثلثة فالاكثر على انه لا يتسع فيه اذ ليس في الافعال
ما يتعدى الى اربعة فيشبه هذا به فصل والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا
المفعول به من المفاعيل الاربعة وما نصب بالفعل من الملحقات بها كما تنصب ذلك بنحو ضرب
وكسا واعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه

لأن جهة كلمة المتعدي وغير المتعدي اليها واحدة فكما انتصبت بالمتعدي تنتصب بغير المتعدي وكذلك يلحق
بالمفعول من الحال والتمييز وغيرهما حكم المتعدي وغير المتعدي في نصبه سواء ومن اصناف الفعل
المبني للمفعول قال صاحب الكتاب هو ما استغنى فاعله فاقيم المفعول مقامه واسند اليه قال
الشيخ قد اعترض على قوله ما استغنى عن فاعله لان المرفوع عندهم ههنا فاعل على ما تقدم من مذهبه
في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك حد الفاعل بما يدخله في حده واذا كان عنده فاعلا فكيف
يستقيم ان يقول ما استغنى عن فاعله واقيم المفعول مقامه وهل هذا الا تصريح منه بان المرفوع ههنا
غير فاعل واجيب عنه بانه اراد ان الفاعل على ضربين فاعل قام به الفعل وفاعل اسند اليه الفعل
من غير قيام به فقوله استغنى عن فاعله اراد به فاعله الذي يقوم به الفعل فعلى هذا يصح ان يكون
هذا فاعلا ايضا لانه داخل تحت حد الفاعل الذي ذكره ولا يخرجه كونه فاعلا بذلك الاعتبار عن ان
يكون مفعولا في المعنى لان الجهة التي كان بها مفعولا في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلا وقوله
معدولا عن صيغة فعل الى فعل ويسمى فعل ما لم يسم فاعله يريد بصيغة فعل صيغة كل فعل
اسندت على جهة قيامها بمحلها وبقوله الى فعل كل صيغة اسندت لا على جهة قيامه ولم يرد وزن فعل
الذي هو مفتوح الفاء والعين ولا فعل الذي هو مضموم الفاء مكسور العين لان علم واستخرج
مندرج تحت فعل وان لم يكن على وزنه واستخرج وانطلق مندرج تحت فعل وان لم يكن على وزنه
لان المقصود ما ذكرناه فاذن صيغة فعل علم على كل فعل اسند على جهة قيام وفعل علم لكل صيغة اسندت لا على جهة قيام فاندرج تحت كل
منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه قال ويسمى هذا الفعل الموضوع له صيغة فعل فعل
ما لم يسم فاعله قال والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها الا المفعول الثاني في باب علمت
والثالث في باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه تقول ضرب زيد وسير سير شديد وسير
يوم الجمعة وسير فرسخان يريد انه يصح ان يسند الفعل الذي حذف فاعله باعتبار قيامه
به الى اي المفاعيل شئت الا ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت و
المفعول له والمفعول معه فاما الاول والثاني فانما امتنع ان يسند اليه الفعل لانه مسند في
المعنى لان قولك علمت زيدا قائما مسند فيه قائم الى زيد فلو ذهبت تسند علمت الى قائم وهي جملة واحدة
لجعلت قائما مسندا ومسندا اليه فكرهوا لذلك مع الاستغناء عنه لانه اذا ذكر احدهما فلا بد
من ذكر الاخر واذا لم يكن بد من ذكر الاخر فالذي هو الاسناد اليه حتى لا يلزم ما ذكر والمفعول الثالث
في باب اعلمت كذلك واما المفعول له فانما لم يبن لما لم يسم فاعله لاحد امرين احدهما انه في المعنى كانه
جواب لسائل عن العلة فلو ذهبت تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه والثاني انه مقدر
باللام وهي فيه غالبا واللام لها معنى غير ذلك فلو ذهبت تقيمه هذا المقام لم يعلم انه من هذا القبيل
فترك لذلك واما المفعول معه فامتنع لامرين ايضا احدهما ان حرف العطف يستدعي متقدما
فلو حذفته لذهب ما يستدعيه والاخر ان اقامته هذا المقام تخرجه عن حقيقته لان معنى كونه مفعولا

معه انه مشترك بينه وبين فاعل في الفعل فلو حذفت الفاعل ذهب المشاركة فزال كونه مفعولا معه
فلم يستقم لذلك فصل واذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد وبقي ما بقي على انتصابه
كقولك اعطي زيد درهما وعلم اخوك منطلقا واعلم زيد عمرا خير الناس يريد انه لا يقوم
مقام الفاعل الا واحد ويبقى ما كان على ما كان فلذلك تقول اعلم زيد عمرا خير الناس برفع زيد
ونصب ما عداه لانه لم تدع ضرورة الا الى المسند اليه والمسند اليه لا يكون الا واحدا فوجب ان يبقى
ما عداه على حاله فصل والمفعول به المتعدى اليه بغير حرف من الفعل على سائر ما بني له اتته
متى ظفر به في الكلام فيمتنع ان يسند الى غيره تقول دفع المال الى زيد وبلغ بعطائك خمس مائة وتدفع المال
وخمس المائة ولو ذهبت تنصبهما مسندا الى زيد وبعطائك قائلا دفع الى زيد المال وبلغ بعطائك
خمس مائة كما تقول منح زيد المال وبلغ عطاؤك خمس مائة خرجت عن كلام العرب ولكن
ان قصدت الاقتصار على ذكر المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دفع الى زيد وبلغ بعطائك
وكذلك لا تقول ضرب زيدا ضرب شديد ولا يوم الجمعة ولا امام الامير بل ترفعه وتنصبها
يريد ان المفعول به الصريح اذا وجد مع بقية المفاعيل لا يقام مقام المفاعيل سواه هذا
مذهب البصريين والكوفيون يختارونه ولا يوجبونه والسر في وجوبه انه اذا حذف الفاعل فالاولى
ان يقام مقامه ما كان اقرب الى الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل من المفعول به لانه
من معقوليته كما ان الفاعل من معقوليته فاذا حذف احدهما وجب اقامة الاخر مقامه ولا
يرد على ذلك الا المفعول المطلق فانه اقرب الى الفعل حيث كان واصلا اليه بغير واسطة والجواب
عنه انه ليس فيه دلالة زائدة بل هو في المعنى نفس الفعل والغرض اقامة شيء تسند اليه فلو
اقمته اسندت الشيء الى نفسه فكان ممتنعا من حيث المعنى بخلاف ما ذكرناه فان قيل فقولك
ضرب ضرب شديد وامثاله يستقيم اقامته مقام الفاعل وفيه معنى زائد على معنى الفعل فلم لم
يكن اولى فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يخرج عن كونه كانك نسبت الشيء الى نفسه
لان الضرب الشديد ضرب فكان غيره اولى اذا وجد والاخر هو انك لم تسند الا الى ضرب
خاصة ولذلك تحكم على شديد بانه صفة وانما يكون الصفة بعد تتمة الاسم فصار قولك
ضرب ضرب وضرب ضرب شديد في ان الاسناد الى الضرب فيهما سواء فان قيل فالمفعول به
المتعدى اليه بحرف هو في المعنى مقتضى الفعل فلم كان المفعول به بغير حرف اولى وقد قلت
ان الاولوية فيه على بقية المفاعيل لاجل الاقتضاء والفعل يقتضيهما جميعا اقتضاء
واحدا فالجواب ان العرب لما عدت الفعل الى احدهما بنفسه والى الاخر بواسطة
صار في الصورة كانه اقوى منه باعتبار اقتضاء الفعل فجعلوه اولى لذلك فان قيل فهب
ان المفعول بغير حرف اولى منه فلم لا يكون المفعول بحرف مقدما على بقية المفاعيل الذي انما
لانه من مقتضى الفعل وليست تلك من مقتضياته فالجواب انه لما كان متعديا اليه

بحروف جرّ اجروه مجرى امثاله مما يتعدى اليه الفعل بحرف جر ليكون الباب كله على حالة واحدة فاجروا قولهم
استغفرت الله من الذنب اعني من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله في الدار واذا كان من الذنب من مقتضياته
وليس في الدار مثله في اقتضاء الفعل لما شاركه في باب الجار والمجرور جعلوا الحكم في الجميع سواء
وان كان ذلك اولى ولكن لا على سبيل الالتزام قوله واما ساير المفاعيل فمستوية الاقدام
لا تفاضل بينها اذا اجتمعت في الكلام في ان البناء لايها شيت صحيح غير ممتنع تقول استخف
بزيد استخفافا شديدا يوم الجمعة امام الامير ان اسندت الى الجار مع المجرور وكذا ان تسند
الى يوم الجمعة او الى غيره وتترك ما عداه منصوبا يعني انها سواء في صحة بناء الفعل لكل واحد
منها ومثل باستخف بزيد الى آخره وبيّنه فصل وكذلك في المفعولين المتغايرين ان تسند
الى ايهما شيت تقول اعطي زيد درهما وكسي عمرو جبة واعطي درهم زيدا وكسي جبة عمرا الا
ان الاسناد الى ما هو في المعنى فاعل احسن وهو زيد لانه عاط وعمرو لانه مكتس هذا الاطلاق
يوهم انه يجوز مطلقا وشرطه انه لا يقع لبس فلو قلت اعطيت العبد الجارية لم يقم مقام الفاعل الا الاول
لانك لو اقمت كل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ من الماخوذ وكذلك لو لم من المفعول وقلت
اعطيت العبد الجارية لكان تقديم الآخذ متعينا خوف اللبس وكذلك اذا قلت اعلمت زيدا عمرا
قائما فانه لا يجوز تقديم المفعول الثاني على الاول الا عند انتفاء اللبس فلو قلت علمت عمرا زيدا قائما
وزيد هو المعلم لم يجز لانه يلبس وكذلك اذا انت لم يسم فاعله لم يقم مقام الفاعل الا الاول لئلا
يلتبس الا انك اذا اقمت الاول في البابين مقام الفاعل جاز التقديم والتاخير لانتفاء اللبس الا ترى
انك اذا قلت اعطي العبد الجارية او اعطي الجارية العبد كان اللبس منتفيا بخلاف حاله في المنصوب فانك
لو قدمت وقع اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطيت العبد الجارية فمفهوم ان العبد هو الآخذ فلو ذهبت
تقول اعطيت الجارية العبد فتقدم وانت تقصد المعنى الاول وقع اللبس اذ لا اعراب مخصوص في احدهما
يميزه وكذلك باب اعلمت عند تسمية الفاعل وعند حذفه حكمه ما ذكرناه من لزوم التقديم للمفعول
الاول عند تسمية الفاعل خوف اللبس ومن وجوب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل عند حذفه
فاذا قامت قرينة تبين المراد فيهما جاز التقديم فيهما جميعا عند تسمية الفاعل وجاز اقامة ايهما
شيت مقام الفاعل عند حذف الفاعل ومثاله قولك اعطيت زيدا درهما فيجوز ان يقول اعطيت
درهما زيدا لانه لا يلبس اذ معلوم ان زيدا هو الآخذ وجايز ان يقول اعطي درهم زيدا اذ لا لبس
وكذلك اذا قلت اعلمت زيدا كتابك مستعارا فيجوز ان تقدم اذ لا لبس في ان زيدا هو المعلم
لاستحالة اعلام الكتاب وجايز ان يقول اعلم زيدا الكتاب مستعارا لانتفاء اللبس الا ان اقامة المفعول
الاول اذا انتفى اللبس احسن لانه فاعل في المعنى فكان اقرب الى اقامته مقام الفاعل وكذلك المفعول
الاول في باب اعلمت لانه في المعنى عالم فكان مثل زيد في الاعطاء والله اعلم ومن اصناف الفعل
افعال القلوب وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت

اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك علمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ
تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر اذا قصدا مضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجزئين على
المفعولية وبما على شرايطهما واحوالهما في اصلهما قال الشيخ هذه الافعال كلها اشتركت في انها
موضوعة لحكم الذهن متعلق بشيء على صفة فلذلك نصبوا المفعولين وفايدتها الاعلام بان النسبة حاصلة
عما دل عليه الفعل من علم او ظن فان الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن فاذا قصد التعرض لتعريف
ما الخبر عنه اتي بالفعل الدال على ذلك وادخل على المفعولين المذكورين وقوله اذا كن بمعنى معرفة الشيء
على صفة فيه مسامحة لانها ليست كلها للعلم وانما بعضها لذلك ثم لو قدر انها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة
الشيء على صفة لان لفظ المعرفة انما وضع لاحد مدلولي العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصة فاطلاقه على العلم
بالاعتبار الآخر غير محقق الا ترى انك اذا قلت عرفت زيدا قائما فانما تحكم على قائما بالحال دون الخبر في
المعنى واذا قلت علمت زيدا قائما احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر فقد ظهر لك الفرق
بين معاني هذه الافعال وبين المعرفة من الوجهين المذكورين فصل ويستعمل اريت استعمال ظننت
فيقال اريت زيدا منطلقا واري عمرا ذاهبا واين ترى بشرا جالسا واصل اريت ههنا
ان يكون متعديا بالهمزة عن رايت التي بمعنى علمت فاستعملت بمعنى ظننت لما كثرت في كلامهم واكثر الخبر عن ظن
نحوت الظن وكذلك ما يصرف منها قال ويقولون في الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا
واتقول عمرا ذاهبا واكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظن وقال الجهال لا تقول بني لوي
لعمر ابيك ام متجاهلينا وقال عمر بن ابي ربيعة المخزومي اما الرحيل فدون بعد غد
فمتى تقول الدار تجمعنا يريد ان فعل القول اذا كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه جرى مجرى الظن
على اللغة الفصيحة وسر ما تقدم من ان القول انما حكيت الجمل بعده لما كان اكثر ما يطلق على حكاية ما قيل لفظا
ومعنى فلما كان ههنا واقعا موقعا لا يصح ان يكون حكاية اعمل عمله وقول النحويين انه بمعنى الظن تسامح
والا فعن يقال ما تقول في هذه المسألة ومتى تقول زيدا منطلقا بمعنى ما تعتقد وما تعلم او ما تظن ولو
كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بها عما يعلم ولا الجواب بما يكون معلوما ونحن نعلم خلافه قال
وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت يعني في عمله لما راوه متعلقا بجزئين كتعلق
العلم والحسبان اجروه مجراه في نصب متعلقه اذا ذكرنا الحكم ان القول على حاله في المعنى الذي
وانما حسن اجراؤه فيما ذكرناه لما كان شابه الافعال القلوب في المتعلق وقد تقدم الفرق بينهما
من جهة ان متعلق القول ليس كمتعلق الحسبان لان متعلق الحسبان مفعول به محقق بمنزلة المفعولين
في اعطيت زيدا درهما ومتعلق القول في المعنى هو القول وانما يكون فيه خصوصية لذكر خاصيته
فيتوهم انه متعلق له وليس كذلك كما توهم ان المفعولين الثاني والثالث في باب انبأت واخواتها
متعلقهما كتعلق اعلمت وليس كذلك فاذا ضعف نصب المفعولين في باب قلت وقوي نصب المفعولين في باب
انبأت وقوي النصب في الاستفهام المذكور لما كان الامر المقوي للحكاية مفقودا فصل وكلها

ما خلا حسبت وخلت وزعمت فإن آخرها لا يتجاوز علمها مفعولا واحدا وذلك قولك ظننته من
الظنة وهي التهمة ومنه قوله عز وجل وما هو على الغيب بظنين وعلمته بمعنى عرفته
لأن تعديها الى المفعولين إنما كان بالنظر الى اقتضائها الجزئين فإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا
تقتضي الا امرا واحدا وجب أن لا يتعدى الا الى واحد لأن التعدي امر معنوي فيثبت تعدده منبطة وافراده
على حسب المعنى وذلك ظننت اذا اردت بها التهمة لأن الاتهام إنما تقتضي متهما وكذلك علمت اذا قصدت
بها علم الشيء في نفسه إنما يقتضي واحدا وفسرها بعرفته لأن وضع عرفته لذلك خاصة وبهذا تبين أن
تفسير الجمع بالمعرفة الا غير بين لأن الابصار تقتضي واحدا قال ورأيته بمعنى ابصرته
ووجدت الضالة إذا أصبتها وكذلك أريت الشيء بمعنى بصرته أو عرفته ومنه قوله عز وجل
وأرنا مناسكنا قوله أو عرفته فيه نظر اذ لم يثبت رأيت الشيء في نفسه بمعنى عرفته وإنما
ثبت رأيته بمعنى علمته على صفة وبمعنى أبصرته يعني فاستعمال أريت على معنى عرفت على خلاف ذلك فلا يستقيم
الاستدلال بقوله وأرنا مناسكنا لظهوره في بصرنا قوله وتقول أن زيدا منطلق أي تقوم
بذلك يوهم أن المعنى في الكسر غير المعنى في الفتح والتحقيق أن المعنى واحد في الموضعين وكذلك اذا قلت
أتقول زيد منطلق وأتقول زيدا منطلقا فإن المعنى واحد وهو السؤال عما قام به من القول
الذي هو مختص بهذه النسبة ووجه النصب كوجه نصب مفعولي علمت كما تقدم ووجه الرفع ما تقدم
من قصد حكاية الجملة وإنما لم يذكر أن زعمت لها وجهان أيضا مثل غيرها من الافعال مع أنهم يقولون
زعمت بمعنى كفلت وهو لفظ زعمت المتعدية الى المفعولين لأنه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع
بقائها افعالا من افعال القلوب فإن قيل فرأيت اذا كانت من رؤية العين فهو بمعنى ابصرت
وليست من افعال القلوب فالجواب أنها وإن كانت للابصار فمعناها ايضا علم بالحاسة فلم
تخرج عن معنى العلم وكذلك اذا ورد وجدت الضالة بمعنى أصبتها فإن وجدت مثله ثم الا
انه ثم بمعنى أصبتها على صفة وههنا أصبتها في نفسها فكانت مثلها وليس كذلك زعمت بمعنى كفلت مع زعمت
التي من هذا الباب فصل ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد المفعولين في نحو كسوت
وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير ممتنع تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وأعطيت زيدا
ولا تذكر ما أعطيته وليس لك أن تقول حسبت زيدا ولا منطلقا وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك
وإنما اختصت بامتناع الاقتصار على احد مفعوليها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر فكما لا يصح قطع
المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك مفعولاها بخلاف باب كسوت فإنه لا ربط بين مفعوليها
فلذلك جاز ذكر احدهما دون الآخر بخلاف هذا الباب قوله فأما المفعولان معا فلا عليك أن
تسكت عنهما في الباب قال الله تعالى وظننتم ظن السوء وفي امثالهم من يسمع يخل
وإنما قول العرب ظننت ذاك فذاك إشارة الى الظن كأنهم قالوا ظننت فاقتصروا وتقول
ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت في الدار فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها في الق

بين لم يجز السكوت عليه نحو هذا وباب كسوت وقد اختلف الناس في جواز قطعهما عن المفعولين
من غير أن يقترن بهما زيادة فايدة فمنعه بعضهم نظرا الى انه لا يخلو احد من علم وحسبان فلو قيل علمت
حسبت لم يكن فيه فايدة فيكون امتناعه لامتناع فايدته وهو وجه قوي في ذلك ولأن هذه الافعال قد تلقيت
بما يتلقى به القسم فكما لا بد للقسم من جواب فكذلك لا بد لهذه الافعال من مفعولين واستدل الآخرون بقولهم من
يسمع يخل فقد ذكر الفعل مقطوعا عن المفعولين وعن الزيادة والجواب أن هذا قد علم معناه فكانت الزيادة
معلومة إذ المفعولان محذوفان لأن المعنى من يسمع يخل المسموع صحيحا إذ معنى من يسمع من يركن الى الاستماع أو
لأن هذا مثل والمثل غير مقيس عليه وقد اعترض بقولهم ظننت ذاك وهو اقتصار على احد المفعولين وأجيب
عنه بأنه إشارة الى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان لأن ذاك إنما يقال لمن تقدم ذكر ما يصح
أن يكونا مفعولين كقول قائل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن أي ظنا مثله وإذا أشير
الى ظن مخصوص متعلق بمخصوص وجب أن يكون مفعولاه في المعنى مثلهما فيحذف للعلم به وقد توهم بعضهم
أن ذاك إشارة الى المفعولين جميعا وجوز مثل ذلك لما كان عبارة عن المفعولين كما جوز أنبأته ذاك وقلت له
ذاك وهو في موضع الجملة فكذلك ههنا وهذا غلط فإن مفعولي أنبأت وأخواته وما يقع بعد القول ليس من مقتضيات
الإنباء والقول وإنما هو الإنباء والقول بعينه ولكنه على وجه من التخصيص ألا ترى أن قولك زيد منطلق نوع
مخصوص من الإنباء وقولك زيد منطلق نوع مخصوص من القول فوضح أنه مصدر محقق وإنما وقعت صورة
هي صورة الجملة لأن النوع المخصوص منه لا يكون إلا كذلك فجاءت الجملة من ضرورة الخصوص فإذا عدل عن
الخصوصية جاء المصدر فيه مفردا فتقول أنبأته الإنباء وأسأته ذلك بمعنى الإنباء وليس مفعولا ظننت وحسبت
كذلك فإنه من متعلقه ووضعه أن يتعلق بالشيء على صفة فإذا علقته ههنا بالحديث بجملته احتجت الى
صفة يكون الحديث عليها وإلا خالفت وضعه ولا يستقيم أن يقال إنه لما تضمن الصفة والذات جميعا أغنى
عن ذكرهما منفصلين فإنك وقعت الظن على الجملة بلفظ واحد على أنه الأول وذلك يوجب ذكر الصفة ولو
ذكرت الجملة منفصلة وأنت تعني بها الحديث وأنه مظنون بحاله لوجب أن تذكر صفة أخرى يكون عليها
الحديث فهذا أجدر فوضح بذلك أن ذاك في ظننت ذاك لا يستقيم جعله مفعولا للحديث ولا غيره
ووجب جعله مصدرا ويقول ظننت به إذا جعلته وكان ظنك فيكون المفعولان أيضا محذوفين ويكون به
فضلة كالظرف لبيان موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما تقول ظننت في الدار إلا أن الفرق بينهما
أن الدار ظرف محقق لوقوع الظن فيه والمجرور ههنا ظرف مقدر لمحل ما تعلق به الظن ولذلك لو
صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيما كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا فوجهه حسنا هما المفعولان
وبهذا إنما ذكر ليبين به محل ما يتعلق به الظن وهو مع حذف المفعولين أجرى لقيامه بالفايدة ومع
المفعولين يقل فايدته لأن المفعولين يحصل منهما ذلك وقول من قال إنه مفعول به بدليل قولهم ظننت به خيرا
لا يستقيم لما تقدم من أنه خلاف وضعه ووجهه أنه مصدر أيضا أي ظن خير كما تقول ظننت هو وظننت ظنا
بمعنى واحد والذي يدلك على ذلك أيضا أنك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيما كقولك ظننت بزيد

خبرا وده باقيا فذكرت المفعولين كما في قوله تعالى يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية فقوله غير الحق ظن الجاهلية مصدران احدهما التشبيه والآخر توكيد لغيره والمفعولان محذوفان اي خلافا وعدم حاصلا فهذا مما يتبين به ان به في قولك ظننت به ليس مفعولا لظننت فان جعلت الباء زائدة بمنزلتها في التي بيده لم يجز السكوت عليه جعل الباء زائدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت ظننت بزيد قائما فاذا كان كذلك فلا معنى لقوله فان جعلت الباء مزيدة فانه يوهم صحة ذلك وليس بصحيح فصل ومن خصائصها انها اذا تقدمت اعملت ويجوز فيها الاعمال والالغاء متوسطة ومتأخرة قال

ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور ه

اما اذا تقدمت فالوجه الاعمال فهو الثابت كثيرا وقد نقل جواز الالغاء ولا بعد فيه لان المعنى في صحة الالغاء قائم تقدمت او تأخرت وهو ان متعلقها له اعراب مستقل قبل دخولها فجعل بعد دخولها على اصله وجعلت هي لتغيير معناها خاصة وهذا حاصل تقدمت او تأخرت وانما كثر اعمالها متقدمة لان المقتضي اذا تقدم كان اقوى منه اذا تأخر بدليل قولهم لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد واذا كان كذلك فلا بعد في التزام النصب عند التقدم اولا القوة واذا توسطت او تأخرت حصل بعض الضعف فيقوى الرجوع الى الاصل في مفعوليها كما تقدم فحصل من ذلك انها اذا تقدمت قوي الاعمال او التزم على قول واذا توسطت كان الالغاء اقوى منه اذا تقدمت واذا تأخرت كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت ه

قال ويلغى المصدر الغاء الفعل فيقال متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظني مقيم وزيد اخوك ظني وليس ذلك في سائر الافعال لان الفعل اذا جاز اعماله والغاؤه اذا الجميع سواء ولا يكون الالغاء في سائر الافعال يعني في بقية الافعال من جهة ان متعلقاتها غير مرتبطة بانفسها حتى تبقى على حالها الاترى ان قولك اعطيته درهما لو الغيته لم يستقم ان ينتظم زيد مع الدرهم كلاما اذ لا ربط بينهما قبل ذلك ولا بعده بخلاف ما نحن فيه فصل ومنها انها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي كقولك ظننت لزيد منطلق وعلمت ازيد عندك ام عمرو وابهم في الدار وعلمت ما زيد بمنطلق ولا يكون التعليق في غيرها والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الاعمال لبقائها على اصلها والتعليق قطعها عن العمل لمانع منع من اعمالها وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده فوجب الالغاء كذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق الظن الا انه جملة مستقلة وكونه متعلقا للظن في المعنى لا يخرجه عن ان له صدر الكلام الاترى انك اذا قلت زيدا ما ضربته او زيد هل ضربته لم يخرج بوقوعه خبر المبتدأ عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملة في صدر الكلام فقد وفر عليه ما يقتضيه فكذلك ههنا واذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد فجوزه قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت ازيد عندك ام عمرو فاما من اجازه فانه

نظر الى مضمون الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها في ازيد قائم ام عمرو والذي منع زعم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتأويل وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على صفة فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفة وهو كونه عندك لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال هل زيد قائم فليس جوابه ههنا نسبة قيام الى زيد او نفيه حتى يصح ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك حسبما تعلق مع ام وانما جوابه نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك ويجاب بان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائما ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما فحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح للتعليق ومثل الهمزة وام علمت اي الرجلين جاءك وما اشبهه مما معناه طلب التعيين فهو في الجواز سواء قوله ولا يكون التعليق في غيرها ليس بمستقيم على ظاهره فان عرفت وعلمت الذي بمعنى عرفت تعلق ايضا وكذلك ما اشبههما من افعال القلوب تعلق ايضا مع الاستفهام نعم التعليق بخصوص لافعال القلوب دون سائر الافعال وسببه مع النفي والابتداء ما تقدم من انها جملة مستقلة دخل عليها ما يصد عن عمل الاول فيها فاستقام ذكرها مقطوعة عن اعمال الفعل فيها وليس المتعلق من متعلقات الافعال هذا المعنى حتى يستقيم تعليقها كما انه لم يستقم الغاؤها لفوات ذلك المعنى وسببه مع الاستفهام في المتعدية الى مفعولين ما ذكرناه وفي المتعدية الى واحد ان المقصود علمت جواب ذلك وهذا انما يستقيم مع العلم دون غيره فلذلك لم تعلق الا افعال القلوب فصل ومنها انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول فتقول علمتني منطلقا ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيما وقد اجرت العرب عدمت وفقدت مجراها فقالوا عدمتني وفقدتني قال

جران العود لقد كان لي عن ضرتين ... عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح

ولا يجوز ذلك في غيرها فلا تقول شتمتني ولا ضربتك ولكن شتمت نفسي وضربت نفسك وسببه انهم انما كرهوا ذلك في غيرها وان كان هو الاصل لما ثبت من ان غيرها قل ان يكون في الوجود فاعله ومفعوله لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا ان يأتوا بالضمير لها فيسبق الى الوهم انهما مختلفان قضاء بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا الى لفظ النفس ليكون ايذانا باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ ليس في المضمر واما افعال القلوب فانها كثيرا ما تقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر وقوعا من غيره واذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغيير الاصل فبقيت على اصلها وحمل عليها قولهم عدمتني وفقدتني لانهما ضد وجدت ووجدت منها فحملت على ضدها ولا بعد في ان يحمل الشيء على ضده والله اعلم ومن اصناف الفعل الافعال الناقصة قال صاحب الكتاب وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما انفك وما دام وما فتئ وليس يدخلن دخول افعال القلوب على المبتدأ والخبر الا انهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر قال الشيخ هذه الافعال كلها اشتركت في انها للعبرة بالشيء على صفته ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين وهو

معنى قوله يدخل دخول افعال القلوب وان اختلفت جهات الاحتياج اذ جهة الاحتياج ثم تبيين متعلق الخبر ا بالظن هو ام بالعلم وجهة الاحتياج ههنا كونها لتقرير الشيء على صفة فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ثم انها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها قال ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا ونقصانهن من حيث ان نحو ضرب وقتل كلام متى اخذت فاعله وهؤلاء ما لم تاخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما يعني اسما مضافا الى ما ذكر معه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وانما نسبوه الى كان اشعارا بانه معموله ومتعلقه والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها في الحقيقة وتعريفا الشيء لاخر الشيء بادنى سبب لم يقولوا في مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول ليفرقوا بين البابين في اسماء متعلقاتها في الاعراب فجعلوا الاسم والخبر لمتعلقات الافعال الناقصة المذكورة فاذا قالوا اسم وخبر علم انهم قصدوا الى هذا النوع من الافعال وايضا فان المرفوع والمنصوب ليس كنحو المرفوع والمنصوب في ضربت زيدا فمنصوب ضربت مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك ثم بين كونهن نواقص من حيث انه لو اقتصر على المرفوع لم يستقم فكانت ناقصة اي عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها من الافعال فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيما ولم يكن ناقصة وسببه ما تقدم من ان وضعها لتقرير الشيء على صفة فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضعها فلم يستقم لذلك فصل

ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر اما ما دام فلكثرتها واما الاخر فلانها لم يستعمل الا كذلك واستغني عن البواقي بما بينه من المعنى وهو قوله وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر بين ما وضع لما ذكرناه من تقرير الشيء على صفة فهذا معنى قوله مما لا يستغني عن الخبر وقال ومما يجوز ان يلحق بها آض وعاد وغدا وراح وقد جاء جاء بمعنى صار في قول العرب ما جاءت حاجتك ونظيره قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة لا اراه وجه استعمالها لتقرير الشيء على صفة فوجب عند ذلك ان يكون منها لمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة به وقد جاء جاء بمعنى صار في قولهم ما جاءت حاجتك وهل يقتصر في ذلك على هذا المحل ويعدى الى غيره فيه نظر والاولى ان يعدى لانهم يقولون جاء البر قفيزين وصاعين على انه قد قيل انه قفيزين حال وهو ضعيف لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البر بالمجيء في نفسه وانما قصدوا حصوله على هذه الصفة فوجب ان يكون مما نحن فيه واذا ثبت ذلك صح استعماله في غير الموضع المذكور واما قولهم حتى قعدت كانها حربة فالظاهر انه مخصوص بمحله فانه لم يعرف في غيره اذ لا يقال قعد كاتبا على معنى صار كاتبا ولكن لا يبعد ان يقال قعد زيد كانه سلطان على نحو ما نحن فيه من ارادة ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصا بمثل ذلك فصل

وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء من ان يكون المعرفة اسما والنكرة خبرا احسن الكلام فقوله مثلها ضمير الحال المضاف الى الاسم والخبر جميعا فاذا كان ذلك كذلك كان حال الاسم كحال المبتدا وحال الخبر كحال الخبر في مراده لانه اضاف الحال اليهما واخبر عنهما باضافة المثل الى المبتدا والخبر ثم خصص المثلية التي ارادها بكون الاسم معرفة

والخبر نكرة وليس ينبغي ان يجعل المثلية في ذلك خاصة بل المثلية في ذلك وفي غيره من احكام المبتدا والخبر الا ان يكون كان مانعة منه فيتماثل البابان في انه يجوز ان يقع المبتدا معرفة ونكرة بشرطه ويكون الخبر مفردا وجملة بالتقاسيم والشروط التي مضت وما اختص به حكم من الاحكام المذكورة قوله ونحو قول القطامي

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

وقول حسان

يكون مزاجها عسل وماء

وبيت الكتاب

فانك لا تبالي بعد حول ... اظبي كان امك ام حمار

من القلب الذي يشجع عليه امن الالباس ويجيئان معرفتين معا ونكرتين والخبر مفردا او جملة بتقاسيمها وما انشد بعده من القلب الذي يشجع عليه امن الالباس يريد ان القياس على خلاف ما جاء به وهو رفع المعرفة ونصب النكرة فخالفوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس وقوله في ذلك اظبي كان امك ام حمار وجه كونه من هذا الباب ان الاستفهام الواقع بعد ظبي يقدر بالفعل فتقديره اكان ظبي امك لان تعلق الاستفهام بالفعل اولى واذا قدر الفعل فيجب ان يكون على حسب المفسر والمفسر كان فوجب ان يكون التقدير اكان ظبي امك وهو عين ما قصد في الابيات الاخر فهذا وجه تقدير كون اسم كان نكرة ههنا وخبرها معرفة وقد ظن بعض الناس ان موضع الاستشهاد ان الضمير في كان ضمير ظبي وضمير النكرة نكرة وقد اخبر عنه بالمعرفة فكان من هذا الباب لذلك وهذا غير مستقيم فانك لو قلت جاءني رجل وكان راكبا لكان مستقيما ولم يعد الاسم خارجا عن القياس بكونه ضمير نكرة فان قيل ليس هذا من قبيل ما نحن فيه فان الذي نحن فيه ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة وما مثلت به نكرتان لان ضمير الرجل نكرة وراكبا كذلك فالجواب انه كما يمتنع كون اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيمتنع ان يكونا نكرتين نكرة من غير مصحح ولو لم يكن معرفة لما صح بدليل امتناع كان رجل قائما ثم لو قدر ضارب معهود بينك وبين المخاطب لصح ان تقول جاءني اليوم رجل واتفق ان كان ذلك الضارب وهذا عين ما انكره وليس مثل قولك كان رجل الضارب هذا مما لا شك فيه والنحويون وان اختلفوا في ان ضمير النكرة معرفة لم يختلفوا في صحة وقوعها على المعرفة وانما الخلاف في ان المعرفة راجعة الى ما يتعين من لوله وجوه اوكانها وجه كان ولذلك يقال بالاجماع ضربت رجلا وهو راكب ولولا ان الضمير في حكم المعرفة لم يصح وقوعه مبتدا وقد اورد على التقدير الاول ان الداخل عليه همزة الاستفهام المعادلة لام يجب ان يكون الواقع بعد ام معادلا له فاذا جعل الواقع بعد الهمزة كانا المقدرة لم يكن الواقع بعد ام المعادلة كذلك الا ترى انك لو قلت اضربت زيدا ام عمرا لم يستقم حتى تقول ازيدا ضربت ام عمرا لان الغرض بدخول الهمزة وام المعادلة بين شيئين نسبتهما باعتبار ما جعل لهما عند المتكلم على حالة واحدة فقصد ذكر احدهما بعد الهمزة والاخر بعد ام لذلك الغرض واذا كان كذلك فقد وقعت بعد الهمزة ههنا كان المقدرة وما وقعت بعد ام لفظ حمار فلم تعادل بين الامرين اللذين جيء بالهمزة وام لهما والجواب من وجهين احدهما انه لما كان المقدرة واجبا حذفها لما وقع مفسرا لها كان حكمها لذلك حكم المعدوم وقد وقع بعد همزة الاستفهام ما قصد به المعادلة بينه وبين ما بعد ام وهو حمار فهذا وجه يسوغ ذلك والاخر

إن كان المقدرة لما لم تكن مقصودة كان تقديرها ووجودها كالعدم فلم يذكر بعد الهمزة مقصودا إلا ظبي وهو
المعادل فالأولى بعد ذلك أن يقال إن ظبي مبتدأ وكان أمك خبر له وحمار عطف على ظبي وصح الابتداء بالنكرة
لما كانت بعد الهمزة المعادلة لأم كما صح أرجل في الدار أم امرأة لأنه لا يخرج عن مقصود التمثيل لما
تقدم أولا من إبطال كون الضمير نكرة ولو قال قائل إن كان هاهنا إلا ضمير فيها وأن أصل الكلام أظبيا
كان أمك أم حمارا فظبيا الخبر في الأصل وحمارا معطوف عليه فلما قصد إلى القلب طلبا مع بقاء كل شيء
في موضعه والمعنى على ما كان عليه فإن قيل فهذا يؤدي إلى جواز تقديم اسم كان عليها لأنه لما رفع
ظبيا على تقديره كم جعله اسما وهو مقدم فالجواب أنه لم يقصد إلى جعله اسما تحقيقا وإنما قصد إلى
جعله اسما صورة ألا ترى أنه في المعنى خبر على ما كان عليه لو كان منصوبا فيكون ذلك هو الذي سوغ بقاءه
مقدما وهذا لا بعد فيه إلا حذف التاء من كانت فإنه إذا أبقى الأمر على ما كان عليه في الأصل فالأصل
أظبيا كانت أمك وقد حذفت التاء وحذف التاء مشعر بجعل الضمير فيها مستترا على أنه اسمها فيبطل هذا
ذلك التقدير وجوابه أن يقال هذا كله من قبيل الشذوذ وحذف التاء من قبيل الشذوذ أيضا إلا أنه
شذوذ يلزم عنه شذوذ ثان ويمكن أن يقوى ذلك بأن يقال لما جعل الظبي في الصورة مخبرا عنه صار
كأنه في الصورة راجع إليه وصار أمك كأنه في الصورة غير الاسم فشبه بما فيه ضمير المذكر وهو لم يقع
مسندا إلى مؤنث ومثل ذلك يفصله عن قولهم كان هند قائمة فإنه يناسب حذف التاء المذكورة فصل
وكان على أربعة أوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن
وقوله كن فيكون وزائدة في قولهم إن من أفضلهم كان زيدا وقال جياد بني أبي بكر تسامى
على كان المسومة العراب ومن كلام العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد
كان مثلهم والتي فيها ضمير الشأن قوله عز وجل لمن كان له قلب يتوجه على الأربعة
وقيل في قوله بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها إن كان فيه بمعنى صار
وقد تقدم أن كان وأخواتها موضوعة لتقرير الشيء على صفة وقد تبين بذلك نقصانها وقد استعمل كان بمعنى
حصل الشيء في نفسه فعلى ذلك لا يقتضي الأمر فوقها إلا غير مثل قعد وجلس ولذلك سميت تامة في هذا الوجه لانتفاء
المعنى الذي سميت به ناقصة ومثل بقولهم كانت الكائنة أي حصلت وكذلك المقدور كائن وكن فيكون والرابعة
وتعريفها بأن يكون وجودها كالعدم وهذا معنى الزائد في كل موضع وهو الذي يبقى الكلام بعد حذفه على
معناه قبله إلا في التأكيد ومثله بقولهم إن من أفضلهم كان زيدا يعني إن من أفضلهم زيدا وكذلك البيت
وكذلك لم يوجد كان مثلهم وأما التي فيها ضمير الشأن فهي وإن جعلت قسما داخلة في أقسام الناقصة
لأنها لتقرير الشيء على صفة ولأن لها اسما وخبرا إلا أنها لما كانت تختص بأحكام لا يشاركها فيه بقية
أقسام الناقصة جعلت قسما برأسه تنبيها على تلك الأحكام منها أن اسمها لا يكون إلا ضميرا ومنها
أنه لا يكون إلا الحديث ومنها أنه لا يكون إلا مبهما ومنها أنه لا يكون خبرها إلا جملة ومنها
أنه لا يكون فيه ضمير يعود على اسمها وقوله عز وجل لمن كان له قلب يتوجه على الأربعة فإذا كانت ناقصة

كان قلب اسمها وله خبرها وإن كانت تامة كان قلب فاعلها وله متعلق بها وإن كانت زائدة كان له قلب مبتدأ
وخبرا والمعنى لمن له قلب فإذا كانت لضمير الشأن كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب مبتدأ وخبر
في موضع خبرها فقد تحقق توجيهها على الأوجه الأربعة وقيل في قوله بتيهاء قفر البيت كان
فيه بمعنى صار لتعذر حملها على أحد الوجوه الأربعة فالتامة والزائدة والتي فيها ضمير الشأن امتناعها واضح
أما التامة فلأنه يجب أن يكون فراخا حالا فيلزم أن يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وأما الزائدة
فيفسد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى أما اللفظ فلنصب فراخا وأما المعنى فللإخبار عن البيض بأنه فراخ
وأما التي فيها ضمير الشأن فللأمرين بعينهما والناقصة إنما لم يستقم لأنه يؤدي إلى عكس المعنى لأنها
يشعر هاهنا بأن الفراخ سابقة على البيض لأن المعنى يصير كان البيض فراخا وهو عكسه لأنه كان الفراخ
بيضا فلما كان مؤديا إلى عكس المعنى تعذر حمله على ذلك فحمل على صار والمعنى عليه فصل ومعنى صار
الانتقال وهو في ذلك على استعمالين أحدهما قولك صار الفقير غنيا والطين خزفا والثاني
صار زيد إلى عمرو ومنه كل حي صائر إلى الزوال قد تقدم أن هذه الأفعال الناقصة كلها لتقرير
الشيء على صفة وبه احتاجت إلى الخبر فكانت ناقصة ثم كلها مشتركة في أنها تثبت للخبر حكم معناها فلما
كان معنى صار الانتقال وجب أن يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فإذا قلت صار زيد عالما فمعناه حكم الانتقال
لأنه الحال الذي انتقل إليها ومعنى الانتقال قد يكون إلى الصفة حقيقة كقولك صار زيد عالما وصار
الطين خزفا وقد يكون لمجرد نسبة كقولك صار زيد بمعنى قريبا وصار زيد فقيرا وغنيا وقد يكون
باعتبار المواضع كقولك صار زيد إلى عمرو وكل ذلك سواء لصحة معنى الانتقال فصل وأصبح وأمسى
وأضحى على ثلاثة معان أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح
والمساء والضحى على طريقة كان والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كأظهر
وأعتم وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها قال عبد الله بن أسامة
ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها
والثالث أن يكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنيا وأمسى أميرا قال عدي
ثم أضحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور
يعني أنها يكون ناقصة وإذا كانت ناقصة وجب أن تعطي الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على
الدخول في هذه الأوقات فوجب أن يكون الخبر داخلا في هذه الأوقات في حال نسبته لمن هو له
فإذا قلت أصبح زيد عالما فقد أعطت أصبح لعالما حكم الإصباح حتى صار المعنى أنه منسوب إلى صاحبه
في وقت الصباح دون غيره وكذلك أمسى وأضحى والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات
وحينئذ يكون تامة لا خبر لها لأن المعنى دخل في هذا الوقت كما تقول أظهرنا وأعتمنا فهي في هذا
الباب ككان التامة ومن ذلك قوله ومن فعلاتي أنني حسن القرى . إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها
فقوله أضحى جليدها أي دخل في وقت الضحى والثالث أن يكون بمعنى صار والكلام فيه كالكلام في صار

ومنه قوله ثم اضحوا الا انه لا يستقيم اعتبار الوقت لانهم على هذه الصفة في هذا الوقت وغيره وليس المقصود انهم
في الضحى على هذه الصفة اذ ليس للتخصيص وجه وانما المعنى ثم صاروا فصل وظل وبات على معنيين
احدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان والثاني كينونتهما بمعنى صار ومنه
قوله عز اسمه واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم بالوقتين الخاصين
النهار والليل فالنهار لظل والليل لبات والمعنى بالنسبة الى الوقتين كمعنى اصبح في الوجه الاول والوجه
الثاني ظاهر فصل والتي في اوائلها الحرف النافي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في
زمانه يعني ما زال وما برح وما فتئ وما انفك دون ما دام فانها الشيخ وقوله وهو استمرار الفعل بفاعله
يعني استمرار الخبر وقوله بفاعله يعني بمن نسب اليه وقوله في زمانه يعني من حين صلح له وفي عبارته بعض التعسف
لانه جعل الخبر فعلا وجعل المنسوب اليه فاعلا له وكل ذلك على غير الاصطلاح والاولى ان يقول استمرار الخبر
بمن نسب اليه من حين صلح له ويحتمل ان يريد باستمرار الفعل نفس هذه الافعال التي هي ما زال وبفاعله يعني باسمائها
لانها فاعلات في التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت هذه الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها
ثبوت اخبارها على الصفة المرادة بها وهو معنى الاستمرار من حين صلح له وهذا اشبه من حيث جرى اللفظ
على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول ولدخول حرف النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها
للايجاب ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا مقيما وخطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا لان زال معناها النفي وما معناها النفي فاذا صار المعنى بنفي النفي واذا
انتفى النفي وجب الاثبات فصار بمعنى ثبت مستمرا فاذا كان كذلك لم يجز ان تقول ما زال زيد الا عالما لان الا لا تستقيم
ان يكون للاخراج فلا يكون الا للتفريغ واذا كان كذلك فشرط التفريغ ان يكون في مثل ذلك بعد نفي ولا نفي
ههنا لما ثبت من ان ما زال للاثبات ثم لو سلم انها يكون بعد الاثبات لوجب ان يكون المخرج منفيا
فاذا كان منفيا فلا يكون بعد الاثبات فتناقض مع ما زال لان ما زال لاثباته والا يكون لنفيه فيصير مثبتا
منفيا في حال واحد وهو محال وخطئ ذو الرمة بقوله • حراجيج ما تنفك الا مناخة • لما ذكرناه من
الوجهين وقد قيل ان قوله على الخسف هو خبر ما تنفك كانه قال ما تنفك مهانة ثم استثنى الا مناخة بعد
ان كمل اسمها وخبرها على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اي ما تنفك على الخسف في حال من الاحوال
الا في حال الاناخة فانه يحصل لها راحة فيكون المراد بالاناخة اناخة البعير وهو جعله باركا فانه حينئذ
يحصل له راحة ويكون المعنى بمناخة في وجه الانشاد اي مقصورة على الخسف اي الذل الا في حال قرحتى يحصل لها
الغرض الا ان هذا التقدير المصحح ضعيف من وجهين احدهما انه استثناء مفرغ والاستثناء المفرغ
قل ان ياتي في المثبت فانما ياتي في النفي والآخر ان يقال الاستثناء المفرغ انما يكون المستثنى منه
مقدرا قبله وههنا انما يقدر المستثنى منه بعد لانه مستثنى من الاحوال للضمير المستقر في على الخسف
لان التقدير ما تنفك مهانة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدرا بعد وذلك
لم يعهد في الاستثناء المفرغ قال وبجئ بحذف حرفها النفي قالت ابنة سالم بن قحفان

تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل ٥
وقال امرؤ القيس • فقلت لها والله ابرح قاعدا وقال تنفك تسمع ما حييت
بها لك حتى تكونه • وفي التنزيل تالله تفتؤ تذكر يوسف قال وذلك مع القسم
لانه قد علم انه مراد كما تقول والله يقوم زيد وذلك جائز في حرف النفي في هذه الافعال وفي غيرها
على ما ياتي في القسم فصل وما دام توقيت للفعل في قولك اجلس ما دمت جالسا كانك قلت
اجلس دوام جلوسك نحو قولهم آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج قال الشيخ ان اراد بقوله
للفعل دام نفسها او خبرها فليس ذلك بمستقيم اذ ليست توقيتا لنفسها ولا خبرها وان اراد الفعل الذي يصحبها
فلم يبين لها خصوصية وهو مقصوده اذ ذلك معنى لفظة ما في كل موضع اذا كانت الظرفية كقولك اجلس ما جلست
وما كنت وشبه ذلك والغرض تبيين معناها المتميز به باعتبار حاجتها الى الخبر لا تبيين معنى لفظة ما
التي للظرف فان ذلك يعم ما الظرفية اينما وقعت والاولى ان يقال وما دام توقيت لامر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها فقوله توقيت لامر يعني به ما يصحبها من فعل او شبهه وقوله بمدة ثبوت خبرها لاسمها مما تميز به
ما دام دون غيرها مما يكون ظرفا فان ذلك توقيت لامر بمدة ثبوت ذلك الفعل الواقع معها لفاعله
فاذا قلت اجلس ما دمت قائما فقولك ما دمت قائما توقيت للجلوس بمدة ثبوت القيام منسوبا الى المخاطب
فهذا هو المعنى الذي يتميز به عن سائر الافعال التي يصحبها ما الظرفية وكان الغرض اتم من الغرض لبيان
الامر العام الذي لا خصوصية لها فيه ثم بين كونها ظرفية بتشبيهها بالمصادر التي وقعت ظرفا ايذانا بانها
المصدرية استعملت ظرفا قال ولذلك كان مفتقرا الى ان يشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع
فيه وهذا واضح لان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واذا كان ذلك مفعولا فيه وجب ان يكون معه فعل
مذكور او شبهه مما يكون الظرف به فضلة اذ الظرف لا يكون احد جزوي الجملة ومن ثم لم يكن بد من كلام
يشفع به حتى يستقيم ظرفيته فصل وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد قائما
الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا هذا مذهب الاكثرين وقد ذهب بعضهم الى انه للنفي مطلقا حالا
كان او غيره ولا بعد في ذلك قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا نفي لكون العذاب
مصروفا عنهم يوم القيمة فهو نفي في المستقبل وههنا عين ما زعموا خلافه لانهم يقولون لو قلت ليس
زيد قائما غدا لم يستقم وهذا ليس العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة وقد صرح في قوله ولا تقول ليس
زيد قائما غدا وهو خلاف الوارد قال والذي يصدق انه فعل لحوق الضماير وتاء التانيث ساكنة
به واصله ليس كصيد البعير يعني لحوق الضماير البارزة المتصلة على ما تقدم لانها من خواص الافعال
وقد تقدم في حد الفعل ما يرشد الى فعليتها ودخولها تحت حد الفعل عند تجريدها عن الدلالة على
الزمان الماضي وسياتي في المشترك بيان افعالها على هذه الزنة فصل وهذه الافعال في تقديم
خبرها على ضربين فالتي في اوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم
خبرها على اسمها وعليها قال الشيخ كلها مشتركة في صحة تقديم اخبارها على اسمائها لانها افعال

من حيث الجملة فيتصرف في معموليها بتقديم احدهما على الآخر واما تقديم اخبارها عليها فقد انقسمت باعتبار
الى ثلاثة أقسام قسم جائز اتفاقا وهو ما عدا ما اوله ما وما عدا ليس وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها اتفاقا وهو
ما اوله ما خلا ما لابن كيسان فانه اجاز ذلك في غير ما دام وقسم اختلف فيه اختلافا ظاهرا وهو ليس فاما
ما جاز تقديم الخبر فيه وفاقا فواضح امره لانها افعال متصرفة لم يمنع من التقديم عليها مانع فجاز وهو كثير في
كلامهم واما امتناع التقدم فيما اوله ما وهي نافية فلانه لا يتقدم على النفي ما في حيزه مع انهم لم يسمع
عنهم واما ما دام فمحل اتفاق في الامتناع وعلته واضحة وهو انها مصدرية ولا يتقدم على المصدر ما
في حيزه وهو في ما دام اولى وشبهة ابن كيسان فيما اوله ما النافية انها لما دخلت على النفي صار معناه
اثباتا فتوهم ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس بمستقيم فانه لو قيل ما زال زيد الا اكلا لكان معناه
اثباتا للاكل ولو قيل اكلا ما زال زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما اتفق انه دخل على فعل معناه
النفي فصار المعنى بالآخرة اثباتا ولولا ان معنى النفي حاصل لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف
يزول معنى النفي وباعتباره حصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعا في كلامهم
واما ليس فقد زعم بعضهم انه يتقدم خبرها عليها مثل كان واستدل على ذلك بقوله الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم ويوم يأتيهم معمول لمصروف واذا تقدم المعمول دل على جواز تقديم العامل لانه فرع تقديمه والى
ذلك ذهب الزمخشري فانه قال وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الاول يعني من الذي لا يجوز تقدم
خبرها عليها ثم قال والاول هو الصحيح يعني بالاول دخولها فيما يتقدم الخبر عليها لانه قال وما عداها
يتقدم خبرها عليها وعلى اسمها ولم يتقدم الا حكم ما في اوله ما فقد دخلت ليس في قوله وما عداها فاذا
قال بعد ذلك والاول هو الصحيح فقد حكم على هذا القول بالصحة وهو تقديم خبرها عليها ومنع
قوم تقديم خبرها عليها وعلته انه لم يثبت مصرحا تقديمه ولانها فعل غير متصرف معناه نفي فكان كالحرف
في امتناع تقديم ما في حيزه عليه فصل وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو
والمستقر فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قولك ما كان فيها احد خير منك وتأخيره اذا كان
لغوا نحو قولك ما كان احد خيرا منك فيها يريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وجعله مستقرا لانه
يتعلق بالاستقرار فالاستقرار فيه مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا ويريد بقوله لغوا ما كان فضلة وسماه
فضلة لانك لو حذفته لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة اليه ووجه استحسانه لذلك انه يحتاج اليه فكان
في تقديمه اشعار من اول الامر بانه خبر لا فضلة وفي تأخيره ايذان بانه لغو لا خبر فلما افاد هذه الافادة
بتقديمه وتأخيره حسن ذلك فيه على حسب المعنيين ومثل المستقر بقوله ما كان فيها احد خير منك واللغو
بقوله ما كان احد خيرا منك فيها ثم قال يعني سيبويه واهل الجفاء يقرؤون ولم يكن له كفوا
احد وهذا الكلام غير بين فانه ان كان اعتراضا صحيحا فلا يندفع بان اهل الجفاء يقرؤون خلافه
لان اهل الاجماع يقرؤونه على خلاف ذلك والمعتمد عليه لا على ما نقل آحادا ان صح النقل فيه وان لم
يكن اعتراضا لازما فيجاب بما يرفعه ويتبين به انه غير لازم واولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة

الاولى انه عرض ههنا مانع يمنع من حكم القاعدة المتقدمة وهو الاهتمام بتناسب الفواصل لانه لو أخر
لتغيرت الفواصل وامرها اهم من تأخير اللغو فوجب لاجل صحة الفواصل تقديمه وان كان لغوا
فان قيل ورد انه يمكن ان يقدم على ما يصح الفواصل لا عليهما جميعا فيحتاج الى الجواب في تقديمه عليهما
جميعا واذا كان اصله التأخير وانما قدم لتصحيح الفواصل فيما وجب لامر يفيد تقديمه فكان تقديمه
على الاسم يغني عن تقديمه عليهما جميعا ولعل سيبويه انما قصد عن الاجابة الى هذا الاعتراض خاصة
والذي يدل عليه انه متقدم ايضا على ما ذكر انها قراءة اهل الجفاء وكان امر الفواصل ظاهرا في علة
تقديمه على احد ولو قدر انه قصد ذلك فالجواب ايضا غير بين لما تقدم والجواب السديد ان
يقال انما قدم عليهما جميعا لانه لما وجب تقديمه على احد كره الفصل بين الجزئين اللذين هما مسند ومسند
اليه فقدم عليهما جميعا لذلك فهذا اولى مما ذكر من قراءة اهل الجفاء لا تنفع في دفع اعتراض وقع على قراءة
اهل الاجماع والله اعلم ومن اصناف الفعل افعال المقاربة قال صاحب الكتاب
منها عسى قال الشيخ هي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى
والثاني كاد واوشك والثالث بقيتها ولما كانت عسى للرجاء دخلها معنى الانشاء فلم يتصرف بل لزمت معنى
واحدا لان تصرفها مناف معنى الانشاء لانها اذا تصرفت دلت على الخبر فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل
وذلك مناقض لمعنى الانشاء اذ لا يستقيم ان يكون لماض ولا مستقبل وايضا فان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
والانشاء بخلافه فلا يستقيم الجمع بينهما قوله ولها مذهبان احدهما ان تكون بمنزلة قارب
فيكون لها مرفوع ومنصوب الا ان منصوبها مشروط فيه ان يكون ان مع الفعل متأولا بالمصدر
كقولك عسى زيد ان يخرج في معنى قارب زيد الخروج قال الله تعالى فعسى الله ان يأتي بالفتح او امر من عنده
والثاني ان يكون بمنزلة قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل في تأويل
المصدر كقولك عسى ان يخرج زيد في معنى قرب خروجه قال الله وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم يعني
باعتبار الظاهر احدهما ان تأتي لها باسم وخبر وخبرها يشترط ان يكون ان مع الفعل وان كان اصله
عندهم الاسم وانما عدل الى الفعل تنبيها على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء واتى بان
تقوية لما يفيد الرجاء من الاستقبال في متعلقه فلذلك عدلوا عن الاسم الى الفعل وشبهها في
هذا الاستعمال بقولهم قارب زيد الخروج بحسب القضية الاعراب والا فليس في قارب زيد الخروج
معنى رجاء ولا انشاء وانما هو تمثيل تقديري لتحقيق الاعراب اللفظي كان اصلها ذلك ثم دخلها معنى الانشاء
والرجاء كما يقال فيما احسن زيدا ان معناه في الاصل شيء حسن زيدا والمذهب الثاني ان يستعمل داخلة
على ان والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها وهذا الاستعمال في الاستغناء بان والفعل عن
الجزئين كاستغنائهم في ظننت ان يقوم زيد عن الجزئين جميعا وسر استعمال ذلك على مسند ومسند اليه
وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان ذلك موجودا استغني به عن ذكر الجملة محققة الا انها بمعنى
قولك ظننت ان تقوم زيد ظننت زيدا يقوم ومعنى قولك عسى ان يقوم زيد فلما كان معناه استغني عن الاصل

لذلك فصل ومنها كاد ولها اسم وخبر وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلاً مضارعاً متأولاً باسم
فاعل كقولك كاد زيد يخرج وقد جاء على الاصل وما كدت آئباً كما جاء عسى الغوير ابؤسا فصل
وقد شبه عسى بكاد من قال عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وكاد يعنى
من تأكد قد كاد من طول البلى ان يمصحا وهي موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب
لا على رجائه وهو خبر محض بقرب خبرها فلذلك جاءت متصرفة تصرف الافعال وخبرها مشروط فيه ان يكون
فعلا مضارعا تنبيها على أن المقصود بالقرب ودلالة على معنى الحال على وجه تأكيد القرب فقال كاد
زيد يخرج لذلك وقد شبه عسى بكاد لما كانت كاد وعسى مشتركين في اصل معنى المقاربة وان اختلف في وجوه
المقاربة حمل كل واحد منها على صاحبها تشبيها بها ومشاركتها لها في اصل معناها كما قالوا الا بالزيد شاذ
للمضاف في اصل معناه فدخلت لذلك ان في كاد وحذفت من عسى فصل وللعرب في عسى ثلثة مذاهب
احدها ان يقولوا عسيت ان تفعل وعسيتما الى عسيتن وعسى زيد ان يفعل وعسيا الى عسين وعسيت
وعسينا والثاني ان لا يثنوا ولا يجمعوا عسى ان يفعل وعسى ان يفعلا وعسى ان يفعلوا والثالث
ان يقولوا عساك ان تفعل الى عساكن وعساه ان يفعل الى عساهن وعساي ان افعل وعسانا
فصل وتقول كاد يفعل الى كدن وكدت تفعل الى كدتن وكدت افعل وكدنا نفعل
وبعض العرب تقول كدت بالضم فصل والفصل بين معنى عسى وكاد ان عسى لمقاربة
الامر على سبيل الرجاء والطمع تقول عسى الله ان يشفي مريضك تريد ان قرب شفائه مرجو من
عند الله مطموع فيه وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمس تغرب
تريد ان قربها من الغروب قد حصل ثم ذكر اجراء المذهبين الاولين ودخولها على المضمر باعتبار
المذهب الاول في احتياجها الى اسم وخبر فان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر والظاهر جميعا ففي اربعة
عسيت وعساني ان افعل وهما الوجهان في المضمر باعتبار الوجه الاول للظاهر والوجهان الآخران
عسى زيد ان يفعل وعسى ان يفعل زيد وان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر فهو وجهان احدهما عسيت
الى آخرها والآخر عساك الى آخرها ويسقط الوجهان الاولان لان احدهما هو الذي وقع فيه المضمر
موقعه والآخر لا يستقيم ان يكون مضمرا لان ان والفعل لفظا فلا يستقيم تغييره والظاهر ان قصد استعمالها
مع المضمر خاصة باعتبار الوجهين الاولين فجعل الوجه الاول وجهين عسيت وعساني الى آخرهما على ما ذكر
في المضمرات وجعل في الثاني وجها واحدا باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد ان وليس ذلك من احكام عسى
وانما ذلك قياس اضمار الاسماء فلم يكن لذكره مع عسى وجه واما كاد فلم تأت الا على نحو واحد وهو
قياس الافعال في الظاهر والمضمر وقد ضم بعضهم فاها مع المضمر كانه جعلها من الواو وليس بالقوي والفصل
بين عسى وكاد واضح من قوله وقد تقدم ما يرشد اليه قال وقوله عز وجل اذا اخرج
يده لم يكد يراها على نفي مقاربة الرؤية وهو ابلغ من نفي نفس الرؤية ونظيره قول ذي الرمة
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

قال الشيخ اختلف الناس في كاد فقال بعضهم هي في الاثبات نفي وفي النفي اثبات وتمسكوا في
الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفيا في الاثبات وتمسكوا في النفي
بمثل قوله تعالى وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا وبقوله اذا غير الهجر المحبين البيت على ما سيأتي
وهذا معنى الاثبات في النفي وهذا مذهب فاسد فان قوله كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة
الخروج وهذا معنى مثبت واما النفي للخروج ليس من موضوعه وانما هو من قضية عقلية وهو ان الشيء
اذا كان يحكم بقرب الوجود علم انه غير موجود واما مدلول كاد فمثبت وهو قرب الخروج ولو
صح ان يقال انه مثل ذلك لانه نفي لصح ان يقال في قولك قرب خروج زيد انه موضوع للنفي وهذا غير مستقيم
معلوم فساده واما الكلام على النفي فسيأتي على الفريق الآخر والمذهب الثاني انه في الاثبات اثبات
وفي النفي نفي المذهب الثالث انه في الاثبات اثبات وفي نفي الماضي اثبات وفي المستقبل على قياس
الافعال وتمسك هؤلاء في النفي في الماضي بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا ولم يستمر لهم
ان يقولوا مثله في النفي على المستقبل لما رأوه من قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها والمعنى فيه نفي
مقاربة الرؤية فلو قالوا باثبات الرؤية لفسد المعنى وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم لانا نعلم
من قياس لغتهم ان المثبت اذا دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب الخروج
واذا قلت ما قرب خروج زيد كان معناه نفي قرب الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب في قوله تعالى وما كادوا
يفعلون انه فيكون المعنى وما قاربوا الفعل قبل ان يفعلوا لما دل عليه سياق الآية من تعنتهم واستفادة
فعلهم لا يحتاج الى التفسير ولا يؤخذ وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون وانما يؤخذ من قوله تعالى
فذبحوها هذا هو الوجه الذي ينبغي حمل الآية عليه وما كان مثلها جاريا على القواعد المعلومة من كلامهم
وقد يقولون في دخول النفي على المستقبل انه يكون معناه نفي القرب على قياس الافعال ولا فرق في
قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي او على المستقبل فثبت بذلك ان المذهب الصحيح جري كاد
مجرى الافعال في الاثبات والنفي فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه اثبات قرب فعله الفعل واذا قيل
ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب فعله الفعل فصار في كاد ثلثة مذاهب المذهب الحق جريه على قياس
الافعال والمذهب الثاني مخالفته للافعال في الاثبات والنفي جميعا والمذهب الثالث مخالفته في النفي
الماضي وجريه على قياس الافعال في غير ذلك وبيت ذي الرمة الذي هو اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح على نفي مقاربة الزوال وهو ابلغ من نفي الزوال كقوله تعالى اذا
اخرج يده سواء على ما ذكروه والتمسك به في ان معناه الاثبات ضعيف ومستنده ما روى بعض الرواة
من ان ذا الرمة لما انشد هذا البيت قيل له اقررت بزوال الحب وذلك انما اخذوه من قوله لم يكد
فلولا ان معناها في النفي اثبات لم يكن لاخذهم عليه معنى والصواب ما قدمنا وهذا غير مروي عمن
يوثق به بوجه صحيح ثم ولو تقدر روايته بوجه صحيح فهو عمن يرى هذا المذهب الفاسد والرد عليهم
كالرد على من يراه الآن فصل ومنها اوشك تستعمل استعمال عسى في مذهبيها واستعمال كاد

تقول يوشك زيد أن يجيء ويوشك أن يجيء زيد ويوشك زيد يجيء بمعنى كاد قال
يوشك من فرّ من منيته في بعض غراته يوافقها

ولا يرد أنها بمعنى عسى ومعنى كاد لأن أوشك ليس فيه معنى رجاء ولا إنشاء وإنما معناها معنى كاد في إثبات قرب الحصول وإنما استعملت لفظا استعمال البابين لمشاركتها لهما في أصل الباب فأجرت مجراهما جميعا في الاستعمال والقياس في استعمالها استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى فصل ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق يستعمل استعمال كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول وأخذ يقول كل وطفق يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان وهذه معناها دنو خبرها على معنى الأخذ فيه والشروع فهي مخالفة لعسى لانتفاء معنى الإنشاء والرجاء ومخالفة لكاد لحصول الشروع فيما أخبرت به معها وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار أصل المقاربة ولم يستعمل هذه إلا بالفعل المضارع مجردا عن أن لأن خبرها محقق في الحال أكثر من الخبر في كاد وإذا كان استعمال كاد بفعل الحال فهذه أجدر ومن ثم لم يجز الإتيان بأن على حال بخلاف كاد لأنه في كاد يصح تقديره مستقبلا على وجه فصح دخول أن لذلك وههنا لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه فقد تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول أن وجه

ومن أصناف الفعل أفعال المدح والذم

قال ما نعم وبئس وضعا للمدح العام والذم العام قال الشيخ المراد بأفعال المدح والذم عند النحويين أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذم لا كل فعل قصد به مدح أو ذم وإن صح إطلاق المدح والذم عليهما إلا أن التبويب لما ذكرناه من الإنشاء ولذلك لم يكن شرف وكرم وعظم وأشباهها من أفعال المدح المراد ههنا إذ لا إنشاء فيها وقوله للمدح العام يعني لمدح لا خصوصية فيه لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحته لها فهذا معنى قولنا للمدح العام وكذلك الذم وقوله وفيهما أربع لغات فعل بوزن حمد وهو أصلهما قال نعم الساعون في الأمر المبر وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين وفعل بكسرهما وكذلك كل فعل أو اسم على فعل ثانيه حرف حلق كشهد وفخذ وتستعمل ساء استعمال بئس قال الله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا وفاعلهما إما مظهر معرف باللام أو مضاف إلى المعرف به وإما مضمر مميز بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وذلك قولك نعم الصاحب أو نعم صاحب القوم زيد وبئس الغلام أو بئس غلام الرجل بشر ونعم صاحبا زيد وبئس غلاما بشر الظاهر أنه أراد فيهما في الأصل قبل نقلهما إلى معنى الإنشاء إذ لم يسمع نعم الرجل زيد فإن قيل وقد جاء نِعِمّا ونَعِمّا فهي التي للإنشاء فالجواب أنه عرض ثم عارض أوجب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول إلى الأصل في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المستقل إليه العدول إلى الأصل في الموضع الذي لا تعذر فيه والذي يدلك على ذلك أن أصل حبذا حبب فوجب بالفتح والضم جميعا قبل النقل وبعد النقل التزم الفتح ولم يجز الضم وههنا كذلك فهذه الأفعال امتازت بأمور منها أن فاعلها لا يكون إلا أحد ثلاثة أشياء

إما معرف باللام وإما مضاف إلى المعرف به وإما مضمر مميز بنكرة منصوبة وإنما كان كذلك من جهة أنهم قصدوا إبهام الممدوح أولا ثم فسروه فلذلك أتوا به على هذه الصفة ووجه الإبهام فيما فيه الألف واللام أن تقصد إلى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وهذا التعريف باللام نحو التعريف الذي ذكرناه في باب أسامة وإن اختلفت جهات التعريف وإذا كان كذلك ثبت فيه إبهام باعتبار الوجود فالوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبهامه ووزانه في الإبهام والتعريف قولك قتل فلان أسامة فإن أسامة ههنا وإن كان معرفة باعتبار الذهن إلا أنه نكرة باعتبار الوجود ولهذا المعنى ظن بعض النحويين أنه موضوع للجنس بكماله يعني المعرف باللام كما ظن بعضهم أن أسامة موضوع للجنس بكماله وهو خطأ محض في البابين جميعا ألا ترى أنك إذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقا ووجب إذا قصد التثنية أن يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب أن يطابق لجميع الجنس وأن لا يثنى ولا يجمع لأن أسماء الأجناس لا يثنى ولا يجمع إذا قصد بها الجنس فإن زعموا أن المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الأصل ونعم الرجل خبره والجملة إذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه أو ما يقوم مقامه وما لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه والجواب أن هذه الشبهة لا تعارض الأمور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وأيضا فما ذكرتموه إنما هو أحد الاحتمالين في الإعراب فإذا تعذر أحدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وأيضا فإنا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل أن يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح أن يقال الضمير عائد على زيد لأنه يجب أن لا يكون عائدا على متقدم وإلا ورد نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وأيضا فإنه كان يفوت الإبهام الذي هو مقصود في غرض الباب فإن زعموا أن الأصل كان كذلك فلما نقل إلى معنى الإنشاء جعل الضمير مبهما ثم يفسر فلا يبعد أن يقال فيما نحن فيه كذلك فإنا لا ننكر أن يكون الأصل كذلك ثم غير وإنما الكلام في مدلوله في حال الاستعمال للإنشاء والتحقيق في جواب شبهتهم أمران أحدهما أن الأصل أن يكون الرجل لزيد المذكور مضمرا عائدا عليه فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الإبهام بتأخير المفسر عنه والآخر أنهم لما قصدوا إلى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى فكما يصح أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح أن يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لأنه مندرج تحته بما يقدر من آحاده في المعنى فإن قصدوا بقولهم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم وإن قصدوا التحقيق وضعه للجملة على التفصيل فهو مردود بما تقدم والكلام في المضاف كما فيه الألف واللام وفي المضمر كذلك وقد جاء بعضهم الموصول لكن ومنا في صحة وقوعه فاعلا لهذه الأفعال بما فيه الألف واللام وحمل عليه قوله تعالى بئس ما اشتروا به أنفسهم ونظائره ولا بعد في ذلك ويجوز أن يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرا ويكون ما في التمييز موصوفة باشتروا وأن يكفروا المخصوص على القولين ولا بعد في الآخر ومنها أنه لا بد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم لأن وضعها على الإبهام أولا ثم التفسير

فوجب لذلك ذكر المخصوص لانه تفسير المبهم اولا فلو قطع عنه لكان خروجا بها عن موضعها وهو غير مستقيم وفائدة
الابهام ثم التفسير ان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد
ابهامه ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين فالمذكور مرتين ابلغ من المذكور مرة واحدة فصل
وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير

تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا

قال لانه قد يستغنى عنه فلذلك كان تأكيدا ولا بعد في الاتيان بالتمييز وان كان في الكلام ما يدل
عليه كقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا ويمكن ان يقال ان التمييز في مثل ذلك بعيد لانه مشبه
بقولك عندي تسع قمحا لان قولك نعم الرجل رجلا كذلك بخلاف قوله تعالى سبعون ذراعا فان ذراعا ههنا
تمييز لما ليس فيه دلالة على ذراع وانما اخذت من دليل خارج بخلاف قولك نعم الرجل رجالا ومن اجل ذلك
منعه بعضهم وجعل قوله زادا في البيت مفعولا لتزود كانه قال تزود زادا مثل زاد ابيك ولكنه قدم واخر
فصل ولقوله تعالى فنعما هي نعم فيه مسندة الى الفاعل المضمر ومميزه ما وهي نكرة لا موصولة
ولا موصوفة والتقدير نعم شيئا هي وردها لاشكالها والا فهي مندرجة في عموم ما ذكره وتبيينها
ما ذكره وهو ان الفاعل مضمر وما مميز وهي المخصوص بالمدح واما قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به
فهذه تحتمل ان يكون مثلها الا ان ما يكون موصوفة فكان التقدير ان الله نعم الشيء شيئا يعظكم به فيكون
ما تمييزا ويعظكم به صفة له ويحتمل ان يكون ما موصولة فاعلا على قول من جوز ذلك في مثل بئس ما اشتروا
به انفسهم فيجري فيه القولان الجاريان في بئس ما اشتروا به الا ان المخصوص في بئس ما اشتروا به يكون
ان يكفروا والمخصوص ههنا محذوف للعلم به وتقديره ان الله نعما يعظكم به ذلك وهو اداء الامانة
والحكم بالعدل فصل وفي ارتفاع المخصوص مذهبان احدهما ان يكون مبتداء خبره
ما تقدمه من الجملة كان الاصل زيد نعم الرجل وقد تقدم الكلام على ذلك وبيان انه الجائل
لمن زعم انه اسم جنس وايضاح ذلك قال والثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف تقديره
نعم الرجل هو زيد فالاول على كلام والثاني على كلامين كانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال
عنه واجيب بقوله هو زيد ثم استعمل على هذا النحو في هذا المعنى المقصود فصارت في حكم جملة واحدة
لمن يعرف هذا المعنى المقصود بها وهذا الثاني اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتداء اذا كان خبره
فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والاخر انه
اذا وقع خبر المبتداء جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير وانما توهموه من ان الرجل للجنس قد تقدم فساده
ولو جوز لكان وقوع الجنس موضع الضمير شاذا قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام يناسب التفسير
واذا جعل زيد خبر مبتداء كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتداء لم يكن ذلك محققا
فظهر ان الوجه هو الثاني واما ما يلزم من ان فيه حذف المبتداء فذلك كثير شائع لا شذوذ فيه ولا بعد
فلم يقابله انه مما تقدم فصل وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما للمخاطب كقوله عز وجل

نعم العبد اي نعم العبد ايوب وقوله فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن اي نعم العبد هو وهو ضمير
ايوب وهو على الوجه الثاني خبر مبتداء محذوف اي هو هو وكذلك كلما اتى من نحو كقوله تعالى نعما يعظكم
به وليس ذلك من نحو انا انا وشعري شعري وانما ذلك من نحو زيد اخوك واشباهه الا ترى ان الضمير
الاول في قولك هو هو يعود على العبد الموضوع مبهما وهو الثاني المخصوص بالمدح يعود على ايوب
فكانك قلت العبد المذكور ايوب فظهر انه من نحو قولك زيد اخوك وشبهه وهذا واضح فصل
ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان نحو قولك نعمت المرأة هند وان شئت قلت نعم المرأة
انما ذكر ذلك ليعلم ان هذا الفعل يجوز فيه ما يجوز في الافعال من الحاق العلامة في المؤنث وتارة
بجواز حذفها وان كان مؤنثا حقيقيا بخلاف غيره من الفعل لانه غير متصرف فاشبه الحروف فجرى مجراها
في ترك الحاق العلامة وكل ذلك سائغ واما ذكر التثنية والجمع فلرفع ايهام عمن يظن انه اسم جنس فتوهم
انه لا يثنى ولا يجمع او عمن يظن انه لما كان للانشاء في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة كما في حبذا وكما في
الضمير فيه نفسه قوله وقالوا في نعمت الدار نعمت البلد لما كانت البلد الدار كقولهم من كانت امك
وقال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد
وتقول نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك ونعمت المرأتان هند ودعد ونعمت النساء
بنات عمك فالحقوا العلامة بنعم وان كان الفاعل البلد لانه قد علم انه قصد الى تفسيرها بالدار
اذ التقدير نعمت البلد فلما كان كذلك جاز الحاق العلامة وشبهه بقوله من كانت امك في كونه انث الضمير وكانت
مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو الام فالتأنيث في كانت وان كان الفاعل مذكرا لما كان لمؤنث مذكور في
المعنى كالتأنيث في نعمت وان كان لمذكر لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك البيت وقوله نعمت زورق البلد
انث وان كان الفاعل مذكرا لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وهو قوله او حرة عيطل فصل
ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل وقوله عز وجل ساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا
على حذف المضاف اي ساء مثلا مثل ونحوه قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا ويجوز
ان يكون محل الذين مجرورا صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم قال لانه في المعنى تفسير واذا كان تفسيرا له وجبت مطابقته له وهذا يوضح لك الرد على
من قال انه للجنس ثم اورد اعتراضا على ذلك وهو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا الا وذلك
ان الفاعل ههنا مضمر مفسر بمثل فيكون التقدير ساء المثل وقد ذكر القوم وليس هو مطابقا للمثل في المعنى
واجاب عنه بانه على حذف مضاف تقديره ساء مثلا مثل القوم وعلى ذلك يكون مطابقا وكذلك اورد
قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا باياتنا وتقرير الاعتراض مثل الاول سواء واجاب عنه بامرين
احدهما مثل ما تقدم وهو ان يكون على حذف مضاف كانه قال بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا والاخر ان
يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويكون المخصوص محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو ضمير
المثل المتقدم قبل بئس وهو قوله مثل الذين حملوا التورية كما تقول زيد بئس الرجل اي بئس الرجل

هو وبهذين التاء ويلين يكون المخصوص مطابقا فيستقيم المعنى به فصل وحبذا مما يناسب هذا
الباب ومعنى حب صار محبوبا جدا وفيه لغتان فتح الحاء وضمها وعليهما روي قوله وحب بها مقتولة
حين تقتل واصله حبب وهو مسند الى اسم الاشارة الا انهما جريا بعد التركيب مجرى الامثال
التي لا تغير فلم يضم اول الفعل ولا وضع موضع ذا غيره من اسماء الاشارة بل لزمت فيها طريقة
واحدة قال الشيخ لانه انشاء للمدح فهو من الباب في التحقيق وانما ذكرت على حدة لما اختصت به من
احكام لفظية وهو ان فاعلها لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما على ما تقدم وانما
خصوا ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام فكان مناسبا للمعنى المقصود واختصت دون اخواتها لانها
اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم في ذكر علل منع الصرف
وعدل عن ضم الفعل وان كان جائزا في الاصل على قول واجبا على قول لانه لما نقل الى معنى الانشاء جعل
على صيغة مخصوصة تنبيها على قصد النقل عما كان عليه فيه ومنها ان تمييزها غير واجب بل
يجوز ان تقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيد ومنها ان المخصوص اذا لم يكن مفردا مذكرا كان غير
مطابق للفاعل في اللفظ كقولك حبذا الزيدان فلذلك جعلت على حدة واصلها حبب واما مثل قولهم
وحب بها مقتولة حين تقتل ويجوز ان يكون من حبا الذي اصله حبب وهو الظاهر لموافقته له في
اللفظ ويجوز ان يكون من حب الذي اصله حبب ثم غير وهذا ابعد لما فيه من التغيير من غير حاجة قال
وفي الاسم في نحو ابهام الضمير في نعم يعني انه مبهم غير مراد به معين مثل ابهام الضمير في نعم ثم قال
ومن ثم فسر بما فسر به فقيل حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد يعني انه من اجل ما بين جنسه كما بين
الضمير في نعم بذلك فيقول حبذا رجلا زيد كما يقول نعم رجلا زيد قال غير ان الظاهر فضل على المضمر
بان استغنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد يعني بالظاهر لفظ ذا في قولك
حبذا بخلاف نعم اذا كان الفاعل مضمرا فانه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان الفاعل ههنا لفظا
مختصا به استغني عن المفسر ولما لم يكن في نعم لفظ مختص بالفاعل احتيج الى المفسر ثم قال ولانه كان لا
ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا هذا وجه آخر في وجوب ذكر التمييز في
نعم وجواز حذفه في حبذا يعني انه لو لم يفصل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا فانه كان يلتبس
في كثير من المواضع لا في كل المواضع وبيان موضع الالتباس انك لو قلت نعم السلطان وانت تريد نعم
رجلا السلطان لم يعرف انه هل السلطان فاعل او مخصوص والفاعل مضمر وفي التصريح بقولك نعم رجلا
السلطان ما يتعين به الفاعل من المخصوص فهذا وشبهه مواضع اللبس بخلاف حبذا فانه معلوم ان فاعله
ذا فاذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك ولم يلتبس بالفاعل البتة والله اعلم ومن اصناف
الفعل فعلا التعجب قال هما نحو قولك ما اكرم زيدا واكرم بزيد قال الشيخ
التعجب الذي يعنيه النحويون هي الالفاظ التي تدل على انشاء التعجب لا ما يدل على التعجب الا ترى انك لو قلت تعجبت
من زيد وما اشبهه لم يكن التعجب الذي بوب له النحويون ولم يحتج استثناؤه بذكر الصيغة وحصرها في ما افعله

وافعل به اذ المقصود انما هو الصيغة فاذا انحصرت حصل المقصود الا ان ذكرها باعتبار المعنى اولا هو الاولى
ثم بعد ذلك يذكر ما هو شرط لها باعتبار اللفظ كما يفعل في سائر الحدود النحوية قال ولهما صيغتان ما
افعله وافعل به ويكنى بافعل وافعل عن كل ما يصح ان يبنى عليهما ويكنى بالضميرين في المثالين عن كل ما ينسب اليه فعل
التعجب قال ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل الى التعجب مما لا يجوز بناؤه منه
بمثل ما توصل به الى التفضيل قد تقدم ذكر ذلك بوجوهه وعلله فلا حاجة الى اعادته قال
الا ما شذ من نحو ما اعطاه وما اولاه للمعروف ومن نحو ما اشهاها وما امقته فالشذوذ فيهما جميعا
انه من المفعول دون الفاعل والقياس ان يكون من الفاعل لانه يقال اشهيت الطعام ومقت الرجل ولا
فيه من هذه الجهة فلم يكن شذوذه الا بما ذكرناه واما ما اولاه فشذوذه انه استعمل من الرباعي المجرد من قولك
اوليته خيرا واعطيته كذا ولا يقال في هذا المعنى ولي ولا عطا ولذلك قال للمعروف ليبين انه
من قولك اوليته المعروف لا من قولك ولي لان ذلك بمعنى آخر واستغني في اعطى بما يفهم من قولهم ما اعطا
لان المعنى على الاعطاء وبما تقدم في مثله في افعل التفضيل من قوله هو اعطاهم للدينار والدرهم
وذلك مما يكون من الاعطاء قال وذكر سيبويه انهم لا يقولون ما اقيله استغناء عنه بما اكثر
قايلته كما استغنوا بتركت عن وذرت ووجه ذلك انه كثر وقوع هذا المعنى والتعبير عنه بما اكثر قايلته
فلو كان ما اقيله جاريا في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان واقعا في لغتهم ولما لم يقع في لغتهم دل على
انه مستغنى عنه فهذه طريقة سيبويه في استثناء ما اقيله من الباب وهذا جار في كل ما يأتي في مثله فصل
ومعنى ما اكرم زيدا شيء جعله كريما كقولك امر اقعده عن الخروج ومهم اشخصه عن مكانه تريد ان قعوده و
شخوصه لم يكونا الا لامر يريد ان ذلك اصله قبل نقله الى التعجب والا فليس معناه بعد النقل ذلك هو الذي اراد
بقوله بعد ذلك الا ان هذا النقل من كل فعل خلا ما استثني منه مختص بباب التعجب يريد ان ذلك وان كان اصله لتصحيح الاعراب فنحو
معنى التعجب ثم شبهه في اصله بقولهم امر اقعده عن الخروج لانه من باب شر اهر ذا ناب فالمصحح للابتداء بالنكرة
ههنا كونه في معنى كلام هو فيه قال فلذلك احتاج ان يشبهه بامر في قولهم امر اقعده عن الخروج ليصح الابتداء
بالنكرة وكان الاولى ان يذكر بقية المذاهب في الاعراب في ما اكرم زيدا ههنا ويستغني عن الفصل الذي بعد ذلك
لانه في الحقيقة تتمة له وما ذكر ههنا احد المذاهب الثلاثة وهو مذهب سيبويه لان سيبويه يجعل ما ابتداء
وما بعده جملة في موضع الخبر وهو عين ما ذكر ههنا ثم اعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه وذكر معه المذهبين
الآخرين وليس لفصله معنى فان زعم زاعم انه تكلم ههنا في المعنى وثم في الاعراب فليس بمستقيم
لان المقصود انما هو الاعراب والمعنى الاصلي امر تقديري والاعراب يبنى عليه فهو المقصود والآخر
انه قد ذكر بعد افعل به واستوفى عند ذكره الاصل والاعراب جميعا والكلام على الجميع سواء قوله
الا ان هذا النقل من كل فعل خلا ما استثني منه مختص بباب التعجب وفي لسانهم ان يجعلوا لبعض الانواع
شأنا ليس لغيره لمعنى واما قوله اكرم بزيد فقيل اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم كاغد البعير اي
صار ذا غدة الا انه اخرج على لفظ الامر ومعناه الخبر كما اخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء

فى قولهم رحمه الله والباء مثلها فى كفى بالله يريد بما استثنى منه ما تقدم ذكره فى افعل التفضيل على ذلك التفضيل واما قولهم اكرم بزيد فقيل اصله اكرم زيد على التفضيل الذى ذكر ولا يكون على ذلك فيه ضمير لان فاعله مذكور بعده قال وفى هذا ضرب من التعسف وعندى ان اسهل منه مأخذا ان يقال انه امر لكل احد بان يجعل زيدا كريما اى بان يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة للتاكيد والاختصاص او بان يصيره ذا كرم والباء للتعدية هذا اصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظه فى قولك يا رجلان اكرم بزيد ويا رجال اكرم بزيد لما فيه من مخالفة القيا فى وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشئ ذا كذا فى اكرم ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر الى صيغة الامر ومنها زيادة الباء على الفاعل وكل ذلك خروج عن القياس ثم ذكر وجهين ليس فيهما شئ من ذلك واما فيهما استعمال الهمزة للتعدى او للتصيير وتقديره كما ان يقال انه امر فى الاصل من اكرمته اى جعلته كريما والباء مزيدة على المفعول وفيه على ضمير فاستعمل الهمزة للتعدى وهو كثير واستعمل الباء زائدة على المفعول وهو كثير واستعمل صيغة الامر للامر وهو القياس ثم نقل ذلك الى معنى التعجب كما نقل على التقدير الاول فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذى فى التقدير الاول وانما يلزم فيه الاضمار الذى لا يتغير وليس بمستبعد الا ترى ان مثل هذه الصيغة فى باب الانشاء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم يغير عن لفظ الوحدة فى قولك نعم رجلا ونعم رجلين ونعم رجالا فكذلك هنا وقد اجاب بقوله انه قد جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة والوجه الثانى ان يجعل الهمزة لما جعلت له فى الوجه الاول وهو على الامر ايضا لان كان اصله اكرم اى صر ذا كرم ثم عدى بالباء فصار الفاعل فيه مصيرا غيره صايرا ذا كرم كما تقول قمت فتكون انت القايم ثم تقول قمت بزيد فاتيت بالباء للتعدى فيصير الداخلة هى عليه هو الفاعل فى ذلك الفعل قبل دخولها فصار معنى اكرم بزيد فى الاصل على هذا التاويل صير زيدا صايرا ذا كرم فافاد التصيير فيه مجئ الباء للتعدى لان هذا المعنى مستفاد من باء التعدى لا ان هذا المعنى مستفاد من باء التعدى واما كونه صايرا ذا كرم فمستفاد من الصيغة التى هى اكرم

فصل واختلفوا فى ما فهى عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة وهى مبتداء ما بعدها خبره يريد فى الاصل فقال سيبويه انها مبتداء ما بعدها خبره كما تقدم فى اول الفصل الذى قبله وهو الوجه اذ لا يلزم فيه ما يلزم فى غيره قال وعند الاخفش موصولة صلتها ما بعدها وهى مبتداء محذوف الخبر وفيه تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ونحن نقطع باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف قال وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كانه قيل اى شئ اكرمه وما بعدها خبره كان الاصل اى شئ احسن زيدا وليس بالجيد لان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل الى انشاء آخر بخلاف صيغ الاخبار فانها تنقل الى الانشاآت كثيرا فثبت ان الوجه ما صار اليه سيبويه

فصل ولا يتصرف فى الجملة التعجبية بتقديم ولا تاخير ولا فصل فلا يقال عبد الله ما احسن ولا ما عبد الله احسن ولا بزيد اكرم ولا ما احسن فى الدار زيدا ولا اكرم اليوم بزيد لانها جرت كالمثل والامثال لا تغير ولانها بمجموعها تدل على انشاء التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم وبئس طريقة واحدة لذلك

قال وقد اجاز الجرمى الفصل وغيره من اصحابنا وينصرهم قول القايل ما احسن بالرجل ان يصدق نظرا الى قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق ووجهه ان الظروف اتسع فيها فجرى فيها مجرى ما لم يجر فى غيرها

فصل ويقال ما كان احسن زيدا للدلالة على المضى وقد حكى ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها كانهم لما قصدوا الى التعجب مما مضى اتوا بالفعل الدال على الزمان الماضى مع فعل التعجب مشعرا بذلك وكان ان تقول ما احسن ما كان زيد وكان ان تجمع بينهما فتقول ما كان احسن ما كان زيد والاولى هى الصيغة الاولى اذ لا حاجة الى التكرار والاتيان بها مع الفعل الذى جئ به للمعنى المتعجب منه هو القياس لانه هو المقصود بالمضى وقد حكى ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها قصد ادخال الصبح والمسى هنا فى الدلالة على الوقت الذى حصل فيه المتعجب منه كادخال كان فى الدلالة على وقت المتعجب منه وان اختلف جهات الازمان وقوله والضمير للغداة انما يعنى فيما اصبح والا فهو فى قوله ما امسى ادفاها للعشية وانما استغنى بتنبيهه على ضمير الغداة لانه يعلم ان قوله ما امسى ادفاها يكون للعشية والله اعلم

ومن اصناف الفعل الثلاثى قال صاحب الكتاب للمجرد منه ثلثة ابنية فعل وفعل وفعل قال الشيخ لا يكون الثلاثى على اكثر من ذلك لان اوله ملتزم فيه الفتح وآخره لا اعتداد به فى ابنيته لانه محل التغير فلم يبق الا وسطه ولم يجئ ساكنا اصلا والحركات ثلث فوجب ان لا يزيد على ثلثة ابنية فعل واما الكسر فى الفاء فليس باصل ايضا فلذلك حكم على شهد اذا قيل شهدا وشهدا انها فروع على شهد ولذلك حكم على نعم وبئس بذلك وحكم على ليس ايضا وسياتى ذلك قال فكل واحد من الاولين على وجهين متعد وغير متعد يعنى فعل وفعل على وجهين متعد وغير متعد وقد تقدم معنى التعدى وهو كونه يتوقف عقليته على متعلق وغير المتعدى ما لا يتوقف عقليته على متعلق وقد تقدم مبينا قال ومضارعه على بنائين مضارع فعل على يفعل ويفعل ومضارع فعل على يفعل ويفعل والثالث على وجه واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فمثال فعل ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد يعنى مضارعه على اختلاف وجهيه فيكون اربعة اقسام يفعل متعد وغير متعد ويفعل متعد وغير متعد فلذلك مثل باربعة امثلة فضربه يضربه للاول وجلس يجلس للثانى وقتله يقتله للثالث وقعد يقعد للرابع قال ومثال فعل شربه يشربه وفرح يفرح وومقه يمقه ووثق يثق ومثال فعل كرم يكرم فالكلام فى المضارع فعل فى تقسيمه الى اربعة امثلة كالكلام فى مضارع فعل الا ان موضع يفعل ثم يفعل هنا ويكون يفعل هنا متعديا وغير متعد ويفعل متعديا وغير متعد فمثال الاول شربه يشربه ومثال الثانى فرح يفرح ومثال الثالث ومقه يمقه ومثال الرابع وثق يثق والثالث بناء واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فلذلك لم يجئ الا على بنية واحدة وهو يفعل قال واما فعل يفعل فليس باصل كانهم قصدوا الى مخالفة عين الماضى للمضارع ولذلك كان فعل يفعل هو القياس واكثر لم يجئ لمضارعه

إلا في ألفاظ محصورة وسمي في الفصيح لأنه هو على خمسة ويجوز فيها الوجهان وفي معتل الفاء الكثير ذكره
وأما بجيء مضارع فعل على يفعل بضم عين الماضي فكأنهم كرهوا مشاركته لعين المتعدي في الماضي والمستقبل فخصوه
بالضم لذلك قوله ومن ثم لم يجئ الا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق الهمزة
والهاء والحاء والعين والخاء والغين يعني لم يجئ مضارع فعل المفتوح العين مفتوحا عينه
إلا أن يكون عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق لما بينها وبين الفتح من المناسبة فكأنهم رادوا بجيئها
مناسبة لحركتها واعتدوا باللام وإن كانت بعدها لما يلزم من انتقال إلى علو ولم يعتدوا بحرف الحلق
إذا كان فاء لأنه لا يلزم منه الانتقال إلى علو كما منعوا في اللغة الفصيحة الامالة بالغين الواقعة في
بالغ ولم يمنعوا بالغين الواقعة في غلاب نظرا إلى ذلك ثم قال إلا ما شذ من نحو أبى يأبى و
ركن يركن أما أبى يأبى فكأنهم لما علموا أنهم إذا فتحوا انقلبت الياء ألفا والألف من حروف الحلق
فصار للفتح وجه في مثل ذلك وإن كان على خلاف القياس من حيث أن فيه دورا وذلك أن الفتح لا يكون
إلا لحرف الحلق فيتوقف الفتح على حرف الحلق ويتوقف كونه حرف حلق على الفتح وأما ركن يركن فجعله
شاذا أو قد نقل أنه يقال ركن يركن وركن يركن فالأولى على ذلك أن يقال هو من تداخل اللغتين لا لأنه
من مخالفة القياس ولذلك حكم على فضل يفضل أنه من تداخل اللغتين ثم قال وأما نحو فعل يفعل
نحو فضل يفضل ومت تموت فمن تداخل اللغتين وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكاد ومعنى
تداخل اللغتين أن يثبت للماضي منهما بناءان وللمضارع لكل واحد منهما بناء ثم يتكلم العربي بأحد بناءي الماضي
مع بناء المضارع الذي ليس له فيتوهم أنه جار عليه وليس كذلك ومثاله ما ذكر في فضل يفضل
لأن العرب تقول فضل بالفتح وفضل بالكسر ومضارع فضل الفتح يفضل بالضم ومضارع فضل بالكسر يفضل
بالفتح فإذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من تداخل اللغتين وهذا الفعل معناه من الفضلة لا من
قولك فضلته إذا غلبته في الفضل لأن ذلك ليس في ماضيه إلا الفتح وليس في مضارعه إلا الضم
لأنه من باب فاعلني ففعلته أفعله قال وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء تمر في أثناء التقاسيم
بعون الله يعني وللثلاثي المزيد فيه لأن الرباعي سيأتي بعد ذلك وإنما كلامه في الثلاثي
والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كما ذكر في أبنية الأسماء ه
وللإلحاق وغير الإلحاق وقد تقدم بيان ذلك كله في الأسماء فصل وأبنية المزيد فيه
على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له
فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج
نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اقعنسس
واسلنقى ه فمصداق الإلحاق اتحاد المصدرين والثاني نحو أخرج وجرب وقاتل يوازن
دحرج غير أن مصدره يخالف المصدر والثالث نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب
واشهب واغدودن واعلوط فهذه كلها ملحقة بدحرج لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادة

ليوافق دحرج في وزنه على الوجه الذي قد مر وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل وملحق بتدحرج
على ما ذكر وملحق باحرنجم على ما ذكر أيضا والثاني وهو الموازن على غير سبيل الإلحاق نحو أخرج
وجرب وقاتل فهذه الثلاثة وإن وافقت دحرج في وزنه مما زيد فيها فليست للإلحاق لما ذكرناه
من أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بدله فأما الهمزة في أفعل فموضوعة لمعان كالتعدي
وغيره وكذلك تضعيف العين في مثل جرب وأما الألف في نحو قاتل فموضوعة لأن يكون من غيرك إليك
ما كان منك إليه وهذا كله بخلاف حروف الإلحاق وههنا وجه آخر يشعر بالإلحاق في الأول دون الثاني
وهو موافقة المصدر منه لمصدر الملحق بخلاف مصادر غير الملحق واعتمد صاحب الكتاب على ذلك لشموله والتحقيق
ما بيناه لأنه جار في الأسماء والأفعال وما ذكره مقيد بالأفعال دون الأسماء لأن الأسماء لا يمكن معرفة
الملحق فيها من غيره بمصدره إذ ليس لها مصادر والثالث غير موازن نحو انطلق واقتدر إلى آخره
فهذه غير موازنة للرباعي بوجه وقيل استخرج موازن لاحرنجم لأنا لم نعن بالموازنة صورة حركات
وسكنات وإنما عنينا وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به والزيادة إن
كان ثم زيادة لغير الإلحاق فلا بد من مماثلة في الملحق واستخرج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ما ذكرنا
في الأصلية والزيادة جميعا أما الأصلية فهو أن الخاء وهي فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل
وليس كذلك في مثل الملحق وأما باعتبار الزائد فهو أن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في
الفرع نون في موضعها ولا في غيره فصل فما كان على فعل فهو على معان لا تنضبط كثرة وسعة
لأنه أخف أبنيتهم في الأفعال فتصرفوا فيه في معان كثيرة لخفته فقل أن تجد فعلا من أبنيتهم
غيره له معنى إلا وقد استعمل فعل فيه فهذا وجه كثرة معانيه وغيره ليس مثله في الخفة فلم يكثر
معانيه فتعرض النحويون لذكرها لحصرها وقلتها وإن كان ذلك كله أمرا لغويا في التحقيق قال
وباب المغالبة يختص بفعل يفعل كقولك كارمني فكرمته أكرمه وكاثرني فكثرته أكثره وكذلك عازني
فعززته أعزه وخاصمني فخصمته وهاجاني فهجوته إلا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتل
العين أو اللام من بنات الياء كبعت ورميت فإنك فيه تقول أفعله بالكسر كقولك خايرته
فخرته أخيره لما كان باب المغالبة مختصا بماض مخصوص ومضارع مخصوص فأمكن ضبطه
ذكره وهذا أولى بقواعد النحو لأنها راجعة إلى ضوابط كلية تعرف بها تفاصيل أنواعها إلا ما كان معتل
الفاء كوعدت ومعتل العين أو اللام من بنات الياء كبعت ورميت فإنه لم يأت فيه الضم وإنما لزم
فيه الكسر لأنهم لو بنوه على الضم في العين لأدى إلى ما ليس من أبنية كلامهم في مثله ألا ترى أنهم لم يقولوا في باب
وعد يوعد مضموما ولا في باب باع يبوع ولا في باب رمى يرمو وإنما أتوا بذلك كله مكسورا وفي
مفتوحا في باب وعد خاصة لأجل حرف الحلق كقولهم وضع يضع وإنما لم يبنوا يفعل من باب وعد
استثقالا له ولم يبنوا يفعل من باب باع ورمى لما يؤدي من انقلاب الياء التي هي عين ولام واوا
لانضمام ما قبلها فيختلف حروف الكلمة ولأنه يؤدي إلى إبدال الأخف بالأثقل مع الغنية عنه بالبناء

الآخر الذي هو أصل أيضا فلما كان كذلك لم يستعملوا أيضا في هذا الباب إلا ما كان من جنس كلامهم قال
وعن الكسائي أنه استثنى أيضا ما فيه أحد حروف الحلق وأن يقال فيه أفعله بالفتح وحكى أبو زيد
شاعرته أشعره وفاخرته أفخره بالضم قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك
لا تقول نازعني فنزعته أنزعه استغني عنه بغلبته يعني أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق دون
الفاء وإنما أبهم لأنه قد تقدم ما يشعر بذلك واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا في المعنى أما
النقل فقد نقل الثقات فاخرني ففخرته أفخره وهو عين ما خالف فيه وأما في المعنى فإن ما فيه أحد
حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم مخرجا له عن قياس لغتهم بل استعمل
فيه الضم والفتح جميعا ألا ترى أنهم يقولون دخل يدخل ونحت ينحت فهو مماثل الباب فعل الذي ليس فيه حرف
حلق في كونهم يقولون يفعل ويفعل بالضم والكسر فإذا استعملوا الضم فإنما استعملوا أحد البنائين
اللذين هما قياسه فكذلك إذا استعملوا يفعل مما فيه حرف حلق فإنما استعملوا أحد الأبنية التي هي قياسه
نوضح أنه من حيث المعنى ليس كباب وعد ورمى في امتناع يفعل فيه قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا
ألا ترى أنهم لا يقولون نازعني فنزعته استغني بغلبته وما ذكره سيبويه في ذلك لا يخرجه عن أن يكون قياسا
كما أنه لم يخرج باب التعجب عن القياس لامتناعهم في ما أقيله وإنما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل
الخاص هو أنه كثر استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم مثل ذلك وإنما ورد عنهم في موضعه غلبته فدل ذلك
على أنه في هذا الموضع الخاص مطرح ويقرره دليله أن يقال لو كان ذلك جائزا لورد فلم يرد فدل ذلك
على أنه غير جائز قال وفعل تكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها كسقم ومرض
وحزن وفرح وجذل وأشر والألوان كأدم وشهب وسود لما لم يمكن حصر لانتشار معانيه
ذكر الكثرة في العلل والأحزان وأضدادها ثم مثل لكل واحد من الأقسام وقد يكون فعل لغير ذلك
كعلم وسمع وركن وأشباه ذلك وقوله يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان تنبيه على أن هذه
المعاني تكون فيه كثيرا إلا على معنى أنه يكون فيها أكثر منه في غيرها فإن فعل في غيرها أكثر منه في ذلك
لكن العلل والأحزان فيه أكثر منها في غيره فلذلك قال يكثر فيه ولم يقل يكثر فيها وهو تنبيه
دقيق قال وفعل للخصال التي تكون في الأشياء كحسن وقبح وصغر وكبر قال ولذلك
لم يأت متعديا لأن الخصال التي وضع لها لم يأت شيء منها متعلقا فلذلك غير متعد كحسن وقبح وفضل
وتفعلل يجيء مطاوع فعلل كجوربه فتجورب وجلببه فتجلبب الغرض منه أن يذكر معنى فعلل الملحق
لأنه المذكور بعد فعل في ترتيبه لأن كلامه في الثلاثي ولكن لما كان الملحق والأصلي مشتركين جمعهما وجعل
الفصل لتفعلل وإن كان غرضه فعلل لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن
تعلق فعل آخر متعد به فقولك كسرته فانكسر فقولك انكسر عبارة عن معنى حصل من تعلق فعل متعد وهو الكسر
أي هذا الذي قام به أثر الكسر وهو الانكسار هذا الذي يعني بالمطاوع وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن
معه ما هو مطاوع له كقولك انكسر الإناء ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وإنما يلزم ما ذكرناه وهو

أن يكون لفعل متعد المطاوع أثره ثم لما تكلم على تفعلل باعتبار مطاوعته لفعلل صار الفصل في الظاهر
لتفعلل فتكلم باعتباره فقال وبناء مقتضبا كتهوك وترهوك يعني تفعلل كتهوك وترهوك أما تهوك
فقد نقل هوكته فتهوك أي أهلكته فهلك فهو جار على المطاوعة وأما ترهوك فعلى ما ذكر من كونه مقتضبا
غير جار على مطاوع له يقال ترهوك في مشيته إذا ماج قال وتفعل يجيء مطاوع فعل نحو كسرته
فتكسر وقطعته فتقطع قد تقدم معنى المطاوعة نحو كسرته فتكسر فصل ومعنى التكلف نحو
تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ قال حاتم تحلم عن الأدنين واستبق ودهم
فلن تستطيع الحلم حتى تحلما قال سيبويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير
حليما فالتكلف معناه أن يتعانى ذلك الفعل ليحصل بمعاناته فالقصد تحصيله كتشجع معناه استعمل
الشجاعة وكلف نفسه إياها ليحصل وكذلك الحلم والمروءة ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل من حيث أن
كل واحد منهما غير ثابت في الأصل لمن نسب إليه فرق بينهما بما يختلفان فيه وهو أن تفعل المقصود
فيه ممارسة ذلك الفعل ليحصل فلذلك قال لأن هذا يطلب أن يصير حليما وأما تفاعل فهو أن يظهر
الفعل وهو على خلافه لا يحصله بل ليظهر أنه عليه وليس به فقد حصل الفرق بينهما بما ذكر قال ومنه
تقيس وتنزر وإنما فصله من ذلك لأنه يخالف له من وجه آخر وذلك أن المعاني الأول كلها يمكن أن يمرن عليها
لتحصل بعد أن لم يكن لأن الإنسان قد يمرن نفسه على الحلم والمروءة والصبر حتى يحصل له ذلك ولا يمكن ذلك
في مثل تقيس وتنزر فإنه إذا لم يكن من هذه القبيلة لا يكون منها أبدا وإنما أدخله لأن الغرض استعمال ذلك
ليحصل عند الناس اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من الأمرين حصول ذلك معتقدا أجراهما مجرى واحدا
وإلا فقد ظهر الفرق بينهما قال وبمعنى استفعل كتكبر وتعظم وتعجل الشيء وتيقنه الظاهر أنه
أراد أصل معنى استفعل وأصل معناه طلب ذلك الفعل كقولك استعلم واستعطى أي طلب العلم والعطاء
ثم مثل تكبر وتعظم وتعجل الشيء وتيقنه كأنه طلب الكبر من نفسه والعظمة كقولهم في استفعل استخرجته أي لم
أزل أطلب خروجه من نفسي حتى خرج وأما تعجل فظاهر وتيقنه كتكبر كأنه طلب اليقين من نفسه حتى حصل
ولذلك يطلق تيقن في موضع علم قال وتقصاه وتثبته وتبينه مثل تيقنه لأن الطلب من نفسه وجود
أن يكون تقصاه واستقصاه بمعنى طلب غايته وأقصاه من غيره أيضا فيكون على الأصل في معنى استفعل
من غير تأويل قال وللعمل بعد العمل في مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرقه وتفوقه ومنه تفهم و
تبصر وتسمع وللعمل بعد العمل في مهلة نحو تجرعه أي شربه جرعة بعد جرعة وتحساه أي حسوة بعد حسوة و
تعرقه أي أخذ ما عليه من اللحم شيئا بعد شيء وتفوقه إذا شربه فواقا بعد فواق ومنه تفهم وتبصر وتسمع
كأنه حصل له فهمه شيئا بعد شيء قال وبمعنى اتخاذ الشيء نحو تأثلت المال وتديرت المكان وتوسدت
التراب ومنه تبناه أي اتخذته دارا وتوسدت التراب أي اتخذته وسادة ومنه تبناه أي اتخذته
ابنا وإنما فصله لأن اتخاذه ابنا لا يصير على الحقيقة موجودا فيه ذلك المعنى الحقي كأنه قصد إلى الفصل بين
الأمور الحسية والأمور المعنوية قال ومعنى التجنب كقولك تحوب وتأثم وتهجد وتحرج أي تجنب الحوب والإثم

والجحود والجرح ونحو ذلك فهذا البناء كمعنى همزة السلب في قولك اعجمت الكتاب اى ازلت عجمته كذلك هاهنا
معنى تحوب اى ازال الحوب عن نفسه فصل وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا نحو تضاربا
وتضاربوا ولا يخلو من ان يكون من فاعل المتعدى الى مفعول والمتعدى الى المفعولين فان كان من
المتعدى الى مفعول واحد كضارب لم يتعد وان كان من المتعدى الى مفعولين نحو نازعته الحديث
وجاذبته الثوب وناسيته البغضاء تعدى الى واحد كقولك تنازعنا الحديث وتجاذبنا الثوب
وتناسينا البغضاء تفاعل فرع فاعل الذى يكون للاثنين فصاعدا ومعناه نسبة الفعل الى فاعله
متعلقا بمن شاركه فيه على ذلك النحو فلذلك كان بناؤه يقتضى التعدى وان لم يكن الفعل متعديا لان المشارك كون
هو المفعول فهو مشابه بهمزة التعدى وان اختلفا فى المعنى فلذلك ساقه بعضهم فى اسباب التعدى وجعله
مع الهمزة والتضعيف وحرف الجر ولم يعده الاكثر اما لانه ليس مثل ذلك فى المعنى لان تلك بمعنى التصيير واما
لان هذا قد يتعدى ولا يتعدى الى اكثر مما كان متعديا اليه كقولك ضاربته وذلك فى كل فعل ما كان مفعوله
الاصلى هو الذى اشترك معه فى معنى فاعل فصار هو المتعلق الاصلى وهو المفعول الذى يقتضيه هذا
هذا البناء فلما اتحد متعلقهما لم يزد مفعولا آخر فمن اجل ذلك جاء فى هذه المواضع غير زائد مفعولا
لاجل هذا البناء فاسقط من باب اسباب التعدى لذلك وتفاعلت مثله فى المعنى وانما نقص منه مفعول
من حيث انه وضعه نسبته الى المشتركين فيه من جهة واحدة فوجب ان يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا فى فاعل
فاعلا فوجب نقصه عنه مفعولا فلذلك تقول جاذبت زيدا الثوب فاذا عبرت بتفاعل قلت تجاذبنا الثوب
فيصير الفاعل والمفعول اللذان كانا فى فاعل فاعلا لتفاعل وسره ما ذكرناه من ان وضع الاول على معنى
نسبته الى الفاعل مع تعلقه بغيره فى انه فعل مثل ذلك ووضع الثانى نسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى
تعلق له فلذلك جاء الاول زائدا على الثانى مفعولا ابدا فهذا معنى قوله ولا يخلو من ان يكون من فاعل الى آخره
قوله ويجئ ليريك الفاعل انه فى حال ليس فيها نحو تغافلت وتعاميت وتجاهلت قال اذا تخازرت
وما بى من خزر وهذا معنى ثان لتفاعل وهو كثير وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المعنى المشتق
منه تفاعل وهو فى الحقيقة على غيرها فاذا قلت تجاهل زيد فمعناه انه على حال الجهل فى الصورة وليس عليها
فى الحقيقة ووقع لفظ الكتاب ويجئ ليريك الفاعل بالرفع فى الفاعل وفى بعض النسخ ليريك الفاعل با
لنصب وكلاهما ضعيف اما الرفع فلانه يلزم منه ان يكون اللفظ جاء ليرى الفاعل انه على تلك الصفة و
قد يكون اللفظ جاء ليرى غير الفاعل ان الفاعل على حال ليس فيها كقولك للمخاطب تجاهلت وتعاميت فانه
لا يصلح هاهنا ان يقال جئ باللفظ ليرى الفاعل انه فى حال ليس فيها فان الفاعل هنا قد يكون غير قاصد الى
ارادة ذلك بل قاصدا الى ان لا يطلع عليه احد واما النصب فضعيف على خلاف ما يعبر به عن معانى
الالفاظ سوى غيره والوجه ان يكون وليريك بالواو ويكون من كلام المخبر معناه لا صفة لحال فيلزم دخولها
فى حكم ارادة الفاعل فيجئ التناقض ويكون المعنى حينئذ ويجئ المعنى ارادة الفاعل انه فى حال ثم قال المخبر المفسر وليريك
اى وتلك الحال فى الحقيقة منتفية عنه لان الفاعل يرى انه فى حال منتفية فيستقيم المعنى لانه لم ينفك

معناه عن ان الفاعل ارى من نفسه ذلك وانه فى الحقيقة ليس كذلك وانما جاء الخلل من مجئ ليس فيها صفة وبمنزلة
فاذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام قال وبمنزلة فعلت كقولك توانيت فى الامر وتقاضيته
وتجاوزت الغاية ومطاوع فاعلت نحو باعدته فتباعد لان المعنى ان ذلك حصل لفاعله كقولك
قام وقعد ولا يلزم ان يكون الصيغة التى بمعنى فعلت وهى على غير صيغة فعلت ومطاوع فاعل الى آخره
وقد تقدم معنى المطاوعة فى فصل انفعل وهذا مثله لفاعل فلا حاجة الى اعادته فصل
وافعل للتعدية فى الاكثر نحو اجلسته وامكنته وللتعريض للشئ وان يجعل بسبب منه نحو اقتلته
وابعته اذا عرضته للقتل والبيع قال الشيخ قد تقدم معنى التعدية وهو ان يجعل الفعل لفاعل
يصير من كان فاعلا له قبل تعديته منسوبا اليه ذلك الفعل فلذلك يصير غير المتعدى متعديا والمتعدى
الى واحد يتعدى الى اثنين والى اثنين يتعدى الى ثلثة كقولك اخرجته واشممته الطيب واعلمت زيدا
عمرا منطلقا ويكون افعل ايضا للتعريض للشئ وان يجعل بسبب منه يعنى التعريض للاسم المشتق منه كقولك
اقتلته اذا عرضته للقتل وابعته اذا عرضته للبيع وهو قليل قال ومنه اقبرته واشفيته و
اسقيته اذا جعلت له قبرا وشفاء وسقيا وجعلته بسبب منه من قبيل الهبة ونحوها يعنى
ومن افعل الذى للتعريض وانما نوعه لان الاول تعريض لفعل منسوب اليه يتعلق بالمفعول من بيع وقتل
والثانى تعريض لما ليس كذلك الا ترى ان جعله ذا قبر ليس مثل جعله معرضا للبيع والقتل لان القبر ليس فعلا
له يتعلق بالمفعول فاراد ان يبين ان البابين سواء فى انه تعريض للشئ سواء كان ذلك الشئ فعلا
لفاعل افعل على الصفة المذكورة او غير ذلك قال وللصيرورة الشئ ذا كذا نحو اغد البعير اذا صار
ذا غدة واجرب الرجل واخزى واحال اذا صار ذا جرب وخزى وحيال فى ماله ومنه الام
والام واصرم النخل واحصد الزرع واجز اى لصيرورته منسوبا اليه المعنى المشتق هو منه على
وجه ما كاغد اى صار ذا غدة واجرب اى صار ذا جرب وكان ينبغى ان يفصل بين اغد وبين اجرب واخزى
واحال لان اغد معناه انه صار منسوبا اليه ما اشتق منه على جهة قيامه بماله ومنه الام يعنى افعل الصيرورة
وانما فصله لانه مخصوص بما كان الفاعل اتيا بذلك الشئ المشتق هو منه اذ معنى الام اتى بما يلام عليه فهو مشارك لما
فيما ذكرناه الا ان الفاعل هنا آت به وليس الاول كذلك وكان ينبغى ان يفصل بين الام واذا ب وبين اصرم
واجز لان هذا ليس مثله فى انه آت بذلك المعنى وبين الاول ايضا لانه ليس مثله فى ان المعنى قد حصل وانما
المعنى قارب وقت حصوله فنزلت مقاربته له منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واجز الزرع
وهو لم يصرم ولم يجز بخلاف ما تقدم فانه على معنى حصول ذلك الشئ ودخوله فى الوجود ومنه
يعنى افعل للصيرورة قال ابشر وافطر واكب واقشع الغيم اى صار ذا فطر وذا بشر وانما فصله لانه
مطاوع فافطر وابشر مطاوع فعل قالوا بشرته فابشر وفطرته فافطر واقشع مطاوع قشع يقال قشع الريح
السحاب فاقشع وانقشع واما اكب فليس لدخوله مع ما توسطه معنى لان اكب بما كان اقام به وليس مطاوعا
لشئ واظنه اكب فصحف لانه يقال كببته فاكب واكب كما يقال قشعت الريح السحاب فاقشع وانقشع فيستقيم

قال ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته أي وجدته محمودا وأخبثت الأرض أي وجدتها خبيثة النبات
وفي كلام عمرو بن معدي كرب لمجاشع السلمي لله دركم يا بني سليم قاتلناكم فما أجبناكم وسألناكم فما أبخلناكم
وهاجيناكم فما أفحمناكم وللسلب نحو أشكيته وأعجمت الكتاب إذا أزلت الشكاية والعجمة معناه
لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق الفعل منها كقولك أحمدت الرجل أي وجدته موصوفا بالحمد ومنه
ما ذكره في الحكاية وللسلب يعني ولسلب المعنى المشتق أصل منه عمن تعلق به الفعل كقولك أعجمت الكتاب أي أزلت
العجمة وأشكيته أزلت شكايته وقد يجيء ذلك سلبا عمن نسب إليه الفعل وذلك إذا لم يكن الفعل متعديا كقولهم أقسط
أي زال عنه القسط وهو الجور ولذلك كان معنى أقسط عدل ومعنى قسط جار فهو من هذا الباب وكان ينبغي أن يقول
ومنه أقسط قال ويجيء بمعنى فعلت تقول قلت البيع وأقلته وشغلته وأشغلته وبكر
وأبكر وهو واضح فإنه مثل مما جاء فيه فعل فصل وفعل يواخي أفعل في التعدية
نحو فرحته وغرمته قال وقد تقدم معنى التعدية ومنه قوله خطأته وفسقته وزنيته
وجزعته وعقرته وإنما فصل قوله خطأته إلى آخره لأنه مخالف في أنه لم يصير في الحقيقة فاعلا للفعل
المشتق هو منه وإنما جعله منسوبا إلى ذلك الفعل ألا ترى أن معنى خطأته قلت له أخطأت ونسبته إلى
الخطاء وكذلك فسقته أي قلت له يا فاسق أو نسبته إلى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقا أي فاعلا الفعل
الفسق وكذا في قولك غرمته وفرحته فكذلك جزعته أي قلت له جزعا وعقرته أي قلت له عقرا قال
وفي السلب نحو فزعته وقذيت عينه وجلدت البعير وقردته أي أزلت الفزع والقذى والجلد والقراد
يعني يواخي أفعل فيه أيضا وقد تقدم معنى السلب فقوله فزعته أي أزلت الفزع عنه وكذلك البواقي
على ما ذكر قال ويكون بمعنى فعل كقولك زلته وزيلته وعضته وعوضته ومزته وميزته يعني
أن فعل يواخي أفعل في كونه بمعنى فعل كقولك زلته وزيلته ومزته وميزته ومعناهما بمعنى واحد كما كان قلت وأقلت
بمعنى واحد قال ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه نحو قولك قطعت الثياب وغلقت الأبواب وهو
يجول ويطوف أي يكثر الجولان والطواف وبرك النعم وربض الشاء وموت المال ولا يقال
للواحد يعني أن ذلك مواصله والأكثر في استعمالهم فكان الأولى تقديمه ولكنه قدم غيره لمواخاته لأفعل
وقد جاء عقيبه وشرطه التكثير في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول ومثال الأول جول وطوف ومثال
الثاني موتت الإبل ومثال الثالث غلقت الأبواب فإن فقد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان قولك موتت
الشاة خطأ لانتفاء جميع ذلك لأن هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة إذ لا يستقيم تكثيرها
وهي واحدة وليس ثم مفعول فيكون التكثير له فلذلك قال في هذه المسألة ولا يقال للواحد بخلاف
قولك قطعت الثوب فإن ذلك سائغ وإن كان الفاعل واحدا وظاهر كلامه يوهم أن هذا البناء
لا يقال للواحد ولكنه أطلقه لتقدم قوله وهو يجول ويطوف أي يكثر الجولان والطواف ليعلم أن التكثير قد يكون في
الفعل نفسه وقد يكون في الفاعل فقوله ولا يقال للواحد لم يرد به إلا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وإنما
يكون التكثير في الواحد هو المصحح فصل وفاعل لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه

ضاربته وقاتلته قال الشيخ أراد لأن يكون من غير الفاعل إلى الفاعل ما كان من الفاعل إليه فقدر الفاعل
مخاطبا وكان الأولى أن يقول لأن يكون منك إلى غيرك ما كان منه إليك فإنه المفهوم أولا من قولك خاصمت زيدا
ألا ترى أنك مسند إلى نفسك أولا الخصام وموقعه على زيد فكان الأولى من التعرض أولا للمفعول دون الفاعل ألا
ترى أن معنى فاعل نسبة الفعل إلى الفاعل واقعا على من يشاركه في أصل الفعل المشتق هو منه وقد تقدم تحقيق
ذلك في فصل تفاعل قال فإذا كنت الغالب قلت فاعلني ففعلته فقد تقدم ذكر فعل في المغالبة
وتفصيل مضارعه قال ويجيء مجيء فعلت كقولك سافرت يعني أنه يأتي في معنى نسبة فعل إلى الفاعل
لا غير كما يأتي فعل كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر إلى المسافر وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به
كما في شغلته وأشغلته ومزته وميزته فلذلك يجيء فيه بعض اللبس على القاصر قال وبمعنى أفعلت نحو عافاك الله يعني
بمعنى أفعلت في التعدية لأن معنى أجلسته صيرته ذا جلوس ومعنى عافاك الله أي صيرك ذا عافية فشبهه به في ذلك وخير
أفعل وإن كان فعل قد يأتي لذلك لكثرة أفعل فيه ولو كان لعافاك فعل ثلاثي من معناه لازم وعافاك معدى له لانفتح
أمر التعدية مثل بعد وباعدته وكان تمثيله بباعدته أولى لأنه حينئذ مثل جلس وأجلسته ولكنه جاء ملتبسا
لأنه موضوع في أصله لما ذكرنا ولا يقال عفي زيد بمعنى قامت به العافية وعافيته بمعنى صيرته قائمة به العافية
كما في بعد وباعدته ولكنه واضح بما ذكرنا وطارقت النعل وبمعنى فعلت نحو ضاعفت وناعمت أي صيرته
ذا طراق وبقرين على نحو ما قرر في عافاك الله وأشكاله كأشكاله وبمعنى فعلت يعني التكثير لأنه هو باب فعل للتكثير
لأنه هو باب فعل الكثير وهو واضح في ضاعفت وناعمت لأن في معناه ضعفت ونعمت فيتضح الأمر في مثل ذلك كما تقدم
فصل وانفعل لا يكون إلا مطاوع فعل كقولك كسرته فانكسر وحطمته فانحطم إلا ما شذ من قولهم
أقحمته فانقحم وأغلقته فانغلق وأسفقته فانسفق وأزعجته فانزعج قد تقدم معنى المطاوعة
فلا حاجة إلى إعادتها وقد اختص بناء انفعل بها ولكنه في الأكثر يكون المطاوع على فعل كقولك كسرته فانكسر
وقد جاء مطاوعا على أفعل قليلا ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير ولهذا كان قولهم انعدم خطأ
يعني أنهم خصوا هذا البناء بالمعاني الواضحة للحس دون المعاني المجردة عنه مختصة بالعلم خاصة دونه
كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جلية واضحة فلذلك لا يقال علمته فانعلم ولا عرفته فانعرف وكذلك ما
كان مثله ولذلك كان قولهم انعدم ليس بجيد وقالوا قلته فانقال لأن القائل يعمل في تحريك لسانه
لأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين وإخراج الصوت وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب
فإن أطلق قلته فانقال على إرادة المعنى المفهوم من القول وذلك ليس فيه ما اشترط من غير أن يقصد إلى ألفاظ
محققة أو مقدرة كان في الاتساع نظير انعدم فصل وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة كقولك
غممته فاغتم وشويته فاشتوى ويقال انغم وانشوى قال الشيخ إلا أنه يكون لغير المطاوعة
بخلاف انفعل فإنه لا يكون إلا مطاوعا وقد تقدم معنى المطاوعة ويكون بمعنى تفاعل نحو اجتوروا
واختصموا واقتتلوا يعني أصل معنى تفاعل وهو الموضوع لمتعدد مشتركين في أصل الفعل المشتق هو منه
كقولك تضاربوا وتخاصموا كما تقدم فجاء افتعل أيضا كذلك قليلا كقولك اختصموا بمعنى تخاصموا واجتوروا بمعنى تجاوروا

قال وبمعنى الاتخاذ نحو اذبح واطبخ واشتوى اذا اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء لنفسه ومنه
اكتال واتزن وقد تقدم معنى الاتخاذ وانه بمعنى جعل الفاعل ما اشتق منه الفعل له كقولك تسودت
التراب اى جعلت التراب وسادة لى وقد استعملت افتعل من ذلك قولك اذبح اذا اتخذ ذبيحة وكذلك
اطبخ واشتوى وفصل بينهما لان هذا مطاوع فى المعنى كقولهم وزنته فاتزن وكلته فاكتال فيقال الكال البايع و
اكتال المشترى اى اخذ مكيلا واخذ موزونا كما فصل قوله ابتر وافطر واقتسم عما قبله لذلك لينبه
على ان منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك قال وبمعنى فعل نحو قرأت واقترأت وخطف واختطف
وليس يعنى فعل بفتح العين وانما اراد فعل الذى لا زيادة فيه ولذلك يقال فعل على ثلثة اضرب بفتح العين وكسرها
وضمها وهو واضح لان جاء افتعل فيما جاء فيه فعل على ما تقدم من انه اوضح مما ياء فى معنى فعل وليس فعل
والزيادة على معناه كقولك اكتسب فى كسب واعتمل فى عمل يعنى على معنى فعل كانه من باب التكثير فى
ذلك الفعل كما جاء فعل للتكثير قال سيبويه اما كسبت فانه يقول اصبت وما اكتسبت فهو التصرف
والطلب والاعتمال بمنزلة الاضطراب يريد ان معنى كسبت حصول الكسب على اى وجه كان ومعنى اكتسبت
تكثير لمعنى اصل الكسب من ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه
ورحمته لهم فاثبت لهم ثواب الفعل على اى صفة كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعمال فيه
فصل واستفعل للطلب للفعل تقول استخفه واستعمله واستعجله اذا طلب خفته وعمله وعجلته
ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادته تحصيل الفعل المشتق هو منه كما ذكر فى الامثلة ثم قال وقد يستعجلا
اى فى طالبا ذلك من نفسه مكلفها اياه كالاعتراض على الباب وبين ان معناه انه طالب ذلك من نفسه فصار
جاريا على قياس الباب بهذا التأويل ثم قال ومنه استخرجه اى لم اذل اتلطف واطلب حتى خرج
يعنى استفعل الذى هو لطلب الفعل وانما فصله لانه يستعمل بمعنى اخرجته لان الطالب للشئ قد يحصله
فيصير بمثابة الفعل المتعدى فلما اطلق استخرجته على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى اخرجته الا ان فى اصل
معنى الطلب نبه على انه منه وان وافق اخرجته فى معنى الحصول وللتحول نحو استنسر الشاة
واستنوق الجمل واستحجر الطين وان البغاث بارضنا تستنسر يعنى ولنسبة الفعل الى فاعل لاثبات
صفات الامر المشتق هو منه بعد ان لم يكن كذلك كقولهم استتيست الشاة من استفعل اى صارت صفاتها كصفات
التيس واستنوق الجمل اى صارت صفته صفة الناقة وكذلك استنسر البغاث اى صارت صفاته صفة النسر
قال وللاصابة على صفة نحو استعظمته واستسمنته واستجدته اى اصبته عظيما وسمينا وجيدا
وقد تقدم ذلك فى باب افعل ومنه قولهم استعظمته اى وجدته كذلك كما تقول احمدته اى وجدته محمودا
قال وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلاه واستعلاه كقولك قر واستقر فهو واضح فصل
وافعوعل بناء مبالغة وتوكيد نحو اخشوشن واعشوشبت الارض واحلولى الشئ مبالغة فى خشن
واعشبت وحلا قال الخليل فى اعشوشبت انما يريد ان يجعل ذلك عاما قد بالغ كما فى اصل فعل من
تكثير ما اشتق منه ولذلك كان اعشوشبت من مبالغة فى كثرة العشب كذلك اخشوشن واحلولى ومن ذلك فرق الخليل على ما

ومن اصناف الفعل الرباعى المجرد منه بناء واحد فعلل ويكون متعديا نحو دحرج
المجرد ومن صفاته المتعدى وغير متعد نحو دربخ وبرهم وللمزيد فيه بناءان افعنلل نحو احرنجم وهو مطاوع
للمزيد فيه بناءان افعنلل وافعلل ذكر للمزيد فيه بناءين واسقط الثالث وهو اكثر من البناءين اللذين ذكرهما وهو
تفعلل كقولك تدحرج وهو مطاوع وقد ذكر تفعلل فى تقاسيم الابنية المتقدمة الا انه باعتبار زيادة التاء
واللام جميعا وتدحرج ليس كذلك لان لا بنيته اصليتان وانما تتفقان فى انهما يوازنان جميعا تفعلل قال وافعلل
كاقشعر واطمان ولذلك يقول بعضهم افعلل نظرا الى ما يصير اليه بعد الادغام ومنهم من يقول افعلل نظرا الى
ما هو اصله قبل الادغام وهذا اولى لانه لو جاء منه مثل اللام لوجب ان يكون غير مدغم لوجوب اعلال
الثانى كما فى قولهم احولوا فى باب افعال وهو باب ايضا لا يجئ الا مضاعفا فلما جاء فى المعتل لم يمكن ادغامه لفوات
المماثلة بالاعلال وكذلك دعوى فى باب فعل فظهر انه لو وجه ان يقال افعلل الا افعلل فصل وكلا
بناءى المزيد فيه غير متعد وهما فى الرباعى نظيرا انفعل وافعل فى الثلاثى يعنى انهم لما خصوا الرباعى
ما زادوا فيه الفا ونونا لمعانى التى هى غير متعلقة خصوا ما زادوا فيه الفا ونونا من الرباعى بمثل ذلك
فكما انهم جعلوا انفعل فى الثلاثى غير متعد لما ذكرناه فكذلك احرنجم فى الرباعى قال سيبويه و
ليس فى الكلام احرنجمته لانه نظير انفعلت فى بنات الثلثة زادوا نونا والفا وهكذا زادوهما
فى هذا وقال وليس فى الكلام افعللته ولا افعاللته وذلك نحو احمررت واشهاببت ونظير
ذلك من بنات الاربعة اطمأننت واشمأززت ● كمل القسم الثانى من كتاب المفصل والله
المشكور على كماله والمسؤول ان يمنح التوفيق فى القسم الثالث بعون وتوفيق من الملهم
قال سيبويه زادوا نونا والفا فى هذا كما زادوهما فى الثلاثى وكذلك لما
خصوا باب افعل فى الثلاثى وهو قريب فيهما من وصل قبل اللام مضاعفا
لام ساكنا قبلهما فكذلك جعلوا مثله فى الرباعى لان اقشعر بينه
بينهما وهو مضاعف اللام ساكن ما قبلها فهو به كما شبهوا
افعلل بافعل ● والله اعلم بالصواب تم قسم
الافعال بحمد الله وحسن توفيقه والصلوة على محمد وعترته
ويتلوه قسم الحروف ونسأل الله التوفيق
لاتمامه ان شاء الله تعالى
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال صاحب الكتاب الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه قال الشيخ
معنى قولهم في غيره أي أن المعنى الذي دل عليه الحرف متعلق لا بد من ذكره من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل فإنهما يدلان
على المعنى من غير أن يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع وبيان ذلك أن من في قولك سرت من البصرة معناه
ابتداء سيري من البصرة فلم يكن بد من ذكر المتعلق الذي هو البصرة بخلاف ما لو قلت ابتداء سيري حسن فإنه يصح
من غير أن تذكر متعلقه فهذا معنى قولهم في نفسه في الاسم والفعل وفي غيره في الحرف فلذلك لم يقع مخبرا عنه
ولا به بخلاف الاسم والفعل وقد أورد على قول النحويين الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر به أنه قد أخبر عنه بقولك
لا يخبر عنه بأنه خبر عنه وهذا بعينه يورد على الفعل إذا قيل لا يخبر عنه ويخبر به فإنك قد أخبرت عنه وجوابه
أن المحكوم بكونه لا يخبر به ولا يخبر عنه إنما هو ألفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها فأما
قوله الحرف فليس من ذلك وكذلك قولهم من حرف جر فإنه قد أخبر عن الحرف ولولا أنه خبر عن الحرف لم يصدق
قولنا من حرف جر ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم فإن هذا لم يخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وإنما أخبر
باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم ألا ترى أنك تقول من مبتدأ وحرف جر خبر مبتدأ ولا يقع مبتدأ إلا
الأسماء فإن قيل كيف يصح أن يكون اسما وقد أخبر عنه بأنه حرف وهل هذا إلا تناقض فالجواب
أن الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي أخبر عنه بأنه حرف ألا ترى أنك تقول في من وشبهها هذه الكلمة حرف
ولا يشك ذو عقل أن قولك هذه اسم ومع ذلك فقد أخبرت عنه بأنه حرف لأن لفظ الكلمة صالح للإطلاق على
الاسم والفعل والحرف جميعا فإذا قلت هذه الكلمة حرف وأنت تعني من أو غيرها كان ذلك صحيحا فكذلك إذا
قلت من حرف لأنك لم تقصد إلا إلى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فإنهم
لم يعنوا بقولهم لا يخبر عنه إلا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك ضرب زيد فأما إذا
الفعل يخبر به فليس هو المراد لأنك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وإنما استعملت اسمه ثم استعملت اسم الحرف
في قولك الحرف وكذلك إذا قلت ضرب فعل ماض فإنك وإن استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع
هو له ألا ترى أنك لا تعني بقولك ضرب إلا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له وإنما قصدت
إلى حكاية اللفظة الواقعة في كلام غير ذلك فهذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف لا يخبر به ولا عنه والفعل
لا يخبر عنه قوله ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه يعني ولكونه موضوعا لمعنى في غيره محتاجا إليه
في الاستعمال وجب أن يذكر معه غيره ووجب أن يكون فعلا أو اسما لئلا يؤدي إلى تسلسل فلم يكن بد من
اسم أو فعل يصحبه قوله إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب

نحو قولك نعم وبلى وإي وإنه ويا زيد وقد في قوله وكأن قد إلا في مواضع ليس بسديد لأنه يوهم صحة استعمال
الحرف في بعض المواضع من غير متعلق وليس بصحيح فإن المحذوف إذا كان مرادا فهو في حكم الموجود ألا ترى أنه
لا بد لكل فاعل من رافع ولا يصح أن يقال إلا في بعض المواضع وإن كان الرافع قد يكون محذوفا وكذلك الناصب وغيره
مما يجوز فيه الحذف وهو محتاج إليه فإن قيل يصح جعله استثناء منقطعا تبيينا لجواز حذف المتعلق
قيل ليست هذه عبارة الاستثناء المنقطع فإن الاستثناء المنقطع بمثابة لكن ولا يقع بعده إلا الاسم أو ما
في معناه فلو قال إلا أنه يكون كذا وكذا كان مستقيما وأما مثل هذه العبارة فلا يحمل إلا على الاستثناء
المفرغ كأنه قال لم ينفك في كل موضع إلا في مواضع مخصوصة قوله حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف
ليس بسديد أيضا لأنه يوهم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم لأنه وقع إثباتا بعد النفي ولأنه في
محل التعليم فإذا ذكر حكما وخصصه بقسم أشعر ذلك أن غيره ليس مثله وقد يحذف الاسم أيضا فلا معنى
لخصوصية ذكر الفعل وبيانه أنه إذا قيل أزيد قائم فقلت نعم كان المحذوف الاسم كما أنه إذا قال أقام زيد فقلت
نعم كان المحذوف الفعل وكذلك بلى في قولك أما زيد قائم وأما قام زيد فقد تبين أن الفعل والاسم متساويان في
صحة حذفهما مع الحرف إلا أن بعض أمثلته يختص بالفعل لتعذر معناه في الاسم مثل قوله يا زيد وكأن قد ومن
أصناف الحرف حروف الإضافة قال صاحب الكتاب سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني
الأفعال إلى الأسماء قال أي توصل معنى الأفعال إلى الأسماء سميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف
الاستفهام وغير ذلك فسميت حروف الإضافة وحروف الجر لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها
وكذلك تجر أو يكون الجر المراد به نفس الإعراب فكأنها أضيفت إلى الإعراب الذي هو عملها كما يقال حروف
النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في أنها توصل على ذلك وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يفسر قال
وهي فوضى في ذلك أي مستوية وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء أي في الإضافة والإيصال
قال وهي على ثلاثة أضرب ضرب لازم للحرفية وضرب كائن اسما وحرفا وضرب كائن حرفا وفعلا فالأول
تسعة أحرف من وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو القسم وتاؤه والثاني خمسة أحرف على
وعن والكاف ومذ ومنذ والثالث ثلثة أحرف حاشا وعدا وخلا قال الشيخ فإن قيل
لم يحمل من من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا لأن أمر من مان يمين وإلى من قبيل ما استعمل حرفا واسما
لأن إلى معناه نعمة وجمعه آلاء وكذلك غيرهما فالجواب أنه لا يصير من فعلا إلا بإعلال وتغيير
ولم يرد إلا أن يكون على ذلك بأصل وضعه من غير إعلال وإلا وجب أن يقول اللام حرف وفعل في
قولك لعمرو من قولك ولي يلي وهذا بعينه يجاب به إذا قيل إن على يكون حرفا وفعلا ولم يذكرها إلا اسما
وحرفا وكان يجب أن يجعلها قسما برأسه فيقال إنها لا تكون فعلا إلا بإعلال ألا ترى أنك تقول عند تصحيحها
لانتفاء موجب الإعلال علوت وعلون فترجع إلى لفظ آخر غير ذلك فلذلك لم يذكرها مستعملة
فعلا فإن قيل فاستعمالها اسما كاستعمال إلى التي هي النعمة اسما وقد ذكرتم أنه ترك ذكرها
لما كانت إنما تكون كذلك بالإعلال فلم لم يقولوا في على إذا كانت اسما إنها لا تكون كذلك إلا بإعلال

فيمن كونها ذكرها مستعملة اسما فالجواب ان على الاسمية ليست كالى التي هي النعمة لان الى بمعنى النعمة
اسم متمكن والفه منقلبة عن ياء قطعا فلم تصر كذلك الا بالاعلال واما على الاسمية فغير متمكنة والمبنيات
بالاصالة لا يقدر لالفاتها اصول بل هي كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها حرفا واسما لانها كذلك
في اصل وضعها حرفا واسما من غير اعلال فان قيل فقد ذكر خلا واخواته حرفا وفعلا وخلا الفعل
تقول فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير كذلك الا بالاعلال فهو مثل على في الفعلية فلم ذكر في الفعلية ولم
يذكر على فالجواب ان خلا واخواتها التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي تقول منها خلوت وانما هي
خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة بمثابة على في الاسماء والفات الافعال التي لا تتصرف لها الحكم
تغيرها كالفات غير المتمكن من الاسماء فهذا وجه ذكر خلا في الفعلية دون ذكر على قال فمن معناها ابتداء
الغاية كقولك سرت من الكوفة وكونها مبعضة في نحو اخذت من الدراهم ومبينة في نحو فاجتنبوا
الرجس من الاوثان ومزيدة في نحو ما جاءني من احد راجع الى هذا وتعرفها بان يصح معها
الى الانتهاء لفظا او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد تاتي لغرض الابتداء دون ان
يقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدا منه كقولك اعوذ بالله من الشيطان وزيد افضل
من عمرو واشباه ذلك وتكون مبعضة وتعرفها بان يصح موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم وتكون مبينة
وتعرفها بان يكون كالصفة لما قبلها كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان وقد قيل
ان المبعضة ما يكون المذكور قبلها لفظا او معنى بعضا مما بعدها والتي للتبيين عكس ذلك فعلى هذا اذا قلت
اخذت درهما من الدراهم فهي مبعضة على التفسير الثاني مبينة على التفسير الاول قوله ومزيدة وتعرفها بان تسقطها
فيبقى الكلام على اصل معناه كقولك ما جاءني من احد وقوله ولا تزاد عند سيبويه الا في النفي والاخفش
يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى يغفر لكم ذنوبكم وليس بمستقيم لانها تزاد في قولك
هل جاءني من احد باتفاق فلو قال في غير الواجب لكان اسد والاخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله
يغفر لكم من ذنوبكم ووجه استشهاده انه قد جاء ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد جاء يغفر لكم من ذنوبكم فان لم
تحمل على الزيادة تناقض وليس بمستقيم لانه يثبت اصلا في العربية بما ليس يثبت لكونه محتملا لغير ما ذكره
وذلك ان قوله يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح ويجوز ان يكون قوم نوح انما يغفر لهم البعض
ويغفر لهم الذنوب جميعا انما ورد في هذه الامة فصح حمل تلك على التبعيض وزال وهم التناقض ثم ولو سلم
ان الايتين لاحدى الامتين لجاز ان يكون يغفر لهم الذنوب جميعا لبعضهم ويغفر لكم من ذنوبكم لبعضهم فيصح ان
يحمل على التبعيض ويزول وهم التناقض فاذا ثبت ذلك سقط الاستدلال فاذن الوجه ما ذكره سيبويه ومن استقرا
كلام العرب دني استقرائه علم انتفاء صحة مات من رجل وضرب من رجل وشبهه فان قيل فقد ثبت قولهم
قد كان من مطر ومعناه كان مطر فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر
فاجيب بقوله قد كان من مطر واستدرك انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك
قلت قد كان شيء من مطر ولا بعد في مثل ذلك لحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كقوله تعالى ومن

ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه قال والى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية كقولك سرت من
البصرة الى بغداد وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله عز وجل ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع
الى معنى الانتهاء والكلام في انتهاء الغاية كالكلام في من في الابتداء وقد تكون بمعنى المصاحبة وقد جاءت الى
وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور
الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون وقد وجب دخول المرافق في وجوب الغسل
ليس من ظاهر الاية وانما حمل على ذلك من السنة بدليل فلم يصر اليه الا بدليل قال وحتى في معناها
يعني في الانتهاء الا انها تفارقها في ان مجرورها يجب ان يكون اخر جزء من الشيء او مما يلاقي اخر جزء منه
لان الفعل المعدى بها الغرض فيه ان يتقضى ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك قولك اكلت
السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها
والى ثلثها قال لما كان وضعها لهذا الغرض وجب ان لا يكون بعدها الا ذلك والا انتفى الغرض المقصود
واذا كانت عاطفة فامرها كذلك فيما كان اخر جزء دون ملاقيها كان اصلها ان تكون جارة وانما استعملت
عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الامرين فاستعملت على خلاف اصلها في الظاهر معنيينها
لما اشبهته وهو الواو فلذلك يقول اكلت السمكة حتى راسها خفضا ونصبا ولا تقول نمت البارحة حتى
الصباح لما ذكرناه قال ومن حقها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها ففي مسئلتي السمكة والبارحة
قد اكل الراس ونيم الصباح بخلاف الى على الاظهر عند النحويين قال ولا تدخل على مضمر فتقول
حتاه كما تقول اليه لانهم لو قالوا حتاه لاستغنوا مع المضمر الفا فيما غيرت الف امثاله الى الياء كقولك
عليه واليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لغيروا الفا
وتغيرها على خلاف قياس كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالى وهذا ظاهر في التعليل فيمن قال
ان الى كحتى ودونه فيمن قال بالاشتراك ودونه فيمن قال بمخالفتها في الظهور الا انه يصح استعمالها بمعناها
على كل حال فاستغني عنها لما ادى امرها الى ما ذكرناه قال وتكون عاطفة ومبتداء ما بعدها
في نحو قولك مات الناس حتى الانبياء وحتى الجياد ما يقدن بارسان سياتي ذكر العاطفة في حروف العطف
ومبتداء ما بعدها يعني واقعا بعدها الجمل المستقلة وليس يعني خصوصية المبتدا قال ويجوز في
مسئلة السمكة الوجوه الثلاثة وخص مسئلة السمكة دون البارحة لما ذكرناه انفا من ان العاطفة
لا يكون الا مع اخر جزء لا مع ما يلاقيه فلذلك امتنع عطفها ووجه وقوعها ابتدائية على ان يكون الخبر محذوفا
كانه قال حتى راسها ماكول وقد اباه بعض البصريين وليس بالجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر
المحذوف كما في سائر الاخبار المحذوفة فلا وجه لمنعه الاولى اما قال فصل وفي معناها الظرفية تقول زيد
في الدار والركض في الميدان ومنه نظرت في الكتاب وسعيت في الحاجة وقولهم في قول الله عز وجل
ولاصلبنكم في جذوع النخل انها بمعنى على على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن
المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه قال ثم مثل بالظرفية المحققة والظرفية المقدرة

ومن قوله نظر في الكتاب وسعى في الحاجة وقال انها بمعنى على في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وانما حكم بانها بمعنى
على لما في الكلام من معنى الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصد المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء وكذلك ما
كان مثله تقول جلست في الارض وجلست على الارض ومنه قوله تعالى اذا كنتم في الفلك وقال الله تعالى فاذا
استويت انت ومن معك على الفلك واما نحو جلست في الدار فهذا موضع في دون على والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما فيه معنى
الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على وكل ما كان
فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب قوله في جذوع النخل على بابها
في الظرفية ولم يعتد بقول من قال انها بمعنى على وقد تبين وجه القولين فصل والباء معناها الالصاق
كقولك به داء الصق به وخاتم ومررت به وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بموضع يقرب
منه ويدخلها معنى الاستعانة في نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وبتوفيق الله حججت وبفلان اصبت
الغرض ومعنى المصاحبة في نحو خرج بعشيرته ودخل عليه بثياب السفر واشترى الفرس بسرجه ولجامه
قال الشيخ هذا معناه العام وقد يقال انها تكون على ما ذكر من الاستعانة والمصاحبة قال
وتكون زائدة في المنصوب كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقوله عز وجل بايكم المفتون
المفتون وهذا وان كان كثيرا فليس بقياس وانما القياس في نحو قولك ما زيد بقائم وقوله تعالى بايكم المفتون
اوردها على انها زائدة ولا يكون زائدة الا على ان يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره وقد تقدم في المصادر من
قوله ان المفتون مصدر واذا كان مصدرا لم يكن الباء زائدة وبيان ذلك انا اذا جعلناها زائدة وجعلنا
المفتون مصدرا صار التقدير ايكم الفتنة وليس بمستقيم فثبت انه لا يستقيم تقدير الباء زائدة مع كون المفتون
مصدرا وكذلك لا يستقيم ان يكون الباء غير زائدة والمفتون غير مصدر اذ يصير فستبصر ويبصرون بايكم صاحب الفتنة
والاولى جعلها غير زائدة والمفتون مصدرا على ما تقدم في المصادر فيكون المعنى فستبصر ويبصرون بايكم الفتنة
جوابا لقولهم انه لمجنون اي بايكم الجنون ويضعف جعلها غير زائدة على معنى في والمفتون صاحب الفتنة اذ يصير
المعنى بايكم صاحب الفتنة والخطاب له ولهم ولا يستقيم ان يقال للجماعة وواحد بايكم زيد فلا بد من التعدد في
الفريقين فان قلت فهذا بعينه يقال اذا جعل المفتون بمعنى الفتنة ايضا فالجواب انه ليس مثله الا ترى انه يصح
ان يقال للاثنين بايهما الفتنة ولا يصح ان يقال بايهما صاحب الفتنة على بقاء الباء غير زائدة وسببه ان الفتنة معنى يصح
قيامه بكل واحد منهما فصح الاستفهام عن محله بقولك بايهما الفتنة وصاحب الفتنة ليس يستقيم ان يجعل محلا
للفتنة حتى يقال باي الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المسألتين وقول الشاعر سود المحاجر لا يقرأن
بالسور وفي المرفوع كقوله وكفى بالله شهيدا وبحسبك زيد وقول امرئ القيس
الا هل اتاها والحوادث جمة ٭ بان امرأ القيس بن تملك بيقرا
الكلام فيه كالكلام في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفي المرفوع في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا
وهذا نادر وهو في كفى كثير وقد زيدت في مفعول كفى كثيرا ايضا كقوله كفى به فضلا علمه ومنه وكفى بنا
فضلا على من غيرنا وقد جاءت الباء للتعدية كقولك ذهبت بزيد وجاءت بمعنى في في قولك ظننت بزيد وقد قيل

انها في قولهم بعت هذا بهذا للمقابلة قال واللام للاختصاص كقولك المال لزيد والسرج للدابة وجاءني
اخ له وابن له وقد تقع زائدة قال الله تعالى ردف لكم قال الشيخ مجيئها للوجهين بين الاول والثاني
نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقه قال وقد تكون زائدة في مثل قوله تعالى ردف لكم وهو قليل وقد تكون
بمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد فصل ورب للتقليل قال ومن
خصائصها انها لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة فالظاهرة يلزمها ان تكون موصوفة بمفرد او
جملة كقولك رب رجل جواد ورب رجل جاءني ورب رجل ابوه كريم والمضمرة يجب ان تفسر
بمنصوب كقولك ربه رجلا قال الشيخ لان وضعها للتقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون
المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون تعريف فلو عرفت لوقع التعريف زيادة ضايعة كما في قولك كل رجل ووجب
وصفها ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور اولا فيصيرها نوعا والمضمرة حقها
ان يفسر بمنصوب كقولك ربه رجلا وهذا الضمير عند البصريين مجهول يرمى به من غير قصد الى ظاهر
يقصد قصده ثم يميز لابهامه كما في قولك نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون عندهم الا مفردا مذكرا وان ثني
مميزه وجمع وعند الكوفيين ضمير راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل له ربه رجلا
ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وكلا القولين
مشكل اما قول البصريين فيلزمهم جواز رب رجل كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما على ما تقرر ولما
الكوفيون فيلزمهم ان يخبروا ربه وربهما وشبههما اذ لا حاجة الى هذا التبيين فانه مضمر لمتقدم الذكر ويلزمهم
ايضا جواز رب الرجل من طريق الاولى لان المضمر معرفة فاذا جاز هذا معه جاز مع المعرف باللام والاولى ما
قاله البصريون ويجاب عن ذلك الاشكال بانها وان كان مضمرا يرمى به من غير قصد فلا بد من ان يتقدم ما يرشد
الى المفسر له الا ترى انك لو قلت جاءني زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وان حكم بان الضمير الذي في
نعم غير مقصود قصده بل مبهم من غير قصد الى مذكور ومع ذلك فقد ارشد الذكر المتقدم الى حذف المخصوص الذي
هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا كان الضمير فيه كالضمير في نعم بعد تقدم الذكر فكان المذكور
المتقدم يرشد الى تخصيص في المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح في قولك نعم رجلا وتقديره ان يقول قائل هل من
رجل كريم فيقال ربه رجلا فالمراد برجل ههنا رجلا كريما وارشد اليه ما تقدم ذكره ولا يلزم من ارشاده
الى مثل ذلك ان يكون الضمير في ربه له على ما تقرر في نعم رجلا بعد تقدم ذكر زيد قال ومنها
ان الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخره عنها وانه يجيء محذوفا في الاكثر كما حذف مع الباء في بسم الله
قال الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم ٭ واسرى من معشر اقتال
هرقته ومن معشر صفتان لرفد واسرى والفعل محذوف يعني ومن خصايصها ان الفعل الذي تسلطه
على الاسم يجب تأخره عنها وانه يجيء محذوفا في الاكثر الى اخره اما وجوب تأخره فلانها لانشاء
التقليل وكل ما وضع للانشاء فموضوعه صدر الكلام فلذلك وجب لها صدر الكلام فوجب تأخر الفعل
اما حذفه فلان المعنى فيه معلوم وما كان هذا وضعه من الافعال في مواضع معلومة كان محذوفا

كما في قولك زيد في الدار وقيل انما حذف متعلقها لانها لا يقع الا جوابا وكان متعلقها لانها
فاستغني عنه بقرينة ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله بقرائن الحال ولعل المصنف اشار الى ذلك
بقوله كما حذف مع الباء في بسم الله ولذلك لما قدره ملفوظا به قدره بلقيت فدل ذلك على ان غرضه تشبيهه
ببسم الله قال الاعشى البيت * رب رفد هرقته ذلك اليوم * فحكم على ان هرقته ليس متعلق لرب لبقاء المجرور
بغير صفة وهو غير مستقيم فوجب جعله صفة واذا وجب جعله صفة لم يبق المتعلق الا محذوفا قال ومنها
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا تقول رب رجل كريم قد لقيت وانما كان كذلك لانها لتقليل ما ثبت فلذلك
لم يستقم ان يكون الفعل الا ماضيا ولا يرد على ذلك مثل قولهم رب رجل يأمر غدا فان ذلك ليس هو
الفعل المتعلق وكذلك قوله ربما توعد فانه ليس الفعل المتعلق قوله ولا يجوز سألقى ولا لألقين
اما لألقين فظاهر لتعذر كونها صفة واما سألقى فلا بعد فيه ويكون صفة وانما الذي منعه هو ان
يجعله ان يكون متعلقا قال وتكفها ما فتدخل حينئذ على الاسم والفعل كقولك ربما قام زيد وربما
زيد في الدار قال ابو داود ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار
يعني فيكون داخلة على الجمل خاصة لانهم لما قصدوا الى تقليل النسبة المفهومة من الجمل اتوا بصورة الجمل ليفيد
معناها وادخلوا رب مكفوفة بما ايذانا بذلك فاذا قلت ربما قام زيد فانما قللت النسبة المفهومة من قولك
قام زيد واستشهد بقول ابي داود ربما الجامل الى اخره ومعنى البيت يقول ان هؤلاء ذوو ابل كثيرة
وخيل منسوبة للرق وليسوا فقراء قلت رب في هذا الموضع وما اشبهه من قوله تعالى ربما يود
ومن قوله رب رفد لتحقيق التعليل ولكنها لتحقيق الشيء خاصة كانهم نقلوها من معنى التعليل الى التحقيق كما نقلوا
قد اذا دخلت على المضارع من معنى التقليل الى التحقيق دونه كقوله تعالى قد نعلم ما انتم عليه فهذا
كذلك فصل وفيها لغات رُبّ الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة او مضمومة او مسكنة ورَبّ
الراء مفتوحة والباء مشددة او مخففة وربت بالتاء والباء مشددة او مخففة ليس فيه شيء
فصل وواو القسم مبدلة عن الباء الالصاقية في اقسمت بالله ابدلت عنها عند حذف الفعل
ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة وقد روى الاخفش ترب الكعبة فالباء لاصالتها
تدخل على المظهر والمضمر تقول بالله وبك لأفعلن والواو لا تدخل الا على المظهر لنقصانها عن الباء
والتاء لا تدخل من المظهر الا على واحد لنقصانها عن الواو قال الشيخ وشرط ابدالها حذف الفعل
ولذلك قيل هي عوض من الفعل بخلاف الباء فان الفعل محذوف معها حذفا من غير عوض ومن ثم جاز اقسمت
بالله ولم يجز اقسمت والله ومن ثم اجاب من منع العطف على عاملين في قوله والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
لما اعترض عليه بانه قد عطف بالواو التي في قوله والنهار وهي واو العطف على عاملين احدهما الفعل المحذوف
والآخر الواو التي هي حرف الجر خافضة الليل بأن حذف الواو وجعلت بدلا من الفعل وهي حرف جر فصارت عاملة
للعملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك جائز باتفاق كقولك ضرب زيد عمرا وخالد بكرا
وهذا وان كان ظاهره حسنا الا انه كان يكون حسنا لو لم يكن منقوضا بمثل قوله والقمر اذا تلاها فانه

قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا عن العامل الآخر وهو قوله فلا اقسم بالشفق
وكذلك قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة وهي
عوض مثل الواو وانما حكم بان الباء اصل لانها هي الثابتة للالصاق في غير هذا الباب ولم يوجد التاء
والواو الا في هذا الباب ولانها هي المصرح بها مع الفعل ولانها اعم ولما كثر تصرفهم في القسم وخففوا بحذف
الفعل قصدوا الى ان وضعوا حرفا يشعر به وبحرف الجر جميعا وهو الواو وخصوه بالمظهر لان القسم بالمضمر قليل
وعلة ذلك الكثرة تخصيص بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا الى تخفيف اكثر من ذلك
فعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء وقد روى الاخفش من قولهم ترب الكعبة شاذ
فصل وقولهم مُ الله قيل اصله من الله من قولهم من ربي انك لأشر فحذفت النون لكثرة الاستعمال وقيل
اصله ايمن ومن ثم قالوا مُ ربي بالضم ورأى بعضهم ان يكون الميم بدلا من الواو لقرب المخرج قال
الشيخ اختلف الناس فقال بعضهم هي من قولهم من ربي لافعلن فحذفت النون تخفيفا الا انه يحسن التخفيف وحسن الحذف
عند دخولها على الله ملتزما لما فيه من الاستثقال لو بقيت من التحريك لالتقاء الساكنين وانما جاز ضمها
لانها منقولة عن مُن في قولهم مُن ربي وتلك يجوز ضمها وانما جاز ضمها ايذانا بانها القسمية لا التي للتبيين
وغيرها ولم يأت الفتح لانه يوهم بالاستفهامية والشرطية ومنهم من قال اصله ايمن فحذفت ياؤها ونونها
تخفيفا فبقي مُ الله ثم اجازوا الكسر لانه اخف واستدل على ذلك بجواز الضم ومنهم من قال هو حرف برأسه
مبدل من الواو في قولك والله الا انه خص باسم الله كما خص التاء بذلك وكل ذلك محتمل الا انه يلزم من قال انها حرف
برأسه ان يعدها في حروف الجر كما عد الواو والتاء فيقول واو القسم وتاؤه وميمه فصل وعلى
للاستعلاء تقول عليه دين وفلان علينا امير وقال الله عز وجل فاذا استويت انت ومن معك على الفلك
وتقول على الاثاث مررت عليه اذا جزته وهو اسم في نحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل اي من فوقه ومثل بالاستعلاء المعنوي في قوله عليه دين
وبالحسي في قوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وهو اسم بمعنى فوق في مثل قوله اخذت من على
زيد اي من فوقه والدليل على انه اسم دخول حرف الجر عليه فاذا لم يدخل عليه حرف الجر فهو حرف لا غير ويجب
ان يكون مبنيا ايضا في حالة الاسمية لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهة الحروف في لفظه واصل معناه والدليل
على صحة ذلك العلم ببناء عن اذا وقعت اسما فلو كانت معربة لوجب ان يكون عن معربة عند وقوعها اسما
وايضا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب ان يبقى الفها في قولك من عليه فيقول من علاه كما يقول من رحاه وانما
وانما يقلبون الالف في الآخر مع المضمر فيما بني لانه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلم يأت
عنهم قلب الفه ياء في مثل قولك من رحاه ومن عصاه فصل وعن للبعد والمجاوزة كقولك رمى عن
القوس لانه يقذف عنها بالسهم ويبعده واطعمه عن الجوع وكساه عن العري لانه يجعل الجوع والعري
متباعدين عنه وجلس عن يمينه اي متراخيا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه وقال الله
فليحذر الذين يخالفون عن امره وهو اسم في نحو قولهم جلست من عن يمينه اي من جانبها فصل

والكاف للتشبيه كقولك الذى كزيد اخوك وهو اسم فى نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم
قال ومنى لتوصل معنى الفعل الى الاسم على طريق مجاوزة واورد جلست عن يمينه كالاعراض
واجاب بتقرير المجاوزة بقوله متراخيا عن بدنه كانه تجاوز عن موضعه الى الموضع الذى يحيال
يمينه وقد يكون اسما بمعنى جانب كقولهم جلست من عن يمينه والكلام فى اسميتها وبنائها كالكلام فى على
قوله والكاف للتشبيه فهى توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل التشبيه كقولك الذى كزيد اخوك
فالكاف وصلت معنى استقراء هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ومثل ما تعين ان يكون حرفا
وما تعين ان يكون فيه اسما فقوله الذى كزيد يتعين فيه الحرفية لانه وقع صلة ولا يقع الاسم المفرد
صلة وقوله يضحكن عن كالبرد المنهم يتعين الاسمية لدخول حرف الجر عليه قال ولا يدخل
على المضمر استغناء عنها بمثل وقد شذ نحو قوله وام اوعال كها او اقربا
نحى الذنابات شمالا كثبا لانهم كرهوا دخولها على المضمر فيؤدى الى مثل قولهم كك ولا تخفى
هجنته فرفضوا دخوله على المضمرات بأسرها لانه باب واحد اذى الى ما يستهجن مع الاستغناء عنه
بمثل فاستعملوا مثل مع المضمر والمظهر جميعا ولم يستعملوا الكاف الا على المظهر الا ما شذ من نحو ما روى
وام اوعال كها وشبهه فصل ومذ ومنذ لابتداء الغاية فى الزمان كقولك ما رأيته
منذ يوم الجمعة ومذ يوم السبت وكونهما اسمين ذكر فى الاسماء المبنية قال الشيخ لا خلاف ان مذ
ومنذ تختص بالزمان وانما الخلاف فى من هل هى لغير الزمان او عامة فى الزمان وغيره فالبصريون
يخصونها بغير الزمان والكوفيون يعمونها ويستدلون بقوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه وبقول
الشاعر اقوين من حجج ... واذا كانت حرفا كان معناها الابتداء فى الماضى والظرفية فى الحاضر فمثال
الماضى كقولك ما رأيته مذ يوم الجمعة يعنى ان ابتداء انتفاء الرؤية ومبدأه ذلك اليوم ومثال
الحاضر كقولك ما رأيته مذ شهرنا يعنى ان انتفاء الرؤية فى الشهر جميعه وقد تقدم ذكر كونهما اسمين
فصل وحاشا معناها التنزيه قال حاشا ابى ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم
وهو عند المبرد يكون فعلا فى نحو قولك ضرب القوم حاشا زيدا بمعنى جانب بعضهم زيدا فاعل من
الحشا وهو الجانب وحكى ابو عمرو الشيبانى عن بعض العرب اللهم اغفر لى ولمن يسمع
حاشا الشيطان وابن الاصبغ بالنصب وقوله تعالى حاش لله بمعنى براءة لله من السوء فصل
وعدا وخلا مر الكلام فيهما فى الاستثناء قال الشيخ واستعملت للاستثناء فيما ينزه عن
المستثنى منه كقولك ضربت القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه فيه
وقد جاء النصب بها على ان يكون فعلا استعمل فى الاستثناء كما استعمل خلا وعدا وليس ولا يكون كانه
منقول من حاشى يحاشى اى جانب كانه قال جانب بعضهم زيدا واما قوله تعالى حاش لله لا اقبل
تفسيره بمصدر والاولى ان يقال انه اسم من اسماء الافعال كانه برئ الله من السوء ودخول اللام فى فاعله
كدخول اللام فى فاعل هيهات كقوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون ولعله لم يقصد الا ان الفعل

وفرع بالمصدر لكونه اسما فقصد الى التفسير باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب الا بفعل مقدر فكان المعنى برئ الله
وصار حاصله التفسير بالفعل فهو اسم فعل فصل وكى فى قولهم كيمه من حروف الجر بمعنى لمه قلم يذكرها
فى الحروف المتقدمة وكان الاولى ذكرها ثم لانه انما فصل ما اجمله اول الباب ولذلك ذكرها ذكر
حاصر لها نفسها وذكر اعدادا لكل قسم منها وانما اهمل ذكرها لقلة استعمالها او لوقوع الخلاف فيها فان
الكوفيين يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى السببية دائما ويتأولون قولهم كيمه بمعنى كى تفعل ماذا والذى
يدل على انه انما تركها لذلك انه ذكر هذا التأويل عنهم فى فصل سيأتى فى هذا القسم وقال وما ارى
هذا القول بعيدا من الصواب فتصويبه اياه هو الذى حسن عنده اسقاطه وكونه عند البصريين حرف جر
حسن عنده ذكره فى التفصيل فصل وتحذف حروف الجر فيتعدى الفعل بنفسه كقوله تعالى
واختار موسى قومه سبعين رجلا ومنا الذى اختير الرجال سماحة وجودا اذا هب الرياح الزعازع
وقوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وتقول استغفر الله ذنبى ومنه دخلت الدار وتحذف مع
ان وان كثيرا مستمرا قال حذف حروف الجر يجئ تارة سماعا فى موضع وقياسا فى موضع فالسماع
طريقه النقل بمواضعه كقولك استغفر الله الذنب وامرتك الخير وقولهم الله لافعلن واذا حذف حرف
الجر وجب النصب لانه مفعول فلا وجه الا النصب والقياسى حذف حروف الجر مع ان وان على اختلاف
الفاظها تقول اعجبت انك قائم وجئت لان اكرمتنى اى من انك ولانك واذا حذفت حروف الجر عن ان
وان فالصحيح انها فى موضع نصب اجراء لها مجرى ما حذف منه اولا حرف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور وقد
زعم الخليل انها فى موضع خفض وهذا يدل على انه قدرها مضمرة مثلها فى قولهم الله لافعلن بالخفض فيبقى
النظر فى الاولوية الحذف فهو ام الاضمار والاولى الحذف لانه الكثير الشائع والاضمار قليل نادر فكان حمل
هذا الملبس على ما هو كثير فى كلامهم اولى من حمله على النادر ولذلك قال فصل وتضمر قليلا ومما جاء
من ذلك اضمار رب والباء فى القسم وفى قول رؤبة خير اذا قيل له كيف اصبحت واللام فى لاه ابوك
وذلك هو اضمار رب فى مثل قولهم وقاتم الاعماق خاوى المخترق اى ورب قاتم الاعماق على انه قد
اختلف هل الخافض رب مضمرة او الواو والنائبة عنها كنيابة الواو عن الباء فى قولك والله وقوى ذلك بانها
يؤتى بها اول الكلام ولو كانت رب مضمرة بعدها لكانت عاطفة ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفا
عليه ووقوعها اول الكلام يدفع كونها عاطفة فثبت انها بمعنى رب وهذا الذى اشار اليه المصنف
فى قوله وواو رب ولم يرد ههنا باضمار رب اضمارها بعد الواو ولما ثبت من ان مذهبه ان الواو هى
الخافضة لعدم اياها فى حروف الخفض وانما اراد اضمارها فى مثل قولهم بل بلد ملء الفجاج قتمه فهذا
الذى قصد اليه ولذلك جعله قليلا وقول رؤبة خير شاذ لا يعمل عليه واللام فى قولهم لاه ابوك حذفت
لكثرته فى كلامهم وجريه مجرى المثل ولذلك لم يقتصروا على اضمار لام الجر وحدها بل حذفوا معها لام التعريف
مرادة ايضا لان الاصل لله ابوك فاللام الاولى المكسورة هى لام الجر واللام الثانية الساكنة هى لام التعريف واللام
الثالثة المفتوحة هى اول الاسم الداخل عليه حرف التعريف وهل هى عين والفاء محذوفة او هى فاء

اختلف فيه وليس هذا موضع ذكره فحذفت لام الجر ولام التعريف وبقي الاسم مجرورًا عنهما مقصودًا فيه معناهما
لما ذكرناه من جريه مجرى المثل وكثرة وقوعه في الكلام ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل
وهي إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ قال الشيخ قد تقدم وجه شبهها بالفعل في المرفوعات
قال وتلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدأ بعدها الكلام قال الله عز وجل إنما إلهكم
إله واحد وقال إنما ينهاكم الله وقال ابن كراع تحلّل وعالج ذات نفسك وانظرن
أبا جعل لعلما أنت حالم وقال أعد نظرًا يا عبد القيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا
ومنهم من يعمل إنّ ويعملها إلا أن الإعمال في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما
وروى بيت النابغة قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا على الوجهين لأنها ما لا تدخل على الفعل فلما دخلت
على هذه الحروف أخرجته عن شبه الفعل أو لأنها لما اتصلت به صارت كالجزء منه فأخرجته عن شبهه
الذي هو بناء آخره على الفتح واتصال الضمير بها كاتصالها بالفعل فلذلك ابتدئ بعدها الكلام ولما بطل عملها
لما ذكرناه صح وقوع الجملتين بعدها لأنها إنما اقتضت الاسمية لمشابهتها الفعل فإذا خرجت عن شبه الفعل صح وقوع
الجملتين بعدها ومثل لوقوع الاسمية بقوله تعالى إنما إلهكم إله واحد وقوله لعلما أنت حالم ولوقوع الفعلية بقوله
إنما ينهاكم الله وقوله لعلما أضاءت لك النار ومنهم من يعمل إنّ وهو ضعيف ولم يسمع إعمال هذه الحروف مع ما إلا
في قول الشاعر قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا وقول صاحب الكتاب إلا أن الإعمال في ليتما ولعلما وكأنما
أكثر منه في إنما وأنما ولكنما شيء اختاره ابن طرخون قياسي فكان الأولى أن يقول موضع قوله أكثر أولى
لأن هذا لم يأت عنهم فيه نصب ووجه القياس أنه ثبت النصب بعد ليتما فيحمل عليها لعلما
وكأنما لأنها قوية في تغيير معنى الابتداء وحملت عليها أخواتها في ذلك وأما إنما وأنما ولكنما وإن كانت
أصل الباب إلا أنها لم تغير معنى الجملة فيما كانت له فلم تقو قوة البواقي فصل إنّ وأنّ هما لتوكيد
مضمون الجملة وتحقيقه إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها والمفتوحة تقلبها
إلى حكم المفرد تقول إن زيدًا منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق وتقول بلغني أن زيدًا منطلق
وحق أن زيدًا منطلق فلا تجد بدًّا من هذا الضميم كما لا تجد مع الانطلاق ونحوه وتعاملها
معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها في قولك بلغني أن زيدًا منطلق
وسمعت أن عمرًا خارج وعجبت من طول أن بكرًا واقف قال الشيخ لأن وضع إنّ تأكيد الجملة
من غير تغيير لمعناها فوجب أن يستقل بالفائدة بعد دخولها كما تستقل قبل دخولها فأما المفتوحة فوضعها
وضع الموصولات في أن الجملة معها كالجملة مع الموصول فلذلك صارت مع جملتها في حكم الجزء فاحتاج
إلى جزء آخر يستقل معها الكلام فتقول إن زيدًا قائم وتسكت وتقول أعجبني أن زيدًا قائم فلا تجد بدًّا
من هذا الجزء الذي معها لكونها صارت في حكم الجزء الواحد معنى قولك أعجبني أن زيدًا قائم أعجبني
قيام زيد فكما أن قولك قيام زيد لا يستقل بالفائدة ما لم ينضم إليه جزء آخر فكذلك المفتوحة مع جملتها
ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها وغير ذلك مما يقع فيه المفردات قال

ولا تصدّر بها الجملة كما تصدّر بأختها بل إذا وقعت في موقع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها
فلا يقال أن زيدًا قائم حق لأحد أمرين أحدهما أنها لو صدّرت بها لوقعت مبتدأة والمبتدأ معرض
لدخول إنّ فيؤدي إلى اجتماعهما وهو مستكره ففروا من تصديرها حتى لا يؤدي إلى اجتماع ما يستكره من
اجتماعه والثاني أن أنّ قد تكون بمعنى لعل من قولهم ائت السوق أنك تشتري لحمًا وفي قوله تعالى
أنها إذا جاءت لا يؤمنون وتلك لها صدر الكلام فقصدوا إلى أن يكون هذه مخالفة لتلك في الموضع ليعلم
من أول الأمر الفصل بينهما فإذا قدمت علم أنها بمعنى لعل وإذا أخرت علم أنها المصدرية ولم يعكسوا
لأنه كان يؤدي إلى أن يقع التي بمعنى لعل متأخرة وتلك لا يستقيم تأخيرها كما لا يستقيم تأخير لعل
وهذه إذا أخروها فإنما أخروا ما يسوغ تأخيره وإنما التزموا فيه أحد الجائزين لغرض فكان ذلك
ونار تقدم الاستفهام إذا وقع خبرًا في مثل قولهم متى القتال سواء. فصل والذي تميز بين
موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة كقولك مفتتحًا إن زيدًا منطلق وبعد قال
لأن الجمل تحكى بعده وبعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة وما كان مظنة للمفرد وقعت
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمجرور وما بعد لولا لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال وما بعد
لو لأن تقديره لو أنك انطلقت لانطلقت لو وقع أنك منطلق أي لو وقع انطلاقك وكذلك
ظننت أنك ذاهب على حذف ثاني المفعولين والأصل ظننت ذهابك حاصلًا قال الشيخ التمييز
بما ذكره أولى من التمييز بما ذكره غيره فقال الفارسي كل ما صح فيه وقوع الفعل والاسم فإن فيه مكسورة
وما لم يقع فيه إلا أحدهما فإن فيه مفتوحة وأما صاحب الجمل فعدد مواضع المكسورة تعديدًا ثم قال
والمفتوحة فيما سوى ذلك وما ذكره هذا أولى مما ذكره الفارسي لأنه ذكر المعنى الذي من أجله امتنع
في المكسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر الحكم بعلته وذلك أن المكسورة وضعها تأكيد الجملة مع بقائها
على استقلالها فوجب ألا يقع إلا في موضع الجمل المستقلة والمفتوحة تصير الجملة معها بتأويل المصدر
والمصدر مفرد فوجب ألا يقع إلا في موضع المفرد وهذا مستقيم واضح التعليل وما ذكره الفارسي
ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ولأنه لا ينتقض ما ذكره لأنه مبني على أمر محقق معلوم وما ذكره أبو علي
منتقض أما بيان أن هذا لا ينتقض فلأنه قد علم أن وضع المكسورة لما ذكرناه فعلم أنها لا يقع إلا في
موضع الجمل وعلم أن وضع المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد فوجب ألا يقع إلا في موضع المفرد
وأما بيان انتقاض ما ذكره أبو علي ففي قولك من يكرمني فإني أكرمه فهذا موضع يصح فيه وقوع
الاسم والفعل جميعًا ولم يتعين الكسر بل جاز الفتح والكسر على ما سيأتي فيرجعان إلى الضابط الأول
وإذا رجع إلى ضابط أبي علي وجب الكسر لأنه موضع يقع فيه الاسم والفعل ألا ترى أنك تقول من يكرمني
فأكرمه ومن يكرمني فزيد يكرمه فقد وقع بعد الفاء الاسم والفعل ولم يتعين الكسر فإن زعم زاعم
أنك إذا قلت من يكرمني فأكرمه فالفاء وليه فأنا أكرمه فلم يصح أن يقع بعد الفاء إلا الاسم فهو فاسد
من وجهين أحدهما أنك تقول من يكرمني فليكرم زيدًا ولا يمكن تقدير الاسم في مثل ذلك والآخر

انا لو سلمنا ذلك كان حاصله انه موضع يتعين الاسم دون الفعل فيتعين الفتح وهو غير متعين فصار نقضا
على كل تقدير سواء كان موضعا للفعل او موضعا للاسم او موضعا لهما فان زعم زاعم ان الكسر بتأويل معنى
يصح فيه الامران والفتح بتأويل امر لا يصح فيه الا احدهما فقدر في كل موضع امرا خاصا به ابطل ذلك
بقولك زيد ان اباه ابوك ولو قدر ههنا ما اعتبار امر الخاص لم يقدر الا الاسم فدل على ان تقدير الخاص
لا اعتداد به ولذلك كسر في قولك ان اباك ابو زيد وكذلك قوله اذا انه عبد القفا واللهازم قال
يجوز الفتح والكسر والموضع موضع لا يقع فيه الا الاسم ومثل مما يقرر ضابطه المذكور فاتى بتمثيل الكسر
في مواضع الجمل والفتح في مواضع الافراد ثم اورد ما هو كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد
لولا وبعد لو وقررنا ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لم يقع ان فيما علمت فيه
الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى ذكر
الخبر مع كونه قد اطرح ذكره في الاستعمال وليس هذا الموقع كموقعها بعد اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جائز
ذكره وحذفه فان كسرت كانت الجملة هي الاصلية ولم يقدر حذف ودخلت ان عليها بكمالها وان فتحت لم تقع الا
في موضع المبتدأ خاصة وقدر للخبر محذوفا فجاز الكسر على تأويل اثبات الخبر بعد اذا وذلك سائغ ولو كسرت
بعد لولا لكان فيه اثبات الخبر للاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد يرده بقوله كل ما كان مظنة للجملة
وقعت فيه المكسورة الا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة بكمالها على استقلالها بفائدتها وهي ههنا
لم تقع موضع موقع الجملة بكمالها لما تقدم من انه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب ان
لا يصح وقوعها الا موقع الاسم المفرد ليتوفر على لولا ما تقتضيه من وجوب حذف خبر الاسم الواقع بعدها
واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك لو انك منطلق لانطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة
الا ترى ان لو في قولك لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اي لو وقع انطلاقك فلم تقع ان الا موضع
وانما وقعت موضع الفاعل كما في قوله تعالى لو انتم تملكون فوجب الفتح ولم يجز الكسر لانه كان يؤدي
الى تحقيق الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد الا ترى انك لو قلت لو زيد قائم لقمت لم يجز لان
الجملة اسمية لا مساغ فيها لتقدير الفعل وانما جاز لو زيد قام لقمت على ان يكون زيد فاعلا لفعل مقدر
دل عليه ما بعده فكانك قلت لو قام زيد فاذا وقعت ان وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم يقع الا في
موضع المفرد فلذلك وجب الفتح وقوله في التمثيل لان تقديره لو انك منطلق لانطلقت اي لو وقع
انك منطلق خطأ ولعله في التصنيف لو انك منطلق لان من شرط لو اذا وقع بعدها ان ان يكون الخبر فعلا
اذا امكن ليكون في الصورة عوضا من الفعل المحذوف بعدها كقوله ولو انهم فعلوا ولو انهم اذ
ظلموا انفسهم جاؤوك ولو انا كتبنا عليهم فقوله في التمثيل الا ان التقدير لو انك منطلق وانقاعد الاسم خبرا
عن ان الواقعة بعد لو مخالف لظاهر القاعدة وقد صرح بذلك عند حرف الشرط فقال ولذلك وجب ان
الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا كقولك لو ان زيدا جاءني لاكرمته ولو قلت لو ان زيدا حاضري لاكرمته
لم يجز وقوله ههنا لو انك منطلق مثل لو ان زيدا حاضري وقد صرح بانه ممتنع على انه قد اطلق ايضا ثم ما

تقيئه وهو قوله ووجب في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا وهذا ليس على اطلاقه الا اذا لم يتعذر الفعل
باعتبار المعنى المقصود الا ترى الى قوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فاقلام خبر عن ان المفتوحة الواقعة
بعد لو بلا خلاف لما لم يكن ان يقع موضعه فعل بمعناه ثم اورد الفاء الواقعة بعد ظننت واخواتها
اعتراضا على فتح ان في موضع الجملة وتقرير الاعتراض ان زيدا قائم بعد قولك ظننت ان زيدا قائم في معنى
الجملة على استقلالها بفائدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولولا ذلك لم تسد مسدهما لوضعهما
متعلقة بمسند ومسند اليه فاجاب عن ذلك بما ليس مذهب الجماعة وانما هو مذهب بعض النحويين وانما
اختاره لما استصعب السؤال وظن انه لا يندفع الا بارتكابه ولعمري ان دفعه بارتكابه واضح لانه اذا جعل
المفتوحة انما وقعت في موضع المفعول الاول خاصة والثاني مقدر لم يقع الا في موضع المفرد فوجب الفتح كما
وجب في لولا ولو ويلزمه على ذلك امور منها وجوب الرفع فيهما اذا اسقطت ان وذكر الخبر لانه عنده
موضع الجملة والآخر يجب عليه ان يكون ارتا اذا لم يقصد الى حذف الخبر والآخر انه يجب عليه جواز ذكر المفعول
الثاني لان حذف المفعول الثاني قبل امور ان يكون غير واجب ان لم يقل ذكره واجب فالاولى ان يجاب عن
مذهب الجماعة الذي لا محذوف عندهم فيقال ليس الموضع موضع جملة وانما هو موضع المفرد الا ترى انه
منصوب بظننت والجملة المستقلة لا تعمل فيها الافعال والمفعول فضلة فكيف يكون جملة وهو فضلة فاذن
لم يقع ان موضع جملة وانما وقعت موضع مفرد فان زعم زاعم انه كان الكلام محتاجا الى المفعول الثاني وهو
بعد دخول ان غير محتاج فالجواب ان ذلك الاحتياج انما كان من جهة ان الظن انما وضع لتعلق ما
لشيء على صفة فاحتيج الى ذكر امرين لهذا الغرض فلما دخلت ان ولزم فيها ان يكون لها اسم وخبر حصل
المقصود معها من تعلق الظن فلم يحتج الى المفعول الثاني وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام
الجواب على مذهب الجماعة وانتفى الاعتراض اللازم على ارتكاب المذهب الاول وظهر ان المذهب هو
مذهب الجماعة فصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايتهما شئت نحو قولك
اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا للمبتدأ فتحت كانك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت
الخبر محذوفا كسرت حاكيا ومنه قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
تكسر لتوفرها على ما بعد اذا مما تقتضيه من الجملة وتفتح على تأويل حذف الخبر اي فاذا العبودية
حاصلة محذوف. قال الشيخ على حسب ما قصد ثم مثل بمسئلة الايضاح للفارسي وهي اول ما اقول
اني احمد الله وذكر فيها تأويل الفتح وتأويل الكسر مثل ما ذكره الفارسي فاما وجه الفتح فمستقيم واضح واما
ما ذكره من وجه الكسر فباطل غير مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر محذوفا والكسر محكيا بعد القول
كانه قال اول ما اقول اني احمد الله ثابت او موجود واذا جعل الكسر محكيا متعلقا لاقول كان غير
المقول وكذلك كل ما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك
هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق وكذلك كل ما يحكى بعد القول واذا وجب ان يكون القول
هو في المعنى متعلقه كان التقدير اول اني احمد الله واذا كان التقدير اول اني احمد الله كان المبتدأ

اول واول من باب افعل التفضيل لا يضاف الا الى شيء هو بعضه على حسب معناه فيجب ان يكون الاخبار بقولك اثبت او موجود انما وقع عن اول الذي احمد الله واول الذي احمد الله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات الذي فيكون الاخبار بموجود في المعنى عن الهمزة اولا وهو فاسد اذ لم يقصد ذلك فلم يرد فلو اريد لم يكن له معنى فبطل ذا ودل الكسر على ذلك وللكسر وجه مستقيم غير ما ذكراه وهو ان يكون القول عاما في الجمل وغيره فيكون اول بعضا فالذي اقوال متعددة منها الذي احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اولها وهو قولك الذي احمد الله وحكاه بانه قول وبعض الاقوال قول كما تقول اول الاقوال التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق ولا حاجة الى خبر محذوف بل يكون قولك الذي احمد الله هو الخبر فوجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة لانه قول لان اول الاقوال قول كما لو قلت قولي زيد منطلق فثبت ان تاويل الكسر الصحيح هو هذا التاويل وان ما ذكروه لم يصدر عن فطانة بل صدر عن ذهول فكان خطاء لما ذكرناه ومن المواضع المحتملة ايضا ما ذكره وهو مثل ما انشده من الفتح والكسر بعد اذا فاذا فتحت فانما قصدت الى وقوع ان واسمها وخبرها في موضع المبتداء خاصة فيكون الموضع موضع مفرد لانك لم تقصد الا اليه ولذلك وجب تقدير حذف الخبر لتكمل الجملة واذا كسرت فانما قصدت الى ادخال ان على المبتداء والخبر على استقلالهما بفائدة لم يقع ان الا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة وقد تقدم ذلك فصل وكسرها بعد حتى التي يبتداء بعدها الكلام فتقول قد قال القوم ذلك حتى ان زيدا يقوله قال الشيخ انما كسرت بعد حتى الابتدائية لانه موضع جملة فاذا قصد اليهما بكمالها وجب كسرها وان قصد الى المبتداء خاصة في الموضع الذي يصح قصده وجب الفتح ووجب تقدير الخبر عند من جوز حذفه مثاله قولك عرفت امورك حتى اكله بالليل ان قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وان قصدت الى كونها في معنى المفرد فتحت وقدرت الخبر محذوفا كانك قلت حتى كونك اكله بالليل معروف كقولك اكلت السمكة حتى راسها ماكول قال وان كانت العاطفة او الجارة فتحت فقلت قد عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من امورك حتى انك تفاخرني وهذا لا اشكال فيه لان العاطفة للاسم المفرد والجارة لا يقع بعدها الا المفرد فلا يصح بعدهما الا المفتوحة كما تقدم فصل وتكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامه الا اياها وقوله ولكنني من حبها لعميد على ان الاصل ولكن انني كما ان اصل قوله تعالى لكنا هو الله ربي لكن انا قال الشيخ يعني ان لام الابتداء لم تدخل الا مع ان من بين سائر الحروف لكونها للابتداء فلم يكن بينهما مخالفة تمنع من اجتماعهما الا ترى ان معنى قولك لزيد منطلق مثله في ان زيدا منطلق فصح ان يكونا في جملة واحدة اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيرهما من اخواتها لما بينهما من المنافاة الا ترى ان قولك لزيد منطلق مناف لقولك لعل زيدا منطلق لتعذر حصولهما في كلمة واحدة لادائه الى المنافاة ثم اورد اعتراضا بقوله ولكنني من حبها لعميد فقد دخلت اللام مع غير ان واجاب عن ذلك ولا بد من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن ليثبت الامتناع حتى يصح التاويل وليس المنافاة بينهما في الظهور كالمنافاة في لعل وليت ووجه المنافاة هو ان وضع لكن

للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها فهي لا تاتي الا متوسطة بين كلامين متغايرين واللام منقطع ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافات لذلك اذ لا يمكن اجتماع حرفين احدهما يقتضي الاتصال والاخر يقتضي الانفصال لانهما يؤديان الى كون الشيء متصلا غير منفصل ومنفصلا غير متصل وذلك باطل واذا تقررت المنافاة وورد ظاهر مخالفه وجب تاويله اذا امكن وتاويله ما ذكره من ان يقدر الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل فبقي ولكنني فاجتمعت النونات فحذفت الاولى تخفيفا ثم مثله في النقل والتخفيف بقوله تعالى لكنا هو الله ربي فهو بالاتفاق اصله لكن انا فنقلت حركة الهمزة الى النون من لكن فبقي لكن نا فادغمت النون الاولى في الثانية فبقي لكنا ولذلك وجب الوقف بالالف بلا اختلاف كما توقف على انا وهو في مثل ذلك اولى لذهاب الهمزة فيه ولذلك وصلها ابن عامر في نحو لكنا هو الله ربي واعرابه هو مبتداء والله بدل منه او عطف بيان وربي خبر المبتداء والجملة خبر عن انا في قولك لكن والضمير العايد اليه هو الضمير في ربي لان المبتداء للمتكلم فوجب ان يكون الضمير للمتكلم ايضا ثم اخذ يبين مواضع دخول هذه اللام مع ان قال ولها اذا جامعتها ثلثة مداخل تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبين ان كقولك ان في الدار لزيدا وقوله تعالى ان في ذلك لعبرة وعلى الخبر كقولك ان زيدا لقايم وقوله تعالى ان الله لغفور وعلى ما يتعلق بالخبر اذا تقدمه كقولك ان زيدا لطعامك اكل وان عمروا لفي الدار جالس وقوله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون وقول الشاعر ان امرءا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور ولو اخرت فقلت لاكل لطعامك او غير مكفور لعندي لم يجز لان اللام لا تتاخر عن الاسم والخبر قال الشيخ الضمير في قوله ولها للام وفي جامعتها ضمير ان لانه خبر عن قوله ثلثة مداخل وثلثة المداخل انما هي للام فوجب ان يكون الضمير في لها للام والا فسد المعنى واصل هذه اللام ان تدخل على المبتداء ولكنهم لما ادخلوا ان كرهوا ان يجمعوا بينهما لاتفاقهما في المعنى ففصلوا بينهما في اللفظ فاذا انفصلوا بين ان والاسم دخلت عليه لزوال المانع وان لم يفصل بينها وبينه دخلت على الخبر او على ما يتعلق بالخبر بشرط تقدمه على الخبر فمثال الاول ان في الدار لزيدا ومثال الثاني ان زيدا لقايم ومثال الثالث ان زيدا لطعامك اكل وما انشده من قوله لعندي غير مكفور ولو قيل اكل لطعامك او غير مكفور لعندي لم يجز لما ذكرناه من ان الاصل دخولها على المبتداء وانما وجب الفصل بينهما لانتفاء ما ذكرناه من اجتماع حرفين لمعنى واحد وانما وجب لضرورة يقدر بقدرها فاذا قلت ان زيدا لاكل فقد حصل الفصل بينها وبين اكل وهو احد جزئي جملتها فلا وجه لتاخيرها الى الفضلة مع زوال المانع الدخول فلذلك امتنع تاخيرها الى ما ذكرناه وقد ظن بعضهم ان لها مدخلا غير ذلك وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر كقولك ان زيدا لهو الظريف وكقوله تعالى وانهم لهم المنصورون وهذا لا يخلو اما ان يكون على لغة من يجعله مبتداء او يجعله فصلا فان كان على الاول فهي لام الابتداء وان كان على الثاني فلم تدخل الا على امر يتعلق بالخبر في المعنى لانه جعل

ليفصل بين كونه خبرا وبين كونه نعتا الا ان تمثيله في متعلق الخبر بعمرو لانه يشعر بانه لم يقصد سواه وكذلك
قوله اذا تقدمه فان هذا لا يكون الا متقدما على الخبر فلذلك اعترض عليه بهذا المدخل الزايد واذا
حمل متعلق الخبر على عمومه دخل هذا المدخل فيه ولا يصح قوله اذا تقدمه لان من المتعلقات ما يتاخر
فيمتنع دخول اللام فصل وتقول علمت ان زيدا قايم فاذا جئت باللام كسرت وعلقت الفعل
قال الله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون قال الشيخ
فالفتح على ما تقدم من تاويله وتاويل غيره فاذا جئت باللام وجب الكسر على كلا التاويلين اما على تاويله فلانه
لا يمكن تقديره بمفعول آخر لبطلان ان يكون اللام مع المفرد وعلى تاويل الجماعة ظاهر وهو انه لما جاءت
اللام علم انه لا عمل لعلمت فيما دخلت فيه فصارت جملة على حيالها مستقلة واذا دخلت ان مع الجمل المستقلة
وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحة لتناقض معنييهما قال ومما يحكى
عن جراة الحجاج على الله ان لسانه سبق به في مقطع والعاديات الى فتحة ان فاسقط اللام
ويقع في بعض النسخ الى فتحة ان وليس بجيد لان ان في التلاوة مكسورة فلا وجه لاضافة فتحة
اليها على سبيل الاثبات فالوجه اذن ان يقال الى فتحة ان فيضاف الفتح اليه لانه هو الناطق وثبت
ان على حالها مكسورة والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام تعمدا لانه يجوز ان يكون اسقط اللام
غلطا كما فتح اول الامر غلطا وقد اثبت انه فتحها غلطا وتنبها بقوله ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط
ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمدا وهذا امر يؤدي الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبت فان ذلك لا
يحتمله مسلم فصل ولان محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك ان زيدا ظريف وعمرو
وان بشرا راكب لا سعيد او بل سعيد ان ترفع المعطوف حملا على المحل قال جرير
ان الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة اطهار قال الشيخ تقدم لتعليل جواز
العطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك سايغ وهو مثل قوله ولكون المكسورة للابتداء والغرض في تقديم
مثل ذلك ان يكون الحكم اذا ذكر ثبت في اول الامر معللا واذا ثبت من اول الامر معللا في النفس كان ذلك استقراره
ليس لغيره وان ثبت تعليله بعد ذلك ووجه العطف على المحل ان موضع ان وما عملت فيه رفع لكون
المعنى لم يتغير فجاز العطف لذلك ولو قيل ان العطف على محل زيدا على تقدير زيادة ان لكان حسنا
لان هذا مشبه بقولهم ليس زيد بقايم ولا قاعدا ولسنا بالجبال ولا الحديدا والامران مستقيمان
فانه لو قيل في قوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان العطف على محل الجار والمجرور جميعا لكان بينا
فكذلك ههنا قال وفيه وجه آخر ضعيف وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير وهذا انما
يكون في الموضع الذي يكون الخبر فيه له عمل رفع حتى يصح العطف على مرفوعه فاما اذا كان جامدا
تعذر ان يقدر ذلك فيه لانه لا مرفوع له يعطف عليه كقولك ان زيدا غلامك وعمرو وانما جعله ضعيفا
لان شرط العطف على المضمر المرفوع المتصل ان يؤكد بالمنفصل كقولك زيد قام هو وعمرو واذا كان
كذلك في ما ارتفع بالفعل فلان يكون في ما ارتفع بالاسم اجدر وفيه وجه آخر ليس بضعيف وهو ان تقدر

مبتدا مستقلا من غير تشريك بينه وبين ما قبله مثل قولك قام زيد وعمرو منطلق رفع عمرو بالابتداء على حكم الاستقلال
كذلك اذا قلت ان زيدا قايم وعمرو فيجعل عمرو مرفوعا على الاستقلال وخبره محذوف لدلالة ما قبله عليه
فصل ولكن تشايع ان في ذلك دون سائر اخواتها وقد اجراها الزجاج الصفة مجرى المعطوف
وحمل عليه قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وابا غيره قال الشيخ
وانما شايعتها لكونها لم تغير معنى الجملة التي بعدها كما لا تغير ان فان قيل فكيف ثبت مخالفتها لان
باعتبار اللام وثبت مشايعتها لها باعتبار العطف على المحل قلت اما مخالفتها لها باعتبار اللام
فقد ذكر بانه واضح واما مشايعتها لها باعتبار العطف فلان العطف لم يكن متعلقا بامر يقدرها حتى يحصل
المخالفة بينها وبين ان بذلك كما حصلت في اللام لذلك انما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير
حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغير بان فلما تشايعا في المعنى الذي من اجله صح العطف في ان صح العطف
فيها ايضا لموافقتهما في ذلك واما سائر اخواتها فمخالفة لهما في المعنى الذي من اجله صح العطف لمخالفة
المعنى بدخولها لما كان عليه قبل دخولها الا ترى ان قولك ليت زيدا قايم ليس بمعنى زيد قايم فلذلك تعذر
العطف عليها اذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما امكن تقدير ان فظهر الفرق بين البابين في المعنى الذي لاجله
صح العطف وقد اجرى الزجاج الصفة مجرى العطف وحمل عليه قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
يعني انه جعل ارتفاع علام الغيوب على ان يكون صفة لربي المنصوب بان باعتبار المحل ولين المذكورين
اولا وهذا الذي صار اليه الزجاج ليس بشيء فانه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره وهو ان يكون علام الغيوب
خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوفا وبدلا من الضمير في يقذف او فاعلا ليقذف على ان لا ضمير فيه
واستغنى عن العايد لظاهر يوافق للاول في المعنى مثله في قوله تعالى فانا لا نضيع اجر المصلحين فاذا
احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا لحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت
لا يثبت الا بثبت تثبت ان قول الزجاج ليس بشيء قال وانما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة
فان لم تمض لم يكن الا ان تقول ان زيدا وعمروا قايمان بنصب عمرو لا غير قال الشيخ هذا مذهب البصريين
وهو الصحيح والكوفيون يجيزون العطف مطلقا مضت الجملة او لم تمض فيجوزون ان زيدا وعمرو
قايمان والمبرد والكسائي يجيزان العطف قبل مضي الجملة بشرط ان يكون الاسم الاول غير معرب مثل
قولك انك وزيد ذاهبان والذي غر الجميع ما جاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم
ولا يثبت بمثله حجة لانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء والوجه ما قاله البصريون وبيان
انه لا يستقيم في المعنى انك اذا عطفت قبل مضي الجملة فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى ان يعمل
عاملان مختلفان في معمول واحد وذلك لان زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا لان لانه
لا بد لها من مرفوع وهو خبر فارتفاع عمرو انما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير
الخلو من ان او جعلها مع معمولها كالمبتدا المجرد وخبره يجب ان يكون مرفوعا بمثل ما ارتفع به
فاذا قيل قايمان وجعل خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتدا وهو باطل ولا يمكن تقدير عاملين

فيه حتى يقال انه مرفوع رفعين رفع بان ورفع بالابتداء للقطع بانهما واحد لا يكون فيه رفعان ولانه
لا علامة الا الالف والالف لا يكون الا رفعا واحدا فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان
ما سواه واما قول من قال ان زيدا وعمرو قائم من قبيل الممنوع لانه فانما اما ان يقدر خبرا عن عمرو فيكون
خبر زيد متقدما تحقيقا فلم يعطف الا بعد مضي الجملة واما ان يجعل قائم خبرا عن الاسم الاول وخبر
الثاني محذوف فيكون على التقديم والتاخير كانك قلت ان زيدا قائم وعمرو فلم تعطف الا بعد مضي الجملة
تقديرا بخلاف ان زيدا وعمرو قائمان فان ذلك غير ممكن تقديره فيه وسر زوال المعنى ذكرناه في
الافساد في مثل هذه المسائل لان الافساد انما جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد واما اذا جعل لكل
واحد خبر فقد انتفى المعنى الذي كان من اجله الامتناع قال وزعم سيبويه ان ناسا من العرب
يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء
فيرى انه قال هم كما قال ولا سابق شيئا قال الشيخ فجعله باب الغلط لانه على خلاف القياس
واستعمال الفصحاء وبين وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وهو في
الحقيقة عكسه لان هؤلاء قدروا التاكيد محذوفا والقائل ولا سابق شيئا قدر المحذوف ثابتا لان قبله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى فتوهم ان الباء ثابتة لكون الموضع موضعا يصح فيه دخولها فتوهم
ثباتها فقال ولا سابق وجمع بينهما من جهة ان الجميع اشتركوا في انهم توهموا شيئا والامر على خلافه وان
اختلف تفصيل المتوهم قال واما قوله تعالى والصابئون فعلى التقديم والتاخير كانه
ابتداء والصابئون بعدما مضى الخبر وانشد والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
قال الشيخ يحتمل امرين احدهما ان يريد ان الخبر المذكور بعد قوله والصابئون خبر عن الذين آمنوا
مقدرا تقديمه والصابئون لم يعطف الا بعد تمام الجملة تقديرا والآخر وهو احد الوجهين اللذين
تقدما في قولك ان زيدا قائم وعمرو والآخر ان يكون قوله فعلى التقديم اي فعلى تقدير الخبر مقدما على
الصابئون وتقدير الصابئون مؤخرا عنه ويكون العطف انما ورد بعد مضي جملة متقدمة على المعطوف
ويصح التعبير بالتقديم والتاخير عن ذلك لان الكلام في العطف انما يكون بعد مضي الجملة فاذا قدر مضيها بتاويل تقديم
خبر محذوف وتاخير المعطوف عنه صح ان يقال التقديم والتاخير واذا صح التعبير عن ذلك بمثل هذه
العبارة فهو اولى من الاول لان احدهما ان هذا ليس فيه الا الحذف وذلك الوجه فيه الحذف وتغير الموضع والمخالفة
امر اولى من مخالفة امرين والآخر ان قوله بعد ذلك كانه ابتداء والصابئون بعدما مضى الخبر تفسير لذلك فانه لا يكون
مبتدا بعد مضي الخبر الا والخبر مراد والآخر هو ان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر
الاول محذوف وهذا مثله واستدل على ذلك بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
ووجه الاستدلال انه لو كان خبرا عن نحن لوجب ان يقال راضون ولما قال راض علم انه خبر لانت
وهذا مثله وانشد والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وهذا مما ليس الخبر فيه
من جهة انه يوهم انه عطف على موضع ان قبل تمام الجملة كما في والصابئون والتقدير فيه كالتقدير فيما تقدم

وهو ان يقدر خبر محذوف تتم الجملة باعتباره وقوله وانتم بغاة بعد مضي الجملة تقديرا بغاة الذي بعد انتم
خبرا عن انا مقدرا تقديمه فلم يعطف الا بعد تمام الجملة على كل تقدير كما تقدم سواء وفي ايراده هذا البيت
دليل على ان المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي كان يصلح للجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة الا
ترى ان ان ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله ان العطف على المحل انما يكون في المكسورة فاما نحو اعجبني ان
زيدا قائم وعمر فهذا لا يجيز احد على العطف على المحل ونحوه ان يكون ايراده البيت ليس للعطف على الموضع
ولكن للدلالة على حذف الخبر من الاول استغناء عنه بثاني وعلى تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخرا
على التاويلين المتقدمين وتكون اعراب وانتم في البيت ليس على العطف على الموضع ولكن مبتداء مستقلا
بجملته والعطف لم يقع الا باعتبار الجمل لا باعتبار تشريك في عامل كما في قولك ليت زيدا قائم وعمرو منطلق وقد ذكر
في تفسير سرا في تاخير الخبر عن الاول وترك ذكره اولا في مثل ذلك بان قال لما معناه انك اذا قلت ان زيدا
منطلق وعمرو توهم ان لزيد مزية في الاخبار عنه بالثناء على عمرو لثبوت الحكم له اولا وما يثبت في
النفس اولا اقوى مما يثبت ثانيا ولما كان غرض المتكلم التسوية بينهما ترك ذكر الخبر اولا ليأتي الحكم بالثناء
عليهما دفعة واحدة حتى لا يكون لاحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم وهو معنى حسن فصل
ولا يجوز ادخال ان على ان فيقال ان ان زيدا في الدار الا اذا فصل بينهما كقولك ان عندنا
ان زيدا في الدار وقد تقدم علة ذلك انا قد بينا ان ان في كلامهم لا يكون اولا لعلتين احدهما
انه يؤدي الى مجامعتها لاختها فلا بد من الفصل فاذا جاء الفصل صح ان يقال ان عندنا ان زيدا في الدار
وقول النحويين لا تصدر الجملة بان المفتوحة ليس على ظاهره وانما يعنون اذا وقعت في الموضع الذي يتعرض
فيه لادخال المكسورة عليها او في الموضع الذي يدخل فيه لعل على الوجهين المتقدمين في علة ذلك فمن
ذلك قولهم لولا ان زيدا فهذا اول الجملة والخبر مقدر بعد ذلك ولكنه جاز لانه موضع لا يقع فيه المكسورة
ولا لعل ولكن ذلك قولهم اذا انه عبد القفا واللهازم فان عبد القفا مقدر بالمبتداء والخبر مقدر
بعد ذلك ولذلك اوله بقوله فاذا العبودية حاصلة وهذا يقدح في تعليل من علل بانها انما امتنع تصديرها
لادائها الى ادخال ان عليها اذ لو كان ذلك صحيحا لم يجز وقوعها مقدمة مفتوحة بعد اذا لانه يؤدي الى
دخول ان عليها الا ترى ان المكسورة يصح وقوعها ايضا بعد اذا فلو كان هذا التعليل صحيحا لامتنع وقوعها
مصدرة بها الجملة بعد اذا لما يؤدي الى دخول ان عليها كما قالوه في التصدير بها في قولك ان زيدا منطلق
عندي فانه انما امتنع لما يؤدي اليه من ادخال ان عليها فاذن التعليل المستقيم هو ارادة الفرق بينها وبين
ان التي بمعنى لعل لانه امر يتحقق في جميع مواقعها ومطرد غير منتقض والتعليل بذلك انما هو لامر يؤدي الى
مستكره لا الى امر محقق وهو مع ذلك منتقض على ما تقرر فصل وتخففان فيبطل عملهما ومن العرب من يعملها
والمكسورة اكثر عملا قال الشيخ قوله وتخففان فيبطل عملهما لا يخلو اما ان يريد فيما وقع بعدهما ملفوظا به
او فيما يقدر فان اراد فيما يلفظ به وهو الظاهر لان المكسورة لا يقدر بعدها شيء محذوف كان غير مستقيم
من وجهين احدهما ان المفتوحة لم يكن لها عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك علمت ان زيد منطلق

لان التقدير علمت انه زيد منطلق كما صرح به آخرا فقال ويقول علمت ان زيد منطلق والتقدير انه
زيد منطلق فكيف يبطل عملها عند التخفيف فيما لم يكن لها عمل فيه الا آخر هو انه قال ومن العرب من يعملها ويجعل اعمالها
جميعا سايغا واعمال المفتوحة في الظاهر التي بعدها شاذ وان اراد فيما يقدر فهو غير مستقيم لانه ذكر
المكسورة معها ولا مقدر مع المكسورة ولانه ذكر مثال اعمال المفتوحة حيث انشد فلو انك يوم الرخاء
وجعل اعمالها في الظاهر والاولى ان يقال وتخففان فيلغيان فيما بعدهما ومن العرب من يعمل المكسورة
وهو كثير واعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة ويلزم تقديرا نهما ضمير شان محذوف ويكون الجملة
التي بعدها في موضع خبرها وانما قدر النحويون ضمير الشان في المفتوحة المخففة كيفما وقعت ولم يقدروه
في المكسورة البتة لامرين احدهما انهم وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتداء والخبر فلو لم يقدر
الضمير لخرجت عن حقيقة وضعها بخلاف المكسورة فانها لا تدخل اذا دخلت على فعل الا وهو من الافعال
الداخلة على المبتداء والخبر فكان في ذلك توفية بما يقتضيه وهذا التعليل مستقيم على مذهب
البصريين فلذلك لم يجيزوا ان قام لزيد الثاني انهم وجدوا ان المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصيح من
كلامهم والقرآن قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم نصا منصوبا في قراءة من خفف فلم
يجئ ان المخففة المفتوحة عاملة في ملفوظ بعدها الا ما ذكرناه من الضرورة وهي اولى في العمل بعد التخفيف
من المكسورة بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع وتقدير وجودها كالعدم فاذا جاء الاعمال فيهما
مع ذلك فاعمال المفتوحة اولى ولذلك قدروا معها ضمير الشان والذي يدلك على ذلك ان العرب يقصد قول
الشاعر ان هالك كل من يحفى وينتعل فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا فالذي سوغ
التقديم كونها جملة وانه قد خبرا وقال سيبويه لم يحذفوا يعني في ان المفتوحة لان يكون الحذف
يدخله في حروف الابتداء بمنزلة ان ولكن حذفوا يعني النون من المفتوحة كما حذفوا الاضمار يعني
ضمير الشان وجعلوها وجعلوه عوضا لحذف الاضمار يعني حذف النون فهم من ذلك ان اسمها لا يبرز بل يقدر
مضمرا وقال ايضا لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم معلوم
وقال ايضا في هذا الباب الدليل على انهم انما يخففون على اضمار الهاء انك لا تستقبح قد عرفنا ان يقول
ذاك حتى تقول الا تقول ذاك او تدخل السين او قد فهذا كله تصريح بوجوب الاضمار على ما ذكرنا فان
زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطلان عملها فصار مبتداء وخبرا والمبتداء والخبر سوغ التقديم
فيه فهو باطل بامتناع ان منطلق لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر
ما يعتبرونه مع التشديد قال ويقع بعدهما الاسم والفعل والفعل الواقع بعد المكسورة يجب
ان يكون من الافعال الداخلة على المبتداء والخبر وجوز الكوفيون غيره قال الشيخ وانما
كان كذلك لما ذكرناه من ان اصل وضعها ان تدخل على المبتداء والخبر في المعنى وقد تبين انه لا يقدر فيها
ضمير شان يكون ما لها بدليل وان كلا فاعتبر في الفعل الذي يقع بعدها ان يكون كذلك ليوفر عليها ما
يقتضيه من الجملة الاسمية وجوز الكوفيون غيره وقد وقع ذلك في كلامهم نادرا على الشئ من قوله

ان قتلت لمسلما ه وليس بالجيد لانه يخالف القياس واستعمال الفصحاء اما مخالفته لاستعمال الفصحاء فلانه
لم يوجد في القرآن ولا في كلام فصيح ووجه مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بما دوم تقدير الضمير في
مثل ذلك وتنزيل الجملة الخبرية الفعلية مجرى الاسمية كما اجروا انما قام زيد مجرى انما زيد قايم وكما اجروا
علمت اقام زيد مجرى علمت ازيد قايم فلا بعد في مثل ذلك قال وتلزم المكسورة اللام في خبرها ه
سواء عملت او لم تعمل لانه لو لم يدخلوا اللام لالتبست بالنافية مع الجملتين جميعا الا ترى انك لو قلت
ان زيد منطلق وان قام زيد جاز ان يكون المعنى ما زيد منطلق وما قام زيد وجاز ان يكون المخففة
فيكون المعنى زيد منطلق وقام زيد فاذا جئت باللام تميزت المخففة وسميت اللام الفارقة لذلك
قال والمفتوحة يعوض عما ذهب منها احد الاحرف الاربعة حرف النفي وقد وسوف
والسين تقول ان زيدا لمنطلق وقال الله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون وقرئ وان
كلا لما ليوفينهم على الاعمال وانشدوا فلو انك في يوم الرخاء سالتني ه
فراقك لم ابخل وانت صديق وقال وان كنت من قبله لمن الغافلين وقال
وان نظنك لمن الكاذبين وقال وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وانشد الكوفيون
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وزعموا ان تزينك لنفسك وان تبينك لهيه وتقول علمت ان زيد منطلق والتقدير انه زيد
منطلق وقال الله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وقال
في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل ه
وعلمت ان لا يخرج زيد وان قد خرج زيد وان سوف يخرج وان سيخرج قال الله تعالى
ايحسب ان لم يره احد وقال علم ان سيكون منكم مرضى واراد انها يعوض مع الفعل ولكنه
استغنى عنه لان قد وسوف والسين لا تدخل الا على الافعال فعلم ان التعويض فيه ولما ادخل حرف النفي
منها اغتفر امره وكان الاولى ان يذكر ذلك ثم اخذ يمثل فلم يمثل على ترتيب مستقيم لا على ما قدمه من اول الفصل
ولا على ترتيب آخر وذلك ان الذي رتبه هو تقديم تخفيفها وابطال العمل فيهما ثم اعمالهما ثم وقوع الاسم والفعل بعدهما
وتمثيله اولا مستقيم في المكسورة ملغاة ثم معملة ثم مثل بعد ذلك بالمفتوحة المعملة وكان اولى تقدم المفتوحة
الملغاة لانها الوجه واعمالها شاذ فترك تمثيلها ههنا بالكلية ثم ذكر في آخر الفصل ثم مثل بدخول المكسورة على
الفعل وهو مستقيم لو كان قدم تمثيل المفتوحة ملغاة ثم مثل مذهب الكوفيين في دخولها على الفعل
غير الداخل على المبتداء والخبر ثم مثل بما ذكرنا انه ينبغي تقديمه وهو ان المفتوحة الملغاة فقال
ويقول علمت ان زيد منطلق والتقدير انه زيد منطلق قال الله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وكان ينبغي ان يمثل بالمفتوحة الداخلة على الفعل على حسب ترتيبه وقد تقدم الكلام على جميع ذلك وانشد
البيت في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل ه والتقدير انه هالك على ما تقدم
ثم مثل بدخول المفتوحة على الفعل فقال وتقول علمت ان لا يخرج زيد وان قد خرج وان سيخرج

وان سوف يخرج والتقدير عندنا انه في الجميع لما تقدم ذكره والنون عوض من الحروف تنبيها على انها
ليست الناصبة للفعل من اول الامر ولم يمكنهم التعويض بها مع حرف النفي لتعذر اجتماعهما معها فاستغنوا بحرف
النفي لما كان زيادة مضادا لها الا ترى انه لا يصح ان يجمع بينه وبين السين واختها ولا بينهما وبين قد لان
تلك حروف اثبات فلا يصح جمعها مع حروف النفي فصل والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة
او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق كقوله تعالى ويعلمون ان الله هو الحق المبين وقوله افلا
يرون الا يرجع اليهم قولا فان لم يكن كذلك نحو الطمع والرجو والخاف فليدخل على ان الناصبة
للفعل كقوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي وقولك ارجو ان يحسن الي واخاف ان يسيء الي قال الشيخ
كانهم قصدوا الى المشاكلة بين ان والفعل الذي يدخل عليها وذلك لانهم لو دخلوا عليها غير افعال التحقيق
اليقين لكان بمنزلة المضادة الا ترى انك لو قلت تمني انك تقوم لكان انك دالا على ثبوته في حيزه
وتحقيقه وتمني دال على توقعه والشيء الواحد لا يكون متوقعا حاصلا فلذلك لم يدخلوا عليها الا هذه
الافعال وما قاربها فلما ثبت امتناع دخول افعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا وجهيها التزموا
الا يدخلوا افعال التحقيق الا على المشددة لتحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما قال
وما فيه وجهان كظننت وحسبت وخلت فهو داخل عليهما جميعا تقول ظننت ان يخرج وانك تخرج
وان سيخرج وقرئ قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة بالرفع والنصب يعني وانما جاز فيه الوجهان لشبه بكل
واحد منهما فادخل عليهما كظننت لانتفاء ما ذكرناه بالنسبة اليهما فاذا ادخلته على المخففة او المشددة
فكانك قصدت ثبوته والاشياء تثبت بالظن بخلاف تمنيها والطمع فيها واذا ادخلته على ان الناصبة
للفعل استقام ايضا لانه بمعنى المصدر فيصح ان يقع مظنونا وقد علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع
المثقلة والمخففة منها وذلك ان لفظ ان اما ان يذكر بفعل قبلها مسلط عليها او لا فان كان بفعل مسلط
عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول تتعين للمشددة والمخففة منها
والثاني يتعين للناصبة والثالث يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما
ان يكون مصدرا بها الجملة او لا فان صدر بها الجملة تعينت للناصبة للفعل مثل قوله تعالى
وان تصوموا خير لكم وان لم يصدر بها جاز الامران جميعا كقولك حسن ان تقوم وحسن انك تقوم وهذا
ضابط نعلم به موضع تعين الناصبة وتعين غيرها وموضع جواز الامرين مشتبكا ومعا
فصل وتخرج ان المكسورة الى معنى اجل قال ويقلن شيب قد علاك
وقد كبرت فقلت انه وفي حديث عبد الله ابن الزبير ان وراكبها وتخرج المفتوحة
الى معنى لعل كقولهم ايت السوق انك تشتري لنا • وبتبدل تميم • منها عينا فتقول
اشهد عن محمدا رسول الله هذا قول كثير من النحويين وقدره بعضهم وحمل البيت الذي هو كر العواذل
على انه اراد ان المؤكدة وادخلها على اسمها وحذف الخبر للعلم به يعني ان الامر كذلك وليس ببعيد عن
الصواب بل هو الظاهر والذي جعلها بمعنى نعم يحمل الهاء هاء السكت كانه قال ان ولحقتها هاء السكت

للوقف وما ورد في كلام ابن الزبير جوابا للقائل له لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها ليس له وجه
الا معنى نعم ولولا ذلك كان القول بانها الناصبة في البيت متعينا واذا ثبت في غيره احتمل البيت الوجهين
الا ان حمله على الناصبة اولى لانه الاكثر فان عورض بحذف الخبر فحذف الخبر شائع كثير عند قيام القرينة
اكثر من استعمال ان بمعنى نعم فكان اولى لذلك وتخرج المفتوحة الى معنى لعل كقولك ايت السوق انك
تشتري لحما اي لعلك ومنه قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون في قراءة من قرأ بالفتح لانها
لو جعلت متصلة بما قبلها لتغير المعنى الى خلافه وصار عذرا لهم والاية سيقت ردا عليهم في قوله
لئن جاءتهم اية ليؤمنن بها فقيل وما يشعركم ردا عليهم في المعنى كما جاء المعنى في غير
موضع ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله كما لم يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون فهذا
يدل ان الكلام جاء ردا عليهم لا تصديقا لهم فاذا حمل انها على الاتصال بيشعركم على انه فاعل ليشعركم
صار المعنى توبيخ من يزعم انهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم لانه في المعنى تحقيق لما قصدوا
وقد علم انه رد عليهم فكيف يرجع عليهم قولهم تحقيقه وقد حمله بعضهم على ان يكون لا زائدة فيستقيم
المعنى لانه يصير توبيخا لمن يزعم انهم يؤمنون وفيه رد لقولهم ويجوز انها على ظاهرها لغير لعل على معنى
التعليل للتوبيخ على ذلك ويكون جوابا للسؤال المقدر كانه قيل لم وبخوا فقيل لانها اذا جاءت لا يؤمنون
قال ولكن للاستدراك توسطها بين كلامين متغايرين نفيا وايجابا فتستدرك بها النفي بالايجاب
والايجاب بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن عمرا لم يجيء
فصل والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ كقولهم فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد
لكن عمرا غائب وقوله عز وعلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم على معنى
النفي وتضمن ما اراكهم كثيرا قال الشيخ وضع لكن على ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على ما تقرر عند
ذكر دخول اللام مع ان فاذا كان ما قبلها نفيا كان ما بعدها اثباتا وبالعكس وليس المقصود صورة النفي
والاثبات وانما المعتبر المعنى فلو قلت سافر زيد لكن عمرا اقام استقام لان المعنى لكن عمرا ما سافر ولكن
لو قلت ما سافر زيد لكن عمرا لم يقم كان مستقيما لان المعنى لكن عمرا سافر فاستقام في الجميع لحصول الغرض في
المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم
لان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا فاستقام لهذا المعنى على ما تقدم وانما فهم ذلك من قوله ولكن الله سلم
لكونه جاء في سياق لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فتدل على ان الارادة ممتنعة في المعنى
فلما قيل ولكن الله سلم علم اثباتها فهم اثباته اولا وهو سبب التسليم وهو نفي الرؤية فعلم ان المعنى ولكن الله
ما اراكهم كثيرا ليسلمكم فحذف السبب واقيم المسبب مقامه فصل وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل ان
وان وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانها ان شاء الله تعالى ولم يرد تشبيهها بهما في جواز
الاعمال لانها لا تعمل اذا خففت بخلاف ان وان فانما لم يعملوها لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة
في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان وان فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل

ويقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى قال وكأن هي للتشبيه ركبت الكاف مع أن كما ركبت مع ذا وأي في كذا وكأي وأصل قولك كأن زيدا الأسد أن زيدا كالأسد فلما قدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظا والمعنى على الكسر والفصل بينه وبين الأصل أنك هاهنا بان كلامك على التشبيه من أول الأمر وثم بعد مضي صدره على الإثبات قال الشيخ جعل كأن مركبة من كاف التشبيه وأن ولا دليل يدل على ذلك لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه كما أن ليت كلمة برأسها للتمني وهو أولى لأوجه أحدها أن التركيب على خلاف الأصل والآخر أن أخواتها غير مركبة والآخر أنها لو كانت مركبة لأدى إلى أن تكون جارا ومجرورا ولا يستقيم من الجار والمجرور كلام ونحن نقطع بأن كلام مستقل ولا يفيد أن الأصل أن زيدا كالأسد فإنه لما أدخل حرف الجر وجب أن يكون أن مفتوحة فصار جارا ومجرورا والذي أوقع من قال بالتركيب ما رأى من صورة الكاف في قوله أن زيدا كالأسد واستقامة تقديرها صورة لتدل من أول الأمر على التشبيه وهذا لو سلم من الوجه الثالث لكان حسنا ولكنه غير مستقيم لما ذكرنا فصل وتخفف كأن فيبطل عملها قال ويوما توافينا بوجه مقسم ونحر مشرق اللون كأن ثدياه ومنهم من يعملها قال كأن وريديه رشاء خلب وفي قوله كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر على زيادة أن قال الشيخ كأن إذا خففت جاز إعمالها وإلغاؤها إلا أن الإلغاء أكثر وهذا مما يدلك على أنها ليست مركبة لأنها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة والمفتوحة لا تعمل إلا في المضمر على ما تقرر وهم إنما تعمل في الظاهر وأما قوله كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم فإنما جاء الخفض على أن تكون أن زائدة وأما النصب والرفع فعلى أن تكون مخففة من الثقيلة فإذن ليس للخفض إلا تأويل الجر بالكاف وأن حرف زائد كما زائدة بعدها في قوله ولما أن جاءت رسلنا وشبهه إلا أن زيادتها مع الكاف قليل فصل ليت هي للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد ويجوز عند الفراء أن يجري مجرى أتمنى فيقال ليت زيدا قائما كما يقال أتمنى زيدا قائما وعند الكسائي بإضمار كان والذي غرهما منها قول الشاعر يا ليت أيام الصبا رواجعا وقد ذكرت ما هو عليه عند البصريين قال ولذلك وجب أن تكون متعرضة ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى التمني فينصب بها الجزآن تشبيها لها بفعل التمني لما وافقته في معناه فيقول ليت زيدا قائما كما يقال أتمنى زيدا قائما والكسائي يجيز ذلك على تقدير كان فيقول ليت زيدا قائما على معنى ليت زيدا كان قائما وما ذكروه لا دليل عليه إلا ما توهموه من قوله يا ليت أيام الصبا رواجعا وهذا يحتمل أن يوجه على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي أن يحمل على وجه لم يثبت مع احتماله ما ثبت عنهم والوجه أن يحمل على أن خبر ليت محذوف ورواجعا حال من الضمير المستقر فيه فيكون التقدير يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا فرواجعا حال من الضمير المرفوع المستتر في لنا الراجع إلى أيام مثل قولك زيد في الدار قائما وهذا سائغ في لغتهم ثابت فحمله عليه أولى من حمله على ما لم يثبت في لغتهم مثله والكلام عليه وعلى الكسائي واحد لأن كان بما ذكره الكسائي قد ثبت نصبا مثله في إضمار كان إلا أنه قليل لا ينتهيان مع هذا كثير

جار على طريق القياس فيما دل عليه القرينة فكان المصير إليه أولى فصل وتقول ليت أن زيدا خارج وتكتب كما تكتب على ظننت أن زيدا خارج لعل هي لتوقع مرجو ومخوف وقوله عز وجل لعل الساعة قريب قال الشيخ شبهها على أن المفتوحة وتسد مسد ما يحتاج إليه من اسمها وخبرها كما سد في قولك ظننت أن زيدا خارج ومن زعم أن ثم خبرا محذوفا فيلزمه أن يقدر هاهنا مثله إذ لا فرق بين البابين في ذلك قوله لعل معناها التوقع للمرجو والمخوف ولكنه كثر في المرجو والمخوف ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالبا ومنه قوله تعالى لعل الساعة قريب فهذا للتوقع المخوف وقوله وقوله تعالى لعلكم تفلحون ترجي للعباد وكذلك قوله عز وجل لعله يتذكر أو يخشى معناه اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون هذا أورده اعتراضا لأن الكلام وارد على غير الحكاية والتوقع من الباري مستحيل لأنه إنما يكون فيما جهلت عاقبته فهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات كلها فأجاب عن ذلك بأنه على طريق رد معناه إلى المخاطب كأن التوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون ومثله قوله تعالى وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون في أنه شك ممن يقدر رائيا لهم أي لو رآهم راء لكان شكا عن حاله وكذلك قوله تعالى فهي كالحجارة أو أشد قسوة وأمثاله ومنهم من زعم أن لعل معناها في مثل ذلك التعليل وهو يقف عليه في مثل لعل الساعة قريب ومنهم من زعم أنها في حق الله لتحقيق ما تعلقت به ويقف عليه في قوله لعله يتذكر أو يخشى ثم لم يتذكر ولم يخش ولو كان للتحقيق لوجب حصوله وأجيب عن ذلك بأنه قد تذكر بقوله آمنت وهو غير مستقيم لأنه لم يرسل إليه لذلك التذكر وإنما أرسل للتذكر النافع قوله وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فأطلع بالنصب وهي في حرف عاصم فصل وقد أجاز الأخفش لعل أن زيدا قائم تشبيها على ليت وقد جاء في الشعر لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجدعا قياسا على عسى فصل وفيها لغات لعل وعل وعن وأن ولأن ولعن وعند أبي العباس أن أصلها عل زيدت عليها لام الابتداء وذلك لأنها لما كثرت في الاستعمال للترجي وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني أجريت مجرى التمني فأجيب كما يجاب التمني وقد أجاز الأخفش لعل أن زيدا قائم وليس بالجيد إذ ليس معه إلا مجرد القياس واللغة لا تثبت قياسا فإن زعم أنها مثلها فليجز لكن أن زيدا قائم ولا يجيزه وقد جاء في الشعر لعلك يوما أن تلم ملمة لما رآها للتوقع كعسى وكان استعمال عسى بأن والفعل استعملها كذلك فقال لعلك يوما أن تلم وليس بالقوي لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء والوجه ما ذكرناه والله أعلم

ومن أصناف الحرف حروف العطف

قال صاحب الكتاب العطف على ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة وله عشرة أحرف فالواو والفاء وثم وحتى أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم تقول جاءني زيد وعمرو وزيد يقوم ويقعد وبكر قاعد وأخوه قائم وقام بشر وسافر خالد فتجمع بين الرجلين في المجيء قال الشيخ حروف العطف هي الحروف التي يشرك بها بين المتبوع والتابع في الإعراب وقد تقدم ذكر المتبوع بها وكلامه لا فيها نفسها فإذا وقع بعدها المفردات فلا إشكال وإذا وقعت الجمل بعدها فإن كانت من الجمل التي هي صالحة

لمعمول ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في التشريك كقولك اصبح زيد قائما وعمرو قاعدا وشبهه وان كانت غير ذلك فلا يخلو
اما ان يكون فعلية تقدم قبلها ما يصح ان يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله اولا فان كان كذلك عطف
على ما تقدم باعتباره دون معموله من فاعل ومفعول لتخالفهما في ذلك كقولك اريد ان يضرب زيد عمرا ويكرم
بكر خالدا فعطفت يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة وبقي معمول كل واحد منهما على ما كان عليه
لو لم تعطف لتعذر عطفه لان فاعل الثاني ومفعوله متعذر عطفهما على فاعل الاول ومفعوله لاستقلال
كل واحد منهما بالعمل في ذلك لاختلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل مراد فيصح فيهما ما لا يصح في معموليهما
وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك كقولك قام زيد وخرج عمرو فمثل ذلك المراد به حصول مضمون
الجملتين حتى كانه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو وهذا اولى مما قاله الامام في البرهان من ان حروف
العطف في الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام لا لمعنى غير ذلك فانا على قطع نعلم الفرق بين قول القائل
قام زيد وخرج عمرو وبين قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان الامر على ما ذكره لوجب ان يكون الجميع سواء
او نقول بامتناع ثم اذ لا حاجة اليها وهذا تبيين ان معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الامرين
الا ترى ان ثم افادتك التراخي فيهما فالذي فهمت فيه التراخي مع ثم هو الذي تقدره في الحصول مع الواو وانما
انحل مع الواو لما كان ذلك يحصل لو اسقطت وليس ذلك بمخرج للواو عما ذكرناه وقوله وبين الفعلين في
اسنادهما الى زيد وبين مضموني الجملتين في الحصول وكذلك ضربت زيدا فعمرا وذهب عبد الله ثم
اخوه ورايت القوم حتى زيدا ثم انها تفترق بعد ذلك ليس بالجيد لانه ههنا في تبيين معنى العاطف
وليس العاطف ههنا بالمصير الفعلين لزيد وانما صيرهما لزيد نسبة الاول الى ظاهره والثاني الى مضمره دون
حروف العطف الا ترى انك اذا قلت ان يكرمني زيد يكرم اخي فقد اسندت الفعلين الى زيد وليس ثم عطف
وانما جاء التشريك في الفاعل مما ذكرناه فثبت ان العطف في زيد يقوم ويقعد ليس على معنى ما ذكره وانما
هو على احد الامرين اما ان يراد التشريك بين الثاني والاول في عامل الاول فان كان معنويا فيكون بمثابة
قولك لن يقوم زيد ويخرج عمرو في العامل اللفظي لان حكم التشريك في العامل المعنوي كحكمه في العامل اللفظي
واما ان يكون الغرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد الى تشريك في المفردات فيكون بمثابة قولك قام
زيد وخرج عمرو على ما تقدم فصل فالواو للجمع المطلق من غير ان يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل
الآخر ولا ان يجتمعا في وقت واحد بل الامران جائزان وجائز عكسهما نحو قولك جاءني زيد
اليوم وعمرو امس واختصم بكر وخالد قال الشيخ حروف العطف على ثلثة اقسام كما ذكر قسم يشرك بين
المتبوع والتابع في الحكم وهي الواو والفاء وثم وحتى وقسم يثبت الحكم لاحدهما من غير تعيين وقسم يثبت
الحكم لاحدهما بعينه فالاول قد ذكر والثاني او واما وام والثالث لا وبل ولكن ثم كل واحد
من الاقسام يفترق آحاده بمعان تخص كل واحد منها بمعنى فالواو للجمع المطلق منها من غير تعرض لتقديم
ولا تاخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي اجنبية عن ذلك وانما المعتبر عنه
في الوجود لا يخرج عن ذلك فانك اذا قلت قام زيد وعمرو فجائز ان يكون قيامهما معا وجائز ان يكون قيام

زيد قبل عمرو وجائز ان يكون بالعكس ووزان الواو في ذلك وزان رجل في ان مدلوله في قولك جاءني
رجل يجوز ان يكون عالما ويجوز ان يكون جاهلا وليس لرجل دلالة على واحد منهما فكما ان رجلا لا دلالة له
على ذلك كذلك الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه وقد يقع الغلط كثيرا في الفرق بين المحتمل المدلول في الوجود
وما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فليتنبه لذلك واستدل صاحب الكتاب على فساد قول من قال بالمعية
بقولهم جاءني زيد اليوم وعمرو امس وعلى فساد قول من قال بان الاول قبل الثاني او بالعكس بقولهم اختصم بكر وخالد
من جهة ان اختصم لا يعقل الا بفاعلين في وقت واحد فلو ذهبت تجعلها للترتيب لادى الى ان يكون لها فاعلان
في وقتين واحد بل فاعل واحد وذلك محال وكذلك قال وسيان قعودك وقيامك وقال الله تعالى
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقال وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا
والقصة واحدة لانك لو ذهبت تجعلها للترتيب لفسد المعنى لانه يؤدي الى الاخبار عن الواحد با
المساواة وهو محال قال وقول سيبويه عقيب قولك مررت برجل وحمار ولم تجعل للرجل منزلة
بتقديمك اياه ويكون اولى بها من الحمار كانك قلت مررت بهما يعني اذا قلت مررت بزيد وحمار ولم يرد نفي المنزلة
الا باعتبار نسبة المرور اليه والا فلا يشك ذو لب ان تقدم زيد على الحمار بمنزلته وشرفه وذلك جار في
كلامهم كثيرا لانهم يقدمون الاشرف ولكن ليس الغرض الذي نحن فيه ولم يقصد سيبويه الا ما نحن فيه من ان
التقديم لا يوجب له مزية على الحمار بالنسبة الى المرور فصل الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب الا
ان الفاء توجب وجود الثاني بعد الاول بغير مهلة وثم توجبه بمهلة ولذلك قال سيبويه مررت
برجل ثم امراة فالمرور ههنا مروران نحو قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا وقوله واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى محمول على انه لما اهلكها
حكم بان الباس جاءها وعلى دوام الاهتداء وثباته وحتى الواجب فيها ان يكون ما يعطف بها جزءا
من المعطوف عليه اما افضله كقولك مات الناس حتى الانبياء او دونه كقولك قدم الحاج حتى
المشاة قال الفاء فمعناها ان الثاني عقيب الاول من غير مهلة كقولك جاءني زيد فعمرو فقد فارقت
الواو والفاء لما فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة فرب
شيئين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما معناها الترتيب
الا ان بينهما مهلة فقد فارقت الواو بالترتيب وفارقت الفاء بالمهلة وقول سيبويه في قولهم مررت
برجل ثم امراة فالمرور ههنا مروران لانه لما دلت ثم على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل
قبل المرور بالمراة فيكون المرور بالمراة مرورا ثانيا واورد الآيتين اعتراضا على القول في معنى
الفاء وثم اما الفاء فهي في ظاهر الآية تدل على ان الثاني قبل الاول وهو عكس ما تقدم واما ثم في
الآية فكذلك واجاب عن الفاء بقوله محمول على انه لما اهلكها حكم بان الباس جاءها فكانه قال
اهلكناها فحكم عقيب الاهلاك بان الباس جاءها وهو ظاهر في الجواب ويجوز ان يكون

المراد باهلكناها حكمنا باهلاكها فجاءها باسنا عقيب الحكم عليها ومعنى الحكم عليها ارادة وقوعه
واجاب عن ثم بان المراد بقوله ثم اهتدى ثم دام ذلك لان الغفران متوقف على العاقبة وهو ظاهر في
الجواب ويجوز ان يكون المراد بقوله ثم اهتدى الى سلوك سبل الاستقامة فيما يقع له من الوقايع
بعد ذلك قال وحتى معناها الغاية والانتهاء وان ما قبلها تقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ اليه فلذلك وجب ان يكون
جزءا من المعطوف عليه وهي محمولة عندهم على الجارة فلذلك لم يات فيها ما يلائي آخر جزء كقولك
نمت البارحة حتى الصباح وجاء ذلك في الجارة فجعلوا للاصل على الفرع مزية ومعناها المذكور
تفارق اخواتها الثلث فصل واو واما وام ثلاثتها لتعليق الحكم باحد المذكورين الا
ان او واما يقعان في الخبر والامر والاستفهام نحو قولك جاءني زيد او عمرو وجاءني اما زيد
واما عمرو واضرب راسه او ظهره واضرب اما راسه واما ظهره والقيت عبد الله او اخاه
والقيت اما عبد الله واما اخاه وام لا تقع الا في الاستفهام اذا كانت متصلة والمنقطعة
تقع في الخبر ايضا تقول في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو وفي الخبر انها لابل ام شاء
الثلثة لاثبات الحكم لاحد المذكورين من غير تعيين وهو في او واما ظاهر الا ترى انك اذا قلت جاءني
زيد او عمرو فانت تثبت المجيء لواحد منهما لا بعينه ولا يلزم ان يكون المتكلم شاكا بل قد يبهم ذلك على السامع
وقد يكون شاكا واما تحقيقه في ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بان احدهما عنده ولكنك
لا تعلمه بعينه فقد تضمن كلامك اثبات الحكم لواحد منهما من غير تعيين وانما لم تقع في الامر لان وضعها
للاستفهام فضادت الامر لذلك لان الجملة الواحدة لا تكون امرا واستفهاما وانما وقعت في الخبر اذا كانت
منقطعة لانها مقدرة بجملتين خبر الاولى ولا ثم ورد الشك بعد ذلك فجيء بالجملة الاستفهامية فيه ولذلك
تقول في اعراب قولك انها لابل ام شاء خبر مبتداء وتقديره ام هي شاء فهذا معنى قوله والمنقطعة تقع في الخبر ايضا والا
فالتحقيق ان ام لا تقع في الخبر اصلا لملازمتها الاستفهام ثم مثل بالمنقطعة خاصة ووقوعها في الاستفهام
والخبر جميعا على ما قرر فقال تقول في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو وبكر عندك ليحقق انها المنقطعة لان المتصلة لا
يكون كذلك بل يلزم ان يقع المشكوك فيه احدهما بعد الهمزة والآخر بعد ام اذا كانت القضية في احد جزءي جملة كقولك
ازيد عندك ام عمرو واقايم زيد ام قاعد ولو قلت ازيد عندك ام في الدار او اعندك زيد ام عمرو لم يكن مستقيما فان
كان الشك في جملتين لم تشركا في احد الجزءين وجب ذكرهما جميعا كل واحدة منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد
كقولك اقام زيد ام قعد عمرو ولذلك لا تتميز هذه عن المنقطعة الا بالقصد لاحتمال الامرين جميعا في جميع مواضعها واما
المنقطعة فوضعها على ان تاتي كالاضراب عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية وقد مثلهما جميعا فقال
والفصل بين او وام في قولك ازيد عندك او عمرو وازيد عندك ام عمرو انك في الاول لا تعلم كون احدهما عنده فانت تسأل عنه
وفي الثاني تعلم ان احدهما عنده الا انك لا تعلمه بعينه فانت تطالبه بالتعيين قال الشيخ قد تقدم ان وضع ام للعلم باحد الامرين
واما او فليست كذلك فاذا علم علم الفرق بينهما فانت مع ام عالم باحدهما غير مستفهم عن التعيين ومع او مستفهم عن واحد منهما
على حسب ما كان في الخبر فاذا قلت ازيد عندك او عمرو فمعناه هل واحد منهما عندك ومن ثم كان جوابه بنعم

او لا مستقيما ولم يكن ذلك مستقيما في ام لان السؤال عن التعيين ولا اشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسايل
وانما الاشكال في استعمالهما على غير ذلك وهو انهم استعملوا الهمزة وام في معنى التسوية من غير استفهام كقولك سواء
علي اقمت ام قعدت واستعملوا الجملتين والثانية معطوفة باو في معنى الحال كقولك لاضربن زيدا قام او قعد فمثل ذلك
يلتبس فيه موضع ام بموضع او واورد سيبويه قوله ما ابالي انب بالحزن تيس ام جفاني بظهر غيب لئيم
على انه مختص بام واورد قوله ولست ابالي بعد موتي مطرفي حتوف المنايا اكثرت او اقلت
على انه من مواضع او والفرق بينهما ان قوله انب بالحزن تيس وقع مفعولا لابالي فوجب ان يكون من مواضع ام
اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد ههنا المبالاة به وايضا فانه لا ضمير في انب فيكون لصاحب الحال فيكون حالا واما
قوله حتوف المنايا اكثرت او اقلت فقد ذكر مفعول ابالي فيه وهو قوله حتوف المنايا فلم يبق الا الحال وفي كل واحد
من الفعلين ضمير صاحبه واورد قوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا
على انه من مواضع او وقد ظهر الامر فيه بما تقدم فهذه هي المواضع التي تلتبس فيها موضع ام بموضع او وكثير ما يقع
فيها المتأخرون في كلامهم واشعارهم فلا يفرقون بينهما وشرط استعمال ام في هذه المواضع ايضا ان يسبقها الهمزة
وشرط استعمال او ان لا تسبقها همزة على نحو ما تقدم في الامثلة فصل ويقال في او واما في الخبر
انهما للشك وفي الامر انهما للتخيير وللاباحة فالتخيير كقولك اضرب زيدا او عمرا وخذ اما ذا واما هذا
والاباحة كقولك جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم اما الفقه واما النحو وانما قال ويقال فيهما على ان
ذلك ليس بلازم اذ قد يكون غير شاك بل يكون مبهما واما في الامر فيقال للتخيير والاباحة على ان وضعهما
لما تقدم من اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه ان حصلت قرينة يفهم معها ان احد الامرين غير حاجز عن الآخر مثل
قوله جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم الفقه او النحو سمي اباحة والا سمي تخييرا وهو لاحد الامرين في الموضعين
اما التخيير فلا اشكال واما في الاباحة فانك اذا قلت تعلم الفقه او النحو فتعلم الآمر واحدهما فانه ممتثل لا محالة
وانما اخذت نفي الحجر عن الآخر من امر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم وقوع او في النهي في مثل قوله
ولا تطع منهم آثما او كفورا وههنا انه اذا انتهى عن احدهما لم يمتثل ولا يعد ممتثلا الا بالانتهاء عنهما
جميعا ومن ثم حملها بعضهم على انها بمعنى الواو وقال التقدير آثما وكفورا والاولى ان تبقى على بابها وانما
جاء التعميم فيهما من امر وراء ذلك وهو ان النهي الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل وجود النهي تطع آثما او كفورا
اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فيجيء التعميم فيهما
من جهة النهي الداخل وهي على بابها فيما ذكرناه لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الاباحة
فانه قد يفعل احدهما دون الآخر فهذا معنى دقيق يعلم به ان او في الآية على بابها وان التعميم لم يجئ منها وانما
جاء من جهة المضموم اليها على ما ذكرناه فصل وبين او واما من الفصل انك مع او يمضي اول كلامك على
اليقين ثم يعترضه الشك ومع اما كلامك من اوله مبني على الشك ولم يعد الشيخ وابو علي الفارسي اما في حروف
العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه قال الشيخ اما الفصل بين ام واخيتها فواضح
في الاستفهام وغيره واما الفصل بين او واما فليس الا باعتبار اللفظ وسواء يشترط في اما ان يكون متقدمة

قبل المعطوف عليه اما اخرى كقولك جاءني اما زيد واما عمرو وقد بين افادة التقدم وهذا التقدم واجب في
اما وجايز في او بشرط ان يكون المتقدم اما ايضا كقولك جاءني اما زيدا وعمرو وقد عدّ الشيخ ابو علي الفارسي اما في
حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه وكلا الامرين مخيل لما صار اليه اما الاول فلما ثبت
من انهم لا يجمعون بين حرفي العطف واما الثاني فلما ثبت من ان حرف العطف شرطه التوسط بين المعطوف والمعطوف
عليه والجواب انا لا نسلم اولا ان الواو في واما حرف عطف داخل على اما بل قولنا واما مع حرف العطف ولا بعد في
ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع ثم ولو سلم ذلك فلا بعد في ان يكون دخل
على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ويكون اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد اما المتقدمة وهذا
هو الصحيح والذي يحققه انهم يقولون جاءني اما زيدا وعمرو فيوقعون او موقع قولهم واما فلولا انها حرف عطف
لم يقع حرف العطف بمعناها من كل وجه واو حرف عطف باتفاق وتحقيق ما قدمناه انهم لما اوقعوا او موقع قولهم
واما استغنوا عن الواو قبلها لما ذكرناه من ان الغرض بالواو في واما عطفها على اختها فلما استغنى عما يجيء بها
لاجله حذفوها واما وقوعها قبل المعطوف عليه فنقول ليست المتقدمة حرف عطف باتفاق فلا معنى لقول القائل
ان حرف العطف متقدم وانما قدم حرف مشعر بالشك فيما يأتي بعده وقصدا ان يكون على لفظ ما بعده لما فيه من
معنى الشك فثبت ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قال ولا وبل ولكن اخوات
في ان المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه فلا لنفي ما وجب للاول كقولك جاءني زيد لا عمرو وبل
للاضراب عن الاول منفيا او موجبا كقولك جاءني زيد بل عمرو وما جاءني بكر بل خالد ولكن
اذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة كقولك ما رأيت زيدا لكن عمرا
واما في عطف الجملتين فنظير بل في مجيئها بعد النفي والايجاب تقول جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء قوله ثلثتها يحصل معها ثبوت الحكم لواحد بعينه ثم تفترق
بعد ذلك فلا تفارقهما في ان الحكم للاول دون الثاني كقولك جاء زيد لا عمرو واما الفرق بين
بل ولكن وان اتفقا في ان الحكم للثاني فهو ان لكن وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها والكلام ههنا في
عطف المفرد بها ولا يستقيم تقدير الاثبات لامتناع تقدير النفي في المفرد واذا وجب ان يكون مثبتا وجب ان
يكون ما قبلها نفيا كقولك ما جاءني زيد لكن عمرو ولو قلت جاءني زيد لكن عمرو لم يجز لما ذكرناه واما بل فللاضراب مطلقا
موجبا كان الاول او منفيا فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو فهو اذن من باب
الغلط فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام فصيح واما اذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو فيجوز ان يكون من باب الغلط فيكون
عمرو غير جاء كانك قلت ما جاءني عمرو ويجوز ان يكون مثبتا لعمرو المجيء فلا يكون غلطا قال ومن اصناف الحروف حروف
النفي وهي ما ولا ولم ولما ولن وان فما لنفي الحال في قولك ما يفعل وما زيد منطلق او منطلقا على اللغتين ولنفي الماضي
المقرب من الحال في قولك ما فعل قال سيبويه اما ما فهي نفي لقول القائل هو يفعل اذا كان في فعل حال واذا قال
لقد فعل فان نفيه ما فعل فكانه قيل والله ما فعل قال الشيخ ما لنفي الحال كقولك ما زيد منطلقا او
منطلق على اللغتين مع الدليل على انها للحال ان المفهوم من قولك ما زيد قائما نفي القيام في الزمن الذي اخبرت به

فان زعم زاعم ان ذلك من قبيل الاخبار عن الشيء كما في قولك زيد قايم فليس بمستقيم لانه لو كان كذلك لكانت
لمجرد النفي ولو كانت لمجرده لجاز ان تكرمني ما اكرمك وان تأتيني ما نقوم كما جاز ذلك في لا في مثل قولك ان
تكرمني لا اكرمك وان تأتيني لا نقوم ولما امتنع ذلك دل على ان فيها زيادة تمنع وليس الا ما ذكرناه فوجب الحكم
به ولامتنع ان تكرمني ما اكرمك لما كانت للحال كرهوا ان يدخلوا عليها حرف الاستقبال كما امتنع في الاثبات
ان تكرمني قد اكرمتك ولا بعد في استعمالها للماضي والمستقبل عند قيام القرائن قال الله تعالى حكاية عن الكفار
وما نحن بمنشرين وما نحن بمبعوثين وفي الماضي حكاية قولهم ما جاءنا من بشير ولا نذير فانه ورد
للتعليل على معنى كراهة ان يقولوا عند اقامة الحجة عليهم ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير وهذا للماضي المحقق
وامثال ذلك كثيرة وقد اورد قول سيبويه مقررا لمعنى الحال لانه جعلها في النفي جوابا لقد في الاثبات فلا بد ان
تكون للتقريب من الحال فلذلك جعل جوابا لها في النفي ثم جعل سيبويه فيها معنى التاكيد لانها جرت مجرى قد في النفي
كما ان قد فيها معنى التوكيد فلذلك جعل جوابا لها فصل ولا لنفي المستقبل في قولك لا يفعل قال سيبويه
واما لا فتكون نفيا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل وقد ينفى بها الماضي في قوله تعالى فلا
صدق ولا صلى وقوله فاي امر سيء لا فعله وينفى بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار وغير عام كقولك
لا رجل في الدار ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمرو وموضوع لا لنفي المستقبل اذا قلت لا يقوم زيد فمعناه
نفي القيام في المستقبل كما في لن وان كانت لن آكد منها ثم قرره بقول سيبويه نفيا لقول القائل هو يفعل ولم يقع
الفعل واذا لم يقع فهو مستقبل وقوله وينفى بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار مستقيم واما قوله وغير
عام في قولك لا رجل في الدار ولا امرأة فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند اصحاب العموم انه مستفاد منه العموم
كما في لا رجل في الدار وان كان لا رجل في الدار اقوى في الدلالة عليه اما لكونه نصا او لكونه اقوى ظهورا و
سبب العموم انها نكرة في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تعم فلم يصح قوله وغير عام في قوله لا رجل في الدار
ولا امرأة لما تبين انه عام والظاهر ان التصحيف وسمى بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار ولا رجل في الدار
ولا امرأة وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فنقل غلطا قوله ولنفي الامر في قولك لا تفعل ويسمى النهي
غير مستقيم في ظاهره لانه ان اراد الامر الذي هو ضد النفي فليس صيغة النهي موضوعة لنفيه الا ترى انك اذا قلت
لا تزن فليس المقصود نفي الامر بالزنا لانه لو كان كذلك فزنا المنهي لم يعص لانه لم يحصل سوى نفي الامر به ونفي الامر
لا يجعله محرما كما في جميع المباحات وان اراد به الامر الذي هو واحد الامور لم يكن مستقيما الا ان تقدم قبله
لنفي الامر ايضا الا ترى ان قولك لا رجل ولا زيد نفي لامر وكل موضع يقع فيه كذلك فلم يكن لتخصيص النهي بذلك على هذا
التفسير معنى والظاهر انه لم يقصد الا الوجه الاول واراد انه يخرج عن معنى النفي ولكنه كان يحتاج الى ان يبين
مع ذلك انها للطلب للترك ولعله استغنى عنه بقوله ويسمى النهي كان اقرب الى المقصود قوله والدعاء
في قولك لا رعاك الله فالظاهر انه عطف قوله والدعاء على الامر كانه قال للامر ولنفي الدعاء وذلك بغير من
غرضه فان مقصوده جعلها للنفي في كل موضع واذا جعل الناهية كذلك فهي ههنا اقرب والكلام عليه
كالكلام عليه في النهي وان جعل قوله والدعاء معطوفا على قوله والنفي كان معناه وللدعاء اي ويكون للدعاء

كان مستقيما ولا يرد عليه ما تقدم الا ان الظاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدم فصل ولم ولما تقلبان
المضارع الى الماضي ونفيه الا ان بينهما فرقا وهو ان لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل وهي لم ضمت
اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع والانتظار واستطال زمان فعلها الا ترى انك
تقول ندم ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم كان على انه لم ينفعه الى وقته وتسكت عليها
دون اختها في قولك خرجت ولما اى ولما يخرج كما تسكت على قد في قولك وكان قد قال لم ولما تدخل
على المضارع فتقلب معناه الى الماضي الا ترى انك اذا قلت لم يقم ولما يقعد فمعناه نفي الماضي حتى كانك قلت
ما قام وما قعد فيقوم ويقعد وغيرهما في مثل ذلك الفاظ مضارعة بلا خلاف ومعناها الماضي بقرينة
دخلت عليهما وهي لم ولما فهذا لا يخالف احد فيه وقد عبر بعضهم عن ذلك بان قال لم ولما يقلبان لفظ الماضي الى المضارع
وهؤلاء وان لم يكن بينهم وبين الآخرين خلاف في المعنى الا ان العبارة ليست بجيدة لانه توهم تقلب لفظ الماضي الى
المضارع فما يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك وايضا فانه يوهم ان المضارع على معناه لانه لم يقل
الا انها تقلب لفظا الى لفظ المضارع ولم يتعرض الى ان معنى المعنى مراد فكان الاول اولى لذلك ومنهما
من الفرق ما ذكره وليس في بقية الفصل اشكال فصل ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا
ابرح اليوم مكاني فاذا اكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم مكاني قال الله تعالى لا ابرح حتى ابلغ مجمع
البحرين او امضي حقبا وقال فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وقال الخليل اصلها لا ان فخففت بالحذف
وقال الفراء نونها مبدلة من الف لا وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح ومثله بالمثالين الماضي قوله
فلن ابرح الارض من القرائن التي تدل على قصد المبالغة في النفي فلذلك عبر بما يدل على تأكيد النفي قال الخليل
اصلها لا ان وقال الفراء لا قلبت الفها نونا وكلا القولين غير جيد اما قول الخليل فغير مستقيم لانه لا يجوز
ان يقول لا ان يقوم ويجوز لن يقوم ولو كان اصلا لكان الظاهر جوازه فان زعم انها غيرت لفظا ومعنى
فليس بمستقيم لما يلزم من مخالفة القياس من غير حاجة ومخالفة القياس فيها من اوجه منها ان قياس الحروف
الافراد ومنها ان قياس الهمزة الا تحذف ومنها ان قياس ما بعد ان الا يتقدم عليها وههنا تجوز ان تقول
زيدا لن اضرب فلو كانت لا ان لم يجز اما قول الفراء فيرد عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من ان الحروف
لا بدل فيها ومن ان تقديم المعمول على لا غير سائغ لا تقول عمرا لا يضرب زيد فثبت انه كقوله ما قال
سيبويه وهو الصحيح فصل وان بمنزلة ما في نفي الحال وتدخل على الجملتين الفعلية
والاسمية كقولك ان يقوم زيد وان زيد قائم قال الله تعالى ان تتبعون الا الظن وقال
ان الحكم الا لله ولا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه واجازه المبرد يعني في معناها
وقد تقدم وتدخل على الجمل كما تدخل ومثل بالجملة الفعلية الماضية والمضارعة
والاسمية واختلف في العمل واكثر الناس لا يجيزونه واجازه المبرد حملا
لها على اختها ما وهو مجرد قياس واللغة لا تثبت قياسا والدليل على ان اللغة
لا تثبت قياسا الاطباق على ان البيت والبحر لا يسمى قارورة وان كان مستقرا فيهما ولو كان

بالقياس لسمي ذلك كله قارورة وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وان لم يسمع من العرب عين هذا اللفظ بقياس بل داخل
بطريق جازم عنهم وهو علمنا من استقراء كلامهم بان كل من نسب اليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظائره في
هذا العموم ووزانه ان يقول الشارع كل مسكر حرام فاذا حرمنا المزر لم نحرمه بالقياس وانما حرمناه
بطريق العموم وان لم يكن للمزر خصوصيته ذكر كما في قولك قام زيد فان زعم المبرد انه من باب رفع الفاعل
فليس بمستقيم لانه لا يلزم من العلم باعمالهم ما العلم باعمالهم ان وايضا فان اعمال ما على خلاف القياس
عند الذين يعملونها وما خرج عن القياس لا يقاس عليه ومن اصناف الحرف حروف التنبيه
وهي ها والا واما تقول ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا والا ان عمرا بالباب واما انك خارج والا
لا تفعل واما والله لا تفعلن قال النابغة ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها
قد تاه في البلد وقال نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا وقال
الا يا اصبحاني قبل غارة سنجال وقبل منايا غاديات واجال
وقال اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر فصل واكثر ما تدخل ها
على اسماء الاشارة والضماير كقولك هذا وهذه وها انا ذا وها هو ذا وها انت ذا وها هي ذه وما
اشبه ذلك فصل ويحذفون الالف عن اما فيقولون ام والله ومن كلامهم هجر ابن كليب ام
وسيفي وزريه وذي ومحي ونصليه وقرنيه واذنيه لا يدع الرجل قاتل ابيه وهو ينظر اليه ويبدل بعضهم عن
همزتها هاء فيقولون هما والله وهم والله وبعضهم عينا فيقولون عما والله وعم والله وانما تدخل على الجمل كلها
لتنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها خشية ان يفوته لغفلته شيء منها الا انها اختصت بدخولها ايضا تنبيها على
المفردات من اسماء الاشارة والضماير على ما شاء فيه فاذن لا تدخل الا واما الا اول الكلام على الجمل واما ها
فتدخل كما تدخلان وتدخل على الضماير واسماء الاشارة وان لم يكن اول الكلام ومن اصناف الحرف
حروف النداء وهي يا وايا وهيا واى والهمزة ووا فالثلاثة الاول لنداء البعيد او من هو بمنزلته
من نائم او ساه واذا نودي بها من عداهم فللحرص المنادي على اقبال المدعو عليه ومفاطنته لما يدعوه
له واى والهمزة للقريب وعدها وساق وا من حروف النداء لانه جعل المندوب منادى وليس بمنادى في
التحقيق لان المنادى هو المطلوب اقباله والمندوب ليس كذلك ولذلك لم تدخل وا الا في الندبة خاصة ولو قلت
وازيد وانت تريد به النداء لم يجز واما يا فمشتركة في المنادى والمندوب جميعا واما بقيتها فمختصة بالمنادى
فاذن هذه الحروف على ثلاثة اقسام قسم للمنادى وقسم للمندوب وقسم مشترك بينهما وقسمها ايضا على ثلاثة اقسام
للقريب والبعيد والمتوسط فوجب اخراج وا من هذه القسمة ولذلك جعلها قسما برأسه فقال ووا للندبة خاصة
فصل وقول الداعي يا رب ويا الله استقصار منه لنفسه وهضم لها واستبعاد عن مظان
القبول والاستماع واظهار للرغبة في الاستجابة بالجؤار وارد قولهم يا الله اعتراضا على قولهم ان يا
للبعيد واجاب عنه بان البعد ليس بالنسبة الى الله تعالى انما هو بالنسبة الى العبد البعيد عن حالته واستجابة
دعائه واذا استقصر الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فصح استعمال حرف البعد لذلك

ومن اصناف الحرف حروف التصديق والايجاب وهي نعم وبلى واجل وجير وان واي فاما نعم فمصدقة لما سبقها من كلام منفي او مثبت تقول اذا قال اقام زيد او لم يقم نعم تصديقا لقوله وكذلك اذا وقع الكلام بعد حرف الاستفهام اذا قال اقام زيد او الم يقم زيد فقلت نعم فقد حققت ما بعد الهمزة وبلى يجاب بها بعد النفي تقول لمن قال لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي قد قام وقال الله تعالى بلى قادرين اي نجمعها

قال الشيخ سميت حروف التصديق لانك تصدق بها ما يقوله المتكلم وذلك في غير بلى واضح وقد يكون بلى تصديقا في مثل قول القائل الم احسن اليك فتقول بلى فهذا تصديق لقوله لان معنى قوله الم احسن اليك اني احسنت اليك وكذلك لو قال احسنت اليك فقال بلى لم يجز لان من شرطها ان يكون النفي في كلام من تجيبه لتثبت بها ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على ما سياتي فاما نعم فتصدق بها ما يقوله المتكلم فان كان استفهاما اثبت بها ما بعد الاستفهام من اثبات او نفي فاذا قال القائل اقام زيد فقلت نعم فقد اثبت القيام واذا قال الم يقم زيد فقلت نعم فقد نفيت القيام لانها اثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب وبعد الاستفهام ههنا النفي فيكون اثباتا للنفي المذكور واما بلى فلا يستعمل الا بعد النفي لاثبات المنفي فاذا قال القائل الم يقم زيد فقلت بلى فمعناه قام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى ولذلك قال المفسرون لو قالوا نعم لكان كفرا لما ذكرناه واما قوله تعالى بلى بعد قوله لو ان الله هداني فلان معنى لو ان الله هداني ما هداني فجيء ببلى لاثبات المنفي في المعنى ولذلك خففه بقوله قد جاءتك اياتي فهي من اعظم الهدايات فصح ان ترد بلى لما ذكرناه من معنى النفي ولولا ذلك لم يات ببلى قال واجل لا يصدق بها الا في الخبر خاصة يقول القائل قد اتاك زيد فتقول اجل ولا تستعمل في جواب الاستفهام هذا هو المعروف من كلامهم وقد زعم بعضهم انه يجوز ان يقع بعد الاستفهام ايضا وليس ذلك بمعروف وان كذلك يعني يجاب بها في الخبر وقد تقدم ان استعمال ان في ذلك قليل وان البيت وهو ويقلن شيب يحتمل ان يكون ان هي الناصبة محذوفة الخبر اي انه كذلك قال وجير نحوها بكسر الراء وقد يفتح قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ويقال جير لا افعل بمعنى حقا وان كذلك قال ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه اي نحو اجل او نحو ان والكسر اكثر فيها وقد تستعمل بمعنى حقا واذا جاءت كذلك فعلة بنائها اما لانها اسم من اسماء الافعال بمعنى حق ذلك كما تقول في تغير هيهات كذلك بعد له وكثيرا ما يفسر اسماء الافعال بالمصادر واما لانه موافق لجير الذي هو حرف في لفظه واصل معناه اذ معناه في الحرفية التحقيق والاثبات كما قلناه فيها لا اذا كانت اسما ومعنى البيت في قوله وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره الفردوس الظاهر انه اراد مكانا معروفا ولذلك اجاب بقوله اجل جير الذي وقع في المفصل ان كانت بالفتح وفي غيره ان بالكسر ولكل معنى فالفتح على معنى ان ذلك قد تحقق لاجل اباحة حياضه وما تهدم منه والكسر على معنى ان ذلك قد تحقق ان كان قد حصل الاباحة لدعاثره فظهر ان الفتح في المعنى المراد اقوى من الكسر قال واي لا تستعمل الا مع القسم اذا قال لك المستخبر هل كان كذا قلت اي والله واي الله واي لعمري واي هاء الله ذا بالمد والقصر وكنانة تكسر العين من نعم وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا نعم وحكي ان عمر

سأل قوما عن شيء فقالوا نعم بالفتح فقال عمر انما النعم الابل فقولوا نعم وعن النضر بن شميل ان نحم بالحاء لغة ناس من العرب فصل وفي اي الله ثلاثة اوجه فتح الياء وتسكينها والجمع بين ساكنين يرهى ولام التعريف المدغمة وحذفها يعني بعدها ولم يسمع ذلك الا مع غير الفعل فلا يقال الا اقسمت بالله وانما يقال اي والله واي لعمري وذلك راجع الى الاستقراء في كونه لم يستعمل الا كذلك والاوجه وغيرها في تخصيصهم في ذلك سواء وفي اي الله ثلاثة اوجه احدها ان يفتح الياء لالتقاء الساكنين على خلاف القياس في مثل ذلك لان قياس الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف الاول كما جاء والوجه الثالث ولكنهم كرهوه ههنا لئلا يخل بلفظة كلفظ اسم الله وحده مكسورة همزته فلا يعرف معناه ففتحها ليظهر امرها بالفتح والثاني ان يجمع بينها وبين الساكن الذي بعدها وهو على خلاف القياس ايضا ولكنه شبهه بمثل قولهم ضالين وجان لان الساكن شدد تشبيها للمنفصل بالمتصل كراهة اداية الى ما ذكرناه والوجه الثالث وهو الجاري على القياس وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله ومن اصناف الحرف حروف الاستثناء وهي الا وحاشا وعدا وخلا في بعض اللغات قوله في بعض اللغات راجع الى عدا وخلا في الظاهر لان جعلها حرفين انما هو في بعض اللغات فلا ينبغي ان يكون حاشا معهما في ذلك لان كونها حرفا هو اللغة المعروفة فهي على العكس من خلا وعدا فلا ينبغي ان يشرك معهما في قوله في بعض اللغات فيوهم التسوية وهو خلاف علته امرها ومن اصناف الحروف حروف الخطاب وهي الكاف والتاء اللاحقتان علامة للخطاب في نحو ذلك وذلك واولئك وهنالك وهاك وحيهلك والنجاءك ورويدك وارايتك واياك والتاء في انت وانت قال الشيخ والفرق بينها وبين اسماء الخطاب ان تلك موضوعة لمن تخاطبه كما وضعت الاسماء كلها مسندة او مسندا اليها فقولك ضربت فهذا فاعل نسب اليه الفعل كما يقول ضرب زيد وان كانت فيه دلالة على الخطاب لان تضعه على انه اسم للمخاطب وهذه موضوعة علامة مع استقلال الكلام واستغنائه عنها باعتبار المسند والمسند اليه فوزانها وزان التنوين وياء النسب الا انها انقسمت قسمين قسم يبين به الخطاب بالحمل كقولك ارايتكم وشبهه وقسم يبين به الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين قسم يبين صاحب الاسم لابهامه كقولك اياك وانت وقسم يبين غير صاحب الاسم الملحقة لاستغنائه عن بيانها كقولك ذاك وذلك وشبهه فاما كونه حرفا في ذلك وبابه فمتفق عليه واما كونها حرفا في مثل اياك فمختلف فيه وقد تقدم في المضمرات ما يغني فيه عن الاعادة واما كونها حرفا في ارايتكم اعني الكاف والميم فلانها لو كانت الكاف اسما لكانت مفعولا لارايت وكان يجب ان يقول ارايتموكم لان الخطاب لجماعة فاذا كان لجماعة وجب ان يكون بالتاء والميم كما لو قال علمتموكم قائمين فلما جاء على غير ذلك علم انه على غير هذا الوجه فان قلت فهذا يلزمك ايضا فان التاء عندك للجماعة وتجانسه وينبغي ان يكون ارايتموكم قلت لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب اختصرت التاء والميم بالتاء وحدها للعلم بانهم جماعة بقولكم الا ترى ان الميم لم يؤت بها مع التاء الا لجعلها للجماعة فالكاف والميم اجدر فان قلت فاجعلها على ما ذكرت والكاف والميم اسمين قلت لا يستقيم لامور منها جواز ارايتك

زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولا لم يستقم المعنى لانه يصير المفعول الاول هو المخاطب فيصير مخبرا عنه بقولك ما صنع وليس فيه ضمير يرجع اليه والمعنى على خلافه ومنها لزوم مثل علمتكم قايمين والفرق ان كل واحد من التا والميم والكاف والميم مستقل في الاسمية فوجب ان يعطى كل واحد منهما ما يستحقه في وضعه لانه اسم مستقل بخلاف ارايتكم فان التا اتبعت الكاف والميم بيانا لها وعلامة للخطا فاستغني عن الميم التي هي بعض من لولا تا الكاف والميم فلذلك استغني عنها في ارايتكم ولم يستغن عنها في مثل علمتموكم قايمين فصل

وتلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تلحق الضماير قال الله تعالى ذلكما مما علمني ربي وقال ذلكم خير لكم وقال فذلكن الذي لمتنني فيه وقال ان تلكم الجنة وقال واولئكم جعلنا لكم وقال كذلك قال ربك وتقول انتما انتم وانتن يعني ان كاف الخطاب يلحقها الميم والالف لتدل على انه معها للتثنية والميم وحدها لتدل معها على انه للجمع والنون لتدل على انه لجمع المونث وتكسر لتدل على انه للمخاطب المونث فيصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء وليس يعني انها تثنى وتجمع ولذلك قال كما تلحق الضماير ومثل ذلك في بقية الفصل فصل

ونظير الكاف الهاء والياء وتثنيتهما وجمعهما في اياه واياي على مذهب ابي الحسن قد تقدم الكلام فيما يلحق ايا وانه ان كان كافا فللخطا وان كان غيرها فللمتكلم والغايب والخلاف فيها وبيان ما هو الاصح والاوجه لا نعاده ومن اصناف الحرف

حروف الصلة وهي ان وان وما ولا ومن والباء في نحو قولك ان رايت زيدا الاصل ما رايت ودخول ان صلة اكدت معنى النفي قال دريد ان رايت ولا سمعت به كاليوم هاني اينق جرب وعند الفراء انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في ان زيدا القايم وقد يقال انتظرني ما ان جلس القاضي اي ما جلس يعني مدة جلوسه فصل وتقول في زيادة ان لما ان جاء اكرمته واما والله ان لو قمت لقمت فصل وغضبت من غير ما جرم وجئت لامر ما وانما زيد منطلق وانما تجلس الجلس وبعين ما ارينك وقال الله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم وقال فبما رحمة من الله لنت لهم وقال عما قليل وقال ايما الاجلين قضيت وقال واذا ما انزلت سورة وقال مثل ما انكم تنطقون فصل وقال الله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم وقال الله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وقال العجاج في بير لا حور سرى وما شعر ومنه ما جاءني زيد ولا عمرو وقال الله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم وقال ولا تستوي الحسنة ولا السيئة فصل وتزاد من عند سيبويه في النفي خاصة لتاكيده وعمومه وذلك نحو قوله تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير والاستفهام كالنفي قال الله تعالى هل من مزيد وقال هل من خالق غير الله وعن الاخفش زيادتها في الايجاب فصل وزادوا الباء لتاكيد النفي في نحو ما زيد بقايم وقالوا بحسبك زيد وكفى بالله قال الشيخ يعني بحروف الصلة حروف الزيادة سميت حروف صلة لانه يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها فاما ان فتزاد بعد ما النافية قياسا كثيرا وبعد ما المصدرية قليلا وبعد لما في قولك لما ان جاء زيدا

اكرمته قليلا وقول الفراء انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك ان زيدا القايم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى واحد ومثل ان زيدا القايم قد فصل بينهما لذلك واما ان فتزاد بعد لما وقيل لو بعد القسم كثيرا وقلت في مثل قولهم كانه ظبية واما مثل قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان امتم فاختلف فيه فاجاز بعضهم ان يكون زايدة في الجميع وجعلها بعضهم مفسرة في نوعه وان ايم مخففة من الثقيلة في قوله وان عسى ان يكون وان لو استقاموا واما ما فتزاد بعد ان الشرطية ومتى واين واذا واي وكيفما عند البصريين وليست في اذما على القول بانها اسم وجيء بها زايدة لافادتها ما لم يكن مستفادا دونها وقد عدت زايدة في مثل انما زيد منطلق والاولى ان لا يحكم بزيادتها لانها مفيدة ما لم يستفد عند حذفها من وجوه منها كفها لان عن العمل ومنها تهيئة وقوع الجمل الفعلية ومنها انها تفيد الحصر فاذا قلت انما زيد قايم فمعناه ما زيد الا قايم وليس ذلك معنى ان زيدا قايم ويظهر ذلك بقولهم انما ضرب زيدا الا ترى انك لو قدرت ضاربا غيره لكان مخلفا كما لو قلت ما ضرب الا زيد فثبت انها غير زايدة وتزاد بين غير ومضافها وبين مثل ومضافها وتزاد لتاكيد النكرة في شياعها كقولك جئت لامر ما ومنهم من يجعلها في مثل ذلك صفة وتزاد بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله وليست في مثل حيثما واذما زايدة لكونها هي التي صححت الشرطية والعمل الا ترى انك لو قلت حيث تكن اكن لم يجز ولو قلت حيثما تكن اكن كان الجزم واجبا وافادة الشرط وما ذلك الا بدخولها فدل على انها غير زايدة وكذلك اذما على هذا النحو المذكور في حيث ومن في مثل لا سيما زيد ولكنهم كثر استعمالهم لها معها حتى صارت كالواجب واما لا فتزاد بعد ان المصدرية مطلقا كقوله لئلا يعلم وما منعك الا تسجد وشبهه وبعد حرف العطف المقدم عليه النفي كقوله ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله ولا الضالين وقوله ما جاءني زيد ولا عمرو وفي مثل هذا نظر فانه مفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما نصا ولو لم تات بلا لجاز ان يكون نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول بالزيادة اولى لبقاء الكلام باثباتها على حاله عند عدمها وان كانت دلالته عند مجيئها اقوى فهو من باب التاكيد والزيادة فيها بمعنى التاكيد فلا تخرج بقوة دلالة الكلام بها عن ان تكون زايدة لان دلالة الكلام المؤكد اقوى من دلالة غير المؤكد ولذلك لو تعارض خبران احدهما مؤكد والاخر غير مؤكد قدم المؤكد ما لم يعارض التاكيد بوجه آخر مثله ولا يخرجه ذلك عن ان يكون زايدة وقبل اقسم قليلا وشذ في مثل قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وشبهه وشذت في مثل قوله في بير لا حور سرى وما شعر واما من فتزاد في غير الواجب قياسا كقولك ما جاءني من احد لافادة تاكيد التعميم فيما يدخل عليه ولذلك جاز ما جاءني من احد وما من رجل عندي ولم يجز ما من زيد ولا ما زيد من قايم لتعذر معنى العموم فيهما الا ان التعميم قد يكون في كلام يقصد به الحكم على جملة الجنس مما تعلق به كقولك ما من رجل عالم وما جاءني من رجل لان القصد هنا نفي العلم والمجيء عن جملة الجنس وقد يكون في كلام

يقصد به واحد غير مخصوص من جملة الجنس نفيا وذلك في مثل هل جاءك من رجل الا ترى انك لم ترد الاستفهام عن مجيء
جميع الرجال وانما استفهم عن مجيء واحد منهم اي رجل كان فافترق المعنيان فيهما وقد اجاز الاخفش
والكوفيون زيادتها في الواجب وقد تقدم الكلام عليهم في ذلك واما الباء فتزاد في النفي في الخبر
في مثل ما زيد بقائم قياسا وتزاد في غيره سماعا كقولك بحسبك زيد وحسبك بزيد وكفى بالله والتي في
وقد تقدم ذلك ومن اصناف الحرف حرفا التفسير وهما اي وان تقول في نحو قوله عز
وجل واختار موسى قومه اي من قومه كانك قلت تفسيره من قومه او معناه من قومه قال
الشاعر وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي
فصل وانما تكون مفسرة فلا تأتي الا بعد فعل في معنى القول كقولك ناديته ان قم وامرته ان
اقعد وكتبت اليه ان ارجع ومنه قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا وناديناه ان يا ابراهيم
الا ان اي اعم من اختها لوقوعها في كل موضع ولا يقع ان الا بعد فعل فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم وهل يقع بعد لفظ القول نفسه كقولك قال زيد ان افعل كذا فيه نظر وقد حمل بعضهم
ان اعبدوا الله ربي وربكم على ذلك وقبله فعل بلفظ القول ومنع بعضهم ذلك لكونها عنده لا يكون بعد
لفظ القول ومن اصناف الحرف الحرفان المصدريان وهما ما وان في قولك اعجبني ما صنعت
وما تصنع اي صنعك وقال الله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وقد فسر به قوله
عز وجل والسماء وما بناها وقال الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا وتقول بلغني ان جاء عمرو واريد ان تفعل وانه اهل ان يفعل
وقال الله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا واسقط ان من عدد الحروف المصدرية اذ لا فرق بين
قولك في تقدير المصدر اعجبني ان تقوم واعجبني انك قائم وان استفيد بان الاستقبال فلا يضر فيما نحن
فيه لصحة تقدير المصدر فيهما جميعا والظاهر انه اسقطها لتقدم ذكرها في غير موضع ويختص ان بان
صلتها لا تكون الا جملة اسمية واخواتها لا تكون صلتهما الا جملة فعلية تقول اعجبني ان زيدا قائم
واعجبني ان يقوم واعجبني ما قمت ويقدر ان وما مصدرين باعتبار افعالهما ويقدر ان مصدرا باعتبار
فعل خبرها فان لم يكن له فعل قدر بالكون كقولك اعجبني ان زيدا اخوك فان لم يكن لفعل ان وما مصدر قدر
بمعناه كقوله تعالى وان عسى ان يكون فيقدر بالتوقع اي وفي توقع قرب اجلهم وشرطهما اذا كانت مصدرية الا
يعود عليها ضمير ولا رجعت موصولة او موصوفة لانها حينئذ اسم والحرف لا يضمر واما ان وان
فلا يقعان الا حرفين فلا يجري فيهما لبس فاذا قلت اعجبني ما صنعت فلا تخلو اما ان يقدر ضميرا يعود على ما
واما ان يقدر المفعول غير ذلك فان قدرت الاول كانت موصولة والا فهي مصدرية فعلى المعنى الاول
يكون الذي اعجبك ما تعلقت به الصناعة كباب وحصير او ما اشبهه وعلى الثاني يكون ما اعجبك
نفس الصناعة لا المصنوع من حركاته المخصوصة بتلك الصناعة لان التقدير في الاول اعجبني المصنوع
وفي الثاني اعجبني الصناعة وهذا انما يجيء مثله في الافعال المتعدية المحذوف مفعولها وغير المتعدية

احتمل ان يكون الفاعل له ولغيره كقولك اعجبني ما سار بعد تقدم ذكر ما يصلح ان يكون سائرا فيمكن تقدير الضمير
لما فيكون موصولا ويمكن تقديره لما تقدم فيكون مصدرا فيكون التقدير في الاول اعجبني السائر وفي الثاني
اعجبني السير فاما غيرهما مما ذكر فيتعين لاحدهما كقولك اعجبني ما قمت وقعدت فهذا يتعين للمصدر اذ لا يمكن
تقدير ضمير راجع الى الاول ليكون موصولا ولذلك يتعين قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت للمصدر
ولذلك تعين قوله والسماء وما بناها لان يكون مصدرية لان الفعل ذكر مفعوله راجعا الى غيرها
وضمير الفاعل لغيرها ولا يمكن تقدير ضمير آخر لها فتعينت للمصدر فاما من حملها على الموصولة
فذاك بناء على جعل ما لمن يعلم فيكون اذا الضمير راجعا لها فيتعين للموصولة وكذلك يسر المرء
ما ذهب الليالي البيت متعين للمصدرية لكون الفعل غير متعد وفاعله مظهر فتعذر تقدير ضمير
يعود اليه فصل وبعض العرب يرفع الفعل بعد ان تشبيها بما قال ان تقرآن على اسماء ويحكما
مني السلام وان لا تشعرا احدا وعن مجاهد ان يتم الرضاعة بالرفع يرفع الفعل بعد ان تشبيها
بما وهذا شاذ وعليه ما روي شاذا في قوله ان يتم الرضاعة وكذلك ما انشد من قوله ان
تقرآن لا وجه له الا ما ذكر فاما تشبيه ما بان في العمل فابعد وعليه حمل ما يروى كما تكونوا يولى
عليكم فما تكونوا حذفوا نونه والوجه اثباته ومن اصناف الحرف حروف
التحضيض وهي لولا ولوما وهلا والا تقول لولا فعلت كذا ولوما ضربت زيدا وهلا مررت به
والا قمت تريد استبطاءه وحثه على الفعل ولا تدخل الا على فعل ماض او مستقبل قال الله تعالى
لولا اخرتني الى اجل قريب وقال لوما تأتينا بالملائكة وقال فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها
وان وقع بعدها اسم منصوب او مرفوع كان باضمار رافع او ناصب كقولك لمن ضرب قوما لولا زيدا اي لولا
ضربته قال سيبويه وتقول لولا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك اي هلا تفعل خيرا قال
ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك وقال جرير تعدون عقر النيب افضل مجدكم
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا قال الشيخ هذه الحروف معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع
والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي فاذا قلت هلا تضرب زيدا وهلا تسلم فانت حاض على ما وقع بعدها طالب له
واذا قلت هلا ضربت زيدا فانت موبخ على ترك ذلك ولما كان معناها في وجهيها ذلك اقتضت الى وقوع الفعل
بعدها كحروف الشرط لان التحضيض والتوبيخ انما يكونان بالفعل كما ان الشرط كذلك فان وقع بعدها اسم مرفوع
او منصوب كان باضمار رافع او ناصب كقولك لمن يضرب قوما هلا زيدا اي هلا تضرب زيدا وتقول هلا
زيدا ضربته فيلزم النصب لان الفعل الذي يقدر انما يكون من جنس الدال عليه فيكون التقدير هلا ضربت
زيدا فاما قوله هلا خيرا من ذلك لمن يفعل فعلا غير مرضي فيحتمل ان يقدر فعل متعد وفعل غير متعد
فلذلك جاز النصب والرفع فالنصب على تقدير هلا فعلت والرفع على معنى هلا يكون او هلا كان ووجب النصب
في البيت الذي هو تعدون عقر النيب لان القرينة المصححة للحذف تعدون فيجب ان يقدر تعدون فيكون
التقدير هلا تعدون فوجب النصب لذلك فصل وللولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشيء

لوجود غيره وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ كقولك لولا علي لهلك عمر
اي يمتنع جوابها لوجود مبتدئها فلذلك يتعين حذف خبرها على ما تقدم في المبتدأ كقولك لولا زيد
لكان كذا ولوما زيد لكان كذا وليستعملن في التحضيض لاختلاف معنى البابين الا ترى ان تلك معناها
تحضيض على الفعل الذي وقع بعدها فلذلك لزم الفعل فيها وهذه معناها ارتباط الجملتين على معنى
ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى ومن اصناف الحرف حرف التقريب
وهو قد تقرب الماضي من الحال اذا قلت قد فعل ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولا بد فيه من
معنى التوقع قال سيبويه واما قد فجواب هل فعل قال ايضا انها جواب لما يفعل وقال الخليل
هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر فصل ويكون للتقليل بمنزلة ربما اذا دخل على المضارع
كقولهم ان الكذوب قد يصدق فصل ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم كقولك قد
والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا ويجوز طرح الفعل بعدها اذا فهم كقوله الشاعر

افد الترحل غير ان ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

قد يسمى تقريبا ويسمى حرف توكيد ويسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه وهو يفيد ذلك فاما معنى
التقريب فهو انك اذا قلت قد قام زيد كان دالا على ان قيامه قريب من اخبارك بخلاف قولك قام زيد فانه
ليس فيه هذه الدلالة فثبت انها مستفادة من قد ومن ثم اشترطت في الماضي اذا وقع حالا لفظا او
تقديرا كقولك جاء زيد وقد ضرب غلامه ولو قلت جاء زيد وضرب غلامه من غير تقديرها لم يجز لان
الماضي لا يصلح ان يكون حالا لتضاد ما في المعنى وقد تقدم ذلك ولذلك قال في بيانه تقرب الماضي
من الحال وقرره بقولهم قد قامت الصلوة واما كونها للتاكيد فلما ذكر سيبويه من انه جواب قولك
هل فعل ولما يفعل وفيهما معنى التوكيد فاذا كان جواب المؤكد كان مؤكدا واما كونها بمعنى التوقع فلما
ذكر الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك انك انما تخبر بذلك من ينتظر
الاخبار به في ظنك او علمك ومنه قولهم قد قامت الصلوة ولذلك قال لا بد فيه من معنى التوقع وهذا
كله اذا دخل على الماضي فاما اذا دخل على المضارع فهو للتقليل على ما ذكر لقولهم ان الكذوب قد يصدق
والفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق كقوله تعالى ربما يود وقوله قد يعلم الله وقد جعلها
بعضهم على بابها في التقليل بتأويل قد تقدم ذكره في رب ويجوز الفصل بينها وبين الفعل في القسم
لكثرة استعمالهم لها مع كون الجملة معترضة فان الجملة القسمية قد تعترض بين الجزئين كقولك قام والله زيد
واذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب فيستغنى بحذو ما
او يستغنى عنه ويجوز حذف الفعل بعدها اجراء لها مجرى ما هو جوابها وهي لما فلما جوزوا حذف
الفعل في لما لتقدم حملوا ما هو جوابها عليها في جواز الحذف ايضا وشرطه حصول قرينة دالة
عليه والا فلا يجوز حذفه ومن اصناف الحرف حروف الاستقبال وهي سوف
والسين وان ولا ولن قال الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل لما في

لا يفعل من اقتضاء القسم وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس ومنه سوفته كما قيل من امين امن
ويقال سف افعل هي الحروف التي تخلص المضارع للاستقبال الذي هو احد مدلوليه بعد ان كان شائعا
ما ذكر وحرف الشرط ايضا وان كان الشرط مغنيا ذلك الا انه لم يذكره هنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره و
ذلك انه قال في ذلك الفصل خلا ان تجعله للاستقبال وان كان ماضيا وقول الخليل ان سيفعل
جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل يريد ان سيفعل لا يجاب بها القسم في الاثبات كما ان لن لا يجاب
بها القسم في النفي وعكسها ليفعلن ولا يفعل وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس كانهم لما زادوا
على السين غيرها جعلوها افسح منها وقالوا سوفته فوضعوا فعلا موافقا لسوف في اللفظ والمعنى وان
كان حرفا كما قالوا من امين امن وان كان اسما من اسماء الافعال وان تدخل على الماضي والمضارع فيكون معها في تأويل
مستقبلا كقولك اريد ان تخرج وقد تقدم ذلك الا انها اذا دخلت على الماضي لم يكن للاستقبال بل يكون
الماضي على معناه في المضي فلو قلت يعجبني ان قام عمرو لم يجز بخلاف ان التي للشرط فانها تقلب الماضي الى
المستقبل قوله ومن ثم لم يكن بينها بد في خبر عسى ولما انحرف الشاعر في قوله

عسى طيء من طيء بعد هذه ... ستطفئ غلات الكلى والجوانح

عما عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة ان فصل وهي مع فعلها ماضيا او مضارعا بمنزلة
ان مع ما في حيزها فصل وتميم واسد يحولون همزتها عينا ينشدون بيت ذي الرمة

اعن ترسمت من خرقاء منزلة ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم

اعن ترسمت وهي عنعنة بني تميم وقد مر الكلام في لا ولن قد تقدم ذكر ذلك قوله ولما انحرف
الشاعر في قوله عسى طيء جاء بالسين توفيرا لما يقتضيه عسى من معنى الاستقبال الا ان وضع السين
موضع ان شاذ وسببه اما الاول فلان ان اكثر في الاستعمال لخصوصها لكثرتها واما الثاني فلانه يتقدر بالمصدر لان معنى
عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مقدرة بمصدر فلذلك ومن اصناف
الحرف حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل في نحو قولك ازيد قائم واقام زيد وهل عمرو خارج
وهل خرج عمرو والهمزة اعم تصرفا في بابها من اختها تقول ازيد عندك ام عمرو وازيدا ضربت واتضرب
زيدا وهو اخوك وتقول لمن قال لك مررت بزيد ابزيد وتوقعها قبل الواو والفاء وثم قال الله تعالى
اوكلما عاهدوا عهدا وقال افمن كان على بينة وقال اثم اذا ما وقع ولا تقع
هل في هذه المواقع قال ويدخلان على الجملتين الفعلية والاسمية فيصير معناهما السؤال عن
مضمونها بعد ان كان خبرا كقولك ازيد قائم واقام زيد وهل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة اعم تصرفا
اما الا انها الاصل وهل محمولة عليها كما يقوله سيبويه واما الا انها اخص منها في اللفظ فتصرفوا فيها لسهولة
اللفظ بها اكثر من اختها فمن خصائصها انها يقع مع ام المتصلة ولا يقع معها هل على ما تقدم واما
المنقطعة فيقع فيهما جميعا فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو فهذا الموضع لا يقع فيه هل ما لم تقصد الى
المنقطعة ومنها انها يقع الاسم بعدها منصوبا بتقدير ناصب ومرفوعا بتقدير رافع يفسره ما بعده كقولك

إذ زيدا ضربت وإذ زيد قام ولا تقول هل زيدا ضربت ولا هل زيد قام إلا على ضعف وهو قوله في فصل تقدم والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر ولم يقصد به إلا توجيه الوجه الضعيف لا على أن ذلك سائغ في السعة ومما يقوي قول سيبويه في أن أصلها أن تكون بمعنى قد فاقتضت وقوع الفعل فكما لا يقال قد زيدا ضربت لا يقال هل زيدا ضربت ومنها أنها تستعمل للإنكار وإثبات ما يقع بعدها كقولك هل تضرب زيدا وهو أخوك وهل تقولون على الله ما لا تعلمون ولا يقع هل هذا الموقع وليس مثل قوله هل جزاء الإحسان إلا الإحسان من ذلك لأن ذلك إنكار لإثبات ما وقع بعدها وهذا نفي له من أصله ومنها أنها يقع قبل الواو والفاء وثم على ما مثل ولا يقع هل وإذا امتنع هل زيدا ضربت فامتناع هذا أجدر على ما تقدم **فصل** وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها قال

سائل فوارس يربوع بشدتنا ... أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فأصل قولك هل خرج زيد أهل خرج زيد إلا أنهم التزموا حذفها لأجل كثرة وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى قد في مثل قوله تعالى هل أتى على الإنسان ودخول الهمزة عليها في مثل قوله أهل رأونا شاذ **فصل** ويحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل قال

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

فصل وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا تقول ضربت أزيدا وما أشبه ذلك حذف الهمزة شاذ فإنما يقع للضرورة وسر أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ولم يجز تأخيرها لم يجز حذفها والاستفهام له صدر الكلام

ومن أصناف الحرف حرفا الشرط وهما إن ولو تدخلان على جملتين فتجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء كقولك إن تضربني أضربك ولو جئتني لأكرمتك خلا أن إن تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا ولو تجعله للمضي وإن كان مستقبلا كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم وزعم الفراء أن لو تستعمل في الاستقبال كإن وهو كل حرف دخل على جملتين فعليتين فيجعل الأولى سببا للثانية ولم يقع من الحروف كذلك إلا إن ولو وفي إذما خلاف إلا أن إن تربط بهما الشرط والمشروط في الاستقبال ولو تربطان بهما في المضي على سبيل التقدير كقولك في إن إن أكرمتني أكرمتك فمعناها الاستقبال فيهما وفي لو لو أكرمتني أكرمتك فمعناها المضي على سبيل التقدير لأنها إذا دلت على ارتباط كان معدوما وأما الثاني فلأنه إذا كان الأول معدوما فالأول فيهما مرتبط بالثاني على سبيل تقديره الأول فظاهرها الدلالة على أن الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الأول ضرورة أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب وظاهر كلام النحويين في قولهم حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره أنهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء

لامتناع غيره وما ذكرناه أولى لأن انتفاء السبب يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون ثم أسباب أخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح أن يقال إنما يمتنع فيها الأول لامتناع الثاني لأن الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب ألا ترى إلى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإنما سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الآلهة بامتناع الفساد فدل امتناع الفساد على امتناع الآلهة لأن امتناع الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين أحدهما أنه خلاف ما يفهم من سياق أمثال هذه الدلالة والآخر أنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة لأن المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السموات والأرض عن حاله التي هو جار عليها في العادة وذلك جائز أن يفعله الله تعالى وإن انتفى تعدد الآلهة وإذا تحقق أن معناها في الظاهر على أن الثاني منتف فيلزم منه نفي الأول ثبت أن معناها انتفاء الأول لانتفاء الثاني وقد يأتي على أن معنى أن الأول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم إلا أنه لا يكون الثاني منتفيا وذلك في مثل قوله في الحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ألا ترى أن الشرط ههنا نفي الخوف والمشروط نفي العصيان فسياق الكلام أن بين نفي الخوف ونفي العصيان ارتباطا على سبيل التقدير فلو قدر نفي العصيان منتفيا على ما تقدم فيما هو ظاهرها لوجب ثبوت العصيان إذ نفي نفي الشيء إثبات له فيكون قد ثبت له العصيان وهو نقيض المعنى الذي سيق له الحديث لأنه سيق للمدح فكيف يمدح بالعصيان وكذلك الآية سيقت على أن بين ثبوت كون ما في الأرض من شجرة أقلاما وكون البحر مدادا وبين نفي النفاد عن كلماته ارتباطا فلو قدر نفي النفاد منتفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لو لأدى إلى أن يكون النفاد حاصلا إذ نفي النفي إثبات له فيلزم منه خلاف ما علم أن سياق الآية على خلافه وخلاف المعقول ولكن مثل ذلك إنما يأتي عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج وقد يكون معلوما من نفس سياق الكلام الذي تضمنته لو فمثال الأول قوله نعم العبد صهيب لأنه علم أن العصيان عن مثله منتف فإذا قال لو لم يخف الله لم يعصه علم بهذه القرينة أنه لم يرد نفيا وقع جوابا والثاني كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض الآية ألا ترى أن ذكر أشجار الأرض وتعداد البحار على أنها أقلام ومداد مما يفهم أن المراد نفي النفاد لا حصوله فعلم من سياق الآية نفي النفاد ونفي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير الثبوت وكذلك إذا قلت لمن جاءك فأثنيت عليه ولو لم تجئني لأثنيت عليك فمثل ذلك يعلم أنه لم يقصد إلى نفي الثاني وإنما قصد إلى الربط بين الأول والثاني على سبيل الإثبات تقديرا وقد يقال إن الانتفاء في الجميع مقدر فيكون قولك لمن أثنيت عليه لما جاءك ولو لم تجئني لأثنيت عليك أن الثناء المرتبط بنفي المجيء منتف والثناء الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما كانا جميعا ثناء توهم أنه يتعذر تقدير انتفائه وهذا وإن استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الإثبات فإنه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي وسببه أنه حصل الإكرامان خاصان فأمكن أن تقدر ما أثبت غير ما انتفى

فاما في النفي فينبغي كل ما يشمله لعموم النفي فاذا قدر نفي النفي لزم الاثبات فيتناقض المعنيان المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فوجب ان يتمسك في النفي بما تقدم من القرينة وسببه ان دلالة لو على انتفاء جوابها دلالة ظهور وما ذكرناه من القراين يفيد العلم فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الامثلة

فصل ولا يخلو الفعلان في باب ان من ان يكونا مضارعين او ماضيين او احدهما مضارعا والآخر ماضيا فاذا كانا مضارعين فليس فيهما الا الجزم وكذلك في احدهما اذا وقع شرطا فاذا وقع جزاء فالجزم والرفع قال زهير وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غايب مالي ولا حرم

قال الشيخ اذا كانا مضارعين فليس فيهما الا الجزم هذا واضح وكذلك في الاول فاما اذا كان الثاني مضارعا فيجوز فيه الجزم والرفع اما الجزم فظاهر وهو الكثير واما الرفع فلانه لما بطل عمل ان لفظا في الشرط الذي هو اقرب اليها جعلت غير عاملة في الجواب الذي هو ابعد عنها ويشبه ذلك قولهم والله ان اكرمتني لاكرمتك وامتناع والله ان تكرمني لاكرمتك وكذلك ان زيدا ضربته وضعف ان زيدا تضربه اضربه لانه لما الغي الشرط باعتبار الجواب لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الغاء اثر اللفظ في الجواب فيجيء مما لا يظهر فيه اعراب في موضع موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما جميعا واما حذف فعل الشرط في قولك ان زيدا ضربته ضربته كره ان يؤتى بالمفسر ومع الفصل بينه وبين الاول لضعفه عن العمل مع الفصل فخص بالماضي ليكون كانه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد زعم المبرد ان رفعه وان كان الشرط ماضيا كرفعه اذا كان الشرط مضارعا على وجه الشذوذ على تقدير حذف الفاء مثل قوله انك ان تصرع اخوك تصرع فيجعله شاذا على حذف الفاء على ما هو اصل في مذهبه كما يقوله هو وغيره في مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما وقوع المضارع شرطا والجزاء ماضيا فقليل ويجب في الاول الجزم كقولك ان تكرمني اكرمتك وانما قل استعماله لان الجزاء في المعنى بعد الشرط فاذا جاء الشرط الذي هو اسبق في المعنى بصيغة المستقبل فالجزاء بذلك اجدر والعامل في فعلي الشرط في التحقيق هو حرف الشرط او ما تضمن حرف الشرط لانه هو الذي اقتضاهما جميعا فوجب ان يكون العمل فيهما له فالذي اوجب عمله في الاول هو موجب عمله في الثاني ومن قال ان العامل حرف الشرط والفعل جميعا فليس بمستقيم لما ذكرناه ولانه لم يثبت كون الفعل عاملا في فعل لا مستقلا ولا مشتركا وما ذكرناه عمل حرف في فعل وذلك ثابت باتفاق وهذا القول ابعد من قول من زعم ان الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول لان ذلك ثم يوهم ان المفعولية انما كانت مقتضاة بالفعل والفاعل جميعا فيتوهم ان الفاعل مع الفعل هما اللذان تقومت بهما المفعولية وليس كذلك ههنا فان الشرط مقتض لهما جميعا اقتضاء واحدا فليس عمله في احدهما باولى من الآخر وليس جعل الشرط عاملا في المشروط باولى من العكس فان زعم ان للتقديم اثرا في ذلك فهو فاسد لانه انما يقدم لكونه شرطا لا لامر يتعلق بالعمل فلذلك لم يجز تاخيره ما لم يكن فيه مانع ولذلك وجب تقديم قولك من ضربت وان كان العامل ضربت لامر عرض في وجوب تقديم المعمول وتاخير العامل فثبت ان تقديم الشرط على الجزاء لا يقتضي عملا فيه وانه ليس تقدير عمله فيه باولى

من عمل الجزاء فيه واما اسماء الشرط اذا وقعت مبتداة على الشرط المتقدم كقولك من يكرمني اكرمه واشباهه فقد قيل الخبر الجملة التي هي شرط وقد قيل ان الخبر الجملة التي هي الجزاء وقال قوم مبتداء لا خبر له والصحيح ان الخبر الجملة التي هي شرط وبيانه من اوجه منها انه قد تدخله الفاء ودخول الفاء في الخبر ممتنع كقولك من يكرمني فاني اكرمه فان قلت دخول الفاء ههنا على الخبر كدخولها على الخبر في قولك الذي يكرمني فاني اكرمه واذا جاز دخولها على خبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط اجدر قلت انما دخلت في هذه المسألة تشبيها له بما ليس بخبر والا كان ممتنعا ولو ذهبت تدخل الفاء في الشرط على التشبيه بدخولها في الذي لادى الى الدور فثبت انها انما دخلت في الجزاء لانه ليس بخبر وان دخولها في خبر الذي لشبهها بما ليس بخبر الآخر انه يؤدي الى جعل الجملتين جملة واحدة بمثابة قولك زيد قايم ابوه ونحن نقطع بانهما جملتان ربط بينهما الشرط مع بقائهما على الجملتين والآخر انه قد ثبت انهم يقولون ما انت الا نبيا ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب فيه الضمير فلما وجب في الاول دون الثاني دل على انه هو الخبر والآخر هو انه اسم باشر جملة لمعنى ليست صلة له فوجب ان يكون ما بعده الخبر قياسا على من يكرمني فان الاتفاق على انه ثم مبتدا وما بعده خبره وشبهة من قال ان الجزاء هو الخبر ما لمحه من معنى ان المتكلم بذلك قاصد الى الاخبار بانه يكرم من يكرمه والفعل في المعنى خبر عن المفعول بدليل صحة قولك ضرب زيد فتجعله لاجل ذلك هو الخبر وهذا فاسد لما تقدم ولانه اذا لمح ذلك في الجزاء فمثله في الشرط حاصل لانه مسند الاكرام الاول الى المضمر العايد على المبهم ويجعل الفعل المسند الى ضمير المبتداء خبرا عن المبتدا اولى من جعل الواقع على المضمر لان ذلك هو الخبر على الحقيقة فاما من قال انه مبتداء لا خبر له فخارج عن المعنى وقياس العربية وهذا لما رأى قولهم اقايم الزيدان يسمى مبتدا ولا خبر له ظن ان ذلك يمكن اطراده وليس بمستقيم وانما صح اقايم الزيدان لان اسم الفاعل بمعنى الفعل فكانه قال ايقوم الزيدان بخلاف قولك من يكرمني فانك حاكم عليه بالفعل فلا بد ان يكون متعلقا له اما مبتدا هو خبره

فصل وان كان الجزاء امرا او نهيا او ماضيا صحيحا او مبتداء وخبرا فلا بد من الفاء كقولك ان اتاك زيد فاكرمه وان ضربك فلا تضربه وان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وان جئتني فانت مكرم وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها

قال الشيخ فالجزاء يجب مجيئها في موضع ويمتنع في موضع ويجوز في موضع فلا بد من التعرض لبيان ذلك ليعرف الواجب والممتنع والجائز فاما الموضع الذي يمتنع دخول الفاء فيه فان يكون ماضيا لفظا او معنى متصرفا قصد به الاستقبال لحرف الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان شتمت لم تدخل النار فان هذين جزاآن احدهما ماض لفظا والآخر ماض معنى ولكن قصد بهما الاستقبال بقرينة ان لانها تقلب معنى الماضي مستقبلا سواء كان بلفظ الماضي او بمعنى الماضي قبل دخولها وقولنا متصرفا احترازا من مثل قوله عز اسمه فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ومثل قولهم ان اكرمتني فليس زيد يكرمك فانه ماض يوهم انه قصد به الاستقبال بقرينة ان فيجب دخول الفاء واما الجائز فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا كقولك ان اكرمتني اكرمك وان اكرمتني فاكرمك

ما ان اكرمتني لا اكرمك وان اكرمتني فلا اكرمك الا ان حذف الفاء اكثر وهو في المثبت اولى ومنه قوله تعالى
ان تضل احديهما فتذكر احديهما على قراءة حمزة وهو قليل واما في المنفي فحذف الفاء والجزم هو الاكثر
وجاء ايضا اثباتها والرفع كثيرا كقوله ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف في قراءة
غير ابن كثير واما الواجب دخولها فما عدا ما ذكرناه في الممتنع والجائز كقولك ان اكرمتني فاكرم زيدا
او فلا تكرم زيدا او فقد اكرمتك امس او فزيد منطلق او فعسى ان تكرم عمرا او فليس زيد منطلقا او فما زيد منطلق او فلن يقوم
زيد وكذلك ما اشبهه وسبب وجوب الفاء فيما تقدم الى الايذان بان المذكور مفهوم منه الجواب لكونه
في الظاهر غير صالح له اما الامر والنهي واشباههما من الانشاآت فلان الجزاء قضية خبرية معلقة
على الشرط فاذا وقعت انشائية كانت في الظاهر غير صالحة فجيء بالفاء للايذان بانها مأولة بما يصح ان
يكون جزاء وكان المعنى في قولك ان تكرمني فاكرم عمرا ان تكرمني فهو سبب لتنجيز طلبي اكرام عمرو منك فكانت
موذنة بالتقدير لهذا التأويل واما في الاخبار في مثل قولك ان اكرمتني فزيد منطلق فان الجزاء اصله
الفعل فجيء بالفاء ايذانا بانها مأولة بان الجزاء مشتمل على الجمل من مشتق الخبر او تخفيفه ان لم يكن مشتقا
كقولك لابيك ان اكرمتني فانت ابي وهو سبب تحقيق ذلك واما في الماضي المحقق كقولك ان تكرمني فقد اكرمتك امس فلان
الجزاء في المعنى انما يكون في الاستقبال فجيء بالفاء ايذانا بتأويل لما يصح ذلك فمعنى قولك ان تكرمني فسببه
اكرامي لك امس على معنى تحقق ذلك واما وجوبها مع حرفي التنفيس كقولك ان يقم زيد فسيقوم عمرو
وكقوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله ومع ما ينفيه كقولك ان يقم زيد فلن يقوم عمرو
ومع ما كقولك ان يقم زيد فما يقوم عمرو ومع ليس كقولك ان يقم زيد فليس عمرو منطلقا ومع عسى كقولك ان
يقم زيد فعسى ان يكرم عمرا فاما وجوبها مع حرف التنفيس وما ينفيه فلانه مفيد للاستقبال وحرف الشرط
المسلط عليه مفيد للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي استقبال كما كرهوه في قولك ان سوف تقم
يقم وهو غير جائز فكذلك ههنا فاتوا بالفاء القاطعة لان عن افادة الاستقبال فيما بعدها ليصح الاتيان
بما يدل على الاستقبال فوجب لذلك ان يقول ان تكرمني فسوف اكرمك وفلن اكرمك واما وجوبها
مع ما فلما ذكرناه من كونها للحال فنافى حرف الاستقبال فاذا كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد
فالجمع بين حرفين مختلفين ابعد واما وجوبها مع الافعال غير المتصرفة فلامور احدها انها
اشبهت الحروف والكلم تتصرف فاجريت مجراها في وجوب الفاء والثاني ان الماضي عوض عن المستقبل
في الشرط وجوابه وهذا لا مستقبل لها فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء والآخر ان وضعها
على ان لا يقبل دلالة الزمان المستقبل وان هذه للاستقبال فيما يقع جوابا لها فكرهوا الجمع بينهما لئلا
يؤدي الى التناقض والآخر انها لا تقعان تكون انشائية كعسى وحالية كليس وكلاهما مناف
لما تقدم في الانشاء وما تقدم فيما واذا وجب في الانشاء وما على ما تقدم وجب في ليس وعسى واما
امتناع الفاء مع ما ذكرناه فلانه فعل صالح لان يكون جزاء من غير تأويل فلم يصح فيه فاء تخرجه عن
مقصوده فلزم حذف الفاء فيه واما جواز الامرين في المضارع المثبت والمنفي بلا فلانه اذا كان

يسوغ ان يكون نفسه جزاء فلم يحتج الى الفاء فيسوغ ان يقدر في المثبت خبر مبتداء محذوف فيسوغ دخول
الفاء وفي المنفي يسوغ ان يقدر لا نافية على معناها في الاستقبال فتدخل مثلها حينئذ في قولك
ان تكرمني فلن اكرمك فان قلت فهذا يقتضي جوازها فان وضعها للاستقبال قلت وضعها للاستقبال لا
لم يكن حرف استقبال الا ترى الى صحة قولك اريد الا تقوم ولو كانت ههنا للاستقبال لم يستقم فدل ذلك
على صحة تجريدها عن معنى الاستقبال فجاز الامران لذلك فان قلت فلم لم يجز الامران في نحو قولك
ان اكرمتني فما اكرمك ولم يتعين وجوب الفاء قلت الذي منع ان يقولوا اريد ان ما تقوم في موضع الا تقوم هو
الذي منع ذلك وهو ان معناها الحال فلم يستقم ان تجامع ما ينافيها فلم يقل انما يقوم لان ان للاستقبال
والحال تنافيه فلذلك لم يقل ان تكرمني ما اكرمك لان الشرط والجزاء للاستقبال والحال تنافيه فلم يجز
فيما ما جاز في لا فان قلت فالمضارع في الاثبات صالح لان يكون نفس الجواب فكان قياسه ان
يمتنع دخول الفاء فيه كالماضي قلت كذلك كان قياسه ولذلك كان الاكثر على ذلك لكنه لما كان يكثر
تقدير المبتداء محذوفا صح دخول الفاء على هذا التأويل فيصير بمثابة ما ذكر فيه المبتداء فان قلت
فلم لم يقدر ذلك في الماضي وحينئذ يجوز ادخال الفاء قلت لا يمكن ذلك في الماضي لانه اذا قدر
ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتداء فيلزم منه معناه وهو المضي وتبطل افادة الاستقبال فيه
لانقطاعه عن الشرط فيختل معنى الجزاء لانه حينئذ يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة الجزاء
وذلك غير مستقيم فان قلت فقد جاء الماضي مصرحا به في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
فكيف يكون تقديره كونه ماضيا في المعنى مفسدا قلت صح ثم لان المعنى مقصود لتأويل والجزاء
على الثناء ويل المتقدم واما ههنا فلم يقصد من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه
ولا بالشرط فلذلك حسن ههنا ولم يحتمل ثم فثبت انه لا يلزم من جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخولها
في الماضي وامتناع دخولها في ان اكرمتني لم اكرمك كامتناعها في الماضي سواء وقد يجيء الفاء محذوفة
في الشذوذ كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومثل ذلك متفق على تأويله وانما الخلاف في مثل
قولك ان اكرمتني اكرمك فالمبرد يقول على حذف الفاء ايضا وسيبويه يقول على التقديم كانه قال
اكرمك ان تكرمني وهو قريب قوله وتقام اذا مقام الفاء قال الله تعالى اذا هم يقنطون فصل
ولا يستعمل الا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ولذلك قبح ان احمر البسر كان كذا وان طلعت الشمس آتك الا في يوم الغيم وتقول
ان مات فلان كان كذا وان كان موته لا شبهة فيه لان وقته غير معلوم فهو الذي حسن منه فصل ويجيء
مع زيادة ما في آخرها للتأكيد قال الله تعالى فاما يأتينكم مني هدى وقال فاما ترين اليوم ازجي ظعينتي
يعني اذا كان الموضع للابتداء والجزاء في غيره كقولك ان تكرمني اذا زيد يكرمك فاما في غيره لو
قلت ان تكرمني اذا اكرم زيدا لم يجز لانها التي للمفاجاة فلا يقع بعدها الا الجملة الخبرية لان وضعها
للمفاجاة امر محكوم عليه بحكم وكذلك انما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا جميع
الانشاآت وانما لم يكن في الجملة الفعلية الخبرية كراهة ان تلتبس باذا التي للشرط لان وضع تلك على

وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما قال ولا يستعمل ان
الا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها قال الشيخ هذا راجع الى الوضع لهذا المعنى ولذلك يستقبح مثل
ان احمر البسر آتك ولذلك لم يصح ان بعثنا كان تكون الا من شاك او مقدر للشك كما يقدر الاشياء الثابتة
وهي في الحروف بمثابة متى في الاسماء بخلاف اذا فانها ظاهرة في الثابت فتقول اذا طلعت الشمس آتيك
ومتى اكرمتني اكرمتك وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه بخلاف متى وان في الثابت فتقول
اذا اكرمتني اكرمتك ولا تقول متى مات زيد كان كذا وكذا ولكن ان دخلت الدار فانت طالق ويجيء مع زيادة
ما في آخرها للتوكيد قال والاحسن حينئذ ان يكون فعلها مستقبلا مؤكدا بالنون كقوله
فاما ترهبن بكر وامثاله كثير في القرآن وقد تقدم ذلك فصل والشرط كالاستفهام في
ان شيئا مما في حيزه لا يتقدمه ونحو قولك آتيك ان تأتني وقد سألتك لو اعطيتني ليس ما تقدم فيه بجزاء
مقدما ولكن كلاما واردا على سبيل الاخبار والجزاء محذوف وحذف جواب لو كثير في القرآن والشعر
وقد تقدم تعليله في ان كل ما يدل على الانشاء فله رتبة التقدم ولم يستثن عن ذلك الا باب زيدا اكرم
وزيدا لا تكرم اما زيدا اكرم فاما ان يكون لكثرته في كلامهم جعلوا له في التقديم والتأخير شيئا
ليس لغيره واما لكونه تجرد عن الحرف الدال على الانشاء فان اعترض بقولهم زيدا ليضربه عمرو فهو
قليل ثم التحقيق فيه انه محمول على زيدا اضرب لانه مثله في المعنى واما زيدا لا تضرب فمحمول
على الامر لانهما اخوان في الكثرة والطلب فلما جاز ما تقدم في الامر جاز مثله في النهي ولما كان الشرط
كالاستفهام في الانشاء ووجود الحرف الدال على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه فلم يجز عمرا
ان تضرب اضرب ولا اشباه ذلك فاما اذا تقدم مثل قولك انت طالق ان دخلت الدار فهذا مما اختلف فيه
فمنهم من يقول هو الجزاء ومنهم من يقول هو جملة مستقلة دلت على الجزاء وليس هذا الخلاف بالممتنع زيدا
ان تضرب اضرب لان القائل بان الذي تقدم هو الجزاء ملتزم بان جملة الشرط التي هي للانشاء لا يتقدم
شيء مما في حيزها عليها وما تقدم جملة اخرى ليست جزاء من جملة الشرط فلم يكن مثل قولك زيدا ان تضرب اضرب
والوجه ان الجزاء مقدر مثله الا انه حذف للعلم به ويتمسك من ذهب الى الاول بان هذا الكلام المتقدم
لو كان اخبارا مطلقا وليس معلقا على الشرط لوجب ان تطلق وان لم تدخل الدار ولما لم يكن ذلك
كان بمثابة ما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق بالاجماع ووجب ان يقضى عليه بالجواب اذ لا معنى للجواب
الا ما علق على الشرط وهو معنى قوي الا ان الاحكام اللفظية تعارضه فمنها انه لو كان هو الجواب
لوجب دخول الفاء من طريق الاولى وبيان الاولوية هو انه اذا تأخر فالاجماع على وجوب الفاء
مع تقدم ما يشعر بالجزاء وهو الشرط فلأن يلزم اذا تقدم على الشرط اولى ومنها انه كان يجب جزمه اذا كان
مما يقبل الجزم كقولك اكرمك ان اكرمتني فوجوب الرفع دليل على انه ليس بالجزاء فان زعم ان رفعه انما
كان لتقدمه على عامله لزمه ان يبطل عمل كل معمول اذا تقدم وهو خلاف الاجماع ومنها انه كان يلزمه ان
يجيز عمرا ان تضرب زيدا اضرب فيكون عمرا معمول الجزاء لان الجزاء يصح تقديمه في هذا الموضع فليصح تقديم

معموله ومنها انه يجوز ان يقال زيدا اضرب ان يقم ولا يجوز ان تقول ان تقم زيدا اضرب ولو كان ما تقدم جزاء
لكان حكمه حكم الجزاء في امتناع تقديم معموله عليه على ما كان عليه فلما لم يكن كذلك دل على انه ليس بالجزاء ومنها
انه لا يجوز ان يقال اضرب غلامه ان تضرب زيدا ولو كان ذلك هو الجزاء لجاز الاضمار لانه في النية مؤخر
عن زيد فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على انه ليس بالجزاء وما ذكروه من المعنى لا ينافي تقدير
الجواب وتعليق هذا الخبر والذي يدل عليه ان القائل لو شرع في قوله انت طالق ولم يخطر بباله شرط
ثم خطر له قبل تمام اللفظ ان يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جوابا للشرط لم يستقم ان يحصله
بعد ان لفظ بالكثير من غير خطور الا ترى انه لو قال زيدا فقصد بما بعده لم يكن بد قبل ذكر زيدا ان
يكون قاصدا الى ما ذكر بعده كقولك زيدا ضربت وشبهه فلما صح ان يذكر الشرط بعد ان ذكر ما قبله من غير خطور
الشرط دل على انه ليس جوابا له والسر فيه هو انه لا يحكم على الكلام بالخبرية مطلقا الا بعد تمامه
فاذا لم يتم صح تعليقه كما في غير ذلك من الاحكام كقوله جاء القوم الا زيدا على ما تقدم في الاستثناء
فان قلت فاذا صح تعليقه قبل التمام في المعنى فلم لا يصح جعله جزاء في المعنى وان شرع فيه وهو غير جزاء
قلت لا يستقيم ان يكون الشيء جزاء بعد ان شرع فيه وهو غير جزاء لانه بمثابة الجزء من الجملة
بخلاف مضمونات الجمل فانها ليست مأخوذة من احد الاجزاء الا ترى انك لو قلت قائم وانت تقصد به
الاخبار عن زيد فيقول قائم زيد لم يجز ان يجعله بعد ذلك غير خبر ولا خبرا عن غير زيد فان قلت
لو قال القائل قائم قاصد الاخبار عن زيد ثم بدا له في الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمرو لجاز ان
يقول عمرو ولا يفهم الا الاخبار عن عمرو فدل ذلك على ان حكم المفرد حكم ما ذكرت من النسب قلت
هذا المثال تخييل لان السامع لو علم غلطه في باطنه لحكم بالفساد عليه ولكنه لما لم يعلم وكانت حاله
حال المخبر عن عمرو لم يحكم بالخطأ فظهر الفرق بينهما فصل ولا بد من ان يليهما الفعل ونحو قوله تع
لو انتم تملكون وان امرؤ هلك على اضمار فعل يفسره الظاهر يعني ان ولو لانهما حرفا شرط والشرط
انما يعقل بالفعل فالتزموا فيهما وقوع الفعل لفظا او تقديرا ونحو قوله تعالى قل لو انتم تملكون
لا بد فيه من تقدير الفعل ليوفر على لو ما ذكر من مقتضاها فانتم اذن فاعل لتملك المقدر وهو الذي
كان اللفظ به لو ذكر الفعل والا انه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك تضربون وتأكلون
وكذلك تملكون فلما حذف الفعل تعذر الاتصال فعدل الى المنفصل المرفوع لانه فاعل وضمير المنفصل
المرفوع للمخاطبين المذكورين لا يكون الا انتم فوجب الاتيان بها موضع تلك الواو التي كانت عند ذكر
الفعل بقيل لو انتم ولو قال قائل ان انتم تأكيد للضمير المرفوع في قولك تملكون المحذوف والفعل
والفاعل جميعا محذوفان لم يكن بعيدا ولكن الاول اولى قوله ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب
ولا ان عمرو خارج لانه ليس ثم فعل يكون تفسيرا للفعل المقدر ولا يستقيم ايضا تقدير الفعل
لان زيد ذاهب مبتدأ وخبر ولا يكون المبتدأ فاعلا فامتنع ذلك قوله ولطلبهما الفعل
وجب في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا كقولك لو ان زيدا جاءني لاكرمته لم يجز

قد اطلق ذلك والصواب ان يقال ان كان الخبر مما يصح التعبير عنه بالفعل فاما اذا لم يكن كذلك لم يقع الا الاسم
كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وليس علة وجوب الفعل ههنا كعلة وجوبه في لو
زيد ذهب لانه في قولك لو زيد ذهب لامرين معنويين كما تقدم ونحو هذا الامر استحساني لفظي الا ترى انهم لو
قالوا لو ان زيدا ذاهب لاكرمتك لكان المعنى مستقيما كما يقولون لو ان زيدا اخوك ولكنهم التزموا وقوع
الفعل اذا امكن ليكون في الصورة موافقا لقوله تعالى ان امرؤ هلك فانه عوض من التلفظ بالفعل المحذوف
والفرق بينهما ان في قولك لو ان ما يدل على الفعل المحذوف وهو قولك ان لان معناها الثبوت فكانك
قلت لو ثبت ان فاستغني عن مفسر بعد ذلك من حيث المعنى بخلاف ان امرؤ فانه ليس ثم ما يدل على الفعل
المحذوف فاحتيج الى تفسيره بفعل مثله في المعنى فقيل ان امرؤ هلك وقد تقدم الكلام في مثل ذلك
فصل وقد يجيء لو في معنى التمني كقولك لو تاتيني فتحدثني قلت ان زيدا حاضري كما تقول
ليتك تاتيني ويجوز في فتحدثني النصب والرفع وقال الله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وفي
بعض المصاحف فيدهنوا وهو يلزم ان يليها الفعل لانها كالشرط في اقتضاء الفعل فالمقتضي للفعل
فيها ثابت في معنييها ولذلك حمل لو ذات سوال للتمني على كل واحد من معنييها جميعا فلا يجوز ان يقول لو زيد
يكرمني ولو قلت لو زيد يكرمني لكان زيد فاعلا لفعل مقدر كما قيل في الشرط سواء ومثل التي للتمني بقوله
لو تاتيني اتيا بها في اول الكلام ليستفي وهم من يزعم انها مصدرية في مثل ودوا لو تدهن واشباهه فكانه قيل
ودوا ادهانك فاذا مثل بقولهم لو تاتيني بطل هذا وقد تقدم ذلك والكلام على النصب والرفع قد تقدم في بابه
فصل واما ففيها معنى الشرط قال سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من
شيء فزيد منطلق الا ترى ان الفاء لازمة لها قال الشيخ اما فيها معنى الشرط للتفصيل غير لازم ان
يذكر اقسام متعددة بل قد تذكر بها اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم
فتذكر قسما وتترك الباقي كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك الا انهم التزموا
حذف الفعل بعدها لجريها على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا لان المعنى
مهما يكن من شيء او مهما تذكر من شيء فحذف ذلك لما ذكرنا ثم التزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما يكون
كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلف في ذلك الواقع فمنهم من يقول هو احد اجزاء الجملة الواقعة
بعد الفاء قدم عليها لذلك الغرض ومنهم من يقول هو متعلق لفعل المحذوف وما بعد الفاء جملة
مستقلة وليس ما تقدم بجزء لها لا فضلة ولا غيرها ومنهم من يقول لا يخلو اما ان كان ما تقدم على
الفاء مما يصح عمل ما بعدها فيه مع تقدمه عليه او لا فان كان الاول فهو كالقائل الاول وان كان الثاني
فهو كالقائل الثاني فعلى هذا اذا قيل اما زيدا فاني ضارب فمن زعم انه جزء مما بعد الفاء حكم عليه بانه
مفعول لاضرب ومن زعم انه معمول للفعل المحذوف قدره مهما تذكر زيدا او مهما يذكر احد زيدا فيكون جزءا
من اجزاء الجملة المحذوفة وفي هذه المسئلة واشباهها يقول القائل بالتفصيل ان الاسم الواقع بعد
اما من معمول الفعل المقدر والصحيح ان كلا منهم ذكر بعدها يخرج من الجملة الواقعة بعد الفاء والذي

يدل على ذلك ان وضعها لتفصيل انواع ما ذكر بعدها احد الانواع المرادة وذكره باعتبار ما تعلق به من الجملة الواقعة
بعد الفاء وانما قصدوا تقديمه تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يكون مرفوعا على
الابتداء ولذلك كان قولهم اما زيد واما عمرو فقد ضربته بالرفع اقوى ولولا اما لكان النصب اقوى لان الغرض الحكم
على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء ولكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله
باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة في قولهم يوم الجمعة
ضربت فيه وضربت يوم الجمعة وان كان يوم الجمعة في الموضعين مضروبا فيه الا انه في الاول ذكر ليحكم عليه فلما حكم عليه
ضربت فيه وضمير في المعنى هو هو علم ان الضرب واقع فيه وليس ذكره ليدل على انه الذي وقع فيه الفعل وفي الثاني
ذكره الا على انه الذي وقع فيه الفعل من اول الامر فلما كان كذلك قصدا الى ان يوقع الاسم المراد بعد اما من اول
الامر على حسب ما هو في جملته كما يقع يوم الجمعة ضربت كذلك فهذا هو الغرض في وقوع الاسماء بعد اما على حسب
معناها واعرابها التي كانت عليه وبطل مذهب من قال ان العامل الفعل المحذوف مطلقا لوجوب نصب مثل
فاما اليتيم فلا تقهر ووجوب رفع اما اليتيم فحرام قهره ولو كان الفعل هو العامل لكان نسبته الى
هذا نسبة واحدة فكان يجوز الامران في الجميع واما قول القائل بالتفصيل ففاسد ايضا لانه اذا سلم
المعنى في اما وجوزنا ان يكون التقديم لغرض التفصيل وبقاؤه على حالة تنبيها على ما ذكرناه وجب ان يعم
والا خالف بها موضوعها لانه قد وافق على ان موضوعها في مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق على ما ذكرناه
واذا ثبت ذلك في هذه المسئلة واشباهها وجب فيما عداه والا خالف الموضوع فيها او رجع الى قول من
يقول ان العامل الفعل مطلقا وقد ابطلناه ثم ما فرقه في بعض المسائل لازم له في جميعها لان ما بعد
فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها الا ترى انك لو قلت ان تكرمني زيدا فاكرم لم يجز فاذن المانع من التقدم في المسائل
عنده حاصل فتخصيصه بعضها دون بعض تحكم ووجه صحة التقديم في هذا الباب دون غيره ما
ذكرنا من قصد الغرض في التنبيه على ان المذكور بعدها هو المقصود بالتفصيل على حاله فخولف القياس في
امتناع التقديم للقصد الى حصول هذا الغرض فلذلك اتفقنا نحن ومن قال بالتفصيل على التقديم على الفاء
واما القائل الاخر فقد ابطلنا مذهبه من اصله فصح ان الوجه ما ذكرناه وان ما عداه باطل
فصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام
قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه وقال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت
فاني اكرمك وانما تعمل اذن في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها كقولك لمن يقول لك انا اكرمك
اذن اجيئك فان حدثت بفعل قلت اذن اظنك كاذبا الغيتها لان الفعل للحال وكذلك ان اعتمدت بها على
مبتدا او شرط او قسم فقلت انا اذن اكرمك وان تاتني اذن اتك ووالله اذن لا افعل قال كثير

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها   وامكنني منها اذن لا اقيلها

واذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان قال الله تعالى واذا لا يلبثون وقرئ
لا يلبثوا وفي ذلك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم والنصب والرفع

قال الشيخ لسنا نعني بالجواب جواب متكلم على التحقيق بل قد يكون جوابا لمتكلم وقد يكون جوابا على التقدير ثبوت امر فمثال الاول ما ذكر ومثال الثاني قولك لو اكرمتني اذا اكرمتك واشباهه لانه في تقدير جواب متكلم سال ما ذا يكون مرتبطا بالاكرام فاجابه بارتباط اكرامه به واما معنى الجزاء فيها فواضح وقال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك تنبيها على ان فيها معنى الجزاء حتى صح تقديره مصرحا به وقد تقدم الكلام عليه باعتبار العمل وان لها احوالا ثلثا احدها العمل لزوما وهو اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وليس معها واو وفاء والثاني العمل جوازا وهو اذا كانت كذلك ومعها واو او فاء لا لتشريك مفرد والثالث الالغاء وهو ما اذا فقد بعض شرايطها او كلها فاذا الغيت وجب ان يكون حكم الفعل بعدها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة كظننت اذا الغيت فتقول لان كرمتني اذن اكرمك بالجزم ولئن اكرمتني اذن لا اكرمك بالرفع وكذلك ما اشبهه ومنه قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها فلا يجوز في اقيلها الا الرفع لانه معتمد على ما قبلها فهي كالعدم واذا كانت معتمدا وقد سبق القسم اول الكلام قبل الشرط فوجب ان يكون له فكانك قلت والله لا اقيلها لان الشرط اذا تقدمه القسم كان ايضا ملغى باعتبار جوابه على ما تقدم وانما لم تعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها ولذلك ظن تمام تركبه من اذ وان ونقلت حركة الهمزة والنصب عند هولاء بان مخيلين بعد وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لان ما قبلها قبل مجيئها وبعد مجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقي لما كان عليه قبل مجيئها ايذانا بابقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغيير المعنى بسببها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وتشبيهها فانه ليس كذلك ولذلك شبهت بظننت اذا توسطت وتاخرت لان الجزئين اللذين مع باب ظننت ايضا عند توسطها على حالهما في المعنى قبل دخولها واذا الغيت ظننت مع تعلقها التعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه لاستقلال الجزئين فلان يلغى اذن اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الاسماء لان ذلك معنوي وهذا لفظي ومن ثم كان الالغاء في ظننت جايزا وهو هنا واجب وفي مثل قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه فالجزم على ان ما بعدها معتمد على ما قبلها وهو جواب الشرط في الاشتراك فكانه قال ان تاتني اتك واكرمك كما تقول ان تاتني اذن اكرمك والرفع على ان يكون جملة غير معطوف فعلها عطف الجزاء على الجزاء وجاز الرفع لوقوع الواو في الجملة والنصب على ان يكون ايضا جملة مستقلة وجاز النصب على تقدير الغاء الواو لانها ليست لتشريك مفرد واذا لم يكن لتشريك مفرد فجايز معها الرفع والنصب فقد ثبت جواز الاوجه الثلثة في مثل ذلك والله اعلم

حروف التعليل

وهي كي تقول القايل قصدت فلانا فتقول كيمه فيقول كي يحسن الي وكيمه لحقته هاء السكت واختلف في اعرابها فهي عند البصريين مجرورة وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر كانك قلت كي تفعل ماذا وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب

فصل

وانتصاب الفعل بعد كي اما ان يكون بها نفسها او باضمار ان واذا ادخلت اللام فقلت لكي تفعل فهي العاملة كانك قلت لان تفعل

فصل

وقد جاءت كي مظهرة بعدها ان في قول جميل

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا

قال الشيخ وقع في المفصل حروف التعديل بالدال فيجوز ان يكون اصل التصنيف حروف التعليل فان معنى التعليل اذ هو سوال عنه ويجوز ان يكون على ذلك لان تعديل الشيء اجراؤه على ما ينبغي واذا كان ذلك سوالا عن العلة والعلة فيها تقوية للحكم واثبات له على ما ينبغي صح ان يسمى حروف التعديل وقد ذكرها في حروف الجر وهي عند البصريين على ما ذكر لانها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها والهاء هاء السكت كما يلحق في مثل لمه الا انه لا يعرف حذف الفها منها بخلاف لم وعم واشباههما واما حذف الالف من ما الاستفهامية عند دخول عامل الجر فمطرد في اللغة الفصيحة اسما كان الداخل عليها او حرفا وسياتي ذكره مفصلا في موضعه وعند الكوفيين انها ليست حرف جر وانما هي كي الداخلة على الفعل والفعل مقدر فهنا كانه قيل كي تفعل ماذا قال المصنف وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب وتقريبه من الصواب يتوقف على ثبوت امرين ولم يثبتا فيهما تقدم فعل عامل في الاستفهام لانهم يقدرون كي تفعل ماذا فيكون ماذا في موضع نصب معمولا للفعل المقدم ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب ولذلك لا يجوز ان يقال فعلت ماذا باتفاق وهو مثله والثاني انه يكون ناصبا حذف فعله ولم يثبت مثل ذلك ولو قلت لقايل قال اتضرب زيدا لن نعيا لم يجز ذلك فثبت انه بعيد بذلك من الصواب فاذن الوجه ما اختاره البصريون واما الرد بان ماذا كانت استفهامية غير متصلة بجار لا يحذف الفها فليس بالقوي لانه قد جاء حذف الفها في الوقف على ابدال الهاء كقول المستفهم مه وما نقله من قول ابي الدرداء عند قدومه المدينة وسماع ضجيج الناس مه فلا وجه للرد به فانه سايغ وانتصاب الفعل بعد كي يجوز ان يكون بها نفسها او باضمار ان والذي يدل عليه قولهم لكي تفعل ويجوز ان يكون بتقدير ان ويدل عليه امران احدهما ما ثبت من كونها حرف جر فيكون كاللام فكما وجب في اللام ان يكون النصب بعدها باضمار ان فكذلك هذه والثاني ما ثبت من اظهارها بعدها ولولا انها مقدرة لم يسغ اظهارها الا ترى انك لو قلت لن ان اضرب زيدا لم يجز والمذاهب فيها ثلثة منهم من يقول النصب بكي نفسها ويستدل بما ذكر اولا ويجيب اذا عورض بوجهي المذهب الآخر بمنع كونها حرف جر وبان ذلك شاذ نادر فلا يعارض المستعمل الشايع وبان اظهار ان بعدها قليل ايضا مشروط بما فلا يعارض ما ذكر والمذهب الآخر ان النصب باضمار ان ويجيب عن حجة المذهب الاول بان اللام زايدة للتاكيد وحسن دخولها على كي وان كانت بمعناها لاختلاف اللفظين والمذهب الثالث انها خالصة في نحو مثل لكي هي العاملة وفيما عداه جايز فيها الامران ومن اصناف الحرف

حرف الردع

وهي كلا قال سيبويه هو ردع وزجر وقال الزجاج كلا ردع وتنبيه وذلك قولك كلا لمن قال لك شيئا تنكره نحو فلان يبغضك وشبهه كلا اي ارتدع عن هذا وتنبه على الخطاء فيه قال الله عز وجل بعد قوله ربي اهانن كلا اي ليس الامر كذلك لانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على الانبياء والصالحين للاستصلاح قال الشيخ شرطه ان يتقدم ما يرد بها في غرض المتكلم سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الانكار او الحكاية

او من كلام غيره فمثال الاول قوله كلا بعد قوله يقول الانسان يومئذ اين المفر وبعد قوله يود
المجرم وما ذكر من الآية ومثال الثاني قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا لان قوله قال كلا
حكاية ما يقال بعد تقدم القول الاول من الغير ومثال الثالث قولك نا اسين لعالم كلا وقد يكون بمعنى حقا
وعليه حمل مواضع في القرآن ومن اصناف الحروف اللامات وهي لام التعريف ولام جواب
القسم واللام الموطئة للقسم ولام جواب لو ولولا ولام الامر ولام الابتداء واللام الفارقة بين ان
المخففة والنافية ولام الجر فاما لام التعريف فهو اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور فتعرفه
تعريف جنس كقولك انا اهلك الناس الدينار والدرهم والرجل خير من المرأة اي هذان الجوهران المعروفان من
بين سائر الاجساد وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر اجناسه او تعريف عهد كقولك ما فعل الرجل
وانفقت الدرهم لرجل ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك وهذه اللام وحدها هي حرف التعريف
عند سيبويه والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء كهمزة ابن واسم وعند الخليل ان حرف
التعريف أل كهل وبل وانما استمر بها التخفيف للكثرة واهل اليمن يجعلون مكانها الميم ومنه ليس من
امبر امصيام في امسفر وقال ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة
فصل ولام جواب القسم في نحو قولك والله لافعلن وتدخل على الماضي كقولك والله لكذب
وقال امرؤ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي
والاكثر ان تدخل عليه مع قد كقولك والله لقد خرج فصل والموطئة للقسم هي التي في قولك
والله لئن اكرمتني لاكرمنك فصل ولام جواب لو ولولا في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا وقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ودخولها للتاكيد ارتباط
احدى الجملتين بالاخرى ويجوز حذفها كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا ويجوز حذف
الجواب فضلا كقولك لو كان لي مال وتسكت اي لانفقت وفعلت ومنه قوله تعالى ولو ان قرآنا
سيرت به الجبال وقوله لو ان لي بكم قوة فصل ولام الامر نحو قولك ليفعل زيد وهي
مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد
جاء حذفها في ضرورة الشعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
قال الشيخ لام التعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فتجعله معينا بوجه ما بعد ان كان لواحد من
الجنس وتستعمل على وجهين احدهما ان يراد بها تعريف ما كان منكرا باعتبار حقيقته وهي على وجهين
احدهما ان يراد بها كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك الرجل خير من المرأة والثاني
ان يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد فيقال دخلت السوق في بلدكنا والذي بينك وبين
المخاطب سوق معهود وانما هو على ما ذكرت وقد تقدم بيان ذلك في باب اسامة واسد مثله في وجه التعريف
ولهذا المعنى قال المحققون ان مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ان قوله يسبني صفة لكونه لم يقصد لئيما معهودا فجرى في ذلك مجرى المنكر لما كان باعتبار الوجود مثله

والوجه الثاني تعريف معهود متميز بينك وبين مخاطبك كقولك ما فعل الرجل بينك وبين مخاطبك وقد
اختلف في لفظها فقيل هي وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل مجتلبة للنطق بالساكن وهو مذهب سيبويه
واستدل له بانها همزة وصل فوجب ان يحكم بان الحرف هو اللام قياسا على ما يلحقه همزة الوصل من نحو
اضرب واعلم وقيل انها مع الهمزة معا للتعريف واصلها أل كهل وبل واستدل له بان حروف المعاني
ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب ان يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت واذا عورض بما تقدم
قال خففت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة الاستعمال واذا عورض الاولون بما ذكر الخليل
اجابوا بانها لو كانت اصلية لم تخففها لكن لم يجز تخفيف أم وان واشباههما ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه
المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح ولما جاءت كذلك دل على انها ليست اصلية وكلا القولين سائغ
ولام جواب القسم كقولك والله لافعلن هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المثبتة اسمية كانت
او فعلية لتدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه كقولك والله لزيد منطلق وليخرجن ولقد خرج وقد
جاء حذفها نادرا مع الماضي دون غيره والافصح لزوم النون لها مع المضارع وقد مع الماضي لانه فعل
مؤكد في المعنى وله ما يخصه في التاكيد فكان ذكره اولى ولذلك اختص المضارع بالنون والماضي بقد
لانهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما والذي يحقق ذلك قولهم والله ان زيدا لمنطلق فيأتون بان التي
هي ايضا لتوكيد الاسم ويلزمون معها اللام في الاكثر لذلك ولو امكن تقدم اللام وتأخير ان لكان
قياسه ان يأتي ولكنهم لما كان وضع ان عندهم صدر الكلام تعذر عليهم ذلك فلم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا
بين حرفين لمعنى واحد فلم يؤخروا ان لانها اقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل فكان ابقاؤها على اصلها
اولى والموطئة للقسم هذه اللام هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتؤذن
بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطئتها وليست اللام جواب القسم وانما الجواب ما ياتي بعد الشرط
كقولك والله لئن اكرمتني لاكرمنك ولو قلت لئن اكرمتني اكرمك اذ فاتني اكرمك وما اشبهه مما يجاب به
الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتاخرين من الشعراء
والمصنفين كثيرا وكله خطأ لا يوجد مثله في القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولام جواب
لو ولولا هي اللام التي تدخل لتؤذن بان ما دخلت عليه هو اللازم لما دخل عليه لو كقولك لو جئتني
لاكرمتك فاللام مؤذنة بان المدخول عليه هو اللازم للمجيء وما يتعلق به معنى لو قد تقدم ويجوز
حذفها ويكون الربط بينهما بدلالة لو لانها شرط كان في كونها شرطا كما جاز ان يقول ان اتيتني
اتيتك جاز لو اتيتني اتيتك ولهذا المعنى جعلها توكيدا ويجوز حذف الجواب ايضا وموضع ذكر ذلك
موضع ذكر لولا ان الجواب من مقتضاها والكلام ههنا على مجرد اللام وقد تقدم ان ذلك جائز عند قيام
قرينة تدل عليه كقوله ولو ان قرآنا سيرت به الجبال ولو ان لي بكم قوة وما اشبه ذلك
ولام الامر هي اللام التي تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بانه مطلوب المتكلم كقولك ليضرب زيد
وشرطها ان يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب كقولك ليضرب عمرو ولتضرب انت ولاضرب انا

إلا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل وإن كان الفاعل المخاطب فيقولون لتضرب أنت ومنه قراءة شاذة وفي
بذلك فلتفرحوا ومنه ما روي في الصحيح من قوله عليه السلام ولتأخذوا مصافكم ووضعها على الكسر
لأنها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور فكما أن تلك لا تكون إلا مكسورة مع الظاهر
فكذلك هذه والفعل لا مضمر فتعين أن يكون حكمها مطلقا وإذا اتصل بها واو أو فاء أو ثم جاز تسكينها كقوله
وليطوفوا وإسكانها مع الفاء أكثر منها مع الواو وأكثر من ثم ووجهه أن الفاء اتصلت بها اتصالا
معنويا وصوريا وبني على حرف واحد فصارت كالجزء منها لفظا ومعنى فشبه قولك فليضرب من قولك
فليضرب بكتف ونقصت الواو عما ذكرنا في صورة الاتصال لأنها لا يكتب معها متصلة بخلاف الفاء فكانت
أضعف في الاتصال منها ونقصت ثم عنها من حيث أنها كلمة مستقلة ليست على حرف واحد ألا ترى أنها
يوقف عليها ويبتدأ بما بعدها بخلاف الواو والفاء فإنه لا يصح الوقف عليهما لأنهما كالجزء مما اتصلا
به لكونهما على حرف واحد ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذ بمثابة حذف حرف الجر في الأسماء ولا يمتنع
رفع الفعل وإن كان القصد الطلب فإنه يصح أن يقال يضرب زيد وإن كان الغرض طلب الضرب منه كما يصح
في الماضي في مثل قولهم غفر الله له وهو في المضارع أجدر من حيث اللفظ والمعنى جميعا ومنه قوله تعالى
تؤمنون بالله ورسوله ويدل على أنه للطلب قوله بعد ذلك يغفر لكم بجزمه فلولا أنه طلب لم يصح الجزم
لأنه ليس له وجه سواه وما ذكر من غيره غير مستقيم قال فلام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك لزيد
منطلق ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع كقوله تعالى لأنتم أشد رهبة وإن ربك ليحكم بينهم
وفائدتها توكيد مضمون الجملة قال هي التي تدخل على المبتدأ لتؤذن بأنه المحكوم عليه وقوله والفعل
المضارع وتمثيله بقوله وإن ربك ليحكم غير مستقيم لأن هذه هي لام الابتداء أخرت لأجل إن فإن
زعم زاعم أنه ذكرها في أنها قد دخلت على المضارع فليقل أيضا تدخل على الحروف وعلى كل ما يصلح أن يكون
خبرا كقولك إن زيدا لفي الدار وإن زيدا لطعامك آكل وأشباه ذلك والتمثيل لذلك بقوله تعالى لا أقسم
على قراءة ابن كثير أولى قوله ويجوز عندنا إن زيدا لسوف يقوم ولا يجيز الكوفيون فصل
ولام الجر كقولك المال لزيد وجئتك لتكرمني لأن الفعل المنصوب بإضمار أن في تأويل المصدر المجرور
والتقدير لإكرامك فصل واللام الفارقة في نحو قوله تعالى إن كل نفس لما عليها حافظ وقوله
وإن كنا عن دراستهم لغافلين وهي لازمة للخبر إذا خففت وإنما جاز عند البصريين لأن اللام عندهم
ليست للحال وإنما هي لام الابتداء أخرت لما ذكرناه فجاز أن تجامع ما معناه الحال والاستقبال إذ لا مناقضة
بينهما وبينها وعند الكوفيين أنها للحال فإذا جامعت سوف تناقض المعنى لأنه يصير حالا باللام مستقبلا بسوف
وهو متناقض وكان يلزمه ألا يجيزه أيضا لأنه قد تقدم من قوله أنها للحال فقد وافق الكوفيين في
كونها للحال وخالفهم في مجامعتها لسوف والذي يدل على ما ذكره البصريون قوله تعالى لسوف أخرج حيا
فقد دخلت اللام مع وجود سوف وأما اللام الفارقة فهي التي تؤذن بأن إن التي في أول الكلام هي
المخففة من الثقيلة وليست النافية كقوله تعالى إن كل نفس لما عليها حافظ ألا ترى أنك لو

أسقطتها فهم النفي وإذا قلت إن زيدا لقائم فالمفهوم إثبات القيام والمعنى زيد قائم وإذا قلت إن زيد قائم
فالمفهوم نفي القيام والمعنى ما زيد قائم وقد زعم بعض الكوفيين أنها أيضا للنفي مع اللام وأن اللام
بمعنى إلا فيزعم أنك إذا قلت إن زيد لقائم فمعناه ما زيد إلا قائم فقد وافق في أصل المعنى لأنه بالأخير
مثبتا ولكنه خالف في التقدير وفي معنى الحصر الذي يلزم من النفي والإثبات وعلى الوجهين حمل
قوله إن كل نفس لما عليها حافظ ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة وهي التاء
في ضربت ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث وحقها السكون وتحريكها
في رمتا لم ترد الألف الساقطة لكونه عارضا إلا في لغة ردية تقول أهلها رماتا هند
التاء تدخل لتؤذن بأن من أسند إليه الفعل مؤنث فاعلا كان أو مفعولا كقولك ضربت هند وضربت هند
وإنما قال لتؤذن بأن الفاعل مؤنث جريا على مذهبه في أن مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك أدخله
في حد الفاعل على ما تقدم وسماه فاعلا في غير موضع وهو مذهب كثير من المتقدمين البصريين وقد
تقدم بيان موضع جوازها وموضع وجوبها في المذكر والمؤنث وإنما كانت ساكنة لأنها إنما تلحق
الماضي وهو مبني فوجب سكونها وإنما حركت تاء التأنيث التي تلحق الاسم لأنها لما امتزجت بالاسم
امتزاج ألف التأنيث والألف والنون في نحو صحراء وسكران والاسم معرب وجب أن يكون
الإعراب عليها مثله في صحراء وسكران فلذلك جاءت واجبا له التحرك في الاسم والسكون في الفعل
على أن دلالتهما مختلفة أما التي تلحق الفعل فدلالتها ما ذكرناه وأما التي تلحق الاسم فدلالتها
الإيذان بأن ما دخلت عليه نفسه مؤنث وهذه الدلالة خلاف تلك الدلالة فإن تلك الدلالة لتأنيث فاعل
ما دخلت عليه التاء وهذه الدلالة لتأنيث نفس ما دخلت عليه التاء ودخولها في الأسماء المشتقة فرع على دخولها
في الفعل وهي في التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل ألا ترى أنك إذا قلت مررت بامرأة قائمة فإنما
أنثت لأن الفاعل المضمر في قولك قائمة مؤنث فهو بمثابة قولك مررت بامرأة قامت والذي يوضح ذلك قولك
مررت برجل قائمة جاريته فإنما أنثت قائمة لأن الفاعل مؤنث ألا ترى أنك لو قلت مررت بامرأة قائم
غلامها لم تؤنث لأن الفاعل غير مؤنث فهذا يوضح أن دخولها في هذه الأسماء على نحو دخولها في الأفعال
وإنما دخولها في الأسماء غير المشتقة [illegible] بوجه من الشبه على ما تقدم في المذكر والمؤنث على أنه غير جار
قياسا إلا في مفرد النبات والثمر كقولك تمرة وشجرة قوله وإذا لقيها ساكن بعدها وجب تحريكها على
قياس التقاء الساكنين وأصله الكسر كما سيأتي ولا يرد ما حذف لكونها قبل حركتها العارضة إذ العارض
في مثل ذلك غير معتد به بدليل وجوب الحذف في مثل قوله لم يكن الذين كفروا فكذلك ههنا
وهذا يوضح أنه لا يجوز أن يقال رماتا المرأة وأما قول بعضهم رماتا في قولهم المرأتان رماتا
فلشبهة ليست في مثل رمت المرأة وذلك أنهم رأوا هذه الضمائر المتصلة تتنزل من الفعل منزلة الجزء
منه بدليل قولهم يقولان وقولا ألا ترى أنه لو لم يكن المضمر منزلا منزلة الجزء لم يثبت الواو في قولك قولا
ولم يكن الإعراب بعد الألف في يقولان فلما رأوا هذا الامتزاج في هذه الضمائر أجروا الحركة في رماتا مجرى الحركة

الأصلية وجعلوها مثلها في قوله ومن أصناف الحرف التنوين وهو على خمسة أضرب
الدال على المكانة في نحو زيد ورجل والفاصل بين المعرفة والنكرة في صهٍ ومهٍ وإيهٍ والعوض
من المضاف إليه في إذٍ وحينئذٍ ومررت بكلٍّ قائما ولات أوانٍ والنائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد
بني تميم في نحو قول جرير أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن
والتنوين الغالي في نحو قول رؤبة وقاتم الأعماق خاوي المخترقن ولا تلحق إلا القافية
المقيدة فصل والتنوين ساكن أبدا إلا إذا لاقى ساكنا آخر فيكسر أو يضم كقوله تعالى وعذاب
اركض وقرئ بالضم وقد يحذف كقوله فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا
وقرئ قل هو الله أحدُ الله الصمد قال الشيخ التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر ليست بنون التأكيد
في الفعل وهذا التعريف يجمع جملة أنواع التنوين واحترز عن النون المؤكدة في الفعل لأنهم لم يحترزوا منها
لدخلت لأنها نون ساكنة تتبع حركة الآخر وليست بتنوين وهو على خمسة أضرب أحدها الدال على المكانة وهو كل
تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف كقولك زيد وعمرو ورجل
والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على أن ما دخل عليه نكرة كقولك صهٍ وصهٍ وما أشبهه وليس
التنوين في رجل تنوين تنكير وإن كان الاسم نكرة ألا ترى أنه لو جعل علما لم يزل منه تنوينه ولو كان تنوين
تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير وأما زواله عند مجيء اللام للتعريف فليس زواله لكونه
للتنكير بدليل ما ذكرناه وإنما ذلك لتضاد بينه وبين اللام ألا ترى أنك لو سميت رجلا بحسن فتنوينه ليس للتنكير
من غير ريبة ولو أدخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال إجماعا ولم يزل لأنه كان للتنكير وكذلك الحكم والثالث
العوض من المضاف إليه وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف إليه كقولك يومئذ وساعتئذ
والرابع التنوين النائب مناب حرف الإطلاق وهو تنوين الترنم وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد
واللين في القوافي المطلقة والخامس التنوين الغالي وهو كل تنوين يلحق قافية مقيدة للترنم وهو قليل
وقد زاد بعضهم تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في نحو عرفات ومسلمات
لأنه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازيا للنون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمون وهو مستقيم لأنه إن
لم يذكر قسما امتنع دخوله في جميع الأقسام المفصلة لأن امتناعه في تنوين التنكير والعوض والنائب
مناب حرف الإطلاق والغالي واضح بقي دخوله في تنوين التمكين ولا يستقيم لأنه لو كان كذلك لوجب
ألا ينصرف جمع المؤنث إذا سمي به مؤنث كمسلمات إذا سميت به امرأة لأن فيه العلمية والتأنيث باتفاق
فلو كان تنوين التمكن لم يجز بقاؤه كما لا يجوز صرف زينب باتفاق نعم يدخل في تنوين التمكن على مذهب
من يقول هذه مسلمات بغير تنوين إذا سمي به امرأة وهو مذهب ردي لم يصر إليه ذو تحقيق وقد تكلم
الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى فإذا أفضتم من عرفات في كونه صرف بما يلزمه أن لا ينصرف مسلمات
إذا سمي به امرأة وليس بشيء والتنوين ساكن لأنه حرف مبني وأصل البناء السكون فإن لقي ساكنا آخر
فحكمه أن يحرك على ما سيأتي وقد يحذف تخفيفا تشبيها له بحروف المد واللين كما شبه به في غير موضع

ومنه القراءة الشاذة في قوله تعالى أحدُ الله وفي قوله ولا ذاكرِ الله بنصب اسم الله سواء خفضت ذاكرا ونصبته
وكلاهما جائز وخفضه على العطف على غير وجعل لا زائدة كقوله ولا الضالين ونصبه على أن لا بمعنى
غير وهي تتعذر فيها الإعراب فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها وهو ما بعدها كقولك جاءني
رجل لا عالم ولا عاقل ومنه قوله تعالى ومن أصناف الحرف النون المؤكدة
وهي على ضربين خفيفة وثقيلة فالخفيفة تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين وفعل
جماعة المؤنث تقول اضربنّ واضربنّ واضربنّ واضربنْ واضربنْ واضربنْ وتقول اضربانّ واضربنانّ
ولا تقول اضربانْ واضربنانْ إلا عند يونس فصل ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه
معنى الطلب وذلك ما كان قسما أو أمرا أو نهيا أو استفهاما أو عرضا أو تمنيا كقولك بالله لأفعلنّ وأقسمت
عليك إلا تفعلنّ ولمّا تفعلنّ واضربنّ ولا تخرجنّ وهل تذهبنّ وألا تنزلنّ وليتك تخرجنّ
فصل ولا يؤكد بها الماضي ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب وإنما توهّم في الجزاء المؤكد
حرف ما إما تفعلنّ قال الله تعالى فإما ترينّ من البشر أحدا وقال فإما نذهبنّ بك
للتشبيه ما بلام القسم في كونها مؤكدة وكذلك قولهم حيثما تكونن آتك وبجهد ما تبلغنّ و
بعين ما أرينك فإن دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر تشبيها للجزاء بالنهي ومن التشبيه بالنهي
دخولها في النفي وفيما يقاربه من قولهم ربما تقولنّ ذاك وكثر ما تقولنّ ذاك قال
ربما أوفيت في علم ترفعنْ ثوبي شمالات فصل وطرح هذه النون سائغ
في كل موضع إلا في القسم فإنه فيه ضعيف وذلك قولك والله ليقوم زيد قال الشيخ هذه النون
مختصة بالفعل المضارع وصيغة الأمر لأنها مأخوذة من التأكيد للفعل الداخلة هي عليه فقولك اضربنّ
آكد من قولك اضرب ووزانها في المضارع وزان قد في الماضي في معنى التوكيد إذ قولك قد خرج آكد من
قولك خرج وشرطها أن يكون الفعل لمعنى الطلب وما يشبه به ويلزم أن يكون مستقبلا لأن
الطلب إنما يتعلق بغير الموجود فلا يكون إلا في المستقبل وإنما خصت بالطلب لأن الطالب إنما يطلب
في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتأكيد لأن غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فإن هذا المعنى
مفقود فيه وإنما دخلت في القسم وإن لم يلزم فيه معنى الطلب إذ قد يقسم الإنسان على ما يعلم مما هو
ليس بمطلوب به ولا بغرض له كقولك من أتى كبيرة والله لأعاقبنّ وأمثال ذلك كثيرة إما لأنه في الغالب إنما
يقسم على ما هو مطلوب المتكلم وحمل بقية الباب عليه لأنه منه وإما لأنه فعل اشتمل على ما يقتضي توكيده
وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيده من المعنى المذكور آنفا فأجري مجرى الطلب وههنا
أيضا هو الوجه في جواز توكيد الفعل بهذه النون في قوله تعالى فإما ترينّ فإما نذهبنّ لأنه فعل
مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو ما المزيدة على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم على القسم واشتمال
فعل الطلب على الطلب المقتضي للتوكيد قوله خفيفة وثقيلة وكلاهما في المعنى والدخول سواء إلا أن الخفيفة
لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء خلافا ليونس وإنما لم تدخل عليهما لوقوعها بعد الألف

فيلزم اجتماع ساكنين فتعذر فيهما حكم التقاء الساكنين لأنه إما أن تبقيا ساكنين وإما أن تحرك الثاني وإما
أن تحذف الأول فبقاؤهما ساكنين يؤدي إلى ما ليس من كلامهم وتحريك الثاني يؤدي إلى خروجها عن
حكمها لأن وضعها على أن لا يقبل الحركة بدليل امتناع اضربن اليوم ولو جاز تحريكها ثم لوجب تحريكها
هنا وحذف الأول يؤدي إلى لبس الواحد بالمثنى في فعل الاثنين ألا ترى أنك لو حذفت الألف في
قولك اضربان لبقي اضربن فيلتبس بفعل الواحد وإلى حذف ما علم التزامهم الإتيان به للفصل بين نون الضمير
ونون التأكيد بدليل التزامهم له في قولهم اضربنان وكونها مشددة لا أثر له لأن الخفيفة فرعها
فلا تأتي إلا على النحو الذي ثبت فيه الثقيلة لئلا يؤدي إلى أن يكون للفرع على الأصل مزية أو
يقال في جمع المؤنث إنها ألف مشبهة بألف التثنية فكما امتنع من جنسه هنا ويقوي ذلك كسر المشددة
بعدها ككسرها في فعل الاثنين وإذا تعذر ذلك وجب امتناع دخولها فيهما والمشددة مفتوحة
إلا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث فإنها فيهما مكسورة تشبيها لها بنون التثنية لوقوعها
بعد الألف وقوله فإنه دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر مستقيم وتعليله بقوله تشبيها للجزاء بالنهي غير واضح
والأولى أن يقال تشبيها له بالجزاء الداخل فيها لأنه جزاء مثله وهذا أوضح وأقرب وأما دخولها
في النفي فقليل أيضا تشبيها بالنهي لأنه مشتمل على معنى النفي وأما دخولها في مثل ربما يقولن ذاك فتشبيه
بالنفي وكل ذلك قليل وإن كان بعضه أكثر من بعض وهذه النون مما تدخل على سبيل الجواز للغرض المتقدم
ذكره وحذفها جائز إلا في فعل القسم والمؤكد بما في الشرط فإن طرحها ضعيف فصل وإذا
لقي الخفيفة ساكن بعدها حذفت حذفا ولم تحرك كما حرك التنوين فتقول لا تضرب ابنك وقال

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

أي لا تهينن يعني إذا لقي الخفيفة وإلا فالثقيلة ثابتة أبدا وإنما ذلك حكم الخفيفة وإنما حذفت كراهة
أن تجري مجرى ما هو مثلها في الأسماء وهو التنوين قصدا إلى أن يكون لما يدخل على الاسم مزية على ما يدخل
على الفعل فتحذف لذلك فيقولون في لا تضربن إذا وصلوه بقولهم ابنك لا تضرب ابنك ومنه قوله لا تهين
الفقير ولولا ذلك لوجب أن يقال لا تهن الفقير بكسر النون وحذف الياء لالتقاء الساكنين ولكنهم لما أرادوا
لا تهينن وحذفوا النون لما ذكرناه وجب أن يبقى لا تهين ومن أصناف الحرف هاء السكت
وهي التي في نحو قوله تعالى ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه وهي مختصة بحال الوقف فإذا
أدرجت قلت ما لي هلك وسلطاني خذوه قال الشيخ هاء السكت هاء ساكنة تلحق في الوقف
لبيان الحركة أو حرف المد واللين ووزانها في الوقف ليتوصل بها إلى بقاء الحركة في الوقف وزان همزة الوصل
التي يتوصل بها إلى الابتداء بالساكن فإذا وصلت حذفتها كما تحذف ألف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى
الذي جيء بها لأجله ولذلك استحب لكل قارئ مذهبه إثبات الهاء في مثل كتابيه وسلطانيه أن يقف ثم
يبتدئ فإن كان مذهبه الحذف في الوصل حسن له الوقف بها والوصل بحذفها كقراءة حمزة والكسائي
إلا في قل وقراءة حمزة ما لي هلك وسلطاني خذوه فإن وصلت ولم تحذفها فالوجه إثباتها فإن كان كل

سكونها كما ذكرناه ولكنه أجري الوصل مجرى الوقف فيكون كأنه موقوف عليه في النية ولذلك كان
الوجه المختار في قراءة ورش كتابيه إني بإسكان الهاء من غير نقل ولولا نية الوقف لوجب التحريك
قوله وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليها الوقف بالهاء نحو ثمه وليته وكيفه
وإنه وجئت مه وما أشبه ذلك قال الشيخ ليس على عمومه فإن ضرب وقتل ليست حركته إعرابية
ولا يوقف عليه بالهاء وكذلك قولك يا رجل ويا زيد وأمثال ذلك فصل وحقها أن
تكون ساكنة لأنها لغرض الوقف كما أن حكم همزة الوصل أن تكون متحركة لأنها لغرض الابتداء ولا
يوقف إلا على ساكن ولا يبتدأ إلا بمتحرك وأما مثل قوله يؤده إليك فيمن قرأ بالإسكان فليست
بهاء السكت على المختار لأنها لم تلحق كلاما مستقلا فيوقف عليه وإنما هي موصولة إجماعا مع إثبات
الهاء من غير استكراه لذلك وإنما هي هاء الإضمار ويجوز تسكين هاء الإضمار إذا وقعت في مثل
هذا الموضع قوله وتحريكها لحن وجوبا في إصلاح ابن السكيت في قوله يا مرحباه بحمار عفراء
ويا مرحباه بحمار ناجيه مما لا معرج عليه للقياس واستعمال الفصحاء ومعذرة من قال
ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير وتخطئته القائل يا مرحباه
بحمار عفراء مناقض لما ذكره في قوله ويتقه فيمن أسكن القاف فإنه سلم في أن الهاء متحركة لالتقاء
الساكنين وإذا جعلها متحركة لالتقاء الساكنين لم يستقم إنكاره على من حركه في قوله يا مرحباه لالتقاء
الساكنين وكذلك ما قرأ أبو علي الفارسي لذلك وليس بجيد فإن تحريك هاء السكت ووصلها ضعيف فلا
ينبغي أن يصار إليه مع الاستغناء عنه والوجه في قراءة من قرأ ويتقه أنها هاء الإضمار مثلها
فيمن حرك الهاء والقاف جميعا وإنما سكن القاف على النحو الذي سكن به كتف وعضد ولا حاجة حينئذ
إلى جعلها هاء السكت فإنه يلزم منه ثلاثة أمور ضعيفة منها ما ذكرناه من التشبيه بكتف ومنها
وصل هاء السكت وإلحاقها فيما لا ينبغي الوقوف عليه لأن قوله فأولئك جواب الشرط ولا يوقف على الشرط
دون جزائه ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلا أمر واحد وهو مع ذلك دون الأمرين في الظاهر
فالمصير إلى ذلك هو الوجه وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال يا مرحباه بحمار عفراء في البيتين وفي
غيرهما ولا يستقيم الرد مع إثبات مثله في القرآن من جملة القراءات السبع والظاهر أنه وقع من بني على وهمه
ثم اتبع في ذلك من غير روية وتثبت ألا ترى أنه على ذلك يلحق به هاء السكت في الوصل وهي متحركة وذلك هو الذي
أنكره في يا مرحباه فكيف يستقيم إيراده لغة مستقيمة مع مثله ورده ولم يرد وهل هذا إلا تناقض بين لا
شبهة فيه بعد هذا البيان ومن أصناف الحرف شين الوقف وهي الشين التي
تلحقها بكاف المؤنث إذا وقفت من يقول أكرمتكش ومررت بكش وتسمى الكشكشة وهي في بني تميم
والكسكسة في بكر وهي إلحاقهم بكاف المؤنث سينا وعن معاوية أنه قال يوما من أفصح
الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق
وتيامنوا عن كشكشة بني تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية

حيث قال معاوية فمن ثم قال قومي قال الشيخ هذه لغات ضعيفة لا معول عليها ولم تأت في كلام
فصيح وقد اختلف في ذلك مع ضعفه فمنهم من يقول ما ذكر من إلحاق الشين بعد النطق بالكاف ومنهم من يقول
ابدل الكاف شينا فيكون من قبيل الابدال لا من قبيل وصل الحرف والاولى ان يكون الترجمة ومن
اصناف الحروف حرفا الوقف اذ الوقف ليس هو الحرف الا ترى انه قال وهي الشين والشين ليست وقفا وانما
هي حرف يوقف عليه وقد وقع في آخر الحكاية المذكورة قال قومي باضافته إلى ياء المتكلم وليس بمستقيم
من حيث المعنى والنقل جميعا اما المعنى فانه يخاطب لامير المؤمنين الذي لغته لغة افصح الناس كيف
يلحق بمن يمت اليه ويخاطبه ان كذب بشيء عليه الادب واما النقل فاتفاق الرواة على انه قال
قومك وفي بعضها قال قومك يا امير المؤمنين والظاهر انه وهم اوقع فيه ما اشتملت الحكاية عليه من قوله
وجرم من فصحاء الناس ومن اصناف الحرف حروف الانكار وهي زيادة تلحق الآخر في
الاستفهام على طريقين احدهما ان تلحق وحدها بلا فاصل كقولك ازيدنيه والثاني ان يفصل
بينها وبين الحرف الذي قبلها ان مزيدة كالتي في قولهم ما ان فعل فيقال ازيد انيه قال
الشيخ هذه الزيادة لهذا المعنى انما وقعت في غير الكلام الفصيح فمعناها ما مر مجردة وما مر قبلها ان كسرت
نونها لالتقاء الساكنين بين المدة المذكورة والظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخره ساكن محافظة على
صوت تولد للا تحرك ان كان صحيحا او يحذف ان كان زائدا فان قيل فقد ثبت مجيئها في قولهم انا انيه فقد لحقت
المتحرك الا ترى انه بعد النون المتحركة في انا فالجواب انه لما كان يلزم في الوقف على انا وان لم يكن
في الوصل الف ان يكون بالالف والالف ساكنة صار حكمه حكم ما آخره الف الا في الوقف كذلك الا ترى
انك اذا وقفت على انا صحبا لزم اثبات الالف فيقول انا ولا يجوز ان يقول انا فصار في حكم ما آخره
الف مطلقا لان هذه الزيادة انما يكون في الوقف فلولم تزد ان لقيل اناه فيحذف احدى الالفين
لالتقاء الساكنين فجاز مجيء ان لما ذكرناه من قبل فصل ولها معنيان احدهما انكار ان يكون
الامر على ما ذكره المخاطب والثاني انكار ان يكون على خلاف ما ذكر كقولك لمن قال قدم زيد أزيدنيه
منكرا لقدومه او لخلاف قدومه وتقول لمن قال غلبني الامير آلاميروه وقال الاخفش كانك
تهزأ به وتنكر تعجبه من ان يغلبه الامير قال سيبويه وسمعنا رجلا من اهل البادية قيل له
اتخرج ان اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ان يخرج فصل
ولا يخلو الحرف الذي تقع بعده من ان يكون متحركا او ساكنا فان كان متحركا تبعته في حركته فتكون
الفا وواوا او ياء بعد المفتوح والمضموم والمكسور كقولك في هذا عمر أعمروه وفي رأيت عثمان
أعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته كقولك زيد نيه
وازيد انيه قال على ما ذكره الا ان الاخفش قصد في تفسيره في قوله آلاميروه بقوله كانك تهزأ به
الى ان يجعلها بمعنى واحد وهو انكار ما ذكر لا غير لان باب التهزي بايراد الكلام على ضد ما هو له ليس من
باب المشترك الا ترى ان كل كلام يصح ايراده كذلك وليس كل كلام مشتركا كقولك لمن ظهر لك منه خلاف ما يقتضيه

العقل ما هذا الا عقل راجح انما تعني ضد ذلك وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى لانك لانت الحليم الرشيد وقوله
ذق انك انت العزيز الكريم وغير ذلك وهذه الزيادة ليست كزيادة الندبة في التزامهم فيها الالف
ما لم يقع لبس وانما هذه زيادة تابعة لما قبلها فان كان متحركا فلا اشكال في ان يكون الفا بعد المفتوح وياء
بعد المكسور وواوا بعد المضموم وان كان ساكنا فحكمه حكم المكسور لان الكسر يلزمها لالتقاء الساكنين فيجب ان يكون
المدة ياء فيقول فيمن قال ضربت عبد المطلب عبد المطلبيه ويقول في الندبة واعبد المطلباه فقد تبين انها مخالفة
لزيادة الندبة لما ذكرناه واما قولهم في الندبة واغلامكيه وواغلامكموه في غلام المرأة المخاطبة وغلام
الجماعة المخاطبين فانما خولف به قياس الندبة كراهة اللبس الا ترى انه لو قيل في غلام المرأة واغلامكاه وفي
غلام الجماعة واغلامكاه لالتبس الاول بالمخاطب المذكر والثاني بالمخاطبين فصل وان جئت بمن قال
لقيت زيدا وعمروا قلت أزيدا وعمرنيه واذا قال ضربت عمر قلت اضربت عمراه وان قال ضربت زيدا الطويل
قلت أزيدا الطويلاه فتجعلها في منتهى الكلام فصل وتترك هذه الزيادة في حال الدرج فيقال
ازيدا يا فتى كما تركت العلامات في من حين قلت من يا فتى ذكر هذا الفصل لينبه على انها تلحق الآخر
على اي صفة كان بخلاف علامة الندبة فانها لا تلحق الا المندوب لانها للايذان بان ما دخلت عليه متفجع عليه فاختصت
به لان معناها لا يتعداه واما هذه فللانكار لمضمون الجملة فلحقت آخر الجملة على اي حال كانت فمن ثم جاز
الحاقها في آخر كل كلام ولم يجز في تلك الا الحاقها بالمندوب خاصة وتترك هذه الزيادة عند الدرج بخلاف
زيادة الندبة فانه جائز اثباتها في الوصل اما لان الغرض ثم تطويل الصوت الى المعنى المقصود ولذلك لم
يجز حذف حرف النداء ولا الترجيم بخلاف زيادة الانكار وما اشبهها بهاء السكت في محافظتهم بها على
بيان حركة آخر الكلمة بدليل قولهم اعبد المطلبيه بخلاف واعبد المطلباه فكانت في ذلك كهاء السكت
وتشبيه اياها بزيادة من تشبيه لفظي لا معنى فيه يقتضي ان يكون محذوفة في الوصل ومن اصناف
الحرف حرف التذكر وهو ان يقول الرجل في نحو قال ويقول ومن العام قالا
فيمد فتحة اللام ويقولوا ومن العامي اذا تذكر ولم يرد ان يقطع كلامه فصل وهذه الزيادة
في اتباع ما قبلها ان كان متحركا بمنزلة زيادة الانكار فاذا سكن حرك بالكسر كما حرك ثم تبعته قال
سيبويه سمعناهم يقولون انه قدي ولي في قد فعل وفي الالف واللام اذا تذكر الحرث ونحو قال
وسمعنا من يوثق به يقول هذا سيفني يريد سيف من صفته كيت وكيت زيادة على
نحو زيادة الانكار ولكنها لا تكون الا مع بجر عن ان وهي في الشذوذ ابعد من تلك ولذلك لم يقع في كلام من
يؤبه له وموضعها آخر كل كلمة يقف المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها فلذلك لم تلحق الا ما هو بعض الكلام
في قصد المتكلم عكس زيادة الانكار الا ترى انه لو قصد الى قوله قام زيد من غير زيادة لم يكن للتذكر عند فراغه
من زيد معنى فلا وجه لالحاق زيادة التذكر مع انتفاء معناها فان لحقت آخر كلام باعتبار ما فلانه في قصد
المتكلم له تتمة باعتبار آخر كقولهم هذا سيفني اذا قصد المتكلم الى الاخبار عن المشار اليه بانه سيف موصوف
بصفة في حكمه ولكنه ذهل عن اللفظ الذي يعبر به او عن نفس المعنى مع علمه بانه كان قاصدا الى وصفه وكيفما

فيها وهو قاصد الآن الى تذكرها ولذلك اوثر قولهم هذا ينبغي في حق من قصد الى الاخبار بسيف موصوف
وجاز ايضا ادخالها على اللام للتعريف في قولهم الذي وشبهه اذا قصد الى الاخبار عن مهود ثم ذهل عن اللفظ
او عن المدلول على ما تقدم والله اعلم ه تم القسم الثالث من كتاب المفصل ويتلوه القسم الرابع في المشترك
بعون الله تعالى وحسن توفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم

المشترك نحو الامالة والوقف والقسم وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظائرها مما
يتوارد فيه الاضرب الثلاثة او اثنان منها فانا اورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب السابق
في الاقسام الثلاثة معتصما بحبل التوفيق من ربي متبرئا من الحول والقوة الا به
قال الشيخ المصنف لقب هذا القسم المشترك بفتح الراء لانه عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها فهو
مشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ المشترك بكسر الراء وليس بصواب لان المشترك هو الذي اشترك مع غيره
في شيء وليس هذا كذلك وقد صرح به في قوله في اول كل صنف يشترك فيه كذا وكذا فقال في الامالة يشترك
فيها الاسم والفعل فثبت ان الصواب الفتح وانما وهم من كسر من جهة ان الاصل ان يقال المشترك فيه
فلما لم يجد فيه مذكورة توهم الكسر وحذف فيه ههنا اما للكثرة واما لكونه جعل لقبا قال فمن
اصناف المشترك الامالة يشترك فيها الاسم والفعل قال وهي ان تنحو بالالف
نحو الكسرة ليتجانس الصوت كما اشربت الصاد صوت الزاي لذلك وسببها ان تقع بقرب الالف
كسرة او ياء او تكون هي منقلبة عن مكسور او ياء او صائرة ياء في موضع وذلك نحو قولك
عماد وشملال وعالم وسيال وشيبان وهاب وخاف وناب ورمى ودعا لقولك
دعي ومغزى وحبلى لقولك حبليان ومغزيان فصل وانما تؤثر الكسرة قبل الالف
اذا تقدمتها بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال فاذا تقدمت بحرفين متحركين او بثلاثة احرف
كقولك اكلت عنبا وفتلت قنبا لم تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها وله
درهمان فشاذ والذي سوغه ان الهاء خفية فلم يعتد بها وقد عبر غيره بان تنحو بالفتحة نحو الكسرة
وقال قوم بالالف نحو الياء وقال قوم بالفتحة والالف نحو الكسرة والياء والجميع خير من عبارته
لانه اذا قال بالالف نحو الكسرة فاما ان يريد نحو الكسرة التي قبلها او الكسرة بعدها وكلاهما غير مستقيم لانها لا تقبل
الكسرة وليس قبلها كسرة واولى العبارات ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة لانه قد تكون الامالة من غير الف في مثل رحمة والكبر
ومن المحاذر فاذا فسرت الامالة بالالف خرج ذلك عن ان يكون امالة وهو امالة فثبت ان الوجه ان يقال
بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع انواع الامالة ثم علله بالتجانس اللفظي والتقديري جميعا على ما يذكره
في الاسباب وشبهه في تغيير بعض التغيير للتجانس بما يشرب من الحروف صوت غيره لذلك كقولهم يصدر

والقراط واشباهه على ما سياتي وبين بعلته في صنف ابدال الحروف ثم ذكر اسباب الامالة وترك
منها ما ليس بقوي وكان وقوعه قليلا فمما ليس بالقوي الامالة لاجل الامالة ومما ليس بالكثير
وقوعا وان كان قويا الامالة للتشاكل كامالة ضحيها لتشاكل جلاها على ما ذكره في فصله ثم شرع
في شروط وتفاصيل وموانع فابتدا بالشرط في الكسرة قبل الالف وبين انها انما تؤثر اذا وليت حرف الالف
او فصل بينهما ساكن لان الساكن ليس بحاجز معتد به فان لم يكن كذلك لم يكن السبب مؤثرا لفوات شرطه وانما
لم تؤثر لبعدها عن الالف فلم يعتد بذلك واما اما لوا نحو يريد ان يضربها وعندها وان كان شاذا لان
الهاء خفية فكانت مع الالف كحرف واحد فكانه لم يفصل بين الكسرة والالف الا بحرف واحد في قولك
يضربها او بحرفين اولهما ساكن في عندها واما امالة درهمان وشبهه فاضعف مما تقدم لانها ليست مع
الالف فيكون لاجتماعهما معها كانها من حرف واحد لخفائها وانما هي مستقلة وحدها ولكن لما كانت من صفتها
الخفاء تنزلت كالعدم ويدلك على ان الهاء مع الالف غير معتد بها قولهم رده ورده ورده فاذا قالوا
ردها فتحوا لا غير لان الفعل كالواقع قبل الالف فكما وجب ان يقال ردا وجب ان يقال ردها
فصل وقد اجروا الالف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الاصلية حيث
قالوا ادركت علما ورايت زيدا ومررت ببابه واخذت من ماله كلام في تفصيل ان سبب الامالة
يعمل في الالف وان كانت منفصلة كما يعمل فيها اذا كانت متصلة ويعمل ايضا اذا كان هو في نفسه عارضا
كما يعمل اذا كان اصلا الا ان ذلك ليس مثله اذا كان اصلا والالف المنفصلة التي اوردها هي الف التنوين
وانما ضاهاها دون غيرها لانها امتزجت حتى صارت كانها من بنية الكلمة ولذلك يعسر اثبات الانفصال
فيها وتحقيقه هو ان التنوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة براسها فاذا ابدل منه الالف كان في حكمه
فوجب ان يحكم بانه ليس من بنية الكلمة التي هو فيها وليس ذلك بمثابة الالف المنفصلة على السبب في غيره
الا ترى انه لا يحسن ان يقال من هو لا فيعتد بالكسرة التي في من لانه ليس بينهما ما يجعلهما كالكلمة الواحدة
لان من كلمة تستقل بنفسها وهو لاء كلمة مستقلة ايضا فلم يكن بمثابة الالف في زيدا ولا بمنزلة الالف
في عندها ثم مثل بقوله رايت زيدا في المنفصلة ومررت ببابه في الكسرة العارضة ويعني بالعارض
ما كان بجيئه في الكلمة لامر في بعض احواله كحركة الاعراب في قولك ببابه الا ترى انها لا تلزم
لانك تقول هذا بابه بخلاف الكسرة في نحو عالم فانها لا تنفك ولذلك كان ذلك السبب اقوى من هذا
الا ان الراء في نحو بانصار وشبهه لعلة في الراء على ما ياتي في فصلها المختص بها فصل
والالف الآخرة لا تخلو من ان تكون في اسم او في فعل وان تكون ثالثة او فوق ذلك فالتي في الفعل
تمال كيف كانت والتي في الاسم ان لم يعرف انقلابها عن الياء لم تمل ثالثة وتمال رابعة وانما اميلت
العلى لقولهم العليا فصل والمتوسطة ان كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف
اميلت ولم ينظر الى ما انقلبت عنه وان كانت في اسم نظر الى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب
فصل وقد اما لوا الالف لالف ممالة قبلها قالوا رايت عمادا ومعزانا فصل وتمنع

الامالة سبعة احرف هي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء اذا وليت الالف قبلها او بعدها الا في باب بي وباع فانك تقول فيهما طاب وخاف وصغى وطغى وذلك نحو صاعد وعاصم وضامن وعاضد وطايف وعاطف وظالم وعاظل وغايب وواغل وخامد وباخل وقاعد وناقف او وقعت بعدها بحرف او حرفين كناشط ومقاريض وعارض ومعاريض وناشط ومناشيط وباهظ ومواعيظ ونابغ ومبالغ ونافخ ومنافيخ ونافق ومعاليق فان وقعت قبل الالف بحرف وهي مكسورة او ساكنة بعد مكسورة لم تمنع عند الاكثر نحو صعاب ومصباح وضعاف ومضحاك وطلاب ومطعام وظماء واظلام وغلاب ومغناج وخباث واخباث وقفاف ومقلات قال الشيخ هذا الفصل حاصله راجع الى ان الالف في الاسم اذا كانت لاما ثالثة عن واو لا تؤثر فيها الاسباب المذكورة دون ما سواها من الاما الا ترى انه نحو قولك رضى لا يمال واما ما سوى ذلك فهو ممال لقيام سبب الامالة فالافعال الثلاثية كلها ممالة لقيام سبب الامالة الا ترى انك تقول في دعا وشبهه دعي كما تقدم وكذلك الاسماء اذا لم تكن هذه الشرايط المذكورة في المنع ممالة ايضا كقولك مجا لانك تقول دحيان ومصطفى لانك تقول مصطفيان ولم يمل عصا لانه لا يقال فيه عصيان فلم يكن فيه سبب الامالة يعني ان يقال لم يمل نحو رضى وسبب الامالة قايم وهو الذي احتاج الى الفصل لاجله والا فهو في غنية عن جميع الفصل وجوابه ان انقلابها عن الواو مناسب للتفخيم فلم يؤثر فيه السبب الخارج عنه واثر اذا كانت هي في نفسها تنقلب ياء لقرب السبب منها لانه فيها فلا يلزم من تاثير الاقرب تاثير الابعد فمن اجل ذلك اميل دعا ولم يمل رضا لانها في دعا تنقلب ياء وفي رضى لا تنقلب ياء فغلب ما فيه من مناسبة التفخيم على ما ذكر ثم اورد اعتراضا على الالف الثالثة في الاسماء عن الواو وهو قولهم العلى ممالا واجاب بان فيه السبب مثله في دعا لانه جمع لفعلى المنقلبة فيه الواو ياء فصارت كانها ياء كما في دعا بل هو اظهر ثم ذكر الالف التي هي عين وانها الا يمال منها من الافعال الا ما كان في فعل يقال فيه فعلت فدخل فيه باب نال وباب خاف لانهما جميعا عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فيه فعلت كقولك نلت وخفت هذا مذهبه فاما من لا يرى ان نحو بعت عند هذا الاتصال ينقل الى هذا البناء فلا يفيد الامالة مما ذكره لبقاء باب باع غير مذكور وهو ممال فيحتاج ان يقول ان كان من ذوات الياء او يقال فيه فعلت وكذلك وقع هذا الفصل معلما عليه في كثير من النسخ وجعل نحو ضيعة والمتوسطة ان كانت ياء اميلت فدخل فيه باب باع وان كانت واوا اميلت ايضا ان كان يقال فيه فعلت فدخل فيه باب خاف وخرج في الفصلين جميعا عن الامالة ما كان من الاسماء من ذوات الواو على اي حال كان وما كان من الافعال من ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت نحو جال وحال وقال فان قيل فالسبب في الاجوف في نحو دعا وغزا كونها تصير ياء عند بناء فعل كقولك غزي ودعي فلم لا يكون مثل ذلك سببا في نحو حال وحال لانك تقول حيل وجيل وقيل

فالجواب فيه من ثلثة اوجه احدها ان انقلاب الياء في دعي بالكسرة لازمة في اصل بنائه والكسرة في نحو جيل وقيل عارضة ليست في اصل البناء فكانت الياء بعدها عارضة والثاني ان الياء في دعي محركة فقويت بالحركة وظهرت ظهورها والياء في نحو قيل ميتة ساكنة فلا يلزم من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف والثالث ان باب دعي لا يجوز فيه تغير الياء عن حالها ولا الكسرة التي قبلها بخلاف باب قيل فان الكسرة يجوز ان تشم ضما وان تبقى ضمة على اصلها وتبقى الواو واوا فلا يلزم من اعتبار ياء لا تنفك عن ياء بها اعتبار ياء معترضة هي وسببها جميعا للزوال فظهر الفرق بين البابين من ثلثة اوجه والفرق بين ما كان من الاسماء على فعل وبين ما كان من الافعال على فعل ان الكسرة في الفعل تظهر فتقوى امرها لظهورها فناسب الامالة وهي في الاسم لا تظهر ابدا اذ لا يتصرف فيه كما يتصرف في الفعل فلم يلزم من امالة الفعل امالة الاسم لذلك ثم ذكر سببا آخر من اسباب الامالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف ولذلك لم يعتد به الا بعض المميلين وهو الامالة للامالة لانها ليست كسرة محققة ولا ياء فلا يلزم من اعتبار الكسرة والياء في مناسبتهما للامالة اعتبار ما يجيء به نحوهما ثم ذكر الموانع للامالة وهي حروف الاستعلاء وهي سبعة احرف على ما ذكر وانما منعت هي لانها تستعلي اللسان عند النطق بها الى الحنك الاعلى والامالة انخفاض فكره الجمع بين هذين الامرين اي الاستعلاء والانخفاض ثم ذكر ان باب بي وباع مستثنى فيمال طاب وخاف وصغى وطغى وان كان هذا المانع قايما والفرق بينه وبين غيره ان السبب في هذا الباب قوي وهو اما ياء في الالف الممالة نفسها واما كسرة عليها بخلاف غيرها فان السبب ثم يكون قبلها او بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفا لبعده اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويا لقربه ثم مثله بوقوع ذلك قبلها وبعدها ثم جعل ما بعدها بحرف وحرفين مثله اذا وليها ثم ذكر انه اذا كان قبلها كذلك لم يكن مانعا عند الاكثر والفرق بينهما انها اذا كانت قبلها كان ذلك استفالا بعد استعلاء واذا كانت بعدها واميلت كان استعلاء بعد استفال والاستفال بعد الاستعلاء سهل بخلاف الاستعلاء بعد الاستفال ولذلك اعتبرت وان بعدت بعدها ولم يعتبر اذا بعدت قبلها فاما من يسوي بينهما فلا اشكال فيه فصل قال سيبويه وسمعناهم يقولون اراد ان يضربها زيد فاما لوا وقالوا اراد ان يضربها قبل فتحوا القاف وكذلك مررت بمال قاسم وبمال ملق قوله ونحوا اي لم يميلوا وهذا انما يكون على من يجري الالف المنفصلة مجرى المتصلة فيجري المانع المنفصل ايضا مجرى المتصل وليس باللغة الفصيحة واللغة الفصيحة ان الامالة في الرحى بجيد سواء وقع بعدها حرف استعلاء او لم يقع وكذلك مررت بمال قاسم وبمال ملق فلم يجي في مثل ذلك الا ما كانت فيه الامالة ضعيفة لانفصال الالف ولعروض الكسرة لانفصال الالف مثل يضربها قبل والكسرة العارضة مثل مررت بمال قاسم فصل والراء غير المكسورة اذا وليت الالف منعت منع المستعلية تقول راشد وهذا حمارك ورأيت حمارك على التفخيم والمكسورة امرها بالضد من ذلك ويمال لها ما لا يمال مع غيرها تقول طارد وغارم وتغلب غير المكسورة

كما تغلب المستعلية فتقول من قرارك وقرئ كانت قواريرا فاذا تباعدت لم تؤثر عند اكثرهم فاما لوا
هذا كافر ولم يميلوا مررت بقادر وقد نحى بعضهم الاول واما الاخر قال الشيخ للراء
حكم في الامالة ومنعها ليس لغيرها من الحروف وسببه ما فيها من التكرير فاذا وليت الالف وهي غير مكسورة
صارت كانها بفتحتين او ضمتين فلم يقو سبب الامالة فيها بخلاف غيرها من الحروف فلذلك لم يمل راشد
وحمار وامليل عالم واذا وليتها مكسورة ولا يكون ذلك الا بعدها كان لها من الاثر ما ليس لغيرها
من الاسباب لانها تصير كسرتين اجتمعتا والواحدة كانت سببا في مثل عالم فيقوى السبب فيها فمن ثم لم يؤثر
فيها الموانع في غيرها فلذلك امليل طارد وغارم ولم يمل نحو خالد وكذلك اذا كان موضع حرف الاستعلاء
قبلها راء فانها تغلبها كما غلبت المستعلية لانها اذا انفتحت قبلها فانها صارت مثل المستعلية بما ذكرناه
من التكرير فاذا غلبت المكسورة المستعلية فلان تغلبها اجدر لان المكسورة كانها بكسرتين والمفتوحة قبلها
كانها بفتحتين وقد كانت الكسرة الواحدة بغلب الفتحة الواحدة فتغلب الكسرتان ايضا الفتحتين بقوله
من قرارك وقرئ من قواريرا وتمثيله بقوله من قرارك ظاهر الاستقامة واما تمثيله بقوله
من قواريرا فليس لان الغرض ههنا بيان ان الراء المكسورة تغلب غير المكسورة وفي نحو قواريرا ليس ثم راء مفتوحة
غلبتها المكسورة ولا يمكن ان يقال ان التمثيل لغلبة المكسورة حرف الاستعلاء فان ذلك قد تقدم قبله
حكما ومثالا وشرع في حكم غيره فلا وجه لذكر ذلك فيه والظاهر انه اراد التمثيل بغلبة الراء المكسورة
الراء المفتوحة في آخر الكلمة على اللغة الضعيفة فانها وان بعدت بعدها اعتبرت سببا ومانعا
على ما يعتبر فيه اذا قربت فيصح التمثيل حينئذ على ذلك ثم بين ان الراء اذا بعدت بعد الالف لم
يؤثر في سبب ولا منع عند الاكثر لانها ليست من حروف الاستعلاء وانما هي مجراة مجراها لما ذكرناه فلا
يلزم من اعتبار المستعلية مانعة لما ذكرناه وان بعدت اعتبارها اذا بعدت فاللغة الجيدة امالة
كافرون وقادر والاخرى بالعكس منها نظرا الى اعتبار الراء عند البعد سببا ومانعا او الغائها
فصل وقد شذ عن القياس قولهم الحجاج والناس ممالين وعن بعض العرب هذا
مال وباب ونحاب يعني في حال الرفع لانهما حينئذ لا سبب من اسباب الامالة فيهما فامالتهما على
خلاف القياس لانتفاء السبب كذلك امالة باب ومال لانهما من ذوات الواو والالف في المعتل العين من
ذوات الواو لا يمال لانه لا سبب للامالة فيه واما امالة غاب فليس بشاذ لانه من ذوات الياء ومما
من ذوات الواو نسب الامالة فيه من غير مانع ولا سبب للامالة في مال وباب قوله وقالوا العشا
والمكا والكبا وهؤلاء من الواو واما قولهم الربا فلاجل الراء فاما لوا وهو ايضا شاذ لان
الالف الاخيرة من ذوات الواو لا تمال ولا تؤثر في امالتها كسرة على ما تقدم فلذلك كان امالة ذلك شاذا
وكذلك كان قياس الربا ان لا يمال ولذلك اورده اعتراضا واجاب بان السبب لما كان قويا اثره وهو
كونها كسرة على الراء فهو الذي حسن منه كونه خارجا عن القياس المذكور فصل وقد امال قوم
جاد وجواد نظرا الى الاصل كما اما لوا هذا ماش في الوقف قال وكان ينبغي ان يكون

هذا الكلام عند ذكر تفصيل الكسرة لما ذكر انها يعتبر عارضة واصلية لان هذا الفصل في انها تعتبر مقدرة كما تعتبر
ملفوظا بها محققة والفصيح ترك اعتبارها وان كان السكون عارضا لانه وان كان عارضا في التقدير
فقد صار لازما في اللفظ بخلاف سكون الوقف لعارض في نحو هذا ماش فانه ليس بلازم فلا يلزم من
الغاء ذلك السبب الذي زال زوالا لا يرجع اليه الغاء هذا السبب الذي زال زوالا يرجع اليه غالبا
ومن ههنا ضعف اعتبار السبب في جاد وقوي اعتباره في ماش في الوقف لما شبهه به لاجتماعهما جميعا
في اصل العروض فصل وقد اميل والشمس وضحاها وسجى من الواو ولتاكل جلاها وتغشاها
قال الشيخ ذكر في هذا الفصل سببا آخر من اسباب الامالة التي لم يذكرها مع الاسباب المتقدمة وقد
تقدم عذره في ذلك فكان ينبغي ان يكون ذلك يلي الفصل المشتمل على الامالة لاجل الامالة لانهما سببان
لم يذكرهما اولا وهما من الاسباب فاذا لم يذكرهما مع الاسباب لعذر ذكرناه كان الاولى ان يذكرهما مجتمعين
لانهما من جنس واحد فلا وجه للتفرقة بينهما وقد ذكرنا انه من الاسباب القوية وليس كالامالة لاجل الامالة
في الضعف على ما تقدم فصل وقد اما لوا الفتحة في قولهم من الضرر ومن الكبر ومن الصغر ومن المحاذر
لم يمل الفتحة الا مع الراء مكسورة بعدها لما في اماتتها من الكلفة فلم تقو عليها الا الراء المكسورة لما ذكرنا
من تقديرها كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده الف من الفتحات فانه يعتمد بميلها فنزولها النحو بها
الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق فصل والحروف لا تمال نحو حتى ولكن وعلى والا
واما الا اذا سمي بها وقد اميل بلى ولا في اما لا ويا في النداء لاغنائها عن الجمل ان الفها الالف اصل
لها في الياء حتى يطلب مجانستها بالامالة وقلة تصرفهم فيها والامالة من باب التصرف فاما اذا سمي بها
فتصير من قبيل الاسماء فان كان فيها سبب امالة اعتبروه الا فلا فلذلك يمال حتى اذا سمي به ولا يمال على
ونحوها اذا سمي بها لانك لو سميت بحتى وثنيته لقلت حتيان ولو سميت بعلى لقلت علوان واما امالتهم
بلى ولا في اما لا ويا في النداء فلما في ذلك من التضمن للجملة المتضمنة للفعل وللاسم او للاسمين فصار كانه
فعل او اسم لاغنائها عن ذلك قال والاسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه نحو ذا ولي
ومتى ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية او الشرطية او الموصوفة ونحوها اذا قال المبرد
واما لة عسى جيدة حكمها حكم الحروف لما ذكرناه وانما اميل المستقل منها من الجهة التي اميل بها بلى
ونحوها فلذلك اما لوا انى ومتى ولم يميلوا اذا ونحوها والافعال غير المتصرفة ليس منها ما يقبل الامالة
الا عسى لان بقيتها لا الف فيها وانما اميلت مع عدم التصرف لما تحقق من قولهم عسيت وعسينا فلما كانت
تصير الى الياء عند اتصال هذه الضماير صارت كالمتصرف في ظهور الياء فيه فاميلت لذلك ولذلك قال
المبرد وامالة عسى جيدة والله اعلم ومن اصناف المشترك الوقف تشترك فيه الاضرب الثلاثة
وفيه اربع لغات الاسكان الصريح والاشمام وهو ضم الشفتين بعد الاسكان والروم وهو ان تروم
التحريك والتضعيف ولها في الخط علامات فللاسكان الخاء وللاشمام نقطة وللروم خط بين
يدي الحرف وللتضعيف الشين مثال ذلك هذا حكم وجعفر وخالد وفرج قال الشيخ لان كل واحد

فيها يصح الوقف عليه قال وفيه اربع لغات وليس يعني ان الاربعة يجتمع لان منها ما يضاد بعضه بعضا
كالاسكان كالروم والاشمام وانما اراد بيان ما يكون لاجل الوقف وان اختلف حاله وعلى ذلك كان ينبغي
ان لا يقتصر على اربعة اذ من جملة احكام الوقف الابدال في مثل رأيت زيدا ومثل رحمة وفي مثل هذا الكلو
ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا البكر والحذف في مثل القاض والداع والحاق هاء الكت
وكل ذلك تذكره في اثناء فصول الصنف فلا وجه لتخصيصه اربعة منها فان خصها لشهرتها فالتضعيف
ليس مثل الباقي في الشهرة فلو اسقط التضعيف ايضا وذكره في اثناء الفصول لكان التخصيص الثلثة وجه
وقوله الاسكان الصريح احترز بالصريح عن الروم والاشمام فان الروم تضعيف الحركة فيقرب
من الاسكان والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان فاحترز بالصريح عنهما اى ليس معه بعض حركة ولا ضم شفتين
بعد الاسكان وهو مضاد للاسكان الصريح وللروم اما مضادته للاسكان الصريح فلان حقيقة الاسكان
الصريح الا تضم معه الشفتان وحقيقة الاشمام ان يضم معه الشفتان فلو قدر اجتماعهما لكان جمعا
للضدين نفى ضم الشفتين وثبوته في محل واحد واما مضادته للروم فلان الروم اتيان ببعض الحركة
والاشمام اسكان ثم ضم شفتين فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد ثم ذكر
اصطلاح الكتاب في صور هذه اللغات قال والاشمام مختص بالمرفوع لانه ضم الشفتين ليؤذن
بان الحركة كانت ضمة فوجب الا يكون الا في مضموم قال ويشترك في غيره المجرور والمرفوع والمنصوب
غير المنون يبدل من تنوينه الف كقولك رأيت فرجا وزيدا ورشاء وكساء او قاضيا فلا متعلق به
لهذه اللغات والتضعيف مختص بما ليس همزة من الصحيح المتحرك ما قبله هكذا وقع في النسخ
المشهورة وليس بمستقيم لان قوله ويشترك فاعله المجرور والمنصوب وقوله في غيره لا وجه له الا في غير
الاشمام واذا كان كذلك لم يستقم لادائه الى ان غير الاشمام يكون في المنصوب والمجرور دون غيرهما
لانه في محل البيان لذلك ومعلوم ان المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير الاشمام سواء الا ترى انك تسكن
وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب فائدة
ووقع في بعض النسخ ويشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور وهو الصواب ولعله كان كذلك
او لعله كان ويشترك في غيره مع المجرور والمنصوب ويكون في ويشترك ضمير المرفوع لتقدم ذكره او كان
ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ثم ضمن الفصل ذكر المنصوب المنون وانه تبدل من تنوينه الف وهو
لغة من لغات الوقف ومثل بامثلة متعددة ليؤذن بان الاسماء على اختلافها مستوية في ذلك الا ما سيأتي
في باب عصا والتضعيف هو ان تشدد الآخر وشرطه ان لا يكون آخره همزة ولا حرف علة ولا ساكنا
ما قبلها اما كونه ليس همزة فلان تضعيف الهمزة مستثقل فكره في الحرف المستثقل واما كونه صحيحا
فلان حروف العلة ايضا ثقلت على السنتهم حتى غيروها بضروب من التغييرات فكره التثقيل فيها حتى كان
الحذف فيها مناسبا لاجل الوقف فلان لا يثقل اجدر واما كون ما قبلها متحركا فلئلا يجمع بين ثلث
سواكن الحرف الموقوف عليه والحرف المدغم والحرف الذي قبله وذلك مطرح في كلامهم وصلا ووقفا

وليس من ذلك باب دواب لان حرف المد الذي قام مقام الحركة فيجوز ان يكون معه ما يكون مع الحركة
وصلا ووقفا فصل وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله دون
الفتحة في غير الهمزة فتقول هذا بكر ومررت ببكر لن تخفرها الاقوام والاثيل الشعر
والنبل ستون كانها الجمر مثل الشعر والجمر ونحو قولهم اضربه وضربته وقال
عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه وقال ابو النجم
فقرب هذا وهذا ادخله ولا تقول رأيت البكر وفي الهمزة يحولهن جميعا فيقول هذا الخبء
مررت بالخبء ورأيت الخبأ وكذلك البطء والردء ومنهم من يتفادى وهم ناس من تميم من ان يقول هذا
الردء او من البطء فيفر الى الاتباع فيقول من البطؤ بضمتين وهذا الردئ بكسرتين هذه ايضا
لغة من لغات الوقف كما تقدم وشرطه ان يكون ما قبل الآخر ساكنا لانه اذا لم يكن ساكنا تعذر ان ينقل عليه
حركة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون مضموما او مكسورا مطلقا او مفتوحا غير منون في الهمزة
ولا يكون مفتوحا في غير الهمزة اصلا لانه اذا كان مفتوحا في الهمزة وغير الهمزة لم يخل اما ان يكون
منونا او غير منون فان كان منونا فامره ظاهر لان حركته واجب بقاؤها على محلها فكيف يصح نقلها وان كان
بغير تنوين في غير الهمزة فلا بد ان يكون معه ما ينوب مناب التنوين فينزل منزلة المنون فيجري مجراه
او لان حذف التنوين فيه عارض فاجري مجرى الاصل وليس كذلك المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم
بل حكمه حكم المرفوع والمجرور ولان الهمزة مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها فكان نقل حركتها
الى ما قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الاسكان من الثقل مناسبا مغتفرا معه ترك اعتبار ذلك الاصل
الا ترى انك اذا وقفت على قولك رأيت الخبء بالاسكان ادركت فيه من الثقل ما ليس في قولك رأيت البكر
فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة غير المنونة كالوقف على المرفوع والمجرور في هذا الباب ومن
ثم قالوا هذا الردء ومررت بالبطء ولم يقولوا هذا جحر ومررت بقفل واما فعلوا ذلك في باب
المهموز لما في المهموز من الاستثقال عند سكونه وسكون ما قبله ولذلك استثناها في قوله دون الفتحة في
غير الهمزة وكان ينبغي ان يقول اذا لم يكن الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا مخرجا
الى ما ليس من ابنية الاسماء في غير الهمزة فالاول كيوم وقوله لا يقال فيه يوم ولا قول لما يؤدي اليه
من الثقل من تحريك حرف اللين والثاني نحو ظبي وغزو لا يقال فيه هذا ظبي ولا مررت بغزو لما فيه من تغيير حرف
الكلمة الى غيرها والثالث نحو قولك هذا جحر ومررت بقفل لا يقال هذا جحر ولا مررت بقفل وقلنا في
غير الهمزة احترازا من هذا الردء ومررت بالبطء فان ذلك اغتفر عند كثير من اهل هذه اللغة وان ادى الى
ما ليس من ابنية الاسماء لما ذكرناه من استثقال الهمزة الساكنة بعد الساكن وان كان اصحاب هذه اللغة كلهم
حركوا استثقالا للهمزة الا ان منهم من يحرك كما ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة
بحركة ما قبلها ليخرج عن البناء المطرح في الاسماء الذي ادى اليه النقل المذكور فيقول هذا الردئ
ومررت بالبطؤ كما ذكره فصل وقد يبدلون من الهمزة حرف لين تحرك ما قبلها او سكن

فيقولون هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورايت الكلا والخبا والبطا والردا ومررت بالكلي
والخبي والبطي والردي فمنهم من يقول هذا الردي ومررت بالبطو فيتبع هذا في لغة من لغات
الوقف ولكن محلها المهموز وهو راجع الى الابدال فحكم هذه اللغة ان يبدل كل همزة وقعت آخرا حرف لين
من جنس حركتها فان كان ما قبلها مفتوحا نطقت به على حاله وما بحرفنا المبدل من الهمزة على حاله فيقول هذا
الكلو ورايت الكلا ومررت بالكلي وان كان ساكنا ابدلها كذلك ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيوافقون
اصحاب النقل الا ان هولاء يقلبونها حرف لين وأولئك يبقونها همزة فيقولون هذا الخبو ورايت الخبا ومررت
بالخبي وكذلك البطء والردء وقوم منهم يكرهون هذا الردو ومررت بالبطي كما كره اولئك ذلك مع الهمزة فيفرون
الى الاتباع على النحو فيقولون هذا الردي ومررت بالبطو ثم قال واهل الحجاز يقولون الكلا
في الاحوال الثلث لان الهمزة سكنها الوقف وما قبلها مفتوح فهو كراس قاصدا لذلك تبيين
ان هذه اللغة لغة في الوقف لا لغة من يخفف الهمزة من حيث كونه همزة الا ترى ان اهل الحجاز من لغتهم تخفيف
الهمزة اذا وقفوا على الكلا ابدلوا الهمزة الفا في الاحوال الثلث لانهم يقفون بالاسكان فيصير ساكنة وما
قبلها مفتوح فحكمها ان يقلب الفا فتبين بذلك ان اللغة المتقدمة ليست لمجرد تخفيف الهمز فيجري على قياس تخفيفه
كما جرت لغة اهل الحجاز وان اتفقا في بعض صور الالفاظ كما في رايت الكلا في حال النصب وكذلك لو وقف
اهل الحجاز على الخبء في الاحوال لحذفوا الهمزة حذفا وسكنوا البا وقالوا هذا الخب ومررت بالخب
قال وعلى هذه العبرة يقولون في اكمؤ اكمو وفي اهنئ اهني كقولهم جونة وذيب
يعني اهل الحجاز وعلته كعلة قولهم الكلا لانها اذا سكنت تبعها حركة ما قبلها فقلبت حرفا من جنس حركته
وشبه همزة اكمؤ عند الوقف بهمزة جونة وهمزة اهنئ بهمزة ذيب لوضوح ان همزة جونة وذيب في
كونهما ساكنين في الاصل كما شبه همزة الكلا عند الوقف بهمزة راس فصل واذا اعتل الآخر
وما قبله ساكن كآخر ظبي ودلو فهو كالصحيح والمتحرك ما قبله ان كان ياء قد اسقطها التنوين في نحو
قاض وعم وجوار فالاكثر ان يوقف على ما قبله فيقال قاض وعم وجوار وقوم يعيدونها ويقفون
عليها فيقولون قاضي وعمي وجواري وان لم يسقطها التنوين في نحو القاضي ويا قاضي ورايت
جواري فالامر بالعكس ويقال ياء مري لا غير وان كان الفا فالوقف في الاكثر الاعرف هذه عصا
وحبلى ويقول ناس من فزارة وقيس حبلي بالياء وبعض طيء حبلو بالواو ومنهم من يسوي
في القلب بين الوقف والوصل فزعم الخليل ان بعضهم يقلبها همزة فيقول هذه حبلا
ورايت رجلا وهو يضربها والف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين وفي الرفع والجر المنقلبة
عند سيبويه وعند المازني هي المبدلة في الاحوال الثلث فصل والوقف على المرفوع و
المنصوب من الفعل الذي اعتلت لامه باثباتها اواخرها نحو يغزو ويرمي ويخشى وعلى المجزوم والموقوف منه
بالحاق الهاء نحو لم يغزه ولم يرمه ولم يخشه واغزه وارمه واخشه وبغيرها نحو لم يغز
ولم يرم ولم يخش واغز وارم واخش الا ما افضى به ترك الهاء الى حرف واحد فانه يجب الالحاق

نحو قه وده يعني في الاسكان والروم والاشمام وابدال التنوين الفا في النصب لا في نقل الحركة الى ما قبله
فلا يقال هذا ظبو كما يقال هذا بكر وانما ترك ذكر الظبو والمتحرك ما قبله ان كان ياء قد اسقطها التنوين الى
آخر الاسم المعتل المتمكن ما قبل آخره متحرك لا يكون الا ياء والفا اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها
حركة لانها ان كانت فتحة انقلبت الواو الفا كعصا وان كانت كسرة قلبت الواو ياء كقولك غاز وان كانت
ضمة قلبت الضمة كسرة فينقلب الواو ياء ايضا كقولك تعلق عرق وادل ولذلك لم يذكر الا الياء والالف وما
آخره واو من غير المتمكن نادر وحكمه في الوقف حكمه في الوصل ولذلك لم يذكره فما آخره ياء قبلها كسرة ان
كانت مسقطة التنوين في الوصل فالمختار ان يوقف بحذفها مثل قاض وعم وجوار ومن العرب من يردها
فيقول قاضي والوجه الاول لان التنوين حذفه عارض فكانه موجود فبقى الياء محذوفة كما كانت محذوفة
في الوصل ومن ردها كانما نظر الى ذهابه لفظا والياء انما كانت حذفت لاجتماعها معه لفظا فلما حذف
التنوين لاجل الوقف ذهب المانع للياء فرجعت فقيل قاضي وان لم يسقطها التنوين فالوجه اثباتها في الوقف
على ما كانت عليه في الوصل في الاثبات فيقال القاضي ويا قاضي وبعض العرب يحذفها في الوقف فيقول القاض
ويا قاض والوجه الاول لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب لحذفها فبقيت على ما كانت عليه
ومن حذفها فانما حذفها للتخفيف لان الوقف محل تخفيف وقد عم المرفوع والمجرور والمنصوب مثل ايضا بالمنصوب
وهو قوله رايت جواري وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذي ذكره غيره ان المنصوب ليس
مثل المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذين يقولون هذا القاض بحذف الياء لا يقولون رايت القاض بحذف الياء
لان الياء لما تحركت في الوصل صارت كالصحيحة فاجريت مجراها فثبتت وقفا كما ثبت الصحيحة بخلاف الياء الساكنة وصلا
فانها لم تكن كالصحيحة فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة لان هذه قويت بالحركة
وتلك ضعفت بالسكون بعد شرط جواز هذا الحذف الا يخل بالكلمة اذ ليس باعلال وانما هو حذف تخفيفي فلذلك
يقال يا قاض ولا يقال يا مر لما فيه من الاخلال الا ترى انه لا يبقى حينئذ من حروف الكلمة الا الفاء ولا
يلزم امتناع هذا من مررت بمر بحذف الياء وصلا ووقفا لان ذلك اعلال مضطر اليه والحذف
في نحو يا مر حذف تخفيفي فلا يلزم من اغتفار الاخلال بالاعلال اغتفار الاخلال بالحذف
للتخفيف وان كان آخر الاسم الفا فالكثير ان يوقف بالالف ايضا سواء كانت مسقطة التنوين او غير مسقطة
والفرق بين باب عصا وباب قاض في رد الالف هنا وقفا انها محذوفة ثم على قول من يرى انها الالف
الاصلية ان الالف خفيفة والياء ثقيلة فاغتفر رد الخفيف ولم يغتفر رد الثقيل وان كان حذف التنوين عارضا
فيهما وعلى قول من يرى انها الف التنوين ظاهر فانه قبله فتحة وليس في قاض قبله فتحة وعلى قول من يرى
الفرق ذكر الاول في حال الرفع والجر والثاني في حال النصب ومذهب المبرد انها الالف الاصلية في
الاحوال الثلث ولم يذكره ومذهب المازني انها الف التنوين في الاحوال الثلث ومذهب سيبويه انها في
الرفع والجر الاصلية وفي النصب الف التنوين ولكل وجه اما وجه مذهب المبرد فلانه قد ثبت امالتها
في مثل رحى في الاحوال الثلث ولو كانت الف التنوين لم يصح امالتها فدل ذلك على انها الاصلية في الاحوال

الثلث وايضا فان الكتاب يكتبونها بالياء في الاحوال الثلث وايضا فانها يقع في المقصود قافية في الاحوال
الثلث وكل ذلك دليل على انها الاصلية **ووجه** مذهب المازني ان التنوين انما ابدل الفا في نحو رأيت زيدا
لوقوع الفتحة قبله ولم يبدل في هذا زيد ومررت بزيد لاجل الضمة والكسرة فلما كان ما قبلها عصا في الاحوال
الثلث قبل التنوين فتحة وجدت علة قلبها الفا فوجب ان نحكم بانها الف التنوين في الاحوال الثلث **ووجه**
مذهب سيبويه قياسه على الصحيح وقد تقرر ان الصحيح لا يبدل في حال الرفع والجر من تنوينه شيء وفي حال النصب
يبدل واذا كان هذا حكم الصحيح فينبغي ان يحمل عليه ما اشكل من المعتل **ومما** ذكره المبرد انما يستتب ان
لو كان متفقا عليه وانما يفعل ما ذكره من الامالة والقافية والكتابة من يعتقد اعتقاده والا فالوجه
الامالة حتى في حال النصب لا يكتب بالياء ولا يجعل قافية **ومما** ذكره المازني غير مستقيم فانه في حال الرفع
والجر الضمة والكسرة متعذرتان فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين الفا للفتحة عند انتفاء الضمة والكسرة
لفظا وتقديرا ابدالها الفا مع حصول الضمة والكسرة تقديرا فظهر الفرق بينه وبين ما قاس عليه وجعله
اصلا **والوجه** اذن ما قاله سيبويه وان كان الجميع لا يبعد اذ من العرب المميلين من يميل حتى في الاحوال الثلث
فيلزم ان يكون الامر في ذلك على مذهب المبرد **ومنهم** من لا يميله اصلا فيلزم ان يكون الامر على مذهب المازني
ومنهم من يميله في حال الرفع والجر ولا يميله في حال النصب فيلزم ان يكون الامر على مذهب
سيبويه **واكثر** الرواة في قراءة المميلين على مذهب المبرد وقد جاء ايضا على مذهب سيبويه وقد جاء
ايضا على مذهب المازني فظهر بذلك ان الجميع ثابت في لغة العرب ولم يبق الا النظر في الاقوى
ومما ذكر من قلب الف التانيث واوا او ياء لغة ضعيفة مختصة بالف التانيث **واما**
قلب الالف همزة فلا يختص وهي ضعيفة **ووجه** قلب الالف ياء انه قصد الى قلب الالف لخفائها
حرفا من جنسها يقرب منها فقلبها ياء لانها ابين منها واخف من الواو **ووجه** قلبها واوا
مثله لان الالف خفية والواو ابين منها ومن الياء **ووجه** قلبها همزة كذلك لان الالف والهمزة
من مخرج واحد وكل ذلك ضعيف **ثم** ذكر الفعل المعتل فدل على ان ما تقدم مخصوص
بالاسماء ولذلك قسمه الى منون وغير منون والفعل يكون آخره ياء وواو والفا **اما** الالف
فلا تحذف لاجل الوقف لا في فعل ولا في اسم واما الواو والياء وان كانتا تحذفان في الاسماء
في الاختيار تارة في نحو قاض وفي غير الاختيار في نحو القاضي فلا تحذفان في نحو يغزو ويرمي
الا قليلا والفرق بين يغزو ويرمي وبين قاض ظاهر لان التنوين مراد فكانه موجود فلا تثبت
الياء معه وقد تقدم بيان الفرق بين يغزو ويرمي وبين القاضي على اللغة القليلة والفرق
بينهما ان حذف الواو والياء في يغزو ويرمي للدلالة على الجزم فلو حذفتا للتخفيف لادى الى اللبس
بخلاف باب القاضي فان حذف الياء فيه لا دلالة لها فلم يلزم من التخفيف في الموضع الذي لا لبس فيه
التخفيف في الموضع الذي يحصل اللبس فيه فيوقف على الفعل المجزوم بالاسكان تارة وهو الكثير
وبالحاق الهاء فيقال لم اذكره وهذا اصل مطرد في كل ما كان متحركه بناء ما خلا الفعل الماضي وشبهه

فانه لا يلحق بها هاء السكت وان كانت حركته بناء لانه **والفرق** بينه وبين ما سواه ان حركته مشبهة بحركة الاعراب
لشبهه بالمضارع ولذلك بني على حركة فنزل منزلة المعرب لذلك الا يقال الا ذهبه ولا نجلسه وانما كانت حركتها
حركة بناء بخلاف الحركة في لم يغزه ولم يرمه فانها لا شبه لها في الاعراب فظهر الفرق بينهما **ومنهم** من زعم
انه انما امتنع الحاق الهاء في الماضي لشبهه بها الضمير من غير حاجة وفي المضارع اغتفر لكونه عوضا
من المحذوف عند الجزم وليس ببعيد **واذا اورد** مثل انه **اجيب** بانها ليست هاء السكت لان كانت
التي تدخل على الضماير ومن هاء السكت ان كانت بمعنى نعم فلم تدخل هاء السكت في موضع تلتبس فيه بالضمير
غير ما ذكرناه لذلك السبب المذكور **فلذلك** التزم دخوله في نحو ره وقه لما ادت اليه الضرورة
واغتفر اللبس لانه لا يمكن الوقف عليه الا كذلك عند الابتداء به لانه يودي ما الى الوقف على
متحرك واما الى الابتداء بالساكن فوجب الالحاق الهاء لذلك **فصل** وكل واو او ياء لا تحذف تحذف
في الفواصل والقوافي كقوله تعالى الكبير المتعال ويوم التناد والليل اذا يسر وقول زهير ٥
ولانت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر وانشد سيبويه ٥
لا يبعد الله اقوانا تركتهم لم ادر بعد غداة الامس ما صنع **اي ما صنعوا** للفواصل والقوافي
في جواز الحذف شان ليس لغيرهما ولذلك تحذف فيهما ما لا يحذف مع غيرهما وسببه قصد تناسب الفواصل
بعضها مع بعض ان كان بعضها محذوفا وقصدا للتخفيف فيما لا تعدد لها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والقوافي
ومثل بمثل المتعال وان كان حذفه سايغا في غير الفواصل الا انها ليست اللغة القوية فتمثيله اذا بها
انما هو على لغة من يثبتها في غير الفواصل فحينئذ يحسن التمثيل بها وكذلك التناد وانما يسر وصنع في يسري
وصنعوا نظاهر في التمثيل اذ لولا كونه في الفواصل والقوافي لم يحسن حذفه **فصل** وتاء التانيث في الاسم
المفرد تقلب هاء في الوقف نحو غرفه وظلمه ومن العرب من يقف عليها تاء **قال** ٥
دار لسلمى بعد حول قد عفت بل جوز تيهاء كظهر الحجفت **وشبهها ان جعل مفردا**
وقف عليه بالهاء والا فبالتاء ومثله في احتمال الوجهين استاصل الله عرقاتهم وعرقاتهم **قال**
الشيخ هذه اللغة الفصيحة الكثيرة ووجهها قصدهم الى التفرقة بينها وبين تاء الفعل لما ذهبت في الوقف
الحركة التي كان بها التمييز وقلبوها هاء دون غيرها من الحروف لانها اشبه بالالف وهي اولى من غيرها من الحروف
لانها تناسب قبلها وقد ثبت ايضا كونها للتانيث ولكنهم عدلوا عن الالف لئلا يوهم انها هي نفسها التانيث
فكانت الهاء اولى بها وههنا ان جعل مفردا فبالهاء والا فبالتاء قد تقدم ذلك وانما تقديره اذ هيهات
اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وقد يقف بالناس من يصله بالفتح وقد يقف بالهاء من يصله بالكسر وانما ذلك
لشبهها بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع واما عرقات فذلك يتحقق فيه كونه اسم جمع او جمعا محققا لانه معنا
جمع عرق فاذا فتح في موضع النصب دل على انه غير جمع اذ لو كان جمعا لم يجر فتحه فانه يحكم عليه بانه اسم جمع
واذا كسرت في موضع النصب دل على انه جمع اذ لو كان اسم جمع لم يجز الكسر فتحقق لذلك الوجهان المذكوران
فصل وقد يجري الوصل مجرى الوقف منه قوله مثل الحريق وافق القصبا وههنا وان كان

موقوفا عليه الا ان القوافي اذا حركت فانما تحرك على نية وصلها عند بعضهم واما من يقول ان تحريكها
لانه قد زيد عليها حرف غير يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقا فليس ذلك في نية وصل وهو على كل تقدير
شاذ الا انه على الاول شذوذه من حيث انه اجرى الوصل مجرى الوقف على ما ذكر وعلى الثاني شذوذه
من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد وشرط احدهما انتفاء الآخر على ما تقدم قال ولا يختص
بحال الضرورة يقولون ثلثه اربعة وفي التنزيل لكنا هو الله ربي قال الشيخ الملق
وليس بجيد فان مثل ذلك لا يأتي الا للضرورة ثم مثل بثلثة اربعة وليس مثله لكنا ثم مثل ذلك في
الكلام غير موقوف عليه فلهذا المعنى اغتفر فيه ما لا يغتفر في مثل ما ذكر واراد في ثلثة اربعة ان
قصد الاسكان انها لا تقلب هاء الا في الوقف وصلهم اربعة معها مع بقائها هاء اجراء للوصل مجرى
الوقف وان قصد التحريك بنقل حركة الهمزة وحذف الامر فانما لا تنقل الحركة عليها الا في الوصل بعد تسكينها وقلبها
هاء في الوقف فقد جمع بين حكمي الوصل والوقف وهو معنى اجرا الوصل مجرى الوقف فلو قال ان
ثلثه مبني على السكون وليس كونه للوقف فلا يمتنع وصلها معه مع بقاء آخره ساكنا هاء فلا حكم للوقف فيه
لان ذلك انما يكون في وصله تاء متحركة وهذا واجب له البناء على السكون فصار سكونه لا للوقف والهاء
لازمة لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه اجراء الوصل مجرى الوقف وانما حكم الوصل حكم الوقف في ... حكم الوصل فيها حكم
كما في قولك كم واشباههما فان حكم الوصل فيها حكم الوقف فتبين الفرق بين اسماء العدد وبين نحو القصيا
بالوجهين المذكورين فلا ينبغي ان يحكم على نحو القصيا بانه سائغ من غير ضرورة حملا على ثلثه اربعه
لما تبين من الفرق بينهما ويجعل لكنا هو الله ربي انشاد لا يدل على ان ذلك سائغ من غير ضرورة و
ليس نحو لكنا نحو القصيا فان ذلك يجائز ان يقال فيه انا بالالف في الوصل فاذا كان كذلك فليس فيه
اجرا الوصل مجرى الوقف ووجه آخر وهو لما حذف همزته بنقل حركتها الى ما قبلها وادغام نون لكن في نونها
قصد الى تقويتها بالالف التي يكون لها وصلا في بعض اللغات ووقفا على كل لغة عوضا عما حذف منها
او قصد بفعل ذلك رفعا اللبس لما يوهم لفظ لكن من انها لكن المشددة فقد ظهر الفرق بينها وبين القصيا
من وجهين ايضا فلا وجه لاجرا الباب مجرى واحدا لما ذكرناه. فصل ويتقول في الوقف على غير
المتمكنة انا بالالف وانه بالهاء وهو بالاسكان وهوه بالحاق الهاء وها هنا وها هناه وهؤلاء
وهؤلاه اذا قصر واكرمتك واكرمتكه وغلامي وضربني وغلاميه وضربنيه بالاسكان والحاق
الهاء فيمن حرك في الوصل وغلام وضربن فيمن اسكن في الوصل وفي قراءة ابي عمرو بالياء ربي
اكرمن واهانن وقال الاعشى ومن شانئ كاسف وجهه اذا ما انتسبت له انكرن
حكم انا اذا وقف عليه الا يوقف على النون اتفاقا ولا بد من الحاق الالف في اللغة الفصيحة او الهاء
والحاقهم الالف الا انها هي لا تحل بدليل اثبات بعضهم اياها في الوصل وبدليل ان نحوها من الضماير لم يقتصر
فيه على النون واما الا انها بينة في الوقف خيفة اللبس بينها وبين ان لان الوقف يذهب حركتها
لو وقف عليها وهذا الوجه يقويه من وقف بالهاء لانها هاء السكت وهو بالاسكان وهوه بالحاق

الهاء هنا جار على القياس لان كل متحرك حركة بنائية جائز ان يوقف عليه بالسكون والحاق الهاء وكذلك
اكرمتك واكرمتكه وما كان مثله وهنا وههناه وهؤلاء وهؤلاه اذا اقصر يعني هؤلا اذا اقصر وقف عليه
بالالف وغيرها وبالهاء وثني ولذلك ذكر مرتين احدهما من غير هاء والاخرى بالهاء والا فهنا ليس فيه
الا القصر فلا وجه لرد التثنية اليه وغلامي وضربني وغلاميه وضربنيه بالاسكان والحاق الهاء فيمن
حرك في الوصل ليس على اطلاقه لانه يؤذن بان الوقف بالاثبات انما هي لغة من حرك خاصة والوقف
بالحذف انما هي لغة من سكن في الوصل وليس ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر وقد يحذف من حرك في الوصل وقد
جاء في القرآن فما آتاني الله مفتوحا في الوصل موقوفا عليه بغير ياء في قراءة ابي عمرو وقالون وحفص
بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة لانه وصل متحركا ووقف بالحذف
من غير خلاف واما الثاني فلان لا افصح الوقف باثبات الياء ايضا فان جاء في غلامي باثبات الياء
في الوصل ساكنة الوقف عليه باثباتها افصح قال تعالى يا عبادي لا خوف فكل من اثبتها في الوصل وقف
ايضا عليها ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى باثبات الياء اجدر وكذلك جميع ما جاء في
القرآن الا مواضع يسيرة حذفت خطا في المصحف فقرأها بعضهم على النحو الذي ذكره فظهر ان ما ذكره
غير مستقيم لا في الاول ولا في الثاني وهو في الاول اقرب واما الثاني فواضح الفساد لما بيناه ثم
مثل بقراءة ابي عمرو وليس تمثيلا مستقيما من وجهين احدهما انها انه رؤوس الآي ورؤوس الآي لها شان
في الحذف ليس لغيرها فكيف يستقيم التعميم ثم التمثيل بما صح انه الحذف ليس كغيره واما الثاني
فلان المشهور في قراءة ابي عمرو حذفها وصلا ووقفا وعند ذلك لا يبقى فيه شبهة في الاستدلال
لان عرضه وصله بالياء ساكنة والوقف بغير ياء وقد تقدم ان المشهور ليس كذلك وكذلك البيت
الذي انشده لا يستقيم دليلا لانها في القافية والقافية لها شان في الحذف وايضا فانه لا يستقيم
وصلها بياء اصلا لانه يفسد الوزن وانما يستقيم الاستدلال ان لو ثبت وصله بياء ساكنة والوقف
بحذفها وذلك متعذر فيه قال وضربكم وضربهم وعليهم وبهم ومنه وضربه بالاسكان فيمن
الحق وصلا او حرك وهذه فيمن قال هذي امة الله قال الشيخ ميم الجمع وهاء الضمير للغايب
لا خلاف في ان الوقف عليهما دون الالحاق في لغة الملحقين وغيرهم بالاسكان وقد جاء عن بعضهم فيهما
الروم والاشمام في لغة من ضم الميم وليس بالكثير في الميم واما في الهاء فان كان قبله ساكن صحيح قوي والا ضعف
وقوله فيمن الحق وصلا يعني به ميم الجمع والهاء جميعا وقوله او حرك يعني به هاء الاضمار وغيرها
ويجوز ان يكون قصد بقوله فيمن الحق وصلا وحرك هاء الاضمار وغيرها لانها المذكورة اخرا واستغنى عن
تقييد ضربكم لان من اسكن لا اشكال في وقفه فبقي قوله وضربكم محمولا على من الحق وصلا فلم يحتج الى
تقييده وهذه فيمن قال هذي امة الله وهذا يقوي ان التقييد فيما تقدم للها الا ترى انه لم يحتج الى بيان
الوقف على لغة من يقول هذه امة الله قال ويقول وحتام وفيم وحتامه وفيمه بالاسكان والهاء
ومجيء مه ومثل مه في مجيء م جئت ومثل م انت بالهاء لا غير

اما الاسكان فلأنه لما حذفت الألف مع حروف الجر لتنزلها معها كالجزء الواحد صارت نسيا فوقف عليها بالاسكان كما يوقف على المتحرك وأما الحاق الهاء فعلى أصل الحاق حركة البناء ومجيء مه إنما يجيء مه ومثل مه فلم يوقف عليه إلا بالهاء وسببه أن اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل واحد منهما بمعناه فلم يشتد الاتصال فيه اشتداده مع الحرف ولذلك زعم بعض النحويين أن العطف على المضمر المخفوض بالإضافة جائز من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى أو أشد ذكرا وقال هو معطوف على الكاف والميم في قوله كذكركم آباءكم كأنه قال أو كذكر قوم أشد ذكرا ولذلك كتب الكتاب حتام بالألف لأنها صارت متوسطة وكذلك علام والام وفيم وعم من غير فصل كل ذلك لما فهم من شدة الاتصال ولم يكتب مثلهم متصلا ولا مجيء مه واشباهه مما كان متصلا باسم ليدل ذلك كله على أن اتصاله بالجار أشد فلما كان ذلك كرهوا أن يوقف عليه بالاسكان فيكون وقفا على كلمة على حرف بالاسكان كما كره ذلك في مثل قولهم يا زيد م وإجماعهم على الوقف عليه بالهاء يقوي الوقف على مجيء مه بالهاء لأن مثله في أنه كلمة واحدة في حكم المستقل فلا يوقف عليه إلا بالهاء كقولهم قه وشه فصل والنون الخفيفة تبدل ألفا عند الوقف تقول في قوله تعالى لنسفعن بالناصية لنسفعا قال الأعشى فلا تعبد الشيطان والله فاعبدا وتقول في هل تضربن يا قوم هل تضربون بإعادة واو الجمع يعني إذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لأنها مثله في كونها نونا ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة فقالوا اضربا في الوقف في اضربن كما قالوا في رأيت زيدا زيدا فإن لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها أجدر لأنها ليست لازمة في الوصل بخلاف التنوين ولأن ما دخلت عليه فرع فكانت فرعا فلا يكون لها على الأصل مزية إلا أنك إذا حذفتها في الوقف أزلت ما كان من أحكامها في الوصل ورددت الفعل إلى حكمه لو لم يكن البتة فلذلك قيل في هل تضربن هل تضربون وفي هل تضربن هل تضربين بخلاف التنوين في اللغة الفصيحة ألا ترى أنك تقول في قاض قاض ولا ترد الياء في الأفصح عند زوال التنوين وإن كان من أحكامه والفرق بينهما أن التنوين لازم في الوصل والوقف فجعل للزومه له مزية على ما ليس بلازم وأيضا فإن التنوين سوق لمعنى زائد على معنى الاسم والنون في الفعل ليست سوقة لمعنى زائد وإنما هو تأكيد محض فهو بمعنى الزيادة فجعل لما جيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية وأيضا فإن النون في الفعل على وجه تشبيهها بالتنوين فجعل للأصل على الفرع مزية ومن أصناف المشترك القسم قال صاحب الكتاب يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة فعلية أو اسمية يؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك حلفت بالله وأقسمت وآليت وعلم الله ويعلم الله ولعمرك ولعمر أبيك ولعمر الله ويمين الله وايمن الله وايم الله وأمانة الله وعلي عهد الله لأفعلن أو لا أفعل قال الشيخ القسم جملة إنشائية تؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وإن كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف كقولك بالله أخبرني وهل كان كذا قال ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء ويجوز حذف الثانية ههنا عند الدلالة جوازه ثمة فالجملة المؤكدة بها هي القسم والمؤكدة هي المقسم عليها والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به لأنهما كالشرط والجزاء إذ الأولى لم يقصد لمجردها وإنما أتي بها لغرض الثانية فلا بد من الثانية معها فلما ارتبطتا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط والجزاء نعم لو أسقطت الأولى لاستقلت الثانية كما لو أسقطت الأولى في الشرط لاستقل الجزاء إذا أعرب بنفسه ولكنه لا يصير مقسما عليه كما لا يكون جواب الشرط جزاء عند حذف الشرط وليس للقسم في جوابه عمل فلذلك جاز حذف الأولى عنه من غير شريطة بخلاف الشرط فإن له فيه عملا إذا كان مضارعا أو حرفا يدل على الجزائية كالفاء وإذا فيشترط عند حذف الشرط إذا له ذلك والقسم وإن كان له في الجواب ألفاظ لأجلها فجائز أن يحذف مع بقائها كقولك إن زيدا قائم وقد كان يقال والله إن زيدا قائم وأما حذف الثانية فلا بد من قرينة خاصة تشعر بذكرها كالجزاء وجواب لو وخبر المبتدأ ونظائر ذلك فصل ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروبا من التخفيف من ذلك حذف الفعل في بالله والخبر في لعمرك وأخواته والمعنى لعمرك ما أقسم به ونون ايمن الله وهمزته في الدرج ونون من ومن قال الشيخ إذا كثر الشيء في كلامهم خففوه ليخف على ألسنتهم كما فعلوا ذلك في النداء وأشباهه لأن الكثرة تناسب التخفيف ولذلك خففوا هذه الجملة من غير وجه فمن ذلك حذفهم الفعل جوازا مع الباء ولزوما مع الواو والتاء واللام ومن لأنهم جعلوا هذه الحروف الأربعة عوضا من الفعل فلم يجمعوا بينها وبين الفعل قصدا للتخفيف ومن ذلك حذف الخبر إذا وقع المقسم به مبتدأ كقولهم لعمرك ويمين الله وأمانة الله وايمن الله ومن ذلك حذف نون ايمن الله فيقولون ايم الله لأفعلن قوله وهمزته في الدرج دليل على أن الهمزة عنده همزة قطع وليس بمذهب سيبويه ومذهب سيبويه أنها همزة وصل جيء بها للنطق بالساكن فليس حذفها في الدرج للتخفيف من أجل القسم ولكنه على قياس حذف همزات الوصل في الدرج في كل موضع وأما الذي أشار إليه فمذهب الفراء فإنه يزعم أنها جمع يمين فهمزته همزة أفعل الذي للجمع وهي قطع فإذا وصلت فإنما كان ذلك لأجل التخفيف في القسم وسيبويه يزعم أنها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الأول فاجتلبت الهمزة لينطق بالساكن كما اجتلبت في امرئ وابن وأشباههما من الأسماء التي وضعت ساكنة الأول فعلى ذلك لا يكون الهمزة مخففة في الوصل لأجل القسم على ما ذكرناه ومن ذلك حذفهم نون من ومن فإن كان قد ذكر أن في ذلك خلافا وأن منهم من يقول إنهما من ايمن ومنهم من يقول إنهما من يمين وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم قال وحرف القسم في الله والله بغير عوض والمراد والله أو بالله ولكن الحذف لأجل التخفيف ومثل بمثالين مع الحذف تنبيها على أن النصب والخفض بعد الحذف جائزان على ما سيأتي قال ويعوض في ها الله وآلله وأفالله يعني أنهم عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل وكل ذلك للتخفيف المذكور قال والإبدال عنه تاء في تالله لأن التاء أخف من الواو قال و إيثار الفتحة على الضمة التي هي أعرف في قولهم لعمرك وإن كانتا أعرف وأكثر في العمر

ولكنهم عدلوا عنها تخفيفا فصل ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام وبإن وبحرف
النفي كقولك بالله لأفعلن وإنك لذاهب وما فعلت ولا أفعل وذلك للتنبيه على أن ما يذكر
بعده هو الذي جيء بالقسم تأكيدا له وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف وهو الشايع الكثير
وأما القسم للاستعطاف فإنما يكون جوابه الجمل الطلبية وما حمل عليها من قولهم اقسمت عليك
لما فعلت وإلا فعلت وهذه الأجوبة في القسم إنما تكون إذا اختير ذكر الجملة المقسم عليها بعده
فأما إذا لم يذكر بعده وذكر قبل القسم ما تدل عليها أو ذكر القسم معترضا امتنع ذلك فإذا قلت زيد
قايم والله أو زيد والله قايم لم يكن لك في شيء منه فإن ذكرت بعد القسم ما يصح أن يكون له وما يصح
أن يكون تتمة لما قبله جاز الأمران فتقول زيد والله إن أباه قايم وزيد والله أبوه قايم وإن مخصوص
بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا على الاسم وأما اللام وحرفا النفي فيدخلان على الجملتين جميعا
إلا أن الفعلية إذا كان فعلها مضارعا التزم في الأفصح معها نون التأكيد وإذا كان ماضيا التزم على
الأفصح معها قد ولم تختا بجوامع الاسمية الى غيرها لأنها داخلة على الفعل أصلية في الاسم نقصد إلى
تقويتها فيما ليست أصلا فيه تنبيها على أنه ليس من أصل مواضعها وقوله وقد حذف حرف النفي في قول
الشاعر تالله يبقى على الأيام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد حذف حرف النفي جائز
مع الجملة الفعلية ولا يعرف مع الاسمية وإنما حذف مع الفعلية دونها إما لأنه يدل على النفي فيه امران
حذف اللام وحذف النون وإما لأنه قد حذف عنه في غير القسم كقوله يبين الله لكم أن تضلوا فاجري
في القسم مجراه في غيره بخلاف الاسم فإنه خال عما ذكرناه الامرين فصل وقد أوقعوا موقع الباء
بعد حذف الفعل الذي ألصقته بالمقسم به أربعة أحرف الواو والتاء وحرفين من حروف الجر وهما
اللام ومن في قولك لله لا يؤخر الأجل ومن ربي لأفعلن ودونها للاختصاص في التاء واللام معنى
التعجب وربما جاءت التاء في غير التعجب واللام لا تجيء إلا فيه وأنشد سيبويه لعبد مناة الهذلي
لله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس
ويضم ميم من فيقال
من ربي إنك لأشر قال سيبويه ولا تدخل الضمة في من إلا ههنا كما لا تدخل الفتحة في لدن
إلا مع غدوة ولا تدخل إلا على ربي كما لا تدخل التاء إلا على اسم الله وحده وكما لا تدخل ايمن إلا
على اسم الله والكعبة وسمع الأخفش من الله وترى بعيد أن هذه الحروف لا تستعمل إلا مع حذف الفعل
لأنه جعل شرط استعمالها حذف الفعل وذلك لأنها عندهم عوض من الفعل فكرهوا الجمع بين العوض والمعوض
على عادتهم في ذلك وقوله دونها للاختصاص تعليل لوضع هذه الحروف عن الباء فالواو ولما
بها اختصاص لظاهر بها والتاء اختصاص باسم الله تعالى واللام اختصاصها بالتعجب ومن اختصاصها
بربي فلا يستعمل اللام إلا فيما هو حقيق بالتعجب كقوله لله لتبعثن ولتحاسبن ولله لا يؤخر الأجل
ولا يبقى في الناس احد وشبهه ولا يقال لله لقد قام زيد إذ ليس في ذلك وجه للتعجب وقد جاءت
التاء أيضا في مثل ذلك كثيرا ولكنها لم يلتزموا بها ذلك بل استعملوها في غيره ويضم ميم من فيقال

من ربي إنك لأشر فيها على القسم لما في لفظها من الاشتراك وقلتها في القسم فقصدوا إلى أن يكون لها فيها
دلالة على أنها المقسم بها ومن الناس من زعم أنها من ايمن ولكنها اختير ذلك لأنها داخلة على ربي كما تدخل
من ولو كانت من ايمن لدخلت على اسم الله تعالى كما تدخل ايمن ثم قال لما اختص الضمة من في هذا
الموضع شبهوها لاختصاصها بما اختص مثلها كالفتحة في لدن مع غدوة واختصاص التاء باسم الله واختصاص
ايمن باسم الله والكعبة قال وإذا حذفت نونها فهي كالتاء تقول م الله وم الله كما تقول تالله
ومن الناس من زعم أنها من ايمن يعني فإنها تدخل على اسم الله خاصة فيقال م الله وم الله كما
يقال تالله ومن الناس من زعم أنها من ايمن من حيث دخلت على اسم كما تدخل ايمن ولو كانت من من لم
يدخل على اسم الله كما لا يدخل من ومن الناس من زعم أن المضمومة من ايمن لما ذكرناه والمكسورة من من
لأنه ليس في ايمن كسرة في ميم ويحكم بالكسرة على أنها ميم من فيجعل ذلك أولى بالاعتبار من دخولها
على اسم الله لأن كسر ميم ايمن لا وجه له في ايمن ودخول من على اسم الله لا مانع له إلا من حيث
الاستعمال على أنه قد سمع من الله عن الأخفش على ما ذكره آخرا والقياس يقتضي الجواز فرجح بذلك أن
المكسورة ميم من والمضمومة ميم ايمن وظاهر كلامه أنها ميم من وإن دخلت على اسم لأنه يأخذ الكسر
دليلا على أنها ميم من ويحمل المضمومة عليها لأنه قد ثبت فيها الضم مع نونها وقد ثبت الحذف في أختها
فليكن الحذف في الأخرى بخلاف ايمن الله لم يثبت حذف ميمها لا فيها ولا فيما يشابهها وكان القول
بأنها ميم من أولى فصل والباء لأصالتها تستبد عن غيرها بثلاثة أشياء بالدخول على
المضمر كقولك بك لأعبدنه وبك لأزورن بيتك قال فلا بك ما أبالي وبظهور الفعل معها كقولك
حلفت بالله وبالحلف على سبيل الاستعطاف كقولك بالله لما زرتني وبحياتك
أخبرني قال ابن هرمة بالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفا بالباب وقال
بدينك هل ضممت إليك نعمى وهل قبلت بعد النوم فاها قال الشيخ لما كانت
الباء هي الأصل دخلت على كل مقسم به مضمرا كان أو مظهرا ولم يلزم ذلك فيما كان فرعا عنها لقصورهم
إياه مختصا كما ذكرناه في الواو والتاء وكذلك لما كانت الأصل دخل الفعل مصرحا به عليها إذ لم توضع عوضا
عنه وإنما وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والتاء فإنهما جعلا عوضا من اللفظ بالفعل
فلذلك لم يجز اظهار الفعل معهما وكذلك استعملوها لما كانت أصلا في الاستعطاف كقولك بالله أخبرني
وهذه الباء أدخلها النحويون على ما تقدم في حروف القسم كما تقدم ذكره وظاهر كلامهم أنها متعلقة بفعل
بفعل في معنى اقسم على سبيل الاستعطاف ولو قيل إنها متعلقة بفعل بمعنى استعطف لكان جيدا ولو
قيل إنها متعلقة بفعل الطلب المذكور بعدها أو بما دل على فعل الطلب على أنها بالاستعانة كما تقول
بالله حججت لكان جيدا والذي يقويه أنك تقول أخبرني بالله وبالله أخبرني كما تقول بتوفيق الله حججت
وحججت بتوفيق الله كأنك قلت طلب منك الخبر مستعينا بالله في إخبارك لي ولذلك وجب أن لا يجاب
إلا بفعل الطلب أو في معنى الطلب والإيجاب بما يجاب به الأقسام فصل ويحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل

المضمر قال ألا رب من قلبي له الله ناصح وقال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال اذا ما الخبز تأدمه بلحم
فذاك امانة الله الثريد لان موضعها متعلق بالفعل فاذا حذف الجار بقي متعلق الفعل خاليا
عن العامل فيجب نصبه بدليل قولك كلت زيدا وكلت لزيد واستغفرت من الذنب واستغفرت الذنب
وذلك مطرد في كلامهم الا انهم لم يحذفوه الا مع حذف الفعل فلا يقولون حلفت الله ولا اقسمت الله
بل يقولون الله لافعلن قال وقد روي رفع اليمين والامانة على الابتداء محذوف الخبر
وذلك ان القسم جاء في كلامهم جملة فعلية وجملة اسمية في مثل لعمرك الا ان الفعلية هي الشايعة
في كلامهم ولذلك لم يجز ان يقول الله لافعلن على تقدير الله قسمي وقد جاء قولهم امانة الله ويمين
الله تشبيها بقولهم لعمرك وهو قليل فاذن النصب هو الوجه والخفض على ارادة حرف الخفض
فهو قليل ايضا قال وتضمر كما تضمر اللام في لاه ابوك يعني انهم يخفضون المقسم به على اضمار حرف
الخفض وارادته موجودا كما يخفضون في قولهم لاه ابوك الا ترى ان الخفض في قولهم لاه ابوك لا بد
له من خافض ولا خافض الا الجر المقدر فكذلك ههنا بالحرف المقدر فصل ويحذف الواو ويعوض
منها حرف التنبيه في قولهم لاها الله ذا وهمزة الاستفهام في آلله وقطع همزة الوصل
في أفالله قال الشيخ يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه كما يلزم مع
الواو والباء وهمزة الاستفهام قال وفي لاها الله ذا لغتان حذف الفها واثباتها
فاما الحذف فوجهه انها الف لقيت ساكنا بعدها فقياسها ان تحذف لالتقاء الساكنين واما
اثباتها فلا يخلو اما ان تثبت الهمزة معها او لا تثبت فان لم تثبت وهو الظاهر في كلامهم فوجهه
انها نزلت معها منزلة الجزء من الكلمة فلم تحذف لالتقاء الساكنين لانهما التقيا على حدهما
في قولك الضالين وشبهه وان ثبتت الهمزة وليس ببعيد من كلامهم فوجهه ان همزة اسم الله لها
شان في جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم يا الله وقولهم أفالله فلم يجتمع ساكنان البتة فثبتت
الفها لانها لم تلق ما يوجب حذفها قال وفيه قولان احدهما قول الخليل ان ذا مقسم عليه وتقديره
لا والله لا الامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجز ان يقاس عليه فيقال ها الله اخوك
على تقدير ها الله لهذا اخوك والثاني وهو قول الاخفش انه من جملة القسم توكيد له كانه قال
ذا قسمي والدليل عليه انهم يقولون لاها الله ذا لقد كان كذا فيجيئون بالمقسم عليه بعده
اجنبيا وهو قول الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل الامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ثم قال ولذلك لم يجز
ان يقاس عليه فلم يعلل ما ذكره من ان تقديره الامر ذا وانما علل امتناع القياس عليه لاجل كثرة الاستعمال
في هذا دون غيره ولم يدل على ادعائه البتة وقد دل الاخفش بما ذكره على دعواه ولو قيل ان ذا
هو المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل ذا او لا يكون ذا لكان مستقيما ودليله
ان المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا بدليل استقراء كلامهم واذا كان كذلك
وجب تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل وبطل تقدير الاخفش لانه يجعل المقسم عليه

يحذفوا لان الحذف على خلاف الاصل واذا استقام الاثبات فلا معنى للعدول الى الحذف ويضعف
ايضا من جهة ان الاشارة الى القسم في القسم لم يجئ مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض
المقسم عليه وما ذكره الاخفش من قوله لاها الله ذا لقد كان كذا لا نسلم ان مثل ذلك لا نعرفه في
كلامهم ثم ولو قدر صحته فلا ينازع في ان المتكلم يريد النفي بقوله لا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه
فيكون قوله لقد كان كذا اثباتا لغير ما نفاه بقسم مقدر آخر فيستقيم ذلك مع جريان ما ذكرناه من الاولى

فصل والواو الاولى في نحو والليل اذا يغشى للقسم وما بعدها للعطف
كما تقول بالله فالله وحياتك ثم حياتك لافعلن وقد اختلف الناس في مثل هذه الواو الثانية
مع اتفاقهم على ان الواو الاولى للقسم فمنهم من قال هي واو العطف على ما ذكر صاحب الكتاب ومنهم
من قال هي واو قسم اخرى واستدل من قال هي واو العطف وهو مذهب الخليل وسيبويه بانه لو كانت واو قسم
لم يخل اما ان يكون ما بعدها مشتركا مع ما قبلها او لا فان كان مشتركا وجب واو العطف ايضا وان كان غير
مشترك وجب ان يكون لكل واحد منهما جواب يستقل به لانه قدر غير مشترك ويكون مع ذلك جملة بعد جملة
والاجتناب بعد ذلك ان يكون في الجمل واو العطف فثبت ان الواو ليست واو قسم واذا ثبت ذلك وجب ان تكون
واو العطف شركت بين المقسم به ثانيا مع المقسم به اولا فلم تحتج الا الى جواب واحد لان القسم واحد
واستدلوا ايضا بانك لو جعلت موضعها الفاء وثم لكان المعنى على حاله وهما حرفا عطف فكذلك الواو
وشبهة من ظن انها واو قسم ان صورتها بعد صورة معطوف عليه وذلك مدفوع بما ذكرناه واقوى
ما قالوا فيه بالنظر الى المعنى انها لو كانت واو عطف لكان عطفا على عاملين وهو ممتنع وهذا انما يرد على
من يمنع في الدار زيد والحجرة عمرو وهو مذهب سيبويه واصحابه واما من يجيزه فلا يرد ذلك عليه وتقريره
هو ان قولك والليل مخفوض بحرف الخفض الذي هو واو القسم وقولك اذا يغشى منصوب بالفعل المقدر الذي
هو اقسم فتحقق معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك ان في الدار زيدا فاذا جعلت الواو في قوله والنهار
اذا تجلى للعطف كان قولك والنهار معطوفا على الليل خفضا وكان اذا تجلى معطوفا على اذا يغشى نصبا فقد
تحقق مثله لقولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا سواء وذلك ممتنع فكان هذا ممتنعا فوجب ان يحمل على غير
العطف ولا وجه الا ان تكون واو القسم وقد اجاب الزمخشري في تفسيره عن هذا السؤال فقال
لما نزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كانها هي العاملة نصبا
وخفضا فصارت كعامل له عملان وكل عامل له عملان فما فوقهما يجوز ان يعطف على معموله بحرف واحد
باتفاق كقولك ضرب زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا قد تنزل منزلة العامل الواحد فاجري مجراه
ثم قال تقرير ذلك ما معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فهذا
هو الذي يشبه ان في الدار زيدا والحجرة عمرا والسؤال عندنا في اصله مندفع لانا نجيز ان في الدار
زيدا والحجرة عمرا فلا يرد ولو سلم وما اجاب به الزمخشري قوي منه واستنباط المعنى دقيق لو تم له ولكنه لا
يجيء كما ذكر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء مثل ذلك في القرآن قال الله تعالى

فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فقد جاء ذلك مع التصريح
بالفعل والحرف وبطل بما اجاب به من ان ذلك انما كان من اجل الواو وبقي السؤال قائما عليه الا ان
ما ذكرناه عليه يدفع جوابه ويدفع اصل السؤال ايضا لانه يوجب جواز العطف على عاملين في نحو ما
منعوه ويجعلوه دليلا على انها واو القسم فثبت انها واو العطف بما تقدم اولا وان السؤال لا يرد له
على الوجه الذي ذكرناه لا على الوجه الذي يلتزمه ما نعو ان في الكتاب ذنبا والجرم عمرو او من

اصناف المشترك تخفيف الهمزة يشترك فيه الاضرب الثلثة ولا يخفف الهمزة الا
اذا تقدمها شيء فان لم يتقدمها نحو قولك ابتداء اب ام ابل فالتحقيق ليس الا قال الشيخ
لا تخفف الهمزة الا اذا تقدمها شيء يعني انها اذا كانت اول كلمة مبتداء بها فلا بد من ان تكون
محققة لتعذر تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والبدل ولو جعلت بين بين لقربت
من الساكن فكرهوا ان يبتدء بما يقرب من الساكن لانه مرفوض في كلامهم او متعذر قال وفي
تخفيفها ثلثة اوجه الابدال والحذف وان يجعل بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج حرف
الذي منه حركتها وقد فسر الثلثة الاوجه وفسر بين بين بان تجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها
هذا هو الكثير في بين بين وقد جوز بعضهم في بعض الهمزات ان تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه
حركة ما قبلها مثل يستهزءون في تسهيل بين الهمزة والواو وبذلك قرا بعضهم لحمزة في الوقف لان
من اصله تخفيف الهمزة في الوقف وذلك ليس بجيد عندنا والمشهور عندنا لغة وقراءة فيما
هو مسهل بين بين ما ذكر واما الابدال والحذف فظاهر ثم اخذ يقسم الهمزة قال ولا تخلو ان
يقع ساكنة او متحركة وهو حصر في المعنى قال ولا تخلو اما ان يقع ساكنة فيبدل منها
الحرف الذي منه حركة ما قبلها قولك راس وقرات والى الهداتنا والذيتمن ولوم وسوت
ويقولوذن واما ان تقع متحركة ساكنا ما قبلها فينظر الى الساكن فان كان حرف لين نظر فان كان
ياء او واوا مدتين زايدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير قلبت اليه وادغم فيها كقولك خطية
ومقروة وافيس والاولى ان يقول فيها فان كانت ساكنة لم يخل ما قبلها من ان يكون ساكنا او متحركا
فانها قد تسكن للوقف وقبلها ساكن فتكون ساكنة وقبلها ساكن فلا بد من خلاف في تقسيمه فليتكلم عليه
فاذا كانت كذلك نظر الى الساكن قبلها فان كان صحيحا حرك بحركتها ووقف عليه بالسكون او الروم على
حسب ما ذكر في الوقف وان كان معتلا فان كان ياء او واوا مدتين زايدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير
قلبت الهمزة حرفا من جنسه وادغم فيه ووقف عليه على مقتضى الوقف كمقرو وهني وبري وان كان ياء او واوا
غير ذلك فحكمه حكم الصحيح وقد تقدم وان كان الفا فلا يخلو اما ان يقدر الوقف بالسكون ولا فان قدر
بالسكون وجب قلبها الفا ثم اما ان يجمع بين الالفين او يحذف احداهما لاجتماع الالفين واما ان يوقف
بالروم فيجعل بين بين والى ههنا ينتهي قسم الساكنة التي قبلها ساكن وهو قسم لم يشتمل عليه كلامه ثم
ولو قدر ان نحو الخب وهني وبري يدخل في حكم المتحركة الساكن ما قبلها لان الحكم فيه كذلك لانها تقدر متحركة

فلا يدخل نحو شاء لانها اذا قلبت الفا وهو الكثير لم يدخل في حكم المتحركة التي قبلها الف الا ترى ان تلك يجب
ان تجعل بين بين وهذه المختار فيها ان يقلب الفا ثم يتفرع عن ذلك وجهان فثبت ان الوجه تقسيمها الى
ما ذكرناه والى ههنا انتهى الكلام عليها ثم نتنقل الى القسم الآخر وهو ان يكون ساكنة متحركا ما قبلها
فحكمها ما ذكر من قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها ووجه ذلك انه لما قصد الى تسهيلها والحذف يخل والتسهيل
متعذر وجب الابدال ولا حركة لها تبدل اليه وحركة ما بعدها لم تات فوجب ابدالها باعتبار حركة
ما قبلها فكانت الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور ومثل بكل ذلك متصلا ومنفصلا
تنبيها على ان الحكم واحد ثم انتقل الى القسم الثاني من اصل القسمة وهو اذا كانت متحركة وهو قوله
واما ان تقع متحركة ثم قسم ذلك الى ان يكون ما قبلها فيه ساكنا ومتحركا فتكلم على الساكن فقال ينظر
الى الساكن فان كان حرف لين لم يخل من ان يكون ياء او واوا او الفا فان كان ياء او واوا مدتين
زايدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير قلبت اليه وادغم فيها كقولك خطية ومقروة وافيس في افوس
جمع فاس وانما فعلوا ذلك وان كان قياس تسهيل مثلها النقل والحذف لانهم لو فعلوا ذلك لحركوا
ما لا اصل له في الحركة فوجب بقاؤه ساكنا فلما وجب بقاؤه لم يبق الا الابدال او التسهيل
كرهوا التسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين فلم يبق الا الابدال ولم يجز ان تبدل باعتبار حركتها
لما يودي اليه من التعذر او الاستثقال فوجب ابدالها باعتبار الحرف الذي قبلها فلذلك قالوا خطية
ومقروة فقال وقد التزم ذلك في نبي وبرية هذا على قول من يقول ان نبيا مشتق من النبا والبرية من
براء الله الخلق واما من يرى ان النبي مشتق من النبو وهو الارتفاع والبرية من البرا وهو التراب
فلا مدخل لها في الهمز اصلا ثم ولو سلم انه من الهمز فلا يصح قوله وقد التزم لانه قد ثبت انهم يقولون
نبياء بالهمز وبريه بالهمز فكيف يصح دعوى التزام ترك الهمز مع ثبوت الهمز ثبوتا لا يمكن دفعه واما
نبيء فهو قراءة اهل المدينة واما البريئة فهي قراءة اهل المدينة وبعض اهل الشام فثبت انه لا يمكن
دعوى التزام ترك الهمزة في نبي وبرية بعد تسليم اشتقاقهما انهما من الهمز نعم يمكن ان يقال
ان بعض من لغته الهمز واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز لا يهمز وهذا امر تقديري لا يقوم عليه
دليل اذا نوزع فيه فلا معنى لالتزام ذلك مع ما ذكرناه ثم قال وان كان الفا كان التقسيم يقتضي ان
يذكر الواو والياء الاصليين والمزيدين لمعنى الا انه اخر ذكرهما بعد الالف لاشتراكهما مع الصحيح اذ
الحكم واحد فقال وان كان الفا جعل بين بين كقولك سائل وتسائل وقائل وان كان حرفا
صحيحا او ياء او واوا اصليتين او مزيدتين لمعنى القيت عليه حركتها وحذفت كقولك مسلة
والخب ومن بوك ومن بلك وحيل وجوبة وابو يوب وذو مرهم واتبعي مره وقاضو بيك
وانما كان ذلك من جهة ان نقلها الا يمكن وابدالها على نحو ما تقدم لا يمكن اذ لا يستقيم ان يقبل
حركة وقد فرض متحركة وايضا فان الالف لا تدغم ولا يدغم فيها فوجب ان تجعل بين بين واغتفر
اجتماع السكون وشبه السكون لما في الالف من قبول المد اكثر مما في الواو والياء فلا يلزم من قصر ذلك

مع الياء والواو رفضه مع الالف اذ يقال لكن مع الواو والياء غير ذلك فلم يكن حاجة الى ارتكابه
ولم يمكن ذلك مع الالف فعدل الى جعلها بين بين ثم شرع بها على اختلاف احوالها ثم انتقل الى فصل
آخر وهو اذا كان قبلها ياء او واو اصليان او مزيدتان لمعنى والحق به الحرف الفصيح لان الحكم فيهن
واحد وهو ان ينقل حركة الهمزة الى الساكن وتحذف وانما فعل ذلك لان ابدالها لا يمكن لانه ليس قبلها
حركة ترجع به اليها ولانه كان يؤدي ذلك الى استثقالها او الى اجتماع ساكنين وجعلها بين بين
ايضا غير مستقيم لما تقدم من اداء ذلك الى اجتماع الساكن وشبه الساكن فكان كاجتماع الساكنين فوجب
النقل فيهما وانما لم يحذفوا من غير نقل لانه كان يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف وحركة بما
من غير حاجة الى ذلك وانما لم ينقلوا الحركة ويبقوا الهمزة لانهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذلك تخفيف اذ
الهمزة الساكنة مستثقلة ايضا وانما لم ينقلوا ويبقوها ساكنة ثم يسهلونها بالحركة التي صارت قبلها
على ما يجوزه الكوفيون مطردا او يجيزه فيما سمع من نحو المراة والكماة لان تغيير متعذر مع استثقال فكان ما
تقدم اقرب فلذلك التزم عندنا وقد اجاز الكوفيون ذلك مطردا على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم

قال وقد التزم ذلك في باب يرى وارى يرى ومنهم من يقول المراة والكماة فيقلبها الفا
وليس بمطرد وقد رآه الكوفيون مطردا واما ان يقع متحركة متحركا ما قبلها فتجعل بين بين كقولك سال
ولؤم وسئل الا اذا انفتحت وانكسر ما قبلها او انضم فتقلبت ياء او واوا محضة كقولك مير وجون
والاخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء ايضا فيقول يستهزيون هذا الالتزام الذي ذكره

في ذلك صحيح لا مدفع له بوجه بخلاف ما ذكرناه في نحو مرتبة لان يرى مضارع رأى باتفاق ولا همزة
في يرى باتفاق وهو ملتزم كذلك فعلم ان التخفيف ملتزم وكذلك يرى مضارع ارى وقد تحقق تقدير الهمزة عينا
في الماضي فوجب تقديرها عينا في المضارع فعلم ان يرى اصله يرأى وقد التزم فيه يرى فعلم ان تخفيف الهمزة
فيه ملتزم ولم يلتزموا ذلك فيما كان مثله في الوزن كمضارع نأى وهو قولهم ينأى ولا يلتزمون ينا وكذلك
انأى فانه مثل ارى في الزنة وموضع الهمزة ولا يلتزمون انا وكذلك مضارعه وهو قولهم ينأى ولا يلتزمون
ينى نعم اجراؤهم يجري يرى وارى يرى على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيرهم والفرق بين البابين
ان باب يرى وارى يرى خففت همزته التزاما لكثرته في الكلام والكثرة تناسب التخفيف بخلاف ما ذكرناه
من مماثله فانه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز فلا يلزم من التزام التخفيف ثم التزامه لهذا السبب الذي
يقتضي الالتزام التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البابين ثم انتقل الى القسم الاخر
من الهمزات وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق غيره فذكر في ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوفه
الا على مذهب سيبويه والاولى ان يقال هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام
بالانقسام العقلي الى تسعة اقسام مفتوحة وما قبلها احد ثلاث حركات ومضمومة كذلك ومكسورة
كذلك فصارت تسعة سال ومائة ومؤجلا ورؤوف ومستهزئون ورؤوس وسيم وسئل ومستهزئين
فاما المفتوحة المضموم ما قبلها فتقلب واوا والمفتوحة المكسور ما قبلها تقلب ياء باتفاق فيهما

وانما كان كذلك لانه تعذر النقل فيهما لتحرك ما قبلها وتعذر جعلها بين بين لانها تصير كالالف والالف لا يكون
قبلها الا فتحة فقصدا الى ان يكون ما قبلها كذلك فلم يبق الا ابدالها وابدالها اما ان يكون باعتبار
حركتها او باعتبار حركة ما قبلها تعذر ابدالها بحركتها لان الالف لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب
ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فابدلت بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء واما المضمومة المكسور
ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها فقد زعم الاخفش انهما تقلبان حرفا من جنس حركة ما قبلهما فيقلبها
في مستهزئون ياء وفي سئل واوا والشبهة في ذلك انه لو جعلها بين بين لادى في مستهزئون الى شبه
الواو الساكنة وقبلها كسرة وفي سئل الى شبه الياء قبلها ضمة وكما كرهوا شبه الالف وقبلها غير فتحة
فليكره شبه الواو والياء قبلها كسرة وضمة وهذا غير مستقيم لامرين احدهما ان ذلك في الالف متعذر وهو
في الياء والواو مستثقل فلا يلزم من امتناع المتعذر امتناع شبه المستثقل ثم لو سلم التسوية فيهما في التعذر
او الاستثقال ففي محل الاتفاق فروا الى ما لا استثقال فيه ولا تعذر نحو مؤجل ومئة لان الواو
المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها تصحان وفي محل النزاع يكون الفرار
من شبه المستثقل الى المستثقل محقق وهو بالفرار منه اولى الا ترى انك اذا قلت مستهزيون وسول
اتيت بياء مضمومة قبلها كسرة وواو مكسورة قبلها ضمة وذلك مرفوض في كلامهم وانت فررت مما
المرفوض فكيف تفر من شبه مرفوض الى مرفوض حقيقة فثبت ان الوجه مذهب سيبويه في ذلك وبقية
الهمزات المذكورة بجعل بين بين لامن ما ذكرناه في نحو مؤجل ومئة وانتفاء ما تخيل في نحو مستهزئون
وسئل فجعلت في بقية الاقسام بين بين وكذلك ما خالف فيه الاخفش حكمه هذا الحكم عند غيره وقد
تقدم ان بعض النحويين يجيز فيما خالف فيه الاخفش وهو باب مستهزئون وسئل ان يجعل بين الهمزة
والحرف الذي منه حركة ما قبلها فيجعل في مستهزئون بين الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة والواو

قال وقد تبدل منها حروف اللين فيقال منساة ومنه قول الفرزدق راحت بمسلمة البغال عشية
فارعي فزارة لا هناك المرتع وقال حسان سالت هذيل رسول الله فاحشة
ضلت هذيل بما سالت ولم تصب وقال ابن عبد الرحمن يشج راسه بالفهر واجي
قال سيبويه وليس ذا بقياس متلئب وانما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من
واوه نحو اتلج وذلك راجع الى السماع المحض فيتبع بجوزه فيما سمع ثم اورد مستشهدا به على ذلك منساة
وسالت ثم انشد عجز بيت عبد الرحمن مستشهدا به على مثل ذلك وهو قوله يشج راسه بالفهر واجي
واصله واجئ فقلبت الهمزة ياء وقد نص سيبويه ايضا على مثل ذلك وهو عندي وهم فان هذه
الهمزة موقوف عليها فالوجه ان تسكن لاجل الوقف واذا سكنت حركتها حركة ما قبلها فيجب في التسهيل ان تقلب
ياء فليس لايرادهم لها فيما خرج عن القياس من ابدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم وقد اعتذر لهم
في ذلك بان قيل القصيدة مطلقة بالياء وياء الاطلاق لا يكون مبدلة عن همزة لانا لمبدلة عن الهمزة
في حكم الهمزة بدليل قولهم رويا بجعلها ياء للاطلاق ضرورة فصح ايرادهم لها فيما خرج عن القياس

في قلب الهمزة حرف لين والجواب انه كما لا يدفع كون التخفيف جاريًا على القياس لان الضرورة في
جعل اليا مبدلة عن الهمزة ياء الاطلاق لان ابدالها ياء على خلاف القياس لانهما امران متقاطعان تخفيفها
الى الياء امر وجعلها ياء الاطلاق امر آخر والكلام انما هو في ابدالها ياء فلا ينفع العدول الى الكلام
في جعلها ياء الاطلاق فيثبت ان قلبها ياء في هذا المحل قياس تخفيف الهمزة وان كونها اطلاقا لا يضر
في كونها جارية على القياس في التخفيف نعم يضر في كونه جعلها لا يصح ان يكون اطلاقا لانها وتلك
ثانية هذا بعد التسليم ان الياآت والواوات والالفات المنقلبة عن الهمزة لا يصح ان يكون اطلاقا
وهو في التحقيق غير مسلم اذ لا فرق في حرف الاطلاق بين ان يكون عن همزة وبين ان يكون غير ذلك كما
في حرف الردف والف التاسيس فصل وقد حذفوا الهمزة في كل وخذ ومر حذفا على غير
قياس ثم التزموا في اثنين دون الثالث فلم يقولوا اؤخذ ولا اؤكل وقال الله تعالى وأمر اهلك
وهذا بابا ايضا من الحذف على غير قياس وقياسه ان يقلب حرف لين واجبا اذا ابتدي بها على
ما سيأتي في مثلها وجائزا اذا اتصلت بشيء قبلها الا انهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لامر عرض
فيها وهو كثرة استعمالهم لها فناسب ذلك حذفها على ما ذكرناه في يرى الا انه في يرى التزام جار على
القياس وهو هنا التزام فيما لم يجر على القياس لان تخفيفها عند الابتداء بها لازم مع استثقال
لاجل همزة الوصل التي تنضم اليها فهو قولك اؤكل اؤخذ واؤمر فصار الاستثقال حاصلا مع الجريان على قياس
تخفيف الهمزة فيغتفر والى الحذف للتخفيف لاجل كثرة الاستعمال فثبت ان هنا الالتزام وان كان على
خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يرى وان كان على خلاف تخفيف الهمز وقد جاء
في صيغة الامر من امر يامر الوجهان الاصل والفرع فلك ان تقول اؤمر ولك ان تقول مر لانه لم يكثر
كثرة خذ وكل ولم يقل قط ايسر من اسر يأسر لانه ما كثر على التخفيف المذكور ومما لم يكثر على القياس المذكور
مما توسط بينهما على الوجهين جميعا لقربه من البابين جميعا فصل واذا خففت همزة الاحمر
على طريقتها فتحركت لام التعريف الحقة لهم في الف اللام طريقان حذفها وطريقها ان ينقل حركتها الى ما قبلها فيتحرك
لام التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم الى الحركة المحققة فاستغنى عن همزة اللام لانهم لم يؤتوا بها
الا لسكون اللام ومنهم من نظر الى ان الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فبقي الهمزة داخلة عليها وذلك
كله عند الابتداء قال فهذا المذهب وهو القياس وابقاؤها لطروء الحركة فقالوا الحمر ولحمر
ومثل لحمر عادا لولى في قراءة ابي عمرو وقولهم من لان في من الآن ومن قال الحمر قال من الآن
بتحريك النون كما قرء من الرض او ملان بحذفها كما قيل ملكذب وليس بالقياس عندي ولا ما عليه
الفصحاء المخففون للهمز ولا ما عليه القراءة الفصيحة فيمن خفف الهمزة اما وجه كونها ليس بالقياس
فلان قياس كلام العرب لا يعتد بالعارض بدليل امتناع رد الواو في قولهم لم يكن الذين والواو
في قل انظروا وامثال ذلك كثيرة فثبت ان العارض في كلامهم قياسه الا يعتد به والشبهة لمن ظن
انها القياس ما توهمه من صيغة الامر من نحو قل وسل وشبهه وتقريره ان اصله اقول واسئل فلما اعل

بنقل حركة العين الى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين فلما تحركت الفاء استغني عن الهمزة ولو لا اعتد
بالعارض لقيل في قل اقل وفي سل اسئل وكما لم يقل ذلك دل ان العارض في مثل ذلك يعتد به وهو اشبه
عندهم بما اعتمد عليه غيرهم وكذلك قولهم يسل اذا خففت الهمزة قيل في الامر سل فلولا الاعتداد بهذه
الحركة العارضة لوجب ان يقال اسل والجواب عنه من وجوه احدها ان فعل الامر فرع المضارع
فما اعتل في المضارع فهو ثابت في الامر فاذا امر من المضارع حذف حرف المضارعة ثم نطق بما بعده فان
احتيج الى همزة اجتلبت والا فلا فاذا لم يكن للهمزة في مثل قل تحقيق لانه لم ينطق بالمضارع فيه الا متحركا
والامر فرع عليه فلم يكن ثم همزة بوجه بخلاف ما نحن فيه الثاني ان الحركة في قل مع موجبها كلمة واحدة
فصارت في حكم الاصلي اللزوم وليست الحركة في اللام كذلك لانها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار
لازما لا ينطق به الا كذلك اعتبار ما ليس بلازم ولذلك كثر قولهم لحمر ولم يقل احد اقل ولا اسل والثالث
ان الاعلال قضية واجبة لموجب قوي وتخفيف الهمز ليس بحتم بل امر جائز فلا يلزم من اعتبار الامر
الواجب اعتبار الامر الجائز وهذا تخصيص بالفرق بين باب قل وباب لحمر ولا يندرج فيه باب سل
لانه ايضا تخفيف همزة ولكن يقال فيه انه كثر استعمالهم اياه مخففا حتى صار كاللازم بالاعلال لكثرته
في كلامهم فينزل منزلة ما ذكرناه فقد ثبت بما ذكرناه ان مثل هذا العارض القياس لا يعتد به فان
قيل اذا جعلتم الحركة فيه كحركة لم يكن الذين فينبغي الا تجيزوا الحذف في الهمزة لعروض الحركة
كما لا تجيزون رد الواو في لم يكن الذين لانهما جميعا لازمان للسكون الاصلي وقد جعلتم العروض
لا اعتداد قلت فيه وجهان احدهما انها لما كانت كالجزء مما بعدها نزلت معها كالجزء منها على ما
تقرر في نحو قل وسل فاجريت مجراه لهذا الشبه الآخر انه مبني على ان الهمزة اصل خففت لكثرة
استعمالها عند الاستغناء عنها كما حذفت عند الاستغناء عنها في قولك ضربت الرجل حذفت
عند الاستغناء عنها في قولك مبتديا الحمر ثم ذكر احكاما تبنى على الاعتداد بالحركة ونفي
الاعتداد بها فكل موضع جعلت معتدا بها فواجب ان يكون حكمها حكم كلمة متحرك اولها فلا يحذف
قبلها حرف علة ولا يحرك ساكن فلذلك تقول على هذه اللغة في لحمر وما لحمر وخذوا لحمر ومن لحمر
وزيد لحمر وكل موضع لم يجعل معتدا بها فواجب ان يكون حكمها حكم كلمة ساكن اولها فتحذف قبلها حرف العلة
ويحرك الساكن فلذلك تقول فلحمر وما لحمر وخذ لحمر ومن لحمر وزيد لحمر وعلى ذلك قال ومثل
لحمر عادا لولى يعني ومثل لحمر فيمن اعتد بالحركة بحذف الهمزة في عادا الاولى في قراءة
ابي عمرو لانه لم يحرك الساكن لكونه قدر اللام متحركة اصلا ولو لم يعتد بها لوجب ان يحرك التنوين
وكذلك من لان ثم قال ومن قال الحمر قال من لان يعني ان من لم يعتد بالحركة العارضة وجعل
اللام في حكم الساكن حتى اوجب دخول الهمزة على ما كانت عليه قبل النقل فهؤلاء يقولون من
لان بتحريك النون لالتقاء الساكنين لان السكون الذي وجب عندهم المجيء بالهمزة يقتضي ايضا
ان يحرك الساكن الذي قبله لالتقاء الساكنين وتحريك نون من بالفتح على اللغة الفصيحة فوجب

ان يقال من لان بفتح النون ثم ذكر لغة اخرى على قول من قال الحمر غير معتد بالحركة ومنهم الذين يحذفون نون من لسكونها وسكون لام التعريف بعدها اجرا لها مجرى حرفي العلة لكثرة استعمالها في الكلام فيقولون مل كذب في من الكذب فهؤلاء اذا لم يعتدوا بالحركة العارضة في قولهم الحمر حذفوا النون لالتقاء الساكنين كما يحذفونها في مثل ملكذب لان السكون في مثل ملكذب وفي مثل ملان اذا لم يعتد بالحركة سواء فاذا سوغوا الحذف في مثل ملكذب سوغوه في مماثله وهو ملان فصل

واذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية الى حرف لين كقولهم آدم وايمة واويدم انتقل الى الكلام في تخفيف الهمزة اذا اجتمع مع الهمزة فعلم انه ما تقدم على تقديره الانفراد ثم قسم ذلك الى ما يكون في كلمة او في كلمتين وذلك حاصر فان كانتا في كلمة لم تخل الثانية من ان تكون ساكنة اولا فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها لا اختلاف في ذلك كقولهم آدم واومن وايت وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة بعد الاولى واذا كانوا قد سهلوا مثلها مفردة مع انتفاء الامرين فان تسهل ههنا اولى فلذلك التزم وان كانت متحركة فلا يكون ما قبلها الا متحركا لتعذر السكون لعدمه من كلامهم فهذه يجب عند النحويين ان تقلب الثانية حرف لين ويبقى الاولى على حالها لان يجوز فيها وقبلها حرف لين على حسب حركتها ان امكن ذلك كقولك ايمة بناء محضة وانما لم يفعلوا ذلك في مثل اويدم لتعذره لانه لا يمكن ان تحرك الالف ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك في اوادم لانهم لو قلبوها الفا لذهبت حركتها وهم يحافظون عليها وليس قبلها ما يمكن رده اليه لانها ايضا فتحة فوجب حمله على ما ثبت فيما هو منه وهو اويدم فقلبوها واوا فان قيل فقد قلبوها ياء في مثل جائي وهي مضمومة وقياسها على ما ذكرت ان تقلب واوا قلت الاولى ان يقال قلبت واوا على ذلك القياس ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ويجوز ان يقال ان الاصل اذا اصله ان يقلب حرفا من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا اويدم وجاء بقلب الاولى واوا والثانية ياء الا ان يمنع مانع في مثل اوادم على ما تقدم تقرير المنع ويرجع اليها في نفسها ان امكن كقولهم ايمة وقولهم اوول الى كذا او الى الواو وان تعذر الامران كقولك اوادم والوجهان مستقيمان ويترجح الاول بان الابدال انما كان فيما يثبت في غير هذا الباب باعتبار حركة الحرف السابق فكان حمل هذا هو الاصل اولى وهو الوجه الاول ولكنه قدح فيه قولهم جائي شبهه واحتيج الى الجواب عنه بما تقدم قال ومنه جاء وخطايا وقد سمع ابو زيد من يقول اللهم اغفر لي خطائي قال همزها ابو السمح ورداد ابن عمه وهو شاذ وفي القراءة الكوفية أئمة لان اصل جاء جائي باليقان فمنهم من يقول وقعت الياء بعد الف فاعل فوجب قلبها همزة فصار جائي فاجتمعت همزتان في كلمة واحدة فوجب قلب الثانية على ما تقدم ثم اعلت كما اعل غاز وقاض فبقي جاء فهو جار مجرى قاض ومنهم من يقول كرهوا ان يهمزوا الياء فيؤدي الى الاستثقال

باجتماع الهمزتين ففروا الى القلب فجعلوا اللام موضع العين والعين موضع اللام فقالوا جائي ثم اعلوه كما اعلوا قاض فوزنه على القول الاول فاع وعلى الثاني فال والثاني قول الخليل واما خطايا فاصله خطائي وقعت الياء بعد الالف فوجب قلبها همزة كما يجب في صحايف فصار خطائي فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية على ما ذكرناه في جاء والخليل يقول في جمع خطية ما قاله في جاء من القلب الذي ذكرناه فيقول لما ادى في خطائي ابدال الياء همزة الى اجتماع الهمزتين رفض وقلبت اللام الى موضع العين والعين الى موضع اللام فصار خطائي على ما ذكرناه في جاء فادى القولان بالاخرة الى الرجوع الى خطائي فصار مثل تقديره في جمع دكايا اذ اصل دكايا دكائي لان دكية كصحيفة فجمعه في الاصل دكائي والعرب في كل جمع بعد الفه همزة عارضة في الجمع وياء يقلبون الهمزة ياء والياء الفا ويقولون في دكائي دكايا فكذلك يجب ان يقولوا في خطائي خطايا وقد بينا كيفية وصوله الى الخطائي الذي هو مثل دكائي وبيانا في ذلك في موضعه معللا فلا معنى في استيفايه ههنا ثم ذكر الجمع بين الهمزتين في كلمة وانه شاذ في كلامهم واتبعه بقراءة الكوفيين وابن عامر قصدا منه لتضعيف قراءتهم كما فعل ذلك في غير موضع قال واذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما وتخفيف احديهما بان تجعل بين بين والخليل يختار تخفيف الثانية كقوله تعالى فقد جاء اشراطها واهل الحجاز يخففونهما معا ومن العرب من يقحم بينهما الفا قال ذو الرمة أانت ام ام سالم وانشد ابو زيد

حزق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آاياه يعنون ام قردا

وهي في قراءة ابن عامر ثم منهم من يحقق بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف وقع في بعض النسخ جاز تحقيقهما ايقانا بين وهو عندي تصحيف لان التحقيق ضعيف عنده فلا معنى لذكره متقدما وايضا فانه تدارك بعد ذلك عند ذكره الفصل بينهما بالالف ثم منهم من يحقق فلو كان الاول كذا لجواز التحقيق لم يكن لذكر جواز التحقيق مع الفصل معنى قوله وتخفيف احديهما بان تجعل بين بين غير مستقيم فانه يكون تخفيف احديهما بغير ذلك فلا وجه لحصر تخفيف احديهما بان تجعل بين بين والوجه اذا تبين كيفية التخفيف فيهما او في احديهما فنقول اذا اجتمعتا وقصد الى التخفيف فجائز ان تخففا جميعا وجائز ان تخفف احديهما فان اريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع على ما نذكر والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وهذا واضح فان اريد تخفيف احديهما لم يخل اما ان تكونا متفقتين او لا فان كانتا متفقتين والاولى جزء كلمة فجائز ان تحذف احديهما وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجائز ان تبدل الثانية الفا بعد المفتوح وياء بعد المكسور وواوا بعد المضموم فان لم تكونا كذلك خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ثم ذكر اقحام الالف بين الهمزتين ولم يثبت ذلك الا في مثل آانت وشبهه واما مثل جاء احدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه ثم جواز التحقيق عند هذا الاقحام يدل على انه

عنه دون الادغام غير جيد ثم نسبة ذلك الى قراءة ابن عامر فان قصد الى نسبتها مع التحقيق فهو وجه
ضعيف عن ابن عامر والمشهور خلافه وان قصد الى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام دون ابن ذكوان
وليس لنسبته ذلك لابن عامر دون ابي عمرو ونافع معنى اما ابو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك واما نافع فلان
قالون يقرأ كذلك من غير خلاف ايضا فنسبة القراءة الى من قرئت عنه بلا خلاف او من قرأها احد راوييه
بلا خلاف اولى من نسبتها الى من قرأها احد راوييه بخلاف فلا وجه لتخصيصه ابن عامر فصل
وفي أقرأ آية ثلاثة اوجه ان تقلب الاولى الفا وان تحذف الثانية وتلقى حركتها على الاولى وان
يجعلا معا بين بين وهي حجازية ووهم في الوجه الثالث منها لانه قال وان تجعلا معا بين بين لما تبين
ان معنى ذلك ان تجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها فاذا لم يكن لها حركة فكيف تعقل جعلها بين همزة وبين حركتها
فثبت انه وهم والتقسيم في الثلاثة صحيح لانه لا يخلو اما ان يسهلا جميعا او الاولى دون الثانية او
الثانية دون الاولى فهذا تقسيم حاصر في المعنى فالوجه ان تخففا جميعا وتخفيفهما جميعا فيه وجهان
احدهما ان تنقل حركة الثانية الى الاولى ثم تجعل الاولى بين بين بعد تحريكها والوجه الآخر ان تقلب الاولى
الفا ثم تسهل الثانية بين بين وتسهيل الاولى دون الثانية ان تقلب الفا وتحقق الثانية وتسهيل الثانية
دون الاولى ان تسهل الثانية بين بين فيحصل من التقسيم ثلاثة اوجه انقسم وجه منها الى وجهين فصار
اربعة اوجه ذكر منها وجهين واسقط منها وجهين وذكر وجها لا يعقل البتة وهو الوجه الثالث في كلامه
هذا آخر الهمزات باعتبار التخفيف والله اعلم ومن اصناف المشترك التقاء الساكنين قال المصنف
يشترك فيه الاضرب الثلاثة قال الشيخ التقاء الساكنين ان كان باعتبار كلمة اشترك فيه الاسم و
الفعل كقولك في الفعل قم وقل وفي الاسم كقولك قاض وغاز وليس في الحروف حروف المعاني حرف
يجتمع فيه ساكنان وذلك لعدم تصرفهم في الحرف والتقاء الساكنين فيما تقدم انما جاء من قبل
التصرف وان كان من كلمتين جاء في الاسم والفعل والحرف مركبا من كل واحد من الاقسام الثلاثة و
من كل واحد مع اخويه مقدما ومؤخرا فيكون تسعة اسم مع اسم واسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
اسم وفعل مع فعل وفعل مع حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف فمثال الاول لكم استخراج
ومثال الثاني لم استخرجت ومثال الثالث المال الذي عندك ومثال الرابع استخرج استخراجا
ومثال الخامس استخرج استخرج ومثال السادس استخرج المال ومثال السابع عجبت من استخراجك
ومثال الثامن قد استخرجت ومثال التاسع من الخروج قال ومتى التقيا في الدرج على غير
حديهما لانهما اذا التقيا في غير الدرج اغتفر وهو ان اجتماعهما الوقف وان كان اجتماعهما
على غير حدهما كقولك عمرو وزيد وسبب ذلك سهولته او امكانه انه تقطع الصوت عند
الثاني ولو وصلته لم يمكن وصله الا بالصوت باقيا فيتعذر او يعسر بقاؤه ساكنا مع استمرار الصوت
لعسر انتقال اللسان ساكنا على مخرج الحرف تبين قال وحدهما ان يكون الاول حرف لين
والثاني مدغما في نحو خويصة وتمود الثوب وقوله تعالى اتحاجونا قوله وحدهما اي الصفة

التي يغتفر عندها امرهما ان يكونا كذلك وسببه ما في حرف المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق
بالساكن بعده مع استمرار الصوت وما في الحرف المشدد من سهولة النطق يعمل اللسان فيه عملا واحدا فلا
يكفي احد هذين الامرين وان كان اجتماع الساكنين ممكنا استثقالا له الا ترى انهم رفضوا نحو قوم وان
كان الاول حرف مد ولين ووجوب حركة الثانية من قولك ثوبان كان ما بعدها مشددة الا انهم اتوا
حرف المد واللين مسوغا لاجتماع الساكنين في باب واحد وهو في كل موضع دخلت فيه همزة الاستفهام
على همزة الوصل المفتوحة فانهم يبدلون الهمزة الفا في نحو آلرجل عندك وآيم الله يمينك لما يؤدي
اليه من التباس الخبر بالاستفهام لو حذفت الهمزة فصار حد الساكنين باعتبار اغتفارهما اما حال
الوقف واما ما ذكر من حرف المد واللين والادغام في الثاني واما في نحو الف الوصل المبدلة
الفا عند اجتماعها مع همزة الاستفهام ويندرج فيه ان نحو قاف وميم واشباههما من حروف الهجاء
مبنية على السكون لعدم التركيب كذلك الاسماء كلها اذا عددت تعديدا وقد اغتفر في بعض
المواضع واختار ان سكونه لا لاجل الوقف في موضع آخر قال لم يخل اولهما من ان يكون مدة او غير
مدة فان كان مدة حذف كقولك لم يقل ولم يبع ولم يخف ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض
ولم تضربا اليوم ولم يضربوا الآن ولم تضربي ابنك الا ما شذ من قولهم آلحسن عندك وايمن الله يمينك وما
حكي من قولهم التقت حلقتا البطان وان كان غير مدة حرك في نحو قولك لم ابله واذهب اذهب من ابنك وقد اليوم
والميم الله ولا تنسوا الفضل واخشوا الله واخشي القوم ومصطفى الله ولو استطعنا ومنه قولك الاسم
والابن والانطلاق والاستغفار وتحرك اخيه في نحو قولك انطلق ولم يلده ويتقه وردّ ولم يردّ
في لغة بني تميم ويعني بالمدة ان يكون حرف لين قبله حركة من جنسه فان كان مدة فانه يحذف سواء كان من
كلمة او كلمتين فمثال الكلمة خف وبع وقل ومثال الكلمتين يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض وان كان
غير مدة صحيحا او لينا ليس قبله من جنسه لم يحذف فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول الا في كل موضع
كان اجتماع الساكنين باسكان الاول لغرض بعد ان كان متحركا فلو حرك لناقض الغرض الذي لاجله سكن فيفوت
ما لاجله سكن فيصير عملا لا معنى له لا فائدة فيه فعند ذلك يكون التحريك الثاني فعلم بذلك المواضع التي تحرك فيها
الاول والمواضع التي يحرك فيها الثاني وانما كان تحريك الاول الاصل لانه ان كان من كلمتين فالاول آخر كلمة هو
اقبل للتغيير فكان اولى به وان كان من كلمة لم يكن الثاني ساكنا الا لغرض فوجب تحريك الاول لئلا يفوت ذلك
الغرض واما اسكان الاول لغرض فقليل ولذلك لم يجعل اصلا ثم مثل لما يحرك فيه اول الساكنين فيهما
لم ابله وتحقيق الساكنين فيه عسر وغاية ما يقال ان اصله لم ابالي حذفت الياء في الجزم وكثر في السنتهم
حتى صار كان اللام هي الآخر فسكنت لفظا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين اللفظيين ثم ادخلوا هاء السكت
على اللام باعتبار الحركة التقديرية لانها لا تدخل الا على متحرك فاجتمع ساكنان لفظيان اللام والهاء
فكسرت اللام لالتقاء الساكنين اللفظيين ولم ترد الالف لان كسرتها اللفظية عارضة فاستعملوا من اللام
ساكنة تقديرا من وجه ومتحركة تقديرا من وجه ومتحركة عارضة من وجه فالاول هو الذي حذفت الالف

لأجله والثانى هو الذى جئ بالهاء لأجله والثالث ما فى لفظ اللام من الكسر لسكونها وسكون الهاء
وهو كما ترى من التعسف ومثل من جملتها بقوله الم الله وتربانه ههنا فى انها حركة لالتقاء
الساكنين وسابقه فى تفسير على انها حركة الهمزة نقلت الى الميم فهو ههنا وفى غير هذا الموضع من هذا
الكتاب مصرح بأن سكون الميم واشباهها سكون بناء ولذلك لما لاقى ساكنا آخر حكم بأن الحركة لالتقاء
الساكنين ولو كان السكون سكون وقف لم يتبن الحكم وانما حمل من جعل السكون فيها سكون وقف
امران احدهما استبعاد البناء على السكون مع سكون ما قبل الآخر لما يؤدى اليه اجتماع الساكنين
فى غير الوقف والثانى مجيئها مفتوحة الميم ولو كانت حركته لالتقاء الساكنين لا تت مكسورة فهو
الذى حمله على ذلك واذا جعل السكون سكون وقف واجرى الوصل مجرى الوقف كانت الميم باقية على نية السكون
تقديرا والهمزة باقية على نية اثبات الابتداء بها وجاز اذا اجرى الوصل مجرى الوقف ان يعطى ايضا
احكام الوصل لفظا بدليل جواز قولهم ثلثة اربعة فانه نقل حركة الهمزة الى الهاء واجرى الوصل
مجرى الوقف قبل ذلك والا لم تقلب تاء التانيث هاء وفى ذلك تعسف وحمل ما اجتمع عليه القراء على
الوجه الضعيف لان اجرى الوصل مجرى الوقف ليس بالقوى فى اللغة وبيان تعسفه هو ان
الأسماء اذا جردت عن التركيب فقد فقد منها مقتضى الاعراب واذا فقد منها مقتضى الاعراب وجب البناء
اذ لا متوسط واذا كان كذلك وجب الحكم بالبناء فاذا وجب الحكم بالبناء ورأينا العرب اسكنتها حكمنا
بصحة البناء على السكون وان كان قبله ساكن لانه حرف مد ولين او حرف لين والذى يدل على ذلك
ان بعض العرب يكرهها ولا وجه لكرهها الا البناء فثبت انها مبنية وانما اغتفر بناؤها على السكون
وان كان خلاف قياس ما وضع عليه كلام العرب لعروض ذلك فى بابها كعروض الوقف فى مثل زيد وعمرو
الا ترى ان الحركة لما كانت اصلا فى قولك جاءنى زيد وعمرو واغتفر ما يعرض من التقاء الساكنين
فى الوقف وكذلك هذه الأسماء الغرض فى وضعها انما هو التركيب ليحصل الفائدة التركيبية هذا
هو المقصود فى وضع الكلام ولم توضع الألفاظ ليفيد مفرداتها بدليل انه لا يتكلم بها الا مع من يعرف
مفرداتها قبل ذلك واذا كان الاصل التركيب فالاصل الاعراب الذى هو مسببه وقطعها عن التركيب
عارض كما ان الوقف على الكلم عارض فاغتفر فيها الجمع بين الساكنين كما اغتفر فى نحو زيد وعمرو فى
الوقف لما اشتركا فى عروض ذلك واذا كان احدهما معربا والآخر مبنيا لما قدمناه من الدليل واما
شبهة الفتح دون الكسر بعد ان ثبت انه مبنى فلما يحصل من الكسرات والياء وترقيق اسم الله تعالى بعد
ثبوت تفخيمه فى الابتداء مع ان السكون عارض على ما قدمناه وانما اشترطنا الاسم المفخم لئلا يرد
مثل قولك ميم الذى فانه يكسر على المختار وانما شرطنا ان يكون السكون عارضا لفقدان سبب
الاعراب وهو التركيب لئلا يرد مثل قولك ميم الله وانما تحريك الثانى فقد تقدم ما يرشد اليه
وبينا انه انما يكون فى الموضع الذى يكون الأول لغرض فلو حرك الأول لبطل الغرض الذى يكون
لأجله وذلك مثل انطلق اما انطلق فان اصله انطلق فلما كان طلق مثل كتف صار الكلام

كالتاء فسكنت كتسكينها فاجتمع ساكنان فحرك الثانى فرارا من تحريك الأول لما ذكرنا واما لم يكن فاصله لم يكن فحذف
مثل كيف فسكنت اللام فاجتمع ساكنان فحركت الدال لالتقاء الساكنين واما يتقه فاصله يتقيه على ان الهاء
هاء السكت وقد حملها ابو على على ذلك فى قراءة حفص وليس بمستقيم فان قراءة حفص ظاهرة فى ان الهاء
ضمير لأنها بعد قوله ويخش الله فقوله ويتقه الهاء فيه ضمير يعود على اسم الله تعالى واذا كان كذلك فوجهه
ان اصله يتقيه حذفت الياء للجزم بقى ويتقه سكنت القاف تشبيها لتقه بكتف فصار ويتقه فلا ساكنين
حينئذ فلا وجه لايراده على ذلك فيما نحن فيه واما اذا قدرنا الهاء هاء السكت وسكنا القاف على ما ذكرنا
اجتمع ساكنان القاف والهاء فحركت الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين وفيها ما ترى من ضعف والثانى
ابعد مع ظهور انتفائه عن القراءة المذكورة لما بيناه فلا وجه لحمله على هذا الوجه البعيد مع ظهور
فى وجه جائز مستقيم واما نحو رد ولم يرد فالأصل فيه اردد ويردد فسكن الأول لغرض الادغام
عند اصحاب هذه اللغة فاجتمع ساكنان فحرك الثانى لانه لو حرك الأول لفات الغرض الذى سكن لأجله
وهو غرض الادغام فوجب تحريك الثانى لذلك واما اهل الحجاز فوجه لغتهم ان الادغام شرطه فيه
ان يكون الثانى متحركا لان الأول لا بد من اسكانه فلو لم يشترط تحريك الثانى لادى الى اجتماع الساكنين بلا
اجماع الاظهار فى رددت ورددنا الأمن لا بوبه لهم ولا يعتد بلغتهم واذا كان كذلك قوى الاظهار
فى اردد ولم يردد كما كان كذلك فى رددت ورددنا وقد اجيب عن ذلك بان السكون فى رددت
سكون بناء لا يقبل حركة والسكون فى لم يردد سكون عارض يقبل الحركة فلا يلزم من امتناع ادغام
الأول امتناع ادغام الثانى ولذلك جاء فى القرآن على كل واحد من اللغتين فثبت ان كلتا اللغتين
مستقيمة قال الله تعالى من يرتد فهذا على لغة بنى تميم وقال من يرتدد فى قراءة ابن عامر ونافع
وهذا على لغة اهل الحجاز وقال واغضض صوتك وقال اشدد به ازرى فهذا على لغة اهل الحجاز
اجماعا واللغتان جيدتان الا ان الادغام فى المضارع المجزوم اقوى منه فى صيغة الأمر الا ترى
الى قوله واغضض واشدد كيف اتفق على الاظهار وقوله من يرتد اكثر القراء على ادغامه وسر
ذلك ان السكون فى اغضض واشدد سكون بناء لا سكون اعراب كما تقوله البصريون فكان كسكون رددت
وسكون المضارع سكون اعراب عارض لعارض لا يعتد به وكأنه متحرك على اصله وايضا فانه
ادغم قبل دخول الجازم فجاء الجازم وهو مدغم فبقى على حاله فاما اذا قيل ردوا وشدوا وشبهه
فهو محل اجماع فى الادغام لأن حركة الثانى لازمة فلا وجه للاظهار فاذا وجب الادغام فى
المضارع والماضى فى نحو شد يشد ورد يرد مع قبوله الاسكان فى شددت ولم يردد فالادغام
فيما لا يقبل الاسكان اجدر قال والأصل فيما حرك منهما ان يحرك بالكسر قال الشيخ انما
كان كذلك لامور احدها ما بين الكسر والسكون من المواخاة من حيث اختصاص كل واحد منهما بقبيل
من المعربات فلما كان بينهما هذه المواخاة جعل الكسر عوضا عنه عند الحاجة الى الحركة الثانى
ان الجزم فى الافعال جعل عوضا عن دخول الجر لتعذر دخول الجر فيها فلذلك جعل الكسر عوضا من السكون

في موضع تعذر بقاء السكون على سبيل التقاص والتعارض والثالث ان الغرض من تحريك الاول التوصل الى
النطق بالساكن الثاني وقد ثبت الكسر في اصل ذلك وهي الهمزات التي يتوصل بها الى النطق بالساكن وال
والذي حرك بغير ما لام نحو ضمتهم وفي نحو وقالت اخرج وعذاب ركض وعيون ادخلوها للاتباع وفي
نحو اخشوا القوم للفصل بين واو الضمير وواو لو وقد كسرها قوم كما ضم قوم واو لو نحو لو استطعنا
تشبيها بها وقرئ من الذي بفتح النون هربا من توالي الكسرات وقد حركوا في نحو رد ولم يرد بالحركات
الثلث ولزموا الضم عند ضمير الغائب والفتح عند ضمير الغائبة فقالوا رده وردها وسمع الاخفش
ناسا من عقيل مده وعضه بالكسر ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه فقالوا رد القوم ومنهم من فتح وهم
بنو اسد قال فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا وقال
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام يعني انه لا يعدل عن الكسر الا بمعارض خاص
يقتضي غيره جوازا او وجوبا والجواز قد يكون على السواء وقد يكون الاصل اولى وقد يكون المعدول
اليه اولى فالجواز على السواء ان يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة اصلية لفظا او تقديرا في نفس الكلمة التي
الساكن فيها في مثل قالت اخرج وقالت اغزي وانما قلنا ضمة اصلية احترازا من مثل ان امشوا وان
فانها ليست اصلية بدليل قولهم امشي بالكسر ومررت بامرئ بالكسر ورايت امرا بالفتح وانما قلنا لفظا او تقديرا
ليشمل الباب قالت اخرج وقالت اغزي لئلا يتوهم ان الشرط حصول الضمة لفظا وانما قلنا في نفس الكلمة
التي الساكن فيها احترازا من مثل ان الحكم فهذه ضمة اصلية بعد الساكن ولكنها من كلمة اخرى لان حرف
التعريف كلمة مستقلة فالضمة من كلمة اخرى واذا كانت منفصلة كانت غير لازمة فلذلك لم يعتد بها
بخلاف ما تقدم فمن كسر فعلى الاصل ومن ضم فلكراهة الضم بعد الكسر فعدل الى الضم ولذلك جاء ضم الهمزة
في مثل اخرج اقتل وانما التزم ثم ولم يلتزم هاهنا لان الهمزة مع الضمة في كلمة واحدة وليس ما ذكرناه
مع هذه الضمة في كلمة واحدة فلا يلزم من ثبوت الكراهة لهذا الاستثقال الذي يحقق في كلمة واحدة ثبوته
فيما كان من كلمتين لكون ذلك غير لازم وصلا ولا قطعا اما الوصل فلانه قد يتصل بغير ساكن واما القطع
فواضح واما نحو اخرج فلازم عند الابتداء ابدا فلذلك كره الكسر وعدل الى الضم وجوبا واما
الجواز والاختيار فيها العدول عن الاصل فكل واو ضمير وقبلها فتحة نحو اخشوا القوم وانما اختير
لانه لما قصد الى تحريكه كان تحريكه بضمة الحرف الذي كان يليه اولى من حركة اجنبية لما في ذلك من مناسبتها
والدلالة على المحذوف ايضا وللفرق بينها وبين لو كما قال واما موضع الجواز والمختار الاصل
فواو لو لانها ليست كواو الضمير فيما ذكرناه فبقي الكسر فيها على الاصل واما الضم فيها فللتشبيه بها
بواو الضمير بعد تعليله بالعلة الاولى فلا يستقيم تشبيهها به مع تعليله بالعلة الثانية لان فيه
نفيها لانه انما ضم اخشوا القوم ليفصل بينه وبين واو لو فكيف يستقيم ان يقال ضمت واو لو
تشبيها بها وفي ضمها انتفاء الفرق الموجب لضم اخشوا القوم فصار في ضمن اثبات هذا الحكم
انتفاء تلك العلة ومثال العدول عن الاصل على غير المختار الفتح في مثل من الذي ومثال

الجواز على الاستواء قولهم رد بالحركات الثلث في لغة بني تميم اما الكسر فعلى الاصل واما الضم فللاتباع واما
الفتح فلطلب الخفة بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي يلزم فيه العدول عن الاصل فباب رده اذا اتصل به
ضمير الغائبة فانه يجب فيه الفتح وانما التزموا فيه الفتح لخفاء الهاء وكان الحرف الذي قبلها قد ولي
الالف فقوي امر الفتح فالتزموه لذلك واذا اتصل به ضمير الغائب فالوجه ضم لما ذكر من العلة الا انه
ليس في القوة كالالف لانه لا يكون قبل الالف الا فتحة وليست الواو مثلها في استلزام الضمة وايضا
فانك اذا كسرت الهاء فينقلب الواو ياء فتزول مستلزم الضم ولهذا المعنى جاء الكسر في لغة بني عقيل
ولا يعرف الفتح الا فيما افرده ثعلب فانه قال شده وشده وشده بنحو الثلاثة في ذلك والظاهر
انه وهم منه في تجويزه ذلك مع وجود الضمير وظن ان ما كان يجوز قبل اتصال الضمير باق بعد اتصاله
فاذا لقي نحو رد ولم يرد ساكن آخر بعده ساغ الفتح والكسر ولا بعد في الضم اما الكسر فعلى الاصل
ويقوى لانه اذا قدر فكه للادغام كان الكسر لازما واذا كان لازما فالادغام انما جاء عليه وهو
على ما كان فينبغي ان يبقى على حاله واما الفتح فلان الكلمة الاولى منفصلة فنطقوا على ما يقتضيه
ثم جاء الساكن الثاني فبقيت على حالها في الفتح فهذا بعينه يجري في وجه الضم فلذلك قلنا ولا بعد
في الضم ومما حركوه بحركة غير الكسر والتزموها قولهم مذ اليوم لانها حركتها الاصلية فكان تحريكها بها اولى
لما فيه من الاتباع وهذا يشير الى تقوية الضم في اخشوا القوم لانهم عدلوا عن اصل التقاء الساكنين
الى حركة في التقدير ولذلك عدلوا في اخشوا القوم عن اصل التقاء الساكنين الى حركة في التقدير
تنبيها عليها مع ما بين الواو والضم من المناسبة كما بين ضم الميم وضم الذال من المناسبة قال
وليس في هلم الا الفتح وانما التزم الفتح فيها لانه فعل موضوع على الفتح كرويد فلا وجه
على ذلك لايراده في التقاء الساكنين وانما يرد في ذلك على تقدير ان يكون اصله هل ام او ها الم على القول
المتقدمين في فصل هلم فحينئذ يكون من باب التقاء الساكنين فاذا قدر كذلك علل التزام الفتح لانه مركب
والتركيب باب من التخفيف اكثر من المفرد وايضا فللتشبيه بخمسة عشر فصل وقد جد في الهرب
من التقاء الساكنين من قال دابة وشابة ومن قرا ولا الضالين ولا جان وهي عن عمرو بن عبيد وقد
لغة النقر في الوقف على النقر يعني انه لم يغتفرا معا مع وقوعهما على حدهما حتى فر عنهما لما
امكن قلبا الالف همزة فقال ولا الضألين وكذلك اذا وقف على باب النقر بحركة الحرف الموقوف عليه وكل
ذلك فرار من التقاء الساكنين ولم يفعل ذلك فيما منع منه مانع فلم يغيروا الواو والياء في مثل تاء مرتي ونحو
لتعذر التغيير لبعد الهمزة عنهما ولا فعل ذلك في مثل دابة النقر الا على شذوذ لما تقدم من علته في موضعه
فصل وكسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف ففتحوها مفتوحة تقول من
ابنك ومن الرجل وقد حكى سيبويه عن قوم فصحاء من ابنك بالفتح وحكى في من الرجل بالكسر
وهي قليلة خبيثة واما نون عن فمكسورة في الموضعين وقد حكى عن الاخفش عن
الرجل بالضم هذا الحكم المذكور في هذا الفصل هو من احكام الفصل الذي قبل ما قبله وهو

قوله والاصل فيما حرك منهما وليس لنا خيرة عنه مغنى فالاصل ان تحرك نون من بالكسر على ما تقدم من اصل
التقاء الساكنين الا انهم التزموا مع لام التعريف الفتح على اللغة الفصيحة لكثرة وقوعها معها مع لزوم
الكسرة قبلها فطلبوا تخفيفها لذلك والتزموه فقالوا من الرجل وبقوا فيما عداه على الاصل واما نون
عن فقياسها ايضا الكسر الذي التزموه في الافصح وهي وان كثرت مع اللام الا انها لم تكثر كثرة من وليس
قبل نونها كسرة فافترقا لذلك واما ما حكي عن الرجل بالضم فلغة ليست جيدة ووجهها من حيث الجملة انهم
شبهوها بحرف العلة لما انفتح ما قبلها كما شبهوها لما انكسر ما قبلها بحرف العلة فقالوا اللعنبر كما قالوا اخذوا
العنبر فكذلك قالوا عن الرجل كما قالوا اخشوا القوم ومن اصناف المشترك حكم اوايل
الكلم يشترك فيه الاضرب الثلثة وهي في الامر العام على الحركة قال الشيخ الظاهر انها حكم
اوايل الكلم والا فلم اوايل الكلم ليس من المشترك لان المشترك عبارة عن الاحكام التي اشترك فيها اثنان
او ثلثة وليس العلم كذلك ولو صح ان يقال العلم مشترك فيه حسنا لصح ان يعبر عن جميع الابواب بالعلم
وليس هذا هو المقصود وانما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيناه في اوله كالامالة والوقف
واحكام اوايل الكلم تحرك وسكون واشترك في ذلك الاسم والفعل والحرف ثم ذكر ان الاصل التحرك
لان كل كلمة بقدر منفصلة فقياسها ان توضع متحركة الاول لئلا يتعذر النطق او يثقل فثبت ان الاصل
الحركة قال وقد جاء منها ما هو على السكون وذلك من الاسماء في نوعين احدهما اسماء غير مصادر
وهي ابن وابنة وابنم واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة واسم واست وايمن الله وايم الله والثاني
مصادر الافعال التي بعد الفاتها اذا ابتدي بها اربعة احرف فصاعدا نحو انفعل وافتعل واستفعل
تقول انفعال وافتعال واستفعال ومن الافعال فيما كان على هذا الحد في امثلة امر المخاطب
من الثلاثي غير المزيد فيه نحو اضرب واذهب ومن الحروف في لام التعريف وميمه في لغة طيئ
فهذه الاوايل ساكنة كما ترى تلفظ بها كما هي في حال الدرج فاذا وقعت في موضع الابتداء
وقعت قبلها همزات مزيدة متحركة لان ليس في لغتهم الابتداء بساكن كما ليس فيها الوقوف على متحرك
قال الشيخ الكلمات التي اوايلها ساكن تكون في الاسماء والافعال والحروف اما الاسماء فعلى
قسمين سماعي وقياسي فالسماعي الفاظ مخصوصة وهي ما ذكرها والقياسي مصادر الافعال التي
بعد الفاتها اذا ابتدي بها اربعة احرف فصاعدا كقولك الانطلاق وشبهه وانما قال بعد
الفاتها اذا ابتدي بها اربعة احرف ولم يقل مصادر الافعال التي على اكثر من اربعة احرف لانه في حصر
ما اوله ساكن من المصادر فلو قال ذلك لوجب ان يكون نحو تدحرج وتناظر ونحوهما
بان اوايل مصادرهما ساكنة وليس بمستقيم لانك تقول في مصدره تدحرج وتناظر فوجب ان يعرض
لالفات الافعال ليخرج عنه مثل ذلك فلا يرد على ذلك الا مثل قولهم اهراق واسطاع فان بعد
الفاتها اذا ابتدي بها اربعة احرف وليس اول مصادرهما ساكنا وجوابه ان ذلك شاذ
فلا يعتد به فيما نحن فيه والوجه ان يقول اصله اراق واطاع وعند ذلك لا يبقى بعد الفه

اربعة احرف والاخر ان هذه زيادة على غير قياس فلا تعتد بها فكانك قلت اراق واطاع وليس بعد الالف الا
ثلثة احرف وسياتي ذكر ذلك في صنف زيادة الحروف واما الفعل فكلما جاءت فيه من سكون الاول جار
على قياس وهو قسمان احدهما افعال المصادر التي ذكرناها ماضية وامرا وهو كل ما كان بعد الفه اذا ابتدي
بها اربعة احرف ماضيا وامرا ويرد على المصنف كونه لم يقيد بالماضي والامر ولم يحترز بذلك عن المضارع
ان يقال اذا قلت انطلق واستخرج فهذا فعل بعد الفه اذا ابتدي بها اربعة احرف فصاعدا وليس اوله
ساكنا فلا يستقيم ذلك لكن في الفعل وان استقام في المصدر لان المصدر جار في الجميع على ما ذكر وانما جاءت
هذه المخالفة في الفعل ۞ واجيب بانا قصدنا الى ان يكون الالف المذكورة همزة وصل جيء بها للنطق
بالساكن لم يستقم التعريف بذلك لانه يؤدي الى الدور وذلك لانه لا يعرف ان المجتلب همزة وصل الا بعد ان
يعرف كون الاول ساكنا ولا يعرف كونه ساكنا الا بعد ان يعرف انها همزة وصل فالاولى ان يقال في الفعل
ما ليس بمضارع فيندفع هذا السؤال وقد يندفع اللبس والقسم الثاني من الافعال صيغ الامر من الثلاثي
غير المزيد فيه مثل اضرب واذهب ولا يرد على ذلك نحو خف فان اصله السكون وان قصد قاصد
الى الاحتراز عنه امكنه ان يقول مما لم يعتل مضارعه من المعتل الفاء والعين فيخرج باب ق
وخف ولا يخرج نحو ايجل لانا قلنا مما لم يعتل مضارعه وهذا لم يعتل مضارعه فهو داخل في الاول
فان خيف من ورود ر وقصد الى الاحتراز منه ايضا لكونه صيغة امر من الثلاثي وليس ساكن الاول
فيمكن الاحتراز عنه بخصوصيته لانه لا اخ له يشاركه فيقصد الى تعبير عام وانما ذلك يختص بالامر من
يرى خاصة الا ترى ان اخواته نحو شاء ونأى لم يفعل بها هذا الفعل بل جرت كما جرى باب سعى فيقال في
الامر انأ اشأ كما يقال اسع فعلم ان ذلك يختص بلفظ يرى والامر منه واما الحرف فلم يات فيه ما اوله
ساكن الا لام التعريف ونحوها والميم فرع عنها وهذا على مذهب سيبويه لان مذهبه ان اللام وحدها للتعريف
واما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف ال فعلى مذهبه ليس في الحروف ما اوله ساكن لان اول هذه الهمزة
وهي متحركة بالفتح وانما استمر بها التخفيف للكثرة وتخفيفها للكثرة لا يخل بالكلام اولا فثبت ان ذلك
انما يجري على قول سيبويه دون الخليل قال فاذا وقعت هذه الاوايل في الدرج نطق بها ساكنة
لانه ان كان قبلها متحرك فلا اشكال وان كان قبلها ساكن حرك الاول او حذف فصار ايضا ما قبلها متحركا
فينطق بها على حالها ساكنة فاما اذا وقعت في مواضع الابتداء ولا يمكن الابتداء بالساكن او يعسر توصلوا
الى الابتداء بالساكن بان زادوا همزة متحركة ليمكن النطق بالساكن كقولك في الابتداء اسم استغفار استخرج
استخرج اضرب الرجل فصل ويسمى هذه الهمزات همزات الوصل لانها يوصل بها
الى النطق بالساكن لا انها سميت بهمزات الوصل لانها تحذف في الوصل لانها حينئذ مفقودة فكيف يصح
نسبتها الى شيء يجب عند فقدانها وهي تسميتها بالعكس من ذلك اولى قال وحكمها ان تكسر بكسرة
وانما ضمت في بعض الاوامر وفيما بني من الافعال الواقعة بعد الفاتها اربعة احرف فصاعدا
للمفعول للاتباع وفتحت في الحرفين وكلمتي القسم للتخفيف قال الشيخ لانه قد ثبت انها توصل به

عند النطق بها عند الوصل اذا كان قبلها ساكن بحركة هي كسرة فجعلت حركة الهمزة ايضا تشبيها لها بذلك لعروضها اصلا او تقول تعذر اجتلابها عرية عن الحركات فيجب ان تكون مكسورة لما تقدم من ان اصل التقاء الساكنين الكسر فان عدل عن الكسر الى غيره فلعارض فلا بد من بيانه وهو موضعان احدهما ما وقع بعد سكونه ضمة اصلية لفظا او تقديرا كقولك اغزو اغزي ولا تقول ابنوا بالضم بل تقول ابنوا بالكسر لان الضمة ههنا ليست اصلية الا ترى انه من قولك بني يبني واذا قلت اغزي ضممت لان بعد السكون ضمة اصلية تقديرا لان اصله اغزوي واصل اغزي اغزوي وانما جاءت الكسرة من قبل الاعلال لان من اصل البنية وجب الضم فيما ذكرنا ولا يجوز الابقاء على الاصل فلا يكون همزة اقتل واخرج الا مضمومة بخلاف قولك ان اغزو وقالت اخرج على ما تقدم لان الحركة التي في باب قالت اخرج من كلمة اخرى والحركة التي في باب اقتل واخرج من كلمة واحدة فلما كانت الهمزة من جملة الكلمة ههنا قوي امر الضم فيه لان العدول عن الكسر في نحو قالت اخرج انما كان كراهة الضم بعد الكسر وكذلك في قولك اقتل وكراهة الضم بعد الكسر فيما كان من كلمة اشد فيما كان من كلمتين وهو في كلمتين اسهل فلذلك جاء الامران في باب قالت اخرج والتزم العدول عن الاصل في باب اقتل واخرج لما ذكرنا والموضع الثاني همزة لام التعريف على مذهب سيبويه فانها همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن ولكنها التزم فيها الفتح على ما تقدم فصل

واثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش فلا تقل الاسم والانطلاق والاقتتال والاستغفار ومن ابنك وعن اسمك وقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه من ضرورات الشعر ولكن همزة حرف التعريف وحدها اذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تحذف وقلبت الفا لاداء حذفها الى الالتباس قال الشيخ لانه انما جيء بها في الابتداء لما ذكرنا من الحاجة اليها فعلم انه لم يؤت بها الا لذلك فاذا اتى بها في غيره كان خروجا عن كلامهم قطعا وما خرج عن كلامهم فهو لحن وانما كونه لحنا فاحشا فلانه اذا غيرت حركة حكم بانها لحن فاذا زيد حرف وحركة ليست من كلامهم كان فحش الا انهم ابدلوا عن هذه الهمزة الفا في باب آلحسن عندك وآيمن الله يمينك وقد تقدمت علة ذلك وتوهما التزموه فرارا من ذلك الالباس المتقدم ذكره فصل واما اسكانهم اول هو وهي متصلتين بالواو والفاء ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ولام الامر متصلة بالفاء والواو كقوله تعالى وهو خير لكم وقوله فهي كالحجارة وقوله لهو القصص الحق وقوله الا اقمت لترقرها تاغا فارتني فقلت اهي سرت ام عادني حلم وقوله فلينظر وقوله فليوفوا فليس باصل وانما شبه الحرف عنده وقوعه في هذا الموقع بضاد عضد وباء كبد ومنهم من لا يسكن قال الشيخ اورد هذا الفصل معترضا بلان اول الكلمة من قولك وهو ولهو وفهو وفهي لها وهي ساكنة كسكون قولك واسمك واستخراجك فلم لا تعد مما اوله ساكن فلم تعدا واجاب عن ذلك بان هو وهي ولام الامر اوايلها متحركة بدليل قولك هو فعل كذا وهي فعلت كذا ولينفق ذو سعة ثم بين سبب الاسكان فيه لينتفي شبهة ذلك وذلك انه لما اتصل بها هذه الحروف

ونزلت معها كالجزء نزل قولك وهو كقولك عضد وقولك فهي ولي من قولك ولينفق منزلة قولك كتف وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالاسكان فاجرى هذا مجراه فسكن تخفيفا عارضا فثبت ان اصلها الحركة وان السكون عارض واما اسكانهم ثم هو وان كان ثم ليست كالواو والفاء في تنزلها منزلة الجزء لاستقلالها فلحملها على اختيها تشبيها بهما ولذلك كان الاسكان في وهو وفهي ولينفق اكثر منه في ثم هو وثم هي وثم لينفق وضعف في نحو ان هو لانه لم يتصل بما هو كالجزء وانما اشبه بما هو كالجزء ولذلك كان ذلك الوجه ضعيفا وهو مروي عن قالون

ومن اصناف المشترك زيادة الحروف

قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسم والفعل والحروف الزوايد هي التي يجمعها قولك اليوم تنساه او اتاه سليمان او سألتمونيها او السمان هويت قال الشيخ ولا مدخل للحرف في مثل ذلك اذ لم يثبت تصرفهم في الحرف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل وامر الزيادة راجع الى معنى الاشتقاق لان معنى الزايد هو الذي تسقط في تصاريف الكلمة تحقيقا او تقديرا والحرف لا مدخل له في ذلك اذ لم يتصرف تصرفهم في الاسم والفعل واما الاسماء الجامدة فانهم حكموا فيها بالزوايد والاصلي على معنى انها لو تصرف فيها لكان قياسها ان يكون كذلك حملا على نظايرها واما الاسماء الاعجمية والمعربة فاكثرهم ايضا يحكم عليها بالاصلي والزوايد على معنى انها لو كانت من كلامهم تقديرا لكان قياسها ان يكون كذلك كما قلنا في الجوامد ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض واصالة في البعض يقول انما ذلك في كلامهم فاما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه والحروف الزوايد هي ما ذكر وقد ظن بعض الناس ان حصرها في اتاه سليمان ليس مستقيم من حيث انه سقط منها الواو واجيب بان المراد اتاه هو سليمان بوصل الهاء بواو وعند ذلك تحصل الواو قال ومعنى كونها زوايد ان كل حرف وقع زيادة في كلمة فانه منها لا انها تقع ابدا زوايد واراد بحروف الزوايد ما ذكر من ان الزايد لا يخرج عنها لا انها تكون ابدا زوايد لانه قد يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سلم ونمل وهمل واشباه ذلك واراد ايضا الزيادة غير المكررة لانه قد تقدم ان تلك تجري في الحروف كلها فعلم انه لا اختصاص لها فاذا حصص ههنا علم انه اراد غير ذلك قال ولقد اسلفت في الاسماء والافعال عند ذكر الابنية المزيد فيها بيانا من القول في هذه الحروف واذكر ههنا ما يميز بين مواقع اصالتها ومواقع زيادتها والموفق هو الله لانه لما ذكر الابنية ودلها على مواضع الزيادة علم مواضع الزيادة وما يقع زايدا وهو كلام يتعلق بالزيادة ضمنا ولكنه لم يستغن عنه لان غرضه ههنا ان يعرف القوانين التي يحكم بها بكون الشيء زايدا ولم يتعرض لذلك ثم فالغرض الذي ذكرها ههنا باعتباره غير الغرض الذي ذكرها ثم باعتباره ثم شرع فيها واحدا واحدا قال فصل فالهمزة يحكم بزيادتها اذا وقعت اولا بعدها ثلاثة احرف اصول كارنب واكرم الا اذا اعترض ما يقتضي اصالتها كامعة وامرة او تجويز الامرين كاولق وباصالتها اذا وقع بعدها حرفان او اربعة اصول كاتب وازدر واصطبل واصطخر او وقعت غير اول ولم يعرض ما يوجب زيادتها في نحو شمال ونيدل وجرايض وضهياة قلت انما اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق فلا اشكال وهو

كثير وان لم يعلم الاشتقاق فان ثبت ان الثلاثة اصول فالاشكال ايضا لانه قد ثبت مثله كثيرا فكان حمله على الاكثر اولى وان لم يتحققوا انها اصول لم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة بعضها او لا فان قام فلا اشكال في الحكم باصالتها لتعذر الزيادة كما ذكر في امعة وامرة والا حكم بزيادتها وما ذكره في اولق فانه يحتمل الامر غير مستقيم في التحقيق لانه لم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة الواو او لا فان قام دليل على زيادتها ثبت ان الهمزة اصلية وان لم يقم ثبت ان الهمزة زائدة فكان الحكم بزيادتها اولى من الواو نظرا الى الاكثر في كلامهم لان افعل اكثر من فوعل واذا لم يقم دليل فجعله من باب الاكثر في كلامهم اولى واذا حكم بان اولق افعل لا يكون من باب الاكثر مع كثرة فعلل كما ان حملهنا على انه افعل اولى وما توهم من الدليل على ان الواو في اولق زائدة وهم ذكره صاحب الصحاح ووهم فيه وذلك انه قال واولق افعل لانه يقال ألق فذكره دليلا على ان الهمزة زائدة والواو اصلية وهو دليل على العكس لانه اذا ثبت ألق فهو مألوق كانت الهمزة اصلية فاء من الفعل فعلم ان الهمزة في اولق ايضا فاء من الفعل فيجب ان يكون وزنه فوعلا ثم ذكر بعد ذلك انه يجوز ان يكون فوعلا لانه يقال مؤولق وهذا ايضا دليل على ان الهمزة اصلية الا ان الدليل الاول الذي جعله لعكسه لولاه اظهر في الدلالة لانتفا الاحتمال عنه لان مؤولقا يحتمل ان يقدر ان ذاته مأفعل فيكون الهمزة زائدة واذا علمت ان الواو في اولق زائدة وجب ان يكون الهمزة اصلية لانها لم تقع مع ثلاثة فلو جعلت زائدة لادى الى ان يكون الاصول حرفين ولم يثبت ذلك واما الدليل على ان احدى الميمين في امعة وامرة زائدة انها لو كانت اصلية لادى الى ان يكون الفاء والعين من جنس واحد وهو نادر من كلامهم وكان العدول عنه اولى فتقدير وقوع الهمزة اصلا اكثر من تقدير الفاء والعين من جنس واحد فحمله على الاكثر اولى ولو قيل في امرة ان الهمزة اصلية بدليل الاشتقاق لان المعنى انه يأتمر بامر كل احد لم يكن بعيدا وكان اقوى من الاستدلال بغيره لانه هو الاصل في الحكم بالزيادة فاذا وجد لم يعارض بغيره لكونها انما يصار اليها عند فقدانه فاما اذا وقعت على غير الصفة التي ذكرها فالحكم عليها بالاصالة لانه لم يثبت كثرة في زيادتها فيحمل عليها واذا لم يحكم بزيادتها فالاصل ان يكون اصلا الا ان يقوم دليل خاص من الاشتقاق فيحكم بزيادتها كما ذكر فيما استثناه من قولهم شمأل وينذل الى آخرها اما شمأل فلقولهم شملت الريح فذلك دليل واضح على كونها زائدة واما ينذل فمن الندل من قولك ندلت الشيء اذا اخذته بسرعة واما جرائض فلانهم قالوا جرواض جرائض في معناه وهو الضخم فعلم ان الهمزة ليست من بنية الكلمة فوجب الحكم بزيادتها واما ضهياء فلانهم قالوا امرأة ضهياء فعلم ان الهمزة زائدة لانه ليس في الكلام مثل ذلك اصلا فاذا علم ان الهمزة زائدة في ضهياء وجب الحكم بزيادتها في ضهيأة

فصل والالف لا تزاد اولا لامتناع الابتداء بها وهي غير اول اذا كان معها ثلاثة احرف اصول فصاعدا لا تقع الا زائدة كقولهم خاتم وكتاب وحبلى وسرداح وحلبلاب قال الشيخ كونها لم تزد اولا واضح في التعليل لتعذر الابتداء بها واما اذا وقعت غير اول مع ثلاثة احرف فصاعدا لم يكن الا زائدة لانه كثر زيادتها حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم بانها لا تكون اصلا الا وهي منقلبة عن واو او ياء وانما لم يثبتوها اصلا الا ان الاصول في الابنية قابلة للحركات فكرهوا ان يضعوا منها ما لا يقبل حركة البتة فرفضوه بخلاف غيره ولذلك لم يوقعوها ايضا للالحاق لانهم اذا الحقوا فقد قصدوا اجرا الابنية مجرى الاصل فكرهوا ان يضعوا للالحاق ما لا يكون اصلا فلذلك ايضا لم يقع للالحاق وقوله ولا تقع للالحاق الا آخرا في نحو معزى فيجوز لانها عند المحققين انما الحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا الا ان الحاقها في الموضع الذي تقلب فيه الفا مخصوص ايضا بان يكون آخرا لانها لو الحقت في غير الآخر لم يخل اما ان تلحق متحركة مفتوحا ما قبلها او غير ذلك فان الحقت الياء على الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فيه على حالها فلا يكون الفا فان قلت فلم لا يجيء ذلك في الحاقها آخرا عن الياء فيقال فيها آخرا ما قيل فيها غير آخر قلت حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في الزنة فلا يلزم من صحة الحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الالحاق صحة الحاقها في الموضع الذي اخل بمعنى الالحاق وقوله وهي في قبعثرى كنحو الف كتاب لا انها على الغاية يريد انها زيادة محضة ليست للالحاق كما ان الف كتاب ليست كذلك لان شرط الالحاق اصل يكون الفرع بالحروف التي يذكر لغرض الاتيان به على زنة الاصل وليس في الاصول سداسي فيكون قبعثرى بالفه ملحقا به ولو كان ثم اصل للحكم بكونه للالحاق اذ لا مانع سوى ما ذكرناه فتعذر لذلك وهذا معنى قوله لا انها على الغاية معناه كونها زائدة على نهاية ما بنيت عليه الاصول لان نهاية الاصول خمسة والالف في قبعثرى زائدة عليها فعلم انها لغير الحاق واما كونها زائدة فواضح

فصل والياء اذا حصلت معها ثلاثة اصول فهي زائدة اينما وقعت كيلمع ويهير ويضرب وعثير وزبنية الا في نحو يأجج ومريم ومدين وصيصية وقوقيت قال الشيخ لانه كثر زيادتها مع ثلاثة احرف حتى حكم عليها بالزيادة وان لم يثبت الاشتقاق ولا مانع فان قام مانع يمنع من زيادتها حكم بالاصالة على نحو ما تقدم في الهمزة ولذلك حكم بالاصالة في يأجج ومريم ومدين وصيصية وقوقيت اما يأجج فلانه لو كانت زائدة لوجب ان يكون بعدها اصولا فلو كانت اصولا لوجب ادغام العين في اللام كما في يعض ويضل فلما لم يدغم دل على ان الثانية للالحاق واذا وجب ان يكون كذلك وجب ان يكون فيه الياء اصلية والا ادى ان يكون الاصول حرفين وهو مطرح واما مريم فانما حكم باصالة الياء فيه لانها لو كانت زائدة لوجب ان يكون الميم الاولى اصلية فيجب ان يكون وزنه فيعلا وفيعل ليس من ابنيتهم الثاني هو انه لو كانت الياء زائدة لوجب ان يكون من باب سلس وهو قليل واذا كانت اصلية كان من باب فرهد وهو اكثر والثالث انه لو كانت زائدة لوجب ان يكون الميم اصلية وزيادة الميم اولا اكثر من زيادة الياء وسطا فحمله على الاكثر اولى واما الاخر فهو انها لو كانت زائدة لادى الى ان يكون من باب المهمل في كلامهم

لان باب سريم مهمل واذا كانت اصلية كان من باب دلم يرلم وهو من المستعمل فحمله على المستعمل اولى واما
مدين فيجري فيه الوجه الاول والثالث ولا يجري فيه الثاني والرابع لانه لا يلزم ان يكون من باب سلس
وهو الثاني ولا يلزم ان يكون من المهمل لان مدن مستعمل كما ان دين مستعمل وهو الرابع فبقي
الوجهان جاريين فيه واما صيصية فانما حكم باصالة الياء الاولى لانه لو كانت زايدة لادى الى
ان يكون من باب ببن وهو نادر وباب سلس اكثر منه فحمله على الاكثر اولى وايضا فانه لو حكم بزيادتها
لادى الى ان يكون من المهمل اذ ليس في كلامهم تركيب من صادين وياء واذا حكم باصالتها كان من باب
المستعمل لان الصاد والياء من باب المستعمل لان الصاد والياء من باب المستعمل كقولهم الصيص بمعنى الشيص
وهو الحشف من التمر واما الياء الثانية فاصلية ايضا لانه من الرباعي كقوقيت واما قوقيت فانما
حكم بان الياء اصلية لانه لو حكم بزيادتها لوجب ان يكون من باب سلس وهو قليل وايضا فانه لو
كان يكون فعليت وهو ايضا قليل فكان جعلها اصلا اولى لدخولها في الاكثر من الوجهين المذكورين
ومن الحكم عليها بفعللت مثل زلزلت وانما حكمنا بان الواو اصل لئلا يودي الى باب ببن وهو نادر
واذا حكمنا على اصالة الياء لما ادى اليه من باب سلس فلان نحكم باصالة الواو لما يودي اليه من باب
ببن اولى لان سلس اكثر ولانه ايضا كان يكون فوعلت وفعللت اكثر من فوعلت فحمله على الاكثر اولى
فان قلت فحمله على فعللت يودي الى ان يكون من باب سلس وقد جعلته مانعا من زيادة الياء
قلت ليس كذلك وانما يكون من باب صرصر وهو كثير فان قلت يجب على هذا ان يكون موضع اليا
واوا والا فلا يكون من باب صرصر لان الفاء والعين مكرران لا مين وليس في قوقيت ذلك قلت
هو كذلك واصله قوقوت كما ان اصل اغزيت اغزوت ولكنهم قلبوا الواو ياء لزيادتها على الثلاثة
وهذا اصل مطرد في لغتهم فليس في ارتكابه خروج البتة عن لغتهم واذا ثبت ذلك ثبت ان وزنه
فعللت على ما تقرر فصل واذا حصلت معها اربعة فان كانت اولا فهي اصل كيستعور والا فهي
زايدة كسلحفية فان كانت اولا فهي اصل والا فهي زايدة لانه لم يثبت اولا زيادتها مع الاربعة الا في الافعال
المضارعة لا في غيرها من الاسماء فوجب ان نحكم بالاصالة لانه الاصل واما اذا وقعت آخرا فقد كثرت
زيادتها مع تاء التانيث كبلهنية فصل والواو كالالف لا يزادان اولا وقولهم ورنتل كخنفقيل
لان جمعه ورانتل واما غير اول فلا تكون الا زايدة كعوسج وحوقل وقسور ودهور وترقوة
وعنفوان وقلنسوة الا ما اعترض في عزويت قال الشيخ لما امتنعوا من زيادة الواو
كامتناعهم من زيادة الالف لان ذلك متعذر وانما امتنعوا منها لاستثقالها فهي في غير الاول
لا يكون الا زايدة الا اذا عرض ما يقتضي اصالتها كعزويت والذي اعترض هو انه لو كانت زايدة
لوجب ان يكون التاء اصلية فيكون وزنه فعويلا وفعويل ليس من ابنيتهم فوجب ان يكون اصلية
وايضا فانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون من باب عزت وهو مهمل واذا جعلت اصلية كان من
باب عزا يعزو وهو مستعمل فحمله على المستعمل اولى فان قلت فاذا حكمت على اصالتها فهل نحكم بزيادة

التاء او باصالتها قلت بزيادتها لانه لو كان اصلا لكان يكون من المهمل فاذا جعلت زايدة كان من المستعمل فصل
والميم اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة اصول فهي زايدة نحو مقتل ومضرب ومكرم ومقياس الا اذا عرض
ما في معد ومعزى ومأجج ومهدد ومنجنون ومنجنيق قال الشيخ وانما حكم بزيادتها لما ذكرنا
من وقوعها اولا في المشتقات زايدة كثيرا غير منحصر فاذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه نحمله على الكثير اولى
فلذلك حكم بزيادتها اولا مع ثلاثة احرف وان لم يعلم الاشتقاق الا اذا عرض ما يقتضي اصالتها فحينئذ
يحكم بالدليل الخاص فيها نحو معد ومعزى ومأجج ومهدد ومنجنون ومنجنيق اما معد فلانهم
قالوا تمعددوا اذا انتسبوا الى معد فوجب ان يكون تفعللوا اذ تمفعل ليس من ابنية الفعل واذا
وجب ان يكون في تمعددوا اصلية وجب ان يكون في معد اصلية لانه لا يكون الحرف الواحد في المشتق
والمشتق منه مختلفا فحكم بهذا الدليل الخاص بالاصالة ولم يعتبر ذلك الدليل العام لانه انما
يكون عند انتفاء الدلالة الخاصة واما معزى فحكم باصالة الميم لقولهم معز وهو بمعناه فعلم
ان تركيبه من الميم والعين والزاي فعلم اصالة الميم في المعز واذا كانت اصلية في المعز وجب ان تكون
اصلية في معزى لانه من باب واحد واما مأجج فانما حكم باصالة الميم لانها لو كانت زايدة لوجب
ان يكون الجيمان اصليين فلو كانتا اصليتين لوجب ادغام احدهما في الآخر فوجب ان لا يكون
زايدة واذا لم تكن زايدة وجب ان يكون اصلية واما مهدد فكمأجج واما منجنون فالميم اصلية
والنون الثانية عند بعضهم اصلية وعند بعضهم زايدة والدليل على اصالة الميم على القولين
جميعا انها لو كانت زايدة والنون اصلية لوجب ان يكون الميم زايدة اولا في بنات الاربعة ولم
يثبت ذلك الا في الاسماء الجارية على الفعل نحو مدحرج واما في غيره فلا وايضا فانه كان يودي
الى مثال ليس من ابنيتهم وهو منفعلول وفي الحكم بانها اصلية يكون فعللولا وفعللول من كلامهم كعرطبول
ولو كانت زايدة والنون زايدة لادى الى زيادة الميم والنون في اول الاسماء التي ليست جارية على
الافعال وذلك غير معروف في كلامهم الا في الجارية على الافعال نحو منطلق وايضا فانه كان يودي
الى ما ليس من ابنيتهم وهو منفعول وليس من ابنيتهم فان قلت كما ان منفعولا ليس من ابنيتهم
ففعلول ليس من ابنيتهم واذا كان كذلك لم يكن جعلها اصلية باولى من جعلها زايدة قلت فاذا
تردد البناء بين ان يكون حرفه اصليا وزايدا وكلا الوزنين ليس من ابنيتهم فحمله على الزيادة
اولى وسر ذلك هو ان ابنية الزوايد كثيرة وابنية الاصول قليلة فاذا تردد الحرف بين البنائين
فحمله على الاكثر اولى فان قلت فما الذي تختار في النون بعد الحكم باصالة الميم قلت الاكثرون
على ان النون اصلية لموافقتها مع اصالة الميم بناء الاصول كيستعور وعندي انه يلزمهم ان
يكون النون زايدة لانهم حكموا على خندريس بان النون زايدة وعدقيل منجنين ومنجنين كخندريس
واذا حكم بزيادة النون في خندريس لئلا يودي الى ما ليس من ابنيتهم وجب الحكم على زيادة
نون منجنين واذا وجب الحكم بزيادتها في منجنين وجب الحكم بزيادتها في منجنون لانها هي في الوجه

للفرق بينهما فعلم بذلك ان المختار في نونها ان قلنا ان النون في خندريس زائدة ان يكون زائدة واما منجنيق فالقول في الميم كالقول في ميم منجنون وقد قال بعضهم انه منفعيل واستدل على انه جاء جنقونا بحذف الميم والنون من جنقونا يدل على زيادتها وقول الاكثرين على خلاف ذلك لشذوذ جنقونا في استعمال الفصحاء فالوجه ما ذكرنا ان الميم اصلية واما النون فالاكثرون على ان النون زائدة فهو عندهم كخندريس في ان النون زائدة ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا عن الصواب قال وهي غير اول اصل الا في نحو دلامص وقمارص وهرماس وزرقم واذا وقعت اولا خامسة فهي اصل لكن نحو نجوش لانه لم يكثر زيادتها فالحكم بالاصل هو الاصل الى ان تثبت الزيادة بدليل خاص وذلك في نحو دلامص لانه من الدلاص وقمارص لانه من القرص وهرماس لانه من الهرس وزرقم لانه من الزرقة فلذلك حكم بزيادتها في هذه المحال المخصوصة وانما لم يثبت كثرة لان الاشتقاق في هذا الباب اقوى الادلة فيحكم به بالاصالة والزيادة على خلاف الكثرة في البابين جميعا واذا وقعت اولا في الخماسي فهي اصل لانه لم تثبت زيادتها في مثل ذلك فوجب الحكم بالاصالة قال ولا تزاد في الفعل ولذلك استدل على اصالة ميم معد بتمعددوا ونحو تمسكن وتمدرع وتمندل لا اعتداد به اذ لم يثبت ذلك بالاشتقاق ولذلك استدللنا على اصالة ميم معد بقولهم تمعددوا واما قول من قال تمسكن الحق بخارج عن القياس فلا وجه للتمسك به فان قلتم لم تجعل تمعددوا خارجا عن القياس فلا تتمسكوا به في اصالة ميم معد كما لم تتمسك بتمدرع في اصالة ميم مدرع وتمسكن في اصالة ميم مسكين قلت لان ههنا معلوم بالاشتقاق زيادة الميم فيه فلا وجه لمخالفة ذلك واما معد فلم يثبت كون الميم زائدة بالاشتقاق مثلها فيما تقدم فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بانه تفعللوا مع جريه على القياس عدم المناقض الحكم على مسكن بانها اصلية مع وجود المناقض لذلك وهو دليل الاشتقاق على زيادتها فصل والنون اذا وقعت آخرا بعد الف فهي زائدة الا اذا قام دليل على اصالتها في نحو فينان وحسان وحمار قبان فيمن صرف يعني اذا وقعت مع ثلاثة اصول والا فقد تقع اخرا في مثل زمان ومكان وهي اصلية بالاتفاق وانما لم يذكر ذلك لكونه صار معلوما وانما حكم بزيادتها لكثرتها كذلك الا اذا قام دليل خاص على الاصالة في بعض المحال فيكون الحكم للدليل الخاص كما ذكر وذلك كفينان دل عليه الاشتقاق لانه بمعنى ذو فنون فثبت ان الياء زائدة واذا ثبت زيادة الياء وجب اصالة النون وحسان فيمن صرف كذلك لانه لما صرفه لم يكن بد من ان يكون النون اصلية لانها لو كانت زائدة لوجب ان يكون فيه علتان مانعتان من الصرف وهما العلمية والزيادة فلما صرفه وجب ان يحكم بانتفاء مانع الصرف ولا يمكن ازالة العلمية للعلم بوجودها فوجب تقدير اصالة النون ليكون على علة واحدة وعلة واحدة لا تمنع الصرف واما حمار قبان فمثل حسان سواء لانه لا بد ان يقدر علما لانه من باب اسامة بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه واذا وجب ذلك فهو منصرف وجب ان تكون نونه

اصلية والا كانت فيه مخالفة للاصل المذكور وقوله فيمن صرف راجع الى قوله حسان وحمار قبان لا الى قوله فينان لان فينانا منصرف فلا وجه لتقييده بالصرف واما حسان وحمار قبان فهو الذي يحتمل التقييد قال وكذلك الواقعة في اول المضارع والمطاوع نحو انفعل وافعنلل والثالثة الساكنة في نحو شرنبث وعصنصر وعرند وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجة الى بيانه وكذلك الثالثة الساكنة في نحو شرنبث وعرند قال وهي فيما عدا ذلك اصل الا في عنسل وعفرنا وبلهنية وخنفقيق ونحو ذلك الا اذا قام دليل على زيادتها في مثل عنسل وهو من عسل وهو الرعدة وعفرني وهو من العفر وهو التراب وبلهنية وهو من البله وخنفقيق وهو من الخفق لانه اسم للريح التي تخفق فصل والتاء اطردت زيادتها اولا في تفعيل وتفعال وتفعل وتفاعل في نحو تفعيل وتفعال وتفعل وتفاعل لانها علمت زيادتها في ذلك بالاشتقاق وقوله وفعليهما اراد به فعلي تفعل وتفاعل لان فعلي تفعيل وتفعال ليس في اوله تاء كقولك كرم تكرما وسار تسيارا وفعلا تفعل وتفاعل هما اللذان في اولهما التاء كقولك تكلم وتضارب وكذلك تفعلل وفعله كتدحرج وتدحرج ولكنه تركه للعلم به واستغناء عنه بتفعل قال وآخرا في التانيث والجمع يعني بالتانيث مثل قولك قائمة وقاعدة ويعني بالجمع اما مثل زنادقة وجواربة واما مثل قائمات وقاعدات والظاهر انه اراد التانيث لان ذلك يطلق عليها تاء التانيث فكان حملها على الجمع في مثل قائمات اولى قال وفي نحو رغبوت وجبروت وشبهه وعنكبوت ثم هي اصل لانه كثر ايضا زيادتها في مثل ذلك بالاشتقاق فحكم عليها بالزيادة مطلقا الا في نحو ترتب لغة قال الشيخ وقع في النسخ بعد قوله وعنكبوت قال الا في نحو ترتب وتولج وسنبتة وليس بمستقيم لانه ذكر الزائد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي ان يكون المستثنى منه الا اصليا لانه يخرج من الزائد وترتب تاؤها زائدة فكيف يستثنى من الزائد وكذلك سنبتة ووقع في النسخ وعنكبوت وهي فيما عدا ذلك اصل الا في نحو ترتب وتولج وسنبتة لان التاء في ترتب وسنبتة زائد وليس في تولج كذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التاء مع اختلافهما في ذلك والوجه ان يكون وهي فيما عدا ذلك اصل الا في نحو ترتب وترا وسنبتة فيستقيم حينئذ والوجه في كون التاء في ترتب زائدة انها لو كانت اصلية لوجب ان يكون فعللا وليس من ابنيتهم والوجه في ترا انها لو كانت اصلية لكان فعلا وليس من ابنيتهم الا عند الاخفش وقد يقال انه تفعل ايضا اما بالاشتقاق واما لان بناء تفعل اكثر فحمله عليه اولى واما سنبتة فلانهم يقولون مضى سنب من الدهر وسنبتة من الدهر واذا علم انها زائدة في سنب وسنبتة وجب ان يكون زائدة في سنبتة لان الجميع من باب واحد فصل والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة او حرف المد في نحو كتابيه وثمه ووازيداه وواغلاماه وواغلامهوه ووا انقطاع ظهرهيه وغير مطرد في جمع ام وقد جاء بغير هاء وقد جمع بين اللغتين من قال

اذ الأمهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأماتكا ه وقيل قد غلبت الامهات
في الاناسي والأمات في البهايم وقد زادوها في الواحد من قال
امهتي خندف والياس ابي وفي كتاب العين تامهت وهو مسترذل قال الشيخ
هاء الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي ان تعد من حروف الزيادة كما لا تعد الباء واللام زايدة
في قولك لزيد وبزيد وانما عدت لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء فاشبهت تاء
التانيث كما عدت تاء التانيث عدت همزة فان قلت فقد عدت همزة الوصل في قولك اعلم وهي
للابتداء بالساكن كهاء السكت للوقف على المتحرك قلت ليست الهمزة في امتزاجها بالكلمة كالهاء
لانها لا يمكن الابتداء بالكلمة التي هي فيه الا بها بخلاف هاء السكت فانك مخير فيها فكانت تلك بصيغة
الكلمة اشبه بهاء السكت وزيدت الهاء في جمع ام هو المحقق في زيادة الهاء باعتبار ما نحن فيه والذي
يدل على ان زيادتها ان ام وزنه فعل لقولهم الامومه واذا ثبت ان البناء من الهمزة والميمين ثبت ان
الهاء زايدة والكثير استعماله بالهاء وقد جاء بغير الهاء قليلا قال بعضهم ان الامهات للاناسي والامات
للبهايم وقد ذكروا ان زيادتها في الواحد في مثل ما انشد فقليل واما زيادتها في الفعل فاشد منه
واقل ولذلك قال وهو مسترذل قال وزيدت في اهراق اهراقة على غير قياس واهراق اصله
اراق ثم قلب الهمزة بعضهم هاء فقال هراق ثم جاء بعضهم فاثبت الهمزة داخلة على الهاء فقال
اهراق وليس ذلك بفصيح لما تبين من جريهم فيه على مخالفة القياس فمن قال اراق قال يريق ومريق
ومراق ومن قال هراق قال يهريق ومهريق ومهراق ومن قال اهراق قال يهريق باسكان الهاء ومهريق
ومهراق ومن اراد الثلاثة لما تبين انها من قبيل الوهم لادخالهم الهمزة على الهاء التي هي بدل من
الهمزة لما تغيرت صورتها الى الهاء وزيدت وفي هركولة وهجرع وهلقامة عند الاخفش لما دل
عليه الاشتقاق قال ويجوز ان يكون منه في قولهم قرن سلهب لقولهم سلب واما لم يحكم عليها بما
حكم في هجرع لانه لم تثبت زيادتها وسطا كما ثبت اولا فكان الامران محتملين هلقامة عند الاخفش
فلانه الكثير البلع دل الاشتقاق عنده على زيادتها وذهب غيره الى اصليتها وذهب انه ليس من
اللقم لان معناه البلع وليس البلع بمعنى اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق ه
فصل والسين اطردت زيادتها في استفعل وهو واضح قال ومع كاف الضمير
فيمن كسكس قلت ليس عد السين ههنا من حروف الزيادة بمستقيم لانه حرف جيء به
للوقف بعد تمام الكلمة ولو صح عدها لصح عد الشين فيمن كشكش ولا سبيل الى ذلك واجماعهم
على ترك عد الشين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها هذا الموقع دليل على انها ليست كالزيادات
في الامتزاج في بنية الكلمة وانما هي بعد الكاف في هذه اللغة الردية بمثابة هاء السكت بعد الحركة فمن
يلحقها بل هي ابعد لانها انما تلحق كاف المونث فلا يتوهم امتزاج معها كما يتوهم الامتزاج في هاء السكت في بعض الكلمات حتى
يشبه تاء التانيث وقالوا اسطاع كاهراق فزيد في استطاع وزيادة هذه السين في اسطاع على غير قياس كما زيدت

الهاء في اهراق لان معنى اسطاع اطاع كما ان معنى اهراق اراق فمضارعه يسطيع لانه رباعي في التحقيق ولا
اعتداد بالسين كما لا اعتداد بالهاء وليس بمحذوف من استطاع لان ذلك يقال فيه اسطاع بكسر الهمزة في الابتداء
والمراد استطاع فمضارعه يستطيع بفتح الياء ومنه قوله فما اسطاعوا ان يظهروه في قراءة الاكثرين
واما هذه اللغة فمفتوحة الهمزة مقطوعة بمعنى اطاع فمضارعه يسطيع على ما تقدم واما اسم الفاعل
والمفعول فيتفقان لفوات ما بهما يحصل الفرق وهما الهمزة وحرف المضارعة وهما يحذفان من ذلك
فتقول مسطيع ومسطاع فيهما جميعا ولا يفترقان الا بالتقدير فصل واللام جاءت مزيدة
في ذلك وهنالك واولالك قال اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا
وفي عبدل وزيدل وفحجل وفي هيقل احتمال وهو اصل مطرد في اسماء الاشارة اذا قصد بها
الدلالة على البعد وجعلهم ايضا اياها من حروف الزوايد فيه تجوز من وجهين احدهما ان المبنيات
لا تدخل باب الزيادات والاخر ان اللام جيء بها عند الكثير للدلالة على البعيد فلم يكن زايدة
وزيدت في عبدل وزيدل وفحجل باعتبار الاشتقاق واما هيقل ففيه احتمال من جهة انهم
قالوا هيق وهيقل وقالوا هقل للفتى من النعام فان جعلناه مشتقا من الهيق فمعلوم ان اللام
زايدة لانه لا لام في الهيق وان جعلناه من الهقل كانت اللام اصلية لثبوتها الا ما فيما هو مشتق منه
فمن اجل ذلك جاء الاحتمال في اصالتها وزيادتها ومن اصناف المشترك ابدال الحروف
قال صاحب الكتاب يقع الابدال في الاضرب الثلاثة كقولك اجوه وهراق والا فعلت
قال الشيخ يقع الابدال في الاضرب الثلاثة بخلاف الزيادة فانها لم تقع في الحرف لان الزيادة
انما كانت باعتبار الاشتقاق او ما نزل منزلته والحرف اجنبي عن ذلك فاما الابدال فقد يكون
طريقه الاشتقاق فلا يكون في الحرف باعتباره وقد يكون طريق معرفته كثرته على صورة في
موضع وتغيير بعض حروفه فيستدل بتلك الكثرة على انها الاصل وان القليل بدل فصار للبدل
طريقان احدهما الاشتقاق او ما نزل منزلته وذلك مخصوص بالاسم والفعل والاخر الكثرة
المذكورة ويجري في الاسم والحرف واما الفعل فلا يجري فيه لانه لم يقع منه من ذلك الا ما علم اشتقاقه
فامتنع استعماله في مثله لذلك اما قوله وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم
ويجمعها قولك استنجده يوم طال فوهم لانهم لم يخصوها بذلك ولم يمنع من دخول غيرها فكان ما ذكره
غير جامع لها ولا مانع لغيرها وبيان ذلك ان حروف البدل انما يعنى بها الحرف المبدل لا المبدل منه
بدليل ان العين يبدل منها والباء يبدل منها وليست معدودة من حروف الابدال باتفاق فاذا
كان كذلك فعد السين من حروف البدل خطأ لانها لا تبدل وانما يبدل منها وقد تبين ان عدها
باعتبار كونها مبدلة لا مبدلا منها فتبين بذلك انها غير مانع لانه ادخل غيرها فيها وبيان انها غير
جامعة ان الصاد والزاي يبدلان من السين ولم يعدهما ههنا من حروف البدل وقد تبين كونهما
منها وقد ذكر ذلك في التفصيل على ما سياتي فصل فالهمزة ابدلت من حروف اللين ومن الهاء

والعين فأبدلها من حروف اللين على ضربين مطرد وغير مطرد والمطرد على ضربين واجب وجائز فالواجب
ابدالها من الف التأنيث في نحو حمراء وصحراء قال الشيخ يعني بالمطرد ما جرى على باب قياساً من
غير حاجة الى سماع في آحاده ويعني بغير المطرد ما توقف آحاده على السماع ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره
ويعني بالجائز ما يجوز ابداله وتركه على أصله فالواجب ابدالها من الف التأنيث في نحو صحراء
وحمراء وهذا لان النحويين يزعمون أن الهمزة في نحو حمراء وصحراء أصلها الف فكره اجتماع الألفين فقلبت
الثانية همزة لما ادى اجتماعهما الى حذف احديهما لانهما ساكنتان ولو قيل ان الهمزة والالف جميعاً
جيء بهما للتأنيث في الأصل لم يكن ذلك بعيداً من الصواب ثم قال والمنقلبة لاماً في نحو كساء ورداء
وعلباء قال لم يبين ان انقلابها عن واو او ياء او عن الالف لأن ذلك يحتمل فان بعض النحويين يزعم
ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس
الواو والياء اولاً من غير واسطة وظاهر كلامه انها عن الالف لانه قال ومن المنقلبة فان عنى
به الواو والياء لم يستقم لانها اذا ابدل منها لم يكن منقلبة واذا كانت عن الالف صح ان توصف بكونها
منقلبة لانها ان قلبت الفاً عن الواو والياء ثم ابدل منها الا انه يضعف من حيث انه لم يذكر عن الياء
بدلاً مطرداً واجباً ولا جائزاً ويجاب عنه بان التقسيم لا يوجبه وانما يوجب بدلاً عن الياء وقد ذكر بدلاً
في نحو اديه وفي اسنانه الل لان قوله مطرد وغير مطرد انما هو تقسيم في حروف اللين فلا يتعين ان يكون
كل واحد منهما منقسماً هذا التقسيم وقوله أو عيناً في نحو قائل وبايع ومن كل واو واقعة اولاً
شفعت باخرى لازمة في نحو اواصل واواق جمع واصلة وواقية قال يا عجبي لقد وقتك
الأواقي وأويصل تصغير واصل والكلام فيه كالكلام في كساء ورداء في الخلاف والظاهر رد
والاعتراض والجواب في من كل واو واقعة اولاً شفعت باخرى لازمة في نحو اواصل واواق هكذا ذكره عن
من النحويين وفسروا اللازم بما لا يفارق واحترزوا به عن مثل ووري وووصل وووعد لانه من قبيل
الجائز باتفاق وزعموا ان اصله انما هو واصل وواعد وانما انقلبت الالف فيه واواً لانضمام ما قبلها
وذلك عارض فلذلك قيل في الاول لازم احترازاً به عنه وليس هذا مستقيم لانه ان صح ذلك صح أن
يقال في أويصل ان اصله واصل وانما انقلبت الالف واواً لانضمام ما قبلها كما في ضويرب فيكون
عارضاً كما في ووري وكون المكبر اصلاً للمصغر اظهر من كون ما سمي فاعله اصلاً لما لم يسم فاعله لموافقة
المصغر المكبر في الأحكام ومخالفة ما سمي فاعله لما لم يسم فاعله واذا ثبت ان احترازهم بذلك
عن مثل ووري غير مستقيم فالاولى ان يطلب غير ذلك ونحو ان يقال من كل واو واقعة اولاً شفعت
باخرى متحركة فيزول الاعتراض بووري ويظهر الفرق بينه وبين اويصل وذلك واضح في الصورة والمعنى
اما في الصورة فما ذكرناه من التحرك واما في المعنى فلان الواوين اذا تحركتا احس فيهما من الاستثقال
ما لا يكون فيهما اذا كانت الثانية ساكنة وذلك يورث ضرورة فالتزموا ابدالها في الموضع الذي اشتد
فيه ثقلها وجوزوه في الموضع الذي لم يشتد فلذلك جاء اويصل ملتزماً وجاء ووري جائزاً

وانما ابدلوا الأولى دون الثانية لانهم لو ابدلوا الثانية لأدى الى وهم جواز تخفيفها حملاً على قياس
تخفيف الهمزة فيرجع الأمر الى مثل ما كان مما فرّ منه فابدلوا الى ما يؤدي الى ذلك فهو الأولى لانها اذا كانت
اولاً التزمت فلا يؤدي الى ما ذكرناه فان زعم زاعم انها قد تتصل بما قبلها فيؤدي الى ذلك بعينه قلت
اتصالها عارض وما ذكرناه لازم وكان ابدال الأولى أولى والجائز ابدالها عن كل واو مضمومة وقعت مفردة
فاء كأجوه أو عيناً غير مدغم فيها كأدؤر او مشفوعة عيناً كالغؤور والنؤور وغير المطرد ابدالها
من الالف في نحو دأبة وشأبة وابياض وادهام وعن العجاج انه كان يهمز العالم والخاتم قال
تخندف هامة هذا العالم وحكى نار وقوقأت الدجاجة وقال يا دارمي بكا ديك البرق صبراً
فقد هيجت شوق المشتاق هذا غير مستقيم في الحصر لان باب ووري من قبيل الجائز ولتسمى مفردة
وقد ذكر ان الواجب لا تقع لازمة فاما ان يكون اللزوم له اثر في وجوب القلب ولا فان كان له اثر
فقوله في الجائز مفردة غير مستقيم لانه ترك المشفوعة غير اللازمة وان لم يكن للزوم اثر فلا معنى لجعله
قيداً في الواجب فثبت ان ما ذكره غير مستقيم ويحتاج على قياس ما ذكره ان يقول وقعت مفردة او
مشفوعة غير لازمة وعلى ما بيناه ان يقال وقعت مضمومة فاءً ليس بعدها واو متحركة فيدخل
فيه ووري وبابه فيكون مستقيماً او عيناً غير مدغم فيها كادؤر وانما قال غير مدغم
فيها احترازاً من مثل التسور والتعوذ لانها لا تبدل وانما لم تبدل لانهم لم يخل اما ان يبدلا جميعاً
او احدهما فلو ابدلا جميعاً لادى الى استثقال بين اثقل من الاصل الا ترى ان التعوذ
اثقل من التعوذ ولذلك لم يدغموا همزة في همزة الا في نحو سآل على ما سيأتي ولو ابدلوا احدهما لانفك
الادغام الذي هو مقصود في هذا البناء فلم يكن للابدال معنى او مشفوعة عيناً حكم الواو التي هي عين مشفوعة او
شفوعة سواء في جواز الابدال لم يكن مدغمة وغير المطرد ابدالها من الالف الى آخره وهذا ايضاً كان ينبغي ان يجعله
من المطرد لان اصحاب هذه اللغة مطرد وانما لم يكن مثل الاول لضعفها لا لانه غير مطردة ولانا قضينا بين كونه غير
مطرد وكونه في لغة ضعيفة واما مثل العالم والخاتم فهو على ضعفه غير مطرد وكذلك بقية الامثلة في ابدال الهمزة عن الالف قال
ومن الواو غير المضمومة في نحو اشاح وافادة واسادة وانا اعاء اخيه في قراءة سعيد بن جبير
واناة واسماء واحد واتخذ احد في الحديث والمازني يرى الابدال من المكسورة قياساً
ومن الياء في قطع الله اديه وفي اسنانه الل وقالوا الشئمة يعني انه من قسم غير المطرد ابدالها
عن الواو وغير المضمومة كيف ما وقعت فيحتاج في كل واحد منها الى السماع والخلاف مع المازني في المكسورة
على ما ذكره لانه يراه من قسم المطرد الجائز وغيره يراه غير المطرد ومن الياء في قطع الله اديه وفي
اسنانه الل وهو قليل ولا خلاف انه غير مطرد قال وابدالها من الهاء في ماء وامواء
قال وبلدة قالصة امواؤها ماصحة راد الضحى افياؤها وفي آل فعلت وألا فعلت يعني
وابدال الهمزة من الهاء في ماء وامواء وانما حكم بذلك لقولهم موبه ومياه وامواه والتصغير والتكبير
يرد الأشياء الى اصولها واذا ثبت ان اصلها هاء ثبت ان الهمزة مبدلة عنها قال وبلدة قالصة

أشواؤها ما صحة زادا الضحى أفيا وها يعني مرتفعة أشواؤها أي كثرت لأنها لا يرتفع الأكثر لها ما صحة زادا الضحى أفيا وها يعني أنها كثيرة الفيء لكثرة ظلال أشجارها حتى يذهب ذلك زادا الضحى وهو ارتفاعه أي يذهب إثر ذلك وهو حر الشمس وآثارها وفي ألا فعلت وألا فعلت لأن الكثير هل فعلت وهلا فعلت وإذا قيل ألا فعلت فالهمزة بدل عما هو الكثير في الاستعمال ومنهم من يزعم أن الهمزة والهاء في هلا سواء ويعدهما جميعا من حروف التخصيص ولا أحد يعد هل وأل من حروف الاستفهام ويشبه ما في هل من الكثرة الواضحة وليس هلا بالنسبة إلى ألا كهل بالنسبة إلى أل فلذلك فرق بينهما قال ومن العين في قوله أبابُ بحرٍ ضاحكٍ زهوقْ في أباب بحر وهو قليل

فصل والألف أبدلت من أختيها ومن الهمزة والنون فإبدالها من أختيها مطرد في نحو قال وباع ودعا ورمى وباب وناب حمامًا تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما ولم يمنع مانع من الإبدال في نحو رميا ودعوا إلا ما شذ من نحو القود والصيد وغير مطرد في نحو طائي وحاري وياجل قال الشيخ سيأتي ذلك معللا في صنف الإعلال من هذا القسم وأما القود والصيد فكان قياسه أن يقال القاد والصاد كما قالوا باب وناب إلا أنهم أتوا به على أصله تنبيها على أنه الأصل وكثيرا ما يفعلون مثل ذلك وما ذكرناه مطرد إلا ما كان شاذا وغير المطرد في نحو طائي وحاري وياجل وكان قياس طائي طيئي لأنه نسب إلى طيئ فقياسه أن تحذف الياء الثانية كما تقدم فبقي طيئي ثم قلبوا الياء ألفا على غير قياس فقالوا طائي وقالوا في النسب إلى الحيرة حاري فأبدلوا الياء ألفا وقالوا في ييجل وييوجل ياجل فيجوز أن يكون الألف مبدلا من الواو ويجوز أن يكون عن الياء وهو على غير قياس فلا تقول في توجل تاجل قال وإبدالها من الهمزة لازم في نحو آدم وغير لازم في نحو راس على ما ذكر في اللزوم والجواز وقد تقدم في تخفيف الهمزة قال وإبدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثة أشياء المنصوب المنون وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها وإذن كقولك رأيت زيدا ولنسفعا وفعلتها إذا في ثلاثة مواضع كما ذكر قال وهو مختص بالوقف في مواضع أحدها الوقف على المنصوب المنون في قولك رأيت زيدا وهي اللغة الفصيحة بخلاف المضموم والمكسور لاستثقال الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع الألف والثاني النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها كقولك اضربن ولنسفعن إذا وقفت تقول لنسفعا لأنها في الفعل كالتنوين في الاسم فأجريت مجراه في انقلابها ألفا إذا انفتح ما قبلها والثالث إبدالها من نون إذن لأنها كالتنوين ونون الفعل لكونها بعد الفتحة ووقوعها آخرا فوقفوا عليها بالألف كما وقفوا على التنوين

فصل والياء أبدلت من أختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي التضعيف ومن النون والعين والباء والسين والثاء فإبدالها من الألف في نحو مفيتيح ومفاتيح وهو مطرد ومن الواو في نحو ميقات وعصي وغازٍ وغازية وأدلٍ وقيام وانقياد وحياض وسيد ولية وأغزيت واستغزيت وهو مطرد وفي نحو صبية وثيرة وعليان وييجل وهو غير مطرد ومن الهمزة في نحو ذيب وبير على ما تقدم في تخفيفها ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم أمليت وقصيت أظفاري ولا وربيك لا أفعل وتسريت وتظنيت ولم يتسن وتقضي البازي وقوله نزور امرأً أما الإله فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتمي والتصدية فيمن جعلها من صدّ يصدّ وتلعيت من اللعاعة ودهديت وصهصيت ومكاكي في جمع مكوك ودياج في جمع ديجوج وديوان وديباج وقيراط وشيراز ودينار فيمن قال شراريز ودنانير قوله فإن تصلت بمثل ضوء الفرقد أبدل الياء من التاء الأولى في اتصلت فإبدالها من الألف في نحو مفيتيح وهو كل موضع وقعت الألف فيه بعد كسرة ياء التصغير أو كسرة ألف الجمع فإنها تنقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة على صيغة التصغير والجمع فلا ينبغي إلغاء الانكسار ما قبلها فتنقلب ياء ضرورة وهو مطرد إلا في نحو جيلي وحميرا وقد تقدم ومن الواو في نحو ميقات قال ذكر الأمثلة من أبواب شتى كلها ستأتي مفصلة في فصول الإعلال فلا حاجة إلى تفصيلها ههنا وفي نحو صبية وثيرة وعليان وييجل لأن تصبا يصبو فقياسها صبوة فإبدالها على غير قياس وثيرة جمع ثور كعوزة جمع كوز فقياسها أن يقال ثورة لأن مثل هذا الجمع إنما يقلب فيه الواو ياء إذا وقعت بعدها الألف كثياب وسياط فأما إذا لم يقع الألف بعدها فقياسها بقاؤها على أصلها وكذلك الأصل في عليان علوان لأنه من علا يعلو ولم يطرأ ما يوجب تغييرها وكذلك الأصل في ييجل يوجل لأنه مضارع وجل فقلبت ياء على غير قياس وإبدالها من الهمزة قد تقدم وجوبه وجوازه فوجوبه في نحو أيت وجوازه في نحو ذيب وبير ومن أحد حرفي التضعيف على غير قياس إلا أنه كثر في فعلت وتفعلت وقل في غيرهما كقولك تقضيت وتسريت وقل في مثل لا وربيك لا أفعل لأن مثل ذلك نادر في كلامهم وكذلك كلما ذكر من غيرهما فهو على خلاف الأكثر إلا فيما كان راجعا إليهما كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والتصدية فيمن جعل التصدية من صدد فالياء مبدلة من أحد حرفي التضعيف سواء جعله من صد يصد بمعنى منع أو صد يصد بمعنى ضج ومن جعله من الصدى فهو حكاية الصوت فهو أصله الياء غير مبدلة ودهديت وصهصيت أي قلت صه صه فوجب أن يكون الياء بدلا عن أحد حرفي التضعيف لأنه كرر الفاء والعين وإن كان وزنه فعللت إلا أن أخذه من صه صه يؤذن بالتكرير فيه ومكاكي في جمع مكوك أصله مكاكيك لأن مكوكا فعول وجمعه فعاعيل فأبدلت الكاف الأخيرة ياء ثم أدغمت ياء فعاعيل فيها ودياج جمع ديجوج أصله دياجيج فقلبت الجيم الأخيرة ياء ثم خففت بحذف إحدى الياءين على ما هو مطرد للجواز فصار من باب جوار تقول هذه دياج ومررت بدياج ورأيت دياجي وديوان أصله دوّان فقلبت الواو الأولى ياء ودليله قولهم دواوين ولو كانت ياء لقيل دياوين كما قيل في ديجوج دياجيج وليست مبدلة لانكسار ما قبلها لأن الواو إذا أدغمت صحت وإن انكسر ما قبلها كقولهم حوًّا فثبت أن إبدالها إنما هو من أجل أحد حرفي التضعيف لا من باب ميزان فإن ذلك قياس وهذا على غير قياس وقلبوا ههنا الأولى ولم يقلبوا الثانية لأنهم لو قلبوا الثانية لأدى إلى قلبهما جميعا ألا ترى

ان الاولى كانت تصير واوا لكون ما قبلها ساكنة من غير ادغام فيستعذب النطق بها فيجب قلبها ياء فلذلك قلبوا الاولى دون الثانية ولم يلتزموا فيه ما التزموا في سيد لان ابدالها ياء عارض فكانها على واو بنيها ودباج لانك تقول دبابيج فهو مثل دواوين ففعل ما فعل لما ذكرناه قلبت الاولى دون الثانية لانهما من باب واحد فحمل عليه وقراط اصله قراط بدليل قراريط فحمل على دواوين لما ذكرناه وكذلك شيراز لقولهم شراريز وكذلك ديماس لقولهم دماميس قوله وايتصلت بمثل ضوء الفرقد ابدل الياء من التاء التي هي بدل من الواو التي هي فاء فاصله اوتصلت فقلبت الواو تاء على القياس ثم ابدلوا من التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف وقلبوا الاولى دون الثانية لانهم لو قلبوا الثانية لادى الى قلب الاولى لان قلبها تاء انما كان لاجل وقوع التاء بعدها فلو غيروها لوجب ردها الى الاصل لفوات المعنى المقتضي قلبها تاء ولو قيل ان الياء مبدلة عن الواو التي هي فاء لم يكن بعيدا قال وما سوى ذلك في قولهم اناسي وظرابي وقوله

ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق

وقوله

لها اشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز من ارانيها

وقوله

اذا ما عد اربعة فسال فزوجك خامس وابوك سادي

وقوله

قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي

يعني وما ابدلت فيه الياء وهو ما ذكره من النون والعين والباء والسين والثاء وترك تفصيل ذلك لتقدمه وتليه بجمع الجميع بقوله وما سوى ذلك وذكره على الترتيب فاناسي وظرابي الياء الثانية فيه مبدلة عن النون لانه جمع انسان وظربان فقياسه اناسين وظرابين فابدلوا من النون ياء ووقعت ياء الجمع قبلها فوجب ادغامها فيها لاجتماع المثلين فقالوا اناسي وظرابي وهذا وان كان هو القياس الا انه كثر ابدالها ياء في فصيح الكلام واما ابدال الياء عن العين والباء والسين والثاء فمن اردى اللغات لم تات الا في ابيات شاذة كقوله ولضفادي جمه نقانق ومن الثعالي وقوله وابوك سادي وقوله وهذا الثالي فكله لم يات في فصيح من الكلام بخلاف اناسي وظرابي فانه من فصيح الكلام

فصل والواو تبدل من اختيها ومن الهمزة فابدالها من الالف في نحو ضوارب وضويرب واوادم واويدم ودحوي وعصوي والوان تثنية الى اسما ومن الياء في نحو موقن وطوبى فما سكن ياؤه غير مدغمة وانضم ما قبلها وفي ضويرب تصغير ضراب مصدر ضارب وفي بقوى وبوطر من بيطر وكل ذلك مطرد اما الاولى فلان الالف فاعلة اذا وقعت في موضع الحركة وجب قلبها واوا قياسا مطردا لوجوب حركته ولم يقلب ياء لما ثبت من قلبها واوا قياسا في قولهم ضويرب فقلبوها ايضا في ذلك لما كانت قد ثبت قلبها اليها وكذلك قلبوا الالف الثانية في المصغر واوا اذا لم يكن اصلها الياء كقولك في ضارب ضويرب وفي عاقول عويقيل وذلك واضح في التعليل واما اوادم فجمع آدم فاذا جمع وجب تحريك الالف التي في آدم ولا يمكن ردها الى اصلها الذي هو الهمزة فوجب قلبها الى ما يقلب اليه الالف وهو الواو ولو قيل ان الواو بدل عن الهمزة لكان مستقيما واصله اءدم كره اجتماع الهمزتين فقلبت الثانية وقد تقدم ذلك في تخفيف الهمزة واما اويدم فالكلام فيه كالكلام في اوادم ومن جعل الواو عن الهمزة في اوادم جعلها عنها في اويدم وهو واضح الا انه لما التزموها في آدم صارت الهمزة نسيا منسيا فكانت المعاملة مع الالف وعصوي ورحوي قلبوا الالف فيه واوا لما اضطروا الى تحريكها ولا يمكن ابقاؤها الفا لوقوعها في موضع الحركة فقالوا عصوي ورحوي ولو قيل ان الواو في عصوي هي الواو الاصلية والواو في رحوي مبدلة عن الياء لكان مستقيما ولكنهم عدلوا الى ذلك لوجوب انقلاب الواو والياء في بابهما الفا فكانت المعاملة كانها مع الالف كما ذكر في اويدم وفي الوان تثنية الى اسما وخص الوان دون عصى ورحى لانها في عصى ورحى ترد الى اصلها وفي الوان لم يثبت لها اصل وانما قلبت لانها لما اضطروا الى تحريكها ولو قيل في عصوان ان الواو مبدلة عن الالف وفي رحيان ان الياء مبدلة عن الالف لكان ذلك جاريا على قياس كلامهم واما ابدالها من الياء في نحو موقن فلما وقعت فيه الياء فاء وانضم ما قبلها كقولك موقن وموسر وكذلك اذا وقعت عينا في الاسم دون الصفة كقولك طوبى وسياتي ذلك في الاعلال وفي ضويرب تصغير ضراب مصدر ضارب اذا صغر ضراب وقبل المصدر ثالث وجب قلب يائه واوا لانها عن الالف في ضارب وقد انضم ما قبلها فوجب ان تنقلب واوا وكذلك اذا كانت الياء في المكبر عن الواو كقولك ميعاد وميلاد فانك ترد الى الاصل فتقلب الواو ياء فتقول مويعد ومويليد فان كانت الياء ليست عن الواو ولا عن الالف بقيت ياء كقولك في بيع بييع وفي دين دبين وفي بقوى وبوطر من بيطر ومما قياسا ما بقوى فعلى اسما من بقي وهو من الياء وكل اسم على فعلى ولامه ياء فانها تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفة كقولك الدعوى والشروى والتقوى واما بوطر فلانها ياء ساكنة انضم ما قبلها فوجب ان تنقلب قال وهذا امر مضوق عليه وهو نهو عن المنكر وفي جباوة ومن الهمزة في نحو جونة وجون كما سلف في تخفيفها وهذا على غير قياس لان الاسم اذا وقعت آخره ياء قبلها واو قبلها ضمة وجب جعلها ياء مشددة مكسورا ما قبلها كما سياتي الا ما شذ من نحو قولهم مضوفة وقوفين الياء ايضا في جباوة وهو ايضا على غير قياس لانه من قولك جبى يجبي فقياسه ان تقول جباية فاذا قيل جباوة فقد ابدلوا عن الياء واوا على غير قياس لانه لا موجب لابدالها حيث لا اعلال الا ترى الى صحة قولهم عباية وعظاية فما ساغ مطردا انما جاء من ذلك واما قياسها لو لم يقدر تاء التانيث متصلة ان تقلب همزة لوقوعها متطرفة بعد الف زائدة كما في كساء ورداء ومن الهمزة في نحو جونة وجون كما سلف في تخفيفها ابدالها من الهمزة مطردا واجبا في نحو ومن غير واجب في نحو جونة وجون على ما سلف

فصل والميم اذا ابدلت من الواو واللام والنون والباء فابدالها

من الواو في فم وحدم ومن اللام في لغة طيء في نحو ما روى النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال انه لم يرو غير هذا ليس من امبر امصيام في امسفر ومن النون في نحو عمبر وشمباء ثمما
وقعت فيه النون الساكنة قبل الباء وفي قول رؤبة يا هال ذات المنطق التمتام
وكفك المخضب البنام ٥ وطامه الله على الخير ومن الباء في بنات مخر وما زلت راتما
على هذا ورأيته من كثم وقوله فبادرت شاتها عجلى مثابرة حتى استقنت دون محنى جيدها نغما
قال ابن الاعرابي اراد نغبا فابدالها من الواو في فم وخم وقد تقدم علة ذلك ولم يقع في كلامهم
مثله فيلحقوه به وليس مثله الادو ولم يقع الاصنافا فاستغنى عن ابدال واو ميما وابدالها
من اللام في لغة ليست بالقوية يجعلون لام التعريف ميما وابدالها من النون لازم في نحو
عمبر وشمباء فيما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء وانما ابدلوها ميما لانهم لو بقوها
نونا والحرف الذي بعدها من حروف الشفة فان ظهرت استهجن وان اخفي استثقل او تعذر وان ادغم
ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبه ميما فيوافق النون في الغنة ولانها تقارب الباء في المخرج فقالوا
عمبر وهو غير لازم في غير ما ذكرنا من باب عنبر بل شاذ وابدالها من الباء ايضا شاذ فصل
والنون ابدلت من الواو واللام في صنعاني وبهراني ولعن بمعنى لعل لان قياسه ان
يقول صنعاوي وبهراوي لانها همزة تانيث فوجب ان تنقلب واوا كحمراوي فاذا قالوا صنعاني
فقد جعلوا النون موضع الواو وهو معنى الابدال واما لعن فلعل فلغة قليلة وحكم بالبدلية
لكثرة تيك وقلة هذه فصل والتاء ابدلت من الواو والياء والسين والباء والصاد
فابدالها من الواو فاء في نحو اتعد واتجه ورب ام من بني ثعل متلج كفيه في قترة
وتجاه وتجود وتكلان وتكاه وتكلة وتخمة وتهمة وتقية وتقوى وتترى وتوراة
وتولج وتراث وتلاد ولاما في اخت وبنت وهنت وكلتى ومن الياء فاء في نحو اتسر
ولاما في اسنتوا وثنتان وكيت وذيت ومن السين في طست وست وقوله يا قاتل الله بني السعلاة
عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات قوله في ابدالها من الواو فاء في
نحو اتعد واتصل لما وقعت فيه الواو قبل تاء الافتعال وهو لازم مطرد يقول
اتعد اتعادا فهو متعد ومتعد فيقلبها تاء في جميع تصرفاته وسيأتي ذلك في الادغام
وقد ابدلت تاء في نحو تلجه وتخمه وفيما ذكره من الامثلة وهو غير مطرد
وان كان في بعضه لازما وقد يلتزم الشيء في بعض الامثلة وهو غير مطرد
فهو في مثل تلجه وتجاه غير لازم وفيما عداه لازم وابدالها لاما في اخت وبنت
وهنت وكلتا لان اخت من الاخوة وبنت من البنوة وهنت لقولهم هنوات تدل على ان
لامها واو والتاء مبدلة عنها فاما كلتى فمنهم من يقول هي عن الواو ايضا و
منهم من يقول هي عن الياء ومنهم من يقول هي ليست مبدلة البتة فمن قال انها عن الواو

فلان ابدال الياء عن الواو اكثر فحملها على الاكثر اولى واما من قال انها عن الياء فلان الاعلال
بالياء اكثر يعني انما يعتل فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست ببدل فلانه زعم انها للتانيث والالف
بعدها من اللام فيكون وزنه فعتل وليس بمستقيم لان تاء التانيث لا يكون وسطا ولا يكون
ما قبلها ساكنا وفعتل ايضا ليس من ابنيتهم وابدالها عن الياء فاء في نحو اتسر وهو لازم مطرد كما ذكرناه في
اتعد وتعليله سيأتي مثله ولاما في اسنتوا وثنتان وكيت وذيت فاستنتوا لانه دائر على السنة
وكلما وقعت لغة دائرة على الثلاثة حكم بانها ياء فوجب ان يكون التاء بدلا عن الياء واما ثنتان
فلانه من قولك ثنيت فلامه ياء والتاء بدل عنها واما كيت وذيت فلانهم يقولون كية
وذية في موضع كيت وذيت فدل على انه الاصل ولانه ياء ولا يستقيم ان يقدر واوا لانه
لم يقع في كلامهم الياء عينا واللام واوا كما وقعت في مثل يوم باعتبار الفاء والعين استثقالا
لها ولا يمكن تقديرها قبلها ايضا واوا لانه كان يجب ان يقال كوة وكوت فوجب ان يكون ياء و
التاء بدل عنها واما ابدالها عن السين ففي طست وست هو قليل وان لم يقل الا ست ٥
وانما حكم بابدالها في طست لقولهم طسوس ولم يحكم بان السين بدل عن التاء فيقال طست هو الاصل
والسين في طسوس بدل عنها لانه لم يثبت كون السين من حروف البدل البتة على ما تقدم وان كان
المصنف قد عدها ومما منه وذكرها في التفصيل وذكر انه يبدل منها لا انها تبدل من غيرها وان لم
يكن من حروف البدل والتاء من حروف البدل فجعل التاء بدلا عنها هو الوجه ثم لو قدر انها
من حروف البدل ولم يثبت ابدالها عن التاء وقد ثبت ابدال التاء منها بدليل ست فحمله على ما ثبت
في لغتهم اولى واما ست فلانه من قولهم سدست وسدس واسداس فلانه يبين فاذا قالوا
ست فالتاء بدل عن السين وانما حكم بان التاء بدل ولم يحكم بانها اصل لاكثرية قولهم سدس و
اسداس وسدست فلم يحكم بالعكس لذلك ولما تقدم قال ومن الصاد في لصت قال كاللصوت
المرد وهو قليل شاذ في الذعالت بمعنى الذعالب وهي الاخلاق
وهو قليل فصل والهاء ابدلت من الهمزة والالف والياء والتاء فابدالها من الهمزة في
هرقت الماء وهرحت الدابة وهنرت الثوب وهردت الشيء عن الحياني وهياك ولهنك
ثما والله لقد كان كذا وهن فعلت فعلت في لغة طيء وفيما انشده ابو الحسن
وانا صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا ٥ اي اذا الذي
ومن الالف في قوله ان لم ترقها فمه وفي انه وحيهله وقوله وقد رابني قولها يا هنا
ه ويحك الحقت شرا بشر ومن الياء في هذه امة الله ومن التاء
في طلحة وحمزة في الوقف وحكى قطرب في لغة طيء كيف البنون والبناه وكيف الاخوة
والاخواه وهو غير مطرد وقد كثر في قولهم هرقت الماء واما قولهم لهنك فعلت كذا فاصله
انك فعلت كذا فاصله انك فعلت كذا فادخلوا اللام الابتداء وكرهوا الجمع بينها وبين ان مع بقائها

على لفظها فقلبوها هاء فقالوا الهنك وهي قليلة ردية وابدالها من الألف في قوله أن لم ترهها
فمه يقلبون الف ما في الاستفهام هاء عند الوقف وكذلك أنه وحيهله ويجوز ان يقال ان الهاء
في حيهله هاء السكت لأنهم يقولون حيهل بغير الف فاذا وقف بالهاء كانت هاء السكت واذا قيل
حيهلا ثم وقف بالهاء فهي مبدلة عن الألف كما في قولك أنه وكذلك هي مبدلة عن الألف في قولهم
وقد ذلت في قولها يا هناه عند البصريين لقولهم هنوات فثبت ان لامها واو واذا ثبت ان لامها
واو صار هناه مثل قناة فقلبت الواو الفا لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ثم قلبت الألف هاء
فقيل يا هناه واما قول الكوفيين انها هاء السكت فضعيف من حيث ان هاء السكت لا يحرك وهذه محركة
وان هاء السكت لا يكون في الوصل وهذه في الوصل فثبت انها ليست هاء السكت واذا لم يكن هاء
السكت فلا يخلو اما ان يكون اصلية او زائدة ولا يكون زائدة لأن الهاء لا تزاد آخرا فثبت انها
اصلية واذا كانت اصلية فاما ان يكون هاء في الوصل او بدلا وليست هاء في الاصل بدليل قولهم
هنوات فثبت انها بدل عن اصل واذا ثبت انها بدل عن اصل لم يخل اما ان يكون عن الف او لا وقد ثبت
انها اصلها واو وانها في محل ينقلب فيه الواو الفا فثبت انها عن الألف وابدالها عن الياء في
قولهم هذه امة الله وانما جعلت بدلا عن الياء لكثرة قولهم هذي وقلة قولهم هذه ولو قيل انهما
جميعا أصل لم يكن بعيدا وابدالها عن التاء في كل تاء تأنيث لحقت الاسم كقولك قايمة وقاعدة
وهو مطرد فصيح ويجوز بقاؤها تاء وليس بالكثير واما ابدالها عن تاء الجمع في نحو الاخوه
والبناه فقليل ضعيف فصل واللام ابدلت من النون ومن الضاد في قوله
وقفت فيها اصيلالا اسائلها   مال الى ارطاة حقف فالطجع ه
من النون في مثل قوله وقفت فيه اصيلالا . قد وقع في النسخ اصيلانا بالنون وليس بجيد
لانه انما يذكر اللفظة بلفظ البدل لا بلفظ المبدل وابدالها من الضاد قليل ضعيف
فصل والطاء ابدلت من التاء في نحو اصطبر وفحصط برجلي وسيأتي
ذكره مفصلا في باب الادغام واما ابدالها في نحو فحصط فقليل ضعيف فصل والدال
ابدلت من التاء في ازدجر وازدان وفزد واذ دكر عن ابن غنم فيما رواه ابو عمرو واجدمعوا
واجدز في بعض اللغات قال واجدز شيحا وفي دولج .. وسيأتي ذلك في
باب الادغام واما ابدالها في نحو اجدمعوا واجدز فقليل وكذلك ابدالها في دولج ه
فصل والجيم ابدلت من الياء المشددة في الوقف قال ابو عمرو قلت لرجل من
بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم قال مرج وقد اجري الوصل مجرى
الوقف من قال خالي عويف وابو علج . المطعمان الشحم بالعشج . وبالغداة كتل البرنج
يقلع بالودج وبالصيصج وانشد ابن الاعرابي كان في اذنابهن الشول
من عبس الصيف قرون الاجل .. وقد ابدلت من غير المشددة في قوله

لا هم ان كنت قبلت حجتج   فلا يزال شاحج يأتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج
وقوله حتى اذا ما امسجت وامسجا وهو قليل ضعيف في كل ما ذكره وهو في الحركة نحو امسجت و
امسجا اقل واضعف فصل والسين اذا وقعت قبل غين او خاء او قاف او طاء جاز ابدالها صادا
كقولك صالغ واصبغ نعمه وصخر وصلخ ومس صقر ويصاقون وصقت وصبقت وصويق
والصملق والصراط والصاطع ومصيطر واذا وقعت قبل الدال ساكنة ابدلت زايا خالصة
كقولك في يسدل يزدل وفي يسدر يزدر وفي يسدل ثوبه يزدل قال الشيخ ذكر السين من حروف البدل وجعل لها فصلا
وليست من حروف البدل ولم يذكر ما هي بدل منه وانما ذكر انها تبدل منها الصاد فالصاد اذن هي البدل
ويبدل منها الزاي ايضا فالزاء هي البدل واما السين فلم تبدل من شيء فلا ينبغي لثبوتها في حروف البدل
وانما ابدلت السين صادا مع هذه الحروف لشدة استعلائها واستفال السين فابدلت صادا لتوافق السين
في المخرج والصفير وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء واما ابدالها زايا قبل الدال فلأن الدال حرف مجهور
والسين حرف مهموس فابدلوا السين زايا لتوافق السين في المخرج والدال في الجهر قال سيبويه ولا يجوز
المضارعة يعني اشراب صوت الزاي وفي لغة كلب تبدل زايا مع القاف خاصة يقولون مس زقر
لان الزاي والسين من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيغير الاشراب مع شدة التقارب بخلاف الصاد مع الزاء
فان الاطباق الذي في الصاد امكن من اشرابها صوت الزاء ولا اطباق في السين فصل والصاد
الساكنة اذا وقعت قبل الدال جاز ابدالها زايا خالصة في لغة فصحاء من العرب ومنه لم يحرم من فزد له
وقول حاتم هكذا فزدي انه   ودع ذا الهوى قبل القلى ترك ذي الهوى
متين القوى خير من الصرم مزدرا   فان يضارع بها الزاي فان تحركت لم تبدل ولكنهم قد
يضارعون بها الزاي فيقولون صدق وصدر والمصادر والصراط قال سيبويه والمضارعة
اكثر واعرب من الابدال والبيان اكثر ونحو الصاد في المضارعة الجيم والشين تقول هو اجدر
واشدق ذكر الصاد ههنا من حروف البدل ولم يذكرها فيما تقدم عند جمعه لها بحروف الزيادة
والطاء والدال والجيم ولم يذكر الصاد ثم ذكر في هذا الفصل انه يبدل منها فلم يذكر انها يكون بدلا
وكانت الاحكام التي للشيخ ابدالها صادا اولى بان يذكر ههنا لان الصاد هي البدل ثم قد ذكر كون الصاد
بدلا في فصل السين وذكر كون الزاء بدلا في فصل الصاد ولم يذكر الزاي بدلا اصلا في الجملة ولا في
التفصيل فقد تقدم ان البدل ليس باعتبار المبدل منه واذا كان كذلك فلم يذكر ههنا الا ابدال الزاء
منها فالزاء هي البدل وقد ابدلت الزاء من الصاد اذا وقعت الصاد قبل الدال ساكنة كقولك في فصد
يزدق وفي مصدر مزدر ومنه قوله هكذا فزدي يعني فصدي ومنه لم يحرم من فزد له واصله فصد
فسكنت الصاد تخفيفا كما خففوا علم الى علم فصار فصد بصاد ساكنة قبل الدال فابدلوها زايا وان
تضارع بها الزاي لا كان ذلك فيها كما ضارعوا في الصراط بعد قلبها صادا فالمضارعة ههنا اقرب
فان تحركت لم تبدل ولكنهم قد يضارعون بها الزاي لانها لما تحركت قويت بالحركة فلما قويت لم يكن

كالميتة الساكنة فاشربت ولم تغلب فقالوا في صدر صدر بالاشراب ولم يقولوا ازدر لقوتها بالحركة ومثل
الصاد في المضارعة اشراب الجيم صوت الشين واشراب الشين صوت الجيم وهي لغة قليلة ردية لعسر ذلك
في النطق ولذلك لم يأت في القرآن ولا في كلام فصيح بخلاف اشراب الصاد صوت الزاء فانه ورد في القرآن
وفي الكلام الفصيح

ومن اصناف المشترك الاعلال

حروفه الالف والواو والياء وثلاثتها تقع في الاضرب الثلثة كقولك مال وكتاب وسوط وبيض وقال وحاول وبايع
ولا ولو وكي الا ان الالف تكون في الاسماء والافعال زايدة او منقلبة عن الواو والياء
لا اصلا وهي في الحروف اصل ليس الا لكونها جوامد غير متصرف فيها

فصل

والواو والياء غير المزيدتين تتفقان في مواقعهما وتختلفان فاتفاقهما انه وقعت كلتاهما فاء كوعد
ويسر وعينا كقول وبيع ولاما كغزو ورمي وعينا ولاما معا كقوة وحية وان تقدمت كل واحدة
منهما فاء على اختها عينا في نحو ويل ويوم قال الشيخ حروف الاعلال الواو والالف والياء وسميت
حروف الاعلال لما وقع بها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة
لذلك ولم يعدها كثير لانها لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب
ولكل وجه ثم ذكر ان الالف لا يكون في الاسماء والافعال الا زايدة او منقلبة ولا يكون الالف
اصلا فيهما بخلاف باب الحروف واردنا بالاسماء الاسماء المتمكنة واما الاسماء غير المتمكنة فالفاتها
كالفات الحروف في كونها اصلا فلا يقال في الفتى وما انها منقلبة ولا انها زايدة وانما لم يقع
الالف في الاسماء والافعال اصلية لانها لو وقعت اصلية لم تخل اما ان يقع مبدلة في محل آخر اولا
فان وقعت في محل مبدلة ادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة وذلك يخل بمعرفة الاوزان وهو باب
كثير وان لم تقع في محل مبدلة عن الياء والواو ادى ذلك الى وقوع الواو والياء متحركتين في كل موضع
كان اصلها فيه التحرك وهو كثير مستثقل فيودي الى استثقال كثير فرفضوه لذلك فثبت انها لم يقع في الاسماء
والافعال اصلية واذا وقعتا مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه فكان ذلك هو القياس ثم
بين اتفاق مواقع الواو والياء اللذين ثبت انهما الاصلان في الاعلال بعد ان ثبت ان الالف لا يكون
اصلا فذكر اتفاقهما واختلافهما فاتفاقهما فاء وعينا ولاما كثير واضح واتفاقهما في وقوعهما عينا
ولاما كقوة وحية واضح وليس بكثير في البابين وقد وقع في بعض النسخ في اتفاقهما وان تقدمت كل
واحدة منهما على اختها فاء وعينا كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاقهما لانه قد وقعت كل واحدة
منهما فاء قبل اختها وعينا بعد اختها فهما بابان في الاتفاق وان جاءت العبارة فيهما واحدة
ثم ذكر اختلافهما فقال واختلافهما ان الواو تقدمت على الياء في وقيت وطويت ولم تتقدم
الياء عليها واما الواو في حيوان وحيوة فكنحو واو جباوة في كونها بدلا عن الياء والاصل
حييان وحيية يعني ان الواو تقدمت فاء على الياء لاما وتقدمت عينا على الياء لاما وتبين ذلك
من كلامه بالمثال والا فلا يستقيم لانه قد ثبت ان كل واحدة منهما تقدمت على اختها فاء وعينا في الاتفاق

فكيف يستقيم بان يعم تقدم الواو على الياء مطلقا دون تقدم الياء في باب الاختلاف ثم اورد اعتراضا
بالحيوان بانه قد تقدمت فيه الياء عينا على الواو لاما فهما موافقتان لطويت وقد ذكر ان طويت مما
اختلفا في بابه ولم يقع الياء قبل الواو في مثله واجاب عنه بان الواو مبدلة عن الياء والاصل
حييان وانما حمل النحويون على ذلك عدم النظير في ذلك من كلامهم واذا جاء الحيوان محتملا ان يكون
الواو من ظاهر لفظه وان يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء اولى اجراء له
على ما ثبت من قياس كلامهم ولا يستقيم الاستدلال بقولهم حيي في ان اللام ياء فانه لو كانت اللام واوا
لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلم ينهض الاستدلال على انها ياء بذلك الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا الواو
ياء لانكسار ما قبلها واذا كان حيي يجوز ان يكون فيه اللام ياء لانكسار ما قبلها ويجوز ان يكون اصلا
لم يستقم الاستدلال به على انها ياء قال وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا في يين
اسم مكان وفي يديت ولم تقع الواو كذلك ومن مذهب الحسن في الواو ان الفها من الواوات فهي على
قوله موافقة الياء في يديت وتعرض متعسفين الى ان الفها عن ياء فهي على هذا موافقتها في يديت
قال الشيخ هذا الكلام الحكم وقع فيه اختلال وذلك انه لا يخلو اما ان يعتبر لفظ الواو في الموافقة اولا
يعتبر فان اعتبر لم يصح اطلاق قوله ان الياء مختصة بوقوعها فاء ولاما على قول من قال ان الف الواو عن ياء
وان لم يعتبر لم يستقم لانها من كلامهم وايضا فانه لا يستقيم قوله فهي على هذا موافقة الياء في يديت
وقوله فهي موافقة الياء في يديت فان قلت ذكر انفراد الياء على وجه الجواز على اختلاف الاقوال
في الواو قلت فكان ينبغي ان يقول فيما انفردت به الياء وقوعها فاء وعينا ولاما فكان ينبغي
ان يقول وان الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم يقع الواو كذلك كما قال وان الياء وقعت فاء ولاما
في يديت ولم يقع الواو كذلك فالذي جوز له ذلك في يديت جوز له ذلك في يديت والفصل بينهما يحتج لذلك
اولا في اصل الباب وذكر هذا عارضا في ضمنه لا معنى له والاولى ان يعتبر في الواو الواوات ان كان
الالف عن واو والواوين والياء ان كانت الالف عن ياء فيقول بعد قوله وان الياء وقعت فاء وعينا
معا وفاء ولاما معا ولم يقع الواو كذلك وان الياء وقعت عينا والواو فاء ولاما في قول من قال
ان الالف في الواو عن ياء ولم يقع الواو مع الياء كذلك والياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم يقع
الواو كذلك الا في الواو على قول من قال ان الالف في الواو عن واو قال وقالوا ليس في العربية
كلمة فاؤها واو ولامها واو الا الواو هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف في ذلك
لا يخرجها عما ذكر ولذلك اشاروا في الواو ان يكتب بالياء حملا له على اخوات الياء لانه لو حمل
على الواو لادى الى ان يكون من النادر وهو باب لفظ الواو وحمله على الياء التي هي اكثر في مثل ذلك
اجدر فلذلك كان الوجه كتابته بالياء

القول في الواو والياء فاءين

قال الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب قال الشيخ هذا تقسيم حاصر لانها اما ان تغير او لا فان لم تغير
فهو معنى ثباتها على الصحة وان غيرت فاما ان يغير بالحذف او غيره فان غيرت بالحذف فهو السقوط

وان لم يعبر بالحذف فهو القلب ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور الثلاثة قال فثباتها على الصحة
في نحو وعد وولد والوعد والولد وهو كل موضع لم يقع موجبات السقوط ولا موجبات القلب
كقولك وعد وولد وواعد وموعود وكذلك ما اشبهه قال وسقوطها فيما عينه مكسورة في مضارع
فعل او فعل في كل موضع وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة وذلك انما يكون في مضارعاتها الثلاثية
كقولك وعد وولد تقول فيه يعد ويلد لان الاصل يوعد ويولد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف
مضارعه والفاء واو فوجب ان يقدر بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد ويولد
واستثقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها فقالوا يعد ويلد وليس كذلك يوعد ويولد لسهولة
النطق لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت في احدهما وسقطت في الآخر وقوله لفظا وتقديرا فاللفظ
في يعد ويمق والتقدير في يضع ويسع لان الاصل فيهما الكسر والفتح لحرف الحلق فاللفظ
في يعد والتقدير في يسع ويضع لان الاصل وسع يوسع ووضع يوضع اما في يضع فظاهر لان فعل لا ياتي
على يفعل على ان يكون اصلا وانما ياتي على يفعل ويفعل ولا جائز ان يكون يفعل فوجب ان يكون الاصل
يفعل والفتح لحرف الحلق فقد وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة في الاصل واما يسع فاشكل من يضع لان
ماضيه على فعل بكسر العين وليس مثل يضع على ان ماضيه بفتح العين وقياس ما جاء ماضيه بكسر العين
ان يكون مضارعه بفتح العين فعلى ذلك يشكل حذف الواو من يوسع وقد جعل ذلك والجواب عنه فصل
برأسه بعد هذا الفصل وحقيقة ان فعل بكسر العين مما اعتل فاؤه جاء مضارعه يفعل بفتح العين ويفعل بكسر
العين قالوا ودى الزند يرى وولي يلي وقالوا وجل يوجل ووجل يوجل فاذا جاء يسع محذوف الواو
علم انه مما كان اصله في التقدير الكسر وان الفتح عارض لحرف الحلق ليجري على قياس لغتهم فثبت ان الفتح
في يسع كالفتح في يضع وان الفتح في يوجل كالفتح في يوجل فلم تحذف الواو في يسع الا لوقوعها بين ياء
وكسرة تقديرية وثبتت الواو في يوجل لان الفتح فيه اصل فلم يقع الواو بين ياء وكسرة لا لفظية ولا
تقديرية وشبه الفتحة في يسع بالكسرة في التجاري من حيث كانت عارضة والاصل حركة غيرها وهي الضمة
لان مصدر تجادينا تجاديا فقلبت الضمة كسرة لانه ليس في كلامهم ما آخره ياء او واو قبلها ضمة فاذا وجد
ذلك قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء او تنقلب الواو فيه ياء وشبه الفتحة في يوجل بالكسرة في التجارب لانه جمع
تجربة وقياس الجمع الذي ثالثه الف بعدها حرفان ان يكون الحرف الذي بعد الالف مكسورا كقولك مسجد
ومساجد وضاربة وضوارب قال وفي نحو العدة والمقة من المصادر يعني انها تحذف
في مصادر هذه الافعال اذا كانت بالتاء مكسورة الفاء ولا يحذف فيها اذا وقعت بغير تاء كانهم قصدوا
الى ان يكون التاء كالعوض من المحذوف وهو الواو المكسورة ولم يذكر فعل الامر مثل عد وضع وسع استغناء
عنه بالفعل المضارع لانه فرعه فلم يحتج الى ذكره لذلك فان قلت حذفها في الفعل المضارع لوقوعها
بين ياء وكسرة وليس مع فعل الامر كذلك فما وجه حذفها قلت نزلوا تقدير حرف المضارعة كوجوده
لانه الاصل كما نزلوا الكسرة في يضع وان زالت لفظا لما كانت هي الاصل منزلة الموجود قال

والقلب فيما مر من الابدال والذي مر انها تقلب همزة واجبا وجائزا على ما مضى وتقلب الفاء في نحو تاء
وتقلب ياء في ميزان وميقات قال والياء مثلها الا في السقوط تقول يقع ييقع ويسر ييسر
فتثبتها حيث سقطت الواو قال بعضهم يئس ييئس كومق يمق فاجراها مجرى الواو
وهو قليل وقلبها في نحو اتسر يريد ان الياء تثبت صحيحة وتقلب فيما مر من الابدال فلا تسقط
لوقوعها بين ياء وكسرة كما تسقط الواو تقول يقع ييقع ويسر ييسر واما من قال يئس ييئس
فقد اجراها مجرى الواو من اجل مجيء الهمزة مستثقلة معها ولا يقولون ييسر يسر اذ لا همزة فيه وان كان
الفصيح ايضا اثبات الياء في مثل يئس ييئس ووجه حذفها ما ذكر وقلبها في نحو اتسر يعني في ما مر من
الابدال فقد يقلب همزة كقولهم في اسنانه الل وقد يقلب واوا كقولهم موقن وطوبى وضويرب وقد تقلب
تاء كقولك اتسر وقد مضى ذلك كله فصل والذي فارق به قولهم وجع يوجع ووجل
يوجل قولهم وسع يسع ووضع يضع حيث ثبتت الواو في احديهما وسقطت في الاخرى وكلا
القبيلين فيه حرف الحلق ان الفتحة في يوجع اصلية بمنزلتها في يوجل وهي في يسع عارضة
مجتلبة لاجل حرف الحلق فوزانهما وزان كسرتي الراءين في التجاري والتجارب قد مضى الكلام
في هذا الفصل عند الكلام في يضع بلا حاجة الى اعادته فصل ومن العرب من يقلب الواو والياء
في مضارع افتعل الفا فيقول ياتعد وياتسر وتقول في يئس ويئس ياءس وياءس ولا يفعل
ذلك في الماضي لانكسار ما قبل الياء ولما كرهوا الواو في مثل قولك اوتعد قلبوها تاء لتدغم فيما بعدها ولم
يقلبوها ياء لانهم يفعلون بالياء الاصلية هنا ما لا يفعلون بالواو اجدر فاذا صار ولك المضارع
فالفصيح ابقاء حكم التاء فتقول يتعد ويتسر لانه فرعه فلم يغير عما كان عليه ومنهم من يقلبها الفا لان
الالف اخت الياء من حيث كانت حرف مد وتعذر قلبها الفا في الماضي للكسرة فلما جاءت الفتحة في المضارع
قلبها الفا فقال ياتعد وياتسر واما يئس فقد تقدم ان الاثبات هو الفصيح ومنهم من يستثقلها والذين
استثقلوها منهم من حذفها كما حذف في يعد ومنهم من يقلبها الفا فيقول ياءس والذين قلبوها الفا
قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعا في الهمزة والذين لم يحذفوها لم يحذفوها جميعا والذين حذفوها
منهم لم يحذفوها الا مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسرة وقلته مع الفتح يحذفونها في
موضع زيادة الاستثقال وقلبوها في موضع قلته قال وفي مضارع وجل اربع لغات يوجل
وياجل وييجل وييجل وليست الكسرة من لغة من يقول يعلم وهو القياس لان ماضيه فعل
والاكثر فيه ان يأتي على يفعل بفتح العين وتثبت الواو لانه لم يعرض ما يوجب حذفها وقال بعضهم
ييجل فقلب الواو ياء استثقالا لها على غير قياس كما قالوا ايسرة وعليان فابدلوا من الواو ياء على غير
قياس وقال بعضهم ياجل شبهه بيئس على غير قياس ايضا وقال بعضهم ييجل بكسر حرف المضارعة
لتنقلب الواو فيه ياء استثقالا للواو وكله على غير قياس وليست الكسرة من لغة من يقول تعلم لان
اولئك لا يكسرون الياء استثقالا للكسرة على الياء فلا يحمل هذه اللغة على لغتهم مع مخالفتهم لها

وانما خص لغة آخرين من اجل استثقال الواو بعد الياء **فصل** واذا بني افتعل من اكل وامر فقيل
ايتكل وايتمر لم تدغم الياء في التاء كما ادغمت في ايتسر لان الياء ههنا ليست بلازمة وقول من
قال اتزر خطاء قال الشيخ يعني ان باب افتعل مما فاؤه همزة يجب ان ينقلب فيه الهمزة ياء اذا ابتدى
به لانكسار ما قبلها فيقال ايتكل ايتمر واصله ائتكل فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفا
من جنس حركة ما قبلها فاذا انقلبت ياء صار مشبها لقولك ايتسر باعتبار اصله وكذلك ايتعد فيمن
قلب الياء تاء كما قلبت في اتعد واتسر فنبه على ان ذلك ليس بمستقيم والفصل بينهما ان الياء
في قولك ايتكل وقولك ايتمر عارضة مبدلة عن همزة فحكمها حكم الهمزة والهمزة لا تقلب تاء اذا اجتمعت
مع تاء الافتعال فوجب ان لا تقلب الياء التي هي مبدلة عنها تاء ايضا لانها فرعها فحكمها حكمها بخلاف
اتسر فانها ليست بعارضة فلا يلزم من قلب الياء تاء في اتسر قلب الياء تاء في ايتكل وقول من قال اتزر
وهم لانه من الازر فاصله ائتزر قلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها فصار ايتزر فهو مثل ايتكل فكما لا
الياء التي في ايتكل تاء لانها عن الهمزة فكذلك الياء التي في ايتزر فتبين بذلك ان الياء في ايتزر
وايتكل واحد فكما لا يقلب في ايتكل لا يقلب في ايتزر فقول من قال اتزر وهم **القول في**
الواو والياء عينين لا تخلوان من ان تعلا او تحذفا او تسلما فالاعلال في قال
وخاف وباع وهاب وناب ورجل مال ولاع ونحوها مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما وفيما
هو من هذه الافعال من مضارعاتها واسماء فاعليها ومفعوليها وما كان منها على مفعل ومفعلة
ومفعل ومفعلة ومفعلة كمعاد ومقالة ومسير ومعيشة ومشورة وما كان نحو اقام
واستقام من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها الفا او واوا او ياء نحو قاول
وتقاولوا وزايل وتزايلوا وعوّد وتعوّد وزيّن وتزيّن وما هو منها قال الشيخ
التقسيم في ذلك كالتقسيم فيما ذكر في الفاء فالاعلال في نحو قال وباع مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما
او كانا في حكم المتحرك على ما سياتي تفصيله مما لم يمنع فيه مانع وانما قلبت الواو والياء اذا كانتا
كذلك استثقالا لهما وانما لم تقتصروا على الاسكان فيهما كراهة ان يلتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن
الا ترى انهم لو اعلوا نحو باب باصله بوب بالاسكان فقالوا بوب لم يعلم كونه من باب فرس او من
باب فلس كيوم فقلبوها الفا ايذانا بانها عن حركة ولان الالف ايضا اخف من الواو والياء
وما ذكر من اعلالها الى غير الالف فسياتي مفصلا فاذا سكن ما قبل الواو والياء فلا يخلوا اما
ان يكون في صيغة فعل اصل في معناه او في صيغة فعل وفي غيره مما هو راجع الى ما تحركت فيه
العين وانفتح ما قبلها وان كانت من الاول صحت كقولك تبايعنا وتقاولنا واعوار وما اشبه ذلك
وان كان من الثاني اعل بالالف حملا له على اصله كما ذكر في اقام واستقام **وقال**
اعلت هذه الاشياء وان لم تقم فيها علة الاعلال اتباعا لما قامت العلة فيه لكونها منها وفرعها
بعرق فيها يعني وان لم تقم فيها نفس تلك العلة الاولى والا فلا بد من علة اوجبت اعلاله ولكنها

بينت تلك العلة الاصلية لان تلك انفتح فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكن ولكنه في حكم المتحرك فاجريت
مجراها لكونها ماخوذة منها وراجعة اليها **قوله** والحذف في قل وقلن وقلت ولم يقل ولم
يقلن وبع وبعن وبعت ولم يبع ولم يبعن وما كان من هذا النحو في المزيد فيه وفي سيد وميت
وكينونة وقيلولة وفي الاقامة والاستقامة ونحوها وذلك ان هذه اللامات لما سكنت للامر
او للجزم او لاتصال الفاعلين وحرف العلة قبلها ساكن وجب حذفها لالتقاء الساكنين لكونه حرف مد
ولين فقيل قل وقلن وحذفت في نحو سيد وميت واصله سيود وميوت قلبت الواو ياء وادغمت
في الياء على ما سياتي ثم خففت بحذف الياء الثانية وفي نحو كينونة وقيلولة وهو مثل سيد لان
كينونة اصلها كيونونة ففعل فيها ما فعل في سيد ولو كانت فعلولة لوجب ان يكون كونونة اذ لا موجب
لقلب الواو ياء واما قيلولة فالذي منع ان يقال فيه انه فعلولة ما ثبت من مثل كينونة فكان حمله
لمشابهة اولى وفي الاقامة والاستقامة لان اصلها اقوامة فقلبت الواو الفا اجراء للمصدر مجرى
فعله فاجتمعت الفان فحذفت احديهما لالتقاء الساكنين والاولى اولى لانها على قياس الساكنين
قال فما التقى فيه ساكنان او طلب فيه تخفيف واضطر اعلال والسلامة فيما وراء ذلك
مما فقدت فيه اسباب الاعلال والحذف او وجدت الا انه اعترض ما يصد عن امضاء حكمها
كالذي اعترض في صوري وحيدي والجولان والحيكان والقوباء والخيلاء يعني في قل وقلن
او طلب تخفيف يعني في سيد وميت او اضطر اعلال يعني في الاقامة والاستقامة فان قلت
فالاقامة والاستقامة في ان المحذوف لالتقاء الساكنين كقل وقلن في ان المحذوف لالتقاء الساكنين فلم فرق بينهما
ان قل وقلن ثم اعلاله اولا باسكانه ثم جاء ساكن بعد تمام الاعلال وثبوت حرف العلة ساكنا
فحذف لاجله وفي الاقامة والاستقامة لم يثبت ساكنا ثم حذف بعد ذلك لساكن عرض له وانما
حذف من تتمة اعلاله لانه لم ينفك عن موجب حذفه وكان من تتمة اعلاله فلذلك فرق بينهما وجعل
ذلك حذفا للساكن العارض وهذا حذفا لاضطرار الاعلال لكونه غير منفك عنه والسلامة
فيما وراء ذلك وهو على قسمين ما فقدت فيه اسباب الاعلال كقول وكيد او وجدت ولكن عرض
لها مانع يصد عن امضاء حكمها ومثل ذلك بصوري وحيدي والجولان والحيكان والقوباء
والخيلاء اما صوري وحيدي فالسبب تحرك الياء وانفتاح ما قبلها والذي عرض كونه على
اكثر من ثلاثة احرف وليس موازنا للفعل وسياتي ذكر ذلك والجولان والحيكان كذلك
واما القوباء والخيلاء فغاية ما يقال فيه ان تحرك الواو والياء علة في الاعلال لثقلهما
متحركتين والمانع من الاعلال وقوع الضمة قبلهما لان شرط الاعلال انفتاح ما قبلهما واذا
حصل مضاد للشرط كان مانعا عن امضاء الحكم **فصل** وابنية الفعل في الواو على فعل
يفعل نحو قال يقول وفعل يفعل نحو خاف يخاف وفعل يفعل نحو طال يطول وجاد يجود
اذا صار طويلا وجوادا يريد ان فعل المعتل العين من الواو انما ياتي مضارعه يفعل

بالضم وانما التزموا ذلك لانه احد الاصلين فلا يؤدي الى تغيير فكان التزامه الوجه الا ترى انهم لو بنوا منه يفعل لادى الى قلب الواو ياء مع استواء الصيغتين في غرضهم وعلى فعل يفعل وهو على قياس الصحيح وعلى فعل يفعل لان الضم في يفعل هو القياس وهو مناسب للواو ولذلك بنوا من الواو فعل ولم يبنوا من الياء فعل لانهم كانوا يبنون يحذرون اما مخالفة القياس في المضارع واما تغييرا من الياء الى الواو وقال وفي الياء على فعل يفعل نحو باع يبيع وفعل يفعل نحو هاب يهاب الكسر في الياء كالضم في الواو وعلى فعل يفعل على قياس الصحيح والواو ثم قال ولم يجئ في الواو يفعل بالكسر ولا في الياء يفعل بالضم ولم يذكر انه لم يات من الياء فعل في الماضي بالضم ثم قال وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه انهما فعل يفعل كحسب يحسب وهما من الواو لقولهم طوحت وتوهت وهو اطوح منه واتوه ومن قال طيحت وتيهت فهما على باع يبيع والذي اضطره ان يحكم عليهما بالواوية مجيء طوحت وتوهت والذي اضطره ان يحكم ان الماضي فعل بالكسر كحسب فلم يجعله فعل بالفتح كضرب مجيء طحت وتهت ولو كان كضرب وهو من الواو لوجب ان يقال طحت وتهت فلما جاء الكسر وقد ثبت انه من الواو علم ان ذلك لا يأتي بالواو الا ما عينه مكسورة كخفت فثبت انه لا يستقيم طاح يطيح المشتق منهما طوحت وتوهت الا فعل بالكسر يفعل بالكسر وهما من الواو واما اذا كان طيحت وتيهت فهو الماخوذ منهما فلا اشكال في انهما مثل قولهم باع يبيع لان ذلك هو الذي يقتضيه قياسهما

فصل وقد نقلوا عند اتصال ضمير الفاعل فعل من الواو الى فعل ومن الياء الى فعل ثم نقلت الضمة او الكسرة الى الفاء فقيل قلت وبعت وبعن ولم ينقلوا في غير المضمر الا ما جاء من قول ناس من العرب كيد يفعل ذاك وما زيل يفعل ذاك وانما نقلوا ذلك ليبينوا بان المحذوف ياء او واو فيقولون في سار سرت وفي قال قلت ولم يفرقوا في موضع بقائها اما المحافظة على الالف فيتعذر الضم والكسر واما لكون ما انقلبت اليه الياء او الواو موجودا وهو الالف بخلاف ما اذا اتصل به الضمير المتحرك فانه يحذف فكان قياسه في موضع الحذف اولى منه في غيره فاما ان كان الفعل في اصله مكسورا فانهم ايضا ينقلون هذا النقل سواء كان المكسور ياء او واوا كقولك خفت وهبت الا ان ذلك قد استقر فيما ليس باصل فكان فيما هو اصل اولى واما للايذان بان المحذوف مكسور في الاصل وقال عند اتصال ضمير الفاعل واطلق والاولى ان يقيد بضمير الفاعل البارز المتحرك كقولك قمت احترازا من قولك زيد قام وقاما وقاموا فان كل واحد من هذه الافعال قد اتصل به ضمير الفاعل ولم يفعل فيه شيء واما قوله كيد وما زيل فشاذ لا يعمل عليه

فصل وتقول فيما لم يسم فاعله قيل وبيع بالكسر وقيل وبيع بالاشمام وقول وبوع بالواو قال الشيخ قياس ذلك ان يأتي مضموم مكسور العين فيقال قول وبيع فاستثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها فقيل قيل وبيع فهذه هي اللغة الفصيحة واما من قال قول وبوع فوجهه انه لما استثقل الكسرة على الواو حذفها فسكنت وما قبلها مضموم فبقيت على حالها ثم حمل ذوات الياء عليها لاتفاقهم على اجرائهما مجرى واحدا وهذا التعليل ينعكس لمن قال قيل وبيع ويكون اولى لان فيه حمل الواو على الياء وهو اقرب من حمل الياء على الواو وبعض اصحاب اللغة الاولى يشمون الفاء الضم تنبيها على ان الاصل فيه الضم وقد جاء مقروا بها في السبعة وقد توهم بعضهم ان مثل هذا الاشمام غير ممكن لان الاشمام الممكن عنده ضم الشفتين بعد اسكان المسكوت عليه من غير صوت وذلك غير معمول به ههنا بالاتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين في حال التصويت وذلك اما ان يكون قبل التصويت بالقاف او بعدها او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه حينئذ يكون اشماما للحرف الذي قبلها وايضا فان الحرف الذي قبلها ان كان مضموما لم يقبل اشماما وان كان مفتوحا او مكسورا او ساكنا وضممت شفتيك مع التصويت به صار مضموما واما بعدها فكذلك واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوت به وضممت الشفتين مع التصويت بها جاءت ضمة خالصة لان حقيقة الضمة الخالصة ضم الشفتين بالحرف مع التصويت فوجب ان تجيء ضمة خالصة عند ذلك وقد توهم بعضهم ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها في حال النطق بالياء الساكنة بعدها وتوهم ان ما فيها من المد ممكنه من ذلك وهو فاسد من جهة ان الاشمام ثابت في مثل قولك بعت يا عبد وقلت يا قول وايضا فانه لو فعل ما ذكره هذا القائل لانقلبت الياء واوا لضم الشفتين عندها اذ لا معنى للواو الا ذلك والجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان كان عند ابتدائك بالكلمة فلا اشكال وان كان مع وصلك اياها بغيرها كان ضما للشفتين بسرعة بين النطق بما قبلها وبها فان زعم زاعم انه ليس بين النطق بالحرفين زمان وان زمن الفراغ من الاول هو زمن الاشتغال بالحرف الثاني فجوابه انه اذا نطق بحرف من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان ينتقل من مكان الى مكان آخر فزمن الانتقال زمن ثالث قطعا فعلم بذلك ان بين النطق بالحرفين زمنا ثالثا ولذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره لان الحرف المدغم لا يتخلل بينهما زمن بالتخلل غيره ثم لو سلم له ذلك لكان الجواب انه يؤتى بضم الشفتين بينهما في زمن بينهما بقصد المتكلم الى تحريك الحرف الثاني في الزمن الثاني ويستغل الزمان الذي كان فيه الحرف الثاني بضم الشفتين ليمكن ذلك قال وكذلك اختير وانقيد له بكسر وضم وتقول اختور وانقود له وفي فعلت من ذلك عدت يا مريض واخترت يا رجل بالكسر والضم الخالصين والاشمام لان العلة فيه كالعلة في قيل وكذلك اذا اتصل بها ضمير يوجب حذف العين كقولك قلت يا قول وبعت يا عبد واخترت يا رجل لان العلة واحدة قال وليس فيما قبل ياء اقيم واستقيم الا الكسر الصريح لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذي هو الاصل مما قبل الياءات المذكورة الا ترى ان اصل قولك قيم واستقيم اقوم واستقوم فنقلت حركة الواو الى القاف فسكنت وانقلبت ياء فلا وجه لضم في القاف ولا اشمام لان اصلها السكون والضم والاشمام في قيل وبيع انما كان من اجل ان اصلها الضم فثبت ان علة ذلك منتفية في باب اقيم واستقيم

فصل وقالوا عور وصيد وازدوجوا واجتوروا فصححوا العين لانها في معنى ما يجب فيه تصحيحها وهو افعال وتفاعلوا قال الشيخ يعني ان عور وصيد من باب العيوب قياسها افعال وكان الاصل اعوار واصياد وبابه لا يعل لالتقاء الساكنين بحرف العلة ومثل ذلك لا يعل لان الاصل

بالفعل مطلقا وكذلك ازدوجوا واجتوروا في معنى تزاوجوا وتجاوروا ومثل ذلك لا يعل لوقوع الألف
قبل حرف العلة لأنهم لو أعلوه لأدى إلى الإخلال به مطلقا بخلاف قولك قام فإنه أعل وإن كان قبل
حرف العلة ساكن لإمكان بقاء حرف العوض عنه وهو الألف ألا ترى أنهم لو أعلوا تجاوروا لقلبوا
الواو ألفا وإذا قلبوها ألفا اجتمع ألفان فيحذف إحديهما فلا يبقى العوض ويبقى لفظه تجاروا فلما كان
مثل عور وصيد في معنى ما يجب فيه التصحيح صحح حملا عليه قال ومنهم من يلغي الأصل فقال
عار يعار وسايلة بظهر الغيب عني أعارت عينه أم لم تعارا
وما يلحقه الزيادة من نحو عور في حكمه تقول أعور الله عينه وأصيد بعيره ولو بنيت منه استفعلت
لقلت استعورت يعني من لم ينظر إلى أن الأصل والقياس ألغاه بل جعله من باب خاف فأعله كإعلاله
وما لحقته الزيادة من ذلك نحو عور في حكمه لأنهم لما صححوا ثلاثيه صححوا ما زاد عليه لأن إعلال المزيد فرع عليه
وهذا على اللغة الأولى وأما اللغة الثانية فيعلون لأن حكم عور عندهم حكم خاف وحكم أعور عندهم كحكم أخاف
يقولون أعار الله عينه كما يقولون أخاف قال وليس مسكنة من ليس كصيد كما قالوا علم في علم
ولكنهم ألزموها الإسكان لأنها لما لم تصرف تصرف أخواتها لم تجعل على لفظ صيد ولا هاب ولكن على لفظ
ما ليس من الفعل نحو ليت إنما أورد ليس هنا لأنه فعل وقياس عين الفعل أن ينقلب ألفا كما أورد عور
لما كان في الظاهر مخالفا للقياس فقال أصلها ليس كصيد إلا أنها ليست من باب صيد لأن أصل ذلك أفعال
كما تقدم فأسكنوا في ليس كما أسكنوها وإنما حملوا على فعل لأنه لا يمكن فيه فعل ولا فعل لأن فعل لم يأت في
إسكان وفعل ليس من أبنية الياء ولم يأت فيه إسكان فكان الأولى أن تجعل فعل وسكن كما سكن علم وهو
باب جايز تحمل عليه والتزم هذا الجايز لكونها غير متصرفة فلم يصح كما صح صيد ولم يعل كما أعل هاب
بل التزم هذا الإسكان الجايز ليكون على لفظ ما ليس من الفعل تنبيها على ما تضمنه من شبه الحرف
قال ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في لست يريد أنهم قصدوا أن يكون على وزن
الحرف فلم يغيروه تغيير الفعل ويحسن أن يقال لم ينقلوا حركة العين لأنهم التزموا السكون فصار الكسر
نسيا منسيا فلذلك لم ينقلوا قال وقالوا في التعجب ما أقوله وما أبيعه وقد شذ عن القياس نحو
أجودت واستروح واستحوذ واستصوب وأطيبت وأغيلت وأخيلت وأغيمت
واستيفل أروح أيضا كونه جاء مصححا وعلة تصحيحه كونه أشبه الاسم من حيث لم يتصرف تصرف الفعل
فأجري مجرى الاسم ولو بنيت أفعل من الاسم المعتل العين لقلت أقول وأبيع وتصحيح هذا الباب قياس
وأما تصحيح ما بعده إلى آخره فشاذ مسموع ولا يقاس عليه فصل وإعلال اسم الفاعل من نحو قال
وباع أن تقلب عينه همزة كقولك قايل وبايع إنما أعل اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة
حملا له على الفعل لقربه منه وقلبت همزة تشبيها لها بكساء ورداء كأنهم قلبوها ألفا فلما اضطروا
إلى تحريكها قلبوها همزة كما فعلوا ذلك في كساء لقرب الهمزة من الألف قال وربما حذفت
كقولك شاك ومنهم من يقلب فيقول شاك وذلك مسموع ووجهه أنهم قلبوها ألفا فحذفت لالتقاء الساكنين

أو قلبوها همزة ثم حذفت تخفيفا ومنهم من يقلب فيقول شاكي وذلك مسموع قلبوا العين إلى موضع اللام فصار شاكي
مثل رامي فأعل كإعلاله وفي جاء قولان أحدهما أنه مقلوب كالشاكي والهمزة لام الفعل
وهو قول الخليل وأصله جايئ فقلب الياء همزة لما يؤدي إليه من كثرة الإعلال فقلب العين إلى
موضع اللام فصار جائي على وزن فالع فأعل كإعلال قاض فلم يزد إعلاله على إعلال قاض إلا بالقلب
وهو قريب والثاني أن الأصل جائئ فقلبت الثانية ياء والباقية هي نحو همزة قايم أيضا
قلبت الياء التي هي عين همزة قبلها في بايع فصار جائئ فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء
فصار جائي ثم أعل إعلال قاض وهذا أقيس وما ذكره الخليل وإن كان وجها إلا أنه لا يقوم عليه
دليل وهذا جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس قال وقالوا في عور وصيد عاور
وصايد كمقاوم ومباين أنهم صححوه إنما صح فيه الفعل لأن الإعلال كان حملا عليه فلما صح في الأصل
فهو في الفرع أجدر وكذلك مقاوم ومباين كقولهم قاوم وباين وإعلال اسم المفعول منهما أن تسكن عينه ثم إن
المحذوف منهما واو مفعول عند سيبويه وعند الأخفش العين ويزعم أن الياء في مخيط منقلبة
عن واو مفعول فيكون أصله مقوول ومبيوع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكنت العين واجتمع
ساكنان العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول عند سيبويه فبقي باب مقول على حاله وقلبت الضمة
في باب مبيع كسرة ليصح الياء وحذفت العين عند الأخفش فبقي مقول على حاله أيضا وإن اختلف
التقديران وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة تنبيها على ذوات الياء وانقلبت واو مفعول ياء
وقول سيبويه أسلم لما يلزم من مذهب الأخفش من قلب الضمة كسرة لغير علة وقلب واو مفعول ياء وكان
الأخفش يرجح عنده ذلك من حيث رأى أن الزايد إذا اجتمع مع الأصلي وهما ساكنان حذف الأصلي كما
في قاض وعصا وأشباههما فحكم على الواو الأصلية بذلك وأيضا فإن الأصل في الساكنين إذا كان
الأول حرف مد ولين أن يحذف الأول والأصلي هو الأول فكان حذفه أولى وما ذكرناه عنه لا يوازن
ظاهر ما تمسك به سيبويه على أن متمسكيه جميعا إنما ثبت فيما كان الأول حرف مد ولين والثاني
صحيحا كقاض وعصا وقل وأما إذا كانا مدين فلا قال وقالوا مشيب بناء على شيب بالكسر
ومهوب بناء على لغة من يقول هوب وذلك شاذ وقياسه مشوب كمقول ووجهه أنه لما كان جاريا على
شيب وقد قلبت واوه ياء في اللغة الفصيحة أجري مجراه وقالوا مهوب وهو شاذ وقياسه مهيب كمبيع
ووجهه أنه لما كان من هيب وفيه لغة تقول أهلها هوب أجري مجراه في هذه اللغة قال وقد شذ
نحو مخيوط ومزيوت ومبيوع وتفاحة مطيوبة وقال يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم قال
سيبويه ولا نعلمهم أتموا في الواو لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات وقد روى بعضهم ثوب
مصوون تخلوت على الأصل تنبيها على أن ذلك قياسها وأصلها وكذلك البيت قال سيبويه ولا
نعلمهم أتموا في الواو لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات يريد أنهم لم يصححوا في باب مقول كما صححوا
في باب مبيع فلم يقولوا مقوول كما قالوا مبيوع استثقالا للواو واستخفافا للياء وقد شذ نحو ثوب مصوون

فصل ورأى صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فاذا بني نحو بُرد من البياض قال بِيض والاخفش يقول بُوض ويقصر القلب على الجمع نحو بِيض في جمع ابيض ومذهب الاخفش ان تقلب الياء واوا ومذهب سيبويه هو القيا[س] نقلا ومعنى اما النقل فلما ثبت من قولهم ابيض وبيض وهو محل اجماع ولذلك يستثنيه الاخفش واما المعنى فلان الضرورة ملجئة في اجتماع الياء والضمة الى تغيير احدهما وتغيير الحركة لتبقى الحرف على حاله اولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها لان المحافظة على الحرف اولى من المحافظة على الحركة واذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان راجحا ولا محل لتمسك لسيبويه بباب مبيع لان الاخفش لا يوافقه في ان الياء عين وقد تمسك الاخفش بقولهم مضوفة وطوبى وكوسى وليس بقوي اما مضوفة فشاذ واما الطوبى والكوسى فلما ثبت من تفرقتهم بين فُعلى الاسم وفُعلى الصفة الا تراهم يقولون الدنيا والعليا والفتوى والتقوى فيقلبون فهو هاهنا اجدر وايضا فانهم كرهوا ذلك هاهنا لئلا تختلط فُعلى بفِعلى الا ترى انهم لو قالوا طيبى وكيسى لم يعلم انه فُعلى وفِعلى ثم هو معارض بقولهم حيكى وضيزى فتقابل البابان وبقي التمسك الاول سالما قال ومعيشة عنده يجوز ان تكون مَفعِلة ومَفعُلة وعند الاخفش هي مفعِلة ولو كانت مفعُلة لقلت معوشة اما اذا كان مفعُلة فاصلها معيُشة نقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة هي عين وقبلها ضمة فوجب ان تقلب الضمة كسرة على ما هو مذهبه فيصير معيشة وان كان اصله معيِشة فواضح على كلا القولين ولا يجوز ان يكون مفعُلة عند الاخفش لانه لو كان كذلك لكانت ياء ساكنة وقبلها ضمة فيجب قلب الياء واوا على ما هو قياس مذهبه فيصير معوشة قال واذا بني من البيع مثل تُرتُب قال تُبيع وقال الاخفش تُبوع والمضوفة في قوله وكنت اذا جاري دعا لمضوفة اشمر حتى ينصف الساق مئزري واصل تبيع تُبيُع فلما وجب الاعلال نقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة وقبلها ضمة فوجب قلب الضمة كسرة على قياس مذهب سيبويه فيصير تبيع ووجب قلب الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الاخفش فيصير تبوع قال والمضوفة كالقود والقصوى عنده وعند الاخفش قياس يعني انه خرج عن قياس بابه لان اصله مضيُفة نقلت حركة العين الى الفاء فوجب ان تقلب الضمة كسرة فيقال مضيفة هذا هو القياس فخروجه عن القياس لذلك ومذهب الاخفش فيه انه قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهبه

فصل والاسماء الثلاثية المجردة انما يعل منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار وشجرة شاكة ورجل مال لانها على فَعَل او فَعِل وقد تصح ذلك نحو القود والحوكة والخونة والجورة ورجل روع وحول وما ليس على مثاله ففيه التصحيح كالنومة واللومة والعيبة والعوض والعودة قال الشيخ انما اعلوا الثلاثي لما كانت علة اعلاله هي العلة الاصلية في اعلال الفعل وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها كقولك باب ودار مع مشابهة الفعل الذي هو اصل في الاعلال واما اذا زاد على ثلثة فانه لا يجتمع فيه الامران جميعا لانه ان تحركت وانفتح ما قبلها لم يكن على وزن

وان كان على وزن الفعل لم يكن كذلك فلم يلزم اعلاله مطلقا الا بما سنذكره باعتبار غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم يعل نحو اللومة والنومة والعوض والعودة واما نحو القود وشبهه فشاذ وقياسه الاعلال ولكنه جاء مصححا تنبيها على الاصل وتنبيها على انه ليس كالفعل في قوة الاعلال الا ترى انه لم يأت نحو قوم كما اتى نحو القود قال وانما اعلوا قيما لانه مصدر بمعنى القيام وصف به في قوله عز وعلا دينا قيما والمصادر تعل باعلال الفعل وقولهم حال حولا كالقود اورد قيما اعتراضا لانه ثلاثي وقد اعل وليس على مثال الفعل فكان قياسه ان يقال قوم كما قيل عوض واجاب عن ذلك بانه مصدر والمصادر تعل باعلال افعالها لجريها عليها الا بما ذكر من مثل الفعل ثم اعتذر عن وقوعه صفة لتحقق مصدريته لجملة من المصادر الموصوف بها كقولك رجل عدل وصوم وزور ثم اورد على الجواب اعتراضا وهو قولهم حال حولا واجاب ان القياس حيلا ولكنه شاذ كالقود قال وفُعل ان كان من الواو سكنت عينه لاجتماع الضمتين والواو فيقال نُور وعُون في جمع نوار وعوان ويثقل في الشعر قال عدي بن زيد • وفي الاكف اللامعات سُوُر • وان كان من الياء فهو كالصحيح من قال كُتْب ورُسْل قال غُيْر وبُيْض في جمع غيور وبيوض ومن قال كُتُب ورُسُل قال غِير وبِيض ذكر هاهنا لانه ثلاثي اعل وليس على مثال الفعل فذكر ان الامر منقسم الى ما يعل والى ما يصح فان كان من الواو اعل بالاسكان استثقالا للضمتين في احدهما على الواو وهو استثقال يوجب الاعلال لما فيه من الثقل البين فيقال نُور وعُون في جمع نوار وعوان واصله نُوُر وعُوُن واما تصحيحه فشاذ لم يأت الا في ضرورة الشعر لما فيه من الثقل ولذلك عبر عنه بقوله ويثقل في الشعر وان كان من الياء فجائز فيه وجهان احدهما ان يحرك بالضم على الاصل فيكون كالصحيح فيقال غيُر وبيُض لانه ليس في الاستثقال كالواو فلا يلزم من كراهة الضم ثم كراهته هاهنا والثاني ان يسكن عينه كما سكنت في كتب ورسل واذا سكنت وجب ان يكسر ما قبلها لتعذر النطق بياء ساكنة وقبلها ضمة فيقال بِيض وغِير

فصل واما الاسماء المزيد فيها فانما يعل منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه اما بزيادة لا تكون في الفعل كقولك مقال ومبيع ومعونة يعني بموافقته في وزنه موافقته في الحركات والسكنات لا في حقيقة الزنة فان ذلك لا يستقيم مع مفارقته له في الزيادة او في المثال وانما اعلوا ما وافق الفعل في وزنه تشبيها له به من حيث وافقه في الصورة المذكورة وانما اشترط المفارقة بالزيادة او بالمثال الذي لا يكون في الافعال كراهة اللبس فيهما وانما لم يشترط ذلك في الثلاثي اما لانه لو اشترط لم يعل اذ لا يتفق فيه مفارقة ابدا واما لان علة اعلاله قوية فلا يلزم من مراعاة اللبس في العلة الضعيفة مراعاته في العلة القوية واما لانه لا يكون الا منونا بخلاف الزائد فانه قد يكون غير منون فيجيء اللبس فيه ولا يجيء هاهنا وهذا الوجه رتبته التقدم على اخويه قال وقد شذ نحو مكوزة ومزيد ومريم ومدين ومشورة ومصيدة والفكاهة مقودة الى الاذى وقرئ لمثوبة من عند الله وقولهم مقول ومخيوط من قول المخيط من خياط وقياسها ان يعل الفا ولكنهم استعملوه على الاصل تنبيها عليه واذا كان كذلك

قد أستعمل فيما هو أصل لهذا كأجود واستروح فهو هنا أجدر وقولهم مقول محذوف من مقوال وهذا يرد اعتراضًا في الظاهر على هذه القاعدة لأنه على مثال الفعل وقد فارقه بزيادة لا يكون فيه فقياسه أن يعل كما يعل مقام وأجاب بأن أصله مفعال وإذا كان كذلك لم يكن على مثال الفعل لمفارقته له بالألف التي بعد العين ولا يكون في الفعل في مثل ذلك فوجب تصحيحه لأنه قد اكتنفه ساكنان و إذا كان الساكنان يوجب التصحيح في الفعل كقولك اسوادّ وابياضّ فهو فيما كان مشبهًا به أجدر قال وأما مثال لا يكون فيه كبناءٍ مثل تحلئٍ من باع تبيع تقول تبيع بالإعلال لأن تفعل بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل وهو أحد الشرطين على البدل أو على الاجتماع ولذلك أعل نحو تحلئ من باع تبيع لأنه وافق الفعل فيما ذكرناه وفارقه في الزنة التي لا يكون الفعل عليها فلذلك قلت تبيع ولو صحت لقلت تبيع قال وما كان منها ماثلًا للفعل صح فرقًا بينه وبينه كقولك أسود وأبيض وأدور وأعين وأخونة وأعينة وكذلك لو بنيت تفعل أو تفعل من زاد يزيد لقلت تزيد وتزيد على التصحيح يعني من غير المفارقة بأحد الوصفين وهو الزيادة التي لا يكون في الفعل والمثال الذي لا يكون صح فرقًا بينه كما في قولك أسود وأبيض ألا ترى أنك لو أعللته لالتبس بصيغة الفعل لأنه لا يفارقه بزيادة ولا بمثال لاتفاقهما في أفعل وكذلك لو بنيت تفعل أو تفعل اسمًا من زاد يزيد لوجب أن تقول تزيد أو تزيد على التصحيح لما ذكرناه من أداء الإعلال إلى الالتباس فصل وقد أعلوا نحو قيام وعياذ واحتياز وانقياد لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف قال الشيخ ذكر هذا الفصل ليبين أن في الأسماء المزيد فيها أسماء ليست على ما يوافقه الفعل في وزنه ومع ذلك فإنها أعلت لئلا يتوهم أنه لا يعل من المزيد فيه إلا ما ذكره وقد أعل غيره مما ذكره فهذا الفصل يخرج كل المصادر نحو قيام وعياذ واحتياز وانقياد وعلل إعلالها فقال لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبلها والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف وقوله لإعلال أفعالها ووقوع الكسرة قبلها مستقيم وأما قوله والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف فلا حاجة إليه وبيان ذلك أنا نعل قيامًا كما نعل قيمًا بإعلال الفعل والكسرة فثبت أن الألف ملغاة وأما إعلال الفعل والكسرة فلا بد من اعتبارهما ألا ترى أنك تقول قاومته قوامًا ولاوذته لواذًا فلا تعلهما لما لم يعل الفعل وتقول قام قومة وعاذ عوذة فلا تعلهما لما لم يقع الكسرة قبلها فثبت اعتبار إعلال الفعل والكسرة جميعًا وإلغاء الألف وإنما أعلوا إجراء للمصدر مجرى الفعل مع وقوع الكسرة التي تناسب هذا الإعلال الخاص وقد وقع في هذه الأمثلة واحتياز بالخاء والراء و ليس بمستقيم لأنه لا يكون فيه إعلال لأنه من ذوات الياء والصواب أن يكون اجتيازًا واحتيازًا بالجيم والزاي وبالحاء والزاي قال ونحو ديار ورياح وجياد تشبيهًا بإعلال وحدانها مع الكسرة والألف فهذا قسم من المزيد يعل لإعلال واحده مع الكسرة وذكر الألف أيضًا وهي في هذا المحل خير منها في الأول وبيان ذلك أنه لو لم يكن الواحد معتلًا لكان ساكنًا لا اعتبار للألف باتفاق

وقد اتفق أنها معتلة ساكنة فيجوز أن يكون الإعلال في الجمع لكونها في الواحد والكسرة والألف كما أعلوا نحو رياض وثياب ويجوز أن يكون لأجل الإعلال في الواحد والكسرة من غير ألف كما أعلوا نحو تير جمع تارة وديم وإذا احتمل الأمرين واشتملها فليس إلغاء أحدهما بأولى من الآخر وهما في ذلك بمنزلة علتين إذا اجتمعتا فإن الحكم عند المحققين ينسب إليهما جميعًا ويصيران عند اجتماعهما كجزئي علة كما لو لمس وبال وأما في القسم الأول فلم نلغ الألف إلا لثبوته على كل تقدير ألا ترى أنا تبينا الامتناع من الإعلال عند صحة الفعل وإن كانت الكسرة والألف موجودتين بخلاف هذا فإنا تبينا أن للألف أثرًا باعتبار قطع النظر عن الإعلال ولإعلال المفرد أثر مع قطع النظر عن الألف فليس إلغاء أحدهما بأولى من الآخر فثبت ذكر الألف فهذا الألف أشبه من ذكرها في القسم الذي قبله قال ونحو سياط وثياب ورياض لشبه الإعلال في الواحد وهو كون الواو فيه ساكنة فيه بالألف دار ورياح مع الكسرة والألف هذا القسم الثالث أعل لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والألف والكلام في وجوب ذكر الألف لما ثبت من تأثيرها بدليل إعلال ثياب وامتناع إعلال كوزة يثبت اعتبار الألف قال وقالوا تيرة وديمة لإعلال الواحد والكسرة وقالوا ثيرة لسكون الواو في الواحد والكسرة وهذا قليل والكثير عودة وكوزة وزوجة وهذا قسم أعل لإعلال الواحد والكسرة وهذا القسم إنما ذكره لأن الفصل منسحب على الثلاثي والمزيد فيه جميعًا فذكر أيضًا من الثلاثي ما يعل وإن لم يكن على مثال الفعل لما ذكره وإن كان الكلام في نفسه قد أدى إلى ذكر ذلك وقالوا ثيرة لسكون الواو في الواحد وهذا في الشذوذ لأن سكون الواو في الواحد مع التصحيح لا يستقل مع الكسرة ما لم يكن الألف فلذلك حكم بشذوذ نحو ثيرة والقياس ما أتى عليه كوزة وعوذة وزوجة قال وقالوا طوال لتحرك الواو في الواحد وقولهم تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها ليس بالمعروف ولم تعل الكسرة والألف لما فقد إعلال الواحد وسكون حرف العلة فلما قوي بالحركة صح في الجمع فكان أولى بالصحة وقد جاء أن أعزاء الرجال طيالها والقياس طوالها قال وأما قولهم رواء مع سكونها في ريان وانقلابها فلئلا يجمعوا بين إعلالين قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة هذا يرد اعتراضًا على باب ريح وديباج لأن العلة ثم إعلال الواحد مع الكسرة والألف وإعلال الواحد هنا حاصل والكسرة والألف لأن الواحد ريان وأصله رويان فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء والكسرة والألف في رواء واضح وأجاب بأنه منع مانع من إجراء القياس في رواء وذلك أنهم لو أعلوه على ذلك القياس لقالوا رياء وأصله رواي فقلبت الياء التي هي لام همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة فلو قلبوا الواو التي هي عين ياء على قياس دياج لجمعوا بين إعلالين قلب الياء التي هي لام همزة وقلب العين التي هي واو ياء فلذلك صححوه وكان تصحيح العين أولى من تصحيح اللام لأن اللام طرف والطرف أحق بالتغيير ولأنه ليس في كلامهم ياء طرف بعد ألف زائدة وفي كلامهم واو قبلها كسرة وبعدها ألف كثيرًا ولأنه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين إذا وقعت اللام حرف علة أعلت اللام أو لم تعل

لقولك دوي وقوي ولو علل بأن معتل اللام ومعتل اللام يصح فيه العين بدليل حيي ودوي لكان وجهًا
ونواء ليس بنظير لان الواو في واحد صحيح وهو قولك ناو يعني انه لا يرد اعتراضًا
على القاعدة التي ذكرناها لان جزء العلة مفقود وهو اعلال الواحد ويكون حرف العلة فيه ونواء
ليس كذلك لان الواو فيه متحركة فكان كطويل وطوال فصل ويمتنع الاسم من الاعلال بأن
يسكن ما قبل واوه ويائه او ما بعدهما اذا لم يكن نحو الاقامة والاستقامة مما يعتل باعتلال فعله
وذلك قولهم حوّل وعوّار ومشوار وتقوال وسووق وعوور وطويل ومقاوم
واهوناء ومشيوخ وهيام وخياد ومعايش وابيناء لان علة الاعلال الاصلية
ان يتحرك ويتحرك ما قبلها ولا يسكن ما بعدها كقولك باب ودار وما اعل مما سكن ما قبل واوه او ما بعدهما
انما كان كذلك حملا له على اصل له اجري مجراه على ما تقدم من الفصول كما اعل الاقامة حملا على اقام
وقايل ومقول حملا على قال وكذلك غيرهما مما تقدم ذكره فصل واذا اكتنفت الف الجمع الذي
بعده حرفان واوان او ياءان او واو وياء قلبت الثانية همزة كقولك في اول اوائل وفي خير
خيائر وفي سيقة سيائق وفي فوعلة من البيع بوائع وقولهم ضياون شاذ كالقود
يعني اذا وقعت الالف بين الواوين او اليائين او الواو والياء فان الثانية تقلب همزة بشرط ان
يكون قبل الطرف وعلة قلبها ما عرض لها من وجود حرفي العلة قبل الفها واستثقل حرفا علة وبينهما
الف مع القرب من الطرف نقلبت همزة تشبيها بقائل نزل وجود حرفي العلة قبل الفها في ايجاب
اعلالها منزلة جري اسم الفاعل على فعله في ايجاب اعلاله وان كان قبل حرف العلة ساكن وذلك
قولك في اول اوائل واصله اواول وفي خير خيائر واصله خياير وفي سيقة سيائق واصله
سياوق وفي فوعلة من البيع بوائع واصله بوايع مثله بالواوين والياءين والياء قبل الواو
والواو قبل الياء وانما جعل بوائع جمع فوعلة من البيع وان كان بوايع جمع بايعة كذلك دفعا الوهم من يتوهم
ان الهمزة في بوايع جمع بايعه فرع عن مفردها فاراد ان يرفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه
وهي فوعلة من البيع وقولهم ضياون القياس ان تقول ضيائن لاكتناف حرفي العلة الالف كما
في سيائق قال واذا كان الجمع بعد الفه ثلثة احرف فلا قلب كقولك عواوير وطواويس قوله
وتحل العينين بالعواود انما صح لان الياء مرادة لانها بعدت عن الطرف فاحتملت التصحيح
لان قربها كان جزاء في اعلالها كقولهم عواوير وطواويس وقوله وتحل العينين بالعواود وانما
صح لان الياء مرادة واصله عواوير لانه جمع عوار فلم يقع الواو قبل الطرف وحذفت الياء وهي
مرادة بمنزلة ثباتها فصحت لذلك قال وعكسه قوله فيها عيايل اسود ونمر لان
الياء بمنزلة للاشباع كياء الصياريف يعني وعكسه في كون حرف العلة اعل مع بعده عن الطرف
لكون الياء معتدا عدمها من حيث كانت زايدة فقوله بالعواود في صحة الواو عكس قوله
عيايل في اعلال الياء لان تلك قدرت موجودة وهي معدومة وهذه

قدرت معدومة وهي موجودة وهما سواء من جهة اخرى وهو انهما مقدران على حالهما في المفرد فعواود في مفرده
حرف علة يجب قلبه ياء ساكنة في الجمع وعيل لا شيء في مفرده يجب قلبه ياء في الجمع لان عيلا مثل خير وكما
ان خيرا جمعه خيائر فكذلك عيل جمعه عيائل فلم يعتد بما لا اصل له في المفرد ولذلك لم يعتد بحذف الياء
في العواود ولا باثبات الياء في عيائل حيث صححوا العواود واعلوا عيائل ولو اعتدوا بالعارض
فيهما لاعلوا عواود وصححوا عيائل ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فهما مستويان في كونهما لم يعتد بالعارض
في كل واحد منهما واحدهما عكس الآخر من جهة ان المعدوم في احدهما قدر موجودا والموجود قدر معدوما
وشبه الياء في عيائل بياء الصياريف ويعني به جمع صيرف لا جمع صيراف لانها اذا كانت جمع صيراف
فليست للاشباع في الجمع وانما هي الف صيراف قلبت ياء لانكسار ما قبلها ووقع في كثير من النسخ وتحل
العينين بالعواود انما صح لان الياء مرادة كياء الصياريف فعلى ذلك يكون الصياريف في هذا
التقدير جمع صيراف لان المراد ان يكون بعد الالف ثلثة احرف ولا يكون ذلك الا جمع صيراف
قال ومن ذلك اعلال صيم وقيم للقرب من الطرف مع تصحيح صوام وقوام وقولهم فلان من
صيابة قومه وقوله فما ارق النيام الا سلامها شاذ يريد الذي ان باب انهم يعلون ما قرب من الطرف
وان كان ما بعده ماثلا له غير معل كما اعلوا نحو صيم ولم يعلوا صوام وليس الاعلال في صيم وقيم
بواجب على ما هو في خيائر وبوائع ولكنه جائز وانما اراد انهم يعلون الشيء للقرب ليبين ان
للقرب اثرا في الاعلال لا ان البابين سواء في الوجوب والجواز ثم اورد فلان من صيابة قومه وما
ارق النيام لانه اعل مع البعد فجعله شاذا لفوات علة الاعلال فيه فصل ونحو سيد وميت
وديار وقيام وقيوم قلب فيها الواو ياء ولم يفعل ذلك في سوير وبويع وتسوير وتبويع
لئلا يختلط بفعل وتفعيل قال الشيخ الاصل في الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت
احديهما بالسكون ان تقلب الواو ياء وتدغم فلذلك قالوا سيد الى آخره ولم يخالفوا هذا الاصل
الا فيما يخيف فيه لبس من مثال بمثال فاغتفروا الثقل خيفة اللبس كما قالوا سوير وبويع لانهم
لو قالوا سير لالتبس بفعل فان قيل فلم لم يتركوه في سيد لئلا يلتبس بفعل او فعيل قلت لان
فعلا وفعيلا ليس من ابنيتهم وانما يخشون من لبس مثال بمثال من ابنيتهم فاما المعدوم فلا يخشى
لبس به اذ هو منتف من اصله فان قيل فديار وقيام يلتبس بفعال وفعال من ابنيتهم ووزنه
فيعال فلم لم يترك الادغام خيفة اللبس قلت كونها ياء ينفي اللبس لانه لو كان فعالا لوجب ان يقال
دوار وقوام لانه من الواو وكان في نفس حروف الكلمة ما يرفع اللبس فلم نوده هذا الاعلال الى اللبس
فلذلك فعل به ذلك ولم يفعل بسوير وتسوير لما ذكرناه فصل وتقول في جمع مقامة ومعونة
ومعيشة مقاوم ومعاون ومعايش مصرحا بالواو والياء ولا تهمز كما همزت رسائل وعجائز
وصحائف ونحوها مما الالف والواو والياء في واحده مدات لا اصل لهن في الحركة
قال الشيخ لان الواو والياء انما تقلب همزة بعد الالف اذا كانت متطرفة او عينا في اسم الفا

المحمول على فعله او كانت اصلها في الحركة او اصلية وقبل الفها ياء او واو كقولك في جمع اول اوائل
وفي سعة بوايع وليس هذا الباب بواحد من ذلك فوجب ان يبقى الواو والياء على حالهما ولذلك
كانت قراءة من قرا معايش بالهمز خطاء وقد زعم بعضهم ان مداين شاذ من هذا الباب لانه
من مدن بالمكان فقياسه ان يقال مداين بغير همز ولا حاجة الى ذلك فانه يجوز ان يكون من مدن
بالمكان اذا اقام به فعلى هذا يكون وزنه فعايل مثل رسايل ولا حاجة الى تقديره على وجه يودي
الى شذوذه مع ظهور جريه على القياس واما مصايب في جمع مصيبة فلا شك انه شاذ لان الياء
اصلية عين او فقياسه ان يقال مصاوب الا انه كثر في كلامهم فخالفوا فيه القياس استخفافا
وذكر همزة رسايل دون جميع ما قلبت فيه الياء همزة لانه اشبه شيء به في الصورة فذكره لمماثلته
في الصورة والحكم فيه مختلف ولم يذكر فيه غيره لوضوح الفرق بينهما وانما قلبوا في باب رسايل
لانها زايدة فلما وقعت في موضع تحركها كرهوا ان يحركوا ما لا اصل له في الحركة فقلبوها حرفا
صحيحا واشبه شيء بها مما قلبت في مثل الهمزة قولهم كساء ورداء وقايل وبايع فلما قصدوا الى
قلبها كان الاولى ان تقلب كذلك فقالوا صحايف ورسايل فصل ومتى من الياء اذا
كانت لاما قلبت ياؤها واوا كالطوبى والكوسى من الطيب والكيس ولا تقلب في الصفة كقولك
مشية حيكى وقسمة ضيزى قال الشيخ وهذا مما جاء على خلاف قياس مذهب سيبويه وموافقا
لمذهب الاخفش لان الياء اذا وقعت عينا وقبلها ضمة فسيبويه يقول تقلب الضمة كسرة والاخفش يقول
تقلب الياء واوا وكذلك فعل هنا ولسيبويه ان يقول ان هذا الباب مستثنى لامور منها انهم كرهوا
ان يلتبس مثال بمثال لا يرشد اليه امر الا ترى انهم لو قالوا طيبى وكيسى لم يعلم كونها فعلى او فعلى
فراعوا ذلك في مثل هذا الآخر انهم قسموا هذا الباب قسمين فراعوا في كل واحد منهما احد الامرين
فان اورد الخصم احد الامرين اورد عليه الآخر وبيان انهم لو فعلوا ذلك لادى الى اللبس انهم فعلوه
في الموضع الذي لا يودي فيه الى لبس الا تراهم قالوا مشية حيكى واصله حوكى فقلبوا الضمة كسرة
لان فعلى صفة ليس من ابنيتهم فلما كان ذلك ليس من ابنيتهم امنوا اللبس فجروا على القياس المذكور من اصل
سيبويه والله اعلم

القول في الواو والياء لامين

حكمهما ان تعلا
او تحذفا او تسلما فاعلالهما اما قلبهما الى الالف وذلك متى تحركتا وانفتح ما قبلهما اذا
لم يقع بعدهما ساكن نحو غزا ورمى وعصا ورحى قال الشيخ شرط اعلالهما الى الالف ان
يتحركا وينفتح ما قبلهما فلم يقع بعدهما ساكن وقوله متى تحركتا احتراز من ان يكونا ساكنين كقولك
غزوت ورميت لانتفاء الاستثقال فقوله وانفتح ما قبلهما احتراز من ان ينضم في الواو
وينكسر في الياء فلا تقلب الفا لتعذر ذلك او يسكن ما قبلهما فلا يعل البتة نحو الغزو والرمي و
قوله اذا لم يقع بعدهما ساكن احتراز من قولك غزوا ورميا وعصوان ورحيان وانما
لم يعل هاهنا لانهم لو اعلوها لادى ذلك الى الالتباس الا ترى انك لو اعللت غزوا ورميا بان تقلبهما

الى الالف اجتمعت الفان فتحذف احديهما فيصير لفظه غزا على ما كان في المفرد فيصير فعل الواحد والاثنين
بلفظ واحد فلذلك اشترط ان يكون الساكن الف التثنية فلو كان غيره لاعل الا ترى انك اذا قلت
غزوا وغزت فاصله غزووا وغزوت فقد وقع بعدها ساكن ومع ذلك فانه يجب اعلالها فتقلب الفا وتجتمع
ساكنة مع الواو التي للجمع ومع التاء التي للتانيث فتحذف لالتقاء الساكنين فيصير غزوا وغزت فلما لم
يكن لبس جرت في الاعلال على ما يقتضيه الذي تقدم فان قيل فنحو عصوان ورحيان لا يقع فيه
لبس لانك اذا قلت عصان واعللته صار مثله ان فلا يلتبس بمفرد قلت الالتباس فيه حاصل لانه ربما
يحذف نونه فلو اعل لقيل في الاضافة عصا زيد فلا يعلم انه مثنى او مفرد قوله او الاحد بهما
الى صاحبتها كاغزيت والغازي ودعي ورضي وكالبقوى والثروى والجباوة او اسكانهما كيغزو ويرمي
وهذا الغازي ورايك وحذفهما في نحو لم ترم ولم تغز واغز وارم ويد وقدم وسلامتهما في
نحو الغزو والرمي ويغزوان ويرميان وغزوا ورميا يعني قلب الواو ياء او الياء واوا
فقلب الواو ياء في اغزيت وهو كل واو وقعت فيه رابعة فصاعدا مفتوحا ما قبلها وكالغازي ودعي
وهو كل واو وقعت قبلها كسرة وسياتي ذلك مفصلا وقلب الواو ياء قياسا في فعلى اذا كانت اسما كالدعوى
والثروى وسياتي وشذ ذا كالجباوة لان قياسه جباية كقولك رميت رماية واسكانهما عطف على
قوله قلبا ايضا لان الاعلال قد يكون قلبا لهما الى الالف وقد يكون قلبا لاحدهما الى صاحبته
وقد يكون اسكانا وهو في كل موضع وقعتا متحركتين مضمومتين او مكسورتين قالوا مثل قولك يغزو
ويدعو والياء مثل قولك يرمي والقاضي الا ان الكسرة لا تقع في الواو لانها لا توجد كذلك الا في الفعل
ولا كسرة في الفعل وسياتي ذلك مبينا وانما سكنوهما استثقالا للضمة والكسرة عليهما الا ترى انك اذا
قلت يدعو وقاضي ادركت الاستثقال ضرورة فسكنوهما ليزول استثقالهما وحذفهما قد يكون قياسا في
نحو يدعون وقاض وهو كل واو او ياء سكنت للاعلال وبعدها ساكن فقياسها ان تحذف لالتقاء
الساكنين وكذلك قياس كل واو او ياء وقعت في فعل ماض لحقته تاء التانيث وواو الجمع فانها تحذف
لالتقاء الساكنين وكذلك قياس كل واو او ياء وقعت في المضارع ولحقه الجازم فانها تحذف للجزم
وانما حذفها شذوذا ففي نحو يد ودم واخ وشبهه الا ترى ان يدا لابد له من لام فان كان اصله فعلا
متحركا فقياسه يدا مثل عصا ورحى وان كان اصله ساكنا فقياسه يدي كرمي فلما قيل يد وجعل
اعرابه على عينه كان على خلاف تقديراته كلها ولو كان ذلك قياسا لوجب ان ياتي في باب من الابواب
التي قدمنا انه لابد وان يكون واحدا منها عليه فلما لم يات شيء من الابواب على هذا القياس علم
انه شاذ وسلامتهما اذا سكن ما قبلهما ختمهما حينئذ كقولك غزو ورمي او وقعت بعدهما الف التثنية كقولك
غزوا ورميا لما ذكرناه من خوف اللبس او سكنت كقولك غزوت ورميت لانها حينئذ غير
مستثقلة قال صاحب الكتاب وتجريان في تحمل حركات الاعراب عليهما مجرى الحروف الصحاح
اذا سكن ما قبلهما في نحو دلو وظبي وعدو وعدي ودواو وراي واي قال الشيخ شرع هذا

الفصل في بيان أمر الإعراب بالنظر إلى حروف العلة إذا وقعت لامات فقال إن كان ما قبلها ساكنا نعني
الواو والياء لأن الألف لا يكون قبلها ساكن فلذلك ذكرها على حدة آخر الفصل وإنما قبلتا الواو والياء
الإعراب إذا سكن ما قبلهما لخفتهما بالسكون قبلهما ألا ترى أنك تقول غزو وظبي فلا تحس في ذلك استثقالا
كما لا تحسه في ضرب وقتل ولا فرق بين أن يكون الساكن حرفا صحيحا أو ألفا أو ياء أو واوا فالصحيح كقولك
ظبي ودلو والألف في قولك ذاي وعاو والواو والياء كقولك عدو وولي ولا يكون الواو إلا مع الواو
والياء مع الياء لتعذر اجتماعهما وإذا أدى إلى غير ذلك قياس رجعت الواو ياء كقولك طي وأصله
طوي ولا مثال لسبق الياء على الواو لأنه لم يقع في كلام العرب ياء قبل واو وهي ساكنة ولا غير ساكنة
إلا في قولهم واو على خلاف ثم تكلم فيما إذا وقع قبلهما حركة فقال وإذا تحرك ما قبلهما لم يحتملا إلا
النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وأريد أن يستقي وتستدعي ورأيت الرأي والعمي والمغزو وقد جاء
الإسكان في قوله فما سودتني عامر عن وراثة   أبى الله أن أسمو بأم ولا أب
وقول الأعشى فآليت لا أرثي لها من كلالة   ولا من حفى حتى تلاقي محمدا
وقوله يا دار هند عفت إلا أثافيها   وفي المثل أعط القوس باريها
وتحرك ما قبلها يكون ضما وكسرا في الأفعال ويكون كسرا في الأسماء ولا يكون فتحا فيهما ولا ضما
في الأسماء لأنه إذا كان فتحا فيهما انقلبت ألفا فتخرج عن كونها ياء وواوا وإن كان ضما في الأسماء قلبت
الضمة كسرة فتقلب الواو ياء فيصير الباب كله للياء وإنما تحملا الفتح لاستخفافه عليهما لأنه لا يثقل
مثل رأيت القاضي وأن ترى وتدرك الفرق ضرورة بين قولك رأيت القاضي ومررت بالقاضي وهذا
القاضي في استخفاف الأول واستثقال ما بعده وقد شذ مجيء التسكين في موضع الفتح لأنها حرف علة
تجاذبا في الضرورة حذف الفتحة كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا وكما جوزوا حمل الجر على النصب
شذوذا في التحريك جوزوا حمل النصب على الرفع والجر شذوذا في التسكين ومنه أعط القوس
باريها ولا أثافيها حتى تلاقي محمدا وشبهه ثم بين كيفية استعمالها وهما على هذه الحال في الرفع
فقال وهما في حال الرفع ساكنان وإنما سكنتا استثقالا للضمة عليهما وقبلهما ضمة في الواو
وكسرة في الياء ألا ترى أن قولك القاضي ويغزو ويرمي مستثقل وإنما جاء الاستثقال من الضمة
نوحي حذفها فإن كان بعدها ساكن حذفت وإلا ثبتت وقد مضى مستوعبا مثل ذلك في الوقف
وقد شذ التحريك موالي ككباش العوس سحاح   قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها
ولا تقع في المجرور إلا الياء لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها حركة وحكم الياء في الجر
حكمها في الرفع وقد روي لجرير فيوما يجارين الهوى غير ماضي   ويوما ترى منهن غولا تغول
وقال ابن الرقيات لا بارك الله في الغواني هل   يصبحن إلا لهن مطلب
وقال آخر ما إن رأيت ولا أرى في مدتي   كجواري يلعبن في الصحراء
والتحريك إنما شذ في الياء لا في الواو لأنه ليس الثقل على الياء مثل الثقل على الواو ولأنه في الواو

أثقل وهذا مدرك بالضرورة ولذلك قال سيبويه والياآت عندهم أخف من الواوات فيدعوا أثقل من قولك
القاضي ولم يثبت مثل يدعو شاذا ولا غيره وقد ثبت مثل جواري ثم شرع يتكلم في حالهما في الجر فبين
أنه لا يقع فيه إلا الياء لأنه لا يكون إلا في الأسماء وليس في الأسماء ما آخره واو وقبلها حركة ووجب ألا يكون
الجر إلا في الياء كقولك مررت بقاض وغاز ثم ذكر أن حكم الياء في الجر حكمها في الرفع من وجوب إسقاطها
وبقائها ساكنة إن لم يقع بعدها ساكن وحذفها إن كان بعدها ساكن ثم ذكر أن الشذوذ في تحريكها
في الجر كالشذوذ في تحريكها بالرفع ومثله بقوله كجواري وشبهه وقد تقدم تعليله ثم شرع يتكلم
في حكمها في حال الجزم فقال وتسقطان في الجزم سقوط الحركة وقد ثبتتا في قوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وقوله ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد
وفي بعض الروايات عن ابن كثير أنه من يتقي ويصبر لأنهما لما كان حكمهما قبل الجزم وإذهاب
حركتهما للإعلال وكان الجازم حكمه أن يحذف حركة فلما لم يجد حركة حذفوهما أنفسهما به ولا يقع ذلك
إلا في الفعل لأنه لا جزم في الأسماء كقولك لم يدع ولم يرم وقد شذ إثباتهما في حال الجزم إجراء لهما
مجرى الصحيح كما شذ تحريكهما في حال الجر والرفع وهو قوله لم تهجو وقوله ألم يأتيك والأنباء ومنه
من يتقي ويصبر في قراءة ابن كثير على أحد التأويلين وهو أقواهما لأن حمل المعتل على الصحيح الذي هو
أصله أولى من حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرعه وذلك لأنا إذا جعلنا من شرطا حملنا يتقي على
الصحيح ويتقي ويصبر مجزوما على ما يقتضيه فكان حملا للفرع على الأصل وإذا جعلنا من بمعنى الذي كان
يتقي مرفوعا ما وجب فيه إثبات الياء على القياس وكان ويصبر مرفوعا سكنت راؤه تخفيفا حملا له
على المعتل فكان فيه حمل الأصل على الفرع فلذلك كان التأويل الأول أولى ثم شرع يتكلم في الألف
فقال وأما الألف فتثبت ساكنة أبدا إلا في حال الجزم فإنها تسقط سقوطهما نحو لم يخش ولم
يدع وقد أثبتها من قال وتضحك مني شيخة عبشمية   كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا   ونحو
ما أنس لا أنساه آخر عيشتي   ما لاح بالمعزاء ريع سراب   ومنه
إذا العجوز غضبت فطلق   ولا ترضاها ولا تملق   يعني في الأحوال الثلاثة إلا في الجزم
لأنه خص الجزم بالذكر آخرا فإنما وجب بقاؤها ألفا لأنها لا تقبل حركة إذ الحركة يخرجها عن حقيقتها
فوجب بقاؤها ألفا في الرفع والنصب والجر فالرفع والنصب في الأسماء والأفعال والجر في الأسماء
وأما في الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها فلذلك كان الفصيح لم يخش ولم يدع
وشذ إثباتها كشذوذ الياء والواو في الإثبات وهذا أبعد لأن تينك أمكن حملهما على الفصيح
في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الفصيح وهذه لا يمكن حملها على الفصيح في حال التحريك فلم تكن
مثلهما ومع ذلك فإنهم استعملوها شذوذا كذلك لأنها منهما فأجريت مجرى واحدا ولأن الحركة مقدرة
فكانت كالثابتة ومنه قوله ما أنس لا أنساه وموضع الاستشهاد إثبات الألف في لا أنساه وهو

بجزوم لانه جواب الشرط من غير فاء فقياسه لا أنسه فاذا قال لا أنساه فقد اثبت الالف في حال الجزم كما
اثبت الواو والياء في الم ياتيك ولم يدعوا وكذلك ولا ترضاها ولا تملق المفهوم منه النهي فهو في موضع
جزم فقياسه ولا ترضها وكان يمكنه ان يقول ولا ترضها ولا تملق ويستقيم له الوزن ولكنه فعل
ذلك لما ذهولا عن وجه الاستقامة واما مراعاة للفرار من الزحاف لان اثبات هذا الساكن
هو بازاء سين مستفعلن يحذف سين مستفعلن في مثل ذلك جائز اتفاقا وقد حذفت في جميع اجزاء
البيت في قوله ولا ترض وفي قوله تملق فيصير مستفعلن مفاعلن وذلك جائز فصل
ورفضهم في الاسماء ان تتطرف الواو بعد متحرك قالوا في جمع دلو ادل وحقو على افعل وجمع عرقوة
وقلنسوة على حذف تمرة وتمر ادل واحق وعرق وقلنس قال لا صبر حتى تلحقي بعنس
اهل الرباط البيض والقلنس فابدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة لتنقلب مثلها في
ميزان وميقات قال الشيخ لما ذكر حكم الواو والياء التي قبلها ساكن والتي قبلها متحرك وتضمن كلامه
انه ليس في الاسماء ما آخره واو وقبلها ضمة احد حين اذا ادى الى ذلك قياس كيف يصنع فيه فقال حكمه ان تقلب
الضمة كسرة فتنقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وعلل ذلك بقوله ورفضهم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف
الواو بعد متحرك والتعليل عام فيما قبله حركة هي ضمة او فتحة او كسرة الا ان الغرض ههنا بيان ما
ما قبله ضمة ولا شك ان العرب رفضت في الاسماء كل لام هي واو وقبلها حركة ليس بعدها علامة تثنية
فقلبوا ما قبلها فتحة الفا وقلبوا ما قبلها ضمة ياء بعد ان كسروا ما قبلها او قلبوها ياء فوجب انكسار
ما قبلها وقلبوا ما آخره واو وقبلها كسرة ياء فالاول مثل عصا والثاني مثل ادل والثالث مثل غاز وكل
ذلك لاجل استثقال الواو اذا وقع قبلها حركة وتوافقها الياء اذا وقع قبلها فتحة في قلبها الفا وضمة في
ان الضمة تنقلب كسرة فالاول مثل رحى والثاني مثل الترامي والتسادي وكان اصله تراميا وتساديا
فوجب قلب الضمة كسرة واذا قلبوها فلان يقلب قبل الياء اولى ثم مثل بجمع دلو وحقو على افعل
لان يكون اصله ادلو واحقو فوقعت متطرفة وقبلها ضمة فوجب ان يفعل بها ما ذكرناه من قلب
الضمة كسرة فتنقلب الواو ياء او قلب الواو ياء فينقلب الضمة كسرة وكذلك اذا جمعت قلنسوة وعرقوة
على حذف تمرة وتمر ومعنى قوله على حذف تمرة وتمر ان يحذف الياء ويبقى الاسم على حاله فاذا حذفت التاء
من قلنسوة وعرقوة بقي الاسم آخره واو وقبلها ضمة فيفعل فيه ما ذكر قال وقالوا قلنسوة وقمحدوة
وافعوان وعنفوان حيث لم يتطرف ونظير ذلك الاعلال في نحو الكساء والرداء وتركه
في نحو النهاية والعظاية والصلاية والشقاوة والابوة والاخوة والثنايين والمذروين
وسأل سيبويه الخليل عن قولهم صلاءة وعباءة وعظاءة فقال انما جاؤوا بالواحد
على قولهم صلاء وعظاء وعباء يعني انهم لم يفعلوا ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه يستثقل
في الطرف ما لا يستثقل في الوسط ثم شبهه بباب آخر استثقلوا فيه الطرف ولم يستثقلوا الوسط
وذلك اذا وقعت الواو والياء طرفا وقبلها الف زائدة فانها تقلب همزة فان لم يقع طرفا لم تقلب

الا انهم يقولون معايش ومعاون ومثله هو بالنهاية والعظاية لانه اشبه بما هو فيه لانهم اعلوا القلنسوة
ولم يعلوا قلنسوة وليس بينهما الا تاء التانيث ولذلك شبهه بما اعل طرفا ولم يعل وسطا وليس بينهما الا
تاء التانيث كالكساء والنهاية ثم ذكر سؤال سيبويه الخليل عن قولهم صلاءة وعباءة لانهم قلبوها
مع كونها غير متطرفة فكان القياس الا تقلب على التقدير المتقدم فاجاب الخليل بما معناه ان تاء
التانيث في حكم كلمة اخرى تنضم اليها بمعنى التانيث فكانها وقعت متطرفة مثلها في صلاء وعباء
قال واما من قال صلاية وعباية فانه لم ينظر الى ذلك وانما نظر الى اللفظ الحاصل في الكلمة
ولذلك قال فانه لم يجيء بالواحد على حد الصلاء والعباء يعني انه لم ينظر الى ان اصله
ذلك ثم زيدت التاء ليدل بها على المفرد وانما جعله مستقلا برأسه موضوعا لهذا المعنى وشبهه
بالمثنى الموضوع للمثنى من غير نظر الى المفرد وهو قوله كما انه اذا قال خصيان لم يثنه على الواحد
المستعمل في الكلام وذلك انه لو ثناه على المفرد المستعمل في الكلام لوجب ان يقول خصيتان لان
مفرده خصية فلما كان كذلك جعله كانه وضع وضعا اصليا للمثنى كما ان صلاية وعظاية لمن لم يهمز
وضع في اصله للمؤنث فلذلك لم يلزم قلب الياء همزة ولا ابقاء التاء في خصيان قال وقالوا
عتي وجثي وعصي ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في فعول مع حجز المدة بينهما ما فعلوا بها
في ادل وقلنس كما فعلوا في الكساء نحو فعلهم في العصا وهذا الصنيع مستمر فيما كان جمعا
الا ما شذ من قول بعضهم انك لتنظر في نحو كثيرة ولم يستمر فيما ليس بجمع قالوا عتو ومغزو
وقد قالوا عتي ومغزي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا
وقالوا ارض مسنية ومرضي وقالوا مرضو على القياس قال سيبويه والوجه في هذا النحو
الواو والاخرى عربية كثيرة والوجه في الجمع الياء قال الشيخ يعني انهم كرهوا الواو
المتطرفة بعد الضمة وان حال بينهما ساكن هو حرف مد ولين كما كرهوا الواو المتحركة بعد الفتحة وان
كان بينهما ساكن هو الف فقالوا عتي وجثي كما قالوا كساء ورداء وهذا ظاهر في انه عند
قلبت الواو والياء التي بعد الالف التي في كساء ورداء الفا فاجتمعت الفان فقلبت الثانية
همزة كما قالوا ذلك في حمراء وصحراء ولذلك قال كما فعلوا في الكساء نحو فعلهم في العصا ومن
الواو التي تقع متطرفة بعد الضمة وبينهما واو ولا تخلو اما ان تكون في اسم هو جمع او لا فان كان
جمعا فالقياس قلب الضمة كسرة فينقلب الواوان ياءين كقولك عتي وجثي فان جاء على غير ذلك
فشاذ كقولهم انك لتنظر في نحو كثيرة والقياس نحي لانه جمع وان كان ذلك فيما ليس بجمع فالقياس
ابقاء الضمة على حالها كقولك مغزو ومدعو وقد جاء شيء من ذلك على خلاف القياس ونحو الغز
القياس فيه اكثر من مخالفة القياس في الباب الاول وانما فرقوا بين كونه جمعا وبين كونه
غير جمع لانه اذا كان جمعا اشتد الاستثقال لان الجمع مستثقل وليس المفرد كالجمع فاستخف
ذلك اذا كان غير جمع ولم يستخف اذا كان مضموما اليه ثقل الاستثقال بالجمعية وانما اجري بينهما

ساكن بحياله إذا لم يكن بينهما ساكن أما لأن الجمع قام مقام ما فاته من الاستثقال بواسطة هذا الساكن وإما لأن الساكن حرف هوائي وكأنه إشباع بعد الضمة وقد شذ في الأول عتي وفي الثاني بعتو ولم يرد أنهما في الموضعين سواء وإنما أراد في الأول الجمع لعات يقال عات وعتو كقاعد وقعود وأراد في الثاني المصدر يقول عتى عتوا كما تقول قعد قعودا ومنه قوله تعالى وعتوا عتوا كبيرا وليس قولهم مرمي ومهدي من هذا الباب وإن كان أصله مرموي ومهدوي لأن آخرهما ياء قبلها واو ساكنة فوجب أن تقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وإذا قلبت ياء انقلبت الضمة قبلها كسرة فيجب أن يقال مرمي ومهدي فهذا باب آخر راجع إلى اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون بخلاف قولك مدعو ومغزو فإن هذا آخره واو وقبلها واو فالعلة الموجبة في مرمي ومهدي مفقودة ههنا لأن العلة ثم اجتماع الواو والياء ولم يجتمع ههنا إلا واوان ولذلك كان قولك مرمي ومهدي واجبا وقولك مدعو ومغزو هو القياس وإن كان قد خولف في بعضه تشبيها بالجمع كقولك مرضي وفي مرضي أمر آخر وهو أن فعله الأصلي انقلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها فجاز أن يقال أجري في تصاريف مشتقاته مجراه في أصله فقلبت الواو ياء لذلك وهذا مما ينفرد به مثل مفعول رضي وأما مثل مفعول عدا وغزا فلا يجري فيه ذلك وأما ذكر التشبيه المذكور فيجوز أن يقال لأن اسم المفعول مبني على فعل وفعل تقلب فيه الواو ياء في مثل غزي فأجري اسم المفعول فيما شذ عن القياس مجرى فعله كما أنهم قالوا مشيبا على شيب وقالوا مهوب بناء على لغة من قال هوب فصل والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن يكون الألف زائدة مثلها في كساء ورداء فإن كانت أصلية لم تقلب كقولك واو وزاي وآية وثاية قد تقدم أنها قلبت همزة بعد قلبها ألفا وإنما قلبت همزة بعد تقدير أن الألف التي قبلها كالمعدوم وهذا إنما يقوى إذا كانت الألف زائدة لأن تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم فلذلك انقلبت في كساء ورداء ولم ينقلب في زاي وثاية وواو ويمكن أن يقال إنما اشترط أن يكون الألف زائدة لأنه يكثر حروف الكلمة به وإذا كانت أصلية لم تكثر فاستثقلوها مع الحروف الكثيرة ولم يستثقلوها مع الحروف القليلة ولذلك قالوا غزوت وتغزيت فبقوها واوا مع قلة الحروف وقلبوها ياء مع الكثرة فلذلك فرق بين أن يكون قبلها ألف أصلية فصل والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة نحو غازية ومحنية يعني مقلوبة ياء لأنهم استثقلوها لا سيما مع الكسرة قبلها إذ لو بقوها للزم أن يكون في حال الرفع والكسر باقية على واويتها مع ثقلها بغير ذلك فقلبوها ياء في الأحوال كلها ثم أعلوها إن كان معها ما تعل به كغاز وعاد وبقوها من غير إعلال إن لم يكن معها موجب الإعلال نحو رأيت الغازي والعادي وأما إذا وقعت عينا مفتوحة بعد كسرة فإنها تصح على ما تقدم إما لكونها غير طرف وإما لكونها لا يؤدي ذلك فيها إلى غير الفتح فاغتفر أمر الفتح على انفراده فيها قوله وإذا كانوا من يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو قنية وهو ابن عمي دنيا فمع ما بينهما حاجز قلب ليس ذلك بقياس وإنما مثل به لأنه لم يقلب ياء

مع شذوذ القلب فيها إلا للكسرة وإلا فالقياس قنوة وهو ابن عمي دنوا كقولك لهم جذوة وصفوة فصل وما كان فعلى من الياء قلبت ياؤه واوا في الأسماء كالتقوى والبقوى والرعوى والشروى والفتوى لأنها من عويت والطغوى لأنها من الطغيان ولم تقلب في الصفات نحو خزيا وصديا وريا ولا يفرق فيما كان من الواو نحو دعوى وعدوى وشهوى ونشوى وفعلى تقلب واوها ياء في الاسم دون الصفة فالاسم نحو الدنيا والعليا والقصيا وقد شذ القصوى والحزوى والصفة كقولك إذا بنيت فعلى من غزوت غزوى ولا يفرق في فعلى من الياء نحو الفتيا والقضيا في بناء فعلى من قضيت وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين فعلى في الأسماء وفعلى في الصفات فقلبوا الياء واوا وأبقوا الصفات على حالها وإنما غيروا في الأسماء دون الصفات لأن الأسماء أخف عليهم فكانت أولى لاستخفافها بذلك وإنما لم يفرقوا فيهما إذا كانا من الواو لأن ذوات الواو من ذلك قليل فأجريت على قياسها لقلتها وإذا قلت قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن ذلك كثير وأما صيغة فعلى بضم الفاء فإنهم فرقوا فيها بين الأسماء والصفات إذا كانت من ذوات الواو فقلبوا الواو ياء في الأسماء دون الصفات وإنما فعلوا ذلك في الواو دون الياء وهو عكس فعلهم في فعلى وإنما لعلة بناء فعلى من الياء والواو جميعا وإذا استويا كان قلب الواو ياء أولى لأنها الأثقل وإنما لأن بقاء الواو مع الضم في الفاء مستثقل فكان تغييرها لأجل هذا الاستثقال أولى ولم يفرق في فعلى من الياء لأن الفرق كان يؤدي إلى ركوب مستثقل وهو قلب الياء واوا مع ضم الفاء وأما لقلة الصفات من الياء في هذه البنية قال وأما فعلى فحقها أن تنساق على الأصل صفة واسما وهذا يوهم أن فعلى جاءت صفة ولم تجئ فعلى عند سيبويه صفة وأما إذا كان لامها حرف علة فلم تجئ أصلا عند أحد وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى أن تغير في الأسماء إذ موجب التغيير في أخواتها إنما هو خيفة اللبس ولا صفة ههنا يلتبس معها الاسم فإذا علة التغيير الموجودة في أخواتها منتفية فيها فوجب أن تبقى في فعلى من غير تغيير فإذا قوله فحقها أن تنساق يوهم أنها قد تكون صفة وليس الأمر كذلك فصل وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع وياء قلبوا الياء ألفا والهمزة ياء وذلك قولهم مطايا وقضايا والأصل مطائي وقضائي على حد صحائف ورسائل وكذلك شوايا وحوايا في جمع شاوية وحاوية فاعلتين من شويت وحويت والأصل شواوي وحواوي ثم شوائي وحوائي على حد أوائل ثم شوايا وحوايا وقد قال بعضهم هداوى في جمع هدية وهو شاذ وأما نحو أداوة وعلاوة وهراوة فقد التزموا في جمعه الواو بدل الهمزة فقالوا أداوى وعلاوى وهراوى كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد ألف قال الشيخ شرط هذا الإعلال أن يكون جمعا وأن يكون الهمزة عارضة وأن يكون بعدها ياء فخرج بقيد هذا الإعلال قلب الياء ألفا والهمزة ياء وذلك أنه لما استثقل ذلك في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع خففوه بأن قلبوا الياء ألفا والهمزة ياء ليسهل ولم يستغنوا بأحدهما لأنهم

لو فعلوا احدهما لقالوا اما مطاء باثبات الالف مع الهمزة واما مطايي بقلب الهمزة ياء مع بقاء الياء بعدها
وكلاهما مستثقل فلذلك غيروهما جميعا لينتفي ما ذكرناه من الاستثقال ولم يكن جمعا لم يفعل هذا الفعل
لانه يستخف ذلك لخفة المفرد ومثاله قولك جاء وشاء وشبهه ولو كان جمعا والهمزة غير عارضة
لم يعتد بها كقولك في جمع شائية من شاوت شواء لان الهمزة اصلية غير عارضة ولو كان جمعا والهمزة
عارضة ولكنها ليست عارضة في الجمع لم يعل هذا الاعلال ايضا كقولك في جمع شائية وجائية من شاء وجاء
شواء وجواء لان الهمزة وان كانت عارضة في شائية وجائية الا ان الهمزة غير عارضة في الجمع
لثبوتها فيهما قبل جمعها وانما لم يقلبوها الا اذا كانت عارضة في الجمع لضعف امرها حينئذ وقوة امرها
اذا لم يكن كذلك فان قيل فشواء وجواء على مذهب الخليل وزنه فوالع فالهمزة اذن اصلية وليست
عارضة لا في الجمع ولا في غيره قلت هي وان كانت عند الخليل كذلك فهي عارضة في المفرد الذي هنا
جمعه وليست عارضة في الجمع والذي يحقق ذلك انها جمع شائية والقلب في شائية عنده اذا كانت متقدمة
مثله في شواء فثبت انها عارضة في المفرد لا في الجمع فان قلت انها اذا كانت مقدمة الى موضع العين
فهي اصلية فكيف تكون اصلية عارضة قلت قد سبق انها عارضة بعد الالف في غير الجمع بدليل انك تقول
اصل شائية شايئة بياء بعد الالف وهمزة بعدها هي اللام فاذا قلبت قلت شائية فقد ثبت همزة بعد
الالف بعد ان لم تكن وهذا معنى العروض والذي يحقق ذلك اجماعهم على خطايا وهو جمع خطيئة
وخطيئة فعيلة وقياسه فعايل واصله خطايئ فعلى مذهب غير الخليل قلبت الياء همزة فاجتمعت
همزتان فوجب قلب الثانية ياء فصار بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء فوجب اعلاله على ما
ذكرناه وعلى مذهب الخليل قلبت الهمزة الى موضع الياء الزائدة فصارت وان كانت اصلية عارضة
بعد الالف فلذلك اتفق مع غيره على اعلال خطايا ولو لم يكن ذلك عارضا بهذا التقدير لوجب
ان يقول خطاء كما وجب في جمع فاعلة من شاء وجاء شواء وجواء قال وقد شذ هداوى في جمع هدية
وقياسه هدايا كما قيل مطية ومطايا وهما من باب واحد واما نحو علاوة واداوة وهراوة فلم يقلبوا
الهمزة في جمعه ياء وانما قلبوها واوا قصدا الى مشاكلة الجمع الواحد في وقوع واو بعد الالف
وهذه الواو وان لم تكن في المفرد فالمشاكلة حاصلة في الصورة وبيان انها ليست في المفرد
هو ان اداوة مثل رسالة فالواو كاللام والالف قبل الواو مثل الالف قبل اللام فاذا جمعت رسالة
قلت رسائل زدت الف الجمع بعد العين ووقعت الف المفرد بعدها فوجب ان يقلب همزة فصار
اداءو لان وزنه فعائل كرسائل فانقلبت الواو التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها فوقعت بعد الف
الجمع همزة عارضة في الجمع وياء فوجب ان يعل ذلك الاعلال الا انهم جعلوا الواو مكان الياء لما
ذكرناه فوزن اداوى فعالى ووزن اداوة فعالة فالواو في اداوة لام والواو في اداوى هي
من الالف التي قبل الواو في اداوة ولما وقعت متحركة بعد الف الجمع قلبت همزة فصارت بعد الف الجمع
همزة عارضة في الجمع وياء قلبوها واوا موضع الياء في اصل الباب لما ذكرناه من قصد مشاكلة الجمع الواحد

قال وإذا لم يكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة جواء وشواء جمعي شائية وجائية فاعلتين من جاء
وشاء لم تقلب ش لما تقدم من انها على مذهب غير الخليل هي العين وقد كانت انقلبت في المفرد قبل الجمع
فلم يكن عارضة في الجمع وعند الخليل هي اللام قلبت الى موضع العين في المفرد فلم يكن ايضا عارضة في
الجمع لان ذلك فعل بها في المفرد قبل الجمع فثبت انها غير عارضة في الجمع على كل تقدير ولا يستقيم ان يقول
هي على مذهب الخليل اصلية والاصلية احرى الا تقلب كيلا ينخرم بخطايا فيجب على مذهب الخليل حينئذ ان
لا يقال الا خطائي فليس يقابل به فثبت ان الوجه في التعليل ما ذكرناه قال وكل واو وقعت
رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء نحو اغزيت وغازيت وادعيت وترجيت واسترشيت و
مضارعها ومضارعة غزي ورضي وشأي في قولك يغزيان ويرضيان ويشأيان وكذلك ملهيان و
مصطفيان ومعليان ومستدعيان وانما قلبت رابعة اذا لم ينضم ما قبلها لاحد امرين اما
لانها في بعض تصاريف الكلمة ينكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء كقولك غزي يغزي وغازى يغازي واستغزى يستغزي
ثم حملت بقية تصاريف الكلمة عليها فان قيل فمن جملة ما قلبت فيه ياء تعدى يتعدى وهو لا تقلب في مضارعه
ياء فالجواب ان تفعل انما هو مطاوع فعل وفعل تقلب في مضارعه ياء فحمل مطاوعه عليه والوجه
الثاني انها لما وقعت رابعة فصاعدا ثقلت الكلمة بها فكان قلبها ياء لثقل الكلمة بالطول ولم
يفعلوا ذلك فيها اذا كانت مضموما ما قبلها في مثل يغزو ويدعو لانهم لو فعلوا لادت
الى تغيير من غير حاجة اليه والباقي يكون بقاؤه على اصله اولى وهذا الوجه الثاني هو الحق
الذي يعتمد عليه لان الاول يرد عليه تشاءيا من شاوت ولم يقع في تصاريفه مكسورا ما قبل
واو وقد يجاب عنه بانه ينقلب فيه الواو ياء عند بنائه لما لم يسم فاعله فحمل عليه ولا يلزم
ذلك في يدعو وان كان لما لم يسم فاعله يدعى لاجل الضمة التي ذكرنا انهم لا يغيرون معها الواو وتمشي
بهذا التقدير الوجهان وقد جرى هذا التغيير في الاسماء والافعال جميعا والعلة فيهما واحدة
قوله ومضارعتها اما ان يكون معطوفا على اغزيت فيكون مخفوضا وكذلك مضارعة غزي و
رضي ويجوز ان يكون المعنى ومضارعتها ومضارعة غزي كذلك فيكون مبتدأ محذوف الخبر وانما
العلة في قلبها واوا انها ياء فقد تقدمت على الوجهين المذكورين فصل وقد اجروا نحو حيي وعيي
مجرى بقي وفني فلم يعلوه واما تصحيح اللام فهو القياس لانها انفتحت وانكسر ما قبلها فقياسه في
المضارع كباب فني يفنى وانما الكلام في تصحيح العين هو المشكل وكان وجهها ان يذكر ثم وانما
جر الى ذكرها هنا اعلالها في المضارع كاعلال سعى ويسعى وانما صحت في حيي وان كان الكثير الادغام
لانهم لو اعلوها لقالوا حاي فيؤدي الى امرين احدهما وقوع ياء متطرفة بعد الف وهو نادر في
كلامهم والاخر لزوم الاعلال في المضارع حملا على الماضي فكان يلزم ان يقال يحاي فيتحرك اللام
بالضم وهم لا يحركون ياء المضارع ولا واوه الا بالفتح فكرهوا ان يقولوا يحاي واللغة الفصيحة
لما لم يكن الاعلال لما ذكرناه نظروا الى اجتماع المثلين في حيي فادغموا فقالوا حي فلم يمتنعوا من

من الادغام لانه لا يلزم في المضارع لانقلاب اللام الفا فيفوت المثلان ولو لم ينقلب الواو الفا للزمهم
الادغام للزومه في حي فكان حينئذ يودي الى امتناعه لما يلزم من تحريك الياء بالضم لو قالوا يحيّ
وما يدلك على انهم لا يدغمون الا بعد ان يعلوا ما وجب اعلاله امتناعهم من الادغام في قوي يقوى
فان قلت فقد قالوا انما امتنعوا من ادغام احواوي لانه كان يودي الى ادغام يحواوي فيتحرك
الواو بالضم اذا قالوا يحواوّ ونحوه قلت هذا وهم محض لانا نعلم انهم ادغموا في حيّ ولم يدغموا
في مضارعه لانقلاب الياء الفا وامتنعوا من ادغام قوي يقوى لانقلاب الواو الى الياء في
الماضي وانقلابها الفا في المضارع وقد صرح بما يدل على ذلك والاولى في احواوي ان يقال
انما امتنعوا من ادغامه لفوات المثلين لانقلاب الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ويحواوي لقلب الكسرة الواو الثانية ياء ففات اجتماع المثلين وقوله ومنهم من يدغم فيقول
حيّ وعيّ بفتح الفاء وكسرها كما قيل لُحِيّ ولِحِيّ في جمع اللوى قال الله تعالى ويحيى من حيّ عن بينة
قال عبيد عيّوا بامرهم كما عيّت ببيضتها الحمامة
اما فتح الحاء فواضح واما كسرها فلانه لما سكنها للادغام شبهها بتسكين الياء في لِيّ فكسرها كما كسر اللام
ثم جوازا وكسرها في لِيّ اظهر لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة وليس كذلك حيّ لانها فتحة والفتحة
قبل الياء غير مستكرهة قال وكذلك احيّ واستحيّ وتحوي في احيي واستحيي وتحوي
فان العلة فيه وفي حي واحدة وليس كذلك احيي واستحيي شبهه لانقلاب الثانية الفا
والادغام في حي اكثر من استحيي بابه للسكون الذي قبل الياء الاولى في باب استحيي بخلاف باب حيي
وقوله وكل ما حركته لازمة ولم يدغموا فيما لم تلزم حركته نحو لن يحيي ولن يستحيي ولن يحايي
احتراز من المضارع في يحيي ويستحيي لانهم لو ادغموا لادى ذلك الى تحريك الياء بالضم وهو ممتنع على
ما تقدم ولا فرق بين ان تكون الحركة ضمة او غيرها الا انهم لو ادغموا في ان يستحيي لزمهم ان يدغموا في
هو يستحيي والاحسن تفريق الباب الواحد فصل وقالوا في جمع حياء وعيي احيية واعياء واحيّة
واعيّاء وقوي مثل حيي في ترك الاعلال لانه في التصحيح والادغام مثل حي فكما جاء الوجهان
ثم فكذلك يجيئان ههنا وقوي مثل حيي في ترك الاعلال يعني في ترك اعلال العين والا فاللام انقلبت
ياء لانكسار ما قبلها قال ولم يجئ فيه الادغام اذ لم يلتق فيه مثلان لقلب الكسرة الواو الثانية ياء
لقلب الواو ياء للكسرة وهذا مما يدلك على انهم لا يدغمون الا بعد اعطاء ما يستحقه الكلمة من الاعلال
ثم بعد ذلك ان وجد موجب الادغام ادغموا والا فلا ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب ان يقولوا
قوّ لان اصله قوو فيجتمع الواوان فيجب الادغام ولكنهم لما اعلوا اولا انقلبت الواو الثانية ياء
ففات اجتماع المثلين ففات الادغام فصل ومضاعف الواو مختص بفعِلت دون فعَلت
وفعُلت لانهم لو بنوا من القوة نحو غزوت وسروت للزمهم ان يقولوا قووت وقوُوت وهم لاجتماع
الواوين اكره منهم لاجتماع الياءين وفي بناء نحو حييت تنقلب الواو ياء واما القوّ والصوّ

والبوّ والجوّ فيحتملان للادغام يعني انه اذا كان عينه ولامه واوا لم يجئ مفتوح العين ولا
مضموم لانه لو جاء كذلك لوجب ان يصحا في كل موضع يسكن فيه اللام وذلك عند اتصال الضمير
المتحرك المرفوع كقولك ضربت وضربنا وضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتن وضربن فيودي الى
اجتماع الواوات في هذه الصيغ كلها لان العين قد صح بما ذكرناه في نحو حيي ويلزم فيه تصحيح اللام اذا كانت
ايضا الا ترى انك تقول في هوي هويت وفي غوي غويت فيصح العين واللام جميعا عند سكون اللام فلو بنوا
نحو ضربت وسروت لوجب ان يقولوا قووت وقووت في جميع الابنية التي ذكرناها وهم يكرهون
اجتماع الواوين فلما كانت هاتان البنيتان موديتان الى ذلك رفضوهما وبنوه على صيغة لا تودي الى ذلك
وهو كسر العين لانهم علموا انهم اذا كسروا انقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فينتفي ذلك المحذور الذي
منعهم من فتحها وضمها ثم اوردا القوّ والصوّ اعتراضا على قوله انهم يكرهون الجمع بين الواوين واجاب
بان الادغام سهل امرها لان اللسان ينطلق بالمدغم دفعة واحدة حتى كانه حرف واحد فصل وفي افعالّ
من الحوّة احواوى فقلبوا الواو الثانية الفا ولم يدغموا لان الادغام كان يصيرهم الى ما رفضوه من
تحريك الواو بالضم في نحو يغزو ويسرو او قالوا احواوّ يحواوّ قال الشيخ قوله وانما لم يدغموا
لئلا يؤدي الى تحريك الواو في المضارع بالضم ليس بمستقيم لوجهين احدهما ان احواوي تقلب لامه
الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ففات المثلان ولذلك صرح بانهم لم يدغموا في قوي لفوات المثلين
على ما قررناه وقررنا ان الادغام انما يكون بعد موجبات الاعلال الوجه الثاني انهم لو ادغموا في
احواوي لم يلزم ان يدغموا في المضارع الا ترى انهم قد ادغموا في اللغة الفصيحة في حيي فقالوا حيّ ولم يقل
في مضارعه يحيّ فكذلك لو قدرنا ادغامهم في احواوي لم يلزم الادغام في مضارعه اما لان اللام الثانية
تنقلب ياء لانكسار ما قبلها مثلها في قوي واما لانه يودي الى تحريك الواو بالضم فثبت انه لم يمتنع من
الادغام في ماضيه لانه يودي الى تحريك الواو في مضارعه بالضم والوجه ما ذكرناه من ان امتناع
الادغام انما كان لانه لم يلتق مثلان وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه الا تراهم قالوا ارعوى
وان كان من باب افعلّ ولم يدغموا لانقلاب الثانية الفا قال وتقول في مصدره احويواء
واحوياء ومن قال اشهيباب قال احوواء ومن ادغم اقتتالا فقال قتالا قال حِوّاء فاما
احويواء فهو الاصل وصحة الواو الثانية وان كان قبلها ياء لصحتها في فعله ومنهم من نظر
الى لفظها الحاصل فحملها على ما يشابهها في الواو التي وقع قبلها ياء فقلبها ياء وادغمها ومن قال
احوواء حذف الياء من المصدر كما حذفها من اشهباب واحمرار لانه من بابه فبقي احوواء وصح الواو
لصحتها في الفعل ومن قال قتالا في اقتتال ونظر الى اجتماع المثلين فادغم فلما ادغم وجب
تحريكها قبل الاولى فنقلت حركته عليه فتحرك بالكسر فوجب حذف همزة الوصل للاستغناء عنها فقال
قتال قال ههنا حِوّاء لانه لما قصد الى الادغام نقل حركة الواو الاولى الى الحاء التي قبلها اذ
لا يمكن بقاؤها ساكنة مع الادغام فتحركت بالكسر فاستغنى عن همزة الوصل فحذفوها فصار لفظه

حو ابكر الحاء والادغام للواو الاولى في الثانية كما فعل في قال سواء ومن اصناف المشترك الادغام
قال صاحب الكتاب تثقل التقاء المتجانسين على السنتهم فعمدوا بالادغام الى ضرب من الخفة والتقاؤ
على ثلثة اضرب احدها ان يسكن الاول ويتحرك الثاني فيجب الادغام ضرورة كقولك لم يبرح حاتم ولم
اقل لك والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام كقولك ظللت ورسول الحسن
قال الشيخ يجوز ان يقال في الادغام انه لاجل ثقل المتجانسين ويجوز ان يقال انه لاجل تخفيف الادغام
وان لم يكن في المتجانسين ثقل اما الاول فلان نقل اللسان عن الموضع ثم رده اليه فيما يدرك ثقله على الناطق
واما الثاني فلانك اذا قلت تب نطقت بالحرفين دفعة واحدة فيكون اخف من قولك تبب فلذلك وجب الادغام
عندما يكون الاول ساكنا لعسر النطق بالمثلين منفكين والاول منهما ساكن لانه اذا فككته فلابد من زمان يقطع
به الاول عن الثاني ثم يشرع فيما كره اليه في زمان آخر فيطول الخلاف اذا كانا غير مثلين فان الزمن الذي
يقصد به انفكاك الاول عن الثاني هو الذي يشرع فيه في الثاني فمن اجل ذلك جاء الاستثقال فوجب
الادغام قال والتقاؤهما على ثلثة اضرب الاول ان يجب الادغام ضرورة لما ذكرناه من ثقل ذلك و
والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام ضرورة وانما اراد بالسكون ههنا السكون اللازم
والا فسكون الوقف ليس بمانع اجماعا وسكون الجزم وما شابهه غير مانع ايضا في الاكثر كقولك في الوقف
يشد وكقولك في الجزم وما شابهه لم يشد وشد وان كان بعضهم يقول لم يشدد واشدد وقد جاءت
اللغتان في القرآن وانما الذي يمنع فيه السكون ما مثل به من نحو ظللت ورسول الحسن وشبهه وانما امتنع
لان الادغام لابد فيه من اسكان الاول لينطق بهما دفعة واحدة من غير ان ينتقل اللسان ثم يرد فاذا كان
الثاني ساكنا ادى الى التقاء الساكنين في المثلين وهو اعسر من التقاء الساكنين في غيرهما فلذلك
امتنع قال والثالث ان يتحركا وهو على ثلثة اوجه ما الادغام فيه واجب وذلك ان يلتقيا في
كلمة وليس احدهما في حكم المنفصل ولا للالحاق نحو رد يرد وما هو فيه جائز وذلك ان ينفصلا وما
قبلهما متحرك او مدة نحو نعت تلك المال لزيد وثوب بكر او يكونا في حكم الانفصال نحو اقتتل لان
تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها في تشبيهه بتاء تلك وما هو ممتنع فيه وهو ثلثة اضرب احدها
ان يكون احدهما للالحاق نحو قردد وجلبب والثاني ان يؤدي الادغام فيه الى لبس مثال بمثال نحو
سرر وطلل وجدد ولا يلبس بمثال آخر فحينئذ يجب الادغام كقولك شد ويشد وانما قلنا ان يكونا
في كلمة احترازا من نحو ضرب بكر فانه ليس بلازم وقولنا ولا في حكم المنفصل احترازا من نحو اقتتل
لان الافصح الا تدغم وانما قلنا وليس احدهما للالحاق احترازا من نحو شملل وانما قلنا ولا يلبس
مثال بمثال احترازا من نحو سرر والثاني ان يكون الادغام جائزا وذلك ان يلتقيا في كلمتين او في
حكم الكلمتين وليس ما قبل الاول حرفا ساكنا صحيحا كقولك انعت تلك الى آخره فقولنا في كلمتين احترازا
من شد لانه واجب وقولنا في حكم الكلمتين ليدخل اقتتل ومقتتل وشبهه على ما ذكره وقولنا وليس ما قبل الاول
حرفا ساكنا صحيحا احترازا من عدو وليد وقوم مالك لانه لا يجوز فيه الادغام عند النحويين والكلام في جا

والثالث ان يكون الادغام ممتنعا وذلك على ثلثة اضرب احدها الالحاق لانها اذا كانت للالحاق
تعذر الادغام لانها انما الحقت ليكون المثال الذي الحقت به على صيغة المثال الاصلي فان ادغم تغيرت
الصيغة فيفوت المعنى الذي كان للالحاق فتقع المنافاة بين الالحاق والادغام فلذلك لم يجئ مع الالحاق
ادغام والثاني ان يؤدي الادغام فيه الى لبس مثال بمثال وهذا انما يكون في الاسماء وتحقيق اللبس
انك اذا ادغمت في سرر فقلت سر لم يعلم افعل هو ام فعل وعلى هذا النحو يتحقق اللبس في غيره وانما لم يعتبر ذلك
في الافعال فيمتنع من ادغام شد وفر وعض مع تحقيق اللبس فيه لانك اذا قلت شد لا يعلم هل هو شدد او
شدد واذا قلت فر لم يعلم اهو فرر او فرر او فرر وعلى هذا النحو لبس عض لاحد امرين ولهما جميعا
اما الاول فهو انه يتصل بهما ما يوجب انفكاكهما غالبا نحو فررت وشددت وعضضت فتبين بناؤها في الغالب
فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي يلازم اللبس الامتناع من الادغام الذي لا يلازمه والثاني ان ذلك
يتبين بمضارعاتها وصيغ اوامرها الا ترى انك اذا قلت يفر ويشد علم ان ماضيهما فعل واذا قلت يعض علم
ان ماضيه فعل وكذلك اذا بنيت صيغة الامر فقلت فر وشد وعض تبين ذلك ايضا فلا يلزم من الامتناع
من الادغام الذي لا دلالة معه على ما يؤدي اليه من اللبس الامتناع من الادغام المقترن به ما يرفع اللبس قال
والثالث ان ينفصلا ويكون ما قبل الاول حرفا ساكنا غير مدة نحو قرم مالك وعدو وليد ويقع الادغام
في المتقاربين كما يقع في المتماثلين فلا بد من ذكر مخارج الحروف ليعرف متقاربها من متباعدها
وانما امتنع الادغام لما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وهذا مما اضطرب فيه المحققون من اهل العلم
وذلك ان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقرئون مطبقون على انه يصح الادغام فيعسر الجمع
بين هذين القولين مع تعارضهما وقد اجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته عن ذلك بجواب ليس
بالبين فقال ما معناه تحمل كلام النحويين على الادغام الصريح وكلام المقرئين على الاخفاء الذي هو
قريب من الادغام فيزول التناقض فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين الاخفاء ولا يكون القرا
منكرين امتناع الادغام وهذا وان كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت لان القراء استعملوا من
الادغام بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان المجيب بهذا الجواب يقرئ به في نحو الخلد جزاء والعلم
مالك والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة
من النحويين فلا يكون اجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم ثم ولو قدر ان القراء ليس فيهم نحوي فانهم ناقلو
هذه اللغة وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك
كان المصير الى قول القراء اولى لانهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ولان القراءة ثبتت
تواترا وما ينقله النحويون آحاد ثم ولو سلم انه ليس بمتواتر فالقراء اعدل واكثر فكان الرجوع
اليهم اولى قال ومخارجها ستة عشر فللهمزة والهاء والالف اقصى الحلق وللعين والحاء اوسطه
وللغين والخاء ادناه قال الشيخ قسم النحويون مخارج الحروف الى ستة عشر على التقريب والا فالحاق
ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد والتحقيق ان كل حرف له مخرج يخالف الآخر

والا كان اياه فجعلوا الهمزة والالف والهاء اقصى الحلق ولا شك ان الهمزة اول والالف بعدها
والهاء بعدها ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة وبعده العين والحاء وبعد الغين والخاء
وهي على الترتيب الذي ذكرناه في الهمزة والالف والهاء قال وللقاف اقصى اللسان وما فوقه
من الحنك وللكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف وللجيم والشين والياء وسط اللسان
وما يحاذيه من وسط الحنك وهو على الترتيب المتقدم قال وللضاد اول حافة اللسان وما
يليها من الاضراس وسهّلوا اخراجها من الجانب الايمن او الايسر على حسب ما يسهل لبعض الاشخاص منهما
دون بعض واكثر الناس على اخراجها من الجانب الايسر ولم يصرح الزمخشري بواحد منهما
والامر في ذلك قريب لانه قد يوجد على كل واحد من الامرين بحسب اختلاف الاشخاص مع سلامة
الذوق فيعبر كل واحد على حسب حاله قال وللام ما دون اول حافة اللسان الى منتهى طرفه وما
يحاذي ذلك من الحنك الاعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وكان ينبغي
ان يقال فوق الثنايا الا ان سيبويه ذكر ذلك فمن اجل ذلك عدد والا فليس في الحقيقة فوق ذلك لان
مخرج النون يلي مخارجها وهو فوق الثنايا وكذلك عندنا على ان الناطق باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه
فيما فوق الضاحك الى الضاحك الآخر وان كان المخرج في الحقيقة ليس الا فوق الثنايا وانما ذلك
لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج في ظهر اللسان فتنبسط الجانبان لذلك فلذلك عدد
الضاحك والناب والرباعية والثنية لذلك قال وللنون ما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا
وهي اخرج قليلا من مخرج اللام فلذلك ذكر مخرجها بعده قال وللراء ما هو ادخل في ظهر
اللسان قليلا من مخرج النون وذكره لمخرج الراء بهذه الصفة مقتصرا يؤذن بانه قبل النون
لانه اذا كان ادخل كان قبل وانما اراد ان المخرج بعد مخرج النون وانما شاركه ذلك لا على انه
يستقل به الا ترى انك اذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو
بعد مخرج النون هذا هو الذي يحسه المستقيم الطبع وقد يمكن اخراج الراء مما هو ادخل من
مخرج النون او من مخرجها ولكن بتكلف لا على حسب اجراء ذلك على الطبع المستقيم والكلام في
المخارج انما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف قال وللطاء والدال والتاء ما بين
طرف اللسان واصول الثنايا وقوله واصول الثنايا ليس بحتم بل قد يكون ذلك من اصول
الثنايا وقد يكون مما بعد اصولها قليلا مع سلامة الطبع من التكلف قال وللظاء والذال والثاء
ما بين طرفي اللسان واطراف الثنايا وقولهم الثنايا في هذه المواضع انما يعنون الثنايا
العليا وليس هم الاثنتان وانما عبروا عنها بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما فالا
فالقياس ان يقال واطراف الثنيتين قال وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف
اللسان فهي تفارق مخرج الطاء واختيها لانها بعد اصول الثنايا او بعد ما بعد اصولها
وتفارق مخرج الظاء واختيها لانها قبل اطراف الثنايا قال وللفاء باطن الشفة السفلى واطراف

الثنايا العلى وهي مشتركة بين الشفة والثنايا بخلاف ما بعدها فانها للشفتين خاصة قال وللباء و
الواو والميم ما بين الشفتين فصل ويرتقي عدد الحروف الى ثلثة واربعين فحروف العربية الاصول
تلك التسعة والعشرون ويتفرع منها ستة مأخوذ بها في القرآن وكل كلام فصيح وهي الهمزة بين بين
والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم نحو عنك وتسمى النون الخفية والخفيفة ذكر ان
الحروف المتفرعة عن الاصول على ضربين واقعة في فصيح الكلام وحروف مستهجنة لم تقع في فصيح الكلام و
انما ياتي بها من ينطق بها من العرب عند العجز عن النطق بالاصل فهي كحرف يلثغ به وانما ذكرها لبيين ان كانها
لانها واقعة قصدا لبيانها في كلام العرب وعدد الستة فسقط منها واحد وهي همزة بين بين فانها من المأخوذ
بها في القرآن وفي كل كلام فصيح والظاهر انها سقطت من الناقلين غلطا كقولك في سال سال بحرف بعد
السين بين الالف والهمزة وكقولك يستهزئون بحرف بعد الزاي بين الواو والهمزة وكقولك سئل بحرف
بعد السين بين الياء والهمزة ولو عددت همزة بين بين ثلثة باعتبار حقيقة تفاصيلها وتميز كل واحد منها
من الاخرى لكان حسنا لان الغرض تعداد حروف زائدة على الاصول وهذه وان سميت باسم جنس فانها
ثلثة انواع فهي في الحقيقة ثلثة احرف فيكون على هذا المتفرع الفصيح ثمانية احرف الخمسة التي
ذكرناها والساقط الذي ذكرنا انه ثلثة انواع حرف بين الالف والهمزة وحرف بين الواو والهمزة
وحرف بين الياء والهمزة فان شئت قلت الهمزة التي كالالف والهمزة التي كالواو والهمزة التي كالياء
واما النون التي ذكرها فليست النون التي تقدم ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم وشرط
هذه ان يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق او كانت
آخر الكلام وجب ان تكون الاولى فاذا قلت عنك ومنك تخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك
النون في التحقيق واذا قلت من خلق ومن ابوك فهذه هي النون التي مخرجها من الفم وكذلك اذا قلت
اعلن واشبهه مما يكون آخر الكلام وجب ان تكون هي النون الاولى ايضا وسميت الخفيفة والخفية
لخفتها وخفائها قال والف الامالة والتفخيم نحو عالم والصلوة فهما وان كانتا الفين الا ان
احديهما خرجت الى شبه الياء والاخرى خرجت الى التفخيم ليس في الالف الاصلية والاولى كالف عالم
والثانية كالف الصلوة وتعداد هما حرفين يقوي تعداد همزة بين بين ثلثة قال والشين التي
كالجيم نحو اشدق وذكر انها مأخوذ بها في القرآن وليس كذلك فانه لا يعرف في القراءة المشهورة
قراءة شين بين الشين والجيم قال والصاد التي كالزاي نحو مصدر مثل قولك الصراط ومصدر و
يصدفون وهي مأخوذ بها في القرآن قال والبواقي حروف مستهجنة وهي الكاف التي كالجيم
والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين ثم عددها فمنها ما يتحقق ومنها ما يعسر تحقيقه وذلك بين كر
تحقيقه واصل تحقيقه بالتلفظ فالكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف لا يتحقق واحد منهما فان
اشراب الكاف صوت الجيم متعذر وكذلك العكس ولو جعلت الشين مكان الجيم لكان اقرب اذ
قد يتوهم اشراب الكاف صوت الشين بنوع من التكلف واما اشرابها صوت الجيم فبعيد والجيم التي

كالشين وهي متحققة مقطوع بصحة النطق بها وهي واقعة في كلام العرب الا ان الفرق على ما زعم النحويون
بين الجيم التي كالشين وبين الشين التي كالجيم متعذر حتى جعلت الشين التي كالجيم فصيحة والجيم التي كالشين
مستهجنة وذلك لا يدرك باللفظ وانما يدرك باللفظ حرف واحد بين الجيم والشين قال والضاد
الضعيفة والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء التي كالثاء والباء التي كالفاء
يعني التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكانها بينهما
كما ينطق بها اكثر الناس اليوم فمن يقصد الفرق بينها وبين الظاء والضاد والفرق بين الصاد والسين
والصاد التي كالسين يدركه وهي ان ينطق بها بينهما والطاء التي كالتاء كذلك والظاء التي كالثاء كذلك
والباء التي كالفاء كذلك وبقي حرف لم يتعرض له وان كان نظائر الامر ان من العرب من يتكلم به وهي القاف
التي كالكاف كما ينطق بها اكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتاخرين ان القاف كذلك كما ينطقون بها حتى
توهموا انهم كذلك كانوا يقرؤون بها والظاهر انها في كلامهم وان القاف الخالصة ايضا في كلامهم وان
القران لم يقرا الا بالقاف الخالصة على ما نقله الثقات متواترا ولو كانت تلك قرئ بها لنقلت كما نقل غيرها
فلما لم ينقل دل على انها لم يقرا بها او قرا بها من لم يعتد بنقلها عنه فصل وتنقسم الى المجهورة والمهموسة
والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة
وحروف القلقلة وحروف الصفير وحروف الذلاقة والمصمتة واللينة والى المنحرف والمكرر
والهاوي والمهتوت قال الشيخ قسم الحروف باعتبار صفات تلازمها وليست هذه الاقسام باعتبار
تقسيم واحد وانما هي باعتبار تقسيمات متعددة فالمجهورة والمهموسة تقسيم ومعنى التقسيم
المستقل ان تكون الانواع منحصرة بالنفي والاثبات في التحقيق الا في صورة ايرادها واذا علمت
ان المجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها والمهموسة هي التي تجري النفس معها عند
النطق بها علمت انحصار التقسيم بالنفي والاثبات وكذلك الشديدة والرخوة وما بين الشديدة
والرخوة تقسيم والمطبقة والمنفتحة تقسيم والمستعلية والمنخفضة تقسيم وما بعد ذلك لم
يقصد فيه الى ذكر القسم مع قسيمه اذ لم يسم قسيمه باسم باعتبار مخالفته فاذا قصد الى وصفه بذلك ذكر
منفيا عنه ذلك الوصف كما تقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار
قال فالمجهورة ما عدا المجموعة في قولك ستشحثك خصفه وهي المهموسة والجهر اشباع الاعتماد
في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس بخلافه والذي يتعرف تباينهما انك اذا كررت القاف
فقلت ققق وجدت النفس محصورا لا تحس معها بشيء منه وتردد الكاف فتجد النفس مقاودا لها
ومساوقا لصوتها والشديدة ما في قولك اجدت طبقك او اجدك قطبت والرخوة ما عداها وعدا
ما في قولك لم يروعنا وهي التي بين الشديدة والرخوة والشدة ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري و
الرخاوة بخلافها ويتعرف تباينهما بان تقف على الجيم والشين فتقول الحج الطش فانك تجد صوت الجيم
راكدا محصورا لا تقدر على مده وصوت الشين جاريا تمده ان شئت والكون بين الشدة والرخاوة

ان لا يتم لصوته الانحصار ولا الجري كوقفك على العين واحساسك في صوتها بشبه الانسلال من
مخرجها الى مخرج الحاء في قولك سكت فحثه شخص حصرها بحصر قسيمها فحصل حصر القسمين لكون الحروف
معلومة وانما ذلك لقلة الحروف المهموسة وبين معنى الجهر بما ذكره من اشباع الاعتماد به من مخرج الحرف
ومنع النفس ان يجري معه والهمس بخلافه وانما سميت مجهورة من قولهم جهرت بالشيء اذا اعلنته وذلك
انه لما امتنع النفس ان يجري معها انحصر الصوت بها فقوي التصويت بها وسمي قسيمها مهموسا اخذا
من الهمس الذي هو الاخفاء لانه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت بها
نوع خفاء لانقسام النفس عند نطقها ثم اخذ يبين تباين القسمين بحرفين متقاربين واذا تبين في
الحرفين المتقاربين كان في المتباعدين ابين وهما القاف والكاف فاذا كررت القاف فقلت ققق وجدت النفس
محصورا لا تحس معها بشيء منه واذا كررت الكاف فقلت ككك ادركت ضرورة خروج النفس معها حالة النطق
فتحقق تباينهما والشديدة منحصرة في قولك اجدت طبقك والرخوة ما عداها وعدا ما في قولك لم يروعنا
وهي ما بين الشديدة والرخوة علم انه لم يروعنا ومعنى الشدة ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري و
الرخاوة بخلافها وما بينهما وهو ان لا يتم له الانحصار ولا يتم له الجري وسميت شديدة ماخوذة من
الشدة التي هي القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد اي امتنع قبوله للتليين لان الصوت اذا
جرى في مخرجه اشبه حروف اللين لذلك فسمي شديدا والرخاوة ماخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله
التطويل لجري الصوت في مخرجه عند النطق ثم حقق تباينهما بحرفين متقاربين احدهما شديد والاخر
رخو وهما الجيم والشين وقيدهما ساكنين ليتبين انحصار الصوت في مخرجه او جريه بخلاف ما تقدم فانه في الحرف
اين فقد علم انه اذا وقف على الجيم فقيل الحج وشبهه انحصر الصوت فلم يجر في مخرجه واذا وقف على الشين
فقلت الطش جرى الصوت معها وامكن ان يمد الصوت مع النطق بها وهو معنى رخوها وذلك يدرك ضرورة
بادنى تمييز وتامل وقد يتداخل المجهورة والمهموسة مع الشديدة والرخوة فيكون الحرف مجهورا شديدا ومجهورا
رخوا ومهموسا شديدا ومهموسا رخوا فاما الشديد المجهور فما يجمع في اجدت طبقك مع انتفائه في
ستشحثك خصفه وهي الهمزة والجيم والدال والطاء والباء والقاف فهذه اتفقت في انها لا يجري النفس
معها ولا الصوت في مخرجها وهو معنى الشدة والجهر جميعا واما المجهورة الرخوة ويعني بالرخوة هنا ما ليس
بالشديد فهو ما يوجد فيما عدا ستشحثك خصفه وفيما عدا اجدت طبقك وهي الذال والراء والزاي
والضاد والظاء والعين والغين واللام والميم والنون والواو والياء واما المهموسة الشديدة
فما كان موجودا في ستشحثك خصفه مع وجوده في اجدت طبقك وهي التاء والكاف لا غير لان كل واحد
منهما يجري النفس معها فكانت مهموسة ولا يجري الصوت في مخرجها فكانت شديدة واما المهموسة الرخوة
فكل ما وجد في ستشحثك خصفه مع انتفائه في اجدت طبقك وهي السين والشين والحاء والثاء
والصاد والفاء والهاء لانها يجري النفس مع صوته فهي مهموسة بهذا الاعتبار ويجري الصوت في
مخرجها فهي رخوة بهذا الاعتبار قال صاحب الكتاب المطبقة الصاد والطاء

والصاد والطاء والمنفتحة ما عداها والاطباق ان يطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه
من الحنك والانفتاح بخلافه والمستعلية الاربعة المطبقة والخاء والغين والقاف والمنخفضة
ما عداها والاستعلاء ارتفاع اللسان الى الحنك اطبقت او لم تطبق والانخفاض بخلافه
وحروف القلقلة ما في قولك قد طبج والقلقلة ما تحس به اذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد
من الصدر مع الحفز والضغط وحروف الصفير الصاد والزاء والسين لانها يصفر بها وحروف
الذلاقة ما في قولك مر بنفل والمصمتة ما عداها والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان
وهو طرفه والاصمات انه لا يكاد يبنى منها كلمة رباعية او خماسية معراة من حروف الذلاقة فكأنه
قد صمت عنها واللينة حروف اللين والمنحرف اللام قال سيبويه هو حرف شديد جرى فيه الصوت
لانحراف اللسان مع الصوت والمكرر الراء لانك اذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه
من التكرير والهاوي الالف لان مخرجه اتسع لهواء الصوت اشد من اتساع مخرج الياء
والواو والمهتوت التاء لضعفها وخفائها وصاحب العين يسمي القاف والكاف لهويتين من اللهاة
والجيم والشين والضاد شجرية لان مبدأها من شجر الفم وهو مفرجه والصاد والسين والزاي
اسلية لان مبدأها من اسلة اللسان والطاء والتاء والدال نطعية لان مبدأها من نطع
الغار الاعلى والظاء والذال والثاء لثوية لان مبدأها من اللثة والراء واللام والنون
ذولقية لان مبدأها من ذولق اللسان والواو والفاء والباء والميم شفوية او شفهية
وحروف المد واللين جوفية لانها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من المدارج قال
الشيخ ثم علل تسميتها مطبقة بما ذكر وهي في الحقيقة اسم متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان
والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير
في اللغة والاصطلاح والانفتاح بخلافه والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة
لان الحرف لا ينفتح وانما ينفتح عنده اللسان عن الحنك والمستعلية الاربعة المطبقة والغين
والخاء والقاف سميت مستعلية لان اللسان يستعلي عندها الى الحنك فهي مستعل عندها اللسان
وتجوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم ليل نائم ويجوز ان تكون سميت مستعلية لخروج صوتها
من جهة العلو وكل ما جاء في عال فهو مستعل والانخفاض على العكس فيما ذكر في الاستعلاء وحروف
القلقلة سميت حروف قلقلة لان صوتها اشد الحروف اخذا من القلقلة التي هي صوت
الاشياء اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج الى شبه التحرك لشدة امرها
من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان
يجري معها والشدة يمنع ان يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها
وامتناع جري صوتها احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند
النطق بها ساكنة حتى لا يكاد يخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم تتبين لانه اذا امتنع

النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف باظهارها فاتى بها على الوجه المذكور وحروف الصفير الصاد والسين والزاي
وتسميتها ظاهر وحروف الذلاقة ما في قولك مر بنفل والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه وهذا
الفصل باعتبارها غير مستقيم من جهة في نفسه ومن جهة انه مضاد من المصمتة اما من جهة فلانها لا يعتمد على
طرف اللسان الا بعضها فالميم والباء والفاء منها لا مدخل لها في طرف اللسان فكيف يصح تسميتها بذلك
مع خروج نصفها عن ذلك المعنى واما من جهة القسم الآخر المضاد لها فلانه انما سمي مصمتا لانه مسكوت عنه
فلا ينبغي ان يكون ضده ذلك المنطوق بطرف اللسان وانما الاولى ان يقال سميت حروف ذلاقة اي سهولة من قولهم
لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة لسهولة جريه فيه فلما كانت كذلك التزموا الا يخلو رباعيا
او خماسيا عنها فكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها الا انهم استغنوا بسببه وهو الذلاقة فاضافوها اليه
والمصمتة على هذا المعنى يكون ضدها وهي الحروف التي لا تركب منها على انفرادها رباعي او خماسي لكونها
ليست مثلها في الخفة فكأنه قد صمت عنها ولعله لم يقصد في تعبيره الا الى ذلك وانما وقع الوهم من اخذ الذلاقة
من الطرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه من خروج الباء والفاء والميم عنها واللينة حروف اللين وهي
الالف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعنى باللين فيها فاذا وافقها ما قبلها في الحركة
فهي حروف مد ولين فالالف حرف مد ولين ابدا والواو والياء بعد الفتحة حرفا لين وبعد الضمة والكسرة
حرفا مد ولين والمنحرف اللام لان اللسان عند النطق به ينحرف الى داخل الحنك قليلا ولذلك سمي منحرفا
وجرى فيه الصوت والا فهو في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد اذ لولا الانحراف لم يجر الصوت وهو معنى
الشدة ولكنه لما حصل الانحراف مع التصويت كان في حكم الرخوة لجري الصوت ولذلك جعل بين الشديدة
وبين الرخوة والمكرر الراء لما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك جرى مجرى الحرفين
في احكام متعددة فحسن ان كان ينصركم ويشركم ولم يحسن ان كان يقتلكم ويسمكم وجوز امالة غارم وان تنصروا
وتتقوا لا يضركم احسن منه في ان يغنيكم ولم يميلوا طالب وغانم واميل طارد وغارم واستغنوا بامالة راشد
ولم يستغنوا عن امالة ناشد وكل هذه الاحكام راجعة في المنع والتسويغ الى التكرير الذي في الراء والهاوي الالف
لانه في الحقيقة راجع الى الصوت الهاوي الذي بعد الفتحة هنا وان شاركه الواو والياء فيه الا انه يفارقهما
من وجهين احدهما ما تحسه عند الواو والياء من التعرض لمخرجيهما والآخر اتساع هواء الالف لانه
صوت بعد الفتحة فيكون الفم فيه مفتوحا بخلاف الضمة والكسرة فانه لا يكون كذلك فلذلك اتسع هواء صوت الالف
اكثر منه في الواو والياء والمهتوت التاء لضعفه وخفائه لانه حرف شديد فيمتنع الصوت ان يجري معه
وهو وان كان مهموسا يجري النفس معه الا انه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه فيتحقق خفاؤه والكاف
وان شاركه في ذلك الا ان مخرجه من اقصى الحنك فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه فلا يلزم ذلك في التشديد
المجهور لانه بجهره يخرج عن الخفاء بخلاف التشديد المهموس فان همسه يوجب خفاءه ولذلك سمي بالهمس وهو
الصوت الخفي وسمي ضدها بالجهر وهو الصوت العالي نعم لو اتفق ان يكون في الحروف الشديدة ما هو نفس
المهموس وليس مخرجه اقصى الحنك لكان حكمه حكم التاء في الخفاء ولكنه لم يتفق وما ذكر من تسمية صاحب العين

فاصطلاح تدنبه على علته فصل واذا ريم ادغام الحرف في مقاربه فلابد من تقدمة قلبه الى لفظه
ليصير مثلا له لان محاولة ادغامه فيه كما هو محال فاذا رمت ادغام الدال في السين من قوله عز وعلا
يكاد سنا برقه فاقلب الدال اولا سينا ثم ادغمها في السين فقل يكاد سنا برقه وكذلك التاء في
الطاء من قوله وقالت طايفة قال الشيخ اذا ثبت ان الادغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة
واحدة من غير فصل بينهما لقرب من الخفة وجب اذا ريم ادغام الحرفين المتقاربين ان تقلب احدهما الى الآخر
ومن ثم قال لان محاولة ادغامه كما هو فيه محال لان حقيقة الادغام ينافي بقاء الاول على حاله المخالف
الثاني في الحقيقة فاذا قصد الى ادغام المتقاربين وجب ان تقلب الاول الى الثاني ثم يسكن ان كان متحركا
فحينئذ يحصل الادغام كما مثله في يكاد سنا برقه وقالت طايفة فصل ولا يخلوا المتقاربان
من ان تلتقيا في كلمة او كلمتين فان التقيا في كلمة نظر فان كان ادغامهما يؤدي الى لبس لم يجز
نحو وتد وعتد وتد يتد وكنية وشاة زنماء وغنم زنم وكذلك قالوا في مصدر وتد
ووطد طدة وتدة وكرهوا وطدا ووتدا لانهم من بيانه وادغامه بين ثقل ولبس وفي وتد يتد
مانع آخر وهو اداء الادغام الى اعلالين وهما حذف الفاء في المضارع والادغام ومن ثم لم
يبنوا نحو وددت بالفتح لان مضارعه كان يكون فيه اعلالان وهو قولك يد وان لم يلبس جاز
نحو امحى وهمرش واصلهما انمحى وهنمرش لان انفعل وفعلل ليس في ابنيتهم فامن الالباس
ثم ذكر كيفية التقاء المتقاربين وانهما يكونان تارة في كلمتين وتارة في كلمة وحكمهما في كلمة ان ينظر
فان ادى الادغام الى لبس منع كقولك وتد وعتد لانك لو ادغمت لقلت ود وعد فيلتبس من وجهين
احدهما الا يعرف تركيب الكلمة هل عينها دال او غيرها وهو الذي اراده والثاني الا يعرف منهما
ما هو ساكن على ما هو عليه او متحرك سكن للادغام فيتحقق اللبس فيه من الوجهين المذكورين لو ادغم وكذلك
شاة زنماء وغنم زنم لانه لو ادغم لم يعلم تركيبه عن يمين او عن نون وميم وكذلك كنية لو ادغم لم
يعلم تركيبه هل هو عن ياءين او عن نون وياء ثم قرر ذلك بعضهم وطدا ووتدا الطدة وتدة
لما يؤدي الادغام اليه من اللبس ولا اظهار من الثقل ثم ذكر في يتد مانعا آخر على تقدير ان ينتفي
هذا المانع يكون هو مستقلا وهو اداء الادغام فيه الى اعلالين حذف الواو التي هي فاء وابدال التاء
التي هي عين وادغامها اذا قلت يد لان اصله يوتد فتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم تقلب التاء دالا
وتدغمها في الدال وقرر ذلك بعضهم بنا نحو وددت بالفتح لانه كان يؤدي الى يد في مضارعه اذ اصله
كان يكون يودد فتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ويدغم المثلان كما ادغم في ود واذا نصوا في
هذا البناء لادائه الى ذلك في المثلين لوجوب الادغام فيه فلان لا يفعلوا في المتقاربين من طريق
الاولى اذ هو في المثلين اخف لقلة التغييرات فيه لان المتقاربين تقلب الاول فيهما الى الثاني عند
الادغام فيؤدي الى اعلال فيه اكثر منه في المثلين فلان لا يفعل فيه اولى وان لم يلبس جاز نحو امحى وهمرش
لانه ليس فيه ما تقدم من الالباس وذلك لا يلتبس على احد ان هذه الميم المشددة ليست من يمين لانها لو كا

افعل فان كانت اصلية
عن يمين لوجب ان يكون الاولى اصلية او زايدة فان كانت زايدة فيكون وزنه افعل وكلاهما ليس من الابنية
فلا لبس ولم يتعرض لتقدير ان يكون الاولى زايدة لوضوحه وانما تعرض تقديرها اصلية وكذلك همرش
اذا ادغمت النون في الميم لانها لا يلتبس انها ليست من يمين لانها لو كانت من يمين لكانت الاولى اصلية او
زايدة فان كان زايدة فوزنه فعلل وان كانت اصلية فوزنه فعلل وكلاهما ليس من الابنية واعتفر تقديرها
زايدة لوضوح ذلك وقدرها اصلية لا غير قال وان التقيا في كلمتين بعد متحرك او مدة فالادغام
جايز فقوله بعد متحرك او مدة هو الشرط المتقدم في الادغام في المثلين فهو في المتقاربين كذلك مثاله
قال الله تعالى واذا النفوس زوجت وجعل ربك وشبهه ثم علل ذلك بقوله لانه لا لبس فيه ولا تغير صيغة
يعني بقوله لا لبس فيه ما تقدم من لبس التركيب بتركيب آخر وهو غير مستقيم في الحقيقة اذا قصد النفي المطلق
فانه اذا قيل مثل الغار ردي لم يعلم اهو الغار ام الغار وهو لبس في التركيب كاللبس في زنماء وانما الفرق
بينهما ان هذا غير لازم اذ وقوع هذه الكلمة بعد الاخرى ليس بحتم فيها وانما هو عارض بخلاف باب زنماء فانه
لو ادغم لكان اللبس لازما فاغتفر اللبس العارض ولم يغتفر اللبس اللازم فيجب حمل قوله لا لبس اي لا لبس لازم
مثل ذلك اللبس وقوله ولا تغير صيغة واضح على عمومه لانه انما يغير في ادغام الكلمتين من الحركات آخر
الاولى ان كان متحركا ولا اعتبار بحركات الاواخر في اختلاف الصيغ لانه تتغير والصيغة واحدة بالاعراب
والوقف وغيره فلم يكن لاسكانه للادغام اثر في تغيير صيغة فلذلك حكمنا بان قوله ولا تغير صيغة عام
فصل وليس يطلق ان كل متقاربين في المخرج يدغم احدهما في الآخر ولا ان كل متباعدين
يمتنع ذلك فيهما فقد يعرض للمتقارب من الموانع ما يحرمه الادغام ويتفق للمتباعد من الخواص ما
يسوغ ادغامه ومن ثم لم يدغموا حروف ضوي مشفر فيما يقاربها وما كان من حروف الحلق
ادخل في الفم في الادخل في الحلق وادغموا النون في الميم قال الشيخ قوله وليس يطلق ان
كل متقاربين يدغم احدهما في الآخر مستقيم لانه قد يطرا مانع يمنع من حكم الادغام وقوله ولا ان
كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما لا يستقيم على ظاهره لما تقدم من انه انما يدغم المثلان او المتقاربان
وتاويله انه قصد المتباعدين في الاصل وان كان المدغم منهما في الآخر انما يكون لحصول صفة قربت بينهما
فصح اطلاق المقاربة باعتبار حصول الوجه الذي قرب بينهما وصح اطلاق التباعد باعتبار حقيقة
مخرجيهما ثم ذكر المتقاربة التي لا تدغم في مقاربها لحصول مانع يمنع من ادغامها وهي السبعة
المركبة في ضوي مشفر فاما الضاد فلما فيها من الاستطالة فلو ادغمت في مقاربها لزالت
صفتها من غير شيء يخلفها والواو والياء لما فيهما من المد واللين والميم لما فيها من الغنة والشين
لما فيها من التفشي والراء لما فيها من التكرير والفاء لما فيها من شبه التفشي وما ذكره وان كان
مناسبا وعليه جمهور اهل اللغة فليس بموافق على الجميع فانه قد ادغمت الضاد في القراءة الصحيحة
في قوله لبعض شانهم وادغمت الشين في السين في قوله الى ذي العرش سبيلا وادغمت الفاء
في الباء في قوله نخسف بهم وادغمت الراء في اللام في قوله يغفر لكم الا ان الاكثر على ما تقدم من قوله

ثم ذكر من المواضع ايضا ان يكون الثاني من حروف الحلق ادخل في الحلق من الاول كالعين في الهاء والحاء
في العين والغين في الحاء والخاء في باقيهما فانما كرهوا ذلك لان الادخل اثقل فلو ادغموا الاخرج لقلبوا
الاخف الى الاثقل وفي العكس تقلب الاثقل الى الاخف فحسن عندهم ادغام الاثقل في الاخف ليخف ولم
يحسن ادغام الاخف في الاثقل ليثقل وهو ايضا جار فيه على الاكثر والا فقد روي ادغام الحاء في العين
في قوله فمن زحزح عن النار وهو على خلاف ما ذكر ثم ذكر من التباعد ما يحصل له وجه في
التقريب مسوغ لادغامه فذكر النون مع الميم والنون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من الشفتين
وبينهما مخارج وانما الوجه الذي قرب بينهما الغنة التي اشتركا فيه فصارا بذلك متقاربين على ما تقدم
وانما ادغموا النون في الميم ولم يدغموا الميم في النون ولا في غيرها لان النون الساكنة كثرت في
استعمالهم حتى استغنوا بغنتها فيما يحسن معه تخفيفا للكلام وتحسينا له فلما ثبت ذلك لها اجري مع الميم
على ذلك المجرى ولم يدغم الميم لما ذكرنا من فوات صفتها على ما تقدم وكذلك ادغموا النون في الواو والياء
لما ذكرنا من امكان بقاء الغنة منها فيهما مع كونها كثرت ساكنة فاجريت معهما مجرى الحروف التي يحسن اخفاؤها
فيها قال وادغموا حروف طرف اللسان في الضاد والشين لانهما اتصلتا بمخارج الحروف واحد
نواحيها وما البعض منها مع بعض في الادغام لا تقف على حد ذلك عن تحقيق واستبصار بتوفيق الله
وعونه يعني بحروف طرف اللسان التاء والطاء والدال فانهم يدغمونها في الضاد والشين والجيم
وان كانت متباعدة عنها في المخرج لانك عند النطق بها يصير طرف اللسان وان لم يكن مخرجا لها
قريبا من مخرج حروفه من الحنك فصارت بذلك كانها متقاربتها وان كان صوتها يخرج من غير
ذلك المحل فلذلك ادغمت فيها فصل فالهمزة لم تدغم في مثلها الا في نحو قولك سآل ورآس والدآث
في اسم واد وفيمن يرى تحقيق الهمزتين قال سيبويه فاما الهمزتان فليس فيهما ادغام من قولك
قرأ ابوك واقرئ اباك قال وزعموا ان بني ابي اسحق كان يحقق الهمزتين وناس معه
وهي رديئة فقد يجوز الادغام في قول هؤلاء ولا تدغم في غيرها ولا غيرها فيه قال الشيخ ثم
شرع يذكر الحروف حرفا حرفا باعتبار ادغامه والادغام فيه ليتبين بالتفصيل ما لا يتبين في الاجمال
فقال واما الهمزة فلا يدغم في مثلها الى اخره يعني الا في باب فعال فانه باب قياسي نحو فطا
عليه مع وجود المدة بعدهما فكانت كالمسهلة لامرهما واما الدآث فمنفرد وسهل امرها بعده من
الالف فكانهم كرهوا ادغامها في مثلها لما يؤدي اليه من كلفة النطق بها لانها عندهم على انفرادها
مستثقلة حتى انهم خففوها بوجوه من التخفيفات وكرهوا اجتماعها غير مدغمة في كلمة او في
كلمتين مثل آدم وايمه وفي كلمتين في مثل قرأ ابوك وقد روي عن بعض العرب انهم يحققون الهمزة
في كلمتين في مثل قرأ ابوك واخذ سيبويه بجواز الادغام لهؤلاء قياسا على غيرها مما تجتمع فيه
المثلان وذلك انهما اذا اجتمعتا غير مدغمتين اسهل ولم يثبت ذلك عن العرب الذين يحققون ويمكن
ان يكون الامر على ما ذكر ويمكن ان يكون على خلافه ويعرف بانه اذا ادغم اشتد الثقل عند اجتماعهما

من غير فصل عند الادغام وفي غير الادغام يحصل كل واحدة منطوقا بها على حدتها فلا يلزم من اغتفار
اجتماعهما عند الانفكاك اغتفاره عند الادغام وهذا كاف في ابطال قياس الادغام مع انه يصح
ان يقال لو كان الادغام سائغا لوقع ولو وقع لنقل وكثيرا ما يستعمل سيبويه نحو هذا الاستدلال في الهمزة
الا انه يمكن ان يقال ذاك مخصوص بما يكثر عنهم فاما ما هو قليل في اصله فلا يلزم في فرع من فروعه ان
يلزم نقله لو وقوعه وانما امتنع ادغامها في مقاربها لامرين احدهما ان ما فيها من القوة لا يشاركها
فيه غيرها فلا تدغم لفوات صفتها من غير خلف كما لم يدغم حرف اللين لذلك والثاني انهم في غنية
عن الادغام لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذي يحصل به سهولتها وعند التخفيف يتعذر الادغام
لانها اما ان تحذف فلا ادغام واما ان تسهل فتصير كحرف اللين فلا ادغام واذا امتنع ادغامها في
مقاربها امتنع ادغام مقاربها فيها لذلك ولوجهين آخرين احدهما انه يؤدي الى ادغام الالف
في الفم في الادخل في الحلق والثاني يؤدي الى اجتماع الهمزتين بعد ان لم يكن وكل مناسب لمنع الادغام
قال والالف لا تدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها ولا يستطاع ان يكون مدغما فيه قال
لان ادغامها في مثلها متعذر لوجوب التحريك وهي لا تقبله وادغامها في مقاربها اذا كان في الادخل في الفم
فلما يؤدي اليه من ذهابها من غير ما يقوم مقامه وان كان في الادخل منها وهو الهمزة فلذلك ولما يؤدي
اليه من اجتماع الهمزتين وادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولا يدغم فيها غيرها للتعذر المتقدم
ذكره فصل والهاء تدغم في الحاء وقعت بعدها او قبلها كقولك في اجبه حاتما واذبح هذه جبهتها
واذبحها ولا تدغم فيها الا مثلها نحو اجبه هلالا انما ادغمت في الحاء لمقاربتها ولم تدغم في العين
وان كان اقرب اليها لشبه العين بالهمزة فكما كرهوا الادغام في الهمزة كرهوا الادغام في العين لما فيها من
التهوع وادغموا الحاء فيها بعد قلبها حاء لتقاربهما ولكنهم قلبوا الثاني الى الاول عكس باب الادغام
لئلا يؤدي الى ادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق لو جروا على قياس الادغام ولم
يلتزموا الاظهار لما فيه من عسر اخراج الهاء بعد الحاء الساكنة في قولك اذبح هذه واما ادغامها في
مثلها فواضح فصل والعين تدغم في مثلها كقولك ادفع عليا وكقوله تعالى من ذا الذي
يشفع عنده وفي الحاء وقعت بعدها او قبلها كقولك في ارفع حاتما واذبح عتودا ادبحا تما و
اذبحتودا وقد روى اليزيدي عن ابي عمرو فمن زحزح عن النار بادغام الحاء في العين ولا تدغم
فيها الا مثلها قال اما ادغام العين في مثلها فواضح واما ادغام الحاء فيها فضعيف عند
النحويين لانه ادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولما ذكرناه من انها كالهمزة في انه لم تدغم
قال واذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حائين وادغامهما نحو قولك في معهم واجبه
عتبة محم واجحتبة لم يدغموا احدهما في الاخر الا بعد تغييرهما جميعا لانهم لو ادغموا الهاء
في العين بقلب الهاء عينا على قياس الادغام لادى الى الادغام في العين مع شبهها بالهمزة على ما تقدم
وهو مستنكر ولو ادغموا العين في الهاء بقلب العين لادغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق

فلما كان كذلك واشتد تقاربهما وعسر النطق بهما بعد الآخر ساكنا قلبوهما جميعا حرفا يقاربهما ولا يلزم منه
شيء مما تقدم وهو الحاء فقالوا في معهم محم وفي اجبه عتبة اجحتبة وهذا الحكم كان ينبغي ان يكون
في قسم الهاء لانها مشترك بينه وبين العين وقد تقدمت الهاء فكان ينبغي ان يكون فيها جريا على قياس تصنيف
في مثله فصل والحاء تدغم في مثلها نحو اذبح جملا وقوله تعالى لا ابرح حتى وتدغم
فيها الهاء والعين قال ادغامها في مثلها واضح ويدغم فيها الهاء والعين لقربهما منها مع كونهما ادخل
في الحلق فلذلك قيل في اجبه حاتما اجحاتما وفي ادفع حملا ادحملا فصل والعين والحاء تدغم
كل واحدة منهما في مثلها وفي اختها كقراءة ابي عمرو ومن يبتغ غير الاسلام دينا وقولك
لا تمسح حلقك وادمغ خلفنا واسلخ غنمك فاما ادغامهما في مثلهما فادغام الغين في الخاء
واضح واما ادغام الخاء في الغين فهو على خلاف قولهم ان الادخل في الفم لا يدغم في الادخل في الحلق و
قولك اسلغنمك ادغام الادخل في الفم وهو الخاء في الادخل في الحلق وهو الغين والذي سوغ ذلك
تقاربهما حتى لا يكاد يتميز الادخل منهما من الآخر فلما كانا كذلك اغتفروا ادغام الادخل في اخيه
لذلك قال والقاف والكاف كالغين والخاء قال الله تعالى فلما افاق قال وقال
كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا وقال خلق كل دابة وقال فاذا خرجوا من عندك
قالوا فصل والجيم تدغم في مثلها نحو اخرج جابرا وفي الشين نحو اخرج شيئا وقال
الله تعالى اخرج شطأه وروى اليزيدي عن ابي عمرو ادغامها في التاء في قوله تعالى
ذي المعارج تعرج وتدغم فيها الطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء نحو اربط
جملا واحمد جابرا ووجبت جنوبها واحفظ جارك واذ جاؤكم ولم يلبث جارنا فادغام
كل واحدة منهما في مثلها وفي اختها واضح ومما قياس الادغام اذ لا يعتبر الادخل باعتبار ادغامه
في غيره الا في حروف الحلق مع انهما لو كانا من حروف الحلق لكانا اشبه شيء بالخاء والغين
واذا ادغمت الخاء في الغين وهما من حروف الحلق فادغام الكاف في القاف اجدر والجيم تدغم
في مثلها واضح وفي الشين لقربها منها مع كون الشين فيها ولا في غيرها عند النحويين وقد ادغمت في
التاء عن ابي عمرو ذي المعارج تعرج وليس ادغامها بالقوي وان ادغمت فيها الا ترى انها ادغم
فيها الطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والجيم ولم تدغم في واحدة منهن وانما لم يدغموها
فيهن لمشاركتها للشين فاجريت مجراها لذلك وادغم هؤلاء فيها كما تدغم في الشين ايضا قال والشين
لا تدغم الا في مثلها افرش شيحا وقد تقدم ذلك قال ويدغم فيها ما يدغم في الجيم وقد تقدم
والجيم لشدة قربها منها على ما تقدم قال واللام كقولك لا تخالط شرا ولم يرد شيئا واصابت شربا
ولم تحفظ شعرا ولم يتخذ شريكا ولم يرث نسعا وادنى الشارح واللام في مثل الشارح وكقولك هل شربت
شيئا فيه هل شربت شيئا لكثرة اللام في كلامهم وانحرافها مع مقاربتها لها وانما ادغمت في الشين ولم
تدغم في الجيم في مثل قولك الجاد لبعد الجيم عن الشين قليلا فلذلك لم تدغم فيها ولا فيما هو ادخل منها

وادغمت فيما قاربها مما هو ادخل من الشين لما ذكرنا فصل والياء تدغم في مثلها متصلة
كقولك حي وعي وشبهه بالمتصلة كقولك قاضي وراعي ومنفصلة اذا انفتح ما قبلها كقولك
اخشي ياسرا وان كانت حركة ما قبلها من جنسها كقولك اظلمي ياسرا لم تدغم قال الشيخ ادغموا الياء
في مثلها متصلة او شبيهة بالمتصلة سواء كان قبلها فتحة او كسرة فادغامها عند الفتحة واضح ولادغامها
عند الكسرة للمماثلة ولزوم الاتصال جميعا فلم يدغم منفصلة الا اذا انفتح ما قبلها لانه اذا لم ينفتح
ما قبلها كان ادغامها فيما لا يلزم الكلمة مع اذهاب المد الذي فيها بخلاف ما اذا كانت متصلة لانها
تكون من بنيتها او منزلة منزلة ما هو من البنية فاغتفر ذهاب المد لذلك فتقول قاضي ولا يقول
قاضي فان جاء الانفصال امتنع الادغام كقولك اضربي يوما وفي يوم ولا يقول اضرب يوما ولا
فيوم وقد تقدم انها لا تدغم في غيرها وقد ادغم فيها النون وان كانت ليست مقاربة لها لما تقدم
من قصدهم الى تحسين الكلام بالغنة عند الامكان في الحروف التي لا يستثقل ذلك فيها قال
ويدغم فيها مثلها والواو نحو طيا والنون من يعلم وقد تقدم ان الواو لا يدغم في مقاربتها والياء ليست
مقاربة لها فكان انتفاء ادغامها لانتفاء المقاربة فيها اجدر والتحقيق انه من باب الابدال لا استثقال
ولكنهم لما ابدلوها واتفق ان بعدها ياء وجب الادغام ضرورة اجتماع المثلين لا ان الادغام كان لاجل
مقاربة او تقريبها من مقاربة ولذلك عدت الياء في حروف الابدال من الواو في مثل هذه الحال
ولم يعد بقية الحروف لاجل الادغام فدل ذلك على ان الادغام انما طرأ بعد الابدال الذي كان
لاجل الاستثقال لا انه لاجل الادغام لانتفاء المثلية والمقاربة وشبه المقاربة فصل
والضاد لا تدغم الا في مثلها كقولك اقبض ضعفها واما ما رواه ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان
ابا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى لبعض شأنهم [illegible] رواية ابي شعيب
لما تقدم من انه لو ادغمت في غيرها لذهبت الاستطالة من غير تعويض عنها وقد عقب بالقدح
في قراءة السوسي بادغام الضاد في الشين في قوله لبعض شأنهم وفيه ضعف آخر من جهة
انه سكن ما قبلها وادغام مثل ذلك وان لم يكن ضادا ممتنع عند النحويين لما يؤدي اليه من اجتماع الساكنين
على غير حدهما فصار ضعفها عندهم من وجهين وقد اجيب عن الادغام مع الاسكان بوجهين
احدهما انه اخفاء المطلق عليه الادغام مسامحة والاخفاء مع الاسكان قبلها جائز باتفاق لا
وهذا وان كان حسنا وصالحا لان يجاب به عن اطلاقهم ادغام الضاد في الشين فان الاخفاء
في الضاد قبل الشين وغيرها غير ممتنع باتفاق لو ساعد رواة القراءة والذي نقل عن
المشهورين انهم يدغمون ذلك ادغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها وليس مع الاخفاء
قلب ولا تشديد فضعف الجواب على هذا التقدير والجواب الثاني انهم قالوا قد ثبتت هذه القراءة
في السبعة وهي منقولة تواترا وهو اثبات يفيد العلم وما ذكره النحويون نفي مستند
الظن فالاثبات العلمي اولى من النفي الظني وهذا الجواب بعينه يجري معارضا في منعهم ادغام الضاد

وغاية ما يجيبون عنه القدح في تواتر القراءة أو في تواتر مثل هذه التي قد هي غيرها
ولو سلم أنها غير متواترة فأول الأمر أن تثبت اللغة بها لأن نقل العدول لها فيبقى الترجيح فيها
بالإثبات ومذهب الخصم نفي والإثبات أولى في الاحتمال ويدغم فيها ما يدغم في الشين إلا الجيم كقولك حط
ضمانك وزد ضحكا وشدت ظفائرها وأحفظ ضانك ولم يلبث ضاربا وهو الضاحك
وقد تقدم ذلك عند ذكر الجيم والشين باعتبار إدغامها ولذلك لم يمثل به لتقدمه قال
واللام إن كانت المعرفة فهي لازم إدغامها في مثلها وفي الطاء والدال والتاء والظاء
والذال والثاء والصاد والسين والزاي والشين والضاد والنون والراء وإن كانت غيرها
نحو لام هل وبل فإدغامها فيها جائز ويتفاوت جوازه إلى الحسن وهو إدغامها في الراء
نحو قولك هل رأيت والى قبيح وهو إدغامها في النون كقولك هل نخرج والى وسط وهو إدغامها
في البواقي وقرئ هثوب الكفار وأنشد سيبويه فذر ذا ولكن هتعين متيما
على ضوء برق آخر الليل ناصب وأنشد يقول إذا أهلكت مالا للندى
فكيف هشيء يكفيك لا يبوء قال تدغم في غير حروف الشفتين وغير الجيم وما هو أدخل
منها فلا يدغم في الفاء والباء والميم والواو ولا في الجيم والقاف والكاف والخاء والغين والحاء
والعين والهاء والهمزة وتدغم فيما سوى ذلك وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي
والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون فإن كانت لام تعريف
التزم ذلك فيها لكثرة دورها في كلامهم وإن كانت غيرها فأمرها منقسم إلى متأكد وحسن فالمتأكد
إدغامها في الراء في مثل هل رأيت لشدة قربها ولما في الراء من التكرار وأما إدغامها في اللام فواجب
مثل هل لك جريا على وجوب إدغام المثلين إذا سكن الأول وقد ذكر الحسن وجعل الإدغام في النون
قبيحا وكيف يستقيم فإنها ثبتت قراءة عن الكسائي لم يختلف فيها عنه ومثلها لا يوصف بالقبح
وقد روي عن الكسائي هل نحن بالإدغام بلا خلاف عنه في ذلك ولا يصح نسبة القبح إلى قراءة
منقولة عن أحد من القراء السبعة بلا خلاف عنه فيها قال ولا يدغم فيها إلا مثلها والنون كقولك
من لك لما فيها من الانحراف وكأنهم كرهوا الإدغام فيها لذلك وأدغمت فيها النون لشدة تقاربها
معها ولما ثبت من إظهار إسكان النون من مخرجها صحيحا إذا أمكن الإدغام والفصيح إدغامها
فيها بغير غنة لما بينهما من التقارب الذي لا يحسن معه ذلك لأنه إذا ظهر الغنة بطرف اللسان على مخرج النون
جاءت نونا أو قاربتها أو لاما فإن أخفيت جاءت لام ساكنة مدغمة في لام أخرى مع الغنة فيجا القطر بوق
الإخفاء وقد كرهوا الإظهار فأدغموها من غير غنة وكذلك أجيب فيها وجوبا بالإخفاء
في حروف الفم وأما إظهار غنتها في اللغة الشاذة فأجراء لها مجرى غيرها من الحروف التي
أمكن إخفاؤها مع بقاء غنتها قال وإدغام الراء فيها لحن فهو يشير إلى قراءة أبي عمرو
نحو يغفر لكم واشكر لي وما أشبهه والكلام في إدغامها كالكلام في إدغام الضاد على أن

الشين بالتفشي رد على من منع إدغام الفاء منهم في الباء لعدم الصفة المانعة للإدغام منها فإدغام
الباء فيها واضح لأنها إن لم تزد عليها فلا أقل من أن تماثلها في صفتها فصح الإدغام على كل تقدير كقوله
يغلب فسوف ومن لم يتب فأولئك وهي مروية عن أبي عمرو والكسائي وخلاد عن حمزة
فصل والباء تدغم في مثلها قرأ أبو عمرو ولذهب بسمعهم فإدغامها فيها واضح وفي
الفاء قد تقدم عند الكلام على الفاء وإدغامها في الميم نحو اذهب فمن تبعك ويعذب من يشاء
واضح لأنها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصح إدغامها فيها كما صح إدغامها في الفاء كقوله
اركب معنا وشبهه قال ولا يدغم فيها إلا مثلها لأن مقاربيها الميم والفاء وامتنع إدغام
الميم لما يذهب من ذهاب الصفة التي هي الغنة وامتنع إدغام الفاء عندهم لما تقدم من شبه
الشين فصل والميم لا تدغم إلا في مثلها قال الله تعالى فتلقى آدم من ربه ويدغم فيها النون
والباء لما يلزم من ذهاب غنتها لو أدغمت في مقاربيها ولا يلزم عليه إدغامها في الواو والياء
مع إبقاء الغنة كما فعل في النون لما تقدم من أن النون حرف كرهوا النطق به ساكنا قبل حروف
الفم لما فيه من الصدع المفقود من مثله في المعتاد ولما يلزم من إخفائه من تحسين الكلام وتزيينه بها
بخلاف الميم فإن الأول مفقود فيه وليس بالكثير كالنون فيفعل فيه ما يفعل في النون ويدغم فيها
النون والباء فأما إدغام النون فيها فواضح فإن قلت لم يدغم الميم فيها مع كون النون حرف
غنة كما أدغمت النون فيها قلت النون حرف كره التصريح به ساكنا مع إمكان إخفائه لما تقدم وليس
الميم كذلك بل الأمر فيها بالعكس ألا ترى أنك لو أدغمت الميم في النون لكنت آتيا بنون ساكنة فكان
مؤديا إلى الإتيان بما يفر منه لو كان فلم يلزم من صحة إدغام النون في الميم إدغام الميم في النون
وأما إدغام الباء في الميم فقد تقدم عند ذكر الباء وهو أنها زائدة عليها ومقاربة لها فصح إدغامها
فيها كما أدغم فيما هو مماثل لها في ذلك فصل وافتعل إذا كان بعد تائه مثلها جاز فيه البيان
والإدغام وسبيله أن تسكن التاء الأولى وتدغم في الثانية وتنقل حركتها إلى الفاء فيستغنى بالحركة
عن همزة الوصل فيقال قتلوا بالفتح ومنهم من يحذف الحركة ولا ينقلها فيلتقي ساكنان فتحرك الفاء
بالكسر فيقول قتلوا فمن فتح قال يقتلون ومقتلون بفتح القاف ومن كسر قال يقتلون
ومقتلون بكسرها ويجوز مقتلون بالضم إتباعا للميم كما حكي عن بعضهم مردفين قد تقدم
أن تاء الافتعال مع ما بعدها من تاء أو مقارب بمنزلة المثلين أو المتقاربين من كلمتين ولم تجر مجرى
الكلمة في وجوب الإدغام في المثل وامتناعه في المقارب من حيث إن تاء الافتعال لا يلزمها
وقوع تاء أو مقارب بعدها فهي ككلمة أخرى انضمت إلى ما يليها فلذلك أجريت مجرى الكلمتين فإذا
قصدنا إلى الإدغام أسكنت التاء الأولى على ما هو قياس الإدغام فيجتمع ساكنان الفاء والتاء المسكنة
فتحرك الفاء لالتقاء الساكنين إما بالفتح طلبا للخفة لأنها الحركة التي كانت للمدغم تنبيها عليه
كما في يذر ويعض وإما بالكسر على أصل التقاء الساكنين ويحذف همزة الوصل باتفاق للاستغناء عنها

وكان قياس اجرائه مجرى الكلمتين عند النحويين منع الادغام لسكون ما قبل الأول لأنهم يمتنعون من أدغام مثل قرم مالك كراهة التقاء الساكنين فكذلك هنا والجواب أنه فيه شابه شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فجوز فيه الادغام لذلك ولم يجر مجرى قرم مالك لأن الانفصال فيه محقق وانما لم يجئ في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان في لحمر والحمر من حيث كانت الحركة في لحمر محققة العروض لا أصل للحرف فيها البتة وأما هنا فأصلها الحركة وسكونها عارض فلما تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض بأولى من حركتها الأصلية مع كونها متحركة ولذلك لم يختلف في اسقاط الهمزة التي لم يجابها الا لذلك السكون العارض ومن قال قتلوا بالفتح قال يقتلون بفتح القاف أيضا ومن قال قتلوا بكسر القاف قال يقتلون بكسر أيضا لأنها مثلها وكذلك يقتلون ويقتلون جاء نحو مقتلون وعلته ما ذكر من قصد الاتباع قال وتقلب تسعة أحرف اذا كن قبلها مع الطاء والظاء والصاد والضاد طاء ومع الدال والذال والزاي دالا ومع الثاء والسين ثاء وسينا فأما مع الطاء فتدغم ليس الا كقولك اطلبوا اطعنوا ومع الظاء تبين وتدغم بقلب الظاء طاء أو الطاء ظاء كقولك اظطلم واطلم واظلم ورويت الثلاثة في بيت زهير ويظلم أحيانا فيظلم ومع الضاد تبين وتدغم بقلب الطاء ضادا كقولك اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب وقد حكي اطجع في اضطجع وهو في الغرابة كالضجع ومع الصاد تبين وتدغم بقلب الطاء صادا كقولك مصطبر ومصبر واصطفى واصفى واصطلى واصلى وقرئ الا ان يصلحا ولا يجوز مطبر وتقلب مع الدال والذال والزاي دالا فمع الدال والذال تدغم كقولك اذان واذكر واذكر وحكى ابو عمرو عنهم اذدكر وهو مذدكر وقال الشاعر تنحي على الشوك جرازا مقضبا الهرم تذريه اذدراء عجبا ومع الزاي تبين وتدغم بقلب الدال الى الزاي كقولك ازدان وازان ومع الثاء تدغم ليس الا بقلب كل واحدة منهما الى صاحبتها فتقول مترد ومثرد ومنه اثاد واتاد ومع السين تبين وتدغم بقلب الثاء اليها كقولك مستمع ومسمع وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال فقالوا خبطه وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فقلبت مع الطاء والظاء والصاد والضاد طاء لأنها لو بقيت مع مقاربتها لادى اما الى ادغامها وهي لا تدغم في التاء لما فيها من الاطباق الذي يفوت بالادغام واما الى اظهارها فيعسر النطق بها معها لقربها ومنافاتها في صفتها لأن التاء حرف شديد والظاء والصاد والضاد رخوة وأيضا فلأن التاء حرف مهموس والطاء والظاء والضاد حروف مجهورة فقلبوها مع الطاء لمخالفتها في الجهر ومع الظاء لمخالفتها لها في الجهر والرخاوة ومع الضاد كذلك ومع الصاد لمخالفتها لها في الرخاوة فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة قصدا لنفي التنافر بين الحروف وقلبوها مع الدال والذال والزاي دالا لأنهم لو نطقوها تاء لكانوا في الزاي على ما تقدم في حروف الاطباق

ثقل ادغام الراء في اللام أوضح وأشهر ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى صار كالمثلين بدليل لزوم ادغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة ولولا شدة التقارب لم يكن كذلك وكان ذلك يقتضي أن يدغم في اللام لزوما الا أنه عارضه ما في الراء من التكرار فلهذا تارة فأظهر وأدغم تارة لشدة التقارب وذلك واضح فصل والراء لا تدغم الا في مثلها كقولك واذكر ربك وتدغم فيها اللام والنون كقوله تعالى فعل ربك واذ تأذن ربكم وقد تقدم ان الراء لا يدغم في مقاربها فلم يبق الا ان يدغم فيه الا مثلها وقد تقدمت علة ذلك وأما ما يدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب وادغام النون بغير غنة على الأفصح كما تقدم في ادغامها في اللام فصل والنون تدغم في حروف يرملون كقولك من يقول ومن راشد ومن محمد ومن لك ومن واقد ومن نكرم وادغامها على ضربين ادغام بغنة وبغير غنة ولها أربع أحوال أحدها الادغام مع هذه الحروف والثانية البيان مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء كقولك من أجلك ومنهاني ومن عندك ومن حلك ومن غيرك ومن خافك الا في لغة قوم اخفوها مع الغين والخاء فقالوا منخل ومنغل والثالثة القلب الى الميم قبل الباء كقولك شمباء وعمبر والرابعة الاخفاء مع سائر الحروف وهي خمسة عشر حرفا كقولك من جابر ومن كفر ومن قبل وما أشبه ذلك قال أبو عثمان وبيانها مع حروف الفم لحن قال الشيخ للنون مع الحروف أربع أحوال قسم يظهر عنده اظهارا محضا وقسم يدغم فيه وقسم يخفى فيه وقسم يقلب عنده فالأول حروف الحلق كقولك من أبوك ومنهاني والثاني الى الياء والواو واللام والراء وهي على ضربين قسم يحسن فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء وقسم الآخر فيه ذهاب غنتها وهو اللام والراء وقد تقدم تعليل ذلك والثالث من الجيم الى الفاء وهو الجيم والشين والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والصاد والزاي والسين والفاء والرابع وهو الباء فانها يقلب عندها ميما كقولك عمبر وشمباء وانما قلبوها ميما عند الباء لأنه لما رفضوا اظهارها عند مثلها وكانوا يستبقون غنتها ويحافظون عليها لزم النطق بالباء بعدها الطبق ضم الشفتين على مخرجها عند التصويت بالغنة قبلها فوجب أن تجيء ميما اذ لا معنى للميم الا تصويت من مخرج الباء بغنة الا ترى أنك اذا قلت أب أم لم يكن بينهما فرق الا الغنة فوجب أن يكون ميما عند النطق بالباء بعدها لذلك وأما الاخفاء عند الغين والخاء فضعيف لأنها من حروف الحلق فلا يحسن اخفاؤها عندهما كما لا يحسن عند بقيتها وانما حسنها قربهما من القاف والكاف وبعدهما عن أقصى الحلق فلذلك جاء النطق بالغنة معهما أسهل منه مع غيرهما والوجه ما تقدم وعليه اطباق القراء السبعة في القرآن وقول أبي عثمان ان بيانها مع حروف الفم لحن قد تقدم تعليله بيان وجه استحسانه فصل والطاء والدال والتاء والظاء

والذال والثاء ستتها تدغم بعضها في بعض لشدة تقاربها و تدغم في الصاد والزاي والسين
وهن لا تدغم في تلك الا ان بعضها تدغم في بعض لما بينها وبينهما من المقاربة ايضا قال وهن
لا تدغم في تلك يعني الصاد والزاء والسين لا يدغم في الستة المتقدمة لانها حروف صفير ففيها زيادة
فلو ادغمت فيها لفاتت تلك الزيادة وصح ادغام بعضها في بعض لاشتراكها في الصفير فينتفي مانع الادغام
فلذلك ادغم بعضها في بعض ولم يدغم في الستة الاولى قال والا تكل المطبقة اذا ادغمت تبقية
الاطباق قال الشيخ وقد اعترض على النحويين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واثباتهم
ابقاء الاطباق فقيل الاطباق صفة للحرف لا يكون الا بها واذا لم يكن الا بها وجب حصوله عند
حصولها واذا وجب حصوله تنافى مع الادغام لانه يجب ابدالها الى المدغم فيه فيؤدي الى ان يكون موجودة
غير موجودة وهو متناقض ومن اجاب بان الاطباق في المطبقة كالغنة في النون فكما امكن بقاء الغنة
عند حروف الاخفاء من غير نون فلا يبعد حصول الاطباق بعد ادغام حروفه مع عدم حروف
الاطباق فليس على تصميم لان الغنة لا يتوقف حصولها على مجيء النون بل تحصل مستقلة بنفسها من غير
تصويت بالنون وسببه انها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنة عنها ثم لا يتبين
النون الا بالغنة ولا يلزم من التلازم من احد الطرفين التلازم من الطرف الآخر وذلك بخلاف الاطباق
لان الاطباق رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الا
بنفس الحرف اذ ليس هو امرا مستقلا ولذلك عدها المحققون حرفا مستقلا والنون حرفا مستقلا وان كانت
الغنة فلانها لما كانت الغنة ينفصل عنها واشبه ما يجاب به انه في الحقيقة ليس بادغام و
لكنه لما اشتد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان كالنطق بالمثل
فاطلق عليه الادغام لذلك ولذلك يحس الانسان من نفسه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطاء
حقيقة وبالتاء بعدها فلا يجوز ان يقال ان الطاء مدغمة لان ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها وقد
علم انها لم تقلب ولا يصح ان يقال انهم حرفا آخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء الاولى لما يؤدي
اليه من ادغام الحرف واظهاره في حال واحد ولما يؤدي اليه من التقاء الساكنين فاذا ثبت ذلك
فاسد ثبت ان الامر على ما ذكرناه من ان الطاء مثبتة وانما اشتد التقارب حتى نطق بالتاء من
بعدها من غير فصل فاطلق عليه لفظ الادغام لذلك وقوله كقراءة ابي عمرو فرطت في جنب الله
ليس بمستقيم فان الاتفاق من القراء على فرطت ليس بينهم فيه خلاف فصل والفاء لا تدغم الا في
مثلها كقوله تعالى وما اختلف فيه وقرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وهو ضعيف
تفرد به الكسائي وتدغم فيها الباء لما تقدم من شبه التفشي فيها هذا قول النحويين و
التحقيق انها قد ادغمت في الباء قرا الكسائي نخسف بهم الارض بادغام الفاء بالباء
وهو عند النحويين ضعيف وقد تقدم الكلام على مثل ذلك فمن نظر الى ما فيها من شبه التفشي جعلها
كالشين ومن نظر الى ما في الشين من ظهور ذلك اجاز فيها الادغام فاطباق النحويين على تخصيص

على احد بكر وحين من ادغام مخل بالفاء او اظهار فيما قارب المثلين و في الذال لمقاربتها للدال في المخرج فهذا
مع انها تخالف الثلاثة في الصفات اما مخالفتها للذال والزاء فان الثاء حرف شديد وهذان رخوان و
الثاء حرف مهموس وهذان مجهوران واما مخالفتها للدال فلانها حرف مهموس والدال حرف مجهور
فقلبت الا لتوافق الثاء في المخرج والدال في الجهر ومع الزاء كذلك وقلبت مع الثاء والسين
ثا وسينا مع السين لانها لو بقيت مع السين لكانت كالتاء مع الطاء على ما تقدم ولو بقيت مع الثاء لكانت كبقائها
مع الذال مع انها تخالف السين في الشدة والجهر وتخالف الثاء في الشدة فتقلب مع الثاء لموافقتها في المخرج والثاء في المخرج
والصفة جميعا وكذلك قلبها مع السين فاذا قلبت الثاء طاء مع الطاء وجب الادغام لاجتماع المثلين
واذا قلبت مع الظاء ففيها ثلاثة اوجه الاظهار وهو الاصل والادغام بقلب الظاء طاء على اصل قياس
الادغام وبقلب الطاء ظاء ترجيحا للحرف الاصلي على الحرف الزائد لينبه به على الاصل واذا ابدلت
مع الضاد ففيها البيان الذي هو الاصل والادغام بقلب الزائد الى الاصلي ولم يجئ الادغام على اصل
الادغام لما يلزم من ادغام الضاد التي هي زائدة بصفة الاستطالة على ما تقدم فلذلك جاء اضطرب
واضرب ولم يأت اطرب الا على شذوذ لان فيه ادغاما للضاد وهو شاذ واذا ابدلت مع الصاد ففيها
ما في الضاد سواء لان الصاد لا تدغم فيما ليس بصفير لما يلزم من ذهاب صفتها فيقال اصطبر واصبر ولا
يقال اطبر واذا ابدلت مع الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين فيقال ادان لا غير واذا ابدلت مع الذال
جاز اظهارها وجاز ادغامها على اصل الادغام وهو الكثير وجاز ادغامها بقلب الثانية اليها كما
تقدم في اظلم على ما تقدم فيقال اذدكر واذكر وادكر واذا ابدلت مع الزاء كانت كالصاد مع الطاء
في اظهارها وادغامها بقلب الثانية اليها ولا تدغم هي على قياس الادغام لما يلزم من ادغام حرف صفير
فيما ليس بموافق له في صفته وقد تقدم ان ذلك غير سائغ واذا ابدلت مع التاء ادغمت لا غير لاجتماع
المثلين وقوله ومع الثاء تدغم ليس لانه تقلب كل واحدة منهما الى صاحبتها ليس على ظاهره لانا انما نقلب
احداهما ولكنه جمع واراد التفصيل واما من قال مثرد فقوم لا يقلبون تاء الافتعال بل يبقونها على حالها
ويدغمون فيها الثاء على اصل قياس الادغام فمن ثم جاء مثرد ومترد واثار واتار واذا ابدلت مع السين
وجب الادغام لاجتماع المثلين وقوله ومع السين تبين وتدغم ليس ايضا بالجيد لان الكلام بعد ابدال
تاء الافتعال ولا يصح حينئذ الا الادغام واما البيان في قولك يستمع فانما هو على لغة من يبقيها
ولا يبدلها واما من ابدلها فواجب عنده الادغام لاجتماع المثلين والذين لم يبدلوها لم يدغموا فيها
السين لما يلزم من ادغام حرف الصفير فيما ليس بموافق له فيه وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال
قال وفي كل حي قد خبط بنعمة فحق لشاس من نداك ذنوب وفزد وحصط
عينه وعزه ونقده يريدون خبطت وفزت وحصت وعزت ونقدت قال سيبويه
واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب قال الشيخ لانها تاء شبيهة بالمتصلة وقعت بعد الحروف
التي يستكره اجتماعها معها كما قالوا اطلب في اطتلب قالوا خبط في خبطت وكذلك نقد وفزد

قال سيبويه واعرب اللغتين واجودهما الا تقلب وانما ضعف ذلك فيهما لكونهما منفصلة في الحقيقة
كما في كلمة اخرى نحو لا يحسن في اخبط تسعد وفي فز تسعد في انقد تسعد اخبطسعد وفزسعد وانقد
اسعد لا يحسن خبط وفز ونقد لانها مثلها في كلمة منفصلة في الحقيقة قال واذا كانت التاء متحركة
وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن الادغام يريد نحو استطعم واستضعف واستدرك لان الاول متحرك
والثاني ساكن فلا سبيل الى الادغام لكون الثاني من المتقاربين اذ شرطه ان يكون متحركا واذا وجب الاظهار
في يشددن ونحوهما مثلان لسكون الثاني فلان يمتنع في استطعم ونحوه مما ليس مثلين اجدر قال واستدان
واستضاء واستطال بتلك المنزلة لان تاءها في نية السكون يعني انه لا يدغم لان ما يدغم فيه لو ادغم
في حكم السكون اذ اصله استدين واستضوا واستطول وتحركها عارض بانقلاب عينها الفا واذا وجب
اظهار استرد في قولك استرد القوم عند من لغته اشرد بغير ادغام لسكون الثاني ولم يعتد بحركتها العارضة
في اشرد اليوم مع كونهما مثلين فلان لا يعتد بها ههنا اولى فصل وادغموا تاء تفعل وتفاعل
فيما بعدها فقالوا اطيروا وازينوا واثاقلوا وادارأوا مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع با
الادغام ولم يدغموا نحو تذكرون لئلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية يعني اذا
كان متصلا بالهاء وانما حذفه للعلم به اذ لا يلبس انه تفعل وتفاعل لا يصح ادغامه فاذا ادغموا اجتلبوا
همزة وصل للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به فقالوا اطيروا وازينوا واثاقلوا قال الله تعالى يطيروا
بموسى وقال وازينت وقال اثاقلتم الى الارض وقال فادارأتم فيها وليس اطيروا بافعلوا
لانه لو كان افعلوا لكان لفظه اطاروا وكذلك اثاقلوا اذ لو كان افعلوا لكان اثقلوا واداروا لو كان
افتعلوا لكان ادرءوا وازينوا لو كان افتعلوا لكان اتانوا فانما اطيروا وازينوا تفعلوا فلذلك جاءت
العين مشددة على ما كانت عليه وانما اثاقلوا وادارأوا تفاعلوا فلذلك جاءت الالف مفرقة بين العين والفاء
ولم يدغموا نحو تذكرون لان اصله تتذكرون فحذفت التاء الاولى والثانية تخفيفا فلو ذهبوا يدغمون
هذه الباقية لاذهبوا التاءين جميعا فيخلون بالكلمة ووجه آخر وهو انه يؤدي الى بقاء الفعل المضارع من
غير حرف مضارعة ان كان المحذوف الثانية او ما يقوم مقامها من جنسها ان كان المحذوف الاولى ولا يستقيم
ان يكون فعلا مضارعا عريا منها فصل ومن الادغام الشاذ قولهم ستّ اصله سدس فابدلوا
السين تاء وادغموا فيها الدال قوله ومن الادغام ليس بمستقيم لان الادغام بعد ابدال
السين تاء ليس بشاذ لثقل النطق بهما ولذلك اتفق على ادغام مثل تدتبين ووددت حتى كانهما
مثلان وانما الشذوذ في ابدال السين تاء ويحتمل ان يريد بالشذوذ انه لم يقع مثله مدغما ولا مظهرا فهو
مستقيم الا ان نسبة الشذوذ اليه مع الادغام كنسبته اليه مع الاظهار الا انه يمكن ان يقول
ان قياس كلام العرب لو قدرنا وقوعه ان يكون مظهرا لانهما في كلمة واحدة وهم لا يدغمون المتقاربين
في كلمة لما يؤدي اليه من اللبس كما تقدم ولذلك لم يدغموا عتدان في جمع عتود وان كان ليكثر النطق به
قال ومنه ودّ في لغة بني تميم واصلها وتد وبنو الحجازية الجيدة ومثله عدّان في عتدان

وقال بعضهم عتد فزاد ابن هذا والكلام فيه بعد اسكان التاء كالكلام في ست ومن قال عتد
في أعتدان والتزم وتد بتحريك العين ولم يسكنها كما اسكن كتف فانه فر مما يلزمه من احد امرين الادغام المؤدي
الى اللبس والاظهار المؤدي الى الثقل كما انهم امتنعوا من بنا فعل مضعفا لو قد فلم يقولوا وتدا لما يلزمهم من ثقل
ان اظهروا ولبس ان ادغموا فصل وقد عدلوا في بعض ملاقي المثلين او المتقاربين لاعوان الادغام
الى الحذف فقالوا في ظللت ومسست واحسست ظلت ومست واحست قال
خلا ان العتاق من المطايا احسن به فهن اليه شوس قال بعض العرب ستخذ فلان
ارضا لسيبويه فيه مذهبان
احدهما ان يكون اصله استتخذ فحذفت التاء الثانية ان يكون اتخذ فتبدل السين مكان
التاء الاولى ومنه قولهم يسطيع بحذف التاء وقولهم يستيع ان شئت حذفت الطاء وتركت تاء
الاستفعال وان شئت قلت حذفت التاء المزيدة وابدلت التاء مكان الطاء وقالوا بلعنبر
وبلحجلان في بني العنبر وبني العجلان وعلماء بنو فلان اي على الماء قال
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم لانهم لما ثقل عليهم
اجتماع المثلين في غير ادغام وتعذر الادغام عدلوا الى ما هو شبيه بالادغام من الحذف الذي لا ينافيه كون
الثاني وشرطه ان يكون ما قبل الاول متحركا اما لو سكن فلا يلتبس فيه الا الاظهار كقولك يشددن وشبهه
لانه لا يفر من ثقل الى متعذر فتعذر الادغام والحذف فاغتفر الاستثقال لانه اخف المكروهات
اللازمة وكل ما كثر مثله في كلامهم حسن الحذف فيه وما قل لم يحسن لترجح الثقل فيه بالكثرة التي تلزم منها
كثرته فلذلك كان ظلت اكثر من ست ومسنا في المثلين كثير على ما ذكروا في المتقاربين فلم يات تخفيفا
الا في مثل بني العنبر وبني العجلان مع كونه قليلا ولن يسطيع وان كان كثيرا بما فيه من اجتماع التاء والطاء
والسين مع شدة التقارب بين التاء والطاء والذي حسن حذفها كون الطاء متحركة للاعلال فلولا ذلك
لم يحذف كما لم يحذف في يستطيع وشبهه لما كانت ساكنة لادائه الى اجتماع الساكنين فلا يستقيم تحرك
الاول منهما واما استخذ فيحتمل ان لا يكون من هذا الباب وهو الظاهر لانهم لا يقولون استخذ
لو كان منه لجاء الاصل اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فان المعهود حذف الاولى لا حذف الثانية
مما استثقل فيه الاجتماع وتعذر الادغام وايضا فانه بمعنى اتخذ فلو كان على استفعل لاختلف
معناه في الظاهر وان يكون من اتخذ لبعد ابدال السين من التاء على انه شاذ كيف ما قدر تما
يستيع بالتاء فمثله في الشذوذ ولم يختلف في ان اصله يستطيع اذ لا يحتمل غيره ثم فيه تقديرات
احدهما ان يكون المحذوف الطاء وان كانت ثانية كما كان المحذوف من استخذ الثانية لما تعذر
حذف الاولى ويضعف ههنا من حيث امكان حذف الاول لتحرك الثاني فيقال يستطيع كما هو الكثير
ويمكن ان يجاب بان الطاء في حكم السكون وحركتها عارضة فكانها في الحكم ساكنة اذ وزانها
وزان التاء الثانية في استخذ سوا ويجوز ان يكون مبدلة من الطاء بعد حذف التاء كانه

قيل يَسْتطيع اولا الان ابدال الثاء من الطاء ضعيف وانما ضعف بالعنبر وشبهه وان
كان اجتماعهما مع لام التعريف كثيرا لامرين احدهما انهما في كلمتين منفصلتين والمتصل اكد من
المنفصل والثاني انهما في الحقيقة لم يجتمعا لان بينهما من الفصل بالياء في بني او الواو في بنو او
الالف في على لانها مرادة فكانت فاصلة في الحقيقة بينهما قال واذا كانوا ممن يحذفون
مع امكان الادغام في يتسع ويتقي فهم مع عدم امكانه احذف ثم والله اعلم
يعني انهم كرهوا اجتماع المثلين مع امكان تخفيفه بالادغام حتى حذفوا فرارا من اجتماعهما مع
امكان ضرب من التخفيف فيهما واذا فعلوا ذلك فيه فلان نفعلوه في الذي لم يكن فيه ضرب
من ضروب التخفيف اولى على ان يتع ويتقي ضعيف ولولا ذلك لكان
الحذف فيما تعذر فيه الادغام اولى كما تبين بالاستدلال
وانما هو اولى من يتسع ويتقي باعتبار شذوذهما
والله اعلم بالصواب

تم الكتاب بحمد الله ومنه والصلوة على رسوله محمد خير الورى وعلى آله مصابيح الدجى ومفاتيح الهدى
وعلى آله واصحابه الذين هم يقتدى وعلى علمائهم يهتدى في التاريخ عشرين من جمادى
الاول ختم بالخير والظفر من شهور سنة ثمان وثمانمائة بيد الفقير
الى الله الغني اضعف خلق الله يوسف بن [illegible]
الرومي غفر الله له ولجميع المسلمين برحمته وهو
ارحم الراحمين والله اعلم
بالصواب واليه المرجع
والمآب

قد وقف الفقير [illegible] سلطان الصلاحية
[illegible] شيخ الاسلام ومفتي الانام
[illegible] السيد احمد اسعد [illegible]
[illegible] الله [illegible]
سنة ١١٤٢ ماه ربيع الاول ٢٩

سبحانه [illegible]
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد عوني الصدر [illegible]
[illegible]

من كتب الفقير [illegible]
[illegible]
محمد [illegible] احمد عفي عنه